

الديمقراطية في أمريكا

تأليف / ألكسيس دي توكفيل

ترجمة وتعليق / أمين مرقنديل - تصدير / محسن مهدي



الجزآن الأول والثاني

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الحفيظ تروت القاهرة ٣٩٢٦٤٠١

الديمقراطية في أمريكا

الجزآن الأول والثاني

تأليف
الكسيس دي توكفيل

ترجمة وتعليق
أمين مرسي قنديل

تصدير
محسن مهدي

علاء الكتب

٣٨ شارع عبد الحفيظ لوت - القاهرة ت: ٢٩٢٦٤٠١

تصدير

بقلم

محسن مهدي

أستاذ الدراسات العربية بجامعة هارفارد

يجدر بالقارئ العربي وهو يتصفح هذا الكتاب ويتأمل أقوال مؤلفه وتفسيره لتاريخ وسياسة مجتمع أسس أقدم نظام ديمقراطي معاصر لنا ، أن يستوعب غرض المؤلف الرئيسي من كتابه ، وهو الاعتبار بالتجربة الأمريكية - بعد سير غورها والاطلاع على أسسها في المجتمع الأمريكي وتقاليد وطبيعة أرضه ونموه مشرعيه - ثم الانتفاع بهذه التجربة في فهم التركيب الاجتماعي والسياسي للدول غير الديمقراطية ، وفي التعرف إلى الأسباب التي أدت بكثير من الدول الاشتراكية في أواخر هذا القرن إلى الرجوع عن النظم الاستبدادية ، وفي تفهيم الأمور التي يجب أن ينتبه لها مشرعو الأمم التي ترجو العمل الموحد ضمن إطار سياسي يؤدي إلى غو المساواة بين المواطنين ويحافظ على حرية الفرد ويشجع روح المسعى الحر والإقدام على تحقيق المشاريع الاقتصادية والعلمية والحضارية الجبارة .

لم يكن مؤلف الكتاب أمريكياً غرضه التفاهر بتاريخ وطنه ومنجزاته السياسية ، ولا ديمقراطياً شديد التعلق بالتركيب الخاص للنظام الديمقراطي الذي يصفه ويحلله في هذا الكتاب . وإنما كان توكفيل مواطناً فرنسياً سليل عائلة أرستقراطية ، كرس حياته لخدمة وطنه في القضاء والإدارة والتشريع والسياسة ، بالرغم من أنه قرر في أخريات حياته أن عمله العلمي وإنتاجه الفكري كان أهم من عمله السياسي . وكتب « الديمقراطية في أمريكا » باللغة الفرنسية ونشره بين مواطنيه ليقتنعهم برأيه في أن انتشار المساواة الاجتماعية ، بهذا المعنى الضيق ، أمر آت لا محالة ، وأن لانتشار المساواة بين المواطنين نتائج بعيدة المدى لمستقبل الأمم جميعاً . وكان همه الأول مستقبل العمل السياسي في فرنسا ، البلد الذي رأى أنه سيزيد على مر الأيام شبيهاً بالولايات المتحدة (وهو البلد الديمقراطي الواسع الوحيد في العالم آنذاك) وليس بالمتجترا كما كان يظنه الأرستقراطيون الآخرون .

وهذا سر توجهه إلى الولايات المتحدة . وهناك اجتهد - بالإضافة إلى القيام بعمله الرسمي وهو الحصول على معلومات عن نظام السجون والتعرف إلى إمكان تطبيقه في فرنسا - كي يقف على ماسيفه في العمل السياسي وما سيعنه على صب مستقبل فرنسا

السياسى فى قالب جديد . ولذلك عمل جهده فى أن ينفذ بصيرته فى أسس المجتمع الأمريكى بناءً على ملاحظاته الشخصية وأحاديثه المتعددة مع كبار الأمريكىين وقراءاته الوافية فى الأصول بعد ذلك . وركز همه فى الموضوع الأساسى الذى جاء به إلى الولايات المتحدة وهو موضوع المساواة الاجتماعية .

ولم يكن توكفيل فيما كتبه مؤرخاً ورخالة يسجل ملاحظاته ويتبأ بالمستقبل فحسب ، بل فيلسوفاً سياسياً يسير فى خط رسمه كبار المفكرين فى فلسفة السياسة فى العصر الحديث ، مثل : ماكياڤلى وهوبز وسينوزا ومونتسكيو وروسو . وكان غرضه مما كتبه هو إعادة إنشاء علم السياسة على أساس جديد لعصر جديد : علم سياسة ديمقراطى لعصر ديمقراطى . إذ أنه كان مقتنعاً بأن الديمقراطية بمعنى المساواة الاجتماعية آتية لا محالة ، ولعله كان يعتقد أيضاً أنها النظام العادل فى هذا العصر . وليست الفكرة الأساسية فى هذا العلم الجديد أمراً نظرياً غرضه فهم ما هو الإنسان بالطبع ثم استنتاج ما يجب أن يكون عليه المجتمع ، وإنما هى ما اصطلاح عليه توكفيل باسم «الوضع الاجتماعى» . فعلم السياسة الجديد هذا هو علم يبدأ من تحليل وفهم واقع تاريخى واجتماعى معين ، ويجمع بين دراسة المجتمع ودراسة السياسة . والوضع الاجتماعى هو منطلق علم السياسة عند توكفيل لأنه على حد قوله «يكاد أن يكون منبع جميع القوانين والعادات والآراء التى تنظم سير الأمم» . ويركز الكتاب فى استعراض وضع اجتماعى خاص هو المساواة الاجتماعية بين الأفراد فيما يتعلق بمكانتهم أو مقامهم أو مرتبتهم أو وضعهم أو صفتهم الاعتبارية (مقابل المساواة فى أمور أخرى كالمساواة فى المقدرة العقلية والعلم والمعرفة أو المساواة فى الثروة مثلاً) . فقد كان توكفيل يرى أن المساواة الاجتماعية هذه هى النبع الذى تصدر عنه جميع الصفات المميزة للمجتمع فى العصر الحديث ، ولذلك أخذ يقارن بينها وبين اللامساواة الاجتماعية فى المجتمع الذى سبق الثورة الفرنسية ، وهو المجتمع الأرستقراطى الذى كان المؤلف يفكر فى خصائصه وهو ينظر إلى المستقبل الذى ستحقق فيه المساواة الاجتماعية وتنتشر بين الأمم . ثم إن لعلم السياسة الجديد هذا مهمة خاصة عليه أن يقوم بها ، وهى كشف الطريق الذى يؤدى بالمجتمع إلى الجمع بين المساواة الاجتماعية والحرية .

ومع أن توكفيل كان يعتقد أن المساواة الاجتماعية ستنتصر لا محالة لأنها مشيئة إلهية مقدسة وعناية ربانية ، فقد كان يعتقد أيضاً أن الإنسان حر يملك القدرة على تحقيق المساواة الاجتماعية بصورة تؤدى إلى مجتمع يحفظ فيه بحريته . وغرض علم السياسة الجديد الذى كان يريد أن ينشئه هو الوقوف على ما فى وضع المجتمع الديمقراطى وفى المساواة الاجتماعية من قوى كامنة يمكن أن تؤدى إلى الحرية ، وذلك لكى تستغل هذه القوى الكامنة فى توجيه المجتمع الديمقراطى نحو الحرية وفى دفع مخاطر العبودية والاستبداد عنه . فغرض الكتاب إذن هو الإجابة عن هذا السؤال : كيف يتمكن الناس فى عصر ديمقراطى أن يحققوا المساواة والحرية معاً ؟

إن مشكلة الديمقراطية يمكن أن تلخص بالشكل الآتي : إن الحرك الأول للديمقراطية هو كلف الإنسان الديمقراطي بالمساواة وهواه الغالب فيها . ولما كان كلفه بالمساواة يغلب حتى كلفه بالحرية ، أصبح من الممكن أن يواكب كلفه بالمساواة الاستعداد كما يمكن أن يواكب الحرية . أى أن الاستعداد والاستعداد يمكن أن تتواجد مع أنظمة لها طابع ديمقراطى ، بل إن المبدأ الديمقراطى - إن لم يبدب ويوجّه - يميل إلى السير فى اتجاه نظم استبدادية أقسى من أى نظام استبدادى قاساه الجنس البشرى من قبل : إما استبداد فرد واحد على جميع الآخرين ، وإما استبداد الأغلبية على الأقليات ، وإما استبداد الكل على الكل . هذا هو التناقض الكامن فى الديمقراطية . ورفع هذا التناقض يتطلب أولاً فهم تلك الصفات المميزة للديمقراطية التى تهددها بمخاطر الاستعداد والاستعداد ، ثم اكتشاف الطرق الكفيلة بمواجهتها والتحكم فيها دون الخروج عن نطاق النظام الديمقراطى أو اطراح المبدأ الديمقراطى .

من أبرز ملامح المجتمع الديمقراطى اهتمام الإنسان الديمقراطى بمصلحته الخاصة وعدم اهتمامه بالمصلحة العامة ، و انسياق المجتمع الديمقراطى إلى المساواة بين المواطنين حتى يصبح الجميع سواسية وسوفة يتأفلون ويتعادلون . وكل هذا يؤدى بدوره إلى تفشى الفردية ، وتحلل الروابط التقليدية بين الطبقات الاجتماعية ، وتحرر الفرد من الواجبات التقليدية التى كان يقوم بها نحو أهل مدينته وأمه ، حتى أصبح لا يرضى أن يقوم إلا بالواجبات التى يتقبلها هو بعد امتحانها والاقتناع بها شخصياً . وهكذا تبعد حياة الإنسان عن العالم الكبير الذى هو المجتمع برمته فضيق وتتركز فى عالم صغير خاص به وبعائلته وأصدقائه ، وينحط بذلك مستوى الإنسانية الذى يعيش به الفرد .

ومن الصفات المميزة للإنسان الديمقراطى رغبته المتزايدة فى الرفاه المادى وحسن الحال الدنيوى . ويقع على عاتق النظام الديمقراطى القيام بأمرين ضروريين يصعب الجمع بينهما ، ضرورة إشباع الرغبة فى الرفاه المادى المنتشرة بين جميع الأفراد وضرورة حملهم على تكريس جزء من قواهم لخدمة حاجات المجتمع والمصلحة العامة . والجمع بين هذين الأمرين لن يتم إلا بأحد شيئين ، إما بوجود كميات وافية من الموارد والبضائع تكفى لتلبية حاجات الجميع ورغبتهم التى لا حدود لها فى الرفاه المادى - وهو أمر يعد مثاله - وإما بأن يعتاد الإنسان الديمقراطى على الحد من رغباته بممارسة فضيلة الاعتدال والتوسط فى حاجاته المادية ، وهى الفضيلة التى كان توكليل يعتقد أن لا مفر منها للإنسان الديمقراطى ، لأن الإنسان الديمقراطى إذا عدم فضيلة الاعتدال والتوسط فى حاجاته المادية فسيقع فى دوامة من الرجاء والتخوف والأسف الدائم .

ويلازم الاهتمام المتزايد بالرفاه المادى الحرص على طلب الربح وانتشار الروح التجارية بين المواطنين . ونجاح التجربة يؤدى بدوره إلى نشوء طبقة ثرية يجب الحد من أثرها فى المجتمع والسياسة والوقوف أمام عودة المجتمع إلى نظام يتفشى فيه عدم المساواة وتحكمه أرستقراطية الثروة .

فقول توكفيل في الديمقراطية في كنهه هو أن المساواة الاجتماعية تؤدي إلى المادية والتماثل بين الأفراد والى الحياة العائلية والانعزال ، وبهذا يصبح الإنسان الديمقراطي مستعداً لتقبل الاستبداد أو الانحراف نحوه ليحصل على حاجاته المادية ومنافعه الضيقة التي أصبحت هي مركز اهتمامه . وهكذا يصبح همه الغالب هو طلب المساواة ويتقاعس عن طلب الحرية . أضف إلى ذلك أن المساواة لا تتطلب كثير جهد ومنافعها لذيدة تشمل جميع الناس كبيرهم وصغيرهم ، ولا يظهر ما فيها من قصور وعيوب إلا لمن لم تغره لذاتها . أما الحرية فتطلب يقظة وجهداً مستمراً . لأن منافعها صعب وفقدانها سهل ، الشطط فيها بين للجميع وفرائدها قد تخفى عنهم . ولذلك فهم « يطالبون بالمساواة في الحرية ، فإن لم يتمكنوا من الحصول عليها طالبوا بالمساواة في العبودية » . وقد لا تحصل العبودية هذه عن طريق استعبادهم من قبل طائفة من النوع القديم ، بل عن طريق استعبادهم من قبل الدولة ذاتها التي قد ينتخبها الشعب . وهذه الدولة ستكون السلطة التي تأخذ على عاتقها سد حاجات الأفراد فيما يتعلق بأمنهم وضروريات حياتهم وما يلتذون به من لعب وسرور ، وإدارة مصانعهم ، ثم النهوض بأعباء أهم أمور معاشهم . أى أن الشعب ذاته يمكن أن ينتخب أسياده ، وبهذا تصبح الديمقراطية نوعاً من أنواع الاستعباد ، استعباد المجتمع لنفسه ، وذلك بطغيان الأغلبية على الأقليات ، سواء أكانت أقليات اجتماعية أو أقليات معرقية أو أقليات اقتصادية ، ثم طغيان سلطة الدولة على الأفراد المنعزلين العاجزين المغلوبين على أمرهم . وهكذا تتحقق المساواة الاجتماعية ويتحقق التماثل والتعادل بين الأفراد في ظل العبودية واستبداد الدولة بالسلطة والثروة .

والحل هو أن يُفتح مجال داخل النظام الديمقراطي تنمو فيه الحرية ويشجع التفوق الإنساني وتنتشر ممارسة الفضائل التي تخدم المصلحة العامة ، وأن يُشجع الإنسان ويُدفع للقيام بالأمر العظيم الأثر والفائدة في مستقبل مجتمعه . وهذا يعنى أن على مشرع النظام الديمقراطي أن يعمل جهده في أن يخفف من حدة الميول الطبيعية للروح الديمقراطية ، وأن يشجع الإنسان الديمقراطي في استخدام قواه العقلية والروحية العليا لخدمة المصلحة العامة ، وأن يحقق الحرية ضمن نطاق المساواة الاجتماعية ، وبهذا يحقق السعادة والعظمة التي تماشى والمساواة الاجتماعية . وإذا كان كل ذلك غير ممكن دون أن يقوى المشرع حب الحرية وممارستها بين المواطنين ، فكيف يمكنه أن يقوى حب الحرية وممارستها في عصر تزايد فيه سلطة الدولة المركزية ؟

وجد توكفيل الجواب عن هذا السؤال في « فن السياسة » الذي له في النظام الأمريكي ، أى في الوسائل التي تدرع بها النظام الديمقراطي هناك للوقوف أمام ميل الدولة في العصر الحديث إلى المركزية وإلى أن تستحوذ على جميع أنواع السلطة التي كان يتمتع بها الأرستقراطيون وغيرهم من أبناء المجتمع في الماضي . ومن الوسائل التي تدرع بها النظام الأمريكي هي الحكم الذاتي اأعلى ، والفصل بين الدين والدولة ، وحرية الصحافة ،

والانتخاب غير المباشر للسلطة التشريعية ، واستقلال القضاء ، وتشجيع الجمعيات بكل أشكالها .

فالحكم الذاتي المحلي وحرية العمل السياسي على مستوى ائمة والمدينة - على صعوبة الاحتفاظ به بعد تقدم الأمة في الحضارة وتعقيد تركيبها وتشابك حياتها العامة - يقاوم مفعول مركزية سلطة الدولة ، ويعود المواطنين على استخدام حريتهم في المجتمع خارج محيطهم العائلي الضيق ، ويعودهم في آخر الأمر على الاهتمام بأمر وطنهم الكبير . ودفع المواطنين إلى الخدمة كأعضاء في هيئة المخلصين يدرّبهم على التعرف إلى حاجات الآخرين ومشاكلهم . والمنهج المتبع في تعليم الحامين وتدريبهم يرنهم على تفهم ضرورة النظام والترابط الكامن بين الأفكار وأهمية الشكل في التشريع والسياسة ، ويضفي على أفكارهم صبغة أرسقراطية ، وينمى فيهم روحاً محافظة ، دون أن يكونوا طبقة أرسقراطية للروابط الوثيقة بينهم وبين عامة الشعب نتيجة لمنشئهم ومصالحهم . وحرية التجمع والاشتراك في جمعيات لتحقيق كل غرض مشروع أهمية خاصة في المحافظة على حقوق الأقليات ضد استبداد الأغلبية ، وليصبح الفرد قادراً على مقاومة سلطة الأغلبية بالتعاون مع غيره ممن يرى رأيه ، إذ الفرد في المجتمع الديمقراطي إذا كان منعزلاً فهو مستقل لكن عديم القوة . وحرية التجمع تؤدي أيضاً إلى إنشاء المؤسسات الحرة لتطوير الإنتاج العلمي والثقافي والاقتصادي ، وبهذا يتمكن المجتمع من التغلب على المخطاط المسعري الحضاري الناتج عن التماثل والتعادل بين أفرادهم . أما الفصل بين الدين والدولة فقد كان توكفيل يرى أنه يؤدي إلى استقلال الدين ، وأن المؤسسات الدينية المستقلة ستقدم الكثير مما ينفع المجتمع المدني في عصر الديمقراطية . ذلك لأن الأفراد سيتبعون وصاياه المفيدة في تلطيف حدة ميلهم إلى حسن الحال الدنيوي حباً لها أو خوفاً من آثار عدم اتباعها في حياتهم الآخرة ، لأن الدولة تجبرهم على ذلك كما كانت تعمل في الماضي .

ومع أن توكفيل تحدث بإطناب وإعجاب عن هذه الوسائل وغيرها التي تلدرع بها النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة للتجمع بين المساواة الاجتماعية والحرية - ويجدر بالقارئ أن يعبرها اهتماماً بالغا لأنها بيت القصيد في كتابه هذا - فإنه لم يكن من الداعين لنشر هذا النظام ذاته بين الشعوب الأخرى أو لتطبيقه في باقي بلدان العالم . فهو يقول بصراحة إن دستور الولايات المتحدة يشبه المنتجات الدقيقة الصنع التي تكفل الثروة ويُعد الصيت لمبدعها دون أن تعود بنفع أو جدوى على غيره . ويشير مراراً إلى أن للنظام الديمقراطي أنواعاً يصح لكل شعب أن يختار منها النوع الذي يتفق وتاريخه وتقاليده . وأن الدستور الأمريكي ليس إلا واحداً من هذه الأنواع ، وأنه بالرغم من الفوائد العديدة التي يجنيها الأمريكيون منه فإن هذه الفوائد يمكن الحصول عليها بنوع آخر من أنواع الدساتير والقوانين الديمقراطية .

ولذلك فأهمية ما كُتب عن النظام الديمقراطي الأمريكي تكمن في رأيه الذى أراد أن يتشبع به مواطنوه الفرنسيون ، ألا وهو أن النظام الديمقراطى الأمريكى يبين أن من الممكن أن ينظم المجتمع الديمقراطى بشكل يحافظ فيه الفرد على حريته ، وأن حرية الفرد فى النظام الديمقراطى أمر يتوقف على العمل المستمر للمحافظة عليها من طغيان الاستبداد وتدخل الدولة للحد من حرية الأفراد فى الحقل الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى .

الجزء الأول

محتويات الجزء الأول

الصفحة	
٥	تصدير بقلم محسن مهدي
١٥	مقدمة المؤلف
٢٨	الفصل الأول : ملاح أمريكا الشمالية
	الفصل الثاني : أصل الأمريكيين الإنجليز، وأهميته لأحوالهم في المستقبل
٣٦	٣٦
٥٢	الفصل الثالث : أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية
٦٠	الفصل الرابع : مبدأ سيادة الشعب
	الفصل الخامس : يجب أن ندرس أحوال الولايات المتحدة المختلفة قبل الكلام على حكومة الاتحاد في مجملته
٦٣	٦٣
	الفصل السادس : السلطة القضائية في الولايات المتحدة وأثرها في المجتمع السياسي
٩٢	٩٢
٩٩	الفصل السابع : الولاية القضائية السياسية في الولايات المتحدة
١٠٤	الفصل الثامن : الدستور الاتحادي
	الفصل التاسع : كيف صح القول بأن الشعب هو الحاكم الفعلي في الولايات المتحدة
١٥٤	١٥٤
١٥٥	الفصل العاشر : الأحزاب في الولايات المتحدة
١٦١	الفصل الحادي عشر : حرية الصحافة في الولايات المتحدة
١٦٩	الفصل الثاني عشر : الاجتماعات السياسية في الولايات المتحدة
١٧٦	الفصل الثالث عشر : الحكومة الديمقراطية في أمريكا
	الفصل الرابع عشر : الفوائد الحقيقية التي يجنيها المجتمع الأمريكي من الحكم الديمقراطي
٢٠٩	٢٠٩
	الفصل الخامس عشر : سلطة الأغلبية غير المحدودة في الولايات المتحدة، وعواقبها
٢٢٤	٢٢٤

الصفحة

الفصل السادس عشر :	الأسباب التي تقلل من طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة	٢٣٨
الفصل السابع عشر :	الأسباب الأخرى الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى صيانة الجمهوريات الديمقراطية في الولايات المتحدة	٢٥١
الفصل الثامن عشر :	الأجناس الثلاثة التي تسكن أقاليم الولايات المتحدة ، أحوالها الحاضرة وما يحتمل أن تكون عليه في المستقبل	٢٨٩
خام :	٣٦٥

مقدمة المؤلف

لم أعجب من شيء من تلك الأشياء الجديدة التي استرعت نظري في أمريكا طوال المدة التي قضيتها فيها ، كمجى الشديد من تساوى أفراد الشعب في أحوالهم الاجتماعية ، ولكنى لم ألبث أن وفقت على ما هذه الحقيقة الأساسية من عظيم الأثر في مجرى شئون المجتمع كله ، إذ هي التي توجه رأى العام اتجاهاً خاصاً ، وهي التي صبغت القوانين بصبغة معينة ، وزودت الحاكمين بمبادئ جديدة ، وأكسبت المحكومين عادات خاصة كذلك .

وسرعان ما اتضح لى أن التأثير البالغ لهذه الحقيقة ذاتها قد امتد إلى نزعة الدولة في السياسة ، كما امتد إلى قوانينها ، وتجاوزها إلى غيرها . ولم يكن تأثيرها في المجتمع المدنى بأقل منه في الحكومة ، فقد خلقت هذه الحقيقة آراء جديدة ، وولدت في الناس عواطف شتى ، واستحدثت عادات ، وعدلت ما لم توجهه وبدلت فيه . وكلما تقدمت في دراسة المجتمع الأمريكى ازدادت ثقة بأن هذه المساواة في الأحوال الاجتماعية هي الحقيقة الأساسية فعلاً التي يبدو أن سائر الحقائق الجزئية مستمدة كلها منها . فهي النقطة المركزية التي كانت تنتهى إليها ملاحظاتى دائماً .

ولما وجهت فكرى شطر نصف الكرة الذى نعيش فيه نحن ، رأيت ما يشبه هذا المنظر الذى شاهدته في الولايات المتحدة ، ولاحظت أن المساواة في الأحوال الاجتماعية فيها ، وإن لم تصل بعد إلى المدى الذى وصلت إليه في الولايات المتحدة ، تقترب باستمرار من ذلك المدى ، وتقبل في الديمقراطية عينها التي تسرد المجتمعات الأمريكية ، وقد أخذت تزداد قوة في أوروبا .

ومن هنا عنت لى فكرة وضع هذا الكتاب الذى بين يدي القارىء .

فتم ثورة ديمقراطية كبرى قائمة الآن بين ظهرانينا في أوروبا . ومع أن هذه الثورة لا تخفى على أحد ، فالتاس لا ينظرون إليها جميعاً من وجهة نظر واحدة ، فقد بدت لبعضهم ظاهرة جديدة كل الجدة ، ولكنها عارضة لا تلبث أن تمر ، وداعبهم الأمل بأنهم يستطيعون أن يقفوها عند حدها . وبدت لبعض آخر قوة لا قبل لأحد بمقاومتها ، فهي في نظرهم أكثر نزعات التاريخ استقراراً ، وقدماً ، وبقاء .

ثم إذا نى أعود بفكرى لحظة إلى ما كانت عليه فرنسا من سبعة قرون مضت ، عندما كانت البلاد كلها في أيدي عدد قليل من الأسر ، يملك أربابها الأراضي ويتولون شئون الحكم ، وتتوارث ذرائعها حق الحكم هذا جيلاً بعد جيل ، مع ما تتوارثه من المال والعقار . وكانت القوة الغاشمة هي الوسيلة الوحيدة التي يؤثر بها الناس بعضهم في بعض ، وكانت ملكية الأراضي والعقارات مصدر قوتهم الوحيد .

ولكن ما أن قامت قوة رجال الدين السياسية حتى تزايدت وانتشرت، ففتح القسس صفوفهم لجميع الطبقات - فحوها للفنى وللفقير، وللسوقة وللبلاء، فدخلت المساواة دور الحكومة عن طريق الكنيسة. فمن كان يعيش من قبل قفاً من أفتان الأرض يقضي حياته كلها في عبودية متصلة، استطاع أن يتوأ مكانه بين الأشراف، بوصف قسيساً، بل كثيراً ما بلغ مكانة أسمى من مكانة ذوى الرؤوس المتوجة أنفسهم.

وكلما ازداد المجتمع استقراراً، واستبحر فيه العمران، ازدادت العلاقات التى بين الناس تعقيداً وعدداً، فتمست الحاجة إلى وضع قوانين مدنية. وسرعان ما برز رجال القانون من خول الخاكم وغرفها التى يعلوها التراب ليظهروا فى بلاط الملك جنباً إلى جنب مع البارونات الإقطاعيين الذين يرتدون الفراء ويلبسون الزرد والألمعات.

وبينا كان الملوك يقضون على أنفسهم بمشروعاتهم الضخام، وكان الأشراف يستفدون مواردهم فيما يشنونه بعضهم على بعض من حروب خاصة، ومبارزات، كانت طبقات الشعب الوطنية تنزى من التجارة، وأضحى الناس يدركون ما للمال من قوة لها أثرها فى شئون الدولة، وفضحت الأعمال طريقاً جديدة إلى القوة والسلطان، وارتفع رجال المال حتى صاروا قوة سياسية يمتلئهم الناس ويحتقرونهم فى آن واحد.

وشيناً فشيناً استفاضت الاستنارة وانتشر التعليم بين الناس، وتكون فيهم ميل إلى تذوق الأدب والفنون، وعاون العقل والإرادة على إحراز النجاح، وصارت المعارف وسيلة إلى الحكم، وأضحى الذكاء قوة اجتماعية، وأسهم الرجل المتعلم فى شئون الدولة. وجعلت قيمة الأصل والحسب، التى كان يقدرها الناس ويعلون من شأنها، تنحط بسرعة كلما وقف الناس على مسالك جديدة توصلهم إلى القوة والسلطان. لقد كان الحصول على مرتبة «الأشراف» فى القرن الحادى عشر أمراً دونه كل شئ. أما فى القرن الثالث عشر فقد أصبح شراؤها ميسوراً. فمئذ سنة ١٢٧٠ بدأت ألقاب «الشرف» تمنح لراغبها. وهكذا دخلت المساواة الحكومة على أيدي الأرستقراطيين أنفسهم.

وكان أحياناً ما يحدث فى هذه القرون السبعة الماضية أن الأشراف، فى مقاومتهم سلطة التاج، أو فى إضعافهم سلطة منافسيهم، كانوا يمنحون الشعب شيئاً من السلطة السياسية، وأكثر من ذلك أن الملك نفسه كان يسمح للطبقات التى دون طبقة الأشراف، بقسط من الحكم بقصد الحد من سلطة الأرستقراطيين وكسر شركتهم.

وكان ملوك فرنسا أنشط الناس دائماً وأثبتهم فى العمل على التسوية بين طبقات الشعب. فعندما يكونون أقرباء طامعين، لم يألوا جهداً فى النهوض بالشعب إلى مستوى النبلاء، أما عندما يكونون ضعافاً أو معطلين فإنهم يمتكون للشعب من أن يسمو عليهم. وهكذا كان بعضهم يعاون الديمقراطية بمواهبه، ويعاونه آخرون برذالهم. فلويس الحادى عشر ولويس الرابع عشر نزلا بجميع الناس الذين دون مستوى العرش، إلى مستوى واحد

من حيث الخضوع والإذعان . ثم جاء لويس الخامس عشر فهبط بنفسه وببلاطه إلى الأرض .

ولما أصبح في استطاعة المواطنين أن يحوزوا الأراضي على أساس غير أساس النظام الإقطاعي ، وأصبحت الثروة الشخصية تؤدي بدورها إلى القوة والسلطان ، صار كل كشف يتم في الفنون ، وكل تحسن يحدث في شئون الاتجار بالسلع المصنوعة ، يخلق عناصر جيدة من عناصر المساواة بين الناس ، ومن ثم كان كل اختراع جديد ، وكل حاجة جديدة يحدثها هذا الاختراع في نفوس الناس ، وكل رغبة تتطلب إرضاء ما ، كلها خطوات جديدة ، في سبيل إيجاد مساواة عامة بين الناس ، فالليل إلى الكماليات ، وحب الحرب ، وسلطان « الموضة » الجديدة ، وأعماق الشهوات التي تعالج في نفوس الإنسان ، وكذلك أكثرها ضحولة وسطحية ، تتضافر كلها على إثراء الفقير وإفقار الغني .

ومن يوم أن صارت الأعمال العقلية مصدر قوة وثروة ، صارت كل زيادة تضاف إلى العلم ، وكل حقيقة جديدة ، أو فكرة جديدة ، مصدر قوة في متناول أفراد الشعب . فالشعر ، والبلاغة ، والذكريات ، وحلي العقل وزخارفه ، وحنّة الخيال ، وعمق الفكرة ، وسائر المواهب التي تمنحها العناية الإلهية لمن تشاء من الناس - أدت كلها إلى العمل على ما فيه صالح الديمقراطية . وحتى عندما تكون هذه المواهب في خصوم الديمقراطية وأعدائها ، فإنها ما تزال مع ذلك تخدم الديمقراطية بإبرازها عظمة الإنسان الطبيعية جليلة سافرة للعيان . وهكذا كثرت فتوحها بانتشار كل فتح جديد من فتوح الحضارة والعلم ، وأضحت الآداب أظبه بدور صناعة عامة مفتوحة الأبواب للناس جميعاً يدخلونها كل يوم ، الفقير منهم والضعيف ، ليتزودوا منها بالسلاح .

ويندر أن نجد في تاريخنا حدثاً عظيماً واحداً من أحداث القرون السبعة الماضية لم يؤد إلى المساواة بين الناس .

لقد شنت الحروب الصليبية والحروب الإنجليزية شمل الأشراف ، ووزعت أراضيهم ، وقامت الهيئات البلدية بإدخال الحرية الديمقراطية في صميم البلاد الملكية الإقطاعية ، وسوّى اختراع البارود بين السيد والتابع في ميادين الحرب ، وفتح فن الطباعة المصادر كلها لعقول جميع الطبقات ، وجلب البريد العلم والمعرفة إلى باب صاحب الكوخ كما جلبها لصاحب القصر المنيف ، وقررت البروتستانتية أن كل الناس سواء في تلمسهم الطريق إلى مرضاة الله ، وفتح استكشاف أمريكا آفاقاً من الطرق الجديدة إلى الثروة ، وصل بالمغامرين المغموذين إلى الغنى والقوة . فإن نحن بدأنا بالقرن الحادى عشر ، وجعلنا نستقصى ماجرى في فرنسا ، كل نصف قرن ، أدركنا أن في آخر كل فترة من هذه الفترات حدثت ثورة مزدوجة في أحوال المجتمع . فقد نزل النيل درجات في السلم الاجتماعي ، على حين صعد ابن الشعب في ذلك السلم نفسه ، فهبط الأول وارتفع الثاني ، وكان كل نصف قرن يمضي يقرب الواحد من الآخر ، ولا يلتبان أن يلتقيا .

فالأحداث المختلفة التى جرت فى حياة الشعوب القومية ، تحولت فى كل مكان إلى ما فيه مصلحة الديمقراطية ، فعاون الناس جميعاً بجهودهم : من عمل منهم فى هذه السبل ، عن قصد ونية ، ومن عمل فيها على غير وعى منه ، من كافح فى سبيلها ، ومن أعلن نفسه خصماً صريحاً لها ، فكلهم انساقوا إلى السير فى اتجاه واحد وعملوا معاً على تحقيق غرض واحد . لقد كانوا كلهم أدوات طيبة صماء فى يد العناية الإلهية .

وهكذا يعد التطور التدريجى لمبدأ المساواة إذن حقيقة علوية تتصف بجميع الصفات التى لأمثال هذه الحقائق القدسية . فهو حقيقة عالمية باقية ، تأتى دائماً على بنى الإنسان أن يتدخلوا فيها ، ذلك إلى أن جميع الأحداث ، وجميع الناس قد أسهموا فى العمل على تقدم هذا المبدأ : مبدأ المساواة .

فهل من الحكمة أن نتصور أن حركة اجتماعية مثل هذه ترجع أسبابها إلى مثل هذه الفترة الطويلة يمكن أن تعطلها جهود جيل واحد ؟ وهل يجوز لنا أن نتصور أن الديمقراطية التى قلبت النظام الإقطاعى ، وقهرت الملوك والأفيال يمكن أن تنكص وتراجع أمام جماعة التجار وأصحاب رءوس الأموال ؟ فهل يمكن أن تتوقف الآن هذه الحركة الديمقراطية بعد أن بلغت ما بلغت من القوة وبلغ خصومها ما بلغوا من الضعف ؟

فإلى أين نحن سائرون إذن ؟ لاندرى . فوسائل المقارنة تعوزنا . وثم الآن مساواة كبيرة فى الأحوال الاجتماعية فى البلاد الأوربية أكبر مما كانت عليه فى أى عصر مضى ، وفى أى بلد آخر من بلاد العالم ، حتى أن جسامه ما قد تم فعلاً لتحول دون التبر بما يمكن أن يتم .

إن الكتاب الذى تقدمه اليوم لجمهرة القراء قد وضع كله تحت تأثير نوع من الرهبة الدينية غشيت نفس المؤلف بعد أن شاهد تلك الثورة الديمقراطية التى لا تقاوم ، والتى ظلت تتقدم قروناً طوالاً ، على الرغم مما وضع فى سبيلها من عراقيل ، والتى مازالت تتقدم وسط الأنقاض التى كانت هى السبب فيها .

فليس من الضروري أن ينزل الله على أنبيائه ما يكشف لنا صراحة عن معالم مشيئته التى لا ريب فيها ، فحسبنا أن نتأمل السنن الكونية العادية وندرکها ونعرف نزعة الأحداث المستمرة واتجاهها ، فإنى لأعرف مثلاً ، من غير حاجة إلى وحى خاص ، أن الكواكب تتحرك فى أفلاكها ، وهى أفلاك رسمتها لها يد البارئ .

فلو أن أهل عصرنا اقتنعوا ، بعد طول الملاحظة والتفكير السديد المختص ، أن تطور المساواة الاجتماعية التدريجى ، السائر قدماً ، إنما هو تاريخهم الماضى ، وتاريخهم فى المستقبل كذلك - لأضفى هذا الكشف وحده على هذا التطور صفة مشيئة إلهية مقدسة ، ولاستبان لهم أن أية محاولة لتعطيل سير الديمقراطية تعد فى هذه الحالة معاندة لإرادة الله ، وعندئذ لا يكون أمام الأمم إلا أن تعمل ما استطاعت للاستفادة من حظها الاجتماعى الذى قسمته لها العناية الربانية .

تبدو لي الأمم الأوروبية المعاصرة في مظهر يدعو إلى الخوف ، بل إلى الفرع الشديد ، فالحركة التي تدفعها قد بلغت من القوة مبلغاً لا يتسنى معه لأحد أن يقفها أو يعطلها ، ولكنها مع ذلك لم تصبح بعد من السرعة بحيث تجعلنا نأس من السيطرة عليها وتوجيهها . فما زالت مصائر هذه الشعوب في أيدي أهلها ولكنهم يخشى عليهم أن يفقدوا سريعاً القدرة على ضبطها والإشراف عليها .

فأول واجب من الواجبات المفروضة الآن على أولئك الذين يوجهون أمور الناس ، أن يولوا الديمقراطية ويتعهدوها بالتربية والتعليم ، وأن يوقظوا فيها معتقداتها الدينية من جديد ، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وأن يظهروا أخلاقها مما علق بها من شوائب ، وأن ينظموا حركاتها ، ويحلوا المعرفة بالعلوم السياسية محل عدم الخبرة ، والشعور بالمصلحة الحقيقية محل النزعات القطرية العمياء ، وأن يلائموا بين حكومتها وبين الزمان والمكان ، ويكيفوها بحسب الناس والأحوال . فما أشد حاجتنا إلى علوم سياسية جديدة ، تصلح لعالم جديد ! ومع ذلك فهذا أقل ما نفكر فيه . ومع أننا وسط تيار سريع فإننا نعتن ونركز أنظارنا في بعض الانتقاض التي مازلنا نراها ملقاة على الشاطئ الذي غادرناه ، على حين يحملنا التيار ويجرفنا إلى الوراء نحو الهاوية !

لم تقدم الثورة الاجتماعية الكبرى التي وصفها توما في أية بلد من بلاد العالم الأوربي خطوات سراعاً مثلما تقدمت في فرنسا ، إلا أن تقدمها هذا كان يحىء مصادفة ومن غير أى توجيه . فرؤساء الدول لم يستعدوا لها أى استعداد من قبل ، فكأنى بها قد تقدمت على الرغم منهم ، بل وبدون علمهم . فأقوى طبقات الأمة وأذكاهها عقلاً ، وأكرمها خلقاً ، لم تنصد لضبطها ، والإشراف عليها وإرشادها . فقد تركت الديمقراطية لنزعاتها الأولية الجامحة ، فتمت كما ينمو الأطفال الذين حرموا توجيه آبائهم وحصلوا على ما حصلوا عليه من تربية وتعليم من الشوارع العامة ، فلم يعرفوا غير ردائل المجتمع وما فيه من بؤس ومن شقاء . فكأن وجودها كان غير معروف إلى أن اكتسبت فجأة سلطة عظيمة ، وعندئذ خضع الجميع لأدلى أهوائها في ذلة وهوان ، فعبدها على أنها صنم القوة . وبعد أن وهنت من جرأ إسرافها على نفسها ، خطر للمشترعين خاطر أخرق ، وذلك أن يقضوا عليها بدلاً من أن يسعوا وراء تعليمها وتهذيبها واستصلاح ما بها من ردائل ، فلم يبدلوا أى جهد في إعدادها لأن تتولى الحكم ، بل عقدوا العزم على إبعادها عن نطاقها .

فكانت النتيجة أن حدثت الثورة الديمقراطية في جسم المجتمع من غير أن يحدث معها تغيير يذكر في القوانين والعادات والأخلاق ، وهو ذلك التغيير الذي كان يجب أن يتم حتى تكون هذه الثورة مفيدة حقاً . فلا عجب أن صارت لدينا الديمقراطية من غير ما يخفف ما فيها من مثالب ، ويبرز ما لها من ميزات طيبة . وعلى الرغم من أننا نرى ما تجرّه هذه الديمقراطية من شرور ، فما زلنا نجهل المنافع التي تعود علينا من ورائها .

وعندما كانت قوة التاج ، تؤيدها الأرستقراطية ، تحكم دول أوروبا في هدوء وسلام ، كان للمجتمع وسط مافيه من بؤس ، عدة مصادر للسعادة لا تكاد تخطر الآن على بال أحد ، ولا يكاد أحد يقدرها قدرها . فالسلطة التي كان يستمتع بها نفر ضئيل من رعية الملك كانت تقف حاجزاً منيعاً يحول دون استبداده . فهذا الملك نفسه الذي كان يشعر بالصيغة الإلهية التي يستمتع بها في نظر الجمهور ، صار يستمد من الاحترام الذي كان يوحى به إلى الشعب ، دافعاً يحفزه إلى مراعاة العدالة في حسن استخدامه سلطته . وكان البلاء على سمو مركزهم وارتفاعه عن مستوى مركز الشعب بمراحل طويلة ، يعنون بشئون هذا الشعب عناية هائلة رحمة ، أشبه بعناية الراعي بقطيعه ، ومن غير أن يحرفوا بأن الفقراء مساوون لهم ، كانوا يراعون مصالحهم على أنها أمانة عهدت بها إليهم العناية الإلهية . فأفراد الشعب لم يتصوروا أبداً أية فكرة عن حالة اجتماعية تختلف عما هم فيه ، ولم يكونوا يتوقعون أبداً أن يصبحوا في يوم ما مساوين لسادتهم ، فكانوا يحصلون على الخير منهم دون أن يناقشهم فيما لهم من حقوق ، وكانوا يودونهم ويتعلقون بهم ماداموا متدرعين بالحلم والعدالة ، وقد خضعوا لابتزازهم ولعسفهم ، في غير مقاومة وفي غير تذلل ، خضوعهم لقدر الله وقضائه ، وفضلاً عن ذلك فالعادة والعرف كانا قد وضعا حدوداً للظلم وأنشأ نوعاً من القانون وسط القوة والجبروت .

ولما كان النيل لا يخطر بباله أن أحداً يمكن أن تحدته نفسه بأن يسلب امتيازاته التي يعتقد أنها امتيازات مشروعة ، وكان الفقير يعد ما هو فيه من ضعف ومن قصور نتيجة نظام طبيعي ثابت ، كان من السهل علينا أن نتصور أن شيئاً من حسن النية والتفاهم قام بين هاتين الطبقتين المختلفتين كل الاختلاف من حيث ما قدر لكل منهما . فالتفاوت والبؤس كانا إذن في المجتمع ، ولكن نفس أية طبقة من الطبقتين لم تنحط ولم تذلل .

إن الناس لا يفسدون بممارستهم السلطة ، ولا هم ينحطون ويدلون بالانزاهم عادة الطاعة والإذعان ، ولكهم يفسدون بممارستهم لسلطة يعلمون أنها غير مشروعة ، وينحطون ويدلون لانقيادهم لحكم يعتبرونه مختصاً وظالماً .

ففي ناحية ، نجد الثروة والقوة والفراغ وما يتبعها من السعي وراء المجد والشرف والكماليات ، واكتساب الأذواق الرفيعة والمتع العقلية وتعهيد الفنون الجميلة ، أما في الناحية الأخرى فلانجد غير الكدح ، وجفوة الطبع والجهل ، ومع ذلك لا يخلو الأمر من أن نصادف وسط هذا الحشد من الجفاة والجهلة شهوات متأججة ، وعواطف كريمة وإيماناً بالدين راسخاً ، وفضائل متطرقة .

فإذا ما نظمت الجماعة على هذا النحو حق لها أن تفخر بما تنعم به من الاستقرار والقوة ، والمجد خاصة .

ولكن الصورة قد تغيرت الآن ، فزالت الفروق التي بين مراتب الناس تدريجياً ،

وتداعت الحواجز التي كانت تفصل بين بنى الإنسان ، وتوزعت الملكية ، واشترك كثيرون بنصيب في السلطة والسلطان ، وانتشر بينهم ضوء العقل ، واتجهت قدرات الناس من مختلف الطبقات إلى المساواة ، فأضحى المجتمع ديمقراطياً ، وأخذ سلطان الديمقراطية يغشى تدريجياً النظم والعرف والعادات في هدوء وسلام .

وهكذا نستطيع أن نتصور مجتمعاً يشعر فيه الناس جميعاً شعوراً متساوياً بالحقبة والاحترام للقوانين التي يعدون أنفسهم واضعيها ، وتكون سلطة الحكومة فيه (المجتمع) موضع احترام لأنها سلطة ضرورية ، وليست باعتبارها سلطة إلهية . ولا يكون إخلاص الرعية فيه لرئيس الحكومة صادراً عن هوى وعاطفة ، بل عن اقتناع هادئ يقوم على الفكر والروية . وإذا صار صاحب الحق يعرف أن حقه مكفول له . ولا يعتدى عليه ، قام بين الطبقات نوع من الثقة الجديرة بالرجولة ، ومعاملة متبادلة بين بعضها وبعض ، بعيدة عن كل تصلف واستعلاء ، وعن كل ذلة وهوان . ولما كان الشعب يعرف حق المعرفة مصالحه الحقيقية ، فإنه سرعان ما يدرك أن عليه أن يقوم بأداء ما عليه من واجبات نحو الدولة حتى يستطيع أن يفيد من مزايا وجودها . فالتحاد المواطنين طوعية واختياراً ، يحل إذن محل سلطة الأشراف الفردية . وتصبح الجماعة بمأمن من الظلم ، ومن التهلك والاستهتار .

لا أخفى أن المجتمع في الدولة الديمقراطية التي قامت على هذا النحو لا يكون مجتمعاً جامداً راكداً . فدوافع الهيئة الاجتماعية يمكن أن تنظم فيه بشكل يجعلها تقدمية ، وإن كان مثل هذا المجتمع أقل أهبة من المجتمع الأرستقراطي ، فهو في الوقت نفسه أقل منه برأساً وشقاء . وقد تكون الملذات فيه أقل إسرافاً ، ولكن الاستمتاع بوسائل الراحة والنعيم تكون أعم وأشمل ، وقد تكون العلوم فيه أقل انتشاراً ، ولكن الجهل فيه أقل ، وقد تكون عواطف الناس الجياشة فيه أقل حدة ، ولكن عادات الأمة تكون أرق وأكثر تهذيباً . إن الرذائل تزداد ولكن الجرائم تقل .

وفي حالة فقدان الحمس والولاء المتقد ، يصح أن يطلب إلى مواطني الجماعة بذل توضيحات كبيرة بأن نلجأ إلى عقولهم وخبرتهم ، فكل فرد سيحس بالحاجة نفسها إلى الاتحاد مع زملائه ليحمي ضعفه نفسه ، ولما كان يعلم أنه لا يستطيع أن ينال معرفتهم إلا على شريطة أن يقدم لهم هو ما يستطيع من العون ، فسرعان ما يدرك أن مصلحته الشخصية تفق ومصالح الجماعة بأسرها . قد تكون الأمة في جملتها أقل تألقاً ، وأقل أمجاداً ، بل وربما أقل قوة أيضاً ، ولكن الغالبية من المواطنين سيستمعون بقسط أوفر من الرخاء والازدهار . ويظل الشعب كله أكثر مسالمة ، لأن اليأس قد استولى عليه من قدرته على تغيير أوضاعه إلى ما هو خير منها ، بل لأنه صار يشعر أنه في خير ورضى فعلاً .

فإن لم تكن نتائج هذه الحال طيبة أو نافعة كلها ، لاستولت الجماعة على كل ما هو طيب ونافع على الأقل . وبعد أن يكون الناس قد طلقوا إلى الأبد المزايا الاجتماعية التي كان يمكن أن تقدمها إليهم الأرستقراطية فإنهم سيحرزون كل الفوائد التي تستطيع أن توفرها لهم الديمقراطية .

ولنا أن نتساءل هنا عما أقمناه من مؤسسات واتخذناه من آراء وعادات بدلا مما خلفناه وراءنا أنقاضاً من مؤسسات أجدادنا ، وآرائهم وعاداتهم .

ولئن زالت روعة الملكية وفتحتها ، فإن جلاله القوانين لم تحل بعد محلها . ولئن تعلم الناس ازدراء كل سلطة إلا أنهم مازالوا يخشون بأسها ، وأن الخوف لينتزع منهم الآن من التوقير والمحبة أكثر مما كانوا يقدمونه منهما من قبل .

لقد دمرنا القوى الفردية التي كانت كل قوة منها تستطيع أن تصمد بمفردها في وجه الاستبداد تصارعه ، ولكن الحكومة وحدها هي التي ورثت جميع المزايا التي انتزعت من الأسرة ومن النقابات الصناعية والأفراد . فقد حل ضعف الأمة كلها محل القوة التي كانت لفترة قليلة من المواطنين وهي قوة كثيراً ما كانت محافظة ، وإن كانت أحياناً ظالمة غشوما .

لقد قصر تقسيم الملكيات مسافة الخلف التي بين الأغنياء والفقراء ، ولكن يبدو أنهم كلما تقاربوا وجدوا لهم أسباباً تزيد في كراهيتهم بعضهم لبعض ، واشتد بهم التحاسد والخوف يدفعان كل فريق منهما إلى العمل على إبعاد الفريق الآخر عن القوة والسلطان . ففكرة الحق معدومة في نظر كل منهما ، وأصبحت القوة وحدها هي الحجة في الحاضر ، والضمان الوحيد في المستقبل .

احفظ الفقير بالأمور التي كان يتعصب لها أجداده ويتحيزون ، من غير أن يحتفظ بما كان لهم من إيمان ، واستبقى جهلهم ، من غير أن يراعى ما كان لهم من فضائل ، واتخذ مبدأ المصلحة الشخصية أساساً لكل أفعاله من غير أن يفهم ذلك العلم الذي هو أساس استخدام هذا المبدأ ، فكانت أنانيته لا تقل عما كان عليه من قبل إخلاصه للآخرين .

فإن بدا المجتمع هادئاً فلا يرجع هدوءه هذا إلى شعوره بما له من قوة وما هو فيه من سعادة ، بل يرجع إلى أنه يخشى ضعفه وعجزه ، إذ يخشى أن يبذل مجهوداً يمكن أن يكلفه حياته كلها ، إن كل امرئ يستشعر بالداء ، ولكن لا يوجد لدى أى منهم قدر كاف سواء من الشجاعة أو الهمة على البحث عن العلاج . فالرغبات والمسررات والحسرات لا تؤدي في الوقت الحاضر إلى شيء مرقى أو دائم ، فما أشبهها بشهوات الشيوخ التي لا تؤدي إلا إلى الضعف والخور .

ولقد نبذنا كل ما خلفته لنا الأوضاع القديمة من خير من غير أن نحصل على ما يمكن أن تقدمه لنا الأوضاع الحاضرة من منافع تعرضنا عما نبذناه . لقد دمرنا مجتمعاً

أرستقراطياً، ثم وقفنا راضين قانعين وسط أنقاضه تأملها كأننا عزمنا أمرنا على الوقوف وسطها ثابتين لانريم .

هذا، وليست الظواهر التي تتجلى لنا في دنيا العقل بأقل مدعاة للرثاء والأسى . فقد أقيمت العراقيل في سبيل الديمقراطية الفرنسية ، أو تركت لأهوائها الجامحة ، فاندفعت تقلب كل ما اعترض طريقها وتدكه ، وتقلقل كل ما لم تستطع أن تقوضه . فسلطان الديمقراطية لم يدخل فرنسا تدريجياً ، ولم يقم فيها بهدوء وسلام ، ومع ذلك فقد كانت تتقدم دائماً وسط الاضطراب والتهيج اللذين ترتبا على الصراع القائم . وفي غمرة المعركة صار كل مشترك فيها يندفع إلى ما وراء الحدود الطبيعية لآرائه ، يحفز به إلى ذلك ما خصومه من عقائد وتجاوزات إلى أن يفقد رؤية الغاية من جهوده ، ويسير في طريق لا يطق وعواطفه الحقيقية ، ولا مع ما في سريرة نفسه من ميول ، ومن ثم نشأ ذلك الاضطراب الذي اضطررنا إلى مشاهدته .

لأذكر أن شيئاً في التاريخ أولى بالشفقة والرثاء من تلك المشاهد التي تجري الآن تحت سمعنا وبصرنا ، فكأن الرابطة الطبيعية التي تربط آراء الإنسان بأذواقه ، وتربط أفعاله بعبادته ، قد انقضت . ويبدو أن الانسجام الذي كان يراعى دائماً بين مشاعر الناس وآرائهم قد زال الآن ، وأن قوانين التمثيل الأخلاق قد أصبحت في خير كان .

مازال يتنا كثر من المؤمنين المتحمسين كل التحمس للدين ، والذين تشبعت نفوسهم بالأفكار المتصلة بالحياة الأخرى فيسارعون إلى مناصرة قضية الحرية الإنسانية من حيث هي مصدر كل سمو خلقي . فالدين الذي أعلن على الملأ أن الناس جميعهم متساوون في نظر الله ، لا يسعه إلا أن يقرر أن جميع المواطنين متساوون في نظر القانون . ولكن ظروفاً وأحداثاً تأمرت تأمرأ غريباً فوجد هذا الدين نفسه قد تورط في وقت ما واتصل بالنظم التي تعمل الديمقراطية على القضاء عليها ، حتى أنه كثيراً ما رفض المساواة التي يجبها وجعل يلعن قضية الحرية بوصفها خصماً له ، وهي تلك القضية التي كان يمكن أن يبارك جهودها لو أنه تحالف معها .

وإلى جانب هؤلاء الرجال المتدينين أرى رجالاً اتجهت أنظارهم إلى الأرض بدلا من أن تتوجه إلى السماء . هؤلاء هم أنصار الحرية لا بوصفها مصدر أنبل الفضائل فحسب ، بل لأنها أيضاً أصل لكل المزايا الثابتة . إنهم يودون مخلصين أن يضمنا سلطانها ، وأن يسروا وصول نعمها لبنى الإنسان ، فكان طبيعياً أن يسارع هؤلاء الأنصار إلى الاستعانة بالدين . فهم لا يد علمون أن الحرية لا يمكن أن تقوم بغير مراعاة للأخلاق الطيبة ، وأن الأخلاق الطيبة لا يمكن أن تقوم من غير إيمان . ولكنهم رأوا الدين في صفوف خصومهم ، فكان هذا حسبهم ، فبعضهم يهاجمونه جهاراً ، والباقون يحشون أن يدافعوا عنه .

كان أذلاء العقول ، الذين يبيعون ضمائرهم ، يدافعون عن الرق والعبودية في العصور السالفة ، على حين كان المستقلون وذوو القلوب الكريمة يكافحون مستيئين في غير أمل في سبيل العمل على إنقاذ حرية البشر . وهانحن قد صرنا الآن نرى رجالاً من ذوى الأخلاق السامية الكريمة ثباين آراؤهم ميولهم مباشرة ، فيمدحون تلك العبودية والحسة اللتين لم يعرفوها قط ، وثم آخرون غيرهم يتحدثون ، على العكس منهم ، عن الحرية ، حديث من يشعر بقديسيتها وجلالها ، ويرفعون عقائرتهم يطالبون للإنسانية بحقوق كانوا دائماً يرفضون أن يعترفوا هم بها .

وثم أفراد فضلاء مسالمون أهلتهم أخلاقهم الطاهرة ، وعاداتهم الهادئة وثرأؤهم العريض ، ومواهبهم العالية لتولى زعامة بنى جنسهم . فحبهم وطنهم حب ، سداه ولحمته الإخلاص ، وهم لا يترددون في القيام بأكبر التضحيات في سبيل هذا الوطن . ولكن الحضارة كثيراً ما تجدهم مع ذلك في صفوف خصومها ، فهم يخلطون بين مساوئها ومزاياها ، وفكرة الشر لا تفصل في عقولهم عن فكرة البدع المستحدثة .

وإلى جانب هؤلاء نجد آخرين هدفهم أن يجعلوا البشر ماديين ، وأن يؤثروا النافع الذى يحقق أغراضهم من غير أن يعابوا بما هو عدل وحق ، وأن يحصلوا على المعرفة من غير أن يؤمنوا بها ، وعلى السعادة من غير نظر إلى الفضيلة ، ويدعون أنهم أبطال الحضارة ، وينصبون أنفسهم بكل قحة على رأسها ، وبذلك يكونون قد اغتصبوا مكانة تركت لهم ، وهم بها غير جديرين على الإطلاق .

فأين نحن إذن ؟

إن الرجال المتدينين يناصرون الحرية العداء ، وأنصار الحرية يهاجمون الدين ، وذوو العقول الكبيرة الراجحة يشجعون العبودية ، ولؤماء الناس وأخصهم يدعون إلى الاستقلال ، والمواطنون الأمناء والمستترون يعارضون كل تقدم ، على حين أن رجالاً تخلوا من كل وطنية ومبادئ يدون في لباس رسل الحضارة والفكر .

ترى هل كان هذا حظ الأجيال التى سبقت جيلنا ؟ هل كان الإنسان يعيش دائماً في مثل دنيانا هذه ، حيث كل شيء في غير موضعه الذى يجب أن يكون فيه ، وحيث الفضيلة في غير أهل العبقرية ، وذوو المواهب خلوا من الشرف ، وحيث يختلط حب النظام بالميل إلى ذوى البطش ، والاستبداد ، وتختلط عبادة الحرية المقدسة باحتقار القانون ، وحيث الضوء الذى يلقى الضمير على أفعال الإنسان ضوء فاتر ، وحيث لم يعد شيء يبدو محظوراً ، أو مسموحاً به ، كرمياً أو عاراً ، حقاً أو باطلاً ؟

لم يخلق الله الإنسان ليتركه في كفاح متصل لا آخر له مع ذلك الشقاء العقلى الذى يحيط بنا ، فقد شاء الخالق لشعوب أوروبا مستقبلاً أهدأ وأؤكد من حاضرها ، لست أدري

الغيب وما في علم الله ، إلا أنى سأظل أومن بما في علمه مادمت لأستطيع أن أدرك مداه .
وخير لى أن أرتاب في مقدرك من أن أتشكك في عدالة الله .

ليس في الدنيا غير بلد واحد يبدو أن الثورة الاجتماعية التي أتحدث عنها كادت أن تبلغ فيه أقصى حدودها الطبيعية ، وهى ثورة تمت فيه في يسر وسهولة ، وبعبارة أخرى يحمل بنا أن نقول أن ذاك البلد ، صار يجنى ثمار هذه الثورة الديمقراطية التي نعالى أمرها الآن ، دون أن تكون هذه الثورة نفسها قد حدثت فعلا .

لقد فصل المهاجرون الذين نزلوا على شواطئ أمريكا واستقروا فيها في القرن السابع عشر ، بشكل ما ، المبدأ الديمقراطي عن سائر المبادئ التي كان يكافح ضدها في الدول الأوربية القديمة ، ونقلوه وحده إلى شواطئ الدنيا الجديدة حيث استطاع أن ينتشر في حرية كاملة وفي هدوء ، وأن يتعاون مع العرف والعادة على التأثير في القوانين وتعيين صبغتها العامة .

يدو لى أن لاشك في ألا تستصل يوماً ما ، عاجلاً أو آجلاً ، إلى ما وصلت إليه أمريكا من المساواة في الأحوال الاجتماعية مساواة تكاد تكون كاملة ، ولست أستتج من هذا ألا منضطر إلى أن نستبط من تنظيم اجتماعى شيه بهذا التنظيم النتائج نفسها التي استبطها الأمريكيون ، فإني بعيد كل البعد عن أن أظن أنهم قد اختاروا شكل الحكومة الوحيدة الذى يمكن أن تتخذه الديمقراطية . ولكن لما كان السبب الذى يؤدي إلى وضع القوانين والآداب في كل من البلدين واحداً ، كان من الخير كل الخير لنا أن نعرف ما أحدثه في كل منهما من تغير .

لم يكن الأمر إذن مجرد إرضاء لفضول ، قد يكون مشروعاً ، أنى أخذت أدرس أحوال أمريكا ، لقد كنت أود أن أجد فيها علماً يمكن أن نفيد منه ونتفع به . أما من يتصور أنى قصدت كتابة مدحه ، فقد وقع في خطأ غريب ، ولسوف يدرك ، بعد قراءة هذا الكتاب ، أن شيئاً من هذا لم يدر بخلقى ، وأنى لم أقصد أن أدافع عن شكل معين من أشكال الحكم أيّاً كان ذلك الشكل . لأنى أرى الجمال المطلق نادراً في أى نظام من نظم القوانين أيّاً كان ذلك النظام ، ولم أدع حتى إبداء رأى فيما إن كانت الثورة الاجتماعية ، التي أعقد أنها ثورة طاغية لا قبل لأحد بمقاومتها ، مفيدة لبنى الإنسان ، أو مضرة بهم . لقد اعترفت بهذه الثورة من حيث إنها حقيقة تمت وأنجزت فعلاً ، أو هى على وشك أن تتم . وقد اخترت من بين الأمم التي حدث فيها هذا التطور على أهدأ ما يمكن ، وبلغ فيها أمه ، وذلك لأتبين نتائجها الطبيعية وأتوصل ، إن استطعت ، إلى الوسائل التي تجعلها نافعة لبنى الإنسان . ولست أخفى أنى رأيت في أمريكا أكثر من أمريكا وسعيت فيها وراء أن أصور الديمقراطية ذاتها بما لها من نزعات وسحات وميول وتخربات وشهوات حتى أدرك ما علينا أن نخشاه ، وما يحق لنا أن نرجوه من وراء تقدمها .

وحاولت في الجزء الأول أن أبين الفرق بين ما أتاحته الديمقراطية من طريق - وقد تركت لميولها واتجاهاتها دون قيود على نزعاتها الفطرية - للقوانين تفرضه على الحكومة ، وبين ما فرضته بصفة عامة من سلطان على شئون الدولة . لقد عملت على استكشاف الأضرار والمنافع التي أدت إليها ، ودرست الاحتمالات التي اتخذها الأمريكيون في توجيهها ، كما درست كذلك تلك التي أغفلوها ، وتوليت بيان العوامل التي مكنت لها من أن تحكم المجتمع .

وكان غرضي أن أصور في جزء ثانٍ الأثر الذي تركه تساوى أحوال الناس الاجتماعية ، وقيام الحكومة الديمقراطية ، في المجتمع المدني في أمريكا من حيث العرف والآراء والعادات الأخلاقية ، إلا أن تمسسى لإخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود قد فتر . فقبل أن أنجز ما فرضته على نفسي سيكون عملي هذا قد أصبح غير ذي هدف ، فإن شخصاً آخر^(١) غيري يكون قد عرض على القراء بعد قليل من الزمن ، سمات الخلق الأمريكي الرئيسية ، وتلطف في رسم صورة جديدة ، فيكون قد أقاض على الحقيقة روعة ليس في مقدوري أن أباريه فيها .

لست أدري إن كنت قد وفقت في التعبير عن مشاهداتي في أمريكا . ومهما يكن من أمر ، فإنني واثق من أن هذه كانت رغبتى الخالصة . فلم أحاول قط ، على علم مني ، أن أصوغ الحقائق على شكل يتفق مع الآراء ، بدلاً من أن أصوغ الآراء صياغة تتفق مع الحقائق .

وكنيت كلما تيسر إثبات نقطة ما بالوثائق المكتوبة ، أحرص إلى النصوص الأصلية ، وإلى أصح المؤلفات ، وأدققها . وقد ذكرت مراجعتي في الحواشي ، وللقارئ أن يستوثق من صحتها إذا شاء^(٢) . أما فيما يختص بالآراء والعادات السياسية ، أو الملاحظات التي بشأن عادات البلاد ، فقد حاولت جهدي أن أرجع فيها إلى أكثر الناس علماً بها . وإن كانت النقطة التي أنا بصدد دراستها هامة ، أو موضع شك ، لم أكتف بشاهد واحد ، بل كرت آرائي على أساس جملة ما يدلي به عدد من الشهود ، وهنا لا مناص للقارئ من أن يتق بما أقول بالضرورة ، فمن اليسر عليّ أن أكثر من سرد الأسماء المعروفة له أو الجديرة بأن تكون كذلك ، تأييداً لما أقول ، إلا أنني تحاشيت اتباع هذه الطريقة ، إذ كثيراً ما يسمع الغريب وهو في بيت مضيفه بحقائق لها قيمتها ، ولكن صاحب الدار يود أن يخفيها حتى

(١) يشير المؤلف هنا إلى صديقه جيمس دو بومون زميله في رحلته إلى أمريكا ، وقد أصدر بومون كتابه المنظر هذا في سنة ١٨٣٥ ، وكان عنوانه « ماري ، أو الرق في الولايات المتحدة » ، ولم يكن له تأثير يذكر .

(٢) الحواشي والمراجع التي يشير إليها المؤلف كثيرة ، منها ما ذكره في هوامش الصفحات ، وأغلبها في ملاحق في آخر الكتاب ، مما يدل على سعة اطلاعه وأمانته وسديده منهجه في البحث . هذا ، وقد أضاف إليها الشراح الكثير ، فإن ذكرناها ، مع ما نرى ضرورة إضافته من عدنا لتطلب ذلك مجلداً ضخماً .

عن مسامع أصدقائه الحميمين ، وعندئذ يجد الضيف نفسه ملزماً بأن يتعزى بالصمت المفروض عليه . ذلك إلى أن قصر المدة التي يقضيها السائح يستبعد كل خوف من تورطه في أية حماقة من هذا القبيل . ومع ذلك كله ، فقد عنتيت بتدوين كل حديث من هذا النوع عقب سماعه . ولكن مذكراتي هذه لن تفارق مكتبي . وإنى لأؤثر أن أفشل فيما أقول ، على أن أضيف إلى قائمة أولئك الغرباء الذين يجازون كرم الوفاة بما يضايق المضيف ويسبب له الأسف والأسى .

وعلى الرغم مما بذلت من جهد في هذا الكتاب فلست أنسى مطلقاً أن ليس أيسر من نقده على من يشاء أن ينقده .

هذا ، والقراء الذين يعنون بدراسة الكتاب العناية الواجبة ، سيجدون فيه فكرة تنظم أجزاءه كلها وتربطها بعضها ببعض . ولكن تنوع الموضوعات التي على أن أعالجها عظيم . وليس يشق على القارئ أن يجد في الكتاب حقيقة منعزلة عن سياقها ، تتاقض مع جملة ما فيه من حقائق ، أو يجد رأياً منعزلاً يتناقض مع ما قدمت من آراء . ولكنني أرجو منه أن يطالع كتابي هذا بالروح التي أملت على ، واهتديت بها في عملي كله ، وأن يحكم عليه بما تركه في نفسه من أثر عام . فإني لم أقم أحكامي كلها على اعتبار واحد فحسب ، بل أقمتها على جملة ما توافر لي من أدلة وبيانات .

ويجب ألا يغرب عنا أن المؤلف الذي يحرص كل الحرص على أن يفهمه قراؤه ، يجب أن يصل بكل رأى يمن له إلى أقصى ما يفضي إليه من نتائج نظرية ، بل إنه كثيراً ما يرى نفسه مضطراً إلى الوصول به إلى حافة الزائف ، أو غير العمل . فإن كان ضرورياً أن يجيد الإنسان أحياناً في سلوكه وأفعاله عما تقتضيه قواعد المنطق ، فهذا لا يجوز في الكتابة والتحرير ، فالمرء منا يشق عليه ألا يكون منسجماً في لغته بقدر ما يعز عليه ألا يكون منسجماً مع نفسه في سلوكه وفي أخلاقه .

وختاماً ، فإني أعرض بنفسى في هذه المقدمة ما قد يعده الكثرة من القراء العيب الرئيسي في هذا الكتاب . إنه لم يوضع تأييداً لرأى شخص معين ، ولم تكن لدى عند وضعه أية نية لأن أحدم به فريقاً من الناس ، ولا أن أهاجم فريقاً آخر ، ولم أقصد أن أرى الأشياء على خلاف ما يراها الناس ، بل كل ما في الأمر أني قصدت أن أنظر أبعد مما ينظرون ، فعل حين أنهم شغلوا أنفسهم بالغد وحده ، وجهت فكري إلى المستقبل كله .

الفصل الأول

ملاح أمريكا الشمالية

تنقسم أمريكا الشمالية إلى إقليمين واسعين ، أحدهما يميل نحو القطب الشمالي ، والآخر نحو خط الاستواء - وادى الميسسي - ما فيه من آثار تدل على ما حدث في الكرة الأرضية من ثورات - شاطئ الأطلسي الذي قامت عليه المستعمرات الإنجليزية - ملاح كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية المختلفة وقت استكشافها - غابات أمريكا الشمالية - البراري - قبائل الأهالي الرحل - مظهرهم الخارجي وعاداتهم ولغاتهم - آثار شعب مجهول .

تتجلى في الهيئة الخارجية لأمريكا الشمالية ملاح عامة معينة يسهل تمييزها لأول وهلة . فيبدو أن الطبيعة قد راعت نظاماً معيناً^(١) في فصل الماء عن اليابس ، والجبال عن الأودية . فتفى وسط اضطراب الأشياء وفرضها ، ووسط المناظر المتنوعة كل التنوع ، تحلى نظام ساذج ، ولكنه جليل رائع .

تنقسم القارة الأمريكية إلى إقليمين عظيمين متساويين تقريباً ، يحد أحدهما شمالاً بالقطب الشمالي ، ويحدده شرقاً وغرباً المحيطان العظيمان ، ويمتد جنوباً على شكل مثلث تتلاق أضلاعه غير المنتظمة فوق بحيرات كندا العظمى .

ويبدأ الإقليم الثاني حيث انتهى الأول ، ويشمل باقى سائر القارة . فيينا ينحدر الأول انحداراً لطيفاً نحو القطب ينحدر الآخر نحو خط الاستواء .

وتنحدر أراضي الإقليم الأول نحو الشمال انحداراً لطيفاً يكاد لا يحس ، حتى أننا لا نعدو الصواب إن عددنا أراضي هذا الإقليم سهلاً . ولا توجد في هذه الأراضي المستوية المترامية الأطراف جبال عالية ، ولا أودية عميقة ، فمجارى الأنهار تتثنى في هذا السهل في غير انتظام . فترى الأنهار الكثيرة تتعانق ثم تنفصل ، ثم تعود فلتلقى مرة أخرى ، وتنتشر في منافع عميقة واسعة ، ويختفى كل أثر لمجارىها في متاهات المياه التي خلقتها هي نفسها ، ثم ينتهى بها الأمر أن تصب مياهها في البحار القطبية بعد تعرجاتها وتشتاتها التي لاتعد

(١) من نافلة القول أن نذكر القارئ أن هذا الوصف الجغرافى بعد الآن ناقصاً وحقاً . فلم يكن أمام المؤلف سوى بضعة مراجع أمريكية مليئة بالإحصاءات والحقائق الجافة . ويدعو أن أهم مرجع له كان كتاب الجغرافة العالمية للمؤلفه . مالطبران (Maltebran) المرقى سنة ١٨٢٦ وهو كتاب لم تكن تغلر منه مكتبة عامة في فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد نقل أجزاء منه إلى العربية علامتنا المصرى رفاعة بدوى رافع الطهطاوى (١٨٠٩ - ١٨٧٣) وأجهاه الجغرافية العمومية . ويوجد منه في دار الكتب المصرية جزءان غير متالين . وكان رفاعة بك في باريس (١٨٢٦ - ١٨٣١) مع البعثة الأولى التي سافرت إلى فرنسا ، وحضر ثورة سنة ١٨٣٠ بها .

ولا تحصى . هذا ، وليست البحيرات العظمى التى تحدها هذا الإقليم محوطة بالثلول والصخور مثل معظم البحيرات التى فى الدنيا القديمة ، ذلك إلى أن ضفافها مستوية لا ترتفع عن مستوى مياهها إلا ببضع أقدام ، وبذلك يكون كل منها أشبه بحفصة واسعة ممتدة حتى حافتها ، فأقل تغير يحدث فى بنية الكرة الأرضية يجعل مياهها تتدفق إما نحو القطب ، وإما نحو البحار المدارية .

أما الإقليم الثانى فسطحه أكثر تضاريس وأكثر ملاءمة لسكنى بنى الإنسان ، وتفصله عن الأول سلسلتان طويلتان من الجبال ، تسمى إحداهما بحبال الألبانى ، وتجرى حذاء شاطئها المحيط الأطلسى ، على حين تجرى الثانية موازية للمحيط الهادى .

والأراضى التى بين سلسلتى الجبال هاتين تشغل ٢٢٨٨٤٣ فرسخاً^(١) مربعاً ، فسطحها يعادل سطح فرنسا ست مرات تقريباً .

وتكوّن هذه الأراضى الواسعة مع ذلك وادياً يتحدر أحد جانبيه من قمم جبال الألبانى المستديرة ، على حين يرتفع الجانب الآخر ارتفاعاً متصلاً حتى يبلغ قمم جبال روكى . ويجرى فى قاع هذا الوادى نهر عظيم نستطيع أن نرى المياه الدافقة من الجبال وهى تصب فيه من كل جانب . وقد أطلق الفرنسيون على النهر اسم (سان لوى) تخليداً لذكرى بلادهم الأصلية ، أما المنود فقد أسموه بلغتهم الفخمة بأى الأمواه ، أى المسيسى .

وينبع نهر المسيسى هذا من حدود الإقليمين العظيمين اللذين أشرنا إليهما ، غير بعيد عن أعلى قمة فى الهضبة التى تفصلهما الواحد عن الآخر . وعلى مقربة من هذه البقعة نفسها ينبع نهر آخر^(٢) ويصب فى البحار القطبية . ويبدو مجرى المسيسى فى أول أمره كما لو كان غير والى من نفسه ، فيشقى عدة مرات نحو الشمال حيث ينبع ، وأخيراً ، بعد أن يتعطل فترة من الزمن فى البحيرات والمناقع ، يتخذ اتجاهه المحدد ، ويسير فى ببطء تجاه الجنوب .

فأحياناً يسير فى هدوء فى مجراه الطباشيرى الذى خصصته له الطبيعة ، وأخرى تتقلع جواربه بالفيضان ، ويرى ما يزيد على ١٠٣٢ فرسخاً تقريباً . وعلى بعد ٦٠٠ فرسخ من المصب يبلغ متوسط عمق النهر خمسة عشر قدماً ، ففسير فيه السفن التى حمولتها ٣٠٠ طن

(١) يلاحظ أن المؤلف يستعمل هنا المقاييس القديمة التى تعلمها فى صفوه ، ولما يستعمل المقاييس المبرية ، فإنه فى ذلك شأن الكثيرين من معاصريه ، وقد يكون ذلك ليضفى على كلامه صبغة كلاسيكية . والفرسخ كلمة فارسية يقابلها عند الفرنسيين lieu وحد الإنجليز league وهو مقياس للأطوال والسطوح اختلف مقداره باختلاف البلاد والعصور ، ويعادل فى الجملة ثلاثة أميال .

(٢) يقصد النهر المعروف بالنهر الأحمر (رد ريفر) الشمالى وهو يصب فى بحيرة وبعج لالى البحار القطبية كما يقول المؤلف . وطوله قرابة السهائة ميل .

قراية مائتي فرسخ . وبين روافد الميسسي واحد طوله ١٣٠٠ فرسخ^(١)، وآخر طوله ١٠٠^(٢)، وثالث طوله ٦٠٠^(٣)، ورابع خمسمائة^(٤)، ثم أربعة طول كل منها ٢٠٠^(٥). وفضلاً عن هذا كله فثم عدد لا يحصى من الجارى الصغيرة التى تتدفق من كل جانب وتلقى مياهها فيه .

ويدو الوادى الذى يرويه الميسسي كأنما خلق له وحده ، ففيه يوزع النهر الخير والشر كما لو كان إلهاً من الآلهة القدماى . وقد جعلت الطبيعة قرب مجراه خصباً لا يتفد ، ولكن كلما بعدنا عن ضفتي النهر قل النبات ، وقلت خصوبة التربة ، وضعف كل شيء أو تصوَّح وهلك . هذا ولم يحدث أن خلقت الهزات والصغرات الأرضية آثاراً وراءها بأوضح مما خلقتها في وادى الميسسي هذا . فأراضيه كلها تكشف لنا عن تأثير المياه القوى من حيث الخصوبة والجذب . فمياه المحيط العتيق أدت إلى تراكم طبقات هائلة من النبات المتعطن في الوادى سوتها وهى تتراجع . وعند ضفة النهر اليمنى نجد سهولاً مترامية الأطراف ، منبسطة كأنما مر الفلاح عليها « بقصايتها » . وكلما اقتربت من الجبال قل استواء الأرض ، وازدادت قحولتها كأنما الأرض قد اخترقتها في آلاف المواضع صخور أولية تجلت كأنها عظام هياكل عرق الزمن ما عليها من لحم . وتغطى - الأرض - رمال جرانيتية ، وكل غير منتظمة من الحجر نبت خلالها نباتات قلائل جعلت سطح الأرض على صورة حقل مخضر تغطيه أطلال مبنى ضخمة . ويتضح من فحص هذه الأحجار ، وتلك الرمال أنها تشبه تمام الشبه الأحجار والرمال التى تتكون منها جبال روكي القحلة . فقد اكسحت فيضانات الأنهار التربة ودفعت بها إلى الوادى ، ثم حملت أجزاء من الصخر نفسه وتركتها مبعثرة محطمة عند سفوحها بعد اصطدامها بالصخور المجاورة وتشمها .

وبعد وادى الميسسي في جملة أروع مثنوى هيأته العناية الإلهية لسكنى البشر . ومع ذلك فلك أن تقول عنه الآن أنه لا يعدو أن يكون صحراء مترامية الأطراف .

وتقوم شرق جبال الألبانى ، بين أسافل هذه الجبال والمحيط الأطلسي سلسلة طويلة من صخر ورمال يبدو أن البحر قد خلفها وراءه عند تراجعه . ولا يزيد متوسط عرض هذه الأراضى على ٤٨ فرسخاً (١٠٠ ميل) ، على حين يبلغ طولها الثلاثمائة فرسخ (حوالى ٩٠٠ ميل) ، ولهذا الجزء من القارة الأمريكية تربة فيها كل علفية يمكن أن تعوق عمل الفلاح ، ذلك إلى أن نباتها قليل ولا تنوع فيه .

فعلى هذا الشاطئ غير المضياف قامت أول جهود جماعة من عمل الإنسان . فهذا اللسان من الأرض القاحل كان مهد المستعمرات الإنجليزية التى قدر لها أن تصبح الولايات

(١) يشير المؤلف إلى أنهار : (١) الميسورى ، (٢) والأركتراس ، (٣) والنهر الأحمر ، (٤) والأوماير .

(٥) ويقصد بها أنهار إلينوى ، وسانت بير ، وسانت فرانسيس ، ودى موان .

المتحدة . ولا يزال مركز القوة هنا ، على حين غريبها تكاد تتجمع فيه سرًا العناصر الحققة لأمة مستولى في المستقبل الإشراف على شئون القارة .

عندما نزل الأوربيون لأول مرة شواطئ جزائر الهند الغربية ، ثم شواطئ أمريكا الجنوبية ، خيل إليهم أنهم انتقلوا إلى تلك الأقاليم الأسطورية التي تغنى بها الشعراء . فقد كان البحر يتألق بالأضواء الفسفورية ، ويكشف شقوق مياهه غير العادى لمراى الملاح عن كل أعماق المحيط ، فبرى هنا وهناك جزائر صغارا يعبق منها أرج النباتات العطرية التي تشبه أسفاطاً من الزهر تسبح على سطح المحيط الهادى . فكل مايقع عليه النظر في هذا الإقليم الساحر يبدو كأنه خلق لىد احتياجات البشر ، أو لإرضاء مسراتهم . فالأشجار جلها محملة بالفاكهة التي فيها غذاء للناس ، أما ما لا يصلح منها له فمظنره يسر العين بحسن روائه وتنوع ألوانه . وعلى أشجار الليمون العبقرة ، وأشجار النين البرى ، والآس المزهر ، والفتة والدفل ، وقد تعلقت بها أقواس من شتى أنواع النبات المتسلق ، وتغطت بالزهور ، - على هذه الأشجار ، حطت أسراب من العصفائر الغريدة غير المعروفة للأوربيين تعرض رياضها الزاهية تتألق بالألوان الأرجوانية واللازوردية ، وتمزج تغاريدها بانسجام مع عالم حافل بالحركة والحياة .

ولكن وراء هذا المظهر الزاهى يختم الموت نفسه ، وتلك حقيقة لم تكن معروفة وقتئذ . فلهواء هذه الأقاليم أثر مضعف كل الضعف ، مما جعل الإنسان يتعلق بالحاضر دون أى اكتراث للمستقبل .

أما أمريكا الشمالية فيختلف مظهرها عن ذلك كل الاختلاف ، فكل شيء فيها رزين متزن ، كأنما خلقت لتكون مقر ذوى العقول ، على حين خلق الجنوب مرتعاً للرغابين فى اللذات الحسية . وثم محيط يعشاه الضباب وتضطخب أمواجه كل اصطخاب ، يحيط بشواطئ القارة جميعها - وهى شواطئ يحف بها نطاق من صخور الجرانيت ، ومساحات واسعة من الرمال . أما أوراق الأشجار فى غاباتها فمظلمة قابضة للنفس . فهذه الغابات تتكون من أشجار الشربين والبلوط الدائم الخضرة ، والزيتون البرى ، والغار .

وراء هذا النطاق الخارجى تقوم الغابات الوسطى بظلالها الكثيفة ، ففيها تنمو أضخم الأشجار التي فى نصفى الكرة الأرضية جباً إلى جنب . وترى الدلب والكتاتليا والاسفندان السكرى والخور والقرجيني تتعانق أغصانها مع أغصان السنديان والزان والزيفون .

وكانت عوامل الفساد نشيطة فعالة فى هذه الغابات تعمل فيها كما تعمل فى غابات العالم القديم . فلا غرو أن تكدمت بقايا النبات وحطامه أكراماً بعضها فوق بعض ، فليس ثمة أيد عاملة تزيلها . ذلك إلى أن الفساد لا يعمل فيها بالسرعة الكافية التي تفسح المجال للإنبات الجديد باستمرار . وترى النبات المتسلق والحشائش وغيرها من الأعشاب

تشق طريقها خلال أكوام الشجر المتصوح ترحف حول سيقانه الملتوية لتجد لها غذاء في ثغراتها الكثيرة التراب، وثمراتها تحت اللحاء الجاف الخالي من الحياة. وهكذا يعاون التحلل في إيجاد الحياة، ويختلط نتاج كل منهما بالآخر. وكانت أعماق هذه الغابات مظلمة كهيبة ورطبة باستمرار من جراء آلاف النهرات التي تجري فيها على طبيعتها دون أى توجيه أو ضبط من الإنسان. وكان من النادر أن يصادف المرء في خلال هذه الغابات أزهاراً أو فاكهة برية أو طيوراً ما، فسقوط شجرة من أثر الشيخوخة، وتدفق سيل من مسقط ماء، وحوار الجاموس وزئير الرياح - هي كل الأصوات التي تقطع على الطبيعة صمتها في تلك الغابات.

هذا، وتكاد جميع الأشجار تختفى شرق النهر العظيم، وتظهر بدلاً منها البرارى الفسيحة والسهوب المترامية الأطراف. ولنا ندرى إن كانت الطبيعة بما فيها من تنوع لا حد له، قد حرمت بذور الأشجار على هذه السهوب الممرعة، أو أنها كانت من قبل مغطاة بالغابات ثم اجتثها يد الإنسان وقضت عليها. تلك مسألة عجزت الرواية، وعجز البحث العلمى عن الإجابة عليها.

ومع ذلك لم تكن هذه البرارى المقفرة المترامية الأطراف غير مأهولة تماماً. فقد جاست خلالها بعض القبائل الرحل التي ظلت مبعثرة في ظلال الغابات دهرأ طويلاً، أو على ما في هذه البرارى من مراعى خضر. فمن مصب نهر السانت لورانس إلى دلتا الميسسي، ومن المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادى، نشاهد وجوه شبه كثيرة بين هؤلاء التوحشين تنبئ عن وحدة أصلهم جميعاً، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه يختلفون عن سائر أجناس البشر المعهودة، فهم ليسوا بيضاً كالأوروبيين، ولا صُفراً مثل غالبية الآسيويين، ولا سوداً مثل الزنوج، بل بشرتهم سمراء ضاربة إلى الحمرة، وشعرهم سبط طويل، وشفاهم رقاق، ووجنتهم بارزة. وكانت اللغات التي تتحدث بها قبائل أمريكا الشمالية مفردات متنوعة، وإن كانت كلها خاضعة لقواعد معينة من قواعد النحو، تختلف من عدة وجوه عن القواعد المرعية في أصل اللغة، ويبدو أن لهجات الأمريكيين جاءت نتيجة تشكيلات جديدة، وتظهر فيها جهود عقلية يشق على هنود أيامنا أن يذلوها.

وكانت أحوال هذه القبائل الاجتماعية مختلفة كذلك من نواح كثيرة عن كل ما هو معهود في الدنيا القديمة. وغالب الظن أنهم تكاثروا بحرية وسط صحاراهم وقفارهم من غير أن يتصلوا بأجناس أخرى أرق منهم حضارة. ومع ذلك لم يظهر فيهم شيء من تلك الأفكار الفاضلة غير المنسقة عن الحق والباطل، ولا شيء من ذلك الفساد في الأخلاق والسلوك الذى يقترن عادة بالجهل والغلظة عند الأمم التي، بعد أن قطعت شوطاً غير قصير في سبيل الحضارة، عادت وانتكست إلى حالة من الوحشية. فلم يكن الهندي مديناً لأحد غير نفسه بشيء ما. ففضائله ورذائله وكل ما يتعصب له، جميعها من عمله هو، فقد نشأ وغا وسط طبيعته الوحشية المستقلة.

فإن كانت أدنى طبقات الناس في البلاد المهذبة غلاظاً جفاة ، فليس يرجع ذلك كله إلى فقرهم وجهلهم فحسب ، بل يرجع كذلك إلى أنهم يتصلون كل يوم بأناس أغنياء مستترين ، فمتنظر ما هم فيه من فقر ومن ضعف يتكشف لهم جلياً كل يوم بمقابلته بما ينعم به بعض بنى جنسهم من سعادة ومن قوة ، فيثير في نفوسهم الغضب والخرف . فشعورهم بقصورهم وضعفهم ، وتتبعثهم لغيرهم ، يحثهم ويذل نفوسهم . وتتجلى هذه الحالة النفسية في عاداتهم الأخلاقية وفي لهجاتهم وطرق تعبيرهم ، فهم وقحون وأذلاء معاً . ومن الميسر التدليل على صحة ذلك بالملاحظة والعيان . فالدهماء أكثر غلظة وجفوة في البلاد الأرستقراطية منهم في غيرها . وهم في المدن الغنية أكثر منهم في الريف . فحيث يجتمع الأغنياء والأقوياء يشعر الفقراء والمستضعفون بأنهم مظلومون في حالتهم التي هم فيها . وإذا لا يجدون أمامهم مجالاً لاستعادة حقهم في المساواة ، فسرعان ما يستولى عليهم اليأس ويتركون أنفسهم تهبط إلى مستوى دون الطيبة الإنسانية .

فثأثير تباین الأحوال المنكود هذا ، لا يشاهد في حياة الناس البدائيين . فإن كان الهنود كلهم جهلة وفقراء ، فهم جميعاً أحرار ومتساوون .

فعندما حلّ الأوروبيون لأول مرة بين أهالي أمريكا الشمالية وجدوا هؤلاء الأهالي يجهلون قيمة الثروة ، ولا يحفلون بالسعادة ولا بالمسرات التي يحصل عليها الإنسان المتحضر بواسطة الثروة والمال ، ومع ذلك لم يكن في سلوكهم أية خشونة أو جفوة ، وكانوا يمارسون عادة التحفظ ، على طريقتهم ، ونوعاً من الأدب الأرستقراطي .

فهم قوم لطاف يكرمون الضيف في السلم ، أما في الحرب فهم قساة لا يرحمون ، ويزيدون في قسوتهم على كل ما في البشرية من وحشية . فترى الهندي يعرض نفسه للموت جوعاً كي يسعف غريباً وقف بباب كوخه يستضيفه ليلة ، ومع ذلك فهو لا يتردد لحظة في أن يمزق بيديه أعضاء أسير وقع في يديه ، وهي لاتزال حية تبض . إنا لم نر في الجمهوريات القديمة الشهيرة مثلاً لشجاعة لا تخيم ، ولانفوس أشد صلفاً وكبحاً ، ولا حجة عارمة للاستقلال أكثر مما كانت تخفيه غابات الدنيا الجديدة المتوحشة . فلم يُحدث الأوروبيون في نفوس هؤلاء الهنود أى تأثير يذكر عندما نزلوا بينهم على شواطئ أمريكا ، فوجودهم لم يستثر فيهم حسداً ولا خوفاً . فأى تأثير يستطيعون أن يحدثوه في أمثال من وصفنا من هؤلاء الرجال ! إن الهندي يستطيع أن يعيش من غير أن يشعر بحاجات تنقصه . إنه يعانى ما يعانیه دون أن يشكو ، ويندفع ينشد أناشيد الحرية وهو يحرق مشلوداً إلى خازوق . ولكن الهنود يعتقدون ، كما يعتقد سائر الناس ، بوجود آخرة خير من هذه الدنيا ، ويعبدون الله بآراء الكون ، وإن كانوا يسمونه بأسماء شتى مختلفة ، وكانت آراؤهم عن الأمور العقلية ساذجة ، وذات صيغة فلسفية في جملتها^(١) .

(١) لاشك أن وصف المؤلف للرجل البدائي هذا ، يتم عن تأثيره بآراء جان جاك روسو في هذا الموضوع .

فإن وصفنا هنا شعباً بدائياً ، فليس يخامرنا أى شك فى أن شعباً آخر أكثر منه حضارة ورقياً ، من وجوه عدة ، قد سبقه إلى سكى هذه الأقاليم .

وثم رواية غامضة استفاد ذكرها بين الهنود الحمر القاطنين على شواطئ المحيط الأطلسى ، تقول بأن هذه القبائل كانت تسكن من قبل على الجانب الغربى من نهر الميسى . وكثيراً ما وجدنا على ضفاف نهر الأوهايو ، وفى الوادى الأوسط كله ، حتى فى يومنا هذا ، أكواماً أثرية من صنع الإنسان . فبعد فحص أكوام التراب هذه ، والتفكير فى الوصول إلى باطنها ، وجدنا عظاماً بشرية وآلات غريبة وأسلحة وأدوات شتى من المعدن مخصصة لأغراض مجهلة الجنس الحاضر .

لايستطيع الهنود الحمر الذين فى عصرنا أن يقدموا لنا أية معلومات عن تاريخ ذلك الشعب المجهول . ولم يكن لدى أولئك الذين عاشوا منهم منذ ثلاثمائة عام عندما استكشفت أمريكا لأول مرة ، أى شيء يقولونه نستطيع أن نستطيع منه أى فرض من الفروض . فالرواية ، وهى تلك الآثار الهشة التى يتكرر حدوثها باستمرار فى العالم البدائى ، لا تلقى أى ضوء ينير السبيل أمامنا . ومع ذلك فقد عاش هنا آلاف من البشر - وهو أمر لا شك فيه . فمن أين جاءوا ؟ وما أصلهم ياترى ؟ وما مصيرهم المقدور عليهم ؟ وما تاريخهم ؟ ومتى اختفوا ؟ وكيف كان اختفاؤهم هذا ؟ ليس من محجب .

إنه لمن أغرب الأمور أن توجد شعوب على الأرض ثم تختفى عنها تمام الاختفاء وتزول كلها حتى ذكرى أسمائها ، فتضيع لغاتها ، وتفى أنماجهم كما يفنى الصوت دون أن يستحدث أى صدى . ومع ذلك فمن المحتمل أن يكون كل شعب من هذه الشعوب قد خلف وراءه قبراً يشهد بأنه كان موجوداً فى يوم من الأيام ، وعلى هذا يكون أخلد أثر لأعمال الإنسان هو ما يذكرنا بيؤسه ويتفاهته .

فمع أن الأقاليم الواسعة التى وصفناها تروا كان يسكنها قبائل أهلية كثيرة ، فإننا لنعلمو الإنصاف إن قلنا إنها كانت صحراء واحدة مترامية الأطراف عندما استكشفتها الأوربيون . لقد احتلها الهنود ، من غير أن يملكوها ، فالإنسان لا يملك الأرض الزراعية إلا بالعمل فيها وزرعها . أما سكان أمريكا هؤلاء ، فقد كانوا يعيشون على الصيد والطراد . فمعصبتهم الشديد الذى لا هوادة فيه ، وشهواتهم الجامعة ، ورذائلهم ، بل وحتى فضائلهم الوحشية ، هى التى قضت عليهم بالهلاك المحتوم . لقد بدأ فناء هذه الشعوب يوم حلت أقدام الأوربيين شواطئهم ، وظل حتى أيامنا هذه . وإننا لنشهد اليوم الإجهاز عليهم . فيبدو أن العناية الإلهية لم تلق بهم وسط ثروات الدنيا الجديدة إلا ليستمتعوا بها وقتاً معلوماً ، فهم لم يوجدوا فيها إلا انتظاراً لخمى غيرهم . فهذه الشواطئ الملاحمة كل الملازمة للتجارة والصناعة ، وتلك الأنهار الواسعة العميقة ، ووادى الميسى الذى لا تنفذ

موارده ، وعلى الجملة ، هذه القارة كلها ، تبدو كما لو كانت قد أعدت لتكون مهداً لأمة عظيمة^(١) .

ففى تلك البلاد قدر للإنسان المتحضر أن يحاول القيام بإجراء التجربة العظمى ، تجربة إنشاء المجتمع على أساس جديد . فطبقت فيها لأول مرة نظريات لم تكن معروفة من قبل ، أو قيل عنها أنها نظريات غير عملية ، وبذلك عرضت هذه النظريات على الدنيا مشهداً لم يكن التاريخ قد أعدها لمشاهدته .

(١) نتم أحوال نوكتيل هذه عن وجهة نظر دينية إلى فلسفة التاريخ ، أوحى بها إليه آراء بوسيدوبه وأمثاله ممن يفسرون التاريخ تفسيراً دينياً ، فهم يفسرون سقوط حضارة ، وقيام أخرى أرقى منها وأكثر تقدماً ، بأن هذه مشيئة الله تعالى ، التى قضت بأن تنهار الحضارة الرضيمة لتفسح المجال لقيام أخرى أرقى منها ، وأكثر ازدهاراً . فأغلب ما يذكره نوكتيل عن الطبيعة وعن الإنسان أساسه ما ذكر هنا فى هذه الفقرات .

الفصل الثانى

أصل الأمريكیین الإنجليز ، وأهميته لأحوالهم فى المستقبل

الإمام بنشأة الأمم وأصلها يعاون على فهم أحوالها الاجتماعية وفهم قوانينها - أمريكا البلد الوحيد الذى استطاع أن نشاهد فيه بوضوح نقطة البداية التى بدأ منها شعب عظيم - وجوه الشبه بين المهاجرين إلى أمريكا البريطانية - وجوه الاختلاف بينهم - ملاحظة تصدق على جميع الأوروبيين الذين استقروا على شواطئ الدنيا الجديدة - استعمار فرجيا - استعمار نيو إنجلند - السمات الأصلية لسكان نيو إنجلند الأول - وصولهم - قوانينهم الأولى - عقدهم الاجتماعى - قانون عقوبات مستعار من الشريعة الموسوية - حماسهم الدينية - روحهم الجمهورية - الاتحاد الوليقي بين روح الدين وروح الحرية .

يأتى الإنسان إلى الدنيا ويقضى السنوات الأولى من حياته دون أن يلاحظه أحد ، يقضى هذه السنوات بين ملذات الطفولة وضروب نشاطها ، وبعد أن ينمو وينضج ، يستقبله العالم ، فيتصل ببنى جنسه ، وعندئذ يصبح موضعاً للدرس والبحث لأول مرة ، ويحيل للناس أنهم يرون الرذائل والفضائل المعهودة فى السن الناضجة قد أخذت تتكون فيه . فهذه ، إن لم أكن مخطئاً ، غلطة كبرى . فيجب أن تبدأ قبل ذلك بكثير ، فتراقب الوليد وهو لا يزال فى أحضان أمه ، ونشاهد الصور الأولى التى تعكسها أحداث الدنيا الخارجية على مرآة عقله التى لم تصقل بعد ، ونفكر فى المنزل الأولى التى تقع فى خبرته ، ونستمع الألفاظ التى توقظ فيه قوى التفكير النائمة . وأخيراً يجب أن نشهد بواكير جهوده التى يبذلها فى كفاحه . إن ذلك كله لابد منه ، إن أردنا أن نفهم منشأ الأمور التى يعصب لها وينحاز ، ونعرف مصدر عاداته وشهواته التى ستوجهه فى حياته . فالرجل بأكمله يمكن أن يرى وهو لم يزل فى المهد صبيّاً .

ويمثل غر الأمم شيئاً يشبهه ، فكلمتها تحمل آثاراً وسمات من أصل نشأتها . فالأحوال التى صاحبت ميلادها ، وعاونت على تطورها وترقيها تؤثر فى اتجاه حياتها كله .

فلو أمكننا أن نرجع إلى العناصر الأولى التى تكونت منها الأمم ، ودرسا أقدم ما فى تاريخها من آثار ، لاهتدينا لاشك إلى السبب الأول لما نراه فيها من ضروب التعصب والعادات والأهواء المسيطرة عليها ، ولوصلنا فى الجملة إلى أسباب كل ما يمكن أن نسميه بالأخلاق القومية . وسجد هنا تفسيراً لبعض تلك العادات التى تبدو لنا الآن مخالفة للآداب العامة الغالبة ، وشرحها لتلك القوانين التى تتعارض فى ظاهرها مع المبادئ

المقررة، والآراء المتضاربة التى قد تصادفها فى المجتمع أحياناً هنا وهناك . فما أشبهها بقطع السلاسل المكسورة التى نراها مدلاة أحياناً من قباب مبنى عتيق ولا تحمل شيئاً ما . وقد يفسر لنا هذا مصائر بعض الشعوب التى تبدو وكأن قوة مجهولة تدفعها نحو غايات لا تدرى هى نفسها عنها شيئاً . ولكن الحقائق التى تقتضيها هذه الدراسة مازالت تعوزنا إلى اليوم . فروح التحليل لا تتجلى فى الأمم إلا عند اكتمال نضجها ، حتى إذا ما انتهى بها الأمر إلى التفكير فى أمر نشأتها وأصلها ، كان الزمن قد ألقى عليها غشاء كثيفاً من الغموض ، أو احاطتها الكبرياء والجهل بأساطير تخفى وراءها الحقيقة .

فأمريكا هى البلد الوحيد الذى يتيسر لنا فيه أن نشاهد المجتمع ينمو غوراً هادئاً طبيعياً ، ونحيز فى وضوح أثر النشأة والأصل فى مقدرات الولايات ومستقبلها .

ففى الوقت الذى نزلت فيه شعوب أوربية شواطئ الدنيا الجديدة ، كانت خصائص هذه الشعوب القومية قد نضجت واكتملت ، فلكل شعب فيها ملامحه وسماته الخاصة به ، ولما كانت تلك الشعوب قد بلغت من قبل مرحلة الحضارة التى يتجه فيها الناس إلى دراسة أنفسهم ، فقد زودتنا بصورة أمينة عن آرائهم وآدابهم وقوانينهم حتى إننا لنكاد نعرف أهل القرن السادس عشر مثلما نعرف معاصرينا الذين بين ظهرائنا . فلا غرو أن كانت أمريكا تكشف لنا فى رابعة النهار عن تلك الظواهر التى أخفاها عنا جهل العصور الأولى ، أو أخفتها وحشيتها . والظاهر أن أهل عصرنا يستطيعون أن يروا فى الأحداث الإنسانية أبعد مما رآه أسلافهم فيها . فهم قريبون كل القرب من العصر الذى تأسست فيه المستعمرات الأمريكية ، وفى الوقت نفسه ، بعيدون كل البعد عن ذلك العصر ، مما ييسر لهم أن يكون حكمهم على ما أنتجه تلك الدويلات حكماً سديداً ، فقد زودتنا العناية بمصباح لم يكن فى متناول أجدادنا ، وحولت لنا أن نتعرف فى تاريخ الأمم ومقدراتهم أسباباً أولى كانت قد أخفتها عنهم ظلمات الماضى .

فلو أنا درسنا بشئ من العناية والتعمق أحوال أمريكا الاجتماعية والسياسية ، بعد دراستنا تاريخها ، لاقنعنا تمام الاقتناع بأنه لا يوجد رأى مدون ، ولا عادة من العادات ، ولا قانون من القوانين ، بل وأكاد أقول ولا حادث من الأحداث ، إلا ويفسره أصل الأمة . وسيجد قراء هذا الكتاب فى الفصل الحاضر بذور كل ما سبى ، ومفتاحاً للكتاب كله .

إن المهاجرين الذين وفدوا على أمريكا فى فترات مختلفة كى يحتلوا الأراضى التى يشغلها الاتحاد الأمريكى الآن ، كانوا مختلفين بعضهم عن بعض من عدة وجوه ، فلم يكن غرضهم واحداً ، ولم يحكموا أنفسهم على أساس مبادئ واحدة .

ومع ذلك فقد كانوا يشتركون جميعاً فى عدة نواح معينة ، فقد ألفت بهم الظروف فى مواقف متشابهة . ولعل رابطة اللغة كانت أقوى الروابط التى يمكن أن تجمع بين

بنى الإنسان ، وأدومها كلها . لقد كان المهاجرون الأول يتكلمون لغة واحدة ، كما كانوا من أبناء شعب واحد . وإذا ولدوا في بلاد ظلت تحركها الخلافات الطائفية عدة قرون ، واضطر كل فريق أن يضع نفسه بدوره في حماية القوانين ، فقد اكتملت تربيتهم السياسية في تلك المدرسة الخشنة ، فكانوا أدركوا بفكرة الحق ، وعبادىء الحرية الصحيحة ، من غالبية معاصريهم الأوروبيين . ففي عصر الهجرات الأولى كان نظام « القومونات » (البلديات) أساس المؤسسات النافعة ، قد تأصل ورسخ في عادات الإنجليز ، ومعه دخل مذهب سيادة الشعب في صميم ملكية أسرة تيودور .

وكانت المنازعات الدينية التي استتارت العالم المسيحي في ذلك الوقت قد استشرت ، فاندفعت إنجلترا وألقت بنفسها وسط النظام الجديد ، بشدة وعنف ، وصار أهلها ، وكانوا دائماً ذوي أخلاق رزينة متعقبة ، كثيرى الجدل ، شديدي الصرامة ، وازدادت المعلومات العامة من جراء الخصومات العقلية ، ونال العقل مزيداً من الرعاية والعمق ، فعلى حين كانت الديانة موضوع الجدل والنقاش ، صارت آداب الناس وأخلاقهم أنقى وأصفى . فكل هذه السمات العقلية ، يتسر استكشافها - إلى حد ما - في ملاحح هؤلاء الإنجليز الذين جاءوا ينشدون دياراً جديدة على شواطئ المحيط الأطلسي المقابلة لشواطئهم .

وزيادة على ذلك فثم ملاحظة أخرى ستتاح لنا الفرصة للعودة إليها ، وهي ملاحظة لاتصدق على الإنجليز وحدهم ، بل تصدق كذلك على الفرنسيين والإسبانيين وسائر الأوروبيين الذين نجحوا في تثبيت أقدامهم في أراضي الدنيا الجديدة . فقد توافرت في كل هؤلاء الأوروبيين العناصر اللازمة للديمقراطية الكاملة ، وإن لم تتجلى فيهم مظاهرها كاملة . وقد أدى إلى هذه النتيجة سببان اثنان . فإلا بأس من أن نقول بأن المهاجرين عندما غادروا بلادهم الأصلية لم يكن لديهم أية فكرة عن تفوق أحد منهم على الآخر أفالسعداء الأقوياء لا يرحبون ببلادهم ، وليس ثمة ضمان للمساواة بين الناس أوكد من الفقر والبؤس . ومع ذلك فقد حدث مرات عدة أن اضطر نفر من ذوي المراتب والألقاب إلى الهجرة إلى أمريكا بسبب ما شجروا في بلادهم من الخلافات السياسية والدينية ، فوضعت القوانين نظاماً متدرجاً للمراتب ، ولكن الناس لم يلبثوا أن رأوا أن تربة أمريكا تتعارض مع أية أرستقراطية إقليمية ، وأدركوا أنهم كهي يطهروا هذه الأرض لانساص لصاحبها من أن يبذل جهوداً موصولة من أجل مصلحة الشخصية ، وبعد أن تم إعداد الأرض ، تبين أن غلتها لا تكفى لإدراج الثروة على الفلاح ، وعلى مالك الأرض كليهما . وعندئذ قسمت الأراضي بطبيعة الحال أقساماً صغيرة يقوم مالك كل قسم منها بتعهده أرضه وزرعها بنفسه . فالأرض أساس كل أرستقراطية تستمسك بالأرض التي تغذيها ، فليس بالامتيازات وحدها ، ولا بالأصل والنسب وحدهما ، تقوم الأرستقراطية . ولكنها تقوم بملكية الأرض ، يتوارثها الأبناء جيلاً بعد جيل . قد يكون في الأمة ثروات عراض وبؤس شديد ، ولكن إن لم تكن هذه الثروات قائمة على الأراضي فلا يمكن أن تكون ثمة أرستقراطية ، بل مجرد طبقة من الأغنياء ، وأخرى من الفقراء .

كان بين جميع المستعمرات الإنجليزية إذن وجوه شبه بارزة منذ نشأتها . والظاهر أنه كان مقدراً على كل منها من البداية أن تشهد نمو الحرية في الطبقات الوسطى والدنيا التي لم يزودنا تاريخ العالم بمثل كامل منها ، وليس نمو تلك الحرية الأرستقراطية التي نشأت في أوطانها الأصلية .

ومع ذلك فلا يسعنا إلا أن نلاحظ في هذه الوحدة العامة وجوه اختلاف عدة بارزة لا تقتضينا الضرورة أن نبينها . فثم فرعان أساسيان في الأسرة الأمريكية الإنجليزية الكبرى يمكن تمييزهما ، فهما نشأ ولم يتدمجا إلى الآن بعضهما في بعض تمام الاندماج . فأحد هذين الفرعين في الجنوب والآخر في الشمال .

نزلت أول جالية إنجليزية في فرجينيا عندما وصل إليها المهاجرون سنة ١٦٠٧ م . وكانت فكرة أن مناجم الذهب والفضة تعد مصادر الثروة القومية ، متشرة أيما انتشار في أوروبا في ذلك الوقت . وهي فكرة لاشك خاطئة ، أدت إلى افتقار الدول الأوروبية التي أعدت بها ، كما أدت إلى ضياع أرواح كثيرة في أمريكا أرى عددها على من راحوا ضحايا الحروب والقوانين الجائرة معاً (فالناس الذين أرسلوا إلى فرجينيا كانوا أولئك النفر الذين يسعون وراء الذهب ، وكانوا قوماً مغامرين لا أخلاق لهم ، ولا موارد خاصة يعتمدون عليها ، وكانت نفوسهم القلقة المتمردة قد أضرت بالمستعمرة الناشئة وجعلت تقدمها أمراً غير أكيد . ولكن وصل إليها فيما بعد ، جماعات من الصناع والزراع . ومع أنهم كانوا أحسن أخلاقاً وأكثر انتظاماً ، فإنهم لا يرتفعون عن مستوى الطبقات الدنيا في إنجلترا في شيء . فلم تكد المستعمرة تنشأ حتى جرى إليها بالريق ، فكان هذا الأمر الرئيسى الذى سيكون له أكبر الأثر في أخلاق أهالى الجنوب وقوانينهم ، بل وفي مستقبلهم كله . فالرق ، كما سألين بعد ، يسئ إلى سمعة العمل ، ويدخل الكسل في المجتمع ، ومع الكسل يدخل الجهل والصلف وحب الترف ، والبؤس . ذلك إلى إنه يضعف قوى العقل ويشل نشاط الإنسان . فإن نحن أضفنا تأثير الرق إلى الخلق الإنجليزي عرفنا أسباب ما فى الولايات المتحدة الجنوبية من عادات أخلاقية وأحوال اجتماعية .

فعلى هذا الأساس الإنجليزي نفسه نشأت في الشمال صفات أخرى مخالفة لما في الجنوب كل مخالفة ، وهنا يصح لنا أن ندخل في التفاصيل .

ففى المستعمرات الإنجليزية التى تقع في الشمال ، والتي تعرف إجمالاً باسم نيو إنجلاند ، اجتمعت لأول مرة الفكرتان أو الفلات الرئيسيتان التى أصبحت أساس نظرية الولايات المتحدة الاجتماعية ثم انتشرت مبادئ نيو إنجلاند هذه أول ما انتشرت بين الولايات المجاورة لها ، ومنها انتقلت إلى الولايات البعيدة عنها واحدة بعد أخرى ، وأخيراً توغلت في الاتحاد الأمريكى كله . وإن نفوذها لانتشر فيما وراء الحدود حتى يعم العالم الأمريكى كله . لقد كانت حضارة نيو إنجلاند أشبه بمنارة أقيمت على ريبوق فبعد أن أشاعت الدفء فيما حولها مباشرة جعلت تصبغ الأفق البعيد بوجهها .

كان تأسيس نيو إنجلند مشهداً جديداً ، وكانت جميع الظروف التي أحاطت بها غريبة ، وأصيلة غير مسبوقة . فكان أول من قطن المستعمرات كلها تقريباً ، رجال من غير تعليم ، ومن غير موارد خاصة ، دفعهم فقرهم وسوء سلوكهم إلى النزوح عن البلاد التي نشأوا فيها ، أو مضاربون جشعون ، ومغامرون يغلب عليهم حب المكاسب ، وكان بين هؤلاء المستعمرين من لا يفخرون حتى بأصل مثل هذا الأصل . « لسانتو دومنجو » أسسها القراصنة ، ولا تزال محاكم الجنايات في إنجلترا تزود أستراليا إلى اليوم بالسكان .

كان كل المهاجرين الذين استوطنوا شواطئ نيو إنجلند من الطبقات المستقلة اقتصادياً في بلادهم . فاجتمعهم في أرض أمريكا كان ظاهرة غريبة لتجتمع ليس فيه أعيان ولا سوق ، أو بعبارة أخرى ، ليس فيهم غنى ولا فقر . وكان من هؤلاء القوم (بالنسبة لعددهم) من المثقفين والمعلمين عدد أكبر مما نجده في أية أمة أوروبية في عصرنا . وربما كانوا كلهم ، من غير أى استثناء ، قد حصلوا على قسط طيب من التعليم . وكان الكثيرون منهم معروفين في أوروبا بمواهبهم العظيمة وسعة معارفهم . أما المستعمرات الأخرى فقد أنشأها مغامرون لا أسر معروفة لهم ، على حين جاء المهاجرون إلى نيو إنجلند ومعهم الكثير من عناصر النظام والأخلاق ، ونزلوا مع أزواجهم وأولادهم على الشاطئ المقفر . أما الذى ميزهم عن سواهم بصفة خاصة فالهدف الذى من أجله هاجروا . فليست الحاجة هى التى أُلجأهم إلى النزوح عن أوطانهم ، فقد كانت مراكزهم الاجتماعية التى خلفوها وراءهم مما يندمون عليه ويتحسرون . وكانت وسائل العيش موفورة لهم ، فهم لم يتركوا ما كانوا يعملون به من وسائل الراحة في أوطانهم واجتازوا المحيط إلى الدنيا الجديدة ، كمن يحسنوا مراكزهم أو يمتوا ثرواتهم ، بل كان هدفهم إشباع رغبة عقلية محضة ، فعندما واجهوا آلام المنفى التى لا مناص لهم منها ، كانوا يهدفون إلى تحقيق النصر لفكرة آمنوا بها .

كان هؤلاء المهاجرون ، أو « الحجاج » كما يسمون أنفسهم بحق ، من تلك الطائفة الإنجليزية التى أكسبتها كرامة مبادئها اسم المتطهرين (البيوريتانز) وليست التطهيرية مجرد مذهب دينى فحسب ، فقد كانت تتفق في كثير من الوجوه مع أكثر النظريات الجمهورية والديمقراطية المطلقة . فهذه النزعة هى التى استارت أشد خصومهم خطراً عليهم ، فلما اضطهدتهم حكومات بلادهم الأصلية ، ونفروا كل النفور من عادات تأبأها عليهم مبادئهم الصارمة الخاصة انطلق المتطهرون يحثون في العالم كله عن مكان خشن غير مأهول يستطيعون أن يحيوا فيه حياة تتفق مع آرائهم ، ويعبدوا ربهم بحرية تامة .

إن بضع عبارات نقبسها من أقوال بعض المؤرخين قد تلقى الكثير من الضوء على روح هؤلاء المغامرين الأنقياء ، وتعرفك بهم أكثر من كل ما نستطيع أن نقوله نحن عنهم . إن ناثانيل هورتون (مؤرخ السنوات الأولى من استيطانهم نيو إنجلند) يستهل كلامه بالعارة الآتية :

« أيها القارئ الكريم ! إنه لواجب مقدس علينا نحن الذين نال آباؤهم كثيراً من

نعم الله التي لا تسى ومن رحته بهم ، بإلهامه إياهم إنشاء هذه المزرعة ، في نيو إنجلند - أن نقوم بتخليد ذكراها . فما شاهدناه ، وما قصه علينا آباؤنا ، يجب أن ننقله إلى أبنائنا ونعرفهم به حتى نبين للأجيال القادمة أن الواجب عليهم أن يحمدا الله على ما آتاهم ، وحتى يذكر أبناء عبده إبراهيم وأبناء صفيه يعقوب أياديه البيضاء عليهم . فهم يجب أن يعلموا كيف أمر الله بنقل هذه الكروم إلى الصحراء ، وكيف غرسها وطرده الوثنيين منها ، وكيف أعد لها مغرساً ، وأرسل جذورها في أعماق التربة ، ثم تركها تنمد وتنتشر في أطراف الأرض .

فهذه الحقائق يجب أن تعرف حتى ينال الله من الحمد ما هو أهل له ، وحتى تصل بضع أشعة من أمجاده إلى أسماء أولئك القديسين المباركين الذين كانوا الوسطاء الأول في هذا المشروع السعيد .

يستحيل علينا أن نقرأ هذا الاستهلال من غير أن نشعر قسراً برهبة دينية ، وبجلال تفوح منه رائحة الإنجيل العتيق . لقد أضفى إيمان المؤلف بما يقول ، الحياة والقوة على أسلوبه . فهم لم يكونوا في نظر المؤلف ، ولا في نظرنا نحن ، مجرد قوم مغاصرين هبوا يسعون وراء ما قدر لهم ، فيما وراء البحار . ولكنهم كانوا بدور أمة عظيمة حملتها العناية إلى الأرض الموعودة .

ويصف الكاتب رحيل المهاجرين الأول بهذا الأسلوب فيقول :

« وهكذا غادروا مدينة « ليدن » الطيبة البهجة ، التي كانوا اتخذوها لهم مقراً موقوتاً منذ أحد عشر عاماً مضت . وكانوا عند رحيلهم مطمئني النفوس ، لأنهم كانوا يعلمون أنهم في هذه الدنيا غرباء ونزلاء ، وهي دنيا لم يحفلوا كثيراً بأمرها . بل كانوا يولون وجوههم شطر السماء ، أعز مكان عليهم ، حيث أعد الله لهم فيها مدينة خاصة .

وعندما وصلوا « دلفس هافن » وجدوا السفينة التي ستقلهم في انتظارهم وكان كل شيء معداً لهم . أما أصدقاؤهم الذين لم يستطيعوا الرحيل معهم فقد رحلوا بعدهم . وجاء كثيرون من أستردهام ليودعهم . فقبضوا جميعاً ليلة لم ينم أكثرهم فيها إلا غراً ، فقبضوها في تسلية بريئة بين مظاهر الصداقة ، وفي أحاديث دينية وغيرها من التعبيرات الحقيقية عن المحبة المسيحية الصادقة . وفي الصباح صعدوا إلى السفينة ومعهم أصدقاؤهم . فكان الوداع مؤثراً حقاً ومؤلاً ، كنت تسمع تهديدات ، وآهات عميقة . وترى الدموع تنساب من عيونهم وتجرى على وجنتهم ، وتستمع إلى الخطب الموجزة البليغة التي تصل إلى صميم قلوبهم ، وتشهد طول عنايتهم وصلواتهم الحارة ، وكان كثيرون من الهولنديين واقفين على الرصيف يشاهدونهم فثأثروا أيما تأثر ، ولم يستطيعوا أن يمسكوا عليهم دموعهم - ولما أذن المؤذن بالرحيل ، ركع راعيهم الموقر ، وركعوا جميعاً معه مغرورق العيون ، فأسلمهم

الراعى بصلوات حارة إلى رحمة الرب ثم ودعوا بعضهم بعضا بعيون دامعة ، فكان لأكثرهم آخر وداع .

كان عدد المهاجرين حوالى مائة وتحسين مهاجراً بمن فيهم من نساء وأطفال ، وكانوا يهدفون إلى إنشاء مستعمرة لهم على ضفاف نهر هدرسن . وبعد أن ظل المحيط الأطلسي يتلاعب بهم فترة من الزمن ، اضطروا أن يرسوا بسفينتهم على شواطئ نيو إنجلاند المقفرة عند النقطة التى تقع فيها الآن مدينة بلايموث ، ولا تزال الصخرة التى نزلوا عندها قائمة إلى اليوم .

ويستأنف المؤرخ الحديث فيقول « أرجو أن يثلبث القارىء معى برهة نتدبر فيها جدياً حالة هذا الشعب الفقير الحاضرة ، ونحمد الله الكريم على إنقاذهم . فبعد أن اجتازوا المحيط المتراعى الأطراف ووصلوا إلى آخر المطاف ، وجدوا فى انتظارهم بحراً آخر من المتاعب ، فلم يكن ثم أصدقاء يرحبون بهم ، ولا فنادق تستقبلهم وتسرى عنهم أو تجدد نشاطهم ، ولا بيوتاً ولا مدناً يلوذون بها ويسألون المعونة من أهلها . وكان الفصل شتاء ، وكل من يعرفون شتاء تلك البلاد يعلمون أنه شتاء قاس وعنيف يتعرض لعواصف جارفة تلتف الشواطئ . فمن الخطر فى هذا الفصل أن يسافر المسافرون إلى الأمكنة المعروفة لهم ، فما بالك بالبحث عن سواحل مجهولة ؟ وزيادة على ذلك فماذا عساهم أن يروا سوى صحراء مقفرة رهيبة ، مليئة بالوحوش الكواسر ، وبأناس متوحشين . أما عدد هؤلاء المتوحشين فأمر مجهولونه كل الجهل . فأنى وجهوا أنظارهم - اللهم إلا إذا وجهوها صعداً نحو السماء - لم يجدوا إلا القليل من الراحة ومن العزاء ، فبعد انقضاء الصيف ، ظهرت جميع الأشياء بمظهر أثر فيه الجو كل تأثير ، وبدت لهم البلاد كلها ، الحافلة بالغابات والأحراج ، فى صورة موحشة قاسية ، فإن هم تلفتوا وراءهم لم يشاهدوا غير المحيط الأعظم الذى اجتازوه والذى أضحي الآن يفصلهم عن سائر أنحاء المعمورة . فكفى يجدوا قليلاً من الأمل وشيئاً من الاطمئنان ، كان لابد لهم من أن يوجهوا أنظارهم شطر السماء » .

ولا يصورن أحد أن تقوى هؤلاء « المتطهرين » كانت مجرد تأمل ونظر ، أو أنها لم تحسب مجرى الأمور الدنيوية أى حساب . « فالتطهر » ، كما أشرنا من قبل ، يكاد يكون نظرية سياسية بقدر ما هو مذهب دينى ، فلم يكد المهاجرون يطأون بأقدامهم ذلك الساحل القفر الذى وصفه ناثانيل مورثون هذا ، حتى كان همهم الأول أن ينظموا أنفسهم على شكل مجتمع ، فاشتركوا جميعاً فى إصدار القرار الآتى :

« باسم الله ، آمين . نحن المذكورة أسماؤهم يعد ، رعايا مليكنا المرحوب الجانب ، اخلصين له ، الملك جيمس ... إلخ ...

إنا بعد أن قمنا لمجد الله ولنشر الدين المسيحى ، ولشرف مليكنا ووطننا - قمنا برحلة

لإقامة أول مستعمرة في الأجزاء الشمالية من فوجينيا، نعلن، نحن الحاضرين، في وقار أمام الله، وأمام بعضنا بعضاً، أن نتعهد بأن نؤلف من أنفسنا هيئة سياسية، مدنية، تهدف إلى تنظيم شئوننا وصيانة أنفسنا، ولتحقيق الأغراض السالف ذكرها - نتعهد جميعاً بفضل ذلك الميثاق أن نقوم الحين بعد الحين، وبحسب ما تقتضيه الحاجة، بوضع القوانين والقرارات واللوائح والدساتير العادلة التي تسوى بين الناس، والتي تراعى خير المستعمرة العام، وأن نقيم بحسب الحاجة حكماً وقضاة نتعهد لهم بالإذعان والطاعة . إلخ .

حدث هذا في سنة ١٦٢٠ . ومنذ ذلك الوقت ظلت الهجرة تتوالى لا يتقطع تيارها . فالأهواء الدينية والسياسية التي مزقت أوصال الإمبراطورية البريطانية طوال حكم الملك تشارلس الأول كله ظلت تدفع جماهير جدداً من أهل الطائفة نفسها إلى شواطئ أمريكا في كل سنة من السنين . وقد ظلت الطبقات الوسطى - وهي الطبقات التي خرج منها معظم المهاجرين - معقل « المتطهرين » في إنجلترا . فلا غرو أن ازداد عدد سكان نيو إنجلاند بسرعة عظيمة . وبينما كان نظام الطبقات يتحكم وحده في تصنيف سكان الوطن الإنجليزي ، كانت المستعمرة الأمريكية تزداد اقتراباً من ذلك المشهد الرائع الجديد - مشهد شعب متجانس في كل أجزائه . إن ديمقراطية أكمل مما تجرأت العصور القديمة أن تحلم به ، قد نشأت كاملة العدد والعدة من بين مجتمع إقطاعي قديم .

هذا ولم تكن الحكومة الإنجليزية بأسفة على هجرة عدد كبير من أهل البلاد هؤلاء ، فقد خلصتها هجراتهم هذه من عناصر شقاق ونزاع ، ومصادر ثورات جديدة ، بل على النقيض من أسفها ، عملت كل ما يمكن أن تعمل لتشجيعها . ويبدو أنها لم تكن تحفل بشأن ما عسى أن يكون مصير أولئك الذين راحوا يسعون وراء ملجأ في أمريكا يلوذون به من قسوة قوانينها . وبدت الأحوال كأن نيو إنجلاند كانت إقليماً انعقدت أحلام الناس وأخيلتهم عليه ، ومجالاً لتجارب المجددين الكثيرة التي لا تقف عند حد .

وكانت المستعمرات الإنجليزية - وهذا سبب من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ازدهارها ورخائها - تستمتع دائماً بحرية داخلية ، وباستقلال سياسي أكثر مما كانت تستمتع به عادة مستعمرات الأمم الأخرى . ولم يكن مبدأ الحرية هذا يطبق في أى مكان آخر على نحو أوسع مما طبق في ولايات نيو إنجلاند .

كان من المسلم به في ذلك الوقت اعتبار أقاليم الدنيا الجديدة من حق الأمة الأوروبية التي يثبت أنها أول من استكشفها . وبهذا صار شاطئ أمريكا الشمالية كله من أملاك بريطانيا في أواخر القرن السادس عشر ، أو كاد . وكانت الوسائل التي تذرعت بها الحكومة البريطانية لإسكان هذه الأقاليم الجديدة شتى ومتنوعة . فأحياناً كان الملك يعين لها حاكماً يختاره بنفسه ليتولى باسم التاج حكم جزء من تلك الدنيا الجديدة ، وبأوامر تصدر منه مباشرة . فهذا هو النظام الاستعماري نفسه الذي جرت عليه ممالك أوربية أخرى -

وأحياناً كان صاحب التاج يهب أراضي معينة إلى فرد أو شركة ، وعندئذ تكون السلطات المدنية والسياسية كلتاهما في يد شخص واحد ، أو جملة أشخاص ، يعمل (أو يعملون) بإشرافه ورقابته - وكان لهذا الشخص ، أو لأولئك نفر ، الحق في بيع الأراضي وحكم الأهالي . وأخيراً كان ثمة نظام ثالث ، وذلك أن يحول عدد من المهاجرين أن يكونوا من أنفسهم هيئة سياسية بحماية الدولة الأم ، وأن يقوموا هم بحكم أنفسهم حكماً لا يتنافى مع قوانينها . فطريقة الاستعمار هذه تتلاءم كل الملاءمة مع الحرية ، هي الطريقة التي اتبعت في نيوز إنجلند وحدها .

ففي سنة ١٦٢٨ منح الملك تشارلس الأول (مرسوماً) من هذا القبيل إلى مهاجرين غادروا وطنهم ليؤسسوا مستعمرة مساتشوستس ، ومع ذلك فلم يكن مثل هذا المرسوم يمنح لأية مستعمرة من مستعمرات نيوز إنجلند ، إلا بعد أن يصبح لها كيان خاص ويمضى على تأسيسها مدة غير قصيرة . فيلاديلفيا ، وبرفدينس ، ونيوهافن ، وكتيكت ، ورودايلند تأسست كلها بدون أى معاونة من الوطن الأصلي ، بل إنها تأسست من غير علمه تقريباً . ولم يستمد المستعمرون الجدد سلطتهم من رأس الإمبراطورية البريطانية ، وإن لم ينكروا ما لها من سيادة عليهم ، بل أقاموا من أنفسهم مجتمعاً سياسياً لم يعترف به رسمياً إلا بعد ثلاثين أو أربعين عاماً عندما أصدر الملك تشارلس الثاني مرسوماً ملكياً يجعل وجودها أمراً شرعياً .

ومن ثم كان من الصعب ، ونحن ندرس أقدم وثائق نيوز إنجلند ، التاريخية منها والتشريعية ، أن ندرك الصلة التي تربط المهاجرين ببلاد آبائهم . فقد كانوا يمارسون حقوق السيادة باستمرار ، ويعلمون الحرب ويعقدون الصلح ، ويسنون اللوائح البوليسية ، ويحترمون القوانين ، كما لو كان ولاؤهم لله وحده . فليس ثم شيء أعجب ولا أفيد من تشريعات تلك الفترة ، إذ نجد فيها حلاً للمشكلة الاجتماعية الكبرى التي تقدمها الولايات المتحدة الآن للعالم بأسره .

وسنجد بين مجموعات هذه القوانين ، تلك المجموعة التي سنتها ولاية كتيكت الصغيرة سنة ١٦٥٠ والتي تمثل تلك القوانين خير تمثيل .

بدأ مشرعو ولاية كتيكت بقوانين العقوبات ، ومن الغريب أنهم استمدوا موضوعاتهم من الكتب المقدسة .

جاء في مقدمة هذه القوانين « كل من يعبد إلهاً غير الله سيعاقب بالإعدام . ثم تلا ذلك عشر فقرات أو اثنا عشرة فقرة من هذا النوع أخذت نصاً عن أسفار التثنية ، والخروج ، واللاويين ، وكان التجديف والسحر والزنا وهتك العرض آثاماً يعاقب عليها كلها بالإعدام ، وكل تَعَدُّ من الابن على والديه جزاؤه الإعدام كذلك ، وهكذا طبق تشريع لا يصلح إلا لأمة خشنه نصف متحضرة ، على مجتمع مستنير وديع الأخلاق ،

فكانت النتيجة أنه لم يحدث أن تقررت عقوبة الإعدام في القوانين أكثر مما تقررت هنا ، ونفذت أقل مما نفذت هنا .

وكان أكبرهم واضع قانون العقوبات هذا ، المحافظة على حسن النظام في المجتمع ، وعلى سلامة الأخلاق فيه ، وعلى ذلك كانوا يقيمون أنفسهم باستمرار في ميدان « الضمير » فلا تكاد تجد عطفية ليست موضوعاً لنقد أولى الأمر أو تعزيرهم . ويدرك القارئ صرامة هذه القوانين في خطايا هتك العرض والزنا . فكان الزنا بين غير المتزوجين يقيم بكل شدة ، وقد حوّل للقاضي أن يحكم بوحدة من ثلاث : فيما أن يوقع عليهم غرامة مالية ، أو يحكم عليهم بالجلد ، أو بالزواج . وإن نحن صدقنا سجلات محاكم نيوهافن القديمة ، فالأحكام التي من هذا القبيل كانت غير قليلة ، فثم حكم بتاريخ أول مايو سنة ١٦٦٠ يقضى بالغرامة والتعزير على فتاة اتهمت بالتلفظ بعبارات نابية وسمحت لشخص أن يقلبها . وفي قانون سنة ١٦٥٠ إجراءات وقائية كثيرة ، فكان يقضى بتشديد العقاب على السكارى والكسالى . وحرم على أصحاب المنزل والحانات أن يقدموا لكل زبون أكثر من مقدار معين من الشراب ، وحتى الكذبة البقاء إن ترتب عليها ضرر حكم على الكاذبة بالغرامة أو بالجلد . وفي أخرى كان المشرع ينسى قام النسيان مبادئ التسامح الديني العظيمة التي كان يطالب بها هو نفسه في أوروبا ، ويجعل حضور الخدمة الدينية في الكنائس إجبارياً ، ويعاقب المخالفين بتوقيع الغرامات المالية . بل قد بلغ به الأمر أن يوقع عليهم عقوبات شديدة ، وكثيراً ما كان يقضى بالإعدام على المسيحيين الذين يعبدون الله على نحو مخالف ما يعبد هو عليه . والحق أن غيرة المشرع على التنظيم وتحمسه له كانا يدفعانه إلى الاهتمام بأمور جزئية تافهة لا يلقى به أن يعنى بها . ومن ذلك إصدار قانون في مجموعة القوانين السالفة الذكر يحرم التدخين . وأخيراً يجب ألا يغرب عنا أن هذه القوانين العنيفة أو الظالمة لم تفرض على الناس فرضاً ، بل تقررت بطريق التصويت ممن يعينهم الأمر ، كما يجب ألا ننسى أن العادات الأخلاقية كانت أشد صرامة من القوانين نفسها ، فقد تكونت في بوسطن عام ١٦٤٦ جمعية تهدف إلى منع الناس من الاستمتاع بعادة إرسال شعورهم طويلة .

ولا شك في أن مثل هذه الأمور ليست مما يشرف العقل البشري ، بل هي دليل على قصور في طبيعتها الإنسانية التي عجزت عن الاستمساك بما هو حق وعدل ، فهبطت بالعقول إلى الأخذ بأحد أمرين كل منهما متطرف . وما يتصل بقانون العقوبات هذا أوثق اتصال ، ذلك القانون الذي يحمل سمات بارزة تدل على روح طائفية ضيقة ، وعلى تلك الأهواء الدينية التي استارتها وأجبتها الاضطهادات - والتي مازالت تخمر بين الناس ، - نجد مجموعة من القوانين السياسية متصلة بشكل ما بتلك القوانين لا تزال متقدمة على ما يستمتع به عصرنا من حريات على الرغم من أن هذه القوانين وضعت منذ مائتين من السنين .

إن المبادئ العامة التي تعد أسس الدساتير الحديثة ، والتي لم تكن معروفة تمام المعرفة في أوروبا في القرن السابع عشر ، ولم تفز كل الفوز حتى في بريطانيا نفسها ، كانت قوانين نيو إنجلند تعترف بها وتقرها كلها . فتدخل الشعب في المسائل العامة ، وحرية التصويت على فرض الضرائب ، ومسئولية الموظفين ، والحرية الفردية ، والحاكمة بواسطة الخلفين ، كلها كانت مقررة فعلاً من غير حاجة إلى جدل أو نقاش .

وقد طبقت هذه المبادئ المثمرة ، ورقيت إلى درجة لم تحاولها أية أمة أخرى في القارة الأوروبية .

فكانت الهيئة الانتخابية في كنيستت تتكون منذ البداية من جميع المواطنين . وما فهم هذا بعسر . ففي هذه الجماعة الفتية كانت المساواة بين الناس وفي الثروة تكاد تكون كاملة ، كما كان بها وحدة أعظم في الرأي . وكان جميع الموظفين السفيذين في هذه الولاية آنذ ، منتخبين بما فيهم كاهن الولاية نفسه . وإذا كان كل مواطن تزيد سنه على الستة عشر عاماً مجبراً على حمل السلاح فقد كونوا جيشاً قومياً (حرساً وطنياً) له أن يعين ضباطه بنفسه ، ويكون متأهباً دائماً للدفاع عن البلاد .

ففي قوانين كنيستت وفي ولايات نيو إنجلند كلها نجد بذور استقلال وحدة الحكم المحلي وتطورها التدريجي ، وهي حياة الحرية الأمريكية في الوقت الحاضر ، والمعين الذي تستمد منه الحياة . بدأت معظم دول أوروبا وجودها السياسي في طبقات المجتمع العليا ثم صار يصل شيئاً فشيئاً ، وبشكل قاصر ، إلى مختلف أعضاء الهيئة العليا الاجتماعية . أما في أمريكا فكان الأمر على النقيض من ذلك . ويجوز لنا أن نقول أن وحدة الحكم المحلي نظمت في البلاد قبل المقاطعات ، والمقاطعات قبل الولايات ، والولايات قبل أن يقوم الاتحاد الأمريكي .

تم تكوين وحدة الحكم المحلي على وجه التحديد سنة ١٦٥٠ ، وكان استقلال وحدة الحكم المحلي البذرة التي تركزت حولها المصالح المحلية والعواطف والحقوق والواجبات ، وأتاحت المجال للنشاط في حياة سياسية حقيقية ، وديمقراطية جمهورية كاملة . كل ذلك وكانت المستعمرات لاتزال تعترف بسيادة الوطن الأم القديم عليها ، وكانت الملكية هي نظام الدولة ، ولكن الجمهورية كانت قد قامت فعلاً في كل مدينة .

وكانت القرية هي التي تعين كل موظفيها على اختلاف أنواعهم وتولي فرض الضرائب اللازمة بنفسها وتجيئها بنفسها كذلك ، وإذا لم يكن قانون التمثيل النيابي قد عمل به في نيو إنجلند ، إلا أن شئون الجماعة التي تمس جميع المواطنين كانت تدرس وتناقش في جمعية عامة تشمل المواطنين وتعتقد في مكان عام .

فبعد دراسة القوانين التي سنت وأذيعت في ذلك العصر المبكر من عصور الجمهوريات الأمريكية ، لايسع المرء إلا أن يدهش من سعة إلمام المشرع بشئون الحكم ،

ومن النظريات التقدمية التي يأخذ بها . فمن الواضح أن فكرته عن واجبات الجماعة نحو أفرادها ، كانت أرقى وأشمل من آراء المشرعين في أوروبا في ذلك الوقت ، فقد ألقيت عليها التزامات كانت تستخف بها الجماعات الأخرى في كل مكان . ففي ولاية نيو إنجلاند كانت حالة الفقير موضع رعاية ، واتخذت إجراءات مشددة لصيانة الطرق ، وعين المساحون اللازمون للعناية بها وصيانتها ، وأعدت سجلات خاصة في كل بلدة لتدوين نتائج المناقشات العامة ، وتسجيل الموارد ، والوفيات والزيجات ، وتدريب الكتبة على العناية بهذه السجلات ، وعين الموظفون اللازمون لإدارة الممتلكات التي لم يعد يطالب بها أحد ، كما عين موظفون لتعيين حدود التركات ، وكذلك غيرهم كثيرون للمحافظة على النظام العام في الجماعة . فالقانون يتدخل في آلاف التفاصيل الموعة ابتساراً لكثير من الحاجات الاجتماعية وسدها مقدماً ، وهي حاجات مازال الفرنسيون حتى اليوم لا يشعرون بها الشعور الكافي .

أما اللوائح المتصلة بشئون التعليم فهي التي أبرزت سمات الحضارة الأمريكية الأصلية خير إبراز ، فقد جاء في القانون « لما كان الشيطان عدو الإنسان ، يجد أقوى سلاح له في جهل الناس ، ولما كان من الأهمية بمكان ألا تظل حكومة آبائنا مدفونة معهم في قبورهم ، ولما كانت تربية الأطفال من أول واجبات الدولة - فإننا بعناية الله ... » ثم يلي ذلك فقرات خاصة بضرورة إنشاء المدارس في كل وحدة للحكم المحلي ، وإلزام الأهالي بمعاونتها ، وإلا فرضت عليهم غرامات مالية باهظة .. وكذلك تأسست بالطريقة عينها مدارس أعلى درجة في المراكز المزدهرة بالسكان ، وكلفت السلطات البلدية بإلزام الأهالي بإرسال أبنائهم إليها ، وخول هذه السلطات أن تحكم بغرامات مالية على المخالفين . وإذا تكررت منهم المخالفات حق للمجتمع أن يحل محل الآباء فيستولى على الطفل ويعرم الأب تلك الحقوق الطبيعية التي لم يحسن استخدامها . وليس من شك في أن القارئ قد اطلع على تلك المقدمة التمهيدية التي استهلت بها هذه القرارات ، فالدين في أمريكا هو الطريق إلى المعرفة والعلم ، ومراعاة القوانين الإلهية تؤدي بالإنسان إلى الحرية المدنية .

فإن نحن ، بعد أن ألقينا نظرة عجيلى على حالة المجتمع الأمريكي في سنة ١٦٥٠ ، تحولنا إلى حالة أوروبا ، ولا سيما حالة « القارة » ، في الفترة عينها ، لأخذ منا العجب كل مأخذ . فقد كانت الملكية المطلقة في القارة الأوربية قد انتصرت في مفتح القرن السابع عشر في كل مكان على بقايا الحريات الأوليغارشية والإقطاعية التي كانت تسود العصور الوسطى . وربما كانت فكرة الحق قد أغفلت تمام الإغفال أكثر مما أغفلت وسط أمة أوروبا وآدابها ، فلم يحدث قط أن قل النشاط السياسى بين الشعب ، ولم يحدث أن كانت المبادئ الحرية الصحيحة أقل تداولاً وانتشاراً . وفي هذا الوقت عينه الذى كانت فيه هذه المبادئ موضع احتقار أو جهل في أوروبا ، كانت تعلن في صحارى الدنيا الجديدة ، وكانت تقبل بوصفها العقيدة المستقبلية لأمة عظيمة . لقد حولت جماعة متواضعة أجراً

نظريات أخرجه العقل البشرى إلى شئون عملية ، حتى لم يعد ثمّ سياسى واحد يفكر أن ينزل إلى الاهتمام بها . وارتحل خيال الناس ، بما له من عبقرية طبيعية ، نظاماً من نظم التشريع غير مسبوق . ففي وسط هذه الديمقراطية الغامضة التى لم تنتج بعد قوادراً ولا فلاسفة ولا مؤلفين ، يستطيع الرجل أن يقف وحده تجاه أمة حرة ويعرف الحرية بالتعريف الآتى ، فيجد من السامعين رضى واستحساناً :

« أما من حيث الحرية ، فإنى أرى فى البلاد غلطة كبرى وقع فيها الناس . فهناك حرية مزدوجة : حرية طبيعية (وأقول طبيعية من حيث إن طبيعتنا نحن قد فسدت الآن) ، وحرية مدنية ، أو إن شئت ، قلت حرية فدرالية . فالحرية الطبيعية عامة يشترك فيها الإنسان والحيوان وسائر المخلوقات ، فالإنسان من حيث علاقته بأخيه الإنسان حر فى أن يفعل ما يشاء ، فهى حرية لعمل البشر ، مثلما هى لعمل الخير ، وهى حرية تتعارض مع السلطة ، ولا يمكن أن تتحمل أقل قيد تفرضه عليها أعدل سلطة ممكنة وأنزهها ، فممارسة هذه الحرية والمحافظة عليها يجعلان الإنسان شراً مما كان ، ويصبح على مر الزمن أسوأ من البهائم ومن الوحوش . فهى عدو الحقيقة اللدود ، وعدو السلام ، بل هى الوحش الكاسر الذى تقف ضده كل أوامر الله داعية إلى كبحة وتقييده . أما النوع الثانى من الحرية ، فهو الذى أسميه حرية مدنية ، أو فدرالية ، ويصح أن نسميه حرية أخلاقية كذلك من حيث الميثاق المعقود بين الله والناس ، فى القانون الأخلاق ، ومن حيث الموائيق الأخلاقية والدساتير المعقودة بين الناس أنفسهم وبعضهم وبعض . فهذه الحرية هى غرض السلطة الحقيقى وهدفها الأول ، ولا ينسئ لها أن تبقى بدونها ، وهى حرية لما هو صالح وخير وعدل وشريف ليس إلا . هذه هى الحرية التى يصح لكم أن تناصروها وتحاطروا فى سبيلها ، لا بما تملكون من أموال فحسب ، بل بحياتكم أيضاً إن اقتضت الحال . وكل ما يتعدى على هذه الحرية ، ليس بسلطة . فهذه الحرية لا تمارس ولا تصان إلا بنوع من الإذعان للسلطة . وهو نوع الحرية ذاته الذى جعلنا الله به أحراراً^(١) . »

ذكرنا ما فيه الكفاية الآن لإبراز سمة الحضارة الأمريكية ووضعها فى ضوءها الصحيح ، فهى ثمرة عنصر من أساسين متمايزين (وهذا ما يجب أن يكون نصب أعيننا باستمرار) كثيراً ما كانا فى البلاد الأخرى فى خلاف وصراع ، ولكن الأمريكيين نجحوا فى إدماج أحدهما فى الآخر إلى حد ما إذماجاً رائعاً ، وهذان العنصران هما روح الدين وروح الحرية .

كان مستعمرو نيو إنجلند رجالاً طائفيين متحمسين ومجددين جريئين معاً . فهم من حيث بعض آرائهم الدينية ضيقو الأفق كل الضيق ، ولكنهم كانوا من حيث أنواع

(١) يعزى هذا التعريف الطويل إلى جون ويتروب (١٥٨٨ - ١٦٤٩) ، وهو إنجليزى من القائلين بمذهب المنطهين ، هاجر إلى أمريكا سنة ١٦٣٠ وأصبح أول حاكم لولاية ماساشوسيتس .

التعصب السياسية متحررين كل التحرر ، ومن ثم نشأت فيهم نزعتان متبايزتان وليستا متناقضتين ، فأثارهما مشاهدة في كل مكان من عادات البلاد وفي قوانينها .

كان الناس يضحون بأصدقائهم ، وبأسرهم ، وأوطانهم في سبيل رأى من آرائهم الدينية ، ولا ضمير من أن نعدهم مخلصين لأهدافهم العقلية ، ومنهمكين في شئون تحقيقها ، وهي أهداف دفعوا في سبيل العمل بها غناً غالياً ، ومع ذلك فهم يسعون وراء الحصول على الثروة والمادة والإشباع المعنوي بنفس الجهد وب نفس الحماسة . فهم يسعون لمرضاة الله لآخرتهم ويجرون وراء السعادة والحرية لدينامهم .

وكانت المبادئ السياسية والقوانين ، ومآثر النظم البشرية تبدو في أيديهم مرنة لينة يشكلونها على النحو الذى يشاءون ، وكلما تقدموا تضاعفت الحواجز التى كانوا قد ولدوا تحتها ، وزال جزء منها ، واختفت الآراء القديمة التى ظل العالم محكوماً بها عدة قرون ، وتكشف لهم ميدان واسع سعة لا حد لها ، واندفعت الروح البشرية قدماً حتى اجتازت تلك الحواجز من كل جانب ، ولكنها توقفت عندما بلغت حدود العالم السياسى ، وتركت الحاجة إلى البحث والتقيب خوفاً ورهباً ، بل إنها كفت حتى عن رفع الأغشية التى أخفت كل ما هو مقدس ، وانحنت في احترام أمام آراء قبلتها من غير تمحيص أو نقاش .

وهكذا نرى كل شىء في العالم الأدبى أو الأخلاقى ، مصصفاً ، منسفاً ، ومقررأ من قبل ، على حين أن كل شىء في العالم السياسى مضطرب وموضع نزاع ، وغير يقينى . ففى الدين طاعة سلبية ، وإن كانت اختيارية . أما التالى ففيه استقلال يهزأ بالخبرة ويزدرجها ، ويفار من كل سلطة . فيبدو أن هاتين النزعتين المتعارضتين في ظاهرها أبعد من أن تكونا متضاربتين ، بل إنهما تسيران معاً وتؤيد كل منهما الأخرى .

فالدين يرى في الحرية المدنية قريبا كريماً للملكات الإنسان وقدراته ، ويرى في العالم السياسى مجالاً أعده البارئ لجهود العقل . ولما كان الدين حراً وقوياً في دائرته الخاصة ، راضياً عن المكانة التى أعدت له ، فإنه لم يشئ إمراطورية وطيدة الأسس إلا عندما يسيطر على قلوب الناس من غير حاجة به إلى أن يستند إلى شىء سوى قوته الذاتية .

وتعتبر الحرية الدين زميلاً لها في كل ما تقوم به من كفاح وما تحرزه من انتصار ، كما تعتبره مهد طفولتها والمصدر الإلهى لمطالبها ولحقوقها ، فهي تعد الدين ضمان العادات الأخلاقية . والأخلاق ، كما لا يخفى ، خير ضمان للقانون وأؤكد ما يكفل للحرية البقاء والدوام .

أسباب ما في قوانين الأمريكيين الإنجليز وعاداتهم من بعض الأمور الشاذة

لا تزال بقايا النظم الأرستقراطية قائمة وسط أكمل ديمقراطية عرفت - أسباب ذلك - يجب الضرب الدقيق بين ما أصله متطهر (يورثاني) وما أصله إنجليزي .

من الخير أن أحذر القارئ من أن يستبسط مما سبق أن ما ذكرناه نتائج عامة أو مطلقة أكثر مما ينبغي . فما من شك في أن حالة المهاجرين الأول الاجتماعية ودياناتهم وعاداتهم ، كان لها تأثير عظيم في مصائر بلادهم الجديدة . ومع ذلك فلم يكن في وسعهم أن ينشئوا حالة جديدة لأصل لها إلا في أنفسهم وحدها ، فليس في مقدور أحد أن يتخلص تماماً من سلطان الماضي . وقد خلط المستعمرون عمداً ، أو من غير قصد ، أفكارا مستمدة من تربيته ومن تقاليدهم في بلادهم الأصلية بالعادات والأفكار التي خلقوها هم خلقاً . فإن شئت أن نعرف الأمريكيين الذين في وقتنا الحاضر يجب علينا أن نميز التميز الدقيق بين ما يرجع أصله إلى المتطهرين وبين ما هو إنجليزي الأصل .

فكثيراً ما يصادف المرء في الولايات المتحدة قوانين وعادات تعارض مع كل ما يحيط بالبلاد . كأن هذه القوانين قد وضعت بروح لا تتفق مع روح التشريع الأمريكي السائدة . وليست هذه العادات بأقل تعارضاً مع الأحوال الاجتماعية العامة . فلو أن المستعمرات الإنجليزية تأسست في عصر من عصور الظلام . وكانت أصولها قد ضاعت على مر الزمان لكانت المسألة معضلة لا تحل .

وحسبي أن أقبس مثلاً واحداً أوضح به ما قصدت ، فالإجراءات المدنية والجناية التي يجري عليها الأمريكيون لا تعرف سوى وسيلتين اثنتين : السجن أو الكفالة . فأول ما يعمل القاضى أن يطلب من المتهم دفع كفالة ، وإلا أمر باعتقاله إذا ما رفض الدفع ، ثم بعد ذلك يناقش أسباب اتهامه ، ومدى فداحة التهم الموجهة إليه .

ولا يخفى أن مثل هذا التشريع ليس في صالح الفقير في شيء ، بل كله في صالح الغنى ، فالفقير لا يجد دائماً الكفالة المطلوبة منه حتى في القضايا المدنية ، وإن اضطر إلى البقاء في السجن انتظاراً للعدالة ، فسرعان ما يستولى عليه الشقاء ويأخذ منه الانقباض كل مأخذ . أما الثرى فعلى النقيض من ذلك ، لأنه يستطيع أن يتخلص دائماً من السجن في القضايا المدنية ، بل الأمر أكثر من ذلك ، فإن ارتكب جريمة ماسهل عليه أن يتفادى العقاب الذى يناله ، فما عليه إلا أن يحتفى بعد أن يقدم الكفالة المطلوبة ، وبذلك يصح لنا أن نقول أن إجراءات القانون تتحول بالنسبة إليه إلى غرامات . فأى شيء أكثر أرستقراطية ياترى من هذا النظام التشريعى ؟ ومع ذلك فالفقراء في أمريكا هم الذين

يضعون القوانين ويحتفظون عادة بأهم ميزات المجتمع لأنفسهم . وتفسر هذه الظاهرة في إنجلترا . فالقوانين التي أحدثت عنها قوانين إنجليزية احتفظ بها الأمريكيون رغم توافرها مع اتجاه تشريعهم العام ، ومع جملة آرائهم .

والشيء الذي لا تميل الأمة كثيراً إلى تغييره بعد عاداتها ، هو قوانينها المدنية . فليست هذه القوانين معهودة إلا للمحامين . وهم يحرصون كل الحرص على أن تبقى على ما هي عليه ، سيئة كانت أو صالحة ، فهم وحدهم الذين يعرفونها ، أما الشطر الأعظم من أفراد الأمة فيكادون يجهلونها . ولا هم يرون أثرها إلا في القضايا الخاصة بهم . فلا غرو أن شق عليهم أن يدركوا اتجاهاتها ومراميها ، لأنهم يطعمون القوانين من غير أن يولوها أى تفكير .

لقد اقتبسنا هنا مثلاً واحداً ، ومن الميسور أن نذكر كثيراً غيره . فعلى سطح صورة المجتمع الأمريكى غشاء من الديمقراطية يشف في بعض الأحيان عما تحته من ألوان الأرستقراطية .

الفصل الثالث

أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية

تنشأ الأحوال الاجتماعية من الظروف عادة ، ولكنها تنشأ أحياناً نتيجة القوانين ، وتنشأ أكثر من ذلك نتيجة لهذين السببين مجتمعين . فإذا ما استقرت هذه الأحوال الاجتماعية وتوطدت ، عدت -بحق- مصدر القوانين كلها تقريباً ومنبع العادات والأفكار التي تنظم أمور الأمم . أما ما لم يصدر عنها نفسها مباشرة فهي تعدله وتحوره .

لأن شيئاً أن نقف على قوانين أمة ما ، وعلى سلوكياتها ، وجب أن نبدأ بدراسة أحوالها الاجتماعية .

الديمقراطية أبرز سمّة تتسم بها أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية

أوائل المهاجرين إلى نيو إنجلند - تساويم - القوانين الأرستقراطية أدخلت في الجنوب - عصر الثورة - تغير في قوانين الميراث - الآثار التي تربت على هذا التغير - بلغت الديمقراطية أقصى حدودها في ولايات الغرب الجديدة - المساواة في المواهب العقلية .

تخطر ببال المرء خواطر هامة كثيرة عن أحوال الأمريكيين الإنجليز الاجتماعية ، ولكن خاطراً منها يسبق سائرهما ويغطي عليه . فأحوال الأمريكيين الاجتماعية ديمقراطية إلى مدى بعيد ، ولقد كانت هذه الديمقراطية سميتها عند إنشاء المستعمرات ، ولا تزال بارزة كل البروز في الوقت الحاضر .

ذكرنا في الفصل السابق أن المساواة كانت قد بلغت مبلغاً عظيماً بين المهاجرين الذين نزلوا شواطئ نيو إنجلند واستقروا فيها ، فحتى بذور الأرستقراطية نفسها لم تبذر قط في تربة ذلك الجزء من الاتحاد ، فالسلطان الوحيد الذي غلب على نيو إنجلند هو سلطان العقل . فقد ألف الشعب أن يخدم أسماء معينة باعتبارها رموزاً تمثل المعرفة والفضيلة . وكان بعض المواطنين قد أحرزوا سلطة على سواهم كان يمكن أن نسميها أرستقراطية بحق لو أن الآباء استطاعوا أن يورثوها أبناءهم .

كانت هذه هي الأحوال شرق نهر هدسن ، أما إلى الجنوب الغربي منه حتى فلوريدا ، فالحال غير الحال . ففي معظم الولايات الواقعة في الجنوب الغربي من هذا النهر استقر نفر من كبار الملاك الإنجليز الذين جاءوا معهم من بلادهم بمبادئ أرستقراطية

وبقانون الميراث الإنجليزي . هذا ، وقد شرحنا من قبل الأسباب التي جعلت إقامة أرستقراطية قوية في أمريكا أمراً مستحيلاً . وما زالت هذه الأسباب قائمة في الجنوب الغربي من نهر هدسن ، ولكنها هنا أضعف بكثير منها شرقيها . ففي الجنوب يستطيع رجل واحد أن يزرع مساحات واسعة من الأراضي بمعاونة العبيد . ومن المناظر المألوفة في ذلك الجزء من القارة أن نرى رجلاً من أصحاب الأملاك الأثرياء ، ولكن نفوذهم ليس أرستقراطياً بالمعنى المفهوم في أوروبا . فهم لا يملكون أية ميزات خاصة . هذا ويقوم العبيد بزراعة تلك الأراضي مما لا يجعل لأصحابها مستأجرين يصح أن يتخذوهم أتباعاً لهم يعتمدون عليهم ، فلا غرو إذن إن لم تكن لهم أية سيادة إقطاعية .

ومع ذلك فقد جعل كبار الملاك هؤلاء ، جنوبي نهر هدسن ، من أنفسهم طبقة عالية لها أفكارها وأذواقها الخاصة بها ، حتى صارت محور كل عمل سياسي . فكان هذا النوع من الأرستقراطية يشارك كتلة الشعب في عواطفهم ، وسرعان ما يتاصر مصالحهم ويجاريهم في شهواتهم وميولهم . ولكنها مع ذلك كانت أرستقراطية ضعيفة وقصيرة الأجل ، فلم تجذب إليها محبة الشعب ولم تثر فيه الحقد عليها . تلك هي الطبقة التي تزعمت الثورة في الجنوب ، وزودت الثورة الأمريكية بخير زعمائها .

وكان المجتمع قد اهتز في هذه الفترة أيما اهتزاز . فقد رغب الشعب ، الذي من أجله قام النضال ، في أن يمارس بنفسه ما ناله من سلطات -- بعد أن تحركت فيه نزعات الديمقراطية واستيقظت ، وبعد أن أنضى عن عاتقه نير وطئه الأول وتحرر منه ، طمح إلى الحصول على كل نوع من أنواع الاستقلال . شيئاً فشيئاً لم يعد أحد يشعر بسلطان الأفراد ، واتحدت العادات مع القوانين ، وسارتا معاً نحو هدف واحد .

ولكن قانون الميراث كان آخر خطوة في سبيل تحقيق المساواة . وإني ليدعشني أن أجد قدامي الكتاب والمشرعين ومحدثيهم على السواء ، لا يعززون إلى هذا القانون تأثيراً أعظم مما عزوه إليه في شئون البشر . نعم إن قوانين الميراث أدخلت في شئون المدنية ، ولكنها مع ذلك ينبغي أن توضع على رأس جميع المؤسسات السياسية ، فإن لها لسلطاناً عظيماً على أحوال الشعب الاجتماعية يكاد لا يصدق . على حين أن القوانين السياسية لا تعدو أن تكون تعبيراً عن هذه الأحوال . وزيادة على ذلك فلها طريقة مؤكدة وموحدة في تأثيرها في المجتمع ، حتى لكأنها تؤثر في الأجيال التي لم تولد بعد . فيها يحصل المرء على سلطة عمجية فذة يسيطر بها على حظوظ بني جنسه ومقدراتهم . فبعد أن يفرغ المشرع من سن قانون الميراث يحق له أن يستريح من عمله عدة قرون طوال ، لأن الآلة إذا ما تحركت مرة الحركة التي أعطاها إياها ، ظلت تسير دهوراً طويلة وتتقدم على نحو كأنها تسترشد بنفسها وحدها ، تجاه نقطة تعينت من قبل . وإذا ما صيغ هذا القانون على صورة معينة ، وحدد الملكيات ، وضم بعضها إلى بعض ووضعها ، مع القوة والسلطان ، مركزة في أيدي قلائل .

فهو يستطيع بشكل ما أن يمكن لأرستقراطية معينة أن تخرج من الأرض الزراعية . وإذا ما بنى على مبادئ مخالفة ، ووجه وجهة أخرى ، صار تأثيره أسرع وأمضى لأنه يقسم كلا من الممتلكات والسلطة ويفرقهما .

وقد يحدث أن يزعج الناس الذين استولى عليهم اليأس من وقف حركته فيعمدوا إلى مقاومته بوضع الصعاب ، وإقامة العراقيل في طريقه على الأقل ، ولكن كل ما يذلونه من جهود مضادة لمقاومة آثار هذا القانون يضيع عبثاً ، فإنه يتمكن من التغلب على كل عقبة تلقى في سبيله ويسحقها سحقاً حتى لا يبقى منها سوى سحابة متقلبة من العجبر غير متماسكة تبشر بمجيء الديمقراطية . فعندما يقضى هذا القانون بالمساواة بين الإخوة جميعاً في ميراث أبيهم ، فإنه يؤدي إلى نوعين من النتائج ، من الخير أن تميز كل نوع منهما عن الآخر ، وإنما كانا كلاهما يهدفان إلى غرض واحد .

فتأثير قانون الميراث هذا ، صارت وفاة كل صاحب أملاك تؤدي إلى انقلاب في نظام الملكية . فلا تنتقل الأملاك من يد إلى يد فحسب ، بل تتغير طبيعتها كذلك مادامت تتوزع أقساماً تظل تناقص وتتضاءل عقب كل توزيع ، تلك هي نتيجة هذا القانون المباشرة ، وإن شئت قلت أنها نتيجة المادية ، فقد صارت الملكية ، وبخاصة ملكية الأراضي في البلاد التي قرر قانون المساواة اقتسامها ، تنجده دائماً إلى التناقص ، ومع ذلك فآثار مثل هذا التشريع لا تكون ملموسة إلا بعد زمن غير قصير إذا ما ترك فيه القانون وشأنه . فإذا فرضنا أن عدد الأطفال في الأسرة لا يزيد على اثنين — وهو في فرنسا لا يزيد على هذا العدد عادة — فإنهما لن يكونا بعد اقتسام ثروة أبويهما أقل ثراء من الأب أو الأم . ولكن قانون المساواة في تقسيم الميراث لا يؤثر في الأملاك وحدها ، بل يؤثر في عقول الورثة أيضاً ، ويحرك شهواتهم وأهواءهم . فهذه النتائج غير المباشرة تؤدي بقوة إلى تفتيت الثروات الضخام ، ولا سيما ما كان منها يقوم على الصياع الواسعة .

ففي الأمم التي يقوم قانون الوراثة فيها على أساس حق الابن الأكبر وحده ، تنتقل الصياع عادة من جيل إلى جيل كاملة غير منقوصة مما يؤدي إلى اندماج عواطف الأسرة في الضيعة إلى حد ما ، وتمثل الأسرة الضيعة ما تمثل الضيعة الأسرة التي يخلد بذلك اسمها ، وأصلها ومجدها وقوتها وفضائلها في ذكريات من الماضي ، وتكون ضماناً أكيداً للمستقبل .

فحينما يقضى القانون بتقسيم الأملاك بين الأبناء بالسوية تنفصم الرابطة الوثيقة التي بين عاطفة الأسرة وصياع الأجداد ، ولم تعد هذه الصياع تمثل الأسرة . ولما كان لامناص من تقسيمها بعد جيل أو اثنين تبين لنا أنها ستظل تناقص إلى أن تفتت ويول أمرها إلى الزوال . حقاً إن أبناء الرجل صاحب الصياع الواسعة ، إن كانوا قلة ، أو واتاهم الحظ ، لهم أن يأملوا في أن يصيروا هم أيضاً أثرياء مثل والدهم ، ولكن لا أمل لهم ألبتة في أن يظلوا يملكون نفس الصياع التي كانت له . فثراؤهم الطريف يتألف من عناصر غير تلك

التي كانت تتألف منها أملاك أيهم . فإن نحن جردنا صاحب الضياع من عاطفته التي تحفزه إلى الاهتمام بصيانة ضيعته والحفاظة عليها ، تلك العاطفة التي يستمد منها طول عهده بالضبعة ومن التقاليد ومن مفاخر الأسرة وأجدادها ، فلتكن على ثقة من أن يوماً سيأتي عليه فيصرف فيها ، ويتخلى عنها ، بعد زمن طال أو قصر . فله في بيعها مصلحة مالية كبيرة إذ لا يخفى أن رؤوس الأموال الجارية ، تغل ربحاً أكبر مما تعطيه الأموال العينية الثابتة فضلاً عن أن الأولى (الجارية) تكون ميسورة له وتحت تصرفه في كل وقت فيستطيع أن ينفق منها ما شاء على ملذاته وشهواته العاجلة .

فإذا حدث أن تقسمت الضياع الواسعة مرة ، فلن تعود وتتجمع مرة أخرى . فالمالك الصغير يستمد ربحاً أعظم نسبياً مما يستمده صاحب الضيعة الكبيرة من ضيعته ، ذلك إلى أنه قد يبيعها بسعر أعلى ، بطبيعة الحال . فاعتبارات الربح التي حفزت الغنى إلى بيع ضياعه الواسعة تحفزه هي نفسها بقوة أعظم إلى الامتناع عن أن يشتري ضياعاً صغيراً كي يضمها بعضها إلى بعض فيكون له منها ضيعة واحدة كبيرة .

إن ما يسمونه كرامة الأسرة أو كبرياءها ، كثيراً ما يكون أساسها خداعاً من حب الذات . فالمرء يتمنى أن يخلد نفسه ، كما يقولون ، في أحفاد أحفاده . فإن بطل عمل كبرياء الأسرة هذا ، عادت أثرة الفرد تعمل عملها ، حتى إذا ما أصبحت فكرة الأسرة غامضة غير محدودة ولا مؤكدة ، سارع الإنسان يفكر فيما فيه راحته العاجلة ، وحسبه أن يعد العدة لجيله التالي لا أكثر منه ، فهو إما أن يدع فكرة تخليد أسرته هذه ، وإما أن يسعى وراء تحقيق ذلك بطرق أخرى غير حيازة الأراضي والضياع .

وهكذا نرى قانون تقسيم الموارث لا يجعل احتفاظ الأسرة بأموال الجدود وضياعها كاملة أمراً من الصعوبة بمكان فحسب ، بل يجرد الأسرة من الميل إلى محاولة هذا الاحتفاظ ، ويضطرها بمعنى ما إلى التعاون مع القانون في القضاء على نفسها . ويعمل قانون تقسيم التركة بالتساوي بطريقتين : فبتأثيره في الأشياء يؤثر في الأشخاص أنفسهم ، وتأثيره في الأشخاص يؤثر في الأشياء ، فهاتين الرسالتين كليهما ينتج في تقويض الأساس الذي تقوم عليه الملكية العقارية ، ويعثر الأسرات كما يعثر أموالها بسرعة .

ليس من شك في أنه ليس لنا نحن الفرنسيين الذين نعيش في القرن التاسع عشر ، ونشاهد كل يوم التغيرات السياسية والاجتماعية التي تترتب على تنفيذ قانون التقسيم هذا - ليس لنا أن نتشكك فيما له من تأثير . فإننا نشاهده يعمل في بلادنا باستمرار ، فيهدم أسوار منازلنا ، وينزع معالم حقولنا . ومع ذلك فعلى الرغم مما فعله في فرنسا وما يزال أمامه الكثير من الأفاعيل ينتجها ، فذكرياتنا وآراؤنا وعاداتنا لتقيم الكثير من العراقيل في سبيل تقدمه .

أما في الولايات المتحدة فإن عمله الهدام يكاد يكون قد تم فعلاً . وفيها نستطيع أن

ندرس نتائجها الأساسية خير درس . لقد ألغيت القوانين الإنجليزية الخاصة بنقل الملكية في جميع الولايات تقريباً في عصر الثورة . وعدل قانون الوقف حتى لا يكون عقبة كأداء في سبيل حرية تداول الأموال . وبعد انقضاء الجيل الأول صارت الضياع توزع وتقسم ، وازدادت الحركة سرعة على مر الزمن . والآن لم تكد تضي عليهم ستون عاماً ، تغير شكل المجتمع تغيراً كبيراً ، فاختلطت أسر كبار الملاك جميعها تقريباً بجماهير الناس كل اختلاط . ففي ولاية نيويورك التي كانت تضم من قبل كثيرين من أمثال كبار الملاك هؤلاء لم يتبق سوى مالكين اثنين يستطيعان أن يفخرا بنسبهما وحسبهما على سائر أهل الولاية ، ولكنهما سرعان ما يزولان هما أيضاً . فقد أصبح أبناء هؤلاء المواطنين المورسين تجاراً ومحامين وأطباء ، وتدخل الكثيرون منهم في غمار الخاملين ، فزال آخر أثر من آثار الألقاب والرتب الموروثة ، فقد جعلهم قانون تقسيم الموارث في مستوى واحد كلهم .

لأعني مما أقول أن الولايات المتحدة ليس فيها أغنياء ، فلست أعرف بلداً استولى فيه حب المال على قلوب الناس بقدر ما استولى عليه في أمريكا ، ولست أعرف بلداً يبدى فيه الناس احتقاراً كبيراً لنظرية تساوى الناس الدائم في الأموال بقدر ما يبدىه هؤلاء الأمريكيون . ولكن الثروات عندهم تتداولها الأيدي بسرعة مذهلة ، وقد دلت الخبرة على أنه يندر أن نجد جيلين متعاقبين يستمتعان بتلك الثروة استمتاعاً كاملاً .

قد يخيل لبعض الناس أن الصورة التي رسمتها متكلفة ، ولكنها في الواقع تعطي فكرة قاصرة كل القصور عما يحدث في ولايات الغرب والجنوب الغربي الجديد . ففي أواخر القرن الثامن عشر شرع جماعة من المغامرين يتوغلون في وادي نهر المسيسيبي ، ولم يلبث أن حذت حذوهم جماهير كثيرة . فظهر في الصحراء جماعات لم يكن أحد قد سمع بها من قبل . وقامت ولايات تطالب بالانضمام إلى الاتحاد الأمريكي لم تكن ترى منذ أعوام على الخريطة . وفي الجهات الغربية نجد الديمقراطية قد بلغت أوجها ، وفي الولايات التي تأسست ارتجالاً ، أو بالمصادفة إن شئت ، نجد السكان كلهم من أبناء الأمس القريب . فالجيران الجنب لا يعرف بعضهم بعضاً ، فلا غرو إن لم يكن أحد منهم يعرف شيئاً عن تاريخ الآخر . وهكذا فات سكان هذا الجزء من القارة الأمريكية تأثير تلك الأرستقراطية الطبيعية لأرستقراطية الأسماء العظيمة والثروة الطائلة ، بل حتى أرستقراطية العلم والفضل . فليس بينهم من يستطيع أن ينهض بتلك القوة المحترمة التي يبادر الناس في ارتياح إلى منحها ، لذكرى حياة قضاها صاحبها في عمل الخير بين ظهرانيهم . لقد أصبحت ولايات الغرب الجديدة حافلة بالسكان ، ولكن الجماعة - بالمعنى الصحيح - ليس لها وجود فيها .

ليست حظوظ الناس وحدها هي المتعادلة في أمريكا ، بل تكاد معلوماتهم تتعادل هي الأخرى إلى حد ما . ولست أعتقد أن ثمة بلداً أخرى غيرها في العالم ، تحتوي مثلها على عدد قليل من الجهلاء بالنسبة لعدد سكانها ، وكذلك عدد قليل من العلماء بالنسبة لعدد

سكانها أيضاً . فالتعليم الابتدائي في متناول كل إنسان ، على حين لا يكاد يصل إلى التعليم العالي أحد . وليس في هذا ما يدعو إلى الدهشة ، فهذه نتيجة محتمة لما ذكرناه من قبل ، فالأمريكيون كلهم يكادون يعيشون في رخاء ، وليس يعز عليهم أن يحصلوا على مبادئ المعرفة البشرية .

ليس في أمريكا سوى عدد قليل من الأغنياء . فعلى الأمريكيين كلهم تقريباً أن يجدوا لهم مهنة يحترفونها : ولا يخفى أن كل حرفة تستلزم تدريباً قد يكون طويلاً . والأمريكيون لا يستطيعون أن ينفقوا في التعلم سوى السنوات القليلة الأولى من أعمارهم ، ثم يعملون إلى مزاولة المهن المختلفة وهم في الخامسة عشرة . وبذلك أصبحت التربية عندهم تنتهي في السن التي تبدأ فيها في فرنسا ، وإن استمر التعليم عندهم إلى ما بعد هذه السن كان الغرض منه الاختصاص بناحية معينة ينتظر أن تدر ربحاً جزيلاً على صاحبها ، فالمرء منهم يتدرب على العلم كما لو كان يتدرب على مهنة من المهن ، فهو لا يحاول إذن أن يزاوِل تطبيق العلم إلا على النواحي العملية التي لا يتنازع اثنان في أنها عملية حقاً .

كانت الكثرة من الأغنياء في أمريكا فقراء أصلاً .. وكان أكثر الذين يستمتعون الآن بالفراغ منهم من همكين في صباهم وفي شبابهم كل الانهماك في الأعمال ، مما ترتب عليه أنهم عندما يبلغون إلى شيء من الدراسة لا يكون عندهم من الوقت ما يكفي لإرضاء هذا الميل ، وإذا توافر لهم الوقت الكافي كان هذا الميل قد زایلهم .

ليس في أمريكا إذن طبقة يبلغ بها الميل إلى المتعة العقلية حداً يسر لأبنائهم أن يرفثوه عنهم مع ما يرثونه من الأموال والفراغ ، ويكون الاشتغال بالأمور الذهنية فيها موضع التكريم والصدارة . ومن ثم كانت تنقصهم جميعاً الرغبة في هذه الأهداف ، والقدرة على السعي وراء تحقيقها بهمة ونشاط .

أقام الناس في أمريكا معياراً وسطاً للمعرفة البشرية ، يعملون كلهم على الاقتراب منه جهدهم ، فمنهم من يقترب منه وهو صاعد ، على حين يقترب منه آخرون وهم هابطون . ولا شك في وجود عدد من الناس يشتركون في الإيمان بآراء معينة في الدين ، وفي التاريخ ، والعلم ، والاقتصاد السياسي ، والتشريع ، وأصول الحكم . أما تفاوت الناس في المواهب العقلية فمن صنع الله نفسه ، ولا يستطيع البشر أن ينعوا وجوده فيهم . ولكن ينتج على الأقل مما ذكرناه من قبل أن الأمريكيين على الرغم من اختلاف مواهب الناس وقدراتهم العقلية التي وهبهم الله إياها ، متساوون فيما في متناولهم من الوسائل التي يستخدمون بها هذه المواهب .

كان العنصر الأرستقراطي ضعيفاً دائماً في أمريكا منذ مولده فيها . وإن لم يكن قد انقرض بعد في الوقت الحاضر تمام الانقراض ، فهو على كل حال عاجز كل العجز حتى أننا لا نستطيع أن نعزو إليه أى تأثير محسوس في مجرى الأحداث .

أما المبدأ الديمقراطي فعلى العكس من ذلك ، فقد صارت له بمرور الزمن وتوالى الأحداث ، وبالتشريع - قوة جعلت له وحده معظم السلطة ، بل السلطة كلها . إذاً لانكاد نشعر بوجود سلطة لأسرة ، أو هيئة ما ، بل كثيراً ما يعجز المرء أن يجد في هذا المبدأ أى تأثير فردى مستمر يتجلى في أحوال أمريكا الاجتماعية . تتجلى إذن ظاهرة عجيبة غير مألوفة ، فترى الناس فيها متساوين من حيث حظوظهم في الدنيا ، ومن حيث مواهبهم العقلية ، وبعبارة أخرى تراهم متساوين في قواهم أكثر من تساوى غيرهم في أى بلد آخر من بلاد العالم أو في أى عصر من عصور التاريخ المدون المسطور .

النتائج السياسية المترتبة على أحوال الأمريكيين الاجتماعية

من الميسور معرفة ما قد يترتب على مثل هذه الأحوال الاجتماعية من نتائج سياسية . فيستحيل علينا أن نصدق أن المساواة لايتى بها الأمر أن تجد سبلها إلى دنيا السياسة كما وجدتها في كل ناحية أخرى - فلما نستطيع أبداً أن نتصور أن الناس سيطولون إلى الأبد متفاوتين في نقطة واحدة ، ومتساوين في سائر النقاط الأخرى ، فلا بد أن يصلوا في النهاية إلى التساوى فيها جميعاً .

ولست أعرف غير طريقتين اثنتين لإقامة المساواة بين الناس في عالم السياسة : فإما أن تمنح الحقوق لكل مواطن من المواطنين ، وإما لا تمنح شيء منها لأحد ما . فمن حيث الأمم التي وصلت إلى ذلك المستوى الاجتماعي نفسه الذي وصل إليه الأمريكيون الإنجليز ، فمن الصعب علينا كل الصعوبة أن نوفق إلى إيجاد شيء وسط بين سيادة الجميع وبين القوة المطلقة التي في يدى رجل واحد . وإنه لمن العبث أن ننكر أن الأحوال الاجتماعية التي وصفها توا ، يمكن أن تكون معرضة لواحدة من هاتين النتيجتين تعرضها للأخرى تماماً .

وفي الواقع يوجد ميل مشروع نحو المساواة الحققة وجدير بها ، يدفع الناس جميعاً نحو أن يكونوا أقوياء مكرمين . وهذا الميل ينزع إلى النهوض بالوضع إلى مستوى العظم . ولكن في نفوس البشر كذلك ميلاً منحرفاً سقيماً نحو المساواة يدفع بالضعيف إلى أن يحاول أن ينزل بالقوى إلى مستواه هو ، وجعل الناس يؤثرن المساواة في العبودية على التفاوت مع الحرية . وليس معنى ذلك أن الأمم الديمقراطية في أحوالها الاجتماعية تحتقر الحرية بطبيعة أمرها ، بل الأمر على العكس من ذلك ، فيها ميل طبيعي إليها . ولكن الحرية ليست هدفها الأول الدائم الذي تتجه إليه رغائبها ، أما المساواة فمعبودها الخالد . فالناس في هذه الأمم يبذلون جهوداً سريعة فجائية للحصول على الحرية ، فإن لم يصيبوا غرضهم استسلموا للفشل . ومع ذلك فليس شيء يرضيهم غير المساواة ، وإنهم ليؤثرون الموت على أن يفقدوها .

ومن جهة أخرى ، يصعب كل الصعوبة على المواطنين الذين يكادون يتساوون في

كل شيء ، أن يحتفظوا باستقلالهم إزاء اعتداءات القوة ، فليس لأحد منهم ما يمكنه من أن يناضل وحده في ميل هذا الاستقلال ، ويكون له أمل في الفوز . فلا شيء يحمي حريتهم سوى اتحادهم بعضهم مع بعض ، وإن لم يكن هذا الاتحاد ميسوراً للناس دائماً .

تستطيع الأمم إذن أن تستمد من مثل هذا الموقف الاجتماعي نفسه إحدى نتيجتين أساسيتين عظيمتين ، وإن كانتا مختلفتين كل الاختلاف ، فإنهما ترجعان كليهما إلى سبب واحد بعينه .

لقد كان الأمريكيون الإنجليز أول أمة أسعدها الحظ بالإفلات من سيطرة السلطة المطلقة . فقد أتاحت لهم أحوالهم الاجتماعية ، وأتاح لهم أصلهم ، وذكاؤهم ، ولا سيما عاداتهم الأخلاقية ، أن يقيموا سيادة الشعب ويعملوا على صيانتها واغماظة عليها .

الفصل الرابع

مبدأ سيادة الشعب

يسطر هذا المبدأ على المجتمع الأمريكى بأسره - طبقه الأمريكيون حتى قبل قيامهم بالثورة - تطوير الثورة الأمريكية له - توسيع شروط الانتخاب توسيعاً تدريجياً ولا مناص منه .

لا مفر لنا من البداية بدراسة مبدأ سيادة الشعب عند الكلام على قوانين الولايات المتحدة السياسية .

فهذا المبدأ نجده دائماً في صميم كل مؤسسة بشرية عند الأمريكين تقريباً ، ولكنه يظل مع ذلك جاثماً فيها بعيداً عن الأنظار عادة . فهو مبدأ يطاع ولا يدرك ؛ وإذا ما تجلى للعيان سافراً لحظة ، أسرع الناس وواروه في الظلام .

فعبارة « إرادة الشعب » من تلك العبارات التي أساء استعمالها كل مستبد وكل خب دساس ، إساءة بالغة في كل عصر من العصور . فمنهم من رآها تتجلى في الأصوات التي تشتري من فئة قليلة من توابع أصحاب السلطان ، ومنهم من رآها في أصوات أقلية هبابة ، أو ذات مصلحة شخصية ، ورآها غير هؤلاء وهؤلاء في صمت الشعب ظناً منهم أن الإذعان معناه إقامة حقهم في الأمر والنهي .

أما في أمريكا ، فليس مبدأ سيادة الشعب بالمبدأ العقيم ، ولا هو بالمستور الخفى كما هي الحال في بعض الأمم ، فقد أقره العرف وأعلته القوانين ، وينشر في أمريكا بحرية كاملة ، ويصل من دون عائق إلى أبعد ما يمكن أن يصل إليه من النتائج المترتبة عليه . فإن كان ثمة بلد في العالم يستطيع المرء فيه أن يقدر مبدأ سيادة الشعب حتى قدره ، ويدرسه فيما يطبق عليه من شؤون المجتمع ، ويتيسر له الحكم على ما فيه من أخطاء وما له من مزايا فهذا البلد هو أمريكا ، ما في ذلك من شك .

هذا ، وقد أشرنا من قبل إلى أن سيادة الشعب كانت المبدأ الأساسى الذى أخذت به المستعمرات الإنجليزية في أمريكا منذ نشأتها . ومع ذلك فقد كان هذا المبدأ أبعد من أن يكون له من التأثير في حكومة الجماعة مثل ما له الآن ، فقد كان أمامه عقبتان تقومان في سبيل تقدمه الطرد ، إحداها داخلية والأخرى خارجية .

فلم يكن في استطاعة هذا المبدأ أن يكشف عن نفسه ويدو سافراً في قوانين المستعمرات لأنها كانت لا تزال مضطرة إلى الإذعان للدولة الأم ، ولذلك اقتصر مكرها على العمل خفية في المجالس الإقليمية ، ولا سيما في مجالس وحدات الحكم المحلى .

ولم يكن المجتمع الأمريكي مستعداً وقتئذ لقبول مبدأ سيادة الشعب هذا بكل ما يؤدي إليه من نتائج . فتفافة نيو إنجلند ، وثروة البلاد الواقعة جنوب نهر هدسن - كما أثبت في الفصل السابق - بقيتا مدة طويلة تتعمان بنوع من السلطة الأرستقراطية جعل ممارسة السلطات الاجتماعية في أيدي فئة صغيرة من المواطنين . ولم يكن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق الانتخاب ، ولم يكن جميع الموظفين العاملين يختارون بالانتخاب كذلك . فقد كان هذا الحق مقيداً بعض التقييد في كل مكان ، ومتوقفاً على الشروط المالية الموضوعية ، وهي شروط هينة في الشمال وثقيلة باهظة في الجنوب .

اندلعت الثورة الأمريكية وانتقل مبدأ سيادة الشعب من وحدات الحكم المحلي ، واستولى على الولايات ، وانضمت جميع الطبقات تناصرة ، وقامت معارك وقت انتصارات ، باسمه ، فصار قانون القوانين .

وحدث تغير سريع السرعة نفسها تقريباً داخل المجتمع نفسه حيث قضى قانون الإرث على العوامل والمؤثرات المحلية .

ولما بدا أثر القوانين ، وأثر الثورة هذا ، واضحين لكل ذى عينين ، كان الفوز قد كتب للديمقراطية فانتصرت بشكل لا تكوص فيه ، واستقرت كل القوة في يديها ، ولم يعد ثم مجال لمقاومتها ، فأذعنت الطبقات العليا في غير تذر أو معارضة لشر لم يكن لها منه بد ، فقد كان يتربص بهم خطر كل حكومة تهوى وتهاور . فاتجه كل أعضاء هذه الطبقات إلى السعي وراء مصالحهم الشخصية . وإذا كان من المستحيل انتزاع القوة من أيدي شعب لا يكرهونه كراهية تدفعهم إلى الصمود في وجهه ، اتجهوا إلى جعل هدفهم الوحيد الحصول على رضاه بأي ثمن كان .

وعلى هذا كان الرجال الذين تأثرت مصالحهم تأثراً سيئاً من جراء القوانين الديمقراطية ، هم أنفسهم الذين كانوا يسارعون إلى الموافقة على أشد هذه القوانين إغراقاً في الديمقراطية ، مع أن الطبقات العليا لم تعمل على استارة الشعب ضدها ، فقد عملت على التعجيل بانتصار النظام الجديد في الأحوال الديمقراطية ، وهذا شيء غريب . فإجراء تغيير واحد وجد الناس أن الدافع الديمقراطي أمر لا يمكن مقاومته في الولايات نفسها التي كانت الأرستقراطية قد رسخت فيها كل الرسوخ . فولاية ماريلاند التي أنشأها رجال من سرة الناس ذوي المراتب ، كانت أول ولاية أعلنت مبدأ الانتخاب العام ، وأدخلت في ناحية من نواحي حكومتها أكثر نظم الحكم إغراقاً في الديمقراطية .

وعندما تشرع الأمة في تعديل شروط الانتخابات ، يسهل علينا أن نتنبأ بأن جميع القيود المفروضة على الانتخاب ستلغى عاجلاً أو آجلاً . فليس ثمة قاعدة أثبت من هذه في تاريخ الجماعة ، فكلمنا توسعنا في مد حقوق الانتخاب ، مست الحاجة إلى المزيد من هذا

التوسع . فعقب كل توسع جديد تزداد قوة الديمقراطية ، وتزداد مطالبتها بازدياد قوتها . فمطامع أولئك الذين لا يتوافر فيهم شرط النصاب (المالى) المحدد ، تتأثر بنسبة عدد الناس الكبير الذى يملك أكثر من النصاب ، وأخيراً يصبح الاستثناء هو القاعدة ، فالتوسع يظل يتلو التوسع ، حتى لا يكون ثمة مفر من تقرير الأخذ بمبدأ الانتخاب العام .

أما فى عصرنا الحاضر فقد تطور مبدأ سيادة الشعب هذا فى الولايات المتحدة كل تطور عملى يتصوره العقل ، فقد تخلص من جميع الأساطير التى حرص الناس على إحاطتها بها فى البلاد الأخرى . وتحلى فى كل شكل من الأشكال بحسب ما تقتضيه الضرورة . فكان الشعب كله يقوم أحياناً بوضع القوانين ، كما كانت الحال فى أثينا ، وأحياناً يقوم بها ممثلوه المنتخبون بالتصويت العام نيابة عنه ، فيعملون باسمه وتحت إشرافه وهو إشراف يكاد يكون مباشراً .

وقد تقوم فى بعض البلاد قوة توجه هيئة المجتمع وتلزمه بالسير فى طريق معينة ، وإن كانت هذه القوة غريبة إلى حد ما عن هذه الهيئة . وفى البلاد الأخرى ، ترى القوى الحاكمة منقسمة : فجزء منها فى أيدي الشعب ، وجزء خارج عنه . ولكن ليس ثمة شيء من هذا القيل فى الولايات المتحدة حيث المجتمع يحكم نفسه بنفسه ولنفسه ، وحيث تتركز السلطة كلها فى أيديه ، فيندر أن تجد فرداً يجرؤ على التفكير فى البحث عنها فى أى موضوع آخر ، بل يندر أن يعبر عن مثل هذه الفكرة إن خطرت له . فالأمة كلها تشترك فى وضع قوانينها عن طريق اختيارها لمشرعيها ، وتشترك فى تنفيذ هذه القوانين باختيارها لموظفى الحكومة التنفيذيين . ولنا بالمغالين إن قلنا إنها تحكم نفسها بنفسها مادام الجزء المتروك فى أيدي رجال الإدارة صغيراً جداً ومقيداً كل التقيد ، ومادام أولو الأمر لا ينسون أنهم من الشعب خرجوا ، وماداموا يطيعون القوة التى يصدرون عنها - فالشعب هو الحاكم فى عالم أمريكا السياسى كله ، كما أن الله هو الحاكم فى الكون بأجمعه . فالشعب هو السبب فى كل شيء ، وهو هدف كل شيء يصدر عنه ، وإليه يثول .

الفصل الخامس

يجب أن ندرس أحوال الولايات المتحدة المختلفة قبل الكلام على حكومة الاتحاد في جملته

موضوع هذا الفصل بحث شكل الحكومة التي قامت في أمريكا على أساس من مبدأ سيادة الشعب ، فسندرس فيه وسائلها التي تصطنعها في العمل ، والعقبات التي قامت في سبيلها ، كما سندرس مزاياها وأخطارها . وأول عقبة تواجهها في دراستنا ترجع إلى طبيعة دستور الولايات المتحدة نفسه ، فهو دستور معقد يتكون من نظامين اجتماعيين متمايزين ومتصلين معاً ، فأحدهما داخل الآخر . فكأن في هذا الدستور قد أوجد حكومتين منفصلتين الواحدة عن الأخرى تمام الانفصال ، حتى لتكاد كل منهما أن تكون حكومة مستقلة بذاتها . فأحدى الحكومتين تضطلع بالواجبات العادية غير المحدودة ، متجاوبة فيها مع مطالب الجماعة اليومية . أما الحكومة الأخرى فعملها محصور في نطاق معين ، ولا تمارس سلطاتها غير العادية إلا فيما يمس مصالح البلاد العامة . وجهة القول أن في أمريكا أربعاً وعشرين دولة^(١) (أو ولاية) ذات سيادة يتكون من مجموعها الاتحاد الأمريكي . ومن ثم كان البدء بدراسة هذا الاتحاد قبل أن ندرس الولايات المتحدة نفسها طريقة محفوفة بالمصاعب والعقبات ، فشكل حكومة الولايات المتحدة الفدرالي آخر شكل من أشكال الحكم وقع عليه الاختيار ، وهو في الواقع لا يعدو أن يكون تلخيصاً لتلك المبادئ الجمهورية التي كانت ذاتمة في الجماعة كلها قبل قيامه ومستقلة عن وجوده . وزيادة على ذلك فالحكومة الفدرالية ، كما أثرت ثراً ، هي الامتناء ، على حين أن حكومة الولايات هي القاعدة العامة ، فالمؤلف الذي يحاول أن يعرض الصورة في جملتها قبل أن يشرح جزئياتها وتفصيلاتها لن تسلم صورته بالضرورة من الغموض والتكرار .

ليس من شك في أن المبادئ السياسية الكبرى التي توجه المجتمع الأمريكي الآن وتسيطر عليه ، قد نشأت ونمت في الولايات ، ومن ثم صار لزماً علينا أن نعرف هذه الولايات كي يكون لدينا المفتاح الذي يفتح لنا مغالق سائر الشئون . وللولايات التي تكون منها الاتحاد الأمريكي الآن سمات واحدة من حيث شكل مؤسساتها الخارجى ، فحياتها السياسية أو الإدارية تتركز كلها في مراكز ثلاثة للعمل ، لا بأس من تشبيهها بالمراكز العصبية المختلفة التي تحرك الجسم البشرى . وأول هذه المراكز وحدة الحكم المحلى ثم المقاطعة ، وأخيراً الولاية نفسها .

(١) كان هذا عدد الولايات عند زيارة المؤلف لأمريكا .

نظام وحدة الحكم المحلي^(١) في أمريكا

السبب الذي دعا المؤلف إلى أن يبدأ بدراسة المؤسسات المماثلة بذكر أحوال وحدة الحكم المحلي - وجودها في كل الأمم - صعوبة إقامة استقلال البلديات - وصيانتها - أهميتها - السبب الذي جعل المؤلف يختار نظام وحدة الحكم المحلي في نير إنجلترا ليكون الموضوع الأساسي في بحثه .

لم يكن اعتباطاً أن أبدأ هذا الموضوع بالكلام على شئون وحدة الحكم المحلي فالقرية أو وحدة الحكم المحلي هي المجتمع الوحيد الكامل من الوجهة الطبيعية حتى أنه ليكاد يتكون من تلقاء نفسه كلما تجمع عدد من الناس .

فظام القرية (أو المركز أو المدينة كما تسمى أحياناً) ، موجود إذن في كل الأمم أيًا كانت قراينها وعاداتها . فالإنسان هو الذي يقيم الملكيات ، وينشئ الجمهوريات ، على حين أن نظام وحدة الحكم المحلي صادر مباشرة عن الله نفسه ، فمع أن نظام وحدة الحكم المحلي نشأ مع الإنسان ، فحريته شيء هش .. قليل الحدوث . فالشعب يستطيع أن ينشئ دائماً مجالس سياسية كبيرة لأنه يضم عادة عدداً معيناً من الناس الذين أهلهم مواهبهم إن لم تكن عاداتهم لإدارة الشئون . وعلى النقيض من ذلك تكون وحدة الحكم المحلي من مواد أغلظ وأخشن لا يسهل على المشرع أن يشكّلها في يسر وسهولة . فصعوبة إقرار استقلال وحدة الحكم المحلي تزداد بازدياد ثقافة أهلها ، بدلاً من أن تقل . فكل جماعة بلغت فيها الحضارة مبلغاً عظيماً يشق عليها أن تسمح بأي استقلال محلي ، لأنها تنفر مما قد يقع فيه من أخطاء كثيرة ، وقد يتولاها اليأس من نجاح هذا الاستقلال قبل أن تم التجربة . وذلك إلى أن الامتيازات التي حصلت عليها وحدات الحكم المحلي بكل مشقة ، قد لا تجد ما يعممها من تخيف السلطات العليا واعتدائها عليها . فهي أعجز من أن تكافح بمفردها ضد حكومة قوية مغامرة لا يستطيع أهلها أن يحموا أنفسهم منها بنجاح إلا إذا توحدت عاداتهم مع عادات الأمة وأيدهم الرأي العام . وهكذا نرى أن من السهل القضاء على استقلال وحدات الحكم المحلي إذا لم يندمج في تلك العادات إلا بعد أن يظل وقتاً طويلاً معمولاً به في القوانين . فحرية البلدية ليست ثمرة من ثمار جهود البشر ، فقلما تخلقها جهود غير جهودها هي نفسها . فهي تنشأ بشكل ما ، من تلقاء نفسها ، وتتطور وترقى خفية في بيئة اجتماعية شبه همجية ، وقد يؤدي عمل القوانين المستمر والعادات القومية والظروف الخاصة ، ولا سيما مر الزمن ، إلى تماسكها واستقرارها . ولكن لاشك من أنه ليس ثمة أمة في أوربا كلها عرفت ميزات هذه الحريات المحلية . ومع ذلك فالمؤسسات

(١) Township . . . بها وحدة الحكم المحلي في بعض الولايات الشمالية الشرقية والشمالية الوسطى في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويكون لها عادة إما رئيس إداري وإما مجلس يبرئ شئون الإدارة فيها (قاموس Webster's New Collegiate Dictionary ، 1975) .

البلدية هي أساس قوة الأمم الحرة . فاجتماعات القرية تكون للحرية بمثابة المدارس الابتدائية للتعليم ، فهي تجعلها في متناول الشعب ، وتعلم الناس استعماله في هدوء ، كما تعلمهم كيفية الاستمتاع به . إن الأمة قد تؤسس حكومة حرة ولكنها لا تستطيع الحصول على روح الحرية من غير « المؤسسات البلدية » . فالأهواء العابرة والمصالح العاجلة أو المصادفات ، قد تؤدي إلى إيجاد مظاهر الاستقلال الخارجية ، ولكن النزعة الاستبدادية التي أكرهت على الكمون داخل النظام الاجتماعي سوف يأتي عليها يوم قريب أو بعيد تعود فيه إلى الظهور من جديد .

فلكى يسهل على القارئ إدراك المبادئ العامة التي يقوم عليها التنظيم السياسي للمقاطعات ولوحدات الحكم المحلي في الولايات المتحدة رأيت من الخير أن نختار ولاية من ولايات نيوانجلند وتتخذها طرازاً لسواها ، فندرس شئونها ودستورها تفصيلاً ثم نلقى بعد ذلك نظرة عامة على سائر الولايات .

لم تنظم وحدة الحكم المحلي والمقاطعة على غرار واحد في كل أجزاء الاتحاد الأمريكي . ومع ذلك فمن السهل أن ندرك أن كليهما قد استهدت في تكوينها بمبادئ واحدة تقريباً في بلاد الاتحاد جميعاً . وفي اعتقادي ، أن هذه المبادئ قد تطورت تطوراً عظيماً في نيوانجلند وأدت إلى نتائج هامة فيها ، أكثر مما أدت إليه في غيرها من الولايات ، ومن ثم فهي تتجلى في نيوانجلند هذه في صورة بارزة تيسر للأجنبي أن يعرفها .

هذا وتكون مؤسسات وحدة الحكم المحلي كلا متسقاً في نيوانجلند ، وهي مؤسسات قديمة تسندها القوانين ، وتزيدها السلوكيات بشكل أقوى ، ولها تأثير كبير في الجماعة . فكل هذه الأسباب تجعلها جديرة بأن تلقى منا هنا عناية خاصة .

حدود وحدة الحكم المحلي

يشغل نظام وحدة الحكم المحلي في نيوانجلند مركزاً وسطاً بين « القومون » و« الكانتون » في فرنسا . ويتراوح عدد سكان وحدة الحكم المحلي بين ألفين وثلاثة آلاف نسمة . فهي ليست إذن من الضخامة بحيث تتضارب مصالح سكانها ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فهي ليست من الضآلة بحيث يتيسر أن تجد بين مواطنيها دائماً الرجال القادرين على الاضطلاع بإدارة شئونها .

سلطات وحدة الحكم المحلي في نيوانجلند

الشعب مصدر جميع السلطات في وحدة الحكم المحلي في نيوانجلند كما هو في غيرها - تتولى وحدة الحكم المحلي شئونها بنفسها - ليس في وحدة الحكم المحلي مجلس بلدى - تتركز معظم السلطة في أيدي « المختارين » (Selectman) - كيف يعملون - انعقاد مجلس القرية العام - موظفو وحدة الحكم المحلي - الوظائف الإلزامية والوظائف ذات الأجور .

الشعب مصدر كل سلطة في وحدة الحكم المحلي ، شأنه في كل مكان آخر في أمريكا . ولكن ليس في أمريكا موضع آخر يمارس فيه الشعب سلطاته مباشرة بقدر ما يمارسها في وحدة الحكم المحلي ، فالشعب في أمريكا السيد الذي يجب أن يطاع إلى أقصى حدود المستطاع .

تعمل الأغلبية في نيويورك عن طريق ممثلين لها في إدارة شئون الولاية العامة كلها . وينبغي أن تكون الحال كذلك . أما في « وحدة الحكم المحلي » حيث العمل التشريعي والإداري للحكومة أقرب ما يكون إلى المحكومين - فإن نظام التمثيل غير معمول به ، فلا نجد فيها مجلساً بلدياً ، ولكن هيئة الناخبين بعد أن تختار حكامها وموظفيها تظل تعمل على توجيههم في كل شيء ، اللهم إلا فيما هو مجرد تنفيذ القوانين بالشكل العادي .

ولما كانت هذه الحال تختلف كل الاختلاف عن آراء الفرنسيين وعاداتهم ، ويجب علينا أن نذكر من الأمثلة ما يوضحها ويسر للقارئ فهم شئون القرية .

فالواجبات العامة في وحدة الحكم المحلي كثيرة كل الكثرة ، ولكنها مع ذلك موزعة توزيعاً دقيقاً كما سترى بعد ، إلا أن معظم السلطة الإدارية مركزة في أيدي عدد قليل من الأشخاص يتخبون كل سنة ويسمونهم « المختارين » .

وتفرض قوانين الولاية العامة واجبات معينة على هؤلاء المختارين لهم أن يؤدوها من غير حاجة إلى الرجوع إلى سلطة ما ، ولهم أن ينفذوها إن شاءوا على مسؤوليتهم . فستطلب منهم هذه القوانين مثلاً أن يعدوا كشفاً بأسماء الناخبين في وحداتهم للحكم المحلي ، وإن هم أتملوا أداء هذا الواجب وقعوا في مخالفة . ومع ذلك ففي جميع الشئون التي تعرض على مجلس القرية العام ويقرها بعد أخذ الأصوات عليها ، فإن عمل المختارين لا يعدو تنفيذ إرادة الشعب ، كما هي الحال في فرنسا عندما يقوم العمدة بتنفيذ قرارات المجلس البلدي . فهم عادة يعملون على مسؤوليتهم ولا يعملون سوى تنفيذ المبادئ التي أقرتها الغالية واعترفت بها . أما إن أرادوا أن يستحدثوا تغييراً ما في النظام المعهود ، أو أن يضطلعوا بتنفيذ مشروع جديد فعليه أن يرجعوا إلى المصدر الذي يستمدون منه قوتهم . فإن كان الأمر أمر إنشاء مدرسة مثلاً قام المختارون بعقد جمعية الناخبين العامة في يوم ومكان يحددهما مقدماً . ثم يشرحون الضرورة التي اقتضت إنشاء هذه المدرسة ، ويعرضون الوسائل التي يمكن أن ينشئوها بها ، ويقدمون التفقات المطلوبة للمشروع ، ويقترحون المكان الذي يرونه مناسباً لإقامتها فيه . فهذه الأمور كلها تعرض على الجمعية العامة فترافق على المبدأ ، وتحدد الموضوع وتأخذ الأصوات على الضرائب اللازم فرضها ، ثم تعهد بتنفيذ قراراتها تلك إلى المختارين .

لهؤلاء المختارين وحدهم حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد ، ولكنهم قد يكلفون ذلك تكليفاً إذا ما طلب عشرة من المواطنين أن يعرضوا مشروعاً جديداً لأخذ موافقة

وحدة الحكم المحلى عليه . فلهم عندئذ أن يطلبوا عقد الجمعية العامة التى تشمل الأهالى جميعاً . ويتحتم على المختارين أن يدعروها للانعقاد ، ولا يكون لهم فيها سوى حق رئاسة الجلسات ليس غير . فهذه الأنظمة السياسية ، وهذه العادات الاجتماعية ، تبدو لاشك غريبة على الفرنسيين كل الغرابة . وليس من شأنى هنا أن أبدى رأى فيها وأشرح الدوافع الخفية التى أدت إلى الأخذ بها وإلى صيانتها ، فحسى أن أصفها ليس إلا .

ويجرى انتخاب هؤلاء المختارين كل عام فى شهر مارس أو أبريل . ويختار مجلس القرية العام كذلك عدداً من الأشخاص يعهد إليهم بوظائف إدارية هامة . فمأمورو الضرائب يحددون مقدار الضرائب المطلوبة ، والمحصلون يجيئونها . ويعين موظفاً بلقب كنتابل للمحافظة على الأمن ومراقبة المحلات العامة وصيانة القوانين . ويقوم سكرتير القرية بتسجيل أصوات الناخبين والأوامر والمنح . ويحافظ أمين الخزانة على أموال القرية ، أما المشرفون على أحوال الفقراء فعليهم تنفيذ القوانين الخاصة بهم . وهى لاشك مهمة شاقة . ويعين كذلك أعضاء اللجان التى تشرف على المدارس وعلى التعليم العام . ويعهد إلى مساحى الطرق بالعباية بسكك وحدة الحكم المحلى وأزقتها ، وبهم تتم قائمة الموظفين الأساسيين . ومع ذلك لتقسيم العمل لا يقف عند هذا الحد ، فثم موظفون أصاغر مثل أعضاء لجنة الأبروشيات الذين يراجعون نفقات الكنائس ، ورجال المطاىء الذين يقومون بتوجيه جهود المواطنين عند حدوث الحرائق . وثم موظفون يشرفون على المحصولات الزراعية ، وعلى الأمن وحسن النظام وصيانة السياج ، والموازن والمكايل .

ففى وحدة الحكم المحلى تسع عشرة وظيفة رئيسية عادة ، والمفروض فى كل ساكن من سكانها أن يباشر هذه الوظائف المختلفة ، وإلا وقع تحت طائلة الغرامات المالية . ومع ذلك لمعظمها وظائف لها أجرها لتمكين المواطنين الفقراء من مباشرتها من غير أن يتحملوا من ورائها أية خسارة مالية . وعلى الجملة فلكل عمل رسمى يقومون به أجره الخاص . فالمواطنون يعطون أجورهم بنسبة عملهم وليس لهم مرتبات معينة ثابتة .

الحياة فى وحدة الحكم المحلى

كل امرئ غير قاض فى شؤنه الخاصة - نتيجة مبدأ سيادة الشعب - تطبيق هذين المبدأين فى وحدات الحكم المحلى فى أمريكا - وحدة الحكم المحلى فى نيو إنجلند صاحبة السيادة العليا فى كل ما يتعلق بشؤونها الخاصة ، أما فيما عدا ذلك فهى خاضعة للولاية - تعير الحكومة الفرنسية عمالها إلى القومون « البلدية » - أما فى أمريكا فالأمر بالعكس .

أشرت من قبل إلى أن مبدأ سيادة الشعب يسيطر على نظام الأمريكيين الإنجليز كله ، وكل صفحة من صفحات « الكتاب تكشف لنا عن تطبيقات جديدة لهذا المبدأ عنه ..

فكل فرد من أفراد الأمم التي تعترف بمبدأ السيادة هذا يتمتع بقسط من السلطة ويسهم في حكومة بلاده بالقدر الذى يشارك به سواه فيها ، فما الذى يدعوه إذن إلى طاعة الحكومة ؟ وما الحدود الطبيعية لهذه الطاعة ياترى ؟

المفروض فى كل فرد أنه على علم بأحوال بلاده ومتحل بالفصائل اللازمة ، وأنه قوى مثل غيره من المواطنين ، فهو لا يطيع الحكومة لأنه أقل قدرة من الذين يتولون إدارتها ، أو لأنه دون أى رجل آخر قدرة على ضبط أموره بنفسه ، وإنما يطيعها لأنه يعترف بفائدة الاتحاد مع بنى جنسه ، ويدرك أنه لا يتسنى لأى مجتمع أن يقوم من غير قوة تنظم شئونه ، فهو رعية خاضع فى كل ما يتصل بواجبات المواطنين إزاء بعضهم بعضاً ، ولكنه حر وسيد نفسه ومستول أمام الله وحده فى كل ما يتصل بشئونه الخاصة . ومن ثم كان من البديهي أن يعد كل امرئ خير قاض يفصل فى مصالحه الخاصة به ، والقاضى الوحيد فيها . وليس للجماعة أى حق فى أن توجه أفعال الفرد وتنظمها له إلا إذا كانت مضرة بالمصلحة العامة ، أو إذا كانت هذه المصلحة العامة تتطلب معونته . هذا مبدأ يسلم به كل إنسان فى الولايات المتحدة ، وسأعالج فيما بعد ما له من أثر عام فى شئون الحياة العادية ، أما الآن فسأتناول موضوع المجالس البلدية .

وحدة الحكم المحلى فى جهلتها ، ومن حيث علاقتها بالحكومة المركزية ، لاتعدو أن تكون فرداً مثل أى فرد ، تصدق عليه النظرية التى شرحتها ترا . فاستقلال البلدية فى الولايات المتحدة يعد إذن نتيجة طبيعية من نتائج مبدأ سيادة الشعب هذا نفسه . فجميع الجمهوريات الأمريكية تعترف به ، إلا أن الظروف فى ولايات نيوانجلند جاءت موالية لتطوره وترقيه .

ففى هذا الجزء من الولايات المتحدة نشأت الحياة السياسية أصلاً فى وحدات الحكم المحلى حتى لأكاد أقول أن كل وحدة من وحدات الحكم المحلى كانت منذ البداية أمة مستقلة بذاتها . ولما أثبت ملوك إنجلترا فيما بعد وجود سيادتهم عليها ، قنعوا بأن تكون السلطة المركزية فى الولايات ، وتركوا وحدات الحكم المحلى على الحالة التى كانت عليها . وإن كانت هذه خاضعة الآن للولاية فإنها لم تكن كذلك من قبل تماماً . فهى لم تتسلم سلطاتها من السلطة المركزية ، بل على العكس من ذلك نزلت عن جزء من استقلالها للولاية . وهذا الفارق هام يجب ألا يغيب عن ذهن القارئ . فليست وحدات الحكم المحلى بخاضعة للولاية فى العادة إلا من حيث تلك المصالح التى أسمىها بالمصالح الاجتماعية ، أى المصالح التى يشترك فيها الجميع . أما فى كل ما يتعلق بشئونها نفسها وحدها ، فهى مستقلة . وفى اعتقادى أنه ليس بين سكان نيوانجلند شخص واحد يعترف للولاية بأى حق بالتدخل فى شئون القرية الخاصة . فقرى نيوانجلند تباع وتشترى ، وتقيم الدعوى أمام المحاكم ، ويرفعها غيرها عليها أمامها ، وتزيد ميزانيتها أو تخفضها من غير أن تكون هناك أية سلطة إدارية تحدثها نفسها فى أن تعترض عليها وتقاومها .

ومع ذلك فثم واجبات اجتماعية معينة على وحدات الحكم المحلى فى نيوانجلند أن تؤدبها

حماً . فإن كانت الولاية بحاجة إلى مال فوحدة الحكم المحلي لا تغلّك أن تمسكه عنها ، وإن رأت شق طريق ، فوحدة الحكم المحلي لا تستطيع أن تمنع هذا الطريق من أن يمر بأراضيها . وإن منّت الولاية لوائح خاصة بالشرطة ، كان على وحدة الحكم المحلي أن تنفذها . وإن كان ثم نظام للتعليم العام يراد تنفيذه ، تحتم على كل وحدة للحكم المحلي أن تقوم بإنشاء المدارس اللازمة والتي يقررها القانون . وعندما أتكلّم عن الإدارة في الولايات المتحدة سأبين الكيفية والوسائل التي تجبر وحدة الحكم المحلي على الإذعان لمطالب الولاية في هذه الشؤون المختلفة . وحسبي هنا أن أقدر وجود هذا الإلزام . ومهما كان هذا الإلزام صارماً مشدداً فإن حكومة الولاية لا تفرضه إلا من حيث المبدأ ليس إلا ، أما في تنفيذه فتمارس وحدة الحكم المحلي استقلالها كاملاً . نعم إن الولاية هي التي تقرر الضرائب بطريقة أخذ الأصوات عليها ، ولكن وحدة الحكم المحلي هي التي تفرضها وتجيّسها ، وإنشاء المدارس إلزامي ، ولكن وحدة الحكم المحلي هي التي تقوم ببناء المدارس وتدفع نفقاتها وتشرف عليها . ففي فرنسا يتسلم جاني الدولة الضرائب المحلية ، على حين يتسلم في أمريكا جاني وحدة الحكم المحلي ضرائب الولاية . وهكذا تعبر الحكومة الفرنسية عماها إلى القومون على حين أن وحدة الحكم المحلي في أمريكا تعبر عماها إلى الحكومة . فهذه الحقيقة وحدها تكشف عن مدى ما بين الاثنين من اختلاف .

روح وحدات الحكم المحلي في نيوإنجلاند

كيف استولت وحدة الحكم المحلي في نيوإنجلاند على محبة الأهالي - صعوبة خلق الروح المحلية في أوروبا - عارنت حقوق وحدة الحكم المحلي رواجها على خلق هذه الروح - مصادر تعلق الناس بالوطن المحلي في الولايات المتحدة - كيف تتجلى روح القرية في نيوإنجلاند - آثارها الطيبة .

لا يوجد في أمريكا مجالس بلدية فحسب ، ولكن روح القرية تسند هذه المجالس وتبعث الحياة والنشاط فيها . فلوحة الحكم المحلي في نيوإنجلاند ميزتان تستثيران اهتمام الناس إلى مدى بعيد . وهاتان الميزتان هما الاستقلال والسلطة . وليس من شك في أن مجال وحدة الحكم المحلي محدود ، ولكن عملها في هذا المجال مطلق لا يحدّه شيء . وهذا الاستقلال وحده يجعل لها شأنًا حقيقياً على الرغم من صغر رقعتها وقلة عدد سكانها . ويجب ألا يغرب عنا كذلك أن ميول الناس تنجبه إلى القوة والسلطان ، فالوطنية لا تدرم في أمة مقهورة على أمرها . يتعلق المواطن في نيوإنجلاند كل التعلق بوحدته للحكم المحلي ، لا لأنها مسقط رأسه فحسب ، بل لأنها مجتمع حر قوي هو عضو من أعضائه ، وجدير بما يتفق في إدارتها من جهود . هذا ، وكثيراً ما كان فقدان الروح العامة المحلية في أوروبا موضع أسف شديد من أولى الأمر والسلطان ، فلا نزاع في أنه لا ضمان للنظام وللأمن العام أقوى من الروح المحلية ، ومع ذلك لا شيء أصعب من خلق هذه الروح في النفوس . فإن أتيح للمجالس البلدية أن تصير قوية ومستقلة ، يخشى أن تصبح سلطتها

أكثر مما ينبغي ، فتعرض الولاية للقوضى . ومع ذلك فقد تصبح القرية من غير قوة واستقلال ، حافلة بالرعايا الصالحين ، ومن غير أن نجد فيها مواطنين عاملين (نشيطين) ..
و ثم حقيقة أخرى هامة يجب ألا نتفوتها . فالقرية في نيوجنلند قد أنشئت على نحو يمكن لها من أن تحرك أقوى ما في الناس من عواطف من غير أن تستثير في نفوسهم شهوات الطمع والطموح . إن موظفي المقاطعة لا يختارون بطريقة الانتخاب ، فضلاً عن أن سلطتهم محدودة كل الحد . وحتى الولاية نفسها ليست لها سوى أهمية ثانوية ، فهدوءها ، وإدارتها الغامضة لا تحفز الناس إلى ترك مقار مصالحهم إلى الاشتراك في جلبة المشكلات العامة .
قد تمنح حكومة الاتحاد القوة والمجد لمن يضطلعون بإدارة شئونها وترجيحها ، ولكن هؤلاء الموظفين لا يمكن أن يكونوا كثيرى العدد . هذا ، وإن نصب الرئاسة السامي نفسه وظيفة لا يمكن أن يصل إليها المرء إلا بعد أن تكون السن قد تقدمت به كثيراً . أما الوظائف القدرالية الكبرى فلا يصل إليها عادة إلا من واثامهم الحظ السعيد ، وتميزوا في عمل آخر غير الذى تقتضيه وظائفهم . ولكن مثل هذه الوظائف لا يمكن أن تكون الهدف الدائم الذى يرمى إليه الطامحون . أما وحدة الحكم المحلي ، وهى محور علاقة الحياة العادية فيمدان للراغبين في اجتذاب احترام الجماهير ، ولن هم بحاجة إلى ما يستثير اهتمامهم ، وكذلك لمن يميلون إلى الاستمتاع بالسلطة والشهرة . ولا يخفى أن الشهوات والأهواء التى تربك المجتمع عادة تغير من سماتها إذا وجد لها أصحابها ميثقاً قريباً كل القرب من يوتهم العزيرة عليهم ومن دوائر أسراتهم .

وزعت السلطة في وحدات الحكم المحلي الأمريكية على نحو تجلبت فيه مهارة عظمى ، يهدف إلى جعل أكبر عدد من المواطنين يهتمون بالشئون العامة . ومع أن الناحيين كانوا يستدعون للعمل من حين إلى حين ، فقد وزعت السلطة بين عدد كبير من الموظفين ، كل منهم يمثل في دائرة عمله الجماعة القوية التى يعمل باسمها . وهكذا أصبحت الإدارة المحلية مصدراً لا يتفد لعدد كبير من الأفراد ، يستمدون منه ربحاً لهم ، ويجدون فيه مجالاً لتحقيق مواضع اهتمامهم .

فهذا النظام الأمريكى الذى يوزع السلطة المحلية بهذا النحو على عدد كبير من المواطنين ، لا يتحرج أبداً من أن يستكثر من واجبات موظفي وحدة الحكم المحلي . فالناس في الولايات المتحدة يعتقدون بحق أن الوطنية نوع من التقوى يزداد قوة بمراعاة طقوسه وشعائره ، وبذلك يصبح نشاط وحدة الحكم المحلي سافراً مكشوفاً لمرأى جميع الناس ، فيتجلى لهم كل يوم في أداء واجب ، أو في ممارسة حق من الحقوق ، وبذلك تقوم في المجتمع حركة دائبة متصلة ، وإن كانت لطيفة هادئة منشطة من غير أن تعكر صفو المجتمع وتحدث فيه أى اضطراب . فالأمريكى يتعلق ببلده الصغيرة لنفس الأسباب التى يتعلق بها صاعد الجبل بتلوله ، لأن سمات بلاده المميزة لها تكون في الجبال واضحة المعالم بارزة مرموقة .
كان قيام وحدات الحكم المحلي في نيوجنلند حدثاً سعيداً في جملته ، فنظام الحكم فيها

يتلاءم مع أذواق أهلها ، فضلا عن أنه جاء باختيارهم هم . ففي وسط السلام العميق والرخاء الشامل ، وهما الأمران الغالبان على أمريكا كلها - يقل حدوث الاضطرابات في حياة « البلديات » فصيح إدارة الأعمال المحلية فيها من السهولة بمكان . فقد اكتملت تربية الشعب السياسية فيها منذ زمن طويل ، بل قل إن شئت ، إنها نمت من يوم أن وطأت أقدامهم أرض أمريكا . فليس في نيوجنلند تقاليد تقضى بتميز بعض الناس على أساس مراتبهم وألقابهم ، وليس فيها فريق تستهويه الظروف إلى ظلم الفريق الآخر والاستبداد بهم . فما قد يقع على بعض الأفراد المتعزلين من مظالم ، ينسى وسط ذلك الشعور الشامل بالرضى . فإن كان للحكومة عيوب - وما أيسر علينا من ذكر طرف منها فهي لا تستلطف الأنظار ، لأن الحكومة مستمدة من المحكومين فعلا . فسواء سلكت مسلكاً رشيداً أو غير رشيد ، فهذه الحقيقة تلقى على ما بها من عيوب ستاراً من الكبرياء الأبوية . وزيادة على ذلك فليس لدى الأهالي شيء آخر يقاتلون بها ، فقد كانت إنجلترا تحكم هذه المستعمرات من قبل ولكن الشعب كان دائماً صاحب السيادة في قريته ، حيث يأخذ نظام الحكم فيها شكلاً ليس قديماً فحسب ، بل بدائياً .

إن كل نيوجنلندي يتعلق بوحده للحكم المحلي لأنها مستقلة وحررة ، وتكفل له المشاركة في شئونها ، فهو مفرم بها ، لأنه ليس له ما يشكوه من حظه فيها ، فقد علق بها كل مطامحه وكل مستقبله . فهو يشارك في كل حدث يجري فيها ، ويمارس فن الحكم في النطاق الضيق الذي في متاوله ، وبذلك يعود نفسه على الأشكال التي بدونها لا تتقدم الحرية إلا بالعنف والثورات . فهو يتشبع بروحها ، ويكتسب ميلا إلى مراعاة النظام ، ويدرك معنى توازن القوى والسلطات ، ويحصل على أفكار عملية واضحة عن طبيعة ما عليه من واجبات ومدى ما له من حقوق .

مقاطعات نيوجنلند

يشبه تقسيم الولاية إلى مقاطعات ، تقسيم فرنسا إلى مديريات شهاً كبيراً . فحدود كليهما تحكيمية ، وليس بين ما تشتمل عليه من مراكز مختلفة ، أى روابط ضرورية ، ولا أى تقاليد مشتركة أو تعاطف طبيعي ، بل ولا مشاركة في الوجود ، فليس الغرض منها سوى تيسر شئون الإدارة ليس إلا .

إن رقعة وحدة الحكم المحلي أصغر من أن تقتضى نظاماً للمؤسسات القضائية ، ومن ثم كانت المقاطعة أول مركز للشئون القضائية . ففي كل مقاطعة محكمة ، و« شريف » يتقلد ما تصدره من أحكام ، وسجن لاعتقال المجرمين ، وشم حاجات معينة تشعر بها جميع وحدات الحكم المحلي الموجودة في المقاطعة . فمن الطبيعي إذن أن تقي بها سلطة مركزية . وهذه السلطة تتركز في مقاطعة سياتشوستس في أيدي كبار الموظفين الذين يعينهم حاكم

الولاية بعد أخذ رأى مجلسه ، وليس لكبار موظفى المقاطعة سوى سلطة محدودة واستثنائية ، لا يستعملونها إلا فى حالات معينة ومقررة من قبل . وللولاية ، وما بها من وحدات للحكم المحلى جميع السلطة اللازمة لتسيير الشئون العامة العادية . فالمديرون يعدون الميزانية فحسب ، ثم تعرض على الهيئة التشريعية لأخذ الأصوات عليها وإقرارها . فليس ثم مجلس يمثل المقاطعة تمثيلاً مباشراً أو غير مباشر ، فليس للمقاطعة فى الواقع أى كيان سياسى إذن .

يلاحظ أن فى معظم الدساتير الأمريكية نزعة مزدوجة تدفع المشترع إلى تركيز السلطة التشريعية وتوزيع السلطة التنفيذية . فلوحة الحكم المحلى فى نيوإنجلند عنصر من عناصر الوجود لا يمكن أن يتزع منها . ولكن هذا الوجود الخاص المتميز لا يدخل فى المقاطعة إلا بطريقة مصطنعة ، فالحاجة إليه غير ماسة وليس لجميع وحدات الحكم المحلى مجتمعة غير ممثل واحد ، هو الولاية ، مركز كل سلطة قومية . أما فيما عدا عمل وحدة الحكم المحلى ، وعمل الولاية ، فيجوز لنا أن نقول أنه لا يوجد سوى ما يقوم به الفرد من عمل .

إدارة الحكومة فى نيوإنجلند

لا يحس الناس بوجود الإدارة فى أمريكا - لماذا ؟ - يعتقد الأوربيون أن الحرية يمكن أن تترق وتزداد بتجريد السلطة الاجتماعية من بعض ما لها من حقوق ، على حين يعتقد الأمريكيون أن ترقياهم عن طريق توزيع ممارستها - شئون الإدارة كلها تكاد تنحصر فى وحدة الحكم المحلى وهى موزعة على الموظفين - وليس بها أى أثر ملموس لنظام إدارى متدرج لرجال الإدارة سواء فى وحدات الحكم المحلى أو فيما فوقها - السبب فى ذلك - كيف صارت إدارة الولاية موحدة ؟ - من يقوم بإجبار الناس فى القرية ، وفى المقاطعة على احترام القانون - إدخال السلطة القضائية فى الإدارة - نتائج التوسع فى مبدأ الانتخاب وتطبيقه على الموظفين - قضاة الصلح فى ولايات نيوإنجلند - من الذى يبدع تعيينهم - مدير المقاطعة يكفل حسن الإدارة فى (القرية) - المحكمة الخاصة - نظام العمل فيها - من الذى يتولى عرض القضايا على المحكمة للفصل فيها - حق التفتيش أو حق الشكوى وتقديم العرائض موزعان مثل سائر الوظائف الإدارية - المبلغون يشجعون على التبليغ عن طريق تقسيم الغرامات .

لاشئ أدعى لدهشة السائح الأوربى فى الولايات المتحدة من عدم وجود ما نسميه بالحكومة أو بالإدارة . ففي أمريكا قوانين مسطورة يشاهد تنفيذها كل يوم . ولكن ، مع أن كل شئ يتحرك حولك بحسب النظام الموضوع له ، فإن الذى يسيّر هذا النظام خفى لا يرى ، فاليد التى تحرك دولاى المجتمع غير مرئية . ومع ذلك ، فإن كان واجباً على الناس كافة أن يلتزموا قواعد معينة فى النحو تعد أساس لغة الإنسان ، وذلك كى يعبروا عما يخلج فى صدورهم من معان ، فكذلك يجب على كل جماعة أن تؤمن كيانها بالإذعان بمقدار معين من السلطة بدونه تتردى الجماعة كلها فى الفوضى . ومن الميسور توزيع هذه السلطة بطرق عدة . ومهما يكن من أمر فإنها يجب أن تكون قائمة فى ناحية ما .

ولتقليل قوة السلطان في أمة ما طريقتان : أولاهما إضعاف السلطة العليا من حيث مبدؤها ذاته ، وذلك بحرمان الجماعة من العمل على الدفاع عن كيانها في أحوال معينة . فإضعاف السلطة على هذا النحو هو طريقة أوروبا التي تجرى عليها في إقامة الحرية .

والطريقة الثانية لتقليل أثر السلطة لا تكون بتجريد الجماعة من بعض حقوقها ، ولا بشل أيدي القائمين عليها ، بل بتوزيع ممارستها على أشخاص كثيرين ، وبالاستئثار من الموظفين الذين يعهد إلى كل منهم بالقدر الضروري من السلطة الذي يمكنه من أداء ما عليه من واجبات . نعم قد تنقلب بعض الأمم فوضى إذا حدث أن وزعت السلطة الاجتماعية فيها هذا التوزيع ، ولكن هذا التوزيع أبعد من أن يكون في ذاته فوضى . ولا شك في أن توزيع السلطة على هذا النحو يجعلها أقل قوة وأقل خطراً ، ولكنه لا يهدمها .

كانت ثورة الولايات المتحدة نتيجة ميل إلى الحرية ، من صفاته التضج والتدبر ، ولم تكن نتيجة نزعة إلى الاستقلال مبهمة أو غامضة الحدود والمعال ، فهي لم تقم على أهواء الفوضى الجامحة ، بل على العكس من ذلك ، سارت تحدها محبة للنظام وللقانون .

ولم يدع أحد في الولايات المتحدة أن المواطن في أي بلد حر له الحق في أن يعمل ما يشاء أن يعمل ، بل على العكس من ذلك فرضت عليه التزامات اجتماعية أكثر مما تفرض على المواطنين في أي بلد آخر . ولم يدر بخلد أحد مطلقاً أن يهاجم مبدأ الجماعة ، وينازع فيما لها من حقوق . ولكن ممارسة سلطتها قد وزعت على نحو واسع ، وعلى عدد كبير من الأشخاص ، حتى تكون الوظيفة قوية ويكون شاغلها تافهاً ، وتكون الجماعة منظمة وحررة في وقت واحد . وكذلك لا يوجد بلد في العالم ، للقانون فيه لغة مطلقة ، مثل ما له في أمريكا . ولا يوجد بلد يوضع فيه حق تطبيق القانون في أيد كثيرة يمثل ما يوضع في أمريكا . هذا ، وليس في تكوين السلطة الإدارية في الولايات المتحدة شيء مركز ، ولا أي نظام متدرج . وهذا هو السبب في أن هذه السلطة يندر أن يدركها أو يحس بوجودها أحد . إنها لا شك موجودة ولكن ممثلها لا يرى في أي مكان .

أشرنا من قبل إلى أن وحدات الحكم المحلي المستقلة في نيويورك لم تكن تحت وصاية ما ، بل كانت هي التي ترعى مصالحها الخاصة بنفسها ، وكان موظفو « البلدية » هم الذين ينفذون قوانين الولاية أو يراقبون تنفيذها . وفضلاً عما تضعه الولاية من القوانين العامة ، فهي تضع في بعض الأحيان لوائح بوليسية عامة كذلك ، ولكن جرت العادة بأن تشترك وحدات الحكم المحلي وموظفوها مع قضاة الصلح في تنظيم التفصيلات الصغيرة التي تتصل بالحياة الاجتماعية بحسب ما تقتضيه الضرورة المحلية في كل بلدة ، وتذيع كذلك الأوامر التي تتعلق بصحة الجماعة وأمنها ، وآداب المواطنين الأخلاقية ، وأخيراً يقوم موظفو المدينة هؤلاء من تلقاء أنفسهم ، ومن غير أي حافز خارجي ، بإعداد العدة لمواجهة الأزمات غير المنظورة التي كثيراً ما تطرأ على الجماعة .

فترتب على ما ذكرته من قبل ، أن السلطة الإدارية في ولاية مثل ولاية مساتشوستس تكاد تقتصر كلها على وحدة الحكم المحلي وأنها موزعة فيها على عدد كبير من الأشخاص . أما في القومون الفرنسي نظيرها ، فلا يوجد في الحق سوى موظف واحد هو «العمدة» على حين نجد في نيوانجلند تسعة عشر موظفاً ، كما رأينا من قبل ، ليس منهم من يعتمد على الآخر عادة . فقد حرص القانون على وضع نطاق معين لكل منهم يعمل في حدوده ، ويكون في هذه الحدود مطلق التصرف ، فيؤدي وظيفته مستقلاً عن كل سلطة أخرى . وإن نظرنا إلى ما هو أعلى من وحدة الحكم المحلي ، ندر أن نجد أثراً لأى تدرج في الوظائف الإدارية . وقد يحدث أن يغير موظفو المقاطعة قراراً أصدرته وحدة الحكم المحلي أو أصدره موظفو المدينة ، ولكن موظفي المقاطعة لاحق لهم عادة في أن يتدخلوا في عمل موظفي وحدة الحكم المحلي ، اللهم إلا في الأمور التي تخص المقاطعة .

ومع ذلك فموظفو وحدة الحكم المحلي ، وكذا موظفو المقاطعة ، مضطرون في حالات قلائل معينة من قبل ، أن يعرضوا أعمالهم على الحكومة المركزية . ولكن ليس لهذه الحكومة (المركزية) مثل وظيفته نشر اللوائح البوليسية والأوامر اللازمة لتنفيذ القوانين ، ولا أن يحافظ على وجود اتصال منتظم بموظفي وحدة الحكم المحلي والمقاطعة ، أو للتحقيق على سلوكهم وتوجيه اللوم إليهم على ما قد يرتكبونه من أخطاء . فليست ثم نقطة تعد مركزاً تصدر عنه اتجاهات الإدارة .

فكيف يتسنى أن تدار شئون الحكومة كلها إذن على غرار واحد ؟ وكيف تنفذ أوامر المقاطعات ، وأوامر حكامها أو أوامر وحدة الحكم المحلي وموظفيها قسراً ؟ تشمل السلطة التشريعية في ولايات نيوانجلند موضوعات أكثر مما تشملها في فرنسا كلها . فالمشترع يصل إلى صميم الإدارة ، وينزل القانون إلى الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة . فالقرار نفسه الذى يحدد المبدأ ، يعين كذلك طرق تنفيذه ، وبذا يفرض عدة التزامات صارمة ومحددة كل التحديد على هيئات الولاية وموظفيها الصغار ، مما يترتب عليه أن يكون الموظفون الأصغر هؤلاء الذين في الإدارة يعملون بحسب القانون . فالاجتماع بكل فروعهم يجرى على نمط واحد تقريباً ، ومع ذلك يبقى إكراه الهيئات الثانوية والموظفين الإداريين على أن يلتزموا القانون . ولنا أن نؤكد بوجه عام ، أن ليس في المجتمع سوى طريقتين اثنتين لتنفيذ القانون قسراً : فإما أن يعهد إلى موظف معين بسلطة كافية وحرية في التصرف تخولاه أن يوجه سائر الموظفين ويرشدهم ، أو أن يعزهم إن هم خالفوا وعصوا ، وإما أن يطلب من المحاكم أن تتولى هي توقيع العقوبات على المخالفين ، ولكن هاتين الطريقتين ليستا ميسورتين على الدوام .

يتضمن حق إرشاد الموظف المدني ، حق عزله إن خالف الأوامر التي تصدر إليه ، كما يتضمن حق ترقيته إلى درجة أعلى إن أحسن وأدى عمله على خير ما يمكن أن يؤدي . أما الموظف المنتخب فلا يتسنى عزله ولا يمكن ترقيته إلا بعد انتهاء مدته التي حددت له .

والواقع أنه لا شيء أمام الموظف المنتخب ينتظره أو يخشاه إلا من ناحية الذين انتخبوه وحدهم . فعندما تشغل جميع الوظائف العامة بطريقة الاقتراع لا يكون ثمة تسلسل في الموظفين ، ذلك لأن حق الأمر ، وحق الإكراه على الطاعة والتنفيذ ، لا يمكن أن يحولا معاً لشخص واحد بعينه ، لأن سلطة إصدار الأوامر لا يمكن أن تضاف إلى سلطة توقيع الجزاء ومنح المكافآت .

وترتب على ذلك أن صارت الجماعات التي تخير على اختيار موظفي الحكومة الثانويين بطريقة الانتخاب ، مضطرة حتماً إلى الاستكثار من استخدام الجزاءات القضائية كوسيلة من وسائل الإدارة . وليس هذا بالأمر الواضح لأول وهلة ، فقد ينظر أولو الأمر إلى نظام انتخاب الموظفين على أنه شيء ، وإلى إخضاعهم إلى أحكام القضاء على أنه شيء آخر . وهم يتفرون من هذين الأمرين كليهما . ولما كان يطلب منهم بالإلحاح أن يسمحوا بالأمر الأول أكثر من الثاني ، فقد وافقوا على انتخاب الموظف وتركه مستقلاً عن أحكام القضاء وبعيداً عنها . ومع ذلك فإن ثاني هذين الإجراءين هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوازن الأول . هذا ، ولا يخفى أن الموظف المنتخب غير الخاضع للسلطة القضائية ، لا مناص له ، عاجلاً أو آجلاً من أن يعمل على تخايش كل مراقبة ، أو هيلك . فالحاكم هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تقوم بين السلطة المركزية وبين الهيئات الإدارية ، وهي وحدها التي تستطيع أن تخير الموظفين الإداريين على احترام القانون من غير أن تنتهك حقوق الناهين . فتوسيع السلطة القضائية في عالم السياسة يجب أن يكون متناسباً تمام التناسب مع توسيع السلطة الانتخابية . فإن لم تسر هاتان المؤسساتان معاً جنباً إلى جنب صار لامناص للدولة من أن تتدهور إلى الفوضى أو تقع في العبودية .

من الملحوظ دائماً أن العادات القضائية لا تجعل الناس صالحين لممارسة السلطات الإدارية بوجه خاص . لقد استعار الأمريكيون من أجدادهم الإنجليز فكرة نظام غير معروف في القارة الأوروبية ، وهو نظام قضاة الصلح .

قاضى الصلح هذا وسط بين القاضى وبين الموظف المدنى . فهو مواطن واسع الخبرة ، غزير العلم ، ولكن ذلك لا يقتضيه أن يكون من فقهاء القانون بالضرورة ، فوظيفته تضطره أن ينفذ لوائح المجتمع ونظمه البوليسية ، وهي مهمة تقتضى سلامة الفطرة واستقامة السلوك أكثر مما تتطلب من العلوم القانونية . فالقاضى يدخل في الإدارة ، إذا ما اشترك فيها ، ميلاً معيناً إلى الأوضاع المقررة الراسخة ، وإلى الدعاية ، مما يجعله أداة غير صالحة مطلقاً للاستبداد . ومن جهة أخرى ، فهو ليس بأسير لتلك الحرافات والأساطير القانونية التي تجعل القضاة أعضاء غير صالحين في الحكومة . هذا ، وقد اختار الأمريكيون العمل بنظام قضاة الصلح الإنجليزى ، بعد أن جردوه من مسحة الأرستقراطية التي عرف بها في الدولة الأم . فحاكم ولاية مساتشوستش يعين عدداً محدداً

من قضاة الصلح في كل مقاطعة لمدة سبع سنوات ، كما يعين ثلاثة أشخاص من بين قضاة هذه الهيئة جميعها ليكونوا ما يسمونه بالمحكمة الخاصة . وللقضاة هؤلاء نصيب شخصي في الإدارة العامة ، فقد يعهد إليهم في بعض الأحيان بوظائف إدارة مع موظفين منتخبين ، أحياناً يكون قضاة الصلح محكمة جزئية يحاكم فيها كل مواطن وقع في مخالفة قانونية أو يقوم المواطنون بالتبليغ ضد تعسف القاضي . ففي هذه المحكمة الخاصة يمارس قضاة الصلح أهم وظائفهم ، هي محكمة تتعقد مرتين في العام في عاصمة المقاطعة ، ولها في ولاية مانتشوس أن تجبر معظم الموظفين العامين على ضرورة التزام القوانين . وينبغي ألا يغرب عنا أن المحكمة الخاصة هذه ، هي في مانتشوسس هيئة إدارية في الوقت نفسه ، ومحكمة سياسية كذلك ، وقد سبق أن ذكرنا أن المقاطعة ليست إلا قسماً إدارياً محضاً . فالمحكمة الخاصة تنظر في ذلك العدد القليل من الشئون التي لا يمكن أن يعهد بها إلى قرية معينة ، ذلك لأنها تتعلق بوحدات حكم محلي متعددة أو بجميع وحدات الحكم المحلي بالمقاطعة ، ففي كل ما له صلة بشئون المقاطعة تكون مهمة المحكمة الجزئية مهمة إدارية محضة ، وإن كانت تدخل في إجراءاتها أشكالاً قضائية ، فليس ذلك سوى ضمان لمن يعمل لصالحهم . أما عندما تعرض عليها إدارة وحدة الحكم المحلي فإنها تعمل بوصفها هيئة قضائية وليست تعمل بوصفها هيئة إدارية إلا في حالات قلائل .

والصعوبة الأولى هي جعل وحدة الحكم المحلي نفسها - وهي سلطة مستقلة تقريباً - تطيع قوانين الولاية العامة . وقد سبق أن أشرت إلى أن مأموري الضرائب يعينون كل سنة بواسطة الجمعية العمومية لوحدة الحكم المحلي ليقوموا بجباية الضرائب ، فإن حاولت إحدى وحدات الحكم المحلي أن تهرب من دفع الضرائب هذه بأن تهمل أمر تعيين جباة لها ، قضت المحكمة الخاصة عليها بغرامات مالية فادحة يدفعها الأهالي كلهم ، ويقوم « شريف » المقاطعة - وهو ممثل العدالة - بتنفيذها . فسلطة الحكومة في الولايات المتحدة تتركز على أن تبقى بعيدة عن الأنظار ، لذلك تستر وراء حكم قضائي ، وفي الوقت نفسه يزداد نفوذها قوة من جراء تلك القوة الطاغية ، التي يعزوها الناس إلى شكليات القانون .

ومن اليسر تتبع هذه الإجراءات وفهمها . فالأمر المطلوب من وحدة الحكم المحلي واضحة عادة ومحددة تمام التحديد ، وتلخص كلها في حقيقة واحدة بسيطة ، أو في مبدأ واحد من غير تطبيقاته التفصيلية . ولكن الصعوبة تبدأ عندما لا يكون الأمر أمر إجبار وحدة الحكم المحلي على الطاعة ، بل إجبار الموظف العام عليها . فجميع المخالفات التي يمكن أن يرتكبها موظف عام لا تعدو أن تكون واحدة من الحالات الثلاث الآتية فإنه قد :

١ - ينفذ القانون في غير همة وحماسة .

٢ - أو يهمل ما ينص عليه القانون .

٣ - أو يعمل ما يحرمه القانون .

والمحكمة لا تنظر في سلوك الموظف العام إلا في الحالتين الثانية والثالثة ، إذ لا بد من وجود شيء إيجابي وهام كى يكون أساساً لرفع الدعوى . فإن أغفل « المختارون » الشكليات التي ينص القانون على مراعاتها في انتخابات المدينة ، تعرضوا للحكم عليهم بالغرامة . أما عندما لا يؤدي الموظف العام واجبه في غير مهارة ، وعندما ينفذ القانون بغیر همة وبلا حماسة ، فهو بمأمن من أى تدخل قضائي في شأنه . هذا ومهما كانت المحكمة الخاصة مزودة بسلطاتها الإدارية فإنها لا تستطيع إجبار موظف على القيام بأداء التزاماته كلها خير أداء . فليس غير الخوف من العزل وحده شيء يمنع الموظف من الوقوع في هذه المخالفات ، ذلك إلى أنه ليس من اختصاص المحكمة هذه أن تعين موظفي المدينة ، وليس لها أن تعزل من ليس لها يد في تعيينهم . وزيادة على ذلك فإن التفتيش المتواصل على الموظفين يصبح ضرورة لا بد منها للتأكد من أن الموظف قد أهمل أو تراخى في تأدية واجبه على الوجه المرضي . ولكن المحكمة الخاصة لا تتعقد إلا مرتين في العام ، ولا تفتش على الموظفين العاملين ، ولا تحكم إلا فيما يعرض عليها من مخالفات ، ومن ثم كان الضمان الوحيد للحصول من الموظف العام على تلك الطاعة النشيطة المستمرة التي لا تستطيع المحكمة أن تفرضها على الموظفين - كان هذا الضمان ، هو عزلهم عن وظائفهم عزلاً تعسفياً . ويقوم بهذا العزل في فرنسا رؤساء الإدارات المختلفة . أما في أمريكا فيتحقق هذا الضمان عن طريق مبدأ الانتخاب .

ومن الخير أن نلخص ما سبق في الكلمات القلائل الآتية :

لو أن موظفاً عاماً ما من موظفي ولايات نيويورك ارتكب جريمة في ممارسته وظيفته ، فإن المحاكم العادية هي دائماً التي تتولى عقابه . وإن ارتكب غلطة أو مخالفة بوصفه موظفاً إدارياً قامت محكمة إدارية محضة بمجازاته ، فإن كانت المسألة هامة أو مستعجلة عمل القاضي ما كان يجب أن يعمل الموظف .

وأخيراً إن كان الشخص نفسه قد ارتكب جريمة من تلك الجرائم الغامضة التي لا تستطيع العدالة البشرية أن تحددها ، ولا تقدرها حق قدرها ، دعى إلى الظهور كل سنة أمام محكمة الاستئناف لأحكامها تستطيع أن تجعل منه شخصاً تافهاً ، وتجرده من وظيفته معاً . ولا شك في أن لهذا النظام ميزات عظيمة ، إلا أن تنفيذه تعوقه صعوبة عملية ، من الأهمية بمكان أن توضحها .

سبق أن ذكرت أن المحكمة الإدارية التي تعرف بالمحكمة الخاصة لاحق لها في التفتيش على أعمال موظفي « المدينة » ، وأنها لا تستطيع أن تتدخل إلا إذا كان مسلك الموظف قد عرض عليها بوجه خاص . وهذه هي النقطة الدقيقة في ذلك النظام . فليس لدى الأمريكيين في نيويورك مدع عام لهذه المحكمة . ولا يخفى أن من الصعوبة بمكان إيجاد هذا المدعى . وإذا ما تعين مدع عام في أهم بلد في كل مقاطعة ، من غير أن يكون له معاونون

في كل وحدة من وحدات الحكم المحلي فإنه لا يكون أكثر إلماً بما يجري في المقاطعة ، من أعضاء المحكمة الخاصة . ولكن لو عين له وكلاء في كل وحدة للحكم المحلي ، لركز في شخصه أقطع السلطات جميعاً ، وهي سلطة الإدارة القضائية . ذلك إلى أن القوانين من ولائد العرف والعادة ، وليس في إنجلترا شيء من هذا التشريع . وهكذا يكون الأمريكيون قد قسموا وظائف التفتيش ، وفحص العرائض والشكاوى ، كما قسموا سائر وظائف الإدارة . فالأعضاء المحلفون مضطرون بحكم القانون إلى أن يخطر المجلس الذي ينتمون إليه بالتحالفات التي وقعت في مقاطعتهم ، فثم جرائم تتولى الولاية نفسها القيام برفع الدعوى رسمياً على مرتكبيها ، ولكن الغالب أن يقوم الموظف المالي بمعاينة المدينين . وعمل هذا الموظف أن يتسلم الغرامات وبذلك يكون رئيس الخزنة مكلفاً بمقاضاة مرتكبي معظم هذه التحالفات الإدارية التي تقع في دائرته ويحاط بها علماً . ولكن التشريع الأمريكي يلجأ بوجه خاص إلى مصلحة كل مواطن الخاصة - وإنا لنصادف هذا المبدأ العظيم باستمرار في دراسة قوانين الولايات المتحدة . فالمشترعون الأمريكيون يميلون إلى تقدير ذكاء الناس بأكثر مما يقدرون الأمانة ، ويعتمدون اعتماداً غير قليل على المصلحة الشخصية في تنفيذ القوانين . فإن كان أحد الأفراد قد أصيب بضرر فعلي ملحوظ من جراء تعسف الإدارة فإن مصلحته الشخصية تكاد تكون ضماناً على أنه سوف يرفع القضية على خصمه . أما إذا احتاج الأمر إلى شكلية قانونية أهميتها قليلة للأفراد ، فمهما كانت هذه الشكلية ذات أهمية للجماعة فالعثر على شخص يتولى رفع الدعوى يكون أمراً غير ميسور دائماً . وهكذا تهمل القوانين باتفاق ضمنى وتعطل . ولما كان نظام الأمريكيين قد أوصلهم إلى هذا المدى من الحرج فقد اضطروا إلى تشجيع المبلغين بأن يمنحهم نصيباً من الجزاء الذي يحكم به في بعض القضايا ، وبذلك يضمنون تنفيذ القوانين بتلك الوسيلة الخطرة - وسيلة الهبوط بمستوى الشعب الأخلاق .

وفي الحق أنه لا يوجد فوق قضاة المقاطعة أية سلطة إدارية ، وإنما توجد قوة الحكومة .

ملاحظات عامة على الإدارة في الولايات المتحدة

اختلاف نظم الإدارة في ولايات الاتحاد - يتناقص نشاط أولى الأمر في المدينة وإتقانهم عملهم كلما اتجهنا جنوباً - قوة الحكم تزداد وتتناقص قوة الناخبين - تنتقل الإدارة من وحدة الحكم المحلي إلى المقاطعة - ولايات نيويورك وأوهايو وبنسلفانيا - مبادئ الإدارة تصدق على الاتحاد جميعه - انتخاب الموظفين العامين وعدم قابليتهم لل عزل من وظائفهم - عدم وجود سلم متدرج في مراتب الناس - إدخال الإجراءات القضائية في الإدارة .

سبق أن أشرت إلى أنني ، بعد الفراغ من فحص نظم كل من وحدة الحكم المحلي والمقاطعة في نيويورك تفصيلاً سألقى نظرة عامة على سائر ولايات الاتحاد . تقوم نظم وحدات الحكم المحلي والمدينة في كل ولاية ، ولكن المرء لا يصادف في أى جزء من الاتحاد

نظاماً لوحدة الحكم المحلى شبيهاً تمام الشبه لما يجده في نيوإنجلند . فكلما انحدرنا جنوباً قل نشاط العمل في وحدة الحكم المحلى أو « الأبروشية » فموظفوها ، وحقوقها ، وواجباتها ، أقل ، وكذلك ما يمارسه المواطنون في النفوذ المباشر على مجرى الأمور . واجتماعات مجلس المدينة العام تقل ، وكذلك الموضوعات التى تطرح عليها للمناقشات والبحث . ومن جهة أخرى ، تزداد سلطة الموظف المنتخب ، على حين تنقص سلطة الناخب ، وبذا تصبح روح الجماعات المحلية أقل تيقظاً وأقل نفوذاً . وتتجلى هذه الفروق كلها واضحة في ولاية نيويورك . وتبدو في ولاية بنسلفانيا بأوضح مما هى في نيويورك . ولكن وضوحها هذا يتناقص كلما اتجهنا نحو الشمال الغربى ، فغالبة المهاجرين الذين استوطنوا الولايات الشمالية الغربية خرجوا من نيوإنجلند : وكانوا يحملون معهم دائماً عادات بلادهم الأم الإدارية إلى البلد الذى يستقرون فيه ويتبنونه ، فوحدة الحكم المحلى في أوهايو لا تختلف في كثير عن مثلتها في مساتشوستس .

تبين أن وحدة الحكم المحلى منبع الإدارة العامة في ولاية مساتشوستس ، وهى المركز الذى تتلاقى فيه مصالح المواطنين ومجتهم . ولكن الأمر يكون على غير ذلك كلما نزلنا إلى الولايات التى لم ينتشر فيها التعليم بقدر ما انتشر في ولاية مساتشوستس هذه ، مما ترتب عليه أن لا نستطيع أن تقدم وحدة الحكم المحلى غير ضمانات قلائل لا تكفل قيام إدارة حكيمة نشيطة . ولذلك فإذا ما غادرنا نيوإنجلند وجدنا أهمية المدينة تنتقل منها شيئاً فشيئاً إلى المقاطعة التى تصبح هى عندئذ ، مركز الإدارة والسلطة المتوسطة بين الحكومة والمواطن . ويقوم بأعمال المقاطعة وفي ولاية مساتشوستس المحكمة الخاصة التى تتكون من هيئة يعينها الحاكم ومجلسه ، ولكن ليس في المقاطعة نفسها أى مجلس يغلها ، وتقرر نفقاتها من قبل الهيئة التشريعية في الولاية . وعلى العكس من ذلك تجرى الحال في ولاية نيويورك العظيمة وفي ولايتى أوهايو وبنسلفانيا حيث يختار سكان كل مقاطعة عدداً معيناً من النواب يتكون منهم مجلس المقاطعة . ولهذا المجلس حق فرض الضرائب على السكان (في حدود معينة) فهو من هذه الوجهة هيئة تشريعية حقاً . ويمارس هذا المجلس ، في الوقت نفسه ، قوة تنفيذية في البلاد ، وكثيراً ما يقوم بتوجيه شئون الإدارة في وحدات الحكم المحلى ، ويقصر سلطانها على حدود أضيق جداً مما هى في مساتشوستس .

تلك هى الفروق الأساسية التى بين النظم الإدارية المتبعة في المقاطعات وفي المدن في الولايات الفدرالية . ولو كان في نييتى أن أبحث الموضوع تفصيلاً لذكرت فروقاً أخرى في التفاصيل التنفيذية ولكن حسبى ما ذكرته ، ففيه توضيح للمبادئ العامة التى تتركز عليها الإدارة في ولايات الاتحاد ، وهى مبادئ تطبق بصور شتى ، وقد تعددت نتائجها وتنوع تنوعاً كبيراً أو صغيراً في مختلف الجهات ، ولكنها مع ذلك واحدة في جملتها ، وفي أساسها . هذا ، وقد تختلف القوانين وتتغير مظاهرها الخارجية ، أما روحها التى تحركها فواحدة لا تتغير . فإن لم يكن تنظيم كل من وحدة الحكم المحلى والمقاطعة واحداً في كل مكان ، فإن تنظيمها في الولايات المتحدة يقوم على الأقل على أساس معين واحد ، هو أن

كل فرد يعد خيراً من يحكم في كل ما هو من شأنه خاصة ، وأنه خير شخص يسد حاجياته نفسه . فوحدة الحكم المحلي والمقاطعة إذن مضطرتان إلى العناية بشئونهما الخاصة . فالولاية تحكم ، ولكنها لا تنفذ القوانين . نعم إننا قد نجد استثناءات من هذا المبدأ ، ولكن لا يوجد مبدأ آخر يناقضه .

وقد أدت أولى نتائج هذا المبدأ إلى أن يختار الأهالي أنفسهم كل الموظفين أو أن يختاروهم على الأقل من بينهم هم . ولما كان الموظفون في كل مكان ينتخبون ، أو يعينون لمدة محدودة ، استحال أن يقوم نظام متدرج للسلطات المختلفة ، ومن ثم يوجد موظفون مستقلون بقدر عدد الوظائف الموجودة . والسلطة التنفيذية موزعة على أناس كثيرين . ومن ثم نشأت ضرورة إدخال رقابة المحاكم على الإدارات ، وإدخال نظام الغرامات المالية الذي أدى إلى جعل الهيئات الثانوية وممثليها ملزمة بإطاعة القوانين . وهذا النظام عام في الولايات المتحدة كلها من أقصاها إلى أقصاها . ومع ذلك فسلطة توقيع العقاب على المخالفات الإدارية أو مسطرة القيام بتنفيذ قرارات إدارية في الأحوال العاجلة لم تمنح لنفس القضاة في الولايات كلها . فقد استمد الأمريكيون الإنجليز نظام قضاة الصلح من مصدر واحد عام . ومع أنه موجود في جميع الولايات فهو لا يوجه دائماً إلى نفس الغرض . فقضاة الصلح في كل مكان يشتركون في إدارة وحدات الحكم المحلي والمقاطعات ، إما بوصفهم موظفين عامين أو قضاة يفصلون في قضايا المخالفات العامة . ولكن أهم هذه المخالفات العامة تعرض في معظم الولايات على المحاكم العادية .

وهكذا نجد أن انتخاب الموظفين العامين ، أو عدم قابليتهم للنقل من وظائفهم ، وعدم وجود نظام متدرج للسلطات ، وإدخال العمل القضائي في فروع الإدارة الثانوية هي ميزات النظام الأمريكي الأساسية العامة ، من ولاية مين إلى الفلوريدتين . ونجد في بعض الولايات (وقد تقدمت ولاية نيويورك شوطاً طويلاً في هذا الاتجاه) أمارات إدارة مركزة قد أخذت تتجلى واضحة . ويقوم في ولاية نيويورك موظفو الحكومة المركزية في بعض الحالات بنوع من التفتيش أو الرقابة على الهيئات الثانوية . وقد يكونون شبه محكمة استئناف للفصل في شتى الأمور . ففي ولاية نيويورك يقل استعمال الجزاءات القضائية عنها في الولايات الأخرى كوسيلة من وسائل الإدارة ، وحق محاكمة الموظفين العامين على ما يقع منهم من مخالفات موكلون إلى أيد قليلة . وتبدو هذه النزعة عنها بشكل غامض في بعض الولايات ، ولكن الميزة العامة التي تتميز بها الإدارة في الولايات المتحدة كلها ، هي ، على الجملة ، الإفراط في اللامركزية .

السولالية :

فرغنا من وصف وحدات الحكم المحلي والإدارة ، وبقي علينا أن نتحدث عن الولاية وعن الحكومة . وهذا موضوع يصح أن نمر به مرأ عاجلاً دون أن نخشى أن يسوء

أحد فهم ما نقول . فكل ما منقوله مدون في مختلف الدساتير المستورة ، وهي دساتير يسهل الحصول على نسخ منها ، وكلها تقوم على أساس نظرية معقولة ، لا تعقيد فيها . هذا ، وقد اختارت كل الدول الدستورية معظم أشكال هذه الدساتير حتى صارت مألوفاً لنا .

فحسبي هنا إذن أن أذكر لمعة قصيرة عنها ، ثم أحاول فيما بعد أن أبدى رأيي فيما أصفه الآن .

سلطة الولايات التشريعية

تقسم الهيئات التشريعية إلى مجلسين : - مجلس الشيوخ (السناتور) ، ومجلس النواب - وظائف هذين المجلسين مختلفة .

توكل سلطة الولاية التشريعية إلى مجلسين يسمى أولهما مجلس الشيوخ عادة .

ومجلس الشيوخ هذا هيئة تشريعية في الغالب ، ولكنه قد يصيح في بعض الأحيان هيئة قضائية وتنفيذية أيضاً ، فيشارك في الحكم بطرق عدة بحسب ما ينص عليه دستور كل ولاية . ولكنه لا يتخذ شكل سلطة تنفيذية في الغالب إلا في أمر تعيين الموظفين العامين . ويشارك في السلطة القضائية عند محاكمة جرائم سياسية معينة ، وأحياناً عند الفصل في بعض القضايا المدنية . أما عدد أعضائه فصغير دائماً .

أما مجلس الهيئة التشريعية الآخر الذي يسمى عادة مجلس النواب فليس له أى نصيب في الإدارة ، ولا هو يشارك في السلطة القضائية إلا عندما يقوم بتوجيه التهمة إلى الموظفين العامين أمام مجلس الشيوخ .

أما شروط الانتخاب التي يجب أن تتوافر في أعضاء كل من المجلسين فواحدة في كل مكان . فهم يختارون بطريقة واحدة ، وبوساطة نفس المواطنين . والفارق الوحيد بينهما أن مدة عضو مجلس الشيوخ أطول عادة من مدة عضو مجلس النواب ، الذي ينذر أن يبقى في وظيفته أكثر من سنة واحدة ، على حين يظل عضو الشيوخ ستين أو ثلاثاً .

فإعطاء الشيوخ ميزة بقاء عدة سنوات ، وبتجديد انتخابهم ، حرص القانون على أن يحتفظ في الهيئة التشريعية بنواة من الرجال المدربين على الأعمال العامة والقادرين على أن يكون لهم نفوذ صالح على الأعضاء الجدد .

ويتضح من تقسيم الهيئة التشريعية قسمين أن الأمريكيين لم يقصدوا جعل أحد القسمين وراثياً والثاني منتخباً ، فيكون الأول بذلك أرستقراطياً والثاني ديمقراطياً ، ولم يكن هدفهم أن يخلقوا من أحد القسمين حصناً للسلطة ، على حين يثقل الثاني مصالح

الشعب وأهواءه؛ فالفائدة الوحيدة التي تنجم عن نظام المجلسين الحالي هذا في الولايات المتحدة، هي تقسيم السلطة التشريعية، وما يترتب عليه من الرقابة على الحركات السياسية، ذلك فضلاً عن إيجاد محكمة استئناف لمراجعة القوانين وتعديلها.

ومع ذلك فالحيرة وطول الزمن قد أقنعا الأمريكيين بأنه حتى وإن كانت هذه هي ميزات التقسيم الوحيدة، فإن تقسيم السلطة التشريعية هذا لا يزال مبدأ لازماً كل اللزوم. كانت ولاية بنسلفانيا الوحيدة من بين سائر الولايات المتحدة التي حاولت أول الأمر إقامة هيئة تشريعية من مجلس واحد، وقد تأثر فرانكلين نفسه كل التأثر بالنتائج المنطقية التي ترتبت على الأخذ بمبدأ سيادة الشعب، حتى أنه وافق على هذا الإجراء. ولكن سرعان ما وجد أهل بنسلفانيا أنفسهم مضطرين إلى تغيير القانون وإقامة مجلسين. وهكذا انتهى الأمر بمرسوخ مبدأ تقسيم السلطة التشريعية. ويصح اعتبار مبدأ التقسيم هذا من الآن حقيقة ثبت للناس صدقها. وهذه النظرية التي لم تكن معروفة للجمهوريات القديمة تقريباً جاءت أول ما جاءت مصادفة؛ مثلها في ذلك مثل كثير من الحقائق الكبرى، وأساء كثير من الأمم الحديثة فهمها ولكنها أصبحت الآن بديهية من بديهيات العلوم السياسية في وقتنا الحاضر.

السلطة التنفيذية للولاية

وظيفة الحاكم في الولاية الأمريكية - علاقته بالسلطة التشريعية - حقوقه وواجباته - اعتماده على الشعب.

يمثل الحاكم سلطة الولاية التنفيذية كلها في الولاية. ولم يكن عرضاً استعمالي هذه اللفظة، فالحاكم يمثل فعلاً هذه السلطة وإن كان لا يستمتع إلا بجزء من امتيازاتها وما لها من حقوق. فالموظف الأعلى، الملقب بالحاكم، هو المستشار الرسمي، وهو الذي يعمل على التخفيف من إسراف اتجاه التشريع. وقد سلح بحق الرفض (الفيتو) أو حق تعليق أعمال الهيئة التشريعية، مما يحول له أن يقف نشاطها أو على الأقل يؤجل من حركاتها بحسب ما يشاء ويهوى. وهو الذي يعرض حاجات البلاد على الهيئة التشريعية ويبين ما يراه من الوسائل التي تكفل سد هذه الحاجات. فهو المنفذ الطبيعي لقراراتها في كل ما يهم الأمة بأجمعها. وهو الذي يكون في غيبة السلطة التشريعية ملزماً باتخاذ كل الخطوات اللازمة لحماية الولاية من الصدمات العنيفة والأخطار غير المنظورة.

أما جميع قوى الولاية الحربية فهي تحت تصرف الحاكم، إذ هو قائد الحرس الوطني والقوة المسلحة، وعندما لا تراعى السلطة التي تخولها القوانين التي تمت الموافقة عليها بالإجماع، يقوم ويضع نفسه على رأس القوة المسلحة في الولاية كي يقمع أية مقاومة، ويعيد النظام إلى نصابه.

وأخيراً لا يشترك الحاكم في إدارة القرية ، ولا في إدارة المقاطعة ، إلا عن طريق تعيين قضاة الصلح ، وهو لا يستطيع عزهم بعد أن عينهم .

هذا ، والحاكم موظف منتخب ، ومدة انتخابه لا تزيد في العادة على سنة أو اثنتين . وبذلك يكون أمره متوقفاً دائماً كل التوقف على الأغلبية التي انتخبته .

النتائج السياسية التي تترتب على الأخذ بمبدأ اللامركزية في الإدارة في الولايات المتحدة

ضرورة التفريق بين الحكومة المركزية والإدارة المركزية - ليست الإدارة في الولايات المتحدة مركزية : مركزية الحكومة شديدة - طائفة من النتائج السيئة التي تترتب على الإسراف في لامركزية الإدارة في الولايات المتحدة - فوائدها هذا الوضع الإداري - السلطة التي تقوم بالإدارة أقل انتظاماً ، وأقل استنارة وعلماً مما في أوروبا ولكنها أكبر جداً منها ، فوائدها هذا الوضع السياسي - في الولايات المتحدة يشعر الناس في كل مكان بوجود القرى - ما تقدمه الجماعة للحكومة من تأييد - تزداد المؤسسات الإقليمية ضرورة كلما صارت الأحوال الاجتماعية أكثر ديمقراطية - السبب في ذلك .

« المركزية » لفظة عامة تجرى على ألسنة الناس كل يوم ، من غير أن يكون لها أى معنى محدد تنطوى عليه . ومع ذلك فثم نوعان متمايزان من المركزية يجدر بنا أن نفرق بينهما بكل دقة .

فثم مصالح معينة تشارك فيها كل أجزاء الأمة ، مثل وضع القوانين العامة ، وصيانة علاقات الأمة الخارجية ، وثم مصالح أخرى تخص أقساماً معينة من الأمة دون الأخرى ، مثل شئون « وحدات الحكم المحلي » . فعندما تكون السلطة التي تدبر المصالح العامة مركزة في أيدي أشخاص معينين أو في موضع واحد ، تنشأ حكومة مركزية - أما إذا تركزت إدارة المصالح الثانية أو المحلية ، بالطريقة عينها في مكان واحد ، كان لدينا ما يسمى بالإدارة المركزية .

وهذان النوعان من المركزية يتطابقان في بعض النواحي ، ولكن تصنيف الأغراض التي تقع في نطاق كل منهما بوجه خاص يسر لنا أن نميز بينهما .

ولا يخفى أن الحكومة المركزية تكتسب قوة هائلة إذا ما اتحدت مع الإدارة المركزية . وبالتحادهما هذا يعود الناس على أن يتركوا جانباً إرادتهم الخاصة تركاً تاماً ، وعادة ، وعلى أن يخضعوا ، لأمرة واحدة أو من حيث نقطة واحدة ، بل في كل الأحوال والأوقات ، ومن ثم فإن توحيد القوة هذا لا يخضعهم قسراً فحسب ، بل إنه ليؤثر في عاداتهم التي درجوا عليها . فهو يعزهم بعضهم عن بعض ثم يؤثر في كل منهم على حدة .

فهذان النوعان من المركزية يعاون أحدهما الآخر ، ويجذبه إليه . ولكن يجب ألا نتوهم أنهما غير قابلين للانفصال بعضهما عن بعض ، فيستحيل أن يتصور المرء حكومة مركزية على نحو أشد من مركزية الحكومة الفرنسية في عهد لويس الرابع عشر - حيث كان فرد واحد بعينه يضع القوانين ، ويفسرها ، ويمثل فرنسا في الداخل وفي الخارج ، مما كان يسوغ قوله بأنه هو الدولة . ومع ذلك ، فقد كانت الإدارة أقل مركزية في عهد لويس الرابع عشر عما هي الآن بكثير .

وقد بلغت مركزية الحكومة في إنجلترا درجة كبيرة من الكمال . فللدولة نشاط الرجل الواحد ، وكانت إرادتها تحرك حشوداً كبيرة من الخلق ، وتستطيع أن توجه قوتها بأجمعها حيث تشاء . ولكن إنجلترا التي قامت بأعمال عظيمة في الخمسين سنة الأخيرة لم تعتمد قط إلى مركزية إدارتها . والحق أنني لا أستطيع أن أتصور أن في مقدور أمة ما أن تعيش وتزدهر من غير حكومة مركزية قوية ، ولكني أعتقد أن الإدارة المركزية لا تصلح إلا لإضعاف الأمة التي تأخذ بها ، وذلك بأن تضعف باستمرار من الروح المحلية فيها . ومع أن مثل هذه الإدارة قد تستطيع أن تعبئ ما يمكن تعبئته من موارد الشعب ، وتوجهها نحو نقطة معينة في لحظة معينة ، إلا أنها تضر بتجديد هذه الموارد ، إنها قد تظهر بالنصر في ساعة الصراع ، ولكنها ترخي شيئاً فشيئاً من أعصاب قوتها ، إنها قد تعاون كل المعاونة على عظمة الفرد العابرة ، ولكنها لا تعاون على سعادة الأمة سعادة دائمة .

ولا يعزب عنا أنه كلما قيل أن الدولة لا تستطيع أن تعمل لأنها ليست دولة مركزية فإن المقصود بالمركزية هنا هو مركزية الحكومة . وكثيراً ما أكد الناس ولست أخالفهم فيما أكدوا ، أن الإمبراطورية الألمانية لم تستطع أبداً أن تعبئ كل قواها وتوجهها إلى العمل ، ولكن ذلك يرجع إلى أنها لم تكن أبداً قادرة على إكراه الناس على الطاعة لقوانينها العامة . فقد كان مختلف الأعضاء في هذه الهيئة الكبرى ، يطالبون دائماً بحقوقهم في عدم التعاون مع ممثلي السلطة المشتركة العامة ، حتى في الشؤون التي تهم الشعب كله في جلته ، وبعبارة أخرى لم تكن الحكومة بها مركزية . وتصديق الملاحظة عينها على العصور الوسطى . فسبب كل ما عاتته المجتمعات الإقطاعية من شقاء يرجع إلى أن الإشراف على الإدارة ، بل وعلى الحكومة ، كان موزعاً على آلاف من الطرق المختلفة . فعدم وجود حكومة مركزية منع الأمم الأوروبية من أن تسير قدماً بقوة ونشاط في طريق مستقيم .

ذكرت أنه لا يوجد في الولايات المتحدة إدارة مركزية ، ولا نظام متدرج للموظفين العامين ، فقد تقدمت السلطة المحلية شوطاً أطول مما يمكن أن تحتمله أية دولة أوروبية ، من غير أن تضيق ضيقاً كبيراً . بل إنه أدى في أمريكا نفسها إلى بعض النتائج الضارة . ولكن مركزية الحكومة في أمريكا قد بلغت الكمال ، ومن السهل التدليل على أن السلطة القومية مركزة في أمريكا أكثر مما كانت في أمم أوروبا القديمة في أي عصر من العصور . فليس

في كل ولاية غير هيئة تشريعية واحدة ، ومصدر واحد للسلطة السياسية ، بل إن المجالس العديدة في المراكز أو المقاطعات لم يستكثر منها في العادة ، خشية أن تغربها الظروف فترك واجباتها الإدارية للتدخل في شئون الحكومة . والمجلس التشريعي في كل ولاية من ولايات أمريكا هو صاحب السلطان الغالب . فلا شيء يستطيع أن يعترض سلطته ، فلا الزايا ، ولا الحصانة المحلية ، بل ولا أى نفوذ شخصي ، ولا حتى سلطان العقل نفسه ، تستطيع أن تقف في سبيله ، مادام يمثل الغالية التي تدعى أنها وحدها أداة ذلك العقل . فما يقرره إذن هو الحد الوحيد المفروض على عمله . ويقابل هذا المجلس التشريعي ، ويعمل تحت إشرافه ممثل الهيئة التنفيذية الذي واجبه أن يكره المخالف أو المتمرد على الإذعان للسلطة العليا . وعلامة الضعف الوحيدة إنما تشاهد في بعض تفاصيل أعمال الحكومة . فليس عند الجمهوريات الأمريكية جيوش قائمة ترهب الأقلية الساحطة المتدمرة . ولكن لم يبلغ الأمر بعد بأية أقلية أن تعلنها حرباً سافرة . لم يشعر أحد بضرورة وجود جيش قائم . فالولاية تستخدم عادة موظفي وحدة الحكم المحلي أو المقاطعة لمعالجة شئون المواطنين . ففي نيويورك مثلاً يفرض مأمور الضرائب في البلدة الضرائب اللازم دفعها ، ثم يجيها جاني البلدة ، ويقوم صرافها بإرسال المبالغ المتحصلة إلى الخزانة العامة . وإن قامت خلافات عرض أمرها على الحاكم العامة . إن طريقة جمع الضرائب هذه بطيئة ومرهقة ، وقد تكون عقبة دائمة في سبيل حكومة ، مطالبا المالية كبيرة . ومن المرغوب فيه أن يكون لدى الحكومة ، في كل ما يؤثر في وجودها من الناحية المالية موظفون خاصون بها تقوم هي بتعيينهم وعزلهم عندما تشاء . ويجب أن يكون هؤلاء الموظفون مدربين على سرعة إنجاز الأعمال . ولكن من السهل على الحكومة المركزية ، المنظمة على غرار أمريكا ، أن تدخل ، بحسب حاجياتها ، طرقاً للعمل تكون أنشط وأجمع .

لا يعنى إذن عدم وجود حكومة مركزية ، كما أكده كثيرون ، هلاك الجمهوريات ، في الدنيا الجديدة ، فالحكومات الأمريكية أبعد من أن تكون مركزية على نحو غير كاف ، فسأبرهن فيما بعد على أنها حكومات مركزية على نحو أكثر مما ينبغي . فالهيئات التشريعية تعتدى كل يوم على سلطة الحكومة . وتتجه إلى الاستيلاء عليها ، شأنها في ذلك شأن « الكنفنسيون الفرنسي » French Convention فالقوة الاجتماعية المركزية على هذا النحو ، تتبادلها الأيدي باستمرار ، لأنها خاضعة لسلطة الشعب . وكثيراً ما تنسى أن تراعى قواعد الحكمة وبعد النظر التي في شعورها بقوتها ، ومن ثم كان الخطر الذي يهددها : فنتشاطها لضعفها ، هو ما يحتمل أن يكون السبب الذي سيقضى عليها القضاء الأخير .

يؤدى نظام اللامركزية في الإدارة إلى عدة نتائج مختلفة في أمريكا . فالأمريكيون ، في اعتقادى ، قد تجاوزوا حدود السياسة الحكيمة في عزلهم إدارة الحكومة ، ذلك لأن النظام ، حتى في المسائل الثانوية مسألة لها أهمية قومية . فلما كانت الولاية لا تملك موظفين إداريين خاصين بها وموزعين على مراكز مختلفة في بلادها ، حيث يمكنها أن تبث فيهم نبضاً

مشتركا ، فقد ترتب على ذلك أن ندر أن حاولت إصدار لوائح بوليسية عامة . وعدم وجود هذه اللوائح أمر يشعر به الناس كل الشعور ، وكثيراً ما لاحظته الأوربيون فيها ، فمظهر عدم النظام البادى للعيان يجعل المرء يتصور أولاً أن المجتمع في حالة فوضى ، ولا يدرك المرء خطأه إلا بعد أن يتعمق الموضوع . فثم أمور معينة أهميتها تعنى الولاية كلها ، ولكن لا يمكن أن توضع موضع التنفيذ لعدم وجود إدارة في الولاية توجهها ، أما إذا تركت لجهود المدن أو المقاطعات تحت رعاية عمال منتخبين ، ومؤقتين ، فلن تؤدي إلى نتيجة ، أو أنها لا تؤدي على الأقل إلى منفعة دائمة .

يرى أنصار المركزية في أوروبا أن الحكومة تستطيع أن تدير شؤون كل بلدة أفضل مما يستطيع المواطنون أنفسهم . وهذا حق ، إن كانت السلطة المركزية مستترة ، والسلطات المحلية جاهلة ، وكانت الأولى يقظة والسلطات المحلية خاملة مترخية ، واعتادت الأولى أن تعمل والثانية أن تطيع . ولا يخفى أن هذه النزعة المزدوجة تزداد وتقوى بازدياد المركزية ، كما يجب أن يزداد بروز الفرق بين استعداد إحداها وعجز الأخرى ، ولكني أنكر أن الأمر كذلك إذا كان الشعب مستنيراً ومتيقظاً لمصلحه الخاصة ومعتاداً التفكير فيها كما اعتاد الشعب الأمريكي . وإني لمقتنع بأن العكس صحيح . ففي هذه الحالة تؤدي قوة المواطنين الجماعية دائماً إلى رخاء الشعب ورفاهيته الاجتماعية ، بأكثر مما تؤدي إليه سلطة الحكومة . أعرف أنه ليس من السهل أن أبين تماماً الوسائل التي تؤدي إلى إيقاظ شعب غافل ، وتزوده بالمعارف والمشاعر التي ليست فيه ، وأعرف كذلك أنه لعمل شاق كل المشقة أن أقنع الناس بضرورة أن يشغلوا أنفسهم بشؤونهم الخاصة وحدها ، حتى أنه لكثيراً ما يكون أسير علينا أن نجعلهم يعنون بتوافه بروتوكول الملك من أن نجعلهم يعنون باستصلاح مسكنهم الخاص الذي يعيشون فيه معاً . ولكن كلما حاولت الإدارة المركزية أن تحمل محل الأفراد الذين يعينهم الأمر مباشرة كل العناية ، أرى أنها إما أن تكون غدوة ، وإما أنها تريد أن تخدعنا وتضللنا . فمهما كانت السلطة المركزية مستترة وقديرة ، فإنها لا تستطيع وحدها أن تلم بجميع التفاصيل المتصلة بحياة أمة عظيمة . هذه اليقظة فوق متناول قوى البشر . وإن هي حاولت وحدها ، من دون معاونة من أحد ، أن تخلق وتحرك لواء كثيرة معقدة كل التعقيد ، وجب أن تقع بالحصول على نتيجة ناقصة كل النقص ، أو أن تستنفد كل جهودها فيما لا جدوى فيه .

وما أسهل ما تتججح المركزية حقاً في إخضاع أعمال الناس الظاهرية لنظام موحد ، ينتهي بنا الأمر إلى أن نحبه لذاته من غير نظر إلى الأمور التي يطبق عليها ، شأننا في ذلك شأن هؤلاء المريدين الذين يعبدون التثال وينسون الإله الذي يمثلهم . فالمركية تفيض في يسر انتظاماً بديعاً على مجرى «الأعمال» وتعد العدة في مهارة لتفصيلات الرقابة الاجتماعية ، وتقمع الاضطرابات واغالفات الصغيرة ، وتستبقى الجماعة في الحالة التي هي عليها ، فلا تتقدم ولا تتقهقر ، وتستديم نظاماً خاملاً متكاسلاً في إدارة الشؤون التي اعتاد

رؤساء الإدارة أن يسموها حسن النظام ، والهدوء العام . وعلى الجملة ، فإنه يتفوق في المنح لافي الفعل ، فقوته تزيله إذا ما تحركت الجماعة تحركاً عميقاً ، أو إذا نشطت في مجرى أمورها . وإذا ما حدث وكان ضرورياً أن يتعاون المواطنون على ترقية وسائلها ، فلسوف ينكشف مرضعها ، وحتى عندما تستغيث السلطة المركزية بالمواطنين في بأسها وتقول لهم : « إنكم ستمعملون كما أشاء أن تعملوا وبقدر ما أريد ، وفي الاتجاه الذي أريد . وستعملون في الظلام ، ثم تحكمون على عملي فيما بعد بما يؤدي إليه من نتائج » . ليست هذه بالشروط التي يتسنى بها الاستعانة بالإرادة البشرية . فهي ينبغي أن تكون حرة في كل شئونها ، ومستولة عن أفعالها وإلا فخير للمواطن أن يبقى متفرجاً يقف موقفاً سلباً ، من أن يكون فعالاً غير مستقل ، يعمل بحسب خطط لادارية له بها ولا عهد .

لا ينكر أحد أن المرء في الولايات المتحدة كثيراً ما يشعر بعدم وجود هذه النظم الموحدة التي توجه سلوك الفرد في فرنسا ، فثم حالات جسام تدل على عدم الاكتراث بالشئون الاجتماعية وعلى إغفال شأنها . وقد يرى المرء أحياناً مثالب فاضحة تناقض كل التناقض مظاهر الحضارة القائمة حولها . فالمشروعات النافعة التي لا يكتب لها النجاح إلا إذا حظيت بالانتباه المتواصل ، وروعت فيها الدقة البالغة ، كثيراً ما تهمل . ففى أمريكا وغيرها من البلاد الأخرى ، يجري الناس في أعمالهم بدوافع فجائية وجهود وقية . فالأورلى الذي اعتاد أن يجد على مقربة منه دائماً موظفاً مستعداً لأن يتدخل في كل ما يريد أن يقوم به من أعمال ، يكتفى بالواقع ويتعزى ، بما في إدارة « وحدات الحكم المحلي » من تعقد . وفي الجملة يصح لنا أن نقرر أن تفصيلات الشرطة وجزيئاتها التي تجعل الحياة هينة ميسرة ، مهمة في أمريكا كل الإهمال . على حين أن الضمانات الأساسية التي تؤمن الفرد في المجتمع قوية فيها ، مثلما هي قوية في غيرها . فليست القوة التي تحرك دفة الأمور في أمريكا من الانظام في العمل ، ولا من الاستنارة والمهارة ، بقدر ما لأختها في أوروبا ، ولكنها أعظم منها مئات المرات . فليست أعرف بلاداً في العالم يذل فيها المواطنون جهوداً جبارة في سبيل المصلحة العامة ، ولست أعرف أمة أنشأت مدارس كثيرة وناجعة في رسالتها ، ولا ييوتاً للعبادة العامة أكثر ملاءمة لحاجة الناس ، ولا طرقاً صالحة منظمة ومصونة ، مثلما وجدت في أمريكا . إن وحدة النظام الإدارى .. ودوام خططه وتصميمها ، ودقة ترتيب تفصيلاته ، وكأله ، لا توجد في الولايات المتحدة . وإنما توجد قوة وإن كانت عارمة وعيفة بعض العنف فهي على الأقل قوية ، وقد يكون وجودها مؤدياً إلى كثير من الحوادث حقاً ، ولكنه ملىء بالنشاط والجهد البذول .

لنسلم جدلاً بأنه من الممكن أن تحكم القرى والمقاطعات في الولايات المتحدة حكماً ألجج وأفيد بواسطة سلطة مركزية لا ترى قط ، بدلاً من أن تحكم بواسطة موظفين مختارين من بين أهالى القرى والمقاطعات ، لنسلم جدلاً بأن سيكون في أمريكا اطمئنان أعظم

واستخدام لموارد المجتمع أحسن ، إذا تركزت الإدارة كلها في يدى شخص واحد - إذا سلمنا بهذا ، فإن الفوائد السياسية التى تعود على الأمريكيين من نظام اللامركزية ، لتحملنى على أن أفضّلها على الخطة المضادة لها . وبعد كل شيء ، فذلك لا يفيدنى إلا فائدة قليلة . إن سلطة ساهرة يقظة تخمينى فى استمتاعى بملذاتى فى هدوء واطمئنان ، وتدفع عنى باستمرار كل ما يعترض سبيلى من أخطاء ، دون أن أعنى أنا بها وأهم أى اهتمام ، إذا ما كانت هذه السلطة عينها هى السيد المطلق المتحكم فى حريتى ، وفى حياتى ، التى تحتكر كل تحركاتى وحياتى ، حتى إذا ما ضعفت أو تراخت ، ضعف كل شيء أو تراخى ، وإذا نامت ، نام كل شيء ، وإذا ماتت هلكت الدولة بموتها .

إن فى أوربا بلاداً يعد أهاؤها الأصليون أنفسهم مجرد نزلاء فى بقعة من بقاعها ليس إلا ، فهم لا يبالون بمصائرهم . فما يجرى فيها من تغيرات كبرى يتم من غير موافقتهم ، وإن لم تتح لهم فرصة يلمون فيها بما يجرى فإنه يتم من دون علمهم ، فأحوال القرية ، والشرطة التى فى الشوارع ، والإصلاحات اللازمة للكنيسة ، وليت القسيس لا يهتمهم ، لأنهم يعدون هذه كلها أموراً لاتصل بهم ، وأنها ملك لشخص قوى أجنى عنهم اسمه الحكومة . فالمواطن منهم لا يهتم أى اهتمام بهذه الممتلكات إلا مدى حياته من غير أن تكون لديه روح الملكية ولا أية فكرة عن التحسين والإصلاح . فقدان الاهتمام بأمره الخاصة هذا قد يصل إلى مدى بعيد ، حتى إذا ما كانت حياته أو حياة أبنائه فى خطر ، فإنه بدلاً من أن يعمل على تفادى هذا الخطر نراه يقبض يديه وينتظر حتى تهب الأمة جمعاء لنجدته وغوثه . إن رجلاً من هذا القبيل ضحى بحرية إرادته تضحية كاملة ، لا يمكن أن يحب الطاعة أكثر مما يحبها سواه ، إنه يفرع حقاً من أدنى موظف ، ولكنه يتحدى القانون بروح العدو المقهور عندما تسحب منه قوته العليا ، فهو يتأرجح دائماً بين الرق والاستهتار .

وعندما تصل الأمة إلى مثل هذه المرحلة وجب عليها إما أن تغير عاداتها وتبدل قوانينها وإما أن تهلك ، لأن مصدر الفضائل العامة قد نضب معينه . ومع أنها قد تشتمل على رعايا فإنها لم تعد تحتوى على مواطنين ، فمثل هذه الجماعة تروح ضحية طبيعية للفتاح الأجنبي . وإن لم تحتف تماماً من الوجود فذلك لأنها محوطة بأثم أخرى شبيهة بها أو دونها . ذلك لأنها لاتزال مع ذلك لها نزعة فطرية غامضة نحو الوطنية ، واعتزاز غير إرادى ببلادها ، وذكريات غامضة عن مجدها السالف تكفى لتزويدها بدافع يحفزها إلى المحافظة على كيانها .

إن الجهود العظيمة التى بذلتها بعض الأمم فى الدفاع عن بلد سبق أن عاش فيه أهلوها أشبه بغرباء ، لا يصح أن تعزى إلى مثل هذا النظام . إن الدافع الرئيسى لمثل هذه الأمم إنما هو الدين . أما دوام الأمة ومجدها وسعادتها فقد أصبحت أجزاء من إيمان أهالى هذه الأمم . وإنهم بدفاعهم عن بلادهم إنما يدافعون كذلك عن البلد المقدس الذى عاشوا فيه

جميعاً مواطنين ، إن القبائل التركية لم تشارك بأى نصيب إيجابى فى إدارة شئون بلادها ، ومع ذلك أنجرت أعمالاً جساماً مادامت تعد انتصارات سلاطينها انتصاراً للدين الإسلامى . أما اليوم فقد أخذ الأتراك فى سبيل الانحلال السريع لأنهم تركوا روح دينهم ولم يبق لهم إلا الاستبداد . إن متسكىو ، الذى كان يعزى إلى السلطة المطلقة قوة خاصة بها ، كان ، فيما أتصور ، يوليا شرفاً غير جدية به . فالاستبداد وحده لا يمكن أن يستبقى شيئاً دائماً . وكلما تعمقنا البحث استبان لنا أن الدين ، وليس الخوف ، كان دائماً السبب فى استمتاع الحكومة الاستبدادية بالرخاء أمدأ طويلاً . افعل ما شئت ، فليس ثمة قوة حقيقية بين الناس غير اتحاد إرادتهم اتحاداً حراً . فالدين والوطنية هما وحدهما السببان اللذان يدفعان جميع الشعوب إلى الاتجاه باستمرار نحو هدف بعينه .

إن القوانين أعجز من أن تعيد الحياة إلى الإيمان الذى عبا فى قلوب الشعب ، ولكنها تستطيع أن تثير فى النفوس الاهتمام بمصائر البلاد ، ومقدراتها . فعلى القوانين أن توفق فى الناس حافز الوطنية وتوجهه ، وهو ذلك الحافز العامض الذى لا يغادر القلب البشرى أبداً . فإذا ما ربط بأفكار الحياة وبانفعالاتها وعاداتها اليومية ، فقد يستقر ويتحول إلى عاطفة قوية معقولة . وليس معنى هذا أن نقول إن أوان القيام بهذه التجربة قد فات . فالأهم لاتشيخ كما يشيخ الافراد ، فكل جيل من أجيالها شعب جديد مستعد لقبول عناية المشرع ورعايته .

ليست نتائج الإدارة اللامركزية الأمريكية هى التى أعجب بها ، ولكنى أعجب كل الإعجاب بنتائجها السياسية . فمصالح البلاد هى التى نصب أعين الناس فى كل مكان فى الولايات المتحدة ، وهى موضع حرص الشعب وعنايته فى الاتحاد بأجمعه . فكل مواطن يعلق كل التعلق بمصالحه الخاصة ويفخر بنجاح أمته وأمجادها التى يدرك أن له يدأ فيها . ويغبط بالرخاء العام الذى يفيد منه . فشعوره تجاه الدولة أشبه بالشعور الذى يربطه بأمرته فلا غرو إن كنا نراه يندفع إلى رعاية مصالح بلاده بنوع من الأثرة .

يرى الأوربى أن الموظف العام يمثل قوة سامية ، على حين يراه الأمريكى يمثل حقاً . فيصيح لنا أن نقول إذن إنه لا يوجد فى أمريكا شخص واحد يقدم طاعته إلى إنسان ، وإنما هو يقدمها للعدالة ولل قانون . فإن كان الرأى الذى قد يراه فى نفسه رأياً مسرفاً ومبالغاً فيه ، فإنه لا ضرر منه على الأقل ، لأن هذا الشخص لا يتردد فى أن يثق فى قواه وقدراته الخاصة التى يدو له أن فيها كل الكفاية . فإذا ما فكر امرؤ فى القيام بعمل ما ، مهما كان هذا العمل متصلاً بسعادة المجتمع ، فإنه لا يخطر بباله أبداً أن يسعى للحصول على موافقة الحكومة ، بل تراه يذيع خططه ويقدم استعدادده لتنفيذها مستعيناً بغيره من الأفراد ، ويظل يكافح جاهداً ضد ما قد يقوم فى سبيله من المراقيل . وليس شك فى أنه كثيراً ما لا يوفق فى مشروعه ، وقد لا يصل إلى تحقيق نجاح فيه كان يمكن أن تصل إليه الدولة لو كانت

مكانه ، ولكن هذه المحاولات الفردية في مجموعها تزيد كثيراً على كل ما كان يمكن أن تعمله الدولة .

ولما كانت السلطة الإدارية في متناول المواطنين ، وغفلهم إلى حد ما لأنها لا تستر فيهم غيرة ولا كراهية . ولما كانت مواردها محدودة صار كل امرئ يشعر بأن الأحرى به أن لا يعتمد على القاموس العرن منها وحدها ، فإذا رأت الإدارة أن من الخير لها أن تعمل في دائرة حدودها المرسومة لها فإنها لا تكون قد تركت وشأنها كما هي الحال في أوروبا . فواجبات المواطنين الصالحين ليس مفروضاً فيها أنها قد زالت ، لأن الدولة تولت العمل بنفسها ، بل على العكس من ذلك ، يجب على كل امرئ أن يكون مستعداً لإبداء رأيه وإرشادها ، ويقدم المعونة لها ويؤيدها . فعمل الأفراد هذا ، إذا ما أضيف إلى عمل السلطات العامة ، كثيراً ما يؤدي إلى إنتاج ما لا تستطيع أشد الإدارات مركزية ونشاطاً أن تنتجه .

من العنجل على أن أسرد حقائق كثيرة تأييداً لما ذكرت . ولكن حسي حقيقة واحدة أعرفها حق المعرفة . فالوسائل التي تحت تصرف أولى الأمر والنهي في أمريكا لاستكشاف الجرائم ومطاردة المجرمين قليلة فليس في الولاية شرطة خاصة بها ، وجوازات السفر غير معروفة فيها . فالشرطة التي تعنى بشئون المجرمين في الولايات المتحدة لا يمكن أن تقارن بشرطة فرنسا . فالقضاة ورجال الأمن ليسوا كثيرين ، وليسوا هم الذين يبدؤون باتخاذ الخطوات اللازمة للقبض على المجرمين ، واستجواب المقبوض عليهم سريع وشفهي ، ومع ذلك فما زلت أعتقد أنه لا يوجد بلد ما يفلت فيه المجرمون من القصاص مثلما يندرو أن يفلتوا منه في أمريكا . ويرجع ذلك أن كل إنسان يرى أن الواجب عليه أن يتقدم للشهادة بما يؤدي إلى إثبات الجريمة والقبض على المجرم . فقد شاهدت في أثناء وجودي بالولايات المتحدة لجناً تتكون من تلقاء نفسها في إحدى المقاطعات لمطاردة رجل ارتكب جريمة نكراء وتسليمه للقضاء . ففى أوروبا المجرم شقى تعمس يكافح في سبيل تخليص رقبته من أيدي رجال السلطة ، على حين يظل الشعب يتفرج على هذا الكفاح ، أما في أمريكا فهم يعدونه من أخطر أعداء الإنسانية ويقف الجنس البشرى كله ضده .

أعتقد أن المؤسسات الإقليمية نافعة لجميع الأمم ، لكن لا توجد بلد يبدو فيه لي أن هذه المؤسسات ضرورية له أكثر من البلاد الديمقراطية . ففي البلاد الأرستقراطية يتسنى صيانة النظام العام وسط الحرية . ولما كان الأحكام هم الذين يخسرون الكثير ، كان للنظام في نظرهم الشأن البالغ ، وكذلك تحمي البلاد الأرستقراطية الشعب من إسراف الاستبداد ، لأنها تملك دائماً قوة منظمة مستعدة لمقاومة كل مستبد . ولكن ليس للدولة الديمقراطية أى ضمان ضد هذه المساوىء بغير مؤسسات إقليمية . فكيف يتسنى لشعب لم يألف الحرية في صغار الأمور أن يعرف كيف يستخدمها في اعتدال في كبارها ؟ فما تلك المقاومة التي يمكن أن يواجه بها الاستبداد في بلد كل فرد فيها ضعيف ، وحيث المواطنون غير متحدين لأنه ليس ثمة مصلحة مشتركة تربطهم ؟ فالذين يخشون استهزاء الدهماء ، وأولئك الذين يخشون القوة المطلقة المستبدة ، يجب أن يعملوا كلهم معاً على ترقية الحريات الإقليمية ترقية تدريجية .

وزيادة على ذلك فإلى مقتنع بأن أكثر الأمم تعرضاً للوقوع تحت نير الإدارة المركزية إنما هي تلك التي أحوالها الاجتماعية ديمقراطية ، وذلك لأسباب عدة منها ما يأتي :

ففي هذه الأمم نزعة دائمة إلى تركيز قوة الحكومة كلها في أيدي السلطة الوحيدة التي تمثل الشعب فعلياً مباشراً ، فليس وراء الشعب شيء سوى جمهور من أفراد متساوين . ولكن لما كانت هذه القوة ذاتها قد اكتسبت من قبل ميزات الحكومة ، كان من العسير أن تكف عن التوغل في تفاصيل الإدارة وصفاثرها . ومن المؤكد أن الفرصة ستتاح لها في النهاية لتضلل ذلك كما كانت الحال في فرنسا . فقد كان في الثورة الفرنسية حافزان يعملان في اتجاهين متعارضين يجب ألا نخلط بينهما بحال من الأحوال ، فأحد الحافزين ملائم للحرية ، والآخر للاستبداد . فكان الملك في عهد الملكية القديمة هو وحده الذي يضع القوانين ، وكان لا يزال يوجد بعد الملك في القوة ، بقايا مهدمة من المؤسسات الإقليمية سيئة التنظيم غير متناسقة ، وكثيراً ما كانت سخيفة ، وإذا ما تولاه الأرسقراطيون انقلبت في بعض الأحيان إلى وسائل للضغط والاستبداد . فلا غرو إن أعلنت الثورة نفسها في الحال خصماً للملكية ، وللمؤسسات الإقليمية ، وشملت في غير تمييز بكرهيتها كل ما تقدمها ، فكرهت هذه القوة الاستبدادية كما كرهت القيود التي فرضت عليها للحد من استبدادها ، واتجهت إلى صيغ كل شيء بالصيغة الجمهورية ، وإلى مركزية في وقت واحد . وهكذا أحسن أنصار القوة المطلقة استغلال هذه السمة بمهارة ولباقة . فهل يجوز لنا أن نتهمهم بأنهم كانوا يعملون لصالح الاستبداد والمستبدين ، وهم يدافعون عن هذه الإدارة المركزية التي كانت من بدع الثورة ومبتكراتها ؟ وبهذا السلوك ممكن أن تنطوي الشعبية على معاداة لحقوق الناس ويصبح عبد الاستبداد في الخفاء عاشقاً للحرية جهراً وعلناً .

زرت الأمتين اللتين بلغت فيهما نظم الحرية الإقليمية أكمل ما بلغت ، واستمعت إلى رأى الأحزاب المختلفة في تلك البلاد ، وقابلت في أمريكا رجالاً كانوا يتطلعون سراً إلى هدم المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة ، ووجدت في إنجلترا رجالاً آخرين يعملون على الأرسقراطية ويهاجمونها هجوماً سافراً ، ولكني لم أجد أحداً لا يعد الاستقلال الإقليمي نعمة عظيمة ، وسمعت في الدولتين كليهما أسباباً كثيرة مختلفة يرجعون إليها ما في الدولة من شرور . ولم يذكر أحد النظام الخلل بين تلك الأسباب . لقد سمعت بعض المواطنين يعزون ما تعمر به بلادهم من قوة ورخاء إلى جملة أسباب متنوعة ، وكانوا جميعاً يضعون مزايا المؤسسات الإقليمية في المرتبة الأولى مما يتعمون به من مزايا .

فهل لي أن أفترض أن الناس الذين ينقسمون هذا الانقسام الطبيعي بشأن الآراء الدينية والنظريات السياسية يحفظون جميعاً عندما يتفقون في نقطة واحدة ، وهي التي يحسنون الحكم فيها لأنها تصادفهم كل يوم في خبرتهم ؟

إن الأمم الوحيدة التي تنكر فوائد الحريات الإقليمية إنما هي تلك التي ليس لديها شيء منها ، أو لديها منها النور اليسير . وبعبارة أخرى ، لا ينكر فضل هذا النظام إلا الذين يجهلون.

السلطة القضائية في الولايات المتحدة وأثرها في المجتمع السياسي

احفظ الأمريكيون الإنجليز بكل خصائص السلطة القضائية المعهودة في سائر الأمم ومع ذلك فقد جعلوا منها جهازاً سياسياً قوياً - كيف كان ذلك؟ - مراعين اختلاف السلطة القضائية عند الأمريكيين الإنجليز عما هي عليه عند الأمم الأخرى - لم يتحول للقضاة الأمريكيين الحق في إعلان عدم دستورية القوانين - كيف يستخدمون هذا الحق - احتياطات الشارع ضد إساءة استخدام هذا الحق .

رأينا من الخير تخصيص فصل مستقل للسلطات القضائية في الولايات المتحدة خشية أن يقلل القارئ مما لتلك السلطات من شأن سياسي كبير ، لو أنها ذكرت بشكل عرضي ليس إلا . لاشك في أن اتحادات قامت في بلاد أخرى غير أمريكا . فقد رأيت جمهوريات قامت على غير شواطئ الدنيا الجديدة ، فقد دخلت نظم الحكم الياني في عدة دول أوربية ، ولكني لأعرف أمة واحدة في العالم نظمت السلطة القضائية بمثل ما نظمها الأمريكيون . فنظام القضاء في الولايات المتحدة يعد المؤسسة التي يجد الغرب أكبر مشقة في فهمها . فهو يسمع أن الناس يتخذون رأى قاض ما حجة يستندون إليها في كل حدث من أحداث السياسة التي تجري بينهم في كل يوم من الأيام ، فلا غرو أن آستبط من ذلك أن القضاة في الولايات المتحدة موظفون سياسيون ذوو شأن . ومع ذلك فإنه إذا تعمق دراسة طبيعة المحاكم لم يجد فيها لأول وهلة شيئاً يتناقض مع العادات المألوفة والميزات التي تتمتع بها هذه الهيئات ، ويبدو له أن القضاة لا يتدخلون في الشؤون العامة إلا عرضاً ومصادفة ، ولكنها مصادفة تتكرر كل يوم .

إذا اعترض برلمان باريس على قرار ، أو رفض أن يسجله ، أو إذا ما استدعى للمحاكمة موظفاً متهماً بالاختلاس ، فإن تأثيره السياسي ، من حيث هو هيئة قضائية ، يكون واضحاً لا يخفى على أحد . ولكن لاشيء من هذا القيل يشاهد في الولايات المتحدة . فقد احتفظ الأمريكيون بجميع الخصائص العادية التي تتميز بها السلطات القضائية ، وحرصوا كل الحرص على أن يحصروا عملها في نطاق وظائفها المعهودة .

وأولى السمات التي تتصف بها السلطات القضائية في جميع الأمم أن تكون حكماً بين الناس ، ولكن الحقوق يجب أن تكون موضع نزاع حتى يقتضى أمرها تدخل المحاكم ، ويجب أن ترفع بشأنها قضية قبل أن يفصل فيها القاضي بحكم يصدره . فإن كان ثم قانون

لا ينازع فيه أحد ، فلا يطلب من السلطات القضائية أن تعنى بدراسته ، وقد يترك قائماً من غير أن يشعر أحد بوجوده . أما إن هاجم قاض قانوناً ما في قضية معينة ، يتصل بها ، فإنه يكون قد وسع دائرة وظائف المعهودة من غير أن يتجاوزها ، وذلك لأنه مضطر ، إلى حد ما ، إلى أن يكون رأيه في هذا القانون كى يتيسر له الفصل في القضية المعروضة عليه . أما إذا أبدى رأيه في قانون من غير أن تكون هناك قضية معروضة عليه يتصل بها هذا القانون ، فإنه يتجاوز الدائرة المرسومة له ويعتدى على السلطات التشريعية .

والسمة الثانية من سمات السلطة القضائية ، أنها تعالج قضايا خاصة ، لا مبادئ عامة . فإن شرع قاض ، وهو بصدد النظر في قضية معينة ، ينقض مبدأ من المبادئ العامة ، بأن يصدر حكماً يؤدي إلى رفض كل ما يترتب على هذا المبدأ من آثار ، وبذلك يلغيه فعلاً ، فإنه يكون في نطاق وظيفته ، أما إن هاجم مباشرة مبدأ عاماً من غير أن تكون ثمة قضية خاصة معروضة عليه ، فقد خرج عن الدائرة المرسومة لعمله ، التي أجمعت الأمم على حصر سلطته فيها ، وربما كان تأثيره هنا أهم من تأثير القاضى ، وربما كان أفيد منه ، ولكنه لم يعد بعمله هذا ممثلاً للسلطة القضائية .

والسمة الثالثة للسلطة القضائية أنها لا تستطيع أن تعمل إلا إذا دعت للعمل ، وهذه سمة أقل عموماً من السمتين السابقتين . ولكن على الرغم من وجود استثناءات منها ، أرى أنه يجوز اعتبارها سمة ضرورية فالسلطة القضائية لا صلة لها بالتنفيذ بطبيعة أمرها ، فهي يجب أن تحرك حتى تأتى بنتيجة . فإذا ما طلب منها قمع جريمة ما قامت بمعاقبة المجرم وإن كان ثمة ظلم يريد رفعه بإنصاف المظلوم فهي على استعداد لرفعه . وإن احتاج قانوناً ما إلى تفسير فسرته ، ولكنها لا شأن لها بمطاردة المجرمين ولا بتصيد المخالفات والأخطاء ، ولا بفحص البيانات والأدلة من تلقاء نفسها . فال موظف القضائى الذى يجزؤ من تلقاء نفسه ويغتصب حق نقد القوانين ، يكون قد ارتكب ، بشكل ما ، خطأ جسيماً في حق طبيعة سلطته السلبية .

هذا ، وقد احتفظ الأمريكيون بهذه السمات الثلاث التى تتصف بها السلطة القضائية . فالقاضى الأمريكى لا يملك أن يصدر حكماً ما إلا إذا قامت خصومة وحدث تقاض . فهو لا يعهد له إلا بالقضايا الخاصة . ولا يستطيع أن يعمل إلا إذا عرضت قضية ما على المحكمة عرضاً صحيحاً . فمركزه إذن شبيه كل الشبه بمركز القضاة في الأمم الأخرى . ومع ذلك ، ففي يده سلطة سياسية كبرى . فكيف تم له ذلك ياترى ؟ فإن كان مجال سلطته ووسائله في العمل هي نفس سلطة غيره من القضاة ووسائلهم ، فمن أين جاءت هذه القوة التى ليست لهم ؟ ويرجع هذا الفرق إلى حقيقة بسيطة ، هي اعتراف الأمريكيين بحق القضاة في أن يبنوا أحكامهم على مبادئ الدستور لا على القوانين . وبعبارة أخرى ، إن الأمريكيين سمحوا لقضائهم ، أن لا يطبقوا من القوانين إلا ما يرونه دستورياً حقاً .

لا يغيب عني أن احكام في غير الولايات المتحدة طالبت أحياناً بمثل هذا الحق ، ولكن عتاً ما طالبت - أما في أمريكا فهو حق مقرر اعترفت به جميع السلطات ، فلن تجد حزباً ولا فرداً ينازع فيه ، وهذه حقيقة لا يتسنى تفسيرها إلا على ضوء مبادئ الدساتير الأمريكية نفسها ، فالدستور في فرنسا ثابت لا يتغير ، أو مفروض فيه على الأقل أنه كذلك ، والنظرية المقررة بشأنه هي أنه لا توجد قوة تملك حق تغيير أى جزء من أجزائه . أما في إنجلترا فقد يتغير الدستور باستمرار ، أو بالأحرى إن الدستور لا وجود له فيها . فبرلمانها يجمع بين السلطتين التشريعية والتأسيسية ، على حين أن النظريات السياسية في أمريكا أبسط من ذلك ، وأقرب إلى العقل ، فالدستور فيها لا يعد غير قابل للتغيير كما هي الحال في فرنسا ، ولا هو معرض لتعديل من قبل السلطات العادية في المجتمع كما هي الحال في إنجلترا ، بل هو كل منفصل قائم بذاته ، وإذ يمثل إرادة الشعب كله فهو يقيد المشروع ، كما يقيد أى مواطن عادى ، ولكن من الجائز تغييره بإرادة الشعب في حالات معينة ، وبحسب ما تقضى به القواعد المقررة . فالدستور في أمريكا قد يتغير إذن ، ولكن مادام موجوداً فهو مصدر كل سلطة ، وهو الوسيلة الوحيدة التى تملكها السلطة المهيمنة .

من السهل أن ندرك أن هذه الفروق لابد أن تؤثر في مركز الهيئات القضائية وحقوقها في الدول الثلاث التى ذكرتها . فإن تحول للمحاكم في فرنسا أن تخالف القوانين بحجة أنها مخالفة للدستور ، أصبحت السلطة التأسيسية في يدها في الواقع ، لأن هذه احكام وحدها يكون لها الحق في تفسير دستور ليس لأية سلطة أن تغير مواده ، وعندئذ تحل محل الشعب وتمارس سلطة مطلقة على المجتمع ، بقدر ما يسمح لها ضعف السلطة القضائية بأن تمارسها . ليس من شك في أنه لما كان القضاة في فرنسا لا أهلية لهم لأن يعلنوا عدم دستورية قانون ما ، فقد أعطيت سلطة تعديل الدستور ، بطريقة غير مباشرة ، إلى الهيئة التشريعية ، إذ لا يوجد أى مانع قانونى يحول دون عمل التصيرات التى قد تقترحها . ولكن أفضل من ذلك أن تعطى سلطة تعديل دستور الشعب إلى أشخاص يمثلون إرادة الشعب ، مهما كان ذلك التمثيل ناقصاً ، بدلا من إعطائها إلى أشخاص لا يمثلون أحداً غير أنفسهم .

وأبعد من ذلك عن العقل أن يعطى القضاة الإنجليز حق معارضة قرارات الهيئة التشريعية عندهم مادام البرلمان الذى يضع القوانين هو الذى يضع الدستور كذلك . وعلى هذا فالقانون الذى يصدر عن طبقات الدولة الثلاث لا يمكن أن يعد بحال من الأحوال غير دستورى ، ولكن لا واحدة من هاتين الملاحظتين يمكن تطبيقها على أمريكا .

فالدستور في الولايات المتحدة يحكم الهيئة التشريعية كما يحكم المواطن العادى . ولما كان الدستور أول القوانين كلها فلا يمكن أن يعدل بقانون . فمن العدل إذن أن تؤثر احكام إطاعة هذا الدستور على أن تطيع أى قانون آخر . وهذا شرط جوهري من صميم

السلطة القضائية ، وإنه نوع من الحق الطبيعي للقاضي أن يختار الالتزام القانوني الذي يتقيد به تقيداً صارماً .

وكذلك يعد الدستور في فرنسا أول القوانين كلها ، وللقضاة نفس الحق في أن يتخذوه أساس كل ما يصدرونه من أحكام . ولكن إن أراد قضاة فرنسا أن يمارسوا هذا الحق فقد وجب عليهم أن يحمّدوا حتماً على حقوق أكثر قدسية من حقوقهم - أي على حقوق المجتمع الذي يعملون باسمه . ففي هذه الحالة يتبين أن دواعي السياسة العليا تغلب على البراءات العادية . أما في أمريكا ، حيث تستطيع الأمة دائماً أن تجعل القضاة على الطاعة بأن تغير دستورها ، فلا خطر من هذا القيل يخشى منه . ففي هذه النقطة تلتقي إذن الدواعي السياسية والأسباب المنطقية ويحفظ كل من الشعب والقضاة بما لهم من حقوق وامتيازات .

فعندما تستند النيابة في محكمة من محاكم الولايات المتحدة إلى قانون يراه القاضي غير دستوري ، فله أن يرفض أن يتخذ قاعدة يسير عليها . وهذه السلطة هي السلطة الوحيدة المميزة للقاضي الأمريكي . ولكنها ميزة يترتب عليها تأثير سياسي كبير . والحق أن عدداً قليلاً من القوانين يستطيع أن يظل طويلاً بعيداً عن السلطة القضائية وعن تحليلها الدقيق للأمور . ذلك لأن القوانين التي لاتضر بمصلحة خاصة من مصالح الناس قليلة ، وقليلة كذلك تلك القوانين التي لا يستطيع الطرفان المتخاصمان أن يستندا إليها أمام المحكمة باختيارهما أو بطبيعة ضرورات القضية ذاتها . ولكن عندما يرفض قاضٍ تطبيق قانون معين على قضية ، فقد هذا القانون في الحال جزءاً من قوته الأدبية ، وأدرك الذين يلحقهم منه ضرر ما أن ثمة طرقات أو وسائل يتسنى لهم أن يتدفعوا بها كي يتغلبوا على ما لهذا القانون من أثر ومن قوة . ويجوز أن تتكرر هذه القضايا حتى يفقد القانون قوته . والبديل من هذا إذن أن يعهد الشعب إلى الدستور فيغيره ، أو تقوم السلطة التشريعية فبطله وتسحبه ، فالقوة السياسية التي عهد بها الشعب الأمريكي إلى محاكمه قوة عظيمة حقاً إذن . أما مثالب هذه القوة فيقللها قلة كبيرة استحالة مهاجمة القوانين إلا من طريق الحاكم . فإن خول للقاضي حق نقد القانون على أساس المبادئ النظرية العامة ، وإن كان في مقدوره أن يبدأ هو بنقد المشرع ، لنقام بدور سياسي خطير بارز . وإن كان بطل حزب من الأحزاب ، أو خصماً له ، استطاع أن يستثير مشاعر الناس المعادية ، ويزج بها في معترك الخصومة . أما إذا نقد القاضي قانوناً في مناقشة غامضة ، بشأن قضية خاصة ، فإن أهمية مهاجمته للقانون تخفى على الجمهور فلا يلحظها ، فحكم القاضي هنا إنما يمس مصلحة فردية فحسب ، ولا يتأثر القانون من جراء ذلك إلا عرضاً . وفضلاً عن ذلك فإن القانون وإن تعرض للنقد فإنه لم يلغ ، وإن كانت قوته الأدبية قد تصاب بشيء من الضعف ، فسلطانه لم ينتزع منه . أما القضاء على هذه السلطة نهائياً فلا يكون إلا بمعارضة مهاجمته ، وتكرار هذه المهاجمة من قبل الموظفين القضائيين ، وهكذا يتضح لنا أن ترك مسألة نقد القوانين

للمصالح الخاصة، وربط محاكمة القانون بمحاكمة الفرد، يحمى التشريع من المهاجمة العابثة، أو من تلك الاعتداءات اليومية التي تدفع إليها الروح الحزبية. إن أخطاء المشرع لا تكشف إلا بقصد مواجهة حاجة حقيقية. ولا بد أن أساس النقد حقيقة إيجابية دائماً، يقدر الناس أهميتها لأن تصلح أساساً لرفع قضية.

هذا، وإلى لأميل إلى الاعتقاد بأن عادة المحاكم الأمريكية هذه تلائم كل الملاءمة مصلحة الحرية ومصلحة النظام العام. فإن كان القاضي لا يستطيع أن يهاجم المشرع إلا علناً ومباشرة، فإنه قد يتحرج في بعض الأحيان من أن يهاجمه، وفي أحيان أخرى، قد تشجعه روح الحزبية على أن يقف له بالمرصاد ويعارضه من كل ناحية يستطيع أن ينفذ إليه منها، وعتدئ تعرض القوانين للمهاجمة والنقد، كلما كانت السلطة التي أصدرتها ضعيفة، ونطاق وتحرر، كلما كانت تلك السلطة قوية. أى أنها كثيراً ما تعرض للنقد عندما يكون من الفائدة أن تلعن، وتحترم عندما يكون من السهل تحويلها إلى أداة للظلم والاضطهاد. ولكن القاضي الأمريكي لا يقامر بالنزول إلى ميدان السياسة إلا مكرهاً، فهو لا يدخلها طامعاً مختاراً بإرادته، ولا هو ينقد القانون إلا لأنه يرى نفسه مضطراً إلى الفصل في قضية معروضة عليه. فالمشكلة السياسية التي يقتضيه الأمر أن يحلها متصلة بمصلحة الطرفين المتقاضين، ولا يستطيع أن يرفض الفصل فيها من غير أن يتكرر للعدالة. فهو يؤدي واجبه بوصفه مواطناً بأدائه نفس الواجبات الدقيقة التي تتصل بوظيفته من حيث هو قاض. نعم إن حق المحاكم في الرقابة القضائية على التشريع لا يمكن أن يشمل، بحسب هذا النظام، جميع القوانين من غير تمييز، مادام بعضها لا يمكن أن يؤدي إلى مثل هذا النوع المعين من الخصومة تماماً، والذي يطلق عليه اسم قضية. وحتى عندما تكون مثل هذه الخصومة ممكنة، فقد يحدث أن لا يوجد من يهتم بعرضها على محكمة ما. وكثيراً ما يشعر الأمريكيون بهذه الحقيقة، ولكنهم تركوا العلاج ناقصاً لم يتم خشية أن يجعلوا له تأثيراً قد يكون في بعض الأحوال خطيراً. ففي نطاق هذه الحدود، تصبح السلطة المخولة للمحاكم الأمريكية بأن تقضي في عدم دستورية القوانين عقبة من أكاد العقبات التي تمنع العقل البشري عن إقامتها في سبيل استبداد المجالس السياسية وطفانها.

سلطات أخرى حولت للقضاة الأمريكيين

لكل مواطن في الولايات المتحدة الحق في توجيه الاتهام إلى الموظفين العمامين أمام المحاكم العادية - كيف يستعمل هذا الحق - المادة (٥٧) من الدستور الفرنسي للسنة الثامنة من الثورة - ليس في مقدور الفرنسيين ولا الأمريكيين أن يدركوا مدلول هذه المادة.

ليس ضرورياً أن نقول إن لجميع الموظفين في بلاد حرة مثل أمريكا، الحق في توجيه التهم إلى الموظفين العمامين أمام المحاكم العادية، ولا أن لدى جميع القضاة السلطة التي تخول

لهم محاكمة الموظفين العامين . فالحق الذي خول للمحاكم توقيع العقاب على موظفي الحكومة التنفيذيين ، إذا ما خالفوا القوانين ، حق طبيعي ، فلا يمكن أن يعد ميزة استثنائية منحت لهم ، كما أن نشاط الحكومة في الولايات المتحدة لا يبدو لي أنه قد وهن من جراء جعل كل الموظفين العامين مسئولين أمام المحاكم ، بل يظهر أن الأمريكيين على العكس من ذلك - قد زادوا بهذه الوسيلة الاحترام الواجب لأولى الأمر ، وجعلوهم في الوقت نفسه أكثر حرصاً على ألا يرتكبوا ما قد يعرضهم للمؤاخذة . لقد دهشت من قلة عدد المحاكمات السياسية في الولايات المتحدة ، ولكني لم أصادف عقبة ما في تعليل هذه الظاهرة . فرفع قضية ما ، مهما كانت طبعها ، أمر عسير يتطلب نفقات جساماً دائماً . فمن السهل على أى امرئ أن يهاجم رجلاً من المشتغلين بالأمور العامة في الصحف ، ولكن الدوافع التي تضطره إلى الوقوف أمام المحاكم يجب أن تكون دوافع جدية وخطيرة . فقبل أن يفكر أحد في رفع قضية على موظف عام يجب أن يكون لديه سبب وجيه يستند إليه ، فهؤلاء الموظفون حريصون كل الحرص على ألا يقدموا أية تكأة للشكوى عندما يخشون أن ترفع القضايا عليهم .

ولا يتوقف هذا على شكل المؤسسات الأمريكية الجمهورية ، لأن هذا الشيء نفسه يحدث في بلاد الإنجليز . فهاتان الأمتان ، الأمريكية والإنجليزية ، لا تعتبران اتهام الموظفين العامين ضماناً لاستقلالهم ، ولكنهما تعتقدان أن القضايا الصغيرة التي يستطيع أدنى مواطن أن يرفعها في أى وقت ، هي التي يمكن أن تحمي الحريات ، وليست تلك الإجراءات القضائية الكبرى التي قلما تستخدم إلا بعد فوات الأوان .

ففي العصور الوسطى ، حيث كان الوصول إلى المجرمين أمراً من الصعوبة بمكان ، كان القضاء يحكمون بعقوبات قاسية شنيعة كل الشناعة على العدد القليل من المذنبين الذين يتم القبض عليهم ، ولكن هذا لم يؤد إلى تقليل عدد الجرائم ، فقد عرف الناس من ذلك الوقت أن العدالة تكون أفضل وأنصح كلما كانت الأحكام أقرب إلى الرفق ، ولا مجال لأحد أن يفلت من قبضتها . فالإنجليز والأمريكيون يعتقدون أن الاستبداد والظلم يجب أن يعالجا كما تعالج سائر الجرائم ، وذلك بتخفيف العقوبة وتيسير إجراءات الحكم على المجرمين .

ففي السنة الثامنة من الجمهورية الفرنسية وضع دستور وردت فيه الفقرة الآتية :

« (المادة ٧٥) جميع موظفي الحكومة الذين دون مرتبة الوزراء لا يحاكمون على المخالفات التي يرتكبونها والمتصلة بوظائفهم إلا بقرار من مجلس الدولة . وفي هذه الحالة تتم المحاكمة أمام المحاكم العادية » .

وقد ظلت هذه الفقرة قائمة بعد إلغاء دستور السنة الثامنة هذا على الرغم من

الشكاوى العادلة التي تقدمت بها الأمة ضدها . وكنت أجد دائماً صعوبة في شرح معناها للإنجليز أو الأمريكيين فأنا نفسي لا أكاد أفهمها ، وسرعان ما كانوا يدركون أنه لما كان مجلس الدولة في فرنسا محكمة عليا أقيمت في وسط المملكة ، فأرسل جميع الشكاوى إليها كخطوة أولى بعد نوعاً من الاستبداد ، ولكن بعد أن بينت لهم أن مجلس الدولة هذا ليس هيئة قضائية بالمعنى المألوف من اللفظة ، وإنما هو مجلس إداري يتكون من أشخاص غير مستقلين عن التاج ، بل معتمدين عليه ، بحيث إن الملك بعد أن يكون قد كلف أحد عماله أن يقوم بعمل عام ، له أن يأمر عاملاً آخر من أعوانه يسمى بمجلس الدولة أن يمنع الأول من أن يوقع عليه أى عقاب . ولما شرحت لهم أن المواطن الذي أصابه ضرر من أمر قضى به الملك مضطر أن يلتمس من الملك أن يصرح له بالحصول على ما ينصفه ، رفضوا أن يقبلوا خطأ مثل هذا الخطأ الفاضح ، وكادوا أن يتهموني بالكذب ، أو بالجهل . فكثيراً ما حدث قبل الثورة الفرنسية أن أصدر أحد البرلمانات أمراً بالقبض على موظف عام ارتكب جريمة معينة ، فتدخل السلطة الملكية أحياناً لوقف الإجراءات المتخذة ضد ذلك الموظف وعندهذا يجعل الاستبداد سافراً ، ولم يكن الناس ليخضعوا لأوامره إلا إذعائاً منهم لقوة عليا . إنه لمن المؤلم حقاً أن ندرك إلى أى مدى انحدرنا أكثر مما انحدر إليه أسلافنا عندما سمحنا لأموار لم تفرضها علينا سوى القوة الغاشمة أن تجري باسم العدالة وتأييد من القانون .

الفصل السابع

الولاية القضائية السياسية في الولايات المتحدة

تعريف الولاية القضائية السياسية - المقصود بالولاية القضائية السياسية في كل من فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة - لا علاقة للقاضي السياسي في أمريكا إلا بالموظفين العامين - وهو يقضى بالعزل من الوظيفة أكثر مما يقضى بأية عقوبة أخرى من العقوبات العادية - ومع ذلك فالولاية القضائية السياسية ، بالشكل الذى هو عليه في الولايات المتحدة ، تعد على الرغم من لبها ، أروجا بهذا اللين نفسه ، أداة قوية كل القوة في أيدي الغالية .

إن ما أقصده بالولاية السياسية القضائية إنما هو الحق المؤقت الذى يحول هيئة سياسية أن تصدر أحكاماً قانونية . فلا جدوى من إدخال أية إجراءات استثنائية فوق العادة ، في الحكومات الاستبدادية المطلقة ، ذلك لأن الأمير الذى باسمه يحاكم المذنبون يعتبر صاحب السيادة على المحاكم بقدر ما هو صاحبها على كل شيء آخر . ففكرة الناس الشائعة بينهم عن قوة سلطانه - فيها نفسها الضمان الكافى لاطمئنانه على ما يصدر من أحكام ، فالشيء الوحيد الذى يخشاه إنما هو إهمال شكليات العدالة الخارجية ، والإساءة إلى شرف سلطته من جراء الرغبة في تقويتها . أما في أكثر البلاد الحرة حيث لا يمكن أن يكون للأغلبية ذلك التأثير نفسه الذى للملك المستبد على المحاكم ، فقد كان يعهد في بعض الأحيان بالسلطة القضائية مؤقتاً إلى ممثلى الشعب . وقد روى أن إدماج وظائف السلطات المختلفة إدماجاً مؤقتاً أفضل من أن تنتهك حرمة مبدأ وحدة الحكومة الضرورى .

وقد أنشأت كل من إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة هذه الولاية القضائية السياسية بقانون . ومن المهم أن نرى أن كل أمة من الأمم الثلاث الكبرى استخدمت هذه الولاية استخداماً يختلف عن الأخرى . ففي إنجلترا وفرنسا يعد مجلس اللوردات في الأولى ومجلس الأعيان في الثانية أعلى محكمة جنائية ، وهما وإن كانا لا ينظران القضايا السياسية كلها فلهما الأهلية لنظرها كلها ، فثم هيئة سياسية أخرى لها الحق في أن ترفع القضية أمام مجلس الأعيان . والفارق الوحيد بين الدولتين من هذه الناحية أن مجلس العموم في إنجلترا يستطيع أن يتهم من يشاء أمام مجلس اللوردات . أما في فرنسا فمجلس النواب لا يستطيع أن يلجأ إلى طريقة الاتهام هذه إلا ضد الوزراء فحسب . هذا وفي قدرة المجلس الأعلى في كل من إنجلترا وفرنسا أن يستخدم جميع قوانين العقوبات الموجودة في الدولة لمعاقبة المجرمين . وفي الولايات المتحدة ، كما هو الشأن في أوروبا ، يحول لأحد مجلسي التشريع أن يوجه التهمة ، وللمجلس الآخر إصدار حكمه فيها . فمجلس النواب يستدعى المتهم إلى المحاكمة ،

ومجلس الشيوخ يقوم بمعاقبته ، إلا أن مجلس الشيوخ لا يستطيع أن يحاكم سوى الأشخاص الذين يرفع مجلس النواب القضية عليهم أمامه . ويجب أن يكون هؤلاء الأشخاص من طبقة الموظفين العامين . وعلى هذا تكون ولاية مجلس الشيوخ أضيق من ولاية مجلس الأعيان في فرنسا ، على حين أن حق مجلس النواب الأمريكي في توجيه التهمة أعم مما لمجلس النواب في فرنسا . ولكن الفارق الكبير بين أوروبا وأمريكا هو أن المحاكم السياسية في أوروبا تستطيع أن تطبق كل مواد قانون العقوبات ، أما في أمريكا ، فإنها ، بعد أن تكون قد جردت المذنب من وظيفته الرسمية ، وأعلنت على الملأ كله أنه لم يعد أهلاً لتولى أية وظيفة عامة أخرى في المستقبل ، تنهى ولايتها وتبدأ ولاية المحاكم العادية .

نفرض مثلاً أن رئيس الولايات المتحدة ارتكب جريمة الخيانة العظمى ، فمجلس النواب يوجه التهمة إليه ، ومجلس الشيوخ يعزله من وظيفته ، ثم بعد ذلك يجب أن تجري محاكمته على أيدي محلفين يستطيعون وحدهم أن يحرموه حريته ، أو يقضوا عليه بالإعدام . فهذا يوضح لنا تمام الإيضاح الموضوع الذى نحن بصددده ، فالولاية السياسية التى أقامتها قوانين أوروبا إنما قصد بها التمكن من الوصول إلى كبار المجرمين مهما كان نسبهم وأصلهم ومهما كانت مرتبتهم وسلطتهم في الدولة . ولهذا الغرض أعطيت كل سلطات المحكمة مؤقتاً إلى مجلس سياسى عظيم ، وعندئذ يتحول المشرع إلى قاض ويطلب منه أن يبرهن على قيام الجريمة ويصفها ، ويعاقب عليها . وإذا كان له كل ما للقاضى من سلطة فقد فرضت عليه كل الواجبات المطلوبة من ذلك المنصب السامى ، فيطلب منه مراعاة جميع شكليات العدالة . فعندما يحاكم موظف عام أمام محكمة سياسية فرنسية أو إنجليزية ووجد مديناً ، فالحكم يحرمه بطبيعة الحال من وظائفه ، وقد يعلن أنه غير أهل لمزاومتها أو غيرها في المستقبل . ولكن الخطر السياسى يحمى في هذه الحالة نتيجة الحكم وليس بالحكم ذاته . ففى أوروبا إذن يكون حكم المحكمة السياسية حكماً قضائياً ، وليس إجراءً إدارياً . أما في الولايات المتحدة فالأمر على العكس من ذلك . وعلى الرغم من أن حكم مجلس الشيوخ قضائى في شكله لأن أعضاء مجلس الشيوخ مضطرون إلى اتباع قواعد المحكمة وشكلياتها ، وعلى الرغم من أنه قضائى أيضاً من حيث البواعث التى بنى عليها لأن مجلس الشيوخ مضطر عادة إلى أن يعتبر أى انتهاك لحرمة القانون العام أساساً لحكمه الذى يقضى به ، ومع ذلك فالحكم السياسى يعد عملاً إدارياً أكثر منه قضائياً . فإن كانت نية المشرع الأمريكى أن يخول هيئة سياسية سلطة قضائية كبرى حقاً ، لما كان عمله هذا مقصوراً على الموظفين العامين ، إذ لا يمكن أن يكون لألد أعداء الدولة أى وظيفة عامة . ويصدق هذا بوجه خاص في الجمهوريات ، حيث للتأثير الحزبى أكبر الأثر وحيث تزداد قوة كثير من الزعماء من جراء أنهم لا يمارسون سلطة شرعية .

فلو قصد المشرع الأمريكى إعطاء المجتمع نفسه وسائل لمحبة الجرائم الكبرى عن صريق

الخوف من العقاب بحسب ما جرت عليه العدالة العادية لأعطيت جميع مصادر قانون العقوبات إلى المحاكم السياسية ، ولكنه لم يعطها سوى سلاح قاصر لا يمكن أن يصل إلى أخطر المجرمين . فالرجال الذين يرمون إلى قلب القوانين كلها رأساً على عقب لا يحتمل أن يتخرجوا من خطر سياسي .

الغرض الرئيسى الذى ترمى إليه الولاية التشريعية السياسية فى الولايات المتحدة هو إذن انتزاع السلطة من أساء استخدامها ، وحرمانه من توليها مرة أخرى . ولا يخفى أن هذا الإجراء إدارى تؤيده تشكيلات حكم قضائى . لقد أوجد الأمريكيون من هذا الأمر نظاماً مختلطاً ، فقد أحاطوا القرار الذى يقضى بعزل موظف عام بجميع الضمانات الخاصة بمحاكمة سياسية ، وجردوا الأحكام السياسية من أقصى عقوباتها . فكل حلقة من حلقات هذا النظام يمكن أن نصل إليها من هذه النقطة ، ونذكر فى الحال السبب الذى جعل الدساتير الأمريكية تخضع جميع الموظفين المدنيين لولاية مجلس الشيوخ ، على حين تعفى العسكريين من هذه المحكمة على الرغم من أن جرائمهم قد تكون أشنع . هذا ، ولا يمكن أن يقال عن أى موظف مدنى أمريكى إنه قابل للنقل من وظيفته ، فثم من لا يمكن نقلهم من وظيفتهم ، وثم آخرون اختيروا للعمل مدة محددة لا يمكن تقصيرها ، فكان من الضرورى أن يحاكموا جميعاً كى يجردوا من سلطاتهم . أما الضباط العسكريون فيحتمدون على أكبر موظف فى الولاية وهو نفسه موظف مدنى ، فالقرار الذى يدينه صفة لهم جميعاً فى الوقت نفسه .

فإن وازناً الآن بين النظامين الأمريكى والأوربى لوجدنا فروقاً تبعث على الدهشة من حيث ما يترتب على كل منهما من نتائج فعلاً ، أو ما يمكن أن يترتب . فولاية الهيئات السياسية فى فرنسا وإنجلترا تعد أمراً غير عادى لا يستخدم إلا بقصد إنقاذ المجتمع مما يهدده من أخطار كبرى . لست أنكر أن هذه المحاكم بالشكل الذى تكونت به فى أوربا تعتدى على حرية المبدأ المحافظ بتقسيم السلطات فى الدولة ، وتهدد باستمرار حياة المواطن وحياته . وليست الولاية السياسية نفسها فى الولايات المتحدة بمعادية لتقسيم السلطات إلا بشكل غير مباشر ، فهى لا يمكن أن تهدد حياة المواطن ، ولا هى بقوة سلطة على رؤوس الجماعة كلها ، كما هى الحال فى أوربا ، لأنها لا تمس إلا الذين خضعوا باختيارهم لسلطانها بقبولهم الوظيفة وهى فى الوقت نفسه أقل شناعة ، وأضعف نجوعاً . والحق أن مشرعى الولايات المتحدة لم يعدوها علاجاً متطرفاً لشروع المجتمع العنيفة ، بل عدوها وسيلة من وسائل الحكم العادية ، ولعل تأثيرها من هذه الوجهة أكبر من الهيئة الاجتماعية فى أمريكا منه فى أوربا ، فيجب ألا يخذلنا لين التشريعات الأمريكية الظاهر فى كل ما يتعلق بالولاية السياسية .

فيلاحظ أولاً ، أن المحكمة التى تصدر حكماً فى الولايات المتحدة تتكون من نفس

العناصر ، وتخضع لنفس المؤثرات التى تتكون منها ، وتخضع لها الهيئة التى توجه التهمة إلى المذنب ، وهذا ما يجعل ليهول الأحزاب الانتقامية دافعاً تصعب مقاومته . فإن كان القضاء فى الأمور السياسية لا يستطيعون فى أمريكا أن يوقعوا عقوبات صارمة كالتى يحكم بها القضاء فى أوروبا ، فإن فرص تبرئة المذنب التى أمامهم أقل . وإن كانت الأحكام التى يصدرونها أقل شناعة فإنها أحكام مؤكدة ، ولا مفر منها . إن الغرض السياسى من المحكمة السياسية فى أوروبا هو معاقبة المذنب ، أما الغرض منها فى أمريكا فتجريدته من سلطته ، ومن ثم أمكن اعتبار الحكم السياسى فى أمريكا إجراءً وقائياً ، وليس ما يدعو لتقييد القضاء بحدود تعاريف قانون الجنايات وبحرفيته الدقيقة . فليس ثمة شىء مزعج فى القوانين الأمريكية أكثر من الغموض الذى يغشى وصف الجرائم السياسية بمعناها الصحيح . فالمادة الثانية من الفقرة الرابعة من دستور الولايات المتحدة تنص على أن « الرئيس ونائبه وسائر الموظفين المدنيين فى الولايات المتحدة يعزلون من وظائفهم عند اتهامهم والحكم عليهم بالخيانة أو بالرشوة ، أو بأية جريمة أخرى كبيرة ، أو بأية جنحة كذلك » بل إن كثيراً من دساتير الولايات المتحدة لأشد غموضاً من دستور الاتحاد نفسه ، فدستور مساتشوستس ينص « على أن يحاكم الموظفون العامون على سوء سلوكهم وسوء إدارتهم » . وينص دستور فرجينيا على « أن جميع الموظفين المدنيين الذين يقتربون جرائم ضد الحكومة كالتعسف فى الإدارة أو قبول الرشى أو أية جريمة أخرى كبيرة يحاكمون أمام مجلس النواب » . وفى بعض الولايات لا يحدد الدستور الجرائم التى تعرض الموظفين العامين لمسئولية غير محددة . وإلى لأجرو وأقول أن رفق القوانين الأمريكية هو نفسه الذى جعل هذه القوانين فظيعة من هذه الناحية . وقد ذكرت من قبل أن عزل الموظف من وظيفته فى أوروبا والحكم عليه بأنه غير أهل للقيام بواجباته السياسية هما من نتائج العقاب الذى سيوقع . أما فى أمريكا فهما يكونان العقوبة ذاتها . والنتيجة أن المحاكم السياسية فى أوروبا قد حولت سلطات هائلة حتى صارت هذه المحاكم تخشى استخدامها ، وصار الخوف من الإسراف فى العقاب يمنعها من أن تعاقب أحداً . ولكن لا أحد فى أمريكا يتردد فى أن يوقع عقوبة ، لانتزعج منها الإنسانية . فالحكم على خصم سياسى بالموت كى يجرده من سلطته إنما هو ارتكاب الأمر الذى يلغى العالم أجمع ويصفه بأنه اغتيال مريع . أما إعلان ذلك الخصم بأنه قد أصبح غير جدير بممارسة تلك السلطة وتجريدته منها ، دون أن يضار فى حياته أو فى عضو من أعضائه فيبدو أنه نتيجة عادلة للخصومة . ولكن هذا الحكم الذى يسهل النطق به كل السهولة ليس بالحكم الذى يعد أقل قسوة بالنسبة للكثرة من الناس الذين يوقع عليهم . وليس من شك فى أن كبار المجرمين قد يواجهون قسوته ، ولكن المذنبين العاديين يخشونه من حيث إنه حكم يقضى على مركزهم فى هذه الدنيا ، ويثلم شرفهم ويقضى عليهم بمحمول فاضح أشد وقعاً من الموت نفسه . أما فى الولايات المتحدة فالنفوذ الذى تمارسه ولاية الهيئات

السياسة القضائية على تقدم المجتمع وترقيته ، يزداد قوة كلما بدا أقل رهبة . فهو لا يجبر المواطن مباشرة ولكنه يجعل الغالية أكثر استبداداً بمن في أيديهم السلطة . فهو لا يعطى التشريع سلطة واسعة لاحد ها ، ولا تستخدم إلا في الأزمات الشديدة ، ولكنه يوجد نفوذاً معتدلاً ومنظماً يتيسر استخدامه في كل وقت من الأوقات . أما إذا انقضت السلطة فإنها من جهة أخرى يمكن أن تستخدم بشكل أيسر ، كما أن إساءة استخدامها تكون أسهل . فالأمريكيون ، بمنعهم المحاكم السياسية من توقيع عقوبات قضائية ، يبدو أنهم قد تحاشوا أسوأ عواقب الاستبداد في التشريع ، لا الاستبداد نفسه . ولست واثقاً من أن الولاية القضائية السياسية بالصورة التي هي عليها في الولايات المتحدة ليست ، بعد مراعاة كل الظروف ، بأفطع الأسلحة التي وضعت في أيدي أغلبية ما . فعندما تأخذ الجمهورية في التدهور والانحطاط يسهل التحقق من صدق هذه الملاحظة ، بمعرفة إن كان عدد احكامات السياسة قد ازداد فعلاً .

الفصل الثامن

الدستور الاتحادي

درسنا إلى الآن كل ولاية من حيث هي ككل منفصل قائم بذاته ، وشرحنا أحوال اللوالب المختلفة التي يحركها الشعب ، كما درسنا شتى وسائل العمل التي يستخدمها . ولكن الولاية هذه ، التي اعتبرها مستقلة ، مضطرة كلها ، مع ذلك ، في حالات معينة ، إلى الخضوع لسلطة عليا ، هي سلطة الاتحاد . وقد آن الأوان لدراسة ذلك الجزء من السيادة الذي خوله الدستور للاتحاد ، ولإلقاء نظرة عَجَلَى على الدستور الاتحادي (الفدرالي) .

تاريخ الدستور الاتحادي (الفدرالي)

نشأة الاتحاد الأول - ضعفه - يلجأ الكونغرس إلى السلطة التأسيسية - فترة السنتين مضتا بين هذا الاتجاه وبين نشر الدستور الجديد .

كان للولايات الثلاث عشرة التي هبت مجتمعة في أواخر القرن الثامن عشر ، وخلعت في وقت واحد نِيرَ الإنجليز عن كواهلها - نفس الدين والعادات واللغة ، ونفس القوانين تقريرا ، كما ذكرنا من قبل ، وكانت كلها تكافح ضد عدو مشترك ، فكان هذه الأسباب من القوة ما يكفي لربط هذه الولايات بعضها ببعض ، وتكوين أمة واحدة منها . ولكن لما كانت كل ولاية تستمتع دائما بكيان مستقل وبحكومة قائمة على كتب منها ، فقد نشأت فيها مصالح وعادات خاصة وقفت ضد قيام أي اتحاد وثيق يتلعب ما لكل ولاية من أهمية خاصة ، ويدمجها في جملتها . فلا غرو أن رأينا في البلاد نزعتين متضادتين تدعو إحداهما الأمريكيين إلى توحيد قوتهم وضم صفوفهم ، وتدعو الثانية إلى تفريقها وتشيت قواها .

ظل مبدأ الاتحاد حيا قائما بالضرورة طوال الحرب مع الإنجليز - الدولة الأم . ومع أن القوانين التي قام عليها هذا الاتحاد كانت ناقصة ، فقد ظلت الرابطة المشتركة قائمة على الرغم مما في تلك القوانين من وجوه النقص . وما أن تم عقد الصلح حتى انكشفت عيوب هذا التشريع وظهرت الدولة ، وكأنها قد انحلت أواصرها فجأة ، وصارت كل ولاية أشبه بجمهورية مستقلة ، واتخذت لها سيادة مطلقة ، فلما وجدت الحكومة الفدرالية نفسها ، وقد صار مقصدا عليها بالضعف من جراء دستورها ، ولم يعد ثم خطر داهم مشترك يجمع بينها ، شاهدت الإهانات توجه إلى علمها من ناحية الأمم الأوربية الكبرى ، على حين أنها كادت تكون عاجزة عن الثبات أمام قبائل الهنود الحمر ، وعن دفع فوائد ديونها التي

اقترضتها أثناء حرب الاستقلال . لقد كانت الحكومة الفدرالية على شفا الدمار حقاً عندما أعلنت رسمياً عجزها عن إدارة دولاب الحكومة والتجأت إلى السلطة التأسيسية^(١) .

فإن كانت أمريكا قد اقتربت (ولو لفترة قصيرة من الزمن) من ذروة المجد الشاغرة التي اعتاد خيال الأمريكيين المتصلف أن يشير إليها فقد كان ذلك في اللحظة الخطيرة التي نزلت فيها القوة القومية عن سلطاتها أو كادت . لقد عرض علينا التاريخ في كل عصر مشاهد شعب يكافح في سبيل استقلاله بكل همة وعزيمة ، ولكن الناس قد بالغوا كل المبالغة فيما بذله الأمريكيون في سبيل خلعهم يزر الإنجليز عن كواهلهم . فقد كانت أمريكا بعيدة عن أعدادها بثلاثة آلاف ميل ، وكانت تساندها أمة قوية . فالولايات المتحدة مدينة بانتصارها إلى مركزها الجغرافي ، أكثر مما تدين به إلى شجاعة جيوشها ، أو وطنية مواطنيها . فمن السخف حقاً أن يحاول أحد أن يوازن بين الحرب الأمريكية والثورة الفرنسية ، أو بين جهود الأمريكيين وجهود الفرنسيين عندما تألبت أوروبا عليهم ولا مال عندهم ، ولا حلفاء يناصرونهم ، ولا ممولين يقرضونهم . فعندئذ ألقت فرنسا في ميادين القتال بواحد من كل عشرين من أبنائها تواجه بهم أعداءها ، فحملت بإحدى يديها مشعل الحرية إلى ما وراء الحدود ، وأخذت بالأخرى السنة فتنة اندلعت لتلهم البلاد من الداخل . ولكن الحديد في التاريخ أن نرى أمة عظيمة ترجع إلى نفسها وتلقى نظرة فاحصة هادئة على أحوالها عندما يحيطها مجلسها التشريعي أن دولاب الحكم فيها قد تعطل ، فإذا بها تهب وتفحص بعناية عن مدى ما وصل إليه الفساد ، وتنتظر صابرة سنتين كاملتين حتى توفق إلى العلاج فتخضع له صابرة مختارة من غير أن يكلفها ذلك دمعة مسفوحة أو قطرة دم مهراق .

فعندما وقفت أمريكا على ما في دستورها الأول من قصور ، كان لديها ميزتان استفادت منهما : الهدوء الذي عقب فوران الثورة ، ومعاونة ذلك الرعيل الأول من عظماء الرجال الذين خلقتهم هذه الثورة . فاللجنة التي اضطلعت بمهمة وضع الدستور كانت مكونة من عدد صغير^(٢) من الأعضاء يمثلون الولايات المتحدة . ولكن كان على رأسهم جورج واشنطن ، وبينهم عدد من أرجح الناس الذين ظهوروا في الدنيا الجديدة عقلاً ومن أنبلهم أخلاقاً . فهذا المجلس القومي - هذا الكنفسيون الأهلى - استطاع بعد تفكير طويل ناضج أن يعرض على الشعب مجموعة القوانين العامة التي مازالت حكومة الاتحاد تعمل بها ، فقبلتها الولايات جميعاً ، الواحدة بعد الأخرى ، وبأشرت الحكومة الاتحادية عملها في سنة ١٧٨٩ بعد فترة السنتين اللتين كانت معطلة فيهما . فتورة أمريكا انتهت تماماً في الوقت الذي بدأت فيه الثورة الفرنسية .

(١) أعلن الكونغرس هذا الإعلان في ٢١ فبراير ١٧٨٧ .

(٢) كانت هذه الهيئة تتألف من خمسة وخمسين عضواً من مختلف الولايات ، ومن بينهم واشنطن ، وجيمس ماديسون ، وألكسندر هاميلتون ، وبنامين فرانكلين وغيرهم ، وكان اجتماعها بمدينة فلادلفيا في مايو سنة ١٧٨٧ .

خلاصة الدستور الاتحادي (الفدرالي)

تقسم السلطة بين الحكومة الفدرالية وبين الولايات - حكومة الولايات هي القاعدة بينما حكومة الاتحاد هي الاستثناء .

كانت أول مشكلة صادفت الأمريكيين هي الطريقة التي يتشئ لهم بها أن يقسموا السيادة بشكل يحول لكل ولاية من ولايات الاتحاد أن تظل تحكم نفسها بنفسها في كل ما يتصل بشئونها الداخلية ، على حين تبقى الدولة بجمليتها التي يمثلها الاتحاد هيئة موحدة تضطلع بكل ما يتعلق بالولاية في جملتها من شئون . ولقد كانت مشكلة معقدة وصعبة حقاً . فكان من المستحيل أن يعين مقدماً وبأية درجة من الدقة ، ذلك النصيب من السلطة الذي تتمتع به كل حكومة من حكومات الولايات وكذا حكومة الاتحاد ، كما كان من المستحيل التنبؤ بكل ما سيحدث في حياة الأمة من أحداث . وكانت واجبات الحكومة الفدرالية وحقوقها بسيطة ، ومن السهل تحديدها . فقد سبق أن تكون الاتحاد بقصد مواجهة عدة احتياجات عامة معينة ، على حين كانت مطالب كل ولاية والتزاماتها معقدة ومتنوعة ، لأن حكومة الولاية كانت قد تغلفت في جميع تفصيلات الحياة الاجتماعية . ولذلك تحددت اختصاصات الحكومة الفدرالية بصورة واضحة وبكل عناية ، فكل ما خرج عن هذه الاختصاصات أعلن أنه استبقى لحكومات الولايات المختلفة ، وبذلك ظلت حكومة الولايات ، هي القاعدة ، وحكومة الاتحاد هي الاستثناء .

ولكن ، من الوجهة العلمية ، وكما تنبأوا من قبل ، قد تظهر مسائل متصلة بشئون الحدود الدقيقة لهذه المشكلة الاستثنائية . ومن الخطر عرض هذه المسائل على الحاكم العادية التي أقامتها الولايات المختلفة نفسها في نطاقها ، ومن ثم عملوا إلى إنشاء محكمة فدرالية عملها المحافظة على توازن القوى بين الحكومتين المتنافرتين ، بحسب ما نص عليه الدستور .

سلطات الحكومة الفدرالية

حق إعلان الحرب وعقد الصلح وفرض الضرائب العامة ، كلها من حقوق الحكومة الفدرالية -
نواحي السياسة الداخلية التي توجهها الحكومة الفدرالية - تعد حكومة الاتحاد من بعض الوجوه أشد مركزية من حكومة الملك في فرنسا الملكية القديمة .

لا يخفى أن الشعب نفسه لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد . فالسبب الخاص الذي دعا هؤلاء الأفراد إلى أن يتحدوا في حكومة واحدة هو أن يظهروا أمام الأجانب على نحو فيه مصلحتهم . فكل ما يتعلق بحقوق إعلان الحرب وعقد الصلح ، وعقد المخابرات التجارية ، وتجهيز الجيوش وإعداد الأساطيل وكلت أموره إلى الاتحاد .

أما ضرورة قيام حكومة قومية فلم يشعر الناس بحاجة ماسة إليها شعوراً قوياً في إدارة شئون المجتمع الداخلية . ولكن ثم مصالح معينة عامة لا يتسنى معالجتها بشكل ناجع إلا بواسطة سلطة عامة . ولذلك خول الاتحاد سلطة الإشراف على نظام النقد ، وشئون البريد ، وشق الطرق التي تربط أجزاء البلاد المختلفة ببعضها بعض . أما استقلال حكومة كل ولاية فأمر معترف به ، ومع ذلك فقد حُوِّل للحكومة الفدرالية أن تتدخل في شئون الولايات الداخلية في حالات قليلة معينة من قبل ، قد يؤدي عدم الكياسة والحزم في استخدامها إلى الإضرار بسلامة الاتحاد كله . فمع أن سلطة تغيير القوانين وتعديلها قد أقيمت في أيدي كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد ، فقد منعت كلها من أن تسن قوانين ومن أن تمنح أى ألقاب . وأخيراً ، لما كان من الضروري أن تكون الحكومة الفدرالية قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، فقد خولت سلطة لاحتد لها في فرض الضرائب .

عندما درسنا تقسيم السلطات على النحو الذي قرره الدستور الفدرالي لاحظنا من جهة ، ذلك الجزء من السيادة الذي ترك لكل ولاية ، كما لاحظنا من جهة أخرى ، ذلك القسط من السلطة الذي خول للاتحاد . فلا يخفى إذن أن المشترعين الفدراليين كانت لديهم آراء واضحة كل الوضوح ، ودقيقة كل الدقة ، بشأن مركزية الحكومة . فليست الولايات المتحدة جمهورية فحسب ، بل هي اتحاد جمهوريات كذلك . ومع ذلك فالسلطة القومية مركزية فيها على نحو أكثر مركزية مما في كثير من البلاد الملكية المطلقة في أوروبا . ومن الخير هنا أن نوضح هذه المسألة .

ففي فرنسا ثلاث عشرة محكمة عليا لها الحق عادة في أن تفسر القوانين تفسيراً نهائياً لا يكون قابلاً للطعن . وكانت بعض المقاطعات الفرنسية التي كانت يطلق عليها *pays d'État* قد منحت الحق في عدم الموافقة على ضريبة قررها الملك الذي يمثل الشعب .

أما في الاتحاد الأمريكي فلا توجد غير محكمة واحدة لها الحق في تفسير القانون (دون أى تعقيب على تفسيرها من أحد) . ذلك لأن به مجلساً تشريعياً يسن القوانين . وكل ضريبة يقررها ممثل الأمة تكون ملزمة لجميع المواطنين . ففي هاتين النقطتين إذن يكون الاتحاد أشد مركزية من الملكية الفرنسية ، على الرغم من أن الاتحاد لا يعدو أن يكون مجموعة من الجمهوريات متحدة .

هذا ، وفي أسبانيا عدة مقاطعات معينة منحت حق وضع نظام للضرائب الجمركية خاص بها ، على الرغم من أن هذه الميزة تخص - بطبيعتها ذاتها - السيادة القومية وحدها . أما في أمريكا فالكونغرس وحده له الحق في تنظيم العلاقات التجارية بين كل ولاية وأخرى . فحكومة الاتحاد تكون ، من هذه الوجهة ، أشد مركزية من حكومة إسبانيا الملكية . حقاً إن حكومة التاج في فرنسا ، أو في إسبانيا ، كانت قادرة دائماً على أن تحصل بالقوة على كل ما يأباه عليها دستور البلاد ، وإن النتيجة النهائية واحدة إذن ، ولكن أعالج هنا نظرية الدستور ليس إلا .

فبعد أن تم تعيين الحدود التي ينبغي للحكومة الاتحادية أن تعمل في نطاقها ، كانت الخطوة التالية تعيين الطريقة التي يجب أن تسير عليها في الإدارة .

السلطات التشريعية للحكومة الفدرالية

تنقسم السلطات التشريعية إلى قسمين - الفرق بين طريقة تأليف كل من المجلسين - مبدأ استقلال الولايات يسيطر على تأليف مجلس الشيوخ - ويسيطر مبدأ سيادة الشعب على تأليف مجلس النواب - الأثر الوحيد المترتب على القول بأن الدستور لا يكون منطقياً إلا في حالة الأمة الفتية .

كانت الخطوة التي وضعت مقدماً في دساتير الولايات المختلفة هي التي اتبعت من عدة وجوه في تنظيم سلطات الاتحاد . فسلطة الاتحاد التشريعية تتكون من مجلس للشيوخ وآخر للنواب . وقد أدى ميل الناس إلى التوصل إلى حل وسط ، إلى أن يكون تأليف هذين المجلسين قائماً على مبادئ مختلفة . وقد سبق أن أشرت إلى وجود مصلحتين متعارضتين في تأليف الدستور الفدرالي أدى إلى رأيين مختلفين . فقد اتجهت رغبة فريق إلى تحويل الاتحاد إلى حلف من ولايات مستقلة ، أو إلى نوع من « المؤتمرات » يلتقى فيه ممثلو الأمم المختلفة لبحث موضوعات معينة بشأن مصالحهم المشتركة . واتجهت رغبة الفريق الآخر إلى توحيد سكان المستعمرات الأمريكية وجعلها كلها شعباً واحداً ، وتأسيس حكومة تعمل بوصفها ممثلة للأمة ، حتى ولو كان ذلك في دائرة محدودة . أما نتائج هاتين النقطتين فكانت مختلفة كل الاختلاف .

فإن كان الغرض تأليف حلف بدلاً من حكومة قومية ، لصارت غالبية الولايات هي التي تقرر من القوانين ، وليست غالبية سكان الاتحاد . فكل ولاية ، كبيرة كانت أو صغيرة ، ستظل عندئذ مستقلة تمام الاستقلال ، وتنضم إلى الاتحاد على قدم المساواة مع أية ولاية أخرى . ومع ذلك فإن كان سكان الولايات المتحدة يعتبرون تابعين لأمة واحدة بعينها ، فمن الطبيعي أن يقوم بوضع القوانين أغلبية المواطنين في الاتحاد . ولا تستطيع الولايات الصغيرة ، بطبيعة الحال ، أن توافق على تطبيق هذا المبدأ من غير أن تنزل ، في الواقع ، عن وجودها ، من حيث سيادة الاتحاد ، فلا تكون سيادتها وسلطانها مساوية لغيرها ، وتصبح جزءاً تافهاً من شعب عظيم . فعلى حين كانت الطريقة الأخرى تحول لها سلطة واسعة مقرطة ، فإن هذه الطريقة لتقضي على نفوذها قضاء تاماً . فكانت النتيجة في هذه الظروف أن قوانين النطق قد انتهكت كما هي العادة عندما تتعارض المصلحة مع الحجاج المنطقية . فتوصل المشترون إلى طريق وسط يجمع قسراً بين نظامين لا يمكن التوفيق بينهما من الوجهة النظرية .

لقد انتصر مبدأ استقلال الولايات في تأليف مجلس الشيوخ ، وانتصر مبدأ سيادة الشعب في تأليف مجلس النواب ، فكان على كل ولاية أن ترسل شيخين إلى الكونغرس وعددًا من النواب يتناسب مع عدد سكانها . ونشأ عن هذا النظام أن أصبح لولاية نيويورك في الوقت الحاضر ثلاثة وثلاثون نائباً ولها عضوان اثنان في مجلس الشيوخ ليس إلا . فأصبح لولاية ديلاوير عضوان في مجلس الشيوخ وممثل واحد في مجلس النواب ؛ وبذلك صارت معادلة لولاية نيويورك في مجلس الشيوخ على حين إن نفوذ نيويورك يعادل ما لـديلاوير من النفوذ ثلاثاً وثلاثين مرة في مجلس النواب . وهكذا استطاعت أقلية الأمة في مجلس الشيوخ أن تشل قرارات الأغلبية الممثلة في مجلس النواب . وهذا يتناقض مع روح الحكومات الدستورية .

تبين لنا هذه الحقائق أنه من الصعب ، ومن النادر ، جمع كل أجزاء السلطة التشريعية بشكل منطقي ومعقول معاً . فمرور الزمن يولد دائماً مصالح مختلفة . ويؤيد كذلك مبادئ مختلفة في الأمة نفسها . فعند إنشاء دستور عام جديد قامت هذه المبادئ وتلك المصالح عقبات طبيعية في سبيل تطبيق أى نظام سياسى تطبيقاً صارماً بكل ما يترتب على هذا التطبيق من نتائج ، فالمرحلة الأولى من نشأة الوجود القومى هى الفترات الوحيدة التى يتيسر معها جعل التشريع منطقياً صارماً . فعندما نرى أمة تستمتع بهذه الميزة ، يجب علينا ألا نتسرع ونستنتج أنها حكيمة . بل يجب علينا أن نذكر فقط أنها أمة فية ، وعندما تكون الدستور الفدرالى كانت مصلحة استقلال الولايات المختلفة ومصلحة اتحاد الأمة بأسرها هما المصلحتين الوحيدتين المتضابتين بين الأمريكيين الإنجليز ، وكان لابد من التوفيق بينهما بالضرورة .

من العدل أن نعترف ، مع ذلك ، أن هذا الجزء من الدستور لم يؤد بعد إلى تلك الشرور التى كان يصح أن يخشاها الناس ؛ فجميع الولايات فية ، وأراضيها متجاورة ، وعاداتها وآراؤها واحتياجاتها ليست بالمتباينة . وما ينشأ عن اختلاف حجومها من فوارق لا يكفى لجعل مصالحها متفاوتة متضاربة ، فلا غرو إن لم تتشكل الولايات الصغرى بعضها مع بعض أبداً كى تقاوم في مجلس الشيوخ نيات الولايات الكبرى ومشروعاتها . ذلك إلى أن ثمة سلطة لا تقاوم في تعبير الشعب عن إرادته بصورة قانونية تجعل مجلس الشيوخ لا يعارض صوت الغالبية الذى يعبر عنه مجلس النواب ، إلا معارضة ضعيفة .

وينبغى ألا يفوتنا أن ليس في قدرة المشرعين الأمريكيين أن يجعلوا من الشعب الذى يضعون له القوانين أمة واحدة . فالدستور الفدرالى لا يهدف إلى هدم استقلال الولايات ، بل يهدف إلى ضبطه وكفه ليس إلا . فباعترافيهم بقوة هذه الجماعات الثانوية الحقيقية (ومن المستحيل تجريدها منها) يكونون قد نزلوا مقدماً عن استخدام الإكراه المعتاد استخدامه في قرارات الغالبية . فبعد أن تقرر هذا ، كان إدخال نفوذ الولايات في نظام

الحكومة الفدرالية أمراً لا يثير الدهشة بأى حال من الأحوال مادام لا يدل إلا على وجود قوة معترف بها يجب أن تحترم وتصانح لأن تكبح بالقوة والجبروت .

فارق آخر بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب

أعضاء مجلس الشيوخ تختارهم الهيئات التشريعية للولايات ، أما أعضاء مجلس النواب فيختارهم الشعب - انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ يجرى على مرتين ويجرى انتخاب أعضاء مجلس النواب على مرة واحدة - مدة العضوية في كلا المجلسين - الوظائف الخاصة بكل مجلس .

لا يختلف مجلس الشيوخ عن مجلس النواب من حيث مبدأ التمثيل نفسه فحسب ، بل يختلف عنه كذلك من حيث طريقة الانتخاب ، ومدة العضوية ، ومن حيث طبيعة وظائفه . فمجلس النواب يختاره الشعب ، على حين تختار المجالس التشريعية التي للولايات المختلقة أعضاء مجلس الشيوخ . ذلك أن مجلس النواب يُختار مباشرة ، أما مجلس الشيوخ فتختاره هيئة هي نفسها منتخبة . ومدة النائب ستان فحسب ، أما مدة عضو الشيوخ فسته أعوام . هذا ، ووظائف مجلس النواب تشريعية محضة ، والنصيب الوحيد الذى له في السلطة القضائية لا يعدو توجيه الاتهام إلى الموظفين العامين ، ومجلس الشيوخ يعاون في سن التشريع ، وينظر في قضايا الجرائم السياسية التي يعرضها عليه مجلس النواب ، ويعمل كذلك بوصفه المجلس التنفيذي الكبير للأمة . ويجب أن يصدق (مجلس الشيوخ) على التحالفات والمعاهدات التي يعقدها رئيس الولايات المتحدة ، وعلى التعيينات التي يأمر بها ، فهي لا تكون نافذة قانوناً إلا إذا صدق هذا المجلس عليها .

السلطة التنفيذية

عدم استقلال الرئيس - الرئيس منتخب ومستول ، حر في دائرة عمله ويخضع لفتيش مجلس الشيوخ لتوجيه - مرتبه مجدد عند تسلمه عمله - حق الفيتو .

اضطلع المشرعون الأمريكيون بمهمة شاقة عندما حاولوا إيجاد سلطة تنفيذية تعتمد على أغلبية الشعب ، ويكون لها مع ذلك من القوة ما يمكنها من أن تعمل في دائرتها الخاصة من غير أى قيد أو حد . وكان لابد لصيانة شكل الحكومة الجمهورى من خضوع مثل السلطة التنفيذية لإرادة الشعب .

ولا يعدو الرئيس أن يكون موظفاً كبيراً منتخباً . فشرفه وأملاكه وحرية وحياته هي كل ما لدى الشعب من ضمانات على مراعاة الاعتدال في ممارسته سلطاته . ولكنه مع ذلك ، ليس مستقلاً تمام الاستقلال في ممارسته هذه السلطات . فلا بد من أن يحظر مجلس

الشيوخ بشأن علاقاته مع الدول الأجنبية ، وتوزيعه الموظفين العاملين ، وبذلك يكون بآمن من أن يرشو أو يرتشى .. هذا ويعترف مشرع الاتحاد بأن السلطة التنفيذية لا تؤدي مهمتها بكرامة وفائدة إلا إذا استمضت باستقرار وسلطة أكثر مما في الولايات المختلفة .

ويختار الرئيس لمدة أربع سنوات ، ويجوز إعادة انتخابه^(١) حتى يوحى إليه ما أمامه من فرص الإدارة في المستقبل بالأمل في القيام بمشروعات تخدم المصلحة العامة ، وغده بالوسائل اللازمة لتنفيذها . وهو الممثل الوحيد للسلطة التنفيذية في الاتحاد . وقد حرص الأمريكيون كل الحرص على ألا يجعلوا قراراته خاضعة لصوت مجلس من المجلسين . وهذا إجراء لاشك خطير ، لأنه يؤدي في الوقت نفسه إلى تعطيل دولاب الحكومة ، ويقلل مما عليها من تبعات . إن مجلس الشيوخ الحق في أن يلغي بعض أعمال الرئيس ، ولكنه لا يستطيع أن يجبره على اتخاذ أية خطوات ، ولا هو (أى مجلس الشيوخ) يشارك في السلطة التنفيذية .

قد يكون تأثير السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية تأثيراً مباشراً . وقد أبنت نوا حرص الأمريكيين على تفادي هذا التأثير . ولكنه ، من جهة أخرى ، قد يكون غير مباشر . فالمجلس التشريعية التي تستطيع أن تحرم موظفاً من موظفي الولاية مرتبه ، تكون قد أعدت على استقلاله . ولما كانت هذه المجالس حرة في وضع القوانين ، فقد يخشى منها أن تستولى تدريجياً على ذلك الجزء من السلطة الذي وضعه الدستور في يديه . فعدم استقلال السلطة التنفيذية هذا عيب من العيوب الذاتية في الدساتير الجمهورية . إن الأمريكيين لم يستطيعوا مقاومة نزعة المجالس التشريعية إلى الاستيلاء على الحكومة ، ولكنهم أضعفوا من هذه النزعة . هذا ، ويحدد مرتب الرئيس عند توليه مهام وظيفته ، ويبقى هذا المرتب ثابتاً طوال مدة رئاسته . وفضلاً عن ذلك فقد زود الرئيس بحق الفيتو الذي يخول له أن يعارض تنفيذ القوانين التي قد تقضى على ذلك الجزء من الاستقلال الذي خوله له الدستور . ومع ذلك فالصراع الذي بين الرئيس والمجلس التشريعي يجب أن يظل دائماً غير متكافئ ، لأن هذا المجلس والحق من التغلب على كل مقاومة بأن تنابر في خططها . ولكن الفيتو يضطره على الأقل إلى أن يعيد النظر في الأمر . أما إذا ظل مستمسكاً برأيه ، فيجب أن يكون وراءه أغلبية من ثلثي أعضاء المجلس كله تسنده . ومع ذلك فالفيتو أشبه بنوع من الاستناد إلى الشعب . فلولا هذا الضمان لتعرضت السلطة التنفيذية إلى الضغط عليها في الخفاء . ولذلك فهي تلجأ إلى هذه الوسيلة من الدفاع عن نفسها وعرض ما لديها من البواعث والأسباب . ولكن إن ظل التشريع مستمسكاً بخططه فهل في استطاعته دائماً أن يتغلب على كل مقاومة ؟ والجواب على ذلك أن في دساتير العالم كله أيّاً كان نوعها ،

(١) منذ أن رفض جورج واشنطن أول رئيس للولايات المتحدة ، في سبتمبر سنة ١٧٩٦ م ، أن يعاد انتخابه لثالث مرة ، أصبح العرف يلقي بالأعلى الرئيس في الحكم أكثر من ثلاث سنوات . ويلاحظ أن الرئيس فرانكلين روزفلت قد انتخب فعلياً للرئاسة مرة ثالثة في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٤ ، فقد كانت الحرب العالمية الثانية قائمة على قدم وساق . ومع ذلك لم يتكرر مثل هذا الاستثناء .

نقطة معينة يجب على المشرع أن يلجأ فيها إلى ما لدى مواطنيه من فطرة سليمة ، ومن فضيلة . وهذه النقطة أكثر قرباً وبروراً في الجمهوريات ، على حين أنها بعيدة في الحكومات الملكية ، ومستورة بشتار كيف . ولكنها موجودة مع ذلك دائماً بشكل ما . وليس ثمة بلد في العالم يمكن أن يحتاط لكل شيء بالقوانين أو يمكن أن تحل فيه المؤسسات السياسية محل الفطرة السليمة ، والآداب العامة .

المواضع التي يختلف فيها مركز رئيس الولايات المتحدة عن مركز ملك دستوري في فرنسا

السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة محدودة وشاذة شأنها شأن ما تقبله من سيادة - السلطة التنفيذية في فرنسا ، مثلها مثل سيادة الدولة ، تمتد إلى كل شيء - الملك فرع التشريع - الرئيس لا يعدو أن يكون منفذاً للقوانين - اختلافات أخرى ناشئة من اختلاف دوام السلطين - الرئيس يجد ما يكبحه في ممارسته سلطته التنفيذية ، أما الملك فمستقل بممارستها - على الرغم من هذه الفروق فإن فرنسا أكثر قرباً إلى الجمهورية من قرب الاتحاد إلى الملكية - مقارنة عدد الموظفين العاملين الذين يعتمدون على السلطة التنفيذية في كل من الدولتين .

للسلطة التنفيذية تأثير هام كل الأهمية في مصائر الأمم . وهذا ما يدعو إلى أن أطيل بعض الإطالة في هذا الجزء من الموضوع الذي أنا بصددده ، كي أئين بشكل واضح الدور الذي تقوم به هذه السلطة في أمريكا . فكي يكون لدينا فكرة واضحة ودقيقة عن مركز رئيس الولايات المتحدة ، يجدر بنا أن نوازن بينه وبين مركز ملك من ملوك فرنسا الدستوريين . وسأمر في هذه المقارنة مروراً عاجلاً بالمظاهر الخارجية للقوة ، وهي مظاهر كثيراً ما تغدع الملاحظ للأحوال بدلاً من أن توجهه في بحوثه . فعندما تتحول دولة ملكية تدريجياً إلى جمهورية تظل السلطة التنفيذية محفظة بألقابها ومظاهر تكريمها وعمراسها ، زمناً طويلاً بعد زوال السلطة عنها . فبعد أن قطع الإنجليز رأس ملك من ملوكهم وطردوا آخر من عرشه لبوا يخاطبون خلفاء هذين الملكين راكعين . هذا ، ومن جهة أخرى ، عندما تقع جمهورية في حكم رجل فرد ، يظل سلوك رئيسها الحاكم عليها بسيطاً خالياً من كل تعال و صلف كما لو كان سلطانه لم يصبح الغالب على كل شيء . فعندما كان الأباطرة يمارسون إسرافاً كاملاً مطلقاً لا حد له على مقادير المواطنين وعلى حياتهم ، جرت العادة أن يخاطبوا بلقب (قيصر) . ومع ذلك كانت عاداتهم أن يتناولوا أى شيء ولو العشاء في بيوت أسدقاتهم من غير مراعاة لأية شكليات رسمية ، فالأحرى بنا إذن أن نتمعق وننظر إلى ما وراء السطح .

السيادة في الولايات المتحدة موزعة بين الاتحاد وبين الولايات . أما السيادة في فرنسا فواحدة غير منقسمة . ومن هنا يتجلى لنا أول فرق بين رئيس الولايات المتحدة وملك فرنسا ، وهذا الفرق الأول أبرز الفروق كلها بين الاثنين ، فالسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة محدودة وشاذة مثل سيادة الدولة نفسها التي تعمل السلطة التنفيذية هذه باسمها . أما في فرنسا فهي عامة ومطلقة مثل سيادة الدولة نفسها . فلأمريكيين حكومة قدرالية وللفرنسيين حكومة قومية .

وينشأ القصور هذا من طبيعة الأشياء ذاتها ، ولكنه مع ذلك ليس بالسبب الوحيد . وبليبه من حيث الأهمية ما يأتي . فمن الممكن أن تعرف السيادة بأنها حق وضع القوانين . ففي فرنسا يمارس الملك جزءاً من حق السيادة في الواقع مادامت القوانين لا وزن لها إلا إذا وقعها وأقرها . وزيادة على ذلك فهو المنفذ لكل ما تأمر به . وكذلك رئيس الولايات المتحدة ، فهو الذي ينفذ القوانين ، ولكنه في الحقيقة لا يشترك في منها ، ومادام رفضه التصديق عليها لا يمنع مرورها ، ولا يقف تنفيذها ، فهو ليس إذن جزءاً من السيادة ، وإنما هو وكيلها . ولكن ملك فرنسا ليس جزءاً من السيادة فحسب ، بل له نصيب في تعيين المجالس التشريعية ، وهو الجزء الآخر من السيادة ، فهو لا يشارك فيه عن طريق تعيينه لأعضاء أحد المجالسين وحل المجلس الآخر عندما يحلوه أن يحله . أما رئيس الولايات المتحدة فليس له أي نصيب في تأليف الهيئة التشريعية . ولا هو يستطيع أن يحلها . وللملك الحق ذاته في أن يقدم مقترحات مثلما للمجلسين ، وهو حق ليس لرئيس الولايات المتحدة . ويمثل الملك في كل مجلس من المجلسين بوساطة وزرائه الذين يشرحون مقاصده ويؤيدون آراءه ويصونون مبادئ الحكم . أما الرئيس ووزرائه الذين يشرحون الكونجرس ، وبذلك لا يتسنى لنفوذه وآرائه أن تصل إلى هذه الهيئة الكبرى إلا بطريق غير مباشر . فملك فرنسا يقف على قدم المساواة إذن مع المجالس التشريعية ، فهي لا تستطيع أن تعمل بدونه ، كما لا يستطيع هو أن يعمل بدونها . فمركز الرئيس إلى جانب مركز التشريع أشبه بسلطة ثانوية ، تابعة غير مستقلة .

وحتى في ممارسته السلطة التنفيذية ، بمعناها الصحيح ، وهي النقطة التي يبدو أن مركزه فيها يشبه مركز الملك الفرنسي كل الشبه ، تهد الرئيس يعمل تحت تأثير عدة عوامل تجعل مركزه دون مركز الملك . فسلطة ملك فرنسا تمتاز على سلطة الرئيس بميزة الدوام أولاً . والدوام عنصر من أهم عناصر القوة ، فلا شيء يحتمل أن يخشى منه أو أن يحب إلا إذا كان المفروض فيه أنه دائم . ف رئيس الولايات المتحدة حاكم منتخب لمدة أربعة أعوام ، على حين أن ملك فرنسا وراثي .

ورئيس الولايات المتحدة يظل في ممارسته سلطته التنفيذية تحت رقابة حريصة ، ففي قدرته أن يعد مشروع مخالفة مثلاً ، إلا أنه لا يستطيع أن يرميها ، وله أن يقترح اسم مرظف ما ليشغل منصباً معيناً ، ولكن ليس له أن يعينه ، أما ملك فرنسا فمطلق في دائرة سلطته التنفيذية .

ورئيس الولايات المتحدة مسئول عن أعماله ، ولكن شخص الملك مصون ومقدس لا يعتدى عليه بمقتضى القانون الفرنسى .

ومع ذلك فالرأى العام من حيث هو قوة موجهة لا يزال فوق كل من الملك والرئيس ، إلا أن قوته فى فرنسا أقل تحديداً ، وأكثر غموضاً ؛ هذا ، وتأييد القوانين لقوة الرأى العام أقل فى فرنسا منها فى أمريكا ، ومع ذلك فهذه القوة موجودة ، فتعمل فى أمريكا عن طريق الانتخاب والقرارات . أما فى فرنسا فتعمل بواسطة الثورات . فعلى الرغم من اختلاف دستورى هاتين الدولتين ، فالرأى العام هو السلطة الطاغية فى كل منهما . فبدأ التشريع الأساسى - وهو مبدأ جمهورى فى ذاته - واحد فى الدولتين على الرغم من أن تطوره قد يكون حراً ، حرية قليلة أو كبيرة . وتكون نتائجه مختلفة . وعلى هذا فلا يسعى إلا أن أستتج أن فرنسا بملكها أقرب إلى الجمهورية من مقربة الاتحاد ورتسه إلى الملكية .

لم أذكر فى كل ما تقدم غير نقاط الخلاف الأساسية ، التى تميز أحدهما عن الآخر . ولو دخلت فى التفاصيل لكان التضاد الذى بينهما أوضح وأبرز .

هذا وقد سبق أن ذكرت أن رئيس الولايات المتحدة لا يمارس سلطته إلا فى دائرة سيادة جزئية ، أما سيادة الملك فى فرنسا فكاملة غير منقسمة . وكان يصح لى أن أبين أن قوة حكومة الملك فى فرنسا تتجاوز حدودها الطبيعية ، مهما كانت هذه الحدود واسعة ، وأنها تطفل فى دائرة مصالح الناس الشخصية بآلاف الطرق المختلفة . ولنضرب مثلاً لهذا النفوذ بذلك الذى ينشأ عن وجود عدد ضخم من الموظفين العامين الذين يحصلون على مرتباتهم من الحكومة التنفيذية . فعدد هؤلاء الموظفين تجاوز كل عدد سابق ، فقد بلغ (١٣٨٠٠٠) مائة وثمانية وثلاثين ألفاً . ويصبح لنا أن نعد تعيين كل منهم مصدراً من مصادر القوة . هذا وليس لرئيس الولايات المتحدة وحده الحق فى تعيين أى موظف عام ، ولا يزيد مجموع الموظفين العامين فى الولايات المتحدة الآن (*) على ١٢٠٠٠ موظف .

الأسباب العارضة التى قد تريد سلطان الحكومة التنفيذية

أمن الولايات المتحدة الخارجى - جيش من ستة آلاف رجل - سفن قليلة العدد - للرئيس امتيازات عظيمة ، ولكن لا فرصة له لممارسة هذه الامتيازات - وهو ضعيف فى الامتيازات التى يمارسها فعلاً .

إن كانت الحكومة الفرنسية أضعف فى أمريكا منها فى فرنسا فمرد ذلك إلى الظروف أكثر منه إلى قوانين البلاد .

تجد السلطة التنفيذية فى مجال علاقاتها الخارجية القرض لإظهار ما لها من مهارة ومن

(*) وقت صدور الطبعة الإنجليزية من هذا الكتاب .

قوة ، فإن كان كيان الاتحاد (الولايات المتحدة) مهتداً دائماً ، وإن كانت أهم مصالحه متصلة كل يوم بمصالح الأمم القوية الأخرى ، صار للسلطة التنفيذية أهمية متزايدة بنسبة ما ينظر منها أن تقوم به من إجراءات ، أو بنسبة ما تنفذه منها فعلاً . وليس من شك في أن رئيس الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للجيش ، ولكنه جيش لا يزيد على ستة آلاف جندي ؛ وهو قائد الأسطول ، ولكنه أسطول يتكون من عدد قليل من السفن ؛ وهو الذى يوجه علاقات الاتحاد الخارجية ، ولكن الولايات المتحدة لا جيران لها . فإن كان المحيط يفصلها عن سائر أجزاء العالم ، وكانت لا تزال أضعف من أن تهدف إلى السيطرة على البحار فهي لا أعداء لها . ويندر أن تصطدم مصالحها بمصالح أية أمة أخرى من أمم العالم^(١) . وفي هذا ما يؤيد القول بأن الحكومة عملياً يجب ألا يحكم عليها بحسب الأساس النظرى الذى يقرم عليه دستورها . فرئيس الولايات المتحدة حائز لكل ما للملك من امتيازات تقريباً ؛ ولكن لا فرصة عنده لممارستها . فما يستطيع أن يمارسه منها في الوقت الحاضر محدود كل الحد . فالقوانين تقول له أن يكون قوياً ولكن الظروف تعمل على استبقائه ضعفاً .

ومن جهة أخرى فإن ما في امتيازات ملك فرنسا من قوة عظيمة نشأ من الظروف . فالحكومة التنفيذية في فرنسا في كفاح متصل مع العقبات الكأداء التى في سبيلها ، ولديها موارد ضخمة تمكنها من التغلب عليها . ومن ثم هي تسمع وتزداد بحسب ما تنجزه من أعمال وما توجهه من الأحداث دون حاجة إلى إجراء أى تعديل في دستورها . فإن كانت القوانين قد جعلتها ضعيفة ومحدودة مثل حكومة الولايات المتحدة فإن نفوذها سرعان ما يصبح مع ذلك أكبر وأشمل .

رئيس الولايات المتحدة ليس بحاجة إلى أغلبية في المجلسين التشريعيين كي يستطيع أن يدير شئون الحكم

ومن البديهيات المقررة في أوروبا أن الملك الدستورى لن يستطيع أن يقوم بمهام الحكم إذا ما وقف في وجهه المجلسان كلاهما . ولكن المعروف أن كثيرين من رؤساء الولايات المتحدة قد فقدوا الأغلبية في الهيئة التشريعية دون أن يضطروهم ذلك إلى النزول عن السلطة العليا ، ومن غير أن يعملوا على إنزال شر كبير بالأمة . فقد سمعت هذه الحقيقة تقبس وتتخذ دليلاً على استقلال الحكومة التنفيذية في أمريكا وعلى قوتها . ومع ذلك فأقل تفكير يقنعنا بأن العكس هو الصحيح ، وهذا دليل على ضعفها لا على استقلالها وقوتها . يقتضى الملك في أوروبا تأييد السلطة التشريعية إياه حتى يتمكن من أداء الواجبات

(١) يلاحظ أن المؤلف لم يشر في شيء هنا إلى مبدأ حرر الشهير الذى أعلن سنة ١٨٢٣ م وكان له اثر كبير في توجيه سياسة أمريكا الخارجية مدة طويلة .

التي يفرضها عليه الدستور ، لأنها واجبات جام . فليس الملك الدستوري في أوروبا منفذاً للقوانين فحسب ، بل إن تنفيذها ليقع عليه كله حتى صارت له القدرة على شل قرونها إذا وقفت ضد مقاصده ، فهو بحاجة إلى مساعدة المجلسين التشريعيين لوضع القوانين ، ولكن هذين المجلسين بحاجة إلى قوة لتنفيذها ، فهاتان السلطانان لا تستطيعان أن تعمل إحداهما من غير الأخرى وإذا ما اختلفتا تعطل دولاب الحكومة .

لا يستطيع الرئيس في أمريكا أن يحول دون تنفيذ أى قانون ، كما لا يستطيع أن يتفادى التزامه بتنفيذه بالقوة . فلا شك في أن معاونته في إخلاص وهمة ، مفيدة في إدارة الشؤون العامة ، ولكنها ليست مما لا يمكن الاستغناء عنه ، فهو في كل أعماله الهامة خاضع مباشرة ، أو بالوساطة ، للهيئة التشريعية . ولا يستطيع بمطلق سلطته وحدها أن يعمل شيئاً يذكر . لضعفه إذن ، وليست قوته ، هو الذى يمكنه من أن يبقى على الرغم من معارضة السلطة التشريعية . أما في أوروبا فيجب أن يسود الانسجام التام بين التاج والمجلس التشريعي . فأى صدام بينهما قد يكون خطيراً ، على حين أن هذا الانسجام ليس مما لاغنى عنه في أمريكا لأن مثل هذا الاصطدام محال .

انتخاب الرئيس

تزداد أخطار الانتخابات بنسبة ما يترتب عليها من امتيازات - هذا النظام جائز في أمريكا لعدم الحاجة إلى سلطة تنفيذية قوية - كيف ساعدت الظروف على إنشاء النظام الانتخابى - لم كان انتخاب الرئيس لا يغير من مبادئ هذه الحكومة - تأثير انتخاب الرئيس في صغار الموظفين .

تدلنا الخبرة ، وبدلنا التاريخ كذلك ، على أن ما في نظام الانتخابات من أخطار تتجلى واضحة عند انتخاب رئيس لحكومة شعب عظيم . وسأحدث عن هذه الأخطار بالإشارة إلى أمريكا وحدها .

وقد تزداد هذه الأخطار أو تقل بحسب المركز الذى تشغله السلطة التنفيذية في البلاد ، وبحسب ما لهذه السلطة من شأن في الدولة . هذا ، وتختلف هذه الأخطار في شدتها بحسب طريقة الانتخاب وظروف الناخبين . وأكبر حجة تذكر ضد انتخاب رئيس الحكومة حجة لها ما يبررها ، وهى أن هذا الانتخاب مجال لمسيح لاستئثار مطامع الناس الخاصة ، وقد يدفعهم إلى التهور في السعى وراء القوة والسلطان . حتى إذا لم تتوافر لهم الوسائل المشروعة للتجأوا في كثير من الأحوال إلى القوة للاستيلاء على ما ينعمهم عنه الحق . ولا يخفى أنه كلما ازدادت امتيازات السلطة التنفيذية اشتد إغراؤها . وكلما استئثرت مطامع المرشح تمس له جماعة من الأنصار رجاء أن يكون لهم نصيبهم في الفوائد عندما يفوز زعيمهم بمنصب الرئاسة . وهكذا تزداد الأخطار التي تترتب على انتخاب

الرئيس بنسبة تأثير هذه القوة التنفيذية تماماً في الدولة، فظروا بولندا لاتعزى إلى النظام الانتخابي فيها وحده بل تعزى أكثر من ذلك إلى أن الملك المنتخب هذا ملك على دولة قوية.

وقبل أن نناقش ما للنظام الانتخابي من فوائد مطلقة ينبغي إجراء بحوث تمهيدية من حيث المركز الجغرافي والقوانين والعادات والعرف والآراء الدائرة بين الشعب المراد إدخال هذا النظام فيه ، وهل تسمح بإنشاء حكومة تنفيذية ضعيفة ومعتمدة على غيرها أم لاتسمح بذلك . فإن نحن حاولنا أن نجعل سيداً قوياً وفي الوقت نفسه منتخباً ، كان معنى ذلك ، في رأيي ، أننا نجتمع بين فكرتين غير متسجمتين . هذا ، والوسيلة الوحيدة التي أعرفها لتحويل النظام الملكي الوراثة إلى سلطة انتخابية هي الحد مقدماً من مجال هذا النظام ، والتقليل شيئاً فشيئاً من امتيازاته ، وأن يعود الشعب تدريجياً على أن يعيش من غير حمايته . ولكن هذا ما لا يفكر الجمهوريون في أوروبا أن يعملوه أبداً . فالكثيرون منهم لا يكرهون الاستبداد إلا أنهم ذاقوا الكثير من مراراته . فالظلم ، لامتدى قوة السلطة التنفيذية هو الذي يستثير عداوتهم ، فتراهم يهاجمون الاستبداد من غير أن يدركوا مدى اتصاله الوثيق بالسلطة التنفيذية .

لم يَغنَ مواطن إلى اليوم بأن يعرض شرفه وحياته ليكون رئيساً للولايات المتحدة ، بسبب أن سلطة هذا مؤقته ومحدودة وقانونية . إن المكافأة المنتظرة من موثاقه الحظ يجب أن تكون عظيمة سخية حتى يتشجع المغامرون على الدخول في هذه اللعبة المستهينة . لم يحدث بعد أن استطاع مرشح أن يستثير حماسة الشعب الخطيرة أو عواطفهم العارمة لمصلحته ؛ ويرجع ذلك إلى سبب بسيط ، فإنه عندما يكون على رأس الحكومة لا يجد تحت تصرفه سوى مقدار ضئيل من القوة والثروة والمجد يستطيع أن يوزع منه على أنصاره ، فضلاً عن أن نفوذه في الدولة أصغر من أن يؤدي إلى إنجاح طائفة تعتمد على ترقيه إلى مركز القوة ، أو إلى دمارها .

إن ميزة الملكيات الوراثية الكبرى هي أن المصلحة الشخصية لأمرة معينة ترتبط دائماً بمصالح الدولة أوثق ارتباط . فهذه المصالح لاتهتم أبداً لحظة واحدة ، فإن لم تكن شئون الدولة الملكية تدار على نحو أفضل مما تدار به شئون الجمهوريات فلديهم على الأقل دائماً من يستطيع أن يديرها إدارة طيبة كانت أو سيئة ، بحسب مقدرته ، أما في الدولة الانتخابية فإن دولا الحكومة يقف من تلقاء نفسه عند اقتراب ميعاد الانتخابات ولفترة قليلة . لاشك أن القوانين قد تعمل على استعجال عملية الانتخاب التي يصح أن تدار ببساطة وتنجز بسرعة حتى لا يبقى مركز القوة شاغراً أبداً ، ولكن على الرغم من هذه الاحياطات فإن فراغاً لا بد أن يحدث في عقل الشعب . فعندما يقترب موعد الانتخابات لا يفكر رئيس السلطة التنفيذية إلا في المعركة المقبلة ، فلم يعد أمامه شيء يتطلع إليه ولا هو يستطيع أن يبدأ مشروعات جديدة ، فلا يسهه عندئذ إلا أن يستمر في غير اكتراث

في المشروعات التي قد تم على يدي آخر غيره . قال الرئيس جفرسون في ٢١ يناير سنة ١٨٠٩ قبل موعد الانتخاب بسنة أسابيع^(١) (بل قبل تركه المنصب بسنة أسابيع فعلاً) قال : « إنني أقرب كثيراً من وقت تقاعدي من منصبى هذا ، فلم أعد أشعر بشهوة ما ، ولا أشارك في شيء ، ولا أعبر عن أية عاطفة . ويبدو لي أن من العدالة أن أدع خلفي اتخاذ الخطوات التي عليه أن يتمها في المشروعات ، والتي سيكون مسئولاً عنها . ومرة أخرى تتركز أنظار الأمة جميعاً في نقطة واحدة ، فكلهم يترصد بملاد حادث هام » .

وكلما اتسع نفوذ السلطة التنفيذية وعظم عملها المستمر ، وزادت ضرورة هذا العمل ، ازداد خطر فترة التعليق والانتظار . فالأمة التي اعتادت الحكم أو اعتادت على سلطة تنفيذية قوية مستهزئة حتماً من جراء الانتخابات . ففي الولايات المتحدة قد يتراخي عمل الحكومة من غير أن يكون من ورائه أى خطر ، لأنها دائماً ضعيفة ومحدودة .

فمن مثالب النظام الانتخابي الرئيسية أنه يخلق نوعاً من عدم الاستقرار في سياسة الدولة الداخلية والخارجية ، ولكن الناس لا يشعرون بهذا العيب فعلاً ، مادام نصيب الرئيس من السلطة التي يعهد بها إليه ضئيلاً . فمبادئ الحكم لم يعورها أى اختلاف في روما ، على الرغم من أن القناصل كانوا يدلون كل عام ، ولأن السلطة الموجهة كانت في أيدي مجلس الشيوخ (السناطور) وهو هيئة وراثية . ففي غالبية الحكومات الملكية في أوروبا التي يقضى نظام الحكم فيها بانتخاب الملك ، يحدث انقلاب كبير عند كل انتخاب جديد . إن للرئيس في أمريكا تأثيراً معيئاً في شئون الدولة ولكنه مع ذلك لا يديرها ، فالقوة الغالبة في أيدي ممثلي الأمة كلها ، وعلى ذلك فإن مبادئ الدولة السياسية تتوقف على الشعب في مجلته لا على الرئيس وحده . ومن ثم لم يكن للنظام الانتخابي في أمريكا أى تأثير ضار على ثبات الحكومة . ولكن عدم وجود مبادئ ثابتة شر أصيل في النظام الانتخابي حتى إنه لا يزال يدرك بوضوح في نطاق سلطة الرئيس مهما كان ذلك النطاق ضيقاً .

يسلم الأمريكيون بأن رئيس السلطة التنفيذية يجب أن يكون حراً في اختيار معارنيه وعزلهم إذا شاء ، وذلك كي يؤدي ما عليه من واجبات ، ويضطلع بأعباء المسئولية كلها . أما الهيئات التشريعية فهي إنما تراقب سلوك الرئيس ، أكثر مما توجهه . وترتب على ذلك أن كان حظ جميع الموظفين العاملين الفدراليين عند كل انتخاب معلقاً . هذا ، وقد تشكى الناس في البلاد الملكية الدستورية من أن حظ صغار الموظفين في إدارة ما في أوروبا يتوقف على حظ الوزراء . ولكن الضرر أعظم من ذلك وأدهى في الحكومات الانتخابية . وسبب

(١) الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩) وقد انتهت رئاسته الثانية في مارس سنة ١٨٠٩ م .

ذلك واضح لا يخفى . فالوزارات المتوالية في الحكومات الملكية الدستورية تكون بسرعة . ولما كان مثل السلطة التنفيذية لا يتغير كثيراً فروح التغيير والتجديد تظل في حدود ضيقة ، وما نرى من تغييرات إنما تحدث في التفاصيل الإدارية لا في أصولها ومبادئها . أما إبدال نظام بآخر كل أربع سنوات في أمريكا بحسب ما ينص عليه القانون فيدعو إلى حدوث انقلاب . وما قد يحل بالأفراد من كوارث يكون نتيجة هذا الوضع . ويجب بأن نسلم بأن عدم التأكد من البقاء في الوظائف العامة في أمريكا لا يؤدي إلى تلك النتائج السيئة التي يتوقعها الناس من ورائه في البلاد الأخرى . فمن الميسور كل اليسر الحصول على منصب مستقل في الولايات المتحدة - إن الموظف العام الذي يفقد وظيفته قد يحرم من كثير من مباحج الحياة ، ولكنه لا يعدم وسيلة يكسب بها رزقه .

سبق أن أشرت في مطلع هذا الفصل إلى أن الأخطار التي تنجم عن النظام الانتخابي إذا ما طبق على رئيس الدولة ، تزداد أو تنقص بحسب الظروف الخاصة بالشعب الذي اختار هذا النظام . فمهما ضيقت وظائف الدولة التقليدية فهي لا بد مؤثرة تأثيراً كبيراً في سياسة البلاد الخارجية ، إذ لا يتسنى البدء بأية مفاوضات ، أو إجراؤها بنجاح إلا بواسطة شخص واحد . وكلما ازداد مركز الشعب قلقاً وخطراً مست الحاجة إلى سياسة خارجية ثابتة منسقة ، وازداد ما في نظام انتخاب الرئيس الأعلى من خطر . فسياسة الأمريكيين حيال العالم جميعه بسيطة كل البساطة حتى لنكاد نقول أنه لا أحد بحاجة إليهم ، ولا هم بحاجة إلى أحد . فاستقلالهم لم يكن مهدداً في أى وقت أبداً ، وعمل السلطة التنفيذية عندهم مقيد بالظروف بقدر ما هو مقيد بالقوانين . ويستطيع الرئيس أن يغير من سياسته ويبدل من غير أن يورط الدولة في مأزق ، أو يؤدي بها إلى الدمار . وأياً كانت امتيازات السلطة التنفيذية ، فالفترة التي تسبق الانتخابات مباشرة ، والفترة التي تجرى في أثنائها يجب أن تعتبر دائماً أزمة قومية . فكلما ازداد الارتباك الداخلي ، وكلما ازداد ما يهدد البلاد من أخطار خارجية ازداد خطر هاتين الفترتين ، ولا يستطيع غير عدد قليل من الأمم في أوروبا تفادي كوارث الفوضى أو الغزو في كل مرة يكونون فيها مشغولين بانتخاب رئيس جديد عليهم^(١) . أما في أمريكا فاجتمع تكوّن على نحو يجعله يظل ثابتاً على قواعده دون أية حاجة إلى مساعدة أحد ، فهو لا يخشى شيئاً من الأخطار الخارجية . قد يكون انتخاب الرئيس مدعاة للتعجب والاضطراب ولكنه ليس مدعاة للدمار والحرب .

طريقة الانتخاب

تجلى مهارة المشرعين الأمريكيين في طريقة الانتخاب التي اختاروها - إيجاد هيئة انتخابية خاصة - أصوات هؤلاء الناجمين المنفصلة - الحالة التي يدعو فيها مجلس النواب لانتخاب الرئيس - نتائج الاثنى عشر انتخاباً التي حدثت منذ إنشاء الدستور .

(١) عندما يتحدث المؤلف عن الجمهوريات في أوروبا ، تكون دولة بولندا (بولونيا) نصب عينيه ، فارتبطها في القرن الثامن عشر بؤيد أقواله . ولقد صرح المؤلف بذلك في الصفحة التالية .

زيادة على ما في هذا النظام من أخطاء ذاتية ، فقد تنشأ أخطاء أخرى كثيرة من جراء طريقة الانتخاب ، وهي أخطاء ييسر للمشتري تحاشيها بما يتخذ من احتياطات . فإن اجتمعت أمة مسلحة في مكان عام لتختار رئيسها ، تعرضت لكل المصادفات التي تؤدي إلى قيام حرب أهلية يمكن أن تنشأ عن مثل هذا الإجراء ، فضلاً عما ينشأ من الأخطار الذاتية في النظام الانتخابي نفسه . فالقوانين البولونية التي أخضعت انتخاب الرئيس إلى دفتور شخص واحد كانت توحى باغتيال هذا الشخص ، أو أنها مهدت الطريق إلى القوضى .

فعندما نفحص المؤسسات السياسية والأحوال الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة يدهشنا ذلك الانسجام الرائع بين منح الحظ ، وجهود الإنسان . فقد توافر لهذه الأمة سببان من أسباب السلام الداخلي الرئيسية : فهي أمة حديثة يقطنها شعب قديم العهد بممارسة الحرية ، فضلاً عن أنها لا يجبران لها تخشى أن يتاصبوا العداء . هذا وقد أفاد المشرعون الأمريكيون من هذه الظروف المواتية فخلقوا سلطة تنفيذية ضعيفة وقانونية يمكن أن يجعلوها انتخابية من غير أن يخشوا أى خطر من وراء ذلك .

فلم يبق لؤلاء المشتريين بعد ذلك إلا أن يختاروا من طرق الانتخاب الكثيرة أقلها خطراً . هذا ، وتتفق القواعد التي وضعوها بشأن هذه النقطة اتفاقاً رائعاً مع الضمانات التي سبق أن قدمتها لهم طبيعة البلاد الجغرافية والسياسية . وكان هدفهم أن يتوصلوا إلى طريقة الانتخاب التي تعبر خير تعبير عن إرادة الشعب واختياره ، مع إحداث أقل ما يمكن إحداثه من اضطرابات وتعطيل في دولايب العمل . فقد سلموا بادىء ذي بدء بأن الأغلبية البسيطة هي التي يجب أن يكون لها القول الفصل في هذه النقطة . ولكن الصعوبة كانت في الحصول على هذه الأغلبية من غير أن يكون ثمة فترة تأخير . فهذا التأخير خطر ، ومن الأهمية بمكان العمل على تفاديه . فيندر أن يحصل شخص ما من أول محاولة على أغلبية أصوات شعب عظيم . وإن هذه الصعوبة لتزداد شدة في جمهورية تتكون من ولايات متحالفة ، فيها النفوذ المحلى أرق وأقوى بكثير مما في غيرها . وكانت الوسيلة التي اقترحت لتعاشي هذه العقبة الثانية هي أن يعهد بسلطات الأمة الانتخابية إلى هيئة تمثلها تمثيلاً صحيحاً . هذا ، وإن طريقة الانتخاب هذه تجعل قيام الأغلبية أكثر احتمالاً ، إذ كلما قل عدد الناخبين ازدادت فرص وصولهم إلى اتفاق ؛ ذلك إلى أنها تتيح احتمالاً آخر لاختيار أرشد . بقى إذن أن يتقرر إن كان يعهد بحق الانتخاب هذا إلى المجلس التشريعي نفسه ، وهو المجلس الذي يمثل الشعب عادة ، أو أن يعهد إلى هيئة انتخابية خاصة تؤلف لهذا الغرض وحده - غرض انتخاب الرئيس . وقد اختار الأمريكيون الأمر الثاني اعتقاداً منهم بأن الذين يختارون لوضع القوانين فحسب ، لا يمثلون رغبات الأمة تمثيلاً كاملاً من حيث انتخابها رئيسها الأكبر . ولما كانوا ينتخبون لمدة أكثر من سنة واحدة فالدوائر الانتخابية التي يمثلونها قد تكون غيبت رأياً في ذلك الوقت . وقد رأى أن المجلس التشريعي إذا

ما أعطى حق انتخاب رئيس السلطة التنفيذية قد يتعرض أعضاؤه في فترة من الزمن قبل الانتخاب ، لمناورات الرشوة والفساد والوقية ، على حين أن الناخبين الخاصين يظلون متصلين بالجمهير ، شأنهم شأن الأغلفين ، حتى يوم الانتخاب حيث لا يظهرون سوى لحظة قصيرة يعطون فيها أصواتهم .

ولذلك تقرر أن تعين كل ولاية عدداً من الناخبين ، يقومون بدورهم بانتخاب الرئيس . وإذا لوحظ أن المجالس التي عهد إليها باختيار الموظف الأول في البلاد الانتخابية ، انقلبت حملاً إلى مباءة للفساد والشهوات والجماعات السرية ، وأنها اغتصبت في بعض الأحيان سلطات ليست لها ، وأن إجراءاتها أو التشكك الذي يترتب عليها ، كانت تدرم في بعض الأحيان طويلاً مما يؤدي إلى الأضرار بسعادة الدولة - تقرر أن يصوت الناخبون جميعاً في يوم واحد ، من غير حاجة إلى أن يجتمعوا كلهم في مكان واحد . فهذا الانتخاب المزدوج يجعل الحصول على الأغلبية أمراً محتملاً . وإن لم يكن مؤكداً ، ذلك لأنه من الجائز ألا يتوصل الناخبون إلى اتفاق فيما بينهم ، كما قد لا يتفق أهالي دوائرهم الانتخابية . وفي هذه الحالة لا يكون ثمة مناص من الالتجاء إلى وسيلة من ثلاث : فإما أن يعين ناخبون جدد أو أن يرجع من جديد إلى الناخبين الذين سبق تعيينهم ويستشاروا في الأمر ، أو أن يعطى الانتخاب إلى هيئة أخرى . فالوسيلتان الأولىان قد تؤديان إلى تأجيل الاختيار النهائي مما يديم الاضطراب ، وهو أمر مقرون به الخطر دائماً . وعلى ذلك اختيرت الوسيلة الثالثة ، وتم الاتفاق على أن تنقل الأصوات في صناديق مخومة إلى رئيس مجلس الشيوخ ، ولا تفتح إلا في يوم معين يحضره أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب . فإذا لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية اتجه مجلس النواب في الحال إلى انتخاب الرئيس على شريطة أن يُختار واحد من المرشحين الثلاثة الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات في الجمع الانتخابي^(١) .

وهكذا نرى أن الانتخاب لا يعهد به إلى الممثلين العاديين للأمة إلا في حالة لا يتكرر حدوثها كثيراً ، ذلك إلى أنه لا يمكن التيقن بها مطلقاً ، وحتى في هذه الحالة فإنهم يضطرون إلى اختيار مواطن سبق أن رشحته أقلية قوية من الناخبين الخاصين . فهذه الوسيلة السعيدة ينضم الاحترام الواجب لصوت الشعب إلى أقصى نشاط ممكن في التنفيذ ، وإلى تلك الاحياطات التي تقتضيها مصلحة البلاد . ولكن قيام مجلس النواب بالفصل في المسألة لا يستلزم أن يكون بالضرورة حلاً للمشكلة لأن أغلبية هذا المجلس قد تكون مع ذلك موضع شك ، وفي هذه الحالة لا يصف لنا الدستور أى علاج ، ومع ذلك فتحديد عدد المرشحين بثلاثة وإحالة الأمر إلى هيئة عامة مستترة تكون قد أزلت جميع العقبات التي ليست ذاتية في نظام الانتخاب نفسه .

ففي الأربع والأربعين سنة التي مضت على نشر الدستور الفدرالي حدث الثامن عشر

(١) في هذه الحالة يكون القرار بأغلبية الولايات ، وليس أغلبية الأعضاء ، بحيث لا تكون ولاية نيويورك أكثر نفوذاً من ولاية رود آيلاند في جسم الموضع .

انتخاباً للرئاسة في الولايات المتحدة - عشرة منها تمت مباشرة بأصوات الناخبين الخاصين من مختلف الولايات في وقت واحد. ولم يمارس مجلس النواب حقه الاستثنائي الذي يحول له الفصل في حالة عدم التأكد إلا مرتين اثنتين ، الأولى سنة ١٨٠١ عند انتخاب توماس جفرسون^(١) والثانية سنة ١٨٢٥ عند انتخاب كوينزى آدمز^(٢) .

أزمة الانتخابات

قد يعد وقت الانتخاب أزمة قومية - لماذا ؟ أهواء الشعب - قلق الرئيس - الهدوء الذي يعقب وقت الانتخاب وهو وقت كله تهيج واضطراب .

بينت الظروف المواتية التي عاوت الولايات المتحدة على اختيار نظام الانتخاب ، والاحتياطات التي اتخذتها السلطة التشريعية لتفادي ما قد ينجم عنه من الأخطار . فقد خبر الأمريكيون كل أنواع الانتخاب ، وعرفوا بالغيرة مدى أقصى درجة من التهيج والاضطراب يمكن ألا تتعارض مع استقرار الأمن العام . فالتوسع رقعة البلاد ذلك الاتساع العظيم ، وبمئة سكانها يجعلان حدوث اصطدام بين الأحزاب أقل احتمالاً ، وأقل خطراً منه في البلاد الأخرى .

فلم ينجم إلى الآن أى عطر من الظروف السياسية التي تجري لها الانتخابات ، ومع ذلك فإن وقت انتخاب الرئيس يصح أن يعد أزمة حاقت بالبلاد .

وليس من شك في أن نفوذ الرئيس الأمريكي على الشئون العامة ضعيف وغير مباشر . ولكن إن كان انتخاب الرئيس أمراً ليس بذى أهمية كبيرة لكل مواطن على حدة ، فهو يهم المواطنين في مجملتهم . ومهما كان الاهتمام قليلاً وتافها فإنه يتخذ أهمية بالغة عندما يصبح عاما . فإذا قارنا الرئيس بملوك أوروبا اتضح لنا أنه لا يملك غير القليل من الوسائل التي تؤدي إلى إيجاد أنصار له . ولكن المناصب التي تحت تصرفه كثيرة ومتنوعة بشكل يستثير عدة آلاف من الناخبين إلى الاهتمام بإيجاحه مباشرة أو بالوساطة . ذلك إلى أن الأحزاب في الولايات المتحدة تندفع إلى التكتل حول الفرد كى تتخذ شكلاً ملموساً ، في نظر الجماعة ، وتقدم اسم المرشح للرئاسة على أنه رمز لنظرياتها وتشخيص لها . ومع هذا ، كانت الأحزاب جميعها تهتم بكسب الانتخاب ، لا من حيث النظر إلى فوز مبادئهم برعاية الرئيس المنتخب ، ولكن لتظهر بانتخابه أن مؤيدى هذه المبادئ قد أصبحت لهم الأغلبية .

(١) هو توماس جفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩) وكانت له ضلع كبيرة في الثورة الأمريكية ويعزى إليه تحرير وثيقة إعلان الاستقلال الشهيرة وفي مدته اشترت الولايات المتحدة إقليم لويزيانا من فرنسا .

(٢) هو جون كوينزى آدمز (١٧٦٧ - ١٨٤٨) الرئيس السادس للولايات المتحدة (١٨٢٥ - ١٨٢٩) .

وقبل أن يحل الوقت المحدد بزمن طويل يصير موضوع الانتخاب حديث الناس الهام وشغلهم الشاغل ، فيتزايد التحمس الطائفي وتتقد كل الشهوات المصطنعة التي يمكن أن يتصورها الخيال في بلاد سعيدة هائلة متمتعة بالطمأنينة والسلام . وزيادة على ذلك يكون الرئيس مشغولاً بشئون الدفاع عن النفس ، فلا يعود يحكم بما فيه مصلحة الدولة ، بل بما فيه مصلحة انتخابية ، فتراه يتملق الأغلبية ويتدلّل لها بدلاً من أن يكبح أهواءها كما يقتضيه واجبه ، فإنه كثيراً ما يسترضى أسوأ أهوائها . وكلما اقترب موعد الانتخاب ازداد نشاط الدس والفساسين وطمع الشعب كله ، وانقسم المواطنون معسكرات متعادلة ، كل معسكر فيها يتخذ اسم مرشحه الحبيب إليه ، فتصبح الأمة كلها في اضطراب المموم . لقد صار الانتخاب موضوع الصحف اليومية وموضوع أحاديث الناس وأسمارها الخاصة ، وغاية كل تفكير ، وكل عمل من أعمال . إنه أصبح موضوع الساعة الوحيد . صحيح أنه بعد أن يتم الانتخاب ينقضى كل هذا التحمس ويزول ويعود الهدوء إلى نصابه ويهبط فيضان النهر الذي كاد يطفئ على جانبه ويعود إلى مستواه العادي . لكن من ذا الذي يستطيع أن يتألك نفسه فلا يدهش من هبوب مثل هذه العاصفة ؟

إعادة انتخاب الرئيس

إعادة انتخاب رئيس السلطة التنفيذية تجعل الدولة نفسها مصدراً للفساد والرشوة - هم رئيس الولايات المتحدة الأول ، أن يعاد انتخابه - ضرر إعادة الانتخاب في أمريكا يوجه خاص - آفة الديمقراطية فيها ، أنها تخضع السلطة كلها تدريجياً لأقل رغبة من رغبات الأغلبية - وإعادة انتخاب الرئيس تشجع على زيادة هذا الشر .

تري هل أصاب المشترعون في الولايات المتحدة بالسماح بإعادة انتخاب الرئيس أم أخطأوا^(١) فحرمان رئيس السلطة التنفيذية من أن يعاد انتخابه يبدو لأول وهلة أمراً لا يستسيغه عقل . وكلنا يعلم أن شخصاً واحداً قد يؤثر بمواهبه أو أخلاقه في مصير أمة بأسرها ، وبخاصة في الأزمان العصية . فإصدار المواطنين قانوناً يمنع من إعادة انتخاب الحاكم يحرمهم خير وسيلة عندهم لضمان سعادة البلاد وإنقاذها . أليس من غريب المتناقضات أن يمنع إنسان من الحكم في الوقت الذي أثبت فيه جدارته وقدرته على حكم البلاد حكماً رشيداً .

إن كانت هذه حججاً قوية فثمة أسباب ضدها قد تكون أوجه منها ؛ الدسائس والرشوة رذائل ذاتية في كل حكومة منتخبة . وإذا ما أجازت إعادة انتخاب رئيس

(١) يلاحظ أن المؤلف يرضى عن مبدأ اختيار الموظفين العامين ، وعن انتخاب ممثلين للأمة ولكنه لا يرضى عن أن يكون الرئيس منتخباً . فهو هنا يتناق مع موله الأرسطراطية التي لم يستطع أن يتخلص منها تماماً .

الدولة ، تفاقمت هذه الشرور وأضرت بكيان الدولة نفسه . فإن سعى مواطن وراء الترق عن طريق الدس المحصرت مناوراته في دائرة ضيقة كل الضيق ، أما إن نزل رئيس الحكام إلى المعركة استغل قوة الدولة في تحقيق أغراضه . ففي الحالة الأولى يكون المحول على موارد الفرد ، وهي ضعيفة ، أما في الحالة الثانية ، فالدولة ذاتها ، بواسع نفوذها ، تشتغل بأمور الدس والرشوة . فمن يقترب من المواطنين أعمالاً شائنة للحصول على القوة والسلطان إنما يفعل ذلك على نحو لا يضرب بسعادة الأمة إلا بطريق غير مباشرة . أما إن نزل تحت السلطة التنفيذية إلى الميدان تضاعفت مشاغل الدولة كلها في نظره وهبطت إلى مرتبة ثانوية من الأهمية ، وصارت مسألة نجاحه في الانتخابات شغله الشاغل ، ولم تعد جميع المفاوضات العامة والقوانين في نظره سوى طرق من الدعاية الانتخابية ، وصارت المناصب مكافآت على ما يقدم إلى رئيس الدولة من خدمات ، لا على ما يقدم للأمة نفسها . فإن لم يكن نفوذ الحكومة مضراً بالبلاد فإنه لم يعد على الأقل مفيداً للأمة التي قامت من أجلها هذه الحكومة .

يستحيل على المرء منا أن يفكر في سير الأمور العادى في الولايات المتحدة من غير أن يلحظ أن رغبة رئيسها الأولى أن يعاد انتخابه ، وهي رغبة تسيطر على تفكيره وتشتغل به كله . وأن كل سياسته في الأمور الإدارية ، بل قل وفي أصغر ما يتخذ من إجراءات ، تتجه كلها نحو تحقيق هذه الغاية ، وبخاصة كلما اقترب ميعاد الأزمة ، فيحل اهتمامه بشأنه الخاص محل اهتمامه بالمصلحة العامة . فمبدأ إعادة الانتخاب هذا يجعل نفوذ الحكومات الانتخابية المفسد أوسع مدى وأشد خطراً ، إذ أنه يعاون على تدهور أخلاق الشعب السياسية ويحل سعة الحيلة محل الوطنية الصادقة .

وزيادة على ذلك ، فهذا المبدأ يجبر أضراراً مباشرة على المصادر التي يقوم عليها كيان أمريكا القومى . والظاهر أن كل حكومة بها آفة ذاتية في صميم عناصر حياتها ذاتها ؛ وتبطل عبقرية المشرعين في إدراك هذه الآفة وما تجره من شرور إدراكاً صحيحاً . فقد تنجح الدولة من آثار الكثير من قوانينها الفاسدة ، وكثيراً ما يكون الضرر الذي تحدثه هذه القوانين مبالغاً فيه ؛ ولكن كل قانون يشجع على نمو هذه الآفة المهلكة ، هذا السرطان الداخلى ، لا بد أن يقضى في النهاية عليها كل القضاء ، وإن ظلت عواقبه الوخيمة لا تدرك مباشرة .

يكمن مبدأ القضاء على الملكية المطلقة في اتساع سلطان الملك اتساعاً غير محدود وغير معقول ، وقد يكون الإجراء الذى يرمى إلى استبعاد النصوص الدستورية التي تحد من هذا النفوذ إجراءً بالغ السوء حتى وإن كانت عواقبه الفورية لم تصاحبها أضرار . ويتأثل هذا الدليل ، في البلاد ذات النظم الديمقراطية ، حيث يعمل الشعب باستمرار على الاستيلاء

على السلطة كلها شيئاً فثبتاً ، نجد القوانين التي تزيد هذا الاستيلاء أو تعجل به تهاجم مبدأ الحكم نفسه مباشرة .

إن أعظم فضل للمشرعين الأمريكيين أنهم أدركوا هذه الحقيقة إدراكاً واضحاً ، وكان لهم الشجاعة أن يعملوا وفقها . فقد رأوا أن لابد من إقامة سلطة معينة فوق سلطة الشعب ، وتستمتع بشيء من الاستقلال في دائرة اختصاصاتها من غير أن تكون بمنأى من إشراف الشعب ورقابته عليها . وهذه السلطة مضطرة أن تعمل بحسب القرارات الدائمة التي تصدرها الأغلبية ، ولكنها تستطيع مع ذلك أن تقاوم أهواء تلك الأغلبية وتقلباتها في رأيا ، وترفض أشد طلباتها خطراً . وتحقيقاً لهذا الغرض ركزوا السلطة التنفيذية كلها في يد واحدة ، فمنحوا الرئيس ميزات واسعة وسلحوه بحق الفيتو كي يتمكن من مقاومة أي اعتداء يحدث على السلطة التشريعية .

ولكن المشرعين هؤلاء ، أفسدوا عملهم هذا بعض الإفساد ، بإدخالهم مبدأ إعادة انتخاب الرئيس . فقد منحوه سلطة واسعة وجعلوه في الوقت نفسه يتحرج من استخدامها . فإن كانت إعادة انتخابه غير ممكنة لم يكن مستقلاً عن الشعب لأن مسئولته أمامه لا تزيله ولكن حظوته عند الشعب ليست بالضرورية له لدرجة تجعله يخضع لرغباتهم في كل الأحوال . أما إن كانت إعادة انتخابه جائزة - وهذا أمر يصدق بوجه خاص في الوقت الحاضر ، حيث الأخلاق السياسية متراخية وحيث الرجال العظماء قلة نادرة - أضحي رئيس الولايات المتحدة أداة طيعة في أيدي الأغلبية فيختار كل ما يختاره الشعب ، ويكره كل ما يكرهه ، ويفسر رغباتهم ، ويسبقهم إلى تعرف مواضع شكواهم ، ويستسلم إلى أسخف مطالبهم . فبدلاً من أن يقوم هو بتوجيههم كما يقتضيه التشريع ، صار يتبع أوامرهم فحسب . فكي لا تحرم الدولة من مواهب رجل فرد جعل الأمريكيون هذه المواهب عقيمة لا جدوى منها ، ركني يحتفظوا بوسيلة لمواجهة الأخطار غير المنظورة عرضوا البلاد لأخطار مستمرة .

الحاكم الفدرالية

الأهمية السياسية للسلطة القضائية في الولايات المتحدة - صعوبة معالجة هذا الموضوع - فائدة السلطة القضائية في الاتحاد - أنواع الحاكم التي يتيسر إدخالها في الاتحاد الأمريكي - ضرورة إنشاء حاكم فدرالية - تنظيم القضاء الفدرالي - الحكمة العليا - الفرق بينها وبين سائر الحكام المعروفة .

درسنا السلطين التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة . وبقي علينا أن ندرس السلطة القضائية فيها . ولست أخفى عن القارئ متاعبي هنا . فالمؤسسات القضائية لها نفوذ كبير على أحوال الأمريكيين الإنجليز ، وتشغل مركزاً هاماً بين المؤسسات السياسية

بمعناها الصحيح . فهي ، من هذه الوجهة ، جديرة كل الجدارة بأن توجه إليها اهتماماً خاصاً . ومع ذلك فإن في حيرة من أمر تفسير عمل المحاكم الأمريكية السياسي من غير أن أتعرض لبعض التفصيلات الفنية من حيث تأليف هذه المحاكم وأشكال إجراءاتها . ولست بمستطيع تناول هذه التفاصيل الدقيقة من غير أن أثقل على القارئ بما في هذا الموضوع من جفاف طبعي ، ومع ذلك فما السبيل إلى جعل ما أقوله واضحاً وموجزاً في الوقت نفسه ؟ فمن العسير عليّ إذن أن أتفادى كل هذه الشرور المختلفة ؛ فسيشتكي القارئ العادي من أني مسئم ، ويشتكى المحامون من أني أسرفت في الاختصاف والإيجاز .. ولكن هذه كلها مساوئ طبيعية في الموضوع الذي تصديت له ، وبخاصة في النقطة التي سأشرع في الكلام عنها توا .

لم تكن الصعوبة الكأداء كيفية تأليف الحكومة الفدرالية ، وإنما هي إيجاد طريقة لتنفذ بها قوانينها ، إذ ليس لدى الحكومة عادة سوى طريقتين اثنتين للتغلب على معارضة المحكومين ، هما القوة المادية التي تحت تصرفها ، والقوة الأدبية التي تستمدّها من أحكام المحاكم .

فالحكومات التي لا وسيلة لديها في إجبار الناس على الطاعة غير الحرب السافرة ، لا بد أن تكون قد أشرفت على الهلاك ، ذلك لأنه من المحتمل أن يحدث لها أحد شيئين : فإن كانت حكومة ضعيفة ومعتدلة غير مسرفة لم تلجأ إلى القوة إلا إذا لم يعد لها منها مفر ؛ فهي قد تغض النظر عن كثير من التحالفات وحوادث العصيان الجزئية ، وعندئذ تتردى شيئاً فشيئاً في الفوضى . أما إن كانت جريئة وقوية التجأت كل يوم إلى القوة المادية . وما أسرع ما تقع إذن في الاستبدادية العسكرية ، وبذلك تكون هذه الحكومة في نشاطها وفي شمولها مضرة بالجماعة .

إن الهدف الأكبر الذي ترمى إليه العدالة لا يعدو إحلال فكرة الحق محل العنف ، وإقامة حاجز من القانون بين الحكومة ، وبين استعمال القوة المادية . وإنه لشيء عجيب حقاً ، تلك السلطة التي يمنحها رأى البشرية العام إلى محكمة من محاكم العدالة لتتدخل في شئون الناس . فهي تستمسك حتى بمجرد شكليات العدالة ، وتجعل مجرد ظل القانون نفوذاً فعالاً . فالقوة الأدبية التي لدى المحاكم تجعل استخدام القوة المادية نادرة كل الندرة ، وكثيراً ما تحمل هي محلها ، ولكن عندما لا يكون الاستغناء عن القوة أمراً ممكناً ، ازدادت المحاكم قوة بإضافة فكرة القانون إليها .

فالحكومة الفدرالية أحوج من أية حكومة أخرى إلى سند من المؤسسات القضائية ، وذلك لأنها بطبيعتها ضعيفة ومعرضة لمقاومات شديدة . فإن كانت مضطرة دائماً إلى اللجوء إلى العنف ، أول ما تلجأ ، لم تستطع أن تؤدي مهمتها ؛ ومن ثم صار الاتحاد بحاجة خاصة إلى هيئة قضائية تجعل المواطنين يذعنون لقوانينها أو لتدفع عنهم ما قد يوجه إليهم

من هجمات . ولكن ، ما المحاكم التي يجب أن تمارس هذه الميزات يا ترى ؟ هل يعهد بها إلى المحاكم التي سبق أن نظمت في كل ولاية ؟ أم لابد من إنشاء محاكم فدرالية ؟ ليس من الصعب أن نرى على أن الاتحاد لا يستطيع أن يكيف سلطة الولايات القضائية بما يجعلها تتلاءم مع احتياجاته . ففصل السلطة القضائية عن السلطات الأخرى التي في الدولة ضرورى لضمان كل سلطة وحرية الجميع . ولكن لا يقل عن ذلك أهمية لوجود الدولة ، أن تكون سلطات الدولة المختلفة من أصل واحد ، وتتبع مبادئ واحدة ، وتعمل في دائرة واحدة ، وعلى الجملة يجب أن تكون متجانسة . وفي ظني أنه لا يوجد أحد يخطر بباله أن يجعل الجرائم التي ارتكبت في فرنسا محاكم في محكمة أجنبية كي تضمن نزاهة القضاة وعدم تحيزهم ؛ فالأمريكيون ليسوا سوى شعب واحد بالنسبة لحكومتهم الفدرالية ، ولكن سمح لهيئات سياسية متنوعة ، أن تقوم وسط هذا الشعب معتمدة على الحكومة الفدرالية في بضعة مواضع ، ومستقلة عنها في سائرها . ولكل هيئة منها أصلها الخاص ومبادئ خاصة بها ، وطرق خاصة في إنجاز شئونها . فأن يعهد بتنفيذ قوانين الاتحاد إلى محاكم أقامت هذه الهيئات السياسية معناه السماح لقضاة أجنبى أن يترأسوا الأمة ، بل الأمر أكثر من ذلك . فليست كل ولاية أجنبية عن الاتحاد فحسب ، بل هي خصم دائم له مادامت كل سلطة يخسرها الاتحاد تصبح ربحاً للولايات . وعلى هذا فتتخذ قوانين الاتحاد بوساطة محاكم الولايات ليس معناه فقط السماح بقضاة من الأجانب ليرأسوا الأمة بل معناه كذلك السماح بتعيين قضاة متحيزين ليرأسوها .

ولكن عدد محاكم الولايات هو الذى جعلها غير صالحة لخدمة الأمة ، أكثر مما جعلها هكذا مجرد طبيعة هذه المحاكم . فعندما أنشئ الدستور الفدرالى كان في الولايات المتحدة ثلاث عشرة محكمة تصدر أحكامها من غير استئناف ، ثم زاد هذا العدد الآن حتى بلغ أربعاً وعشرين محكمة . إنا لا نستطيع أن نتصور أن دولة تتعرض لقوانينها الأساسية لأربعة وعشرين تفسيراً مختلفاً في الوقت الواحد ، تستطيع أن تعيش ، فذلك أمر يناقض العقل وتكذبه الخبرة .

ولذلك اتفق المشرعون الأمريكيون على إيجاد سلطة قضائية فدرالية تطبق قوانين الاتحاد ، وتفصل في مسائل معينة تتعلق كلها بالمصالح العامة ، وهى مسائل سبق أن حددت بدقة وعناية من قبل . فركزوا سلطة الاتحاد القضائية كلها في محكمة واحدة سميت محكمة الولايات المتحدة العليا . ويسيراً لسرعة إنجاز الأعمال ، أضيف إلى هذه المحكمة محاكم أخرى أقل منها درجات ، وخول لها أن تفصل في قضايا ذات أهمية ثانوية من غير أن يكون لأحكامها أى استئناف ، وكذلك خول لها الفصل في قضايا أخرى أكبر أهمية ، مع جواز استئناف أحكامها . وليس للشعب ولا للسلطة التشريعية يد في تعيين أعضاء المحكمة العليا ، وإنما يعينهم رئيس الولايات المتحدة نفسه بعد أخذ رأى الكونجرس ؛ وكى يكفل لهم الاستقلال عن السلطات الأخرى تقرر أن يكونوا غير قابلين للعزل ، وأن تكون

مرتباتهم ، أعد تحديدها ، غير قابلة للتخفيض من قبل الهيئة التشريعية . لقد كان من السهل إعلان مبدأ القضاء الفدرالى ، ولكن عند البدء فى تحديد مدى ولايته القضائية ظهرت صعوبات جمة .

وسائل تعيين أهلية الولاية القضائية للمحاكم الفدرالية

صعوبة تعيين الولاية القضائية للمحاكم المختلفة في « الاتحادات » - حصلت محاكم الاتحاد على حق تحديد ولايتها بنفسها - وجوه تعدى هذه القاعدة على جزء السيادة المخصص للولايات المختلفة - سيادة هذه الولايات بمعدة بالقوانين ، وبشروح هذه القوانين - الخطر الذى تعرض له الولايات بذلك ، خطر في الظاهر أكثر منه في الواقع .

لما كان دستور الولايات المتحدة يعترف بوجود سيادتين متمايزتين ، تقومان جنباً إلى جنب ويمثلهما من الوجهة القضائية نوعان متمايزان من المحاكم ، فإن العناية القصوى التي بذلت في تحديد ولاية كل منهما القضائية الخاصة لم تكف لمنع تكرار حدوث التصادم بين تلك المحاكم . وعندئذ ظهرت مشكلة الذى له حق الفصل في أهلية كل محكمة .

إذا ما اختلفت محكمتان في مسألة قضائية في البلاد ذات الهيئة السياسية المفردة ، وجدنا محكمة ثالثة في متناولهما تفصل فيما نجم بينهما من خلاف ؛ ويتم هذا عادة في غير مشقة - لأن مشكلات الأهلية القضائية في هذه الأمم لاصلة لها بالسيادة القومية . أما إيجاد حكم بين المحكمة العليا في الاتحاد وبين محكمة عليا أخرى في إحدى الولايات فمستحيل ، لأنه لا بد أن يكون من نوع إحدى هاتين المحكمتين ، فكان لا مخلص إذن من أن يسمح لإحدى هذه المحاكم بأن تفصل في قضيتها هي بنفسها وتأخذ علماً بالنقطة موضع النزاع . فمعنى منح هذه الميزة للمحاكم المختلفة في الولايات هدم سيادة الاتحاد في الواقع ، بعد أن قامت وتأسست قانوناً ، ذلك لأن تفسير الدستور سرعان ما يعيد إلى الولايات جزء الاستقلال الذى منعه عنها حرفة الدستور . لقد كان الغرض من إنشاء المحكمة الفدرالية منع محاكم الولايات من أن تفصل كل منهما بطريقتها الخاصة في مشاكل تمس المصالح القومية ، وبذلك تتكون مدونة موحدة من التشريع لتفسير قوانين الاتحاد . ولم يكن هذا الغرض ليتحقق إن كانت محاكم الولايات المختلفة ، حتى ولو امتنعت عن الفصل في القضايا المعترف بأنها قضايا فدرالية بطبيعة أمرها ، وإن كانت تلك المحاكم قادرة على الفصل فيها بأن تدعى أنها ليست فدرالية ، وعلى ذلك خول محكمة الولايات المتحدة العليا حق الفصل في جميع المسائل المتعلقة بالولاية القضائية .

كانت هذه أخطر صدمة وجهت إلى سيادة الولايات التي أصبحت بذلك مقيدة ، لا بالقوانين فحسب ، بل بشروحها كذلك ، أى مقيدة بقيد معروف ، وبآخر غير معروف ، بقاعدة أكيدة وأخرى تحكيمية . صحيح أن الدستور قد عين حدود السيادة الفدرالية على

وجه الدقة ، ولكن كلما قام نزاع بشأن هذه السيادة مع إحدى الولايات ، قامت محكمة
فدرالية تفصل في أمر هذا النزاع ، ومع ذلك فالأخطار التي تهدد استقلال الولايات
بسبب هذا الإجراء أقل خطراً مما يبدو . وسرى فيما بعد أن القوة الحقيقية في أمريكا
موجودة في الولايات المتحدة أكثر منها في الحكومة الفدرالية . فالقضاة الفدراليون
يشعرون بضعف القوة النسبي التي يعملون باسمها ، وهم أميل إلى أن يتركوا حق هذا
الفصل في القضايا ، الذي يحوله لهم القانون ، من أن يؤكدوا ميزة ليس لهم حق شرعى
للمطالبة بها .

أحوال شتى من أحوال الولاية القضائية

الموضوع ، والطرف ، هما الشرطان الأولان في الولاية القضائية الفدرالية - القضايا التي يشترك
فيها السفراء ، أو الاتحاد ، أو ولاية من الولايات - من الذي ينظر فيها - الأسباب الناشئة عن
قوانين الاتحاد - لم كانت تنظر أمام المحاكم الفدرالية - الأسباب الخاصة بعدم الوفاء بالعقد تعرض
على المحاكم الفدرالية - ما يترتب على هذا الإجراء من عواقب .

بعد أن قام مشترعو الاتحاد بتقرير أهلية المحاكم الفدرالية ، حددوا أنواع القضايا التي
يجب أن تدخل في ولايتهم القضائية ؛ فقرر ، من جهة ، أن القضايا التي فيها أطراف معينة
يجب أن تعرض دائماً على المحاكم الفدرالية ، من غير نظر إلى طبيعة القضية نفسها ؛ ومن
جهة أخرى ، يجب أن تعرض عليها قضايا أخرى معينة أيّاً كان الأطراف فيها . فالطرف
والموضوع اعتبر إذن أساس الولاية القضائية الفدرالية .

يمثل السفراء الأمم التي بينها وبين الاتحاد صداقة . فكل ما يتصل بهم عيس إلى حد ما
الاتحاد كله ؛ ومن ثم ، فإن كان أحد السفراء طرفاً في قضية فإن نيجتها تؤثر لاشك في
سعادة الأمة برمتها ؛ ولذا وجب أن تقوم محكمة فدرالية بالفصل فيها .

وإن كان الاتحاد نفسه طرفاً مشتركاً في إجراءات قانونية ، فليس من العقل ولا هو
من عادات الأمم كلها ، أن تلجأ إلى محكمة تمثل أية سيادة أخرى غير سيادته (الاتحاد)
فالمحاكم الفدرالية وحدها هي التي تفصل في مثل هذه الشئون .

عندما يكون الطرفان المتقاضيان من ولايتين مختلفتين ، لا يكون من اللائق أن تنظر
القضية أمام محكمة من محاكم إحدى الولايات هاتين ، وخير وسيلة أن تختار محكمة لا تتبر
شبهات أى الطرفين . وهذه بالطبع لا بد أن تكون محكمة فدرالية .

وعندما لا يكون الطرفان المتقاضيان فردين عاديين ، بل ولايتين ، يضاف باعث
سياسي إلى اعتبار العدالة ذاته . فصفا الطرفين في هذه الحال تجعل لخلافهما أهمية قومية .
وأبسط خلاف بين ولايتين يمكن أن يقال فيه أنه يتضمن سلام الاتحاد كله .

وكثيراً ما تمجد طيبة القضية قاعدة الأهلية . فلا يخفى أن المحاكم الفدرالية هي المختصة بجميع المسائل التي تتعلق بالشئون البحرية . وتكاد كل هذه المسائل أن تتوقف على تفسير القانون الدولى . ومن هذه الوجهة ، كانت هم الاتحاد بالضرورة بالنسبة للدول الأجنبية . وزيادة على ذلك ، فالبحر لا يدخل ضمن حدود الولاية القضائية لأية ولاية دون أخرى . ومن ثم كان لابد أن تنظر المحاكم القومية وحدها القضايا التي تنشأ عن المشكلات البحرية .

هذا ، ويدرج الدستور جميع القضايا التي تأتى بحسب طبيعتها أمام المحاكم الفدرالية تحت عنوان واحد . والقاعدة فى ذلك بسيطة ، ولكنها حافلة بنظام كامل من الآراء ، وبطائفة كبيرة من الحقائق . ففيها إعلان بأن سلطة المحكمة العليا القضائية تمتد إلى كل الحالات الناشئة عن قوانين الولايات المتحدة .

وإليك مثالين اثنين يوضحان ما قصد إليه المشرع أم توضيح .

فقد حرم الدستور على الولايات أن تسن قوانين بشأن قيمة النقد وتداوله . فإن حدث على الرغم من هذا التحريم أن أصدرت إحدى الولايات قانوناً من هذا النوع ، ورقض أن يوافق عليه الطرفان المعيان بالأمر بحجة أنه مخالف للدستور ، وجب أن تعرض القضية على محكمة فدرالية ، لأن هذه مشكلة ناشئة عن قوانين الولايات المتحدة . وإذا ما قامت صعوبات بشأن فرض ضرائب استيراد سبق أن قررها الكونغرس ، فالمحكمة الفدرالية هي التي يجب أن تفصل فيها لأن القضية تتصل بشأن تفسير قانون من قوانين الولايات المتحدة .

فهذه القاعدة تتفق تماماً مع مبادئ الدستور الفدرالى الأساسية . فالاتحاد بشكله الذى تقرر له فى سنة ١٧٨٩ ، ليس له ، حقاً ، سوى سيادة محدودة ، ولكن المقصود أنه فى دائرة هذه السيادة ، إنما يكون شعباً واحداً ، ففى نطاق هذه الحدود يكون الاتحاد صاحب السيادة . فإذا تقرر هذه النقطة وسلمنا بها كان الاستنتاج منها سهلاً . فمن المعترف به أن الولايات المتحدة ليست ، من حيث الحدود التي رسمها دستورها ، إلا شعباً واحداً . فمن المستحيل أن نأى عليها الحقوق التي تستمتع بها الأمم الأخرى . ولكن من المسلم به ، منذ نشأت المجتمعات ، أن لكل أمة الحق فى أن تكون محاكمها هي التي تفصل فى المسائل التي تتعلق بتنفيذ قوانينها هي . والرد على هذا ، أن الاتحاد فى وضع غريب . فهو فى بعض المسائل يعتبر شعباً واحداً ، على حين أنه فى سائرهما يعتبر لاشئ . ولكن النتيجة التي يمكن أن تؤخذ من ذلك هي أن الاتحاد فى القوانين المتصلة بتلك المسائل يستمتع بكل ما للسيادة المطلقة من حقوق . والصعوبة إنما هي فى معرفة كنه هذه المسائل . وإذا ما تقرر (وقد بينت عند الكلام على الوسائل اللازمة لتعيين الولاية القضائية للمحاكم الفدرالية كيفية الفصل فيها) لم يعد ثم مجال لأى شك . لأنه عندما يثبت

أن قضية ما فدرالية - أي أنها تخص ذلك الجزء من السيادة الذى خصصه الدستور للاتحاد - فالنتيجة الطبيعية أن تعد داخلة فى الولاية القضائية التى للمحاكم الفدرالية .

فكلما هوجمت قوانين الولايات المتحدة ، أو كلما التجأ إليها الناس دفاعاً عن النفس ، وجب الالتجاء إلى المحاكم الفدرالية . وهكذا تمتد ولايات محاكم الاتحاد القضائية حدودها أو تضيقها بنسبة تزايد سيادة الاتحاد أو تناقضها تماماً . وسبق أن بينت أن هدف المشرعين فى سنة ١٧٨٩ كان تقسيم السيادة إلى قسمين متمايزين ، وضعوا فى أحدهما الرقابة على جميع مصالح الاتحاد العامة ، ووضعوا فى الآخر الرقابة على المصالح الخاصة بالولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد . فكان همهم الأول تسليح الحكومة الفدرالية بقوة كافية تمكنها من أن تقاوم (فى دائرتها الخاصة) تعدى الولايات المختلفة عليها . أما من حيث هذه الجماعات فالبدأ العام الذى اختير لها هو أن تترك حرة فى نطاق حدودها . ولا تستطيع الحكومة المركزية أن توجه سلوك هذه الولايات ، بل ولا حتى أن تفتش عليها ، فى دائرة تلك الحدود . وقد أشرنا عند الكلام على تقسيم السيادة ، إلى أن هذا المبدأ الثانى لم يكن موضع احترام دائماً ، مادامت الولايات قد منعت من أن تسن قوانين معينة ظاهر أنها ضمن نطاق مصالحها الخاصة بها ، فإذا ما نفذت ولاية الاتحاد قانوناً من هذا القبيل جاز للمواطنين الذين يلحقهم أذى من جراء تنفيذه أن يتجهوا إلى المحاكم الفدرالية .

وهكذا تمتد ولاية المحاكم الفدرالية القضائية ، لا إلى الأحوال التى تنشأ تحت قوانين الاتحاد فحسب ، بل تمتد كذلك إلى المسائل التى تنشأ من جراء القوانين التى تسنها الولايات المختلفة مخالفة للدستور . فالولايات بمنوعة من أن تضع قوانين فى القضايا الجنائية .. وكل شخص يحكم عليه بمقتضى قانون من هذا النوع له الحق فى أن يستأنف الحكم إلى سلطة الاتحاد القضائية . هذا ، والدستور لا يمنع الولايات كذلك من وضع قوانين يمكن أن تضعف ما للعقود من التزامات . فإن ظن مواطن أن التزاماً من هذا القبيل قد أضعف من جراء قانون تقرر فى ولايته فله ألا يطعيه ويستأنف الحكم أمام المحاكم الفدرالية .

وهذا أمر يدعو إلى أخطر مهاجمة وجهت إلى استقلال الولايات . فالحقوق المخولة للحكومة الفدرالية لأغراض واضح أنها قومية ، حقوق محدودة يسهل إدراكها . ولكن الحقوق التى تخولها لها هذه المادة التى ذكرناها توافراً ، ليست مفهومة بسهولة ، ولا هى محددة تمام التحديد . فثم فى الواقع قوانين سياسية كثيرة تؤثر فى وجود العقود ، ويمكن أن تتخذ وسيلة للاعتداء على السلطة المركزية .

إجراءات المحاكم الفدرالية

ضعف السلطة القضائية الطبيعي في الاتحادات - يجب أن يذل التشريعون وسعهم في ألا يستدعوا للوقوف أمام المحاكم الفدرالية إلا الأفراد ، لا الولايات - كيف منح الأمريكيون في هذا الأمر - مقاضاة الأفراد المباشرة أمام المحاكم الفدرالية - مقاضاة الولايات التي تنتهك حرمة قوانين الاتحاد مقاضاة غير مباشرة - قرارات المحكمة العليا لا تهدم قوانين الولايات وإنما تضعفها ليس إلا .

سبق أن بينت ما للمحاكم الفدرالية من حقوق . ولا يقل عن ذلك أهمية أن نبين كيفية ممارسة هذه الحقوق . فسلطة العدالة في البلاد ذات السيادة غير المنقسمة سلطة لا تقاوم ، وتستمد من أن محاكم هذه البلاد تمثل الأمة بأسرها ، التي في خلاف مع الفرد الموجهة إليه قراراتها . وبذلك تكون فكرة القوة قد أدخلت لتأييد فكرة الحق ، ولكن الأمر ليس كذلك دائماً في الأقطار ذات السيادة المنقسمة ، فالغالب في هذه لأقطار أن تكون السلطة القضائية موجهة ضد جزء من الأمة لا إلى فرد من الأفراد . ويترتب على ذلك أن تقل سلطتها الأدبية وقوتها المادية . وفي الولايات الفدرالية تنقص سلطة القاضي بطبيعة الحال ، على حين تزداد قوة الطرفين المتقاضين . فيجب أن يكون هدف المشرع في الولايات الفدرالية إذن جعل مركز المحاكم شبيهاً بالمركز الذي تشغله في البلاد التي فيها السيادة كاملة غير منقسمة . وبعبارة أخرى يجب أن توجه جهود المشرع دائماً إلى سلطة الاتحاد القضائية بوصفه ممثل الأمة ، وإلى الطرف المتقاضى بوصفه يمثل مصلحة فردية .

تقتضى كل حكومة ، أياً كان شكلها ، الوسائل التي لا بد منها لإجبار رعاياها على الوفاء بالتزاماتهم نحوها ، ولحماية نفسها وحقوقها من اعتدائهم عليها . أما من حيث تأثير الحكومة المباشر في المجتمع فقد تمكن دستور الولايات المتحدة بحيلة سياسية بارعة ، من أن يوجب على المحاكم الفدرالية ، وهي تعمل باسم القوانين ، ألا تقبل قضايا من المتقاضين إلا باعتبارهم أفراداً . فإذا سبق أن أعلن أن الاتحاد إنما يتكون من شعب واحد ، في الحدود التي رسمها الدستور ، فالحكومة التي خلقها هذا الدستور والتي تعمل في دائرة تلك الحدود ، قد خول لها ممارسة جميع الحقوق التي تتمتع بها الحكومة القومية . ومن أهم مزاياها الرئيسية الحق في توصيل مشيئتها إلى المواطن مباشرة . فإن قرر الاتحاد ضريبة مثلاً ، فإنه لا يتجه إلى الولايات لجبايتها بل يتجه إلى كل مواطن أمريكي بنسبة التقدير الذي تقرر عليه . فالمحكمة العليا المخول لها تنفيذ قانون الاتحاد هذا بالقوة ، تمارس سلطتها لا على ولاية متمردة ، بل على شخص الفرد دافع الضرائب . فتأثيرها مثل تأثير السلطة القضائية في الدول الأخرى ، إنما ينصب على شخص الفرد نفسه . ويجب ألا ننسى أن الاتحاد قد عرف كيف يختار خصمه ، وإذا كان هذا الخصم ضعيفاً فإنه يعنى بالهزيمة دائماً طبعاً .

ولكن الصعوبة تزداد شدة إذا لم يكن الاتحاد هو الذى تقدم بطلب اتخاذ هذه الإجراءات ، وإنما تقدم بها آخر ضده . فالدستور يعترف بسلطة الولايات التشريعية . وقد يحدث أن يعتدى قانون تسنه هذه السلطة ، على ما للاتحاد من حقوق ، وعندئذ لا يكون ثمة مناص فى هذه الحالة من حدوث اصطدام بين هذه الهيئة وبين الولايات التى نفذت هذا القانون . ولم يبق إلا الالتجاء إلى استعمال أقل أنواع العلاج خطراً .. والمبادئ العامة التى سبق أن تكلمت عنها تبين لنا ماهية هذا العلاج .

ويجوز أن نتصور أن الاتحاد كان يستطيع فى الحالة المعروضة للبحث أن يقاضى الولاية أمام محكمة فدرالية طالباً منها إلغاء هذا القانون ، وهذا هو الإجراء الطبيعى ، ولكن السلطة القضائية تصبح عندئذ فى مركز يقفها ضد الولاية مباشرة ، وهو مركز يحسن تفاديه بقدر الإمكان . هذا ، ويعتقد الأمريكيون أن وضع قانون جديد لا تضر مواده ببعض المصالح الفدرالية ، أمر يكاد يكون مستحيلاً . فالمشترعون الأمريكيون يفترضون أن هذه المصالح وسيلة لمهاجمة مثل هذه الإجراءات الضارة بالاتحاد ، ومن ثم كانت هذه المصالح هى التى بسطت المحكمة العليا حمايتها عليها .

ولنفرض أن ولاية باعت من أراضيها العامة إلى إحدى الشركات ، وبعد مضي سنة أصدرت قانوناً يقضى بالتصرف فى الأرض المبيعة تصرفاً آخر ، وبذلك تكون مادة الدستور التى تحرم وضع قوانين تضعف من الالتزام بالعقود قد انتهكت . فعندما يأخذ مشترى الأرض فى أن يستولى عليها بحسب القانون الثانى ، فإن مالكها الذى تملكها بحسب القانون الأول يستطيع أن يرفع قضية أمام محاكم الاتحاد يطالبها بأن تعلن أن دعوى الطالب باطلة . وهكذا تكون سلطة الاتحاد القضائية تنازع فى الواقع فى أمر خاص بسيادة إحدى الولايات ، ولكنها لا تفعل ذلك إلا بطريقة غير مباشرة ، وتطبيقاً لبعض التفاصيل . فهى إنما تهاجم القانون من حيث نتائجه لا من حيث مبدؤه ، فهى تضعفه ولكنها لا تهتمه .

وآخر حالة نقدمها تتمثل فى أن كل ولاية كونت هيئة « جماعية » تستمتع بكيان منفصل وبحقوق مدنية متمايزة . وبذلك صارت الولاية تستطيع أن تقاضى ويقاضى غيرها أمام المحاكم . وفى هذه الحالة لا يكون المطلوب من الاتحاد أن يتنازع فى أمر قانون من قوانين الولايات ، ولكن أن يفصل فى قضية الولاية طرف فيها . وهذه القضية تشبه تمام الشبه أية قضية أخرى ، اللهم إلا من حيث صفة الطرفين المتنازعين ، فهما يختلفان عن سائر المتقاضين . وهنا يكون الخطر الذى أشرنا إليه فى مستهل هذا الفصل لا يزال موجوداً ، وفرص تفاديه أقل .. فمن الأمور الذاتية فى جوهر الدساتير الفدرالية أنها تخلق أحزاباً فى قلب الأمة تقيم عقبات كأداء فى مجرى العدالة الحر .

سمو مركز المحكمة العليا بين سلطات الدولة الكبرى

لم يحدث قط أن أمة أوجدت سلطة قضائية عظيمة كالتي أوجدها الأمريكيون - مدى امتيازاتها - نفوذها السياسي - يعترف اطمئنان الاتحاد ، بل وكيانه نفسه ، على حزم السبعة القضاة الفدراليين .

بعد أن درسنا تفصيلاً نظام المحكمة العليا وكل ما لها من ميزات نسلم في غير تردد بأنه لم يحدث أن شعباً من الشعوب الأخرى قد أنشأ قوة قضائية أجل من هذه القوة - فقد وضعت المحكمة العليا في مركز أسنى من مركز أية محكمة أخرى معروفة من حيث طبيعة حقوقها وأنواع الأطراف المتقاضين الذين يلجأون إليها .

في كل قطر متحضر في أوروبا تأتى الحكومة كل الإباء أن تسمح بعرض القضايا التي هي طرف فيها على محكمة عادية . هذا ، ويزداد هذا الفور بالطبع كلما ازداد استبداد الحكومة . ومن جهة أخرى تزداد مزايا المحاكم بازدياد حريات الشعب . ولكن لم يحدث أن أمة أوربية رأت ترك جميع الخصومات القضائية - من غير نظر إلى أصلها - لحكم قضاة القانون العام .

لقد وضعت هذه النظرية في أمريكا موضع التنفيذ فعلاً ، والمعروف أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة هي محكمة الأمة الوحيدة ، وتمتد سلطتها حتى تشمل جميع القضايا الخاصة بالنزاع في شأن القوانين واخالفات التي تعقدها السلطات القومية ، وقضايا البحرية (الأميرالية) . فسلطتها تمتد في الجملة ، إلى جميع النقاط التي تمس قانون الشعوب ، بل يصح أن نؤكد . على الرغم من أن تكوين هذه المحكمة قضائى في أساسه ، وأن ميزات سياسية كلها تقريباً ، فغرضها الوحيد أن تنفذ قوانين الاتحاد . والاتحاد لا ينظم سوى علاقات الحكومة بالمواطنين ، وعلاقات الأمة بالدول الأجنبية . أما علاقات المواطنين بعضهم ببعض فتولى الولايات تنظيمها كلها تقريباً .

وتم سبب ثان لقوة هذه المحكمة أعظم من هذا ، لا بأس من ذكره هنا . فالمطلوب من المحاكم في أوروبا أن تنظر في الخصومات التي تقوم بين الأفراد ليس إلا . أما محكمة الولايات المتحدة العليا فتستدعى سلطات ذات سيادة للوقوف أمامها . فحينئذ يتقدم حاجب الجلسة وينادى ولاية نيويورك ضد ولاية أوهايو ، يستحيل على المرء ألا يشعر بأن هيئة المحكمة التي يواجهها ليست هيئة عادية . وإن نحن تذكرنا أن أحد المتقاضين يمثل مليون نسمة ، ويمثل الطرف الآخر مليونين لاستولت علينا الدهشة من المسئولية التي يضطلع بها القضاة السبعة الذين على وشك أن يصدروا حكماً يحجب آمال مثل هذا العدد الكبير من إخوانهم المواطنين أو يرضيهم .

فسلامة الاتحاد وازدهاره ، بل ووجوده نفسه ، في أيدي سبعة القضاة الفدراليين هؤلاء ، ولولاهم لأصبح الدستور الأمريكي جبراً على ورق ؛ فإليهم تلجأ السلطة التنفيذية وتستعين بهم ضد تعدى السلطة التشريعية عليها . والسلطة التشريعية تلجأ إليهم ليحموها من اعتداءات السلطة التنفيذية ، ذلك إلى أنهم يحمون الاتحاد من تمرد الولايات وعدم إطاعتها ، كما أنهم يحمون الولايات من إسراف الاتحاد فيما يطالبها به ، ويحمون المصالح العامة من طغيان المصالح الخاصة ، ويحافظون على روح المحافظة والاستقرار من أهواء الديقراطية وتقلباتها . فقوتهم عظيمة ، ولكنها قوة الرأي العام ؛ فهم أقوياء كل القوة مادام الشعب يحترم القانون ، ولكنهم ضعاف أمام إهمال الشعب القانون أو احتقاره . فقوة الرأي العام أشد ، لأن حدودها المضبوطة لا يمكن أن تحد على وجه الدقة ، وأن عطرها في تجاوزها حدودها لا يقل عنه وهي في دائرة الحدود المرسومة لها .

ليس مطلوباً من القضاة الفدراليين أن يكونوا مواطنين صالحين ومتمتعين بالاطلاع والنزاهة الواجب توافرها في كل قاض فحسب ، بل يجب أن يكونوا سياسيين وحكماء أليين يدركون اتجاه العصر ، ولا يهابون التغلب على العقبات التي يمكن التغلب عليها ، ولا بطاء في تفادى التيار إذا ما هدد باكتساحهم هم وسيادة الاتحاد والطاعة الواجبة للقوانين .

قد يخطيء الرئيس الذي يمارس سلطة محدودة من غير أن تؤدي أخطاؤه إلى الإضرار بالدولة إضراراً بليغاً . وقد يخطيء الكونجرس في حكم يصدره من غير أن يهدم الاتحاد ، لأن هيئة الناخبين التي يرجع إليها أصل الكونجرس قد تضطره إلى سحب قراره ، وذلك عن طريق تغيير أعضائه . أما إذا كانت المحكمة العليا مكونة دائماً من أعضاء شريين أو حقى تردى الاتحاد في الفوضى ، أو وقعت البلاد في حرب أهلية .

ومع ذلك فالسبب الأصلي في هذا الخطر لا يرجع إلى تكوين المحكمة ولكنه يرجع إلى طبيعة الحكومات الفدرالية نفسها . فقد رأينا أن تقوية السلطة القضائية ضرورى في الدول « المتحالفة » بصفة خاصة ، ذلك لأن الأشخاص المستقلين القادرين على منازعة الهيئة الاجتماعية لا يوجدون في أمم أخرى في حالة أقوى أو أحسن تمكنهم من مقاومة قوة الحكومة المادية . ولكن كلما احتاجت سلطة ما إلى تقوية ، وجب أن تجعل أوسع مدى وأكثر استقلالاً . فالأخطار التي تنجم من سوء استخدامها تزداد بازدياد قوتها واستقلالها . فليس مصدر الشر إذن في طريقة تأليف السلطة بل في تكوين الدولة نفسها التي تجعل وجود مثل هذه السلطة أمراً لا بد منه .

النواحي التي يتفوق فيها الدستور الفدرالى على دساتير الولايات

مقارنة دستور الاتحاد بدستور الولايات - يرجع تفوق دستور الاتحاد إلى حكمة المشرعين الفدراليين - التشريع الفدرالى أقل اعتماداً على الشعب من تشريع الولايات - السلطة التنفيذية به أكثر استقلالاً في دائرتها الخاصة - السلطة القضائية أقل خضوعاً لإرادة الأغلبية - النتائج العملية المترتبة على هذه الحقيقة - قلل المشرعون الفدراليون الأخطار الكامنة في الحكومة الديمقراطية ، على حين زادها مشرعو الولايات .

يختلف الدستور الفدرالى اختلافاً أساسياً عن دساتير الولايات المختلفة من حيث الأهداف التى يرمى إليها ، ومع ذلك فم تشابه كبير فى الوسائل التى تؤدى إلى تحقيق هذه الأهداف . إن أغراض الحكومة مختلفة ، أما أشكالها فواحدة . فمن وجهة النظر الخاصة هذه ذاتها لا تتخلو موازنتها بعضها ببعض من شىء من الفائدة .

وتم أسباب عدة تجعلنى أعتقد أن الدستور الفدرالى يفوق كل دستور من دساتير الولايات .

تكوّن دستور الاتحاد الحالى فى وقت متأخر عن معظم دساتير الولايات ، ولعله استفاد منها . ولكننا سنجد ما يقتضيه بأن هذا لم يكن سوى سبب ثانوى لتفوقه عليها ، إذا ما تذكرنا أن إحدى عشرة ولاية جديدة قد انضمت إلى الاتحاد بعد ذلك ، وأن هذه الجمهوريات الجديدة قد بالغت فى العيوب الموجودة فى الدساتير السابقة ولم تعمل على علاجها .

أما أهم سبب لتفوق الدستور الفدرالى ، ف يرجع إلى أخلاق المشرعين الذين وضعوه ، فعند وضع هذا الدستور كان الاتحاد على وشك الانهيار ، وكان كل إنسان يعرف الخطر المحدق به . ففى هذا المأزق اختار الشعب أجدر الناس بالاحترام ، لا الذين سبق لهم أن حظوا بمجته ؛ وقد أشرت من قبل إلى أن جميع المشرعين ، على ما عرفوا به من رجاحة العقل ، كانوا قد امتازوا بوطنيتهم الصادقة ، فقد نشأوا كلهم فى عصر كانت فيه روح الحرية تقوى وتشتد من جراء الكفاح المستمر ضد سلطة قوية عالية . فلما انتهى النزاع ، ظلت انفعالات الشعب ثائرة بعناد ، تكافح ضد أخطار لم يعد لها وجود ما . ولكن هؤلاء المشرعين تراثوا وجعلوا ينظرون إلى بلادهم نظرة هادئة نافذة . وسرعان ما أدركوا أن انقلاباً حاسماً قد تم ، وأن الأخطار الوحيدة التى يمكن أن تخشاها أمريكا الآن إنما هى تلك التى قد تنجم عن سوء استخدام الحرية ، فكانت لهم الشجاعة أن يقولوا ما يعتقدونه حقاً . ذلك لأن محبة خالصة للحرية كانت تحفزهم فتجاسروا واقترحوا فرض عدة قيود لأنهم عقدوا عزمهم على الوقوف فى وجه ما يؤدى إلى الدمار .

حددت معظم دساتير الولايات مدة مجلس النواب بسنة واحدة ، وستين مجلس الشيوخ ، وبذلك صار أعضاء الهيئة التشريعية مقيدين باستمرار تقيداً شديداً بأدلى رغبة يديها ناخبو دائرتهم . فكان من رأى مشرعى الاتحاد أن هذا الإفراط الشديد فى تبعية الهيئة التشريعية قد غر من طبيعة النتائج الأساسية للنظام النيابى ، لأنها لم تكشف بأن عهدت إلى الشعب بمصدر السلطة ، بل عهدت إليه بالحكومة أيضاً ، فأطال المشرعون مدة المجلسين حتى يكون لدى النواب مجال فسيح ليروا رأيهم الخاص .

قسم الدستور الفدرالى ، وكذا دساتير الولايات المختلفة ، الهيئة التشريعية قسمين . ولكن هذين القسمين كانا يتكونان فى الولايات من عناصر واحدة ، وتنتخب أعضاؤها

بطريقة واحدة ، فترتب على ذلك أن أهواء الشعب وميوله صارت تتجلى في أحد المجلسين بنفس السرعة والسهولة اللتين تتجلى بهما في المجلس الآخر ، وأن القوانين صارت توضع بعنف وتسرع .. ذلك على حين أن الدستور الفدرالى ينص على أن الأصل في المجلسين كليهما أن يتنا باختيار الشعب ؛ ولكن شروط الانتخاب وطريقته قد تغيرت ، حتى لا يمثل أحد المجلسين التشريعيين نفس المصالح التى يمثلها الآخر ، بل يمثل على الأقل مزيداً من الحكمة والتعقل . فقد اشترط فى عضو مجلس الشيوخ أن يكون أنضج سناً ، وأن يختار أعضاء المجلس هيئة منتخبة تتكون من عدد محدود من الأعضاء .

فى الديمقراطيات نزعاً طبيعية إلى تركيز جميع القوى الاجتماعية فى أيدي الهيئة التشريعية ، فإذا كانت هذه الهيئة هى القوة التى تنبثق من الشعب مباشرة ، وجب أن يكون لها أكبر قسط من قوة الشعب الطاغية . فتركيز القوة هذا مضر ضرراً بليغاً بحسن الإدارة ، كما أنه يلام فى الوقت نفسه استعداد الأغلبية . فكثيراً ما استسلم المشتريون فى الولايات إلى هذه النزعات الديمقراطية ، وظل مؤسسو الاتحاد يقاومونها باستمرار وشجاعة .

هذا ، وقد عهد بالسلطة التنفيذية فى الولايات إلى حاكم وضع فى ظاهر الأمر فى مركز يعادل مركز الهيئة التشريعية ، ولكنه فى الواقع لا يعدو أن يكون وكيلها الأعمى وأداة لتنفيذ إرادتها . فهو لا يستمد أية قوة من المدة المخصصة لوظيفته ، وهى مدة حددت بسنة واحدة ، ولا من ممارسته ماله من امتيازات ، فإنه لا يكاد أن يكون له شيء منها . فالتشريع يستطيع أن يقضى عليه بالجمود فيشله عن العمل بأن يعهد بتنفيذ القوانين إلى لجان خاصة يختارها من بين أعضائه ، ويستطيع أن يلغى ماله من جاه مؤقت بتخفيض مرتبه . أما الدستور الفدرالى فيضع جميع الامتيازات ومسئولية السلطة التنفيذية كلها فى يدي شخص واحد . ومدة الرئاسة أربع سنوات ، ومرتبها لا يمكن أن يخفض طوال المدة المحددة لها . ويحمى الرئيس عدداً من الموظفين يعتمدون عليه وحده كما أنه مسلح بالفيتو - وجلة القول أن كل جهد قد بذل لمنح السلطة التنفيذية مركزاً قوياً مستقلاً فى نقاط الحدود المرسومة لها .

والسلطة القضائية فى دساتير الولايات تتمتع بأكثر استقلال عن السلطة التشريعية ، ومع ذلك احتفظت السلطة التشريعية لنفسها بحق تنظيم مراتب القضاة فى جميع الولايات ، وهذا إجراء يجعلهم خاضعين بالضرورة لنفوذها مباشرة . وقد يعين القضاة فى بعض الولايات تعييناً مؤقتاً يجردهم من جزء عظيم من قوتهم وحريتهم . وقد تختلط السلطان التشريعية والقضائية اختلاطاً كبيراً فى بعض الولايات الأخرى ، فمجلس شيوخ

نيويورك مثلاً يؤدى في بعض الحالات عمل المحكمة العليا للولاية ؛ أما الدستور الفدرالى فيفصل من جهة أخرى السلطة القضائية عن سائر السلطات ، ويعمل على استقلال القضاء بإعلانه أن مرتباتهم لن تخفض وأنهم غير قابلين للعزل عن وظائفهم .

من السهل إدراك النتائج العملية التى تترتب على هذه النظم ، فلا يلبث الملاحظ اليقظ أن يدرك أن أعمال الاتحاد تدار على نحو أحسن جداً مما تدار به أية ولاية مفردة ، مما لا يدع مجالاً للمقارنة ، فإرادة الحكومة الفدرالية أنزه وأكثر اعتدالاً من إدارة حكومات الولايات . وإنما لأكثر حزمًا وكياسة ، وأغراضها أدام وأثبت ، وإجراءاتها تنفذ بنشاط وباتساق أكثر مما تنفذ به إجراءات حكومات الولايات .

ولعل من الخير أن ألخص مادة هذا الفصل في كلمات :

إن وجود الديمقراطيات يتعرض لخطرين رئيسين يهددانه ، هما إخضاع التشريع إخضاعاً لإرادة الهيئة الناجبة ، وتركيز سائر السلطات الأخرى التى لدى الحكومة فى السلطة التشريعية .

لقد ساعد المشترعون فى الولايات على تطور هذه الشرور وتزايدها ، على حين بذل مشرعو الاتحاد ما فى وسعهم لتخفيف مساوئها .

موازنة بين مميزات دستور الولايات المتحدة الفدرالى والدساتير الفدرالية الأخرى

يشبه الاتحاد الأمريكى غيره من الاتحادات الأخرى ومع ذلك فنتائج مخالفة لها - السبب فى ذلك - مواضع اختلاف هذا الاتحاد عن سائر الاتحادات - ليست الحكومة الأمريكية حكومة فدرالية بل حكومة قومية .

ليست الولايات المتحدة الأمريكية بأول مثال عرف للاتحاد ، فقد سبقها اتحادات عدة قامت فى أوروبا فى العصور الحديثة ، فضلاً عما ظهر منها فى العصور القديمة . فسويسرا والإمبراطورية الألمانية وجمهورية البلاد المنخفضة كانت كلها اتحادات أو لاتزال كذلك . وإنما ليدهشنا ، ونحن ندرس دساتير هذه الاتحادات أن نرى أن السلطات التى عهدت بها للحكومة الفدرالية تكاد تكون نفس السلطات التى عهد بها الدستور الأمريكى إلى حكومة الولايات المتحدة ، فهى تجعل للسلطة المركزية نفس الحقوق التى تخول لها عقد الصلح ، وإعلان الحرب ، وفرض الضرائب وتجنش الجيوش واتخاذ الخطوات اللازمة فى

أوقات الحرج والشدة ، ورعاية مصالح الأمة العامة ، ومع ذلك كانت الحكومة الفدرالية في هذه الدول المختلفة تعرف دائماً بضعفها وقلة كفاءتها ، على حين عرفت الحكومة الأمريكية الفدرالية بنشاطها وقدرتها . هذا ، وقد زال أول دستور أمريكي فدرالى بسبب ضعف حكومته الشديد ، ومع ذلك فقد كان لهذه الحكومة الضعيفة نفس الحقوق والميزات العظيمة مثل ما للحكومة الفدرالية الأمريكية في الوقت الحاضر ، بل كانت أعظم منها من بعض الوجوه . ولكن دستور الولايات المتحدة الحالي يشتمل على مبادئ جديدة معينة لها تأثير هام كل الأهمية ، وإن كانت لا تسترعى انتباه « الملاحظ » مباشرة .

إن الدستور الذى يخطط الناس لأول رحلة بينه وبين ما يسبقه من الدساتير الفدرالية يقوم في الحق على نظرية جديدة كل الجدة يصح اعتبارها كشفاً جديداً في العلوم السياسية الحديثة .. ففى جميع الدساتير التى سبقت دستور أمريكا الموضوع عام ١٧٨٩ كانت الدول التى اجتمعت على تحقيق غرض مشترك ، اتفقت فيما بينها على الإذعان لما توصى به حكومة فدرالية ، ولكنها احتفظت لنفسها بحق تنظيم قوانين الاتحاد وتفيذه . فالولايات الأمريكية التى اجتمعت سنة ١٧٨٩ وافقت على أن الحكومة الفدرالية لا تفرض القوانين فحسب ، بل هى التى تنفذ كذلك ما تقرره من قوانين - وهذا الحق في الحالتين واحد ، ولكن ممارسته مختلفة . وقد أدى هذا الفرق إلى أخطر العواقب شأناً .

ففى جميع الاتحادات التى سبقت الاتحاد الأمريكى ، كانت الحكومة الفدرالية مضطرة ، كى تسيء لنفسها ما يسد حاجتها ، إلى أن تلجأ إلى كل حكومة على حدة ؛ فإن كان ما طلبته ليس مما تستسيغه واحدة منها ، وجدت تلك الحكومات الوسائل لتفادى ما تطلبه الحكومة الفدرالية منها ، فإن كانت قوية لجأت إلى السلاح ، أما إن كانت ضعيفة وافقت على المقاومة التى واجهها قانون الاتحاد على الرغم من تمتعه بالسيادة ، ولم تفعل شيئاً بحجة أنها عاجزة . ففى مثل هذه الظروف ، تحدث دائماً إحدى نتيجتين اثنتين : فإما أن تتخذ أقوى الولايات المتحالفة مزايا السلطة الفدرالية وحقوقها وتحكم سائر الولايات باسمها ، وإما أن يتخلى عن الحكومة الفدرالية مؤيدوها الطبيعيون ، وعندئذ تغلب الفوضى على جميع المتحالفين ويفقد الاتحاد كل قدرة على العمل .

ليس رعايا الاتحاد في أمريكا ولايات بل أفراداً مواطنين . فالحكومة القومية تفرض الضريبة لا على ولاية مساشوستس ، بل على كل ساكن من سكان مساشوستس هذه . أما الاتحادات القديمة فكانت ترأس جماعات ، على حين أن حكومة الاتحاد الأمريكى ترأس أفراداً . فليست قوتها مستعارة ، بل مستمدة من ذات نفسها ، ولها موظفوها من المدنيين والعسكريين وجيشها الخاص وبما حكمها الخاصة . كذلك ليس من شك في أن الروح

القومية ، وأهواء الجماهير ، والعصب الإقليمي في كل ولاية لا تزال كلها تتجه بشكل غريب إلى تقليل مدى السلطة الفدرالية المكونة على هذا النحو ، وإلى تسهيل مقاومة سلطاتها . ولكن الضعف النسبي للسيادة المقيدة شر كامن في النظام الفدرالي . فالفرص وضروب الإغراء التي أمام كل ولاية في أمريكا والتي عليها أن تقاومها ، قليلة . هذا ولا يتسنى تنفيذ أية نية من هذا القبيل (ذلك إذا حدث وفكر فيها أحد فعلاً) من غير اعتداء سافر على قوانين الاتحاد وتعطيل مباشر يجري العدالة العادي ، وإعلان جرى للتمرد والثورة . والخلاصة أن ذلك كله يحدث من غير اتخاذ الخطوة الحاسمة التي يتردد الناس دائماً في اتخاذها .

كانت مزايا جميع الاتحادات السابقة مصدر عناصر للخلاف والشقاق أكثر مما تحوى من عناصر القوة . ذلك لأنها ضاعفت من مطالب الأمة من غير أن تعمل على زيادة الوسائل التي تعين على تحقيق هذه المطالب وتنفيذها بالقوة . ومن ثم كان ضعف الحكومات الفدرالية الحقيقي يكاد يسير تماماً بنسبة قوتها الاسمية ، ولكن ليست هذه بحالة الاتحاد الأمريكي . فلدى السلطة الفدرالية الوسائل اللازمة لتنفيذ كل ما خولته لها سلطاتها أن تطلبه ، شأنها في ذلك شأن الحكومات العادية .

إنه لأيسر على العقل الإنساني أن يخترع أشياء جديدة من أن يخترع ألفاظاً جددًا ، ومن ثم فنحن مضطرون أن نستخدم الكثير من التعبيرات القاصرة غير الصالحة . فإذا ما اتفق عدد من الأمم على أن يكونوا حلفاء دائماً وينشئوا سلطة عليا إن لم تستطع أن تؤثر على الأفراد بمثل ما تؤثر فيهم الحكومة القومية فإنها تظل تؤثر مع ذلك على كل ولاية من الولايات المتحالفة جملة . فهذه الحكومة التي تختلف أساساً عن سائر الحكومات تسمى حكومة فدرالية . هذا ، وقد استكشف فيما بعد نوع آخر من المجتمعات تنضم فيه عدة دول بعضها إلى بعض وتندمج حتى تعد وحدة من حيث عدة مصالح معينة مشتركة على الرغم من أنها تظل متباينة أو متحدة فقط من حيث سائر الأمور الأخرى .. ففي هذه الحالة تؤثر القوة المركزية مباشرة على الحكومين فتحكمهم بالشكل الذي تحكم به الحكومة القومية ولكن في دائرة أكثر تحديداً . وظاهر أن هذا الشكل لم يعد حكومة فدرالية وإنما هو حكومة قومية ناقصة . فهي ليست قومية تماماً ولا فدرالية تماماً ، ولكن اللفظة الجديدة التي تعبر عن هذه الفكرة لم توجد بعد .

فالجهل بهذا النوع الجديد من الاتحاد كان السبب الذي جر جميع الاتحادات إلى حروب داخلية مدنية وإلى العبودية ، وإن شئت قلت إلى الجمود والحمول ، فالدول التي كونت مثل هذا الاتحاد أو الحلف إما أنها كانت على جانب من الغباء فلم تلاحظ هذا

العلاج العظيم الناجح ، أو بلغ بها ضيق العقل أن لا تطبقه . لقد انهار أول اتحاد أمريكي بسبب هذه العيوب نفسها .

أما في أمريكا فقد اعتادت الولايات المتحالفة من زمن طويل أن تكون جزءاً من إمبراطورية قيل أن تحصل على استقلالها ، فهي لم تعد أن تحكم نفسها بنفسها حكماً كاملاً . وكانت ضروب تعصبها القوي التي تتحيز لها لم تتأصل فيها بعد . وإذا كانت تتفوق على سائر العالم من حيث المعلومات السياسية ، وتشارك كلها فيما بينها في هذه المعلومات مشاركة سوية وعلى قدم المساواة ، فلم تسترهم كثيراً تلك الأهواء التي تقاوم عادة اتساع السلطة الفدرالية في الأمة ، فقد استطاعت حكمة رجائهم العظماء كبح هذه الأهواء . أما الأمريكيون فقد طبقوا العلاج في حزم وثبات منذ أن أحسوا بالشر . فعدلوا قوانينهم وأتقنوا البلاد .

مزايا النظام الفدرالي عامة وفائدته الخاصة لأمريكا

سعادة الأم الصغيرة وحريةا - قوة الأمم الكبيرة - الإمبراطوريات الكبرى تساعد على تقدم الحضارة - كثيراً ما تكون القوة أول عناصر الرخاء القومي - يهدف النظام الفدرالي إلى الجمع بين المزايا المزدوجة الناجمة عن أقاليم صغيرة ضيقة الرقعة وأخرى واسعة - الفوائد التي عادت على الولايات المتحدة من هذا النظام - القانون يتكيف بمقتضيات السكان - والسكان لا يتكيفون بمقتضيات القانون - النشاط والتقدم وحس الحرية والاستمتاع بها في الجماعات الأمريكية - ليست روح الاتحاد العامة غير مجموع الوطنية الإقليمية - الأشياء والمبادئ تتداول بحرية في الولايات المتحدة - الاتحاد سعيد وحر سعادة أمة صغيرة ، ومحترم الاحرام الواجب لأمة كبيرة .

في الدول الصغيرة تغفل يقطعة المجتمع في كل شيء ، وتنتشر فيها رغبة في الإصلاح تمتد إلى كل الأمور التفصيلية . فمصالح الشعب محدودة بطبيعة الحال لضعفه ، فكل الجهود والموارد التي لدى المواطنين موجهة إلى رفاهية البلاد الداخلية ، وليس من المحتمل أن تتفق سدى على السعى وراء المجد الأجوف . ولما كانت قوى كل فرد في الحملة محدودة ، كانت رغباته صغيرة نسبياً . فضعف الثروات يجعل أحوال الحياة المختلفة متساوية أو تكاد تكون كذلك ، كما تجعل آداب الأهالي منظمة وبسيطة . وهكذا إن أدخلنا في اعتبارنا كل شيء ، وحسبنا حساباً مختلف درجات الأخلاق والاستتارة ، لوجدنا في الأمم الصغيرة أشخاصاً ميسورى الحال ، وصادقاً فيها رضى وهدوءاً أكثر مما نجد في الدول الكبيرة .

إذا قام نظام استبدادى في صميم دولة صغيرة كان أثره أمض وأوجع مما لو قام في

دولة كبيرة ، لأن وجوده في نظام ضيق يجعل أثره يمتد إلى كل شيء في ذلك النطاق . فبدلاً من تلك المشروعات العظيمة التي لا يحلم بها ، يتدخل تدخلاً عفيفاً متعباً في عشرات التفاصيل الدقيقة ، ويدع عالم السياسة وهو العالم الذي يجب أن يعنى به فعلاً - كي يتدخل في نظم حياة الأفراد الخاصة . فتراه ينظم أذواق الناس وأعمالهم ، ويتدخل في أمور المواطنين ، ويحكمهم كما يحكم الدولة . إن هذا الاعتداء على الحقوق لا يحدث مع ذلك إلا نادراً ، فالحرية هي الحالة الطبيعية في الأمم الصغيرة . وضروب الإغراءات التي يمكن أن تقدمها الحكومة لذوى المطامح ضئيلة كل الضالة ، وموارد الأفراد الخاصة ضعيفة لدرجة لا يمكن معها أن تقع سلطة السيادة - السلطة العليا - بسهولة في يدى شخص واحد ، فإن تصادف وحدث هذا فعلاً ، فمن السهل أن يتألب رعايا هذه الدولة ويشتبكوا في إسقاط هذا المستبد في الحال . ومن ثم كانت الأمم الصغيرة مهد الحرية السياسية دائماً . فإن كان الكثير منها قد فقد حريته عندما اتسعت رقعة بلادهم ، فذلك يبين لنا أن حريتها كانت نتيجة صغر حجمها لانتيجة أخلاق شعبها .

ليس في تاريخ العالم مثل واحد لأمة كبيرة احتفظت بشكل حكومتها الجمهورى عدة سنين طويلة ، مما أدى إلى استتاج أن مثل هذا الأمر غير عملى . أما من جهتي فأرى أنه ليس من الحزم أن يحاول الذين يتخدعون كل يوم بشأن الحاضر والواقع ، وكثيراً ما يفتاجون في الظروف التي يعرفونها كل المعرفة ، أن يحددوا الممكن ، ويحكموا على المستقبل . ولكن يصح أن نقول واثقين ، أن الجمهورية الكبيرة تتعرض دائماً لأخطار أكثر مما تتعرض له جمهورية صغيرة .

تزداد جميع الأهواء التي تقضى على المؤسسات الجمهورية بازدياد أقاليم بلادها واتساع رقعتها ، على حين لا تزداد الفضائل التي تؤيد هذه المؤسسات بالنسبة عنها . وكذلك تتسع مطامح المواطنين وتشتد ، كلما ازدادت قوة الدولة . هذا وتزداد قوة الأحزاب بازدياد أهمية الغايات التي تهدف إليها . أما محبة الأوطان التي يجب أن تكبح هذه النزعات الهدامة فلا تكون في الجمهورية المتسعة الأرجاء أقوى منها في الجمهورية الصغيرة . وفي الحق أنه من السهل التدليل على أنها أقل قوة وأقل رقياً ، فالثورات الضخام ، والفقر الشديد ، والعواصم الكبرى ، والأخلاق المتهللة ، والأنانية وتضارب المصالح - هي الأخطار التي تنشأ دائماً عن تضخم حجم الدولة عادة . ومع ذلك فقلما يؤدي الكثير من هذه الشرور إلى الإضرار بالحكومات الملكية ، بل إن منها ما قد يؤدي فيها حتى إلى زيادة نفوذها وإطالة عمرها . فالحكومة في الدولة الملكية لها قوتها الخاصة ، فهي قد تستخدم الجماعة ولكنها لا تعتمد عليها . وكلما ازداد عدد سكانها زادت قوة الأمير الحاكم عليها . ولكن الضمان الوحيد الذى لدى الحكومة الجمهورية ضد

هذه الشرور كلها لا يعدو تأييد الأغلبية لها . وليست زيادة هذا التأييد مع ذلك بالتى تناسب مع حجم الجمهورية الكبيرة تناسبها مع جمهورية صغيرة . وعلى ذلك فعلى حين تزداد وسائل الهجوم باستمرار من حيث العدد والسلطان كلاهما ، فإن قوى المقاومة تظل ثابتة على ما هى عليه . بل الأحرى بنا أن نقول إنها تنقص ، لأن ميول الشعب ومصلحه تكون أكثر تنوعاً من جراء تزايد عدد السكان ، وإن صعوبة تكوين أغلبية متضامنة محبوكة تزداد باستمرار . وزيادة على ذلك فقد لوحظ أن حدة الانفعالات والأهواء البشرية تزداد لاسبب أهمية الغاية التى تهدف إليها فحسب ، بل بحسب عدد الأفراد الذين تمركزهم هذه الأهواء والانفعالات فى الوقت الواحد . لاشك فى أن كلا منا قد لاحظ فى فرصة ما أن الانفعالات التى تنور فى حشد من الناس المتعاطفين أشد كثيراً من تلك التى كان يصح أن يستشعرها كل منهم وهو منفرد بنفسه . فالانفعالات السياسية تشتد فى الجمهوريات الكبرى اشتداداً عظيماً لدرجة لا يستطيع أحد معها أن يقاومها . وليس مرد ذلك إلى أنها ترمى إلى تحقيق أهداف عظيمة بل إلى شعور الملايين من الناس فى وقت واحد .

ومن ثم نستطيع أن نضعها قاعدة عامة ونقول أن لاشيء يقف فى سبيل سعادة الناس وحررياتهم مثل الإمبراطورية الممرامية الأطراف . ومع ذلك فمن المهم أن نعترف بالفوائد الخاصة التى ترتبت على قيام أمثال هذه الدول الكبار .. فإن كانت الرغبة فى القوة أشد عادة فى تلك الجماعات منها بين الناس العاديين ، فكذلك يكون فيها حب المجد أملاً لقلوب بعض المواطنين ، الذين يعدون امتداح شعب عظيم لهم مكافأة جديرة بمجهودهم . وتشجيعاً يرفع مستوى الإنسان . ولو عرفنا السبب فى أن الأمم الكبار تسهم بنصيب واف فى ترقية العلوم وتقدم الحضارة أكثر مما تسهم به الدول الصغيرة لأدركنا سبباً كافياً لسرعة تداول الآراء وانتشارها فى المدن العظيمة التى تعد المراكز العقلية ، التى تتجمع فيها كل أشعة العقيرة البشرية . ويجوز أن نضيف إلى هذا أن أهم الكشوف تتطلب استعمال قوة قومية لا تستطيع حكومة دولة صغيرة أن تقدمها . فللحكومة فى الدولة الكبيرة آراء أوسع أفقاً ، وقد تخلصت تخلصاً كبيراً من تأثير الروتين ونمطية السوابق وأنانية العاطفة المحلية فهذه الدول ترى آراءها بمواهب أعظم ، وتنفذها بجرأة أكبر .

لاشك أن سعادة الأمم الصغيرة فى أوقات السلم أعم وأكمل ، ولكن هذه الأمم قد تعاني من مصائب الحروب أشد ما تعانيه الإمبراطوريات العظيمة التى تستطيع بما لها من حدود مترامية أن تبعد الخطر من أن يقترب من معظم الشعب ، وتظل تبعده عنهم زمناً طويلاً ، فالحرب لا تدمر مثل هذا الشعب وإن كانت ترهقه وتفتته .

ولكن الخجة القاطعة من هذه المسئلة ، كما هى الحال فى كثير غيرها ، هى ضرورة

الأمر الواقع. فإذا لم تكن ثم دول غير الدول الصغيرة، ما شككت في أن البشر سيكونون أسعد حالاً، وأكثر حرية. ولكن لامناص مع ذلك من وجود الأمم الكبيرة.

وهكذا تصبح القوة السياسية شرطاً للرخاء على المستوى القومى. إن الدولة لاستطيد إلا القليل من الرفاهية والحرية إن كانت معرضة باستمرار إلى النهب والغزو والفتح؛ فلن تفيدها مصنوعات ومناجرها كثيراً إن كانت ثم دولة أخرى لها السيطرة على البحار وتتحكم في أسواق العالم. إن الأمم الصغيرة كثيراً ما تكون بائسة، بسبب ضعفها، لا بسبب صغرها، على حين تزدهر الإمبراطوريات الواسعة بسبب قوتها أكثر منها بسبب سعة رقعتها. فالقوة المادية إذن شرط في مقدمة الشروط التي تؤدي إلى سعادة الأمم وورخاتها، بل وإلى المحافظة على كيانها. ومن ثم فإن الأمم الصغيرة، اللهم إلا إذا تدخلت ظروف خاصة، تنضم في النهاية إلى الإمبراطوريات الكبيرة، إما مكرهة بالقوة أو من تلقاء نفسها. لست أعرف حالة أدعى إلى الرثاء من شعب عاجز عن الدفاع عن نفسه أو عن سد حاجاته الضرورية.

لقد وضع النظام الفدرالى بغية الميزات المختلفة التي تنشأ من ضخامة الأمم، ومن صغر حجمها، وحسبنا نظرة واحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لنذكر الميزات التي استمدتها من اختيارها الأخذ بهذا النظام الفدرالى.

إن المشرع في الأمم الكبرى، ذات النظام المركزى، مضطر إلى أن يجعل للقوانين سمة من حيث الوحدة والاطراد مما لا يتفق دائماً مع تنوع العرف وتنوع الأقاليم. ولما كان لا يعنى بالقضايا الخاصة، لم يسعه إلا أن يسير على هدى مبادئ عامة، وعندئذ يضطر الناس إلى أن يسيروا بحسب مقتضيات القوانين، مادام التشريع لم يستطع أن يتكيف بحسب مقتضيات أحوال السكان وعاداتهم، مما كان مصدر كثير من المتاعب والشقاء. وهذا عيب لا يوجد في الاتحادات. فالكونغرس يضع الخطوط الرئيسية التي تسير عليها الحكومة القومية. أما كل تفاصيل الإدارة فتترك لمجالس التشريع الإقليمية. إنا لا نكاد نصور إلى أى مدى يعاون تقسيم السيادة هذا على إسعاد كل ولاية من ولايات الاتحاد. ففي تلك الجماعات الصغيرة التي لا تحركها أبداً رغبة في التوسع، ولا تشغل بالها يشترن الدفاع عن كيانها، توجه كل قوى السلطة العامة، وكل النشاط الفردى إلى الإصلاحات والتحسينات الداخلية. فالحكومة الإقليمية في كل ولاية على اتصال مباشر مع المواطنين، ويعرض عليها كل يوم ما يجد من حاجات في المجتمع، وفي كل عام تقدم مشروعات جديدة تناقش في اجتماعات (البلدة) العامة، أو تناقشها السلطة التشريعية، وتنقلها الصحافة إلى الناس، فتستثير حماسة المواطنين، وتحرك اهتمامهم. فهذه الروح الإصلاحية حية دائماً

في الجمهوريات الأمريكية من غير أن تعكر عليهم هدوءهم . فالطموح إلى القوة يحل محل رغبة أقل صقلا وأقل خطراً - هي الرغبة في سعادة الجماعة ورفاهيتها ، هذا ويعتقد الناس في أمريكا أن وجود شكل الحكم الجمهورى ودوامه في الدنيا الجديدة يتوقف على وجود النظام الفدرالى ودوامه . وليس من غير العادى أن يعزى جزء كبير من ألوان اليأس والمتاعب التى تعانيها ولايات أمريكا الجنوبية الجديدة إلى حماقة إيجاد جمهوريات عظيمة بدلاً من إقامة سيادة اتحادية موزعة^(١) .

وما لا نزاع في صحته ، أن ميول الحكومة الجمهورية وعاداتها في الولايات المتحدة قد تكونت أول ما تكونت في «وحدات الحكم المحلى» وفي المجالس الإقليمية . ففي ولاية صغيرة مثل ولاية كنتيكت حيث مسألة شق ترعة ، أو فتح طريق ، تعد مسألة سياسية كبرى ، وحيث الولاية لا جيش لها تتفق عليه ، ولا حروب تشنها ، وحيث لا ثروة كبيرة ، ولا أحماد متنوعة تمنح للحكام ، ففي مثل هذه الولاية لا يكون شكل من أشكال الحكم طبعياً لها أكثر من الشكل الجمهورى ولا أنسب بها منه . وعلى هذا صارت هذه الروح الجمهورية ، وذلك العرف ، وتلك العادات الأخلاقية التى تتصف بها أمة حرة - بعد أن نشأت وتطورت في مختلف الولاية - صارت هى التى يجب أن تطبق في غير مشقة على البلاد بأسرها - وليست روح الاتحاد العامة في ذاتها سوى خلاصة العواطف الوطنية التى في الأقاليم المختلفة . فكل مواطن من مواطنى الولايات المتحدة ينقل تعلقه بجمهوريته الصغرى إلى تعلقه بوطنه الأكبر المشترك . فهو عندما يدافع عن الاتحاد ، إنما يدافع عن ازدهار مقاطعته المتزايد ، وعن حقه في المشاركة في إدارة شئونها ، أملاً في إدخال إصلاحات وتحسينات تحقق مصالحه وتدر عليه الخير . وتلك دوافع من شأنها أن تحرك الناس وتهزمهم أكثر مما تحركهم مصالح البلاد العامة وأحماد الأمة .

ومن جهة أخرى ، إن كانت أمزجة السكان وعاداتهم تؤهلهم بشكل خاص للعمل على رفاية جمهورية عظيمة ، فإن النظام الفدرالى يسر لهم مهمتهم ويجعلها أقل صعوبة . فليس في اتحاد جميع الولايات الأمريكية شيء من العقبات والمضايقات التى تقوم في سبيل تكوين الجماعات البشرية الكبيرة - فالاتحاد جمهورية عظمى من حيث سعة رقعة ، ولكن قلة الموضوعات التى تشغل بها الحكومة تجعله أشبه بجمهورية صغيرة . فقرارات الحكومة هامة ، ولكنها قليلة نادرة . فلما كانت سيادة الاتحاد محدودة وناقصة غير مكتملة ، لم يكن

(١) هذه أول مرة يشر فيها المؤلف إلى أمريكا الجنوبية ، فقد لخص اهتمامه على موضوعه الأساسى . هذا وقد أقامت البرازيل النظام الفدرالى سنة ١٨٢٤ وتست بالولايات المتحدة البرازيلية . وكذلك فعلت فنزويلا سنة ١٨٣١ .

في ممارستها خطر ما على الحرية لأنها لا تستثير تلك الرغبات الجشعة في الشهوة والقوة التي دلت على أنها مضرّة كل الضرر بالجمهوريات الكبيرة . وإذ لا يوجد مركز عام مشترك للبلاد كلها ، فلا يوجد بها كذلك عواصم كبرى ، ولا ثروات ضخام ، ولا فقر مدقع ، ولا ثورات فجائية . وبدلاً من أن تنتشر الأهواء السياسية في البلاد انتشار النار في هشم البرارى ، نجد أنها تنفق قوتها في مكافحة المصالح والأهواء الفردية التي في كل ولاية .

ومع ذلك فالأفكار والأشياء الخمسة ، تنتشر في الاتحاد بحرية ، انتشارها في بلاد يقطنها شعب واحد مفرد ، فلا شيء يعوق تيار المغامرة والإقدام على المشروعات الحرة ، وتستعين الحكومة بكل ذى موهبة أو علم يستطيع أن يخدمها به . ففي داخل الاتحاد يسود سلام عميق ، كما لو كان في قلب إمبراطورية عظمى ؛ وفي الخارج ، يقف الاتحاد في مستوى واحد مع أرقى أمم الدنيا . فثم ألاف من الأميال بين السواحل مفتوحة لتجارة العالم . وإذ كانت في يد الحكومة مفاتيح دنيا جديدة ، صارت أعلام الاتحاد محترمة مرهوبة الجانب في أقصى البحار . فالاتحاد سعيد وحر ، سعادة أمة صغيرة وحريتها ، وهو قوى ماجد ، قوة أمة عظيمة ومجاداتها .

لم لا يصلح النظام الفدرالى عملياً لجميع الأمم ، ولم استطاع الأمريكيون الإنجليز أن يختاروا العمل به ؟

في كل نظام فدرالى عيوب ذاتية تعجز جهود المشرعين عن معالجتها - النظام الفدرالى معقد - ويقتضى المواطنين أن يستعملوا عقولهم كل يوم - المعرفة العملية بشئون الحكم منتشرة بين الأمريكيين - ضعف حكومة الاتحاد النسبى عيب ذاتى آخر في النظام الفدرالى - قلة الأمريكيين من أثر هذا العيب ، ولكنهم لم يعالجوه ويقضوا عليه - سيادة الولايات المختلفة أضعف في ظاهرها من سيادة الاتحاد ، ولكنها أقوى منها في الواقع - سبب ذلك - يجب أن تقوم الأسباب الطبيعية للاتحاد بين الأمم المتحالفة فضلاً عن القوانين - الأسباب الطبيعية التي بين الأمريكيين الإنجليز - ولايتا مين وجورجيا اللتان تفصلهما الواحدة عن الأخرى مسافة ألف ميل ، متحدتان اتحاداً طبعياً أكثر من اتحاد نورمنديا وبريتانيا (في فرنسا) - الحرب أكبر خطر يهدد « الاتحادات » - والولايات المتحدة نفسها خير ما يؤيد ذلك - ليس أمام الاتحاد حرب كبرى يخشاها - سبب ذلك - الأخطار التي يتعرض لها الأوروبيون إذا ما اختاروا نظام الأمريكيين الفدرالى .

يتمدح الناس بعقريّة ذلك المشرع الذى وفق بعد جهود كثيرة إلى أن يكون له نفوذ غير مباشر على مقدرات الأمم ، هل حين أن الحقيقة هى أن موقع البلاد الجغرافى

(وهو شيء يعجز هذا المشرع عن تغييره) ، والحالة الاجتماعية التي قامت دون أية مساعدة من ناحيته ، والعادات والآراء التي لا يستطيع أن يرجعها إلى مصدرها الأول ، والأصل الذي لا علم له به - هذه كلها تؤثر في مجرى الأحوال في المجتمع تأثيراً عميقاً ، حتى إن التيار ليحرف ذلك المشرع نفسه بعد أن يكون قد جاهد في مقاومته جهاداً لا جدوى منه . فما أشبه بذلك الملاح الذي يستطيع أن يوجه السفينة التي تحمله ، ولكنه لا يستطيع أن يغير تركيبها ، ولا يحمل الرياح أن تهب ، أو يهذى من الأمواج المصطخبة خلفه .

سبق أن بينت الفوائد التي يجتنبها الأمريكيون من دستورهم الفدرالي ، وبقي على بيان الأحوال التي يسرت لهم اختيار العمل بهذا النظام الذي لا يتسنى لجميع الأمم أن تستمتع بما له من مزايا . فعيوب النظام الفدرالي العارضة التي تنشأ من القوانين يمكن أن تصلحها مهارة المشرع ، ولكن ثمة ضرور في طبيعة هذا النظام لا يمكن أن يصلحها أى مجهود ؛ ومن ثم وجب على الناس أن يصبروا على ما في حكومتهم من نقص طبعي .

وأبرز مساوئ النظام الفدرالي كلها ، تعقد طبيعة الوسائل التي تستخدمها ؛ ففيها سيادتان تقومان بالضرورة جنباً إلى جنب ، وقد عمل الشارع على تبسيط عمل هاتين السياتين والتسوية بينهما جهده بأن قصر كلا منهما على دائرة من السلطان محدودة كل الحد ، ولكنه لا يستطيع أن يضمهما بعضهما إلى بعض ويكون منهما وحدة ، ولا هو يستطيع أن يجمعهما من التعارض والاصطدام في نقط معينة . فالنظام الفدرالي إذن يقوم على أساس نظرية ، خير ما يقال فيها ، أنها معقدة وتتطلب في كل يوم من الحكوميين قسطاً غير قليل من الحزم والتعقل .

ويشترط في كل اقتراح أو مشروع أن يكون واضحاً جلياً حتى ينسنى للشعب أن يفهمه ويقبله ويعمل به . فالفكرة الخطأ إن كانت واضحة ودقيقة كان لها دائماً قوة في العالم أكثر مما لمبدأ صحيح ولكنه غامض أو معقد . فكثيراً ما يحدث أن الأحزاب - وهي أحبه ما تكون بأهم صغيرة قائمة وسط الأمة الكبرى - تختار مبدأ أو اسماً كرمز لها ولكنه لا يمثل في الواقع الغرض الذي وضعت نصب أعينها ، ولا الوسائل التي تتخذها ، تمثيلاً كاملاً ، ولكنها بدونه لا يمكنها أن تعمل ، بل ولا تستطيع أن توجد . فالحكومات التي تقوم على مبدأ واحد ، أو على شعور واحد يسهل تعريفه وتحديدده ، قد لا تكون خير الحكومات ، ولكن لا شك في أنها أقواها وأدومها في هذا العالم .

عندما يفحص المرء دستور الولايات المتحدة ، وهو أكمل دستور فدرالي وجد ، تأخذه الدهشة من تنوع مقدار المعلومات ، ومدى القدرة على التمييز التي يفترضها هذا

الدستور في الشعب الذي سيحكم به . فحكومة الولايات المتحدة تتوقف على أفكار قانونية أسطورية ، فالاتحاد أمة مثالية (فكرية) لا توجد إلا في العقل ولا يتسنى لعقل العقل أن يدرك حدودها ومداها .

وبعد فهم النظرية العامة ، لا تزال ثمة مسائل كثيرة لا بد من حلها عند تطبيق هذه النظرية . ذلك لأن سيادة الاتحاد مرتبطة كل الارتباط بسيادة الولايات المختلفة ارتباطاً يكاد يجعل تمييز حدوده لأول وهلة أمراً مستحيلاً . فتأليف الحكومة كله اصطناعي وتقليدي ولا يتلاءم تماماً مع شعب لم يعتد أن يدير شئونه بنفسه زمناً طويلاً ، ولا مع شعب لم يصل فيه علم السياسة إلى أدنى طبقات المجتمع . لم يحدث أُنَى دهشت من فطرة الأمريكيين السليمة ، ولا من حكمتهم العملية بقدر ما دهشت من الطريقة التي يتفادون بها ما قد يصادفهم من المصاعب التي لاحصر لها ، الناشئة من دستورهم الفدرالي . فقلما صادفت أمريكياً ساذجاً لا يستطيع أن يميز في سر عجيب الالتزامات التي خلقتها قوانين الكونجرس من تلك التي خلقتها قوانين ولايته ذاتها ، ولا يستطيع - بعد أن يميز بين الموضوعات التي تعرض على الاتحاد وبين تلك التي تدخل ضمن أهلية التشريع المحلي - أن يوضح على وجه الدقة الحدود الصحيحة التي بين ولاية الحاكم الفدرالية القضائية وحاكم الولاية .

يشبه دستور الولايات المتحدة تلك المنتجات الرائعة التي يخلقها نشاط الإنسان وعمله ، والتي تكفل الثروة وبعد الصيت لمبدعيها . وتمثل هذه الحقيقة في الحالة التي عليها بلاد المكسيك في الوقت الحاضر . فقد كان المكسيكيون يودون أن يقيموا حكماً فدرالياً فنقلوا الدستور الفدرالي الذي عند جيرانهم الأمريكيين الإنجليز واتخذوه نموذجاً لهم ، فحاكوه محاكاة تكاد تكون حرفية . فإن هم استعاروا منهم حرفية القانون فقد عجزوا أن ينقلوا الروح التي تفيض عليه الحياة ، فأوقعتهم آلية حكومتهم المزدوجة في متاعب وارتباكات لا آخر لها . فكل من سيادة الولايات وسيادة الاتحاد قد تجاوزت ما لها من امتيازات ، واصطدما بعضهما ببعض . وما زالت بلاد المكسيك إلى اليوم تروح ضحية الفوضى تارة ، وضحية عبوديتها للاستبداد العسكري تارة أخرى .

والعيب الثاني أخطر العيوب كلها ، وفي اعتقادي أنه عيب ذاتي في كل نظام فدرالي . وهذا العيب هو ضعف حكومة الاتحاد ضعفاً نسبياً . فالبدأ الذي تقوم عليه جميع الاتحادات هو المبدأ القائل بتقسيم السيادة . وقد يستطيع المشرعون أن يقللوا من شعور الناس بهذا التقسيم ، بل إنهم قد يتمكنون من إخفائه وقتاً ما عن أنظارهم ، ولكنهم لا يستطيعون أبداً أن يمنعوه من الوجود . إن السيادة المقسمة أضعف دائماً من السيادة

الكاملة غير المقسمة . والملاحظات التي أشرنا إليها في دستور الولايات المتحدة قد كشفت لنا عن مدى المهارة في أن يكبحوا قوة الاتحاد ويحصروها في حدود ضيقة من الحكم الفدرالى ، وأن يجعلوها في الوقت نفسه تظهر بمظهر الحكومة القومية وفي قوتها كذلك ، إلى حد ما . فهذه الوسيلة استطاع المشترون في الولايات المتحدة أن يقللوا من الأخطار الطبيعية التي تلازم الاتحادات ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يتحاشوها كلها تحاشياً تاماً .

قبل أن الحكومة الأمريكية لانتخاب الولايات بنفسها ، ولكنها ترسل تعليماتها إلى المواطنين مباشرة وتجبرهم فرادى على الإذعان لطلباتها . ولكن إذا ما اصطدم القانون الفدرالى بمصالح إحدى الولايات وضروب أهوائها ، فقد يخشى أن يعد كل مواطن هذه الولاية أنفسهم معنيين بمساءلة فرد معين أى أن يذعن للاتحاد . فإن كان مواطن الولاية قد ظلموا جميعاً في وقت واحد ، وعلى نحو واحد ، فعبثاً تحاول الحكومة الفدرالية أن تفرقهم كي تستطيع أن تخضعهم فرادى ، ذلك لأنهم سيشعرون بفطرتهم أنهم يجب أن يتحدوا من أجل الدفاع المشترك ، وسيجدون منظمة معدة لهم من قبل في السيادة التي حول لولايتهم أن تستمتع بها . فعندئذ تحمل الحقيقة محل الخيال ، وقد عيب جزء منظم من الأمة لينازع السلطة المركزية .

وتصدق هذه الملاحظة عليها على الولاية القضائية . فلو حدث أن انتهكت محاكم الاتحاد قانوناً هاماً من قوانين إحدى الولايات في قضية فردية لكان النزاع الحقيقي ، لا النزاع الظاهري ، بين الولاية المعتدى عليها التي يمثلها المواطن الواحد ، وبين الاتحاد الذي تمثله محاكمه .

لا يعرف الكثير عن هذه الدنيا من يتوهم أن في استطاعته أن يمنع الناس بالأساطير القانونية من أن يكشفوا ويستخدموا ما أتيح لهم من وسائل لإرضاء شهواتهم . فمع أن المشترعين الأمريكيين قد عملوا على تضيق مدى حدوث تصادم بين السيادةتين ، فإنهم لم يقضوا على الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل هذا التصادم . بل إننا نميل إلى أن نؤكد أنهم في حالة حدوث مثل هذا الاصطدام لا يستطيعون أن يكفوا النصر للعنصر الفدرالى . إن لدى الاتحاد المال والجيوش ، ولكن الولايات قد احتفظت بوجد الشعب وبما يتحزب له . ليست سيادة الاتحاد سوى كائن معنوي مجرد غير متصل إلا بالقليل من الأشياء الظاهرة ، على حين أن سيادة الولايات أمر مشاهد تدركه الحواس ويفهمه الناس في يسر ، وهى نشيطة فعالة على الدوام . فالأولى حديثة الوجود ، على حين نشأت الثانية مع الشعب نفسه . ذلك إلى أن سيادة الاتحاد مصطنعة ، أما سيادة الولايات فأمر طبيعي لا تكلف فيه ،

فقد وجدت من تلقاء نفسها دون أى مجهود ، شأنها فى ذلك شأن سلطة الوالدين . إن سيادة الأمة تؤثر فى قليل من المصالح الهامة للجماعة ، لأنها تمثل قطراً واسعاً ولكنه بعيد - وتمثل عاطفة غامضة مطموسة المعالم . فسلطة الولايات تشمل كل مواطن فى كل ساعة وفى كل ظرف من الظروف ، فهى تحمى أملاكه وتسهر على حريته وتصون حياته ، فتؤثر فى كل لحظة فى سعادته وفى شقائه . فعندما نتذكر التقاليد والعرف والاستمسك بالأمور المعهودة المحلية المتصلة بها ، لا يخالجنا شك فى تفوق قوة تقوم على أساس من العواطف الوطنية التى يخفق بها القلب البشرى .

ومادام المشترعون لا يستطيعون أن ينعوا حدوث مثل هذه المصادمات الخطيرة التى تقع بين السياتين اللتين تقومان معاً فى النظام الفدرالى ، فلا بد أن يكون غرضهم الأول ليس العمل على منع الولايات المتحالفة من الحرب ، بل أن يشجعوا ما فيها من الميول التى تعاون على استتباب السلام . ومن ثم كان الميثاق الفدرالى لا يمكن أن يدوم طويلاً إلا إذا وجد فى الجماعات المنضمة بعضها إلى بعض طائفة معينة من الدواعى التى تجعل مشاركتها فى اعتماد بعضها على بعض أمراً مستساغاً ، ومهمة الحكومة هينة . فالنظام الفدرالى لا يمكن أن ينجح من غير الظروف المواتية ، فضلاً عن تأثير القوانين الرشيدة . فجميع الأمم التى كونت اتحادات ارتبط بعضها ببعض بمصالح معينة مشتركة تعمل عمل الروابط العقلية التى تربط أفراد الجماعة بعضهم ببعض .

ولكن للناس عواطف ومبادئ مثلما لهم مصالح مادية . فوجود وحدة معينة فى الحضارة لا يقل ضرورة لدوام الاتحاد عن وجود وحدة فى المصالح فى الولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد . إن الفرق فى سويسرا بين حضارة « مقاطعة أورى » و « مقاطعة فود » يشبه الفرق الذى بين حضارتى القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر . وعلى هذا نستطيع أن نقول إن سويسرا لم تكن لها أبداً حكومة فدرالية بالمعنى الصحيح . فالاتحاد الذى قام بين هاتين المقاطعتين لا أثر له إلا على الخريطة . وسرعان ما يتبين لنا ذلك لو أن سلطة مركزية حاولت أن تفرض نفس القوانين على البلاد كلها .

ليس الظرف الذى يسر قيام حكومة فدرالية فى أمريكا أن الولايات ذات مصالح متشابهة ، وذات أصل مشترك ، ولغة واحدة ، فحسب ، بل إنها فضلاً عن ذلك قد بلغت درجة من الحضارة تكاد تجعل قيام اتحاد بينها ممكناً دائماً من الوجهة العملية . فلست أعرف أمة أوربية واحدة ، مهما كانت صغيرة ، فيها الوحدة بين أقاليمها المختلفة أكثر مما بين الشعب الأمريكى الذى تشغل أراضيه رقعة واسعة مترامية الأطراف تعدل مساحتها نصف أوربا . فالمسافة التى بين « مين » و « جورجيا » تقرب من ألف ميل . ولكن الفرق الذى

بين حضارقي «مين» و«جورجيا» أقل مما بين عادات نورمنديا وبريتانيا. «فمين» و«جورجيا» الواقعتان عند طرفين متقابلين «لإمبراطورية» عظيمة، لديهما إذن براعت حقيقية تدفعهما إلى تكوين اتحاد بينهما أكثر مما لدى بريطانيا ونورمنديا اللتين يفصل أحدهما عن الأخرى بحرى مائى صغير .

لقد يسر موقع البلاد الجغرافى للمشتريين الأمريكيين تلك التسهيلات التى استمدوها من عادات السكان ومن العرف السائد بينهم؛ وإن اختيار هؤلاء المشتريين للنظام الفدرالى ومخافتتهم عليه ليرجعان أصلاً إلى هذا الطرف الجغرافى .

ليس من شك فى أن أهم حادث فى حياة أمة ما هو نشوب حرب فيها . فى الحرب يعمل أفراد الشعب جميعاً كأنهم يد واحدة ضد الأمم الأجنبية دفاعاً عن كيانهم نفسه . وقد تكفى مهارة الحكومة ، وفطرة الجماعة السليمة ، والحجة الطبيعية التى يستشعرها الإنسان لوطنه - قد تكفى هذه مادام الغرض الوحيد هو صيانة السلام داخل الدولة ، والعمل على تحقيق السعادة لها . ولكى تتمكن الأمة من القيام بحرب ضرورس يجب عليها أن تقوم بتضحيات أكبر ، وأكثر تنوعاً . أما أن تفترض أن عدداً كبيراً من رجالها سيخضعون من تلقاء أنفسهم لمقتضيات الضرورة ، فمعناها الجهل بالطبائع البشرية . فجميع الدول التى اضطرت إلى الصبر على حرب طويلة وخطيرة ، قد دفعت إلى زيادة قوة حكوماتها ، أما تلك التى لم تنجح فى هذه المحاولة فقد قضى عليها بالخضوع . فالحرب الطويلة المدى تدفع بالأأم دائماً إلى موقف حرج مخزن تختار فيه بين أمرين كل منهما شر . فالحزبية فى مثل هذه الحرب تسلم الأمة إلى الهلاك ، ويسلمها انتصارها إلى الاستبداد . فالحرب تكشف إذن عن ضعف الحكومة ، وتجعله مخيفاً مفزعاً . وقد أوضحت من قبل أن العيب الذاتى فى الحكومات الفدرالية إنما هو ضعفها .

ليس للنظام الفدرالى إدارة مركزية ، ولا ما يشبه أن يكون كذلك فحسب ، بل إن الحكومة المركزية نفسها ليست منظمة تنظيمياً كاملاً ، مما يعد دائماً سبباً من أسباب ضعفها إذا ما وقعت أمام بلاد أخرى تحكمها سلطة واحدة . ولا تزال هذه السيئة متجلية فى دستور الولايات المتحدة مع أن للحكومة المركزية فيه قوة حقيقية أكثر مما فى أى اتحاد آخر ، وحسبنا مثل واحد لتوضيح هذا الأمر .

لقد خول الدستور للكونجرس الحق فى دعوة الحرس الوطنى لتنفيذ قوانين الاتحاد ، ولقمع الاضطرابات ، ودفع الغزو عن البلاد . وثم مادة أخرى تنص على أن رئيس

الولايات المتحدة هو القائد الأعلى للحرس الوطني . ففي حرب (١) سنة ١٨١٢ كلف حرس الولايات الشمالية الوطني أن يتجه إلى الحدود ، ولكن ولايتي كيبكيت وماساتشوستس اللتين تأثرت مصالحهما بالحرب ، أثبتا أن تطيعا الأمر ، بحجة أن الدستور قد غرل للحكومة الفدرالية أن تمتدعى الحرس الوطني في حالتي التمرد أو الغزو الخارجي ، ولكن الحالة الحاضرة لا غزو فيها ولا تمرد . وأضافا إلى ذلك أن الدستور نفسه الذي غرل للاتحاد حق استدعاء الحرس الوطني للعمل ، استبقى للولايات حق تعيين ضباط هذا الحرس . وعلى ذلك فليس (بحسب ما فهمنا من المادة) لأى ضابط من ضباط الاتحاد الحق في تولي قيادة الحرس الوطني في الحرب ، اللهم إلا رئيس الولايات المتحدة نفسه شخصياً . على حين أنهما ، في هذه الحالة ، قد كلفتا الانضمام إلى جيش يقوده شخص آخر غير الرئيس نفسه . لم تل هذه المبادئ السخيفة الضارة تأييد الحكام والهيئات التشريعية فحسب ، بل نالت كذلك تأييد المحاكم في كل من الولايتين ، فاضطرت الحكومة الفدرالية إلى أن تحصل على الجيوش المطلوبة من جهات أخرى .

فكيف حدث إذن أن الاتحاد الأمريكي ، بكل ما في قوانينه من كمال نسبي ، لم ينحل من جراء حدوث حرب عظمى ؟ يرجع ذلك إلى عدم وجود حروب عظمى يحشأها ، فهو يقع وسط قارة مترامية الأطراف ، فيها مجال لا يحد لنشاط الإنسان . فالاتحاد معزول عن العالم كما لو كان المحيط يكتنف كل حدوده . إن كندا لا يزيد عدد سكانها على مليون نسمة ، متقسمون على أنفسهم أمتين متعاديتين ، وقسوة المناخ تمنعها أن تعمل على توسيع رقعتها ، وتظل مراقبتها مغلقة طوال ستة أشهر الشتاء . وقد يصادف المرء بين كندا وخليج المكسيك بضلع قبائل متوحشة تتراجع باستمرار أمام ستة آلاف جندي تراجعا يهلك فيه الكثير من أفرادها . أما عند الجنوب فالاتحاد يتصل في عدة مواضع بإمبراطورية المكسيك . فمن المحتمل أن تحدث من هنا حروب خطيرة في المستقبل . ولكن حالة الشعب المكسيكي المتخلفة ، وتدهور أخلاقهم ، وفقروهم الشديد ، سظل أمداً طويلاً تحول بين هذه الدولة وبين تبوتها مركزاً عالياً بين الأمم الأخرى . أما الدول الأوربية فلا خوف منها أن تكون مزعجة للاتحاد ، لبعد الشقة بينها وبينه .

ليست ميزة الولايات المتحدة الكبرى في ذلك الدستور الفدرالي الذي يمكن لها من

(١) هي حرب قامت بين الولايات المتحدة وإنجلترا في أثناء حروب الثلاثة مع فرنسا (نابليون) أعلنها الرئيس جيمس ماديسون (١٨٠٨ - ١٨١٧) في يونيو سنة ١٨١٢ على إنجلترا ، وانتهت بمعاهدة صلح عقدت في مدينة غنت من أعمال بلجيكا في ديسمبر سنة ١٨١٤ . فإن تكن هذه الحرب لم تؤد إلى شيء ، فإنها تعد بداية ظهور الوعي القومي في الولايات المتحدة بعد انصارها مرات في مواقع بحرية ضد سيدة البحار وقتئذ .

القيام بحروب كبيرة والصمود فيها ، ولكن ميزتها في موقعها الجغرافي الخاص الذي يجعلها بمنأى من أمثال تلك الحروب .

لا أحد أميل منى إلى حسن تقدير ما للنظام الفدرالى من ميزات . فهو في اعتقادى من أصلح الاتحادات التى تساعد البشر على تحقيق رخائهم وحريتهم . وإنى لأغبط حظ تلك الأمم التى استطاعت أن تقتبسه ، ومع ذلك ، فلا يسعنى أن أصدق أن اتحاداً فدرالياً من عدة شعوب ، يستطيع أن يصمد فى نزاع طويل أو متكافئ فى العدة مع أمة قماثلة قوة ، ولكن تختلف عنه فى أن حكومتها مركزية . فالأمة التى تقسم سيادتها أقساماً صغيرة مع وجود الدول الحربية الكبرى فى أوروبا ، إنما تنزل ، فى رأى بعملها هذا نفسه عن قوتها ، وربما نزلت عن كيانها واسمها أيضاً . إن موقع الدنيا الجديدة قد بلغ من روعته أن ليس للإنسان فيه أى عدو غير نفسه . فحسبه أن يريد أن يكون سعيداً وحرراً ، فيكون كذلك .

الفصل التاسع

درسنا إلى الآن مؤسسات الولايات المتحدة ، فاستعرضنا قوانينها ، ووصفنا ما في تلك البلاد من أشكال المجتمع السياسي القائمة فعلاً . . . ولكن فوق هذه المؤسسات كلها ، و وراء كل هذه الأشكال الخاصة ، توجد سلطة ذات سيادة ، هي سلطة الشعوب التي في قدرتها أن تهدم ، أو تعدل منها ما شاء على ما تحب وتوحي . وبقي علينا الآن أن نبين الطرق التي تعمل بها هذه السلطة التي تعلو على سلطة القوانين ؛ ونذكر ميولها وأهواءها واللوائح الخفية التي تحركها وتوجهها في مجراها الذي لا يقاوم ، أو تعطلها أو تستجلبها فيه ؛ كما بقي أن نذكر النتائج التي تترتب على سلطتها التي لا حد لها ، ونبين المصير الذي تحبته لها الأقدار .

كيف صح القول بأن الشعب هو الحاكم الفعلي في الولايات المتحدة

الشعب هو الذي يعين أعضاء السلطين التشريعية والتنفيذية في أمريكا ، وهو نفسه الذي يقدم هيئة الخلفين التي تتولى عقاب الناس على ما يرتكبونه من مخالفات للقانون . فالمؤسسات في أمريكا ديمقراطية ، لا من حيث مبدؤها فحسب ، بل ومن حيث كل ما يترتب عليها من نتائج أيضاً ، فالشعب يختار ممثليه مباشرة ، ويبتخبهم كل سنة عادة كى يضمن تبعيتهم له ؛ ومن ثم كان الشعب هو القوة الحقيقية التي توجه شئون البلاد . ومع أن شكل الحكومة نيائي ، فليس خافياً على أحد أن آراء الشعب ، وكل ما يتحزب له ، ويتم به ، بل وانفعالاته كلها ، لا يعوقها عائق دائم عن ممارسة أثرها المستمر في إدارة الشئون اليومية للمجتمع ، فالأغلبية هي التي تحكم في الولايات المتحدة باسم الشعب ، شأنها في ذلك شأن الأغلبية في سائر البلاد التي يكون الحكم فيها له . وتتكون هذه الأغلبية أساساً من مواطنين مسلمين يرغبون مخلصين في توفير السعادة لأوطانهم ، سواء كان مرجع هذه الرغبة ميولهم الطبيعية أو مصالحهم الشخصية . ولكن حول هؤلاء المواطنين تقوم ضجة لاتقطع من الأحزاب^(١) في سعيها للحصول على تعاونهم وتأيدهم .

(١) يعتبر توكييل الأحزاب هبات غريبة عن البلاد وأنها كثيراً ما تفسد الحياة السياسية فيها ، وكان هذا رأياً شائعاً في عصره . ومن حظ الولايات المتحدة أنها لم يظهر فيها أكثر من حزبين سياسيين .

الفصل العاشر

الأحزاب في الولايات المتحدة

وجوب التمييز بين الأحزاب تمييزاً كبيراً - الأحزاب التي يقف بعضها مع بعض موقف الشعوب المتنافسة - الأحزاب التي تسمى أحزاباً بحق - الفرق بين الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة - العصور التي تنشأ فيها هذه الأحزاب - سماتها - كان في أمريكا أحزاب عظيمة - وقد انقرضت - الفدراليون (الاتحاديون) - الجمهوريون - هزيمة الفدراليين - صعوبة إنشاء الأحزاب في الولايات المتحدة - ما يعمل في سبيل إيجادها - الصيغة الأرستقراطية أو الديمقراطية التي تصادفها في جميع الأحزاب - صراع القائد جاكسون مع بنك الولايات المتحدة .

ينبغي لنا أن نفرق بين الأحزاب تفرقة كبيرة . فثم بلاد مترامية الأطراف بلغت من سعة الرقعة أن صار لمختلف سكانها ، على الرغم من اتحادهم في ظل حكومة واحدة ، مصالح متعارضة ، فلا غرو إن أصبحوا في حالة خلاف دائم ، فعندئذ يحق لنا أن نعتبر أجزاء هذا الشعب المختلفة أمماً متمايزة ، لا مجرد أحزاب ، فإن حدثت حرب أهلية كانت أقرب إلى صراع بين أمم متنافسة منها بين طوائف مختلفة في أمة واحدة .

ولكن عندما يختلف المواطنون فيما بينهم بشأن المسائل التي تمس أجزاء الدولة جميعها ، كأن يختلفوا على المبادئ العامة التي يجب أن يجري عليها نظام الحكم عندهم مثلاً ، تتجلى بينهم فروق ، يصح لنا أن نسمي أنصارها أحزاباً بحق . فالأحزاب شر لا بد منه في الحكومات الحرة ، ولكن لا تكون لها نفس السمات ، ولا نفس النزعات في كل الأوقات .

فقد ترهق الأمة نفسها في عصور معينة بشرور لا تستطيع الصبر عليها ، حتى ليخطر ببالها أن تحدث تغييراً كلياً في نظامها السياسي ذاته ؛ وفي عصور أخرى قد يكون الشر قد تغلغل في جسم الأمة حتى أصبح خطراً يهدد كيانها . فهذه هي العصور التي تحدث فيها الثورات والانقلابات العنيفة وتقوم الأحزاب الكبيرة . وبين عصور الشقاء والاضطراب هذه ، فترات يبدو فيها المجتمع الإنساني في حالة استقرار ، يستمتع بالراحة والهدوء ، ويبدو الناس أحياء يتفلسفون ، ولكن هذه الفترات لا تكون كذلك إلا في الظاهر ليس إلا ، فمجرى الزمان لا يتوقف من أجل الأمم ، كما لا يتوقف من أجل الأفراد ، فكلهم يسرون باستمرار نحو هدف واحد لا يعرفونه . ولنا نستطيع أن نتصورهم ثابتين لا يتحركون إلا عندما ندرك تقدمهم هذا ؛ مثلهم في ذلك مثل قوم سائرين ، فيبدون واقفين للذين يجرون بسرعة .

وأيا كان الأمر، فم عصور معينة تبدو فيها التغيرات التي تحدث في تكوين الأمم الاجتماعي والسياسي بطيئة تكاد لا تحس، فتجعل الناس يتصورون أنهم قد وصلوا إلى غاية المطاف واستقرت بهم الحال على وضع يرضونه. ولا يخفى أن العقل البشري، على الرغم من اعتقاده أنه قام على أسس وطيعة، لا يمد بحوثه إلى ما وراء أفق معين محدود - فهذه هي الأوقات التي تظهر فيها الأحزاب الصغيرة، وتكثر الدسائس والمؤامرات.

إن الأحزاب السياسية التي أسسها أحزاباً كبيرة هي تلك التي لها مبادئ معينة، تستمسك بها أكثر مما تستمسك بما يترتب عليها من عواقب؛ فهي تأخذ بالآراء العامة لا بالحالات الجزئية الخاصة، وتأخذ بالآراء لا بالأشخاص. وتتميز هذه الأحزاب عادة بسمات أكثر نبالة من غيرها، وبعواطف أكرم، ومعتقدات أكثر أصالة، وبسلوك أجراً وأصرح. وفيها تستمر المصلحة الخاصة، وهي التي تقوم بالدور الرئيسي دائماً في نزعات الناس وأهوائهم السياسية - تستمر في حرص وعناية خلف اسم المصلحة العامة، بل إنها قد تخفي حتى على أبصار الأشخاص أنفسهم الذين تستثيرهم وتحركهم.

أما الأحزاب الصغرى فيعوزها، من جهة، حسن النية في السياسة عادة، وإذا ليس لها أغراض سامية تسندها أو تقيض عليها شيئاً من الجلالة فإن أنانيتها تتجلى واضحة في أفعالها وسلوكها. فهي تتوقد بغيرة مصطنعة؛ لغتها عيفة ولكن مسلوكتها هيب متردد، أما الوسائل التي تستخدمها هذه الأحزاب الصغيرة فتعسة تعساة الغاية التي تهدف إليها؛ فلا غرو إن بدا لنا أن عظماء الرجال يخفون فجأة في الهدوء الذي يغشى البلاد عقب ثورة جامحة؛ كما يبدو أن قوى العقل البشري نفسه تخفى، هي الأخرى. فالأحزاب الكبرى تهز البلاد هزاً عفيفاً؛ أما الأحزاب الصغرى لتحركها، ليس إلا، فالأولى تمزق البلاد إرباً، على حين تهبط بها الثانية وتمحط من شأنها. فإن كانت الأولى قد تنفذ البلاد في بعض الأحيان بحركة ثورية نافعة، فالثانية تشيع فيها الاضطراب لغير جدوى.

كان في أمريكا أحزاب عظيمة، ولكن لم يعد منها الآن شيء. فإن كانت سعادة البلاد قد ازدادت بذلك زيادة كبيرة، فأخلاقها قد تأثرت، فلما انتهت حرب الاستقلال وأخذ المستولون يضعون الأسس التي ستقوم عليها الحكومة الجديدة، كانت الأمة منقسمة بين رأيين قديمين، قدم العالم كله؛ تصادفهما على الدوام في صور شتى، وبأشياء مختلفة في كل مجتمع من المجتمعات الحرة. فأحد الرأيين يهدف إلى الحد من قوة الشعب؛ على حين يهدف الآخر إلى مدها إلى أبعد حد؛ إلا أن الصراع بين هذين الرأيين لم يصل قط في أمريكا إلى تلك الدرجة من العنف التي كثيراً ما تجلت في غيرها من البلاد. فالخزيان في أمريكا متفقان كلاهما على أهم النقاط الأساسية، وليس واحد منهما بحاجة إلى العمل على هدم دستور قديم أو قلب كيان المجتمع كي يتم له النصر على الحزب الآخر. وعلى هذا فليس لها مصالح كثيرة خاصة يمكن أن تتأثر بالنصر أو بالهزيمة، بل كان الصراع يدور

حول مبادئ أخلاقية وسياسية مثل حب المساواة وحب الاستقلال وغيرها . وفي هذه ما يكفي لاستثارة انفعالات الناس العارمة .

حاول الحزب الذي اتجه إلى الحد من قوة الشعب أن يطبق مبادئه على دستور الاتحاد بوجه خاص ، ومن ثم سمي هذا الحزب ، « بالفدرالي » أما الحزب الآخر الذي ادعى بأنه وحده دون غيره هو الذي يستمسك بقضية الحرية ، فقد اتخذ له اسم الحزب الجمهوري . إن أمريكا بلاد الديمقراطية ، فلا غرو إن كان الفدراليون أقلية دائماً ، ولكن كان منهم مع ذلك جل الرجال العظماء الذين أنجبتهم حرب الاستقلال ؛ وكانت سلطتهم الأدبية عظيمة لا يستهان بها . وزيادة على ذلك فقد صادفت قضية الفدراليين ظروفاً مواتية . فقد أدى فشل الاتحاد الأول إلى جعل الناس يرهبون الفوضى ، فاستفاد الفدراليون من نزعة الشعب المؤقتة هذه ، وظلوا نحو عشرة سنين أو اثنتي عشرة سنة والأمر والنهي في أيديهم ، حتى استطاعوا أن يطبقوا بعض مبادئهم إن لم يتمكنوا من تطبيقها كلها . ثم أخذت التيارات المعاكسة لهم تزداد قوة يوماً بعد يوم ، حتى لم يعد في الإمكان صدها . ففي سنة (١٨٠١) استولى الجمهوريون على الحكم وانتخب توماس جفرسون للرياسة ، وازداد حزبه قوة بما لإسم الرئيس من وزن كبير . وبما له من مواهب عظيمة ، وشهرة مستفيضة وحظوة كبيرة عند الشعب^(١) .

كانت الوسائل التي تمكن بها الفدراليون من الاحتفاظ بمركزهم ، وسائل مصطنعة ، ومواردهم مؤقتة . ولم يصلوا إلى مراكز القوة إلا بفضل مواهب زعمائهم وبفضل الظروف التي جاءت مواتية لهم . فلما جاء دور الجمهوريين ووصل إلى مثل هذا المركز كان خصومهم قد أصبحوا بهزيمة نكراء ، ذلك أن أغلبية ساحقة قامت ضد الفدراليين . فلما وجدوا أنفسهم في أقلية ضئيلة كل الضالة ، استولى عليهم اليأس من إحراز أى نجاح في المستقبل . ومنذ تلك اللحظة ظل الحزب الجمهوري - أو الديمقراطي - يسير قدماً من نصر إلى نصر حتى صار له التفوق المطلق في البلاد . ولما أدرك الفدراليون مدى هزيمتهم وتيقنوا من أنه لم يعد لهم موارد يحمدون عليها ، وأنهم أصبحوا معزولين وسط البلاد ، انقسموا إلى قسمين : انضم أحدهما إلى الجمهوريين الفائزين ، وأنزل الآخر أعلامه وغير اسمه ، ومضت سنون طويلة على زوالهم من الوجود بوصفهم حزباً سياسياً .

وفي رأي أن وصول الفدراليين إلى مراكز السلطة كان حدثاً من أسعد الأحداث التي رافقت قيام الاتحاد الأمريكي العظيم ، فقد كالفحوا ميول بلادهم واتجاهات عصرهم ،

(١) الرئيس الثالث (١٨٠١ - ١٨٠٩) وكان أدبياً ، تأثر ل شكيره بالفلاسفة الفرنسيين ، « مثالياً » من حيث مدو له السياسة ، وكان مؤمناً كل الإيمان بالشعب ، وبجمرة الولايات ، ولا يثق بتركيز الحكم في أيدي حكومة مركزية . وأما الفدراليون فكان بعضهم ألكسندر هاميلتون ، وإن كان لا يقل عنه إخلاصاً وعمدة لقضية أمريكية فهو شخصية على النقيض من شخصية جفرسون .

التي لا تقاوم . ولكن سواء كانت نظرياتهم حسنة أو سيئة فهي لم تسلم من عيب أنها لا يمكن تطبيقها جملة على المجتمع الذي أرادوا أن يحكموه . وما حدث برعاية جفرسون ، كان لا بد أن يحدث عاجلاً أو آجلاً . ولكن حكومتهم قد يسرت على الأقل للجمهورية الجديدة الوقت الكافي ، لتستقر بعض الاستقرار ولتساند فيما بعد ، من غير إرهاق لها ، التحو السريع لتلك المبادئ نفسها التي كانوا يحاربونها من قبل . وزيادة على ذلك ، فقد انتهى الأمر باندماج كثير من مبادئهم في عقيدة خصومهم السياسية . هذا ، وإن الدستور القدرالي القائم الآن ليعد أثراً خالداً يشهد بما لهم من وطنية ومن حكمة .

لم نعد نرى في الوقت الحاضر إذن أحزاباً سياسية كبيرة في الولايات المتحدة . نعم إنا قد نجد فيها أحزاباً تهدد مستقبل الاتحاد ، ولكن ليس بها حزب واحد يعارض شكل الحكم الحاضر . ولا الاتجاه الذي يسير فيه المجتمع الآن . هذا ، والأحزاب التي تهدد الاتحاد لا تقوم على أساس أى مبادئ عامة ، بل على أساس من المصالح المادية ، وهي مصالح تشكل في مديريات الامبراطورية الواسعة ، ما هو أشبه بمصالح أمم متنافسة بعضها مع بعض ، منه بأحزاب . فقد رأينا حديثاً الشمال يجاهد في سبيل إيجاد نظام لحماية التجارة ، على حين هب الجنوب يدافع بالسلاح عن مبدأ حرية التجارة . ومرد ذلك إلى أن الشمال بلاد صناعية ، على حين أن الجنوب بلاد زراعية ، ف نظام الحماية الذي يعود بالخير على أحدهما يعود بالضرر على الآخر .

ولعدم وجود أحزاب كبيرة في الولايات المتحدة امتلأت البلاد بموضوعات الجدل والنقاش النافهة ، وانقسم الرأي العام آلافاً من الأقسام ليس بينها سوى فوارق ضئيلة من مسائل تفصيلية . فمن العسير أن نتصور الجهود التي تبذل لخلق الأحزاب ، وهو أمر مازال شاقاً حتى في الوقت الحاضر . وليس في الولايات المتحدة عداوات دينية ، فكل الأديان تال حظها من الرعاية والاحترام ؛ ولا توجد طائفة دينية غالبية ؛ ولا مجال لقيام الغيرة والكراهية بين الطبقات ؛ فالشعب هو كل شيء ، وليس لأحد أن ينازعه سلطانه . وأخيراً ليس في البلاد بؤس عام ، حتى يتخذ بعض الناس ذريعة لإثارة عوامل الاضطراب . فموقع البلاد الجغرافي يفسح المجال كل الإفساح للعمل ، فحسب المرء أن يترك وشأنه ليأتى بالعجائب .

ومع ذلك فذرو المطامع كثيراً ما ينجحون في تكوين أحزاب . فمن الصعب طرد أى إنسان من منصبه ذى السلطان بمجة أن آخرين يطعمون في ذلك المنصب ؛ وكل مهارة العاملين في المجال السيامي مقصورة على تكوين الأحزاب . فالرجل السياسي يبدأ بأن يميز أولاً مصلحته الخاصة ، ثم يعرف المصالح الأخرى التي يصح أن تتجمع حول مصلحته هذه وتندمج فيها ، ثم يحاول بعد ذلك أن يتوصل إلى إيجاد مذهب أو مبدأ يتفق مع أغراض هذه الجماعة كى يؤلف حزبه ويظهره في الوجود ، ويحصل له على الخطوة والشهرة بين الناس . فما أشبه ذلك بصورة الملك التي كانت تطيح في الزمن الماضي على خلاف الكتاب وصفحة

عنوانه ، وبذلك تصبح جزءاً من كتاب لاصلة لها به على الإطلاق . وبعد أن يم ذلك كله يظهر الحزب الجديد في أفق العالم السياسى .

تبدو مناقشات الأمريكيين في أمورهم الداخلية هذه للغريب عن البلاد أموراً صيانية لأول وهلة ، أو أموراً غير مفهومة . فيحار في أمره ، أيرثى لشعب يأخذ أمثال هذه التوافه مأخذ الجد ، أم يغبطه على تلك السعادة التى تتيح للجماعة أن تتحدث في هذه الأمور وتناقشها ؟ ولكن ما أن يشرع هذا الغريب في درس الميول الحقيقية التى تحرك شتى الطوائف في أمريكا ، حتى يتبين له أن الجزء الأعظم منهم على اتصال كبير أو صغير بهذا القسم أو ذاك من هذين القسمين الكبيرين اللذين يوجدان دائماً في كل المجتمعات الحرة . وكلما تعمقنا ونفذنا إلى صميم تفكير هذين الحزبين أدركنا أن هدف أحدهما أن يحد من سلطان الشعب ، على حين يهدف الآخر إلى التوسع فيه . لست أؤكد هنا أن غرض الأحزاب الأمريكية الظاهر أو الخفى ، أن تعمل على تأييد الحكم الأرستقراطى أو الديمقراطية في البلاد ، ولكن أؤكد أن النوازع الديمقراطية أو الأرستقراطية يسهل إدراكها وراء كل حزب من الأحزاب ؛ ومع أنها قد تعز على الملاحظة الضحلة ، فإنها مع ذلك روح كل حزب في الولايات المتحدة وموضوعه الأساسى .

ومن الأمثلة على ذلك أن الرئيس جاكسون^(١) ، لما هاجم بنك الولايات المتحدة هاجم البلاد وتكونت فيها شيع وأحزاب ، وتكثرت الطبقات المطلعة على بواطن الأمور حول البنك ، ووقف عامة الناس في صف الرئيس . ولكن يجب ألا نتصور أن الشعب قد كون لنفسه آراء معقولة بشأن مسألة يراها أكثر السياسيين حكمة وخبرة حافلة بالصعوبات . كلا ! إن البنك مؤسسة كبيرة لها كيان مستقل . ولما كان الشعب قد اعتاد أن يعين من يشاء ويعزل من يشاء ، عز عليه أن تقوم هذه العقبة في سبيل ممارسته سلطته ، تضايقت الجماعة من أن تجد أمامها مؤسسة ثابتة هذا الثبات تتحدى سلطتها ، فاندفعت تهاجمها كى ترى إن كان في مقدورها أن ترحز هذا البنك كما تستطيع أن ترحز كل شئ غيرها عن مكانه .

بقايا الحزب الأرستقراطى في الولايات المتحدة

الأغنياء يقاومون الديمقراطية سراً - انعزاهم - ميلهم إلى المتع الخاصة والرفاهية والكماليات في أمريكا - ولمراعاة البساطة خارجها - تكلفهم التواضع والنزول إلى مسرى الشعب .

قد يحدث أن يزول بعض ما بين الأحزاب من توازن في شعب انتشرت فيه آراء مختلفة ، فترجح كفة واحد منها رجحاناً كبيراً ويتغلب على كل ما في سبيله من عقبات ، ويقضى على خصومه ، ويستولى على جميع موارد الدولة ويستغلها لمصلحته الخاصة ، ويستولى

(١) أندرو جاكسون تولى الرئاسة من ١٨٢٩ إلى ١٨٣٧ .

اليأس على الأحزاب المهزومة فختفى أو تلتزم الصمت ... وعندئذ يبدو في الأمة كلها مبدأ واحد شامل يحكمها كلها، ويسودها هدوء عام، ويدعى الحزب الغالب شرف إعادة السلام والوحدة إلى البلاد. ولكن مع وجود هذا الاتفاق الظاهري في الآراء لا تزال فيها اختلافات عميقة ومعارضة حقيقية.

هذا ما حدث في أمريكا عندما صار الأمر كله إلى الحزب الديمقراطي. فقد استأثر وحده بإدارة شئون البلاد، وظل منذ ذلك الوقت يشكل العادات الأخلاقية، ويكيف القوانين بحسب أهوائه ورغباته. وإذا نستطيع أن نقول أن ليس للطبقات الثرية في الوقت الحاضر أى ضلع في الشئون السياسية، فبدلاً من أن تمنح الثروة صاحبها حقوقاً ما، أصبحت سبباً حقيقياً لنفورهم منه، وعقبة تحول بينه وبين الوصول إلى القوة والسلطان. فلا غرو أن آثر الأغنياء أن يغادروا الميدان، على أن يواصلوا النضال ضد طبقات الفقراء من مواطنيهم، وهو نضال كثيراً ما يكون غير متكافئ، ولا جدوى منه. ولما عجزوا عن أن يشغلوا في الحياة العامة مركزاً يعادل ما يشغلونه في حياتهم الخاصة انصرفوا عن الحياة العامة وانصرفوا على الحياة الخاصة، فكونوا هم في الدولة مجتمعاً خاصاً له أخواقه وملذاته. وقد أدعوا لهذا الوضع القائم على أنه شر لا مناص منه ولا أمل في علاجه. ولكنهم صاروا يحرصون على ألا يظهر أن يضييقهم. فكثيراً ما سمعناهم يشيدون علناً أمام الجمهور بمزايا الحكم الديمقراطي وبالمؤسسات الديمقراطية. فالتناس يملون كل الميل إلى أن يتملقوا أعداءهم بعد أن يكونوا قد كرهوهم كل الكراهية. ولنضرب لك مثلاً بذلك المواطن الذي يحرص على إخفاء ثروته عن الأبناء؛ فشأنه في ذلك شأن اليهودي في العصور الوسطى؛ فترى زيه بسيطاً، وسلوكه متواضعاً خالياً من كل صلف واستعلاء؛ ولكنك تجد بيته مع ذلك يتألق بمجالي الترف، إلا أنه لا يسمح بدخوله إلا لفئة مختارة من الضيوف بقول عنهم في تبحر أنهم أنداده. فليس ثمة شريف من شرفاء أوروبا أشد من هذا الفتى الأمريكي ميلاً إلى العزلة والانفراد بنفسه في الاستمتاع بملذاته، ولا أحرص منه على الاستمتاع كذلك بأدنى فائدة يخوله إياها مركزه الممتاز. ومع ذلك فهذا الشخص نفسه يفضي إلى متجر صغير يغشاه التراب، وسط «المدينة» حيث حي الأعمال، وحيث يستطيع كل من يشاء أن يقابله ويتحدث إليه. فإن قابل في طريقه صانع أحذية، وقب يتحدث إليه في شئون الدولة ثم يصفحه عندما يفرقان.

ولا يشق على المرء منا أن يدرك أن وراء هذه الحماسة المتكلفة وتلك التجمعات الدليلة الموجهة إلى القوة الغالبة، أن الأغنياء ينفرون كل النفور من مؤسسات بلادهم الديمقراطية. فالشعب قوة يخشون بأسها ويحتقرونها معاً. فلو حدث أن أدى سوء الإدارة الديمقراطية إلى حدوث أزمة سياسية، وحدث أن تبين للناس أن المؤسسات الملكية يمكن أن تكون أمراً عملياً في الولايات المتحدة، لاستبان صدق ما عرضه هنا من الآراء.

تستخدم الأحزاب السياسية سلاحين رئيسيين لإدراك ما تنشده من نجاح : حرية الصحافة وحرية الاجتماع.

حرية الصحافة فى الولايات المتحدة

صعوبة تقييد حرية الصحافة - الأسباب الخاصة التى أدت ببعض الأمم إلى الاعتراز بهذه الحرية - حرية الصحافة نتيجة لازمة لسيادة الشعب بالشكل الذى يفهمها به الأمريكيون - لغة الصحافة الدورية عيفة فى الولايات المتحدة - للصحافة الدورية نزعات خاصة ، تتجلى فى الولايات المتحدة - آراء الأمريكيين فى كبح تعسف الصحافة ودسانسها عن طريق القضاء - لم كانت الصحافة فى فرنسا أقوى منها فى أمريكا ؟

لا يقتصر تأثير حرية الصحافة على الآراء السياسية وحدها ، بل يمتد إلى جميع آراء الناس ، فيعدل عاداتهم وقوانينهم ، وسأحاول فى موضع آخر من الكتاب أن أبين مدى مالحرية الصحافة من تأثير فى الولايات المتحدة ، وأبين الاتجاه الذى وجهت إليه الأفكار ، والصيغة التى أفاضها على أخلاق الأمريكيين الإنجليز ، وعلى مشاعرهم ، أما الآن فحسبى أن أدرس النتائج التى أدت إليها حرية الصحافة فى علم السياسة .

لست أخفى عن القارئ أنى لا أكن لحرية الصحافة هذا الحب العظيم الكامل الذى تستثيره فىنا عادة تلك الأمور السامية بطبيعتها كل السمو ، ولكننى أقابل حرية الصحافة من حيث ما تمنعه عن الناس من شرور أكثر مما تكفله لهم من فوائد^(١) .

ليت أحداً يستطيع أن يبين لنا موقفاً وسطاً بين استقلال الرأى العام استقلالاً تاماً ، وبين عبوديته الكاملة ، فلعلى أميل إلى قبوله . ولكن الصعوبة هى الوصول إلى هذا الموقف الوسط . فإن كنت ترمى إلى كبح استتار الصحافة ، وتلزمها ضرورة مراعاة اللياقة فى اللغة التى تستخدمها ، فما عليك إلا أن تحاكم المذنب أولاً أمام هيئة المخلفين . فإن هم برءوا ساحته أصبح رأى الفرد هنا عندئذ رأى الشعب بأسره .. وبذلك نكون قد عملنا أكثر مما ينبغى من جهة وأقل مما ينبغى من جهة أخرى . ولكن إن أنت سرت إلى أبعد من هذا ، وأقمت عليه قضية أمام المحكمة (فحتى هنا يجب أن يسمع القضاة القضية قبل الفصل فيها) أصبحت المبادئ نفسها التى لم يجروا أحد من الكتاب أن يعترف بها ، تعرض كلها سافرة فى أثناء الدفاع دون خوف من عقاب ، وما كان يلزم إليه تلميحات مبهما فى نشرة واحدة صار يكرر فى عدد كبير من المنشورات . ليست اللغة سوى التعبير الخارجى عن فكرة - وإن شئت قلت إنها لا تعدو أن تكون تجسماً للفكرة ؛ ولكنها مع ذلك ليست

(١) قد يكون ذلك من رجع الصدى لتلك المعارك القلبية الشهيرة التى قامت بشأن حرية الصحافة فى عهد عردة الملكية فى فرنسا وكان بطلها رويه كلار .

بالفكرة ذاتها . وقد تصدر أحكامها على الجسم ، أما المعنى وروح المؤلف فأدق وألطف من أن تمسها سلطة المحاكم بسوء . لقد عملت إذن أكثر مما ينبغي ، فلا سبيل للنكوص ، وأقل ما ينبغي لإدراك غايتك . فلا يسمعك إلا أن تتابع سيرك وتقرر فرض الرقابة على المطبوعات ، ومع ذلك فلانسى أن الخطيب السياسى مازال حراً يقول ويسمع ، وبذلك لا يكون غرضك قد تحقق ، لأنك لم تعمل شيئاً سوى أن زدت الأمر سوءاً على سوءه . فليس الفكر كالقوة المادية التى تنمو وتزداد بزيادة عدد عواملها المؤثرة فيها ؛ والمؤلفون لا يعلمون كما تعد الجنود فى الجيش ، بل الأمر على النقيض من ذلك . فكثيراً ما تزداد قوة الفكرة بزيادة كبيرة بحسب قلة عدد الرجال الذين يعبرون عنها . فعبارات رجل واحد راجع العقل ، إذا ما وجهت إلى استارة انفعالات جماعة ألقت إليه أسماها ، كان لها من القوة أكثر مما يتشوق به ألف خطيب . وإن سمح للناس أن يتكلموا بحرية فى مكان واحد ، فالنتيجة واحدة ، كما لو سمح بحرية الكلام فى كل قرية . فيجب عليك أن تقضى على حرية الكلام إذن كما قضيت على حرية النشر والصحافة ، وعندئذ لاتكون قد ألجمت كل لسان ، وأجبرت كل إنسان على التزام الصمت ، ولكن غرضك الذى رميت إليه إنما كان أن تمنع سوء استخدام الحرية ؛ فإذا بك تخضع عند قدمى مستبد طاغية . لقد اندفعت فى الحرية والاستقلال ، إلى التطرف فى العبودية ، من غير أن تصادف فى طريقك موقفاً واحداً ركيناً تستطيع أن تقف عنده .

وثمة دول معينة لديها أسباب خاصة للاعتزاز بحرية الصحافة غير تلك الأسباب العامة التى أشرت إليها توا . ففي بعض البلاد التى تقول عن نفسها أنها حرة يخالف كل موظف من موظفى الحكومة القوانين واللوائح دون أن يخشى عقاباً ، لأن الدستور الاتحادى (الفدرالى) لا يحول للمظلومين حق الشكوى إلى المحاكم ، وفى هذه الحالة لاتكون حرية الصحافة عند هذه الشعوب من ضمانات الحرية والأمن للمواطنين فحسب ، بل تكون ضمانهم الوحيد فى كل ذلك . فإن اقترح حكام هذه الأمم إلغاء حرية الصحافة ، ردت الأمة كلها على ذلك بقولها : أعطونا إذن حق إقامة الدعوى عليكم ، وعلى ما ترتكبونه من جرائم ، أمام المحاكم العادية ، وعندئذ قد نفكر فى عدم اللجوء إلى محكمة الرأى العام .

هذا وليست الرقابة على الصحف خطيرة فحسب فى البلاد التى يقلب عليها الأخذ ببدأ سيادة الشعب ، بل هى تكون مخيفة أيضاً كل السخف . فعندما يكون حق كل مواطن فى الاشتراك فى حكومة بلاده أمراً معترفاً به ، يجب أن نفترض فيه القدرة على اختيار ما يجب اختياره من الآراء التى تشغل بال معاصريه ، وأن نفترض فيه أنه يستطيع أن يقدر الحقائق المختلفة التى يمكن أن تستبط منها نتائج ، حق قدرها . فسيادة الشعب ، وحرية الصحافة ، يصح أن تعبيرا إذن أمرين متلازمين ، كما أن الرقابة على الصحف وحق الانتخاب العام شيان متضادان تضاداً لا يرجى معه أى توفيق بينهما ، ولا يمكن الاحتفاظ

بهما في مؤسسات الشعب نفسه . فليس من بين الاثني عشر مليوناً من الناس الذين يعيشون في الولايات المتحدة رجل واحد تجراً على أن يقترح فرض أى قيد على الصحافة . وأول صحيفة^(١) وقع عليها نظري عند وصولي إلى أمريكا اشتملت على المقال الآتي :

« كانت لغة جاكسون (الرئيس) في هذه المسألة كلها لغة مستبد طاغية لا تعرف الرحمة إلى قلبه سيلاً . فليس يشغله شيء غير المحافظة على سلطته . فالطموح جرمته ، وسوف يكون عقابه كذلك ؛ والدس طبيعته وسوف يقضى على كل ألامه ويجرده من قوته ، إنه يحكم بوسائل الرشوة والفساد ، ولا بد من أن يمر عليه مسلكه البعيد عن الأخلاق القوية ، العار والارتباك . إن سلوكه في الميدان السياسي لأشبه بسلوك المقامر . لقد نجح الرجل في حينه ، ولكن ساعة الحساب قريبة ، وسوف يضطر إلى أن يرد ما اكتسب ، ويلقي أوراقه الزالفة ، ويقضى بقية عمره في عزلة عن الناس ، فيسبح له الفراغ ما يمكنه من أن يعلن جنونه كما يشاء ويهوى . إن الندم فضيلة ، ومن المحتمل أن يظل قلبه خلوا منها إلى الأبد . »

يرى كثيرون في فرنسا أن عنف الصحافة فيها يرجع أصلاً إلى عدم استقرار الحالة الاجتماعية ، كما يرجع إلى أهواء الفرنسيين السياسية ، وإلى ذلك الشعور العام بالقلق الذي غلب على نفوس الناس إثر ذلك كله ، حتى خيل لهم أن الصحافة مستخلى عن عنفها الذي عرفت به عندما يحصل المجتمع على قسط معين من الهدوء واستقرار النظام . أما من ناحيتي فأؤثر أن أرجع هذه الأسباب إلى تلك السيطرة غير العادية التي تمارسها الصحافة على الأمة ، ولا يدور بخدي أن لهذه الأسباب نفوذاً كبيراً على لغة الصحافة والأساليب التي تصطنعها في التعبير . فللصحافة الدورية ، في نظري ، أهواء وميول خاصة بها ومستقلة عن الظروف التي تحيط بها . هذا وإن الأحوال الحاضرة في أمريكا لتؤيد هذا الرأي .

ولعل أمريكا هي البلد الوحيد الآن في العالم كله الذي فيه أقل ما يمكن من بذور الثورة ، ولكن الصحافة فيها ليست مع ذلك أقل هدماً وتدميراً من حيث مبادئها ، منها في فرنسا . ذلك إلى أنها عيفة نفس العنف من أجل أن يكون لديها ما عند صحافة فرنسا من الأساليب التي تثير الغضب من أجل الكرامة . فهي في أمريكا ، كما هي في فرنسا ، قوة عجيبة وخليط غريب من الخير والشر ، ومع ذلك لا تستطيع الحرية أن تحيا بدونها ، ولا يتسنى لها حيانة النظام العام كله وهي ضدها . وليس شك في أن قوتها في فرنسا أعظم منها في الولايات المتحدة التي يندر أن نسمع فيها بشيء اسمه قضية ترفع ضدها . ويرجع هذا إلى سبب بسيط كل البساطة . فبعد أن سلم الأمريكيون مبدأ سيادة الشعب شرعوا يطبقونه بكل إخلاص . فهم لم يقصدوا أبداً أن يخلقوا من عناصر تتغير كل يوم وتبديل ، مؤسسات تعيش إلى الأبد . ومن ثم فلا جريمة إذن هي في مهاجمة القوانين الحاضرة ، مادام لا توجد أية نية لانتهاك حرمانها انتهاكاً عنيفاً . ومن رأيهم كذلك أن الحاكم الحاضرة تعجز عن وقف تعسف الصحافة وسوء استخدام سلطتها . ولما كانت لطافة اللغة البشرية

(١) صحيفة Vincenne & Gazette . يقرب بذلك إلى الشعبية التي اتسمت بها رئاسة أندرو جاكسون .

وأساليب التحليل فيها يسيران لها دائماً أن تفلت من التحليل القانوني ، فقد صارت الجرائم التي من هذا القبيل تفلت من أيدي كل من يحاول القبض عليها . فهم يعتقدون أن التأثير الناجع في الصحافة يستوجب قيام محكمة للنظام القائم ، وقادرة على التغلب على الرأي العام - محكمة تستطيع أن تسر إجراءاتها في غير ضجة أو إعلان ، وتنطق بأحكامها وقراراتها من غير ذكر لدوافعها التي أدت إلى النطق بتلك الأحكام ؛ وتعاقب الكاتب على نيته أكثر مما تعاقبه على لغته وألفاظه . فمن يستطيع إيجاد محكمة من هذا القبيل ويعمل على صيانتها واخفاضة عليها كان قد ضيع وقته سدى في مقاضاة حرية الصحافة . ذلك لأنه سيكون السيد المطلق في الجماعة كلها ، وحرراً في التخلص من المؤلفين ، حرته في التخلص مما يكيون . فليس في هذه المسألة إذن وسط بين العبودية والاستتار . فكى يستطيع المرء أن يستمتع بما تحققه حرية الصحافة من مزايا عظيمة بالغة القيمة يجب عليه أن يرضى بما تخلفه من مساوئ محتمة . أما من يأمل أن يستمتع بالمزايا ويعفى من الشرور فقد يقع في وهم من تلك الأوهام التي تضلل الأمم عادة في أوقات مرضها عندما تحاول بعد أن عانت من متاعب الطوائف ، وبعد أن أنهكها ما بذلته من جهود ، أن تجعل الآراء المعادية والمبادئ المخالفة لمبادئها تعيش جنباً لجنب في أرض واحدة .

هذا ويعزى تأثير الصحف الأمريكية الضئيل إلى عدة أسباب ، نذكر لك بعضها :
 أن حرية الكتابة مثل أية حرية أخرى ، تكون بالغة الأثر كلما كانت جديدة كل الجدة على شعب لم يعتد من قبل أن يستمع إلى شئون الدولة تناقش أمامه . ومن ثم كانت ثقته بأول خطيب يتقدم للكلام . هذا ، وقد استمتع الأمريكيون الإنجليز بهذه الحرية منذ أن قامت المستعمرات في أمريكا . وزيادة على ذلك فالصحافة لا تستطيع أن تخلق في الناس انفعالات جديدة مهما بلغت مهارتها في استتارة ما قد يكون موجوداً منها فعلاً . فالحياة السياسية في أمريكا نشيطة ومنوعة ، بل ومستتارة كذلك ، ولكنها يندر أن تتأثر تلك الانفعالات العميقة التي لا تستتار إلا إذا كانت ثم مصالح تتأثر بها تأثيراً سلباً . ولا يخفى أن الشئون المادية في أمريكا ناجحة كل النجاح . فحسبنا نظرة نلقها على صحيفتين إحداهما فرنسية والأخرى أمريكية حتى نقف على ما بين هاتين الأمتين من فروق في هذه المسألة . فالمساحة التي تخصصها جرائد فرنسا للإعلانات التجارية ضيقة جداً ، والأخبار فيها قليلة ، على حين نجد الجزء الأكبر من الصحيفة تشغله المسائل السياسية اليومية . أما في أمريكا فالأمر على النقيض من ذلك ؛ فترى ثلاثة أرباع الصحيفة الضخمة حافلة بالإعلانات والباقي بالأخبار السياسية ، أو القصص أو الأحاديث النافهة ، ولا يجد القارئ إلا أحياناً ركناً مخصصاً للمناقشات العنيفة من ذلك النوع الذي يعرضه الصحفيون الفرنسيون على قرائهم كل يوم .

دلتنا الملاحظة ، وعرفنا بالنظر ، أن تأثير قوة ما يزداد كلما اتخذ توجيهها ، واتخذت إدارتها ، شكلاً مركزاً . وقد عرف هذا الأمر بالفطرة حتى أصغر المستبدين وأهونهم شأنًا .

ففي فرنسا تجمع الصحافة بين نوعين من المركزية حتى لتكاد تتركز قوتها كلها في بقعة واحدة وفي أيدي واحدة : فأعضاؤها ليسوا كثيرين . ولا غرور إن كان تأثير مثل هذه الصحافة العامة في أمة يهلب عليها الشكك ، بالغاً . فمن مصلحة الحكومة أن تعقد هدنة مؤقتة معها : أما مقاومتها باستمرار فشيء من الصعوبة بمكان .

لا يوجد نوع من هذين النوعين من المركزية في أمريكا . فليس للولايات المتحدة عاصمة ، وذكاء الشعب وقوته مبعثران في شتى أرجاء البلاد المترامية الأطراف ، وبدلاً من أن تشع كلها من بؤرة مشتركة ، يعرض بعضها بعضاً في كل اتجاه . ولم ينشئ الأمريكيون مركزاً معيناً تصدر عنه إدارة الشؤون المختلفة العامة . فهذا الفرق ينبجم من الأحوال المحلية لا من القوة البشرية ، ويرجع إلى قوانين الاتحاد ؛ فلا تراخيص تمنح ولا ضمانات تطلب من المحررين كما هو الشأن في فرنسا ، ولا ضرائب تقغة تدفع ، كما هي الحال في كل من إنجلترا وفرنسا ، فترتب على ذلك أن لاشيء أسهل من إنشاء جريدة في أمريكا . وحسب المرء عدد قليل من المشتركين لسد نفقات الجريدة .

ومن ثم بلغ عدد المطبوعات الدورية وشبه الدورية في أمريكا عدداً كبيراً يكاد العقل لا يتصوره . ويعزو أوسع الأمريكيين ثقافة واستارة ضائلة تأثير الصحافة عندهم إلى توزع قوتها ومبعثرتها . فمن بدسيات العلوم السياسية المعروفة في تلك البلاد أن الطريق الوحيد إلى تحييد أثر الصحافة العامة إنما هو الاستكثار منها .

ولست أدري كيف أن حقيقة واضحة هذا الوضوح لم تسلم بها أوروبا من قبل تسليماً أكبر مما فعلت . نعم إلى أدرك السبب الذي دعا أولئك الأشخاص الذين يأملون في إحداث انقلاب بطريق الصحافة أن يميلوا إلى حصر هذه الصحافة في عدد قليل من الصحف القوية ؛ ولكن ما لا يتصوره أحد أن أنصار الحالة القائلة الرسميين والمؤيدين الطبيعيين للقانون ، يحاولون أن يقللوا من نفوذ الصحافة عن طريق تركيز قوتها . ويبدو أن حكومات أوروبا تعامل الصحافة بذلك النوع من المجاملة الذي كان الفرسان في القديم يعاملون به خصومهم . فبعد أن عرفوا بالخبرة أن التركيز سلاح ماض ، عملوا على تزويد خصومهم به كي ينالوا مجداً أعظم من مصارعتهم والظفر بهم .

لا تكاد تخلو قرية في أمريكا من صحيفة يومية خاصة بها . ومن الميسور أن ندرك أنه لا النظام ولا الوحدة في العمل يتسنى أن تقام بين عدد كبير من المتصارعين . فلا غرور إن كان كل واحد منهم يناضل وحده مستقلاً بنفسه تحت علمه الخاص . ولا شك في أن جميع الصحف السياسية التي في الولايات المتحدة تقف كلها صفاً واحداً في جانب الإدارة أو ضدها ، ولكنها تهاجمها أو تدافع عنها بالآلاف من شتى الطرق المختلفة . فالصحافة لا تستطيع أن تكون تلك الآراء القوية التي تعبر تياراتها العظيمة أنعم حاجز يقام في سبيلها ، فأدى توزيع قوى الصحافة هذا إلى نتائج أخرى لا تقل شأناً عما أضرنا إليه قبل .

فالتسهيلات التي يجدها كل من يشاء أن يخرج صحيفة جديدة ، أدت إلى إنتاج مئات من الصحف ، إلا أن المنافسة بينها حالت دون الحصول على أرباح وفيرة ، فقلما يرضى أحد من ذوى المقدرة والكفاية أن يعمل في الصحافة ، فبلغ عدد الصحف رقماً كبيراً . وحتى لو كانت هذه الصحافة مصدر ثراء عظيم لما تيسر إيجاد الرجال الأكفاء الذين يديرونها كلها خير إدارة . ومن ثم كان الصحفيون ، في الولايات المتحدة ، في مركز متواضع كل التواضع ، وحظهم من التعليم قليل ، وفي عقليتهم جفاء وغلظة . إن إرادة الأغلبية هي أعم القوانين جميعها ، وتخلق عادات معينة يتحتم على كل فرد أن يأخذ بها . وجملة هذه العادات المشتركة هي ما يسمونه « بروح الجماعة » في كل مهنة أو حرفة . فتم روح جماعة للمحاميين ، وأخرى للقضاة ، وهكذا . وتتجلى روح الجماعة هذه عند الصحفيين الفرنسيين في شكل عيف ، ولكنها كثيراً ما تكون عند مناقشة مصالح الدولة الكبرى معبرة وفصيحة ، سامية . وما يشئ من ذلك في الكتابة قليل وعارض . فسمات الصحفي الأمريكي تتجلى في اتجاهه الجاف السافر إلى مشاعر وانفعالات قرائه ، فتراه يغفل كل المبادئ السامية ويهاجم الأفراد في أعراضهم ويعقبهم في منازلهم ، وفي حياتهم الخاصة ، يفصح ذائلهم ويكشف عن نقاط ضعفهم .

وليس شيء أدعى للأسف والرتاء من سوء استخدام قوة التفكير . هذا ، وستاح لنا الفرصة فيما بعد لبيان سوء تأثير الصحافة في أذواق الشعب الأمريكي وفي أخلاقه . أما الآن فموضوعنا مقصور على عالم السياسة وحده . هذا ، وليس من ينكر أن النتائج السياسية التي تترتب على الإسراف الشديد في حرية الصحافة ، تتجه بطريقة غير مباشرة إلى المحافظة على النظام العام . فالأفراد الذين يحترمون المواطنين احتراماً عظيماً يتخرجون من الكتابة في الصحف السيارة ، وبذلك يحرمون أنفسهم أقوى أداة يستطيعون استخدامها لإثارة مشاعر الجماهير لما فيه مصلحتهم هم .

وليس لآراء المحررين الشخصية أى وزن في نظر الجمهور . فالتناس لا ينتظرون من الصحيفة إلا أن تزودهم بالحقائق والوقائع ، ولا يستطيع المحرر أن يسهم في تكوين آراء الجمهور الخاصة إلا عن طريق تغيير هذه الوقائع وتلك الحقائق أو تحريفها عن مواضعها .

فعلى الرغم من اقتصار الصحافة في أمريكا على هذه المصادر فأثرها فيها عظيم . فهي التي تشيع الحياة السياسية في كل أرجاء هذا الإقليم الترامى الأطراف ؛ وعبورها بقطة مفتوحة دائماً لإدراك ما عساه يكون كامناً وراء الخطط السياسية من دوافع خفية . وتدعو زعماء الأحزاب المختلفة ، كلاً بدوره ، إلى الوقوف أمام الرأي العام ، وتكتل مصالح المجتمع حول مبادئ معينة ، وترسم لكل حزب عقيدته ومبادئه . وذلك لأنها تتيح وسيلة اتصال لأولئك الذين يخاطب بعضهم بعضاً ويسمع بعضهم بعضاً دون أن يتصلوا أبداً اتصالاً مباشراً . فإذا ما سلك عدد من الصحف مسلكاً واحداً معيناً صار نفوذها

على المدى البعيد نفوذاً قوياً كل القوة لا قبل لأحد بمقاومته . وإذا ما ظل الرأي العام يتلقى الهجمات باستمرار من ناحية واحدة معينة ، كان لابد أن ينتهي به الأمر إلى التسليم لمهاجميه . فكل صحيفة على حدة من صحف الولايات المتحدة لا يمكن أن يكون لها سوى أثر ضئيل ، على حين أن قوة الصحافة الدورية مجتمعة لا يفوقها غير قوة الشعب نفسه .

كثيراً ما تكون الآراء التي قامت في الولايات المتحدة بتأثير حرية الصحافة أرسخ من الآراء التي تكونت في بلاد أخرى بإشراف رقيب المطبوعات

تدعو الديمقراطية في الولايات المتحدة رجالاً جدداً باستمرار ليتولوا إدارة الشئون العامة في البلاد . ومن ثم ندر أن تحتفظ الإدارة فيها بأى استمرار أو نظام فيما تسير عليه من إجراءات . أما مبادئ الحكم العامة فأثبت من ذلك وأبقى . وكذلك الآراء السياسية التي تنظم شئون الجماعة . فهي الأخرى أثبت وأدوم في الولايات المتحدة منها في بلاد كثيرة . فإذا ما اعتنق الأمريكيون فكرة ما ، سواء قامت على أساس وطيد ، أو كانت لا أساس لها ، صعب اقتلاعها من عقولهم كل الصعوبة . وقد لوحظ مثل هذا التثبث الشديد بالآراء في القرن الثامن عشر في بلاد الإنجليز حيث كانت حرية الفكر واسعة فيها ، كان فيها كذلك تعصب شديد أكثر وأشد مما كان في أى بلد آخر في أوروبا - وفي رأى أن هذا يرجع إلى سبب قد يبدو لأول وهلة أنه يتجه وجهة مضادة . وما هذا السبب غير حرية الصحافة . وفي الأمم التي قامت فيها حرية الصحافة هذه ترى الناس يتشبثون بآرائهم عن كبرياء بقدر ما يستمسكون بها عن إيمان واعتقاد . فهم يستمسكون بها لأنهم اعتقدوا أنها آراء عادلة ، ولأنهم اختاروها من تلقاء أنفسهم اختياراً حراً ، وهم يستمسكون بها ، لأنها اعتقادات صادقة فحسب ، بل ولأنها اعتقاداتهم هم . وهناك أسباب كثيرة أخرى تؤدي إلى هذا الاتجاه نفسه .

قال كاتب عبقري إن الجهل يحتم دائماً عند طرفي المعرفة ، ولعله أصدق من ذلك أن نقول إن الاعتقادات الراسخة لا توجد عند الطرفين ، أما الشك ففي الوسط . والحق أننا نستطيع أن ننظر إلى العقل البشرى من حيث أحوال ثلاثة متمايزة ، وكثيراً ما نتوالى الواحدة منها بعد الأخرى .

فقد يعتقد المرء منا بشيء اعتقاداً راسخاً من جراء تقبله فكرة أو قضية ما ، من غير فحص ؛ ثم تساوره الشكوك عندما تواجهه اعتراضات عليها ، إلا أنه كثيراً ما يقلع في تهدة هذه الشكوك ، ثم يعود إلى معتقداته ذاتها من جديد وعندئذ ، لا تكون نظرته إلى الحقيقة هذه المرة غامضة ولا عابرة بل تتجلى له الحقيقة واضحة ، فيسير على هديها قدماً . فعندما تعمل حرية الصحافة عملها في أقوام لا يزالون في أولى هذه الحالات الثلاث ،

لأنها لا تقلق فوراً عاداتهم في أن يعتقدوا ما يعتقدونه من غير فحص أو تحرر ، ولكنها تغير كل يوم موضوعات معتقداتهم هذه غير المبنية على أى تفكير . ويظل العقل البشرى لا يميز سوى نقطة واحدة في الوقت الواحد في الأفق العقلي كله ، ومع ذلك فهي نقطة تتغير على الدوام . فهذا هو الوقت الذى تحدث فيه ثورة مباحثة أو انقلاب مفاجيء ، فويل لذلك الجيل الذى يختار أول ما يختار الأخذ بمبدأ حرية الصحافة فجأة !

ومع ذلك فما أسرع ما تنتهى سلسلة تلك الآراء المستحدثة ، ويأتى دور الخبرة الواقعية ، فيتبين للناس عندئذ أنهم مخدوعون . فلا غرو إن تورطوا في الشكوك والريب وإساءة الظن بكل شيء . ولا يخفى أن معظم الناس سيظلون دائماً في حالة من حالتين اثنتين : فإما أن يؤمنوا من غير أن يعرفوا لإيمانهم هذا سبباً ، وإما أنهم لا يعرفون على وجه الدقة ماذا الذى يجب أن يؤمنوا به . فما أقل أولئك الذين يبلغون حالة الإيمان القائم على أساس من الروية والتفكير المستقل الذى تهدينا إليه المعرفة الصحيحة وسط ما يساورنا من شكوك !

ومن المشاهد أن الناس في أوقات التحمس الدينى الشديد قد يغيرون آراءهم الدينية ، على حين يستمسك كل واحد منهم بعبائنه القديمة في الأوقات التى يزداد فيها التشكك العام بين الناس ويشدد . وهذا نفسه يحدث في السياسة ، عندما تكون الصحافة حرة . ففي البلاد التى درست فيها كل نظريات العلوم السياسية ونوقشت الواحدة منها بعد الأخرى يستمسك الناس بالنظرية التى اختاروها منها ، لأنهم استوثقوا من صحتها ، بل لأنه ليس أمامهم نظرية أخرى خير منها .

وليس الناس في عصرنا الحاضر مستعدين كل الاستعداد للتضحية بأنفسهم في سبيل آرائهم ، ومع ذلك فمن النادر أن يميلوا إلى تغييرها . فلم يعد لدينا سوى عدد قليل من الشهداء ، ولم يبق سوى القليل من الصابئين المرتدين .

وتم سبب آخر أقوى من هذا وأرجح . فعندما لا يجد الناس أمامهم آراء ثابتة أكيدة اتجهوا إلى الاستمسك بنزعاتهم الفطرية ومصالحهم المادية وحدها ، وهى ثابتة بالطبع ، وأمور محسوسة ودائمة ، أكثر من أى آراء في العالم .

فأيهما أحسن حكماً : الديمقراطية أم الأرستقراطية ؟ تلك مسألة يصعب البت فيها كل الصعوبة ، ولكن مما لا شك فيه أن الديمقراطية تضائق قسماً من الجماعة ، وتظلم الأرستقراطية القسم الآخر . إنها حقيقة قاتمة بذاتها ، وواضحة لا تحتاج إلى جدل أو نقاش .. « أنت غنى وأنا فقير » .

الاجتماعات السياسية في الولايات المتحدة

الأمريكيون والإنجليز يستخدمون حق الاجتماع كل يوم - ثلاثة أنواع من الاجتماعات السياسية - كيف يطبق الأمريكيون النظام التالي على الاجتماعات - المخاطر التي تحيق بالدولة من جراء ذلك - اتفاق سنة ١٨٣٩ الكبير الخاص بالتعريف - الطابع التشريعي لهذا الاتفاق - لم كانت ممارسة الناس المطلقة لحق الاجتماع أقل خطراً في الولايات المتحدة منها في أى بلد آخر - لم يُعد ذلك ضرورياً - قائمة الاجتماعات للشعب الديمقراطي .

لم يستخدم مبدأ حق الاجتماع استخداماً ناجحاً في أى بلد في العالم أو طبق على عدد كبير من الموضوعات مثلما استخدم بنجاح وطبق في أمريكا، ويوجد عدد كبير من المنظمات التي أنشأها الأفراد وتعهدها بجهودهم إلى جانب المجتمعات التي تأسست قانوناً باسم «وحدات الحكم المحلي» والمدن والمقاطعات .

يتعلم المواطن في الولايات المتحدة منذ نعومة أظفاره أن يعتمد على جهوده وحدها في مقاومة شرور الحياة ، فهو ينظر إلى سلطة المجتمع بشيء من القلق والريبة ، ولا يستعين بها إلا إذا عجز عن أن يعمل بدونها . ويصح أن نرجع هذه العادة إلى المدارس نفسها ، ففيها يعتاد الأطفال أن يطيعوا قواعد وضعوها بأنفسهم ، ويعاقبوا على ما يرتكبونه من مخالفات حدودها هم كذلك ، وتشيع هذه الروح نفسها في كل ما يجري في الحياة الاجتماعية ، فإن جد عائق في شارع من الشوارع الكبرى عطل حركة المرور ، يادر الناس إلى تشكيل لجنة منهم لدراسة الموقف ، وسرعان ما تتخذ هذه اللجنة المرتجلة قوة تنفيذية من تلقاء نفسها لمعالجة الأمر قبل أن يخطر ببال أى شخص أن يلجأ إلى سلطة قائمة من قبل ، أسمى من سلطة أولئك الأشخاص الذين يعينهم الأمر مباشرة . وإن كانت المسألة أمر إقامة حفلة عامة ، تكونت جماعة كى تقيض عليها رواء وتكسبها نظاماً . وثم جمعيات تنشأ لمناهضة الشرور التي لها صبغة أخلاقية محضة فتعمل على أن تخفف من الإسراف في الشراب مثلاً . ففي الولايات المتحدة جمعيات لرعاية السلامة العامة ، وللتجارة والصناعة ، والدين والأخلاق . فلا يوجد ثمة غرض من الأغراض ، يأس الإرادة الإنسانية من بلوغه عن طريق ضم الأفراد وتوحيدهم في شكل «جمعية» .

ومنشرح فيما بعد ما للاجتماع من تأثير في الحياة الدينية . أما الآن فكلما مقصور على عالم السياسة . فحق الاجتماع ، إذا ما تم الاعتراف به ، استخدمه الناس بطرق شتى . وتقوم «الجمعية» على أساس اتفاق عدد من الناس علناً ، على مبادئ معينة، وتعهدهم

بالعمل على نشرها بطريقة معينة كذلك . وحق الاجتماع ، على هذا النحو يكاد يندمج في حرية الصحافة ؛ إلا أن نفوذ الجمعيات التي تكون على هذه الصورة أقوى من نفوذ الصحافة . فالرأى الذى تمثله جمعية ما يجب أن يتخذ له بالضرورة شكلاً أدق وأوضح . فالجمعية تلم شغل أعضائها ، وتستخدم فى العمل على نشر قضيتها ، وتحقيق أهدافها . ذلك إلى أن أعضائها يعرف كل منهم الآخر ، فتزداد بذلك حماسهم وتشد ، بازدياد عددهم . فالجمعية تضم جهود عقول متنوعة متعددة وتوجهها نحو غاية واحدة وتحتها بكل نشاط على الاتجاه نحو الهدف الذى تحدده تحديداً واضحاً .

والمرحلة الثانية فى ممارسة « حق الاجتماع » هى القدرة على الانعقاد . فعندما يصرح لجمعية ما بإنشاء مراكز لها فى نقاط هامة فى أنحاء البلاد ، يزداد نشاطها ويمتد نفوذها ، ويمجد أعضاؤها فرصة لمقابلة بعضهم البعض ليكتلوا الوسائل اللازمة لتنفيذ أغراضهم ، وعندئذ تمتنع الآراء بحرارة وهمة لا يتسنى أبداً للغة المكتوبة أن تصل إليهما .

وأخيراً ثمة مرحلة ثالثة فى ممارسة حق الاجتماع لغايات سياسية . فقد يجتمع أنصار رأى معين فى شكل هيئات انتخابية ، ويختارون نواباً عنهم يمثلونهم فى مجلس مركزى ، مما لا يبعدو أن يكون فى الحق تطبيقاً للنظام النيابى على حزب من الأحزاب .

وهكذا تتكون ، أولاً جمعية من أفراد يؤمنون برأى معين ، وتربطهم رابطة ذات صبغة عقلية محضة . وثانياً تتكون مجالس صغيرة لاقتل إلا جزءاً يسيراً من الحزب . وثالثاً وأخيراً يكون من مجموعها شبه أمة ، وسط الأمة ، وحكومة داخل الحكومة ؛ فتواها يمثلون قوة الحزب الجماعية بأكملها ، شأنهم فى ذلك شأن نواب الأغلبية الحقيقيين ، وهم شأن هؤلاء النواب كذلك ، من حيث مظهر القومية ، ومن حيث القوة الأدبية كلها التى تنشأ عنها . نعم إنهم لاحق لهم فى وضع القوانين مثلهم ، ولكنهم مع ذلك يملكون القدرة على مهاجمة القوانين القائمة ، ولهم أن يضعوا المشروعات للقوانين التى ينبغى أن تسن وتنفذ .

وفى حالة الشعب الذى لم يعد تماماً لممارسة الحرية ، أو المعرض لتيارات سياسية عنيفة - إن قامت إلى جانب الأغلبية التى تضع القوانين ، أقلية كل عملها أن تدرس القوانين وتعيها للموافقة عليها ، لم يسعى إلا أن أعقد أن السلام العام فى هذا الشعب لا يتعرض لأى خطر جسيم .

ليس من شك فى أن الفرق كبير بين البرهنة على أن قانوناً خير فى ذاته من قانون آخر وأفضل ، وبين البرهنة على أن هذا القانون يجب أن يحل محل الآخر . ولكن الجماهير يغلب عليها أن تغفل عن إدراك هذا الفرق الذى لا يخفى على كل رجل مفكر . هذا ، وقد يحدث فى بعض الأحيان أن تنقسم الأمة فريقين متساويين تقريباً ، كل فريق منهما يدعى أنه يمثل

الأغلبية فيها . فإن أقمنا إلى جانب القوة المشرفة على إدارة البلاد ، قوة أخرى لها من السلطة الأدبية ما يعادل ما للسلطة الأخرى ، لم يكن ثمة مجال للاعتقاد ، بأنها ستظل طويلاً قانعة بأن تتكلم ولا تفعل ، وأن تقيد نفسها دائماً باعتباريات مجردة عن أن المقصود بالجمعيات أن توجه الرأي لأن تنفذه ، وأن تقترح القوانين لأن تسنها وتنفذها .

فكلما فكرت في استقلال الصحافة وما يترتب على هذا الاستقلال من نتائج أساسية ، ازدادت يقيناً بأنه العنصر الرئيسي في الحرية في عالمنا الحديث ، إن لم يكن العنصر المقوم لها فعلاً . فالأمة التي أجمعت أمرها على أن تكون حرة ، لها الحق إذن في أن تطالب باستقلال الصحافة هذا مهما كلفها من ثمن . ولكن يجب ألا نخلط أبداً بين الحرية المطلقة في عقد الجماعات السياسية وبين حرية الصحافة . فإحداهما أقل ضرورة وأشد خطراً من الأخرى في الوقت نفسه . وقد يحدث أن تحصرها أمة ما في نطاق معين محدود ، من غير أن تفقد شيئاً من سيادتها على نفسها ، بل إنها قد تضطر أحياناً إلى أن تفعل ذلك كي تحافظ على سيادتها هذه قائمة . إن الحرية في عقد الاجتماعات لأغراض سياسية ، مطلقة في أمريكا كل الإطلاق - وحسبنا مثل واحد يوضح لنا في جلاء مدى التسامح في هذه الميزة :

فمسألة التعريف « حرية التجارة » كثيراً ما استتارت عقول الأمريكيين . ولم تكن التعريف هذه موضوعاً للنقاش والجدل فحسب ، يدلى فيه كل برأيه ، ولكنها تؤثر في بعض مصالح الولايات المادية الكبرى . فقد عزت الولايات الشمالية جزءاً من ازدهارها إلى هذا النظام ، على حين عزت إليها الولايات الجنوبية كل ما تعانيه من متاعب وآلام . وعلى هذا ظلت التعريف مدة طويلة هي المنشأ الوحيد لكل العداوات السياسية التي استتارت الاتحاد .

وقد بلغ عنف النقاش في هذه التعريف أشده في سنة ١٨٣١ عندما اقترح أحد المواطنين في مساتشوستس ، بطريق الصحف ، على جميع خصوم التعريف بأن يعثروا بمندوبين عنهم إلى فلادلفيا للتشاور بشأن أفضل المسائل التي لا بد منها لإعادة حرية التجارة . وما عم هذا الاقتراح أن انتشر كل انتشار بفضل الصحافة وقوتها ، في بضعة أيام ، من « مين » إلى « نيو أورليانز » ، وأقبل خصوم التعريف على هذا الاقتراح بحماسة عظيمة ، فعمدت الاجتماعات ، وتعين مندوبون ، معظمهم من المعروفين حق المعرفة ، ومنهم من حصل على حظ كبير من الشهرة وبعد الصيت .

وكانت كارولينا الجنوبية وحدها ، هي التي هبت فيما بعد تدافع عن هذه القضية ذاتها ، فقد أرسلت ثلاثة وستين مندوباً عنها . وفي أول أكتوبر سنة ١٨٣١ انعقدت هذه الجمعية في فلادلفيا وكانت قد سمّت نفسها بحسب العادة المألوفة في أمريكا مؤتمراً (Convention) وكانت تتألف من أكثر من مائتي عضو ، وجعلت مناقشتها علنية . وسرعان ما اتخذت صبغة تشريعية فتناقشت في مدى سلطات الكونجرس ، ونظريات حرية التجارة ، وشروط التعريف المختلفة . وانفض المؤتمر بعد عشرة أيام بعد أن أعدّ بلاغاً وجهه

إلى الشعب الأمريكي أعلن فيه : (١) أن ليس للكونغرس الحق في وضع تعريفه ، وأن التعريف الحالية غير دستورية . (٢) وأن منع التجارة مضر بمصالح أية أمة ، وبخاصة مصالح الأمة الأمريكية .

وينبغي أن نسلم بأن حرية الاجتماعات السياسية المطلقة لم تؤد في الولايات المتحدة بعد إلى تلك النتائج المضرة التي يمكن أن ينتظر أن تؤدي إليها في البلاد الأخرى . لقد استوردت أمريكا حق الحرية في الاجتماع من إنجلترا ، وظل حقاً قائماً في أمريكا دائماً واندجت ممارسة هذا الحق الآن في عادات البلاد ، وعرفها ، فأصبحت حرية الاجتماع في الوقت الحاضر ضمناً ضرورياً من استبداد الغالبية . فما إن تغلب حزب وساد في الولايات المتحدة ، انتقلت إليه كل السلطات العامة واحتل أنصاره كل الوظائف ، وصارت قوى الإدارة كلها تحت تصرفه . ولما كان أنه أعضاء الحزب المعارض للأغلبية لا يستطيعون أن يتغلبوا على ذلك الحاجز الذي يحول بينهم وبين حصولهم على السلطة ، اضطروا إلى أن يوجهوا نشاطهم شطر القوة المادية التي تسيطر على حزبهم . وبذلك استخدمت وسيلة خطيرة لتفادي خطراً أشد وأدهى .

إن قوة طغيان الأغلبية تبدو لي أمراً حافلاً بالأخطار التي تهدد الجمهوريات الأمريكية ، حتى أن الوسائل الخطرة التي تتخذ بقصد كبحها لتبدو نافعة أكثر منها ضارة . وهنا أدلى برأى قد يذكر القارئ بما سبق أن قلته عند الكلام على حريات « القرى » . فليس ثمة بلاد تمس فيها الحاجة إلى قيام الجماعات لمنع استبداد الطوائف أو لمنع قوة الملك التحكيمية ، بأكثر من البلاد التي تقوم نظمها على أسس ديمقراطية . ففي الأمم الأرستقراطية تجدد هيئتي الأشراف والأغنياء تعدان في ذاتهما جماعتين طبيعيتين تعملان على كبح تعسف السلطة . وفي البلاد التي لا توجد فيها أمثال هذه الجماعات إن كان الأفراد العاديون لا يستطيعون أن يوجدوا بديلاً منهما مصطنعاً مؤقتاً ، لا يستطيع أن أجد حماية دائمة ضد أشد أنواع الاستبداد مضايقة وإرهاقاً . هذا ، وإن شعباً عظيماً قد يظلم ويضطهد بوساطة طائفة صغيرة أو فرد واحد دون أن ينال هذه الطائفة أو ذاك الفرد أى عقاب .

إن اجتماع مؤتمر سياسي كبير - وما أكثر المؤتمرات المنوعة - أمر خطير حتى في أمريكا ذاتها . وكثيراً ما يكون اجتماع مثل هذا المؤتمر فيها إجراء لا بد منه . ولا يسع الوطنيين العقل إلا أن ينظروا إليه بشيء من الهلع . وقد تبين ذلك فعلاً في مؤتمر سنة ١٨٣١ الذي عمل معظم البارزين من أعضائه على التخفيف من حدة لهجته ، وحصر أغراضه في نطاق معين . ومن المحتمل أن كان لهذا المؤتمر أثر كبير في نفوس الساخطين ، وهياً عقولهم لتلك الثورة التي قامت في سنة ١٨٣٢ ضد قوانين الاتحاد التجارية .

لا ينكر أحد أن حرية الاجتماع المطلقة في الشؤون السياسية تعد من بين سائر الحريات .

الحرية التي يستغرق فيها الشعب أطول مدة ليحلم طرق ممارستها . فإن هي لم تلق به بين براثن الفوضى فعلاً ، زادت من احتمال وفروعه في هذه الكارثة لأنها تجعلها مهددة باستمرار من كل مكان . ومع ذلك فثم نقطة قد تكون فيها هذه الكارثة ضماناً من نوع آخر من الأخطار . ففي البلاد التي فيها حرية الاجتماع مكفولة لا يكون فيها أى مجال لقيام الجماعات السرية . ففي أمريكا طوائف وشيع ، ولكن لا مؤامرات فيها .

الطرق المختلفة التي يفهم بها حق الاجتماع في الولايات المتحدة وفي أوروبا - طرق استخدام هذا الحق المختلفة

إن أكبر ميزة طبيعية يمتاز بها الإنسان بعد حقه في حرية العمل لنفسه ولما فيه مصلحته ، أن يضم جهوده إلى جهود بني جنسه ، وأن يتضافر معهم . فلا غرو إن بدا لي حق الاجتماع هذا حقاً يكاد يكون راسخاً في طبيعة الإنسان رسوخ حق الحرية الشخصية . فليس ثمة مشرع يستطيع أن يهاجم هذا الحق من غير أن يضعف الأسس التي يقوم عليها المجتمع . ومع ذلك ، فإن لم تكن حرية الاجتماع سوى مصدر منفعة وازدهار لبعض الأمم ، فإن بعضاً آخر يعرفها عن غرضها أو يسرف فيها فتقلب سبباً من أسباب الدمار بعد أن كانت عنصراً من عناصر الحياة . فإن عقدنا مقارنة بين الطرق المختلفة المتبعة في الاجتماع في البلاد التي تفهم معنى الحرية حق الفهم ، وفي البلاد التي تنحط فيها الحرية إلى استتار ، كان في هذه المقارنة فائدة للأحزاب والحكومات . ويعتبر معظم الأوروبيين الاجتماع سلاحاً يعد في عجلة ويجرب فوراً في المعركة فتكون جماعة للمناقشة والبحث . ولكن فكرة العمل الوشيك تكون هي الغالبة على كل أعضاء هذه الجماعة . فهي في الحقيقة جيش . والأوقات المخصصة للكلام إنما تهدف إلى شد أزره واستثارة شجاعته . ثم بعد المناقشة تسير الجماعة لملاقاة العدو ، وتعد المصادر المشروعة التي في نطاق القانون ، في نظر أعضائها ، وسائل النجاح ، ولكنها ليست أبداً بالوسائل الوحيدة .

فحق الاجتماع لا يفهم في الولايات المتحدة على هذه الصورة . ففي أمريكا يجمع المواطنون الذين تتكون منهم الأقلية بقصد أن يظهروا (أولاً) قوتهم العددية ، وبذلك يقللون مما للأغلبية من قوة أدبية . (وثانياً) كي ينشطوا المناقشة حتى يقفوا منها على أصلح الحجج للتأثير في الأغلبية . فهم لا ينقطعون أبداً عن الأمل في اجتذابها إلى صفوفهم يوماً ما ، وعندئذ يشرفون هم على القوة العليا باسم تلك الأغلبية . بذلك تكون الجماعات السياسية في الولايات المتحدة مسالمة في مقاصدها ، ومشروعة من حيث الوسائل التي تستخدمها . فهي صادقة في قولها إنها لا ترمي إلا إلى أن تفوز ، وأن يكون فوزها هذا بوسائل مشروعة .

فالفرق بين الأوروبيين والأمريكيين في هذه الناحية يقوم على عدة أسباب ، ففي أوروبا أحزاب تختلف عن الأغلبية اختلافاً كبيراً في الرأي لأمل معه في الحصول على

تأييدها ، ومع ذلك فإن هذه الأحزاب تظهر أن لها من القوة ما يحول لها أن تناضل ضد هذه الأغلبية . فإذا ما كَوَّن حزب من هذا القبيل جماعة ما ، فهدفها لا يكون الإقناع ، وإنما النضال والكفاح . إن الأفراد الذين يستمسكون في أمريكا بآراء تختلف كل الاختلاف عن آراء الأغلبية لا يستطيعون أن يعملوا شيئاً ضدها ، وتأمل جميع الأحزاب الأخرى أن تحتدبها إلى مبادئها وصرفها ، فحماسة حق الاجتماع تصبح عندئذ خطراً يشبه ما تحيد الأحزاب الكبرى نفسها عاجزة عن الحصول على الأغلبية . ففي بلاد كالولايات المتحدة حيث الخلاف في الرأي لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف في اللون ، يصح أن يبقى حق الاجتماع حراً مباحاً من غير أى قيود ، ودون أن يحدث من ورائه أى خطر . هذا ، وإن عدم خبرة الفرنسيين بالحرية ليدفعهم إلى اعتبار حرية الاجتماع مجرد حق لمهاجمة الحكومة ، فأول فكرة تخطر على بال حزب ما ، وعلى بال أى فرد ، عندما يستشعر قوته ، هى الانتحاء إلى العنف . أما فكرة الإقناع والمجادلة بالحسنى فلا تظهر إلا في فترة متأخرة ، وعلى أساس من الخبرة . فالإنجليز وهم منقسمون أحزاباً يختلف بعضها عن بعض اختلافاً جوهرياً - قلما يستخدمون حق الاجتماع هذا لأن عهدهم بممارسته طويل ؛ على حين أن شهوة القتال والحرب تشتد في فرنسا اشتداداً كبيراً حتى لا يكون ثمة شيء ، مهما بلغ من الجنون ومهما اشتد إضراره بسيادة الدولة ، لا يعتبر المرء الدفاع عنه والمخاطرة بالحياة في سبيله شرفاً وتكريماً .

ولكن لعل أكبر الأسباب التى تعاون على تقليل عنف الاجتماعات السياسية في الولايات المتحدة هو استمتاعها بحق الانتخاب العام . ففي البلاد التى تأخذ مجيداً الانتخاب العام هذا ، لا يكون ثمة شك في قيام الأغلبية ، لأن كل حزب من الحزبين لا يمكن أن يدعى عقلاً أنه يمثل ذلك الجزء من الشعب الذى لم يعط أصواته . فالجماعات تعلم حق العلم ، كما تعلم الأمة في مجلتها ، أن الأحزاب لا تمثل الأغلبية ، وهذا ينشأ حقاً من مجرد وجودها . لأنها إن كانت تمثل القوة الغالبة لغيرت القوانين بدلاً من أن تطالب بإصلاحها وتعديلها . ونتيجة ذلك ازدياد النفوذ الأدبى الذى للحكومة التى يهاجمونها زيادة كبيرة على حين تضائل قوتهم وتضعف كل الضعف .

ليس في أوروبا سوى عدد قليل من الجماعات التى لا تدعى أنها تمثل الأغلبية أو لاتعتقد أنها تمثلها ، فهذا الاعتقاد ، وذلك الادعاء ، يعاون على زيادة قوتها زيادة كبيرة ، كما يعاون كذلك على جعل إجراءاتها مشروعة . ويبدو أن العنف أمر مسموح به في الدفاع عن قضية أصحاب الحقوق المهضومة . وهكذا نرى أن في قوانين البشر المعقدة تعقيداً كبيراً ، قد يصلح الإفراط في الحرية من سوء استخدام الحرية ، وأن الديمقراطية المفرطة قد تتحاشى أخطار الديمقراطية . فالجماعات في أوروبا تعد نفسها ، إلى حد ما ، مجلس الأمة

التفيزى والتشريعى ، للناس الذين لا يستطيعون أن يعبروا عما يخلج فى أنفسهم . وبهذا الاعتقاد يعملون ويأمرون . أما فى أمريكا حيث لا تمثل فى نظر الجميع سوى أقلية ضئيلة من الأمة فهى تجادل ، وترفع العرائض والاحتجاجات .

تتفق الوسائل التى تستخدم الجمعيات فى أوروبا مع الغرض الذى تعمل على تحقيقه . وإن كان هدف هذه الجمعيات الرئيسى العمل ، وليس النقاش والخاصة ؛ والنضال لا الإقناع ، فقد اضطرت بالطبع إلى أن تختار نظاماً ليس بالمدنى ، المسلم ؛ ولكنه نظام تجعل فيه عادات الحياة العسكرية وقواعدها ، ذلك إلى أنها صارت تعمل جهدها لتركيز إدارتها ، وتعهده بإدارة الحزب ، أو الجماعة كلها إلى فئة قليلة من الزعماء .

ويستجيب أعضاء الجماعات أو الأحزاب هذه لكلمة سر خاصة ، شأنهم شأن الجنود فى أثناء العمل . وهم يقولون بمبدأ الطاعة السلبية ، وإن شئت قلت إنهم بانضمامهم بعضهم إلى بعض يكونون قد نزلوا على الفور عن حقهم فى استعمال عقولهم وفى استقلالهم برأيهم وعن إرادتهم الحرة . هذا وكثيراً ما تكون السيطرة الاستبدادية التى تمارسها هذه الجماعات ، والأحزاب أمراً لا يطاق أكثر من السلطة التى تمارسها على الأمة الحكومة التى تهاجمها هذه الجماعات . ومثل هذه الإجراءات التى يتسم بها دائماً نضال المظلومين ضد ظالمهم . فكيف يدعى من يرضى فى أحوال معينة أن يطيع أمثاله طاعة ذليلة ، وأن يخضع إرادته ، بل ويسخر أفكاره لإرادتهم - كيف يدعى أنه يريد أن يكون حراً ؟

لقد أنشأ الأمريكيون كذلك حكومة فى جمعياتهم ، ولكنها حكومة أشكائها مستعارة دائماً من أشكال الإدارة المدنية . فاستقلال كل فرد أمر معترف به ، وكل أعضاء الجمعية يتقدمون فى الوقت الواحد ، كما هى الحال فى الأمة ، نحو الهدف المعين نفسه ، ولكنهم ليسوا مضطرين جميعاً أن يسبوا فى طريق واحدة . فلا أحد منهم ينزل عن حقه فى استعمال عقله وإرادته الحرة .. ولكن كل واحد منهم يستخدم هذا العقل وتلك الإرادة فى المعاونة على إنجاز عمل مشترك .

الحكومة الديمقراطية في أمريكا

لا تغيب عني الصعوبات التي تكتنف هذه الناحية من الموضوع الذي أنا بصدده ؛ ومع أن كل عبارة أذكرها هنا قد تصطدم في بضعة نقاط بمشاعر الأحزاب المختلفة التي اقتسمت فرنسا ، فإنني لن أخرج ، مع ذلك عن ذكر رأيي كاملاً غير منقوص .

إن الناس في أوروبا لفى حيرة من أمر الطريقة التي ينبغي أن يعبروا بها عن آرائهم في السمة الحقيقية التي تتميز بها الديمقراطية الصحيحة ، وفي نزعاتها الدائمة ، ذلك لأن في أوروبا مبدئين متعارضين . ولسنا ندري ما ينبغي أن يعزى إلى هذين المبدئين أو إلى تلك الأهواء التي يستثيرها هذا النزاع في نفوس الناس . أما في أمريكا فالحال ليست على هذا النوال . ففيها يحكم الشعب دون أن يعترض سبيله عائق ما ، وليس أمامه أخطار جسام تهدده فيخشاها ، ولا لحقت به أضرار فيتأثر بها . فالديمقراطية الأمريكية حرة في أن تسير حيث توجهها ميولها . فاتهاها الطبيعي ونشاطها مطلقان لا يحدهما حال ، ففيها يستطيع المرء إذن أن يبدي رأيه فيما للديمقراطية من سمات حقيقية ؛ وليس يعم هذا البحث شعباً ما أهمية حقيقية ، بقدر ما يعم الشعب الفرنسي ويفيده ؛ هذا الشعب الذي يسوقه دائماً وبشكل أعمى حافز ، لا يقاوم . فقد يدفعه نحو حالة قد تكون استبدادية أو جمهورية ، ولكنها على أية الحالتين ، ستكون ديمقراطية ، ما في ذلك شك .

الانتخاب العام

سبق أن أشرت إلى أن ولايات الاتحاد الأمريكي كلها ، أخذت بمبدأ الانتخاب العام ، ومن ثم رأينا هذا المبدأ قائماً معمولاً به في مجتمعات تشغل درجات شتى في السلم الاجتماعي . وقد منحت لي فرص عدة أن أشاهد تأثيره في مواضع مختلفة ، وبين أجناس من الناس يكاد كل منها أن يكون غريباً على الآخر ، من حيث اللغة والدين ، وطرق المعيشة . فرأيت في لويزيانا وفي نيويورك ، وجورجيا كما رأيت في كندا . وقد أشرت كذلك إلى أن مبدأ الانتخاب العام أبعاد من أن يحدث في أمريكا جميع النتائج السيئة أو الحسنة التي تنظر منه في أوروبا ، وإلى أن نتائجه فيها تختلف كل الاختلاف عما يظنه الناس عادة .

اختيار الشعب ، وما تؤثره اتجاهات الديمقراطية الأمريكية بفطرتها من هذا الاختيار

يندر أن يوضع أقدار الرجال على رؤوس الشئون العامة - سب هذه الظاهرة - ليس حسد الطبقات الدنيا للطبقات العليا في فرنسا شعوراً فرنسياً ، ولكنه شعور ديمقراطى محض - السبب في أن أتبه الناس وأبرزهم في أمريكا كثيراً ما يتعدون عن الشئون العامة من تلقاء أنفسهم .

يحمل كثير من الناس في أوروبا إلى الاعتقاد بأن من فوائد الانتخاب العام الكبرى أن يعهد بإدارة شئون البلاد إلى من هم جديرون بثقة الجمهور ، ولكنهم لا يجيرون بهذا الاعتقاد أو هم يجيرون به دون أن يؤمنوا به . فهم يسلّمون بأن الشعب لا يستطيع أن يحكم نفسه ، ولكنهم يؤكدون أن الناس يرغبون دائماً في إسعاد دولتهم ، ويعرفون بفطرتهم كيف يميزون أولئك الذين تحفزهم نيات طيبة ، والذين هم أولى الناس بتولى السلطة العليا . وإنى لأعترف هنا بأن ملاحظاتي في أمريكا لا تتفق بحال مع هذه الآراء . فلما وصلت إلى الولايات المتحدة دهشت أن أجد بين المواطنين عدداً كبيراً من ذوى العقول الراجحة والمواهب الممتازة ، وقليلاً جداً منهم بين رؤساء الحكومة . ولا يخفى أنه من الحقائق الثابتة أن أقدار الرجال في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر يندر أن يوضعوا على رأس إدارة الشئون العامة . ويجب أن نعرف بأن هذه النتيجة جاءت بنسبة تجاوز الديمقراطية فيها كل حدودها السابقة . والظاهر أن جنس الساسة الأمريكيين قد هبط هبوطاً محسوساً في الخمسين سنة الأخيرة .

ولهذه الظاهرة أسباب عدة . فمن المستحيل الارتفاع بذكاء الشعب عن مستوى معين ، مهما بذلنا في سبيل ذلك من جهود جبارة ، ومهما كانت إمكانات اكتساب المعلومات ، ومهما انتشرت طرق التدريس السليمة ورخصت نفقات الدراسة . فالعقل البشرى لا يمكن أن يدرّب ويرقى دون تخصيص وقت طويل ينفق في تحقيق هذه الأغراض .

إن السهولة - كثيرة كانت أو صغيرة - التى يستطيع بها الناس أن يعيشوا دون أن يشتغلوا بعمل ما ، تعد علامة طيبة على مدى التقدم الفكرى . وهو مدى قد يكون بعيداً في بعض البلاد ، وقريباً في أخرى . ولكن لا بد من وجوده في مكان ما ، مادام الشعب مضطراً للعمل على كسب رزقه ، أى مادام هو الشعب . فمن الصعب إذن أن ننصوّر دولة جميع مواطنيها مستترون كل الاستنارة ، كما أنه من الصعب أن ننصوّر دولة كل مواطنيها أغبياء . فهاتان الصورتان متلازمان . هذا ، وإنى لأسلم كل التسليم بأن المواطنين في مجتمعاتهم يرغبون مخلصين في أن تسعد بلادهم ومنها ، بل أسلم بأكثر من ذلك ، بأن الطبقات الوضيعة تخلط باعتبارات شخصية بوطنيتها أقل مما تخلطها بها الطبقات العليا ،

ولكنها مع ذلك يشق عليها أن تستبين خير الوسائل التي تؤدي إلى ذلك الغرض الذي تنصاه مغلصة كل الإخلاص . فلا بد من ملاحظات طوال مضنية ، ومن معرفة واسعة لتكوين فكرة صحيحة عادلة عن خلق شخص واحد . وكثيراً ما يتحقق الرجال الموهوبون في ذلك ويصلون السيل إليها . فهل من المستطاع إذن أن يتصور أحد أن ينجح الجمهور في ذلك ؟ فليس لدى الشعب الوقت ، ولا الوسائل لاستقصاء مثل هذا الأمر . فغرامهم يصلون إلى نتائج في تسرع وعجلة ، وعلى أساس بحث سطحي لأبرز معالم المسألة . فكثيراً ما استطاع دجالون من كل نوع أن يرضوا الشعب ، على حين يفضل أخلص أصدقائه في الظفر بثقته بهم .

ومع ذلك فالديمقراطية لا يعوزها دائماً سداد الحكم هذا فحسب ، وهو السداد الذي لا غنى عنه في اختيار الرجال الجديرين بالثقة بهم حق الإدارة ، بل كثيراً ما لا يكون لديها حتى الرغبة في البحث عنهم . ولا سبيل إلى نكران أن المؤسسات الديمقراطية تتجه بقوة إلى استئثار الحسد في قلوب الناس ، لأنها تقدم لكل فرد الوسائل التي تمكن له من النهوض بنفسه حتى يكون في مستوى واحد مع غيره ، بل بسبب أن هذه الوسائل تحجب دائماً آمال من يستعملونها . فالمؤسسات الديمقراطية توقف في النفوس شهوة إلى المساواة ، وتعمل على تغذيتها فيها ، ولكن هذه المؤسسات لا تستطيع أبداً أن ترضى فيهم هذه الحماية نفسها . فهذه المساواة الكاملة تظل تنفلت من قبضة الشعب في اللحظة التي يتوهم أفرادها أنهم قد قبضوا عليها ، و« تطير منهم إلى الأبد » كما يقول بسكال . فعزى الشعب مستاراً في سعيه وراء ميزة معينة تزداد قيمتها في نظره لأنها ليست بعيدة عن متناوله البعد الذي يجعلها مجهولة له ، ولا هي قريبة منه القرب الذي يسر له الاستمتاع بها . فالطبقات الدنيا يداعبها الأمل في النجاح ، ويضايقها عدم الوثوق من بلوغه . فلا غرو إن كانوا يتنقلون من التحمس في السعي والمطاردة إلى الإعياء الناشئ عن عدم التوفيق ، ثم إلى مرارة الفشل والحيرة . فكل ما يعلو عن طاقتهم يبدو لهم عقبة في سبيل تحقيق أمنيتهم . ولا يوجد تفوق ما ، مهما كان مشروعاً لا يبعد في نظرهم مصدر مضايقة لهم وإغاثات .

يظن كثير من الناس في فرنسا أن تلك النزعة الخفية التي تدفع الطبقات الدنيا إلى إقصاء رؤسائهم إلى أبعد مدى مستطاع عن إدارة الشؤون العامة ، أمر خاص بفرنسا وحدها . فهذا يجافي الصواب . فليست النزعة التي أشير إليها بنزعة فرنسية ، وإنما هي نزعة ديمقراطية . وقد تكون ثم ظروف سياسية تستثيرها وتشجدها ، ولكن أصلها يرجع إلى سبب أكبر من هذا .

لا يكره الشعب في الولايات المتحدة طبقات المجتمع العليا ، ولكنه لا يميل إليهم ؛ ويحرص كل الحرص على استبعادهم عن ممارسة السلطان . فالأمريكيون لا يخشون ذوي المراتب العالية ولكنهم قلما يحبونهم . وعلى الجملة فكل من يرتفع بغير معونة الشعب ينذر أن يفوز بالحظوة لديه .

إن كانت النزعات الطبيعية للديمقراطية، هي التي تجعل الشعوب تتخرج من أن تحظر حكامها من بين المواطنين النابيين، فم نزعة أخرى لا تقل عنها قوة تجعل هؤلاء النابيين يتعدون عن ميدان السياسة الذي يصعب عليهم كل الصعوبة أن يحتفظوا فيه بشخصياتهم وباستقلالهم، أو أن يتقدموا فيه من غير أن يتدللوا لغورهم وأن يتملقوهم. وقد عبر المستشار كنت (Kent) عن هذا الرأي بصراحة فقال وهو يتحدث ذلك الجزء من الدستور الذي خول للهيئة التنفيذية أن تعين القضاء .. « من المحتمل أن يكون أصلح الناس للقيام بأعباء هذه الوظيفة السامية هم أولئك الذين عرفوا بشيء من التحفظ في سلوكهم، وبالصرافة في الاستمساك بمبادئهم أكثر مما ينبغي. وهذا لا يجعل أغلبية الناس تتخبرهم في البلاد التي تجرى على مبدأ الانتخاب العام ». هذه كانت الآراء التي تشر في أمريكا سنة ١٨٣٠ دون أن تلقى أية معارضة.

هذا وقد ثبت لدى ثبوتاً كافياً أن الانتخاب العام لا يمكن أن يكون ضماناً لحكمة الاختيار الشعبي وسداد رأيه؛ وأياً كانت فوائده فهذه ليست بإحداها.

الأسباب التي قد تصلح بعض الشيء من نزعات الديمقراطية هذه

النتائج العكسية التي تحدثها الأخطار الجسيمة في الأمم وفي الأفراد - لم قام كثيرون من الأشخاص المتأثرين على رأس الشؤون العامة في أمريكا من خمسين سنة مضت - تأثير أهل العلم والأخلاق الفاضلة الرصينة في اختيار الشعب لمثليه - مثال ذلك من نيويورك - ولايات الجنوب الغربي - كيفية تأثير بعض القوانين في اختيار الشعب لمثليه - إجراء الانتخاب على مرحلتين - أثر هذا النظام في تأليف مجلس الشيوخ.

كثيراً ما يوفق الشعب إلى اختيار أقدر مواطنيه وأكفأهم لإنقاذ الدولة عندما تكون الأخطار الجسام قد أهدفت بها. ولا يخفى أن الإنسان يندر أن يحفظ بمستوى اتزان المعهود فيه، عندما يجد نفسه في ظروف متأزمة بالغة الحرج. فهو إما يرتفع عن مستواه هذا أو يهبط دونه. وهذا، يصدق على الأمم كما يصدق على الأفراد. فأحياناً تفت الأخطار الشديدة في همة الشعب وتشعلها بدلاً من أن تشحذها. فهي تستثير نفوسهم، وتحرك انفعالاتهم دون أن توجهها. وبدلاً من أن تجعل تفكيرهم جلياً واضحاً تعكره، وتشيع فيه الاضطراب. لقد ظل اليهود يقاتلون بعضهم بعضاً والدخان يتصاعد من أنقاض هيكلهم المحترق^(١). ولكن المؤلف مع ذلك أن الأمم والأفراد إذا ما دهمتهم الأخطار تجلبت فيهم فضائل خارقة للعادة تنشأ من اقتراب الخطر الشديد منهم، وعندئذ تبرز

(١) وقيل إنه بينا كان محمد الثاني سلطان العثمانيين يحاصر القسطنطينية في سنة ١٤٥٣ كان البيزنطيون يجادون داخلها جداراً جداراً فيما إن كان الملاحة ذكرواً أو إنشأ.

شخصيات عظام ، كما تبرز المباني التي يخفيها ظلام الليل سامة مضيئة ، إذا ما حدثت حرائق فألقت عليها وهجها . ففي مثل هذه الأوقات العصية الخطرة لا يتردد ذور العبقريّة في أن يتقدموا الصقوف . فعندما يستولى الذعر على مشاعر الشعب من جراء ما يدهمهم من أخطار تهدد حياتهم يتناسى الناس الحسد ، ولا يعودون ينفسون على هؤلاء العباقرة عبقريتهم . فليس من النادر إذن أن يخرج من صناديق الاقتراع رجال أفذاذ مشهورون .

أشرت من قبل إلى أن الساسة الأمريكيين في العصر الحاضر دون أولئك الذين تزعموا إدارة الشؤون العامة في الخمسين سنة الماضية بكثير . ويرجع ذلك إلى قوانين البلاد ، كما يرجع إلى ظروفها الخاصة . فبينما كانت أمريكا مشغولة بالنضال في سبيل قضية استقلالها العظمى ، وبالعامل على أن تنضى عن كراهلها النير الذي ألقته عليها أمة أخرى ؛ وبينما هي على وشك تبشير العالم بمولد أمة جديدة - بينما هي كذلك إذا بهمة أهلها تسمو إلى المسعى الذي تتطلبه أغراضها النبيلة . ففي غمرة النشوة الكبرى هب الرجال المتمازون من تلقاء أنفسهم . ومن غير أن ينتظروا دعوة أمتهم لهم ، فالتف حولهم الشعب وسلمهم مقاليد أموره رجاء أن يساندوه في محنته . ولكن أمثال هذه الأحداث قليلة ، والأحكام يجب أن تبنى على مجرى الأحداث العادى ، لا على النادر منها .

فإن كانت الأحداث العابرة قد تكبح أهواء الديمقراطية في بعض الأحيان ، فإن عقلية الجماعة وعاداتها الأخلاقية لتؤثر في تلك الأهواء أثراً أقوى وأدوم - وهذا ما يشاهد في الولايات المتحدة .

ففى نيوانجلند ، حيث نشأ التعليم ونشأت الحرية في كنف الدين والأخلاق ، وحيث المجتمع مستقر قد أنضجته السنون ، مما أدى به إلى تكوين مبادئ وعادات راسخة - اعتاد الناس أن يحترموا الرجال ذوى العقول الكبيرة والأخلاق العالية ويدعّونهم في غير تشكك في نياتهم ومقصدتهم ، وإن كانوا لا يقيمون وزناً لجميع الميزات التي تضيفها الثروة والنسب على بعضهم . فلا غرو إن أحسنت الديمقراطية في نيوانجلند اختيار الرجال أكثر مما تحسنه في أى بلاد أخرى .

وكلما اتحدنا صوب الجنوب نحو تلك الولايات التي فيها المجتمعات أحدث نشأة وأقل قوة ، وحيث التعليم أقل انتشاراً ، ومبادئ الأخلاق والدين والحرية أقل انسجاماً بما في غيرها - وجدنا ذوى المواهب وأولى الفضل ، قلّة بين أولئك الذين يهدم الحل والربط في البلاد .

وأخيراً إن وصلنا إلى ولايات الجنوب الغربى الجديدة^(١) التي لم تتكون دساتير

(١) بشر تركيز هنا إشارة بعيدة إلى الفرق بين الشمال والجنوب وإلى أثر الاستكثار من الاعتماد على الرقيق ، ولكما سيحدث إلينا طويلاً عن ذلك فيما بعد .

مجتمعاتها إلا بالألمس القريب ، ولم تظهر فيها بعد سوى أمشاج من جماعات المغامرين والمضاربين ، استولت علينا الدهشة ممن نيطت بهم السلطة العامة ، ولم يسعنا إلا أن نتساءل عن تلك القوة ، المستقلة عن التشريع ، وعن يوجهونه ، التي يمكن أن تحمي بها الدولة ويزدهر بها المجتمع .

ثمّة قوانين معينة ، وديمقراطية بطبيعتها ، تعاون مع ذلك ، إلى حد ما ، على تصحيح اتجاهات الديمقراطية الخطيرة هذه . فعندما يدخل المرء مجلس النواب في واشنطن ، يعجب مما يشاهده من جفاء سلوك هذا المجلس الكبير . فقلما يصادف المرء بين أعضائه رجلاً ممتازاً ، فكلهم ، أو جلهم ، خاملون لا توحى إليك أسماؤهم بشيء يذكر ، فأغلبهم من محامي الأرياف وأصحاب الحرف والتاجر ، بل إن فيهم من هم من أدنى طبقات المجتمع . ففي بلاد انتشر فيها التعليم حتى صار عاماً ، يقال إن نواب الأمة لا يحسنون دائماً أن يكتبوا عبارة صحيحة !

وغير بعيد عن مجلس النواب يقوم مجلس الشيوخ الذي يضم مناه الضيق نسبة كبيرة من أعلام الرجال الأمريكيين ، فيندر أن نجد بينهم واحداً لم يكن معروفاً بالنشاط وبالنجاح فيما يزاوله من أعمال . فهذا المجلس يضم كبار المحامين البارعين ، والقواد البارزين ، والقضاة العدول ، والساسة المشهورين ممن تشرف حججهم أعظم مناقشات تجري في برلمانات أوربية .

فكيف حدث هذا التاقص العجيب يا ترى ؟ ولم اجتمع أقدر المواطنين في أحد المجلسين وخلا منهم الآخر ؟ ولم عرف المجلس الأول بعناصره الجافية الغليظة ، وبدا الآخر كأنه يحتكر ذوى المواهب والفكر ؟ لقد انبثق هذان المجلسان عن الشعب ، وكلاهما اختير بالانتخاب العام ، فلم يحدث أن سمع صوت من أمريكا يؤكد أن مجلس الشيوخ يعادى مصالح الشعب ؛ فما عسى أن يكون سبب هذا الفرق الكبير المذهل ؟ السبب الوحيد الذي أراه كافياً لتعليل هذا الفرق هو أن الشعب نفسه هو الذي يختار مجلس النواب مباشرة ، على حين يختار أعضاء مجلس الشيوخ هيئة هي نفسها منتخبة . فهذه المواطنين كلها تختار الهيئة التشريعية في كل ولاية ، ويجزّل الدستور الفدرالى (الاتحادى) هذه المجالس التشريعية إلى عدد معين من الهيئات الانتخابية تقوم باختيار أعضاء مجلس الشيوخ . فالشيوخ يختارون إذن بطريقة غير مباشرة من طرق تطبيق نظام الانتخاب العام ، لأن المجالس التشريعية التي تختارهم ليست هيئات أرستقراطية ، ولا هي هيئات ذات امتيازات خاصة ، حصلت على حق الانتخاب بوصفها هيئات ، ولكنها هيئات تختارها جملة المواطنين ؛ كل سنة . وبذلك يتسنى اختيار عدد كاف سنوياً من الأعضاء الجدد لتحديد التعيينات لمجلس الشيوخ . ولكن إيصال السلطة الشعبية هذا ، عن طريق مجلس من رجال مختارين يكفي لأن يحدث فيه تغييراً هاماً ، إذ أنه يهذب تفكيره ، ويحسن اختياره . فالرجال

الذين يختارون على هذا النحو يظلون أغلبية الشعب التي تتولى حكم البلاد خير تشيل ، ولكنهم لا يظلون منه إلا الأفكار البسيطة الذائعة في الجماعة ، والنزعات الكريمة التي تحفزها إلى أن تقوم بأعمالها ، أكثر مما تمثل الأهواء التافهة التي كثيراً ما تعكر صفوها ، أو الرذائل التي تشوه سمعتها .

ولابد من أن يأتي الوقت الذي تضطر فيه الجمهوريات الأمريكية إلى الاستئثار من إدخال نظام الانتخاب الذي على درجتين ؛ هذا ، ضمن نظامها الانتخابي ؛ وإلا هلكت شر هلكة وسط متاعب الديمقراطية .

أنا لا أتردد في التسليم بأن نظام الانتخاب العجيب هذا ، هو ، في رأيي ، الوسيلة الوحيدة لجعل ممارسة السلطة النيابية في مستوى كل طبقات الشعب . إن الذين يأملون أن يحولوا هذا النظام إلى سلاح خاص بحزب من الأحزاب ، والذين يخشون أن يستخدموه ، كلاهما ، مخطيء .

تأثير الديمقراطية الأمريكية في قوانين الانتخاب

إن كانت الانتخابات نادرة الحدوث ، تعرضت الدولة لأزمات عيفة - وإن كانت كثيرة متوالية أوجدت فيها تيجاً ، أشبه بتيج المحرم - أثر الأمريكيون الأخذ بثاني هذين الشرين - تغير القوانين - آراء كل من هاملتن .. وماديسون .. وجفرسون في الموضوع .

إن كانت الانتخابات لا تحدث إلا في فترات متباعدة تعرضت الدولة لاضطراب عنيف في كل مرة يجرى فيها انتخاب ، وعندئذ تبذل الأحزاب أقصى ما تستطيعه من جهود لفوز بغنيمة يندر أن تكون في متناولها . وإذا كان هذا الشر يستعصى على العلاج بالنسبة للمرشحين الذين يفشلون ، وجب أن تخشى كل شيء من جراء فشلهم هذا في تحقيق مطامعهم . أما إن كان من المنتظر أن تتكرر المعركة بعد قليل ، تذرعت الأحزاب المهزومة بالصبر .

وإن كان حدوث الانتخابات يتكرر بسرعة ، فتكرر حدوثها هذا يستبقى المجتمع في حالة أشبه بحالة المحرم ، ويجعل الشئون العامة في حالة عدم استقرار مستمرة . وهكذا تعرض الدولة من جهة ، لأخطار الثورة ، والانقلاب ، وتعرض من جهة أخرى لتغير متصل . فالحالة الأولى تهدد كيان الحكومة نفسه ، على حين تحول الثانية دون قيام سياسة ثابتة مطردة . هذا ، وقد أثر الأمريكيون ثاني هذين الشرين على أولهما ، ولكن وصولهم إلى هذه النتيجة كان بسليقتهم لاعن تفكير وروية ، إذ لا ينفى أن الميل إلى التوسع شهوة من تلك الشهوات التي تتميز بها الديمقراطية ، ومن ثم كانت تشريعاتهم تتغير بشكل عجيب .

ويعتقد كثير من الأمريكيين أن عدم استقرار قوانينهم هذا نتيجة لازمة لنظام لبت أن

نتائج العامة مقيدة ، ولكن لم يحاول أحد في الولايات المتحدة أن ينكر عدم الاستقرار هذا ، أو يحاول أن يجادل في أنه ليس بالشر الجسيم .

فيعد أن برهن «هاملتن»^(١) على فائدة القوة التي تستطيع أن تمنع نشر القوانين الفاسدة ، أو أن تعطله على الأقل ، قال : «ربما كانت القوة التي تستطيع أن تمنع سن القوانين الفاسدة ، تستطيع كذلك أن تحول دون وضع القوانين الصالحة ، فيجوز أن تستخدم لتحقيق هذا الغرض أو ذاك . ولكن هذا الاعتراض لا وزن له عند أولئك الذين يستطيعون أن يقدروا مدى الأضرار التي تنجم عن عدم استقرار القوانين وكثرة تغييرها ، وهما أسوأ وصمة في جبين حكوماتنا وفي عبقريتها » .

وقال في موضع آخر : « يبدو لي أن سهولة وضع القوانين والإفراط فيه هما الداءان اللذان تعرض لهما حكوماتنا كل التعرض » .

وقد أدرج «جفرسون»^(٢) نفسه هذه الأخطار ذاتها ، وجفرسون أعظم ديمقراطي أنجبه الديمقراطية الأمريكية إلى الآن . فقال : « إن عدم استقرار قوانيننا مصدر متاعب خطيرة كل الخطر ، حقاً . وكان الواجب علينا أن نتحاشاه بأن نقرر وجوب مضي سنة كاملة بين عرض أى مشروع قانون ، وإقراره ؛ ثم يجب أن يناقش بعد ذلك ، وتؤخذ عليه الأصوات ، من غير أن يسمح بإحداث أى تغيير فيه . أما إن كانت الأحوال تقتضى قراراً سريعاً حاسماً ، فيجب أن يقرر ذلك بأغلبية لا تقل عن ثلثي كل مجلس على حدة ، بدلاً من الاكتفاء بأغلبية بسيطة » .

الموظفون العامون في الديمقراطية الأمريكية

مظهر الموظف العام في أمريكا بسيط ، وليس لهم زى رسمى يميزهم - وجميع الموظف العامين يقاضون أجوراً - نتائج النظام السياسية - لا مجال لاتخاذ السياسة حرفة في أمريكا - نتائج ذلك .

لا يتميز الموظفون العامون في الولايات المتحدة بشكل يفصلهم عن سائر الشعب ، فليس لهم قصور ، ولا حراس ، ولا حبل فاخرة تميزهم^(٣) . فبساطة مظهر الذين بيدهم

(١) هو ألكسندر هاملتن (١٧٥٥ - ١٨٠٤) سياسى أمريكى . كان في البداية السكرتير الخاص لجورج واشنطن ، وأركان حربه في حرب الاستقلال . وكان في سياسته ميالاً إلى تكوين حكومة قوية مركزية ، وبعد مؤسس الحزب الفدرالى - عين وزيراً للمالية (١٧٨٩ - ٩٥) ثم اشغل بالعامية . وقتل (١٨٠٤) في مبارزة مع خصم سياسى .

(٢) توماس جفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦) الرئيس الثالث للولايات المتحدة - إليه يعزى تحرير إعلان الاستقلال . عين حاكماً لفرجينيا (١٧٩٩ - ٨١) .

(٣) لا تغنى ما في هذا القول العام من إسراف ، بقدر ما فيه من تناقض ، فالتاريخ ، وبخاصة التاريخ القديم ، يفنده . فكل جمهورية قامت كانت فاسدة حكومتها وكثيراً ما كان الشعب يفخر بها ويعز .

السلطة هذه لا تتصل بخصائص الخلق الأمريكي فحسب ، بل تتصل كذلك عبادى المجتمع الأساسية . فليست « الحكومة » فى نظر الديمقراطية أمراً نافعاً ، بل هى شر لا بد منه . فلامناص من تزويد الموظفين العامين بقسط كاف من السلطة ، حتى تتحقق الفائدة المرجوة منهم . أما مظهر السلطة المادى ، فليس بالشئ الذى لاغنى عنه لحسن إدارة شئون البلاد ، فضلاً عن أنه قد يجرح مشاعر الجمهور لغير داع ، والموظفون العامون أنفسهم يدركون حق الإدراك أنهم لا يستطيعون أن يستمتعوا بتفوقهم على إخوانهم المواطنين ، ذلك التفوق الذى يستمدونه من سلطتهم ، إلا على شريطة أن يسلكوا معهم السلوك الذى يشعر الجماعة بأهم جميعاً فى مستوى واحد . فالموظف العام فى الولايات المتحدة بسيط فى آدابه على الدوام ومقابلته سهلة ميسورة لأى إنسان ، وهو يولى كل ما يطلب منه أداؤه حقه من العناية الواجبة ، ويجب عما يسأل عنه فى لطف ومعاملة . وقد راقتنى هذه الصفات التى تتحلل بها الحكومة الديمقراطية ، وأعجبت بذلك الاستقلال الجدير بالرجولة ، والذى يؤدى إلى احترام الوظيفة للموظف ، ولا يهتم بمظهر السلطة وأماراتها أكثر مما يهتم بالرجل الذى يمثلها نفسه .

وفى اعتقادى أن الأثر الحقيقى الذى يمكن أن تتركه الحلة الرسمية فى نفوس الناس ، فى عصر مثل عصرنا الذى نعيش فيه ، أمر قد يولغ فيه أكثر مما ينبغي . فلم أشاهد قط فى أمريكا أن قل احترام الناس لموظف عام وهو يؤدى ما عليه من أعمال ، بسبب أنه لا يتميز بعلامات مصطنعة تم عن مكانته وفضله . ومن جهة أخرى ، فمن المشكوك فيه كل الشك أن الزى الخاص يحمل الموظف العام على احترام نفسه . إذا لم يكن ميالاً هو نفسه إلى ذلك بطبعه . فإن كان القاضى أو الموظف الكبير يسخر من المتقاضين المائلين أمامه ، ويتندر عليهم ، أو يهز كتفيه ازدراء بهم وهو يستمع إلى دفاعهم عن قضاياهم ، أو أن يتسم فى أثناء سردهم وقائع التهم الموجهة إليهم - وتلك حالات ليست بالنادرة فى فرنسا - فإن كان القاضى يفعل ذلك ، وددت لو أنى جردته من زيه الرسمى ، لأرى إن كان ، وهو يلبس ما يلبسه سائر المواطنين العاديين لا يتذكر شيئاً من كرامة بنى الإنسان الطبيعية .

ليس فى الولايات المتحدة موظف عام له زى رسمى ، ولكن لكل منهم مرتب يتاوله . وهذا أيضاً مما ينشأ عن المبادئ الديمقراطية بشكل طبيعى أكثر مما سبق أن ذكرناه . وقد ترخص الديمقراطية للموظفين بشئ من الفخامة والأبهة ، ولها أن تلبس ضباطها الحرير والذهب من غير أن تسيء إلى مبادئها إساءة خطيرة . فالميزات التى من هذا القليل عابرة زائلة فهى تتعلق بالمكان ، وليس بالإنسان نفسه . ولكن إن كان الموظفون لا يتناولون أجوراً على ما يؤدونه من أعمال ، لتكونت طبقة ثرية مستقلة من الموظفين العامين سرعان ما تصبح أساساً لأرستقراطية . وإن كان الشعب يظل يحتفظ بحقوقه الانتخابية ، فإن اختياره يصبح مقصوراً على طبقة معينة من المواطنين .

لو أن جمهورية ديمقراطية ظلمت من موظفيها الذين يتناولون أجوراً أن يعملوا بدون أجر ، لحق لنا أن نستعج ، ونحن مطمئنون : أن هذه الدولة تتجه نحو الملكية . وإذا شرعت

دولة ملكية في أن تدفع أجور الموظفين العامين الذين لم يكونوا يتناولون أجوراً من قبل ، فذلك علامة أكيدة على أنها تتجه نحو شكل من أشكال الحكومة استبدادي ، أو جمهوري . إن إحلال الموظفين المأجورين محل الموظفين الذين يعملون بغير أجر ، هو نفسه ، في رأيي ، كان لإحداث انقلاب حقيقي .

إن عدم وجود موظفين يعملون بدون أجر في أمريكا أمر ، يعد ، في نظري ، دليلاً من أبرز الأدلة على السيطرة المطلقة التي تمارسها الديمقراطية في تلك البلاد . فالخدمة العامة جميعها ، أيًا كان نوعها ، يدفع نظيرها مرتبات أو أجور ، وبذلك لا يكون لكل إنسان الحق في تولي القيام بمثل هذه الخدمات فحسب ، بل يجد كذلك الوسائل التي تمكنه من القيام بها . ومع أن جميع المواطنين في البلاد الديمقراطية أهل لتولي الوظائف ، فليسوا جميعاً يجدون فيها ما يرغبهم بالسعي وراءها ، فإن عدد طلاب الوظائف وكفاياتهم تقيد مجال الاختيار من بين المرشحين ، أكثر مما تقيد الشروط الموضوعة لاختيارها .

وفي الأمم التي تستخدم طريقة الانتخاب في كل شيء ، لا يمكن أن يقال إن بها مجالاً لاحتراق السياسة ، فكأن الناس يصلون إلى وظائفهم بشيء من المصادفة والخط ، وهم لا يكونون واثقين بأى حال من الأحوال فيها . ويصدق هذا بصفة خاصة ، حيث تجري انتخابات الموظفين سنوياً . فليس في الوظائف العامة سوى القليل مما يغري الناس الطامعين ، بالسعي وراءها في العصور الهادئة المستقرة . فكل المشتغلين بمشكلات الحياة السياسية المعقدة في الولايات المتحدة ، من ذوي المواهب المتوسطة أو التي دونها . فالسعي وراء الثروة يبعد أصحاب المواهب السامية ، والميول القوية ، عن الجري وراء السلطة والوظائف العامة . وكثيراً ما يحدث ألا يعتمد الإنسان إلى القيام بشأن من شؤون الدولة إلا بعد أن يكون قد أثبت عجزه عن إدارة شؤونه الخاصة . فكثرة عدد الناس المتوسطين الذين يشغلون مناصب عامة ، يصح أن يعزى إلى هذه الأسباب ، كما يعزى إلى سوء اختيار الديمقراطية لرجالها . هذا ، ولست بمستيقن من أن الناس في أمريكا يختارون للوظائف العامة ، رجالاً ذوي قدرات عالية ، حتى ولو كان هؤلاء الرجال راغبين في أن يرشحوا أنفسهم لها ؛ ولكن ليس من شك في أن المرشحين الذين من هذا القبيل لا يحفلون بأن يتقدموا للتعين في الوظائف الحكومية .

سلطة كبار الموظفين (*) التحكيمية في الديمقراطية الأمريكية

لم كانت سلطة الموظفين التحكيمية في البلاد الملكية المطلقة ، وفي الجمهوريات الديمقراطية أكبر مما في البلاد الملكية الدستورية - سلطة الموظفين التنفيذيين التحكيمية في نيرلجند .

يمارس الموظفون سلطة تحكيمية عظيمة في نوعين من أنواع الحكومات عادة ، هما حكومة الفرد المطلقة ، وحكومة الديمقراطية ، وترجع هذه النتيجة الواحدة إلى أسباب متشابهة .

(*) استخدمت هنا كلمة كبار الموظفين «magistrates» بمعناها الواسع . ودلائها تصرف هذا كل الموظفين الذين يتناط بهم تنفيذ القانون .

في البلاد المحكومة حكماً استبدادياً لا يأمن أحد على حظه ومصيره ، وليس حظ الموظفين العامين بأضعف من حظوظ الأشخاص العاديين . فالملك الذي بيده حياة الناس وأموالهم ، بل وشرفهم في بعض الأحيان ، يعتقد أنه ليس أمامه شيء يخشاه منهم . فلا غرو إن رخص لهم مجال واسع للعمل ، لأنه واثق من أنهم لن يعملوا شيئاً ضده . ففي البلاد الاستبدادية يتعلق الملك بسلطته وسلطانه كل التعلق ، حتى صار يكره أى قيد يفرض على سلطانه ، حتى ولو جاء هذا القيد من قبله هو نفسه ، وهو يجب أن يرى رجاله يعملون على غير خطة كأنهم يعملون ارتجالاً ومصادفة ، حتى يكون (الملك) واثقاً من أن أعمالهم لا تناقض رغباته أبداً .

ولما كان للأغلبية في البلاد الديمقراطية الحق في أن تمرد كل عام الموظفين العامين ، الذين سبق لهم أن عيّنهم ، مما بأيديهم من السلطة ، - لم يكن هناك سبب يدعوها لأن تخشى من أن يسيئوا استخدام سلطتهم هذه . ولما كان في استطاعة حكومة الأغلبية أن تعبر عن إرادتها لموظفي الدولة ، فقد آثرت أن تترك لهم الحرية في العمل ، على أن تضع لهم قواعد ثابتة يتبعونها في تصرفاتهم ، فتحد من نشاطهم ومن سلطاتها هي أيضاً .

وبشيء من إنعام النظر ، يتبين لنا أن عمل الموظفين التحكيمي في البلاد الديمقراطية ، لا بد أن يكون أشد تحكماً منه في البلاد الاستبدادية حيث يستطيع الملك أن يعاقب الناس على الفور على جميع الأغلاط التي تصل إلى علمه ؛ ولكنه لا يستطيع بطبيعة الحال أن يأمل أن يحاط علماً بكل ما يرتكب من أخطاء . أما في البلاد الديمقراطية فالأمر على العكس من ذلك ، فليست السيادة ميطرة على كل شيء فحسب ، بل هي حاضرة في كل مكان . ومن ثم كان الموظفون الأمريكيون أوسع حرية في الواقع في دائرة أعمالهم التي حددها لهم القانون ، من أى موظف عام في أوربا . وكثيراً ما يحدث أن يكفى بيان الغرض الذي ينبغي أن يتجهوا إليه فحسب ، أما اختيار الوسائل اللازمة فمتروك لحسن تصرف الموظفين .

ففي نيوانجلند مثلاً نرى « مختارى » كل قرية يكلفون القيام بإعداد كشف بأسماء الأشخاص الذين سيعملون أعضاء في هيئة الخلفين ، وليس أمام هؤلاء « المختارين » قاعدة أو نظام يسترفدون به في اختيارهم الخلفين ، سوى أنهم يجب أن يكونوا من المواطنين الذين تتوافر فيهم شروط الناخبين ، المعروفين بحسن السمعة . أما في فرنسا فإن حياة الناس وحررياتهم قد تصبح في خطر ، لو أن مثل هذا الحق الهائل خول للموظفين العامين من أى نوع كانوا ، فهوؤلاء الموظفون العامون أنفسهم يستطيعون في نيوانجلند أن يضعوا إعلانات في المحال العامة تشمل قوائم بأسماء المدمنين للخمر ، ويطلب من سكان القرية أن يمتنعوا عن تقديم الخمر لهم ، فمثل هذه السلطة التي هي أشبه بسلطة الرقيب ، تنفر الناس في الدول الملكية الاستبدادية المسرفة في استبدادها ، على حين أن الأمريكيين لا يجدون أية غضاضة في الإذعان لهذه الإجراءات وأمثالها .

لم يحدث أن ترك القانون في أى بلد آخر مثل هذا القدر من السلطة في يدى موظف عام جعله يتصرف بشكل تحكيمى ، بمثل ما تركه له في الجمهوريات الديمقراطية ، إذ لا يبدو مثل هذه السلطة التحكيمية أمراً يخشى منه ، بل إننا نستطيع أن نؤكد القول بأن حرية الموظف في العمل لتزداد بحسب مدى التوسع في شروط الناخبين ، وبحسب تقصير المدة التي يقاها الموظف في عمله . ومن ثم كانت الصعوبة الكبرى ، صعوبة تحويل جمهورية ديمقراطية إلى النظام الملكي . فالموظف الذي لم يعد ينتخب لعمله ، يظل محفظاً بحقوق الموظف المنتخب وبعاداته ، مما يؤدي إلى الاستبداد والتحكم .

إن القانون الذي يحدد المجال الذي ينبغي أن يعمل فيه الموظفون العامون ، ويعنى بأن يوجههم في جميع الإجراءات التي يجب أن يسروا عليها لا يوجد إلا في البلاد ذات الحكومات الملكية المحدودة . ومن السهل إدراك السبب في ذلك . فالسلطة في الدول الملكية المحددة هذه موزعة بين الملك والشعب ، وكلاهما يهتم بأن يكون الموظف مستقراً في عمله . فالملك لا يجزؤ على أن يدع الموظفين العامين يعملون تحت سيطرة الشعب ، مخافة أن يغيرهم ذلك بالكشف عن مصالحه الشخصية . ومن جهة أخرى ، فالشعب يخشى أن يعمل الموظفون على قمع الحريات في البلاد ، إن كانوا يستندون إلى التاج وحده مباشرة . وعلى هذا كان من غير الصواب أن يقال عن الموظفين العامين إذن ، إنهم يعتمدون على هذا أو على ذاك . فالسبب نفسه الذي يحمل كلا من الملك والشعب على جعل الموظفين العامين مستقلين يؤدي إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات التي تمنع استقلالهم من الاعتداء على سلطة الملك أو على حريات الشعب . ومن ثم تجد الملك والشعب كليهما متفقين على ضرورة «إكراه» الموظف على اتباع خطة مرسومة معينة له من قبل ، فهما يريان أن مصلحتهما فرض نظم معينة ، عليه أن يلتزمها في تصرفاته كلها .

عدم استقرار الإدارة في الولايات المتحدة

كثيراً ما يكون الأثر الذي تتركه الأعمال العامة التي تقوم بها الجماعة في أمريكا أقل من أثر أعمال الأسرة - الصحف هي الآثار التاريخية الوحيدة الباقية - علم استقرار الإدارة مضر بفن الحكم .

لا يلبث الموظفون العامون في أمريكا في وظائفهم إلا مدداً قصاراً ، ثم يعودون بعدها إلى الاندماج في غمرة الجماعة التي هي نفسها كثيرة التغير . فلا غرو إن كان تأثير هذه الجماعة أقل من الأثر الذي تخلقه أسرة عادية ، ولستنا نعدو الصواب إذا قلنا أن الإدارة في أمريكا شفوية ، وتقوم على الرواية والتقاليد . فما يدون فيها كتابة قليل ؛ وسرعان ما يزول حتى هذا القليل نفسه ويمضى إلى غير رجعة ، كما تزول أوراق الشجر المتصوخة إثر هبة ريح خفيفة .

فليس غير الصحف الدورية آثار باقية في الولايات المتحدة . فإن حدث أن ضاع عدد من أعدادها نقصت حلقة من سلسلة التاريخ ، وانفصل الحاضر عن الماضي تمام الانفصال ، ففى مدى خمسين سنة متزدداد صعوبة الحصول على وثائق صحيحة عن أحوال الأمريكيين الاجتماعية التى فى وقتنا الحاضر ، حتى تصبح أشد من صعوبة الحصول على آثار عن الإدارة الفرنسية فى العصر الوسيط . فإن حدث أن أغار البرابرة مرة على الولايات المتحدة صار لامناص للباحث من أن يلجأ إلى تواريخ الأمم الأخرى كى يعرف شيئاً عن الناس الذين يقطنون الولايات المتحدة الآن .

لقد تغفل عدم استقرار الإدارة فى عادات الشعب حتى صار جزءاً من ميول الناس وأذواقهم . فلم يعد أحد يعنى بما حدث قبله ، وتم على يدى غيره . فليس ثمة نظام منهجى يتبع ، ولا أحد يعنى بعمل مجموعات ما ، ولا يتم بجمع الوثائق ، ويضمها بعضها إلى بعض ، حتى ولو تيسر ذلك له . وإن حدث وجمعت بعض الوثائق لم يولها أحد أى اهتمام . فقيما عندى من أوراق ، عدة وثائق أصلية حصلت عليها من الإدارات المختلفة ، رداً على ما وجهته إليها من أسئلة وقمت به من استطلاعات . فالجمع الأمريكى يشبه فى نظرى رجالا يعيش من يوم إلى يوم ، شأنه فى ذلك شأن الجيش فى الميدان . ومع هذا فالإدارة علم ، لاشك ، والعلم لا يرق إلا إذا جمعت الكشوف والملاحظات التى قامت بها الأجيال السابقة المتوالية ، وضمت بعضها إلى بعض ، على أساس تاريخى بحسب أزمان حدوثها ، فهذا شخص لاحظ فى حياته القصيرة حقيقة معينة ، وذلك خطرت بخياله فكرة ؛ وقد يخترع زيد من الناس وسيلة لتفسيرها ، ويحول آخر حقيقة ما إلى صيغة أو قانون . وعلى مر الزمن يبنى البشر ثمرات خبرة كل فرد ، وتتكون العلوم شيئاً فشيئاً . ولكن من النادر أن يقوم أحد ممن توكل إليهم الإدارة فى أمريكا ، بتقديم أى عون أو تعليمات إلى آخر . فعندما يتولون شئون توجيه المجتمع لا يكون عندهم شيء يحتملون عليه سوى تلك المعلومات الشائعة بين أفراد الجماعة ، إذ ليس لديهم أية معلومات خاصة . فالديمقراطية المتطرفة مضرة إذن بفن الحكم . ومن ثم كانت أنسب بالشعب الملم كل الإنعام بإدارة دواليب الأعمال ، منها بأية أمة لم تتدرب على إدارة الشئون العامة .

وليست هذه الملاحظة مقصورة فى الواقع على فن الإدارة وحده . فمع أن الحكم الديمقراطى يقوم على أساس طبعى وبسيط كل البساطة ، فإنه يفترض دائماً وجود درجة عالية من التعليم والثقافة فى المجتمع . وقد يظن المرء لأول وهلة أن هذا النظام من الحكم نشأ فى مراحل العالم الباكورة ، ولكن إنعام النظر يقنعنا بأنه لا يمكن أن يأتى إلا فى آخر مرحلة من مراحل التاريخ الحالية .

الأعباء التي تفرضها الدولة على الناس

المواطنون في كل جماعة ينقسمون إلى طبقات معينة - عادات كل طبقة في إدارة شئون الدولة المالية - السبب في ازدياد النفقات العامة عندما يتولى الشعب الحكم - العوامل التي تجعل إشراف الديمقراطية في أمريكا أمراً لا يخلو منه - النفقات العامة في العهود الديمقراطية .

قبل أن نبدى الرأى فيما لو كانت الحكومة الديمقراطية حكومة اقتصادية أولاً ، يجب أن نقيم أولاً معياراً للموازنة بينها وبين غيرها من أنواع الحكومات . وهذه مسألة يتيسر حلها إذا ما عقدنا مقارنة بين جمهورية ديمقراطية ، ودولة ملكية مطلقة ؛ فعندئذ يتبين لنا أن النفقات العامة في الأولى أعظم منها في الثانية . وهذا هو الشأن في كل الدول الحرة إذا قورنت بالدول التي ليست كذلك . فلا شك في أن الاستبداد يدمر الأفراد بمنعهم من إنتاج الثروة ، أكثر مما يدمر باستيلائه على ثمرات إنتاجهم فعلاً .. فالاستبداد يستنزف موارد الثروة ، وإن كان يحترم الأملاك التي حازها الناس عادة . أما الحرية فعلى النقيض من ذلك . فهي تنتج أكثر جداً مما تلتف . فالبلاد التي تذوقها واستمتعت بمؤسسات حرة ، تجد مواردها تزداد دائماً بأسرع من الضرائب التي تفرضها عليها .

وإلى لأهدف هنا إلى أن أوازن الأمم الحرة بعضها ببعض ، وأبين تأثير الديمقراطية في اقتصاديات الدول الحرة وماليتها .

يخضع تكوّن الجماعات لقوانين معينة ثابتة لا تستطيع أن تتحد عنها ، شأنها في ذلك شأن الكائنات الحية . فهي تتكون من عناصر معينة تشترك فيها جميعاً ، مهما اختلف الزمان وتغير المكان . ومن الميسور أن نقسم الأمة كلها ثلاث طبقات ، تتكون أولاهما من الأغنياء ، والثانية من ميسورى الحال ، وإن لم يعدوا من الأغنياء ، والثالثة من أولئك الذين لا أملاك لهم ، أو لهم أملاك ضئيلة ويعيشون مما يؤدونه من خدمات للطبقتين الأوليين الممتازين . هذا وتختلف نسبة عدد أفراد كل طبقة إلى أخرى . بحسب الأحوال الاجتماعية ؛ أما الطبقات نفسها فتأبنة ولا يمكن محوها .

ولا يخفى أن كل طبقة من هذه الطبقات تؤثر في إدارة الدولة المالية بحسب ما لها من نزعات خاصة بها . فلو فرضنا أن السلطة التشريعية صارت في أيدي الطبقة الأولى وحدها - طبقة الأغنياء - فمن المحتمل أنها لا تكون جد حريصة على الأموال العامة ، لأن الضرائب التي تفرض على الثروات الكبيرة لا تؤدى إلا إلى إنقاص شيء قليل من جملة الفائض ، ولا يشعر بها الناس في الواقع إلا قليلاً . أما إن عهد وضع القوانين إلى الطبقة الثانية المتوسطة الحال وحدها - فإنها لن تكون مسرفة قطعاً في فرض الضرائب على الناس ، إذ لا شيء أحرص

لهم من ضريبة كبيرة تفرض على دخل صغير . فحكومة الطبقة الوسطى في رأيي ، أكثر الحكومات ميلا إلى رعاية الاقتصاد . ولا أقول إنها أكثر الحكومات الحرة استتارة ، ولا شك في أنها ليست أكثرها كرمًا .

ولنفرض الآن أن السلطة التشريعية انتقلت إلى أيدي الطبقة الدنيا فصار لها وحدها سلطة وضع القوانين . فعندئذ يكون لدينا سيبان بارزان يجعلان المصروفات العامة تنحى إلى الزيادة لا إلى النقصان .

فلما كانت الغالبية العظمى من الذين يسنون القوانين ، ليس لهم أملاك تفرض عليها الضرائب ، فكل الأموال التي تنفق على الجماعة يبدو أنها تنفق فيما فيه مصلحتهم هم ، دون أن تكلفهم شيئاً ، هذا ، وسرعان ما يجد الذين يملكون منهم أملاكاً ضئيلة ، الوسائل التي تمكنهم من تنظيم الضرائب على نحو يجعل العبء يقع على عواتق الأغنياء ، والغنى للفقراء . وهذا ما لا يعمل به الأغنياء عندما تكون أزمة الحكم في أيديهم .

وفي البلاد التي يعهد فيها بوضع القوانين إلى الفقراء وحدهم يجب ألا تنتظر أى اقتصاد كبير في النفقات العامة . فهذه النفقات ستكون كبيرة ، إما لأن الضرائب المفروضة لا ترقى أولئك الذين يفرضونها ، وإما لأنها تفرض على نحو يجعلها لا تسهم بشيء . وبعبارة أخرى ، أن الحكومة الديمقراطية وحدها هي التي تستطيع فيها السلطة التي تفرض الضرائب أن تتخلص من الالتزام بدفع ما عليها منها .

ومن العبث الاعتراض بأن مصلحة الشعب الحقيقية تقضى بعدم المساس بثروات الأغنياء لأن أثر ما يحدثه ذلك من ضيق في البلاد لا يلبث أن يحيق بأفراد الشعب أنفسهم . ولكن ، أليس من صالح المملوك الحقيقي أن يعملوا هم أيضاً على إسعاد رعاياهم ، ومن صالح الأشراف أن يقبلوا في صفوفهم أعضاء جددًا بشروط ملائمة ، إن استطاعت الفوائد البعيدة الأجل أن تغلب تماماً على أهواء الساعة وعلى الاحتياجات العاجلة ، ما كان لشيء اسمه حكومة ملكية مستبدة أو أرستقراطية مغلقة أن يوجد .

ولعل معترضاً يقول : « إن الفقراء لم يكن لهم أبداً وحدهم حق وضع القوانين » . وجوابي على هذا الاعتراض أنه حينما تكون الانتخابات عامة تشمل جميع المواطنين فلا شك في أن الأغلبية هي التي ستكون لها سلطة وضع القوانين . وإذا استطعنا أن نثبت أن الفقراء هم دائماً أغلبية ، ألا يصح لنا عندئذ أن نضيف في صدق واطمئنان أنهم سيكون لهم وحدهم سلطة وضع القوانين في البلاد التي يتمتعون فيها بحق الانتخاب ، لا ريب أن العدد الأكبر في كل أمة في العالم كله يتكون من هؤلاء الأشخاص الذين لا أملاك لهم ، ومن أولئك الذين لهم أملاك لا تكفى لإعفائهم من ضرورة العمل للحصول على ما يسرهم عيشة طيبة مريحة ، فتعميم حق الانتخاب يؤدي إذن ، في الواقع إلى وضع حكم الجماعة في أيدي الفقراء .

هذا ، وقد يكون للسلطة الشعبية نفوذ صار كل الضرر بمالية الدولة أحياناً ، وقد تحمل ذلك الأثر واضحاً في بعض الجمهوريات الديمقراطية في العصور القديمة التي استنفدت خزائنها العامة في إعالة جماعة من المواطنين المعوزين ، أو في تقديم الملاهي المسرحية والألعاب المختلفة لتسلية الشعب . أجل إن النظام النيابي لم يكن معروفاً في ذلك الوقت تقريباً ، وإن شعور الناس في الوقت الحاضر ، بتأثير أهواء الشعب في الشؤون المالية قد قل عن ذي قبل ، ومع ذلك فما الذي يمنع أن نصدق أن النائب سيتبع في النهاية المبادئ التي يستمسك بها الناخبون في دائرته ، ويعمل على مسايرة نزعاتهم وتنفيذ رغباتهم ، كما يعمل على مراعاة مصالحهم ؟

هذا وإن الخوف من إسراف الديمقراطية ليقول ، مع ذلك ، كلما حصل أفراد الشعب على نصيب من الأملاك ، لأن الحاجة إلى ما يسهم به الأغنياء تكون قد قلت . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، قد أصبح من الصعوبة بمكان فرض ضرائب لا تقس من يقوم بفرضها . فمن هذه الناحية يكون تعميم حق الانتخاب أقل خطراً في فرنسا منه في بلاد الإنجليز ، حيث جميع الأملاك التي يدفع عنها ضرائب مجمعة في أيدي فئة قليلة من الناس ، على حين تكون أمريكا في موقف أسعد مما فيه فرنسا . لأن الغالبية العظمى من المواطنين فيها يملكون شيئاً من الثروة .

وثم أسباب أخرى يصح أن تؤدي إلى زيادة المصروفات العامة في البلاد الديمقراطية . فإن كانت الأرستقراطية في دست الحكم ، كان الذين يتولون إدارة دفة الأمور في الدولة معفون من الحاجة ، أي كانت ، بطبيعة مركزهم في المجتمع ذاته . فهم راضون بحالتهم التي هم عليها ، وكل ما يسعون وراءه لا يعدو الحصول على السلطة والشهرة ، وإذا كانوا في مركز يسمو على جمهرة المواطنين المغمورين بمراحل واسعة ، فإنهم لم يستطيعوا دائماً أن يدركوا أن سعادة الشعب تساعد على زيادة ما هم فيه من عظمة وفخامة . فهم ليسوا في الواقع قساة القلوب ، لا يشعرون بما يعانيه الفقير من آلام ، وإنما هم لا يستطيعون أن يشعروا بهذه المآسى وبذلك البؤس شعوراً قوياً يجعلهم يقدرونها ، كما لو كانوا هم أنفسهم قد عانوا من قبل ما يقياسه هؤلاء الفقراء . ومادام أفراد الشعب يظهرون بمظهر الخاضع الراضى بما قسم له ، فالحكام راضون ولا يطلبون من الحكومة أن تفعل أكثر مما فعلت . فالأرستقراطيون يعنون بالوسائل التي تؤدي إلى المحافظة على حالتهم التي هم عليها أكثر مما يعنون بتحسينها وترقيتها .

وعلى النقيض من ذلك إن حدث وصارت السلطة العليا في أيدي الشعب ، فإنه سيظل يسعى وراء تحسين أحواله ، لأنه يشعر بنكد الحظ وقسوة الظروف التي يعيش فيها ، فيمتد تعطشه للإصلاح والتحسين إلى آلاف الأغراض المختلفة حتى لينزل إلى أتفه التفاصيل ، وبخاصة إلى تلك التغيرات التي يقتضي إنجازها نفقات طائلة . فالغرض تحسين

أحوال الفقراء ؛ والفقراء لا يستطيعون أن يدفعوا نفقات هذا التحسين . وفضلاً عن ذلك نجد في هذه الجماعات الديمقراطية تيجاً غامضاً ، لا يتجه إلى غرض محدد ، فهو أشبه شيء بحمي مستمرة يظل يدفعها إلى القيام باستحداث تجديدات متنوعة كل النوع ؛ والتجديد كما لا يخفى ، يطلب في الغالب كثيراً من النفقات .

إن ذوي المطامح في البلاد الملكية والأرستقراطية يملكون عادة ما لدى الحكام من ميل طبيعي إلى السلطة والشهرة ، وكثيراً ما يحفزونهم بذلك إلى القيام بمشروعات تقتضي نفقات جساماً . أما في البلاد الديمقراطية حيث الحكام فقراء ، فلا سبيل إلى استرضائهم وبيل الحظوة لديهم إلا بالوسائل التي تؤدي إلى صلاح حالهم وإسعادهم . وهذا لا يتأتى أبداً من غير أموال . وزيادة على ذلك ، فعندما يأخذ الشعب يفكر في شئونه ، يستكشف الناس كثيراً من الاحتياجات التي لم يكونوا يشعرون بها من قبل . ولا يخفى أن سدها يستدعي الرجوع إلى خزانة الدولة ، ومن ثم صارت النفقات العامة تزداد بالتوسع حضارة البلاد ، وتزداد الضرائب بازدياد التعليم وانتشاره بين المواطنين .

و ثم سبب أخير من الأسباب التي تؤدي إلى جعل الحكومة الديمقراطية أكثر نفقات من أي شكل آخر من أشكال الحكومة . فقد تريد أحياناً أن تعمل على تقليل نفقاتها ، ولكنها لا تستطيع أن تبلغ ما تريد ، لأنها لا تفهم كيف تكون مقتصدة . ولما كانت تكثر من تغيير أهدافها ، وتكثر أيضاً من عمالها بدرجة أكبر ، فإما أن تُصَّح إدارة مشروعاتها إدارة سيئة عادة وإما تُترك هذه المشروعات مهملة دونما استكمال . وفي الحالة الأولى تنفق الدولة مبالغ جسيمة لا تتناسب مع الغرض الذي ترمى إلى تحقيقه ، وفي الحالة الثانية تنفق مبالغ لا تجني من ورائها فائدة ما .

اتجاهات الديمقراطية الأمريكية فيما يتعلق بمرتبات الموظفين العامين

ليس لمن يدهم تقريو المرتبات العالية في البلاد الديمقراطية أية فرصة للاستفادة منها - تميل الديمقراطية الأمريكية إلى زيادة مرتبات صغار الموظفين ، وتخفيض مرتبات كبارهم - سبب ذلك - موازنة بين مرتبات الموظفين العامين في الولايات المتحدة وبينها في فرنسا .

ثم سبب وجيه يحمل الديمقراطيات عادة على مراعاة الاقتصاد في مرتبات الموظفين العامين . فالذين يدهم هذه المرتبات كثيرون العدد ، وليس أمامهم أية فرصة للحصول على وظيفة تدر عليهم مرتبات عالية ، على حين أن الأمر على العكس من ذلك في البلاد الأرستقراطية . فالذين يقررون المرتبات العالية في هذه البلاد يدافعهم دائماً أمل غامض بأنهم قد يستفيدون منها في يوم من الأيام ، فهم ينظرون إلى هذه المرتبات على أنها أشبه برأس مال يعملون على إيجادها لمصلحتهم ، أو على الأقل ليكون مورداً طيباً لأبنائهم . ومع ذلك يجب ألا يغرب عنا أن الدولة الديمقراطية ضحيحة كل الشح على عمالها

الرئيسيين . لمراتب صغار الموظفين في أمريكا ، أعلى بكثير من مراتب أمثالهم في البلاد الأخرى ؛ على حين ترى مراتب الموظفين الكبار فيها دون مراتب أمثالهم بكثير .

هذا وترجع هذه النتائج المتعارضة إلى سبب واحد . فالشعب يحدد مراتب الموظفين العامين في الحالتين كليهما ، ويضع نظاماً لتدرج المراتب بالقياس إلى احتياجاتهم هم . فقد قيل إنه من العدل أن يتعم خدام الشعب بنفس الأحوال المريحة التي يتعم بها هذا الشعب نفسه . ولكن عندما يكون الأمر أمر مراتب الموظفين الكبار في الدولة نجد الآية تنعكس ، فلا تنطبق عليهم هذه القاعدة ، بل نجد قرارات الشعب تسير مع المصادفات . فليس عند الفقراء فكرة كافية عن الاحتياجات التي يشعر بها أهل الطبقة العليا . فالمبلغ الذي يعد ضئيلاً في نظر الأغنياء يبدو ضخماً في نظر أولئك الذين لا تتعدى مطالبهم ضروريات الحياة . لمرتب حاكم الولاية الذي يتقاضى ألفاً ومائتي دولار أو ألفين في العام الواحد يعتبر في نظر الفقير أمراً يستثير الحسد في نفسه .

فإن حاولت أن تتفحص هذا الفقير بأن تمثل دولته الكبير يجب أن يبدو في مظهر لائق كريم أمام الأجانب ، وافقك على ما تقول لأول وهلة . ولكن إذا ما عاد إلى بيته المتواضع وجعل يشكر فيما يصل إلى يديه من مكاسب قليلة بعد كدح طويل يتذكر كل ما يستطيع عمله لو كان له ذلك المرتب الذي تقول عنه إنه غير كاف ؛ على حين تتولاه هو الدهشة ، بل يتولاه الفزع من هذه الثروة الطائلة . ذلك إلى أن الموظف الصغير يكاد أن يكون ، هو وسائر أفراد الشعب ، في مستوى واحد . أما كبار الموظفين ففوق هذا المستوى بمراحل طويلة ، فالأول يستثير عطفه ، أما كبار الموظفين فيستثيرون فيه الغيرة والحسد .

ويتجلى هذا واضحاً في الولايات المتحدة حيث يبدو أن المراتب تتناقص بازدياد سلطة أصحابها .

والأمر على النقيض من ذلك في الحكم الأرستقراطي . فكبار الموظفين يتناولون مراتب طيبة ، على حين يتناول صغارهم ما لا يكاد يكفي لسد مطالب الحياة الضرورية . ومن السهل علينا أن ندرك السبب في هذه المفارقة من عوامل شبيهة كل الشبه بتلك التي ذكرتها توأ . فإن كانت البلاد الديمقراطية تعجز عن تصور ملذات الأغنياء ، أو هي تشاهدها من غير أن تشعر بحسد لأصحابها ، فكذلك الناس في البلاد الأرستقراطية يطبقون كل البطء في إدراك ما يعانيه الفقير من حرمان ، أو هم بالأحرى يجهلون . فالفقير في نظرهم مخلوق من طينة أخرى غير طينة الغني ، ولذلك لم يعتوا إلا أقل عناية بحال أصغر الموظفين ، فلا ترفع مراتبهم إلا عندما يرفضون أن يعملوا بتلك المراتب الضئيلة .

إن شح الديمقراطية على كبار موظفيها هذا ، جعل الناس يعززون إليها ميولاً قوية إلى الاقتصاد والعناية به أكثر مما لها في الواقع . ولا شك أن الديمقراطية تضمن على حكوماتها

بوسائل المعيشة المريحة ، على حين تتفق المبالغ الطائلة على سد احتياجات المعوزين ، وعلى تسير المتع والملاهي للشعب ، إن الأموال التي تنحى من الضرائب يمكن أن تستخدم بطريق أفضل ، ولكنها ليست اقتصاداً . وعلى الجملة فالحكومة الجمهورية تغدق على الشعب ^(١) ، وتضمن على حكامه . والعكس صحيح في البلاد الأرستقراطية ، حيث تنال أموال الدولة على الأشخاص الذين يشغلون المناصب العالية .

صعوبة تمييز الدواعي التي تحمل الحكومة الأمريكية على مراعاة الاقتصاد

قد يتعرض المرء لأخطار جسام ، وهو يبحث بين الحقائق عما للقوانين من تأثير في معتقدات البشر . فلا شيء أصعب من تقدير الحقيقة حق قدرها . فثم أمة متقلبة ومتحمسة ، وأخرى متأنية تقدر لكل خطوة موقعها قبل أن تخطوها . فهذه أمور ترجع إلى بيئة هذه الأمم وتكوينها أو إلى أسباب بعيدة لم نألفها .

وثم شعوب تحب التجميل والاستعراض والضجيج والمرح ، ولا تندم إن هي أنفقت الملايين على ملذات عاجلة . وثم أخرى لا تعنى إلا بملك المسرات الهادئة ، وتكاد تخجل من نفسها إن هي بدت راضية مسرورة . وقد يشيد الناس في بعض الأمم بحمال الماني ، وفي أخرى لا يحفلون بروائع الفن وآياته أى احتفال ، ويحتقرون كل ما لا يؤدي إلى مكسب مادي . وأخيراً نجد بعض الشعوب تحب الشهرة ، وأخرى تطغى عليها شهرة المال كل الطغيان .

وبعض النظر عن القوانين ، فكل هذه الأسباب تؤثر في إدارة الدولة المالية أعمق تأثير . فإن كان لا يحظر بال الأمريكيين أن ينفقوا أموال الشعب على الحفلات العامة ، فليس ذلك لأن الضرائب خاضعة لرقابة الشعب وإشرافه ، ولكن لأن الشعب هذا لا يسهر أن يحضر الحفلات ، فإن هم استبعدوا كل زخرف عن مبانيهم ، ولم يعنوا إلا بالفوائد المادية والعملية الإيجابية ، فليس ذلك لأنهم يعيشون في ظل مؤسسات ديمقراطية ، بل لأنهم أمة تجارية . فعاداتهم في حياتهم الخاصة تظل هي في حياتهم العامة . فخلق بنا أن نغز بكل دقة بين ذلك الاقتصاد الذي يعرف على مؤسساتهم ، وبين ما هو نتيجة طبيعية لما عندهم من عرف ومن عادات .

(١) أو بصور عصرنا الحاضر ، أنها تعمل على رفع مستوى معيشة الشعب ، أو على زيادة قدرته الشرائية .

هل المقارنة بين مصروفات الولايات المتحدة وفرنسا ممكنة ؟

قبل أن نحاول تقدير مدى الأعباء والتكاليف العامة ، يجب تقرير نقطتين : الثروة القومية ؛ ونسبة الضرائب - ثروة فرنسا ومصروفاتها غير معلومتين على وجه الدقة - لم كانت معرفة ثروة الاتحاد ومصروفاته معرفة صحيحة غير ميسورة - بحوث المؤلف لمعرفة جملة الضرائب في بسلقانيا - العلاقات العامة التي تدل على مقدار المصروفات العامة في أمة ما - نتيجة البحث من حيث الاتحاد الأمريكي .

بدلت محاولات كثيرة في السنوات الأخيرة في فرنسا لمقارنة مصروفاتها بمصروفات الولايات المتحدة ، باءت كلها بالفشل* . فحسبنا إذن بضع كلمات لبيان أن أمثال هذه المحاولات لا تؤدي إلى نتيجة مرضية .

فلتقدير التكاليف العامة التي يتحملها شعب ما ، يجب أن نعهد لذلك بأمرين لا غنى عنهما . فينبغي أن نعرف أولاً ثروة هذا الشعب ؛ وثانياً الجزء المخصص منها لنفقات الدولة . فمن يحاول أن يعين مقدار الضرائب من غير أن يوضح لنا الموارد المخصصة لها فقد اضطلع بمهمة لا جدوى منها . فليس المهم معرفة مقدار المصروفات ، ولكن المهم معرفة نسبة هذه المصروفات إلى الإيراد . فنسبة الضرائب نفسها التي ييسر للغنى أن يتحملها ، قد ترهق المواطن الفقير وتجعله في بؤس شديد .

ولا يخفى أن ثروة الشعب تتكون من عدة عناصر ؛ أولها الأموال العينية الثابتة ، وثانيها الأموال المنقولة . فمن الصعوبة بمكان أن نعرف على وجه التحديد مقادير الأراضي الصالحة للزراعة في بلد ما ، وقيمتها الطبيعية أو المكتسبة . وأصعب من ذلك ، أن تقدر كل الأموال المنقولة التي تحت تصرف الأمة . فمن جراء تنوع أشكال هذه الأموال وعددها ، صارت تعز على كل من يحاول تحليلها ، وإنا لنجد في الواقع دولاً أوروبية من التي طال عهدها بالحضارة ، ومنها تلك الدول المركزة إدارتها أشد تركيز ، لم توفق بعد إلى تحديد مقدار ثروتها تحديداً دقيقاً .

هذا ، ولم يحظر ببال أحد في أمريكا أن يقوم بمثل هذه المحاولة ، إذ كيف يتسنى إجراء هذا البحث في تلك البلاد الجديدة التي لم يستقر فيها المجتمع بعد على عادات هادئة محددة ؛ وحيث لا تعبد الحكومة القومية تحت تصرفها العمال الكثيرين الذين تستطيع أن تصحكهم في جهودهم ، وتوجههم كلهم نحو غرض واحد ، وفي وقت واحد ؛ وحيث الإحصاءات لا تدرس ، بسبب أن أحداً لا يجد في نفسه القدرة على جمع الوثائق اللازمة ولا الوقت الكافي لفحصها ودراستها . وهكذا يتعذر الحصول في الولايات المتحدة على العناصر اللازمة لهذه « الحسابات » التي أجريت من قبل في فرنسا . فثروة كل من فرنسا

والاتحاد الأمريكى النسبية غير معلومة . فأملك فرنسا لم تعين بعد على وجه التحديد ، ولا توجد أى وسائل لإحصاء ثروة الاتحاد .

وعلى هذا فإنى أدع مؤقثاً هذا الأمر الذى لابد منه لإجراء المقارنة ، وأقتصر على حساب مقدار الضرائب الفعلى ، من غير أن أتقصى نسبة الضرائب إلى الدخل ، وسيدرك القارئ مع ذلك ، أن مهمتى لا تسهل بتضييقى دائرة البحث هذه .

لأنزاع فى أن الإدارة المركزية فى فرنسا تستطيع بمعاونة جميع الموظفين العاملين الذين تحت تصرفها أن تعين على وجه الدقة مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة المفروضة على المواطنين . ولكن هذا البحث الذى لا يستطيع فرد أن يضطلع به ، لم تنته منه الحكومة الفرنسية بعد ، أو لم تعلن نتائجه . إنا لنعلم جملة ما تتكلفه الدولة ، ونعلم مقدار ما يتفق على المديرىات ، أما مصروفات « البلديات » فلم تحصى بعد . ومن ثم كانت جملة المصروفات العامة التى تنفقها فرنسا غير معروفة .

فإن وجهنا نظرننا إلى أمريكا ، رأينا الصعوبات تزداد عدداً ، وشدة . فالاتحاد ينشر بياناً دقيقاً عن جملة المصروفات ، كما تنشر ميزانيات الأربع والعشرين ولاية التى يتكون منها الاتحاد ، مثل هذه البيانات ؛ ولكن مصروفات المقاطعات والقرى فيها غير معلومات هى الأخرى .

ولا تستطيع السلطة الفدرالية (الاتحادية) أن تلزم حكومات الولايات بإلقاء أى ضوء على هذه النقطة . وحتى إن كانت هذه الحكومات مبالغة إلى تقديم معونتها ، فمن المشكوك فيه أن تستطيع تقديم ما عسى أن يكون جواباً شافياً . فزيادة على ما فى هذه المهمة من الصعوبات الطبيعية ، فإن تنظيم البلاد السياسى يحول دون نجاحها فى مساعدتها . فموظفو الأرياف وموظفو المدن ، لا تعينهم سلطات الدولة ، ولا هم خاضعون لرقابتها . فلا بأس إذن من أن نفترض أنه حتى ولو كانت الدولة راغبة فى الحصول على البيانات التى تراها ضرورية لنا ، فإن رغبتها هذه تجد ما يفسدها عليها من إهمال أولئك الموظفين الصغار الذين لابد لها من أن تستخدمهم . والحق أنه لاجدوى من السعى وراء معرفة ما يمكن أن يحصله الأمريكيون للقيام بهذا البحث . فمن المؤكد أنهم لم يفعلوا شيئاً فيه إلى الآن ، وليس فى أمريكا اليوم شخص واحد يستطيع أن يزودنا بمعلومات عن النصيب الذى يدفعه المواطن كل سنة إسهاماً فى تكاليف الدولة .

ومن ثم كان لا مناص لنا من أن نستنتج أن صعوبة مقارنة المصروفات لا تقل عن صعوبة تقدير الثروة النسبية ، لكل من فرنسا وأمريكا ، بل إنه من الخطر أن نحاول عمل هذه المقارنة مادامت الإحصائيات لا تقدم لنا معلومات صحيحة ودقيقة كل الدقة ؛ فلما أسهل ما يتخذ العقل بمظهر الدقة الذى تتميز به الإحصائيات حتى فى أغلاطها ، ويتقبل فى ثقة الأخطاء المقدمة إليه فى ثوب حقائق رياضية !

وعلى هذا ، فلندع البحوث الحساية آملين أن نجد لها بيانات من نوع آخر . ففي حالة عدم وجود وثائق إيجابية ، يصح لنا أن نكون رأياً على نسبة الضرائب المفروضة على الشعب ، إلى ثروته العينية ، وذلك بملاحظة إن كان بمظهره الخارجى يدل على ازدهار - إن كان يبقى للفقير وسائل العيش ، بعد أن يدفع ما عليه للدولة ، كما تبقى للغنى وسائل لذاته وهو . وكذلك بملاحظة إن كانت طبقات الفقراء والأغنياء كلتاهما تبدوان راضيتين بما هما فيه ؛ ومع ذلك تسعى كل طبقة منهما لتحسين أحوالها بما تبذله من جهود متصلة ، حتى لا تكون الصناعة بحاجة أبداً إلى رأس مال ، ولا يكون رأس المال جامداً لا يجد الصناعة التي تستغله . فالباحث الذى يستنتج نتائجه من هذه العلامات لابد أن يتوصل إلى أن الأمريكى فى الولايات المتحدة يقدم للدولة جزءاً من دخله أقل كثيراً مما يقدمه المواطن الفرنسى : وفى الواقع لا يمكن أن تكون النتيجة غير ذلك .

هذا ، ويرجع جزء من الدين الفرنسى إلى حربين اثنتين ، أما الاتحاد فليس أمامه كارثة مثل هذه يخشاها ، فموقع فرنسا يضطرها إلى الاحتفاظ بجيش ضخم ، على حين أن عزلة الولايات المتحدة تجعلها بغير حاجة إلى أكثر من ستة آلاف جندي . وللفرنسيين أسطول من ثلاثمائة سفينة . أما الأمريكيون فأسطولهم لا يعدو اثنتين والخمسين . وكيف يمكن أن نفرض على ساكن الولايات المتحدة ضرائب ثقيلة مثلاً نفرض على ساكن فرنسا ؟ الحق أنه لا يتسنى عمل أية مقارنة بين بلدين مختلفتين هذا الاختلاف الكبير من حيث موقع كل منهما .

إننا لا نستطيع أن نقول إن كانت الحكومة الأمريكية تراعى الاقتصاد حقاً ، إلا بعد أن نبحث عما يجرى فى الولايات المتحدة فعلاً ، وليس فقط بمجرد مقارنة الاتحاد بفرنسا . فإن نظرتنا إلى الجمهوريات المختلفة التي يتكون منها الاتحاد ، تبين لنا أن حكوماتها كثيراً ما تعوزها الثابرة فيما تضطلع به من أعمال ، وأنها لا تراقب الرجال الذين تستخدمهم مراقبة مستمرة ؛ فستنتج من ذلك ، بطبيعة الحال ، أنها لابد أن تنفق أموال الشعب فى غير غرض ، أو أنها تستهلك أكثر مما تقتضيه مشروعاتها فعلاً . ولما كانت الحكومة مغلصة لأصلها الشعبى ، فإنها تبذل جهوداً كثيرة لتسد حاجات الطبقة الدنيا ، وتفتح لهم الطريق إلى القوة ، وتشر العلم بينهم ، وتوفر لهم وسائل الراحة . فالحكومة تعول الفقراء ، وتخصص مبالغ جسيمة للتعليم العام ، وتدفع لكل عمل أجره ، وتجازى أقل عامل بسخاء . إن هذا النوع من الحكومة مفيد فى نظرى ، ولكن لا يعنى إلا أن أقرر أنه كثير النقصات .

وحيث يتولى الفقراء توجيه الشئون العامة ، ويتصرفون فى موارد الدولة القومية ، فمن المؤكد أنهم سيعملون على زيادة مصروفات الدولة ماداموا يستفيدون من وراء هذه المصروفات .

ولا يسعى إذن إلا أن أستنتج ، من غير حاجة إلى الرجوع إلى الإحصاءات غير

الدقيقة ، ومن غير حاجة إلى المخاطرة ، بعقد مقارنة قد تكون غير صحيحة ، أن حكومة الأمريكيين الديمقراطية ليست بالحكومة الرخيصة ، كما يؤكد الناس أحياناً ، ولا أخشى أن أتنبأ بأن الضرائب ستزداد بسرعة ، وترتفع ارتفاعها في ممالك أوروبا ، الأرستقراطية منها والملكية ، إذا ما حدث وألمت بشعب الولايات المتحدة أزمات خطيرة وأوراق عvisية .

شيوخ الرشوة والفساد بين الحكام في البلاد الديمقراطية وتأثير ذلك في أخلاق الشعب العامة

يحاول حكام البلاد الأرستقراطية أحياناً أن يرشوا الشعب ويفسدوه ، أما الحكام في البلاد الديمقراطية فكثيراً ما يكونون مرتشين - ردائل الحكام في البلاد الأرستقراطية نصر بأخلاق الشعب مباشرة - أما في البلاد الديمقراطية لنفوذهم غير المباشر أشد ضرراً .

عندما تنهم البلاد الأرستقراطية والبلاد الديمقراطية بعضها بعضاً بتسهيل الرشوة ، يجب أن نلاحظ أن الذين يتولون المناصب الرئيسية في الحكومات الأرستقراطية رجال أثرياء ، ولا يرغبون في شيء غير السلطة والسلطان ، أما في البلاد الديمقراطية فهم فقراء ، ويطمحون في أن يجمعوا ثرواتهم لأنفسهم ؛ ومن ثم كان من النادر أن يرتشى الحكام في البلاد الأرستقراطية ، لأن رغبته في المال قليلة ، على حين أن العكس صحيح في البلاد الديمقراطية .

أما في البلاد الأرستقراطية ، فالذين يطمحون إلى تولي إدارة شئونها يملكون ثروات واسعة . وإذا كان عدد الأشخاص الذين يمكن أن يساعدهم على تحقيق مطامعهم محدوداً ، صارت الحكومة أشبه شيء بسلعة معروضة في المزاد . والأمر على العكس من ذلك في البلاد الديمقراطية ، إذ يندر أن يكون الطامعون في السلطة والسلطان من الأثرياء ؛ ذلك إلى أن عدد الذين يستطيعون أن يعاونوهم على تحقيق رغبته ضخم ، وقد يكون عدد الناس الذين يمكن شراؤهم في البلاد الديمقراطية لا يقل عن ذلك العدد ، ولكن الشارين نادرون . ومن ثم كان لابد من شراء عدد كبير من الناس دفعة واحدة ، لدرجة أن المحاولة قد تكون غير مجدية ولا طائل تحتها .

لقد اتهم كثير ممن تولوا الحكم في فرنسا في الأربعين سنة الأخيرة بأنهم أثروا على حساب الدولة ، وعلى حساب حلفائها ، وهي تهمة قلما وجهت إلى رجال الدولة الملكية القديمة المشتغلين بالشئون العامة . فلم تكن رشوة الناجين أمراً معروفاً في فرنسا وقتئذ ، أو هي كادت أن تكون كذلك ، على حين أنها كانت تمارس علناً في إنجلترا . ولم أسمع أن شخصاً واحداً في الولايات المتحدة قد أنفق ثروته في شراء أصوات الناجين ، بل كثيراً ما سمعت بأن استقامة الموظفين العامين في تلك البلاد أمر مشكوك فيه ، بل وسمعت أكثر

من ذلك ، فقد سمعت أن نجاحهم يرجع إلى الدسائس الرخيصة وإلى اقتراف أمور بعيدة كل البعد عن الأخلاق .

فإن كان الذين يديرون دفة الأرستقراطيات يحاولون أن يرشوا الشعب أحياناً ، فرؤساء الدييمقراطيات أنفسهم فاسدون مرتشون . ففي الحالة الأولى تتعرض أخلاق الجمهور للهجوم مباشرة ، ويحدث في الحالة الثانية تأثير غير مباشر يجب أن يخشى منه كل الخشية .

وإذا كان الحكام في الدول الدييمقراطية متهمين دائماً تقريباً بسوء السيرة ، فقد صاروا يستغلون سلطة الحكومة للقيام بتلك الأعمال الرضيعة التي يتهمون بها . وبذلك أصبحوا قدوة سيئة خطيرة تثبط الجهود التي تبذل في نشر الفضيلة وفي استقلال ذويها ، وتضفي شيئاً من السلطة على ما للأشرار من نيات خبيثة خفية . فلو قيل إن الشهوات الخبيثة موجودة في جميع طبقات المجتمع ، وأنها تمتد حتى تصل إلى العرش بحق الوراثية ، وإننا قد نجد أشخاصاً ذوي نفوس دنيئة زرية ، على رأس الأمم الأرستقراطية ، كما نجد في قلب الدييمقراطية ذاتها - فهذا قول لا قيمة له في تقديري . ففساد الذين ارتفعوا أحياناً إلى مناصب الحكم والسلطان فيه عدوى شنيعة جافية تجعله خطراً على الجمهور . ولكننا نجد ، على العكس من ذلك ، نوعاً من الصقل الأرستقراطي ، ومظهراً من مظاهر الأبهة في فجور العظماء كثيراً ما تحولان دون انتشاره خارج محيطهم .

لن يستطيع الشعب أن يتغلغل أبداً في تيماء الدسائس السود التي تحاك في بلاطات الملوك ، وسيظل يجد دائماً صعوبات همة في الوقوف على مدى الندالة التي تستر وراء تلك الآداب المصقولة ، والأذواق الرفيعة والغباوات الرشيقة المهذبة - أما نهب الخزانة العامة ، وبيع الوسائل التي تؤدي إلى المحظرة عند الحكومة ، ففنون يستطيع أدنى وغد أن يفهمها ويأمل أن يمارسها هو الآخر بدوره يوماً ما .

هذا ، وليس الذي يخشى هو فساد أخلاق « العظماء » ، بل الخوف كل الخوف أن يكون فساد الأخلاق هذا وسيلة إلى بلوغ العظمة . فقد يرى المواطنون في البلاد الدييمقراطية شخصاً مغموراً من طبقتهم يرتفع من حوله ويصل في بعض سنوات إلى الثروة والسلطان ، فيستتر ذلك المشهد فيهم العجب ، ويولد الحسد في نفوسهم ، فيمضون يبحثون عن الطريقة التي استطاع بها رجل كان بالأمرس واحداً منهم أن يصبح حاكماً عليهم ؛ فنسبة ترقيته إلى ما له من مواهب أو فضائل أمر لا يسر ولا يرضى ، لما في ذلك من الاعتراف الضمني بأنهم دونه مواهب وفضائل . وهذا يجعلهم يعززون نجاحه أساساً إلى بعض ما فيه من رذائل ، وما أكثر ما يكون الحق بيدهم ! فهنا تعقد صلة بغیضة بين فكرتي الخسة والسلطة ، وبين عدم الكرامة والنجاح ، وبين المنفعة وفقدان الشرف .

ما تستطيع البلاد الديمقراطية أن تبذله من جهود

لم يشهد الاتحاد سوى نضال واحد في سبيل وجوده - اخماسة في بداية الحرب - والنفور عند نهايتها - صعوبة تقرير التجديد الإجبارى في الجيش أو في البحرية في أمريكا - السبب في أن الشعب الديمقراطى أقل قدرة على بذل الجهد المتواصل من أى شعب آخر ..

يجب أن أنبه القارئ إلى أنى لا أتكلم هنا إلا عن الحكومة التى تعمل حسب إرادة الشعب الحقيقية ، لا عن الحكومة التى تحكم باسمه فحسب . فليس ثمة شىء طاغ مثل سلطة استبدادية تحكم باسم الشعب لأنها في الوقت الذى تستخدم فيه السلطة الأدبية لإرادة الأغلبية استخداماً بارعاً ، فإنها تعمل في الوقت نفسه وفقاً للسرعة والمثابرة اللتين يمتاز بهما الفرد .

ليس من السهل تحديد مدى الجهد الذى تستطيع الحكومة الديمقراطية أن تقوم به عند حدوث أزمة قومية . فلم يحدث أن قامت جمهورية ديمقراطية كبرى إلى الآن في العالم ، أما تسمية « الأوليجاركية » التى حكمت فرنسا سنة ١٧٩٣ بهذا الاسم ، فإهانة لهذا الشكل من الحكم . إن الولايات المتحدة هى أول مثال له .

مضى على الاتحاد الأمريكى الآن نصف قرن من الزمان ، ولم يحدث أن هدد في كيانه إلا مرة واحدة طوال هذه المدة ، وذلك في أثناء حرب الاستقلال . فقد بذلت جهود جبارة في بداية هذه الحرب الطويلة ، بذلت في حماسة وإخلاص في سبيل البلاد . ولكن لما طال أمد الحرب أخذت الأنانية تلغ رأسها من جديد ، ولم تعد الأموال ترسل إلى الخزانة العامة ، وقل عدد المجندين الذين يرسلون إلى الجيش ؛ ومع أن الشعب ظل يطلب الاستقلال فإنه لم يعد يصطنع الوسيلة الوحيدة التى تحققه له .. قال « هاملتن » في العدد الثانى عشر من الفدراليست (Federalist) : « عبثاً كان الاستكثار من إصدار قوانين الضرائب ، وعبثاً جربت طرق جديدة لإجبار الناس على دفعها ، وخابت آمال الجمهور باستمرار فيما كان يتوقعه ، وباتت بيوت المال خاوية في مختلف الولايات . ونظام الإدارة الشعبى ، الدائق في طبيعة الحكومات الشعبية ، مع قلة النقود قللة فعلية ناشئة عن حالة الكساد الذى أصاب الأحوال التجارية - قد أفسد كل تجربة عملت إلى الان للتوسع في جمع الضرائب . وأخيراً أدركت مجالس التشريع المختلفة سخافة محاولة هذا التوسع في جباية الضرائب » .

ومنذ هذه الفترة لم تقم الولايات المتحدة بحرب واحدة خطيرة . فلكى تدرك مدى التضحيات التى تستطيع الأمم الديمقراطية أن تفرضها على نفسها ، يجب أن تنتظر حتى يضطر الشعب الأمريكى أن يضع نصف دخله تحت تصرف الحكومة ، كما فعل الإنجليز ، أو يرسل ٢٠/١ من مجموع سكانه كلهم إلى ميادين القتال ، كما فعلت فرنسا .

هذا ، والتجديد الإلزامى غير معروف في أمريكا . فالشيان يغرون بالالصحاق بالجيش بالإعانات والهبات . فأفكار شعب الولايات المتحدة وعاداته تتعارض كل التعارض مع التجديد الإلزامى هذا ، حتى ليخيل إلى أنه لن يأتي يوم يقره القانون . فما يسمونه تجديداً إلزامياً في فرنسا يعد أرهق ضريبة فرضت على الشعب حقاً ، ومع ذلك فكيف يتسنى لحرب شاملة للقارة كلها أن تقوم في أوروبا بدونه ؟ إن الأمريكيين لم يقتبسوا من إنجلترا نظام تجديد البحارة ، ولا يوجد لدى الأمريكيين نظام مماثل لنظام التجديد الإلجبارى الفرنسى ، فالبحرية والأساطيل التجارية في أمريكا تقوم كلها على نظام التطوع ، ولكن من الصعب أن تتصور أن أمة حربية عظيمة تستطيع أن تواصل الحرب من غير أن تلجأ إلى أحد هذين النظامين . نعم إن الاتحاد الذى سبق أن حارب بشرف في البحار ، لم يكن لديه أسطول كبير ، ذلك إلى أن تزويد سفنه القليلة بالاتحاد اللازم كان أمراً كبير التكاليف دالماً .

سمعت بعض السادة الأمريكيين يعترفون بأن الاتحاد لا يستطيع أن يحتفظ بقوته في البحار إلا بكل مشقة ، إذا لم يأخذ بنظام التجديد البحرى الإلزامى . ولكن الصعوبة حل أولى الأمر الذين يدهم السلطة العليا على الرضا باتخاذ مثل هذا الإجراء .

لا نزاع في أن الشعب الحر يبدى في الأوقات العصيبة همه أعظم مما يبدىها أى شعب آخر ، ولكنى أميل إلى الاعتقاد بأن هذا يصدق بوجه خاص على الأمم الحرة التى يغلب فيها العنصر الأرستقراطى . ويبدو لى أن الديمقراطية أصلح لإدارة المجتمع في أوقات السلام ، أو عند الحاجة إلى بذل مجهود فجائى جبار يستلزم نشاطاً كبيراً منها للصمود طويلاً أمام العواصف العنيفة التى تهب على حياة الأمم السياسية . والسبب في ذلك واضح لا خفاء فيه . فالحماسة تدفع الناس إلى تعريض نفوسهم للخطر والحرمان ، ولكنهم لا يصبرون عليها طويلاً من غير روية وتفكير . فثم حساب وتقدير للأمور حتى في اندفاع الناس في شجاعتهم ، أكثر مما يظن عادة . ومع أن الجهود الأولى قد تأتي نتيجة الانفعالات الدافعة وحدها ، فالمثابرة لا تستمر إلا إذا ساندتها وجهة نظر جلية إلى الغرض الذى من أجله يحارب الإنسان . فعندئذ يتسنى لنا أن نحاطر بجزء مما هو عزيز علينا حباً في إنقاذ سائر الأجزاء .

ولكن إدراك المستقبل ، هذا الإدراك الواضح المبني على سداد الحكم وعلى الخبرة ، هو الذى كثيراً ما يعوز البلاد الديمقراطية . فالشعب أميل إلى أن يتجه إلى الشعور والوجدان منه إلى التفكير والاستدلال . وإن كانت متاعبه العاجلة كبيرة ، فقد يخشى عليه من أن ينسى الآلام والمتاعب التى تترتب على الهزيمة ، وهى متاعب وآلام لا شك أشد وأقسى .

وثم سبب آخر يجعل جهود الحكومة الديمقراطية أقل استمراراً من جهود أختها الأرستقراطية . فليست الطبقات الدنيا بأقل يقظة من الطبقات العليا إلى الفرص الطيبة

مؤرخ
صلى

أو السيئة التي قد يأتي بها المستقبل . ولكنها تعاني من الحرمان الحاضر أكثر مما تعانيه الطبقات العليا تلك . فقد يعرض الشريف حياته للموت حقاً ، ولكن ما قد يناله من المجد يعادل ما يمكن أن يصيبه من أضرار . فإن هو ضحى بنصيب كبير من دخله في سبيل مصلحة دولته لم يحرم نفسه غير مدة معينة من بعض ما يتاح له من فرص للاستمتاع بالرخاء والثروة . ولكن الفقير لا يرى أن في موته أى مجد له ، هذا ، والضرائب التي يضيق بها الغنى شيئاً ما ، كثيراً ما تحرم الفقير ضروريات الحياة .

قد يكون ضعف الجمهوريات الديمقراطية النسبي هذا في أوقات الشدة والمخرج أكبر عقبة في سبيل إنشاء مثل هذه الجمهوريات في أوربا . وكى يتيسر لدولة من هذا القليل أن تقوم في تلك القارة لا بد من إدخال مؤسسات مماثلة في جميع الأمم الأخرى في وقت واحد .

تجد الحكومة الديمقراطية آخر الأمر ، في رأيي ، إلى العمل على زيادة قوة المجتمع الحقيقية ، ولكنها لا تستطيع أن تجمع في نقطة واحدة ، وفي وقت واحد ، ذلك المقدار من القوة الذي تستطيع الدول الأرستقراطية أو الملكية أن تجمعها . فإن ظلت الدول الديمقراطية خاضعة طيلة قرن كامل لحكومة جمهورية ، فمن المحتمل أن تصبح آخر هذه المدة أغنى من الدول الاستبدادية المجاورة لها وأكثر منها سكاناً وأعظم ازدهاراً ، إلا أنها في أثناء ذلك القرن تكون قد تعرضت كثيراً لخطر غزو الدول إياها والانتصار عليها .

التروى وضبط النفس في الديمقراطية الأمريكية

يوافق الشعب الأمريكي في بقاء عادة على ما فيه مصلحة ، وقد لا يوافق - معظم أخطاء الديمقراطية الأمريكية ممكن إصلاحه .

تتجلى الصعوبة التي تواجهها الديمقراطية في التغلب على أهوائها ورغباتها العاجلة ، مراعاة منها للمستقبل - تتجلى في الولايات المتحدة في صفات الأمور وأتفهها . فالشعب الخوط بالمتلقين ، يجد صعوبة كبيرة في التغلب على ما به من نزعات . فكلما طلب إليه أن يتحمل الحرمان من شيء ما ، أو يصبر على ما يضايقه بعض الصبر ، حتى ولو كان القصد من ذلك تحقيق غرض تفره معتقداتهم الفعلية ، تجده دائماً يأتي أن يوافق على ذلك لأول وهلة . لقد استحسن الناس بحق احترام الأمريكيين لقوانينهم ، إلا أنه يجب أن نصيف إلى ذلك أن التشريع عندهم إنما يقوم به الشعب للشعب . وعلى ذلك كان القانون في الولايات المتحدة يأتي في صف الطبقات التي يجمعها كل الاهتمام في البلاد الأخرى أن تضاداه وتتهرب منه . فإننا لنصور إذن القانون البغيض الذي يثير الناس ، والذي لا ندرك الأغلبية فائدته المباشرة لا يمكن أن ينفذ ؛ وإن نفذ فهو لا يحترم ولا يطاع .

لا يوجد في أمريكا قانون خاص يمنع التفاليس المصطنعة ، لأن هذه قليلة الحدوث ،

بل لأنها كثيرة ، فخوف الناس من أن يحاكموا بتهمة التفليس أشد لدى الأغلبية من الخوف من أن تخرب بيوتهم من جراء تفاليس غيرهم . ومن ثم صار ضمير الرأى العام يتسامح في جريمة يعرف كل إنسان ، من حيث هو فرد ، شاعتها . ففي ولايات الجنوب الغربي الجديدة يميل المواطنون عادة إلى أن يتولوا شئون العدالة بأنفسهم ، والاعتقال أمر كثير الحدوث عندهم ، ويرجع ذلك إلى جهل أهل هذه القياق وآدابهم الجافية . فهم لا يرون مزايا توطيد القانون ، ويفضلون أن يلجأوا إلى المباشرة على أن يرفعوا قضاياهم إلى المحاكم .

قال لي بعضهم ذات مرة في فلادلفيا بأن معظم الجرائم في أمريكا ترجع إلى الإسراف في تناول المسكرات ، لأن الطبقات الدنيا تستطيع أن تحصل عليها بمقادير كبيرة لرخص أسعارها . فقلت : « ولم لا تفرضون ضرائب على الكونياك ؟ » قال : « إن مشرعينا كثيراً ما فكروا في هذه الوسيلة ، ولكن مهمتهم في ذلك عسيرة . فقد يؤدي فرض مثل هذه الضرائب إلى ثورة ، ذلك إلى أن الأعضاء الذين يمكن أن يعطوا أصواتهم لكل هذا القانون يعرفون حق المعرفة أنهم سيفقدون مقاعدتهم » . فسألته : « هل لي أن أستبطن من ذلك أن أغلبية الناس عندهم سكريون ، وأن الاعتدال في الشراب ، أو الامتناع عنه ، أمر غير مرغوب فيه ؟ » .

فعندما تذكر هذه الأمور للساسة الأمريكيين يجيبون بقولهم : « دع الأمر للزمن . فالخبرة بالشر سوف تبين للشعب مصالحة الحقيقة » . وهذا حق في كثير من الأحوال ، وإن كانت الديمقراطية أكثر تعرضاً للخطأ من الملك أو من هيئة من « الأشراف » فاحتمالات ارجوعها إلى الطريق المستقيم تكون أعظم كذلك إذا ما اعترفت بغلطتها ، ذلك لأنها قلما تجد أمامها ما يربكها ويحيرها من مصالح تتعارض مع مصلحة الأغلبية ، ولا تتفق مع ما يميله العقل .. ولكن الديمقراطية لا تحصل على الحقيقة إلا نتيجة الحسنة والخبرة ، ولسوف تهلك أمة كثيرة وهي تنتظر عواقب أخطائها . فليست أكبر ميزة يمتاز بها الأمريكيون أنهم أكثر استارة من غيرهم من الشعوب ؛ ولكن ميزتهم أنهم يستطيعون إصلاح ما قد يقعون فيه من أغلاط .

ويجب أن نضيف إلى ذلك أن الديمقراطية لا تستطيع أن تستفيد من خبراتها الماضية إلا إذا وصلت إلى درجة معينة من العلم والحضارة . فقد كانت بداية تربية بعض الأمم خبيثة كل الخبث ، وكانت أخلاقها تتجلى في خليط من الشهوات والجهل ، والآراء الحاططة في جميع الموضوعات التي لا تستطيع أن تميز فيها أسباب تعاستها ، ففروح ضحية أهواء وأخطاء لا علم لها بها .

قطعت مسافات شاسعة في أقاليم كان يسكنها من قبل أمة قوية من الهنود الحمر انقرضت الآن ؛ وقضيت فترة من الزمن بين بقايا قبائل مازالت تشهد تضاًؤل عددها كل يوم ، وزوال مجدها الغابر ، وسمعت هؤلاء الهنود أنفسهم يتوقعون القضاء المكتوب على

بنى جنسهم . ومع ذلك لا يوجد أوربي واحد لا يدرك الوسائل التي تؤدي إلى إنقاذ هذه الشعوب البائسة التعسة الحظ من الهلاك ، والتي بدونها يكون هذا الهلاك محتوماً لا مفر منه . ولكن الهنود وحدهم هم الذين لا يدركون هذه الوسائل . إنهم يشعرون بالنكبات التي تنزل بهم سنة بعد أخرى ، ولكنهم مع ذلك سيهلكون عن آخرهم بسبب رفضهم قبول هذا العلاج . فلا مناص من استعمال القوة معهم إذن لإجبارهم على أن يعيشوا .

ينظر الناس مدهوشين إلى تلك الثورات المتواصلة التي تظل تهرز الولايات الجنوبية طيلة الربع الأخير من القرن الماضي . إنا لا نزال نأمل أنها ستعود بعد قليل إلى ما يسمى بحالتها الطبيعية ، ولكن من ذا الذي يستطيع أن يؤكد لنا اليوم أن الثورات ليست في الوقت الحاضر بالحالة الطبيعية عند إسباني أمريكا الجنوبية ؟ فاجتمع في تلك البلاد يجاهد في أعماق هوة محيقة لا تكفي جهوده وحدها لإنقاذه منها . فالظاهر أن سكان هذا الجزء الجميل من نصف الكرة الغربي يصرون في عناد على أن يفتكوا بعضهم ببعض ، ولا شيء يستطيع أن يمنعهم عما عقدوا عليه عزمهم هذا . وإذا ما حدث وسكنوا فترة مؤقتة من الإعياء ، فسرعان ما تؤهلهم هذه الفترة لارتكاب حماقة جديدة أخرى . فعندما أفكر في شئونهم وما يتعاورها من بؤس ومن جرائم ، أراي ميالاً إلى الاعتقاد بأن الاستبداد نعمة عليهم ، إن جاز أن تجتمع كلمتا الاستبداد والنعمة معاً في تفكيري .

كيف تسيّر الديمقراطية الأمريكية شئونها الخارجية ؟

توجه كل من واشنطن وجفرسون لسياسة الولايات المتحدة - تكاد جميع أوجه القصور المتأصلة في المؤسسات الديمقراطية تتجلى في تسيير الشئون الخارجية ، أما فوائدها فأقل ظهوراً .

رأينا أن الدستور الفدرالي قد عهد بإدارة مصالح الدولة الخارجية إلى الرئيس ومجلس الشيوخ مما أدى ، إلى حد ما ، إلى فصل سياسة الاتحاد الخارجية العامة عن إشراف الشعب اليومي عليها إشرافاً مباشراً . فليس ثمة سبيل إلى القول بشكل قاطع بأن الديمقراطية هي التي تدير شئون الدولة الخارجية .

وتم رجلان الثان وجهها سياسة أمريكا الخارجية وجهة خاصة مازالت تتبعها إلى الآن . فأولهما ، جورج واشنطن وثانيهما توماس جفرسون . قال واشنطن في خطابه الرائع^(١) الذي ودع به إخوانه المواطنين والذي يصح أن يعد وصية هذا الرجل العظيم لمواطنيه : « إن مبدأنا الكبير في سلوكنا إزاء الأمم الأجنبية هو أننا مع توسعنا معها في علاقاتنا التجارية ، يجب أن نقلل ما استطعنا من أي ارتباط سياسي معها / أما من حيث

(١) ألقى واشنطن خطاب الوداع هذا في ١٧ سبتمبر سنة ١٧٩٦ ، والمشهور أن ألكسندر هاملتن هو الذي حرره ، أو كان له نصيب كبير في تحريره . وقد اعتزل واشنطن الرئاسة في مارس سنة ١٧٩٧ ، وتوفي في نوفمبر سنة ١٧٩٩ .

تعهداتنا السابقة فيجب أن نوفي بها بكل إخلاص وحسن نية ، وعند هذا الحد يجب أن نقف .

« إن لأوروبا عدة مصالح رئيسية لا تمت إلى مصالحنا نحن بشيء ، أو لا تمتنا إلا من بعيد ليس إلا ؛ فهي مضطرة أن تشغل نفسها بمناقشات ومهارات كثيرة لا علاقة لها بمصالحنا . فليس من الحكمة إذن أن نربط ارتباطات مصطعة بصروف السياسة الأوربية وتقلبها المعتادة ، ونزج بأنفسنا بين حلفائها المتصادقين ولا بين أعدائها المتنازعين .

« إن موقعنا البعيد عن أوروبا ، والمنزل عنها ، ليقضي أن نملك مسلحاً آخر ، ويمكن لنا من أن نسلكه . فإن نحن بقينا شعباً واحداً يعيش في ظل حكومة رشيدة قوية ، فلن يتأخر بنا الزمن الذي نستطيع فيه أن نتحدى أى ضرر مادي يمكن أن يصيبنا من متاعب خارجية ، والذي يتيح لنا أن نتخذ موقفاً يجعل الحياد الذي نصمم على أن نأخذ به في أى وقت نشاء أمراً واجب الاحترام بكل دقة ، والذي تحذر فيه الأمم المتحاربة من أن تحاطر باستفزازنا ، لأنها تعلم أنه من المستحيل عليها أن تنقص شيئاً من أراضيها ، وعندما يكون من شأننا أن نخار الحرب أو نؤثر السلام بحسب ما تمليه علينا مصالحنا وتهديتها إليه العدالة .

« فما الذي يدعوننا إلى ترك الفوائد التي يحولها لنا موقعنا الجغرافي الخاص ؟ وما السبب الذي يجعلنا نترك مراكزنا لنقف على أرض أجنبية ؟ ولم نتجه إلى ربط مصائرنا بمصائر أى جزء من أوروبا فنلقى بسلاحنا وبرفاهيتها وسط ما في تلك القارة من مطامع ومنافسات ومصالح وأمزجة أو أهواء ؟

« إن من سياستنا الحق أن نبعد عن عقد محادثات دائمة مع أية دولة من الدول الأجنبية مادامنا حتى اليوم أحراراً في هذا الأمر . هذا ، ويجب ألا يفهم أحد أن في استطاعتنا أن أدعو إلى الغدر بالتعهدات القائمة ، فإني أعتقد أن الحكمة القائلة بأن الأمانة خير سياسة ، تصدق على الشؤون العامة كما تصدق على المسائل الخاصة . ولذلك أعود وأكرر بوجوب الوفاء بتلك التعهدات التي التزمنا بها ، وفاء صحيحاً . ولكن لضرورة تدعوننا إلى مدها والتوسع بها . فليس ذلك من الحكمة في شيء .

« أما إذا حرصنا دائماً على أن نظل في موقف دفاعي محترم بما نقيمه من المنشآت اللازمة ، فليس ثمة ما يمنعنا من أن نحمد على المحادثات المؤقتة ، في الأزمات الطارئة غير العادية . »

وفي جزء سابق من هذا الخطاب أورد واشنطن هذه العبارة التي تتميز بالبلاغة والعدالة : « إن الأمة التي تطوى كشحها باستمرار على الكراهية لأخرى أو تصبح مغرمة بها باستمرار ، تصبح أسيرة لكراهتها أو لغرامها ، وإن واحدة من هاتين الصفتين لتكفي لتضليلها عن واجبها وعن مصلحتها . »

لقد كان واشنطن يستهدى دائماً في سلوكه السياسى بهاتين القاعدتين ، فنجح في استبقاء بلاده في حالة سلام وهدوء ، بينما كانت سائر الدول في العالم كله في حرب وصراع - ووضع مبدأ أساسياً قرر فيه أن مصلحة الأمريكيين الحقيقية لا تعدو التزام الحياد تجاه الخلافات الداخلية التى تقوم بين الدول الأوروبية .

ومضى جفرسون إلى أبعد من ذلك فأدخل مبدأ آخر في سياسة الاتحاد : ذلك أنه أوجب على الأمريكيين « ألا يطلبوا أبداً أى امتيازات من الأمم الأجنبية حتى لا يضطروا هم أن يمنحوا غيرهم مثلها » .

لهذان المبدأان واضحان كل الوضوح وعادلان كل العدل ، ويتيسر للشعب فهمهما: وهما يسطان كل التبسيط سياسة الولايات المتحدة الخارجية . ولما كان الاتحاد لا يشترك بقليل أو كثير في مشاكل أوربية ، جاز لنا أن نقول إنه لا مصالح خارجية له يناقشها ويدرسها مادام لا يوجد له إلى الآن جيران أقوىاء في القارة الأمريكية . فالبلاد بعيدة ، بطبيعة موقعها ، عن أهواء الدنيا القديمة ، بعدها عنها برغباتها وأمانها ، ولم يطلب منها أحد أن تراعى تلك الأهواء ، ولا أن ترفضها ، على حين أن خلافات الدنيا الجديدة لا تزال كامنة في ضمير المستقبل .

إن الاتحاد الأمريكى خلو من كل التزامات سابقة ، ويستطيع أن يفيد الشيء الكثير من خبرة الشعوب الأوربية القديمة من غير أن يكون مضطراً مثلها أن يستغل خير ما في الماضى ، ويلام بينه وبين ظروفه الحالية . ولا هو مضطر مثلها إلى قبول ميراث ضخم خلفه لها أسلافها ، وهو ميراث من المجد يشوبه الكوارث والمخالفات والمعاهدات التى تتعارض مع أنواع النفور القومية . فسياسة الولايات المتحدة الخارجية سياسة النظار إلى حد كبير ، وتتلخص في الامتناع عن العمل ، لافى العمل نفسه .

فمن الصعوبة بمكان إذن أن نتعرف في الوقت الحاضر مدى ما ستبديه الديمقراطية الأمريكية من ذكاء في إدارة شئون السياسة الخارجية . فعلى خصوم الديمقراطية وأصدقائها أن يترقبوا جميعاً في هذه النقطة ، وأن يعلقوا أحكامهم فيها . أما من جهتي فأنا لا أتردد في القول بأن الديمقراطية تبدو لى أنها ، في إدراكها شئون السياسة الخارجية بوجه خاص ، أقل من الحكومات الأخرى . فالخبرة والتعليم والعادة تكاد تنجح دائماً في أن تخلق في الديمقراطيات نوعاً ساذجاً من الحكمة العملية ، وذلك النوع من المعرفة بأحداث الحياة الصغار الذى يسمونه بالفطرة السليمة ؛ وقد تكفى هذه الفطرة السليمة لإدارة شئون المجتمع العادية ، أما في أمة اكتملت تربيتها فإن ما للحرية الديمقراطية من مزايا في إدارة شئون البلاد الداخلية ، قد يعوضها عن الشرور الذاتية التى في الحكومة الديمقراطية تعويضاً عظيماً ، ولكن الأمر ليس كذلك دائماً فيما يتعلق بصلاحتها بالأمم الأجنبية .

لا تكاد السياسة الخارجية تتطلب أية صفة من تلك الصفات التى تقتضيها الديمقراطية

خاصة ، ولكنها تتطلب على النقيض من ذلك استخدام جميع تلك الصفات التي تعوز الديمقراطية ، استخداماً كاملاً . فالديمقراطية تعاون على زيادة موارد الدولة الداخلية ، وتوزع الثروة ، ووسائل الراحة ، وتشجع الروح العامة ، وتعمل على زيادة احترام الناس للقوانين في كل طبقات المجتمع . وهذه كلها فوائد ليس لها سوى تأثير غير مباشر على العلاقات التي بين شعب وشعب . ولكن الديمقراطية لا تستطيع أن تنظم تفاصيل مشروع هام إلا بكل مشقة ، ولا أن تثابر على تحقيق نية معينة انتوتها ، على العمل على تنفيذها ، رغم ما قد يعترضها من عقبات كأداء . وهي لا تستطيع أن تعد كل إجراءاتها في سرية تامة ، وتنتظر ما تسفر عنه من نتائج في صبر وأناة . فلكل صفات تتعلق بوجه خاص بالفرد أو بالأرستقراطية ، وهي نفسها الصفات التي تصل بها الأمة إلى مراكز السيطرة والسلطان ، كما يصل بها إليها الأفراد تماماً .

أما إن لاحظنا ، على العكس من ذلك ، ما في الحكومات الأرستقراطية من عيوب طبيعية فيها ، وجدنا عيوباً لا تضر بإدارة شؤون الدولة الخارجية نسبياً . فالعيب الرئيسي الذي يمكن أن تهم به الأرستقراطية هو أنها تعمل لنفسها لا للشعب . أما في السياسة الخارجية فيندر التفريق بين مصلحة الأرستقراطية وصالح الشعب نفسه .

تجلى الميل الذي يجعل الديمقراطيات تعرف بالاندفاع والتهور أكثر منها بالحكمة والتعقل ، وبأنها تترك المشروع الناضج المدروس إرضاء لشهوة عاجلة ، - هذا الميل تجلى واضحاً في أمريكا عندما شبت الثورة الفرنسية . فقد انتصح لكل من به مسكة من العقل ، وكما يتبين لنا الآن أن مصلحة الأمريكيين تحرم عليهم أن يشتركوا في النزاع الذي كان على وشك إغراق أوروبا في بحر من الدماء ، وإن كان لا يؤدي إلى إلحاق أى ضرر ببلادهم . إلا أن عواطف الشعب الأمريكي أعلنت نفسها في قوة وعنف باتجاهها إلى جانب فرنسا . فلم يكن ثمة شيء غير خلق واشنطن الرصين وما يتمتع به هذا الرجل من حظوة كبيرة لدى الشعب ، يستطيع أن يمنع الأمريكيين من إعلان الحرب على إنجلترا . ومع ذلك فإن الجهود التي بذلها هذا الرجل العظيم الصارم لكبح أهواء مواطنيه التي كانت على الرغم من نبالتها بعيدة عن الكياسة ، كادت أن تحرمه المكافأة الوحيدة التي يطمع فيها ؛ وما هذه المكافأة غير محبة بلاده له ، فلا غرو أن عارضت الأغلبية سياسته ، ولكن الأمة كلها عادت فيما بعد واستحسنها ووافقت عليها .

إذا لم يكن الدستور والحظوة لدى الجماهير قد عهدا بإدارة شؤون البلاد الخارجية إلى جورج واشنطن ، فليس من شك في أن الأمة الأمريكية كانت تختار في ذلك الوقت هذه الإجراءات نفسها التي تتكرر لها الآن .

إن معظم الأمم - من الرومان إلى الإنجليز - التي أثرت في مصائر العالم أعمق تأثير - بما فكرت فيه من المشروعات الجسام التي رأتها ثم أخرجتها إلى حيز الوجود هذه الأمم

كانت تحكمها مؤسسات أرستقراطية ، ولا عجب في ذلك أن عرفنا أن لاشيء في العالم يعدل الأرستقراطية في المحافظة على الاستمساك بوجهة نظرها باستمرار . فقد يضل الجهل الشعب أو تضلل في جملة الشهوات ؛ وقد يتحيز الملك إلى رأيه أو يدفع إلى التردد في مقاصده . هذا ، ولا يخفى أن الملك زائل ولكن الهيئة الأرستقراطية كثيرة العدد ، فلا يخشى عليها من أن تضللها الدسائس والفتن ؛ وعددها الكبير هذا ليس مع ذلك من الضخامة بحيث يجعلها تنساق مع نشوة الأهواء والنزوات البعيدة عن الروية والتفكير ؛ فالأرستقراطية هيئة مستترة ثابتة لا تموت أبداً^(١) .

الملكية

(١) هذا ما يراه المؤلف . فهو أرستقراطي الأصل والنشأة ولم يستطع أن ينسى أرستقراطيته هذه على الرغم من تحرره ومن إيمانه بأن الديمقراطية إنما جاءت لتستقر في هذا العالم وتوجه شتونه كلها .

الفوائد الحقيقية التي يجنيها المجتمع الأمريكي من الحكم الديمقراطي

قبل الدخول في موضوع الفصل الحاضر أرى لزماً عليّ أن أذكر القارئ بما سبق أن
أشرت إليه أكثر من مرة في أثناء هذا الكتاب ؛ فـ دستور الولايات المتحدة السياسي يدور
شكلاً من أشكال الحكومة الذي يصح للديمقراطية أن تختاره . ولكن لا أعد هذا الدستور
الأمريكي خيراً الدساتير كلها ، ولا هو بالدستور الوحيد الذي يجب أن يأخذ به كل شعب
ديمقراطي . فعندما أذكر الفوائد التي يجنيها الأمريكيون من الحكم الديمقراطي ، فأنا بعيد كل
البعد عن أن أؤكد ، أو أعتقد ، أن مثل هذه الفوائد لا يمكن أن تنال إلا بهذه القوانين نفسها .

اتجاه القوانين العام في الديمقراطية الأمريكية ونزعات الذين يطبقونها

تجلب معائب الحكومة الديمقراطية في سهولة ولأول وهلة - أما فوائدها فلا تدرك إلا بعد ملاحظة
طويلة - كثيراً ما تكون الديمقراطية في أمريكا خرقاء ولكن اتجاه قوانينها مفيد ونافع - ليس للموظفين
العامين في الديمقراطية الأمريكية مصالح دائمة منفصلة عن مصالح الأغلبية - نتائج هذا الوضع .

لا يشق على أحد أن يدرك ما في الديمقراطية من مثالب ونقاط ضعف . فمن السهل
التدليل عليها واضحة لا يساورنا فيها أى شك ، على حين أن تأثيرها الصالح لا يتم إلا بطرق
غير واضحة ، وإن شئت قلت إنه يتم بطرق تكاد تكون خفية . فحسبنا نظرة واحدة
لإدراك معاييبها . أما صفاتها الطيبة فيطلب إدراكها ملاحظة طويلة ، فكثيراً ما تكون قوانين
الديمقراطية الأمريكية معيبة أو ناقصة . فقد تهاجم في بعض الأحيان حقوقاً مقررة ، أو
تقرر أخرى خطيرة على المجتمع . وحتى إن كانت هذه القوانين صالحة ، فيظل تكرار
صدورها شراً كبيراً . فكيف استطاعت الجمهورية الأمريكية إذن أن تبقى وأن تزدهر ؟ .

عند الكلام على القوانين يحسن بنا أن نميزاً دقيقاً بين الغرض الذي ترمى إليه ،
وبين الوسائل التي تتدرع بها لتحقيق هذا الغرض - بين سموها المطلق وسموها النسبي . فإن
كانت نية المشرع أن يحايي مصالح الأقلية على حساب مصالح الأغلبية ، وإن كانت
الإجراءات التي يتخذها قد نظمت بشكل يؤدي إلى تحقيق الغرض الذي جعله نصب عينيه
بأقل نفقة ممكنة ، من حيث الوقت والجهد - إن كان كل ذلك ، أمكن سن هذا القانون
حتى ولو كان الغرض من وضعه سيئاً . هذا ، وكلما كان هذا القانون ناجعاً في تحقيق
الغرض منه ، كان خطره أشد وأدهى .

تجده القوانين الديمقراطية عادة إلى توفير السعادة لأكثر عدد ممكن من الناس ، لأنها تصدر عن غالبية المواطنين فهم ، وإن كانوا معرضين للخطأ ، لا مصلحة لهم ضد ما فيه منفعته . وعلى العكس من ذلك نجد القوانين في البلاد الأرستقراطية تتجه إلى تركيز الثروة والسلطان في أيدي الأقلية ، لأن الأرستقراطية نفسها بطبيعتها أقلية . ومن ثم ساع لنا أن نقدرها قضية عامة ونقول إن الغرض الذي تهدف إليه التشريعات الديمقراطية أنفع لبنى الإنسان من غرض التشريعات الأرستقراطية . ومع ذلك فهذا كل ما فيها من محاسن .

ولا يخفى أن الحكومة الأرستقراطية أدري كل الدراية بعلوم التشريع من الديمقراطيات ، ومما يمكن أن تكونه . وهي تملك من ضبط النفس ما ينقذها من أخطار الاستتارة المؤقتة ، ويسر لها أن تتخذ أغراضاً بعيدة المدى تعرف كيف تصبح عليها إلى أن تسنح الفرصة المواتية ، فعمل على تحقيقها . فالحكومة الأرستقراطية تستهدى بمهارة الفن ، فعرف كيف تجعل القرة الجماعية التي لكل قوانينها تلتقي في وقت واحد عند نقطة معينة . وليس هذا حال الديمقراطية ، فقوانينها تكاد تكون قاصرة دائماً ، وتصدر في غير الوقت الملائم ، فوسائل الديمقراطية إذن أكثر قصوراً من وسائل الأرستقراطية ، والإجراءات التي تتخذها على غير وعى منها كثيراً ما تتعارض مع القضية التي تعمل لها ، أما الغرض الذي تهدف إليه فلا شك في أنه أنفع مما ترمى إليه الأرستقراطية .

ولنتصور أن جماعة نظمها الطبيعة ، أو نظمها دستوراً بشكل يجعلها تحتل تأثير القوانين السيئة العابر ، وتستطيع أن تنتظر ، دون أن تهلك ، نزعة تشريعها العامة ، فعندئذ نستطيع أن ندرك كيف يتسنى جعل الحكومة الديمقراطية ، على ما بها من نقائص ، أصلح شيء لإسعاد هذه الجماعة ، وهذا عين ما حدث فعلاً في الولايات المتحدة ، وإلى أعود وأكرر ما سبق أن قلته من قبل أن ميزة الأمريكيين الكبرى هي أنهم يستطيعون أن يقعوا في الأخطاء التي يمكن أن يصلحوها فيما بعد .

وثم ملاحظة أخرى شبيهة بهذه يصح أن نقدمها هنا بشأن الموظفين العامين . فمن اليسور أن نتصور أن الديمقراطية الأمريكية كثيراً ما تغطي في اختيار الناس الذين تعهد إليهم بسلطة الإدارة . ولكن من الصعوبة أن نذكر السبب في أن الدولة تزدهر مع ذلك في أيام حكمهم . فلاحظ أولاً أن الحكام في البلد الديمقراطي ، إن كانوا أقل أمانة وأقل كفاية منهم في غيرها ، فإن المحكومين أعظم استتارة وأكثر عناية واهتماماً بمصالحهم . ولما كان الناس في البلاد الديمقراطية أكثر يقظة دائماً فيما يتعلق بشئونهم الخاصة ، وأشد حرصاً على حقوقهم ، فقد صاروا يمنعون ممثلهم من أن يحددوا عن ذلك الاتجاه العام الذي تقتضيه مصالحهم هم . وثانياً ، يجب أن نذكر أن الحكام الديمقراطي إن كان أدنى إلى أن يسمى استخدام سلطته ، فهو لا يملك هذه السلطة إلا مدة قصيرة . ومع ذلك فثم سبب آخر - أعم وأرجح . فلا شك أنه من الأهمية بمكان لسعادة الأمم أن يكون حكامها رجالاً

ذوى فضل ومواهب . ولعله أهم من ذلك لهم أن تكون مصالح هؤلاء الرجال غير مختلفة عن مصالح الجماعة في مجلتها . فإن كان الأمر كذلك فقد تصبح فضائلهم لاجدوى منها تقريباً ؛ ولتحولت مواهبهم لتصبح عبئاً ثقيلاً . هذا وقد سبق أن قلت أنه من المهم أن تكون مصالح الذين في مقاعد الحكم غير مختلفة عن مصالح الجماعة ولا مناقضة لها ، ولكن لا أصر على أن يكون لهم نفس المصالح التي للشعب بأسره .. فلست أعرف حالة مثل هذه الحال حدثت فعلاً في أى بلد من البلاد .

هذا ولم يحدث أن استكشف أحد إلى الآن أن شكلاً من أشكال الحكم يصلح لتفريق السعادة لجميع الطبقات التي ينقسم إليها المجتمع ، ولتطوره وترقيه . فستظل هذه الطبقات تكون جماعات متنايزة بعضها عن بعض في قلب الأمة ذاتها . وقد علمتنا الخبرة أن وضع مصائر هذه الطبقات كلها في أيدي طبقة واحدة منها لا يقل خطراً عن جعل شعب واحد يتحكم في مصائر آخر ، فإن كان الحكم في أيدي الأغنياء وحدهم أضحت مصالح الفقراء في خطر دائم ؛ وعندما يتولى الفقراء شئون سن القوانين ، ميت مصالح الأغنياء بأخطار جسام . فليست ميزة الديمقراطية أنها تراعى ما فيه سعادة جميع الناس كما يقال في بعض الأحيان ، ولكن ميزتها أنها تراعى إسعاد أكبر عدد ممكن منهم .

كثيراً ما يكون الذين يعهد إليهم بإدارة شئون البلاد العامة في الولايات المتحدة أقل مقدرة وأوهن أخلاقاً من أولئك الذين ترفعهم البلاد الأرستقراطية إلى مناصب السلطان ، ولكن مصلحتهم تتشابه مع مصلحة الأغلبية من مواطنيهم ، أو تتحد معها . إنهم كثيراً ما يكونون غادرين ومخطئين ، ولكنهم لا يتخذون لأنفسهم مسلكاً منظماً معادياً للأغلبية ، ولا هم يستطيعون أن يجعلوا لحكومتها اتجاهًا خطراً عليها أو خاصاً بها .

وزيادة على ذلك فإن تعسف الحكم الديمقراطي في الإدارة مسألة فردية لا تأثير لها إلا في الفترة القصيرة التي اخير للعمل فيها . فالرشوة وعدم الكفاية لا تؤثران بوصفهما مصالح مشتركة ، يمكن أن تربط بعض الناس ببعض بروابط دائمة . فالحاكم المرتشى ، أو العاجز ، لا يربط بإجراءاته إجراءات حاكم آخر بخلاف أن هذا الآخر مرتش و غير كفء مظه في عمله . فهذان الرجلان لن يعملوا على توحيد جهودهما ليعاونا على نشر الرشوة وعدم الكفاية وليوصلهما إلى ذرائعهما في المستقبل ، بل إن طموح أحدهما ومناوراته قد تعاون ، على العكس من ذلك ، على الكشف عن الآخر وتفضحه ، فردائل الحاكم في البلاد الديمقراطية لا تعدو أن تكون ، عادة ، ردائل شخصية محضة .

أما في الحكومات الأرستقراطية فالموظفون العامون تسيطر عليهم مصالح طبقتهم كلها ، وهى مصالح منفصلة عن مصالح الأغلبية . وإن كانت تندمج فيها أحياناً . فهذه المصالح هى الرابطة المشتركة الدائمة التي تربطهم ببعضهم البعض وتغريهم بتوحيد جهودهم لتحقيق غرض ليس دائماً لتفريق السعادة لأكثر عدد ممكن من المواطنين . وهى لا تصلح

لربط الرجال الذين بأيديهم السلطة بعضهم ببعض فحسب ، بل إنها لا تصلح كذلك لتوثيق صلتهم بعدد كبير من المواطنين الذين ينتمون إلى طبقتهم الأرستقراطية ، ولكن لا يشغلون وظائف رسمية . فالحاكم الأرستقراطي مؤيد إذن باستمرار من قسم من الجماعة من جهة ، وتأييده الحكومة التي هو عضو فيها من جهة أخرى .

هذا ، والغرض المشترك الذى يربط مصلحة الحاكم في البلاد الأرستقراطية بمصلحة قسم من معاصريه يجعل هذه المصلحة مصلحة الأجيال المقبلة كذلك ، فهم يعملون للمستقبل بمثل ما يعملون للحاضر . فالحاكم الأرستقراطي مدفوع في الوقت نفسه نحو العمل إلى غاية معينة ، بعواطف الجماعة ، وبعواطفه هو ، بل إلى لاكاد أقول إنه مدفوع بعواطف ذراريه أيضاً . فهل من عجب إذن أنه لا يقاوم مثل هذه البواعث المتكررة ؟ الواقع أن الأرستقراطية كثيراً ما تحفرها روح طبقها هذه دون أن تفسد عليها أمرها . فالحكام الأرستقراطيون يشكلون المجتمع بحسب أغراضهم ويهيئون على غير وعى منهم لأخلافهم .

ولعل الأرستقراطية الإنجليزية أكثر أرستقراطيات العالم تحوراً . فلم يحدث أن هيئة ما قدمت باستمرار موصول أشخاصاً مستترين إلى حكومة بلادها بقدر من قدمتهم الأرستقراطية الإنجليزية لبلادها . ومع ذلك فلانص لنا من أن نشير إلى أن تشريعات الإنجليز كثيراً ما كانت تضحي بمصالح الفقراء في سبيل رعايتها لمصالح الأغنياء ؛ وكثيراً ما كانت تضحي بحقوق الأغلبية في سبيل مصلحة الأقلية ، مما يترتب عليه أن صارت إنجلترا في عصرنا تجمع بين التطرف في عمل كل من الخير والشر في وسط مجتمعتها ، ويكاد ما يعانيه الفقراء فيها من شقاء ومن حرمان يوازي ماها من قوة ومن شهرة مستفيضة .

أما في الولايات المتحدة ، حيث لامصالح طبقية للموظفين العامين يسعون وراء تحقيقها ، ففرد الحكومة العام المتصل نافع على الرغم من أن الأشخاص الذين يمارسونه ويديرونه كثيراً ما يكونون غير مهرة ، وأحياناً محقرين . والحق أن في المؤسسات الديمقراطية نزعة خفية تجعل جهود المواطنين تعمل على رفاهية الجماعة ، على ما فيهم من رذائل وما يرتكبونه من أخطاء . أما في المؤسسات الأرستقراطية فتم تمييز خفى يدفع المشرفين على الحكم ، على الرغم من مواهبهم وفصائلهم ، إلى أن يعاونوا على زيادة الشرور التي ترهق بنى جسهم . ومن ثم كان الرجال المشتغولون بالأمر العامة في الحكومة الأرستقراطية كثيراً ما يتسببون في الأذى والشر على غير قصد منهم ، أما في البلاد الديمقراطية فإنهم يأتون بنتائج طيبة لم تدر قط بخلداهم .

الروح العامة في الولايات المتحدة

الوطنية الفطرية - الوطنية القائمة على التروى والفكر - ميزات كل منهما مختلفة - على الأتم أن تجاهد في سبل الحصول على الثانية عندما تزول الأولى عنها - جهود الأمريكيين في سبل الحصول عليها - مصلحة الفرد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصلحة البلاد .

ثمة نوع من محبة الأوطان والتعلق بها ينشأ أصلاً في ذلك الشعور الفطرى البعيد عن المصالح الشخصية - وهو شعور لا يتسنى تحديده ، يجعل المرء مغرماً بمسقط رأسه . فهذا الغرام الفطرى مرتبط بجمل الإنسان إلى الأخذ بالعادات القديمة ، وإجلال تقاليد الماضى واحترامها . فمن يستمسكون بهذا الجبل يحون وطنهم حبهيم ليت آبائهم ؛ فتراهم يميلون إلى الهدوء الذى يبعثه ، ويتشبهون بالعادات السليمة التى انغرست فيهم بين جدرانها ، ويتعلقون بما يسترته فيهم من ذكريات ، بل ويسعدهم أن يعيشوا في حالة كلها طاعة وكلها خضوع . وقد تروى الحماسة الدينية هذا النوع من الوطنية ، وعندئذ يستطيع المرء منهم أن يبذل جهوداً جبارة ، فهذه الوطنية نفسها نوع من الدين . فهى لا تتروى ولا تفكر بل تعمل بحافز من الإيمان والعاطفة . وقد يعد الملك بعض الأمم تجسماً للبلاد ، بشكل ما ، فتتحول حماسة الناس الوطنية إلى حماسة الولاء له . فيشاركونه في الفخر بغزواته وفروحه ويتخون بقوته ويتمجدون بها . فقد مر بالفرنسيين وقت في عهد الملكية القديمة كانوا يشعرون فيه بنوع من الرضى بإحساسهم بأنهم يعتمدون على إرادة الملك العاشمة . فقد ألفوا أن يفخروا بأنهم يعيشون في كنف أقوى ملك في العالم ، ولا يتحرجون من الجهر بذلك .

وهذا النوع من الوطنية ، يستلزم جهوداً كبيرة في العادة ، شأنه شأن سائر الوجدانات الفطرية . ولكنها جهود ليست متصلة ، قد تنجى الدولة في الأحوال الحرجة ، ولكنها كثيراً ما تكون السبب في انحطاطها في أوقات السلم . وكلما كانت آداب الشعب ساذجة وإيمانياً ثابتاً لا يتزعزع ، وكانت الجماعة على مؤسسات تقليدية لا يتنازع أحد في شرعيتها ، فإن هذه الوطنية الفطرية قد يكتب لها الدوام .

ثم نوع آخر من محبة الأوطان والتعلق بها معقول أكثر من النوع الذى وصفناه نواً . نعم ، إنه قد يكون أقل منه نبلاً ودونه حماسة ، ولكنه أثر منه وأدوم ؛ وينشأ عن معرفة ودراية ؛ إذ قد تعهدته القوانين ونما من جراء ممارسة الحقوق المدنية ، ويخطط آخر الأمر بمصالح المواطن الشخصية ، فيدرك ما لسعادة بلاده ورواها من تأثير في سعادته هو ، ويعرف أن القوانين تحول له أن يسهم في هذه السعادة بنصيب ، ويعمل جاهداً على ازديادها ، لأنها تفيده ، وتعود عليه بالخير من جهة ، ومن جهة أخرى لأن له يدأ فيها . ولكن قد تمر بالأمة أحياناً عهود تتغير فيها عادات الشعب المألوفة وتتهار الأخلاق

العامة، وتزلزل العقائد الدينية، وتزول فئمة التقاليد وروعتها - كل ذلك على حين أن نشر المعرفة لا يزال فيها ناقصاً، وحقوق الجماعة المدنية غير مكفولة تماماً، ومحصورة في نطاق ضيق. وعندئذ تتخذ البلاد في أعين المواطنين صورة مظلمة مشكوكاً فيها، فلا يعودون يرونها في تربة البلاد التي يقطنونها، فقد أصبحت هذه التربة في نظرهم مدراً ميتاً لا حياة فيه؛ ولا هم يرونها في عادات آبائهم، والتي ألفوا أن يعدوها نبأً ثقيلاً يحيط من شأنهم؛ ولا في الدين نفسه لأنهم صاروا في شك من أمره؛ ولا في القوانين التي لم تعد توضع باسمهم، ولا في المشرع الذي يخشونه ويحتقرونه معاً. لقد ضاعت البلاد في نظرهم وأضحوا هم لا يرون ملامحها المعهودة هم، ولا حتى ملامحهم المستعارة. وعندئذ يعودون وينطوون على أثرة ضيقة جاهلة غير مستترة. لقد تحرروا من التحيز دون أن يعترفوا بما للعقل من سلطان، فلم تعد لديهم تلك الوطنية الفطرية التي للملكية، ولا الوطنية القائمة على العقل - وطنية الجمهورية فقد وقفوا بين الاثنين، وسط الاضطراب والبؤس والشقاء.

والنكوص في مثل هذا الموقف الحرج مستحيل، إذ لا تستطيع الأمة أن تسترد ما كان لها من عواطف في شبابها، كما لا يستطيع الرجل أن يعود إلى الأخذ بميول الطفولة البريئة وبأذواقها. فهذه أمور يؤسف عليها حقاً، ولكن لا سبيل إلى تعديدها، ولا مفر من السر قدماً وإحلال العناية بالمصالح الشخصية محل العناية بالمصالح العامة، مادامت فكرة الوطنية النزعة قد أدبرت إلى غير عودة.

إني لاشك بعيد كل البعد عن القول بوجود منح الناس جميعاً ممارسة الحقوق السياسية في الحال، كى تصل إلى هذه النتيجة. ولكنى أعتقد أن أقوى وسيلة لدينا، بل وربما كانت الوسيلة الوحيدة، لكي نجعل الناس يهتمون بكل ما فيه سعادة بلادهم، إنما هي وسيلة إشراكهم في حكم البلاد. ويبدو لي أن الغيرة المدنية في الوقت الحاضر لا تنفصل عن ممارسة الحقوق السياسية. وفي رأى أن عدد المواطنين الصالحين سيزداد في أوروبا أو ينقص فيها بنسبة التوسع في تنفيذ هذه الحقوق.

كيف حدث أن صار كل امرئ في الولايات المتحدة، حيث السكان لم يفدوا إليها مهاجرين إلا منذ زمن قريب، واحتلوا الأراضي التي يشغلونها الآن، ولم يأتوا إليها معهم بعرف وعادات، وحيث قابلوا بعضهم بعضاً لأول مرة، وعلى غير معرفة سابقة؛ وفي الجملة أنهم جاءوا إلى بلاد وحب الأوطان الغريزي لم يكن قد توافر لهم بعد - كيف حدث أن صار كل امرئ منهم يعرض الحرص كله على الاهتمام بشئون الوحدة التي ينتمى إليها من وحدات الحكم المحلي، ومقاطعته وشئون الولاية كلها، كما لو كانت كلها ملكاً له؟ ذلك لأن كل واحد منهم، في دائرته الخاصة يشترك اشتراكاً فعلياً في حكومة الجماعة.

إن الطبقات الدنيا في الولايات المتحدة تدرك ما للرفاهية العامة من تأثير في سعادة

كل فرد منهم الخاصة . وهذه الملاحظة ، على بساطتها ، قلما يدركها الناس . وفضلاً عن ذلك فإنهم اعتادوا أن يعدوا هذه الرفاهية ثمرة من ثمار جهودهم ، وصار المواطن ينظر إلى حظ الجمهور على أنه حظه هو ، ويعمل لمصلحة الدولة لا عن مجرد إحساس بالفخر أو بالواجب فحسب ، بل وعما أتجرأ وأسميه جشعاً وطمعاً .

وليس من الضروري لنا أن ندرس نظم الأمريكيين وتاريخهم كي نعرف صدق هذه الملاحظة ، لأن سلوكهم وآدابهم تجعلها جلية واضحة . فإذا كان الأمريكي يشترك في كل ما يجري في البلاد ، فقد صار يظن نفسه مضطراً إلى الدفاع عن كل ما يوجه إليه من نقد . فليس بلاده وحدها هي التي تهاجم على هذا النحو فحسب ، بل هو نفسه بالدات ، مما جعل عزته القومية تتجدد إلى ألف حيلة وحيلة ، وينزل إلى توافه الأمور الصيانية التي يدفع إليها الغرور الشخصي .

ولا شيء أدعى إلى الخيرة والارتباك في أمور الحياة العادية من وطنية الأمريكيين المتعبة هذه . فقد يكون الغريب ميالاً إلى امتداح الكثير من مؤسسات بلادهم ولكنه يرجو ، أن يؤذن له بتوجيه شيء من النقد إلى بعض ما فيها ، وهو ما لا يسمح له به مطلقاً . فأمريكا بلاد حرة ، إذن ، ولكنك ممنوع أن تتكلم فيها بحرية عن الأفراد ولا عن الدولة ، أو عن المواطنين أو السلطات ، ولا عن الأعمال الفردية أو العامة ؛ وفي الجملة لا يسمح لك أن تتكلم بحرية عن شيء مطلقاً اللهم إلا إذا كان حديثك عن الجو وعن تربة البلاد ، وذلك مخافة أن تجرح انتقاداتك شعور أحد . وحتى هنا ، فيما يتعلق بالجو وتربة العمل لا تعدم أن تجد من الأمريكيين من هم على استعداد للدفاع عن الأمرين كليهما كما لو كانوا قد اشتركوا في خلقهما .

لا بد لنا في عصرنا الحاضر من الاختيار بين وطنية الجميع ، وبين حكومة الأقلية ، وذلك لأن القوة الاجتماعية والنشاط اللذين تمنحهما الأولى لاتتفقان مع الوعود بالهدوء التي تعدنا بها الثانية .

فكرة الحقوق في الولايات المتحدة

لا توجد أمة كبيرة من غير فكرة عن الحق - كيف نزود شعباً ما بفكرة عن الحق - احترام الحقوق في الولايات المتحدة - منشأ هذا الاحترام .

لست أعرف مبدأ بعد الفكرة العامة عن الفضيلة ، أسمى من مبدأ الحق . ولعله أحرى بنا أن نقول إن الفكرتين مجتمعتان في فكرة واحدة ، فلا تعدو فكرة الحق هذه أن تكون فكرة الفضيلة أدخلت في دنيا السياسة . ففكرة الحق هي التي مكنت الناس من أن يحددوا معنى الفوضى ومعنى الاستبداد ، وعلمتهم أن يكونوا مستقلين في غير صلف ،

ويطيعوا في غير ذلة . فكل من خضع للعنف انحط من جراء رضاه بهذا الخضوع ، على حين أنه عندما يخضع لذلك الحق الذى للسلطة التى يعترف بها لأحد من بنى جنسه ، يرتفع إلى ما فوق مستوى ذلك الشخص الذى يصدر الأمر . فلا رجال عظماء من غير فضيلة ، وكذلك لا توجد أم عظام من غير احترام للحقوق ، بل إلى الأكاد أقول إنه لا توجد مجتمعات عظام لا تحترم الحقوق ، وإلا فما عسى أن يكون ذلك الاتحاد الذى يقوم بين مخلوقات عاقلة ذكية لا يربطها بعضها ببعض سوى رابطة القوة الغشوم !

إلى مقتنع بأن الوسيلة الوحيدة التى لدينا فى الوقت الحاضر لبث فكرة الحق فى النفوس وجعلها كما لو كانت شيئاً ملموساً ، هى أن نقول لجميع الناس أن يمارسوا فى هدوء واطمئنان حقوقاً معينة ، وإن هذا ليتجلى واضحاً كل الوضوح عند الأطفال الذين لم تتوافر لهم بعد قوة الرجولة ولا خبرتها . فعندما يشرع الطفل يتحرك وسط ما يحيط به من الأشياء ، تدفعه غريزته إلى أن يستولى على كل ما يستطيع أن يضع يده الصغيرة عليه . فليس لديه أية فكرة عما هو ملك غيره ، ولكنه يتعلم تدريجياً قيم الأشياء ، ويدرك أن دوره هو الآخر قد يأتى فيسلب ما يملكه ، وعندئذ يصبح أكثر حرصاً وأشد حرصاً ، حتى ينتهى به الأمر إلى احترام حقوق الآخرين ، وهى الحقوق التى يود أن تحترم بالنسبة إليه هو نفسه كذلك . فالبدا الذى يستمدد الطفل من امتلاكه لوسائل لعبه يدركه الرجل بواسطة الأشياء التى يقول عنها أنها ملكه الخاص . ففي أمريكا ، أكثر بلاد الله ديمقراطية ، - لا تسمع أبداً تلك الشكاوى التى تقال عن الملكية عامة ، وهى التى كثيراً ما تسمع عنها فى أوروبا - ذلك لأنه ليس فى أمريكا صعايك . ولما كان لكل إنسان أملاك خاصة به يدافع عن حوزتها ، صار كل إنسان يعترف بذلك المبدأ الذى على أساسه ملك ما يملك .

هذا ويحدث الشيء نفسه فى دنيا السياسة . فلدى أدنى الطبقات فى أمريكا فكرة سامية كل السمو عن الحقوق السياسية ، لأنهم يمارسون هذه الحقوق فعلاً ، ويتحاضون أن يهاجموا ما لغرمهم من حقوق حتى لا يحدى أحد على حقوقهم هم . فبينما نجد فى أوروبا هذه الطبقات الدنيا نفسها ، تقاوم أحياناً حتى أعلى سلطة ، نجد الأمريكى يذعن فى غير تدمير لسلطة أدنى حاكم من الحكام .

وتجلى لك هذه الحقيقة حتى فى أتفه شئون الحياة القومية . ليس فى فرنسا سوى ملاه قليلة العدد مقصورة على الطبقات العليا وحدها دون غيرها ، ولكن الفقراء فى العادة لا يمتنعون من التردد على الملاهى التى يتردد عليها الأغنياء ، ومن ثم تراهم يسلكون المسلك اللائق ، ويحرمون كل ما يعاون على صيانة تلك المنع التى سمح لهم أن يشاركوا فى الاستمتاع بها . أما فى إنجلترا حيث يحكر الأغنياء الملاهى ، كما يحكرون القوة والسلطان ، ففى الناس يشتكون من أن الفقراء إذا ما دخلوا ملهى من الملاهى المخصصة للأثرياء عبثوا به وأفسدوا فيه بغير سبب ، وسلكوا سلوكاً معيياً . فهل يعجب أحد إذن من هذا ماداموا لا يملكون شيئاً يحشون أن يفقدوه ؟

تجعل الحكومة الديمقراطية إدراك فكرة الحقوق ميسوراً لأدنى طبقة من طبقات مواطنيها ، مظلم يجعل انتشار الثراء بين الناس فكرة الملكية في متناول فهم كل إنسان . وتلك في رأيي فائدة من أهم الفوائد التي يجنيها الناس من الحكم الديمقراطي . ومع ذلك فلست أقول بأنه من السهولة بمكان تعليم الناس كيفية ممارسة حقوقهم السياسية ، ولكني أعتقد أنه كلما تسر ذلك أدى إلى نتائج هامة كل الأهمية . فإن كان ثمة وقت يجب علينا أن نقوم فيه بمثل هذه المحاولة فهو الوقت الحاضر . ألا ترى أن الاعتقاد الديني قد تزلزل ، وأن الفكرة القديمة عن الحق قد أخذت تضعف وتضطرب ، وأن الأمور الأخلاقية قد تدهورت ، وفكرة الحق الأخلاق بدأت تتضاءل وتزول ؟ لقد حلت الحاجة والجدل محل الإيمان ؛ وحل العد والحساب محل الدوافع الطبيعية . فإن تنجح وسط هذا الانحلال العام في ربط فكرة الحق بفكرة المصلحة الخاصة - وهي النقطة الوحيدة الثابتة التي لا تتغير في النفس البشرية ، فما الذي يتبقى لنا من الوسائل لحكم هذا العالم غير الخوف والإرهاب ؟ فعندما أصبح أن القوانين أضحت ضعيفة ، وأن الناس متمردون ، وانفعالاتهم مستتارة ، وسلطان الفضيلة مشلول ، ولم تعد ثمة خطوات لزيادة حقوق الديمقراطية ، أجبنا بأن أية إجراءات من هذا النوع يجب أن تتخذ ، وذلك لما ذكرت من الأسباب . وفي اعتقادي أن الحكومات مازالت معنية بهذه الإجراءات أكثر من اهتمام المجتمع بها في مجملته ، ولكن الحكومات قد تزول ، أما المجتمع فباق لا يفنى .

على أنى لا أود أن أبالغ في أهمية ذلك المثل الذي تقدمه إلينا أمريكا . فقد عهدت إلى الشعب بالحقوق السياسية في وقت لا يستطيع فيه إساءة استغلالها حيث كان عدد السكان قليلاً وعاداتهم بسيطة ، فلما ازداد عددهم ، لم يوسع الأمريكيون من سلطان الديمقراطية وإنما وسعوا من نطاقها فحسب .

لا شك في أن اللحظة التي تمتع فيها الحقوق السياسية لشعب لم يكن لديه منها شيء من قبل ، لحظة حرجة وخطرة كل الخطر . فإن كان اتخاذ مثل هذا الإجراء ضرورياً في كثير من الأحيان ، فإنه ، مع ذلك ، خطر دائماً . فقد يرتكب الطفل القتل دون أن يكون متفهماً إلى قيمة الحياة ، وقد يسلب شخصاً آخر شيئاً يملكه قبل أن يعي أن ما يملكه هو قد يؤخذ منه غصباً ؟ فعندما تمتع الطبقات الدنيا لأول مرة حقوقها السياسية يكون موقفها إزاء هذه الحقوق موقف ذلك الطفل إزاء الطبيعة كلها ، وعندئذ يصح لنا أن نطلق عليهم المثل المعروف *Homo puer robustus* . وإنك لتجد هذه الحقيقة قائمة حتى في أمريكا نفسها . فإن الولايات التي ظل مواطنوها يستمتعون بحقوقهم أطول من غيرهم هي الولايات التي يحسن فيها هؤلاء المواطنون استخدام هذه الحقوق .

ولسنا نخشى أن نتهم بالإسراف إن كررنا القول بأنه لا شيء أنصعب إنتاجاً للخوارق

والعجائب من الاستمتاع بالحرية ، ولكن ليس شيء أشق على النفس من التلمذ لاكتساب هذا الفن ، وهذا قول لا ينطبق على الاستبداد . فكثيراً ما يعدلوا الاستبداد هذا بأنه سيصلح الأمور ، ويعرض الناس عما عانوه في الماضي من متاعب وآلام ، وأنه سيؤيد الحق ، ويحمي المظلوم ، ويحافظ على استقرار الأمن واستتباب النظام العام ، فتخدر أعصاب الأمة برعوده ، وتهدأ من جراء ذلك الرخاء المؤقت الذي يحدثه ، وتظل (الأمة) هكذا غافلة مخدرة إلى أن تفيق وتنفطن لنفسها وتشعر بما هي فيه من برؤس وشقاء . أما الحرية فعلى النقيض من ذلك . فهي لا تقوم عادة إلا بكل مشقة وبوسط الأعاصير الهوج ، وتزيدها الحفلات المدنية تضجاً وكلاً ، ولا يتسنى للناس تقدير مزاياها ومنافعها حق قدرها إلا بعد أن تنضج وتشيع .

احترام القانون في الولايات المتحدة

احترام الأمريكيين القانون - إنهم يحبونه محبة الأبناء والديهم - فمن مصلحة كل امرئ الشخصية أن يعمل على الزيادة قوة القانون .

ليس عملياً أن تستشار الأمة كلها مباشرة أو بالوساطة في وضع القوانين ، ومع هذا فلا ينكر أحد أن ذلك ، إن تيسر ، يزيد سلطة القانون زيادة عظيمة . فهذا الأصل الشعبي الذي قد يضعف من جلال التشريع وحكمته ، يساعد كل المساعدة ، على زيادة قوته . ففي تعبير الشعب بأسره عن آرائه قوة مذهلة ، وإذا ما صرحت إرادته عن نفسها استولت الرهبة على خيال الناس ، حتى أولئك الذين يرغبون في مقاومتها . وهذه حقيقة تعرفها الأحزاب جميعاً . فلا غرو إن رأيناها تعمل جاهدة في أن تكون لها أغلبية ، كلما استطاعت السيل إليها . فإن لم يجيء العدد الأكبر من أصوات الناخبين في جانبهم قالوا إن الأغلبية الصحيحة امتنعت عن التصويت ، وحتى إذا فشلوا في هذا الأمر التجأوا إلى أولئك الأشخاص الذين لا حق لهم في إعطاء أصواتهم .

ليس في الولايات المتحدة طبقة من الناس لا حق لها في الانتخاب ولا تشارك في وضع القوانين على نحو غير مباشر سوى الأرقاء والخدم والصعاليك الذين تعولهم وحدات الحكم المحلي وتتفق عليهم . فعلى من يريدون أن يهاجموا القانون إذن أن يغيروا رأى الأمة أو أن يدوسوا على قراراتها بالأقدام .

وتم سبب ثان مباشر أكثر من الأول وأرجح منه وزناً يتسنى إضافته إلى السبب السابق . لكل إنسان في الولايات المتحدة هم اهتماماً شخصياً بإجبار الجماعة كلها بالقوة على إطاعة القوانين واحترامها لأن الأقلية قد تستطيع بعد قليل من الزمن أن تجتذب

الأغلبية إلى مبادئها . ومن ثم كان يهملها أن تعترف بذلك الاحترام الواجب لقرارات
المشرع . فقد تواترت الفرصة ، يوماً ما ، فتدعى أنها قراراتها هي . فمهما جاء قرار ما متعباً
ومضيقاً ، فالمواطن في الولايات المتحدة يقبله ويتبعه ، لأنه من عمل الأغلبية فحسب ،
بل لأنه من عمله هو كذلك ، فضلاً عن أنه يعتبره عقداً هو طرف فيه .

فلا غرو إذن إن لم نجد في الولايات المتحدة ذلك الجمهور العديد المضطرب الذى
يعد القانون عدوه الطبيعي ، فجعل ينظر إليه بعين ملؤها الخوف والارتباب . وعلى العكس
من ذلك ، يستحيل ألا نلاحظ أن جميع الطبقات تبدى كل الاحترام للتشريع وتتعلق به
تعلق الآباء بأبنائهم .

ومع هذا ، فإنى مخطيء في قولي جميع الطبقات ، فإن كان مقياس السلطة في أوروبا قد
انقلب في أمريكا وجدنا الأغنياء في مركز أشبه بمركز الفقراء في الدنيا القديمة ، فالأغنياء
هم الذين ينظرون إلى القانون بعين الارتباب . هذا ، وسبق أن أشرت إلى أن فائدة
الديمقراطية ليست في أنها تحمى مصالح الجميع ، كما يزعمون في بعض الأحيان ، بل لأنها
تحمى مصالح الأغلبية فحسب . ففي الولايات المتحدة ، حيث الفقراء هم الذين يحكمون
فإن للأغنياء ما يخشونه دائماً من وراء إساءة الفقراء لما في أيديهم من السلطة . فقلق
الأغنياء الطبيعي هذا قد يحدث في النفوس سخطاً مكثوماً ، ومع ذلك لا يعكس صفو
الجماعة بشكل فيه شيء من العنف - فالسبب نفسه الذى يمنع الأغنياء من أن يتقوا كل
الثقة بالسلطة التشريعية يمنعهم من أن يطيعوا أوامرهم ؛ ذلك بأن ثروتهم التى تحول بينهم
وبين وضع القوانين ، هى نفسها التى تمنعهم من الوقوف في وجهها . ففي الأمم المتحضرة
لا يثور سوى الذين لا شيء لديهم يخشون عليه من الضياع . فإن لم تكن قوانين الديمقراطية
جديرة بالاحترام دائماً فإنها مع ذلك موضع الاحترام باستمرار ، لأن الذين في دأبهم أن
يتنكروا حرمة القوانين يخفقون في إطاعة تلك القوانين التى شاركوا في وضعها ، والتى
يستفيدون من ورائها . على حين أن المواطنين الذين لهم مصلحة في انتهاكها تدفعهم
أخلاقهم ويدفعهم مركزهم إلى أن يطيعوا قرارات المشرعين أيا كانت ، ذلك إلى أن الناس
في الولايات المتحدة يطيعون القوانين لا لأنها من وضعهم فحسب ، بل لأنه من الميسور
تغييرها إذا ما ظهرت أضرارها . فهم يحترمون القانون لأنه ، أولاً ، شرف رضوه هم على
أنفسهم ، وثانياً ، لأنه شر عابر ولا يلبث أن يزول .

النشاط الغالب على كل أجزاء الهيئة السياسية في الولايات المتحدة وتأثيره في المجتمع

تصور النشاط السياسي الغالب على الولايات المتحدة أشق من تصور ما فيها من الحرية والمساواة اللتين تسيطران عليها - ليس النشاط الجرم الذي يحرك الهيئات التشريعية على الدوام سوى حدث عارض أو هو امتداد لذلك النشاط العام - يشق على الأمريكي أن يحد من نفسه في شئونه الخاصة وحدها - الاستتار السياسية تمتد إلى كل اتصال اجتماعي - ويعزى جزء من نشاط الأمريكيين التجاري إلى هذا السبب - المزايا غير المباشرة التي يستمدتها المجتمع من حكومة ديمقراطية .

عندما يتنقل السائح من بلد حر إلى آخر غير حر تستولي عليه الدهشة من جراء ما يجده في البلدين من تباين شديد ، فكل شئ في البلد الحر في حركة ونشاط ، على حين يبدو كل شئ في الثانية راكداً لا حركة فيه . ففي البلد الأول تدور موضوعات البحث كلها حول التقدم والترقي ، على حين يبدو هم البلد الثاني محصوراً في الاستمتاع بما سبق أن حصل عليه من مزايا . ومع ذلك فالبلد الذي يبذل جهوداً عنيفة في العمل على توفير السعادة لنفسه ، هو في العادة أغنى وأزهر من البلد الذي يبدو راضياً قانعاً بما قسم له من حظوظ . فإن وازنا بينهما أدركنا بالكاد كم من حاجات جديدة كثيرة نستشعرها يومياً في البلد الأول ، في حين لا يبدو من هذه الحاجات سوى القليل في البلد الثاني .

فإن صدقت هذه الملاحظة على تلك البلاد الحرة التي احتفظت بأشكال الحكم الملكي وبالمنظمات الأرستقراطية ، فإنها لتصدق أكثر من ذلك على الجمهوريات الديمقراطية . وليس الأمر في هذه الدول أن جزءاً واحداً من الشعب فحسب ، هو الذي يحاول أن يحسن أحوالها الاجتماعية ، بل الجماعة كلها تشارك في هذا الأمر ، وليست مقتضيات طبقة واحدة هي التي يحسب لها حسابها ، بل مقتضيات الطبقات كلها ، معاً ، وفي وقت واحد .

ليس مستحيلاً أن ندرك مدى تلك الحرية المذهلة التي يستمتع بها الأمريكيون ، ومن الميسور أن نكون فكرة عما عندهم من مساواة مفرطة ، ولكن النشاط السياسي الغالب على الولايات المتحدة ، يجب أن يشاهد هو الآخر حتى يتيسر لنا فهمه على الوجه الصحيح . فلا تكاد تطل قدمك أرض الولايات المتحدة حتى تصك أثمانك ضجة تذهلك ، تسمع ضوضاء عجيبة تأتيك من كل جانب ، كما تسمع آلافاً من الأصوات تنطلق كلها في وقت واحد ، تتطلب سد حاجات أصحابها الاجتماعية . فكل شئ حولك في حركة متصلة لا تنقطع ، ففي ناحية من أنحاء المدينة ترى حشوداً من الناس اجتمعوا ليفصلوا في أمر بناء كنيسة جديدة ، وفي أخرى تجري عملية انتخاب نائب من النواب

وعلى مقربة منها ترى نواحي دائرة معينة يسارعون إلى المدينة ليتشاوروا في بعض التحسينات المحلية . وفي مكان آخر نجد عمال قرية من القرى اجتمعوا ليتناقشوا في مشروع شق طريق جديد ، أو فتح مدرسة عامة . هذا ، وقد تعقد اجتماعات مجرد إبداء الاستهجان لمسلك الحكومة في موضوع ما في حين ينجي المواطنون في تجمعات أخرى السلطات القائمة باعتبارهم آباء لبلدهم ، وتتكون جماعات تعد السكر رأس كل بلية في الدولة ، ويتعهد أعضاؤها في وقار بأن يكونوا مثلاً طيبة للاعتدال والتعفف عن معاقرة الخمر .

إن الانتشار السياسي الضديدة للهيئات التشريعية في أمريكا ، وهو أمر فريد يسترعى انتباه الأجانب ، ليس سوى حدث من الأحداث أو نوع من استقرار تلك الحركة العامة التي تنشأ في أدنى طبقات الشعوب ، ثم تمتد منها إلى شتى طبقات المجتمع ، الواحدة بعد الأخرى ؛ وإنه لمن المستحيل أن نجد جهوداً تنفق في سبيل السعي وراء التسعادة أكثر مما تجده هنا .

من الصعوبة بمكان تعيين المركز الذي يحتله الاهتمام بالسياسة في حياة المواطن في الولايات المتحدة ، فالإسهام في تنظيم حكومة البلاد ، والمناقشة في شتى شئونها ، أهم ما يشغل باله ، بل هما اللذة الوحيدة التي يعرفها المواطن الأمريكي . وهذا الشعور يصدق على أئمة العادات في الحياة . فحتى النساء كثيراً ما يترددن على التجمعات العامة ، ويصغين إلى ما يلقي فيها من خطب سياسية ، كما لو كان الاستماع إليها نوعاً من التسلية يلجأن إليه بعد فراغهن من أعمالهن المنزلية . فأندية المناظرة تعد ، إلى حد ما ، بديلاً عندهن من الملاهي والمسارح . فالأمريكي لا يحسن أن يتحدث إليك ، ولكنه يستطيع أن يجادل ويتناقش ، وسرعان ما يتحول حديثه إلى مقال أو بحث ، فهو يكلمك كما لو كان يلقي خطاباً موجهاً إلى جمهور من النظارة ؛ وإن حدث أن تحدث في مناقشة ، إذا به يخاطب من يتحدث إليه بقوله : « أيتها السادة !! » .

ويبدو السكان في بعض البلاد كأنهم يأبون أن يستفيدوا من تلك الميزات السياسية التي حوّلها لهم القانون . والظاهر أنهم يعتقدون أن وقتهم أثمن جداً من أن ينفقوه فيما فيه مصلحة الجماعة . فهم يحصرون أنفسهم في أنانية ضيقة كل الضيق ، حدودها أربعة أسوار وسياج صميكة . ولكن إن حدث وقضى على أمريكي بأن يقصر نشاطه على شئونه الخاصة وحدها ، لوجد أنه قد سلب نصف كيانه ، ولشعر بفراغ هائل في حياته التي ألف أن يحياها ، وعندئذ قد يبلغ به البؤس حداً لا يطاق . وإن لم يكن بأنه لو حدث وقامت حكومة استبدادية في أمريكا لكان التغلب على ما رسخ فيهم من العادات التي تكونتها الحرية فيهم أشق من الانتصار على محبة الحرية نفسها .

لقد أثرت الاضطارة المستمرة التي أدخلتها الحكومة الديمقراطية في دنيا السياسة في كل اتصال اجتماعي . ولست والفاً إن كانت هذه الميزة ليست أعظم ميزات الديمقراطية بوجه عام ، ولا أمل إلى مدحها من أجل ما تفعله ، أكثر من ميل إلى اعتدائها من أجل ما تنسب في عمله .

لا نزاع في أن الشعب كثيراً ما يسئ إدارة الشئون العامة إساءة بالغة ، ولكنه لا يستطيع أن يشترك في إدارة الشئون العامة من غير أن تتسع دائرة أفكاره ويتخلص عقله من تلك النقطية العادية التي اعتاد أن يسير عليها في تفكيره ، فأدنى فرد يشارك في حكومة البلاد يستطيع أن يحصل على قسط معين من احترام الذات ورعاية الكرامة الشخصية . وإذا صار يملك شيئاً من السلطان ، فيمكنه أن يستفيد من خدمات رجال من ذوى العقول المستتيرة أكثر من عقله هو . فيلتف حوله كثيرون من المرشحين يروجون له ويتملقونه ، ويعملون على أن يمدحوه ، ويغشوه بالآف الطرق ، ولكنهم في سعيهم هذا إنما ينيرون له الطريق في الواقع . فهو يشارك في أعمال سياسية لم يتكرها هو ، ولكنها تجعله ميالاً إلى القيام بأعمال من قبيلها . فنظره يوجه كل يوم إلى ضروب جديدة من تحسين الأملاك العامة مما يرغبه في العمل على تحسين ممتلكاته هو الخاصة به ، وقد لا يكون أسعد ممن جاءوا قبله ، ولا خيراً منهم ، ولكنه أنشط منهم وأكثر علماً بما يجري من الأمور . ولا شك عندى في أن المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة إذا ما ضمت إلى تكوين البلاد الجغرافى ، كانت السبب (وليس السبب المباشر كما يؤكد كثيرون ، بل السبب غير المباشر) في ذلك النشاط التجارى العظيم الذى يقوم به السكان . فليست القوانين هي التى خلقتها ، ولكن الناس يتعلمون كيف يعملون على ترقية بخبرتهم التى يستمدونها من التشريع .

عندما يؤكد خصوم الديمقراطية أن رجلاً بمفرده يستطيع أن ينجز ما يقوم به من أعمال ، على وجه أفضل مما تقوم به حكومة الجميع ، يدون لى أنهم على حق فيما يقولون . فحكومة الفرد ، على فرض وجود المعرفة في الناحيتين ، ستكون أكثر اتساقاً وأعظم مثابرة ، واطراداً ، وأدق في رعاية التفصيلات من حكومة جبهة من الناس . ذلك إلى أنها تحرص على أن تختار بعناية وحسن تقدير من ترى استخدامهم من الموظفين . أما من ينكرون ذلك فلم يروا حكومة ديمقراطية قط ، أو بنوا حكمهم على بيانات ناقصة . صحيح أن المؤسسات الديمقراطية لا تبدى نظاماً منسقاً من نظم الحكم ، حتى ولو كانت الظروف المحلية ، ونزعات الشعب ، تسمح لها بالبقاء ؛ فالحرية الديمقراطية أبعد من أن تستطيع إنجاز كل مشروعاتها بتلك المهارة التى عرفت بها الحكومات الاستبدادية الماهرة . فهي كثيراً ما تهجر هذه المشروعات قبل أن تؤتي ثمارها ، أو هي تخاطر بها عندما تكون النتائج المترتبة عليها خطيرة ، ولكنها في النهاية تنتج أكثر مما تستطيع إنتاجه أية حكومة مطلقة . فإن كان ما تنجزه إنجازاً طيباً ، قليل العدد ، فإن جملة ما تنجزه من الأعمال كبير . ففي حكمها لا تكون العظمة فيما تعمله الإدارة العامة ، وإنما هي فيما يعمل بدونها أو خارجها . فالديمقراطية لا تعطى الشعب أمهر حكومة ، ولكنها كثيراً ما تنتج ما تعجز عنه أقدار الحكومات عادة ، أى أنها تنتج نشاطاً ذاتياً غزيراً لا يستقر له قرار ، وقوة زاخرة ، وهمة لا تنفصل عنها ، وتأتى مع ذلك بالعجب العجاب ، مهما كانت الظروف غير ملائمة . تلك هي المزايا التى تمتاز بها الديمقراطية .

إننا نرى في عصرنا هذا الذى تتأرجح فيه مقدرات العالم الأوربي في الميزان - بعض الناس يسارعون إلى مهاجمة الديمقراطية باعتبارها قوة معادية ، ولكنها على الرغم من ذلك لا تزال تنمو . وثمة آخرون يرون فيها إلهاً جديداً يعبدونه ، برز من الفوضى ، ولكن كلا هذين الفريقين لا يعرف تماماً موضوع كراهيته ، أو عبادته . فهما يتصارعان في الظلام ، ويوزعان ضرباتهما على غير هدى .

إننا يجب أن نفهم أولاً ما نريده من المجتمع ومن حكومته ، فهل ترغب في أن ترى العقل البشرى في حالة من السمو والرفعة ، وأن تدربه على مواجهة أمور هذه الدنيا مواجهة كرعة ؟ أتريد أن توحى إلى الناس بأن ينظروا إلى المنافع المادية الدنيوية بشيء من الازدراء ، وتكون فيهم معتقدات راسخة تظل توالياً بما يغذيها ، وأن تحيى فيهم روح الإخلاص لكل نبيل ؟ أتريد أن تعمل على تهذيب العادات الأخلاقية وصقل آداب السلوك ، وازدهار الفنون الجميلة ؟ أتريد أن تتعهد الشعر وتحت على حبه وحب الجمال والمجد ؟ هل ترمى إلى تنظيم الشعب على نحو تجعله يؤثر في سائر الأمم ، ومستعداً للقيام بالمشروعات الجسيمة ، مهما كانت نتائجها ، فإنها ستترك اصماً ضخماً يؤثر في مجرى التاريخ ؟ إن كان هذا هو الغرض الرئيسى الذى تراه يجب أن يكون نصب أعين الناس ، فلا تختار الحكم الديمقراطي لأنه ، يقيناً ، لن يوصلك إلى غرضك الذى ترمى إليه .

أما إن كنت ترى أن الأقيد عملياً أن تحول نشاط الإنسان الأدبى والعقل إلى إنتاج وسائل الراحة المادية واستخدامها في زيادة السعادة العامة ، وإن كان من رأيك أن الفهم الواضح أقيد للإنسان من التبوغ ، وإن كان هدفك ألا تتخلق في الناس فضائل البطولة ، بل أن تشجع على تكوين العادات المسالمة ، وإن كنت تؤثر أن ترى الرذائل تقترف ، على أن تشاهد الجرائم ترتكب ، وتفضل أن تصادف أعمالاً نبيلة أقل ، على خريطة أن تقل كذلك الأعمال الإجرامية بالنسبة إليها ، وإن كنت لا تحفل بالمعيشة بين ظهراى مجتمع باهر . وكيفيك أن تعيش في رخاء شامل ، وفي الجملة ، إن كنت ترى أن الغرض الأساسى من حكومة ما ليس أن تمنح الأمة في جهلتها أكبر قوة ممكنة أو أعظم مجد ممكن ، بل أن تكفل لكل فرد من أفراد الأمة أكبر قسط من السعادة ، وتجنبه أكثر ما يمكن تجنبه من ضروب البؤس - إن كان هذا ما تهدف إليه فاعمل إذن على تحقيق المساواة بين الناس ، وأقم المؤسسات الديمقراطية بينهم .

أما إن كان الوقت الذى يتيسر لك فيه أن تختار ، قد ولى ، وإن كانت هناك قوة فوق قوة الإنسان أخذت تدفعنا وتستعجلنا إلى المضى نحو أحد هذين النظامين من الحكم ، من غير استشارتنا ونعرف رغباتنا ، فعلينا أن نبذل الجهد على الأقل في سبيل الحصول على أكبر فائدة ممكنة من النظام الذى قدر لنا أن نسير فيه . فإن نحن وقفنا على ما فيه من نزعات طيبة وأخرى خبيثة ، وجب علينا أن نعمل بأقصى ما نستطيع على تقوية الطيب وطمع الخبيث

الفصل الخامس عشر

سلطة الأغلبية غير المحدودة في الولايات المتحدة، وعواقبها

قوة الأغلبية الطبيعية في البلاد الديمقراطية - معظم الدساتير الأمريكية قد زادت هذه القوة بوسائل مصطنعة - كيف حدث ذلك؟ سلطة الأغلبية الأدبية - بعض آراء في عصمتها من الخطأ - احترام حقوقها، وكيف ازداد هذا الاحترام في الولايات المتحدة .

جوهر الحكومة الديمقراطية في سيادة الأغلبية سيادة مطلقة . فليس في الدول الديمقراطية شيء يستطيع أن يقاومها ؛ ذلك إلى أن أغلب الدساتير الأمريكية قد عملت على زيادة قوة الأغلبية الطبيعية هذه بطرق شتى مصطنعة .

والسلطة التشريعية هي السلطة الوحيدة التي تستطيع إرادة الأغلبية أن تسيطر عليها ، من بين جميع المؤسسات السياسية . هذا ، وقد عقد الأمريكيون عزمهم على أن يتم انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية بواسطة الشعب مباشرة ، وأن تكون مدة بقائهم في هذه الهيئة قصيرة جداً ، حتى يتسنى للشعب هذا أن يخضعهم لمعتقدات أهل دوائرهم الانتخابية ولأهوائهم اليومية . ويلاحظ أن أعضاء المجلسين التشريعيين كليهما من أعضاء طبقات واحدة ، ويتخبون بالطريقة عينها . وبذلك صارت تنقلات الهيئات التشريعية سريعة ، ولا يتسنى مقاومتها ، شأنها في تلك شأن المجلس الواحد . وهكذا صارت سلطة الحكومة كلها تقريباً في أيدي هيئة تشريعية مؤلفة على هذا النحو .

وفي الوقت نفسه الذي زاد فيه القانون قوة السلطات ، القوية في ذاتها ، ظل يزيد السلطات الضعيفة ، تدريجياً ، ضعفاً على ضعفها الطبيعي فيها ، وبذلك جردت مثل السلطة التنفيذية من الاستقرار ومن الاستقلال ؛ وبعد أن أخضعهم كل الإخضاع لأهواء المجالس التشريعية وتقلباتها ، عاد وسلمهم نفوذهم الضئيل الذي كان يتسنى لطبيعة الحكومة الديمقراطية أن تحوله لهم . وكذلك أخضع القانون السلطة القضائية في كثير من الولايات لانتخاب الأغلبية ، هذا ، وجعل وجودها في جميع الولايات متوقفاً على هوى السلطة التشريعية ، مادام قد تحول للنواب أن يعدلوا مرتبات القضاة في كل سنة .

وكان ما فعله العرف ، وفعله العادات أكثر مما فعله القانون نفسه . فتم إجراء يتنشر في الولايات المتحدة كل الانتشار ، وظل يتزايد فيها حتى كاد يعم البلاد جميعها ، وسوف

ينتهي بها الأمر إلى الاستغناء عن ضمانات الحكومة النيابية . ذلك أنه كثيراً ما يحدث أن يرسم الناخبون للمرشح الذى تم انتخابه ، خطأ معينة ، عليه أن يسير عليها ، ويفرضون عليه التزامات إيجابية معينة يتعهد لهم بالقيام بها ، ومعنى هذا - فيما عدا الشعب - كان الأغلبية نفسها تعقد جلساتها فى الميدان العام .

وتألفت عدة ظروف خاصة ، جعلت قوة الأغلبية فى أمريكا طاغية كل الطغيان ، بل ولا قبل لأحد بالوقوف فى وجهها . فسلطة الأغلبية الأدبية تقوم ، إلى حد ما ، على فكرة أنه يوجد من الذكاء ومن الحكمة فى جماعة من الناس أكثر مما يوجد فى الفرد الواحد ، وأن عدد المشترعين وكمهم أهم من كيفه . وبذلك تكون نظرية المساواة قد طبقت على عقول الناس ، وتكون الكبرياء البشرية قد هوجمت فى آخر معقل لها ، بمذهب تتردد الأقليات فى قبوله والتسليم به ، ولن توافق عليه إلا ببطء شديد . فسلطة الأغلبية بحاجة إلى تأييد الزمن ، حتى تبدو سلطة شرعية ، مثلها فى ذلك مثل سائر السلطات ، بل ولعلها فى ذلك أكثر من أية سلطة أخرى ، فهى ، أولاً ، تنزع الطاعة بالقوة ، وقوانينها لا تحرم إلا بعد أن يظل معمولاً بها زمناً غير قصير .

إن الحق فى حكم المجتمع ، ذلك الحق الذى تفترض الأغلبية أنها استمدته من ذكائها الفائق ، جاء إلى الولايات المتحدة مع الرعيل الأول من المستوطنين ؛ وهذه الفكرة ، وهى فى ذاتها تكفى لإقامة أمة حرة ، قد اندمجت الآن فى عادات الشعب ، وفى توافقه أحداث حياته اليومية .

كان الفرنسيون فى عهود الملكية القديمة يقولون بأن الملك معصوم من الخطأ ، وإن أخطأ فالذنب ذنب مستشاريه . ففسرت هذه الفكرة الطاعة للملك كل اليسر ، إذ جعلت الرعية تشكو من القوانين وجورها من غير أن يحول ذلك بينها وبين أن تظل تحب واضع القوانين وتكرمه . وقد أخذ الأمريكيون بهذه الفكرة عنها فيما يتعلق بالأغلبية .

ومع ذلك فقوة الأغلبية الأدبية إنما تقوم على أساس مبدأ آخر غير هذا المبدأ . وذلك أن مصالح الكثرة يجب أن تكون مفضلة على مصالح القلة . وسرعان ما يتبين من هذا ، أن الاحترام الذى يوليه الناس لحقوق الأغلبية ، لا بد أن يزداد بالطبع ، أو ينقص بحسب حالة الأحزاب المختلفة . فإن انقسمت الأمة على نفسها بشأن مصالح كبيرة متعددة لا يمكن التوفيق بينها ، فإن ميزة الأغلبية كثيراً ما تغفل لأن الموافقة على مطالبها أمر لا يطاق .

فلو كان فى أمريكا طبقة من المواطنين تعمل الأغلبية التى تضع القوانين أن تجردها من امتيازاتها الخاصة بها التى ظلت أجيالاً طويلة تستمتع بها ، وأن تخلعها من مركزها السامى الذى تبوأته ، وتعطى بها إلى مستوى الشعب - لو كان فى أمريكا مثل هذه الطبقة لكان من المحتمل أن لا تميل الأقلية إلى طاعة قوانينها . ولكن لما كانت كل الجماعات الأولى التى استوطنت الولايات المتحدة فى مستوى واحد ، لم تظهر بعد أى خلافات طيعية ، أو دالمة ، بين مصالح الأهالى المختلفة .

وتم جماعات لا يأمل أعضاء الأقلية فيها أن يجذبوا الأغلبية إلى جانبهم ، لأنهم لابد لهم من أن يسلموا بالنقطة نفسها التي هي موضع الخلاف بينهم وبين الأغلبية . وبذلك لن تصبح الأرستقراطية أغلبية ، مادامت محتفظة كل الاحتفاظ بامتيازاتها الخاصة ، وهي امتيازات لا تستطيع أن تنزل عنها ، وتظل مع ذلك أرستقراطية .

ولكن المسائل السياسية لا تؤخذ في الولايات المتحدة بمثل هذا الشكل العام المطلق . فجميع الأحزاب تميل إلى الاعتراف بحق الأغلبية لأنها تأمل أن تمارس نفس هذا الحق لمصلحتها في يوم من الأيام ، فالأغلبية في تلك البلاد تمارس إذن سلطة فعلية هائلة ، وقوة رأى لا تقل كثيراً عن هذه السلطة . وليس هناك عقبات تستطيع أن تعوق تقدمها أو تعطله ، وبذلك تجبرها على أن تصفى إلى شكاوى أولئك الذين تسحقهم في طريقها . وهذه حالة مضرّة في ذاتها ، وخطرة على المستقبل .

طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة يزيد عدم استقرار التشريع والإدارة المتأصل في الديمقراطية

يزيد الأمريكيون من تغيير القوانين المتأصل في الديمقراطية بتغييرهم السلطة التشريعية كل عام ، وبحولهم لها سلطة تكاد لا تحد - وهذا التأثير نفسه يصيب الإدارة - التركيز على تحسين الأحوال الاجتماعية أعظم في أمريكا منه في أوروبا وإن كان أقل استمرارية .

سبق أن تكلمت عما في المؤسسات الديمقراطية من عيوب طبيعية . فكل عيب من هذه العيوب يزداد بنسبة تزايد سلطان الأغلبية . ويجدر بنا أن نبدأ بأوضح هذه العيوب جميعاً ، أى بتغيير القوانين . فهذا التغيير شر ذاتي كامن في كل حكومة ديمقراطية . فمن طبيعة هذه الحكومة أن ترفع رجالاً جديداً إلى مراكز القوة والسلطان ، إلا أن ظهور هذا العيب يكون إدراكه بنسبة ما للهيئات التشريعية من سلطة ، ومن وسائل التنفيذ .

فالسلطة التي تمارسها الهيئة التشريعية في أمريكا سلطة واسعة . فليس ثمة ما يمنع رجال التشريع من تنفيذ رغباتهم بسرعة ، وبهمة عظيمة ، وهم يزدادون كل سنة بمثلين جديداً ، وبعبارة أخرى أن الظروف التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في الديمقراطية ، والتي تسمح بإفساح المجال للأهواء والتقلبات في الشؤون البالغة الأهمية ، نجدّها هنا قائمة فعالة . ومن ثم فإن أمريكا تعد في الوقت الحاضر الدولة التي لا تعيش فيها القوانين سوى وقت قصير ، أقصر مما تعيشه في أية دولة أخرى . فقد تعدلت جميع الدساتير الأمريكية في مدى ثلاثين عاماً . ولم يكن في أمريكا ولاية واحدة إذن ، لم تعدل في تلك الحقبة مبادئها التي تأخذ بها في التشريع . أما من حيث القوانين نفسها ، فحسبنا نظرة إلى تلك المحفوظات التي في شتى ولايات الاتحاد ، فنقتنع بأن نشاط المشرعين في أمريكا لا يبدأ أبداً .

ولا يعنى ذلك أن الولايات المتحدة تعد بطبيعتها أقل استقراراً من غيرها ، بل يعنى أنها تتبع في تكوين قوانينها عدم الاستقرار الطبيعي الذى تتصف به رغباتها .

إن سلطة الأغلبية الطاغية ، القادرة على كل شيء ، والطريقة السريعة المطلقة التى تنفذ بها قراراتها في الولايات المتحدة لا تجعل القانون غير مستقر فحسب ، بل تجعل لها نفس التأثير على تنفيذ القوانين وعلى تصريف شئون الإدارة . ولما كانت الأغلبية هى القوة الوحيدة التى ينبغي مجاملتها ، والتقرب إليها ، صار الناس يتلقون بحماسة بالغة كل ما تعرضه من مشروعات . ولكن ما إن يتجه انتباهها إلى أشياء أخرى ، إذا بكل تلك الحماسة قد فُتت وتوقفت . أما في دول أوربا الحرة ، حيث الإدارة مستقلة وأمونة معاً ، فإن مشروعات القوانين تظل تنفذ ، حتى وإن اتجه اهتمامها إلى أمور أخرى .

وتم تحمسينات معينة تجرى في أمريكا بغيرة ونشاط أكثر مما تجرى بهما في البلاد الأخرى . هذا ، وتتميز هذه الأغراض نفسها في أوربا بمجهود اجتماعي أقل ، إلا أنه بمجهود يبذل باستمرار .

فمن بضع سنوات مضت ، قام نفر من الأتقياء الصالحين ، وأخذوا على عواتقهم العمل على إصلاح حالة السجون ، فتأثر الجمهور بما ذكروه عنها ، ونال موضوع إصلاحها هذا الحظوة عند الكثيرين . وفعلاً أقيمت سجون جديدة ، ولأول مرة صارت فكرة إصلاح المذنبين وعقابهم ، جزءاً من نظام السجن .

ولكن هذا التغيير السعيد الذى اهتم به الجمهور من كل قلبه ، والذى جعلته جهود المواطنين التى بذلوها معاً ، وفي وقت واحد ، أمراً لا يقاوم - هذا التغيير لا يمكن أن يتم في طرفة عين . فبينما كانت السجون تبنى ، والإصلاحيات الجدد تنشأ ، وكانت إرادة الأغلبية تحت على استعجال العمل ، ظلت السجون القديمة قائمة وملأى بالكثيرين من المذنبين - وهى سجون غير صحية وفاسدة ، كلما زاد اتجاه الإصلاح إلى السجون الجديدة والعمل على تحسينها ، حتى صار التناقض بين الاثنين ظاهراً ومفهوماً لكل ذى عقل يدرك . وقد انشغلت الأغلبية انشغالاً عظيماً بمسألة إنشاء السجون الجديدة ، حتى نسيت السجون القديمة ، وأغفلتها فعلاً . وعندما اتجه الاهتمام إلى موضوع جديد ، وقفت العناية التى كانت تعطى للموضوعات الأخرى . فحدث أولاً تراخ في تنفيذ لوائح التأديب النافعة ، ثم صارت تنتهك حرمانه ، حتى بلغ الأمر أن صرنا نرى في جوار السجن الذى يشهد بروح العصر المستتيرة الرفيقة ، زنانات تذكرنا بوحشية العصور الوسطى .

ظفيان الأغلبية

كيف ينبغي أن نفهم مبدأ سيادة الشعب - استحالة تصور حكومة مختلطة --- قوة السيادة يجب أن توجد في موضع ما - ما ينبغي أن يتخذ من الاحتياطات لمراقبة عملها وضبطه - هذه الاحتياطات لم تراعى في الولايات المتحدة - نتائج ذلك .

إنها لقاعدة خاطئة مضمونة في اعتقادي ، وبعيدة عن الدين ، أن نقول ، من الوجهة السياسية ، إن للشعب الحق في أن يفعل ما يشاء . ومع ذلك فقد أكدت من قبل أن السلطة كلها مستمدة من إرادة الأغلبية . فهل أنا أناقض نفسي يا ترى ؟

ثم قانون عام يحمل صفة العدالة ، وضع وتأيد من قبل ، لأغلبية هذا الشعب أو ذاك ، ولكن بأغلبية بنى الإنسان جميعاً . فحقوق كل شعب تقع إذن في دائرة ما هو عدل . ويصح لنا أن نعد الأمة أشبه بيئة محلّفين حول لها أن تمثل الجماعة بأوسع معانيها ، وأن تطبق العدالة - فالعدالة قانونها . فهل يجب أن يكون مثل هذه الهيئة من المحلفين التي تمثل المجتمع - أن يكون لها من السلطة أكثر مما للجماعة نفسها التي تقوم هي بتنفيذ قوانينها ؟ عندما أرفض الإذعان لقانون ظالم ، فإنني لا أنازع الأغلبية في حق الأمر والنهي . وإنما أكون قد لجأت من سيادة الشعب إلى سيادة البشر أجمعين . فمن الناس من لم يخشوا أن يؤكّدوا لنا أن الشعب لا يستطيع أبداً أن يتجاوز حدود العدالة والعقل في المسائل التي هي مسائله بوجه خاص . وعلى هذا يصح أن يخول للأغلبية التي تمثل هذا الشعب ، سلطة كاملة . ولكن هذه اللغة ليست سوى لغة العبيد .

فالأغلبية في مجملتها ، لاتعدو أن تكون فرداً ، كثيراً ما تتعارض آراؤه ومصالحه مع آراء شخص آخر ومصالحه ، وذاك الشخص الآخر يسمونه أقلية . فإن نحن سلمنا بأن الرجل الذي يملك قوة مطلقة قد يسوء استخدام هذه القوة ، فيظلم خصومه ، فما الذي يمنع الأغلبية من أن تكون معرضة لثل هذا الخطأ ؟ فالناس لا يغيرون أخلاقهم إذا ما اتحدوا بعضهم مع بعض ، ولا يزداد صبرهم على العقبات التي تصادفهم في سبيلهم بازدياد قوتهم . أما من جهتي ، فليست أعتقد ذلك . فالقدرة على فعل كل شيء ، تلك القدرة التي لن أمْنحها واحداً من أمثالي المساوين لي ، لا أستطيع أن أمْنحها أى عدد منهم .

لست أرى أننا نستطيع ، رغبة في المحافظة على الحرية ، أن نجتمع بين عدة مبادئ في حكومة بعينها ، كي نعارض بعضها ببعض . فقد كان شكل الحكومة الذي يسمى عادة « بالمختلط » يبدو لي دائماً مجرد وهم لا يمكن أن يتحقق في الواقع ؛ وإن شئنا أن نراعى الدقة في التعبير ، قلنا لا يوجد في الواقع شيء اسمه حكومة « مختلطة »^(١) بالمعنى الذي يفهم

(١) مثل البلاد التي يكون نظامها الحكومي أرسطراطياً ، على حين تكون العادات الأخلاقية فيها ديمقراطية .

عادة من هذه اللفظة . فمن الممكن أن نستكشف في كل الجماعات مبدأ واحداً معيناً يغلب على ما لديها من سائر المبادئ الأخرى . فإتجلتنا التي تذكر عادة على أنها المثال لهذا النوع من الحكومات ، كانت في القرن الماضي دولة أرستقراطية أساساً ، على الرغم من وجود بعض العناصر الديمقراطية العظيمة فيها . فقد كانت قوانين البلاد وعاداتها مما تمكن للأرستقراطية من أن تكون لها الغلبة والسيادة آخر الأمر ، فتوجه شئون البلاد وتصرفها بحسب ما يتفق وإرادتها الخاصة . وقد نشأ الخطأ من رؤية مصالح النبلاء في صراع دائم مع مصالح الشعب ، من غير نظر إلى نتيجة هذا الصراع ، وهذه النتيجة هي النقطة العامة في الواقع . فإن كان لجماعة ما حكومة مختلطة - أى عندما تكون موزعة بالتساوي بين مبادئ معارضة - فلا مناص لها من أمرين : فإما أن تقوم فيها ثورة ، وإما أن تنقلب إلى فوضى .

وعلى ذلك فالقوة الاجتماعية التي تتفوق على سائر القوى يجب أن توضع دائماً في موضع ما ، والحرية تصبح في خطر إن لم تجد تلك القوة أمامها أية عقبة تقوم في سبيلها ، وتتيح لها الوقت لتخفف من عنفها وبطشها .

فالسلطة غير المحدودة شيء سيء خطر ، إذ ليس لأحد من بنى الإنسان الأهلية لممارستها في حزم وعقل ؛ فليس غير الله وحده بقادر على كل شيء ؛ فحكمته وعدالته ترازبان قدرته . وليس على الأرض قوة جديرة في ذاتها بالشرف ، أو لها حقوق تبلغ من قداسها درجة تجعلني أسلم بسلطانها الطاغية التي لأحد لها . فعندما أرى حق الأمر المطلق ، ووسائله تغدق على سلطة ما ، أياً كانت هذه السلطة ، وأياً كان اسمها ، ضعاً كان أو ملكاً ، أو أرستقراطية ، أو ديمقراطية ، أو ملكية ، أو جمهورية - عندما أرى ذلك أقول : إن فيها بذور الاستبداد والظلم . ولا يسعني عندئذ إلا أن أمضي لأعيش في مكان آخر في ظل قوانين أخرى غير تلك القوانين .

إن أسوأ شر في مؤسسات الولايات المتحدة الديمقراطية الحالية لاينجم عن ضعفها ، كما يؤكد لنا الناس في أوروبا كثيراً ، ولكنه ينجم عن قوتها التي لا قبل لأحد بمقاومتها . وليست الحرية المسرفة الغالبة على تلك البلاد هي التي تفرغني ، بقدر ما يفرغني عدم كفاية الضمانات التي يجدها الإنسان في تلك البلاد ضد الاستبداد والظلم .

فإذا ما وقع في الولايات المتحدة ظلم على أحد من الناس ، أو على فريق منهم فإلى من يلجأ التماساً للإتصاف ؟ فإن هو لجأ إلى الرأي العام ، فالرأي العام هو الأغلبية ، وإن لجأ إلى الهيئات التشريعية ، فهذه إما تمثل الأغلبية وتخضع لها ضمناً ؛ وإن التجأ إلى السلطة التنفيذية ، فالأغلبية هي التي تعين هذه السلطة التي لا تعدو أن تكون آلة طيعة في يديها ؛ وليست هيئة المخلفين سوى الأغلبية حول لها حق النظر في القضايا . هذا ، وإنا نجد في بعض الولايات أن الأغلبية هي التي تنتخب حتى القضاة . فأياً كان الإجراء الذي تشتكى أنت منه ظالماً أو سخيلاً فلا مناص لك من أن تخضع له راضياً ، بقدر ما تستطيع أن ترغى .

ومن جهة أخرى ، إن أمكن تأليف سلطة تشريعية على نحو يجعلها تمثل الأغلبية من غير أن تكون أسيرة لأهوالها والفعالات بالضرورة ؛ وإن أمكن تأليف هيئة تنفيذية على نحو يجعلها تحتفظ بقسط واف من السلطة ، وتأليف سلطة قضائية تستطيع أن تبقى مستقلة عن السلطين الآخرين - إن تيسر ذلك كله ، أمكن تشكيل حكومة تظل ديمقراطية من غير أن تعرض لأي خطر يذكر من أخطار الاستبداد والطفان .

لست أقول بأن الاستبداد يمارس الآن كثيراً في أمريكا في العصر الحاضر ، ولكني أعتقد أنه ليس هناك حاجز أكيد يمنعه ، وأن الأسباب التي تقلل من شأن الحكومة فيها ، إنما توجد في ظروف البلاد وفي آدابها ، أكثر مما توجد في قوانينها .

أثر الأغلبية الطاغية التي بيدها عمل كل شيء ، في سلطة الموظفين العامين التحكمية ، في أمريكا

الحرية التي تركها القانون للموظفين العامين في الدائرة التي حددها لهم - سلطتهم .

يجب أن نفرق بين الاستبداد وبين السلطة التحكمية . فمن الممكن أن يمارس الاستبداد بتأييد من القانون نفسه ، وفي هذه الحالة لا يكون الأمر تحكماً ؛ فقد تستخدم السلطة التحكمية في خدمة المصلحة العامة . وهنا لا يكون الأمر استبدادياً ولا طغياناً . لأن الاستبداد يستخدم عادة وسائل تحكمية إلا أنه يستطيع أن يستغنى عن هذه الوسائل إذا ما لزم الأمر .

إن طغيان الأقلية وقدرتها على أن تعمل كل شيء في الولايات المتحدة ، وهو يتلاءم مع استبداد السلطة التشريعية القانوني . ليلام هو الآخر تلك السلطة التحكمية التي يتمتع بها الموظف العام . للأغلبية سلطة مطلقة في وضع القوانين ، وفي الإشراف على تنفيذها معاً . ولما كان لها سلطة مطلقة كذلك على أولئك الذين هم في مراكز الحكم والسلطان ، وعلى المجتمع في مجمله ، فقد اعتبرت الموظفين العامين أدواتها الطيبة ؛ وسرعان ما تمهد إليهم تنفيذ مقاصدها . أما تفصيلات وظائفهم ، والامتيازات التي يستمتعون بها ، فقلما كانت تحدد سلفاً . فهي تعاملهم كما يعامل الخدم خدمه ، ماداموا مشغولين باستمرار أمامه بأداء أعمالهم ، ومادام يستطيع هو أن يوجههم ، ويعزهم في أية لحظة يشاء .

وعلى الجملة ، فالموظفون الأمريكيون مستقلون في حدود الدوائر المرسومة لهم أكثر من استقلال الموظفين المدنيين الفرنسيين . بل إن السلطة الشعبية قد خولت لهم في بعض الأحيان أن يتجاوزوا حدود هذه الدوائر . ولما كان الرأي العام يحميهم ، وسلطة الأغلبية

تسندهم ، استطاعوا أن يقوموا بأعمال يدهش لها حتى الأوربي نفسه ، على الرغم من طول عهده بالقوة التحكيمية . فبهذه الوسيلة تتكون عادات في قلب البلد الحر ، سوف تبرهن الأيام أنها عادات خطيرة كل الخطر على الحرية .

سلطة الأغلبية على الرأى في أمريكا

إذا ما قطعت الأغلبية في أمريكا برأى حاسم في مسألة ما خروست الألسنة - سبب ذلك - السلطة الأدبية التي تمارسها الأغلبية على الفكر - طبقت الجمهوريات الديمقراطية الاستبداد حتى على عقول الناس .

عندما ندرس تأثير الفكر في الولايات المتحدة ، يتبين لنا في وضوح تفوق قوة الأغلبية على جميع القوى التي نعهد لها في أوروبا . فالفكر قوة لطيفة غير مرئية تهزأ بكل ما يذله الاستبداد والمستبدون من جهود ومحاولات ، فأشد ملوك أوروبا استبداداً في الوقت الحاضر يعجزون عن أن يمتنعوا بعض الآراء المعادية لهم من أن يتداولها الناس سرّاً ، فإنها لتذيع في طول البلاد وعرضها حتى تصل إلى قصور هؤلاء الملوك أنفسهم ، وإلى حاضيتهم . ولكن الأمر ليس كذلك في أمريكا . فمادامت الأغلبية لم تقطع في الموضوع المطروح للبحث برأى ، تظل المناقشة دائرة حوله . ولكن ما إن تجمع أمرها وتصل فيه إلى قرار حاسم لارجعة فيه ، نجد كل امرئ قد التزم الصمت ، واجتمع كل من أنصار الموضوع وخصومه على الموافقة على لزومه وسداده . والسبب في ذلك واضح لا يخفى على أحد . فليس ثمة ملك يبلغ به الاستبداد أن يجمع أزمّة قوى المجتمع كله في يديه هو ، وأن يغلب على كل معارضة ، بمثل ما تستطيع ذلك الأغلبية ، والتي لها الحق في سن القوانين وفي تنفيذها معاً .

إن سلطة الملك مادية ، وتستطيع أن تهيمن على أعمال الناس دون أن تقدر على إخضاع إرادتهم لمشيئتها ، على حين تملك الأغلبية قوة مادية وأدبية معاً . وتستطيع أن تمنع الناس عن عمل شيء ما ، كما تستطيع أن تمنعهم كذلك حتى عن الرغبة فيه .

لأعرف دولة يقل ما فيها من الاستقلال الفكري ، ومن حرية حقيقية في النقاش وإبداء الرأى عما في أمريكا . ففي كل دولة دستورية في أوروبا ، نجد كل إنسان حراً في أن ينشر أية نظرية دينية أو سياسية من أى نوع كانت ، ويروج لها ما شاء أن يروج . فليس في أوروبا بلاد ، مهما بلغ خضوعها لسلطة فردية ، لا تحمي الرجل الذي يرفع صوته دفاعاً عن الحق ، من نتائج جرائته فيه ، فإن بلغ به نكد الطالع أن يعيش في ظل حكومة مطلقة ، وقف الشعب عادة في صفه . أما إن كان يعيش في دولة حرة ، ففي استطاعته ، إن اقتضى الأمر ، أن يجحد في العرش ملاذاً يلجأ إليه ، ذلك إلى أن الجزء الأرستقراطي من المجتمع

ليحميه في بعض البلاد الأخرى . أما في أمة نظمت فيها المؤسسات الديمقراطية على غرار نظم الولايات المتحدة فلا يكون سوى سلطة واحدة - عنصر واحد من عناصر القوة والنجاح - وهو عنصر ليس بعده شيء .

وتقيم الأغلبية في أمريكا حواجز منيعة حول حرية الرأي ؛ وفي نطاق هذه الحواجز يستطيع المؤلف أن يكتب ما يشاء ، وويل له إن هو تجاوزها ! وليس معنى ذلك أنه يتعرض لخطر الشهير به ، كما كانت تشهر محاكم التفتيش بالزنادقة ، ولكنه يعني أنه يتعرض للقضيحة وللاضطهاد المستمرين ، ويقضى على حياته السياسية يده إلى الأبد . وكل ذلك لأنه أغضب السلطة الوحيدة التي تستطيع أن تفتح له أبوابها . فكل نوع من أنواع التعويض ينكر عليه ، حتى الشهرة ذاتها تنكر عليه أيضاً . لقد كان هذا الكاتب قبل أن ينشر آراءه يعتقد أن وراءه من يشاركونه في هذه الآراء ، ويعطفون عليه ويساندونه ، أما الآن فإنه يدرك أن أحداً لم يعد وراءه ، بعد أن كشف عن نفسه لكل إنسان . وعندئذ لا يتحرج الذين كانوا يلومونه ، من أن ينقدوه علناً ، ويشيروا ضجة كبيرة عليه ؛ وأما الذين كانوا يشاركونه في آرائه تلك فيلتزمون الصمت ، ويتعدون عنه بعداً ليس فيه من الشجاعة شيء . وأخيراً ينتهي به الأمر إلى الاستسلام ، منهوك القوى بعد ذلك المجهود اليومي الذي كان عليه أن يبذله . وأخيراً يلجأ إلى الصمت ، كما لو كان قد شعر بوخز الضمير من جراء قوله بما يراه حقاً .

كانت الأغلال ، والسياف ، الأدوات الغليظة التي يلجأ إليها الاستبداد عادة في الأزمنة القديمة ، ولكن حضارتنا العصرية قد وصلت بالاستبداد إلى درجة الكمال ، وإن ظهر عليها أنها لم يعد أمامها شيء تعمله . فقد حول الملوك الظلم إلى شيء مادي مجسم ، على حين جعلته الجمهوريات الديمقراطية في عصرنا مسألة من مسائل العقل تماماً مثل الإرادة التي تنوى أن تحيها على تنفيذ ما تشاء . ففي حكم رجل واحد مطلق ، كان الجسم عاجم بقصد إخضاع الروح ، إلا أن الروح هذه كانت تتفادى الضربات التي توجه إليها وتبدو سامية مرفوعة الرأس . ولكن الاستبداد في الجمهوريات الديمقراطية لم يسلك هذا الطريق ، بل على النقيض من ذلك ، ترك الجسم حراً واستعبد الروح . فلم يعد السيد يقول لعبده : « يجب أن تفكر حسب أفكر أنا ، وإلا هلكت » ، ولكنه يقول له « إن لك الحرية في أن تخالفني في آرائ ، وتكون آمناً على حياتك وأموالك ، وكل ما في حوزتك ، ولكن اعتبر نفسك من الآن غريباً بين ظهرائي شعبك ؛ إن لك أن تحفظ بحقوقك المدنية ، إن شئت ، ولكنها لن تعديك نفعا ، فبنو وطنك لن يتخبوك مهما سعت وراء الحصول على أصواتهم ، بل سيمقونك شراً ، ويحقرونك إن طلبت منهم أن يحترموك ؛ يستغل بين الناس ، ولكنت ستعزوم مما لبني الإنسان من حقوق ؛ وسيستحاشاك بنو جنسك ويعدونك كائناً نجساً غير مرغوب فيه ؛ وحتى من يزعمون براءتك سوف

يهجرونك خشية أن يتحاشاهم الناس هم أيضاً ، كما يتحاشونك . فاذهب بسلام ؛ لقد وهبتك حياتك ، ولكنها حياة الموت خير منها » .

لقد سوات الملكيات المطلقة سمعة الاستبداد وفضحت معايه . فلتحذر الجمهوريات الديمقراطية إذن أن تعيده إلى مكانته من جديد ، وتقلل من نظرة الكراهية والمقت التي صار الناس ينظرون بها إليه ، وذلك بأن تجعله أكثر إرهافاً للأغلبية وأشد إعناتاً لها .

لم تخل أشد أمم الدنيا القديمة كبرياء من ظهور كتب تهدف مباشرة إلى نقد ما في العصور من رذائل ، وضروب العبث واللغو . فكان « لايروير » يعيش في قصر لويس الرابع عشر عندما كتب الفصل الخاص بالعظماء . ووجه مولير النقد اللاذع إلى حاشية الملك ، في المسرحيات التي كانت تمثل على مشهد من رجال البلاط ونسائه . أما السلطة الحاكمة في الولايات المتحدة فليست مما يعبت بها أحد . فأقل لوم يوجه إليها يخرج حساسيتها المرهفة ، وأهون مزحة تثير حقنها إن كان لها أى أساس من الصحة . فكل شيء يجب أن يكون موضع المدح والثناء ، من صيغ التعبير في لغتها ، إلى ما في أخلاقها من صفات رصينة . وليس يستطيع كائن ، مهما بلغ من سمو ، أن يفلت من واجب تقديمه هذه الضريبة من المدح إلى بنى وطنه . فالأغلبية تعيش في جو حافل بالتقديح والتفجح دائماً . فكم من حقائق لا يتسنى للأمريكيين أن يتعلموها إلا من الأجانب ، أو من الخبرة !

لم يظهر في أمريكا حتى اليوم كتاب من الطراز الأول ؛ ومرد ذلك إلى ما سنسرده عليك من الحقائق الآتية . فلا يخفى أن العبقرية الأدبية لا يمكن أن تتجلى إذا لم تكن هناك حرية في الرأي . وحرية الرأي هذه لا توجد في أمريكا . لقد عجزت محاكم التفتيش أن تمنع تداول عدد كبير من الكتب المضادة للدين في إسبانيا ، أما سلطة الأغلبية الطاغية فتسبح في الولايات المتحدة فيما عجزت عنه محاكم التفتيش في إسبانيا ، مادامت تستطيع فعلاً أن تمنع الرغبة في نشر أمثال هذه الكتب . ولا تخلو أمريكا من الملحدين . ولكن ليس فيها وسيلة عامة لنشر الإلحاد . فقد حاولت بعض الحكومات أن تحمي الأخلاق بمنع نشر الكتب الداعرة ، ولكن أحداً لا يعاقب في الولايات المتحدة على نشرها ، لأن كل الناس لا غبار عليهم في سلوكهم ، ولكن لأن الأغلبية تميل إلى الأخذ بمبدأ مراعاة اللياقة والنظام .

ليس من شك في أن استخدام السلطة في مثل هذه الحالة عمل صالح . وأنا هنا إنما أتكلم عن طبيعة السلطة نفسها . فهذه السلطة التي لا تقاوم ، حقيقة ثابتة دائماً ، أما استخدامها بحكمة وتعقل فهو أمر عارض .

آثار طغيان الأغلبية في الشخصية الأمريكية القومية - وروح رجل البلاط في الولايات المتحدة

كان تأثير طغيان الأغلبية واضحاً إلى الآن ومحسوساً، في آداب المجتمع أكثر منه في إدارة شئون الجماعة - إنه يعطل نمو الشخصيات العظيمة - الجمهوريات الديمقراطية التي نظمت على غرار جمهورية الولايات المتحدة، تدخل روح رجال البلاط في جماهير الشعب - الأدلة على وجود هذه الروح في الولايات المتحدة - السبب في وجود وطنية في الشعب أكثر مما في أولئك الذين يحكمونه باسمه.

ظلت النزعات التي ذكرتها توا غير محسوسة في المجتمع السياسي إلى الآن إلا قليلاً؛ ولكن تأثيرها في الشخصية الأمريكية القومية كان سيئاً فعلاً. وإلى لأعزو قلة الرجال الممتازين في الحياة السياسية إلى تزايد استبداد الأغلبية وطغيانها المستمر في الولايات المتحدة.

ف عندما نشبت الثورة الأمريكية هبوا جماعات وزمرأ كبيرة، لأن الرأي العام آنئذ لم يكن ليستبد بجهود أفراد، بل عمل على توجيهها وإرشادها. فمجاهير الرجال الذين شاركوا في تلك الحرية الفكرية التي انتشرت في ذلك الوقت، كانت لهم عظمة خاصة بهم، انعكس أكثرها فيما بعد على الأمة جميعاً، ولكنها لم تكن عظمة مستمدة منها بحال من الأحوال.

ففى الحكومات المطلقة، يقوم كبار النبلاء الذى هم أقرب من سواهم إلى العرش بتملق أهواء الملك، ويدلون أنفسهم طواعية واختياراً لمسيرته في تقلباته. أما جماهير الشعب فلا يحطون من أنفسهم بخدمته، فهم كثيراً ما يخضعون بسبب الضعف والعادة، أو الجهل، أحياناً، من قبيل الولاء والإخلاص. ومن المعروف أن بعض الأمم قد يسرها ويزهيا أن تصحى برغباتها في سبيل إرضاء رغبات الملك، وهكذا يتجلى فيها نوع من الاستقلال العقلى في خضوعها ذاته. فهذه أم تعية حقاً، ولكنها ليست منحطة. فم بون شاسع بين أن يعمل المرء ما لا يستحسنه ويوافق عليه، وبين تصنعه وتظاهره بأنه راض عما يعمل. فالأول عمل شخص مسكين تافه، أما الثانى فيلزم مزاج تابع مستذل.

ففى البلاد الحرة، حيث كل إنسان تقريباً مطلوب منه أن يبدى رأيه في شئون الدولة؛ وفي الجمهوريات الديمقراطية، حيث تختلط أمور الحياة العامة دائماً بشئون الحياة الخاصة، وحيث يسهل الوصول إلى السلطة العليا من كل ناحية، حيث يتيسر كذلك استرعاء انتباهها بالضجيج والتحويل - في هذه البلاد نجد دائماً أشخاصاً كثيرين يضاربون على ضعفها، ويعيشون على خدمة أهوائها أكثر ممن نجدهم في الملكيات المطلقة. وليس ذلك لأن الناس في هذه الدول أسوأ بطبيعتهم منهم في غيرها، ولكن الإغراء هنا أشد،

وفرض الوقوع فيه أسير في الوقت نفسه ، مما يترتب عليه ازدياد الانحطاط الخلقي واتساع مداه .

تكثر الجمهوريات الديمقراطية من التقرب إلى الجمهور ، بإدخاله في جميع الطبقات دفعة واحدة . وهذا أخطر نقد يمكن أن يوجه إليها . وهو يصدق بوجه خاص على الدول الديمقراطية المنظمة على غرار الجمهوريات الأمريكية ، حيث سلطة الأغلبية المطلقة كل الإطلاق ، وليس من طاقة أحد أن يقف في وجهها ، حتى إن المرء ليجد نفسه مضطراً إلى النزول عن كل حقوقه ، من حيث هو مواطن ، بل ويكاد ينزل عن كل صفاته من حيث هو إنسان ، إن شاء أن يحيد عن الطريق الذي ترسمه له تلك الأغلبية .

ففي تلك الحشود الهائلة التي تتزاحم في المسالك المؤدية إلى السلطة في الولايات المتحدة ، لم أعثر إلا بقليل من الرجال أبدوا تلك الصراحة الجديرة بالرجال ، وذلك الاستقلال في الرأي اللذين كثيراً ما كان يتميز بهما الرجل الأمريكي في العصور السالفة ، واللذين يعتبران أهم ميزات الشخصيات الممتازة ألى وجدت . ويبدو لأول وهلة كأن جميع عقول الأمريكيين قد صبت كلها في قالب واحد ، حتى صاروا جميعاً يلتزمون السير في اتجاه واحد بكل دقة . نعم قد يصادف الغريب أحياناً أمريكيين يختلفون عن تلك الصيغة الصارمة أو ذلك القالب ، رجالاً يتعون على القوانين ما فيها من عيوب ، وعلى الديمقراطية كثرة تغيرها وجهها ؛ وقد يذهبون إلى مدى بعيد فيلاحظون النزعات الخبيثة التي تضعف الشخصية القومية ، ويصفون من العلاج ما يتسنى استعماله . ولكن ليس من أحد يستمع إليهم إلا أنت - أنت الذي تحاط علماً بهذه التأملات السرية لست غير أجنبي وعابر سبل . إنهم مستعدون كل الاستعداد ليقدموا إليك معلومات لا تنفعلك . أما أمام الجمهور فإنهم يصطنعون لغة أخرى غير هذه اللغة .

فإن قدر هذه السطور أن تقرأ يوماً ما في أمريكا ، فإلى أكون واثقاً من أمرين : أولهما ، أن كل الذين يقرؤون سرفعون عقائهم بالحكم على والغض مني ، وثاني الأمرين أن كثيرين منهم سيرثون ساحتى من صميم أفئدتهم .

سمعت عن الوطنية في الولايات المتحدة ، ووجدت في الشعب الأمريكي وطنية صحيحة ، وإن لم أصادف شيئاً منها مطلقاً في الزعماء . وليس ثمة صعوبة في تفسير ذلك بطريق التمثيل . فالاستبداد يحط من قيمة الرعية أكثر مما يحط من قيمة المستبد نفسه . فكثيراً ما يتحلى الملك في الملكيات المطلقة ، بشيء من جيل السجايا . على حين تجد رجال حاشيته المحيطين به أدلاء على الدوام . حقاً إن رجال البلاط في أمريكا لا يستعملون ألفاظاً مثل « مولانا » ولا « صاحب الجلالة » فذلك تمييز غير ذى موضوع . وتراهم يتحدثون دائماً عن ذكاء الشعب الذي يقدمونه ، ولا تراهم يتناقشون في أى فضائل سيدهم أولى من غيرها بالإعجاب والإكبار ، لأنهم يؤكدون له أنه يتحلى بجميع الفضائل من غير حاجة إلى اكتسابها أو دوغاً عناية لاكتسابها . ولاهم يقدمون له أزواجهم وبناتهم ليرفعهن إلى مرتبة

الخطايا ، ولكنهم بتضحيتهم بآرائهم إنما يدلون أنفسهم ، وينزلون بها إلى درك الدعارة . فليس الأخلاقيون والفلاسفة في أمريكا مضطرين إلى إخفاء آرائهم وراء أغشية من القصص والأمثال ، ولكنهم قبل أن يتجرءوا على الإفصاح عن حقيقة مرة قاسية ، تراهم يقولون «إنا نعلم أن الشعب الذى نخطبه أسى بكثير من ضروب الضعف التى فى الطبيعة البشرية ، فهو لا يستسلم للغضب بسرعة ، وما كنا لنستخدم هذه اللغة إن لم نكن نوجه الخطاب إلى رجال نقول لهم فضائلهم ، ونقول لهم ذكاؤهم أن يكونوا أولى بالحرية من سائر أُمم العالم قاطبة» . فالمتعلقون المنافقون الذين كانوا حول لويس الرابع عشر لا يستطيعون أن يكونوا أبرع من ذلك فى ميدان الملق والرياء .

أما من جهتي فأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن التدلل يتبع القوة العاشية ، وأن التملق يتبع السلطة القوية دائماً فى كل حكومة ، أيا كانت طبيعتها . والوسيلة الوحيدة لمنع الناس من أن يذلوا ويفقدوا كرامتهم ، هى أن لا يعهد إلى أحد منهم بسلطة لاحد لها . فليس شك فى أن هذه هى الطريقة الأكيدة إلى إذلالهم وكسر شوكتهم .

تنشأ أكبر الأخطار التى تهدد الجمهوريات الأمريكية من طغيان الأغلبية وقدرتها على عمل كل ما تشاء

تعرض الجمهوريات الديمقراطية للهلاك بسبب إساءة استعمالها لسلطتها ، لا بسبب ضعفها - حكومات الجمهوريات الأمريكية أشد مركزية وأوفر نشاطاً من الحكومات الملكية فى أوروبا - ما يترتب على ذلك من أخطار - رأى كل من «ماديسن» و«جفرسون» فى هذه النقطة .

تهلك الحكومات وتزول بسبب ما قد يعتريها من ضعف أو يصيبها من ظلم واستبداد . ففي حالة الضعف تقلت السلطة من أيديها ؛ أما فى حالة الاستبداد فتختصب منها اغتصاباً . لقد شاهد كثيرون من المراقبين ما فى البلاد الديمقراطية من فوضى ، فخيّل إليهم أن حكومات هذه الدول ضعيفة بطبيعتها ؛ فهى دول لا حول لها ولا قوة دائماً - والحق أن الحكومة لتفقد سلطتها على المجتمع كله إن قامت الحرب بين ما فى البلاد من أحزاب . ولكنى مع ذلك لا أعتقد أن الدولة الديمقراطية عديمة القوة بطبيعتها ، ولا هى فقيرة فى الموارد ؛ والأولى بنا أن نقول عنها إنها تفشل دائماً بسبب تعسفها فى استخدام سلطتها واستخدام مواردها استخداماً سيئاً . فالفوضى إنما تنشأ فيها دائماً تقريباً من جراء استبدادها أو من جراء أخطائها ، لا من افتقارها إلى القوة .

ومن المهم ألا نخلط بين الاستقرار والقوة ، ولا بين فخامة شيء وطول بقائه واستمراره . فالسلطة التى توجه المجتمع فى الجمهوريات الديمقراطية ليست مستقرة ؛ فالأيدي التى تحركها ، كثيراً ما تتغير ، وبذلك توجهها اتجاهات جديدة . ولكن أيا كان

الاتجاه الذى تتخذه، فإن قوتها طاغية تقريباً. ويدور لى أن حكومات الجمهوريات الأمريكية مركزية على نحو مماثل مركزية حكومات الملكية المطلقة فى أوروبا، وأكثر منها نشاطاً، فلا غرو إن تصورت أنها لن تهلك بسبب ضعفها .

فإن حدث أن تقوضت المؤسسات الأمريكية الحرة ، فإن تقويضها هذا سيكون بسبب طغيان الأغلبية وقدرتها على عمل أى شئ ، ذلك الطغيان الذى قد يدفع الأقليات يوماً ما فى المستقبل إلى اليأس ، ويضطرها إلى اللجوء إلى القوة المادية ، وعندئذ تحدث الفوضى ، ولكنها فوضى سببها الاستبداد نفسه .

وعبر «ماديسن» عن هذا الرأى عينه فى العدد الحادى والخمسين من الفدراليست (The Federalist) قال : «من الأهمية بمكان فى كل جمهورية أن لا تسمى الجماعة من ظلم حكامها فحسب ، بل ينبغي لها أن تحمى كل جزء من أجزائها من ظلم أى جزء آخر . ولا يخفى أن العدالة غاية كل حكومة وهدف كل مجتمع . وكان الناس دائماً يسعون وراءها ، وسيظلون يواصلون سعيهم حتى يدركوها ، أو تضع الحرية فى أثناء سعيهم هذا . ففى المجتمع ، الذى تستطيع فيه أقوى الطوائف أن تشكل لنظلم الضعيف وتضطهده ، يصح لنا أن نقول بأن الفوضى قد سادت ، كما كانت تسود البشر وهم فى حالة الطبيعة ، حيث لا يجد الضعيف أى ضمان له من عنف القوى وبطشه ؛ وكما هو الشأن فى حال الطبيعة هذه ، فحتى الأفراد الأقوياء أنفسهم ، قد يدفعهم عدم اطمئنانهم إلى أحوالهم ، إلى الخضوع لحكومة تحمى الضعيف مثلما تحمىهم هم ؛ وعلى ذلك ففى الحالة الأولى تصبح الطوائف القوية وقد حملها تدريجياً حافز مشابه ، على أن ترغب فى حكومة تحمى جميع الأحزاب والطوائف ، الضعاف منها والأقوياء معاً . فليس من شك فى أن ولاية (رودايلند) إذا ما انفصلت عن الاتحاد ، وتركت وشأنها ، فستجلى عدم كفالة الحقوق فى شكل الحكومة الشعبى ، وفى مثل تلك الحدود الضعيفة ، سيتجلى فى تكرار المظالم التى تركبها أغليات الطوائف المتنازعة ، لدرجة أن يستدعى الأمر إيجاد سلطة مستقلة تمام الاستقلال عن الشعب ، وسيدعو إليها صوت هذه الطوائف نفسها ، التى أدى سوء إدارتها إلى ضرورة هذا الاستدعاء» .

وقال «جفرسون» أيضاً : «ليست السلطة التنفيذية فى حكومتنا هى همى الوحيد ، بل ولعلها ليست موضع اهتمامى الرئيسى . فاستبداد التشريع ، هو فى الحق ، أشد خطر يخشى ، وسيظل كذلك سنوات عدة . أما استبداد السلطة التنفيذية فسيأتى دوره ، ولكن بعد وقت بعيد» .

وإنى لیسعدنى أن أذكر آراء جيفرسون فى هذا الموضوع أكثر من آراء أى شخص آخر فيه ، فهو ، فى نظرى ، أقوى رسول دافع عن الديمقراطية .

الأسباب التي تقلل من طغيان الأغلبية في الولايات المتحدة

عدم مركزية الإدارة - لا تزعم الغالبية القومية أنها تعمل كل شيء - وهي مضطرة إلى استخدام موظفي « المدن » والمقاطعات لتفيذ إرادتها العليا .

سبق أن أوضحنا الفرق بين نوعين من المركزية : مركزية الحكومة ، ومركزية الإدارة ، فالأولى وحدها هي التي توجد في أمريكا ، أما الثانية فلا تكاد تعرف فيها . فلو أن أداتى الحكم هاتين كانتا تحت تصرف القوة التي توجه الجماعات في أمريكا ، وجمعت عادة بين تنفيذها وأمرها ، وبين حق الأمر والنهي ؛ ولو أنها بعد أن أقامت مبادئ الحكم العامة نزلت إلى تفاصيل تطبيق هذه المبادئ ؛ ولو استطاعت ، بعد أن نظمت مصالح البلاد الكبرى ، أن تنزل إلى دائرة المصالح الفردية - لو أنها فعلت ذلك كله لكان على الحرية في الدنيا الجديدة السلام .

ولكن الأغلبية في الولايات المتحدة ، التي كثيراً ما تبدى ميول الملك المستبد ونزعاته ، مازالت مفتقرة إلى ألحج أدوات الاستبداد .

فالحكومة المركزية في الجمهوريات الأمريكية لم تشغل نفسها إلى الآن إلا بعدد قليل من الأمور ذات الأهمية الواضحة التي تستلقت الأنظار . أما شئون المجتمع الثانوية فلم تنظم أبداً بأمر من الحكومة ؛ ولم يحدث إلى الآن ما يكشف حتى عن رغبتها في التدخل فيها . فقد ظلت الأغلبية تزداد قوة واستبداداً ، ولكنها ، مع ذلك ، لم تزد امتيازات الحكومة المركزية شيئاً ما . فقد قصرت هذه الامتيازات الكبرى على دائرة معينة . ومع أن استبداد الأغلبية ، قد يكون مؤلماً من ناحية واحدة ، فلا يمكن أن يقال عنه إنه امتد إلى سائر النواحي . ومع ذلك ، فالحزب الغالب في الأمة قد يركب رأسه ؛ ومهما كان متحمساً في سعيه وراء تحقيق أغراضه ، فإنه لن يستطيع إجبار جميع الموظفين على أن يوافقوا على رغباته بشكل واحد ، وفي وقت واحد ، في طول البلاد وعرضها . فعندما تصدر الحكومة المركزية التي تمثل الأغلبية قراراً ما ، فلا مناص لها من أن تعهد بتنفيذ إرادتها إلى عمال كثيراً ما لا يكون لها عليهم أى سلطان ، ولا هي تستطيع أن توجههم إلى الدوام . فالقرى والهيئات البلدية والمقاطعات تعمل كما لو كانت حواجز خفية توقف تيار ما

اعتزم عليه الشعب ، أو تفرق قوته . فإن حدث وصدر قانون ظالم ، فقد تبقى الحرية محمية بطريقة تنفيذ هذا القانون ، إذ لا تستطيع الأغلبية أن تنزل إلى الاهتمام بالتفاصيل الإدارية ، أو بعبارة أخرى ، إلى ما يصح أن نسميه صفائر أمور الاستبداد الإدارى أو تفاهاته . بل إنها لا يخطر ببالها أنها تستطيع أن تفعل ذلك لأنها ليست متفطنة كل التفطن إلى سلطته ، ولا تعرف غير مدى سلطتها الطبيعية ، ولكن لاخبرة لها بذلك الفن الذى يؤدى إلى زيادتها وتوسيعها .

وهذه نقطة حرية بالاهتمام . فإن حدث وقامت جمهورية ديمقراطية مثل جمهورية الولايات المتحدة في بلدة توطدت فيها سلطة الفرد من قبل ، وتغلغلت آثار التركيز الإدارى في عادات الشعب وقوانينه ، ما ترددت في القول بأن النظم الاستبدادية ستكون في هذه الجمهورية أمراً لا يطاق ، وأشد مما هي في أية دولة ملكية مطلقة في أوروبا ، وإن شئت أن نجد لها شيئاً فذلك لا يكون إلا في آسيا .

روح المهن القانونية في الولايات المتحدة وأثرها في موازنة الديمقراطية

فائدة البحث عن الدوافع الطبيعية التى تحرك رجال القانون - سيكون لرجال القانون دور هام في بناء مجتمع المستقبل - كيف يظفى عمل المحامين على أفكارهم صبغة أرستقراطية - الأسباب العرضية التى قد تقف هذه النزعة - سهولة انضمام الأرستقراطية إلى جانب رجال القانون - استفادة الحاكم المستبد من المحامين - مهنة القانون هي العنصر الأرستقراطى الوحيد الذى يصح أن تتحد معه العناصر الطبيعية للديمقراطية - الأسباب الخاصة التى قد تؤدى إلى صبغ عقلية المحامين الأمريكيين الإنجليز ، بصبغة أرستقراطية - أرستقراطيو أمريكا يوجدون في منصة القضاء وفى سلك المحامين - تأثير المحامين في المجتمع الأمريكى - أثر روحهم القانونية الخاصة في التشريع والإدارة وحتى في الشعب نفسه .

يتضح لكل من زار أمريكا ، ودرس قوانينها أن السلطة التى عهد بها الأمريكيون إلى رجال القانون ، وتأثير هؤلاء في الحكومة ، هما أقوى ضمان قائم يحول دون إسراف الديمقراطية . ويبدو لي أن هذه النتيجة جاءت من سبب عام ، من الخير أن نتقصى أمره ، إذ من الجائز أن يظهر في بلاد أخرى .

اشترك رجال القانون في الخمسمائة سنة^(١) الأخيرة في جميع الحركات السياسية في أوروبا ، فتارة كانوا مجرد أدوات في أيدي الحكام السياسيين ، وتارة كان هؤلاء الحكام آلات في أيديهم هم . وكانوا في العصور الوسطى سنداً قوياً للتاج ، ولبسط نفوذ الملك وسلطانه ، ولكنهم أخذوا منذ ذلك الوقت يذلون جهدهم للحد من سلطته وتقيدوها ، فعقدوا في إنجلترا محالفة وثيقة مع الأرستقراط ، أما في فرنسا فقد دلوا على أنهم أخطر خصومها . فهل كان رجال القانون في كل هذه الظروف تحفزهم دوافع مباغتة وعابرة ،

(١) منذ خمسة قرون قبل ١٤٨٠ نجد في فرنسا عصر الملك فليب الجميل الذى تولى سنة ١٣١٤ . وفي عصره كانت الكلمة لرجال القانون في الدولة .

أم كانوا مدفوعين إلى حد ، كبير أو صغير ، بنزعات تعدد طبيعية فيهم ؛ وهي نزعات تتجلى دائماً في شتى عصور التاريخ ؟ دفعني إلى هذا البحث أن هذه الطائفة الخاصة من الناس قد تدعى يوماً ما للقيام بدور هام في المجتمع السياسي الذي ينتظر أن يقوم في وقت غير بعيد .

إن دراسة القانون لتخلق فيمن عكفوا عليها عادات معينة من حيث النظام ، وميلاً إلى العناية بالنواحي الشكلية ، وحرصاً على مراعاة الاتساق في الآراء وتربطها بها مما يجعلهم بطبيعة الحال أعداء للروح الثورية ، وخصوصاً لتلك الأهواء الجامحة التي يعوزها التروى وينقصها التفكير .

إن المعلومات الخاصة التي يستقيها الخامون من دراستهم القانونية تكفل لهم أن يتبعوا مرتبة قائمة بذاتها في المجتمع ، فهم يشكلون ضرباً من الهيئة المتميزة بين الطبقات المستترة ، ففكرة تفوقهم التي تشبّعوا بها تظل تراودهم كل يوم في ممارستهم شئون مهنتهم . فهم رجال علم لا غنى عنه ، وهو علم ليس بالمتشرب بين الناس . فهم يقومون بدور الحكم بين المواطنين ؛ ومن عاداتهم توجيه أهواء الفريقين المتخاصمين العبياء نحو غرضهم هم الخاص ، مما يوحى إليهم بشيء من الازدراء لما تصدره الجماهير من أحكام وتبديه من آراء . فضلاً عن ذلك فهم هيئة تكونت ، لا بتفاهم سابق بين بعضهم وبعض ، ولا باتفاق يوجه جهودهم نحو غاية واحدة ، ولكن تشابه دراستهم ووحدة ظروفهم ربطت بين عقولهم وتفكيرهم كما تربط المصلحة المشتركة بين جهودهم .

ومن السهل أن نستكشف بعض ميول الأرستقراطيين وعاداتهم من أخلاق الخامين . فهم يشاركون هؤلاء الأرستقراطيين في محبتهم للنظام والشكليات ، وينفرون من أعمال الجماهير ، ويحتقرون في سريرتهم حكومة الشعب احتقار الأرستقراطيين إياها . ولست أقصد بذلك أن نزعات الخامين « الفطرية » هذه قوية بطبيعتها حتى أنها لتحكم فيهم تحكماً لا قبل لهم بمقاومته ، بل أقصد أن مصلحتهم الخاصة هي التي تسيطر عليهم كما تسيطر على سائر الناس ، ولا سيما إن كانت هذه المصلحة الخاصة عاجلة .

ففي المجتمع الذي لا يستطيع فيه رجال القانون أن يشغلوا في عالم السياسة المركز الذي يشغلونه في حياتهم الخاصة ، سيكونون يقيناً من أنشط أعوان الثورة . ولكن يجب أن نسأل عما إن كان السبب الذي يحملهم على الهدم أو على التجديد قد نشأ عن ميل دائم رصين فيهم ، أم عن حدث عارض . حقاً إن رجال القانون قد أسهموا في قلب حكومة فرنسا سنة ١٧٨٩ ولكن يجب أن نرى إن كانوا قد فعلوا ذلك لأنهم درسوا القوانين ، أم لأنهم حرموا الاشتراك في وضعها .

فمنذ خمسة قرون تزعم النبلاء الإنجليز الشعب ، وجعلوا يتكلمون باسمه ؛ وأنا لرى الأرستقراطية تؤيد التاج في الوقت الحاضر ، وتدافع عن حقوق الملك وامتيازاته . ولكن الأرستقراطية على الرغم من ذلك لها ميولها ونزعاتها الخاصة بها . وجدير بنا أن نحذر إذن

من أن نخلط بين الأفراد الأعضاء في هيئة ما ، وبين الهيئة في مجملها . فقد نجد في كل حكومة حرة ، أيا كان شكلها ، أعضاء من رجال القانون يتصدرون الصفوف الأمامية من كل حزب . فهذه الملاحظة نفسها تصدق على الأرستقراطيين . فقيادة الحركات الديمقراطية التي هزت العالم ، كانوا جلهم من النبلاء . هذا ، ولا يتسنى لهيئة ممتازة ، أعضاؤها من صفوة الناس ، أن تحقق مطامح كل هؤلاء الأعضاء ، فإن ما لديهم من مواهب ومن أهواء أكثر مما عندها من المناصب والوظائف التي يصح أن تستخدمهم فيها . فلا عجب إذن إن وجدنا عدداً كبيراً من الأفراد المستعدين لمهاجمة ما تستمتع به هذه الهيئة من امتيازات ، لا يستطيعون أن يحولوها بسرعة إلى ما فيه مصلحتهم .

فأنا لا أقول بأن جميع رجال القانون كانوا في كل الأوقات أنصاراً للنظام وأعداء للبدع والتجديدات . بل كل ما أقوله إن معظمهم كان ذلك . في البلاد التي يصرح للمحامين فيها بأن يتبعوا المركز السامي ، الذي هو مركزهم بطبيعة الحال ، يكونون محافظين متشددين ، وخصوصاً ألداء للديمقراطية . وإذا ما أغلقت الأرستقراطية أبوابها في وجوه رجال القانون ، خلقت لنفسها منهم أعداء خطرين كل الخطر ؛ فهم بمهنتهم وبأعمالهم مستقلون عن النبلاء ، وهم من حيث الثقافة والتعليم يشعرون أنهم وإياهم في مستوى واحد ، وإن كانوا دونهم ثراء وسلطاناً . أما إذا ما قبل الأرستقراطيون أن يمنحوا رجال القانون المتمازين شيئاً مما يستمتعون به من الامتيازات الخاصة ، فسرعان ما تتفق الطائفتان وتظنان إلى مصالحهما على أنها أشبه ما تكون بمصالح أسرة واحدة .

وأراي ميالاً كذلك إلى الاعتقاد بأن من السهل على الملك دائماً أن يخلق من الخامين أصلح الأدوات لخدمة سلطانه . فثم صلة وثيقة بين هذه الطبقة من الناس وبين السلطة التنفيذية أشد مما توجد بينها وبين الشعب ، وإن كانت كثيراً ما عاونت على قلب الأولى . وكذلك يوجد تقارب طبيعي بين النبلاء والشعب ، على الرغم من أن الطبقات العليا في المجتمع كثيراً ما كانت تتفق مع الطبقات الدنيا ، وتقاوم امتيازات الملك .

هذا ويضع الخامون النظام العام فوق كل اعتبار . وخير ضمان للنظام العام هو السلطة ، ولا يفوتنا كذلك أنهم إن كانوا يقدرون الحرية تقديراً عظيماً ، فإنهم يقدررون الناحية القانونية عادة تقديراً أعظم . فهم لا يحشون الاستبداد ، بقدر ما يحشون السلطة التحكيمية . ومادام التشريع هو الذي يقوم من تلقاء نفسه بحرمان الناس استقلالهم ، فهم راضون . وعلى ذلك فأنا مقتنع بأن الأمير الذي ينبغي أن يمنع اعتمادات الديمقراطية على حقوقه ، بالعمل على إضعاف السلطة القضائية في ممتلكاته ، والتقليل من تأثير الخامين السياسي ، يخطئ خطأ جسيماً . إنه يكون قد ترك جوهر السلطة يفلت من بين يديه كي يقبض على الخيال . فمن الحكمة أن يدخل الخامين في الحكومة . فإن هو عهد إليهم

بالاستبداد في شكل من أشكال العنف عاد ووجده قد اتخذ في أيديهم ستاراً من العدالة والقانون .

تلام الحكومة الديمقراطية ازدياد قوة الخامين السياسية . فإن أنت استعدت الأغنياء والنبلاء والأمير عن الحكم استولى عليه الخامون بطبيعة ما لهم من حق ، إذ هم وحدهم أصحاب الثقافة والنباهة الذين يمكن أن يقع عليهم اختيار الشعب لتولى شئون الحكم من بين الفئات كلها التي خارج دائرته . فإن كانت ميولهم تدفعهم نحو الأرستقراطية ونحو الأمير فمصالحهم تجعلهم على اتصال بالشعب . فهم يحبون حكومة الديمقراطية دون أن يشتركوها في نزاعاتها ، ومن غير أن يحاكوها في نقاط ضعفها . ومن ثم فهم يستمدون سلطة مزدوجة منها وعليها ، فالشعب في الدول الديمقراطية لا يسيء الظن برجال القانون . ومن المعلوم أن من مصلحة القانونيين أن يخدموا قضية الشعب ، فهو يستمع إليهم في غير غضب ، لأنه لا يعزو إليهم أى نية سيئة نحوه . نعم إن الخامين لا يرغبون في هدم المؤسسات الديمقراطية ، ولكنهم يعملون باستمرار على تحويلها عن اتجاهها الحقيقي بوسائل شتى غريبة عن طبيعتها . فالخامون من الشعب بمولدهم ، وبمصالحهم ؛ وهم من الأرستقراطيين بالعادة وبالميل ، فهم أشبه بحلقة وصل تربط طبقتى المجتمع العظيمتين .

إن رجال القانون هم العنصر الأرستقراطى الوحيد الذى يمكن أن يتحد مع العناصر الديمقراطية الطبيعية ، في غير عنف ؛ ومن الجائز أن يتحد معها اتحاداً دائماً دائماً نافعاً . لست أجهل ما في هيئة رجال القانون من عيوب ذاتية ، ولكن لولا هذا المزيج الذى يتكون من رزانة رجال القانون ومن المبدأ الديمقراطى ، لساورنى كل شك في إمكان الاحتفاظ بالمؤسسات الديمقراطية زمناً طويلاً . ولا أعتقد أن الجمهورية تأمل ، في وقتنا الحاضر ، أن تبقى ، إن لم يزد نفوذ الخامين في الشؤون العامة بنسبة ازدياد قوة الشعب .

هذه الصبغة الأرستقراطية التى أراها شائعة بين رجال القانون تتجلى واضحة في الولايات المتحدة وفي بلاد الإنجليز أكثر منها في أية دولة أخرى . ولا يرجع هذا إلى ما يقوم به الخامون الإنجليز والأمريكيون من دراسات فقهية ، بل يرجع إلى طبيعة القانون ، وإلى المركز الذى يشغله مفسرو القانون هؤلاء في كل من إنجلترا وأمريكا . فقد استبقى الإنجليز والأمريكيون كلاهما قانون العمل بالسوابق ، أى أنهم ظلوا يستمدون آراءهم القانونية والأحكام التى يجب أن تصدرها محاكم من آراء أسلافهم وقراراتهم . فميل الخامى الإنجليزى أو الأمريكى إلى كل قديم يكاد يتحد دائماً بمحبة للإجراءات المنظمة القانونية .

ولهذا الميل تأثير آخر على اتجاه عقلية رجال القانون ، ومن ثم على اتجاه المجتمع . فالخامون الإنجليز والأمريكيون يبحثون عما أنجز وتم فعلاً من قبل ، على حين يبحث الخامى الفرنسى عما كان يجب أن يعمل . فالأولون يعتمدون على السوابق ، أما الآخرون فيعتمدون على الأسباب . وقد يدesh المراقب الفرنسى أن يسمع عن كثرة ما يقبسه

الإنجليز والأمريكيون من آراء غيرهم وقلة ما يدلون به من آرائهم هم ، على حين أن العكس هو الذى يحدث فى فرنسا ، حيث نجد أنه قضية لا تعالج من غير أن يتقدم المحامى بنظام جديد من الآراء من بنات أفكاره ، ويناقش المبادئ القانونية الأساسية حياً فى الحصول على طرابط واحد من الأرض بقرار من المحكمة . فأغفال الرأى الخاص ، وهذا الاحترام الضمنى لرأى السلف ، هما الأمران اللذان يشترك فيهما المحامى الإنجليزى مع زميله المحامى الأمريكى . فهنا إنكار للذات ولل فکر . فهذا الاسترقاق الذى يجد فيه المحامى نفسه مضطراً إلى الإذعان له ، والاعتراف به ، ويجبره على الاحتفاظ بفكره لنفسه ، ويجعل له عادات هياكة بالضرورة ، وميولاً محافضة فى كل من أمريكا وفى إنجلترا أكثر مما للمحامى الفرنسى .

كثيراً ما تكون القوانين الفرنسية المسطورة عسيرة الفهم ، ومع ذلك ففى استطاعة كل امرئ أن يقرأها . هذا ، ومن جهة أخرى ، لاشئ أعرض ، وأغرب على غير المختصين ، من تشريع أساسه السوابق . فالحاجة الماسة إلى المعاونة القانونية التى يلمسها المواطنون الأمريكيون والإنجليز ، وفكرة الناس العالية عن مقدرة رجال القانون ، تعملان على زيادة فصلهم شيئاً فشيئاً عن الشعب ، وجعلهم طبقة خاصة متميزة عنه . إن المحامى الفرنسى لا يبعدو أن يكون رجلاً واسع الاطلاع على قوانين بلاده ولوائجها ؛ أما المحامى الإنجليزى أو الأمريكى فأشبه ما يكون بالكاهن عند قدماء المصريين ؛ فهو وحده ، الذى يستطيع أن يفسر علماً من علوم الأسرار الخفية ، شأنه شأن ذلك الكاهن .

كذلك يؤثر مركز المحامين فى إنجلترا وأمريكا فى عاداتهم وآرائهم . فقد حرصت الأرستقراطية الإنجليزية على أن تجذب إلى نظامها كل من يشبهها ، فأفاضت على رجال القانون درجة عظيمة من الأهمية والقوة . فالمحامون لا يشغلون فى المجتمع الإنجليزى الصفوف الأولى ، ولكنهم راضون بالمركز الذى هم فيه ، فكأنهم يكونون الفرع الأصغر من الأرستقراطية الإنجليزية ؛ وهم يتعلقون بحب إخوتهم الكبار ، على الرغم من أنهم لا يستمتعون بجميع مميزاتهم . وعلى هذا صار المحامون الإنجليز يحفظون الأذواق والآراء الأرستقراطية فى الدوائر التى يترددون عليها ، بالمصالح الأرستقراطية التى لمهنتهم .

والحق أن عقلية المحامى التى أحاول وصفها هنا ، تتجلى بصورة واضحة كل الوضوح فى إنجلترا خاصة ؛ فالقوانين فى تلك البلاد لا تحترم لصلاحيها وسدادها بقدر ما تحترم لقدمها . فإن اقتضت الضرورة تعديلها بشكل يجعلها تتكيف بالتغيرات التى تحدث فى المجتمع بمرور الزمن ، التجأ الشارع إلى أبرع الحيل التى يتصورها العقل ، بقصد المحافظة على هيكل القوانين التقليدى ، وليقنع نفسه بأنه إن أضاف شيئاً إلى ما عمله أسلافه ، فما ذلك إلا تطويراً لآرائهم واستكمالاً لعملهم . فلا أمل مطلقاً فى أن نجعله يحرف بأنه مجدد ؛ فإنه لا يعقل أن يكون كذلك ؛ ويفضل أن يلجأ إلى ذرائع سخيفة ، من أن يقرر

أنه مذنب اقترف جريمة شعاعاً بمثل هذه الشناعة . وتجلى هذه الروح ، بوجه خاص ، في المحامين الإنجليز ، إذ يبدو عليهم أنهم لا يحفلون بالمعنى الحقيقي للموضوع الذى هم بصده ، بقدر ما يهتمون بنصه وحرفيته . فكأنهم يؤثرون أن يغفلوا العقل ، ويغفلوا الإنسانية على أن يحيدوا قيد أثمة عن حرفية القانون . فلا بأس من تشبيه التشريع الإنجليزى إذن بأرومة شجرة قديمة طعمها المحامون بفروع متافرة تختلف عن الشجرة نفسها كل الاختلاف ، بأمل أن أوراق هذه الفروع ، على الرغم من اختلاف ثمرتها ، قد تختلط بجذع الشجرة الوقور التى تحملها جميعاً .

ليس في أمريكا أشراف ولا أدباء . والشعب لا يميل إلى الثقة بأغنيائه ، ومن ثم صار المحامون يعدون أسنى طبقة سياسية ، وأوسع فئات المجتمع ثقافة ؛ فليس لهم وراء التجديد أى ربح ، وذلك يضيف عنصراً آخر من عناصر المحافظة إلى ميلهم لمراعاة النظام العام . فإن سأل سائل أين نجد الأرستقراطية الأمريكية ؟ أجبت في غير تردد ، أنها ليست بين الأغنياء الذين لا رابطة مشتركة بينهم تربطهم بعضهم ببعض وإنما هي بين الجالسين على منصات القضاء ، والمحامين الذين يترافعون أمامهم .

إننا كلما تأملنا فيما يجرى في الولايات المتحدة ازددنا اقتناعاً بأن رجال القانون يعدون أقوى هيئة في أمريكا توازن الديمقراطية ، إن لم يعدوا العنصر الوحيد الذى يوازنها . فمن اليسير علينا أن نرى كيف تستطيع عقلية رجال القانون في تلك البلاد ، بما لها من صفات ، بل وبما لها من أخطاء أيضاً ، أن تعدل ما في الحكومات الشعبية من رذائل ذاتية فيها . فإذا مثل الشعب الأمريكى بأهواله ، أو انساق مع آرائه المتهورة ، استخدم مستشاروه القانونيون نفوذهم لتعديل هذه الآراء ، أو كبح جماحها ، بشكل يكاد لا يرى . فهؤلاء المستشارون يقاومون متسترين ميول الشعب الديمقراطى بنزعاتهم الأرستقراطية ، كما يقاومون ، بملقهم الأسطورى بكل ما هو عتيق ، محبة الشعب لكل جديد ، وكذلك يقاومون بأرائهم الضيقة مشروعات الشعب الواسعة ، ويواجهون تسرع الشعب وقلة صبره ، بمطالعتهم وتسوياتهم المعروفة .

فالحاكم هو الوسائل المربئية التى يهيمن بها رجال القانون على الديمقراطية . ففضلاً عن ميل القاضى إلى مراعاة الانتظام في الأعمال ، ذلك الميل الذى اكتسبه من دراساته الفقهية ، فإنه يستمد مزيداً من محبة الاستقرار والثبات ، من ثبات مركزه هو ، وعدم قابليته للعزل من منصبه . لقد رفعت معلوماته القانونية من قبل إلى مركز مرموق بين أقرانه ، ثم تأتى سلطته السياسية فتضفى على مركزه هذا وجاهة ، وتجعل له ميول الطبقات الممتازة ونزعاتها .

ولما كان القاضى الأمريكى مسلحاً بما خول له من حق إعلان عدم دستورية القوانين ، صار يتدخل باستمرار في الشئون السياسية . إنه لا يستطيع أن يكره الناس على

وضع القوانين ولكنه يستطيع على الأقل إجبارهم على ألا يرفضوا احترام القوانين التي وضعوها، وألا يكونوا متقاضين مع أنفسهم. لم يغب عنى أن في الولايات المتحدة نزعة خفية نحو الإنقاص من قوة السلطة القضائية، وأن الحكومة تستطيع، بحسب معظم دساتير الولايات المختلفة، وبناء على طلب المجلسين التشريعيين إقصاء القضاة من مراكزهم. كما تقضى بعض دساتير الولايات الأخرى بأن يكون أعضاء الهيئة القضائية بالانتخاب، بل ويمكن أيضاً إعادة انتخابهم لأكثر من مرة. وإنى لأجرؤ على التكهن بأن هذه البدع سوف تؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى أخطار جسام، وسيأتى عليها يوم تجد فيه أنها، بإنقاصها استقلال القضاء، قد هاجمت الجمهورية الديمقراطية نفسها، لا السلطة القضائية وحدها.

ويجب ألا يتصور أحد مع ذلك أن هذه العقيلة القانونية مقصورة في الولايات المتحدة على المحاكم وحدها، بل إنها تمتد إلى ما وراءها من مراحل طويلة. فلما كان المحامون هم الطبقة المستيرة الوحيدة التي لا يسيء الشعب الظن بها، صاروا هم الذين يعينون في معظم الوظائف العامة الكبرى، فزاهم كثيرين في المجالس التشريعية وفي المراكز الرئيسية في مختلف الإدارات. فلا غرو أن صار لهم تأثير قوى في وضع القوانين وفي تنفيذها. ومع ذلك فهم مضطرون إلى الإذعان لحكم الرأي العام، لأنهم لا يستطيعون مقاومته. ولكن من السهل علينا أن نجد دلائل كثيرة على ما يمكن أن يعملوه، لو كانوا أحراراً في أن يعملوا ما يشاءون. فالأمريكيون الذين جددوا كثيراً وخلقوا الكثير من البدع في قوانينهم السياسية، لم يدخلوا سوى تغييرات طفيفة في قوانينهم المدنية، وقد تمت هذه التغييرات بصعوبة جمة على الرغم من أن كثيراً من هذه القوانين تتعارض مع وضعهم الاجتماعي. ومرد ذلك إلى أن الأغلبية مضطرة في أمور القانون المدنى إلى الرجوع إلى سلطة رجال القانون. والمحامون الأمريكيون لا يميلون إلى التجديد إذا تركوا وشأنهم. فقد يعجب الرجل الفرنسي كل العجب عندما يسمع الناس يتشكون في الولايات المتحدة من روح الجمود الغالبة على رجال القانون ومن تمييزهم للمؤسسات القائمة.

إن تأثير العادات القانونية يمتد إلى ما وراء الحدود الدقيقة التي أشرت إليها، فلا تكاد تبدو مشكلة أساسية في أفق الولايات المتحدة حتى تتحول عاجلاً أو آجلاً إلى مشكلة قضائية، ومن ثم كان الأطراف مضطرين إلى استعارة الآراء، بل والعبارات، المستعملة في الإجراءات القضائية واستعمالها في مناقشتهم اليومية. ولما كان معظم الرجال الذين يتصدون للخدمات العامة، من المحامين، أو ممن كانوا منهم، فإنهم يدخلون عادات مهنتهم ومصطلحاتها الفنية في إدارة الشئون العامة؛ ثم يأتي المحفون فيشرون هذه العادات بين جميع الطبقات، وبذلك صارت لغة القانون ومصطلحاته هي اللغة الجارية على كل لسان، وأخذت العقيلة القانونية التي نشأت في المدارس والمحاكم تتغلغل شيئاً فشيئاً فيما وراء أسوار هذه المؤسسات، حتى وصلت إلى صميم المجتمع، ونزلت إلى طبقاته الدنيا. وينتج الأمر بأن يأخذ الشعب كله بعادات القضاة والمحامين وأذواقهم. فالمحامون في الولايات

المتحدة قوة لا يخشى الناس بأسها إلا قليلاً، لأنهم لا يكادون يحسونها . فليس لهم سمة خاصة تميزهم عن سواهم ؛ ذلك إلى أنهم يتكيفون بمرونة عظيمة بحسب مقتضيات العصر ، ويلتزمون بين أنفسهم وبين كل حركة من حركات الهيئة الاجتماعية . إلا أن هذا الفريق من الناس ليغشى الجماعة بأسرها ، ويتغلغل في كل طبقاتها ، ويؤثر في جميع البلاد بشكل غير محسوس . فهو الذى يشكلها آخر الأمر بما يتفق ورغباته .

نظام الخلفين في الولايات المتحدة، باعتباره مؤسسة سياسية

الحاكمة بواسطة الخلفين شكل من أشكال سيادة الشعب ، ويجب أن تقارن بالقوانين الأخرى التى تقيم هذه السيادة - تأليف هيئة الخلفين في الولايات المتحدة - تأثير اتباع نظام الخلفين في الشخصية القومية - وفي تربية للشعب - كيف يؤدى هذا النظام إلى توطيد نفوذ القضاء ونشر الروح القانونية بين الشعب ...

مادام الموضوع قد ساقنى إلى الكلام عن إدارة العدالة في الولايات المتحدة فليس من الصواب أن أتركه من غير إشارة إلى نظام الخلفين . ومن الممكن أن ننظر إلى نظام المحاكمة بالخلفين هذا من وجهتين مختلفتين ؛ فننظر إليه باعتباره مؤسسة قضائية وباعتباره مؤسسة سياسية . ولو قصدت أن أعرف مدى كفاءة هذا النظام لحسن تصريف العدالة وبخاصة في القضايا المدنية ، لقلت إن فائدته موضع نزاع . فقد تأسس أول ما تأسس والجماعة مازالت في طفولتها ، والمحاكم لاتقضى إلا في المسائل الواقعية البسيطة ؛ فليس من السهل جعل هذا النظام يتلاءم مع احتياجات جماعة متحضرة حضارة راقية تضاعفت فيها علاقات الناس المتبادلة ، وكثرت إلى مدى يستثير الدهشة ، واتخذت صبغة عقلية مستتيرة .

إن ما أهدف إليه هنا هو أن أدرس نظام الخلفين باعتباره مؤسسة سياسية . فكل اتجاه آخر غير هذا الاتجاه ينحرف عن الموضوع الأساسى ، ولذلك فإننى لن أطيل في ذكر نظام المحاكمة بواسطة الخلفين باعتباره مؤسسة قضائية . فعندما اختار الإنجليز العمل بهذا النظام ، كانوا شعباً يكاد يكون همجياً . أما الآن وقد أصبحوا من أكثر أمم العالم استنارة ، فيبدو لى أن استمساكهم به يزداد بازدياد ثقافتهم . فقد هاجروا إلى كل أرجاء هذه الدنيا ، واستعمروا فيها . فمنهم من أنشأ مستعمرات ، ومنهم من أقاموا دولاً مستقلة . أما البلد الأم فقد ظل محتفظاً بدستوره الملكى ، على حين أنشأ الكثير من ذراريه جمهوريات قوية ، وكانوا يفخرون في كل مكان حلوا به بميزة الأخذ بنظام الخلفين . فأسسوا هذا النظام وسارعوا إلى إعادته في كل محلة استوطنوها . فالمؤسسة القضائية التى تنال رضى شعب عظيم وتظل حائزة لهذا الرضى عصوراً طويلاً متتالية ، وتتكرر بكل عناية في كل مرحلة من مراحل الحضارة ، وفي مختلف الأقاليم المناخية وكل شكل من أشكال الحكومة - هذه المؤسسة لا يمكن أن تكون متنافية مع روح العدالة .

ولكن لنُدع هذه الناحية من الموضوع . فمن ضيق النظر أن نعد نظام الخلفين مجرد مؤسسة قضائية ؛ ومهما كان نفوذه في قرارات الحاكم عظيماً ، فهو أعظم من ذلك في نظام المجتمع في مجمله . فنظام الخلفين مؤسسة سياسية قبل كل شيء ، وينبغي أن ننظر إليه من هذه الناحية كي نقدره حق قدره .

فالْمَقْصود بالخلفين عدد معين من المواطنين يختارون بالاقتراع ويقول لهم مؤلفاً حق إصدار الأحكام . فالحاكمية بواسطة الخلفين ، من حيث الجرائم ، تبدو لي عنصراً جمهورياً في الحكومة إلى حد كبير ، للأسباب التي أوردتها فيما يلي :

قد يكون نظام الخلفين أرستقراطياً أو ديمقراطياً بحسب الطبقة التي يختار منها هؤلاء الخلفون ؛ ولكنه يظل مع ذلك محتفظاً بكامل صفته الجمهورية من حيث إنه يضع توجيّه المجتمع الحقيقي في أيدي الحكوميين أنفسهم ، أو في أيدي جزء منهم ، وليس في أيدي الحكومة . ولا يخفى أن القوة لم تكن أبداً أكثر من عنصر زائل من عناصر النجاح في شيء ما ، وبعد القوة تأتي فكرة الحق . فكل حكومة لاتصل إلى أعدائها إلا في معترك القتال مآلها الهلاك الزؤام . لا يوجد الجزاء الحقيقي للقوانين السياسية إلا في التشريع الجنائي . فإن انعدم هذا الجزاء فقد القانون قوته عاجلاً أو آجلاً . وعلى هذا كان الذي يتولى عقاب المجرم على ما ارتكبه ، سيد المجتمع المسيطر عليه . ولما كان نظام الخلفين يرفع الشعب نفسه ، أو على الأقل طبقة من المواطنين ، إلى منصات القضاء ، فهو إذن يحول للشعب أو لهذه الطبقة من المواطنين حق توجيّه المجتمع .

يختار الخلفون في إنجلترا من طبقة الأرستقراطيين . والأرستقراطيون هؤلاء هم الذين يسنون القوانين ويطبقونها ، ويعاقبون كل من ينتهك حرمانها . فكل شيء عندهم يقوم على أساس متسق ، ومن ثم ساغ لنا أن نسمي إنجلترا جمهورية أرستقراطية حقاً . أما في الولايات المتحدة فالنظام عينه يصدق على الشعب جميعه ؛ فلكل مواطن أمريكي حق مقرر في أن ينتخب ويُنْتَخَب . ويبدو أن نظام الخلفين على النحو الذي يفهمونه في أمريكا ، قد جاء نتيجة مباشرة ومتطرفة من نتائج سيادة الشعب ، شأنه في ذلك شأن نظام الانتخاب العام . فهما أداتان متساويتان في القوة ، ويعاونان على سيادة الأغلبية . فجميع الملوك الذين اختاروا أن يقيموا حكمهم على أساس سلطتهم هم الخاصة وحدها ، وأن يوجهوا المجتمع بدلاً من أن يتبعوا هم توجيّهاته - أضعفوا من سلطان نظام الخلفين هذا ، أو قضوا عليه . فقد ألقى ملوك أسرة تيودور بالخلفين الذين أبرأ أن يدينوا الناس ، في أعماق السجون ، وأمر نابليون بأن يتم انتخاب الخلفين على أيدي عملائه وأعوانه .

ومهما كان معظم هذه الحقائق جلياً ولا نزاع فيه ، فإنه لم يزل إجماع الناس عليه . فما زال نظام الحاكمية بواسطة الخلفين هذا غير مفهوم الفهم الصحيح ، في فرنسا على الأقل . فإن نحن عرضنا لبحث الصفات التي يجب أن تتوافر في الخلفين ، اقتصر البحث

على الكلام فيما لدى المواطنين الذين يقع عليهم الاختيار من ذكاء ومن علم ، كأن نظام الخلفين ليس إلا مؤسسة قضائية . وهذا في نظري أقل نواحي الموضوع شأنًا . فنظام الخلفين نظام سياسي قبل كل شيء ، ويجب اعتباره شكلاً من أشكال سيادة الشعب . فإذا ما رفضت هذه السيادة وجب أن يرفض نظام الخلفين ، أو يكيف بالقوانين التي على أساسها قامت هذه السيادة ؛ والخلفون هم ذلك الجزء من الأمة الذي عهد إليه بتنفيذ القانون . كما أن رجال التشريع ، هم ذلك الجزء من الأمة الذي يضع القوانين . وكى يكون المجتمع محكوماً بطريقة واحدة ثابتة يجب أن يزداد عدد المواطنين ذوى الأهلية للعمل في هذا النظام ، أو ينقص ، بحسب قوائم الناخبين . هذه هي أجدر وجهات النظر ، في اعتقادي ، بعناية المشرعين ، وكل ما عداها ثانوى بالإضافة إليها ولهرع لها .

فقد بلغ اقتناعي بأن نظام الخلفين مؤسسة سياسية قبل كل شيء ، أن صرت أنظر إليه على هذا الضوء عندما يطبق على القضايا المدنية . فالقوانين تظل دائماً قلقة غير مستقرة إلا إذا قامت على أساس من عرف الأمة وعاداتها . والعرف قوة الشعب الوحيدة الباقية التي تقاوم غيرها من القوى وتصدد أمامها . فإن اقتصر عمل الخلفين على النظر في قضايا الجرائم لم يعد الشعب يشاهد عملهم إلا أحياناً ، وفي قضايا خاصة ، وعندئذ فيخشى عليه أن يعتاد الاستغناء عنهم في مجرى الحياة العادى ، ويعد نظامهم مجرد أداة من أدوات الحصول على العدالة لأدائها الوحيدة .

والأمر على العكس من ذلك عندما يشمل عمل الخلفين المحكم في القضايا المدنية أيضاً . فطبق هذا النظام يصبح عندئذ واضحاً لهم ومائلاً أمامهم باستمرار ، لأنه يس كل مصالح الجماعة ، ويشارك فيه كل إنسان ؛ وبذلك يتغلغل في جميع مظاهر الحياة ويشكل العقل البشرى على غرار أشكاله الخاصة ، ويرتبط شيئاً فشيئاً بفكرة العدالة نفسها .

وإذا اقتصر نظام الخلفين على القضايا الجنائية وحدها ، أصبح في خطر باستمرار . أما إذا استخدم في الإجراءات المدنية استطاع أن يتحدى اعتداءات الزمن ، واعتداءات الإنسان عليه . فلو كان من السهل استبعاد نظام الخلفين من العادات الإنجليزية سهولة استبعاده من قوانينهم ، لزال في عهد آل تيودور ؛ ولكن الحق أن نظام الخلفين المدنى قد أنقذ فعلاً حريات الإنجليز في ذلك العهد . وأياً كان الشكل الذى يطبق به فلا بد أنه يؤثر في الشخصية القومية تأثيراً عظيماً ، ويزداد تأثير هذا النظام زيادة كبيرة إذا ما أدخل في القضايا المدنية . فنظام الخلفين ، وبخاصة في القضايا المدنية ، ينفث روح القضايا في عقول المواطنين جميعاً . فهذه الروح ، مع العادات المتصلة بها ، تعد أسلم إعداد للمؤسسات الحرة فهي تثبت احترام موضوع الأحكام وفكرة الحق في كل الطبقات . فلو أزلنا هذين العنصرين لأصبح حب الاستقلال مجرد شهوة هدامة . فنظام الخلفين يعلم الناس ممارسة العدالة ، ويعلم كل مواطن أن يحكم على أخيه بما يجب أن يحكم أخوه عليه به . وتصديق هذه الحقيقة ، بوجه خاص ، في حالة الخلفين في القضايا المدنية . فإن كان عدد الأشخاص

الذين يمكنهم أن يفهموا المخايات الجنائية صغيراً ، فكل إنسان معرض لأن تكون له قضية أمام الحاكم المدنية . فنظام المخلفين يعلم كل امرئ ألا ينكص أمام مسؤوليته عن كل ما يفعل ، ويمكن له من أن يثق بنفسه الثقة الجديرة بالرجولة الحق ، والتي لا يمكن لأية فضيلة سياسية أن توجد بدونها ، ويفيض على كل مواطن نوعاً من الجلال ، ويعلمهم جميعاً يشعرون بالواجبات التي يتحتم عليهم القيام بها نحو المجتمع ، والدور الذي يقومون به في حكومتهم - فهو ، بإكراهه الناس على توجيه انتباههم إلى أمور غير أمورهم الخاصة ، يهذب من هذه الأثرة الشخصية ، والأثرة كما لا يخفى آفة المجتمع .

إن نظام المخلفين هذا ليدرب الناس ويعاونهم معاونة صادقة على جعل أحكامهم على الأشياء سديدة ، ذلك إلى أنه يزيد ما لديهم من فطنة طبيعية . هذه في نظري ميزته الكبرى . فما أشبه هذا النظام بمدرسة مجانية مفتوحة باستمرار يدرس فيها كل مخلف حقوقه ، ويتصل كل يوم بفئات من أعلم الناس وأكثرهم استتارة من فئات الطبقة العليا ، ويصبح ملماً بالقوانين إلماً عملياً . فالخامون المترافعون ، والقضاة ، يجعلونها في متناول مقدراته ، بل وتلاصق مع أهواء الأطراف المتقاضية . وفي رأئي أن ذكاء الأمريكي العملي ، وذوقه السليم في الشؤون السياسية ، يرجعان في الغالب إلى طول تفرسه بنظام المخلفين في القضايا المدنية .

ولست أدري ما إذا كان نظام المخلفين هذا مفيداً لأصحاب القضايا ، ولكني واثق كل الثقة من فائدته العظيمة للذين يقضون في تلك القضايا ، وأعدده وسيلة من أنجح الوسائل التي يمكن أن يستخدمها المجتمع في تربية الشعب .

إن ما قلته هذا يصدق على الأمم جميعاً . ولكن الملاحظة الآتية خاصة بالأمريكيين ، وسائر الجماعات الديمقراطية . فقد أشرت من قبل إلى أن رجال القانون والقضاء في البلاد الديمقراطية يكونون الهيئة الأرستقراطية الوحيدة التي تستطيع أن تجعل حركات الشعب معتدلة . فليس في أيدي هذه الأرستقراطية قوة مادية ، وإنما هي تمارس ما لها من نفوذ محافظ على عقول الناس . وأغزر مصادر سلطتها هو نظام المخلفين في المسائل المدنية . أما في القضايا الجنائية ، حيث يناضل المجتمع ضد فرد واحد ، فقد ينظر المخلفون إلى القاضي على أنه الأداة الطبيعية السليمة في أيدي السلطة الاجتماعية ، ويستتوون الظن بكل ما ينصح لهم به . وزيادة على ذلك ، فالقضايا الجنائية تدور كلها حول حقائق بسيطة يستطيع كل امرئ أن يقدرها بفطرته السليمة ؛ وهنا يتساوى القاضي والمخلفون . ولكن الأمر ليس كذلك في القضايا المدنية ؛ ففيها يبدو القاضي حكماً نزياً لا غرض له بين أهواء الطرفين المتقاضيين المتضاربة . فالمخلفون يتطلعون إليه هنا في ثقة ، ويستمعون إليه في احترام ، لأن عقله في هذه الحالة يسير عقولهم ، ويحكمهم عليها . فالقاضي يلخص لهم الأدلة التي أرهقت ذاكرتهم ، ويرشدهم وسط اتجاهات الإجراءات المتوترة ، ويوجه انتباههم إلى واقع المسألة المعروضة عليهم للحكم فيها ، وينبهم إلى طريقة مراعاة ما يقتضيه القانون ، فسلطانه عليهم غير محدود أو يكاد يكون كذلك .

فإن طلب إلى أن أوضح السبب الذى جعلنى لا أتأثر إلا قليلاً بهذه الخجج المستمدة من جهل المخلفين بشئون القضايا المدنية ، أجبته بأنه فى هذه الإجراءات ، إذا لم تكن المسألة المعروضة للحل مجرد وقائع ليس إلا ، لا يكون للمخلفين من أهية القضائية سوى مظهرها فحسب ، فهم لا يعملون شيئاً سوى أن يؤيدوا قرار القاضى ؛ وهم يؤيدونه بسلطة المجتمع الذى يمثلونه ، على حين يؤيده القاضى بسلطان العقل والقانون .

وللقضاة فى كل من إنجلترا وأمريكا نفوذ على المحاكم الجنائية لم يحدث أبداً أن كان لأحد من القضاة الفرنسيين . والسبب فى هذا الفرق سهل إدراكه . فالقضاة الإنجليز والأمريكيون أقاموا سلطتهم فى القضايا المدنية ، ولا يتقلونها إلا فيما بعد إلى محاكم من نوع آخر ، لم تكن قد اكتسبت فيها أول الأمر . وفى بعض الأحوال ، التى كثيراً ما تكون ذات أهية بالغة ، يكون للقضاة الأمريكيين الحق فى إصدار الحكم بأنفسهم وحدهم . ففى هذه الأحوال يكونون قد وضعوا عرضاً فى المركز الذى يشغله القضاة الفرنسيون عادة . إلا أن نفوذهم الأدنى أوسع جداً . فهم لا يزالون محاطين بذكرى المخلفين ، ويكاد حكمهم أن يكون له من السلطة بقدر ما لصوت الجماعة التى تمثلها هذه المؤسسة . ويمتد نفوذهم وراء حدود المحاكم بمراحل بعيدة فى الحياة الخاصة ، وفى ضجة الأعمال العامة وجلبتها ، وفى المجالس العامة والتشريعية ، يكون القاضى الأمريكى محوطاً دائماً برجال اعتادوا أن يعبروا عقله يفوق عقلهم . وبعد أن يكون قد مارس سلطته بإصدار الأحكام فى مختلف القضايا ، يظل يؤثر فى عادات الدين عملوا معه بصفته الرسمية ، بل وفى أخلاقهم أيضاً .

فنظام المخلفين الذى يبدو فى ظاهر أمره مقيداً لحقوق القضاة ، إنما يوطد قوتهم فى الواقع . وليس ثم بلاد فيها القضاة أقوىاء بمثل ما هم فى البلاد التى يشاركونهم الشعب فى ميزاتهم . فبوساطة المخلفين فى الشئون المدنية خاصة استطاع القضاة الأمريكيون أن يثروا روح مهنتهم القانونية فى نفوس أدنى طبقات المجتمع . وهكذا يكون نظام المخلفين الذى يعد أنشط وسيلة لجعل الشعب يحكم ، هو كذلك أنجع طريقة لتعليمه كيف يحسن هذا الحكم .

الأسباب الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى صيانة الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

الولايات المتحدة جمهورية ديمقراطية، والهدف الرئيسي من هذا الكتاب شرح الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الجمهورية. وقد أغفلت فيما سبق، ذكر العديد من هذه الأسباب على غير إرادة مني، أو أشرت إليها إشارة عابرة فحسب، في أثناء سري في الموضوع. وثم أسباب أخرى لم أستطع تناولها بحال من الأحوال. أما ما أسهبت في ذكره من الأسباب فقد بقي مغموراً في جزئيات هذا الكتاب وتفصيلاته.

فلا غرو إن رأيت من الخير قبل الكلام عن المستقبل، أن أجمل في حيز صغير الأسباب التي تفسر الحاضر. وسأوجز القول في هذا الفصل الذي أستعرض فيه ماسبق، وسأحرص على أن أذكر القارئ، بشكل مجمل كل الإجمال، بما سبق أن مر به وعرفه. وسأقتصر على إبراز الحقائق التي لم أذكرها من قبل.

فمن المسور وضع جميع الأسباب التي تعاون على صيانة الجمهورية الديمقراطية والحفاظة على الولايات المتحدة تحت رؤوس ثلاث :

١ - الموقع الخاص والعرضي، الذي وضعت فيه العناية الإلهية الولايات المتحدة .

٢ - القوانين .

٣ - آداب الشعب وعاداته الأخلاقية .

الأسباب العرضية أو التي شاءت العناية الإلهية أن تضع فيها الولايات المتحدة والتي عاوت على صيانة الجمهورية الديمقراطية فيها

ليس للاتحاد جيران - ولا عاصمة كبرى فيه - تصادف أن جاء مولد الأمريكيين في مصلحتهم - أمريكا بلاد خالية - كيف عاون هذا الطرف معاونة طيبة على صيانة الجمهورية الديمقراطية في أمريكا - كيف سكن الناس القفار والبراري الأمريكية - جشع الأمريكيين الإنجليز في الاستيلاء على مجاهل الدنيا الجديدة - تأثير الرخاء المادي على آراء الأمريكيين السياسية .

قامت ظروف كثيرة، مستقلة عن إرادة البشر، فسمرت قيام جمهورية ديمقراطية في الولايات المتحدة. وبعض هذه الظروف معلوم، والبعض الآخر سهل بيانه، ولكني سأقتصر هنا على الظروف الأساسية وحدها .

ليس للأمريكيين جيران ، ومن ثم لم يكن أمامهم حروب كثيرة يواجهونها ، ولا أزمات^(١) مالية ، ولا غزوات وفتوح يخشونها ، ولا هم بحاجة إلى فرض ضرائب مرهقة ، ولا إلى جيوش جرارة ولا إلى قواد عظام . وليس ثمَّ ما يخافونه من آفة أشدَّ خطراً على الجمهوريات من جميع تلك الشرور مجتمعة ، وأقصدها آفة المجد الحربي . ومن ذا الذي يتكر ما لهذا المجد من تأثير خفي في نفسية الشعب : فالجنرال جاكسون^(٢) الذي انتخبه الأمريكيون مرتين لرياسة حكومتهم رجل حاد الطبع متوسط المواهب ، ليس في حياته كلها ما يدل على أنه يتحلى بالصفات التي تؤهله لحكم شعب حر . والواقع أن أغلبية الطبقات المستيرة في الاتحاد كانت تقاومه دائماً ، ولكنه لم يرتفع إلى مرتبة الرئاسة ، ولم يستبق فيها ، إلا من جراء ذكرى انتصار حربي كان قد ناله منذ عشرين سنة مضت عند أسوار مدينة نيو أورليانز ، وهو انتصار عادي في الواقع ، وما كان ليذكره أحد إلا في دولة يندر حصول المعارك فيها . فالشعب هذا الذي ازدحته أوهام المجد ، لا شك أكثر الشعوب قدرة على التروى الهادي ، وعلى أن يحسب لكل شيء حسابه ، وهو أقلها ميلاً إلى الأمور الحربية .

هذا وليس لأمريكا عاصمة كبرى^(٣) يشعر الناس بما لها من سلطان مباشر ؛ أو غير مباشر في طول البلاد وعرضها . وفي اعتقادي أن هذا من أول الأسباب التي أدت إلى صيانة المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة . ليس من السهل منع الناس من أن يتجمعوا في المدن بعضهم مع بعض ، تيمعاً مثيراً يستقزهم إلى اتخاذ قرارات عاجلة ، فلا بأس من أن نعد المدن أشبه بمجالس كبرى ، أعضاؤها السكان ؛ وهؤلاء السكان تأثير عميق على الحكام ، وكثيراً ما ينفذون رغباتهم دون حاجة إلى تدخل الموظفين العامين .

فإخضاع الأقاليم للعاصمة معناه وضع مصائر الإمبراطورية كلها في أيدي جزء من الجماعة فحسب ، وهو أمر غير عادل ، بل في أيدي ملاء يجري وراء تحقيق دوافعه ونزواته ، وهو أمر خطير كل الخطر . فسيادة العواصم الكبرى مضرة إذن بالنظام النيابي ضرراً بليغاً ، وهي تعرض الجمهوريات الحديثة لنفس الآفة التي سبق أن تعرضت لها الجمهوريات القديمة التي هلكت كلها بسبب جهلها بهذا النظام .

من اليسر عليّ أن أذكر أسباباً ثانوية أخرى كثيرة عاونت على قيام الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة . وتضافرت على صيانتها والحفاظة عليها ، ولكني أرى هذه

(١) لم تغل أمريكا من الأزمات المالية ، فقد عانت من آرمجن في النصف الأول من القرن التاسع عشر في ١٨١٧ ، ١٨٣٧ .

(٢) أندرو جاكسون الرئيس السابع للولايات المتحدة وقد انتخب للرياسة مرتين لعلا (١٨٢٩ - ١٨٣٧) وكان مولده في مارس ١٧٦٧ ووفاته في يونيو ١٨٤٥ .

(٣) لم تكن واشنطن مدينة كبيرة وقتئذ . فهي لم تصبح كذلك إلا منذ أوائل القرن الحادي عشر ١٩٠٠ ، فقد كانت فلادلفيا هي العاصمة المؤقتة وبعد أن وقع الاختيار على الموضوع الذي تقام فيه العاصمة الجديدة ، أرسى جورج واشنطن أساسها في سبتمبر سنة ١٧٩٣ وانتقل إليها رئيس الجمهورية لأول مرة في يونيو ١٨٠٠ وكان جون آدمز . أما أول رئيس احتل به فيها فهو توماس جفرسون

الظروف الكثيرة السعيدة تلخص في سبين هامين ، أسارع إلى ذكرهما . فقد سبق أن أشرت إلى أن أصل الأمريكيين أو ما سميت نقطة بدايتهم ، يصح أن يعد أول تلك الأسباب التي أدت إلى ازدهار الولايات المتحدة ، وأنجمعها جميعاً . فقد تصادف أن جاء مولد الأمريكيين في مصلحتهم ، وكان آباؤهم قد استوردوا إلى البلاد تلك المساواة في الأحوال الاجتماعية ، وفي الشئون العقلية ، وهي التي منها نشأت الجمهوريات الديمقراطية بطبيعة الحال . وليس هذا كل ما في الأمر . فضلاً عن تساوى أحوال المجتمع في الجمهورية ، فقد ورث المستوطنون الأول ذرايعهم العادات والأخلاق والآراء التي تؤدي أكثر من سواها ، إلى نجاح جمهوريتهم . وكلما فكرت في هذه الحقيقة الأولية خيل إلى أنى أرى مصائر أمريكا ممثلة في أول مظهر (بوريتاني) مست قدماه شواطئها ، يمثل آدم الجنس البشرى كله .

وأهم تلك الظروف السعيدة التي عاونت في إقامة جمهورية ديمقراطية في الولايات المتحدة ، وعلى صيانتها ، طبيعة ذلك الإقليم الذى اختار الأمريكيون أن يعيشوا فيه . لقد وهبهم أجدادهم حب المساواة وحب الحرية ، ولكن الله نفسه وهب لهم الوسائل المؤدية إلى جعلهم متساوين ، وأحراراً ، وذلك بأن هيا لهم السكنى في قارة لا تحد . فالرخاء العام يعاون على استقرار أية حكومة ، ولا سيما الحكومة الديمقراطية التى تقوم على إرادة الأغلبية ، وبخاصة على ذلك الجزء من المجتمع الذى يتعرض أكثر من سواه للحاجة والعوز . فإذا ما تولى الشعب الحكم ، وجب أن توفر لهم أسباب السعادة ، وإلا قلبوا الدولة رأساً على عقب ، ودفعهم البؤس إلى التطرف ، ذلك الذى قد تدفع المطامح الملوك إليه . فالعوامل الطبيعية ، بله القوانين ، التى تساعد على الرخاء العام ، تتوافر في أمريكا أكثر مما تتوافر في أى قطر آخر من أقطار هذه الدنيا ، وفي أى عصر من العصور . فليس التشريع في الولايات المتحدة ديمقراطياً فحسب ، ولكن الطبيعة نفسها تساند قضية الشعب وترعى مصالحه .

ترى في أى عصر من عصور التاريخ تستطيع أن تجد شيئاً يشبه ما يجرى الآن تحت سمعنا وبصرنا في أمريكا الشمالية ؟ لقد نشأت كل الجماعات المشهورة في العصور القديمة ، وسط أطمع معادية لها ، وكانت مضطرة إلى إخضاع هذه الأمم قبل أن تحل مكانها ، وتردها فيه . وحتى المحدثين أنفسهم وجدوا في بعض أجزاء أمريكا الجنوبية أقاليم مترامية الأطراف تسكنها شعوب دونهم حضارة ، ولكنها مع ذلك قد احتلت البلاد وزرعت أراضيها - فلكى تستطيع هذه الجماعات أن تقيم دولها الجديدة ، كان لا بد لها من أن تبيد عدداً كبيراً من السكان ، أو أن تخضعهم لسلطانها ، مما جعل وجه الحضارة يندى خجلاً من نجاحها . أما أمريكا الشمالية فلم يكن يسكنها سوى عدد من القبائل الرحل التى لم يخطر ببالها أن تستفيد من الكنوز الطبيعية التى في بطون تربتها . فقد كانت تلك البلاد المترامية الأطراف لا تزال قارة خالية من السكان حقاً ، وفي انتظار من يجيء ليسكنها ويستقر فيها .

كل شيء في أمريكا خارق للعادة والمألوف : حالة السكان الاجتماعية فيها ، وقوايتها ؛ ولكن الأرض التي قامت عليها هذه المؤسسات كانت أغرب من كل شيء . فعندما وهب الله الناس الأرض كانت تربتها خصبة خصباً لا يتفد ، ولكن الناس كانوا ضعفاء وجهلاء ، فلما تعلموا أن يستفيدوا مما في بطون الأرض من ذخائر وكثوز ، كانوا قد انتشروا على سطحها أتماً انتشار ، وسرعان ما اضطروا إلى أن يكسبوا بسبوفهم ملجأً يلوذون به ويتمتعون فيه بحريتهم ، وفي ذلك الوقت حدث أن استكشف الناس أمريكا كأنما كان الله قد احتفظ لهم بها ، وكأني بها قد ظهرت لهم من قيعان مياه الطوفان .

وما زالت تلك القارة حافلة إلى اليوم ، بما كانت تحفل به في العصور الحالية من أنهار تخرج من عيون ثرارة لا تفيض مياهها ، وبجاهل ندية بخضر ، وحقول لاجد لها ، لم يحدث أن قلبت تربتها سكنين المحراث بعد . فهذه القارة ، بحالتها تلك ، تقدم الآن للإنسان - لا الإنسان الهمجي ، الجاهل ، المنعزل الذي كان في العصور الأولى - بل الإنسان الذي ألم بأهم أسرار الطبيعة ، واتحد مع أمثاله ، حنكته وخبرة خمسين قرناً من الزمان . وفي ذلك الوقت نفسه كان ثلاثة عشر مليوناً^(١) من الأوربيين المتحضرين ينتشرون في ربوع تلك الأودية الخصبة ، التي لم يعرفوها بعد معرفة وثيقة .. وثم ثلاثة آلاف جندي أو أربعة ، يطاردون أولئك الأقوام الرحل من سكان البلاد الأصليين ، فيتبعهم الرواد يشقون الغابات ويقزعون الوحوش والسباع ، ويطردونها من غُرُها ، ويستكشفون مجارى الأنهار ، ويعدون موكب الحضارة للسير في طريق النصر عبر القفار والصحارى .

لقد كثرت من الإشارة في أثناء هذا الكتاب إلى ما للرخاء والازدهار المادى في أمريكا من أثر طيب على مؤسساتها . وقد سبقني كثيرون إلى ذكر هذا السبب ، فهو السبب الوحيد المعهود للأوربيين ، إذ أنه يدرك بالحدس والعيان ، فلا حاجة لى إذن إلى الإسهاب في موضوع كثيراً ما تناوله الناس وفهموه الفهم الجيد ، فحسى أن أضيف إلى بحثهم بضع حقائق جديدة . فثم فكرة خاطئة شاعت بين الناس أن صحارى أمريكا يسكنها مهاجرون أوربيون ممن ينزلون كل سنة على شواطئ الدنيا الجديدة ، على حين يزداد عدد السكان الأمريكيين ويتضاعفون على الأراضي التي كان أجدادهم قد زرعوها من قبل . إن المهاجر الأوربي يصل إلى الولايات المتحدة من غير أصدقاء عادة ، وكثيراً ما يأتي إليها من غير موارد . فكى يعيش ، يضطر إلى أن يعمل أجيراً عند غيره ، وقبلما يبعد عن منطقة السكان الكادحين التي تقع على مقربة من سيف المحيط . هذا ، ولا يخفى أن أحوال الصحراء لا يمكن أن تستكشف من غير رأس المال . أو قروض ، ويجب أن يكون من يستكشفونها ممن تعودوا قسرة المناخ الجديد ، قبل أن يتعرضوا للتوغل في أعماق

(١) عدد سكان أمريكا قبل زيارة المؤلف : ١١,٣٤٨,٤٦٢ منهم ١,٨٣٨,١٥٥ من البيض

الغاية . فالأمريكيون أنفسهم هم الذين يجرون المواطن التي ولدوا فيها ونشأوا ، للسعي وراء الحصول على أرض فسيحة في إقليم ناء بعيد . وهكذا يترك المهاجر كوخه في أوروبا ، ويأتى يسكن على شواطئ المحيط الأطلسي ، على حين أن الأمريكي الذى ولد ودرج على هذه الشواطئ عنها يلقي بنفسه في مجاهل أمريكا الوسطى . فهذه الهجرة المزدوجة مستمرة لا تنقطع ، فهي تبدأ في وسط أوروبا ، وتعبّر المحيط الأطلسي . ثم تتقدم في مجاهل الدنيا الجديدة ، فترى ملايين من الناس يسرون معاً نحو أفق بعينه ، لغتهم ودينهم وآدابهم في السلوك كلها مختلفة ، أما غرضهم فواحد . إنهم على موعد مع الحظ في مكان ما في الغرب . فغريباً يسرون ، لعلهم يعثرون بما وعدوا به .

ليس ثمة حدث يمكن أن يقارن بانتقال الجنس البشرى المتواصل هذا ، اللهم إلا غزوات البرابرة التي أدت إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية . ففي ذلك الوقت ، كما هي الحال الآن ، قد أكرهت حشود من الناس أن يتجهوا هذا الاتجاه نفسه ، وأن يتقابلوا ويضطرعوا في المواضع ذاتها . ولكن تدبير العناية الإلهية لم يكن مثل هذه التدبيرات نفسها ، فقد كان كل واحد يجلب معه الموت والدمار . أما الآن فهو يجلب معه عناصر الرخاء والسعادة والحياة . إن المستقبل مازال يخفى عنا في ضميره النتائج البعيدة المدى التي تترتب على هجرة الأمريكيين هذه نحو الغرب ، ولكن حينما نلحظ خاتمة لندرك نتائجها المباشرة . فلما كان جزء من السكان يغادر الولايات التي ولدوا فيها ، لم يعد سكان هذه الولايات يزدادون إلا ببطء ، رغم أنه مضى عليهم فيها زمن طويل منذ تأسيسها . ففي ولاية « كينتيكت » التي لا تزال كثافة السكان فيها لا تزيد على ٥٩ ساكناً في كل ميل مربع ، لم يزد عدد سكانها بأكثر من الربع في أربعين سنة ، على حين ازداد سكان إنجلترا نحو الثلث في المدة عينها . فالمهاجر الأوربي صار ينزل دائماً في بلاد نصف مملوءة بالسكان ، حيث العمال مطلوبون ، فلا غرو إن اشتغل عاملاً في ظروف رخية . أما ابنه فيمضى قدماً يسعى وراء حظه في بلاد غير مأهولة ، ولا يلبث أن يصبح صاحب أملاك وأموال . فالأول يجمع الأموال التي يستثمرها الثاني ، فلا الغريب ولا الذى من أهل البلاد عرف شيئاً عن الحاجة والعوز .

إن قوانين الولايات المتحدة صالحة كل الصلاح لتقسيم الملكية ، ولكن سبباً أقوى من القانون يمنع الإفراط في هذا التقسيم . وهذا مشاهد بشكل واضح في الولايات التي أخذ عدد سكانها يتكاثر بسرعة . فولاية مساتشوستس ، أكثر ولايات الاتحاد سكاناً ، لا تعتمد إلا على ثمانية سكان في الميل المربع ، وهو أقل بكثير مما في فرنسا ، إذ بها ١٦٢ ساكناً في المساحة عينها . ولكن الضياع في مساتشوستس قلما تنقسم وتوزع ، فالابن الأكبر يرث الأراضي عادة ، على حين يذهب إخوته الأصغر منه للبحث عن حظهم في المجاهل والبرارى . لقد ألغى القانون حق توريث الابن الأكبر وحده ، ولكن ظروفها عدة

تجمعت لصعيد هذا القانون إلى قوته على نحو لا يشكر منه أحد ، ولا يظلم أحداً أى حق من حقوقه العادلة .

وحسبنا حقيقة واحدة لبيان العدد الهائل من السكان الذين يغادرون نيوجانجلند ليستقروا في الغرب . لقد أكدوا لي في سنة ١٨٣٠ أن ثلاثة وستين عضواً من أعضاء الكونجرس ولدوا في ولاية كنتيكت الصغيرة ، فيكون سكان هذه الولاية ، وعددهم لا يعدو جزءاً من ثلاثة وأربعين جزءاً من عدد سكان الولايات المتحدة ، يرسلون ، إلى الكونجرس ^١/_٨ (ثمان) أعضائه ، أما ولاية كنتيكت نفسها فلا ترسل إليه منها سوى خمسة نواب ، ويجلس الواحد والثلاثون عضواً الآخرون نواباً عن الولايات الغربية الجديدة . فلو بقى هؤلاء الواحد والثلاثون شخصاً من كنتيكت لكان من المحتمل أن يظلوا عمالاً فقراء يعيشون في محمول لأن يرتفعوا إلى المشاركة في الحياة العامة ، وبدلاً من أن يكونوا مشرعين نافعين ، كان يمكن أن يظلوا مواطنين غير صالحين متمردين يصعب حكمهم .

لم تفتني ملاحظة هذه التأملات ، كما لم تفت ملاحظتها الأمريكيين أنفسهم . فقد قال المستشار كنت (Kent) في كتابه عن القانون الأمريكي : « إن أى تقسيم للضياح ، لا بد أن يؤدي إلى شرور كثيرة إذا ما أفرط في تقسيمها إفراطاً كبيراً يجعل كل جزء من الأرض لا يكفي لإعالة أسرة واحدة . ولكن لم يشعر بهذه المساوىء أحد قط في الولايات المتحدة ، إذ لا بد من مضي عدة أجيال قبل أن يشعر بها الناس . فالتوسع أقالمتنا المعمورة ووفرة الأراضي المجاورة ، وتيار الهجرة المستمر من شواطئ المحيط الأطلسي إلى داخل البلاد مازالت كافية حتى الآن ، وستظل كافية مدة طويلة لمنع تفتيت الضياح في البلاد . »

ليس من السهل وصف نهم الرجل الأمريكي واندفاعه وراء الحصول على هذه الغنائم الهائلة التي يتيحها الخط ، فهو في سعيه وراءها لا يخشى أن يعرض نفسه لسهام الهنود الحمر ، ولا للأمراض الفاشية في الغابات ؛ فهو لا يستوحش من صمت الغابة ، ولا يتعكر صفوه من اقتراب الوحوش الكاسرة منه ، ذلك لأن رغبة أعظم من رغبة الحياة نفسها تدفعه . فأمامه قارة لا تحد ، فيظل يسعى قدماً كأن الوقت ضيق أمامه ويخشى ألا يجد مكاناً لجهوده . لقد تحدثت عن الولايات القديمة ، ولكن كيف أتحدث عما يجري في الولايات الحديثة ؟ لم تكذب قضي خمسون سنة على تأسيس ولاية أوهايو ، ولم تكن الكثرة من سكانها ممن ولدوا فيها ، ولم تأسس عاصمتها إلا من ثلاثين سنة ، وما زال أغلبها أراضي واسعة صالحة للزراعة بكرة لم تمسها يد بعد ، ومع ذلك فسكان أوهايو أخذوا يتجهون غرباً . فمعظم الذين استقروا في مراعي إلينوى الخصيبة من أهالي أوهايو . لقد ترك هؤلاء الرجال بلادهم الأولى سعياً وراء تحسين مراكزهم ، ولسوف يتركون بلادهم ثانية زيادة منهم في تحسينها كذلك ، فالثروة تنتظرهم أينما يذهبون . أما السعادة فلا . لقد أضحت

الرغبة في الازدهار، ورغد العيش رغبة حادة، قلقة في نفوسهم، وهى رغبة تتمر على نوع ما تغذى به، وقد سارعوا إلى فصم الأواصر التي تربطهم ببلادهم الأصلية التي ولدوا فيها، ولم يعقدوا أواصر جديدة وهم في طريقهم إلى منتجعهم الجديد. كانت الهجرة في البداية أمراً لا بد منه لهم، ثم سرعان ما أصبحت ضرباً من ألعاب الحظ والمصادفات يقومون بها من أجل الانفعالات التي تستثيرها في نفوسهم بقدر ما يقومون بها من أجل ما تحققه لهم من أرباح ومكاسب.

وقد يصبح تقدم الإنسان سريعاً حتى لتعود الصحراء تظهر وراءه، وتنحى الغابات أمامه لتفسح له طريقاً، ثم تعود الأشجار وتبت بعد اجتيازه غاباتهم. وكثيراً ما يقابل المرء في عبوره ولايات الغرب الجديدة، مساكن مهجورة وسط البرارى، فكثيراً ما يستكشف السائح آثار بيت خشبي في ناحية قصية منعزلة تشهد بقوة الإنسان كما تشهد بعدم ثباته واستقراره على شيء. فعلى تلك الحقول المهجورة، وعلى تلك الأطلال التي لم تدم أصولها عشية وضحاها، تنتشر الغابة البدائية الخضراء، وتعود الوحوش تتردد على الأماكن التي كانت لها مأوى من قبل، ثم تأق الطبيعة وتغطي على آثار الإنسان بفروع من الشجر محملة بالأزهار، وهى آثار سريعة الزوال.

أذكر أنى في أثناء ما كنت أقطع أرضاً مغطاة بالغابات التي لا تزال تكسو ولاية نيويورك، بلغت شواطئ بحيرة، في قلب الغابة، عمرها من عمر هذه الدنيا، قامت في وسطها جزيرة صغيرة حافلة بالغابات المورقة أشجارها، التي تخفى شواطئها عن الناظرين؛ ولم يكن على شواطئ البحيرة شيء يدل على أثر لإنسان فيها سوى عمود من الدخان يشاهد صاعداً عند الأفق وسط قمم الأشجار حتى يبلغ السحب، فكأنه معلق في السماء، أو نازل منها لاصاعد إليها. وكان ثم قارب هندی ملقى على رمال الشاطئ، مما أغرائى بزيارة الجزيرة التي استرعت انتباهي، فلم تمض بضعة دقائق حتى وطئت أقدامى ضفافها. فقد كانت الجزيرة كلها إحدى هذه البقاع البدائية المنعزلة في الدنيا الجديدة، والتي تكاد تجعل الإنسان المتحضر يتحسر على مأوى أخيه المتوحش، فالنبات المتكاثف خير شاهد على خصب التربة التي لا مثيل لها، والصمت العميق الذي يخيم على قفار أمريكا الشمالية وصحارها كلها لا يخزقه إلا هدير حمام الغابة القمطى ودقات نقار الخشب على لحاء الأشجار. لقد كنت بعيداً كل البعد عن أن أتصور أن هذه البقعة كانت مأهولة، فقد تركت الطبيعة وشأنها تماماً فيها. ولكن عندما بلغت وسط الجزيرة خيل إلى أنى أرى آثار إنسان، فمضيت ألحصر عن الأشياء المحيطة في بشيء من العناية، وسرعان ما وجدت أن رجلاً أوريبياً كان قد التجأ إلى هذا المكان، ومع ذلك لما أكثر التغيير الذي حدث

في مسرح نشاطه وأعماله ! فأرومات الخشب التي أعدها في عجلة لينى نفسه مأوى قد عادت ونبت من جديد ، وكانت الأعمدة التي قام عليها بيته قد التف حولها النبات الأخضر ، وانقلبت عشته إلى أجمة من الشجر . وفي وسط هذه الأشجار ترى بضعة أحجار سودتها التيران ، وانتشر حولها الرماد الدقيق . فقد كان الموقد هنا ، ما في ذلك من شك . فعندما تهدمت المدخنة ملأته بالخطام والكسارة . فوقفت برهة في صمت وإعجاب من عظم الطبيعة وجلالتها وضالة الإنسان ، وتفاهته . ولما اضطرت إلى مغادرة هذا المكان الرائع المنعزل صحت في أسى وحزن : هل أصبحت الأطلال تقوم هنا أيضاً ؟ .

لقد ألف الناس في أوروبا أن يعدوا الميول المقلقة والرغبة المفرطة في اكتناز الأموال ، والإسراف في محبة الاستقلال - ميولا خطيرة كل الخطر على سلامة المجتمع - ومع ذلك فهذه العوامل نفسها هي التي تكفل للجمهوريات الأمريكية مستقبلاً طويلاً هادئاً ، فلولا هذه الرغبات العارمة لتجتمع الناس في بقاع معينة ، ومرعان ما يشعرون بمثل الحاجات التي يشعر بها سكان الدنيا القديمة ، وهي حاجات ليس من الهين إشباعها . وكان من حسن حظ الدنيا الجديدة أن رذائل سكانها ليست أقل صلاحية للمجتمع من فضائلهم . فهذه الظروف تؤثر أبلغ تأثير على تقدير أفعال البشر في نصفى الكرة . فما يجب أن نسميه طمعاً ، كثيراً ما يسميه الأمريكيون جداً محموداً ، وماتقول الناس عنه في أوروبا أنه فضيلة العفة والاعتدال ، يسمونه في أمريكا ضعفاً وخوراً في العزائم .

يعتبر الناس في فرنسا الأذواق البسيطة والعادات المنتظمة ، والمحبة العائلية ، وتعلق الناس بمسقط رأسهم ، ضمانات كبرى تكفل للدولة الهدوء والسعادة . أما في أمريكا فلا شيء يبدو أضر بالمجتمع من أمثال هذه الفضائل . فالكنديون الذين انحدروا من أصل فرنسى ، والذين حافظوا كل المحافظة على عاداتهم القديمة ، أصبحوا يشعرون بأن إقليمهم الصغير قد ضاق بهم . فهذه الجماعة التي ظهرت في الوجود من عهد قريب ستكون في زمن نهبا للكوارث التي نزلت بالأمم القديمة ، فأكثر الكنديين استنارة ووطنية وإنسانية يبذلون جهوداً جبارة لجعلوا الشعب غير قانع بهذه المتع البسيطة التي مازالوا راضين بها . فغراهم يشيدون بمغريات الثراء كل الإشادة ، ويتحمسون لها كل التحمس ، كما يتحمس الناس في الدنيا القديمة لمباهج الحياة التي تتسم بالكفاية والاعتدال . وكذلك تبدل جهود أعظم لاستنارة المواطنين أكثر مما يبذل في عهدتها في البلاد الأخرى . فإن نحن أصغينا إلى ما يقولون لأدركنا أن لا شيء عندهم أولى بالثناء من استبدال مباهج الفنى والرخاء العقيمة في بلد أجنبى ، بالمسرات الحلال الهادئة التي يستطيع كل امرئ ، حتى الفقير ، أن يستمتع بها في وطنه دون أن يغادر بيته الذى نشأ فيه ، والتراب الذى يرقد تحته أجداده . وفي الجملة ، فإنهم يدعون الناس إلى أن يهجروا الأحياء والأموات معاً ، حباً في السعى وراء جمع الثروة واقتناء المال .

ففى أمريكا اليوم مجال واسع لنشاط الناس ، أوسع بكثير من حملة الجهود التى يمكن أن تنفق فى العمل فى تلك البلاد . فأنت لاتستطيع أن تستكثر فى أمريكا نشر أى مقدار من المعرفة مهما كان عظيماً . فكل معرفة تفيد صاحبها كما تفيد غير الملمين بها . ولا خوف هنا من احتياجات جديدة مادام سدها ميسوراً ، فى غير مشقة ؛ ولا معنى للخوف من عرامة الرغبات البشرية ، فلكل رغبة منها ما يسدها فى يسر وعلى نحو مشروع . وليس الناس هنا أحراراً بأكثر مما ينبغى ، إذ ينذر أن يجدوا ما يغريهم بأن يسبقوا استخدام هذه الحرية .

إن الجمهوريات الأمريكية لأشبه ما تكون فى الوقت الحاضر بجماعات من المغامرين تكونت للتقريب معاً فى أراضى الدنيا الجديدة البور ، وتشغل فى تجارة ناجحة . فالشهورات التى تحرك الأمريكيين ليست شهوات سياسية ، بل تجارية ، أو بعبارة أخرى إنهم يدخلون عادات أصحاب الأعمال فى حياتهم السياسية ، فهم يحبون ذلك النظام الذى بدوره لا يتسنى للأعمال أن تنجح . ويعلمون بوجه خاص قيمة ذلك السلوك المنتظم الذى يعد أساس كل (أعمال) سليمة رصينة ، فهم يفضلون الذوق السليم المؤدى إلى جمع ثروات ضخمة ، على تلك العقيرة المغامرة التى كثيراً ما تبعثر هذه الثروات . فالأفكار العامة تفرز عقولهم التى اعتادت أن تحسب لكل شىء حسابه بشكل إيجابى واقعى ، فهم يؤثرون النواحي العملية على الناحية النظرية كل الإثارة .

ففى أمريكا وحدها يدرك المرء فى يسر ما للرخاء المادى من تأثير فى الأمور السياسية ، بل وفى تلك الآراء التى يجب ألا تحرف بسلطان عليها غير سلطان العقل ؛ وهذه حقيقة يدركها الأجانب بوجه خاص . فمعظم الأوربيين الذين هاجروا إلى الدنيا الجديدة حملوا معهم حبهم للاستقلال وغرامهم بالتغيير ، ذلك الغرام العارم الذى كثيراً ما تخلقه فى النفوس تلك الكوارث التى تحمل بنا فى أوروبا . حدث أن قابلت ، فى الولايات المتحدة أوربيين اضطروا إلى مغادرة بلادهم بسبب آرائهم السياسية ، فأدهشونى جميعاً من اللغة التى سمعناها منهم . ولكن واحداً منهم أدهشنى أكثر من سائرهم . فبينما أنا أعبر بقعة نائية من بقاع بنسلفانيا إذ يدركنى الليل ، واضطرنى الأمر أن أطلب من مترجم لى أن يستضيفنى فى بيته ليلتى تلك . وكان رجلاً فرنسى المولد ، فدعانى للجلوس بجانب موقده ، وأخذنا نتجاذب أطراف الحديث بتلك الحرية التى تلامس الأشخاص الذين يتقابلون وسط الغابات على بعد ألفى فرسخ من بلادهم الأصلية أو تزيد ، وكنت واقفاً من أن محدثى كان منذ أربعين سنة من المتحمسين للمطالبة بالمساواة بين الناس ، كما كان خطيباً شعبياً ، وأن اسمه من الأسماء التى يذكرها التاريخ . فلا غرو أن ذهلت عندما سمعته يتحدث عن حقوق الملكية كما يتحدث الاقتصادى ، أو صاحب الأراضي والضيايع . فقد حدثنى عن ضرورة التدرج الذى نقيمه الحظ بين الناس ، وعن احترام القوانين المستورة وإطاعتها ، وتأثير الأخلاق الطيبة فى الجمهوريات ، وعن مساندة الدين للنظام والحرية .

ولقد بلغ به الأمر أن صار يستند في أقواله إلى ما يقوله السيد المسيح تأييداً لرأى من آرائه السياسية .

أصغيت إليه ، فعجبت من ضعف العقل البشرى . كيف نستطيع أن نستكشف صدق قضية أو كذبها . وسط قضايا العلم غير اليقينية ، ووسط عبّر الخبرة المتضاربة ؟ ولكن ثمة حقيقة واحدة قد تزيل عنى ما يساورنى من شكوك - لقد كنت فقيراً ، فأصبحت غنياً ، ولست أتوقع أن يؤثر الرخاء في سلوكى ، فتركنى حراً في أحكامى على الأشياء والناس . والحق أن آرائى لتتغير بتغير حظى ، ففى الظروف السعيدة التى أستغلها فيما فيه مصلحتى اكتشفت الحجة القاطعة التى كانت تعوزنى من قبل .

هذا ، ويؤثر النجاح في الأمريكين تأثيراً واسع المدى ، أكثر مما يؤثر في الأجانب ؛ فالأمريكي يرى النظام العام والرخاء العام مرتبطين دائماً بعضهما ببعض أوثق ارتباط ، ويسيران معاً جنباً إلى جنب أمام عينيه ، فهو لا يستطيع حتى أن يتصور أن أحدهما يمكن أن يوجد من غير الآخر . فليس لديه إذن شئ ينبغي أن ينساه ، ولا عليه ، مثل ما على الكثيرين من الأوربيين ، أن ينسى الدروس التى تعلمها في صغره في المدارس الابتدائية ويتعلم أخرى غيرها من نوع آخر .

تأثير القوانين في صيانة الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

ثلاثة أسباب رئيسية لصيانة الجمهورية الديمقراطية - الاتحاد الفدرالى - مؤسسات وحدة الحكم المحلى - السلطة القضائية .

الغرض الأساسى من وضع هذا الكتاب ، التعريف بقوانين الولايات المتحدة ، فإن تحقق لنا هذا الغرض استطاع القارئ أن يحكم بنفسه في شأن تلك القوانين التى تتجه حقاً إلى صيانة الجمهورية الديمقراطية ، وإلى القوانين التى تجعل كيان هذه الجمهورية في خطر . أما إن جانبى التوفيق ، ولم أنجح في غرضى هذا من الكتاب فلاأمل في أن أفعل ذلك في فصل واحد فحسب . ولست أقصد هنا أن أعود أدراجى وأسلك الطريق التى سلكتها من قبل ، بل حسى بضعة أسطر أوجز فيها ما سبق لى أن قلته .

يبدو أن هناك ثلاثة «ظروف» عاونت أكثر من غيرها على صيانة الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة .

فأول هذه الظروف ، شكل الحكومة الفدرالى الذى اختاره الأمريكيون فمكّن الاتحاد من أن يجمع بين قوى الجمهورية العظيمة وأمن أخرى صغيرة .

وثانى هذه الظروف مؤسسات «وحدة الحكم المحلى» التى تعمل على تقييد استبداد الأغلبية والحد منه ، وفى الوقت نفسه تفتح المجال للشعب كى يتذوق الحرية ويلم بفن الاستمتاع بها .

أما ثالث الظروف فتأليف السلطة القضائية . وقد سبق أن أوضحنا كيف استطاعت المحاكم أن تكبح إسراف الديمقراطية وتطرفها ، وتكف اندفاع الأغلبية وتوجهها ، وتمنعها من التهور ، دون أن تعطل شيئاً من نشاطها .

تأثير العرف والأخلاق في المحافظة على الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة

أشرت من قبل إلى أن الآداب التي يجرى عليها الشعب في سلوكه ، يصح أن تعد سبباً من الأسباب العامة الكبرى التي تؤدي إلى صيانة الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة . وسأستعمل لفظة العرف هنا (أو العادات الأخلاقية) بالمعنى الذي يستعمل القدامى فيه لفظة (mores) فلا أطلقها هنا على آداب اللياقة المعروفة فحسب - أى أن نسميه « بعبادات القلب » ، بل أطلقها كذلك على الأفكار والآراء المختلفة الدائرة بين الناس ، وعلى جملة تلك الآراء التي تضيء على عقليتها صبغة خاصة يتميزون بها . ولذلك ضمنت هذه اللفظة كل أحوال الشعب الأخلاقية والعقلية . هذا ، ولست أبغى أن أرسم هنا صورة تفصيلية للعرف والأخلاق الأمريكية بل سأجزيء بإبراز معالمها الكبرى التي تعاون على صيانة مؤسساتهم السياسية .

الدين باعتباره مؤسسة سياسية تعاون على صيانة جمهورية ديمقراطية بين الأمريكيين

يسكن أمريكا الشمالية أقوام يؤمنون بمسيحية جمهورية ديمقراطية - مجيء الكاثوليك ... لماذا تعد هذه الطائفة الآن أكثر الطوائف الدينية أخذاً بالديمقراطية الجمهورية .

يقوم إلى جانب كل دين ، رأى سياسى ينسجم معه . فلو ترك العقل البشرى وميوله ، لنظم المؤسسات الدنيوية والروحية كلها على طراز واحد ، ولحاول الإنسان أن يوفق بين أمور الدنيا وأمور الدين .

كان معظم سكان أمريكا البريطانية قد تخلصوا من سلطة البابا ، ولم يعترفوا لأحد بسلطة دينية أخرى عليهم . فقد كان دينهم الذى جاءوا به معهم إلى الدنيا الجديدة شكلاً من المسيحية ، لا يسعى أن أصفه بأفضل من أنه دين ديمقراطى جمهورى ، عاون حق المعاونة على إقامة جمهورية ديمقراطية في الشؤون العامة ، وانعقدت منذ البداية محالفة لا تنقسم بين هذا وبين السيادة .

أخذت جماهير (الكاثوليك) تتدفق من أيرلندا على الولايات المتحدة منذ حوالي خمسين سنة ، وقام الأمريكيون الكاثوليك من جهتهم باجذاب الكثير إلى مذهبهم الدينى ،

حتى أرى عدد المسيحيين الذين يتبعون الكنيسة الكاثوليكية على المليون . ومن المعلوم عن الكاثوليك أنهم يستمسكون بشعار دينهم ، ويتحمسون لعقيدهم ، ويفارون عليها كل الغيرة ، ومع ذلك فهم أكثر طوائف الولايات المتحدة ميلاً إلى الديمقراطية والجمهورية . فلفل القارئ يدهش من ذلك لأول وهلة ، ولكن القليل من التفكير ييسر لنا معرفة أسباب ذلك .

ويحيل إلى أن المذهب الكاثوليكي اعتبر خطأ على أنه يخاصم الديمقراطية ، ولكن الكتلة تبدو لي ، على النقيض من ذلك ، أنها أكثر الطوائف المسيحية المختلفة مراعاة للمساواة في أحوال الناس الاجتماعية . فالعشرة الدينية في الكنيسة الكاثوليكية تتكون من عنصرين اثنين ، هما القس والشعب ، فالقس وحده هو الذي تبوأ مرتبة تسمو على مستوى رعيته ، أما الذين دونه فكلهم سواسية .

ومن حيث العقائد الدينية الجزمية ، فالمذهب الكاثوليكي يحجر جميع الناس في مستوى واحد على الرغم من اختلافهم في الذكاء ، ويفرض على كل من العالم والجاهل ، وعلى العبقري وعادى الذكاء ، تفاصيل عقيدة واحدة ، كما يفرض مراعاة شعائر واحدة ، على الغنى والفقير معاً ، وكذلك يفرض نفس أنواع التقشف على القوى والضعيف سواء بسواء . ولا يعرف أى تساهل مع أحد من بنى الإنسان ، بل يعامل الجنس البشرى كله بعبارة واحد ، ويرفع عنهم جميع الفوارق الاجتماعية ، بقدر ما هي مرفوعة في نظر الله . فإن كان المذهب الكاثوليكي يجعل المؤمنين به ميالين إلى الإذعان والطاعة فلاشك أنه لا يعدهم للتفاوت وعدم المساواة ، على حين أن ذلك لا يمكن أن يقال عن المذهب البروتستانتي الذي يؤدي عادة إلى جعل الناس مستقلين أكثر مما يجعلهم متساوين ، فالكتلة أشبه بالملكية المطلقة ، فإن استبدت الملك صارت كل طبقات المجتمع أكثر مساواة منها في البلاد ذات النظم الجمهورية .

كثيراً ما يحدث أن يترك القسيس الكاثوليكي خدمة الخراب ويشارك في السلطة مع أولى الأمر والنبي في المجتمع ، ويتبوأ مكانته في نظام السلم الاجتماعي ؛ وقد يستغل نفوذه الديني أحياناً لصيانة الأوضاع السياسية التي ينتمى إليها هذا القسيس ، ومن ثم رأينا من الكاثوليك من ينضمون إلى صفوف الأرستقراطيين بدافع ديني . ولكن ، ما أن يتفصل القسس انفصالاً تاماً عن الحكومة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، حتى يتبين لنا أنه لا توجد طبقة من الناس تقبل بالفطرة إلى نقل مذهب المساواة في الأمور الاجتماعية إلى عالم السياسة بأكثر مما يميل إليه الكاثوليك .

فإن لم تكن معتقدات المواطنين الكاثوليك في الولايات المتحدة قد دفعتهم قسراً إلى اعتناق المبادئ الديمقراطية والجمهورية ، فإنهم ليسوا بالضرورة من خصومها على الأقل . فمركزهم الاجتماعي في البلاد ، وقلة عددهم يضطرهم اضطراراً إلى اعتناق هذه المبادئ ،

لأن معظمهم من الفقراء ، وليس أمامهم أية فرص ليشتركوا في أعمال الحكومة بنصيب ، إلا إذا فتحت هذه الحكومة أبوابها لجميع المواطنين ، ذلك إلى أنهم أقلية فيجب أن يحترموا الحقوق جميعاً كي يضموا لأنفسهم الحرية في ممارسة ميزاتهم الخاصة . فهذان السببان يحملانهم ، ولو على غير وعي منهم ، على اعتناق مذاهب سياسية ، من الجائز إن كانوا يؤيدونها بحماسة أقل مما يؤيدونها بها ولو كانوا أغنياء وأصحاب قوة وسلطان .

لم يحاول القسس الكاثوليك في الولايات المتحدة أن يعارضوا أبداً هذا الاتجاه السياسي ، بل إنهم ليعملون على تبريره . لقد قسم رجال الدين الكاثوليك في أمريكا عالم الفكر إلى قسمين : وضعوا في قسم مبادئ الدين التي يرتضونها في غير جدل أو نقاش ، ووضعوا في القسم الآخر تلك الحقائق السياسية التي يؤمنون أن الله قد تركها مفتوحة للبحث الحر . ومن ثم كان الكاثوليك في الولايات المتحدة أكثر المؤمنين خضوعاً وإذعاناً ، وأكثر المواطنين استقلالاً في الوقت عينه .

فستطيع أن تؤكد إذن أنه ليس في الولايات المتحدة كلها مبدأ ديني واحد يناصب المؤسسات الديمقراطية والجمهورية أقل عداً . فرجال الدين في مختلف الطوائف يتكلمون بلغة واحدة وآراؤهم تتفق مع القوانين ، وبذلك صار العقل البشري يجرى قدماً في اتجاه واحد غير متشعب .

حدث أن كنت مرة في إحدى مدن الاتحاد الكبرى ، حيث دعيت لأشهد حفلة عامة أقيمت لمصلحة البولنديين^(١) وترمى إلى معاونتهم بالمال . وتزويدهم بالسلاح . فوجدت ألفين أو ثلاثة آلاف من الناس قد اجتمعوا في بهو فسيح أعد لاستقبالهم ، وبعد قليل قام قس يرتدى ملابس الكهنوتية ، وتقدم إلى صدر المنصة ، فوقف الحاضرون حاسري الرؤوس خاشعين ، وأخذ القس يتكلم ، فقال :

« اللهم يا ذا الحول والقوة ، يارب الجيوش ! يامن قويت القلوب ، وأرشدت جيوش آبائنا وهم يناضلون من أجل حقوقهم المقدسة في الاستقلال القومي ! يا من نصرتهم على الظلم البغيض ، ومنحت شعبنا نعمة الحرية والسلام ! اللهم اشمل النصف الثاني من هذه الكرة الأرضية بنظرة عطف منك - نظرة رفيق بأمة باسلة ظلت تصارع

(١) كانت ألمانيا وروسيا وهما تأمرت في القرن الثامن عشر على دولة بولندا (بولونيا) وانقسمت فيما بينها . ولكن البولنديين لم يفقدوا الأمل في استعادة استقلالهم . وقد أسيت الثورة الفرنسية ، و نابليون ، ثم إسكندر الأول قيصر روسيا أمالهم في الوحدة والاستقلال والحرية . ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق لهم . ولما قامت ثورة بوليه في فرنسا سنة ١٨٣٠ مدت آثارها إلى كثير من الأمم الطامعة في تحقيق قوميها واستقلالها مثل بلجيكا وبولونيا وغيرها فقامت حركة ثورية في بولندا هاجم كثير من أهلها إلى مختلف البلاد الحرة . ولما أمر قيصر روسيا بقتل الأول - وكان على عكس أخيه ، حاكماً مستبداً - تجدد البولنديين لإرسالهم إلى الاشتراك في قمع حركة بلجيكا الاستغالية رفضوا وقاتلوا بالثقل واستولوا على الحكم في وارسو ، واشتدت ثورتهم العارضة على روسيا من يناير إلى سبتمبر ١٨٣١ حيث سقطت وارسو في أيدي الروس .

حتى اليوم ، كما صارعنا نحن من قبل من أجل الحقوق ذاتها ! يا من خلقت الإنسان على صورتك ، لا تذر الاستبداد يفسد ما أنجزت ، و يقيم التفاوت وعدم المساواة على هذه الأرض ، يا إلهنا القدير ! راع مصالح البولنديين ، واجعلهم جديرين بأن يكونوا أحراراً . مدد بحكمتك اللهم خطوات مجالسهم ، وأسند بقوتك جيوشهم ! اللهم ألق الرعب والفرع في قلوب أعدائهم ، رشت شمل القوى التي تأتمر بهم ! ولا تدع الظلم الذي لبث العالم يعانیه خمسين سنة يبلغ أقصاه في أيامنا . اللهم يا من في يدك القويتين قلوب الأمم وقلوب الرجال ، هب ! لهم حلفاء يدافعون عن قضية الحق المقدسة ، وأيقظ الأمة الفرنسية من مخولها ، الذي يعمل حكامها على استبقائها غارقة فيه ، حتى تهب من جديد في سبيل الحرية في هذا العالم .

« اللهم لا تشح بوجهك عنا ! اللهم اجعلنا أشد شعوب الأرض تقوى واستمسكاً بالدين ، وأكثرها حرية ! يارب ! يا من أنت على كل شيء قدير ، استجب دعواتنا هذا اليوم ! إنا لنضرع إليك باسم سيدنا عيسى المسيح ، ابنك الحبيب إليك ، الذي مات مصلوباً لإنقاذ الناس أجمعين ، أن تنقذ البولنديين ، آمين .

ورد جميع الحاضرين - آمين - في تقوى وفي خضوع .

تأثير الآراء الدينية غير المباشر في المجتمع السياسي في الولايات المتحدة

جميع الطوائف المسيحية تأخذ بالأخلاق الدينية - تأثير الدين في آداب السلوك عند الأمريكيين - احترام الرابطة الزوجية - كيف حصر الدين خيال الأمريكيين في نطاق معين ، و قيد أموارهم نحو الإبداع - رأى الأمريكيين في فائدة الدين السياسية - جهدهم في مد سلطانه ، وفي العمل على صيانه وإحافظته عليه .

فرغنا من بيان ما للدين من تأثير مباشر في السياسة في الولايات المتحدة ، أما تأثيره غير المباشر فأعظم من ذلك في نظري ، وأعمق . ولكن إرشاده الأمريكيين إلى فن الحرية لا يكون أبداً أوفى وأنفع إلا عندما لا يذكر لهم شيئاً عن الحرية .

لا حصر للطوائف الدينية في أمريكا . ومع أن هذه الطوائف تختلف بعضها عن بعض من حيث العبادة الواجبة للخالق ، فكلها تتفق من حيث الواجبات التي على الإنسان لأخيه الإنسان . إن كل طائفة منها تعبد الله على النحو الخاص بها ، ولكنها تقول جميعاً بقانون أخلاق واحد ، باسم الله . فإن كان من الأهمية الكبرى للإنسان من حيث هو فرد ، أن تكون دياناته حقاً صادقة ، فليس الأمر كذلك بالنسبة للمجتمع . إذ ليس للمجتمع حياة أخرى يروجها أو يمحشها . ومادام المواطنون يعترفون بدين ما ، فقواعد هذا الدين الخاصة ليست بذات أهمية كبرى للمجتمع نفسه . وزيادة على ذلك فجميع

الطوائف الدينية في الولايات المتحدة تنصوى كلها تحت وحدة كبرى تشملها جميعاً ، هي المسيحية ، والأخلاق المسيحية ، كما لا يخفى ، واحدة في كل مكان .

ولا مانع من أن نصدق أن عدداً معيناً من الأمريكيين يتخذون لهم طريقة خاصة في العبادة من جراء العادة ، أكثر مما يتخذونها عن اعتقاد . فالسلطة السائدة في الولايات المتحدة دينية ، ومن ثم كان لا مناص من أن يشيع الرياء بينهم ، ومع ذلك فليس ثمة بلد في العالم تحتفظ فيه الديانة المسيحية بسلطان على نفوس الناس أكبر منها في أمريكا ، وليس ثم دليل على فائدتها وملاءمتها للطبيعة البشرية من أن الناس في أعظم أمة الأرض استارة وحرية يشعرون بسلطانها عليهم شعوراً قوياً .

ذكرنا من قبل أن رجال الدين الأمريكي في مجملهم ، ومن غير استثناء أولئك الذين لا يسلّمون بالحرية الدينية منهم ، يؤيدون جميعاً الحرية الدينية ، ومع ذلك فهم لا يؤيدون نظاماً سياسياً معيناً ، فلا غرو أن كانوا يتعدون عن الأحزاب وعن الشئون العامة . فالدين في الولايات المتحدة لا يؤثر في القوانين إلا تأثيراً ضئيلاً . وكذلك تأثيره في جزئيات الرأي العام وتفصيلاته ، ولكنه يوجه عادات الجماعة وينظم الدولة عن طريق شئون الحياة المنزلية .

لايساورنى أى شك في أن مايشاهد من الخشونة الكبيرة في الآداب المرعية في الولايات المتحدة ، إنما ينشأ أولاً وقبل كل شيء ، عن الإيمان الدينى . فكثيراً ما لا يستطيع الدين أن يكف الناس عن كثير من المغريات والمحن التى تلقىها المصادفة في طريقهم ، ولا هو يستطيع أن يكبح تلك الشهوة العارمة إلى الريح والمكاسب المادية التى يستشرها في نفرسهم كل شيء أمامهم . ولكن سلطان الدين على عقل المرأة عظيم ، ولا يخفى أن النساء حماة الأخلاق والآداب . وفي الحق ، لا يوجد بلد في العالم تحترم فيه رابطة الزوجية بقدر ما تحترم في أمريكا ، ولا يوجد بلد تقدر فيه السعادة الزوجية بمثل ما تقدر أمريكا ، أما في أوروبا فجميع اضطرابات المجتمع تنشأ من اضطراب الحياة المنزلية والعلاقات الزوجية فيها ، فاحتقار الأوصار الطبيعية ، ومباهج البيت المشروعة معناه اكتساب ميل إلى الإسراف ، وإلى قلق النفس والانسحاق في الرغبات النابية غير المستقرة . لقد صار الأورنى ، وقد استنارته الشهوات الصاخبة التى كثيرا ما تعكر صفو بيته ، يتأذى من الطاعة التى تتطلبها منه سلطات الدولة التشريعية ، على حين أن الأمريكى إذا ما عاد من صخب الحياة إلى عقر بيته ، وجد فيه مثال النظام والطمأنينة . فمسرته فيه ساذجة وطبيعية ، ومباهجه بريئة وهادئة . وإذا يؤمن بأن الحياة المنظمة أضمن طريق إلى السعادة ، سارع إلى تعويد نفسه بسهولة على أن يكون معتدلاً في آرائه وأذواقه . فعلى حين جاهد الأورنى في نسيان متاعبه المنزلية ، يستمد الأمريكى من بيته حب النظام الذى يتبعه فيما بعد في شئونه العامة .

لا يقتصر تأثير الدين في الولايات المتحدة على أمور الآداب العامة وحدها ، بل يمتد إلى تفكير الشعب . فمن الأمريكيين الإنجليز من يعترفون بمبادئ المسيحية عن اعتقاد ، سداه ولحمته الإخلاص ، على حين نرى آخرين يظهرون أنهم يعترفون بمبادئها حقاً ، ولكن خشية أن يتهموا بالإلحاد . فالمسيحية إذن تسيطر على الناس من غير أى حائل يعوقها ، وذلك يرضى الناس جميعاً وينال موافقتهم . فلا غرو إن كانت النتيجة - كما أشرت من قبل - أن كل مبدأ من مبادئ الأخلاق ثابت ومتعين على الرغم من ترك عالم السياسة لما يقوم به الناس من بحوث ويجرونه من تجارب . وهكذا لا يترك العقل البشرى أبداً يهيم في مجال غير محدود . وأياً كانت ادعاءاته ، فثم حواجز لا يستطيع أن يجتازها ، تكفه من حين إلى حين . فقبل أن يتدع العقل شيئاً ما ، يجد أمامه بضعة مبادئ معينة أساسية . حتى إن أجراً تصورات له تخضع لأشكال معينة تؤخر إنجازها ، أو تمنعها منعاً باتاً .

إن خيال الأمريكيين ، حتى في أسنى تحليقاته ، حريص ، يحتاط لنفسه ، وغير حاسم فيما يتصوره ، فاندفاعاته مقيدة . وأعماله ناقصة . فعادات القيد والكف هذه تتجلى في المجتمع السياسي ، وتعاون كل العون على هدوء الشعب وعلى بقاء ما يقيمه من مؤسسات . فقد جعلت الطبيعة والظروف سكان الولايات المتحدة جسورين ، تشهد لهم بذلك روح المغامرة التي تدفعهم إلى السعى وراء الحظ والغنى . فإن كان عقل الأمريكيين حراً من كل ما يعوقه من عوائق ، فسرعان ما يصبحون أجراً مخترعين ، وأكثر الناس في العالم كله إمعاناً في الجدل والنقاش . ولكن التأثيرين في أمريكا مضطرون أن يبدو احتراماً ظاهراً للآداب والعدالة المسيحية ، مما لا يسمح لهم بأن ينتهكوا اعتباراً القوانين التي تتعارض مع مقاصدهم وتقف في سبيلها ، ولا هم يجدون الأمر هنا هيئاً عليهم أن يتغلبوا على ما يساور أنصارهم من شكوك ، حتى ولو استطاعوا أن يتغلبوا على شكوكهم هم . فلم يحدث أن تجرباً أحد في الولايات المتحدة إلى الآن على أن يصرح علناً بأن كل شيء حلال ومباح مادام في مصلحة الجماعة . فهذا قول فاسق ، ويبدو أنه قد اخترع في عصر من عصور الحرية ليحمي جميع المستبدين في المستقبل . وهكذا ، فبينما يسمح القانون للأمريكيين أن يفعلوا ما يشاءون فالدين يمنعهم أن يعملوا أى شيء فيه تهور وبعد عن الإنصاف ، بل إنه يمنعهم من أن يحظر ذلك بالهـم .

لا يشترك الدين في أمريكا اشتراكاً فعلياً في حكم الجماعة ، ولكنه ، مع ذلك ، يجب أن يعد في طليعة مؤسساتهم السياسية ، لأنه إن لم يعاون على خلق ميل إلى الحرية فيهم فإنه يسر استخدامها . والحق أن سكان الولايات المتحدة ينظرون إلى الدين من وجهة النظر هذه عنها . ولست أدري إن كان جميع الأمريكيين مخلصين في إيمانهم بالدين . فمن ذا الذي يستطيع أن يسر أغوار القلب البشرى ؟ ولكنى على يقين من أنهم يعتقدون أن الدين ضروري لصيانة المؤسسات الجمهورية . وهذا الرأي ليس مقصوداً على طبقة معينة

من المواطنين ، ولا على حزب معين من أحزابهم ، ولكنه يصدق على الأمة بأسرها ، وعلى كل مرتبة من مراتب الجماعة .

فإن حدث وهاجم أحد السياسيين في الولايات المتحدة طائفة ما ، لم تكن هذه المهاجمة سبباً يمنع أنصار هذه الطائفة نفسها من تأييده ، أما إذا هاجم الطوائف الدينية كلها جملة ، هجره الناس جميعاً وخلوه وحده .

فعندما كنت في أمريكا ، قال شاهد ، استدعى لحضور جلسة عقدتها مقاطعة تشستر (في ولاية نيويورك) - قال إنه لا يؤمن بوجود الله ، ولا بخلود الروح . فلما سمع منه القاضي هذا القول رفض أن يأخذ بشهادته ، على أساس أن الشاهد قد هدم مقدماً كل ثقة المجلس في جميع ما كان يريد أن يقوله . وذكرت الجرائد هذه الواقعة من غير أن تعلق عليها بشيء .

تربط فكرة المسيحية بفكرة الحرية في عقول الأمريكيين ربطاً وثيقاً حتى ليستحيل عليهم أن يتصوروا الواحدة من غير الأخرى ، ولا ينشأ فيهم هذا الاعتقاد من الإيمان التقليدي العقيم الذي يبدو أنه يغفى في الروح إغفاء بدلاً من أن يحيا فيها .

سمعت عن جمعيات كونها أمريكيون غرضها إرسال المبشرين إلى الولايات الجديدة التي في الغرب ليؤسسوا المدارس ويقيموا الكنائس ، خشية أن يموت الدين في تلك الأصقاع النائية ، وتصبح الدول الناشئة أقل أهلية للاستمتاع بالمؤسسات الحرة ، من الشعب الذي عنه صدروا . وصادفت أناساً أغنياء من نيويانجلند غادروا البلد الذي ولدوا فيه كي يقيموا أسس المسيحية والحرية على ضفاف نهر الميسوري ، أو في براري إلينوى . وهكذا يتبين لنا أن حرارة الوطنية تؤثر باستمرار الحماسة الدينية في الولايات المتحدة وتشعلها . فهؤلاء الناس لا يصدرون في أفعالهم عن مجرد الاعتبارات المتصلة بالآخرة . فليست الأبدية سوى باعث واحد يدفعهم إلى الإخلاص لقضيتهم الدينية ، فإن أنت تحدثت إلى واحد من مبعوثي الحضارة المسيحية هؤلاء لدهشت أن تسمع أنهم يكثرون الحديث عن خيرات هذه الدنيا ، وعما فيها من مناعم ، ومن أنك تقابل سياسياً حيث توقعت أن تجد قسياً . إنهم سيقولون لك « إن جميع الجمهوريات الأمريكية مرتبطة بجلتها بعضها ببعض . فلو أن جمهوريات الغرب وقعت في الفوضى ، أو تغلب عليها فرد مستبد يحكمها ، لأصبحت المؤسسات الجمهورية التي تزدهر على شواطئ المحيط الأطلسي في خطر عظيم ، فمن مصلحتنا إذن أن تكون الولايات الجديدة متدينة حتى يتيسر لها أن تدعنا نظل أحراراً » .

تلك هي آراء الأمريكيين . فإن كان منهم من يعتقد أن الروح الدينية ، التي أعجبت بها ، هي الشيء الذي ينعونه على أمريكا ، وأن العنصر الوحيد الذي يعوز حرية الجنس البشرى وسعادته على العدو الأخرى من المحيط أن نعتقد مع إسبنوزا بخلود الدنيا ،

ونعتقد مع كابانيس بأن المخ يفرز الأفكار إفرازاً - لا يسعى ألا أن أجيب بأن أولئك الذين يقولون بذلك القول لم يزوروا أمريكا قط ، وأنهم لم يزوروا أمة متحضرة ولا أمة حرة . فإن هم عادوا من زيارة لتلك البلاد ، فإننا سنصغي لهم عندئذ ونسمع ما يقولون .

ففى فرنسا نفر من الناس لا يرون فى المؤسسات الديمقراطية سوى وسيلة للحصول على العظمة والجاه . فتراهم يقيسون المسافة الشاسعة التى تفصل بين رذائلهم وبؤسهم ، وبين القوة والثراء ، ويهدفون إلى ردم هذه الهوة بالإنقاض ، كى يستطيعوا أن يجوزوا فوقها . أولئك هم رؤساء عصابات الحرية ، إنهم لا يحاربون إلا لما فيه مصلحتهم مهما كان المظهر الذى يظهرون به . فستظل الجمهورية أمداً طويلاً ، فى زعمهم ، حتى تستقذهم مما هم فيه من الخطا ط . فليس هؤلاء هم الذين أوجه إليهم الحديث . ولكن ثمَّ غيرهم يتوقعون قيام شكل جمهورى من أشكال الحكم ، يستب فيه الهدوء وتوجه إليه المجتمعات الحديثة مدفوعة بما فى العصر من آراء وآداب . فأنظارهم يرغبون مخلصين فى أن يسيروا الناس للحرية . فإذا ما حدث وهاجم هؤلاء الرجال الآراء الدينية ، فهم إنما يجرون وراء ما تولى عليهم شهواتهم ، لاعم ما تقتضيه مصالحهم . فقد يحكم الاستبداد من غير إيمان ، وبدون عقيدة ، أما الحرية فلا . فالدين أمر ضرورى للجمهورية التى يظهرونها فى مظهر رائع أخاذ ، أكثر منه فى الملكية التى يهاجمونها . ذلك إلى أن الحاجة إليه ، أشد فى الجمهوريات الديمقراطية منها فى غيرها . فكيف يتسنى للجماعة أن تتخلص من الدمار إن لم تعمل على تقوية الرابطة الأخلاقية بنسبة تراخى الرابطة السياسية ؟ وما عسى أن نصنع بثعب هم سادة أنفسهم ، إن لم يدعوتوا لأوامر الله ؟

الأسباب الرئيسية التى قوّت أثر الدين فى الولايات المتحدة

حرص الأمريكيين على فصل الكيسة عن الدولة - تفاق القوانين والرأى العام ، وجهود رجال الدين أنفسهم ، على تأييد هذا الفصل - ينبغى أن يعزى تأثير الدين فى نفوس أهالى الولايات المتحدة إلى هذا السبب - لماذا - حالة الناس الطيبة ، من حيث الدين فى عصرنا الحاضر - الأسباب الخاصة والأسباب العرضية التى تحول دون وصول الناس إلى هذه الحالة فى بعض البلاد .

شرح لنا فلاسفة القرن الثامن عشر ، بصورة مبسطة كل التبسيط ، تزايد ضعف الاعتقاد الدينى فى الناس ، فقالوا إن الحماسة الدينية يجب أن تخبو كلما ازدادت الحرية العامة ، وكلما انتشرت المعارف بين الناس . ولكن الحقائق لا تتفق وما قالوا . ففى أوروبا أقوام لا شيء يعدل إلحادهم وعدم إيمانهم غير اخطاطهم^(١) وجهلهم ، على حين نرى

(١) ترى إلى أية الجماعات أو أية الدول يشتر المؤلف هنا ؟

الشعب في أمريكا ، وهي من أكثر بلاد الله حرية واستتارة ، لا يزال مقبلاً على تأدية الشعائر الدينية كلها بحماسة .

فلما وصلت إلى الولايات المتحدة ، كانت الناحية الدينية أول ما استرعى نظري فيها ، وكلمنا طال مكثي بها ، أدركت ما يترتب على هذه الحقائق الجديدة من نتائج سياسية خطيرة . فقد رأيت في فرنسا أن روح الدين وروح الحرية تسيران دائماً في اتجاهين متضادين أو تكادان ، على حين أنهما في أمريكا متحدان أوثق اتحاد ، وتسيطران معاً على البلاد نفسها . لقد ظلت رغبتي في الوقوف على أسباب هذه الظاهرة تشتت لي يوماً عن يوم ، فكى أرضى هذه الرغبة جعلت أسأل رجال الطوائف الدينية المختلفة ، وأسعى وراء صحة رجال الدين خاصة ، إذ هم الذين ائتمنهم الناس على صيانة مختلف العقائد . وهم يحرسون كل الحرص على بقائها قائمة حرص من له فيها مصلحة شخصية . ولما كنت من أبناء الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، عيت بالاتصال بالكثيرين من قسيسها ووثقت بهم صلتى بوجه خاص ، وأبدت لكل واحد منهم دهشتي مما لاحظته ، وصارحته بما يساورني من شكوك ، فإذا بهم جميعاً متفقون ، ولا يختلفون إلا في التفاصيل . فكلهم عزوا سلطان الدين الهادىء على بلادهم إلى فصل الكنيسة عن الدولة فصلاً تاماً . ولا يسعى هنا إلا أن أؤكد أنى لم أصادف طوال إقامتى بأمريكا شخصاً واحداً ، قسيساً كان أو علمانياً يختلف رأيه عن هذا الرأي .

ولما شرعت أدرس موقف القسس الأمريكين في المجتمع السياسى بعناية أكبر مما فعلت ، أدهشتنى أن أجد أنهم لا يشغلون أية وظائف عامة . فلم أجد واحداً منهم في الإدارة ، وليس لهم حتى من يمثلهم في المجالس التشريعية . بل إن القانون في عدة ولايات ليستبعدهم عن الحياة السياسية ، ويستبعدهم عن الرأى العام ، في سائر الولايات كذلك . ولما درست الروح السائدة بين القسس أنفسهم استبان لي أن الغالية منهم يبدون كأنهم يتعدون من تلقاء أنفسهم عن ممارسة أية سلطة ، ويعدونها مفخرة من مفاخر مهنتهم ألا يتدخلوا في شئون السياسة وأن يظلوا بعيدين عنها .

وقد سمعتم يستهجنون الطموح ، وسوء النية أيًا كانت الآراء السياسية التى تتسر وراءها هاتان الرذيلتان . وعرفت من أحاديثهم أن الناس لا يعدون مجرمين في نظر الله ، بسبب آرائهم السياسية ، ماداموا مؤمنين بها مخلصين لها ، كما لا يعدون في نظره آثمين بسبب أخطائهم في بناء منزل أو في العمل باخراث . ولقد رأيت رجال الدين هؤلاء يتحاشون كل الأحزاب ، ويحرصون على الابتعاد عنها حرص من له مصلحة خاصة في ذلك . فأقتضى هذه الحقائق بصحة ما سمعت . ولذا عزمت على تقصى أسبابها ، فجعلت أتساءل كيف حدث أن ازدادت قوة الدين الحقيقية ، على حين أخذت قوته الظاهرة في النقصان ؟ فاستقر رأيي على أن معرفة السبب ليست من المستحيلات .

إن فكرة السنين سنة القصيرة لا يمكن أن ترضى خيال الإنسان ، كما أن ما في هذه الدنيا من متع ناقصة لن يرضى قلبه . فالإنسان وحده ، دون سائر الحيوان ، هو الذى يظهر احتقاراً طبعياً للحياة ، ومع ذلك تراه يرغب كل الرغبة في أن يعيش ؛ فهو يحتقر الحياة ومع ذلك يخشى الموت والفناء . فهذه التزعات المختلفة تدفعه باستمرار إلى التأمل في أمور الآخرة ، والدين نفسه يوجهه إلى ذلك .

فليس الدين إذن سوى شكل من أشكال الأمل الطبيعية التى تختلج في صدور بني الإنسان . فهم لا يتركون إيمانهم بالدين إلا إذا أصيبوا بلوثة عقلية ، أو تعرضت طبيعتهم الحقة إلى تشويه عفيف ، ولا مناص لهم من الرجوع ثانية إلى مشاعر أكثر تقى وورعاً . فعدم الإيمان أمر عارض ، والإيمان وحده هو الحال الدائمة في أحوال البشر . فإن نحن اعتبرنا المؤسسات الدينية من وجهة نظر إنسانية محضة ، قلنا إنها تستمد من الإنسان نفسه عنصراً من عناصر القوة لا ينفد ، لأنه متصل بمبدأ من المبادئ المقومة للطبيعة البشرية .

ولا يفوتنى أن الدين قد يقوى في أوقات معينة هذا النفوذ الصادر أصلاً من ذات نفسه ، وذلك بمعاونة ما للقوانين من قوة مصطنعة ، وبتأييد تلك المؤسسات الدينية التى توجه المجتمع . فلا يخفى أن من الأديان الوثيقة الصلة بالحكومة العلمانية ما يسيطر على نفوس الناس بالإرهاب ، كما يسيطر عليها بالإيمان ، ولكن إذا ما عقد دين مخالفة من هذا القبيل لا يسعى إلا أن يؤكد أنه يقع في الغلطة نفسها التى يقع فيها الرجل الذى يضحي بمستقبله في سبيل سعادته الحاضرة . وإذا حصل الدين على سلطة لاحق له فيها يكون قد خاطو بسلطاته المشروعة . فكل دين يقيم سلطاته على رغبة الإنسان في الخلود وحدها ، وهى رغبة تملأ قلب كل إنسان ، حق له أن يطمع في أن يكون له سلطان عالمي . أما إذا ارتبط بحكومة ما ، فلم يسعه إلا أن يتبع قواعد لا تصدق إلا على بعض الأمم دون سائرها . وهكذا يكون الدين ، بارتباطه بقوة سياسية ، قد زاد في سلطانه على بعض الناس^(١) ، وفقد الأمل في أن يسيطر على الناس أجمعين .

مادام الدين يقوم على دعائم من تلك العواطف التى تعد عزاء الإنسان في كل شدة ، فإنه سيظل يجتذب محبة البشر جيعاً . أما إذا ما اتصل بما في هذا العالم من شهوات مريبة ، فقد يضطر إلى الدفاع عن أحلاف له وأتباع انضموا إليه من أجل مصالحهم الخاصة ، لا عن محبة له ووفاء ، أو أنه قد يضطر إلى رفض رجال باعتبارهم خصوماً له ، وإن كانوا لا يزالون مستمسكين به مهما كانوا معارضين للقوى التى تحالف معها . فهل تستطيع الكنيسة مع هذا

(١) لك يكون في ذهن المؤلف هنا ، موقف اليهود المعادين للنصارى في بداية ظهور المسيحية .

أن تشترك مع سلطة الدولة العلمانية من غير أن تتحمل نصيبها من تلك الكراهية التي تولدها هذه السلطات في نفوس الناس ؟

ليس للسلطات السياسية التي تبدو للناس أنها رسخت ، وتوطدت قواعدها ، ما يضمن بقاها سوى آراء جيل واحد ، أو مصالح عصر واحد فحسب ، بل كثيراً ما لا يكون لها سوى عمر شخص واحد ليس إلا . فقد يعدل القانون الأحوال الاجتماعية التي يظن الناس أنها استقرت وثبتت وصارت محددة تمام التحديد ، ويتعديل هذه الأحوال الاجتماعية لا بد أن يتغير كل شيء . إن أكثر سلطات المجتمع مقضى عليها بالزوال ، شأنها في ذلك شأن أعمارنا في هذه الدنيا ، فهي تتوالى بسرعة توالى هموم الحياة ومتاعها المختلفة . ولم يحدث بعد أن حكومة ما قامت على أساس نزعة ثابتة لا تتغير من نزعات القلب البشري ، ولا على أساس مصلحة دائمة لا تزول .

فإمام الدين - أى دين - تسنده تلك العواطف والنزعات والوجدانات التي تسجل دائماً في أشكال معينة ثابتة ، في كل عصر من عصور التاريخ ، فإنه يستطيع أن يتحدى صروف الزمن ، أو يستطيع ، على الأقل ، أن لا يزول إلا على يد دين آخر ، أما إذا تعلق الدين بمصالح هذه الدنيا وتشبث بها ، فقد صار هشاً كل الهشاشة ، مثله في ذلك مثل سلطاتها . فالدين هو القوة الوحيدة التي تستطيع أن تأمل في الخلود . أما إذا اتصل الدين بسلطات هذه الدنيا فلا مندوحة له من أن يشاركها حظوظها ، وقد يسقط بسقوط شهواتها العابرة ، سنادها الوحيد . فأية مخالفة يعقدها الدين مع القوى السياسية المختلفة ستكون لاشك مرهقة له ، فهو ليس بحاجة إلى معاونتها ليظل حياً ، على حين أنه إذا عاونها هو تعرض للزوال .

هذا الخطر الذي أشرت إليه تراء ، موجود دائماً ، وإن لم يكن جلياً دائماً فيدرك . فقد تبدو لنا الحكومات في بعض العصور خالدة لا تنسى ، على حين يبدو المجتمع في عصور أخرى معرضاً لسرعة الزوال أكثر من تعرض حياة الإنسان . هذا ، ومن الدساتير ما يورط المواطنين في نزاع من الخمول ، ومنها ما يوقظهم وينبههم حتى يكونوا في تميح الخصوم . وعندما تبدو الحكومات قوية ، والقوانين ثابتة لا تتبدل ، لا يدرك الناس ما يحقد بالدين من أخطار إذا ما اتحدت الكنيسة مع الدولة ، أما إن كانت الحكومات ضعافاً ، والقوانين في تغير وتبدل ، تجلب الأخطار واضحة لكل ذى عينين ، إلا أن يكون تجنبها لم يعد ممكناً . فعلياً أن نتعلم إذن كيف ندررها وهي لا تزال بعيدة عنا .

وكلما اتخذت أمة حالة اجتماعية ديمقراطية ازداد الخطر عليها من جراء ربطها الدين بالمؤسسات السياسية . وما أسرع ما يحىء الوقت الذي تنتقل فيه السلطة من يد إلى يد ، وتتوالى النظريات السياسية الواحدة بعد أخرى ، ويختفى الناس ، وتزول القوانين والدساتير ، أو تظل تتعدل من يوم إلى يوم ، ولا يكون تعديلها هذا الموسم معين فحسب ،

بل باستمرار، فالاستتارة وعدم الاستقرار أمران ذاتيان في طبيعة الجمهوريات الديمقراطية، كما أن الركود والحمول من قوانين الملكيات الاستبدادية المطلقة .

إن لم يكن الأمريكيون الذين يغرون رئيس حكومتهم مرة كل أربع سنوات، ويتخبون مشترعين جداً كل سنتين، ويبدلون مديري الأقاليم كل اثني عشر شهراً، والذين تركوا عالم السياسة لمحاولات المتجددين - إن لم يكن هؤلاء الأمريكيون قد وضعوا الدين بمنأى من متناول أيديهم، فأنى يستطيع هذا الدين أن يثبت أمام مد الآراء البشرية وجزرها؟ أين يجد الاحترام الواجب له وسط اضطراع الطوائف والمذاهب؟ وما عسى أن يكون مصير خلوده وسط هذا التدهور العام؟ لقد كان رجال الدين في أمريكا أول من أدرك هذه الحقيقة وعمل على أساسها. لقد أدركوا أنهم إن شاءوا السعي وراء السلطان السياسي، كان عليهم أن ينزلوا عن سلطاتهم الدينية. فلا غرو أن آثروا أن يرفضوا تأييد الدولة لهم، على أن يشاركوها في تقلباتها وصروفها .

وقد يكون الدين في أمريكا أقل قوة مما كان في بعض الأمم، وفي بعض العصور، إلا أن نفوذه في أمريكا أثبت وأدوم، فقد اقتصر على موارده الخاصة التي لا يستطيع شيء أن يحرمه إياها، وظل يعمل في نطاق محدود لا يتعداه، فانتشر في هذا النطاق وسيطر عليه سيطرة تامة لا ينافسه فيها أحد .

هذا، وأنا نسمع في كل رجا من أرجاء أوربا أصواتاً تجار بالشكوى من زوال الإيمان من قلوب الناس، وتدعو إلى البحث عن الوسائل التي يمكن أن تعيد إليه بقية ما كان له من سلطان سابق. وفي رأيي أنه يجب علينا أولاً أن ندرس بمزيد من العناية ما يجب أن يكون عليه حالة الناس الطبيعية من حيث الدين في الوقت الحاضر. فإن عرفنا ما يجب أن نأمله، وما يجب أن نخشاه، استطعنا أن نعين الهدف الذي ينبغي لنا أن نوجه إليه كل جهودنا .

إن الانشقاق وقلة المبالاة خطران كبيران يهددان كيان الدين. فقد يترك الناس دينهم في العصر التي تشد فيها القوى الدينية، ولكنهم لا يتركونه إلا ليحولوا إلى دين آخر غيره، فإيمانهم قد يغير موضوعه، ولكنه لا يزول عنهم، وعندئذ يستير الدين القديم كل فريق، إما إلى التحمس له والالتصامك به، وإما إلى معاداته عداً مريراً. ففريق يهجره مفضياً، وآخر يظل يعتصم به ويتحمس له تحمساً متزايداً. فمع أن المعتقدات قد تختلف، فالإلحاد يظل أمراً غير معروف بينهم. ومع ذلك فهذا لا يصدق إلا إذا قامت مبادئ مما يصح أن أصبحها سلبية، تنخر أسس الدين خفية وسراً. فهي تنكر ديناً معيناً من غير أن تؤكد صدق آخر، وعندئذ تقوم ثورات جامحة في نفوس البشر من غير ذلك التعاون الظاهر بين وجدانات الناس، بل ومن غير علم منهم تقريباً، فيفقدون الأشياء التي علقوا عليها أحب آمالهم، كأنهم قد أنسوها نسياناً تاماً، فيجرفهم تيار خفي لا تكون لديهم

الشجاعة على مواجهته ومقاومته ، بل هم يسايرونه آسفين ، لأنه ياعد بينهم وبين الدين الذى يحبونه ويجرفهم معه إلى تشكك يوردهم موارد اليأس .

ففى العصور التى يصدق عليها هذا القول نرى الناس يهجرون آراءهم الدينية عن فتور وقلة اكتراث ، لاعن كراهية لها ومقت . فهم لا يرفضون هذه الآراء ، ولكنها هى التى تتضاءل وتزول . ولما كان غير المؤمن لا يسلم بأن الدين حق ، فإنه يظل مع ذلك يراه مفيداً للناس ، وعندما ينظر إلى المؤسسات الدينية من وجهة نظر إنسانية ، يحترف بما لها من سلطان على الأخلاق ونقوذ على القوانين ، فإنه لا يلبث أن يسلم بأنها قد تعاون على تمكين الناس من أن يعيشوا فى سلام ، وتعدهم فى رفق لاستقبال ساعة الموت . فهو يتدم على الإيمان الذى أضاعه . وإذا قد حرم خيراً شيئاً يعرف قيمته ، صار يتحرج من أن ينتزع هو هذا الخير من الدين ظلوا يتعمون به .

ومن جهة أخرى ، فمن ظلوا مؤمنين ، لا يهابون ، أن يحترفوا بإيمانهم فى صراحة ، وعلى مرأى من الناس ، وصاروا يعدون من لا يشاركوهم فى آمالهم أولى بالشفقة والثناء منهم بالخصومة والمقاومة ؛ وهم يعلمون أن الحصول على احترام غير المؤمنين لا يتطلب منهم أن يخذلوا حذوهم ، فهم لا يعادون أى إنسان فى هذا العالم ، ولا هم يعتبرون المجتمع الذى يعيشون بين ظهرانيه ميدان صراع يضطر فيه الدين إلى مواجهة الآلاف من أعدائه الألداء . فهم يحبون معاصريهم ، وإن كانوا يعنون عليهم ضعفهم ، ويأسفون لما تورطوا فيه من أخطاء .

وإذا كان الذين لا يؤمنون يخفون عدم إيمانهم هذا ويسرونه فى أنفسهم ، على حين يعلن المؤمنون إيمانهم صراحة ، فإن رأى العام ينضم إلى صفوف الدين . فالناس يحبونه ويؤيدونه ويحرمونه . ولما نستطيع أن ندرك الجراح التى تصيب الروح الإنسانية ، إلا إذا تعمقنا دراسة هذه الروح . فجمهرة الناس الذين لا يفارقهم أبداً هذا الشعور الدينى ، لا يرون فى الإيمان القائم شيئاً يعدهم عن الدين . فرغبة الناس الفطرية فى الحياة بعد الموت تدفعهم ، فى غير مشقة ، إلى الذهاب إلى بيوت الله ، وتفتح قلوبهم لشئون الدين وما فيه من عزاء للإنسان .

ولكن هذه الصورة لا تصدق علينا . فقينا أناس لم يعودوا يؤمنون بالمسيحية من غير أن يختاروا لأنفسهم ديانة أخرى تعل محلها ؛ وارتطم آخرون فى حيرة الريبة والشكوك وجعلوا يتظاهرون بعدم الإيمان ؛ وثم غيرهم يخشون أن يعترفوا بالدين الذى مازالوا يؤمنون به فى سرهم .

فبين هؤلاء الانتصار الفاترى للإيمان ، وأولئك الخصوم المتحمسين ضده ، نجد عدداً صغيراً من المؤمنين المستعدين لمواجهة جميع العقبات ، وللاستهانة بكل خطر فى سبيل الدفاع

عما يؤمنون به . إنهم قد أساءوا إلى الضعف البشرى إساءة عتيقة كى يرتفعوا بأنفسهم على رأى الناس العام . وإذ قد تيجوا من جراء ما بذلوه من جهود فى هذا السيل ندر أن يعرفوا تماماً أين ينبغي لهم أن يقفوا . وإذ كانوا يعرفون أن أول ما استخدم فيه الفرنسيون استقلالهم كان فى مهاجمة الدين ، صاروا يخشون معاصريهم ويفزعون منهم ، وصاروا يتكصون خوفاً من الحرية التى يسعى المواطنون إخراجهم للحصول عليها . ولما كان الإلحاد فى نظرهم « مودة » جديدة ، صاروا ينظمون كل جديد يحدث فى سلك واحد من الكراهية بدون تمييز ، فهم فى حرب مع عصرهم ومع أوطانهم يعدون كل رأى يعرض ، عدواً سافراً من أعداء الدين .

ليست هذه بحالة الناس الطبيعية من حيث الدين فى الوقت الحاضر . فلابد أن ثمة سبباً عرضياً وخصوصاً يعمل فى فرنسا على منع العقل البشرى من التمشى مع ميله الطبيعي ، ويدفعه إلى أن يتجاوز الحدود التى يجب أن يقف عندها ولا يتعداها ، بطبيعته .

أنا مقتنع كل الاقتناع بأن هذا السبب العرضى ، الخاص ، هو الاتصال الوثيق بين السياسة والدين . فالملحدون فى أوروبا يطاردون المسيحيين بوصفهم خصومهم السياسيين ، لا بوصفهم خصومهم فى الدين . فهم يكرهون المسيحية بوصفها دين حزب معين أكثر مما يكرهونها من حيث هى إيمان خاطيء ، وهم لا يرفضون رجال الدين لأنهم يمثلون الإله على الأرض ، بل لأنهم يصادقون صاحب السلطان (الدنيوى) .

كانت المسيحية فى أوروبا وثيقة الصلة بالسلطات الدنيوية ، وهى سلطات آخذة فى التدهور . وكأنى بها دفنت تحت أنقاضها ، وكأن الدين جسم حى ربط ربطاً وثيقاً برمة نظام عتيق ميت . فما علينا إلا أن نفصم الروابط التى تقيده بهذه الرمة من جديد . ولست أدرى أية قوة تستطيع إعادة الكنيسة المسيحية فى أوروبا إلى ما كانت عليه من نشاط الشباب فى الأيام الخوالى . إن هذه القوة لفى يد الله وحده ، ولكن فى مقدور البشر أن يدعوا الدين يمارس على الأقل كل ما تبقى له من قوة .

عاونت عادات الأمريكيين وتعليمهم وخبرتهم العملية على إنجاح مؤسساتهم الديمقراطية

ما ينبغي أن يفهم من معنى تربية الشعب الأمريكى - تدريب العقل البشرى فى الولايات المتحدة أكثر سطحية منه فى أوروبا - ولكن لا يوجد أحد جاهل كل الجهالة - سبب ذلك - السرعة التى تنتشر بها الأفكار فى الولايات الغربية نصف المتحضرة - كيف تخدم الحرية العملية الأمريكيين أكثر مما يخدمهم العلم المستمد من الكتب .

سبق أن ذكرت الكثير بشأن تأثير تعليم الأمريكيين وعاداتهم التى يتبعونها فى صيانة مؤسساتهم الديمقراطية ، فلم يعد لدى إلا القليل من الجديد أضيفه إلى ما سبق .

لم يظهر في أمريكا إلى الآن سوى عدد قليل كل القلة من الكتاب البارزين ، فليس فيها مؤرخون يشار إليهم بالبنان ، ولا نكاد نجد فيها حتى شاعراً واحداً . فسكان تلك البلاد ينظرون إلى الأدب الصحيح بشيء من الاستهجان . ففي أوروبا مدن من الطبقة الثانية في الأهمية تنشر كتباً في الأدب في العام الواحد ، أكثر عدداً مما تنشره الأربعة والعشرون^(١) ولاية التابعة للاتحاد مجتمعة . فعقل الأمريكيين ينفر من الآراء العامة ، ولا يسعى وراء الاستكشافات النظرية . فلا السياسة ولا الصناعة توجههم نحو العناية بهذه التأملات وأمثالها . ومع أن قوانين جديدة تظل تصدر في الولايات المتحدة باستمرار ، فلم يظهر بعد كتاب كبار يحضون في مبادئ التشريع العامة . إن لدى الأمريكيين محامين وشرائحاً للقوانين ، ولكن ليس لديهم فقهاء في القانون ، وإنهم ليقدمون للعالم مثلاً وسوابق لادروسا . وتصدق هذه الملاحظة نفسها على الفنون الآلية . فأمريكا تقبض اختراعات الأوربية اقتباساً وتعدها بشكل يدل على فطنة وذكاء ، فيعد أن يستكمل الأمريكيون ما عسى أن يكون فيها من نقص ، يجعلونها ملائمة لحاجات بلادهم في مهارة تستدعي الإعجاب . وفي أمريكا رجال صناعة ، ولكنهم لا يعملون على موالاة العلوم الصناعية وتعدها ، وفي البلاد صناعات مهرة ولكن ليس فيها غير عدد ضئيل من المخترعين . لقد ظل فلطن^(٢) (Fulton) مدة طويلة يقدم خدماته إلى الدولة الأجنبية قبل أن يتمكن من تكريس هذه الخدمات لبلاده نفسها .

فعل من يريد أن يكون لنفسه رأياً عن أحوال التعليم بين الأمريكيين الإنجليز عليه أن يدرس الموضوع من وجهتي نظر مختلفتين . فإن هو وجه نظره إلى العلماء وحدهم دهش من قلة ما يصادفه منهم ، أما إذا أدخل الجهلاء في حسابه بدا له الشعب الأمريكي كله أكثر شعوب الأرض استشارة ، على حين أن السكان في جملتهم ، كما أشرت في موضوع آخر ، وسط بين هذين الطرفين .

يتعلم كل مواطن في «نيوإنجلند» مبادئ المعرفة الإنسانية ، كما يتعلم زيادة على ذلك أصول دينه ، والأدلة عليها ، وتاريخ بلاده ، ومعالم دستورها الرئيسية ، ففي ولايتي كنتيكت وماساشوسيتس يندر كل الندر أن تجد رجلاً لا يحسن معرفة هذه الأمور ، فإن وجد من يجهلها جهلاً مطلقاً عد ظاهرة غريبة .

عندما أوازن بين جمهوريات اليونان والرومان ، وبين هذه الولايات الأمريكية ؛

(١) عددها الآن (١٩٩٠) بحسب ولاية .

(٢) روبرت فلطن (Robert Fulton) ١٧٦٥ - ١٨١٥ ، أمريكي من رواد المخترعين في ميدان السفن البخارية ، ولد في ولاية مسلفانيا . ورحل إلى إنجلترا سنة ١٧٨٧ حيث تفرغ للدراسة الهندسة ، ثم إلى فرنسا سنة ١٧٩٤ حيث اخترع أول قوارصة ، وعاد إلى أمريكا ١٨٠٣ بعد غيبة ١٦ سنة ، وأنشأ أول سفينة بخارية صالحة للعمل أنوارها في نهر هدسن ١٨٠٦ فسارت ١٥٠ ميلاً من نيويورك حتى البال قطعاً في ٣٢ ساعة ، ثم أنشأ أول سفينة بخارية حربية سنة ١٨١٤ أصحاها باسمه (فلطن) .

وبين مكتبات المخطوطات التي في الأولى ، وسكانها الجفافة ، وبين الصحف التي لا تخص في الولايات الأمريكية وشعب هذه الولايات المستير ؛ وعندما أفكر في تلك المحاولات التي لا تزال تعمل للحكم على الجمهوريات الحديثة بحسب معايير الجمهوريات القديمة - عندما أفعل ذلك وأستبط ما عسى أن يحدث في عصرنا الحاضر مما حدث من ألفين من الأعوام ، تحدثني نفسى بأن أهم وأحرق جميع ما لدى من كتب ، حتى لا أطبق غير الآراء الجديدة على الأحوال الاجتماعية الجديدة كل الجدة .

ومع ذلك ، فيجب ألا يطبق ما ذكرته عن نيوانجلند على الاتحاد بأسره دون تمييز ، فكلما تقدمنا نحو الغرب أو نحو الجنوب تناقص تعليم الشعب حتى إذا لانجد في الولايات التي على شواطئ خليج المكسيك ، عدداً من الناس لم يحصلوا على مبادئ التعليم الأساسى ، كما نجد في فرنسا . ولكن لا يوجد في الولايات المتحدة مركز واحد أهلوه جاهلون كل الجهل ، ويرجع ذلك إلى سبب بسيط . فقد نشأت أمم أخرى من ظلام البربرية تتقدم نحو نور الحضارة والعلم ، وكان تقدمها وثيئاً ومخطئ غير متساوية . فمنها من تقدم وتحسنت أحواله بسرعة ، على حين تباطأت أمم غيرها ، وتوقفت أخرى عن السير فلا تزال تقط في نومها في الطريق .

ولكن هذا لا يصدق على الولايات المتحدة بحال من الأحوال . فقد سبق للأمريكيين أن تحضروا قبل أن يحلوا في الأقاليم التي تشغلها ذرايعهم الآن ؛ فلم يكن عليهم أن يدأوا بأن يتعلموا ، بل كان حسيهم ألا ينسوا ما سبق أن تعلموه . وإذا لرى الآن أبناء هؤلاء الأمريكيين ، وهم الأشخاص الذين ينقلون مساكنهم كل سنة إلى البرارى ، كما ينقلون إليها ما اكتسبوه من علم وحسن تقدير . لقد علمتهم التربية فائدة الثقافة ، ومكنت لهم أن يوصلوا آثارها إلى ذرايعهم ، فلم يكن للمجتمع في الولايات المتحدة ، طفولة ، فقد ولد في حلبة نضج واكتمال .

لا يستعمل الأمريكيون لفظة « فلاح » مطلقاً إذ لا فكرة لديهم عن مدلوها . فالجهل بالعصور البعيدة السالفة ، وبساطة الحياة الريفية وجفوة القرويين - كلها أمور لا وجود لها عندهم . ولا هم الفضائل والبرذائل والعادات الجافية ، ولا تلك الساذجة التي تتجلى في الأمم عند نشأة الحضارة فيها . ففي الأطراف النائية ، وعلى حدود المجتمع والبرارى والجاهل ، يعيش سكان من المغامرين المعروفين بالإقدام والجرأة . فيخترقون مجاهل الغابات باحثين عن أراض جديدة يلجأون إليها هرباً من الفقر الذى كان يترص بهم في أوطانهم . فإذا ما وصل الرائد منهم إلى المكان الذى استقر وأيه على أن يتخذ موئلاً له وسكناً ، سارع إلى قطع بضع شجرات وأنشأ له من كتلها كوخاً . وإنك لن تجد منظرأ يبدو أتعس من مرأى أمثال هذه المساكن المنعزلة . فالسائح الذى يقترب منها عند الغروب يرى هب

الموقد ظاهراً من خلال الشقوق التي في الجدران . وفي الليل ، إن هبت الريح ، يسمع السقف المصنوع من الأغصان يترنحاً أو شمالاً وسط ما في الغابة من أشجار باسقة . فمن ذا الذي لا يتصور أن هذا الكوخ النعس ملجأ للجهل وموئل للفظاظة والحشونة ؟ ومع ذلك فليس هناك أى شبه بين الرائد ، وبين مسكنه الذي يأويه . فكل شيء حوله بدائي وهمجى ، أما هو نفسه ، لخمرة ثمانية عشر قرناً وخبرتها . فتراه يرتدى ملابس المدن ويتحدث باللهجة التي يتحدث الناس بها عادة ، فهو ملم بأحوال الماضي ومتطلع إلى معرفة ما يأتي به المستقبل ، ومستعد للنقاش فيما يجرى في الحاضر . إنه ، على الجملة ، إنسان واسع الثقافة ارتضى أن يعيش حياً من الدهر وسط الغابات ، يتغلغل في مجاهل الدنيا الجديدة ومعها الإنجيل والبلطة وبضع صحف . فمن العسير علينا أن نتصور تلك السرعة العظيمة التي يتداول بها الناس الأفكار وسط تلك المجاهل . ولست أظن أن نشاطاً عقلياً جماً مثل هذا النشاط يوجد في أكثر أجزاء فرنسا استتارة وأكثرها ازدحاماً بالسكان .

ليس من شك في أن تعليم الشعب في الولايات المتحدة يعاون على مناصرة الجمهورية الديمقراطية ويساندها . وفي اعتقادي أن ذلك هو ما يجب أن يكون حيث لا يفصل التعليم الذي ينير الأفهام عن التربية الأخلاقية التي تصلح القلوب . ولكن لأميل إلى المبالغة في هذه القيمة ، فما زلت بعيداً عن أن أظن ، ما ظنه كثيرون في أوروبا ، أن مجرد تعلم الناس القراءة والكتابة يجعل منهم مواطنين صالحين في التو والساعة . إن المعلومات الحقة لا تستمد أساساً إلا من الخبرة . فإن لم يكن الأمريكيون قد اعتادوا شيئاً فشيئاً أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم ، لما أفادهم تعليمهم القائم على الكتب وحدها شيئاً يذكر في الوقت الحاضر .

لقد عشت كثيراً بين ظهري الشعب في الولايات المتحدة ، ولكني لا أستطيع أن أعبر عن مدى إعجابي بخبرتهم وسلامة فطرتهم . ولكن يجب ألا نحمل الرجل الأمريكي على التحدث عن أوروبا . فقد يدى الكثير من الغرور والكبرياء الحمقاء ، ويفيض في ذكر الآراء الفجة الغامضة التي تعاون الجهلاء كل العون في كل قطر من الأقطار .. أما إن سألته عن بلاده هو ، فسرعان ما تنفثع السحب التي غشيت عقله ، وصارت لغته واضحة محددة ، وضوح تفكيره ودقته . ويتحدث إليك عن حقوقه وعن الوسائل التي يصطنعها في ممارسة تلك الحقوق ، وبين لك العادات السائدة في العالم السياسي ويشعر أنه ملم بقواعد الإدارة ، وبأن إجراءات القوانين ليست بالغريبة عنه . فالمواطن في الولايات المتحدة لا يستمد معلوماته العملية ، ولا آراءه الإيجابية من الكتب . إن التعليم قد يعده لتقبل هذه المعلومات ، ولكنه لا يزوده بها مباشرة ؛ فالأمريكي يتعلم قوانين بلاده من جزاء اشتراكه في التشريع ، ويدرس أشكال الحكومات من اشتراكه في الحكم عملياً ؛ فأعمال المجتمع العظمى تجري على مرأى منه ، وإن شئت قلت إنها تجري بين يديه .

تهدف التربية في الولايات المتحدة إلى إعداد المواطنين للسياسة . أما في أوروبا فهي ترمى أساساً إلى إعداد الفرد للحياة الخاصة ، فتدخل المواطنين في الشؤون العامة أمر نادر كل الندرة في أوروبا ، فلا معنى من أن تعد له العدة من قبل - فحسبنا نظرة واحدة تلقينا على الناس المجتمعين في كل من نصفَي الكرة توضح لنا هذه الفروق توضيحاً جلياً ، فنبىء عنها حتى أشكأها الخارجية .

والناس في أوروبا كثيراً ما يدخلون عادات الحياة الخاصة وأفكارها في الشؤون العامة . وعندما ينتقل المرء منا فجأة من بيئة الأسرة إلى حكومة الدولة ، يغلب أن يشاهد مصالح المجتمع الكبرى بالشكل نفسه الذي نتحدث به إلى أصدقائنا . أما الأمريكيون فعلى العكس من ذلك ، فهم يدخلون كل يوم تقريباً عادات الحياة العامة في حياتهم الخاصة . فترى فكرة الخلفين عندهم تتجلى حتى فيما يقوم به التلاميذ من ألعاب في مدارسهم ، وكذلك تتجلى أساليبهم البرلمانية حتى في نظام ولائتهم .

تعاون القوانين في الولايات المتحدة على صيانة الديمقراطية والمحافظة عليها أكثر مما تعاون عليها ظروف البلاد الجغرافية ، وكذلك تعاون عليها العادات أكثر مما تعاون عليها القوانين .

كل المجتمعات في أمريكا ديمقراطية - ومع ذلك فالمؤسسات الديمقراطية لم يصنعها سوى الأمريكيين الإنجليز - فإسبانيو أمريكا الجنوبية ، قد عجزوا عن صيانة جمهورية ديمقراطية بين ظهرانيهم مع أن أحوالهم الجغرافية مواتية لهم مواتة أحوال الأمريكيين الإنجليز الجغرافية - والمكسيك ، وقد أخذت دستوراً عن دستور الولايات المتحدة ، عجزت هي الأخرى - الأمريكيون الإنجليز الذين في الغرب أقل قدرة على المحافظة على الجمهورية الديمقراطية من في الشرق - أسباب هذه الفروق .

أشرت من قبل إلى أن صيانة المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة ينبغي أن تعزى إلى ظروفها ، وإلى قوانينها ، وعاداتها . وليس يعرف معظم الأوروبيين سوى السبب الأول من هذه الأسباب الثلاثة وقد يجعلون له شأنأ أعظم مما له في الواقع .

حقاً إن الأمريكيين الإنجليز قد وفدوا على أمريكا وامتنطوا لها وهم متساوون من حيث الناحية الاجتماعية ، فلم يكن بينهم شريف نبيل ، ولا سوقة ولا وضيع ، وكانوا يجهلون ضروب التعصب للمهنة ، جهلهم بالتعصب للنسب والأصل . ولما كانت أحوالهم ديمقراطية ، فقد نشأ بينهم الحكم الديمقراطي في سر ، وبغير أية مشقة . وهذه خاصية ليست مقصورة على الولايات المتحدة وحدها ، فغالبية المستعمرات الأمريكية قد أنشأها رجال متساوون فيما بينهم ، أو هم ، أصبحوا كذلك من جراء مقامهم فيها . ولم يستطع

الأوروبيون في الدنيا الجديدة أن ينشئوا نظاماً أرستقراطياً واحداً في أى جزء من أجزائها، ومع ذلك لم ينجح النظام الديمقراطي في أى مكان فيها مثل نجاحه في الولايات المتحدة .

فليس أمام الاتحاد الأمريكى أعداء يناضل ضدهم ، فهو يقوم وحده وسط مجاهل أشبه شئء بجزيرة وسط المحيط . هذا ، ولم يكن إسبانيو أمريكا الجنوبية أقل منهم انعزالا بالطبيعة ، ومع ذلك فلم يعقهم موقعهم من تكوين الجيوش القائمة ، وشن الحروب بعضهم على بعض ، عندما لم يجدوا أمامهم عدواً أجنبياً يحاربونه ، فالديمقراطية الأمريكية الإنجليزية وحدها هى التى استطاعت أن تحتفظ بالسلام قائماً حتى اليوم .

ففى إقليم الولايات المتحدة مجال واسع للنشاط الإنسانى لاحد له ، وبه موارد للعمل والصناعة لاتنفد . فلا غرو أن حل التحمس لجمع الثروات محل الطموح ، ولا غرو كذلك أن قلل الشعور بالرخاء والازدهار ، من حدة الطائفية في هذا الإقليم . ففى أى جزء من العالم نستطيع أن نجد سهولاً أخصب وأنهاراً أعظم ، ومصادر للثروة لاتنفد ، ولم يبحث عنها بعد ، مثل ما نبحثه في أمريكا الجنوبية ؟ ومع ذلك فأمرىكا الجنوبية هذه لم تستطع أن تصون المؤسسات الديمقراطية وتحافظ عليها . فإن كانت سعادة الأمم تتوقف على وجودها في موضع قصي ناء فيه أراض مترامية الأطراف صالحة للسكنى ، فإن إسبانيو أمريكا الجنوبية لا يجدون أى سبب يدعوهم للشكوى من حظهم . ومع أنهم قد يستمتعون برخاء أقل مما يستمتع به أهالى الولايات المتحدة فإن حظهم مع ذلك ليستثير الجسد في بعض الأمم الأوربية على الأقل . ومع ذلك كله فليس على ظهر هذه البسيطة أتعس من أمم أمريكا الجنوبية .

فالأسباب الجغرافية وحدها لا تكفى لإحداث نتائج شبيهة بما في أمريكا الشمالية فحسب ، فهى لم تستطع أن ترفع سكان أمريكا الجنوبية فوق مستوى الدول الأوربية ، حيث تعمل هذه الأسباب ذاتها في اتجاه مضاد . وعلى هذا كانت الأسباب الجغرافية لا تؤثر في مصائر الأمم بقدر ما كان الناس يظنون من قبل .

صادفت في نيوا إنجلند رجلاً كانوا على وشك مغادرة البلاد التى كان يتسنى لهم أن يعيشوا فيها في رخاء ، ليسعوا وراء جمع المال وسط المجاهل والبرارى . وغير بعيد عن هذا الإقليم قابلت الجالية الفرنسية في كندا محتشدة في جزء ضيق من الأرض ، على حين كانت أمثال تلك المجاهل قرية منهم . وبينما كان المهاجر من الولايات المتحدة يشتري ضيعة واسعة مترامية الأطراف بما كسبه من مال في زمن قصير قضاءه في العمل والكدح ، كان الكندى يدفع ما لا يقل عن هذا القدر من المال ، كما لو كان في فرنسا . وهكذا تقدم الطبيعة مجاهل الدنيا الجديدة للأوربيين أيضاً ، ولكنهم لا يعرفون دائماً كيف يستغلون ما فيها من نعم ومن خيرات . وثم شعوب أخرى من سكان أمريكا لهم نفس الظروف الجغرافية التى تؤدى إلى رخاء مثل ما للأمريكيين ، ولكن من غير أن يكون لهم مثل عاداتهم ومثل

قوانينهم ؛ وهؤلاء الآخرون يعيشون في بؤس ومن ثم حق لنا أن نقول إذن إن قوانين الإنجليز الأمريكيين وعاداتهم الأخلاقية هي السبب الأساسى الخاص في عظمتهم ، هذا هو الغرض من بحثى هذا .

إذا أبعد الناس عن القول بأن القوانين الأمريكية صالحة كل الصلاح في ذاتها ، ولست أعتقد أنها تصلح لجميع الأمم الديمقراطية ، وإن الكثير من تلك القوانين ليدو لي خطراً حتى على الولايات المتحدة ذاتها . ولكن لا مجال لنكران أن التشريع الأمريكى في جلته ملائم كل الملائمة لعبورية الشعب ولطبيعة البلاد التى وضع لحكمها . فالقوانين الأمريكية صالحة إذن - ويجب أن نعزو إليها قسطاً كبيراً من ذلك النجاح الذى لقيه الحكم الديمقراطى في أمريكا ، ولكنى لأرى أن هذه القوانين هي السبب الرئيسى في ذلك النجاح ، وإن ظهر لى أن لها تأثيراً على سعادة الأمريكيين الاجتماعية أكثر مما لطبيعة البلاد ، فلا يزال ثم سبب للاعتقاد بأن تأثيرها دون ما لعادات الشعب الأخلاقية من تأثير .

لاشك في أن القوانين الفدرالية تعد أهم جزء في تشريعات الولايات المتحدة ، فالمكسيك التى لا يقل موقعها الجغرافى حظاً عن موقع الأمريكيين الإنجليز في الولايات المتحدة ، قد أخذت بهذه القوانين نفسها إلا أنها أخفقت في أن تعود نفسها على الحكم الديمقراطى ، فلا بد إذن من أن يكون ثم سبب آخر يعمل مستقلاً عن الأحوال الجغرافية وعن القوانين هو الذى مكن للديمقراطية من أن تحكم في الولايات المتحدة وتسودها كلها .

و ثم دليل آخر على ذلك أقوى من الأول وأوجه منه ، ولا ضير من ذكره . فالسكان الذين يقطنون أقاليم الولايات المتحدة كلهم أو جلهم من دم واحد ، ويتكلمون لغة واحدة ، ويعبدون الله على صورة واحدة . ذلك إلى أنهم يتأثرون بعوامل جغرافية واحدة ، ويعيشون في ظل قوانين واحدة . فمن أين نشأت بينهم تلك الفروق التى ميزت بعضهم على بعض ياترى ؟ ولم كانت حكومة الجمهورية تظهر قوة وانتظاماً في ولايات الاتحاد الشرقية ولا تخطر خطوة واحدة إلا بعد تودة وروية ؟ أتى لها تلك الحكمة وذلك الاستقرار اللذان تتكلم بهما جميع قراراتها ؟ على حين تبدو الولايات الغربية على العكس من ذلك أسيرة المصادفات ، ورهن الأهواء . وهناك تدار الشئون العامة بشئ من عدم الانتظام ، وفي اندفاع وتيج أشبه بتهيج الحموم مما لا يشر بمستقبل طويل .

لست الآن بصدد الموازنة بين الأمريكيين الإنجليز وبين أم أجنبية ولكنى أقابل بين بعضها وبعض محاولاً أن أتوصل إلى السبب الذى جعلها مختلفة هذا الاختلاف . فالخجج المستمدة من طبيعة البلاد ، واختلاف التشريعات ، قد استبعدت كلها ، فلا مناص من أن تلجأ هنا إلى سبب آخر ؛ وأى سبب يمكن أن يكون ذلك غير عادات الشعب وعرفه ؟ .

لقد ظل الأمريكيون الإنجليز القاطنون في الولايات الشرقية (من الاتحاد) يألفون الحكم الديمقراطى زمناً طويلاً ، وقد اختاروا أصلح العادات ، وأنسب الأفكار للمحافظة

على مثل هذا الحكم ، وبذلك تغلغت الديمقراطية شيئاً فشيئاً في عاداتهم وآرائهم وأشكال علاقاتهم الاجتماعية ، حتى صارت تتجلى في جزئيات حياتهم اليومية ، كما تتجلى في قوانينهم . ففي الولايات الشرقية بلغ تعليم الشعب القائم على الكتب ، وبلغت تربيتهم العملية حد الكمال ، واندججت الديانة عندهم في الحرية أتم اندماج ، فما عسى أن تكون هذه العادات والآراء والمعتقدات سوى ما أسمىته بالعرف ؟

أما الولايات الغربية ، فعلى النقيض من ذلك ، مازال ينقصها جزء من هذه المزايا نفسها . كثيرون من أمريكي الغرب قد ولدوا في الغابات ، فلا غرو أن صاروا يخلطون الآراء والعادات الشائعة في الحياة المضحجة ، بحضارة آباؤهم . ومن ثم كانت أهواؤهم أعنف وأشد ، وأخلاقهم الدينية أقل سيطرة عليهم ، وكذلك معتقداتهم ، فهي أقل ثباتاً . فليس للسكان أى نوع من الرقابة على زملائهم ، ولا يكاد الواحد منهم يعرف الآخر . أما أمم الغرب فتتجلى فيهم ، إلى حد ما قلة الخبرة ، وجفوة العادات ، الأمران اللذان يمتاز بهما كل شعب مازال في طفولته . فمع أنهم يتكونون من عناصر قديمة ، فإن مجتمعهم لم ينشأ إلا منذ عهد قريب .

فعادات الأمريكيين الأخلاقية في الولايات المتحدة هي إذن السبب الخاص الذى جعل الشعب من بين سائر الشعوب الأمريكية - الوحيد - الذى يستطيع أن يتحمل حكومة ديمقراطية ؛ وتأثير العادات هذا هو الذى أدى إلى قيام مختلف درجات النظام والرخاء التى نجدوها في مختلف الديمقراطيات الأمريكية الإنجليزية . فتأثير مركز الأمة الجغرافى في بقاء المؤسسات الديمقراطية مزية بالغ فيها الأوربيون كل المبالغة . فقد أسرفوا في الإشادة بأهمية التشريع وقللوا من شأن العادات . فهذه الأسباب الثلاثة الكبرى تعاون ، من غير شك على تنظيم الديمقراطية الأمريكية ، وعلى توجيهها ، ولكن إن شئنا أن نضعها في موضعها الواجب لها ، لقلنا إن الظروف الجغرافية أقل تأثيراً من القوانين ، وتأثير القوانين أقل إلى حد كبير من تأثير عادات الشعب وعرفه . وإننى لمقتنع كل الاقتناع بأن خير موقع جغرافى ، وخير القوانين لا يستطيعان أن يصونا دستوراً ما ، على الرغم من عادات البلاد ، على حين تستطيع هذه العادات أن تستفيد ، إلى حد ما ، من أسوأ موقع جغرافى ، ومن أسوأ القوانين . إن أهمية العادات والعرف ، حقيقة معروفة شائعة توجهنا إليها البحوث والدراسات ، وتوجهنا إليها الخبرة كذلك ، ويصح اعتبارها النقطة المركزية في كل ملاحظاتى ، وخام كل بحثى . وإنى لأؤكد أهمية هذه النقطة كل التأكيد . فإن كنت فشلت إلى الآن في إشعار القارئ بما للخبرة العملية والعادات والآراء ، وفي الجملة ، بما للعرف السائد بين الأمريكيين من تأثير بالغ على صيانة مؤسساتهم والحفاظة عليها - فقد فشلت في تحقيق غرضى الرئيسى من وضع هذا الكتاب .

هل تكفى القوانين والعادات لصيانة الديمقراطية في البلاد الأخرى فضلاً عن صيانتها في أمريكا

لو حدث أن انتقل الأمريكيون الإنجليز إلى أوروبا لاضطروا إلى تعديل قوانينهم - ضرورة التميز بين المؤسسات الديمقراطية والمؤسسات الأمريكية - فقد تصور قوانين ديمقراطية أفضل مما تسير عليها الديمقراطية الأمريكية أو على الأقل مختلفة عنها - لاندل أحوال أمريكا على شيء أكثر من إمكان تنظيم الديمقراطية بمعاونة العادات الأخلاقية والقوانين .

سبق أن أكدت أن لنجاح المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة يرجع إلى القوانين نفسها ، وإلى ما لدى الشعب من عادات أخلاقية أكثر مما يرجع إلى طبيعة البلاد الجغرافية .

ولكن هل يستتبع ذلك أن هذه الأسباب نفسها إذا ما انتقلت إلى بلاد أخرى تنتج النتائج نفسها من تلقاء نفسها ؟ وإن كان تأثير الموقع الجغرافي لا يستطيع أن يكون بديلاً كلياً من تأثير القوانين والعادات ، فهل تستطيع هذه القوانين وتلك العادات وحدها أن تحل بدورها محل الموقع الجغرافي ؟ إن عناصر الإجابة اللازمة للإجابة عن هذا السؤال نعوزنا هنا . فثم أم وشعوب في الدنيا الجديدة غير الأمريكيين الإنجليز . فإذا كانوا يتأثرون بنفس الأحوال الجغرافية التي يتأثر بها هؤلاء استطعنا أن نقارنهم بهم ، أما خارج أمريكا فلا توجد أم احتارت نفس القوانين ونفس العادات الأخلاقية ، وإن كان يعوزها التمتع بنفس الميزات الجغرافية التي يستمتع بها الأمريكيون الإنجليز ، وهنا لا يتوافر أى معيار للموازنة فلا يسعنا إلا الحظارة بإبداء الرأى .

يدور لى أولاً ، أننا يجب أن نميز بكل دقة بين مؤسسات الولايات المتحدة والمؤسسات الديمقراطية في جملتها بشكل عام . فكلما فكرت في أحوال أوروبا ، وما فيها من شعوب عظيمة ، ومدائن حافلة بالسكان ، وجيوش جرارة ، وسياسات متعددة لايسعنى إلا أن أعتقد أن الأمريكيين الإنجليز أنفسهم إن انتقلوا إلى أوروبا ، بما لهم من آراء ودين وعادات ، لا يستطيعون أن يعيشوا من غير أن يعدلوا قوانينهم تعديلاً كبيراً . ولكن نستطيع أن نتصور أمة ديمقراطية منظمة تنظيمياً يخالف تنظيم الأمة الأمريكية . فهل من المستحيل علينا إذن أن نتصور حكومة تقوم فعلاً على أساس من إرادة الأغلبية ؟ ولكن الأغلبية هذه التي تكبح ما بها من نزعات فطرية تدفعها إلى المساواة ، وترضى ، حباً في مصلحة نظام الدولة واستقرارها ، أن تعهد إلى أسرة أو إلى فرد بكل الوسائل التي تسوغ له ممارسة القوة التنفيذية ؟ ألا نستطيع تصور جماعة ديمقراطية تكون فيها سلطات الأمة مركزية على نحو أشد مما هو في الولايات المتحدة ، حيث يستطيع فيها الشعب أن يمارس نفوذاً على الشئون العامة غير مباشر ، وغير جارف طاع ، ومع ذلك يكون في استطاعة كل

مواطن له حقوق معينة ، أن يشترك في إدارة الحكم في دالته هو الخاصة ؟ إن ما شاهدته عند الأمريكيين الإنجليز ليحملني على الاعتقاد بأن المؤسسات الاجتماعية التي من هذا القبيل ، إذا ما أدخلت بحزم وتعقل في المجتمع بشكل يجعلها تندمج تدريجياً في عادات الشعب وتغلغل في آرائه - يمكن أن تعيش في بلاد أخرى غير أمريكا . إن كانت قوانين الولايات المتحدة هي القوانين الديمقراطية الوحيدة التي تستطيع أن تنصورها ، أو القوانين الكاملة الوحيدة التي يمكن أن تخطر بالفكرة - لسلمت بأن نجاحها في أمريكا لا ينهض دليلاً على نجاح القوانين الديمقراطية في بلاد حظها من موثاة الطبيعة أقل من حظ الولايات المتحدة . ولكن لما كانت قوانين الولايات المتحدة في نظري ناقصة ومعيبة من نواح عدة ، وأستطيع في سر أن أتصور قوانين أخرى غيرها ، فإن طبيعة تلك الدولة الخاصة بها لا تدل على أن الديمقراطية لا يمكن أن تنجح في أمة أقل حظاً من موثاة الأحوال الجغرافية لها ، لو أنها حكمت بقوانين أفضل .

لو أن الطبيعة البشرية كانت مختلفة في أمريكا عما هي في أى مكان آخر ، ولو كانت الأحوال الاجتماعية قد خلقت في أهلها عادات وآراء تختلف عما ينشأ في نفس الأحوال الاجتماعية في الدنيا القديمة ، لما قدمت لنا الديمقراطيات الأمريكية أى وسائل تعاوننا على التنبؤ بما يمكن أن يحدث في الديمقراطيات الأخرى . فلو أن الأمريكيين أظهروا الميول عنها ، التي تبدأ جميع الأمم الديمقراطية ، ولو أن مشرعيهم اعتمدوا على طبيعة البلاد وعلى موثاة الظروف لهم ، في كبح هذه النزعات وحصرها في نطاق الحدود الواجبة لها ، لما كان في ازدهار الولايات المتحدة الذي يعتمد على الأسباب الفيزيكية وحدها أى تشجيع لأى شعب ميل إلى محاكاتهم ، من غير أن يكون له شيء من الميزات التي يستمتعون بها . ولكن حقائق الواقع لا تؤيد أى فرض من هذه الفروض .

إننا نجد في أمريكا نفسها الشهوات التي لمجدها في أوروبا ، فقد نشأ بعضها أصلاً في الطبيعة البشرية ونشأ البعض الآخر في أحوال المجتمع الديمقراطية . فلا غرو إن وجدنا في الولايات المتحدة ذلك القلق النفسى الطبيعي في الإنسان ، عندما تتساوى كل مراتب الناس تقريباً ، وتتساوى فرص الترقى أمام جميع المواطنين . لقد وجدت في أمريكا الشعور الديمقراطي بالحدس ، يتجلى في صور شتى لا حصر لها . كما لاحظت أن الناس فيها كثيراً ما يبدون في إدارتهم للأعمال خليطاً كبيراً من الجهل والغرور ، واستتجت من ذلك أن الأمريكيين معرضون لنفس النقائص ولنفس الشرور التي يتعرض لها الناس في أوروبا . ولكن عندما فحصت عن حالة المجتمع بمزيد من العناية لم ألبث أن وجدت بسهولة أن الأمريكيين قد بذلوا جهوداً جبارة ناجحة ليوازنوا ما في الطبيعة البشرية من نقائص ، وليصلحوا ما في الديمقراطية من عيوب طبيعية . وفي اعتقادي أن قوانين بلدياتهم المختلفة حواجز كثيرة تكبح المطامع القلقة التي تختلج في نفوس المواطنين وتمصرها في نطاق ضيق ، وتوجه هذه المطامع الديمقراطية نفسها التي كان يمكن أن تلحق بالدولة أضراراً جساماً

- إلى مصلحة القرية أو الأبرشية. ويبدو لي أن المشرعين الأمريكيين قد وفقوا بعض التوفيق في مقارمتهم الشعور بالחסد، بفكرة الحق، كما وفقوا في مقاومة التغيير السياسى المستمر بالحث على الأخذ بالأخلاق الدينية الثابتة، وإلى مقاومة جهل الشعب بالأمور النظرية بخبرته العملية ومقاومة قلق رغباته، بعاداتهم في إدارة شئون الأعمال .

لم يعتمد الأمريكيون إذن على طبيعة بلادهم الجغرافية وحدها في مقاومة الأخطار التى نشأت في دستور بلادهم، وفي قوانينهم السياسية . فقد عاجلوا تلك المساوئ العامة في كل الأمم الديمقراطية بوسائل لم يسبق أن فكر فيها أحد سواهم من قبل . ومع أنهم كانوا أول من أجرى هذه التجربة، فقد وفقوا فيها وحالفهم النجاح . فليست عادات الأمريكيين وقوانينهم، هى وحدها التى تلامم الشعوب الديمقراطية، ولكن الأمريكيين بينوا لنا أنه من الخطأ أن نياس من تنظيم الديمقراطية بمعاونة القوانين والعادات الأخلاقية . فإن استعارت أم أخرى من الأمريكيين، هذه الفكرة العامة الحافلة من غير أن تقصد مع ذلك إلى مجرد محاكاةهم في تطبيقهم لها التطبيق الخاص بهم، فإن حاولت هذه الأم أن تنسى نفسها لتلك الأحوال الاجتماعية التى شاعت العناية أن تفرضها على أجيال هذا العصر، وبذلك تنفادى الاستبداد أو الفوضى التى تهددهم، فما عسى أن يكون لدينا من الأسباب التى تدعونا إلى الظن بأن جهودهم ستذهب عبثاً أو لن تكفل بالنجاح ؟ إن تنظيم الديمقراطية وإرساء قواعدها في البلاد الأوروبية مشكلة عصرنا السياسية الكبرى في الوقت الحاضر، وليس من شك في أن الأمريكيين لم يحلوا هذه المشكلة فعلاً ولكنهم قدموا لنا بيانات تفيد كل من يتصدى لحلها .

أهمية ما تقدم لأحوال أوروبا

لا يشق على القارئ أن يدرك السبب الذى دعانى إلى القيام بما قمت به من البحوث السابقة . فليست المشكلة التى أترتها مما يهم الولايات المتحدة وحدها بل تهم العالم بأسره، فهى لا تخص شعباً واحداً بل تخص الناس أجمعين . فإن كانت الأمم التى حالتها الاجتماعية ديمقراطية لا تستطيع أن تظل حرة إلا إذا كانت تسكن البرارى والمجاهل لوجب علينا أن نياس من مصائر الجنس البشرى كله . فالناس جميعاً يسرون حينئذ نحر الديمقراطية، والمجاهل آخذة في الازدحام بالسكان، فإن صدق القول بأن القوانين والعادات الأخلاقية لا تكفى وحدها لصيانة المؤسسات الديمقراطية، فأى ملجأبقى إذن للشعوب تلوذ به غير الخضوع لحاكم فرد يستبد بها؟ لا يغيب عني أن ثمة أشخاصاً فضلاء في الوقت الحاضر لا يرهون هذا العصر، فقد ملوا الحرية وبرموا بها حتى ليسرهم أن يستريحوا بمنأى عن عواصفها . ولكن هؤلاء الأشخاص الفضلاء لا يعرفون حق المعرفة المرفأ الذى يتجهون إليه . فإن كانت ذكرايتهم تشغل بالهم فقد صاروا يحكمون على السلطة المطلقة بحسب ما كانت عليه من قبل، لا بحسب ما يمكن أن تصير إليه في عصرنا الحاضر .

فلو أن السلطة المطلقة عادت إلى الأمم الديمقراطية في أوروبا لما ساورنى أى شك في أنها ستخذ لها شكلاً جميلاً، وأنها ستبدو في ملامح جديدة، لاعهد بها لآبائنا . فقد أتى على أوروبا حين من الدهر خولت فيه القوانين، وموافقة الشعب عليها - للأمرء الحاكمين، سلطة تكاد لا تحد ولكن قلما استخدمها واحد منهم . لست بصدد الكلام على ميزات النبلاء، ولا على سلطة المحاكم العليا ولا أنا بصدد الكلام عن الشركات وحقوقها الممنوحة لها قانوناً، ولا عن الميزات الإقليمية التى صمدت لضربات السلطة الحاكمة واستبقت روح المقاومة قائمة في الأمة . فضلاً عن هذه المؤسسات السياسية، التى مهما كانت مضادة للحريات الفردية قد أفادت في استبقاء محبة الحرية قائمة في قلوب الناس، والتى يصح لنا أن نجبرها نافعة من هذه الوجهة، فإن آراء الأمة وآدابها الأخلاقية قد أحاطت السلطة الملكية بمواجز لم تك أقل قوة لأنها غير مرئية . إن الدين ومحبة الشعب، وميول الأمير الخيرية، وحاسة الشرف، وكبرياء الأصل والنسب، والتحيزات الإقليمية، والعادات والرأى العام، هذه حدث كلها من قوة الملوك، وحصرت سلطتهم في دائرة غير مرئية . لقد كان دستور الأمم دستوراً استبدادياً في ذلك الوقت، ولكن آدابهم وسلوكهم كانت حرة، وكان للأمرء الحق في أن يفعلوا ما يشاءون، ولكن لم يكن لديهم الوسائل ولا الرغبة في ذلك .

فماذا تبقى الآن من هذه الحواجز التى أوقفت الاستبداد في الأزمنة القديمة ؟ إذا فقد الدين ما له من سلطان على نفوس الناس انهارت أبرز الحدود التى فصلت الخير عن الشر، وبدا كل شيء في العالم الأخلاق غير متعين، ومشكوكاً فيه، ولم تعد الملوك ولا الأمم تسترشد إلا بالمصادفات - ولم يعد أحد يستطيع أن يقول أين حدود الاستبداد الطبيعية، ولا أين حدود الترخيص . لقد قضت الثورات منذ أمد بعيد على الاحترام الذى كان يحيط بحكام الدول، وإذا قد أعفى هؤلاء من عبء تقدير الشعب لهم، فقد صار للأمرء أن يستسلموا إذن، في غير خوف، إلى نشوة السلطة التحكيمية الغشوم ويشملوا بها .

فعندما يجد الملوك أن قلوب رعاياهم تتجه إليهم صاروا رفقاء رحيمين بهم، لأنهم يشعرون بقوتهم، ويحرصون على محبة شعوبهم، ولا يفرطون فيها بحال، لأنها دعامة عروشهم . وعندئذ يقوم حسن النية، وجميل العواطف بين الأمير وشعبه، مما يشبه قيام العواطف العائلية في المجتمع كله . فقد يحدث أن تتدمر الرعايا من بعض قرارات الملك، ولكنهم مع ذلك يأسفون إن هم أغضبوه؛ وقد يعاقب الملك رعاياه، ولكنه عقاب بيد الوالد الرقيق .

ولكن إذا ما حدث وزال نفوذ الملكية في أثناء جلبة الثورة، وعندما يتوالى على العرش ملوك عدة، كل منهم يبدى بدوره للشعب ضعف ما له من حق، وقسوة ما له من سلطان، لم يعد أحد يحبر الملك أباً للشعب، وصار الجميع يخشونه كما يخشون سيداً عليهم .

فإن كان هذا السيد ضميماً أزدروه ، وإن كان قوياً كرهوه ، وأصبح هو يناصبهم العداة ، ويحذرهم كل الحذر . إنه ليجد نفسه غريباً في بلاده ، يعامل رعاياه كما لو كانوا أعداءه المقهورين .

وعندما كَوْنَت المدن والمقاطعات عدداً كبيراً من الشعوب المختلفة في وسط بلدها المشترك ، كان لكل منها إرادتها الخاصة ، التي كانت متعارضة مع الروح العامة للخصوع . ولكن لما كانت الأنحاء المختلفة من الامبراطورية نفسها قد اعتادت احترام القوانين بعد أن فقدت ما كانت تتمتع به من حصانات وما استقر فيها من أعراف وضروب تعصبها وتقاليدها - لم يعد البطش بها جميعاً وحيلة أصعب من البطش بها فرادى الواحدة بعد الأخرى كما كانت الحال من قبل .

بينما كان النبلاء يستمتعون بسلطتهم ، بل وبعد أن فقدوا هذه السلطة بزمان طويل ، كان شرف الأرستقراطية قد أضفى درجة غير عادية من القوة على معارضتهم الشخصية ، وعندئذ يقوم أناس ممن لا يزالون يرون في أنفسهم رأياً كبيراً ، على الرغم من ضعفهم ، ويتجاسرون أن يقفوا فرادى وحدهم في وجه السلطات يناضلون ضدها . ولكننا في الوقت الحاضر ، وقد قلَّت الفروق التي بين مختلف درجات الناس ورتبهم ، قلّة كبيرة ، عندما يحتفى الفرد في الجماعة ويفنى وسط ما فيها من تحول عام ، وعندما يفقد شرف الملكية كل سلطته من غير أن يستعيز عنه بقوة الفضيلة ، وعندما لا يكون ثم شيء يمكن الإنسان من أن يرتفع عن ذات نفسه - عند ذلك كله ، من ذا الذي يستطيع أن يحدد نقطة يمكن أن تقف عندها مقتضيات القوة ، وذلة الضعف ياترى ؟

فمادام الشعور نحو الأسرة حياً ، فلن يكون عدو الظلم وحده أبداً . فما عليه إلا أن ينظر حوله حتى يجد له أنصاراً من أتباعه ومن أصدقائه الوراثيين ، ومن ذوى قرابته . فإن أعوزه تأييد هؤلاء الأنصار أحسن كأن أجداده يستدونه ، وأن ذريته لتبحث فيه النشاط والحياة . ولكن إذا ما قسمت ضياع الأسرة ، وأملأها ، وكانت بضع ستين كافية لإزالة الفروق التي بين أصول الناس ، فأين يكون الشعور بأواصر الأسرة إذن ؟ وأية قوة يمكن أن تكون للعرف في بلاد تغترب كل ملامحها الظاهرة ، ولا تزال تتغير باستمرار ، وحيث توجد سابقة لكل عمل يأتيه الظلم ، ومثال سابق لكل جريمة ترتكب ، وحيث لا يستطيع المرء أن يجد شيئاً قديماً - مغرقاً في القدم - يمكن أن يقيه قدمه هذا من الهدم ، ولا شيء جديداً بدعاً غير مسبوق ، تمنعه جدته هذه من أن يعمل ؟ وأية مقاومة يمكن أن تقدمها عادات مرنة كل هذه المرونة حتى سبق لها أن استسلمت وخضعت ؟ وأية قوة يمكن أن تبقى حتى للرأى العام نفسه عندما لا يوجد عشرون شخصاً تربطهم رابطة مشتركة ، وحيث لا رجل ولا أسرة ، ولا شركة رسمية ، ولا طبقة من الطبقات ، ولا مؤسسة حرة ، تستطيع أن تمثل ذلك الرأى ، أو تقارسه ، وحيث كل مواطن قد تساوى في الضعف

والاعتزال مع غيره ، لم يعد له ما يعارض به قوة الحكومة المنظمة ، سوى ضعفه الشخصي هذا ؟

ليس في تواريخ فرنسا المستورة شيء يشبه الحالة التي يمكن أن تتردى فيها هذه البلاد إذن . ولعل الأولى بنا أن نشبهها بالعصور القديمة ، وبذلك العهد الخفيف من عهود الظلم الروماني ، عندما كانت أخلاق الناس وآدابهم قد فسدت وتقاليدهم زالت ، وعاداتهم اجشت ، وآراؤهم تزعزعت ، وحريتهم أهدت من القوانين حتى لم يعودوا يجدون لهم في البلاد ملجأ يلوذون به ، وعندما لم يعد ثم شيء يحمي المواطنين ، ولم يعد هؤلاء المواطنون يستطيعون أن يحموا أنفسهم ؛ وعندما كانت الطبيعة البشرية العوبة في يد الإنسان ، واستفد الحكام حلم السماء ، قبل أن يستفدوا صبر رعاياهم . إن الذين يأملون أن يعيدوا ملكية هنري الرابع هم في رأي مصابون بالعمى العقلي . إني عندما أتأمل الحالة الحاضرة التي نراها في كثير من الأمم الأوروبية ، وهي حالة تسج إليها جميع الأمم الأخرى ، أراي ميالاً إلى الاعتقاد بأنهم لا مناص لهم من أحد أمرين ، إما الحرية الديمقراطية ، وإما استبداد القياصرة .

أليس هذا أمراً جديراً بالتأمل والاعتبار ؟ فإن كان لابد للناس من أن يصلوا هذه النقطة حقاً ، وإن كان لابد لهم من أن يحرروا تمام التحرير ، أو أن يستعيدوا تمام الاستعداد ، وأن يسوى بينهم جميعاً في الحقوق ، أو أن تنتزع حقوقهم كلها منهم ، إن كان حكام الجماعة مضطرين إلى أن يتنصروا بالشعب إلى مستواهم هم ، أو أن يدعوا المواطنين جميعاً يهبطون إلى مستوى دون مستوى البشر ، ألا تكون شكوك الآخرين قد زالت بذلك ، وضمان الكثيرين منهم قد استقرت ، وتياً المجتمع لأن يقوم بتضحيات عظيمة من غير مشقة أو عناء ؟ ففي هذه الحالة يجب ألا يعتبر غم الآداب والمؤسسات الديمقراطية التدريجي على أنه خير وسيلة لصيانة الحرية فحسب ، بل وسيلة الوحيدة . ومن غير أي اهتمام بشكل الحكومة الديمقراطية يصح أن تختار الديمقراطية بوصفها أصلح وأعدل علاج يمكن استخدامه عملياً لما يعانيه المجتمع الآن من مساوئ وأدواء .

من الصعوبة إشراك الشعب في الحكم ، وأصعب من ذلك وأشق تزويده بالخبرة التي لابد له منها ، حتى يحكم البلاد حكماً رشيداً .

لا شك في أن رغبات الديمقراطية متقلبة ، ووسائلها خشنة ، وقوانينها ناقصة ، ولكن إن كان لا يمكن الوصول بسرعة إلى نظام وسط عادل بين حكم الديمقراطية وسيطرة فرد واحد ، أفليس الأفضل لنا أن نحتل لحكم الأولى من أن نخضع بإرادتنا واختيارنا لحكم الفرد ؟ وإن كانت المساواة الكاملة ، من الأمور المقدرة لنا ، أليس من الخير أن تقوم المؤسسات الحرة بعملية التسوية بين بعضها وبعض ، من أن يقوم بها طائفة مستبد ؟

إن الذين قرءوا هذا الكتاب ، ثم ظنوا أن غرضي من كتابته أن أقترح على كل

الجماعات الديمقراطية الأخذ بقوانين الأمريكيين الإنجليز وعاداتهم ومحاكاتهم لها - لهم في خطأ جسيم . فهم لابد أن يكونوا قد وجهوا انتباههم إلى الصورة التي عرضت بها أفكارى أكثر مما وجهوه إلى الجوهر . لقد كان غرضى أن اتخذ أمريكا مجرد مثال لأبين به أن القوانين ، وبخاصة العرف ، قد تمكن للشعب الديمقراطى من أن يظل حراً ، ولكنى بعيد كل البعد عن أن أتصور أنه يجب علينا أن نحذو حذو الديمقراطية الأمريكية فننقل عنها ما استخدمته من وسائل لبوغ هذه الغاية . إني لأعلم حق العلم ما لطبيعة البلاد وخبرة أهلها ، وسوابقها السياسية ، من تأثير في دستورها السياسى ، وإني لأعدها كارثة كبرى تحل بالجنس البشرى ، أن تقوم الحرية في العالم كله بصورة واحدة ذات ملامح واحدة .

ولكن رأى أن الفرنسيين إذا لم ينجحوا في إدخال النظم الديمقراطية تدريجياً في فرنسا ، وإذا ما تولاهم اليأس من أن يزودوا جميع المواطنين بالأفكار ، والعواطف التي تؤهلهم أولاً للحرية ، ثم يسمحوا لهم بالاستمتاع بها - إنهم إذا لم ينجحوا في ذلك فلن يكون ثم استقلال مطلقاً ، لا في الطبقات الوسطى ، ولا لطبقة النبلاء - لا للفقير ، ولا للفقير ، بل سيكون هناك استبداد يشملهم جميعاً . وإننى لأتنبأ بأنه إذا لم تقم سلطة الأغلبية المسالمة في فرنسا ، في الوقت الملائم ، فستقع البلاد عاجلاً أو آجلاً تحت سيطرة رجل واحد يكون سلطانه عليها سلطاناً لا يحده حد .

الأجناس الثلاثة التى تسكن أقاليم الولايات المتحدة : أحوالها الحاضرة وما يحتمل أن تكون عليه فى المستقبل

هأنذا أنجزت المهمة الأساسية التى فرضتها على نفسى ، فقد أوضحت ، ما وسعده جهدى ، قوانين الديمقراطية الأمريكية ، وعاداتها . وكان ينبغي لى أن أقف عند هذا الحد لولا خشيتى أن يشعر القارئ أنى لم أحقق له ما كان يتظره من هذا الكتاب . ليست الديمقراطية المطلقة كل ما فى أمريكا ؛ فمن الميسور أن ننظر إلى سكان الدنيا الجديدة من أكثر من وجهة نظر واحدة . وكثيراً ما ساقنى الموضوع ، وأنا أضع هذا الكتاب ، إلى التحدث عن الهنود والزواج ، إلا أن الوقت لم يتسع لى مطلقاً لأن أقف وأشرح مركز هذين الجنتين بين الشعب الديمقراطى الذى عيت بوصف أحواله . لقد بينت القوانين التى أدت إلى تكوين الاتحاد الأمريكى الإنجليزى ، ولكنى لم أتمكن إلا من إلقاء نظرة عجلى قاصرة على الأخطار التى تهدد هذا الاتحاد ، كما لم أستطع أن أسهب فى الكلام عن القرض التى تتيح له البقاء ، من غير نظر إلى قوانينه وعاداته الأخلاقية . فعندما تحدثت عن الجمهوريات المتحدة ، لم أجازف بالإدلاء بأى رأى فى دوام أشكال الحكم الجمهورى فى الدنيا الجديدة ، وعندما أكثر من الإيماء إلى النشاط التجارى القائم فى الاتحاد الأمريكى لم أعالج مع ذلك مستقبل الأمريكين فى التجارة .

وهذه كلها أمور تمس موضوعى الأساسى من قريب ، وإن لم تكن داخلية فيه فهى أمريكية وإن لم تكن ديمقراطية ، ووصف الديمقراطية هدفى الأول . فكان على إذن أن أؤجل دراسة هذه الموضوعات ، فأجلتها فعلاً . وهأنذا أعود وأتناولها من جديد وأختتم بها هذا الكتاب . تمتد الأقاليم التى يشملها الاتحاد الأمريكى الآن ، أر التى يطالب بها ، من شواطئ المحيط الأطلسى إلى شواطئ المحيط الهادى ؛ وحدوده من الشرق والغرب حدود القارة نفسها . أما من الجنوب فتمتد حتى تقارب المدار^(١) ، وأما شمالاً فيبلغ الأقاليم المتجمدة الشمالية . هذا وليس الناس المنتشرون فى هذه الأقاليم المترامية الأطراف فروعاً عدة تنتمى كلها إلى أصل واحد ، كما هى الحال فى أوروبا . فحسبنا نظرة واحدة ، فنذكر لأول وهلة أن ثمة

(١) ذلك لأن فلوريدا لم تنضم إلى الاتحاد الأمريكى إلا فى سنة ١٨١٩ ، بجارة جاكسون ولم تصبح ولاية أمريكية إلا فى سنة ١٨٤٥ . أما تكساس فقد كانت تابعة للمكسيك ثم انفصلت عنها وغلت دولة مستقلة من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٨٤٥ ثم ضمت إلى الولايات المتحدة .

أجناساً ثلاثة في هذه البلاد ، ميزتها الطبيعة بعضها عن بعض ، وأكاد أقول إنها أجناس متعددة ، كل جنس منها خصم للجنس الآخر . فقد أقام القانون وأقامت التربية والتعليم بينها حواجز مانعة ، فضلاً عن تباينها في الأصل وفي السمات الظاهرة ، ولكن المصادفة وحدها هي التي جمعت هذه الأجناس كلها في صعيد واحد من غير أن تدمجها بعضها في بعض ، على الرغم من اختلاطها . فكل جنس منها يجرى نحو ما قدر له من مصير ، من غير نظر إلى ما قدر على الآخرين .

فأول جنس من هذه الأجناس البشرية المختلفة كل الاختلاف يسترعى الأنظار ، ويعد أسمى الأجناس كلها قاطبة من حيث الذكاء والقوة والاستمتاع بالحياة ، هو الجنس الأبيض أو الأوربي ، وإن شئت قلت جنس الإنسان بأسمى ما يدل عليه هذا الاسم من المعاني ، ثم يليه الزواج فاهنود . وليس بين هذين الجنسيتين شيء مشترك ، لا من حيث المولد ، ولا من حيث الملامح والقسمات واللغة والعادات . فهما لا يشبهان في شيء غير حفظهما المنكود ، فكلاهما يشغل مرتبة وضعية في البلاد التي يسكنها ، وكلاهما يعاني الأمرين من الاستبداد والظلم . فإن لم تكن المظالم التي يشكوان منها واحدة ، فكلها يرجع إلى مصادر واحدة من وضع البشر .

لو أننا اعتبرنا بما يحدث في هذه الدنيا ، لوجب علينا في أغلب الأحوال أن نقول بأن الأوربي يعد بالنسبة إلى بقية الجنس البشري مثلاً يعد الإنسان بالنسبة إلى الحيوانات الأدنى منه . فهو يسخره لقضاء أغراضه ، فإن لم يستطع إخضاعه قضى عليه بالهلاك . لقد حرم الظلم سلالات الزواج كل ما يمتاز به بنو الإنسان تقريباً ، حتى لم يعد لدى الزنغى في الولايات المتحدة ذكرى عن بلاده الأصلية ، ولم تعد اللغة التي كان يتخاطب بها أجداده تسمع حوله ، فقد هجر دين أجداده ، ونسى عاداتهم الأخلاقية ، وانفصل عن إفريقيا ، ولم يزل مع ذلك أي حق للمطالبة بما ينعم به الأوربي ، بل بقي في وسط الطريق بين هذا وذاك . معزولاً بين جنسين من البشر : جنس باعه ، وآخر تنكر له . فلم يجد بقعة في العالم كله يسميها وطناً غير صورة ناقصة لذلك المأوى الذي أتاحه له سيده .

وليس للزنغى أسرة ، ولا تعدو المرأة عنده أن تكون رفيقة مؤقتة لذاته . أما أطفاله فيعبدون منذ يولدون على قدم المساواة مع أبيهم . وهل لي أن أقول إنها نعمة من نعم الله ، أو علامة من علامته غيبه على خلقه ، أن يبدو الإنسان في أحوال معينة جامد الشهور لا يحس بما هو غارق فيه من شقاء بالغ ، بل إنه قد يكسب محبة منحرفة لدواعي شقائه وتعاسته ؟ فبعد أن ارتطم الزنغى في هذه الوحدة من الشرور والحبائث ، أصبح لا يكاد يشعر بما في مركزه من ضعة وهوان ، فقد ألقى به العنف في الرق ، وأكسبته عادات العبودية أفكار الرقيق ورغباته . فراه يعجب بظالميه أكثر مما يكرههم ، ويحب مسراته ومفاخره في أن يحاكي أولئك الذين استبدوا به ، محاكاة ذليلة . لقد هبط تفكيره إلى الدركة التي انحطت إليها نفسه .

يدخل الزنجي ربة الرق من يوم تفتتح عيناه على هذه الدنيا ، بل إنه ليشتري أحياناً وهو جنين في بطن أمه ، فهو عبد حتى قبل أن يولد . ويبدأ ، قبل أن يرى الضوء ، محروماً من حاجياته ، ومعه ، لاجدوى منه حتى لنفسه ، إذ هو يتعلم منذ يوجد في هذا العالم أنه مملوك لشخص آخر ، يمه أن يعنى به ، ويحافظ على حياته . فالزنجي يدرك أن العناية بمصالحه ليست من شأنه ، وإنما من شأن سواه . وصارت القدرة على التفكير في نظرة هبة من الله لا طائل تحتها . فكأنى به يستمتع في رضى وهدوء بالميزات التي تحوّلها له ضعته وهوانه .

وإذا ما أعتق وصار حراً ، فإنه كثيراً ما يعد الاستقلال قيئاً أثقل عليه من الرق . فبعد أن ظل حياته كلها ، يتعلم الخضوع لكل شيء ما عدا العقل ، صار عندما يكون العقل هاديه الوحيد ، يعجز كل العجز عن إدراك مطالبه . وعندما تتكاثر عليه الرغبات المستجدة العديدة ، وتلح عليه ، لم يجد لديه المعرفة ولا الهمة اللازمين لمقاومتها . فتصبح تلك الاحتياجات في نظره «سادة» يجب أن يكافحها . ولكن أئى له أن يكافح وهو لم يعرف في حياته غير الخضوع والإذعان ؟ وهكذا نزل الزنجي في الجملة إلى هوة عميقة من البؤس والدلة . فإن كان الرق قد جعله بهيماً جامد الحس ، فإن الحرية تقضى عليه وتهلكه .

هذا ، ولم يكن أثر الظلم في الجنس الهندي بأقل منه في الزوج . أما نتائجه فمختلفة ، فقبل أن يصل الرجل الأبيض إلى الدنيا الجديدة ، كان سكان أمريكا الشمالية الأصليون يعيشون قانعين راضين في غاباتهم ، صابرين على صروف الزمان وتقلباته في حياة المتوحشين ، يمارسون ما في تلك الحياة من فضائل ورذائل . وبعد أن شتت الأوروبيون شمل القبائل الهندية وطردوها إلى الجاهل والفيافي ، قضوا عليهم بأن يعيشوا عيشة متقلة لاستقرار فيها ، وهى عيشة كلها آلام ومتاعب تجل عن الوصف والتعبير .

فالشعوب المتوحشة لا يحكمها غير الرأى العام والعرف الغالب عليها . فبعد أن فقد هنود أمريكا الشمالية عاطفة حب بلادهم ، وبعد أن تشتت أسرهم ، وضعفت تقاليدهم ، وانفصمت عرى ذكرياتهم ، وبعد أن تغيرت كل عاداتهم وزادت حاجاتهم على كل حد - بعد ذلك زادهم استبداد الأوروبيين بهم فوضى ، وأضعف حضارتهم عما كانت عليه من قبل ، فظلت حالة هذه القبائل المادية والأخلاقية تزداد سوءاً باستمرار ، حتى صاروا أكثر وحشية كلما ازداد يؤسهم وشقاؤهم . ومع ذلك لم يستطع الأوروبيون أن يغيروا شيئاً من أخلاق الهنود . ومع أن الأوروبيين هؤلاء كانوا يستطيعون إهلاكهم وإبادتهم . فإنهم لم يستطيعوا أبداً أن يخضعوهم ويمدوهم .

كان من حظ الزنجي المقدور عليه أن يكون عند طرف العبودية ، على حين كان حظ الهندي يقع عند طرف الحرية الأقصى . ولم يكن تأثير الرق في الأول بأسوأ من تأثير الاستقلال في الثانى . لقا أوضاع الزنجي كل حق له في ملكيته الشخصية ، ولا يستطيع

حتى أن يتصرف في وجوده ذاته من غير أن يرتكب نوعاً من السرقة . ولكن المتوحش يعد سيداً تعساً منذ استطاع أن يعمل ، فهو لا يكاد يعرف سلطة الوالدين ، ولم يكن إرادته قط لإرادة أى إنسان من بنى جلده ، ولم يتعلم أبداً الفرق بين الطاعة الاختيارية وبين ذلة الخضوع . فهو لم يعرف حتى اسم القانون (فللغة القانون ذاتها غير معروفة عنده) ومعنى الحرية في نظره لا يعدو التخلص من كل قيد من قيود المجتمع . ولما كان يفتبط بهذا الاستقلال الوحشى ، ويؤثر أن يهلك على أن يضحى بأدى جزء منه فليس للحضارة أى سلطان على مثل هذا الإنسان .

ويبدل الزنجى الكثير من اليهود غير الهندية لكى يزوج نفسه خلسة بين الناس الذين يأبون عليه أن يكون بينهم ، فتراه يأخذ بأساليب ظالميه المسيطرين عليه ، وبآرائهم ، ويأمل أن يصبح بمحاكاتهم جزءاً من مجتمعهم . وإذا كان يقال له منذ نعومة أظفاره أنه من جنس دون الجنس الأبيض ، صار يتقبل هذه القضية ، ويحل كل الحجل من ضيعة نفسه ، فهو في كل سمة من سماته يرى أثر الرق ، ولو استطاع لرضى أن يتخلص من كل شيء جعله ما هو عليه .

أما الهندى ، فعل النقيض من ذلك غلب عليه الوهم حتى صار يزهى ببطل أصله المزعوم ، ويعيش ويموت وهو غارق في أحلامه بنيائه وعظمته ، فكان أبعد ما يكون عن أن يرغب في تكييف عاداته بعاداتنا . فهو يحب حياته الممجبة بوصفها السمة التى يتميز بها أبناء جنسه ، ويأبى كل دعوة إلى الأخذ بأساليب الحضارة ، لاعن كراهية لها ، بل خوفاً من أن يشبه الأوروبيين . فليس لديه ما يقدمه حيال ما بلغناه في الفنون من كمال ، غير موارد البرارى ؛ وليس له إزاء حيلنا الحرية غير شجاعته الجسمانية غير المدربة . فمادام كذلك ، ومادامت خططنا المدروسة حتى الدرس لا يقابلها من ناحية الهندى سوى غرائز الحياة الوحشية التلقائية ، فلا غرو أن فشل الهندى في هذا الصراع غير المتكافئ .

كان الزنجى الراغب في الاختلاط بالأوروبيين رغبة صادقة ، لا يستطيع أن يتجح في ذلك إلى حد ما ، يحتقر كل الاحتقار أن يحاول القيام ببذل أى جهد في هذا السبيل . فدل الأول قضى عليه بالعبودية ، وكبرياء الثانى أوردته موارد الهلاك .

أذكر ألى في سفرة لى وسط الغابات التى مازالت تكسو ولاية ألاباما ، وصلنا ذات يوم إلى بيت خشبى يسكنه أحد الرواد . وإذا لم أكن أقصد أن أدخل بيت الأمريكى ، انتبذت مكاناً عند عين ماء ، ورفدت هبة لعل أريح فيها نفسى . ولم تكن العين بعيدة عن مدخل الغابة ؛ فبين أنا في ذلك المكان (وهو لا يعد كثيراً عن إقليم الهنود الكريك) إذا بامرأة هندية تطلع علينا ، وخلفها أخرى زنجية ممسكة بيدها فتاة بيضاء لاتريد سنها على الخامسة أو السادسة حسبها ابنة ذاك الرائد الأمريكى ، وكانت الملابس التى ترتديها الهندية تبرز الترف الوحشى . فقد تدلى حلق من المعدن من منخريها وأذنيها ، وكان شعرها

اضل بالحرز مرسلأ على كفتيا في غير نظام . ولحظت أنها لم تنزوج بعد لأنها لا تزال
ترتدى عقداً من امار الذى تخلفه العذراء عن طوقها وتطرحه على سرير العرس . أما
الزنجية فقد كانت ترتدى ملابس أوربية قدرة مهلهلة . فجاء الثلاثة وجلسن عند حافة
العين ، وأخذت الهندية الطفلة الأوربية بين يديها ، وجعلت تغمرها بالعطف والقبلات كما
تغمز الأم أطفالها ، على حين كانت الزنجية تعمل على استلقات أنظار الصغيرة بجمل شتى .
وكانت الطفلة تبدى في كل حركة من حركاتها ما يدل على شعورها بالتفوق والسيادة على
نحر غريب يتناقض مع ضعف الطفولة ، فكأنها تتقبل رعاية وفيتيا بشيء من التازل .
وكانت الزنجية تجلس القرفصاء على الأرض أمام سيدتها ترقب أقل رغبة تبديها لفتيلها .
وظاهر أن مشاعرها كانت موزعة بين محبة أم للطفلة ، وبين خوف ذليل منها . على حين
كانت الهندية تبدو على ما بها من رقة وعطف ، في مظهر ينسب عن حرية وعن كبرياء تكاد
تكون متوحشة . فجعلت أقرب من تلك الجماعة وأتأمل هذا المشهد في صمت ، ولكن
يظهر أن فضولى لم يرق للمرأة الهندية ، فقد نهضت فجأة ودفعت الطفلة عنها بشيء من
العنف ، ثم حذجني بنظرة غصبي ، وعادت إلى الغابة واختفت في أعماقها .

وكثيراً ما صادفت في المكان الواحد أفراداً مجتمعين ، يمثلون الأجناس الثلاثة التى
يتكون منها سكان أمريكا الشمالية ، وسرعان ما أدركت من سمات كثيرة متنوعة تغلب
الجنس الأبيض وسيادته . ولكن الصورة التى رسمتها حوت شيئاً مؤثراً كل التأثير . فثم
آصرة مودة ربطت المظلومين بالظالمين ، إلا أن الجهود التى بذلتها الطبيعة في التقريب بين
هذه الأجناس ، قد أبرزت الفرق الشاسع الذى خلقته فيها القوانين وضروب التحيز
والتعصب .

القبائل الهندية التى تقطن الولايات المتحدة حالتها الحاضرة وما يحتمل أن تكون
عليه في المستقبل

احضاء القبائل الأصلية التدريجي - كيف حدث هذا الاختفاء - ما يترتب على هجرات الهنود
الاضطرارية من ضروب البؤس - ليس لدى المؤرخين في أمريكا الشمالية سوى وسيلة للتخلص
من الهلاك : إما الحرب وإما التحضر . لم تعد الحرب في مقدورهم - الأسباب التى جعلتهم يأبسون
الأخذ بأساليب الحضارة عندما كان ذلك في وسعهم ، والأساليب التى جعلتهم عاجزين عن الأخذ
بها عندما يريدون أن يتحضروا فعلاً - حالة قبيلتي الكريك والشروكي - سياسة الولايات المتحدة
المتخلفة تجاه هؤلاء الهنود - سياسة الحكومة الفدرالية لزامهم .

لم يعد الآن لأية قبيلة من قبائل الهنود التى كانت تقطن إقليم نيويورك أمثال قبائل
الراجنست ، والموهيكان والبكوت أى وجود إلا في ذاكرة الناس . وقد زالت الآن قبيلة

اللباس التي استقبلت (وليم بن) (١) على ضفاف نهر الديلاوير منذ مائة وخمسين سنة مضت . هذا وقد التقت بفلول قبائل « اليوروكوا » وهم يسألون الناس إحساناً . لقد كانت هذه الشعوب التي ذكرتها تعيش في أمريكا منتشرة في البلاد حتى الشواطئ ، أما اليوم فعلى السائح أن يتوغل في القارة أكثر من مائة فرسخ قبل أن يصادف هندياً واحداً . وهذه القبائل المتوحشة لم تتراجع إلى داخل القارة فحسب ، بل هلك أكثرها . وكلما تراجعت أمة منها أو هلكت جاء شعب آخر كثير العدد فاحتل مكانها وظل يتزايد بسرعة ، ولم يسبق أن قرأنا في التاريخ المسطور شيئاً عن شعب يتزايد بهذه الكثرة أو يهلك بهذه السرعة . أما كيف حدث هذا الهلاك الدريع فأمر لا يعز علينا وصفه .

فعندما كان الهنود يقطنون وحدهم دون شريك ، البرارى التي أصبحوا يطردون منها الآن ، كانت احتياجاتهم قليلة ، وكانت أسلحتهم من صنع أيديهم ، وشرابهم الوحيد من مياه الأنهار ، وملابسهم من جلود الحيوان الذي يتخذون منه طعامهم .

ثم جاء الأوروبيون وأدخلوا بين همدجي أمريكا الشمالية الأسلحة النارية ، والخمور والحديد ، وعلموهم أن يتخذوا ملابس لهم من الأقمشة المنسوجة بدلاً من تلك الملابس الخشنة التي ترضى سذاجتهم غير المدربة . وبعد أن اكتسب الهنود أدواقاً جديدة من غير أن يتعلموا الفنون التي تمكنهم من إرضاء هذه الأذواق ، اضطروا إلى أن يلجأوا إلى ما يصنعه الرجال البيض . وإذا ليس عند الهندي ما يقايض به سوى الفراء الثمينة التي مازالت كثيرة في غاباتهم فكان لابد له من الصيد والطراد ، لئلا يسد رمقه فحسب ، بل ليرضى وغالب الأوروبيين وأهواءهم العابثة . فلم يعد الهندي يصيد الحيوان في الغابات من أجل الحصول على قوته ، ولكن للحصول على الأشياء الوحيدة التي يستطيع أن يقايض بها ، وبذلك صارت موارد الهنود تنضائل كلما ازدادت احتياجاتهم وتنوعت مطالبهم .

فمن اليوم الذي تستقر فيه جماعة من البيض في مكان ما على مقربة من الإقليم الذي يحتله الهنود الحمر يستولى الذعر على حيوانات الصيد ، على غير عاداتها عندما كان الآلاف من المتوحشين الرحل يجوسون خلال الغابات ، وذلك لأنهم لا مساكن لهم ثابتة . ولكن ما إن أخذت أصوات المصانع الأوربية تدوى باستمرار على مقربة منها ، حتى جعلت هذه الحيوانات تحفل وتهرب متجهة نحو الغرب ، فهي تعرف بغريزتها أنها تستطيع أن تجد فيه قفاراً ومجاهل مازالت لا أحد لها ولا نهاية . قال السيدان كاس وكلاكرك في تقريرهما رفعاها إلى الكونجرس في الرابع من فبراير سنة ١٨٢٩ : « أن قطعان الجاموس تتراجع باستمرار ، فقد بلغت منذ سنوات قلائل سفوح جبال الألباني ، وبعد بضعة سنين أخرى قد تصبح

(١) وليم بن (١٦٤٤ - ١٧١٤) إنجليزي ينتمي إلى طائفة دينية يعرف أعضاؤها بالكويكوز ، منحه ملك الإنجليز قطعة أرض كبيرة في أمريكا سداً لدين كان عليه لأبيه فجعلها (بن) ملجأً لأبناء طائفة المصلطهدين والفارين من إنجلترا وأماها بـ « بلقانيا » .

نادرة حتى في السهول المترامية الأطراف التي تمتد على طول سفوح جبال روكي ، لقد تأكد لي بأن هذا التأثير لاقترب الرجل الأبيض أصبح يُستشعر به على مسافة ألفي فرسخ من حدودها . وهكذا صار نفوذ الأوربيين البيض يسيطر على قبائل لا يعرفون عنها حتى اسمها ، وصارت تعالي الكثير من مساوئ الاغتصاب وشروره قبل أن تعلم شيئاً عما كانوا السبب فيما حل بها من شقاء .

وسرعان ما تقوم جماعات من المغامرين الجريئين وتتوغل في البلاد التي غادرها الهنود . وعندما تصل هذه الجماعات إلى ما يبعد حوالي الخمسة عشر أو العشرين فرسخاً من أقصى حدود البيض ، تشرع في إنشاء مساكن للناس المتحضرين في قلب البراري نفسها ، من غير أن تجد في ذلك أية مشقة ، فحدود الأقاليم التي تقطنها شعوب تعيش على الصيد والطرد ، غير معينة ، وأراضيها ملك مشاع للقبيلة كلها ، وليست ملكاً لفرد أو أفراد معينين . ومن ثم لم يكن لأحد في أي جزء منها مصالح شخصية يدافع عنها .

ولا تلبث بعض الأسر الأوربية التي تحتل مواقع متباعدة كل البعد بعضها عن بعض ، أن تطرد الحيوانات المتوحشة التي تهيمن في الأراضي التي بين مساكنهم ، وسرعان ما يدرك الهنود الذين كانوا يعيشون من قبل عيشة ريفية بشكل ما ، أن وسائل العيش قد أصبحت معذرة وخافقة عليهم ، وأشق منها أن يجدوا سبيلاً للحصول على الأشياء التي يقايضون بها ما يحتاجون إليه من سلع الأوربيين . فقد كان لطرد حيوانات الصيد من الأثر فيهم ما يشبه تأثير تحول الحقول إلى أراضٍ جدياء في نفوس المزارعين . وإذ حرم الهنود وسائل العيش فقد أصبحوا كالذئاب الجائعة يجوسون خلال الغابات القاسية للفريسة . إن محبتهم الغريزية لأوطانهم التي درجوا فيها جعلتهم يتعلقون بأراضيها كل التعلق ولكنهم صاروا لا يجدون فيها الآن غير البؤس والهلاك ، وانتهى بهم الأمر إلى الرضوخ للواقع ، والرحيل عنها مقضين أثر حيوانات مثل التيتل والجاموس والقندس يستهدون بها في اختيار وطن جديد لهم . ففي الحق إذن لم يكن الأوربيون هم الذين طاردوا أهالي أمريكا الأصليين ، وإنما الذي طاردهم هو الجذب . وذلك فرق عجيب فات أمره أولئك المسفستين القدماء ، واعتدت إليه الكشوف الحديثة .

ليس من السهل علينا أن نتصور الشدائد والآلام . التي نرثت على هذه الهجرات الاضطرابية التي قام بها شعب منهوك القوى فقد كثيراً من أعضائه . وكانت الأراضي التي اتجه إليها هؤلاء النازحون مأهولة ، فقد سبقهم إليها قبائل سكنتها ولم يكن يسعها عندئذ إلا أن تستقبل الوافدين عليها بالحذر وإضمار العداوة . لقد كان وراءهم الجوع ، وأمامهم الحرب ، وحوطهم الشقاء يحيط بهم من كل جانب . فلكني يتخلصوا من هذه الأعداء الكثيرة قرروا أن يتفصلوا بعضهم عن بعض وأن يحاول كل منهم أن يسعى وحده وراء رزقه خفية من الآخرين ، وذلك بأن يعزل عنهم ويعيش في الصحارى الواسعة أشبه بطريد من طرداء المجتمع المتحضر . وعندئذ تنحل الأزمة الاجتماعية بعد أن ظل الشقاء يتخرق فيها

ويضعفها زمناً طويلاً . لم يعد للهنود وطن ، وبعد قليل لن يكونوا شعباً . فقد زالت أسرهم أو كادت ، واختفى كل شيء حتى اسمهم العام ، وانقرضت لغتهم ، وانطمس كل أثر من آثار أصلهم ، ولم يعد لأمتهم أى وجود ، اللهم إلا في ذاكرة رجال العاديات الأمريكيين وحفنة من علماء أوروبا .

إنى ليؤسفنى أن يتصور القارئ أنى قد أسرفت هنا في ألوان الصورة التي رسمتها . فقد رأيت بمعنى راسي كثيراً من أنواع البؤس التي وصفتها توا ، وكنت شاهد عيان لآلام ومتاعب يشق عليّ تصويرها فعلاً .

ففي أواخر سنة ١٨٣١ ، وأنا على الضفة اليسرى من نهر الميسسي ، وفي موضع أسماه الأورييون «مفيس»^(١) ، وصلت فرقة كبيرة من قبيلة الشوكو (أو التشاكا كما يسميهم الفرنسيون في لوزيانا) . فقد غادر هؤلاء المترحشون بلادهم ، وجاءوا يجادلون أن يلفوا ضفة الميسسي اليمنى حيث رجوا أن يجدوا لهم فيها موئلاً ، كانت الحكومة قد وعدتهم به ، وكما وقتئذ في قلب الشتاء ، والبرد قارس على غير العادة ، فقد تجمد الثلج على الأرض ، وكانت كتل الأجساد الجسيمة تنساب في نهر ، وكان الهنود قد اصطحبوا معهم أسرهم ، ومن خلفهم المرضى والجرحى والأطفال الحديثي الولادة ، والشيوخ القانون الذين أوشكوا على مفارقة هذه الدنيا . ولم يكن معهم خيام ولا عربات ، وليس لديهم غير أسلحتهم ، وغير قليل من المؤن . فشاهدتهم يركبون السفن ليعبروا بها النهر العظيم . وكان مشهداً أى مشهد ، لن ينمحي أثره من ذاكرتي . فلم تكن تسمع في هذا الحشد المجتمع صرخات ولا أنات ، بل لزموا الصمت جميعاً . فلم تكن مصائبهم هذه بالشئ الجديد ، وهم يعلمون حق العلم أن لا علاج لها . فركبوا جميعاً السفينة التي ستحملهم إلى العدوثة الثانية من النهر وبقيت كلابهم على البر . فلما رأت أصعبها قد غادروا الشاطئ ، حقاً جعلت تعوى عواء منكراً ، ثم ألقت بنفسها في مياه نهر الميسسي ، وكانت باردة برودة الثلج ، وظلت تعوم خلف السفينة التي تحمل أسيادها .

والآن ، كثيراً ما يحدث أن يطرد الهنود عن أراضيهم بطريقة منظمة كما لو كانت طريقة قانونية . فعندما يبدأ الأورييون في الاقتراب من أطراف الفيافي التي تقطنها قبيلة من القبائل المترحشة ، تبعث حكومة الولايات المتحدة عادة برسلها ليجمعوا الهنود في مهل فسيح ، وبعد أن يتناولوا معهم الطعام والشراب يخاطبونهم قائلين : «لماذا عليكم أن تعملوا في أرض أجدادكم ؟ إنه لن يمضي عليكم زمن طويل حتى تبتشوا عظامهم كي تستطيعوا أن تعيشوا . فبأى شيء تناز الأراضى التي تسكنونها على غيرها ؟ ألا توجد غابات ومناقع غير تلك التي تعيشون فيها ؟ ألا يمكن أن تعيشوا إلا تحت شمسكم ؟ إن وراء تلك الجبال التي ترونها عند الأفق ، وتلك البحيرة التي عند طرف حد بلادكم الغربى ، بلاداً مترامية الأطراف ، حيوانات الصيد فيها كثيرة . فبهيونا أراضيكم هذه ، وامضوا أنتم وعيشوا سعداء في تلك الفيافي المنعزلة ، وبعد هذا الحديث ينشرون أمام

(١) مدينة كبيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من ٦٥٢ ألف نسمة (١٩٩٠) .

أعنيهم الأسلحة ، والملابس الصوفية ، وزقاق الخمر ، وعقوداً من الخرز والزجاج وأساور زائفة ، وأقراطاً ومرايا . فإن هم ترددوا بعد مشاهدتهم هذه الثروات البراقة أوحوا إليهم أنهم لا يستطيعون أن يرفضوا ما عرض عليهم ، وأن الحكومة نفسها لا تستطيع أن تظل تعمل طويلاً على حمايتهم . فماذا عساهم أن يعملوا ؟ إنهم نصف مقتنعين ونصف مكروهين ، فليس أمامهم إلا أن يمضوا لسكنى القبائل ، حيث لا يدعهم البيض المدحفون يلبثون ما يزيد على عشر سنوات في سلام ، وهكذا نرى الأمريكيين يحصلون بشمن بخس على أقاليم برمتها يعجز أغنيى ملوك أوروبا عن شرائها .

إنها لاشك ضرور كبيرة تلك التي وصفها توأ . ويحسن لي أن أضيف أنها ضرور لاعلاج لها في نظري ، وأن هنود أمريكا الشمالية - قضى عليهم بالهلاك ، ولا يسعى إلا أن أقول إنه حيناً يحل الأوربيون على شواطئ الغيط الهادئ وترسخ أقدامهم فيها يكون الهنود الخمر قد قضى عليهم بالزوال . فليس أمامهم في أمريكا الشمالية سوى طريقتين اثنتين : الحرب أو الحضارة . وبعبارة أخرى : إن عليهم أن يقضوا على الأوربيين أو أن يصبحوا مساوين لهم .

ولو أن الهنود اتحدوا وجمعوا قواهم عند بداية استعمار الأوربيين بلادهم لكان من الجائز أن ينقذوا نفوسهم من أيدي تلك الحفنة الصغيرة من الأجانب الذين نزلوا بشواطئهم . ولعلّ حاولوا ذلك أكثر من مرة ، وكادت جهودهم أن تكفل بالنجاح ، أما الآن فمدى التفاوت بين مواردهم وبين موارد البيض شامع شسوعاً لا مجال معه لأن يخطر ببال أحد منهم أن يضطلع بمثل هذا المشروع الآن . ومع ذلك فقد يتبع بين الهنود الخمر رجال الميعون ، أدركوا سلفاً المصير المحتوم الذي يترص بأفواههم ، وقد بذلوا جهدهم في جمع القبائل كلها على مناصبة الأوربيين العداء ، ولكنها كانت جهوداً ضاعت سدى . فقد ضعفت القبائل المجاورة لمتازل البيض كل الضعف ، حتى لم يعد في طاقتها ، أن تقاومهم مقاومة مجدية . أما القبائل الأخرى فقد استسلمت إلى ذلك النوع من الاستهتار الطفلي بما يأتي به الغد ، وهو الاستهتار الذي تتسم به أخلاق الشعوب البدائية ، وجعلت تنظر ، حتى يدهمهم الخطر فتب لمواجهته . كانت بعض القبائل إذن لا تستطيع أن تعمل ، وكانت الأخرى لا تريد أن تعمل .

ومن السهل أن ندرك أن الهنود لن يعملوا على أن يتحضرُوا ، فالوقت يكون قد فات عندما يحاولون القيام بمثل هذه التجربة .

فالحصارة ثمرة عملية اجتماعية طويلة الأمد تجري في إقليم معين ، ويتوارثها الناس جيلاً بعد جيل ، كل جيل يفيد من الذي سبقه . فالأمم التي لا تخضع لعوامل الحضارة إلا بكل مشقة هي الأمم التي تعيش على الصيد . ولا شك في أن الشعوب الرعوية كثيراً ما تغير منتجعاتها ، ومواطنها ، ولكنها تتبع في ذلك نظاماً معيناً . هذا ، وإنها كثيراً ما تعود إلى مراكزها القديمة ، على حين أن مساكن الصيادين تختلف باختلاف مثابة الحيوانات التي تطاردها .

وعملت محاولات عدة لنشر التعليم بين الهنود الحمر من غير أن يعمل شيء لوقف نزعاتهم إلى النقلة والترحال . وقام بهذه المحاولات اليسوعيون في كندا ، وه المتطهرون ، في نيوزيلجند ، ولكن أى محاولة منها لم تكلل بالنجاح الدائم . لقد بدأت فكرة الحضارة في الكوخ ولكنها سرعان ما تكسفت وتراجعت تقهوت في أعماق الغابات . فغلظة هؤلاء المشترعين الكبرى التي وقعوا فيها بشأن الهنود ، أنهم لم يراعوا أن النجاح في إدخال عوامل المدنية بين شعب ما يقتضى العمل على جعل هذا الشعب يستقر أولاً استقراراً نهائياً . وهو لا يتأتى إلا بحمله على العمل في زراعة الأرض . فكان ينبغي تعويد الهنود العمل في الزراعة من أول الأمر ، إذ لم يكن يعوزهم هذا العمل الأولي الذي لابد منه للحضارة فحسب ، بل كانوا يجدون مشقة كبيرة في تعلم الحرث والزرع . فالقوم الذين استسلموا لحياة الصيد القلقة الحافلة بالخطاير ، يشعرون بنفور كبير من العمل الدائب والرتيب . المستمر ، الذي تستلزمه فلاحه الأرض . وإنا لنشاهد ما يؤيد ذلك حتى في مجتمعاتنا . ولكنه واضح كل الوضوح عند الأجناس التي تعد ميولهم إلى الصيد والطراد جزءاً من خلقهم القومي .

وزيادة على هذه الصعوبة العامة ، ثم صعوبة أخرى تصدق على الهنود بصفة خاصة ، فهم لا يعدون العمل شراً فحسب ، بل يرونه عاراً . فكبرياؤهم تناضل ضد الحضارة نصلاً عبيداً ، فضلاً عن أن كسلهم يحول دونها كذلك .

فلا يوجد هندي واحد ، مهما بلغ به اليأس ، لا يحتفظ في كوخه المصنوع من لحاء الشجر بفكرة عالية عن قيمته الذاتية ، فإنه يعد هموم الصناعة ومشكلاتها الكثيرة أموراً تحط من قدره . وهو يشبه الفلاح بالغور الذي يجبر عمرائه ، ولا يرى في كل صنعة أو مهنة من صناعاتنا ومهننا سوى عمل خليق بالعبد . وليس معنى ذلك أن الهندي لا يعجب بقوة البيض وبِعظمتهم الفعلية . فإن كانت ثمرات جهود الأوربيين تستثير فيه الدهشة ، فإنه يحقر ومآثلهم التي يحصلون بها عليها . وبينما يعترف بتفوق الأوربيين ، فإنه مازال يؤمن مع ذلك بتفوقه هو . فالحرب والصيد هما المهنتان الوحيدتان الجديرتان بالرجال في نظره ، فالهندي في مجاهل الغابات المظلمة يستمسك بنفس الآراء والأفكار التي كان يستمسك بها « الشريف » في العصور الوسطى ، في قصره الحصين ، ولا ينقصه إلا أن يكون غازياً فاتحاً حتى يصبح التشابه بينهما كاملاً . فمهما بدا الأمر غريباً ، ففي غابات الدنيا الجديدة ، وليس بين الأوربيين الذين يقطنون عند سواحلها ، لا تزال توجد ضروب العصب الأوربية القديمة .

لقد حاولت أكثر من مرة في هذا الكتاب أن أشرح ما للأحوال الاجتماعية من سلطان عظيم على القوانين ، وعلى أخلاق الناس ، وأود الآن أن أضيف هنا بضع كلمات إلى هذا الموضوع .

فبعدما أدرك وجوه الشبه التي بين مؤسسات أسلافنا الجرمان السياسية ، وبين قبائل أمريكا الشمالية الرحل ، أى بين العادات التي وصفها تاكيتوس ، وتلك التي شاهدها عياناً

في بعض الأحيان ، لا يسعى إلا أن أقول إن نفس السبب أدى إلى نفس النتائج في كل من نصفى الكرة الأرضية ، وإن في وسط ذلك التنوع الظاهر في شئون البشر ، توجد حقائق أولية معينة تيسر الوقوف عليها ، نشأت عنها مائر شئون الناس ، فلمست أرى فيما نسميه عادة بالمؤسسات الجرمانية ، غير عادات همجية ، وسوى آراء المتوحشين ، فيما نسميه مبادئ إقطاعية .

فمهما تعارضت ردائل الهنود القاطنين شمال أمريكا ، وضروب تعصبهم تعارضاً شديداً مع اشتغالهم بالمهن الزراعية والأخذ بوسائل الحضارة ، فلا مراء من أن الضرورة قد تدفعهم إليها في بعض الأحيان . فقد وجدت قبائل جنوبية كبيرة ، ومنها قبيلتا التشروكي والكريك ، رأيت نفسها محوطة بالأوروبيين الذين نزلوا على شواطئ المحيط الأطلسي ثم وصلوا إلى حدودهم ، إما عن طريق نهر الأواهيو ، وإما عن طريق نهر الميسيسي . فهذه القبائل لم تطرد إذن ، ولم تشرد من مكان إلى مكان ، كما كان شأن إخوانهم الصاريين في الشمال ، ولكن الأوروبيين ظلوا يضيّقون عليهم الحصار شيئاً فشيئاً حتى حصروهم في مكان ضيق ، وحاشوهم كما يحاش الصيد ، قبل أن يهجم عليه القناص . وهكذا انحصر هؤلاء الهنود بين الموت والحضارة ، فوجدوا أنفسهم مضطرين إلى أن يعيشوا من عرق جبينهم ويعملوا كما يعمل البيض ، مما يعد في نظرهم سبة وعاراً . ومع ذلك فقد اتجهوا إلى الزراعة . فمن غير أن ينزلوا عن عاداتهم ويتخلوا عن آدابهم القديمة تماماً ، لم يضحوا منها في الواقع إلا بالقدر الذي لا بد لهم من أن يضحوا به كي يعيشوا .

هذا ، وقد سار « التشروكي » أبعد من ذلك مدى ، فقد وضعوا لغة مكتوبة وأقاموا لهم شكلاً مستقراً من أشكال الحكم . وإذا كل شيء في العالم الجديد يجري بسرعة عظيمة فقد أنشأوا لهم صحيفة يومية ، قبل أن يحصل كل منهم على ملابس يستر بها جسمه .

وكان لنشوء الجنس الهجين اليد الطولى في تقدم هؤلاء الهنود الحديث في الأخذ بعادات الأوروبيين . فقد ورث هؤلاء الهجناء الذكاء عن آبائهم من غير أن يفقدوا عادات أمهاتهم الوحشية تماماً ؛ ومن ثم صاروا يعدون حلقة اتصال طبيعية بين الحضارة والهمجية . فحينما تكاثرت عدد هذا الجنس تعدل حالة الهنود الاجتماعية شيئاً فشيئاً ، ويحدث تغيير في أحوال الشعب وعاداتهم الأخلاقية .

ويدل نجاح « التشروكي » هذا على أن الهنود قابلون للأخذ بأساليب الحضارة ، ولكنه لا يدل على أنهم سينجحون فيما حاولوا . وتنشأ الصعوبة التي يلاقونها في اصطناع هذه الأساليب عن سبب عام يكاد يستحيل عليهم أن يتحاشوه . فلو أنا رجعنا إلى التاريخ لندرسه بمزيد من العمق ، لانتضح لنا أن الأمم الهمجية في مجملها ، لم ترتق إلى الحضارة إلا تدريجياً ، وبما تبدلته هي نفسها من جهود . وكلما استمد أهل تلك الأمم المعرفة من شعب أجنبي ، وقفوا حياله موقف القاهر المنصور ، لا موقف الشعب المقهور . فإن كانت الأمة

المغلوبة مستيرة وكان الغزاة نصف متوحشين ، كما كانت الحال عند غزو برابرة الشمال للإمبراطورية الرومانية ، وغزو المغول للصين ، صارت القوة التي يضيفها النصر على المتوحشين كافية للاحتفاظ بأهميتهم بين المتحضرين ، وتسمح لهم (المتوحشين) أن يقفوا وإياهم في مستوى واحد حتى ليعدوا مناظرين لهم وأنداداً ؛ فللفريق القوة والسلطان ، وللآخر العقل والفطنة . فالأول يعجب بما لدى المقهورين من ذكاء ، ويعمد الثاني الغزاة على ما لديهم من قوة . وأخيراً يرضى المهيمنون أن يسمحوا للرجل المتحضر بدخول قصورهم ، ويفتح لهم بدوره مدارسه . ولكن عندما يملك الجانب الذي في صفه القوة المادية تصرفاً عقلياً إلى جانب تفوقه المادى يندو أن يتحضر المقهور . فهو إما ينكص أو يهلك . ومن ثم فلا بأس من أن نقول بوجه عام إن المتوحشين يعضون مسلحين سعيماً وراء المعرفة ولكنهم لا يتقبلونها إذا ما جاءت هي تسعى إليهم .

لو نشطت القبائل الهندية التي تحتل قلب القارة الآن النشاط الكافى وحاولت أن تأخذ بأسباب الحضارة لجاز لها أن تنجح . فإذا كانت تفوق الأمم الهمجية التي تحيط بها ، فإنها ستكسب تدريجياً قوة وخبرة ، حتى إذا ما ظهر الأوروبيون عند حدودهم كانوا في حالة ، إن لم تمكن لهم من أن يصونوا استقلالهم ، فهي تمكنهم ، على الأقل ، من إثبات حقوقهم في الأراضي التي يشغلونها ، كما تيسر لهم أن يندمجوا في القاطنين . ولكن من سوء حظ هؤلاء الهنود أن يجيء اتصالهم بشعب متحضر من أشد الشعوب جشعاً (وهذا ما يجب أن نتعرف به) ، على حين لا يزالون هم نصف همج ، وأن يجدوا سادتهم بين معلمهم ، وأن يتقبلوا التعليم والظلم معاً في وقت واحد . ولما كان الهندي الذي يعيش في أمريكا الشمالية في حرية كاملة وسط الغابات ، فقيراً معدماً ، ومع فقره هذا لا يشعر بأنه دون أحد ، فإنه إن رغب مع ذلك في الاندماج في حياة البيض الاجتماعية ، لم يستطع أن يشغل سوى أدنى المراكز الاجتماعية ، لأنه إذا دخل دوائر العلم والمال جاهلاً فقيراً . فبعد أن كان يحيا حياة كلها استارة وتيج ، حافلة بالأخطار والشروع ، مليئة في الوقت نفسه بانفعالات كلها صلف وكبرياء ، يجد نفسه مضطراً إلى الرضوخ لحالة متعبة خاملة ووضعية ذليلة . فكسب المرء عيشه بالعمل الكادح الدليل يعد في نظره النتيجة الوحيدة التي تستطيع الحضارة أن تفخر بها ، وحتى هذا العيش الذليل ليس ميسوراً له دائماً في كل حال .

فعندما يحاكى الهنود جيوانهم الأوروبيين بأن يحرثوا الأرض كما يحرثونها ، يتعرضون مباشرة لمنافسة قوية . فالرجل الأبيض يحذق مهنة الزراعة كل الحذق ، على حين الهندي مبتدئ فيها ، لا عهد له بها . فيينا يجنى الرجل الأبيض غلات طيبة من أرضه في غير مشقة ، يجد الهندي آفاقاً من العقبات تقوم في سبيل الحصول على ثمرات أرضه .

ويعيش الأوربي بين ظهرائي أقوام يعرف احتياجاتهم ومطالبهم ويشارك معهم . أما الهمجى فيعيش وحده معزولاً وسط شعب يناصبه العداء ، ولا يعرف من عاداته ، ولغته

وقرائنه إلا القليل . ومع ذلك فإنه لا يستطيع أن يعيش من غير معاونتهم ، ولا هو يستطيع أن يحصل على الراحة المادية إلا بأن يقايض بسلعه السلع التي ينتجها الأوريون . فمساعدة بني بلده له لم تعد تكفى مطلقاً لسد احتياجاته . فإن أراد الهندي ، أن يبيع شيئاً من إنتاجه ، لم يجد المشتري أمامه دائماً ، على حين يجد الأورفي مباشرة السوق التي تروج فيها منتجاته ، ذلك إلى أن الهندي لا يستطيع أن ينتج ما يبيعه الأورفي بأثمان قليلة ، إلا بنفقات كثيرة باهظة . وهكذا لم يكد الهندي يقلت من الشرور التي تعرض لها الشعوب الهمجية حتى يجد نفسه عرضة لما في الجماعات المتحضرة من ضروب من البؤس والشقاء أشد وأقسى ، وصار يجد أن المعيشة وسط الرخاء والحريات التي تنتجها له الحضارة ، لا تقل صعوبة عن الحياة في الغابات التي درج على المعيشة وسطها .

فهو لم يتخل بعد عن حياة النقلة والترحال ، فتقاليد آباءه ، وتشوقه إلى الصيد والطراد لا تزال حية قوية في نفسه . والميلذات الوحشية التي كانت تسترعيه من قبل في الغابات أضحت تؤذي خياله المضطرب ؛ وصارت ضروب الحرمان التي كان يقاسيها في همجية تبدو له أهون مما هو فيه وسط مظاهر الحضارة ؛ وكذلك تبدو الأخطار السابقة التي كان يعانيها ، أقل جساماً ولفظاً ، حتى صار يوازن بين الاستقلال الذي كان ينعم به بين ظهرائي إخوانه المساوين له ، وبين مركزه الدليل الذي صار له في المجتمع المتحضر . هذا ، ومن جهة أخرى ، مازالت الجاهل التي ظل يعيش فيها طويلاً وهو حر ، على مقربة منه وفي متناوله ، ولا تجشمه العودة إليها من جديد إلا مسيرة بضعة ساعات . إن اليأس يغرونه بمبالغ تافهة تبدو ضخمة في نظره ، لقاء أراضيه التي أزال الغابات عن جزء منها ، وصار يحصل منها على الكفاف بكل مشقة . وقد تمكنه أموال الأوريين هذه من أن يعيش عيشة سعيدة هائلة بعيداً عنهم كل البعد ، وعندئذ يحجر المهرات ويستأنف العمل بأسلحته الأهلية ، ويعود إلى الجاهل والقفار عودة لارجعة بعدها ؛ وحسبنا ما أشرنا إليه من أحوال قبيلتي الكريك والتشروكي تأييداً لصدق هذه الصورة التي رسمناها .

وليس شك في أن الهنود قد أبدوا في القليل الذي أنجزوه عبقرية طبيعية لا تقل عما أبدته شعوب أوربية فيما قامت به من جلائل الأعمال . ولكن لا يخفى على القارئ أن الأمم كالأفراد تقضي وقتاً طويلاً لتعلم ، مهما أوتيت من ذكاء فطري ، ومهما أبدت من غيرة وحاسة . فبينما كان الهمجيون يحاولون أن يتحضرروا ، ظل الأوريون يهدقون بهم من كل جانب ويحصرهم في نطاق ضيق ، شيئاً فشيئاً تقابل الجنسان ، وهما الآن متصلان بعضهما ببعض ، اتصالاً مباشراً . فلهندي الهجين يفوق والده الهمجى ، ولكنه لا يزال مع ذلك دون جاره الأبيض بمرحلة طويلة ؛ وسرعان ما قام الأوريون بما عندهم من موارد ، وما لديهم من معارف ، بانتحال معظم الزايات التي كان يمكن أن يفيد منها الهنود من جراء تملكهم الأراضي . فقد حلوا بين ظهرائهم واشتروا منهم الأراضي بأجنس الأثمان ، أو هم احتلوا عنوة ، أما الهنود أنفسهم فقد أزهقتهم المنافسة التي لا قبل لهم بالصمود

أمامها ، فأصبحوا منزولين في عقر دارهم . ولم يعد جنسهم سوى جالية قليلة من الأغراب المشاغبين وسط شعب كثير العدد بيده القوة والسلطان .

قال جورج واشنطن^(١) في رسالة له في الكونغرس « نحن أكثر استارة من الشعوب الهندية ، وأقوى منها ، فالشرف يقتضينا إذن أن نعاملهم بالكرم الواسع لا بالرفق لحسب ... » . إلا أن هذه السياسة النبيلة الرشيدة لم تجد من يصغي إليها ، ويسير عليها . فقد كان استبداد الحكومة يؤيد جشع المستوطنين عادة . ومع أن قبائل « التشروكي » قامت في إقليم سكنوه قبل أن يصل الأوروبيون إلى هذه القارة ، وعلى الرغم من أن الأمريكيين كثيراً ما عاملوهم كما يعاملون الأمم الأجنبية ، فإن الولايات المحيطة بهم أثبت أن تحرف بهم أمة مستقلة ، وجعلت تخضع أبناء الغابة هؤلاء للموظفين من الأمريكيين ، ولعادات الأمريكيين وقوانينهم . فدفع الفقر هؤلاء البائسين إلى الأخذ بأساليب الحضارة ، ويدفعهم الظلم الآن إلى العودة إلى البرارى ، فجعل كثيرون منهم يغادرون الأراضي التي شرعوا في إعدادها للزراعة ، ويعودون إلى حياة الهمجية .

لو أنا اعتبرنا الإجراءات الاستبدادية التي اتخذتها الهيئات التشريعية في الولايات الجنوبية ، وسلوك حكامها ، والأحكام التي أصدرتها محاكمها - سوف نقنع بأن الطرد الجماعي للهنود إن هو إلا النتيجة النهائية التي أصدرتها محاكمها التي تتجه إليها كل جهود السياسة في تلك الولايات . فالأمريكيون الذين في هذا الجزء من الاتحاد ينظرون بعيون الحسد والطمع إلى الأراضي التي مازالت في أيدي الهنود ، وهم يعلمون أن هذه القبائل لم تفقد بعد تقاليد الحياة الهمجية ، وأنهم قبل أن توثق الحضارة الروابط التي بينهم وبين الأرض الزراعية نهائياً ، كانت النية ميتة لإجبارهم على الرحيل عنها ، وذلك يدفعهم إلى اليأس . فبعد أن عانت قبيلتنا « الكريك » و « التشروكي » الكثير من صنوف الاضطهاد على أيدي ولايات مختلفة ، التجأت إلى الحكومة المركزية التي لم تكن قد أصبحت بعد جامدة الحس ، لا تشعر بكل ما حل بهذه الأقوام من كوارث . وكانت الحكومة هذه ترغب مخلصاً في إنقاذ ما تبقى من الأهالي الهنود ولدعهم أحراراً ، في ملكيتهم لذلك الجزء من الإقليم الذي كفله لهم الاتحاد . ولكن عندما أخذ ينفذ هذه الخطة ، هبت الولايات تقيم الصعوبات الكأداء في سبيله وقاومته مقاومة شديدة حتى اعتزم أن يأخذ بالطريق الأسهل وأن يدع بضعة قبائل همجية تهلك ، كما هلك تصفها فعلاً من قبل ، كل ذلك حتى لا يعرض سلامة الاتحاد الأمريكي للخطر .

ولكن الحكومة « الفدرالية » التي عجزت عن حماية الهنود كانت راغبة في التخفيف مما يعانونه من المتاعب الكثيرة التي جررها عليهم نكد الطالع ، وبهذه النية قررت نقلهم إلى أقاليم نائية على نفقة الدولة .

فبين خطى عرض ٣٢ ، ٣٧ ، شمالاً يقع إقليم واسع مسمى أركنساس باسم النهر الذي يرويه . ويحد هذا الإقليم من جهة تخوم المكسيك ، ويحده نهر الميسيسي من الجهة

(١) أول رئيس للولايات المتحدة (١٧٨٩-١٧٩٧) ولقد شجها في حروب الاستقلال ضد الانجليز .

الأخرى ، وتغترقه من كل اتجاه عدة أنهار لا تحصى . أما مناخه فمعتدل وترتبه خصيبة ، ولا يعيش فيه سوى بضعة حشود من الهمجين الرحل . فأرادت حكومة الاتحاد أن تنقل قلوب سكان الجنوب الأصليين إلى الجزء المجاور لبلاد المكسيك من هذا الإقليم ، وعلى مسافة بعيدة من الأماكن التى استوطنتها الأمريكيون .

ففى أواخر سنة ١٨٣١ قيل لنا بصورة التأكيد إن عشرة آلاف هندى قد مضوا فعلا إلى شواطئ الأركساس . وأن فرقا جديدة تنضم إليهم باستمرار ، ولكن الكونجرس عجز عن أن يوحد عزائم أولئك الذين يميل إلى حمايتهم . نعم إن بعضاً منهم رضوا مخيطين أن يغادروا مباءة الظلم الذى عانوه ، إلا أن أكثر أعضاء العشيرة استأرة رفضوا أن يغادروا منازلهم الحديثة ومحصولاتهم التى لاتزال قائمة فى الحقول . فقد كالوا يرون أن عملية التمددين إذا ما طرأ عليها ما يعطلها فلن تعود وتستأنف عملها من جديد ، فهم يخشون على تلك العادات التى اكتسبوها حديثاً أن تضيع منهم وتزول إلى غير رجعة وسط بلاد لاتزال على حالتها الهمجية ، وحيث لاشئ قد أعد منها من قبل لبقاء شعب زراعى فيها . فهم يدركون أن دخولهم هذه البرارى والمجاهل سيقابل بمعارضة قوية من حشود معادية ، وأنهم قد فقدوا همه الهمجين من غير أن يحصلوا على موارد الحضارة التى تيسر لهم أن يقاوموا هجماتهم عليهم . وزيادة على ذلك فسرعان ما استكشف الهنود أن المقر المعروض عليهم ليس إلا مقراً مؤقتاً . فمن ذا الذى يضمن لهم البقاء فى هذا الموضع الجديد آمين فى سلام ، وأن تتعهد لهم الولايات المتحدة أن تبقىهم فيه ؟ إن الإقليم الذى كانوا يشغلونه سبق أن خصص لهم بأغلظ الأيمان . نعم إن الحكومة الأمريكية لم تعد تسلبهم أراضيهم ، ولكنها لاتقنع فى تحفيها والعدوان عليها باستمرار ، ثم لاتقتضى بضع سنوات حتى يعود هذا الشعب الأبيض نفسه الذى يحتشد حوهم ، ويقتضى آثارهم ويطاردهم من جديد إلى مغاور الأركساس . وعندئذ يتعرضون للشرور ذاتها من غير أن يكون لديهم نفس العلاج . وإذا لامناص من أن الأرض ستضيق بهم ، فلم يعد يتبقى لهم ملجأ يلوذون به سوى القبر .

إن الاتحاد يعامل الهنود الحمر بأقل مما تعاملهم به الولايات المختلفة من حيث الجشع والعنف . ولكن حكومة الاتحاد ، وحكومات الولايات المختلفة ، كلها سواء فى الغدر بهم وسوء النية نحوهم . فالولايات تمنح الهنود ما تسميه نعمة القوانين ، معتقدة أن القبائل الهندية تؤثر أن تراجع على أن تخضع لتلك القوانين . أما الحكومة المركزية التى تعد هذه الخلائق البائسة بملجأ دائم تأوى إليه فى الغرب ، فعلم حق العلم أنها أعجز من أن تفى لهم بما تعدهم به . وهكذا نجد استبداد الولايات يكره الهمجين هؤلاء على التراجع ، ويسره الاتحاد لهم بما يقطعه على نفسه من عهود . وبما له من موارد . ولا يخفى أن هذه الإجراءات كلها إنما تهدف إلى غرض واحد بعينه .

جاء فى الشكوى التى رفعتها قبيلة «التشروكى» إلى الكونجرس :

« لقد شاء الله تعالى ، حاكم هذه الدنيا ، أن يصبح الرجل الهندى ضيلاً قمئاً ، والرجل

الأبيض عظيماً شهيراً . فلما حل أجداد شعب الولايات المتحدة بشواطئ أمريكا لأول مرة ، وجدوا الرجل الأحمر قوياً ، ومع أنه كان جاهلاً متوحشاً فقد أكرم استقبالهم ، ومنحهم الأراضي الجافة كي يربحوا فيها أقدامهم المتعبة ، فتقابلوا جميعاً في سلام ، وتصافحوا ، وكان تصافحهم هذا دليلاً على الصداقة . وكان الهنود يقدمون للرجل الأبيض كل ما يحتاج إليه عن ارتياح وطيب نفس . فقد كان الهندي في ذلك الوقت السيد المطاع ، لا ترد له كلمة ، على حين كان الرجل الأبيض هو الطالب المستجدي . ولكن الحال تبدلت الآن غير الحال ، فانقلبت قوة الرجل الأحمر ضعفاً . وكلما ازداد جبرانه عدداً ، ظلت قوته تضعف شيئاً فشيئاً حتى لم يعد يتبقى من تلك القبائل الهندية الكثيرة العدد التي كانت منتشرة في كل هذه الولايات المتحدة سوى عدد قليل . وهذا العدد القليل هو ما أبقاها لهم وباء جارف . فالقبائل الشمالية التي كانت في الزمن القديم قوة كثيرة العدد ، كادت أن تفرض الآن . وهكذا حدث للرجل الهندي في أمريكا ما حدث . فهل سيكون مصيرنا نحن البقية الباقية مصيرهم كذلك ياترى ؟

«إنا ورثنا الأرض التي نقف عليها الآن عن أجدادنا الذين تملكوها من زمن بعيد هبة لهم من الله تعالى ، وقد ورثناها عنهم بوصفتنا أبناءهم ، فرعينها وصفاً مقدساً لأنها تشمل رفات رجالنا المحبوبين . ولم يحدث أبداً أنا قد نزلنا عن حق الميراث هذا ولم نصعبه قط . فخبرونا بأى حق يمكن أن يكون لشعب في بلاد ما خيراً من حق الميراث ، ومن حق الحيازة الهادئة السليمة من زمن طويل لم تعد الذاكرة تعيه ؟ إنا نعرف أن ولاية جيورجيا قالت من زمن قريب أنا خسرننا هذا الحق ، وهو ما قالته أيضاً سلطة الولايات المتحدة التنفيذية . ولكننا نعتقد أن هذا القول قد جاء اعتباطاً . فمتى خسرننا هذا الحق ؟ وما عسى أن تكون تلك الجريمة الكبرى التي اقترناها ، والتي من أجلها يجب أن نجرد إلى الأبد من بلادنا ومن حقوقنا ؟ أكان ذلك عندما كنا معادين للولايات المتحدة واشتركتنا ضدها مع ملك بريطانيا في صراعها من أجل الاستقلال ؟ إن كان الأمر كذلك فلم لم يعلن هذا العزم في أول معاهدة للصلح عقدت بين الولايات المتحدة وبين رجالنا المحبوبين ؟ ولم لم نذكر فيها فقرة مثل الفقرة الآتية : وتتعهد الولايات المتحدة بأن تكفل السلام لقليلة «التشروكي» ولكن عقاباً لهم على اشتراكهم في الحرب الماضية ، فالولايات المتحدة ، تعلن أنهم ليسوا سوى مستأجرين لهذه الأراضي ويصح إخراجهم منها إذا ما اقتضت ذلك مصلحة الولايات المجاورة لهم ، فعندئذ يكون هذا الوقت ملائماً لثل الاستيلاء على هذه الأراضي ، ولكن أحداً لم يفكر في ذلك ، وما كان آباءنا ليوافقوا على أية معاهدة ترمى إلى تجريدهم من حقوقهم المقدسة لديهم كل التقديس ، وإلى حرمانهم من أوطانهم .

تلك هي لغة الهنود ، وما يقولونه حق ، وما استشفوه وتنبأوا به يبدو أمراً محترماً لأمناص منه . فمن أية ناحية نظرنا إلى مصائر سكان أمريكا الشمالية الأصليين وإلى مقدراتهم انضح لنا أن كوارثهم لاعلاج لها . فإن هم بقوا في همجتهم ظل البيض

الأمريكيون في تقدمهم يسوقونهم أمامهم ، وإن حاولوا الأخذ بأسباب الحضارة ، كان اتصا لهم بجماعات أكثر منهم مدنية يعرضهم لمعاناة الظلم والفقر ، فهم مقضى عليهم بالهلاك إذا ما ظلوا ينتقلون من قفر إلى قفر ، وإن حاولوا أن يستقروا لم يكن لهم أى مفر من الهلاك أيضاً . فمعاونة الأوربيين إياهم لايد منها لتعليمهم . ومع ذلك فاقتراب الأوربيين منهم يفسدهم ويدفعهم إلى العودة إلى حياة الهمجية ، فهم يأبون أن يبدلوا عاداتهم ماداموا مستقلين بثقونهم في مجاهلهم القصية . وعندما يجدون أنفسهم مضطرين إلى الخضوع لغيرهم ، يكون الوقت الذى يستطيعون فيه تغيير عاداتهم قد فات .

لقد كان الإسبان يطاردون الهنود كالكلاب الكاسرة ، كما تطارد الوحوش ، وخربوا الدنيا الجديدة كما تحرب المدينة يأخذها الفاتح عنوة ، فيعيش فيها تدميراً وفساداً من غير تمييز ومن غير رحمة . ولكن لايد للتدمير من نهاية ، ولايد للجنون من آخر . هذا ، وقد اختلطت بقايا الهنود الحمر الذين أفلتوا من تلك المذابح ، بالفاتحين الذين قهرهم ، واعتقوا بأخرة ديانتهم ، واعتادوا عاداتهم وآدابهم . أما مسلك أمريكى الولايات المتحدة حيال السكان الأصليين فقد تميز ، من جهة أخرى ، باستمساك غريب بشكلية القانون . فمادام الهنود متشبثين بعاداتهم الهمجية ، لم يتدخل الأمريكيون في شؤونهم ، بل عاملوهم على أنهم أمم مستقلة ، ولم يستولوا على أراضى صيدهم إلا بعد اتفاق معهم وتعاقد على الشراء . وإن حدث أن شعباً من شعوب الهنود قد أغير على أراضيه ونجفت ، حتى ضاقت بمن بقى منهم ، فلم يعودوا يستطيعون العيش فيها ، أخذ الأمريكيون بأيديهم في رفع ورحمة ونقلوهم إلى مقبرة لهم بعيدة كل البعد عن أراضى أجدادهم .

لقد عجز الإسبان عن إبادة جنس الهنود الحمر بتلك الفظائع التى ارتكبوها معهم ، وهى فظائع لا نظير لها ، وسمتهم عيسم العار ، بل إنهم لم يستطيعوا حتى أن يجردوهم كل التجريد من حقوقهم التى لهم . أما أمريكى الولايات المتحدة فقد حققوا هذا الغرض المزروع بلباقة مدهشة حقاً ، وفى هدوء ، وعلى صورة قانونية بشكل عمل خيرى ، ومن غير إراقة دماء ، أو انتهاك لمبدأ واحد عظيم من مبادئ الإنسانية فى نظر العالم . فمن المستحيل أن يقضى على قوم مع احترام للقوانين الإنسانية بأكثر مما فعل الأمريكيون بالهنود الحمر .

مركز السكان السود فى الولايات المتحدة والأخطار التى تهدد الجنس الأبيض من جراء وجودهم فيها

لم كان إلغاء الرق وعمو كل آثاره أصعب عند الحديث منه عند القدامى - يبدو أن تعصب البيض ضد السود فى الولايات المتحدة يزداد شدة كلما ألقى الرق - مركز الزنوج فى الولايات الشمالية وفى الولايات الجنوبية - لماذا يلقى الأمريكيون الرق - العبودية التى تحط من شأن الرقيق ، تؤدى إلى إفطار أسبادهم - موازنة بين ضفة نهر الأوهايو اليسرى وضفة اليمنى - سبب ذلك - تراجع كل من الجنس الأسود والرق نحو الجنوب ، تفسر هذه الحقيقة - الصعوبات التى تحيط بإلغاء الرق فى

الجرب - الأخطار المقلية - القلق العام - تأسيس مستعمرة سوداء في أفريقيا - لم كان أمريكيو الجرب يزدون صعوبات الرقيق شدة على حين أن استمراره يضايقهم .

سيهلك الهنود - منبوذين منعزلين ، كما عاشوا منعزلين منبوذين ؛ ولكن مصر الزنوج مرتبط ، إلى حد ما ، بمصر الأوروبيين . فهذان الجنسان مرتبطان ببعضهما ببعض وإن لم يتدججا . وهما سواء في عجزهما عن الاندماج التام ، وفي عجزهما عن الانفصال التام كذلك . فأسوأ الشرور التي تهدد مستقبل الاتحاد إنما تنشأ من وجود السود في أراضيه ، فعندما يفكر المرء منا في أسباب الارتباك الحالي ، أو فيما يهدد الولايات المتحدة من أخطار في المستقبل ، ينتهي إلى أن هذه الحقيقة الأساسية .

وعلى الجملة يجب أن يدلل الناس جهوداً جبارة متصلة لاهوادة فيها ، ضد الشرور الدائمة ، قبل أن تنشأ وتستشري . ولكن ثم نكبة كبرى قد تسلبت خلصة إلى العالم ، والتي كان من الصعوبة بمكان تمييزها في مبدأ الأمر وسط غيرها من المساوئ المألوفة لاستغلال السلطة . لقد بدأها في الأصل إنسان لم يحفظ لنا التاريخ اسمه ، ثم انتشرت في جزء من الأرض انتشار بعض الجرائم اللعينة ، وجعلت تغذى نفسها بنفسها ، حتى غت وتكاثرت في غير مشقة ، وظلت تنتشر انتشاراً طيعياً في المجتمع الذي تنتمي إليه . هذه النكبة هي نكبة الرق . لقد قمعت المسيحية الرق ، ولكن مسيحي القرن السادس أعادوه إلى الحياة استثناء من نظامهم الاجتماعي ، وقصروه على جنس واحد من أجناس البشر . بيد أن الجرح الذي أصاب الإنسانية من جرأته كان عسير البرء على الرغم من قلة اتساعه .

ومن الأهمية بمكان أن نغير تمام التمييز بين الرق نفسه ، وبين ما يترتب عليه من نتائج وآثار . فالشرور التي نشأت عن الرق مباشرة عند المحدثين تكاد تكون هي التي كانت في الزمن القديم ، وإن اختلفت نتائجها . فقد كان العبيد عند القدماء من نفس الجنس الذي منه ساداتهم . وكثيراً ما كانوا أسرى منهم فعلاً من حيث التعليم ومن حيث الذكاء ، ولم يكن ما يميز السيد عن العبد سوى الحرية ، فإذا ما نال العبد حريته اختلط في يسر وسهولة بمن كان سيده من قبل . حتى صار من الصعب تمييز أحدهما عن الآخر . وهكذا توفرت للقدماء وسيلة بسيطة للتخلص من الرق وما يترتب عليه من عواقب . وليست تلك الوسيلة غير الحق والتحرير ، وقد نجحوا في ذلك عندما عمموا هذا الإجراء . ومع ذلك فقد ظلت آثار الرق ، في الأمم القديمة باقية مدة من الزمن بعد إلغائه ، فتم تمييز طيعي يدفع الناس إلى احتقار كل من كان دونهم ، حتى بعد أن صار ندهم المساوي لهم ، ومضى عليه وهو كذلك زمن طويل .

والصاوت الحقيقي الذي يحدثه الحظ والثروة ، أو يحدثه القانون ، يعقبه دائماً تفاوت

وهى راسخ في آداب الشعب وسلوكه . ولكن هذه النتيجة الثانوية من نتائج الرق كان لها حد طبيعي عند القدامى . فقد كان المعق يشبه كل الشبه المواطنين المولودين أحراراً ، وسرعان ما يصبح من المستحيل تمييزه عن الأحرار .

كان تغير القوانين أشد صعوبة واجهها الناس في الأزمنة القديمة . أما بين المحدثين فأكبر صعوبة يواجهونها هى تغير العرف والعادات . ومن حيث ما سمنا هنا ، فإن العقبات الحقيقية تبدأ من حيث انتهت العقبات التى كانت في سبيل الأقدمين . ويرجع هذا إلى ظرف معين . فحقيقة الرق المجردة العابرة تتصل اتصالاً وثيقاً بمسألة اللون ، وهى حقيقة طبيعية دائمة . فتقاليد الرق تسم الجنس الأسود بوصمة العار ، كما أن خاصية الجنس الأسود هذه تستند في تقاليد الرق . فلم يحدث قط أن رجلاً أفريقياً أسود هاجر من تلقاء نفسه إلى شواطئ الدنيا الجديدة ، ومن ثم كان جميع من فيها من السود عبيداً ، أو محققين ، وبذلك صار الزنجى ينقل الوصمة العالقة به إلى الأبد إلى ذريته جميعاً . فإن كان القانون قد ألغى الرق فالله وحده هو القادر على إزالة ما يترتب على هذا الرق من آثار .

لا يختلف العبد في عصرنا الحديث عن سيده ، من حيث وضعه فحسب ، بل يختلف عنه كذلك من حيث الأصل . فإنك قد تعتق العبد الزنجى وتحرره ولكنك لا تستطيع أن تجعله يبدو في نظر الأوربيين أكثر من شخص أجنبى عنهم .

وليس هذا كل ما في الأمر . فإننا لا نكاد نعرف بوجود شيء من سمات الإنسانية العامة من هذا المخلوق الأجنبى الذى ولد في الذل وجاء به الرق إلى البلاد الأوربية ؛ فملاحه مخيفة ومفرعة في نظرهم ، وفهمه ضعيف ، وأذواقه وضيعة ، فلا غرو إن عدوه مخلوقاً وسطاً بين الناس والحيوان . فيعد أن ألغى المحدثون الرق ظلت فيهم أنواع ثلاثة من التعصب ، يناضلون عنها ، ولا يسهل مهاجتها ، والتغلب عليها أشق جداً من التغلب على مجرد حقيقة الرق : وهذه هى تعصب السيد ، وتعصب الجنس لنفسه ، والتعصب ضد اللون .

فمن العسير علينا كل العسر ، نحن الذين كان من حسن حظنا أن ولدنا بين ظهراق أناس جعلتهم الطبيعة من أمثالنا ، وجعلهم القانون مساوين لنا - من العسير علينا أن ندرك تلك الفروق الكبيرة التى يعز التوفيق بينها ، والتى تفصل الزوج في أمريكا عن فيها من الأوربيين . ولكننا مع ذلك نستطيع أن نحصل على فكرة ضعيفة ، بطريق التشبيه والتشليل . فقد كانت فرنسا من قبل بلاداً قامت فيها أنواع كثيرة من التفاوت ، خلقها القانون نفسه . فليس ثم شيء أكثر تعلقاً من قصور أو عجز يفرضه القانون وحده على الناس ، ولا شيء يتعارض مع الفطرة الإنسانية أكثر مما تتعارض معها هذه الفوارق الدائمة التى يقيمها القانون بين كائنات واحدة في ظاهرها . ومع ذلك ، فقد ظلت هذه الفروق دهوراً طوالاً ، ولا تزال موجودة في مواضع عدة . وقد خلفت في كل مكان آثاراً وهمة لا تكاد

تحجوها يد الزمان . فإن كان استتصال التفاوت الذى نشأ بالقانون وحده ، أمراً صعباً إلى هذا الحد ، فكيف يتسنى لنا أن نقضى على تلك الفروق التى تبدو أنها قامت على أساس من القوانين الطبيعية ، وهى قوانين ثابتة لا تتبدل ؟ كلما تذكرت تلك الصعوبة الشديدة التى بها تختلط الهيئات الأرستقراطية ، على اختلاف أنواعها ، مع الشعب ، وحرص الأرستقراطيين البالغ فى المحافظة على حدود استبقاء طبقهم قائمة دهوراً طوالاً دون أن يعتدى عليها أحد - كلما تذكرت ذلك استولى على اليأس من أن أرى أن أرستقراطية تقوم على أساس من سمات مريئة لامتحنى ، يمكن أن تزول . فأولئك الذى يأملون أن يأتى يوم يندمج فيه الأوروبيون مع الزوج ، هم فى نظرى إنما يخادعون أنفسهم . أما أنا فلم أصل إلى أية نتيجة من هذه النتائج ، سواء عن طريق العقل والاستدلال ، أو بدليل الحقائق الواقعة بذاتها . فحيث ظل الأوروبيون أصحاب القوة والسلطان إلى الآن استبقوا الزوج فى مراكز وضيفة ، أو فى الرق . أما حيث الزوج هم أصحاب السلطان ، فقد عملوا على القضاء على البيض . هذا ، هو الميزان الوحيد الذى حدث بين الجنسين .

إن الحاجز القانونى الذى يفصل هذين الجنسين الواحد عن الآخر ، قد أخذ يزول الآن فى بعض أجزاء الولايات المتحدة ، أما الحاجز الذى يفصل بين الآداب الأخلاقية فما زال قائماً . فالرق أخذ فى التراجع ، على حين أن التعصب العنصرى الذى تولد عنه ثابت لا يزول ، فلا بد أن أدرك كل من سكن الولايات المتحدة أن الزوج فى أجزاء الاتحاد التى لم يعودوا فيها أرقاء ، لم تقترب أحوالهم اقتراباً كبيراً من أحوال البيض . ونرى على النقيض من ذلك ، أن التعصب العنصرى أقوى فى الولايات التى ألغت الرق منه فى الولايات المتحدة التى مازال قائماً فيها ، ولا يوجد ولاية بلغ فيها هذا التعصب العنصرى ما بلغه فى الولايات التى لم تعرف الرق أبداً .

صحيح أن القانون فى الأجزاء الشمالية من الاتحاد يسمح بعقد الزواج الشرعى بين البيض والسود ، ولكن رأى العام بسم كل رجل أبيض يعقد على زنجية ، بميسم العار ، ومن العسير ذكر مثال واحد لزواج من هذا القبيل . لقد منح الزوج حق الانتخاب فى كل ولاية تقريباً من الولايات التى ألغى فيها الرق ، ولكن عندما يجيء الزنجى ليعطى صوته يجد حياته فى خطر ، وإن نزل به أى اضطهاد فله الحق فى أن يرفع ظلامته إلى القضاء ، ولكنه لا يجد أمامه عندئذ سوى قضاة من البيض ، والقانون يسيح له أن يعمل محلفاً ولكن تعصب البيض يمنعه من ممارسة هذه الوظيفة ؛ وأبناء الزوج لا يقبلون مع أبناء البيض فى مدرسة واحدة ، وليس فى مقدور الزنجى أن يحصل بأى مبلغ من الذهب على مقعد فى مسرح فيجلس إلى جانب سيده السابق .

وفى المستشفيات نجد الجنسين منعزلين تماماً الواحد عن الآخر . إن للزوج أن يعبدوا الإله نفسه الذى يعبده البيض ، ولكن على أن يكون ذلك فى محراب آخر مختلف ، وفى

كنائس الزوج الخاصة حيث يقوم قسمهم الخاصون بخدومتهم الدينية ، فأبواب السماء ليست مغلقة في وجوههم ، ولكن عدم المساواة يلازمهم حتى أبواب الآخرة . فإذا ما توفى الزنخي أقصبت رفاته ؛ فالنفاوت في الأحوال يظل قائماً حتى في الموت . وهكذا نجد الزنخي حراً طليقاً ، ولكنه لا يستطيع أن يمارس حقوق الرجل الأبيض ولا يستمتع بمثل مسراته وأعماله ، حتى ولا آلامه ، بل ولا الموت نفسه ، ذلك الذي قيل فيه أنه يسوى بين الجميع . فهو لا يستطيع أن يلتقى مع الرجل الأبيض على قدم المساواة ، لاقى الحياة ولا في الممات .

ففي الجنوب حيث لا يزال الرق قائماً ، لا ينبذ البيض الزوج ويقصونهم عنهم هذا الإقصاء الشديد ، بل إنهم ليشركونهم في بعض الأحيان في الأعمال التي يقومون (البيض) بها ، وفي مسراتهم وملاهيهم ، ويختلطون بهم إلى حد ما ، فإن كان التشريع في الجنوب قاسياً على الزوج كل القسوة ، فالعادات فيه أرفق بهم وأكثر تساهلاً معهم . ففي الجنوب لا يعيش السيد أن يرفع عبداً له إلى مستواه ، لأنه واثق من أن في استطاعته أن يذله متى شاء ويضع أنفه في الرغام . أما في الشمال فلم يعد الرجل الأبيض يدرك بشكل واضح ذلك الحاجز الذي يفصله عن الجنس المقنوت ، فهو يحرص كل الحرص على أن يتحاشى الزوج عشيية أن يأتي عليهم يوم يختلطون فيه اختلاطاً كبيراً بجنسه هو نفسه .

تؤكد الطبيعة أحياناً حقها بين أمريكي الجنوب ، فقيم بين البيض والسود مساواة عابرة . أما في الشمال فإن الكبرياء قد تكف أكثر الأهواء الإنسانية قوة وسلطاناً ، فقد يقبل الأمريكي الشمالي أن يتخذ له من الزنحية متعة عابرة في ملذاته ، إن كان القانون يمنعه من اتخاذها زوجة شرعية له تشاركه فراشه ، ومع ذلك فإنه ينكص فرعاً منها إذا جاز أن تكون له زوجاً شرعية .

إن التعصب الذي جعل البيض في الولايات المتحدة ينفرون كل النفور من الزوج ، ليزداد كلما تحرر السود وأصبحوا عتقاء ؛ وكذلك يزداد ما بينهما من تفاوت في العادات الأخلاقية ، كلما منع القانون نفسه هذا التفاوت . ولكن إن كان الموقف النسبي للجنسين اللذين يقطنان الولايات المتحدة كما وصفت توأ ، فلماذا ألغى الأمريكيون الرق في شمال الاتحاد ؟ وما الذي دعاهم إلى الاحتفاظ به في جنوبيه ؟ وإلى زيادته قسوة على قسوته ؟ ليس ثمة صعوبة في الإجابة على هذا السؤال . فلم يكن إلغاء الرق في الولايات المتحدة لمصلحة الزوج ، بل كان لمصلحة البيض أنفسهم .

لما جرى بالزوج إلى أمريكا لأول مرة في سنة ١٦٢١ أنزلوا في فرجينيا ، وبذلك يكون نظام الرق في أمريكا قد نشأ أول ما نشأ في الجنوب ، كما نشأ في غيرها من أجزاء العالم ، ثم جعل ينتشر من مكان إلى آخر ، ولكن عدد الأرقاء كان يتناقص كلما اتجهنا إلى الولايات الشمالية . هكذا ، وكان عدد الزوج محدوداً دائماً في ولايات نيوانجلند .

ولم يكد عى قرن من الزمان على تأسيس المستعمرات حتى استبانت لأصحاب المزارع ، فى دهشة بالغة ، حقيقة لم تكن معهودة لهم من قبل . وهى أن المديريات التى كانت خالية من العيد نسبياً : ازداد سكانها عدداً ، وثروة ، وسعادة بأسرع مما ازداد سكان الولايات التى بها عدد كبير من العيد . ومع ذلك كان السكان فى الأولى مضطرين إلى القيام بزراعة أراضيهم بأنفسهم ، أو بواسطة عمال مأجورين ، أما سكان المديريات الثانية فكان تحت تصرفهم أيد عاملة كثيرة لا يدفعون لها نظير عملها أجراً . وهكذا كان الشغل والتفقات فى جانب ، والكسل والاقتصاد فى الجانب الآخر . ومع ذلك كان الجانب الأول خير النظامين ، وأقيدهما . وقد تبين للناس أن ليس من الهين تفسير هذه النتيجة ، فجميع السكان من جنس أورى واحد ، وعاداتهم واحدة ، وحضارتهم واحدة وقوانينهم كذلك واحدة ، والفروق التى بينهم ضئيلة كل الضالة .

ودار الزمان دوراته مع ذلك ، وانتشر الأمريكيون الإنجليز من شواطئ المحيط الأطلسى ، وتغلغلوا باستمرار فى مجاهل الغرب حيث وجدوا فيه أراضى جديدة وأنواعاً من المناخ لا عهد لهم بها ، فعلمهم أن يتغلبوا على أنواع شتى من العقبات صادفتهم فى طريقهم ، واختلطت أجناسهم بعضها ببعض ؛ فسكان الجنوب اتجهوا نحو الشمال ، وانحدر أهل الشمال إلى الجنوب . ففى وسط هذه الأسباب جميعها كانت النتيجة نفسها تتجلى لهم فى كل خطوة يخطونها . فعلى الجملة ، كان عدد السكان فى المستعمرة التى لا عييد فيها ، يزداد عدداً ورخاء أكثر منه فى المستعمرات التى استكثرت من استخدام العيد . وكلما أبعد الإنسان ، اتضح له فى جلاء أن الرق القاسى كل القسوة على العيد ، مضر كذلك بسادة العيد أنفسهم .

وقد لقيت هذه الظاهرة الدليل الحاسم على صحتها ، عندما بلغ الأمريكيون ضفاف نهر الأوهايو ، ذلك النهر الذى أسماه الفرد بهذا الاسم ، تعبيراً عن رأيهم فيه - فمعنى الأوهايو : النهر الجميل . فهو يروى وادياً خصيباً من أمرع الأودية التى اختار الإنسان أن ينزلها ويتخذ له فيها مسكناً ؛ فعلى ضفتى هذا النهر تمتد أراض متناوذة تقدم تربتها للفلاح كل يوم كنوزاً لاتنفد ، والجو صحى على ضفتى النهر كليهما ، والمناخ معتدل ، وكل ضفة منهما لولاية عظيمة ؛ فالولاية التى على الضفة اليسرى تتبع حدودها تشيات النهر العديدة ، وتسمى كنتكى . أما الولاية الأخرى ، وقد استعارت اسمها من النهر ذاته ، الأوهايو ، ولا تختلف الولاياتان بعضهما عن بعض إلا فى نقطة واحدة ، فولاية « كنتكى » رطبت بوجود الأرقاء فى بلادها ، على حين رفضت ولاية « أوهايو » قبولهم فى أراضيها رفضاً قاطعاً . وعلى هذا ، فالسائح الذى تصادف وكان فى سفينة وسط هذا النهر ، يتساق مع التيار حتى يلتقى الأوهايو بنهر المسيسى - هذا السائح يدرك أنه قد سار إذن بين الحرية والاسترقاق ، وما عليه إلا أن يلقى نظرة على ما حوله ليدرك فى الحال أى النظامين أصلح لبني الإنسان .

فبعد ضفة النهر اليسرى تجد السكان قليلين ومبعثرين ، وترى من حين إلى حين ، طائفة من العبيد يسكنون في غير الكثرات في الحقول التي تكاد تكون مقفرة ، وتعود الغابات البدائية إلى الظهور باستمرار في كل مكان . فكأن المجتمع كله في غفوة ، والإنسان حامل كسلان ، على حين تبدو الطبيعة وحدها مسرحاً لنشاط الحياة .

وتسمع ، على النقيض من ذلك ، في الضفة اليمنى من النهر نفسه ضوضاء مختلطة تعلن للناس من مسافات بعيدة وجود الصناعة - وترى الحقول حافلة بما يشتر بفلات وبقرة ، وتكشف المساكن عن حسن ذوق العمال وعن نشاطهم الجسمي . ففي كل ناحية من النواحي تجد الرخاء والخير موفورين ، ويبدو لك الإنسان ثرياً هنيئ البال ولاغرو في ذلك فهذا جزاء العمل .

تأسست ولاية كنتكي سنة ١٧٧٥ ، ولتلتها ولاية أوهايو بعد ما لا يزيد على اثنتي عشرة سنة ، ولكن اثنتي عشرة سنة في أمريكا تعادل أكثر من نصف قرن في أوروبا . فعدد سكان ولاية أوهايو اليوم يزيد على سكان كنتكي بربع مليون من النفوس . ومن السهل إدراك النتائج المختلفة التي تترتب على كل من الرق والحرية ، وتكفي ليان ما نلاحظه من فروق بين حضارة الأقدمين وبين حضارتنا في الوقت الحاضر .

وعلى ضفة نهر الأوايو اليسرى يخطط العمل بفكرة الرق ، على حين أنه على الضفة اليمنى يقترب بفكرتي الرخاء والتقدم . ففي جانب العمل منحط وفي آخر موضع تمجيد وتكريم ، فأنت لا تجد في الإقليم الأول عمالاً يرض البشره لأنهم يخشون أن يكونوا مثل الزنوج . فكل الشغل يقوم به العبيد .

أما في الإقليم الثاني ، فلا تصادف أحداً كسلان ؛ فنشاط البيض وذكاؤهم يتجليان في كل نوع من أنواع العمل . فالرجال الذين عليهم أن يزرعوا أراضي كنتكي الغنية جهلاء جامدو الحس ، على حين أن الشيطيين المستترين لا يعملون شيئاً ، أو ينتقلون إلى أوهايو ، حيث يستطيعون أن يعملوا في غير استحياء .

حقاً إن المزارعين في كنتكي ليسوا مضطرين إلى دفع أجور للعبيد الذين يستخدمونهم في الزراعة ، ولكنهم لا يجنون من عملهم سوى أرباح ضئيلة ، على حين أن الأجور التي تدفع للعمال الأحرار ترد إلى المزارع مع أرباحها في قيمة ما يؤدونه من أعمال وخدمات . فالعامل الحر يعمل بأجر ولكنه يؤدي عمله بأسرع مما يؤديه العبد الرقيق . وسرعة الإنجاز ، كما لا يخفى هي عنصر من أهم عناصر الاقتصاد . فالرجل الأبيض يبيع خدماته ولكنها لا تشتري إلا إذا كانت خدمات نافعة حقاً . أما الرجل الأسود فلا يستطيع أن يطلب أجراً على ما يعمل ، ولكن نفقات قوته والمحافظة عليه دائمة مستمرة . فهو يجب أن يعال في شيخوخته ، كما يعال في كهولته ، وكذلك يعال في طفولته التي لا ربح من ورائها ، كما يعال في أيام شبابه المنتجة ، ويعال في مرضه وفي صحته . ومع ذلك

فلا مناص من تحمل نفقات ذلك للحصول على خدمات أى الطبقتين من الرجال : العبيد والأحرار . فالعامل الحر يتسلم أجره نقداً ، أما العبد فيتسلمه تعليمياً ومليماً ورعاية . والنقود التى ينفقها السيد على كفالة أرقائه تنفق تدريجياً وتفصيلاً فلا تكاد تحس ، على حين أن مرتب العامل من الأحرار مبلغ طيب يدفع جملة ، ويبدو أنه لا يفتنى إلا من يتسلمه . ولكن الرقيق يكون قد كلف سيده فى النهاية أكثر مما يكلفه الخادم الحر ، فضلاً عن أن عمله أقل إنتاجاً .

هذا ، وقد امتد تأثير الرق إلى أبعد من ذلك مدى . فقد بلغ به الأمر أن أثر فى أخلاق السادة ملاك الرقيق أنفسهم ، فطبع آراءهم وأذواقهم بطابع واحد معين . فقد وهبت الطبيعة السكان الذين يقيمون على ضفتى نهر الأوهايو ميلاً إلى الجهد والنشاط والمغامرة ، إلا أن استخدام هذا الميل العام فيهم كان يختلف فى سكان كل ضفة عن الأخرى . فالرجل الأبيض الساكن على الضفة اليمنى من النهر مضطر إلى أن يعمل ليعيش من كدحه وعرق جبينه ؛ فهو يعد السعادة فى هذه الدنيا الغرض المقصود من وجوده فيها . ولما كان الإقليم الذى يعيش فيه يتيح مجال نشاطه موارد لا تفيض ودواعى شتى تستثيره باستمرار ، صار تحمسه للمكاسب واقتناء الأموال يفوق حدود الطمع البشرى المعهودة . ولما كانت الرغبة فى الغنى مصدر قلقه وأصل عذابه ، صار يسلك فى جرأة وإقدام كل طريق يوجهه الحظ إليه ، فليس يهمه أن يكون ملاحاً أو رائداً أو صناعاً أو مزارعاً ، ويتحمل فى صبر وثبات متاعب الأعمال ، ومشاق الأخطار التى قد يتعرض لها صاحب كل مهنة من هذه المهن المختلفة . وكان ما يبيده من الذكاء وسعة الحيلة فى ذلك كله ليستدعى العجب ويستثير الدهشة حقاً ، حتى إنك لتلمس فى سعيه وراء اجتناء المكاسب نوعاً من أنواع البطولة .

أما أهالى كنتكى القاطنون على الضفة اليسرى من النهر فلا يحقرون العمل فحسب ، بل يحقرون معه كل ما يؤدى العمل إلى النجاح فيه .

فكما أن كنتكى يعيش فى دعة وتحول - من جراء اعتماده على سواء - صارت أذواقه أذواق الكسالى من الناس ؛ فهو يسعى وراء مرحه ومسرته أكثر مما يسعى وراء جمع الثروة وكسب المال ، فكان النقود قد فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها فى نظره . فالحمة التى يوجهها جاره إلى اجتناء المكاسب ينفقها هو فى الطراد ، والتدرب على الحروب ، فيعنى بممارسة التمرينات البدنية العنيفة ، ويعسن استعمال السلاح ، فقد تعود من سن مبكرة أن يعرض حياته للأخطار فى المبارزة ، والمعارك الفردية . وهكذا ترى أن الرق لا يمنع البيض من أن يثروا فحسب ، بل إنه يمنحهم حتى من الرغبة فى أن يكونوا أثرياء . ولما كانت الأسباب نفسها تعمل فى اتجاهين متضادين طيلة القرنين الماضيين

في المستعمرات الإنجليزية التي في أمريكا الشمالية ، فقد أدى ذلك إلى حدوث بون شاسع بين قدرة الإنسان التجارية في الشمال ، وقدرته في الجنوب . فليس غير الشمال اليوم يملك السفن والمصانع والسكك الحديدية والترع . وهذا الفرق مشاهد محسوس ، لاني المقارنة بين الشمال والجنوب فحسب ، بل وعند مقارنة أهالي الجنوب أنفسهم بعضهم ببعض . فالتاس الذين يقومون بعمليات تجارية ، ويحاولون أن يقيدوا أكبر فائدة من عمل الرقيق ، في أقرب ولايات الاتحاد للجنوب ، كانوا كلهم أو أكثرهم ممن هاجروا إليها من الشمال . فأهالي الولايات الشمالية يتشرون باستمرار في ذلك الجزء من البلاد الأمريكية حيث لا يخشون على أنفسهم شيئاً من جراء المنافسة . فهم يستكشفون موارد جديدة فات السكان أن يقفروا عليها . ولما كانوا مضطرين إلى اتباع نظام لا يوافقون عليه فقد نجحوا في أن يعملوا على أن يقيدوا منه أكثر ممن أسسوه ، ولا زالوا يصونونه ويحافظون عليه .

فلو أني أردت الاستمرار في عقد هذه المقارنة لاستطعت أن أبرهن في يسر على أن جل الفروق التي تلاحظ بين أخلاق الأمريكيين الذين في الولايات الشمالية وإخوانهم الذين في الولايات الجنوبية قد نشأت بسبب وجود هذا الفرق ، لولا أن هذا الاستمرار في المقارنة قد يصرفني عن موضوعي الأصلي . ولست أقصد هنا أن أسرد كل النتائج التي ترتبت على وجود الرق ، بل أقصد بيان ما له من تأثير في الرخاء المادي في البلاد التي سمحت بوجوده فيها .

ولابد أن كان تأثير الرق في الإنتاج معروفاً بشكل ناقص وقاصر كل القصور في العصور القديمة ، فقد كان آتئذ منتشراً في بلاد العالم المتحضر كلها ، أما البلاد التي لم تعرفه فكانت بلاداً هرجية .

والحق أن المسيحية لم تقض على الرق إلا بالدفاع عن حقوق الأرقاء . ومن الميسور في الوقت الحاضر أن نهجم الرق باسم السادة ملاك الرقيق ، وهنا تلتقي المصلحة والأخلاق .

فلما تكشفنا هذه الحقائق لسكان الولايات المتحدة كان الرق قد أخذ يتراجع أمام ازدياد الخبرة وتقديسها . لقد بدأ في الجنوب ، ومن الجنوب أخذ يتشر إلى الشمال ، ولكنه عاد الآن يتراجع من جديد . لقد بدأت الحرية في الشمال ، وظلت تمتد باستمرار نحو الجنوب . وتشكل بنسلفانيا الآن الحد الأقصى للرق في ولايات الشمال ، ولكن الرق قد تضعض حتى في نطاق هذه الحدود ذاتها . ففي ولاية ماريلاند ، وتقع أسفل بنسلفانيا مباشرة ، يعمل الناس على إلغاءه ، وفي فرجينيا الملاصقة لماريلاند يتناقشون في الرق وما يحره من أضرار .

لا يمكن أن يحدث تغير كبير في المؤسسات البشرية دون أن يكون قانون الوراثة سبباً من أسبابه . فلما قام القانون الذي يقضي بتوريث الابن الأكبر وحده في الجنوب ، لم يكن

يمثل كل أسرة فيه سوى فرد واحد ثرى غير مضطر للعمل ليعيش ، ولا هو يجد ما يدعوه إليه . وكان سائر أعضاء الأسرة الذين قضى القانون بحرماتهم من الاشتراك فى الميراث يحيطون بأخيه الأكبر ، ويعيشون معه العيشة نفسها . فقد أضحوا عالة عليه يعيشون كالتبذير الطفيل على غيرهم . هذا وقد حدث الشيء نفسه فى الأسر القاطنة فى الجنوب كلها ، وما زال يحدث فى أسر النبلاء فى بعض الأقطار فى أوروبا . وذلك أن الأبناء الصغار يظلون مبالغين إلى حياة الدعة والكسل التى يحياها أخوهم الأكبر ، من غير أن يكون لديهم ما يشبه ثروته فى شيء . ويبدو أن أسباب هذه النتيجة فى أوروبا وفى أمريكا متشابهة . فقد كَوَّن جميع البيض الذين فى جنوب الولايات المتحدة هيئة أرستقراطية على رأسها عدد معين من الأفراد ذوى الثراء الواسع الدائم والفراغ المتوارث . لقد ظل زعماء البلاد الأمريكيون هؤلاء يستمسكون فى الهيئة التى يظلونها ، بالتقاليد التى يتعصب لها الجنس الأبيض ، ويعجذون الكسل ؛ وكانت هذه الأرستقراطية تضم فقراء كثيرين ليس منهم من يميل إلى الاشتغال بشيء ما . فأعضاؤها يفضلون الفقر على الشغل . فلا غرو أن كان الزوج لا يجدون فيها منافساً ، فهما اختلفت الآراء فى قيمة ما يؤديه الزوج هؤلاء من الأعمال فلانماص من استخدامهم إذ ليس ثمة من يعمل غيرهم .

فما أن أُلغى قانون الوراثة (وهو ذلك القانون الذى يقضى بتوريث الابن الأكبر وحده) حتى أخذت الثروات تتناقص ، وهبطت جميع الأسرات فى الولايات المتحدة كلها فى وقت واحد إلى الحالة التى تقتضى المرء أن يعمل ليعيش . وما زلنا نرى اليوم أغنياء ، ولكنهم لم يعودوا يكونون هيئة وراثية متضامنة الصغرف ، ولم يستطيعوا أن يتخذوا لهم خطة معينة للسلوك يثابرون عليها ويثبونها فى كل طبقات المجتمع . فأولاً اتفق الناس فيما بينهم اتفاقاً عاماً على ترك ذلك التعثر الذى وصم العمل بوصمة العار ، فازداد عدد الفقراء المحتاجين ، ورخص لهم أن يكسبوا رزقهم بعرق جبينهم دون أن يتولاهم أى خجل من أنهم يعملون ، وعلى هذا كان من أهم النتائج المباشرة التى ترتبت على تقسيم الضياع بالتساوى ، خلق طبقة من العمال الأحرار - وما إن قامت المنافسة بينهم وبين العبيد حتى استبان للناس قصور عمل العبيد عن عمل الأحرار ، وعندئذ يأخذ الناس فى أن يهاجموا الرق فى صميم مبدئه الأساسى الذى قام عليه ، وهو مصلحة السيد المالك نفسه .

وكلما تقلص الرق أخذ الزوج يعودون أدراجهم ، واتجه الرق معهم شطر الأقاليم المدارية حيث نشأ أصلاً . ومهما بدت لنا هذه الحقيقة عجيبة لأول وهلة ، فمن السهل تفسيرها . ذلك أن الأمريكيين وإن ألغوا مبدأ الرق ، فإنهم لم يحرروا العبيد . وحسبى شرحاً لهذه المسألة أن أمثل لها بولاية نيويورك التى قررت فى سنة ١٧٨٨ منع بيع الرقيق فى نطاق حدودها ، وهى طريقة غير مباشرة لتحريم استيراد العبيد . ومن ثم لم يعد عدد الزوج يزداد إلا بنسبة ازدياد السكان الطبيعى . ولكن بعد مضي ثمانية أعوام اتخذت

تلك الولاية خطوة أخرى أكثر حسماً ، فقررت أن يكون أبناء الأرقاء الذين يولدون فيها بعد الرابع من يولية سنة ١٧٩٩ أحراراً ، وبذلك لايسنى أن تحدث أية زيادة في عددهم . ومع أن الأرقاء ظلوا موجودين ، فإننا لا نكون بعيدين عن الصواب لو قلنا إن الرق نفسه قد أُلغى .

فعندما تلغى إحدى الولايات الشمالية استيراد الرقيق على هذا النحو ، لم يعد فيها عمل جلب الرقيق من الجنوب لياع في أسواقها . ومن جهة أخرى فالغاء بيع الرقيق في هذه الولاية يجعل مالکهم عاجزاً عن التخلص منهم (فقد صاروا بذلك كلاً ثقيلاً عليه) إلا ينقلهم إلى الجنوب - ولكن عندما تعلن ولاية من ولايات الشمال أن ابن العبد يولد حراً - فإن سعر العبد يهبط هبوطاً كبيراً في السوق ، لأن ذريته لم تعد ضمن الصفقة ، وعندئذ يكون من مصلحة المالك أن ينقله إلى الجنوب . وهكذا صار القانون نفسه الذى يحرم على عبيد الجنوب أن ينتقلوا إلى الشمال يدفع عبيد الشمال إلى الانتقال إلى الجنوب .

ولكن ثمة سبب آخر أوجه من كل سبب ذكرناه من قبل . لقد صارت الحاجة إلى العمال الأحرار تشتد بتناقص عدد العبيد في الولاية . كلما صار العمل يجرى بأيدي العمال الأحرار .. قل إنتاج العبيد ، وأصبح العبد ملكاً عديم القيمة لصاحبه ، أرعباً عليه . فمن مصلحة المالك إذن أن يصدره إلى الجنوب حيث لا يخشى شيئاً من جراء المنافسة عنها . وعندئذ استبان للناس أن إلغاء الرق لم يجر العبيد ، وإنما اقتصر على نقلهم من يدى سيد إلى يدى آخر ، ومن الشمال إلى الجنوب .

وفى الحق لم يهاجر الزوج العتقاء ، والذين ولدوا من أبوين زنجيين ، بعد إلغاء الرق ، من الشمال إلى الجنوب .. ولكن مركزهم إزاء الأوربيين لم يعد يختلف كثيراً عن مركز الهنود . فقد ظلوا شبه متحضرين محرومين من حقوقهم وسط عدد كبير من السكان يفوقونهم من حيث الثروة والعلم ، ومعرضين لظلم القانون ولعصب الأهالى العنصرى . هذا ، ومن نواح أخرى ساءت حالتهم حتى أصبحت أسوأ من حال الهنود ، وأدعى منها للثناء . فقد ظلت ذكرى عبوديتهم تطاردهم ، فضلاً عن أنهم لا يستطيعون أن يطالبوا بملكية شيء من الأراضي .. فهلك الكثيرون منهم شر هلكة ، وتجمع الباقون في العواصم يقومون بأداء أخط الأعمال ، ويحسون حياة كلها بؤس وقلق .

فإن ظل عدد الزوج يزداد مع ذلك بنفس النسبة التى كان يزداد بها في العهد التى لم يكونوا قد حصلوا فيها على حريتهم بعد ، فإنهم ، مع ازدياد عدد البيض بسرعة متضاعفة ، بعد إلغاء الرق ، سرعان ما يضيعون وسط شعب أجنبي عنهم .

إن عدد سكان الإقليم الذى يزرع بأيدي العبيد أقل عادة من عددهم في الإقليم الذى يعمل في زراعته عمال من الأحرار .. وزيادة على ذلك فإن أمريكا لا تزال بلاداً جديدة ، فلا غرو أن كانت الولاية تعد نصف مأهولة عندما يلغى الرق فيها . وما إن يلغى حتى تنس الحاجة إلى العمال الأحرار ، وسرعان ما يفقد من كل أرجاء البلاد جماعات من

المغامرين الجريئين ليستفيدوا من الموارد الجديدة التى انفتحت للعمل والصناعة . وما أسرع ما تقسم الأراضي بينهم ، وتال كل أسرة من أسر البيض نصيبها منها . وفضلاً عن ذلك فإن هجرة الأوربيين إلى البلاد تتجه إلى الولايات الحرة ، فماذا يستطيع المهاجر الفقير أن يعمل بعد أن عبر المحيط الأطلسي سعياً وراء الراحة والسعادة إذا ما نزل بلاداً يوسم فيها العمل بميسم العار والذلة ؟

وهكذا يزداد عدد السكان البيض زيادة طبيعية ، فضلاً عن ازدياده من جراء كثرة حشود المهاجرين الذين يتدفقون على البلاد ، على حين لم يزد عدد السكان السود شيئاً من جراء الهجرة ، بل أخذ يتناقص ؛ وسرعان ما انقلبت النسبة التى كانت بين الجنسين . فيصبح الزنوج بقية ضئيلة بائسة مجرد قبيلة من الرحل المساكين ضاعت بين شعب ضخم العدد يملك الأراضي حتى لم يعد أحد يحس بوجود السكان السود إلا من جراء الظلم الواقع عليهم والمتاعب الشاقة التى يعانونها .

هذا ، ولم يظهر الجنس الزنجي قط فى عدد من الولايات الغربية ، وكان عدد السود يتناقص بسرعة فى جميع الولايات الشمالية ، وبذلك صارت مشكلة أحوال مستقبلهم الكبرى محصورة فى نطاق ضيق حيث تصبح فيه أقل خطورة ، وإن لم تصبح بذلك أيسر حلاً . وكلما نزلنا جنوباً تعمس إلغاء الرق إلغاء تكون من ورائه الفائدة . ومرد ذلك إلى عدة أسباب جغرافية ، من الخير أن نثبتها هنا .

فأول هذه الأسباب المناخ . فمن المعروف كل المعرفة أنه كلما اقترب الأوربيون من المدارين شق عليهم العمل وأرهقهم ، ويؤكد لنا كثيرون من الأمريكيين أن العمل فى حدود خطوط عرض معينة يكون قاتلاً للأمريكيين الذين يعملون فيها ، على حين يستطيع الزنوج أن يعملوا فيها آمنين من أى خطر يصيبهم ، ولكن الخبرة لا تؤيد هذا الرأى ، فهو فى مصلحة سكان الجنوب وخمولهم . فليست أجزاء الاتحاد الجنوبية بأشد حرارة من جنوب كل من إيطاليا وإسبانيا . ولعل سائلاً يسأل عن السبب الذى دعا الأوربيين ألا يحسنوا العمل هناك ، بقدر ما يحسنونه فى هذين البلدين الآخرين . فإن كان الرق قد ألغى من إيطاليا ومن إسبانيا من غير أن يؤدى إلى هلاك السادة أصحاب العبيد ، فما الذى يمنع الشيء نفسه من أن يحدث فى الاتحاد ؟ إني لا أصدق أن الطبيعة قد منعت الأوربيين فى جورجيا ، وفلوريدا من أن يعملوا على استنبات مواد قوتهم بالعمل فى فلاحه الأرض ، وإلا هلكوا . ولكن ليس من شك فى أن عملهم هنا أشد إرهاقاً لهم وأقل إنتاجاً مما هو لسكان نيوجانلند . فإذا كان العامل الحر يفقد شيئاً من تفوقه على العبد فى الولايات الجنوبية فثم دواع أقل إذن من تلك التى تحمل الناس على إلغاء الرق .

تمو جميع نباتات أوروبا فى الأجزاء الشمالية من الولايات المتحدة . أما الجنوب فعلاؤه أخرى خاصة به . وقد لاحظ الناس أن تشغيل العبيد طريقة كثيرة التكاليف فى زراعة

الحبوب . فالمزارع الذى يزرع الغلال فى بلد لا تعرف الرقيق لا يستبقى فى خدمته من العمال عادة سوى عدد قليل ، ويستأجر عدداً إضافياً منهم فى موسى البذار ، والحصاد ؛ وهؤلاء لا يعيشون عنده ، وعلى نفقته ، سوى مدة قصيرة . أما المزارع فى الولاية التى تستخدم الرقيق ، فمضطر إلى الاحتفاظ بعدد كبير منهم طول السنة لزرع حقوله وجنى غلاته ، على الرغم من أنه قد لا يحتاج إلى خدماتهم إلا بضعة أسابيع ، لأن العبيد لا يستطيعون أن ينتظروا حتى يجردوا من يستأجرهم ويعيشون فى الوقت نفسه بعرق جيهم ، كما يعيش العمال الأحرار . فللحصول على خدماتهم يجب أن يشتروا شراء . فالرق فضلاً عن مساوئه العامة ، لا يصلح فى بلاد تزرع الحبوب ؛ وعدم صلاحيته فى هذه البلاد أكثر منها فى البلاد الأخرى التى تنتج محاصيل من نوع آخر . فزراعة الدخان ، والقطن ولا سيما قصب السكر ، تتطلب من جهة أخرى ، عناية متصلة ، ويستخدم فيها النساء والأطفال ، وإن كانت خدماتهم قليلة الجدوى فى زراعة الغلال . وهكذا يتبين لنا أن الرق أنسب بالبلاد التى تستمد منها هذه الغلات .

فالدخان والقطن وقصب السكر لا تزرع إلا فى الجنوب وحده ، وهى المصادر الأساسية لثروة هذه الولايات . فإذا ما ألغى الرق اضطر سكان الجنوب إلى أحد أمرين اثنين : إما أن يغيروا نظامهم الزراعى ، وعندئذ يضطرون إلى منافسة سكان الشمال الذين هم أكثر منهم نشاطاً وأوسع خبرة ، وإما أن يستمروا يزرعون نفس الغلات من غير أن يستخدموا العمال العبيد ، وعندئذ يكون عليهم أن يتحملوا منافسة الولايات الجنوبية الأخرى التى قد تحتفظ بما لديها من العبيد ، وهكذا تكون ثم أسباب خاصة لاستمساك الجنوب بالرق ، وهى أسباب لا تؤثر فى الشمال .

ولكن ثمة سبب آخر أوجه من كل ما ذكرت وأقوى : فقد يستطيع الجنوب أن يلغى الرق ، ولكن ما السبيل إلى تخليص بلاده من سكانها السود ؟ إن الرق والعبيد يمكن أن يطردوا من ولايات الشمال بقانون واحد ، ولكن لا أمل فى تحقيق هذه النتيجة المزدوجة فى الجنوب .

وعندما برهنت أن الرق طبيعى فى الجنوب وأنفع فيه ، منه فى الشمال ، أوضحت أن عدد العبيد لابد أن يكون أكبر جداً فيه عنه فى الشمال . فأول ما جرى بالنزوح جرى بهم إلى الجنوب ، وإلى الجنوب كانت تستورد دائماً أكبر كمية منهم . وكلما نزلنا جنوباً ازداد التحيز الذى يؤيد الكسل . ففى أقرب الولايات إلى المدارين لا يوجد عامل أبيض واحد ، ومن ثم كان العبيد أكثر عدداً فى الجنوب منهم فى الشمال . ويزداد هذا التفاوت فى النسبة ، كل يوم عن سابقه كما أشرنا من قبل ، لأن العبيد ينقلون من الجزء الذى ألغى فيه الرق إلى جزء آخر من أجزاء الاتحاد . وهكذا يتزايد عدد السكان السود فى الجنوب ، لا من جراء تكاثرهم الطبيعى ، ولكن بسبب هجرة السود الاضطرابية من الشمال

إلى الجنوب . هذا ، وللجنس الأسود أسباب للزيادة في الجنوب شبيهة كل الشبه بالأسباب التي تدعو إلى تزايد الجنس الأوربي في الشمال .

فليس في ولاية (مين) سوى زلجي واحد من كل ثلاثمائة ساكن ، وفي مساتشوستس واحد من كل مائة ، وفي نيويورك اثنين من كل مائة ، وفي بنسلفانيا ثلاثة ، على حين يوجد في ماريلاند أربعة وثلاثون ، وفي فرجينيا اثنين وأربعون . وأخيراً يوجد منهم في كارولينا الجنوبية خمسة وخمسون في كل مائة من السكان . تلك هي نسبة السكان السود إلى البيض في سنة ١٨٤٠ ولكنها في تغير مستمر ، فتناقص باستمرار في الشمال وتزداد في الجنوب .

ولا يخفى أن أقرب ولايات الاتحاد إلى الجنوب لا تستطيع أن تلغي الرق من غير أن تتعرض لأخطار جسام ، ليس لدى الشمال ما يدعوه أن يخشاها إذا هو حرر من عنده من العبيد . فقد سبق أن أشرت إلى الطريقة التي يسرت بها الولايات الشمالية الانتقال من الرق إلى الحرية . وذلك بأن استبقت الجيل الحاضر في أغلاله وحررت ذريته . فهذه الوسيلة صار الزلوج لا يندمجون في المجتمع إلا تدريجياً . فعلى حين أن من يحصل أن يسبوا استخدام حريتهم قد استبقوا في رقهم ، أما من تحرروا فيستطيعون أن يتعلموا فن أن يكونوا أحراراً قبل أن تصبح أمورهم في أيديهم . ولكن تطبيق هذه الطريقة في الشمال ، دونه مصاعب جمة ، فأعلان أن جميع السود المولودين بعد فترة معينة ، يكونون أحراراً معناه إدخال مبدأ الحرية وفكرتها في صميم الرق . فالسود الذين يقرر القانون استبقاءهم في حالة الرق التي استقل منها أبناءهم يندهشون من مثل هذا المصير المظاوت ، وليست دهشتهم هذه سوى مقدمة تؤدي إلى جزعهم وحقنهم . ومن ذلك الوقت فقد الرق في نظرهم تلك القوة الأدبية التي اكتسبها بمرور الزمن ، وطول العادة ؛ فقد هبط إلى مجرد سوء استخدام محسوس للقوة ، وليس للولايات الشمالية شيء نخشاه من هذه المقابلة ؛ فالسود عندهم قليلو العدد ، على حين أن عدد السكان البيض كبير طاغ . فإن كان فجر الحرية الضئيل ، هذا ، سيؤدي إلى إطلاع مليونين من الناس على وضعهم الحقيقي لكان للظالمين الحق في أن يرتعدوا فرقا ؛ فالأوروبيون الذين في الولايات الجنوبية سيضطرون بعد أن حرروا أطفال أرقائهم أن ينحوا هذه النعمة لجميع من عندهم من الزنوج .

وقد سبق أن بينت أن هجرة مزدوجة حدثت في الشمال على أثر إلغاء الرق ، أو أنها لنسبى هذا الحادث عندما تكون الظروف مواتية لها ، فالعبيد يتركون البلاد ، لينتقلوا جنوباً ، ويسارع البيض من أهالي الشمال ومن أوروبا نفسها ، ليحلوا محلهم . ولكن هذين السببين لا يمكن أن يعملوا بطريقة واحدة في الولايات الجنوبية . فعدد الأرقاء ، من جهة ، كبير فيها لدرجة أنه لا يسمح بنقلهم من البلاد ، ومن جهة أخرى فإن الأوروبيين والأمريكيين الإنجليز الذين في الشمال يخشون أن يؤدي بهم الأمر إلى سكنى بلاد لا يتال العمل فيها حق من التكريم الواجب له ، وزيادة على ذلك فإنهم ينظرون بحق إلى الولايات التي فيها عدد السود يوازي عدد البيض أو يزيد عليها ، على أنها معرضة لأخطار جسام . وبذلك فهم يأتون أن يوجهوا نشاطهم هذا الاتجاه .

وهكذا نجد أن سكان الجنوب ، وهم يلفون الرق ، لا يستطيعون أن يدربوا العبيد على أحوال الحرية ، كما يستطيع أهل الشمال تدريبهم عليها تدريجياً . فليس لديهم وسائل لإنقاص عدد الزنوج بشكل محسوس ، وسيظلون عاجزين عن أن يمنعوا إسرافهم في التكاثر والازدياد . ففي بضعة سنين سيكون ثم شعب كبير من السود في قلب أمة من البيض يكاد يكون معادلاً لها .

فسوء استخدام السلطة نفسه هذا الذي يستبقى الرق قائماً يصبح عندئذ مصدر أخطار مفرقة لسكان الجنوب البيض . وإنا لنجد في الوقت الحاضر أن ذراري الأوربيين وحدهم ، هم ملاك الأرض وأسياد مطلقون لكل عمل ، فهم وحدهم يملكون الثروة كما يملكون المعرفة والأسلحة . وهذه المزايا تعوز السود ولكنهم يستطيعون أن يعيشوا بدونها ، لأنهم عبيد . فإن كان العبد حراً ومضطراً أن يعمل لكسب قوته هل يستطيع أن يعيش بدون هذه الأمور ، ويحتمل الحياة ؟ أم لا تظل الأدوات نفسها التي أدت إلى سيادة البيض في الوقت الحاضر ، تعرضه مع وجود الرق لآلاف من الأخطار لو أن هذا الرق قد أُلغى ؟

مادام الرنجي عبداً رقيقاً أمكن استبقاؤه في حالة لا تختلف كثيراً عن حالة السوامم . أما إذا ما أعتق وصار حراً فلا يسهه إلا أن يحصل على درجة من التعليم تمكن له من أن يدرك مدى سوء حظه ، ويعمل على أن يجد لها علاجاً ؛ ومع ذلك فثم مبدأ غريب من العدالة النسبية متأصل في النفس البشرية . فالناس يتأثرون تأثراً عميقاً من ذلك التفاوت الذي بين أفراد الطبقة الواحدة أكثر من تأثرهم بما قد يلاحظ من التفاوت الذي بين الطبقات المختلفة . فيستطيع المرء منا أن يفهم الرق ، ولكن كيف يسمح لعدة ملايين من المواطنين أن يعيشوا تحت عبء من العار الأبدي والبؤس المتوارث ؟ ففي الشمال يشعر الزنوج الأحرار بهذه المصاعب والمذلات ، ولكن قواهم وأعدادهم قليلة ، على حين أنهم في الجنوب كثيرون وأقوياء .

عندما نسلم بأن البيض والزنوج المعتقن يوضعون في الإقليم الواحد في مركز جماعتين أجنبيتين ، أدركنا بسرعة أنه لا يوجد سوى فرصتين للمستقبل . فإما يجب أن ينفصل الزنوج عن البيض انفصالاً تاماً ، وإما أن يختلطوا بهم اختلاطاً كبيراً . وقد سبق لي أن عبرت عما أعتقد بشأن الحالة الثانية ، فلا أظن أن الجنسَيْن الأبيض والأسود يمكن أن يعيشا معاً في أى قطر على قدم المساواة . ولكنى أعتقد أن الصعوبة في الولايات المتحدة أشد منها في أى قطر آخر . قد يتغلب الفرد المنعزل على التعصب الديني أو الجنسي والقومي ؛ وإن كان هذا الفرد ملكاً فقد يستطيع أن يتحدث في المجتمع تغييرات مدهشة . ولكن شعباً بأسره لا يمكن أن يرتفع على ذات نفسه . فالملك المطلق الذي يستطيع أن يخضع الأمريكيين وعبيدهم السابقين لئير واحد ، قد يتيسر له أن يتنجح في مزج الجنسَيْن بعضهما ببعض . ولكن مادامت الديمقراطية الأمريكية على رأس الأحوال فإن

أحداً لن يضطلع بمثل هذه المهمة الشاقة . ولا ضمير في أن نتنبأ بأنه كلما ازداد تحرر سكان الولايات المتحدة البيض ، ظلوا أكثر انعزالاً .

سبق أن أشرت إلى أن الجنس المهجين يعد الرابطة الصحيحة للاتحاد بين الأوروبيين والهنود . وكذلك المولدون ، فهم حلقة الاتصال بين البيض والسود . فحيث يكثر المولدون لا يكون الاختلاط بين الجنسين مستحيلاً ، ففي أجزاء من أمريكا نجد الاختلاط بين الزوج والأوروبيين كبيراً ، حتى ليندر أن تصادف رجلاً أسود خالصاً أو أبيض خالص النسب . فعندما يصلون إلى هذه النقطة لا بأس أن يقال في الجنسين أنهما اتحدا ، أو بالأحرى أنهما كونا جنساً ثالثاً متصلاً بكل منهما ، ولكنه ليس واحداً من أيهما .

يعد الإنجليز من بين جميع الأوروبيين أقل شعوب الأرض اختلاطاً بالزواج ، فترى في جنوب الاتحاد هجاء عديدين أكثر مما نجدهم في شماله ، ولكنهم أقل جداً مما في أية مستعمرة أوربية أخرى . وليس الهجاء كثيرين كثرة مطلقة في الولايات المتحدة . فليس لهم قوة خاصة بهم . وعندما تحدث مشاجرات بسبب اختلاف اللون تراهم ينضمون عادة إلى صفوف البيض ، شأنهم في ذلك شأن الخدم الذين يعملون في بيوت العظماء في أوربا . فهم يتخذون مظهر النبلاء ويقفون موقفهم بإزاء الطبقات التي دونهم .

إن حب التفاخر بالأصل والنسب ، وهو أمر طبيعي في إنجلترا ، قد زادته زيادة كبيرة ، تلك الكبرياء الشخصية التي تخلقها الحرية الديمقراطية في الأمريكيين . فالمواطن الأبيض في الولايات المتحدة فخور بجنسه ، وفخور بذاته . وإن كان البيض والزواج لا يختلطون في شمال الاتحاد ، فكيف باختلاطهم في الجنوب ؟ فهل يتصور أحد لحظة أن أمريكياً من الولايات الجنوبية ، وقد وضع كما لا بد أن يوضع ، بين الرجل الأبيض بكل ما له من تفوق أدبي ومادى ، وبين الزنجرى - هل يمكن لهذا الأمريكي أن يفكر في أن يختلط بهذا الأخير (الزنجرى) ؟ إن أمريكى الولايات الجنوبية هم نزعتان قويتان لا بد أن تحفظاهم دائماً في عزلة . أولاهما الخوف من أن يندمجوا في الزواج الذين كانوا لهم عيباً من قبل ، والنزعة الثانية فزعهم من أن يهبطوا إلى مستوى جيرانهم البيض .

فلو أنى أردت أن أتنبأ بما عسى أن يكون في المستقبل لقلت إن إلغاء الرق في الجنوب سيؤدى بطبيعة الحال إلى زيادة نفور السكان البيض من السود . ورأى هذا مبنى على ما سبق أن ذكرته في ملاحظة شبيهة لاحظتها في الشمال . فقد ألمعت إلى أن السكان البيض في الشمال يحرصون كل الحرص على تحاشي السود ، كلما أزال التشريع الحواجز التي تحول دون اتصالهما . فما الذى يمنع حدوث النتيجة نفسها في الجنوب ؟ ففي الشمال يمنع البيض من الاختلاط بالسود من أجل خطر موهوم ، أما في الجنوب حيث الخطر حقيقى فلست أستطيع أن أصدق أن الخوف يكون أقل .

فإن سلمنا ، من جهة ، أن السكان الملونين (والحقيقة لانزاع فيها) سيتجمعون

باستمرار في أقصى الجنوب ، ويزيدون بسرعة تفوق سرعة تزايد البيض ؛ وإن سلمنا كذلك ، من جهة أخرى ، بأنه من المستحيل أن تنبأ بمجيء وقت يختلط فيه البيض بالسود اختلاطاً كبيراً يسر للسود أن يحصلوا من المجتمع على ذات الفوائد والميزات التي يتمتع بها البيض - أفلا يجب علينا أن نستنتج أن السود والبيض سيقاتلون قتالاً سافراً في الولايات الجنوبية ؟ ولكن إن سألنا عما عسى أن تكون نتيجة هذا القتال ، أدركنا على الفور أننا هنا لا نجد أمامنا غير الخدس الغامض والتخمينات المبهمة . فقد يستطيع العقل البشري أن يرسم دائرة واسعة تشمل المستقبل ، ولكن المصادفة هي التي تحكم في هذه الدائرة ، ولا تدع مجالاً للتنبؤ وبعد النظر . ففي كل صورة ترسم للمستقبل نقطة غامضة لا يستطيع العقل أن ينفذ منها ، ومع ذلك يبدو محتملاً احتمالاً كبيراً أن مصر البيض في جزائر الهند الغربية أن يخضعوا ، وهذا نفسه هو مصر السود في القارة .

ففي جزائر الهند الغربية نجد المزارعين البيض منفصلين وحدهم وسط عدد جم من السكان السود ، أما في القارة فالزنج يعيشون بين المحيط وبين شعب لا عدالة له انبسط فوقهم في كتلة متماسكة ، من حدود كندا الجليدية إلى تخوم فرجينا ، ومن ضفاف نهر الميسوري إلى شواطئ المحيط الأطلسي . فلو أن مواطناً أمريكياً الشمالية البيض بقوا متحدين لكان من الصعوبة بمكان أن نعتقد أن الزنج سيفلتون من الهلاك الذي سيهددهم . فلا مناص من أن تقهرهم الحاجة ، أو يخضعهم السيف . أما السود الكثيرون العدد المتجمعون على شواطئ خليج المكسيك ، فأمامهم فرصة للتجراح إذا ما انحل الاتحاد الأمريكي عندما يبدأ الصراع بين الجنسين الأبيض والأسود . فإن انفصمت عروة الرابطة الفدرالية لم يعد سكان الجنوب يستطيعون الاعتماد على المعاونة الدائمة من مواطنيهم الشماليين . فهؤلاء الشماليون واثقون كل الثقة من أن الخطر لا يستطيع أن يسهم ، ولولا أنهم ملزمون بأن يهبوا لتقديم المساعدة للجنوب إلزاماً إيجابياً لأمكننا أن نقول إن التعاطف العنصري لن يكون عندئذ مجدداً .

ومع ذلك ، ففي أي وقت تشتعل الخصومة بينهما نجد البيض الذين في الجنوب سيدخلون ، حتى وإن تركوا وشأنهم ، حومة النضال ، وهم متفوقون تفوقاً عظيماً ، من حيث المعرفة ووسائل الحرب . ولكن سيكون السود أصحاب الكثرة العددية ، وستكون همه اليأس في صفهم ، ولا يخفى أن كليهما مصدر قوة للمحاربين . وسيكون مصر سكان الولايات الجنوبية البيض شبيهاً بمصر العرب في إسبانيا . فبعد أن ظلوا يحتلون البلاد قروناً طويلة فرعاً يضطرون إلى أن يعددوا أدراجهم خطوة خطوة حتى يرجعوا إلى البلد الذي جاء منه أجدادهم ويتركوا للسود امتلاك إقليم يبدو أن العناية خصصته لهم ، ماداموا سيعيشون فيه ويعملون بأسهل مما يعيش البيض ويعملون .

إن خطر قيام صراع البيض والسود في الولايات الجنوبية من الاتحاد (وهو خطر ،

مهما كان بعيداً ، قد يكون محتملاً ولا مناص من وقوعه) يشغل بال الأمريكيين دائماً ، ويهددهم بكابوس مزعج . وهو موضوع حديث السكان في الشمال ، وإن لم يكن لهم ما يخشونه منه مباشرة . ولكنهم عتاً ما يحاولون أن يجدوا وسيلة تجنبهم الكوارث التي يحذرهم منها بعد النظر . أما في الولايات الجنوبية فليس ثمة أحد يتناقص في هذا الموضوع ، فلا تجد مزارعاً يشير إلى المستقبل ، وهو يتحدث إلى الأجانب ، ولا تراه يعبر عن مخاوفه لأصدقائه بل يسعى وراء إخفائها حتى عن نفسه . ولكن ثمة شيء يساور أهالي الجنوب أشد رهبة من مخاوف الشمال الصاخبة .

فقد أدى هذا القلق الشامل إلى عمل لا يزال غير معروف حتى الآن ، ومع ذلك فمن المحتمل أن يغير مصائر جزء كبير من بني الإنسان . فقد دفع الخوف من المخاطر التي أشرت إليها توأ ، بعض المواطنين الأمريكيين إلى تكوين جماعة تهدف إلى تصدير الزوج الأحرار الذين يريدون التخلص من الظلم المسلط عليهم ، فتقلهم إلى سواحل غينيا على نفقتها الخاصة .

ففي سنة ١٨٢٠ تكونت هذه الجماعة التي أشرت إليها ، واختارت محلة في إفريقيا عند خط عرض ٧ شمالاً ، وأطلقت عليها اسم ليبيريا ، وتدلنا أحدث الأخبار أن ٢٥٠٠ زنجي قبلوا الذهاب إليها . وأدخلوا النظم الأمريكية الديمقراطية في بلاد كان يسكنها أجدادهم من قبل . ففي ليبيريا الآن حكومة تقوم على أساس النظام النيابي ، وبها محلفون من الزوج ، وقضاة وقسوس منهم كذلك ، وشيدت فيها الكنائس ، وأسست الصحف . ومن غرائب القدر أن يحرم على البيض أن يدخلوا ليبيريا هذه !

إن هذا لمن غرائب صروف الزمن حقاً ، فقد مضى الآن مائتان من السنين على قيام سكان أوربا بانتزاع الزنجي من بيته ومن بين أحضان أسرته ، لينقلوه إلى شواطئ أمريكا الشمالية ، واليوم نجد الأوربيين في أمريكا مشغولين بإعادة سلاسل هؤلاء الزوج أنفسهم إلى القارة التي سبق أن انتزعوهم منها انتزاعاً ، لقد تعلم الزوج المتوحشون شئون الحضارة وهم في أصفاد الرق ، وعرفوا شئون النظم السياسية الحرة ، وهم في العبودية . لقد ظلت إفريقيا إلى الوقت الحاضر مغلقة الأبواب في وجه علوم البيض وفتنهم ، ولكن مخترعات أوربا يحتمل أن تدخل هذه الأقاليم ، بعد أن عاد إليها الإفريقيون أنفسهم . إن إسكان ليبيريا يقوم على فكرة سامية مشمرة ، وأياً كانت نتائجها لإفريقيا فإنها لا يمكن أن تكون علاجاً لتعابب الدنيا الجديدة .

ففي اثنتي عشرة سنة نقلت « جمعية الاستعمار » ألفين وخمسمائة زنجي إلى إفريقيا ، وفي هذه المدة ذاتها ولد في الولايات المتحدة حوالي سبعمائة ألف زنجي . فإن كان في قدرة ليبيريا أن تستقبل آلافاً من السكان الجدد ، وكان الزوج في حالة تجعل إرسالهم إليها مفيداً ، واستطاع الاتحاد أن يزود الجمعية بإعانات سنوية ، وأن ينقل الزوج إلى إفريقيا

على سفن حكومية - إن تم هذا كله ، فإنه مع ذلك لا يستطيع أن يوازن الزيادة الطبيعية التي يزدادها عدد السكان السود . وإذا ليس في استطاعة الاتحاد أن ينقل من أمريكا كل عام عدداً من الناس يعادل من يولد منهم في بلاد الاتحاد كل سنة ، فإن هذا لن يمنع الشر من أن يستشري ، وهو شر يتفاقم فعلاً كل يوم في الولايات هذا ، ولن يغادر الجنس الزنجي شواطئ القارة الأمريكية التي جلبته إليها شهوات الأوربيين ورذائلهم ، وإنه لن يخفى من الدنيا الجديدة مادامت موجودة . نعم قد يستطيع سكان الولايات المتحدة أن يؤجلوا وقوع الكوارث التي يخشونها ولكن لم يعد في طاقتهم الآن أن يقضوا على سبيلها الفعال .

أراي مضطراً إلى الاعتراف بأنى لأعد إلغاء الرق وسيلة لتفادى الصراع بين البيض والسود في الولايات الجنوبية ، فمن الممكن أن يظل الزنوج أمدأ طويلاً في البلاد دون أن يتشكوا . ولكن إن هم رفعوا مرة إلى مستوى الأحرار ، فسرعان ما يتورون من أجل حرمانهم كل حقوقهم المدنية تقريباً . ولما كانوا لا يستطيعون أن يتساوا مع البيض ، فسرعان ما يتخذون إزاءهم موقفاً عدائياً . لقد ساعد كل شيء على تحرير العبيد في الشمال ، وعلى إلغاء الرق من غير أن يترتب عليه جعل الزنوج مصدر فزع مادام عددهم صغيراً لا يمكنهم من أن يحاولوا أبداً المطالبة بما لهم من حقوق . ولكن هذا لا يصدق على الجنوب حيث كانت مسألة الرق مسألة تجارية وصناعية لأصحاب الرقيق في الشمال . أما لأصحابه في الجنوب فهي مسألة حياة أو موت . معاذ الله أن أكون ممن يعملون على تبرير مبدأ استرقاق الزنوج ، مثلما فعل بعض الكتاب الأمريكيين . فكل ما أرد أن أقوله هو أن جميع البلاد التي استمسكت من قبل بهذا المبدأ اللعين لا تستطيع كلها أن تتركه في الوقت الحاضر .

فعندما أفكر في أحوال الجنوب ، لأجد أمامي سوى طريقتين اثنتين للعمل يمكن أن يتبعهما ، كليهما أو إحداهما ، مكان تلك الولايات الجنوبية . فعليهم أن يحرروا العبيد ويختلطوا بهم ، وإلا فيلظلوا منعزلين عنهم وليستبقوهم في الرق أطول زمن يتيسر لهم أن يقوهم فيه . أما كل حل وسط فيبدو لي أنه سيؤدى - في وقت قريب - إلى حرب من أفظع الحروب الأهلية ، بل ربما أدت إلى إبادة أحد الجنسين . تلك هي وجهة النظر التي يأخذ بها أمريكيو الجنوب إزاء هذه المسألة ، وهم يعملون وفقها باستمرار . ولما كانوا قد أجمعوا أمرهم على ألا يختلطوا بالزنوج ، فإنهم يابون أن يردوا إليهم حريتهم .

وليس ذلك أن سكان الجنوب يعدون الرق ضرورياً لثروة المزارعين ، فكثيرون من المزارعين يتفقون في هذه النقطة مع مواطنيهم الشماليين ، فهم يتفقون معهم في التسليم بأن الرق مضر بمصالحهم ، ولكنهم مقتنعون بأن إزالة هذا الشر تجعل وجودهم نفسه في خطر . فالتسليم المنتشر الآن في الجنوب أفع السكان بأن الرق مضر بأصحاب العبيد ، ولكنه

بين لهم كذلك بصورة أوضح من قبل أنه يكاد يكون من المستحيل عليهم أن يتخلصوا منه . ومن ثم نشأ تناقض غريب . فكلما اشتد الجدل حول فائدة الرق عملت القوانين على تثبيت أقدامه وإرساخ قواعده ، فبينما كان مبدأ الرق يلغى تدريجياً في الشمال ، كان هذا المبدأ نفسه يؤدي باستمرار إلى عواقب أشد وأقسى في الجنوب .

أسفرت التشريعات التي وضعتها الولايات الجنوبية في الوقت الحاضر بشأن العبيد عن فئات لا مثيل لها ، تكفي للدليل على أن قوانين بنى الإنسان قد انحرفت كل الانحراف ، وإنها لتفصح ذلك الموقف المستيس الذي تفقه الجماعة التي وضعت هذه القوانين والتشريعات . فأمرىكيو هذا الجزء من الاتحاد لم يزدوا الرق مصاعب على مصاعبه ، ولكنهم ، على العكس من ذلك ، عملوا على تحسين مركز العبيد وأحوالهم المادية . إن الوسيلة الوحيدة التي اتخذها القدامى للاحتفاظ بالعبيد كانت السلاسل والموت . ولكن الأمريكيين الذين في جنوب الاتحاد قد توصلوا إلى ضمانات عقلية أقوى لاستبقاء سلطاتهم . فقد وجهوا استبدادهم وبطشهم ضد العقل البشري نفسه ، لقد اتخذ القدامى احتياطات لمنع العبيد من تحطيم أغلاصهم ، أما اليوم فقد اتخذت الإجراءات لتجريدهم حتى من الرغبة في الحرية . لقد استرق القدامى أجسام العبيد ، ولكنهم لم يفرضوا قيوداً على عقولهم ولا على تعليمهم بل ظلوا يعملون باستمرار وثبات بحسب مبدئهم المقرر . فقد صار معروفاً بينهم أن للرق نهاية طبيعية ، ولابد للعبد من يوم يعتق فيه ويتحرر فيصبح مساوياً لسيده . أما أمريكيو الجنوب الذين لا يسلمون أبداً بأن الزنوج يمكن أن يختلطوا بهم ، فقد حرموا عليهم أن يعلموا القراءة والكتابة ، وإلا تعرضوا لعقوبات صارمة . وإذا كان هؤلاء الأمريكيون يابون أن يرفعوا العبيد إلى مستواهم هم ، فقد نزلوا بهم إلى أقرب مدى ممكن من مستوى البهائم .

كان الأمل في الحق والحرية مسموحاً به دائماً للرقيق ليهون عليهم ما يلقون من مصاعب ، ولكن أمريكيي الجنوب يعلمون حق العلم أن التحرير لا يكون إلا خطراً عليهم مادام العبد العتيق لا يوضع مع سيده السابق في مستوى واحد . فأعطاء رجل حريته ، واستبقاؤه في البؤس والذلّة ، لا يكون إلا إعداداً لزعم يقوم في المستقبل ويتزعّم ثورة العبيد على أسيادهم . وزيادة على ذلك فقد لوحظ من زمن طويل أن وجود زنجي حر يحرك بشكل غامض عقول إخوانه الذين لم يسعدهم الخط كما أسعده ، ويعطيهم فكرة مهمة عن حقوقهم ، ومن ثم ظل أمريكيو الجنوب يجردون مالئك العبيد من حقه في تحرير عبيده ، في أكثر الأحوال .

حدث أن قابلت في جنوب الاتحاد شيخاً كان يعاشر إحدى إمانه معاشرّة الأزواج واستولدها عدة أطفال . فكأنّ هؤلاء الصبية قد ولدوا عبيداً لأبيهم ، وكان يخطر بباله أن يوصي لهم ، بحريتهم على الأقل . ولكن السنين مرت قبل أن يتمكن من التغلب على ما قام

في سبيل تحريرهم من عقبات ، ودهمته الشيخوخة ؛ واقترب أجله من نهايته ، وجعل يتصور أبناءه يسحبون من سوق إلى سوق ، ويتقلون من سلطة أبيهم إلى عصا سيد غريب . وبلغ به الأمر أن أوردته تصورات المريعة هذه مورد الجنون . فعندما شاهده كان ضحية اليأس المؤلم ، وعندئذ أدركت فداحة العقاب الذي تنزله الطبيعة بمن ينتهك حرمة قوانينها .

تلك شرور لاشك مستطيرة ، ولكنها النتيجة الضرورية المتوقعة من مبدأ الرق الحديث . فلما اختار الأوربيون عبيدهم من جنس غير جنسهم ، كان معظمهم يعتبرون ذلك الجنس دون سائر أجناس البشر الأخرى ، وكانوا يعتقدون أن أية فكرة عن ارتباط وثيق به بالغة الفظاعة . فلا بد أنهم كانوا يعتقدون أن الرق سيظل قائماً إلى الأبد ، مادام لا توجد حالة وسط يمكن أن تكون ثابتة ودائمة ، بين الإفراط في التفات الذي يحدثه الاسترقاق ، والمساواة الكاملة التي تنشأ من الاستقلال . هذا ، وقد شعر الأوربيون أنفسهم بهذه الحقيقة بعض الشعور ، ولكنهم أبوا أن يعترفوا بها حتى لأنفسهم ، فكلماً كان عليهم أن يتصلوا بالعبيد ، كانت مصلحتهم الخاصة ، أو كبرياؤهم ، أو شفتيتهم هي التي قمت عليهم المسلك الذي يسلكونه إزاءهم . فقد انتهكوا أول الأمر كل حق من حقوق الإنسانية في معاملتهم العبيد ، ثم أخبروهم فيما بعد أن هذه الحقوق غالية ومقدسة لا تنتهك حرمتها ، وفتحوا صفوفهم لعبيدهم . ولما حاول هؤلاء العبيد أن يلتحقوا بهذه الصفوف فعلاً طردوهم منها شر طردة . وإذا كانوا راغبين في العبيد ، فقد تركوا أنفسهم على كره منهم يتأثرون بالحرية والسلطان من غير أن تكون لديهم الشجاعة في أن يكونوا ظالمين كل الظلم عادلين كل العدل .

وإن كان من المستحيل علينا أن نتوقع مجيء فترة يخلط فيها أمريكيو الجنوب دماءهم بدماء الزنوج ، فهل يستطيعون أن يحرروا عبيدهم من غير أن يجعلوا سلامتهم هم في خطر ؟ فإن كانوا مضطرين إلى استبقاء هذا الجنس في أسر الرق كي ينقذوا أسرهم هم ، ألا يجوز لنا أن نعذرهم لاستفادتهم من أصلح الوسائل لهذا الغرض ؟ إن الحوادث الجارية في الولايات الجنوبية تبدو لي أفظع نتائج الرق ، وأقربها إلى الطبيعة في وقت واحد . فعندما أرى نظام الطبيعة يعبث به ، وأسمع صرخات الإنسانية في نضالها ضد القوانين نضالاً عقيماً لا يجدي ، لا ينصب غضبي على أهل زماننا الذين يعدون أدوات هذه الفظائع ، ولكني أوجه مسخطي ولعاقى إلى أولئك الذين أعادوا الرق إلى العالم بعد أن قضى ألف سنة يستمتع بالحرية .

ومهما كانت الجهود التي بذلها أمريكيو الجنوب في سبيل الإبقاء على الرق ، فإن النجاح لن يكون حليفهم دائماً . فقد أصبح الآن محصوراً في بقعة واحدة من بقاع العالم المتحضر . ولما كانت المسيحية قد دمغته بأنه نظام ظالم ، وقرر الاقتصاد أنه مضر ، وتعارضه الآن حريتنا الديمقراطية ، ويأباه الرأي المعاصر - فإنه لن يكتب له البقاء . فإنه سيمنع ،

إما بعمل السادة أو بإرادة العيد ، وفي أى من الحالتين يتظر أن ترتب عليه كوارث فادحة . فإن أنكرنا الحرية على الزلوج ، فقد انتهى بهم الأمر أن يحصلوا عليها بالقوة ، وإن هم منحت لهم ، فلن يمضى عليهم زمن طويل حتى يسيئوا استخدامها .

فرص البقاء أمام الاتحاد الأمريكى والأخطار التى تهدده

لم كانت القوة الغالبة ، فى الولايات ، وليست فى الاتحاد - لا يدرم الاتحاد إلا مادامت جميع الولايات راضية بالانضمام إليه - الأسباب التى تؤدى إلى بقاء الولايات متحدة - فائدة الاتحاد فى مقاومة الأعداء الخارجيين وفى استبعاد الأجانب عن أمريكا - ليس بين الولايات المختلفة حواجز طبيعية - ولا مصالح متعارضة تفرق بين بعضها وبعض - المصالح المتبادلة بين الولايات الشمالية والجنوبية والغربية - الأواصر الفكرية فى الاتحاد - وحدة الآراء - الأخطار المحدقة بالاتحاد والناجمة عن أخلاق المواطنين وأهوائهم المختلفة - أخلاق المواطنين الذين فى الجنوب منهم ، والذين فى الشمال - سرعة نمو الاتحاد سبب من أسباب تلك الأخطار الكبرى التى تهدده - تقدم السكان صوب الشمال الغربى - انجذاب القوة إلى هذا الاتجاه نفسه - الأهواء الناجمة عن انقلاب الحظ بجهة - هل تتجه سلطة حكومة الاتحاد الحاضرة إلى الزيادة أم تتجه إلى النقصان - الأمارات المختلفة التى تدل على نقصانها - الإصلاحات الداخلية - الأراضي البور - الهنود - البك - العريفة - القائد جاكسون .

يتوقف وجود المؤسسات المختلفة الحالية التى فى العديد من الولايات على قيام الاتحاد نفسه ، إلى حد ما . فمن الخير إذن أن نبحث أولاً عما عسى أن يكون مصير هذا الاتحاد المحتمل . ولكن ثم نقطة نستطيع أن نسلم بها على الفور . فلو حدث أن انحل الاتحاد الحالى ، لن لا يكون فى رأى ، ثمة أى خلاف فى أن الولايات التى يتكون منها هذا الاتحاد الآن ، لن تعود إلى حالتها الأصلية من الانعزال والانفراد بنفسها ، بل يتكون منها اتحادات عدة بدلا من اتحاد واحد .. هذا ، ولست أبغى هنا البحث عن المبادئ التى يحتمل أن تقوم عليها هذه الاتحادات ، بل كل ما أريده لا يعدو بيان الأسباب التى قد تؤدى إلى تفكك الاتحاد الحالى .

وقد يضطرنى هذا الغرض إلى العودة أدراجى بضع خطوات ، إلى موضوعات سبق لى أن طرقتها - هذا ، وليس يفوتنى أن القارىء قد يهتمنى بالتكرار ، ولكن عذرى فيه أن النقاط التى مازالت بحاجة إلى درس ، ذات أهمية بالغة . وخير لى أن أسرف فى القول من أن لا يفهم الناس ما أقول حق الفهم . وإلى لأؤثر أن أؤذى المؤلف على عدم إيفاء الموضوع حقه .

حاول المشرعون الذين وضعوا دستور سنة ١٧٨٩ أن يجعلوا للسلطة الفدرالية ، كياناً منفصلاً ، وقوة عظيمة . ولكنهم كانوا مقيدين بشروط مهمتهم التى اضطلموا بها .

فهم لم يُعِينُوا لتكوين حكومة لشعب مفرد قائم بذاته ، بل لينظموا انضمام عدة ولايات بعضها إلى بعض . فأيا كانت مبولهم ، فلم يكن يسعهم إلا أن يقسموا حق ممارسة السيادة .

وكى نفهم النتائج التى تترتب على هذا التقسيم ، يجب أن نميز بين شتى وظائف الحكومة . فثم أمور قومية بطبيعتها ذاتها ، أى أنها أمور تؤثر فى الأمة بأسرها ، ولا يمكن أن يعهد بها إلا إلى الرجل أو الهيئة التى تمثل الأمة جميعها أتم تمثيل . ومن هذه الأمور ، شئون الحرب ، والدبلوماسية . وهناك أمور أخرى إقليمية بطبيعتها ، أى أنها لا تمس إلا أجزاء ومواضع معينة ، ولا يمكن أن تعالج حق المعالجة إلا فى هذه الأجزاء والمواضع نفسها . فمن هذه الشئون ميزانية إحدى البلديات مثلاً . وأخيراً ثم شئون ذات طبيعة مختلفة . فهى قومية ، من حيث إنها تمس جميع المواطنين الذين تتكون منهم الأمة ، وهى إقليمية من حيث إنه ليس من الضروري أن تقوم الأمة نفسها بإعدادها ونهيتها كلها ، ومن هذه الشئون مثلاً : الحقوق التى تنظم أحوال المواطنين المدنية والسياسية . فليس ثمة جماعة يمكن أن تبقى من غير أن يكون لها حقوق مدنية وأخرى سياسية ، ومن ثم كانت هذه الحقوق تهم المواطنين جميعاً على السواء ، ولكن ليس من الضروري دائماً لبقاء الأمة ولازدهارها ، أن تكون جميع هذه الحقوق واحدة مطردة ، ولا هى على هذا ، يجب أن تكون مما تقوم به السلطة المركزية .

عدنا إذن نوعان من الشئون التى تشغل بال السلطة السيادية ، وهما نوعان يوجدان فى كل الجماعات المنظمة تنظيمياً طياً ، أى كان نظامها السياسى . وبين هذين الطرفين - النوعين - توجد تلك الشئون التى أصحبتنا مختلطة . وإذ ليست هذه الشئون المختلطة قومية محضة ، ولا هى إقليمية محضة ، فالعناية بها إما أن توكل إلى الحكومة القومية ، أو إلى الحكومة الإقليمية ، بحسب ما يمتزج الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين دون أن يترتب على ذلك أى إضعاف للغرض الذى من أجله قامت الجماعة .

هذا ، وتتكون سلطة السيادة عادة باتحاد الأفراد الذين يتكون منهم الشعب . أما السلطات الفردية ، أو القوى الجماعية التى لا يمثل كل منها سوى كسر أو جزء يسير من السيادة ، فهى العناصر الوحيدة التى تدخل فى نطاق الحكومة العامة . وفى هذه الحالة تقوم الحكومة بطبيعة الحال ، لا بتنظيم تلك الشئون التى تعد قومية فحسب ، بل تقوم كذلك بتنظيم معظم تلك الشئون التى سميناها مختلطة ، وبذلك تصبح أعمال الحكومة الإقليمية مقصورة على الجزء من السيادة الذى لا بد منه لرخائها وازدهارها .

ولكن قد تكون سلطة السيادة أحياناً من عدد من هيئات سياسية سبق أن نظمت بفضل بعض ظروف سابقة على اتحادها بعضها ببعض . ففي هذه الحالة ، تقوم حكومات الأقاليم أو الولايات بالإشراف على جميع الشئون المختلطة ، أو على بعضها ، لاعلى تلك

الشئون التي تتعلق بالولايات وحدها بوجه خاص ، وذلك لأن الأمم الاتحادية التي كانت ذات سيادات مستقلة قبل اتحادها ، والتي مازالت تمثل قسماً غير قليل من السيادة ، قبلت ألا تنزل للحكومة العامة إلا عن ممارسة الحقوق التي لا غنى عنها للاتحاد فقط .

أما إذا تحول للحكومة القومية حق تنظيم الشئون المختلطة التي للسيادة ، فضلاً عن الامتيازات الذاتية في طبيعة تلك الحكومة ، فإن نفوذها سيكون لاشك طاعياً ، ولا تكون حقوقها واسعة فحسب ، بل ستكون جميع الحقوق التي ليست لها قائمة برضاها هي ، وعندئذ يخشى أن تجرد الحكومات الإقليمية عما لها من حقوق طبيعية وضرورية .

أما إذا تحول للحكومات الإقليمية سلطة تنظيم هذه الأمور المختلطة ، فقد تسود الجماعة نزعة مضادة ، وتكون القوة الغالبة إذن ، في الإقليم وليست في الأمة . ويخشى أن تجرد الحكومة القومية آخر الأمر من تلك الميزات التي لا بد لها منها للمحافظة على كيائها . فللأمم الفردية إذن ميل طبيعي إلى التركيز ، على حين تميل الأمم الاتحادية إلى التفتك .

بقي علينا أن نطبق هذه المبادئ العامة على الاتحاد الأمريكي . احتفظت الولايات المختلفة بالضرورة بحقوقها في تنظيم جميع الأمور الإقليمية الخاضعة ، وزيادة على ذلك فقد احتفظت (هذه الولايات نفسها) بحقوقها في تحديد أهلية المواطنين المدنية والسياسية ، وتنظيم العلاقات المتبادلة بين أعضاء الجماعة فيها ، وتوزيع العدالة بالقسط . ولا يخفى أن هذه كلها حقوق ذات صفة عامة بطبيعتها ، وإن لم تخص الحكومة القومية بالضرورة . هذا ، وقد رأينا من قبل ، أن حكومة الاتحاد قد تحول لها حق العمل باسم الأمة جمعاء في الأحوال التي ينبغي للدولة أن تبدو فيها على شكل قوة مفردة متحدة غير منقسمة ، كما هي الحال في شئون العلاقات الخارجية مثلاً ، وكذلك عندما تهب لتقاوم عدواً مشتركاً ، مقاومة مشتركة . وجلة القول إنها قد تحول لها إدارة تلك الشئون التي أسميناها بالشئون القومية .

ففي تقسيم حقوق السيادة هذا التقسيم ، قد يبدو لأول وهلة أن نصيب الاتحاد أعظم من نصيب الولايات . ولكن مزيداً من إنعام النظر بين لنا أن الأمر ليس كما وهما . فالأمور التي تضطلع بها حكومة الاتحاد أوسع جداً مما تقوم به الولايات وإن كانت فرص ممارستها أقل . وأما الأمور التي تضطلع بها الولايات لفصيرة نسبياً ، ولكنها ملحة وعاجلة وتستبقى سلطة الولايات حية نشيطة . فحكومة الاتحاد تسهر على المصالح العامة في البلاد ، أما مصالح الشعب ذاته العامة ، فليس لها سوى تأثير مشكوك فيه ، على سعادة الأفراد ، على حين تؤثر مصالح الولاية في سعادة الأفراد هذه تأثيراً مباشراً . فالاتحاد يكفل استقلال الأمة وعظمتها ، وهما أمران لا يؤثران مباشرة في شئون الأفراد ، على حين أن الولايات المختلفة تعمل على صيانة حرية كل مواطن ، وتنظم له حقوقه وتحمي أملاكه ، وتؤمنه على حياته ، وهي كل سعاداته في المستقبل .

فالحكومة الفدرالية بعيدة كل البعد عن دعاياها ، أما حكومات الولايات فعلى مقربة منهم جميعاً ، ومستعدة دائماً لأن تستجيب إلى كل من يلجأ إليها ، حتى فى أصغر الأمور شأناً . وإنا لنجد فى صف الحكومة المركزية ميول عدد من الرجال الممتازين حقاً ، الذين يطمحون إلى توجيه الحكومة وإدارتها بأنفسهم . أما فى صف حكومات الولايات المختلفة فمصالح جميع الرجال العاديين الذين لا يأملون أكثر من الحصول على السلطة فى ولايتهم الخاصة - ومع ذلك فسلطاتهم على الشعب أكبر ، لأنهم أدنى إلى أهوائه وأقرب .

ومن ثم كان للأمريكيين أن يأملوا ، ويخشوا من ناحية الولايات أكثر جداً مما يأملون ويخشون من ناحية الاتحاد . ومن المحتمل ، وبحسب نزعة العقل البشرى الفطرية ، أن يتعلقوا كل التعلق بالولاية ، أشد من تعلقهم بالاتحاد ، وعندئذ تتسجم عاداتهم ووجداناتهم مع مصالحهم الشخصية .

فإذا ما قسمت أمة متأسكة سيادتها ، واختارت أن تكون حكومتها حكومة اتحادية ، ظلت تقاليدها وعاداتها وعرفها فى صراع طويل مع القوانين ، وجعلت للحكومة المركزية نفوذاً يحرمه القانون . ولكن ، عندما يتفق عدد من الولايات الاتحادية على تكوين أمة واحدة ، عملت الأسباب نفسها فى اتجاه عكسى . ولست أشك فى أنه إن أصبحت فرنسا جمهورية متحالفة مثل الولايات المتحدة ، لصارت حكومتها أنشط من حكومة الاتحاد فى البداية ، أما إن غير الاتحاد نظامه وصار حكومة ملكية مثل حكومة فرنسا ، ظلت حكومته أضعف من حكومة فرنسا زمناً طويلاً .. فعندما بدأ الأمريكيون الإنجليز يقاومون مستعمرهم مقاومة قومية ، كان قد مضى على وجودهم تحت نير الاستعمار زمن طويل ، وقامت علاقات ضرورية بين البلديات وأفراد المواطنين فى كل ولاية ، وكانوا قد ألفوا أن يعتبروا بعض الأمور مشتركة عامة بينهم جميعاً ، وأن يديروا هم أموراً أخرى على اعتبار أنها تتصل بمصالحهم الخاصة بهم وحدهم .

والاتحاد هيئة ضخمة كل الضخامة ، لا تقدم للناس شيئاً معيئاً محدوداً يمكن أن يتعلق به شعورهم الوطنى . أما نظم الولاية وحدودها فواضحة محصورة ، لأنها تمثل عدداً معيئاً من الأغراض المعهودة للمواطنين ، والعزيزة عليهم أجمعين . فالولاية مرتبطة بترية الأرض ، وبحق الملكية ، وبالعواطف العائلية ، كما ترتبط بذكرىات الماضى ، وبالأعمال الحاضرة ، وبالأمال فى المستقبل . فالوطنية إذن ، وكثيراً ما تكون أكثر من امتداد لأنانية الفرد وأثرته ، لاتزال موجهة إلى الولاية ، ولم يتسع أفقها بعد حتى تمتد إلى الاتحاد .. وهكذا تتجه مصالح الناس وعاداتهم ومشاعرهم إلى تفضيل تركيز النشاط السياسى فى الولاية ، على تركيزه فى الاتحاد .

ليس هنا مشقة فى تقدير ما لكل من سلطتى الحكومتين ، حكومة الولايات وحكومة الاتحاد ، من قوة ، وذلك بملاحظة الطريقة التى غارس بها كل حكومة منهما سلطتها الخاصة

فكلما خاطبت حكومة الولاية فرداً أو جماعة من الأفراد، كانت لغتها واضحة وحاسمة
أمره . وكذلك تكون لغة الاتحاد عندما يخاطب الأفراد . أما إذا وجهت حكومة الاتحاد
هذا الخطاب إلى ولاية من الولايات، فإنها تناقش بواعثها، وتشرحها وتبرر مسلكها،
وتحاج، وتصحح . وعلى الجملة، فهي تحاول كل شيء إلا أن تأمر وتتنهى . فإن قامت
شكوك وشبهات بشأن مدى السلطات الدستورية التي لإحدى الحكومتين، عرضت
حكومة الولاية طلباتها في جرأة، واتخذت خطوات سريعة قوية لتأييدها، على حين تظل
حكومة الاتحاد تجادل وتلجأ إلى ذكر مصالح الأمة، وإلى ما لها من فطرة سليمة، ومن
أجماع عريضة . فهي تصانع وتفاوض ولا ترضى أن تعمل إلا بعد أن يبلغ الأمر أشده .
حتى لقد يتصور المرء من لأول وهلة أن حكومة الولايات هي المزودة بسلطة الأمة، وأن
الكونجرس لا يمثل غير ولاية واحدة فحسب .

فالحكومة الاتحادية إذن، على الرغم من كل الاحتياطات التي اتخذها مؤسسوها
الأول، ضعيفة بطبيعة أحوالها كل الضعف، حتى إنها لتسقط، أكثر من أية حكومة
أخرى، أن يوافق عليها المحكومون موافقة حرة، حتى تستطيع أن تقوم، وتحافظ على
كيانها . وليس يخفى على أحد أن غرضها الذي ترمى إليه أن تمكن الولايات من أن تحقق في
يسر وسهولة عزمها على أن تظل متحدة . ومادام هذا العزم قائماً فهي حكيمة وقوية
ونشيطة . فالدستور يؤهل الحكومة لأن تهيمن على الأفراد، وأن تغلب بسهولة على جميع
العقبات التي قد يعيلون إلى إقامتها في سبيلها، ولكنها لم تنشأ بأى حال من الأحوال، بقصد
مواجهة احتمال أن ولاية أو أكثر من ولاياتها، قد تعمدتها نفسها بالانفصال عن الاتحاد .

فلو حدث أن سيادة الاتحاد اشتبكت في صراع مع سيادة الولايات في عصرنا
الحاضر، فإننا لننذرهما بالهزيمة ونحن موقنون . ولكن ليس من المحتمل أن يتخذ مثل هذا
الصراع مأخذ الجد، فإن الحكومة الفدرالية ستستسلم كلما وجدت المقاومة التي أمامها
عديدة مستمرة . ولقد دلت الخبرة إلى الآن، أنه كلما قامت ولاية وطالبت بشيء ما في
منابرة وعزم، حالفها النجاح دائماً ففوز بما طلبت، وإذا ما رفضت بكل عزم أن تفعل
شيئاً ما، تركت وشأنها تفعل ما تراه صالحاً وملائماً .

ورحتى إن كان لحكومة الاتحاد أية قوة ذاتية فيها نفسها، فإن موقع البلاد الجغرافى
ليجعل ممارستها هذه القوة أمراً عسيراً كل العسر . فالولايات المتحدة تشغل أقاليم مترامية
الأطراف، ويفصل ولاياتها المختلفة بعضها عن بعض مسافات شاسعات، وسكانها
موزعون على بلاد لا يزال بعضها قفراً أو يكاد يكون كذلك . فإن شاء الاتحاد أن يفرض
الولاء لنفسه على مختلف الولايات فرضاً بقوة السلاح، لوضع نفسه في مركز أخيه بما
كانت فيه إنجلترا تجاه قيام أمريكا بشن الحرب عليها من أجل الحصول على الاستقلال .
ومهما بلغت قوة الحكومة، فإنها لن تستطيع الإفلات في يسر وسهولة من عواقب

مبدأ سلمت به ، على أنه أساس دستورها . فقد تكون الاتحاد برضى الولايات واتفاقها طوعية واختياراً ، وهي باتحادها هذا لم تفقد سيادتها ، ولا هي تحولت به إلى شعب واحد قائم بذاته . فإن شاءت إحدى الولايات أن تسحب اسمها من العقد ، كان من الصعب التدليل على عدم حقها في مثل هذا الانسحاب . وليس لدى الحكومة الفدرالية أية وسيلة للتثبت بمطلبها هذا مباشرة ، لا بالقوة ولا بالحق .. وكفى تتمكن هذه الحكومة (الفدرالية) من التغلب في يسر على المقاومة التي قد تلقاها من إحدى الولايات الخاضعة لها ، يجب أن يكون لواحدة أو أكثر من هذه الولاية مصلحة خاصة في بقاء الاتحاد ، كما دل على ذلك تاريخ الاتحادات الكونفدرالية في أحوال كثيرة .

فلو فرض أن بعض الولايات المنضمة إلى الاتحاد الفدرالي تستمتع وحدها بأهم مزايا الاتحاد الأساسية ، أو التي تتوقف سعادتها وازدهارها على بقاء هذا الاتحاد ، فلا نزاع في أنها ستكون مستعدة دائماً لتأييد الحكومة المركزية في إجبارها الولايات الأخرى على الطاعة بالقوة . ولكن الحكومة تكون عندئذ قد استخدمت قوة ليست مستمدة من ذاتها نفسها ، بل من مبدأ يتنافى مع طبيعتها . فالولايات لا تكون اتحاداً إلا لكي تستمد مزايا متساوية من اتحادها هذا ، والحكومة الفدرالية ، في الحالة التي أشرنا إليها تروا ، قد استمدت قوتها من عدم توزيع هذه المزايا والفوائد على الولايات بالتساوي .

فلو حصلت إحدى الولايات المتحالفة على قوة كبيرة تمكن لها من الاستيلاء وحدها على السلطة التنفيذية التي للحكومة المركزية ، لا عبرت الولايات الأخرى مجرد مديريات تابعة لها ، وفرضت عليها ضرورة احترام سلطانها باسم سيادة الاتحاد المستعارة ، وعندئذ يمكن أن تحدث أمور عظام باسم الحكومة الفدرالية ؛ ولكن الحق أن هذه الحكومة تكون قد فقدت كيانتها ، ولم يعد لها وجود . ففى هاتين الحالتين كليهما ، تزداد السلطة التي تعمل باسم الاتحاد الكونفدرالي قوة ، كلما تركت الحالة الطبيعية التي للاتحادات الكونفدرالية ، ومبادئها المعترف بها .

إن الاتحاد الأمريكي الحالي مفيد لجميع الولايات ، ولكنه مع ذلك ليس مما لاغنى عنه لأية واحدة منهن ، فقد تقطع عدة ولايات روابطها الفدرالية من غير أن تضار سعادة الولايات الأخرى ، ورفاهيتها ، وإن كانت جملة رفاهيتها جميعاً ستكون لاشك قد قلت . فإن كان وجود أية ولاية من الولايات أو سعادتها غير متوقف كل التوقف على الدستور الحالي ، فليس بينها واحدة تميل إلى القيام بتضحيات كثيرة لصيانته والحفاظة عليه . ومن جهة أخرى ، لا يبدو أن هناك أية ولاية من الولايات لاتزال إلى الآن يدفعها طموحها إلى أن تهتم اهتماماً كبيراً بالمحافظة على الاتحاد الحالي . صحيح أن نفوذ هذه الولايات ليس واحداً في المجالس الفدرالية ، ولكن ليس فيها ولاية واحدة تأمل في السيطرة على سائرها ، أو أن تعاملها على أنها دونها ، أو رعية لها .

فعندما يرغب جزء من الاتحاد حق الرغبة في أن يفصل عن الولايات الأخرى ،

يبدو لي ، أنه لا نزاع في أن هذه الولايات لا تستطيع أن تنعمه ولا حتى أن تحاول ذلك ، وأن هذا الاتحاد الحاضر سيدوم مادامت الولايات راضية بالبقاء أعضاء فيه . فلو سلمنا بهذه النقطة ، هانت المسألة وصارت أقل صعوبة . هذا ، ولنا نرمى هنا إلى أن نبحث عما إذا كانت ولايات الاتحاد الحاضرة قادرة على الانفصال عنه ، وإنما غرضنا البحث عما إن كانت تؤثر أن تظل مستمسكة به .

وبين الأسباب المختلفة التي تؤدي إلى جعل الاتحاد الحاضر نافعا للأمريكيين سيان رئيسيان يتجليان واضحين لكل من يرقب الأمور . فإن صح القول ، وهو صحيح ، أن الأمريكيين هم وحدهم الذين يشغلون القارة ، فإن التجارة تجعل جميع الأمم التي تتجر معهم جيوانا لهم . وعلى الرغم من انزال الأمريكيين الظاهر - فإنهم يجب أن يكونوا أقوياء ، ولا يمكنهم أن يكونوا كذلك ، إلا بأن يظلوا متحدين . فإذا ما انشقت الولايات على الاتحاد أضعفت القوة التي تستمتع بها تجاه الأجانب ، وسرعان ما يخلق الأمريكيون لأنفسهم قرى أجنبية في عقر دارهم ؛ وسوف يقوم نظام للجمارك الداخلية ، وتفصل الأودية بعضها عن البعض محدود وهمية ، وتتعلل الملاحة في مجارى الأنهار ، وتقوم عوائل عديدة تنعم الأمريكيين من حسن الاستفادة من تلك القارة الفسيحة الأرجاء التي وهبتهم العناية الإلهية إياها لتكون أراضى لهم . فليس أمام الأمريكيين الآن أى غزو يهددهم ، ومن ثم فهم ليسوا بحاجة إلى جيوش قائمة ، تكلفهم صيانتها نفقات جساما ، ولا هم بحاجة إلى فرض ضرائب جدد . أما إذا انحل الاتحاد أصبحت كل هذه الأعباء الثقيل ضرورية لهم . فالأمريكيون يهتمون إذن كل الاهتمام بصيانة اتحادهم ، والحفاظة على بقائه . ومن جهة أخرى ، فإن استكشاف أية مصلحة شخصية ، يمكن أن تغرى أى جزء من أجزاء الاتحاد بالانفصال عن الولايات الأخرى ، يكاد يكون مستحيلا .

فإذا ألقينا نظرة على خريطة الولايات المتحدة شاهدنا سلسلة جبال الأليجاني تمتد من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ، مارة بنحو ألف ميل من الأراضى ، مما يجعلنا نتصور أن العناية الإلهية قصدت أن تقيم بين وادى المسسى وشواطئ المحيط الأطلسى حواجز طبيعية تمنع اختلاط الناس بعضهم ببعض ، وتكون الحدود الضرورية التي بين الولايات المختلفة ، ولكن متوسط ارتفاع جبال الأليجاني لا يزيد على ثمانمائة متر ، ومن السهل الوصول من جهات عدة إلى قممها المستديرة وأوديتها الفسيحة المحصورة بين ممراتها . وزيادة على ذلك ، فالأنهار الرئيسية التي تصب في المحيط الأطلسى مثل المهدسون والصصكيهانا والبولتوماك تتبع كلها من وراء جبال الأليجاني ، من سهل مرتفع مكشوف يطل على وادى المسسى . وتغادر هذه الأنهار هذا الإقليم وتشق طريقها خلال الحاجز الذى يبدو كأنه يوجهها نحو الغرب ، وهى في تنحيا خلال الجبال تفتح للإنسان طرقا طبيعية سهلة .

ولا يوجد ثم حاجز طبيعي يفصل الأقاليم التي يقطنها الأمريكيون الإنجليز الآن ؛ لجبال الألباني أبعد من أن تفصل أئماً بعضها عن بعض ، بل إنها لا يمكن أن تفصل حتى بعض الولايات عن الأخرى . فينيويورك ، وبسلفانيا وفرجينيا تضم هذه الجبال جميعاً ، وتمتد غربها بقدر ما تمتد شرقها .

والإقليم الذي تشغله الآن ولايات الاتحاد الأربع والعشرون ، والأقاليم الثلاثة الكبرى التي لم تصل بعد إلى مرتبة الولايات ، على الرغم من بها من سكان كثيرين ، هذه الأقاليم كلها تبلغ مساحتها ١٤٤ ، ١٣١ فرسخاً مربعاً مما يعادل مساحة فرنسا خمس مرات . وإنا لنجد التربة في نطاق هذه الحدود ، ودرجة الحرارة ، ومنتجات البلاد ، كلها متنوعة كل التنوع . والإقليم الفسيح المترامي الأطراف الذي تقطنه الجمهوريات الإنجلو أمريكية جعل الناس يرتابون في إمكان صيانة اتحادهم هذا . وينبغي أن نلاحظ هنا أنه قد تظهر في بعض الأحيان مصالح متضاربة في مختلف المديريات ، التي تتكون منها إمبراطورية واسعة ، وكثيراً ما تنتهي هذه المصالح المتضاربة بانشقاق سافر ، فيكون اتساع البلاد بالغ الضرر ببقاء الدولة وسلامة كيائها . ولكن إن كان السكان في هذه الأقاليم الواسعة متحدين وغير متشقين بعضهم على بعض من جراء تعارض المصالح وتضاربها ، كان اتساع رقعة الإقليم ملائماً لازدهارها ، لأن وحدة الحكومة تعاون على الاستكثار من تبادل المحصولات المختلفة وتزيد في قيمتها بالعمل على تيسير تصريفها وبيعها .

والحق أنه من السهل أن نجد مصالح شتى في مختلف أجزاء الاتحاد ، ولكني لا أعرف أجزاء منه يعادى بعضها بعضاً . فالولايات الجنوبية تكاد تقتصر على الشئون الزراعية ، على حين تشغل الولايات الشمالية بالتجارة والصناعة . أما ولايات الغرب فزراعية وصناعية معاً . وتشمل محاصيل الجنوب الدخان والأرز والقطن والسكر . أما محاصيل الشمال والغرب فتشمل القمح والأذرة . تلك مصادر شتى للثروة ، ولكن الاتحاد هو الوسيلة إلى فتح أبواب هذه المصادر كلها للجميع ، وجعلها نافعة لهم .

ويقوم الشمال بنقل محاصيل الأمريكيين الإنجليز على السفن إلى كل أجزاء العالم ، ويستورد محاصيل بلاد العالم إلى الاتحاد . وظاهر أن هذا الشمال يعم بالمحافظة على قيام الاتحاد بشكله الحاضر ، حتى يظل عدد المنتجين والمستهلكين أكبر عدد ممكن . ولا يخفى أن الشمال أكبر عامل طبيعي في المواصلات بين جنوب الاتحاد وغربه من جهة ، وبين سائر العالم من جهة أخرى . فلا غرو أن اهم بالاتحاد وبازدهار الجنوب والغرب حتى تظل كلها تزود مصانعها بالمواد الغفل ، وتغلاً سفنه بمختلف السلع .

أما الجنوب والغرب فيجتان اهتماماً مباشراً بالمحافظة على كيان الاتحاد وبازدهار الشمال ، إذ لا يخفى أن معظم غلات الجنوب تصدر إلى ما وراء البحار ، ومن ثم كان هو

والغرب بحاجة إلى مصادر الشمال ، وبمهما كذلك أن يكون للاتحاد أسطول قوى كى يحمىها حماية ناجعة . فليس للجنوب ، ولا للغرب أى سفن ولكنهما يعاونان راضين فى نفقات البحرية . فإذا ما حدث وحاصرت أساطيل أوروبا موافى الجنوب ودلتا الميسيسى ، فما عسى أن يكون مصير أرز الكاروليتين (كارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية) ودخان فرجينيا ، ومصير السكر والقطن اللذين يزرعان فى وادى الميسيسى ؟ ومن ثم كان الاتحاد يعاون على صيانة المصالح المادية التى تشترك فيها الولايات المتحدة كلها .

وبغض النظر عن هذه الفائدة التجارية ، فالجنوب والشرق يستمدان فوائد سياسية جلية من جراء اتحادهما الواحد بالآخر وبالشمال . هذا ، ويضم الجنوب عدداً ضخماً من الرقيق أضحي لكثرتة مخيفاً مفزعاً ، ولسوف يكون مصدر فزع أشد فى المستقبل . أما ولايات الغرب فتشغل وادياً واحداً فحسب ، والأنهار التى تخترق أقاليمها تنبع من جبال روكى أو جبال الأليجاني ، وتصب فى نهر الميسيسى الذى يحمل أموالها إلى خليج المكسيك . وبذا تكون الولايات الغربية مفصولة كل الفصل ، بفضل موقعها عن تقاليد أوروبا وحضارة الدنيا القديمة . أما سكان الجنوب فمدفوعون إلى تأييد الاتحاد حتى يستفيدوا من حمايته لهم من السود ، وأما سكان الغرب ، فكى لا يعزلوا عن الاتصال الجمر بسائر أجزاء العالم ، ويحصروا فى قفار أمريكا الوسطى . ولا يسع الشمال إلا أن يرغب فى الاحتفاظ بالاتحاد الأمريكى ، كى يظل كما هو الآن حلقة الاتصال بين هذا الجزء الواسع المترامى الأطراف وبين سائر أقطار العالم .

وهكذا يتضح لنا أن مصالح جميع أجزاء الاتحاد المادية متصلة بعضها ببعض أوثق اتصال . وهذا الاتصال يصدق كذلك على تلك الآراء والعواطف التى لا بأس من أن نسميها بمصالح الناس غير المادية .

يكثّر سكان الولايات المتحدة من التحدث عن شدة تعلقهم ببلادهم ، إلا أنى أعترف للقراء بأنى لا أتق بثلك الوطنية التى تحسب لكل شىء حسابه وتقوم على المصلحة الشخصية ، والتى قد يقضى عليها أى تغيير يطرأ على هذه المصلحة ، ولا أنا أعلق أهمية كبيرة على لغة الأمريكيين عندما يبدون فى أحاديثهم القومية ، نيتهم فى الاحتفاظ بالنظام الفدرالى (الاتحادى) الذى اختاره أجدادهم . إن الحكومة تستطيع أن تحتفظ بسلطانها قائماً على عدد كبير من المواطنين ، برضى الناس الفطرى غير الإرادى إلى حد ما ، والناسىء عن تمائل المشاعر وتقارب الآراء أكثر مما تستطيع أن تحتفظ به برضاهم الإرادى القائم على التروى والتفكير . ولست أسلم أبداً بأن الناس يستطيعون أن يكونوا مجتمعاً أو هيئة اجتماعية بمجرد أنهم يطيعون رئيساً واحداً ، وقوانين واحدة . فالجماعة لا يمكن أن تتكون إلا عندما ينظر عدد كبير من الناس إلى طائفة كبيرة من الأمور من وجهة نظر واحدة ، وكذا عندما تكون آراؤهم واحدة فى كثير من الموضوعات ، وعندما توحى الأحداث المختلفة إلى عقولهم بنفس الآراء والانطباعات .

وسرعان ما يدرك المراقب الذى يدرس ما يجرى فى الولايات المتحدة ، على أساس هذا المبدأ ، أن سكانها ، وإن انقسموا أربعاً وعشرين دولة ذات سيادة فما زالوا يكونون شعباً واحداً فحسب . وقد ينساق المراقب إلى إدراك أن الاتحاد الأمريكى الإنجليزى جماعة متحدة حقاً ، أكثر من اتحاد بعض أمم أوروبا التى تعيش تحت سلطان تشريع واحد وملك واحد .

ومع أنه عند الأمريكيين الإنجليز عدد من الطوائف الدينية ففطرتهم إلى الدين واحدة ، ومع أنهم لا يتفقون دائماً على الخطوات التى تؤدى أكثر من غيرها إلى الحكم الرشيد ، ويختلفون بشأن بعض أشكال الحكومة التى يحسن الأخذ بها ، فهم يجمعون كل الإجماع على المبادئ العامة التى ينبى أن تسيطر على الجماعة البشرية . فمن ولاية مين شمالاً إلى الفلوريدتين جنوباً ، ومن « اليسورى » إلى المحيط الأطلسى ، يعد الشعب مصدر كل سلطة شرعية . وهم يأخذون كلهم بنفس الأفكار التى تتصل بالحرية والمساواة ، وحرية الصحافة وحق عقد الاجتماعات ، ونظام المحلفين ، ومستولية الموظفين الحكوميين .

فإذا ما انتقلنا من آرائهم الدينية والسياسية إلى المبادئ الأخلاقية والفلسفية التى تنظم شئونهم فى الحياة اليومية العادية وتحكم سلوكهم ، وجدنا فيها كذلك نفس الوحدة والاطراد . فالأمريكيون الإنجليز يعرفون بما لعقل الجماعة من سلطان أدنى ، كما يعرفون بما للمواطنين فى مجلتهم من السلطة السياسية ، ويؤمنون بأن رأى العام خير حكم بين ما هو مشروع وقانونى ، وبين ما هو محرم ومنوع ، بين الحق والباطل . وتعتقد الكثرة منهم أن الإنسان إذا سار وراء ما تقتضيه مصلحته الشخصية ، وفهم هذه المصلحة على وجهها الصحيح ، فإنه سيعمل العدل والصالح . ويعتقدون أن كل إنسان ولد وله الحق فى أن يحكم نفسه بنفسه ، وليس لأحد الحق فى أن يضغط على بنى جنسه ويجبرهم أن يكونوا سعداء . وكلهم يؤمن كل الإيمان بقابلية الإنسان للكمال ، ويعرفون أن نشر التعليم أمر لا يمكن أن يكون إلا نافعاً بالضرورة ، وأن عواقب الجهل وخيمة . ويعدون المجتمع هيئة فى حالة تحسن وتقدم ، والبشرية منظرأ متغيراً ليس فيه شيء ثابت دائم ، وهو ما يجب أن يكون ، ويسلمون بأن ما يبدو لهم اليوم صالحاً ، قد يجعل محله ما هو خير منه فى الغد . هذا ، ولست أذكر كل هذه الآراء على أنها حق كلها وإنما أذكرها على أنها آراء أمريكية ليس إلا .

لم توجد هذه الآراء المشتركة الأمريكيين الإنجليز وتربطهم بعضهم ببعض فحسب ، ولكنهم يفترون عن سائر الأمم بما يشعرون به من كبرياء . ففي الخمسين سنة الأخيرة لم يدع أى جهد فى إقناع سكان الولايات المتحدة بأنهم الشعب الوحيد المتدين المستر الحر . فهم يعلمون أن مؤسساتهم الديمقراطية تزدهر ، على حين تفشل مؤسسات غيرهم . فلا غرو إن كانوا يرون رأياً سامياً فى تفوقهم هذا ، ولا يبعد أن يشعروا بأنهم نوع مختلف متميز عن سائر البشر .

وهكذا، ليست الأخطار التي تهدد الاتحاد الأمريكي مما ينشأ عن تنوع المصالح أو الآراء، بل تنشأ عن اختلاف شخصية الأمريكيين وتباين أهوائهم. فسكان أقاليم الولايات المتحدة المترامية الأطراف يكادون أن يكونوا جميعاً من أصل واحد ولكن المناخ، وبخاصة الرق، قد أوجد فيهم فروقاً بارزة بين المستوطن البريطاني القاطن في الولايات الجنوبية، وزميله في الولايات الشمالية. ويعتقد الأوروبيون أن الرق قد جعل مصالح جزء من «الاتحاد» ضد مصالح الأجزاء الأخرى منه، ولكنى لم أجد الحالة على هذه الصورة. فالرق لم يخلق في الجنوب مصالح تعارض مع مصالح أهل الشمال، ولكنه أثر في أخلاق أهالي الجنوب وغير من عاداتهم.

سبق أن بينت ما للرق من تأثير في قدرة أمريكي الجنوب التجارية، وقد امتد هذا التأثير نفسه إلى آدابهم في السلوك. فالعبد خادم لا يحجج أبداً على سيده ولا يعارضه في شيء، ويدعن لكل مطالبه منه دون أن يشكو. إنه قد يغدر بسيده في بعض الأحيان فيغتابه، ولكنه لا يقاومه أبداً. وفي الجنوب أسرات يبلغ بها الفقر مبلغاً لا يمكنها معه أن تقتنى أحداً من الرقيق. فالمواطن في ولايات الجنوب ينقلب منذ طفولته حاكماً بأمرة في المنزل، فإنه قد ولد هنا ليأمر وينهى؛ وتلك هي أول فكرة تستقر في ذهنه، كما أن أول عادة تنفرس فيه أنه يحكم من غير أن يجد لحكمه مرداً. فتريبته تفيض عليه سمات الرجل الصلف المتسرع الحاد الطبع العنيف، المتحمس لرغباته وشهواته، الذي لا يصبر على ما يعرض سبيله من عقبات وعراقيل، ولكن همته سرعان ما تبطئ إن لم يوفق في أول محاولة من محاولاته للثقل على ما يصادفه في سبيله من عقبات.

أما الأمريكي الذي يعيش في الشمال، فلا يرى منذ صباه أحداً من العبيد حوله، بل ولا يقوم على خدمته أحد من الخدم الأحرار. لأنه مضطر عادة إلى أن يؤدي حاجاته بنفسه. فمذ يمل هذا العالم يجد فكرة الضرورة تواجهه من كل جانب، وسرعان ما يدرك مدى قدراته الطبيعية ويعرفها حق المعرفة؛ فلا يخطر بباله أبداً أن يخضع بالقوة كل من يقف في سبيله، ويعلم أن خير وسيلة للحصول على مساعدة بنى وطنه أن يكسب رضاهم. فلا غرو أن أضحي صبوراً متروياً، سمحاً، لا يتدفع فيما يعمل، ولكنه يثابر، ويدأب على تحقيق أهدافه.

إن حاجيات الحياة الملحة الضرورية موفورة دائماً في الولايات الجنوبية فلا حاجة بالسكان إلى أن يشغلوا بأنهم بهموم الحياة المادية، فقد أعفاهم منها سواهم، فلا عجب إذن أن اتجه خيالهم إلى أغراض أخرى أكثر استرخاء للنفس وأقل تحديداً. فالأمريكي القاطن في الجنوب مغرم بالعظمة، والترف، والشهرة والفرح، وانتهاج اللذات، ولا سيما بالكل. فليس ثمة شيء يحمله على بذل أى جهد في سبيل كسب رزقه، وإذا ليس له مشاغل ضرورية تشغله، فقد امتسلم للكسل، ولم يحاول أن يضطلع بعمل شيء نافع.

هذا، والمساواة في الحفظ، وعدم وجود الرق في الشمال تدفعان السكان إلى الانهماك في الشئون المادية التي يستين بها سكان الجنوب البيض ويزدرونها. فقد تعلم سكان الشمال هؤلاء منذ نعومة أظفارهم أن يكافحوا ضد العوز والحاجة، وأن يضموا الغروة فوق كل الملذات العقلية أو القلبية، لتفاصيل الحياة التواقة قد تلمت حدة خيالهم، فما لديهم من الآراء، أقل مما لدى سكان الجنوب عدداً، وعمومية، ولكنها آراء عملية أكثر، ويغلب عليها الوضوح والدقة. ولما كان رغد العيش هدف كل مجهود، فقد توافر لهم الرخاء كل التوافر، فاستغلوا الطبيعة والإنسان خير استغلال من الوجهة المالية، ووجهت الجماعة كلها بمهارة إلى التعاون على إسعاد كل عضو من أعضائها وتوفير الرخاء له، على حين كانت أثرة الفرد مصدر السعادة العامة للجميع.

فليس لدى الأمريكي الذي يعيش في الشمال خبرة فحسب، بل لديه كذلك العلم والمعرفة، ومع ذلك فهو لا يقدر العلم من حيث هو متعة وتسلية، بل يقدره من حيث هو وسيلة ليس إلا، فتراه يحرص كل الحرص على أن يلم بما له من تطبيقات نافعة. وأما في الجنوب فالأمريكي يميل إلى أن يعمل في تهور واندفاع، وهو أمهر من زميله وأصرح منه وأكرم، وأكثر إقبالاً على الأمور العقلية، فضلاً عن أن ذهنه أكثر توقداً. فمع أن الأول يستمتع بدرجة عظيمة من حيث النشاط وسلامة الدوق، وسعة المعلومات، والمقدرة العامة، فإن به الصفات الطيبة والسئية، التي يتسم بها أفراد الطبقة الوسطى من الناس، على حين أن لدى الثاني ما لدى كل الأرستقراطية، من أذواق وميول، وضروب التعصب، ونقاط الضعف وسعة العقل.

فإذا انضم الثان إلى جماعة ما، وكان لهما إلى حد ما نفس المصالح ونفس الآراء ولكنهما يختلفان خلقاً ومعلومات، وحضارة، فمن المحتمل كل الاحتمال ألا يتفقا؛ إن هذه الملاحظة لتصدق كذلك على كل جماعة من الأمم.

فالرق لا يهاجم الاتحاد الأمريكي إذن مباشرة في مصالحه، بل يهاجمه في آدابه وأخلاقه بطرق غير مباشرة.

كان عدد الولايات التي وافقت على مبدأ «الاتحاد الفدرالي» في سنة ١٧٩٠ ثلاث عشرة ولاية، أما الآن فيتكون الاتحاد من أربع وعشرين ولاية، وازداد عدد السكان أربعة ملايين سنة ١٧٩٠^(١) أكثر من ثلاثة أضعاف في مدى أربعين عاماً، فقد بلغ في سنة ١٨٣٠ ثلاثة عشر مليوناً على وجه التقريب، فالغيرات العظيمة التي من هذا القليل تتم عن غير خطر.

(١) كان عدد سكان الولايات المتحدة الثلاث عشرة هذه في سنة ١٧٩٠ هو ٣ ٩٢٩ ٢٣٨ وكان عددهم بحسب إحصاء سنة ١٨٣٠ هو ١٢ ٨٥٠ ١٠٥ أما عددهم الآن بحسب إحصاء سنة ١٩٦٠ فقد بلغ ١٧٩ ٣٣٣ ١٧٩ وأما عدد الولايات فقد بلغ اثنين ولاية.

إن للجماعة المؤلفة من دويلات عدة، مثل ما للجماعة المؤلفة من أفراد، ثلاث فرص للبقاء والاستمرار: حكمة أعضائها، وضعف أفرادها، وعددها المحدود؛ فالأمريكيون الذين يغادرون شواطئ المحيط الأطلسي ليرغلوا في مجاهل الغرب لا يعدون أن يكونوا مغامرين لا يستطيعون الصبر على أى قيد، وهم نهمون كل النهم من حيث الثروة والمال، وكثيراً ما يكونون ممن طردوا من الولايات التي ولدوا فيها ونشأوا. فعندما يصلون إلى البرارى لا يكون أحد منهم يعرف الآخر، فلا تقاليد لهم، ولا أى شعور بروابط الأسرة، ولا قوة الأسوة الحسنة يمكن أن تحد من إسرارهم؛ سلطان القوانين عليهم ضعيف، وأضعف منه سلطان الآداب العامة. فالمسوطون الذين يفدون على وادى المسيسى باستمرار هم إذن، من كل وجه من الوجوه، دون أولئك الأمريكيين الذين استوطنوا أجزاء الاتحاد الأخرى. ومع ذلك فلهم نفوذ كبير في مجالس الاتحاد، وقد يبلغون إلى تولى رئاسة الحكومة في الجمهورية قبل أن يعرفوا كيف يحكمون أنفسهم.

وكلما زاد ضعف أفراد الأطراف المتعاقدة، ازدادت فرص الاتحاد في البقاء؛ لأن سلامة هذه الأطراف تتوقف عندئذ على اتحادها. ففي سنة ١٧٩٠ عندما كانت أكثر الجمهوريات الأمريكية ازدحاماً بالسكان لا تشمل على أكثر من خمسمائة ألف نسمة كانت كل واحدة منهن تشعر بضآلتها من حيث هي أمة مستقلة، وكان هذا الشعور يجعل الاتفاق مع السلطة الفدرالية ميسوراً. ولكن عندما يزداد عدد السكان في إحدى الولايات ليبلغ المليونين مثلاً، كما بلغ في ولاية نيويورك التي تبلغ مساحتها ما يعادل ربع مساحة فرنسا ذاتها، تشعر هذه الولاية بقوتها إذن، وإن ظلت تؤيد الاتحاد على اعتبار أنه مفيد، ولازدهارها، وإن لم يعد أمراً ضرورياً لوجودها. وهي مع قبولها بأن تظل عضواً فيه، ترمى إلى أن تكون لها الغلبة في المجالس الفدرالية والسيطرة عليها. فمجرد ازدياد الولايات من حيث عدد سكانها يضعف الأواصر التي تربطها بعضها ببعض. فكل الناس الذين وضعوا في وجهة نظر واحدة لا يمكن أن ينظروا إلى الأشياء عينها بطريقة واحدة، فما بالك بهم إن كانت وجهة النظر مختلفة؟ لاشك في أن وجهات نظرهم تزداد اختلافاً. فكلما ازداد عدد الجمهوريات الأمريكية قلت إذن الفرص التي أمامها للإجماع في الشئون التشريعية. أما في الوقت الحاضر (أى في العشرة الرابعة من القرن الماضى) فإن مصالح أجزاء الاتحاد المختلفة ليست بالمتباينة في نظرنا. ولكن من ذا الذى يستطيع أن يرى يتأقّب نظره البعيد تلك التغيرات المنوعة التي قد تتم في المستقبل في بلاد تنشأ فيها مدن جديدة كل يوم، وتتكون ولايات جديدة في كل سنة تقريباً؟

فمنذ نزول الإنجليز المستعمرين لأول مرة، كان عدد السكان يزداد نحو الضعف كل اثنين وعشرين سنة. ولست أعرف أسباباً ما ترجح ووقوف نسبة ازدياد عدد السكان من الأمريكيين الإنجليز هذه، في المائة السنة المقبلة. وفي اعتقادي أنه قبل أن يمضى هذا

الوقت سيبلغ عدد السكان في أقاليم الولايات المتحدة .. والدويلات التي تتبعها أكثر من مائة مليون نسمة موزعين على أربعين ولاية . ولا يسعى إلا أن أسلم بأن مصالح هذه المائة مليون من الناس ليست متعارضة ، بل أرى أنهم ، على العكس من ذلك ، يتساوون في الاهتمام ببقاء الوحدة قائمة بينهم . ومع ذلك فلازلت أقول إنهم ، بسبب أنهم مائة مليون إنسان ، يكونون أمة متمايزة تتفاوت في القوة ، فإن استمرار الحكومة الفدرالية لا يمكن أن يكون إلا حادثاً سعيداً .

ومهما كان يميل بقابلية الإنسان للكمال عظيماً ، فإني لا أزال أرفض أن أعتقد بدوام حكومة يطلب منها أن توحد أربعين أمة مختلفة ، وممتشرة في إقليم واسع مساحته مساحة نصف أوربا ، وأن تتحاشى كل منافسة وطموح وصراع فيما بينها ، وتوجه نشاطها في المستقبل نحو تحقيق أغراض واحدة بعينها - اللهم إلا إذا تبدلت الطابع وتغير الناس تغيراً شاملاً .

ولكن أكبر خطر يعرض له الاتحاد الولايات المتحدة ، من جراء تزايد وتوسعه إنما ينشأ من تنقل قواه الداخلية المستمر وتغيرها . فالمسافة بين بحيرة سوبيريور وخليج المكسيك تزيد على ألف ومائتي ميل ، في اتجاه مستقيم ، وتنشئ حدود الولايات المتحدة على امتداد هذا الخط الهائل كله ، فضع تارة في نطاق هذا الخط وتارات كثيرة وراءه مسافات شاسعة في البراري والقفار . وقد حسب الحاسبون أن البيض كانوا يتقدمون كل سنة سبعة عشر ميلاً على طول هذه الحدود الهائلة ، وكانوا يواجهون في تقدمهم ، من حين إلى حين عقبات تعطلهم مثل إقليم صحراوي جذب ، أو بحيرة ، أو شعب من شعوب الهنود الحمر . وعندئذ يضطرون إلى التوقف برهة من الزمان . ويتقوس طرفاً هذا « الطابور » المتقدم وينحنيان حول نفسيهما . وحالما يلتقيان يعود « الطابور » ويتجه في سيرة إلى الأمام . فتقدم الجنس الأوربي التدريجي المستمر هذا نحو جبال روكي يشبه حدثاً من تلك الأحداث المشمولة بالعتاية الإلهية . فهو أشبه بطوفان من الناس يظل يعلو باستمرار ، وتدفعه يد الله إلى الأمام باستمرار .

ف وراء هذه الطلائع الأمامية من المستوطنين الفاتحين شيدت مدن ، وأقيمت ولايات ممرامية الأطراف . ولم يكن بها في سنة ١٧٩٠ غير بضعة آلاف من الرواد مبعثرين في أودية المسيسيبي ، أما اليوم فإن هذه الأودية نفسها تشمل من السكان ما كان يشمل الاتحاد كله في سنة ١٧٩٠ ، ويبلغ عددهم قرابة الأربعة ملايين . فقد تأسست مدينة واشنطن سنة ١٨٠٠ وسط الاتحاد نفسه ؛ ولكن ما حدث من التغيرات الكبيرة في هذه المدينة جعلها تقع الآن في طرف من أطراف الاتحاد البعيدة . فكى يأخذ نواب الولايات الغربية البعيدة أماكنهم في الكونغرس يضطرون إلى قطع مسافة طويلة تقرب من المسافة التي بين باريس وينا .

وتدفع ولايات الاتحاد كلها في الوقت نفسه نحو الازدهار والرخاء ولكن لا يتيسر لها جميعاً أن تنمو وتزدهر بسرعة واحدة. ففي شمال الاتحاد تمتد السلاسل المتفرعة من سلسلة جبال الألبات منفصلة بعضها عن بعض حتى تصل إلى المحيط الأطلسي، وتكون طرقاً فضيحة، ومرايا كبيرة مهياة لاستقبال أكبر السفن حجماً. ولكننا نجد الساحل الممتد من نهر البوتوماك بمحذاء الشاطئ حتى مصب نهر المسيسي، رملياً ومنبسطاً. ففي معظم مصبات الأنهار التي في هذا الجزء من الاتحاد عوائق تعطل الملاحة فيها، وليست الموانئ القليلة التي بين تلك الخلجان الصغار، ذات عمق واحد، وما تقدمه من تسهيلات للعبارة، أقل بكثير مما تقدمه موانئ الشمال.

إن أول سبب من أسباب القصور، وهو سبب طبيعي، يتصل بسبب آخر، ينشأ عن القوانين. فقد رأينا أن الرق الذي قد ألغى في الشمال، لا يزال قائماً في الجنوب. وسبق أن أشرنا إلى ماله من عواقب وخيمة تهدد نجاح المزارع نفسه، صاحب الأرض والرقيق.

يتفوق الشمال إذن على الجنوب في التجارة والصناعة كليهما، وكانت نتيجة هذا التفوق الطبيعية سرعة ازدياد عدد السكان، وتزايد الثروات في نطاق حدوده. فقد أصبحت الولايات التي على شواطئ المحيط الأطلسي فعلاً نصف أم، ومعظم الأراضي يملكها أصحابها، فلم يعد في وسعها إذن أن تستقبل عدداً كبيراً من المهجرين، كما تستقبلهم الولايات الغربية، حيث لا يزال المجال متسعاً اتساعاً كبيراً لجهود الإنسان. فوادي المسيسي أكثر خصباً من شواطئ المحيط الأطلسي. فهذا السبب، بالإضافة إلى غيره من الأسباب الأخرى، يساعد على دفع الأوربيين نحو الغرب؛ وهذه حقيقة يمكن التدليل عليها بقوة الأرقام. فقد تبين أن مجموع سكان الولايات المتحدة قد زاد ثلاثة أضعاف في مدى أربعين عاماً، على حين أن عدد سكان الولايات المجاورة «لوادي المسيسي»، قد ازداد إحدى وثلاثين مرة في مدى الأربعين سنة نفسها.

لقد ظل مركز القوة الفدرالية يتغير باستمرار. فمنذ أربعين سنة كانت أغلبية المواطنين في الولايات المتحدة قد استقرت على شواطئ المحيط حوالي البقعة التي تقوم فيها مدينة واشنطن الآن. أما اليوم فمعظم الشعب يتجه إلى داخل البلاد، ونحو الشمال. ولن تمضي عشرون سنة حتى يكون أكثرهم قد استقروا وراء جبال الألبات وفي غربها. وإن ظل الاتحاد قائماً، فلا يخفى أن حوض نهر المسيسي المعروف لخصوبة تربته واتساع رقعته؛ سيكون المركز الدائم للحكومة الفدرالية. ففي ثلاثين سنة أو أربعين سيأخذ هذا الجزء من البلاد مركزه الطبيعي، ومن السهل أن نقول أن نسبة عدد سكانه إذا قورن بعدد سكان شواطئ المحيط الأطلسي ستكون كنسبة ٤٠ - ١١ في الجملة. وفي بضعة سنوات ستفقد الولايات التي أنشأت الاتحاد، القدرة على توجيه سياسته وإدارته، وسيسود سكان وادي المسيسي المجالس الفدرالية.

إن انجذاب القوة الفدرالية وتكاثرها نحو الشمال الغربي باستمرار يتجلى في إحصاء عدد السكان العام الذى يعمل كل عشر سنوات ويتحدد فيه من جديد عدد النواب الذين ترسلهم كل ولاية إلى الكونجرس. ففي سنة ١٧٩٠ كان عدد نواب فرجينيا في الكونجرس تسعة عشر نائباً، وظل هذا العدد يزداد حتى بلغ سنة ١٨١٣ الثلاثة والعشرين، ثم منذ هذا الوقت أخذ يتناقص. ففي سنة ١٨٣٣ لم تنتخب فرجينيا سوى واحد وعشرين نائباً. وفي الفترة عينها سارت نيويورك في اتجاه عكس هذا الاتجاه، فقد كان لها عشرة نواب سنة ١٧٩٠، أما في سنة ١٨١٣ فقد بلغ عددهم سبعة وعشرين، ثم أربعة وللثلاثين في سنة ١٨٢٣، وأربعين في سنة ١٨٣٣، على حين كان لولاية أوهايو ممثل واحد في سنة ١٨٠٣ ولم تأت سنة ١٨٣٣ حتى بلغ عدد ممثليها تسعة عشر عضواً.

من الصعب أن يتصور المرء أمة غنية وقوية تتحد اتحاداً باقياً مع أخرى فقيرة وضعيفة، حتى ولو ثبت أن قوة الأولى وثروتها ليستا السبب في ضعف الأخرى وفقرها. ولكن صيانة الاتحاد هذا تصبح مع ذلك أشق عندما تكون قوة أحد الطرفين آخذة في التناقص وقوة الطرف الآخر في الازدياد. فهذه الزيادة السريعة غير المتناسبة التي حدثت في بعض الولايات تهدد استقلال البعض الآن. فقد تنجح نيويورك بمن فيها من المليونى ساكن، وبالأربعين نائباً الذين يمثلونها، في أن تمل إرادتها على الولايات الأخرى في الكونجرس؛ وحتى إن لم تحاول الولايات القوية أن تضغط على الولايات الصغيرة لظل الخطر مع ذلك قائماً، إذ يوجد في إمكان الفعل، بقدر ما يوجد في الفعل نفسه. فالضعيف لا يثق دائماً بعدالة القوى ولا بحججه. أما الولايات التي لا تزداد بمثل السرعة التي يزداد بها غيرها فتنظر إلى الولايات اغتروطة بعين الريبة والحسد. فلا غرو أن حدث في النفوس قلق عميق وتيج غامض، وكلاهما ملحوظ في الجنوب، وهو نقى بارز كل البروز للفتنة والازدهار اللذين في أجزاء الاتحاد الأخرى. وأظن أن الموقف العدائى الذى وقفه الجنوب حديثاً لا يعزى إلى سبب غير هذا السبب. فسكان الولايات الجنوبية هم دون سائر الأمريكيين، أكثر الناس اهتماماً بصيانة الاتحاد. فلا شك في أنهم سيعانون أكثر من سواهم إذا ما تركوا وشأنهم. ومع ذلك فإن الولايات الجنوبية هذه هي التي تهدد بفصم عرى الاتحاد. وليس يعز على أحد أن يدرك أن الجنوب الذى أعطى الاتحاد أربعة رؤساء للجمهورية، والذى يرى أنه أخذ في فقدان نفوذه في الاتحاد، وأن عدد ممثليه في الكونجرس يتناقص سنة بعد أخرى، على حين يزداد عدد ممثلي الولايات الشمالية والغربية. فالجنوب الممتلئ بالسكان الحاذى الطبع، السريعى الغضب، يزداد كل يوم حقاً وازرعاً. فسكانه يفكرون في موقفهم الحاضر، ويتذكرون ما كان لهم من ماض، بشئ من القلق السوداوى الذى يشعر به الناس الذين يشبهون في وجود ظلم وتعمسف، فإن هم رأوا أن قانوناً من قوانين الاتحاد جاء صراحة في غير مصلحتهم احتجوا عليه وقالوا عنه إنه جاء من نتائج سوء استخدام السلطة، وإن لم تصادف احتجاجاتهم الشديدة أذناً مصغية لوحوا بالانفصال عن مجتمع يرهقهم بالتكاليف والأعباء، ويعرهم الاستمتاع

بالمنافع . قال سكان ولاية كارولينا في عام ١٨٣٢ « إن التعرقة تدر الثراء على الشمال ، على حين أنها تجر الخراب على الجنوب . فإن لم يكن هذا صحيحاً فالإلام نعزو تزايد قوة الشمال وثروته باستمرار ، على ما في جوه من قسوة ، وفي تربة بلاده من قحولة ، على حين أن الجنوب الذى يوصف بأنه جنة أمريكا يتدهور بسرعة . »

فلو أن التغيرات التى وصفناها حدثت تدريجياً ، حتى صار كل جيل على الأقل ، يجد الوقت الكافى ليخفى فيه مع نظام الأشياء وأوضاعها التى ألف أن يعيش فيها ، لكان الخطر أقل وأهون . ولكن المجتمع يتقدم فى أمريكا بسرعة مذهلة حتى يكاد تقدمه هذا يكون ثورة وانقلاباً . فقد يعيش المواطن منهم حتى يرى ولايته قد تبوأ مركز الصدارة فى الاتحاد ، ثم إذا بها انقلبت ضعيفة لاحول لها ولا قوة فى المجالس الفدرالية . وقد عرف أن جمهورية أمريكية إنجليزية قد نمت بسرعة كما ينمو الطفل فمرت من الميلاد إلى الطفولة فالنضج فى مدى ثلاثين عاماً . ومع ذلك فيجب ألا يتوهم أحد أن الولايات التى تفقد سيطرتها فى المجالس تفقد كذلك سكانها وثروتها ، فليس ثم حد يفرض على ازدهار الولاية ورخائها ، بل إنهما ليزدادان فيها بأسرع مما يزدادان فى أية مملكة أوربية . ولكن الناس فيها يظنون أنهم قد افقروا لأن ثروتهم لا تنمى بالسرعة نفسها التى تنمى بها ثروات جيرانهم ، ويتوهمون أن قوتهم قد زالت عنهم لأنهم أصبحوا فجأة على اتصال بقوة أعظم من قوتهم . وهكذا يتبين أنهم إنما قد أودوا فى شعورهم وفى أهوائهم لافى مصالحهم ، ولكن فى هذا مايكفى لتعريض صيانة الاتحاد للخطر ؛ فلو أن الملوك والشعوب جعلت تعنى منذ بداية العالم برعاية مصالحها وحدها لما كان ثمة مجال لقيام الحروب بين بنى الإنسان .

فلاخرو أن كان ازدهار الأحوال فى الولايات المتحدة مصدر أشد الأخطار التى تهددها ، لأنه قد يخلق فى بعض الولايات الأعضاء فى الاتحاد شيئاً من تلك النشوة التى تصحب كل زيادة فى الحظ والثروة تأتى فجأة وعلى غير انتظار ، كما أنه قد يشترى فى أخرى انفصالات الحسد وسوء الظن والريية والتحسر التى ترافق زوال الثروة عادة . فالأمريكيون ينظرون إلى تقدمهم هذا غير العادى بكثير من الزهو والفخار ، على أنهم لو نظروا إليه بالأسف والفرع لكانوا أعقل وأحزم . فلا بد أن يأتى على الولايات المتحدة وقت تصبح فيه أمة من أعظم أمة العالم ، ولسوف تنتشر ذرايعهم فى أمريكا الشمالية كلها . فالقارة التى يسكنونها قارتهم ، ولا يمكن أن تغفل من أيديهم . فما الذى يدعوهم إذن إلى الإسراع فى الاستيلاء عليها ، فالثراء والسلطان والشهرة لا يمكن أن تكون إلا لهم فى وقت ما فى المستقبل . ولكنهم مع ذلك يتدفعون وراء جمع المال كأن لم يعد أمامهم سوى دقيقة واحدة كى تصير الثروة فى أيديهم .

أظنى قد برهنت على أن بقاء الاتحاد الحالى يتوقف كل التوقف على استمرار موافقة

جميع المتحالفين فيه على بقاءه . وقد بدأت من هذا المبدأ أبحاث عن الأسباب التي قد تدعو بعض الولايات إلى الانفصال عن الأخرى . ومع ذلك فقد يملك هذا الاتحاد بطريقتين مختلفتين . فقد تختار إحدى الولايات المتحالفة أن تنفصل عن الميثاق ، وبذلك تنقسم عرى الرابطة الفدرالية بالضرورة . وعلى أساس هذا الفرض يصدق معظم ما ذكرته من ملاحظات . أو أن تضع سلطة الحكومة الفدرالية تدريجياً من جراء نزعة الجمهوريات المختلفة المتحدة إلى استعادة استقلالها . فبعد أن تجرد السلطة المركزية من جميع امتيازاتها الواحدة بعد الأخرى ، وتصبح ضعيفة لا حول لها ولا قوة برضاها الضمني ، تصبح عاجزة عن أن تحقق غرضها ، وعندئذ يملك الاتحاد الثاني كما هلك الأول بنوع ألفن الشيوخوخة . فإضعاف الرابطة الفدرالية التدريجي ، ذلك الإضعاف الذي قد يؤدي في النهاية إلى انحلال الاتحاد ، ظرف قد يترتب عليه عدة عواقب صغرى متنوعة ، قبل أن يؤدي إلى إحداث تغيير عنيف مثل هذا العنف . ومع ذلك فقد يظل الاتحاد قائماً على الرغم من أن حكومته قد وصلت إلى درجة من الجمود والضعف تشل الأمة ، وتؤدي إلى إشاعة الفوضى فيها ، وتعطل سير ازدهار البلاد العام ورخائها .

وبعد دراسة الأسباب التي قد تحمل الأمريكيين الإنجليز على التفكك والفرق ، من المهم أن نبحث ، في حالة إن كان الاتحاد سيظل قائماً ، وما إن كانت حكومتهم مستمرة في توسيع مجال عملها أو تعمل على تضيقه ، وعما إن كانت تصبح أكثر همة ونشاطاً ، أو أكثر ضعفاً وخوراً .

لا يخفى أن الأمريكيين يميلون إلى أن ينظروا إلى حالتهم التي هم فيها بشيء من الفرع . فهم يرون أن ممارسة حقوق السيادة تتجه في معظم أمم العالم إلى التجمع في أيدي فئة قليلة ، وأنهم يخشون كل الخشية أن يكون هذا مصير الأحوال في بلادهم . فحتى رجال السياسة أنفسهم يشعرون بهذه المخاوف أو هم يتظاهرون بأنهم يشعرون بها . ذلك لأن المركزية أمر غير مقبول في أمريكا بأية حال من الأحوال ، ولأنه لا يوجد أية وسيلة لاجتذاب الأغلبية أضمن من الشكوى بأن السلطة المركزية تتعدى على سلطة الولايات . فالأمريكيون لم يلاحظوا أن البلاد التي فيها مثل هذه النزعة المزعجة إلى المركزية ، بلاد يسكنها شعب واحد مفرد ، على حين أن الاتحاد يتكون من جماعات شتى مختلفة . فهذه الحقيقة تكفي لنفي كل الاستنتاجات التي يمكن أن تستبط بطريقة التمثيل . ولست أخفى عن القارئ ميلى إلى اعتبار هذه المخاوف التي يشعر بها عدد كبير من الأمريكيين مخاوف وهمية . فبدلاً من أن أشاركهم في فرعهم من مركزية السلطة في أيدي الاتحاد ، أرى أن الحكومة الفدرالية آخذة في أن تضعف وتفقد قوتها بشكل واضح . وما أنا بحاجة إلى الالتجاء إلى ذكر أحداث بعيدة للتدليل على صحة هذا القول ، ولكى ألجأ إلى أحداث وظروف شاهدها بنفسى عياناً في وقتنا الحاضر .

فلو أنا تعمقنا بحث ما يجري الآن في الولايات المتحدة لالتصنا بكل سهولة ويسر بأن هناك نزعتين متعارضتين أشبه بتيارين يسيران في مجرى واحد ولكن في اتجاهين متضادين . لقد مضى على الاتحاد الآن خمس وأربعون سنة أزال الزمن فيها كثيراً من ضروب التعصب الإقليمي التي كانت تناوى قوة الاتحاد في بادئ الأمر ، وأصبح الشعور الوطني الذي ربط كل أمريكي بولايتته التي ينتمى إليها أقل حدة ، وأصبحت أجزاء الاتحاد المختلفة أكثر مسالة ومودة ، كلما ازدادت معرفة بعضها ببعض . فالبريد ، وهو وسيلة الاتصال العظمى ، يصل الآن إلى أعماق الغابات ، وأوجدت السفن البخارية وسائل اتصال يومية بين شتى نقاط السواحل ، وقامت وسائل نقل بحرية ونهرية بنقل السلع بسرعة في أنهار البلاد صعوداً وهبوطاً بسرعة لا مثيل لها . ولا بأس من أن ننضيف إلى التسهيلات التي أتاحتها الطبيعة تلك الجيول والرغبات القلقة والرغبة في العمل والانشغال ، ومحبة الكسب ؛ فكلها حوافز تدفع الرجل الأمريكي باستمرار إلى أن يحيا حياة نشيطة ، وتعمله على صلة بسائر إخوانه المواطنين . فتراه يعبر البلاد الآن من كل جهة ، ويزور كل من فيها من مختلف الأقوام . فليس في فرنسا مديرية يعرف فيها الأهالي بعضهم بعضاً كما يعرف الثلاثة عشر مليوناً من الأمريكيين الذين يعيشون في أقاليم الولايات المتحدة ، بعضهم البعض .

فمادام الأمريكيون يختلطون بعضهم بعضاً فسيزدادون تقارباً وتماثلاً ؛ فتناقص الفروق الناشئة عن اختلاف المناخ ، والأصل ، والمؤسسات ، ويظل المواطنون يقتربون باستمرار من الطراز العام المشترك . ففي كل سنة يغادر آلاف منهم الشمال ليستقروا في أجزاء شتى من أقاليم الاتحاد ، حاملين معهم معتقداتهم ، وآراءهم وآدابهم . وإذا كانوا أكثر استارة من الذين سينزلون بين ظهرانيهم ، فإنهم سرعان ما يرتفعون إلى تولى رئاسة الشئون ، ويكيفون المجتمع بما فيه مصلحتهم هم . وهكذا تعاون هذه الهجرة المتواصلة من الشمال إلى الجنوب - تعاون - بوجه خاص ، على إدماج الصفات الإقليمية في خلق قومي واحد . ويبدو أن حضارة الشمال ستكون المعيار المشترك الذي ستأخذ به الأمة جمعاء في يوم من الأيام .

ازدادت قوة الروابط التجارية التي تربط الولايات المختلفة بعضها ببعض ، بازدياد الصناعة الأمريكية وتقدمها ، وبالاتحاد الذي أصبح يشكل تدريجياً في رأيهم جزءاً من عادات الأمريكيين . فقد أزاح الزمن الكابوس الذي كان جاثماً على خيال المواطنين سنة ١٧٨٩ . فلم تصبح السلطة الفدرالية ظالمة مرهقة ، ولم تهدم استقلال الولايات ، ولن تخضع المتحالفين لمؤسسات ملكية ، ولم يعمل الاتحاد على إثارة الولايات الصغرى على الكبرى . بل ظل الاتحاد الكونفدرالي يزداد في عدد سكان ، وفي الثروة والسلطة ، فلا غرو أن اقتضت بأن العقبات الطبيعية التي تقوم في سبيل درام الاتحاد الأمريكي ليست بالعقبات الكأداء ، كما كانت الحال في سنة ١٧٨٩ ، وبأن أعداء الاتحاد ليسوا بالكثرة التي كانوا بها من قبل .

ومع ذلك فإن درسا تاريخ الولايات المتحدة في الخمس والأربعين سنة الأخيرة بمزيد من العناية، لاقتضاها في يسر بأن السلطة «الفدرالية» أخذت في الضعف. وليس من الصعوبة في شيء تفسير الأسباب التي أدت إلى هذه الظاهرة. فعندما نشر دستور سنة ١٧٨٩ كانت الأمة بين برائن الفوضى، وكان الاتحاد الذي جاء عقب هذا الاضطراب قد أثار الكثير من الفرع والكرامية في نفوس الناس، ولكنه مع ذلك، نال تأييداً حاراً، لأنه سد حاجة ماسة؛ ومع أنه هوجم في ذلك الوقت أكثر مما يهاجم الآن، فسرعان ما وصلت القوة الفدرالية إلى ذروة السلطة، شأنها في ذلك شأن كل حكومة تظهر بالفوز بعد نضال شحذ قوتها، هذا، وقد بدا للناس في ذلك الوقت أن تفسير الدستور يميل إلى توسيع السلطة الفدرالية لا إلى تقييدها أو إضعافها. وتغلب الاتحاد من عدة وجوه في مظهر شعب واحد غير منقسم على نفسه، توجهه حكومة واحدة في شئون السياسة الداخلية والخارجية، ولكن الأمة لم تصل إلى هذه الدرجة من القوة إلا بعد أن سمت على نفسها إلى حد ما.

ولم يعدم الدستور «شخصية» الولايات الفردية، فالجماعات كلها أيما كانت طبيعتها، تندفع نحو الاستقلال، تحفرها إليه غريزة خفية فيها، وتضج هذه النزعة إلى الاستقلال بارزة في بلاد مثل أمريكا، حيث كل قرية فيها تشبه جمهورية اعتادت أن تحكم نفسها بنفسها. ومن ثم كان لابد للولايات من أن تبدل مجهوداً كبيراً في إذعانها للسيادة الفدرالية، ولا شك في أن كل جهود بذلت في هذا السيل مهما كانت ناجحة، ستضعف بالضرورة بتضاؤل الأسباب والظروف التي استدعتها.

ولما وطدت الحكومة الفدرالية سلطتها، استأنفت أمريكا مركزها بين الأمم، وعاد السلام إلى قلوبها، كما عادت إليها الثقة المالية، وأعقبت الفوضى حالة ثابتة مستقرة مكنت الناس من الاضطلاع بالمشروعات الصناعية في حرية واطمئنان. فهذا الرخاء نفسه، هو الذي أنسى الأمريكيين السبب الذي دعا إليه؛ فما أن زال الخطر عنهم حتى زالت معه الهمة والوطنية اللتان مكنتا لهم من مقاومته. فلما تخلصوا مما كان يرهقهم من متاعب وهوم، عادوا سراعاً إلى عاداتهم المألوفة، واستسلموا، دون أية مقاومة، إلى ميولهم الطبيعية؛ ولما خيل لهم أن لم تعد بهم حاجة ماسة إلى قيام حكومة قوية، أخذوا من جديد يرون أن مثل هذه الحكومة مصدر مضايقة وتعب. هذا، وقد ازدهر كل شيء في ظل الاتحاد، ولم تكن الولايات ميالة إلى التخلي عنه ولكنها أرادت أن تجعل عمل السلطة التي تظله هنا ضئيلاً هزياً بقدر الإمكان - لقد تم الاتفاق على مبدأ الاتحاد العام، ولكن كان ثمة نزعة إلى الاستقلال في كل جزئية صغيرة، لقد صاروا يسلمون كل يوم في يسر وسهولة بمبدأ الاتحاد الكونفدرالي ولكنهم قلما كانوا يطبقونه فعلاً. وهكذا أدت الحكومة الفدرالية بما خلقت من نظام، وأوجدته من سلام واطمئنان، إلى تدهورها هي نفسها.

وما أن تجلت نزعة الرأي العام هذه سافرة، حتى شرع زعماء الأحزاب الذين

يعيشون على أهواء الشعب، في أن يستغلوها ويوجهوها شطر ما فيه مصلحتهم، وعندئذ أصبح مركز الحكومة الفدرالية بالغ الحرج فقد ظفر أعداؤها بمحبة الشعب، وصار لهم الحق في توجيه سياسته، بأن تعهدوا بالعمل على تقليل ما لهذه الحكومة من نفوذ. ومنذ ذلك الوقت صارت حكومة الاتحاد مضطرة إلى التراجع كلما نزلت إلى حلبة الصراع مع حكومات الولايات. هذا، وكلما وضع تفسير ل مواد الدستور الفدرالى، جاء عادة ضد الاتحاد وفي مصلحة الولايات.

لقد خول الدستور للحكومة الفدرالية أن ترعى المصالح القومية وتكفلها، وكان المعتقد أنه لا توجد سلطة أخرى أصلح منها للإشراف على إنجاز الإصلاحات الداخلية الكبرى التي تزيد في سعادة الاتحاد وازدهاره كله وذلك كشق الترع مثلاً. ولكن سرعان ما فرغت الولايات من أن ترى سلطة تستطيع أن تتصرف هكذا في جزء من أملاكها، وخشيت أن تحصل الحكومة المركزية بهذه الوسيلة على سلطة «أبوية» هائلة في داخل الولايات، وتعارض نفوذاً، تريد هي أن تحتفظ به لعمالها ووكلائها وحدهم. فقام الحزب الديمقراطي الذي كان يقاوم باستمرار ازدياد السلطة الفدرالية، واتهم الكونغرس بالاغتصاب، كما اتهم الموظف الأول، رئيس الدولة، بالطموح، فارتاعت الحكومة المركزية من هذه الصيحات، وانتهت إلى الاعتراف بأخطائها، وتعهدت أن تحصر نفوذها في المستقبل في نطاق الدائرة المرسومة لها.

لقد خول الدستور لحكومة الاتحاد الحق في أن تعقد المحادثات مع الأمم الأجنبية وكان المؤلفون أن ينظر إلى القبائل الهندية التي تناخم مضاربها حدود الولايات المتحدة، على هذا الضوء، أى باعتبارها دولاً أجنبية. فمادام هؤلاء الهنوجيون يقولون أن يتراجعوا أمام تقدم المستوطنين المتحضرين لم يكن ثم مجال لنزاع بشأن الحق الفدرالى. ولكن إذا ما حاولت قبيلة هندية أن تقيم مساكنها في بقعة معينة، لتستقر فيها طالبت الولايات المجاورة لها بحق ملكيتها لتلك الأراضي. كما طالبت بحق السيادة على سكانها من الأهالى، وسرعان ما كانت الحكومة المركزية تعترف لها بهذين الحقين. وبعد أن عفدت معاهدات مع الهنود بوصفهم أمماً مستقلة تركتهم على أنهم رعايا مجالس الولايات التشريعية ولاستبداها.

هذا وقد امتدت بعض الولايات التي تأسست في أول إنشائها على شواطئ المحيط الأطلسى - امتدت نحو الغرب، إلى غير حد، في الأقاليم الموحشة التي لم تطأها قدما أوربي من قبل. وعندئذ جعلت الولايات التي سبق أن تعينت حدودها نهائياً بشكل لا رجعة فيه، تنظر بعين الطمع إلى الأقاليم الفسيحة المترامية الأطراف التي أضحت مفتوحة أمام جيرانهم. فأرضاء لها وافقت الولايات الأولى على تعيين حدودها، على أن تترك جميع الأراضي التي وراء أقاليمها للاتحاد في حقله. ومن ذلك الوقت صارت الحكومة المركزية هي المالكة لجميع الأراضي غير المزروعة التي تقع وراء حدود الثلاث عشرة ولاية

التي تكون منها الاتحاد في البداية، فأصبح لها الحق في تقسيم هذه الأراضي وفي بيعها - وكانت الأموال التي تجني من هذا المصدر تودع في الخزانة العامة لينفق منها على شراء الأراضي من الهنود ولشق الطرق المؤدية إلى المواضع النائية، وعلى استعجال تطوير المجتمع وتقدم الحضارة. هذا، وعلى مر الزمن تكونت ولايات جديدة وسط تلك المقافز والجاهل التي سبق أن سلمتها الولايات الواقعة على شواطئ المحيط الأطلسي، وظل الكونغرس يبيع الأراضي غير المنزرعة التي لهذه الولايات الجدد لمصلحة الأمة كلها.. ولكن هذه الولايات انتهى بها الأمر أن صارت تؤكد أنها، بعد أن أصبحت ذات كيان رسمي مقرر لها، صاحبة الحق في أن تحول غلات هذه الأراضي المبيعة لمصلحتها هي وحدها. فلما اشتدت احتجاجاتها وصارت تهدد بما لا يحمد عقباه، رأى الكونغرس من المصلحة أن يحرم الاتحاد من بعض الامتيازات التي ظل يستمتع بها إلى الآن، فأصدر في آخر سنة ١٨٣٢ قانوناً قضى بتسليم الشطر الأعظم من الإيرادات الواردة من بيع الأراضي غير المنزرعة - إلى جمهوريات الغرب الجدد، وإن كانت الأراضي نفسها لا تسلم إليها.

وحسب المرء جولة سريعة في الولايات المتحدة حتى يتبين المزايا التي تستمدها هذه البلاد من بنك الولايات المتحدة، وهي مزايا مختلفة الأنواع، ولكن واحدة منها تستثير الدهشة بوجه خاص في نفس الغريب عن البلاد. فأوراق البنك المالية التي يصدرها البنك تعتبر قيمتها عند حدود البراري بنفس القيمة التي لها في فلادلفيا ذاتها، حيث يقوم البنك بشئون عملياته المصرفية.

ولكن بنك الولايات المتحدة هذا كان مع ذلك موضع عداوة مريرة. فقد أعلن مديروه عداوتهم لرئيس الجمهورية، ومن جهة أخرى اتهموا هم بأنهم أساءوا استخدام نفوذهم ليعارضوا انتخابه، وهو اتهام قد يكون في محله. ومن أجل هذا هاجم الرئيس مؤسسة البنك هجوماً عنيفاً بكل ما في العداوة الشخصية من مرارة، وقد شجعه في الاستمرار في انتقامه الشخصي اعتقاده أنه مؤيد بما تنطوي عليه الأغلبية من قبول خفية إليه. ويعد هذا البنك الرابطة المالية الكبرى التي تربط أجزاء الاتحاد بعضها ببعض، كما يعد الكونغرس الرابطة التشريعية الكبرى. هذا، وقد عاوتت على هدم البنك تلك الشهوات والأهواء نفسها التي تهدف إلى جعل الولايات مستقلة عن السلطة المركزية.

كان بنك الولايات المتحدة يحفظ دائماً بمقدار كبير من الأوراق المالية التي تصدرها بنوك الولايات المختلفة. وكان في مقدوره أن يجبر هذه المصارف على أن تحول هذه الأوراق المالية إلى نقد في أي وقت يشاء. أما هو فلم يكن يخشى على نفسه منها شيئاً من مثل هذا الطلب، لأن غزارة موارده تمكنه من مواجهة طلباتها ولكن حياة المصارف الإقليمية تصبح بذلك في خطر، وتصبح عملياتها مقيدة محصورة، إذ أنها لا تستطيع أن تصدر من الأوراق المالية إلا مقداراً يتناسب مع رؤوس أموالها، ومع ذلك فقد أذعنت في جزع لهذه الرقابة السليمة. وقامت الصحف التي اشترتها الولايات بالأموال، وقام الرئيس الذي جعلته

مصالحه أداة طيعة في أيديها ، تهاجم البنك هجوماً عنيفاً ، واستارت الشهوات الخلية ، ونزعة البلاد الديمقراطية الفطرية العمياء ، لتكون في صفها تؤيد قضيتها ، ودأبت تؤكد أن مديري البنك كولوا هيئة أرستقراطية دائمة سيصبح نفوذها في النهاية ذا تأثير في الحكومة ، وقد يؤثر في مبادئ المساواة التي يقوم المجتمع على أساسها .

لم يكن النضال بين البنك وخصومه سوى حادث واحد في ذلك الصراع الكبير الناشب في أمريكا بين الولايات المختلفة وبين السلطة المركزية ، بين روح الاستقلال الديمقراطية وبين روح التوزيع السليم للسلطة وللسلطة التابعة . ولست أبغى أن أقول إن خصوم البنك هم الأفراد أنفسهم الذين هاجموا الحكومة الفدرالية في نقاط أخرى ، وإنما أريد أن أقرر أن الهجمات التي تعرض لها بنك الولايات المتحدة نشأت في ذات الميول التي تعارض قيام الحكومة الفدرالية وتناضل ضدها ، إن كثرة خصوم البنك كثرة كبيرة تعد أمانة مؤسفة على تناقص قوة الحكومة الفدرالية .

ولكن لم يحدث أن أظهر « الاتحاد » ضعفاً أشد مما أظهره أمام مشكلة التعريف^(١) الشهيرة ، فقد أدت حروب الثورة الفرنسية ، وحرب سنة ١٨١٢^(٢) إلى إنشاء مؤسسات صناعية في الجزء الشمالي من الاتحاد من جراء قطعها الاتصال الحر بين أمريكا وأوروبا . فلما تم عقد الصلح ، وعادت المواصلات إلى مجاريها المعتادة ، ووصلت المنتجات الأوروبية إلى بلاد الدنيا الجديدة ، رأى الأمريكيون أن مصلحتهم تقتضي أن ينشئوا نظاماً من المكوس يفرض على البضائع المستوردة ليحققوا به غرضاً مزدوجاً ، يحمون به مصانعهم الناشئة ، ويتمكنون من دفع ما عليهم من ديون كانوا قد اقترضوها في أثناء الحرب . فالولايات الجنوبية التي ليس لديها مصانع تذكر ، من جراء أنها بلاد زراعية محض ، بادرت وجأرت بالشكوى من هذا الإجراء . لست أدعى أني أبحث هنا عما إذا كانت شكواها هذه تقوم على أساس وطيء ، وإنما أنا أسرد الحقائق ليس إلا .

ففي سنة ١٨٢٠ أعلنت كارولينا الجنوبية في شكوى لها رفعتها إلى الكونغرس أن التعريف « غير دستورية .. وأنها ظالمة مجحفة » . ثم اعترضت عليها فيما بعد كل من ولايات جورجيا وفرجينيا وكارولينا الشمالية ، وألاباما ، والميسيسي اعراضات تختلف في شدتها . ولكن الكونغرس . بدلاً من أن يصغي إلى هذه الشكاوى ، زاد معايير التعريف الجمركية في سنتي ١٨٢٤ و ١٨٢٨ وأقر من جديد المبدأ الذي قامت على أساسه . وعندئذ أعلن في الجنوب قانون باسم قانون الإبطال (Nullification)^(٣) أو بالأحرى أنه أعيد إلى الحياة . سبق أن أشرت في الموضع المناسب أن الغرض من الدستور الفدرالي لم يكن تكوين

(١) لا راجد عفيف أدى إلى تقرير الأخذ بمبدأ حماية التجارة قرره المجلس سنة ١٨٢٤ .

(٢) حرب قامت بين أمريكا وبريطانيا في أثناء ما كانت الثانية في صراعها مع نابليون وانتهت بصلح (غنت) في ديسمبر سنة ١٨١٤ وانتهت دون أن يكون لها أية نتيجة دولية .

(٣) أى حق الولاية في المناقشة في أمر بطلان قرارات اتخذها الكونغرس .

حلف ، بل خلق حكومة قومية . فأمريكيو الولايات المتحدة يكونون شعباً واحداً لا يتجزأ في جميع الأحوال التي حددها الدستور . وقد عبرت الأمة عن إرادتها في جميع تلك النقاط بصوت الأغلبية ، كما هي الحالة في جميع الأمم الدستورية . فإذا ما قالت الأغلبية قولتها كان من واجب الأقلية أن تذعن لها . ذلك هو المبدأ القانوني السليم ، وهو المبدأ الوحيد الذي يتفق مع نص الدستور المعروف من نيات أولئك الذين وضعوه .

هذا وعلى العكس من ذلك يعتقد أنصار « الإبطال » من أهل الجنوب أن نية الأمريكيين في اتحادهم لم تكن أن يكونوا من أنفسهم شعباً واحداً قائماً بنفسه ، ولكنهم قصدوا تكوين حلف من شعوب مستقلة ليس إلا . وعلى ذلك فإن كل ولاية تحتفظ بسيادتها كاملة ، قانوناً (de jure) إن لم تستطع أن تحتفظ بها في الواقع (de facto) ولها الحق في أن تفسر قوانين الكونجرس التفسير الذي تراه ، وأن توقف عملها في دائرة إقليمها الخاص إذا ما تبين لها أنها غير دستورية ، أو أنها مجحفة غير عادلة .

ويتلخص قانون « الإبطال » هذا كله ، في جملة ذكرها السيد كلهون (Calhoun) نائب رئيس الجمهورية ، ورئيس ذلك الحزب في الجنوب ، قالها أمام مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة سنة ١٨٣٣ . فقد قال « الدستور ميثاق ، الولايات أطراف فيه بوصفها أصحاب سيادة ، والآن كلما دخلت أطراف في ميثاق لاتعترف فيه بأى حكم مشترك يكون رأيه الفصل في النهاية ، صار لكل منها الحق في أن تحكم بنفسها ، فيما يتعلق بطبيعة الأداة ومداها والتزاماتها » . وظاهر أن مثل هذا المبدأ يقوض أساس الدستور الفدرالى ويعيد الأمريكيين إلى تلك الفوضى التي أنقذهم منها دستور سنة ١٧٨٩ .

فلما رأت كارولينا الجنوبية أن الكونجرس قد أصم أذنيه عن سماع احتجاجاتها هددت بتطبيق مبدأ « الإبطال » هذا على قانون التعريف الفدرالى .. ولكن الكونجرس تشبث بنظامه ، فهبت العاصفة . ففي سنة ١٨٣٢ عقد شعب كارولينا الجنوبية مؤتمراً أهلياً لبحث الإجراءات غير العادية التي بقى عليهم أن يقوموا بها . ففي الرابع والعشرين من شهر نوفمبر السنة عنها أذاع هذا المؤتمر قانوناً على صورة مرسوم ألغى قانون التعريف الفدرالى وأبطل عمله ، وحرم فرض الضرائب والمكوس التي قررها ذلك القانون ، ورفضت أن تعترف بالاستئناف الذى يمكن أن يرفع إلى المحاكم الفدرالية .. وهذا القانون لاينفذ إلا في شهر فبراير التالى . وقد أشير فيه إلى أنه إذا عدل الكونجرس التعريف قبل هذه المدة فقد ترضى كارولينا الجنوبية بالألتابع تهديداتها إلى أبعد من ذلك . ثم بدت رغبة غامضة فيما بعد إلى عرض المسألة على جمعية غير عادية تتألف من جميع ولايات الاتحاد ، وفي الوقت نفسه قامت كارولينا الجنوبية بتسليح حرسها الأهلى واستعدت للقتال .

ولكن هذا الكونجرس الذى استخف برعاياه الذين جاءوا يرفعون إليه مطالبهم أصغى إلى شكواهم عندما كسروا عن أنيابهم ، وظهروا أمامه والسلاح في أيديهم ، فعندئذ

صدر قانون تخفيض مكوس التعريف تدريجياً لمدة عشر سنوات حتى تصل إلى درجة لا تزيد على ما يسد الاحتياجات الحكومية الضرورية ، وبذلك يكون الكونجرس قد نزل تماماً عن مبدأ التعريف ، وأحل مجرد ضريبة مالية محل نظام الحرية الصناعية . وكى تصون حكومة الاتحاد ماء وجهها وتخفى ما أحاق بها من هزيمة التجأت إلى وسيلة معهودة للحكومات الضعاف ؛ فإنها سلمت بالموضوع من ناحية الواقع ، ولكنها ظلت مستمسكة به من حيث المبادئ . وبينما كانت تغير قانون التعريف ، أجازت مشروع قانون يحول للرئيس سلطات غير عادية تمكن له من أن يتغلب بالقوة على مقاومة لم يعد أحد يخشى جانبها .

ولكن كارولينا الجنوبية لم ترض أن تدع الاتحاد ينعم حتى بمظاهر النجاح المنزلة هذه . للمؤتمر الأهلى الذى ألغى مشروع التعريف انعقد هو نفسه مرة أخرى ، وقبل العرض المقدم إليه ، إلا أنه أعلن في الوقت نفسه المناظرة في الأخذ بمبدأ الإبطال مثابرة موصولة لاهوادة فيها . وكى يؤيد ما قال قرر إلغاء القانون الذى يقضى بمنح الرئيس سلطات استثنائية ، على الرغم من أنه كان من المؤكد ألا ينفذ هذا القانون .

حدثت معظم المناقشات التى تكلمت عنها ترواً ، أو حدثت كلها في مدة رئاسة الجنرال جاكسون^(١) . ولا نزاع في أنه أبد حق الاتحاد في مسألة التعريف همة وبراعة ، ومع ذلك فيخيل إلى أن سلوك رئيس الحكومة الفدرالى هذا قد يعد خطراً من الأخطار التى تهدد الآن بقاء هذه الحكومة .

لقد ارتأى بعض الناس في أوروبا رأياً خاصاً بشأن ما للجنرال جاكسون من سلطان على شئون بلاده . وهو رأى يبدو مسرفاً بالغ الإسراف لمن خبروا الموضوع عن كتب . قيل إن الجنرال قد انتصر في عدة معارك ، وإنه رجل نشط يعيل بالطبع وبالعادة إلى استخدام القوة . فهو عجب للسلطة ومستبد بسليقته . قد يكون هذا كله حقاً . ولكن النتائج التى رتبوها على هذه الحقائق جاءت خاطئة كل الخطأ . فقد توهموا أن الجنرال جاكسون عاقد العزم على إقامة دكتاتورية في أمريكا ، وإدخال الروح الحرية فيها ، وإعطاء مزيد من النفوذ للسلطة المركزية لا يمكن أن يكون إلا مضراً بحريات الأقاليم ، ولكن وقت القيام بمثل هذه الأمور في أمريكا وحصر الرجال الذين من هذا الطراز لم يحينا بعد .. فإن كان الجنرال جاكسون قد فكر في استخدام سلطته على هذا النحو لكان قد خسر مركزه السياسى ، ما في ذلك من شك ، ولوضع حياته في مأزق حرج . إنه لم يبلغ به الحرق أن يحاول شيئاً من هذا القبيل .

لقد كان الرئيس جاكسون بعيداً كل البعد عن الرغبة في توميع السلطة الفدرالية ، فهو من الحزب الذى يعمل على الحد من هذه السلطة بشكل تتبع فيه حرفية الدستور

(١) الجنرال أندرو جاكسون الرئيس السابع للولايات المتحدة (١٨٢٩ - ١٨٣٧) وفى مدته زار المؤلف الولايات

الواضحة اليقينية.. والذي لا يسمح بتفسير مادة من مواد القانون الفدرالى تفسيراً تراعى فيه مصلحة حكومة الاتحاد. فما أبعدته عن أن يقف موقف بطل المركزية ! إنه يمثل أحقاد الولايات وغيرها بعضها من بعض، فقد وضعته فى مركزه السامى تلك الأهواء التى تعارض الحكومة المركزية أشد المعارضة، فاستطاع بتملقه هذه الأهواء فى كل يوم، أن يحافظ على مركزه وشهرته بين الشعب. فالجنرال جاكسون صنعة الأغلبية، ولا غرو إن كان يستسلم لـرغباتها ونزعاتها ويلبى كل مطالبها. وإن شئت، قلت عنه، إنه كان يسبق الزمان فى استجابته لنزعات الأغلبية هذه ورغباتها، ويحققها لها قبل أن تعبر عنها هذه الأغلبية نفسها.

وكلما اصطدمت حكومات الولايات بحكومة الاتحاد كان الرئيس أول من يشك فى حقوقه عادة، فهو يكاد يتخطى الهيئة التشريعية دائماً. وعندما يكون مدى السلطة الفدرالية موضوع الأخذ والرد، وقف موقفاً ضد نفسه، فهو يخفى مصالحه الرسمية ويعمل جاهداً للتقليل من شأن مقامه هو ويتستر وينكر نفسه كل الإنكار. وليس معنى ذلك أنه ضعيف بطبيعته أو معاد للاتحاد، فعندما وقفت الأغلبية ضد المطالبين بالإبطال من أهالى الجنوب وضع نفسه على رأسها، وأكد فى وضوح ونشاط المبادئ التى تستمسك بها الأمة، وكان أول من أوصى باستعمال القوة. ولكن الجنرال جاكسون يبدو فى نظرى، إذا سوغ لى أن أستعمل تعبيراً من تعبيرات الأحزاب الأمريكية، فدرالياً بيموله، وجمهورياً بعقله وتديره.

ويتظاهر الجنرال «بالتمسكن» والضعف كى يحظى باجذاب الأغلبية إليه؛ ولكن ما إن يشعر بأن شهرته بين الشعب مكفولة، حتى يسارع ويزيل كل العقبات الملقاة فى السبل المؤدية إلى الأهداف التى ترتضيها الجماعة أو تلك التى لا تغار عليها ولا تتحمس لها. ولما كانت ثم قوة تؤيده لم يحظ بها رئيس قبله، فقد جعل يدوس أعداءه الشخصيين إذا ما اعترضوا سبيله، وإنه ليفعل ذلك بسهولة منقطعة النظير. ففراه يأخذ على نفسه تبعه الإجراءات التى لم يحدث أن رئيساً من سبقوه نجراً وحاول أن يقوم بها.. فقد كان يعامل ممثلى الأمة أنفسهم بشيء من الازدراء، يكاد يبلغ حد الإهانة. فكان يستخدم حق «الفيتو» ضد قوانين الكونجرس. وكثيراً ما كان يغفل حتى الإجابة على ما تطلبه منه هذه الهيئة القوية. إنه لصنعة يتدلل على سيده ويعامله أحياناً بشيء من الغلظة، والجفوة. فقوة الجنرال جاكسون تتزايد باستمرار، أما قوة الرئيس جاكسون فتضائل. فالحكومة الفدرالية قوية فى يديه، لكنها ستنتقل إلى يدي خليفته ضعيفة هزيلة.

إلى لأخطىء خطأ غريباً إن لم تفقد حكومة الولايات المتحدة الفدرالية قوتها على الدوام وتسحب تدريجياً من الشئون العامة، وتضيق نطاق عملها ونشاطها؛ فهى ضعيفة بطبيعتها ولكنها تهجر الآن كل شيء.. حتى مجرد الظهور بمظهر القوة. ومن جهة أخرى يجيل إلى أى لاحظت فى الولايات شعوراً قوياً بالاستقلال وتعلقاً لاشك فيه بحكوماتها

المختلفة . فالالاتحاد مرغوب فيه . ولكن من حيث هو خيال ليس إلا . إنهم يريدون منه أن يكون قوياً في بعض الحالات ، وضعيفاً في سائرهما . فيجب أن يكون في وقت الحرب قادراً على تركيز كل قوى الأمة وجميع موارد البلاد في يديه ، أما في وقت السلم فلا أحد يكاد يحس بوجوده ، كأن هذا الضعف ، وهذا النشاط المتعاقبان أمران جائزان في طبيعة الأشياء .

ولست أعرف إلى الآن شيئاً يستطيع أن يوقف نزعة الرأي العامة هذه . فالأسباب التي فيها نشأت ، لاتقف عن العمل في هذا الاتجاه عينه ، ومن ثم ستظل هذه النزعة مستمرة . ولا بأس من أن نسبق الحوادث ونقول إن حكومة الاتحاد ستظل تضعف يوماً عن يوم إلا إذا استجد حادث خارق للعادة .

ومع ذلك ، ففي اعتقادي أن الوقت الذي فيه يؤدي عجز السلطة الفدرالية هذا عن حماية نفسها ، وعن صيانة السلام في داخل البلاد - إلى القضاء عليها قضاء تاماً - هذا الوقت لا يزال بعيداً . فالالاتحاد مؤيد بمبادئ الشعب ورغباته ؛ وناتجه ملموسة ؛ ومنافعه ظاهرة مرئية لاتخفى على أحد . فإذا ما أدرك الناس أن ضعف الحكومة الفدرالية يجعل حياة الاتحاد في خطر ، فلاشك عندي في حدوث رد فعل يرمي إلى إعطائه مزيداً من القوة والسلطان .

إن حكومة الولايات المتحدة هي الوحيدة بين جميع الحكومات الفدرالية التي قامت إلى الآن ، الوحيدة .. التي قدر لها أن تعمل . فمادام تغير قوانينها لايم إلا بطرق غير مباشرة ، ومادام جوهرها سليماً لم يضعف ضعفاً خطيراً ، فإن تغير الرأي أو حدوث أزمة داخلية ، أو قيام حرب ، قد يعيد إليها كل ما تقتضيه من نشاط^(١) . فالذي حرصت كل الحرص على إبرازه إنما هو هذا . لقد خيل لكثير من الناس في فرنسا أن تغييراً في الرأي العام يجري الآن في الولايات المتحدة ، وأن هذا التغير يتلاءم مع مركزية السلطة في يدي الرئيس والكونجرس . أما أنا فأعتقد ، أننا نستطيع أن نرى في وضوح وجود نزعة أخرى عكس هذه النزعة على خط مستقيم . فكلما تقدمت السن بالحكومة الفدرالية أصبحت بعيدة كل البعد عن اكتساب أية قوة جديدة ، وعاجزة كل العجز عن تهديد سيادة الولايات ، حتى صرت أعتقد أنها آخذة في الضعف والتدهور ، وأن سيادة الاتحاد هي وحدها التي في خطر . هذه هي الحقائق التي يسفر عنها الوقت الحاضر . أما المستقبل فيخفى نتيجة هذه النزعة الأخيرة ، والأحداث^(٢) التي يحتمل أن توقف تيار تلك التغيرات التي وصفناها ترواً أو تعطله أو تزيد سرعته . هذا ولست أدعي أن في استطاعتي إزاحة الستار الذي يخفى تلك الأحداث وتلك النزعة .

(١) حدث ما توقعه المؤلف . فقد قامت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بين الشمال والجنوب (١٨٦١-١٨٦٥) وظلت قوة الحكومة الفدرالية تزدهر باستمرار ونجحت كذلك بارزة في الحربين العالميتين الأخيرتين .

(٢) كانت هذه الأحداث هي أحداث الحرب الأهلية التي قامت بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية (١٨٦١-١٨٦٥) .

المؤسسات الجمهورية في الولايات المتحدة وما أمامها من فرص للبقاء

الاتحاد حادث عارض - والمؤسسات الجمهورية أبقي منه وأدوم - الجمهورية هي حتى الآن حالة الأمريكيين الإنجليز الطيبة - القضاء عليها يقتضى تغير القوانين كلها في وقت واحد، وإحداث تغير عظيم في أخلاق الناس وعاداتهم كلها - العقبات التي تقوم في سبيل الأمريكيين إن هم حاولوا إقامة أرستقراطية بينهم -

إن تفكك أواصر الاتحاد الذي ينجم عن قيام الحروب في قلب الولايات « المتحالفة » الآن، وما يترتب على ذلك من إدخال نظم الجيوش القائمة، وإقامة ديكتاتورية غشوم، وفرض ضرائب باهظة، قد يؤدي في النهاية إلى الإضرار بمصير المؤسسات الجمهورية. ولكن يجب ألا نخلط بين ما ينتظر الجمهورية في المستقبل، وبين ما ينتظر الاتحاد. فالاتحاد أمر عارض لا يدوم إلا ما بقيت الظروف والأحوال مواتية له، على حين أن الشكل الجمهوري يبدو لي أنه الحالة الطبيعية عند الأمريكيين. وليس يستطيع شيء أن يحولها إلى ملكية سوى أسباب معادية تعمل باستمرار في اتجاه واحد بعينه. فالاتحاد موجود أساساً في القانون الذي خلفه. فتورة واحدة، أو تغير واحد في الرأي العام، قد يكفي للقضاء عليه إلى الأبد، ولكن الجمهورية تقوم على أساس أوطد من ذلك وأعمق.

إن ما يفهمونه في الولايات المتحدة من الحكومة الجمهورية لا يعدو تأثير المجتمع في نفسه تأثيراً بطيئاً هادئاً. فالحكومة الجمهورية في نظرهم حالة اجتماعية منتظمة تقوم أساساً على إرادة الشعب المستترة. فهي حكومة مسالمة، يترك فيها للقرارات وقت كاف لتختمر وتناقش، ولا تنفذ إلا بعد أن يتضح الرأي فيها تمام النضج. هذا، ويعلي الجمهوريون في الولايات المتحدة من قيمة الأمور الأخلاقية، ويحترمون المعتقدات الدينية، ويعترفون بالحقوق، ويرون أن الشعب يجب أن يكون أخلاقياً، متديناً، معادلاً، عفيفاً، بقدر ما يجب أن يكون حراً. وليس ما يسمونه « بالجمهورية » في الولايات المتحدة، سوى حكم الأغلبية الهادئ الذي يعدونه المصدر العام الذي تستمد منه الدولة كل سلطاتها. وهو لم يصبح كذلك إلا بعد أن استغرق الوقت الكافي في فحص نفسه، وأثبت وجوده فعلاً. ولكن قوة الأغلبية هذه ليست بالقوة المطلقة غير المحدودة، ففوقها، من الناحية الأخلاقية، الإنسانية والعدالة والعقل، وفوقها، من الناحية السياسية، حقوق مقررة. هذا وتسلم الأغلبية بوجود هذين الحدين الحاجزين، فإن حدث وتحدتهما أحياناً، فما ذلك إلا أنها لها أهواؤها، شأنها شأن الأفراد؛ وهي معرضة مثلهم، لأن تقع في الخطأ، وإن كانت تعرف ما هو صواب وحق.

ولكن الخطباء الشعبيين في أوروبا قد توصلوا إلى كشوف عجيبة! فليست الديمقراطية في نظرهم حكم الأغلبية، كما ظل الناس يعتقدون إلى الآن، بل هي حكم أولئك

الذين يناصرون تلك الأغلبية ويؤيدونها بكل ما في وسعهم من طاقة ومن جهد . فليس الشعب بصاحب الكلمة العليا في مثل هذا الشكل من الحكومة ، ولكن أصحابها أولئك الذين يعرفون ما هو أصلح للشعب وأفيد له . وتلك تفرقة سعيدة تحول للناس أن يعملوا باسم الأمم ، من دون أن يستشروها ، ويقفوا على رأسها ، كما تقول لهم أن يطالبوها بشكرهم على حين تكون حقوقها مديسة بالأقدام . وزيادة على ذلك فهم يعتقدون أن الحكومة الديمقراطية هي الحكومة الوحيدة التي لها الحق في أن تعمل ما تشاء ، وتحقر كل ما للناس من أسس القوانين الأخلاقية وقواعد الذوق السليم المعهودة . فقد ظل الناس حتى عصرنا هذا يعتقدون أن الاستبداد أمر محمقوت في كل صورة من صورته ، ولكن تم كشف جديد توصلوا إليه اسمه الطغيان المشروع والظلم المقدس مادام يمارسان باسم الشعب . إن الآراء التي ارتآها الأمريكيون بشأن الجمهورية تيسر لهم أن يعيشوا في كنفها ، وتكفل لهم بقاءها . فعندهم أن الجمهورية ، على الرغم من أنها كثيراً ما تكون مينة من الوجهة العملية ، صالحة من الوجهة النظرية على الأقل ، وسينتهى الشعب بأن يعمل وفقها دائماً في كل ما يعمل .

كان من المستحيل ، عند تأسيس الولايات المتحدة ، إنشاء إدارة مركزية في أمريكا ، ولا يزال ذلك اليوم أمراً بالغ الصعوبة . فالسكان مبعثرون في بقاع واسعة مترامية الأطراف ، وتفصلهم بعضهم عن بعض عوائق طبيعية كثيرة يعجز معها أى فرد عن أن يضطلع بإدارة جزئيات شئونهم . فأمريكا تعد إذن بلاد حكومة الولايات ، والبلديات ، وقد شعر بهذا السبب جميع الأوروبيين الذين يعيشون في الدنيا الجديدة ؛ هذا ، وقد أضاف إليه الأمريكيون الإنجليز أسباباً أخرى خاصة بهم .

فلما نزل المستعمرون أمريكا الشمالية ، كانت الحرية في الحكم اغلغلت في القوانين الإنجليزية تغلغلها في عاداتهم ، واعتقها المهاجرون ، لامن حيث هي شيء ضرورى لاغنى عنه ، ولكن من حيث هي نعمة عرفوا كيف يقدرونها قدرها الصحيح . هذا ، وقد سبق أن رأينا كيف تأسست المستعمرات في أمريكا . فكل مستعمرة ، بل وكل مركز تقريباً ، كان يسكنها قوم غرباء بعضهم عن بعض جمعت بينهم أغراض مختلفة كل الاختلاف .. فالإنجليز الذين استقروا في الولايات المتحدة رأوا من وقت مبكر أنهم ينقسمون جماعات عديدة متمايزة ليس لهم مرجع واحد مشترك بينهم يرجعون إليه ، فكان على كل جماعة من تلك الجماعات الصغار أن تتولى السهر على شئونها بنفسها مادامت لا توجد سلطة مركزية مضطرة بطبيعة الحال إلى رعاية هذه الجماعات وتزويدها بما يسد حاجاتها في سهولة ويسر . فطبيعة البلاد ، والطريقة التي تأسست بها المستعمرات البريطانية ، وعادات المهاجرين الأول - وفي الجملة كل شيء - قد تصافرت بدرجة غير عادية على مناصرة الحريات في الولاية وفي القرى ، والبلديات .

وهكذا نرى أن جملة المؤسسات التي في الولايات المتحدة، مؤسسات جمهورية بالضرورة. فكى تهدم القوانين هدماً تاماً، والقوانين أساس كل جمهورية، يجب أن تلغى كلها دفعة واحدة، وأنه لأشق في وقتنا الحاضر على أى حزب أو أية جماعة، أن تنشئ حكومة ملكية في الولايات المتحدة، من أن تقوم فئة من الناس وتحول فرنسا إلى جمهورية. فالملكية لا تجد أمامها نظاماً عتيداً جاهزاً من التشريع أعد لها من قبل ليكون تحت تصرفها. فعندما تقوم الملكية تجد نفسها محوطة بمؤسسات ديمقراطية. وكذلك يجد المبدأ الملكي صعوبة كبيرة في النفاذ إلى عادات الأمريكيين وعرفهم والتغلغل فيها.

ليست سيادة الشعب مبدأ منفصلاً قائماً بذاته في الولايات المتحدة لاصلة له بعادات الشعب وأفكاره الغالبة عليه.. بل الأمر على العكس من ذلك حقاً. فهذا المبدأ يصح اعتباره آخر حلقة في سلسلة من الآراء، تربط أجزاء عالم الأمريكيين الإنجليز.. ولقد وهبت العناية الإلهية كل إنسان قسطاً من الذكاء، لا بد منه، ليوجه به نفسه في الشئون التي تهمه هو خاصة. هذه هي القاعدة الكبرى التي تقوم على أساسها الجماعات السياسية والمدنية في الولايات المتحدة؛ فترى رب الأسرة يلتزم هذه القاعدة مع أولاده، ويطبقها السيد على أتباعه وحشمه، وتطبقها القرية على مواطنيها جميعاً، والمقاطعة على قرراها، والولاية على مقاطعتها، والاتحاد على الولايات كلها.. فإذا امتدت هذه القاعدة وشملت الأمة كلها صارت هي مذهب سيادة الشعب.

وهكذا نرى أن مبدأ الجمهورية الأساسى في الولايات المتحدة هو نفسه المبدأ الذى يسيطر على الشطر الأعظم من أعمال بنى الإنسان. فالأفكار الجمهورية تنسرب إلى جميع أفكار الأمريكيين وعاداتهم، وتعترف بها القوانين اعترافاً رسمياً.. فقبل تغير القوانين إذن، يجب أن يحدث انقلاب يشمل المجتمع كله... فحتى دين أغلب المواطنين في أمريكا جمهورى، مادام يخضع الحقائق المتصلة بالآخرة لعقل الفرد، كما أن مصالح الشعب الدنيوية قد تركت، في عالم السياسة، لقطره السليمة. وهكذا صار لكل إنسان الحرية في أن يختار الطريق الذى يعتقد أنه سيؤدى به إلى الجنة - كما أن القانون يحول لكل مواطن الحق في أن يختار شكل الحكومة التى تحكمه.

وواضح أن لاشئ غير سلسلة متلاحقة من الأحداث، كل حادث منها يتجه نفس الاتجاه، يمكن أن تحل محل هذه المجموعة من القوانين والآراء والآداب، مجموعة أخرى مضادة لها من قوانين وآراء وآداب.

لو قدر للمبادئ الديمقراطية أن تزول من أمريكا، فإنها لن تستسلم إلا بعد عملية اجتماعية شاقة تعطل كثيراً، ثم تعود وتستأنف عملها من جديد، وسيكون لها نهضات عدة ظاهرة، ولن تزول تماماً، إلا عندما يأتى شعب جديد كل الجدة ويحل محل الشعب الموجود الآن.. هذا وليس ثمة أى علامة أو نذر عن اقتراب مثل هذا الانقلاب.. ولاشئ

يدهش من ذلك التيهج الصاخب الذى يصادفه فى المجتمع السياسى . فالقوانين تغير باستمرار .. ويبدو لأول وهلة أنه من المستحيل على أمة مترددة مثل هذا التردد بشأن ما تريد ، أن تتحاشى فى فترة قصيرة كل القصر اختيار شكل جديد كل الجدة من أشكال الحكم . ولكن أمثال هذه المخاوف سابقة لأوانها . فعدم الاستقرار الديمقراطى الذى يؤثر فى المؤسسات السياسية نوعان ، يجدر بنا ألا نخلط بينهما . فأول هذين النوعين يعدل القوانين الثانوية ، ولا يتنافى مع أية حال اجتماعية مستقرة كل الاستقرار . أما النوع الآخر فيهب الدستور ويزعزعه من أساسه ، ويهاجم مبادئ التشريع الأساسية ، وتعبه دائماً متاعب وثورات . وتكون الأمة التى تعاني منه الكثير فى حالة عيفة وعابرة لا تلبث أن تزول ، ويحل محلها غيرها .

لقد علمنا الخبرة أن ليس بين هذين النوعين من عدم الاستقرار أى اتصال ضرورى ، لأنهما وجدنا متحدين ، أو منفصلين بحسب الأوقات والأحوال . فالأول عام فى الولايات المتحدة ، وليس الثانى . فكثيراً ما يغير الأمريكيون قوانينهم ، أما أساس الدستور فلا يمسونه . فهو موضع احترام دائم منهم .

هذا وقد سيطر فى أيامنا هذه المبدأ الجمهورى على أمريكا ، كما كان يسيطر المبدأ الملكى على فرنسا أيام لويس الرابع عشر . فلم يكن الفرنسيون فى ذلك العصر أصدقاء الملكية فحسب ، بل كانوا يظنون أنه من المستحيل أن يحل شيء آخر محل هذا المبدأ الملكى . فقد استقبلوه كما نستقبل نحن أشعة الشمس ، وعودة الفصول المختلفة . فليس للسلطة الملكية عندهم أى خصوم يعارضونها ، ولا أنصار ، يدافعون عنها ، وكذلك الحال فى الحكومة الجمهورية فى أمريكا ، فلا نزاع فى أمرها ، ولا خصوم لها ، ولا حاجة بها إلى أدلة وحجج ، فقد تم ذلك كله باتفاق ضمنى صامت ، كأنه نوع من الإجماع المطلق .

ومع ذلك ، فمن رأى ، أن سكان الولايات المتحدة ، بتغييرهم أشكال الإدارة عندهم يمثل تلك الكثرة التى درجوا عليها ، إنما يضررون باستقرار حكومتهم . هذا ، ويخشى على الناس الذين يصدمون باستمرار فى مقاصدهم ومشروعاتهم من جراء توالى التغيير فى التشريعات - يخشى عليهم أن يعتادوا النظر إلى الجمهورية على أنها نظام متعب من نظم الحكم . فقد يشكك الشر الناجم من عدم استقرار القرارات والقوانين الثانوية ، الناس فى طبيعة مبادئ الدستور الأساسية ، فيؤدى بطريقة غير مباشرة إلى حدوث ثورة أو انقلاب ، ولكن هذا اليوم لا يزال بعيداً كل البعد .

ومن الميسور أن نتكهن ، من الآن ، بأن الأمريكيين إذا ما أضعوا مؤسساتهم الجمهورية وصلوا سريعاً إلى حكومة استبدادية ، من غير أن يمروا بفترة طويلة من الملكية المحددة . فقد لاحظ متسكيو : ليس ثمة شيء أكثر إطلاقاً من سلطة أمير يتولى العرش

عقب جمهورية مباشرة . لأن السلطات غير المحدودة التي كانت قد وضعت بكل جرأة في أيدي حاكم منتخب ، تنقل إلى أيدي ملك وراثي ، وهذا حق في مجته ، ولكنه يصدق بوجه خاص على جمهورية ديمقراطية . فالحكام في الولايات المتحدة لا ينتخبهم طبقة خاصة من المواطنين ، بل تنتخبهم غالبية الأمة . ولما كانوا الممثلين المباشرين لأهواء الجمهور . ويعتمدون كل الاعتماد على مشيئته وعلى هواه ، فهم لا يستثيرون كراهية ولا خوفاً . ومن ثم ، كما أشرت من قبل ، لم تتخذ سوى احتياطات قليلة للحد من سلطانهم ، بل ترك لهم قسط كبير من السلطة التحكيمية ، فترتب على هذا الوضع عادات راسخة لا تزول . فالحاكم الأمريكي سيحفظ بسلطته غير المحدودة ، ولكنه لا يكون عندئذ مسئولاً عنها ، ومن المستحيل على أحد قبول أى قيود أو حدود يمكن أن تفرض عندئذ على استبداده وطفئانه .

ويتنظر بعض الساسة الأوروبيين أن يروا الأرستقراطية تقوم في أمريكا ، وقد تنبأوا فعلاً بالوقت الذي تتولى فيه أزمة الحكم ، وعينوه على وجه التحديد . هذا ، وسبق أن أشرت إلى ما أعود وأكرره الآن ، من أن نزعة المجتمع الأمريكي الحالية تبدو أنها تزداد كل يوم ديمقراطية عن اليوم الذي قبله ، ومع ذلك فلست أؤكد أن الأمريكيين لن يضيّقوا في وقت ما في المستقبل دائرة الحقوق السياسية ، أو يصادروا هذه الحقوق على طبقة خاصة من المواطنين ، أو بعبارة أخرى لا أعتقد أبداً أنهم سينشئون طبقة أرستقراطية في يوم ما .

تتكون كل هيئة أرستقراطية من عدد معين من المواطنين لا يعلنون عن جملة الشعب علواً كبيراً ، ومع ذلك يتوعدون مركزاً دائماً فوق مستوى الشعب . فهي هيئة من الناس يسهل الاتصال بها ويتعذر الاعتداء عليها ، فالشعب متصل بها في كل يوم ، ولكنه ، مع ذلك ، لا يستطيع أن يندمج فيها أبداً . وليس ثمة شيء يتنافى مع الطبيعة البشرية ، ومع الغرائز الخفية في النفس البشرية ، تنافياً أكثر من مثل هذا النوع من الخضوع ، فمن يتركون وشأنهم يعملون بحسب ماتوجيه إليهم نفوسهم ، ويؤثرون دائماً أن يحكمهم ملك غشوم متحكم ، من أن تدبر شئونهم أرستقراطية ، بانتظام . فالمؤسسات الأرستقراطية لا تستطيع أن تعيش من غير أن تجعل تفاوت الناس مبدأ أساسياً لها فتجعله من البداية أمراً مشروعاً ، ثم تعمل به في الأسرة كما تعمل به في المجتمع . ولكن هذه كلها أمور تناقض المساواة الطبيعية كل التناقض ، لدرجة أنها لا يمكن أن تنتزع من الناس إلا بالقوة والعنف .

لاظن أحداً يستطيع أن يذكر لنا شعباً واحداً منذ وجدت المجتمعات الإنسانية إلى الآن ، قد أقام باختياره الحر ، وبجهوده نفسه أرستقراطية في عقر داره . فجميع الأرستقراطيات التي ظهرت في العصر الوسيط لم تقم إلا بالفتوح الحربية ، فالفتاح هو النيل . ويصبح المقهورون أفياء عبيداً للأرض ، وعندئذ يفرض التفاوت - وعدم المساواة -

على الناس بالقوة ، وما إن دخل مرة في عادات البلاد وآدابها ، حتى استقر وبقي ، وصار بطبيعة الحال جزءاً من القوانين . هذا ، وقد وجدت جماعات كانت أرستقراطية منذ بداية نشأتها ، بسبب ظروف وأحوال سابقة على وجودها هذا ، ثم صارت تزداد ديمقراطية عصرًا بعد عصر . وهذا ما حدث للرومان ، وللبرابرة من بعدهم . فلو أن شعباً نشأ في الحضارة والديمقراطية ، ثم يقيم التفاوت بين الناس تدريجياً حتى يصل به الأمر إلى إقامة امتيازات خاصة ، مصونة لا يتعدى على أصحابها أحد ، وطبقات اجتماعية مغلقة ، لا يدخلها غير أعضائها - ، لكان ذلك بدعة جديدة في العالم حقاً . وليس ثمة ما يدل على أن أمريكا ستكون أول أمة تقدم لنا مثلاً على ذلك .

بضع ملاحظات على الأسباب التي أدت إلى ازدهار التجارة في الولايات المتحدة

هأت الطبيعة الولايات المتحدة لأن تكون أمة بحرية عظيمة - مدى سواحلها - عمق مرافقها - طول أنهارها - ومع ذلك فضوق الأمريكيين في التجارة يرجع إلى أسباب أخلاقية وفكرية أكثر مما يرجع إلى ظروف بلادهم الطبيعية - السبب في هذا الرأي - مستقبل الأمريكيين الإنجليز من حيث هم أمة تجارية - انحلال الاتحاد لا يؤدي إلى تعطيل نشاطه التجاري - سبب ذلك - سيقوم الأمريكيون بطبيعة الحال بسد احتياجات أمريكا الجنوبية - وسيصبحون كالإنجليز وكلاء تجارين لجزء كبير من العالم .

تمتد سواحل الولايات المتحدة من خليج «فنداي» إلى نهر «ساباين» الذي يصب في خليج المكسيك ، ويبلغ طولها أكثر من ألفي ميل ، متصلة كلها بعضها ببعض ، وخاضعة لحكومة واحدة . فليس في العالم أمة تملك موانئ أوسع وأعمق وأكثر أمناً للتجارة مما يملكه الأمريكيون .

فسكان الولايات المتحدة شعب متحضر عظيم ألقت به يد الأقدار وسط بلاد غير منزوعة ، تبعد ثلاثة آلاف ميل عن مركز الحضارة ، فلا غرو إن كانت أمريكا بحاجة مستمرة إلى أوروبا . هذا ، وليس من شك في أن الأمريكيين سيضطرون آخر الأمر إلى أن يتجوا ، أو يصنعوا في بلادهم القسط الأكبر مما يحتاجون إليه من السلع ، ومع ذلك فهاتان القارتان لا يمكن أن تستغني إحداهما عن الأخرى ، فالروابط الطبيعية التي تربط احتياجاتهما ، وأفكارهما ، وعاداتهما بعضها ببعض كثيرة .

فللاتحاد سلع خاصة به أصبحت الآن ضرورية للأوربيين لأنها لا يمكن أن تزرع في أراضيهم ، أو بعبارة أخرى لا تزرع إلا بنفقات باهظة .. والأمريكيون لا يستهلكون من هذه المحصولات سوى جزء صغير ، ومن ثم فهم على استعداد لأن يبيعوا للأوربيين الفائض عن حاجتهم منها . فأوروبا سوق أمريكا إذن ، كما أن أمريكا سوق أوروبا . فالتجارة الخارجية ضرورية لتكثيف سكان الولايات المتحدة من نقل مواردهم إلى الموانئ الأوربية ، كما أنها

ضرورة لتكوين أوروبا من إمداد أمريكا بالسلع المصنوعة . فعلى الولايات المتحدة إذن ، إما أن تقدم للأمم البحرية الأخرى أعمالاً كثيرة ، حتى ولو هجرت هي الاشتغال بالتجارة ، كما فعل الأسبان في المكسيك إلى الآن ، وإما أن تعمل على أن تصبح دولة من أكبر الدول البحرية في العالم .

لقد أظهر الأمريكيون الإنجليز دائماً ميلاً شديداً إلى العمل في البحار . فقد حطم إعلان الاستقلال القيود التجارية التي ربطت الأمريكيين ببلاد الإنجليز ، وكان ذلك حافزاً قوياً جديداً حرك ميولهم البحرية وأبرزها . فازدادت منذ ذلك الوقت حمولات سفن الولايات المتحدة زيادة سريعة تشبه زيادة سرعتها في عدد السكان . ويقوم الأمريكيون أنفسهم بنقل تسعة أعشار ما يستهلكون من المنتجات الأوروبية التي يستوردونها ، وينقلون على سفنهم ثلاثة أرباع ما يصدرونه إلى موانئ أوروبا للمستهلك الأوربي . فسفن الولايات المتحدة تملأ موانئ المافر والفربول على حين أن عدد السفن الإنكليزية والفرنسية قليل نسبياً .

وهكذا صار التاجر الأمريكي لا ينافس التجار في بلاده فحسب ، بل صار ينافس تجار الأمم الأوروبية في موانئهم . ويرجع ذلك إلى أن سفن الولايات المتحدة تتخطى البحار بتفقات أقل . فمادامت سفن أمريكا التجارية تحافظ على هذه الميزة ، فإنها سوف تحفظ بما اكتسبته ، وتظل تزداد ازدهاراً باستمرار .

ليس من السهل تحديد السبب الذي يجعل الأمريكيين يسيرون سفنهم بتفقات أقل مما تسير الأمم الأخرى سفنها بها . وقد يميل المرء إلى أن يعزو ذلك لأول وهلة إلى ما منحه الطبيعة البلاد من مزايا ، ولكن الأمر ليس كذلك ؛ فصنع سفينة أمريكية يتكلف من النفقات ما تتكلفه السفينة الفرنسية ، ذلك إلى أن صنعها ليس خيراً من سفن فرنسا ، ولا هي تعمر أطول منها ، وأجر الملاح الأمريكي أعلى من أجر زميله الأوربي ؛ ويؤيد ذلك عدد الأوربيين الذين يعملون في سفن الولايات المتحدة التجارية . فكيف حدث إذن أن استطاع الأمريكيون أن يسيروا سفنهم بأسعار أقل مما يستطيع الأوربيون تسير سفنهم ؟ يبدو لي أن السبب الحقيقي في تفوقهم ليس ما هم من مزايا جغرافية ، ولكن الأمر يرجع إلى ميزات أخلاقية وفكرية .

والموازنة الآتية توضح ما أرمى إليه . ففي أثناء المعارك التي قامت في أثناء الثورة الفرنسية أدخل الفرنسيون نظاماً جديداً في «التكتيك» الحربي حيز أساطين القواد ، وكاد يقضى على أقدم الدول الملكية في أوروبا . فقد حاول الفرنسيون أن يجاربوا على الرغم مما كان ينقصهم من كثير من الأشياء التي كان المعتقد أنها لا يمكن الاستغناء عنها في الحروب ، وكان لابد لهم من جهود جديدة تقوم بها جيوشهم ، لم تخطر على بال أمة من الأمم المتحضرة من قبل ، فأنجزوا أعمالاً جساماً في وقت يكاد لا يصدق ، لقصره ، وخاطروا بالأرواح في غير تردد ليحققوا الأهداف التي رموا إليها . وكان ما لدى الفرنسيين من المال والرجال أقل مما لدى أعدائهم ، وكانت مواردهم دون موارد أعدائهم بكثير . وعلى الرغم

من ذلك كان النصر معقوداً بألويتهم باستمرار، ولم يفارقها إلا بعد أن عمد خصومهم إلى محاسنهم واقتباس طرقهم.

ولقد أدخل الأمريكيون نظاماً مثل هذا النظام في تجارتهم؛ فعملوا في سبيل رخص الأسعار ما عمله الفرنسيون في الفتح والانتصار على أعدائهم. فالملاح الأوربي يسير سفنه في حزم وكياسة، فلا تراه يقلع إلا إذا كان الجو صالحاً للإقلاع^(١). وإذا ما صادفه حادث غير منظور أرسى بسفينة في الميناء؛ وإذا جن الليل عمد إلى جزء من أشرعته بطوياً، وإذا ما رأى الزبد الأبيض أخذ يطفو على أنباج الأمواج في المحيط، مما يشر بقرب الشاطئ، خفف من سره، وجعل يرصد الشمس. أما الملاح الأمريكي فيغفل كل هذه الاحتياطات، ويقتحم هذه الأخطار في غير مبالاة؛ فيرفع مرساته، ويقلع بسفينة قبل أن تبدأ هاتجة العاصفة، وينشر قلوعه تستقبل الريح بالليل والنهار؛ وإذا ما أصيبت سفينة بشيء من العطب من جراء العاصفة، قام بإصلاحه، في أثناء مسيره؛ وإذا ما اقرب من نهاية المطاف اندفع نحو الشاطئ، كأنه قد لمح الميناء فعلاً. وكثيراً ما تتعرض سفن الأمريكيين للعطب والتحطم، ولكن ليس ثمة تاجر يعبر البحار بالسرعة التي يعبرها بها الأمريكيون. ولما كانوا يقطعون المسافة التي كان يقطعها الملاحون الأوربيون، في وقت أقصر، فهم يتمونها بتفقات أقل.

ومن عادة الملاح الأوربي أن يمر بعدة موانئ مختلفة في أثناء رحلته الطويلة، ويضع كثيراً من الوقت الثمين في دخول الميناء وفي انتظار هبوب الريح المواتية، قبل أن يخرج من المرفأ. ذلك إلى أنه يدفع كل يوم رسوماً نظير بقاءه في الميناء. أما الملاح الأمريكي فيبدأ من «بوسطن» ليشتري شايًا من الصين فيصل إلى ميناء كانتون ثم يقفل راجعاً. ففي أقل من ستين يقطع ما يعادل محيط الكرة الأرضية، ولا يكون قد رأى الأرض غير مرة واحدة. صحيح أنه قد لا يتناول غير الماء الأجاج طوال الثانية أو العشرة الشهور التي قد يظل طول سفرته يصارع البحر والمرض والتعب، ولكنه بعد أوبته من رحلته الطويلة يستطيع أن يبيع رطل الشاي بأقل مما يبيعه به التاجر الإنجليزي بنصف بنس، وبذلك يكون قد حقق موارده.

لا أستطيع التعبير عما أقصده بأفضل من أن أقول إن الأمريكيين يبدون نوعاً من البطولة في طريقهم التي يهجونها في التجارة؛ أما التاجر الأوربي فيشق عليه دائماً أن يحاكي منافسه الأمريكي الذي صار، بالنظام الذي أسلفت شرحه، لا يجري على خطط مدروسة من قبل، بل يعمل مدفوعاً بخوافز من سليقته.

يدرك سكان الولايات المتحدة جميع الاحتياطات والرغبات التي تترتب على استبحار الحضارة وتقدم العمران، وإذا كانوا غير محوطين، كما هي الحال في أوروبا، بشعوب نظمت شغونها بمهارة على نحو يسد هذه الحاجات وتلك الرغبات، فقد وجدوا أنفسهم مضطرين

(١) لا يخفى أن السفن الشراعية كانت لا تزال هي وسائل النقل البحري. فأول سفينة بخارية اجتازت المحيط الأطلسي من أوروبا إلى أمريكا كانت من أوروبا في ٢٢ أبريل سنة ١٨٣٨.

في كثير من الأحيان إلى أن يحصلوا بأنفسهم على مختلف الأشياء التي جعلها التعليم والعادة أموراً ضرورية لا غنى عنها. فكثيراً ما يحدث في أمريكا أن يكون الشخص الواحد هو الذي يحرث الأرض بنفسه، ويبني مسكنه، ويصنع عدده وآلاته، ويصنع حذاءه ويفزل الخيوط البسيطة التي ينسج بها كساءه. وليس من شك في أن هذا كله مضر بتجويد الصنعة وإحكامها ولكنه يعاون كل العون على إيقاظ ذكاء العامل. فليس ثمة شيء يجعل المرء مادياً ويجرد شغله من أدنى أثر للعقل والتفكير، مثل الإسراف في تقسيم العمل. ففي بلاد أمريكا، حيث الأخصائيون نادرون، لا يتطلب الأمر ممن يريد الاشتغال بحرفة ما أن يمضي وقتاً طويلاً في التدريب عليها. فلا غرو أن كان الأمريكيون يغيرون بكل سهولة الوسائل التي يكسبون بها رزقهم. ويكيفون مهنتهم بحسب ما تقتضيه أحوالهم. ولا يشق عليك أن تصادف أشخاصاً اشتغلوا على التوالي بمحامين وزراعاً، وتجاراً وقسماً وأطباء. فإن كان الأمريكي لا يبلغ في أية حرفة يمتتها درجة الكمال التي يبلغها الأوربي فإنه قد زاول على الأقل الكثير من الحرف حتى لا تكاد تكون ثمة حرفة يجهلها كل الجهل. إن مقدراته أعم وأشمل من مقدرة الأوربي. وأفق تفكيره أوسع.

الأمريكيون لا يتقيدون أبداً بقواعد المهنة المقررة، فهم يعملون على تفادي كل تحزب يتعلق بمركزهم الحالي، ولا يتعلقون بطريقة معينة من طريق العمل أكثر من تعلقهم بغيرها، ولا هم يميلون إلى إثبات طريقة عتيقة على أخرى جديدة. فليس فيهم عادات راسخة متأصلة، وليس أسهل عليهم من أن يفضوا عن أنفسهم الأثر الذي قد تتركه فيهم عادات الدول الأخرى، اعتقاداً منهم بأن بلادهم تختلف عن سائر بلاد العالم، وأن موقعها لا مثيل له فيه. فأمریکا بلاد العجائب حقاً. فكل شيء فيها في حركة دائمة لا تنقطع، وكل تغيير يعد في نظرهم تحسناً. ففكرة التجديد متصلة عندهم بفكرة التحسين اتصالاً وثيقاً لا ينفصم. فظاهر أنهم لم يفرضوا أى حد من حدود الطبيعة على جهود الإنسان ونشاطه، فالأمريكي يرى أن الأمور التي لم تعمل ليست سوى تلك التي لم يحاول أحد أن يعملها بعد.

إن التغيير الدائم الحادث في الولايات المتحدة، وتغير حظوظ الناس وكثرة ما يجري من تقلبات في ثروة البلاد العامة، وثروة الفرد الخاصة - كلها تجعل عقول الشعب في استارة موصولة لا تنقطع أشبه بحمى المحموم، مما يشجعهم على المزيد من بذل الجهود، ويجعلهم فوق مستوى البشر العادى، إن صح لنا هذا التعبير. فحياة الأمريكي تمر كلها وكأنها لعبة من ألعاب الحظ والمصادفة أو أزمة ثورية، أو معركة من المعارك. ولما كانت الأسباب الفعالة باستمرار في طول البلاد وعرضها واحدة لا تتغير، فقد صارت في النهاية حافزاً قوياً كل القوة يدفع الخلق القومى إلى المزيد من التماسك والنبات. فكل أمريكي، لابد أن يكون إذن شخصاً ذا رغبات وميول قوية، مغامراً محباً للمخاطرات، وقبل كل شيء، مغرمًا كل الغرام بكل جديد. وتتجلى هذه النزعات نفسها في كل ما يزاوله، فهو يدخلها في قوانينه السياسية، وفي معتقداته الدينية، ونظرياته في الاقتصاد الاجتماعى، بل وفي هواياته وأشغاله المنزلية، وينقلها معه إلى أعماق الغابات كما يتبعها كذلك في إدارته

الأعمال في المدينة . فهذا الغرام نفسه ، إذا ما طبق على التجارة الخارجية ، جعل التاجر الأمريكي أرخص تجار الدنيا كلها وأسرعهم في تلبية الطلبات .

ومادام ملاحو الولايات المتحدة يحتفظون بهذه المزايا العقلية ويتفوقهم العمل الذي يستمدونه منها ، فإنهم لا يستمرون في سد حاجات المنتجين والمستهلكين في بلادهم فحسب ، بل سيجهون إلى أن يكونوا الوكلاء التجاريين للأمم الأخرى ، مثلهم في ذلك مثل الإنجليز . وقد أخذت هذه النبوءة تتحقق فعلاً ، فترى التجار الأمريكيين يعملون وسطاء في تجارة كثير من الأمم الأوربية وستكون أمريكا نفسها مجالاً أوسع من أوروبا لنشاطهم .

أصبحت المستعمرات الكبرى التي أنشأها الإسبان والبرتغاليون في أمريكا الجنوبية إمبراطورية واسعة^(١) . ولكن الظلم المتتالي والحروب الأهلية تعمل الآن على تدمير هذه الأقاليم المترامية الأطراف . فعدد السكان لا يزداد ، وسكانها القليلون المبعثرون في كل مكان منهمكون كل الانهماك في شئون الدفاع عن النفس ، حتى بلغ بهم الأمر أنهم لم يعودوا يحاولون تحسين أحوالهم . ولكن الأمر لن يظل كذلك على الدوام . لقد نجحت أوروبا بجهودها ، في اختراق ظلمات العصور الوسطى . ففي أمريكا الجنوبية نفس القوانين والعادات التي للأوربيين ، وفيها بذور الحضارة التي برزت وغت بين دول أوروبا ، أو ما تفرع منها ، وذلك فضلاً عن المزايا والفوائد المستمدة من حضارة الأوربيين ؛ فما الذي يجرها على أن تظل غير متحضرة إذن ؟ لا يخفى أن المسألة مسألة وقت ليس إلا ، ففي المستقبل ، وقد يكون هذا المستقبل قريباً أو بعيداً ، سيكون سكان أمريكا الجنوبية أمماً مزدهرة ومستبيرة .

ولكن عندما يشعر الإسبان والبرتغاليون الذين في أمريكا الجنوبية بالاحتياجات العامة التي تتطلبها جميع الأمم المتحضرة ، سيظلون ، مع ذلك ، عاجزين عن سد هذه المطالب بأنفسهم . وإذا كانوا أصغر أبناء الحضارة سناً ، كان عليهم ، بالضرورة ، أن يسلموا بتفوق إخوتهم الأكبر منهم . إنهم سيظلون زراعين أمدأ غير قصير ، قبل أن ينجحوا في تصنيع بلادهم ، أو في التجارة - وسيحتاجون إلى الوسطاء ليقايسوا لهم بمنتجاتهم - المنتجات التي تمس إليها الحاجة من وراء البحار .

ليس من شك في أن الأمريكيين الشماليين سيدعون في يوم قريب لأن يزودوا أمريكي الجنوب بما يحتاجون إليه من السلع . فقد جعلتهم الطبيعة متجاورين في الديار ، وزودت الأولين بكل وسيلة ممكنة لمعرفة هذه الاحتياجات وتقديرها ، ولإقامة علاقات دائمة بتلك الدول ، ولملأ أسواقها بالسلع تدريجياً . هذا ، ولا يخفى تاجر الولايات المتحدة

(١) تحررت البرازيل من الاستعمار البرتغالي سنة ١٨١٤ وأصبحت مملكة في ١٣ مايو سنة ١٨٢٢ واخير دون بدور حامياً للبرازيل مدى حياته وأعلن إمبراطوراً عليها في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٢٢ - هذا وقد عزل ابنه وهو يحمل اسم أبيه نفسه سنة ١٨٨٩ ، وهكذا وبعد ٦٧ سنة من الحكم الإمبراطوري صارت دولة البرازيل جمهورية اتحادية باسم ولايات البرازيل المتحدة .

من أن يخسر هذه المزايا الطبيعية . فإن كان دون التاجر الأوربي بكثير ، فهو يفوقه من نواح عدة . فقد صار لأمريكي الولايات المتحدة نفوذ أدنى عظيم في كل شعوب الدنيا الجديدة . فهم مصدر وحيا وتفكيرها .

وقد ألف سكان هذه القارة أن يعدوا الأمريكيين أكثر أعضاء الأسرة الأمريكية استشارة وقوة وثراء . فكل الأبصار تتجه إذن إلى الولايات المتحدة ، إذ هي المثل الذي تحاول الجماعات الأخرى أن تحاكيه ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . فهي تلقى مبادئها السياسية وفوائدها من الاتحاد الأمريكي .

هذا ، ويقف أمريكيو الولايات المتحدة إزاء سكان أمريكا الجنوبية نفس الموقف الذي وقفه أجدادهم الإنجليز من قبل إزاء الإيطاليين والإسبانيين والبرتغاليين وسائر دول أوربا التي تحصل على أدوات استهلاكها اليومى من إنجلترا ، بسبب تخلف هذه الدول عن الإنجليز حضارياً وتجارياً ، فإنجلترا تعد الآن المستودع الطبيعى لجميع الدول التي يسهل الاتصال بها أو معظمها على الأقل . وسيقوم الاتحاد الأمريكى بالدور نفسه هذا في النصف الآخر من الكرة الأرضية . فكل دولة تأسست في الدنيا الجديدة ، أو ازدهرت فيها ، إنما تأسست وازدهرت لما فيه مصلحة الأمريكيين الإنجليز هؤلاء .

فلو حدث أن انحل الاتحاد لتعطلت إلى حين تجارة الولايات التي يتكون منها الآن ، ما في ذلك شك ، ولكنه سيكون تعطلاً أقل مما يظنه الناس . ولا يخفى أن الولايات المتحدة ستظل متحدة بعضها مع بعض ، مهما حدث من أمور ، فهي متجاورة وتتمتع بوحدة في مصالحها ، وفي آرائها ، وكذلك في أخلاقها وآداب السلوك عندها ، فهذه الولايات وحدها قوة بحرية كبرى . وحتى إن فرضنا أن الجنوب استقل عن الشمال فإنه سيظل مفتقراً إلى خدمات الولايات الشمالية . وقد سبق أن أشرت إلى أن أقاليم الجنوب لا تعد بلداً تجارية ، وليس لدينا اليوم شيء يدل على أنها ستكون كذلك يوماً ما . فسيظل الأمريكيون الذين يقطنون جنوب الولايات المتحدة مضطرين زمنياً طويلاً إلى أن يلجأوا إلى الأجانب ليصدروا لهم غلاتهم ومنتجاتهم ، وليزودوهم بالسلع اللازمة لسد احتياجاتهم . ولكن لا شك في مقدرة الولايات الشمالية على أن تقوم للجنوبيين بأعمال الوسيط بأجور أرخص مما يمكن أن يقوم لها بها سائر التجار . وعلى ذلك فالجنوبيون سيظلون يحتفظون بخدمات الشماليين التجارية هذه ، لأن رخص الأسعار هو القانون الأساسى في الاتجار . وليس في مقدور الإدارة السيادية العليا ، والنعمات القومية أن تظل تقاوم رخص الأسعار هذا زمنياً طويلاً . ولا شيء أقسى من الكراهية التي بين أمريكيي الولايات المتحدة والإنجليز ، ولكن على الرغم من هذا الشعور العدائى فالأمريكيون يستمدون أكثر مما عندهم من السلع المصنوعة من إنجلترا ، لأنها توردها لهم بأسعار أقل من أية دولة أخرى . وعلى هذا فازدهار أمريكا التزايد يصبح ، على الرغم من حقد الأمريكيين ، من مصلحة الصناعات الإنجليزية .

يدلنا العقل ، وتؤيده الخبرة أن الازدهار التجارى لا يدوم طويلاً إذا لم تسده وقت الحاجة قوة بحرية . فهذه حقيقة نعرفها الولايات المتحدة حتى المعرفة كما نعرفها كل دولة أخرى . لقد استطاع الأمريكيون أن يجعلوا عَلمَهم (رايتهم) محترماً ، ولن تمضى سنوات قلائل حتى يصبح مرهوب الجانب . وإني لوائق من أن حل الاتحاد لن يؤدي إلى إضعاف قوة الأمريكيين البحرية . بل إنه ليعاون كل العون على زيادتها وتقويتها . فالولايات التجارية مرتبطة في الوقت الحاضر بولايات أخرى ليست تجارية تنظر متحسرة إلى تزايد قوة بحرية لا يتيسر لها أن تفيد منها إلا بطريقة غير مباشرة . وعلى النقيض من ذلك ، إن توحدت الولايات التجارية ، وجعلت من نفسها أمة واحدة ، تبوأ التجارة مركز الصدارة في مصالحها القومية ، وعندئذ تكون مستعدة للقيام بتضحيات كبيرة لحماية سفنها التجارية ، وليس ثم شيء يحول دون استمرارها في رغباتها في هذه المنطقة .

الأثم كالأفراد ، يكاد الواحد منهم ، يكشف دائماً منذ صغره ، عن الملامح الرئيسية لمستقبله المقدر له . فكلما فكرت في المهمة التي يبدىها الأمريكيون في التجارة ، والميزات التي تعاونهم ، والنجاح الذي يصاحب مايقومون به من مشروعات تجارية ، لا يسعني إلا أن أعتقد أنهم سيكونون في يوم ما أعظم دولة بحرية في العالم ، فقد ولدوا ليسيظروا على البحار ، كما سيطر الرومان على البر من قبل .

ختم

هأنذا قاربت الفراغ من بحثي . فقد حاولت ، طيلة الكلام على مستقبل الولايات المتحدة ومصائرها ، أن أقسم الموضوع أقساماً متميزة ، كي يتيسر لي توفية كل قسم حقه من الدرس . أما الآن فأود أن أنظم كل ما سبق أن قلته في سلك واحد ، وأنظر إليه من وجهة نظر واحدة . وسأراعي أن يكون ما سأذكره خلواً من التفصيلات ، ولكنه أوثق وأكثر تركيداً . وسأرى كل شيء على صورة أقل وضوحاً ، بيد أني سأميز الحقائق الرئيسية تمييزاً أدق . ألا ترى السائح الذي غادر تروا إحدى المدن الكبرى وجعل يصعد في التل المجاور لها ، لا يستطيع كلما ابتعد عنها ، أن يرى الناس الذين تركهم فيها توا ، ويرى مساكنهم وقد اختلطت عليه حتى بدت له كتلة واحدة ضخمة ، ولم يعد في استطاعته أن يميز الميادين العامة ، ولا يكاد يرى الطرق الكبرى ؟ ومع ذلك فهو لا يجد أية صعوبة في تتبع نخوم المدينة ، ويستطيع لأول مرة أن يرى شكلها كلها جملة واحدة . ويحيل إلى أفى أرى مستقبل المجلس البريطاني في أمريكا الشمالية . تفصيلات هذه الصور العريضة الهائلة ستبقى غامضة ، ولكن نظرتي ستشمل الكل في جملة ، وسيتاح أن أكون فكرة جلية عن الموضوع كله .

إن الأراضي التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية الآن ، أو تحتلها تبلغ ١/٢٠ (١) من جملة الأراضي القابلة للسكنى في العالم كله . ومهما كانت هذه الأراضي فيسيحة فلا يحيطون بفكر أحد أن الأمريكيين الذين من أصل إنجليزي سيظلون دائماً يعيشون في نطاق حدودها . والواقع أنهم قد تجاوزوا هذه الحدود بمراحل طوال .

هذا ، وقد أتى على الفرنسيين حين من الدهر كانوا هم أيضاً يستطيعون أن يخلقوا أمة فرنسية عظيمة في برارى أمريكا ومجاهلها كي يقاوموا بها ما للإنجليز من سلطان على مقدرات تلك الدنيا الجديدة . فقد كانت فرنسا تملك إقليماً واسعاً في أمريكا الشمالية لا تقل مساحته كثيراً عن مساحة أوروبا بأسرها . فكانت أنهار هذه القارة الثلاثة العظمى تجري في أملاكها ، وكانت القبائل الهندية التي تقطن بين مصب نهر سنت لورانس ودلتا الميسيسيبي لم تعود التخاطب بأية لغة غير اللغة الفرنسية ، وكانت جميع الجاليات الأوروبية المبعثرة في هذا الإقليم المترامي تذكر الناس بما للفرنسيين من تقاليد . فكانت تسمع أسماء مثل لويزبرج Louisburg وجرانسي Montmorency ودوكن Duquesne وسان لوى St. Louis وفانسن Vincennes ونيو أورليانز New Orleans فلك هي أسماءهم (٢) - وكلها عزيزة على فرنسا وعزيزة على أسماع بنينا ، ومألوفة لهم كل الألفة .

(١) لم تعد هذه النسبة كذلك الآن ، لتزايد المعمور في العالم بطيعة الحال .

(٢) كانت لويزبرج حصن «أكادى» وهي نوفا سكوشيا الحالية إحدى مقاطعات كندا . وكانت جرانسي في مستعمرة كوربيك . أما دوكن فقع جنوب بحيرة أيرى وقع سان لوى عند ملتقى نهر الميسورى بالميسيسيبي . وفانسن بلدة في ولاية إنديانا على الضفة اليسرى من نهر الويش . ونوفل أورليانز (نيو أورليانز) تقع عند مصب نهر الميسيسيبي وقد أسسها فرنسي سنة ١٧١٨ وصارت بعد خمس سنوات عاصمة لويزيانا .

ولكن ثمة ظروف عدة (إن نحن ذكرناها هنا أثقلنا على القارئ) حرمت الفرنسيين من هذه الميزات الباهرة، فحينما كان المستوطنون الفرنسيون قلة من حيث العدد، ولم ترسخ أقدامهم بعد في الأراضي، اختفى معظمهم، وتجمع من بقى منهم في جزء ضيق من البلاد، أصبحوا الآن خاضعين لدولة أخرى غير فرنسا. أما الأربعمائة ألف فرنسي^(١) من سكان كندا الجنوبية فهم الآن بقايا أمة قديمة طباعت في ثانيا أمة جديدة. لقد زاد عدد السكان الأجانب حولهم باستمرار من كل ناحية وتغلغلوا وسط سادة البلاد السابقين حتى صارت لهم الغلبة في المدن، وجعلوا يعملون على إفساد لغتهم الفرنسية، فهؤلاء السكان الجدد وسكان الولايات المتحدة شيء واحد الآن. لقد كنت على حق إذن فيما أكدته من قبل بشأن أن الجنس البريطاني ليس مقصوراً على حدود الاتحاد فقد سبق أن انتشر في الشمال الشرقي منه.

ولا شيء في الشمال الغربي يقابلنا غير بضع محلات روسية ليست بشيء^(٢)، أما في الجنوب الغربي فالمكسيك تحول دون تقدم الأمريكيين الإنجليز في اتجاهها، مما ترتب عليه أن صار الإسبان والأمريكيون الإنجليز الجنسين المتنافسين اللذين يقسمان الآن فيما بينهما أراضي الدنيا الجديدة. وقد تعينت الحدود التي تفصل بينهما عن بعض بمعاهدة. ومع أن شروط هذه المعاهدة جاءت في مصلحة الأمريكيين الإنجليز فلا يخالفني شك في أنهم لا يلشرون طويلاً حتى يقضوها، فثم أقاليم ومديريات متراميات الأطراف تمتد وراء حدود الاتحاد في اتجاه المكسيك لاتزال إلى الآن خالية من السكان^(٣)، وسيستجده أهالي الولايات المتحدة إلى السكنى في هذه الأقاليم النائية قبل أن يملأها محتلوها الشرعيون. فيستولون على الأراضي الزراعية، ويقومون بمؤسسات اجتماعية، حتى إذا ما جاء الملك الشرعي بأخرى وجد الصحارى والقفار قد زرعت، وقد استقر الأجانب في هدوء وسط أملاكه وأراضيه.

فأراضي الدنيا الجديدة من حق أول من يحتلها. فهي جزاء طبيعي لأسرع الرواد وأنشطهم. وحتى البلاد التي حفلت بالسكان من قبل قد تجد شيئاً من الصعوبة في حيازة أنفسها من مثل هذا الغزو. وقد سبق أن أشرت إلى ما يجري الآن في ولاية تكساس. فإن سكان الولايات المتحدة يهاجرون الآن باستمرار إلى تكساس هذه حيث يشترون فيها أراضي لهم، ومع ذلك يحترمون أحكام قوانين البلاد، إلا أنهم يقيمون فيها تدريجياً سلطان لغتهم ونظم آدابهم في الأخلاق والسلوك. إن تكساس لاتزال جزءاً من أراضي المكسيك، ولكن سيأتي عليها يوم غريب لاتجد فيها مكسيكياً واحداً. فقد حدث مثل هذا الشيء نفسه كلما اتصل الأمريكيون الإنجليز بشعب من أصل غير أصلهم.

(١) أصبح عدد الأربعمائة ألف فرنسي هؤلاء الآن أكثر من ثلاثة ملايين.

(٢) اشترت الولايات المتحدة ألاسكا من روسيا سنة ١٨٦٧.

(٣) هذه الأقاليم هي المكسيك الجديدة ويوتا وأريزونا وكاليفورنيا وقد سلمتها المكسيك إلى الولايات المتحدة بمعاهدة

جودلوب هيدالجو سنة ١٨٤٨.

لا ينكر أحد أن الجنس البريطاني اكتسب نفوذاً عظيماً على سائر الأجناس الأوربية في الدنيا الجديدة ، وإنه ليفوقها بمراحل بعيدة حضارة وصناعة وقوة .. ومادام هذا الجنس لا يحيط به سوى الجاهل والأقاليم القليلة السكان ، ومادام لا يصادف عدداً كبيراً من السكان المتجمعين في طريقه ، حتى لا يستطيع أن يشق لنفسه مسلماً وسطهم - فإنه سيظل من غير شك ينتشر . إن الحدود التي رسمتها المعاهدات لن تقف في سبيل هذا الجنس ، بل سوف تصطلي هذه الحواجز الوهمية في كل مكان .

ولاشك في أن موقع الجنس البريطاني الجغرافي في الدنيا الجديدة ملائم كل الملاءمة لانتشاره السريع . ف وراء حدوده الشمالية تمتد الأقاليم القطبية الباردة ، وبعد بضعة درجات من حدوده الجنوبية ، تجد المناخ الاستوائي الحار . فالأمريكيون الإنجليز يقطنون إذن في أكثر مناطق القارة اعتدالاً وأصلحها لسكنى البشر .

والمفنون أن زيادة عدد السكان العظيمة التي حدثت في الولايات المتحدة إنما حدثت بعد إعلان الاستقلال ، إلا أن هذا خطأ . فقد كان السكان يزدادون عدداً بالسرعة نفسها في نظام المستعمرات ، كما يزدادون اليوم ، أى أن عدد السكان في الولايات المتحدة قد تضاعف في اثنين وعشرين سنة . ولكن هذه النسبة التي تصدق الآن على ملايين من الناس لم تكن تطبق في ذلك الوقت إلا على الآلاف منهم فحسب . فالحقيقة عنها التي لم يكن يحس بها أحد من قرن مضى أضحت الآن جلية واضحة لكل ذى عين .

إن عدد الإنجليز في كندا ، وهم يعيشون في كنف ملك ، يزداد وينتشر بنفس السرعة تقريباً التي تزداد بها الجالية البريطانية وتنتشر في الولايات المتحدة ، وهم يعيشون - كما لا يخفى - في ظل حكومة ديمقراطية . ففي أثناء حرب الاستقلال التي ظلت رحاها دائرة ثمانية أعوام^(١) ظل السكان يزدادون زيادة متصلة ، وبالنسبة عينها . ومع أنه كان ثمة شعوب هندية قوية متحالفة مع الإنجليز في ذلك الوقت على الحدود الغربية فإن الهجرة في اتجاه الغرب لم تتعطل بأى حال من الأحوال ؛ وبينما كان العدو يخرب شواطئ المحيط الأطلسي في كنتكي ، كانت الأجزاء الغربية في بنسلفانيا وولاية فرمت ومين تزداد امتلاء بالسكان . هذا ، وأن حالة الاضطراب العامة التي أعقبت الحرب لم توقف اتجاه السكان عبر الجاهل والبرارى . وهكذا يتبين لنا أن اختلاف القوانين ، واختلاف الأحوال من حرب وسلام ، ومن نظام وهوضى ، لم يكن لها أى تأثير محسوس في استمرار تقدم الأمريكيين الإنجليز وترقيم الموصل . وهذا أمر يسهل فهمه . فليس ثمة أسباب عامة عموماً يكفى ليؤثر في جميع أرجاء إقليم واسع هذه السعة في وقت واحد . فإن جزءاً من البلاد يكون دائماً ملجأ أميناً من الكوارث التي قد تحل بجزء آخر . ومهما بلغ الشر ، فالعلاج الذي في متناول الأيدي يكون أبلغ منه وأعظم .

(١) دارت رحى حرب الاستقلال التي أدت إلى انفصال الولايات المتحدة عن إنجلترا من سنة ١٧٧٥ إلى سنة ١٧٨٣

فلا يتصورون أحد إذن أن الحافظ الذى يحرك الجنس البريطانى فى الدنيا الجديدة مما يتسنى وقفه . فضحك الاتحاد ، وما قد ينشأ عنه من العداوات وإلغاء المؤسسات الجمهورية ، والحكومة الاستبدادية الظالمة التى ستعقب ذلك التفكك ، قد تستطيع أن تعطل هذا الحافظ ولكنها لن تستطيع أن تمنع الشعب بحال من الأحوال عن أن يحقق فى النهاية ما هو مقدر له .

فليس ثمة قوة على الأرض تمنع المهاجرين إلى أمريكا من تلك البرارى الخصيبة التى تعد موارد لكل صناعة ، والتى تقوم حصناً حريزاً من كل احتياج . وأياً كانت الأحداث التى يأتى بها المستقبل ، فلن تفرح الأمريكيين مناخهم ولن تنتزع منهم بحارهم الداخلية ولا أنهارهم العظيمة ، وترتبه وأراضيهم الخصيبة . كذلك لن تستطيع القوانين الفاسدة ، ولا الثورات والانقلابات ، ولا الفوضى نفسها ، أن تقحو غرامهم بالرخاء والازدهار من ناحية ، ولا ما فيهم من روح المغامرة من ناحية أخرى - وهما الأمران اللذان يدوان صفتهما المميزتين لهم ، أو أن تزيل عنهم العلوم والمعارف التى تهديم الطريق .

ففى المستقبل غير المضمون حدث واحد مؤكد ، على الأقل . ففى زمن قريب - قريب لأننا نتكلم هنا عن حياة أمة - سيتشر الأمريكيون الإنجليز وحدهم فى تلك البقاع الشاسعة المترامية الأطراف والممتدة من شواطئ المحيط الأطلسى إلى المحيط الهادى . ولعل الجزء الذى سيشغله هؤلاء الأمريكيون الإنجليز سيعادل ثلاثة أرباع أوروبا . ذلك إلى أن مناخ أوروبا ، ومزاياها الطبيعية لا تقل عن مزاياها . فجلى إذن أن عدد سكانها سيتناسب فى المستقبل مع عدد سكان أوروبا . ولما كانت أوروبا موزعة على أمت كثيرة ، وتغرق شملها حروب تكاد لا تنقطع ، ونشأت من آداب العصور الوسطى الوحشية ، فقد بلغت كثافة السكان فيها ٤١٠ نسمة فى كل فرسخ مربع . فما الذى يمنع الولايات المتحدة من أن يزداد عدد سكانها حتى يبلغ مثل هذه الكثافة على مر الزمن ؟

لا بد من مرور عصور عدة قبل أن تتغير الملامح والقسمات التى تميزت بها سلالات الجنس البريطانى وفروعه المختلفة التى فى أمريكا ، وتفقد وحدتها . ولا يتسنى لأحد أن يتكهن بالوقت الذى يمكن أن يقوم فيه تفاوت دائم بين سكان الدنيا الجديدة . وأياً كانت الفروق ، فإنهم كلهم سيحتفظون فى الوقت الحاضر ، على الأقل ، بأحوال اجتماعية متشابهة ، وسيظلون يشتركون فى العادات والآراء التى تربت على قيام هذه الأحوال الاجتماعية المتشابهة .

كانت رابطة الدين قوية كل القوة فى العصور الوسطى حتى بلغت بها قوتها أنها جمعت وحدها مختلف سكان أوروبا جميعاً فى حضارة واحدة . وثم أُلِفَ رابطة أخرى غير الدين تربط الإنجليز الذين يعيشون فى الدنيا الجديدة ، فى عصر انتشرت فيه النزعة إلى حب المساواة بين البشر أينما انتشار . لقد كانت العصور الوسطى عهداً القسم فيه كل شيء .

فكان كل شعب، وكل محافظة وكل مدينة، بل وكل أسرة، تحرص كل الحرص على فرديتها التي تتميز بها. أما في العصر الحاضر، فإن نزعة أخرى مناقضة لتلك، قد أخذت تسود. فظاهر أن الشعوب قد أصبحت تتجه نحو الوحدة. فوسائل الاتصال الفكرى تربط الآن أقصى أجزاء بعضها ببعض ولم يعد الناس يستطيعون أن يظلوا غرباء عن بعضهم البعض، ولا جاهلين بما يجرى في أى ركن من أركان المعمورة، مما أدى إلى أن صار الفرق الذى بين الأوربيين الآن وبين سلااتهم في الدنيا الجديدة أقل مما كان في القرن الثالث عشر بين مدن معينة لم يكن يفصل الواحدة منها عن الأخرى سوى نهر واحد ليس إلا. فإن كانت هذه النزعة إلى التماثل قد قربت بين أُمم أجنبية بعضها من بعض، فإنها من باب أولى، يجب أن تقع ذراى الشعب الواحد من أن يصبحوا أجناب وأغرابا بعضهم عن بعض.

فلا بد أن يأتى وقت إذن يستطيع فيه مائة وخمسون مليوناً من البشر أن يعيشوا في أمريكا الشمالية، متساوين فيما بينهم، وكلهم ينتمى إلى أسرة واحدة، وترجع نشأتهم إلى سبب واحد، ويحافظون جميعاً على حضارة واحدة ولغة واحدة، ودين واحد، وعلى عرف وعادات واحدة، وتنتشر بينهم الآراء على نحو واحد، وتبجلى لهم كذلك في ألوان واحدة. هذا كله صحيح ولا شك فيه. هذه حقيقة جديدة على العالم، وعبثاً يحاول الخيال أن يتصور مداها، أما باقى الحقائق فموضع شك.



في العالم الآن أمتان عظيمتان، الروسيون والأمريكيون، بدأنا من نقطتين مختلفتين، ولكن يبدو أنهما تتجهان نحو هدف واحد بعينه. فقد نشأتا كلتاهما في الحفاء نشأة مرموقة دون أن يقطن إليهما أحد. فبينما كان العالم مشغولاً عنهما بغيرهما من الأمم، إذا بهما تقفزان فجأة إلى الصدارة، وتبوأ كل منهما مركزها في الصف الأول من الدول. فكان العالم قد سمع بيلادهما وبِعظمتها معاً في وقت واحد.

ويظهر أن سائر الأمم قد وصلت، أو كادت أن تصل، إلى حدودها التي رسمتها الطبيعة، ولم يبق لها إلا أن تعمل على صيانتها والحفاظة عليها. أما أمتا الروس والأمريكيين فما زالتا تنموان فعلاً، على حين توقفت الأمم الأخرى عن النمو، أو هي لم تعد تنمو إلا بكل جهد ومشقة. أما هاتان الأمتان فتتقدمان وحدهما في سهولة وقوة في طريق لم تستطيع الأبصار بعد أن تدرك متنها؛ فبينما الأمريكي يجاهد ضد البرارى وضد الهمجية، يناضل الثانى ضد الحضارة، بكل ما لديه من عدة ومن سلاح. ففتوح الأمريكى تتم بواسطة المخرات بينما تتم فتوح الروسى بحمد السيف. فالأمريكى يعتمد على رعايته لمصلحته الشخصية في تحقيق أغراضه، ويدع مكاناً لقوى أفراد الشعب غير الموجهة، ولقظرتهم السليمة. أما الروسى فيركز بشكل ما كل سلطات المجتمع في يدى شخص واحد. فالأول وسيلته الأساسية في العمل الحرية، أما الثانى فوسيلته العبودية. لقد بدأ كل منهما من نقطة غير التي بدأ منها الآخر. فسلبهما مختلفة، ومع ذلك يبدو أن العناية الربانية قد شاءت، لأسباب تخفى علينا، أن تضع في يدى كل منهما مصائر نصف هذا العالم.

الجزء الثاني

محتويات الجزء الثاني

الصفحة

٣٧٧

مقدمة المؤلف

الباب الأول

تأثير الديمقراطية في الحركة العقلية في الولايات المتحدة

٣٨٠	منهج الأمريكيين الفلسفي	الفصل الأول
٣٨٥	مصدر معتقدات الشعوب الديمقراطية الرئيسى	الفصل الثانى
	الأمريكيون أميل إلى الأخذ بالمعاني العامة والمدرجات الكلية، وأكثر تدوقاً لها من أجدادهم الانجليز	الفصل الثالث
٣٨٩	الأمريكيون لا يميلون على المعاني العامة في الشؤون السياسية إقبال الفرنسيين عليها	الفصل الرابع
٣٩٤	استفادة الدين من النزعات الديمقراطية في الولايات المتحدة	الفصل الخامس
٣٩٦	تقدم المذهب الكاثوليكي في الولايات المتحدة	الفصل السادس
٤٠٤	ميل الأمم الديمقراطية إلى القول بالحلول	الفصل السابع
٤٠٦	أوحى المساواة بين الأمريكيين بأن قابلية الإنسان للكمال لا نهاية لها	الفصل الثامن
٤٠٨	مثل الأمريكيين ليس دليلاً على عدم مقدرة الناس في الأمم الديمقراطية في ميدان العلوم والآداب، ولا على عدم ميلهم إليها	الفصل التاسع
٤١٠	الأمريكيون يؤثرون دائماً العلوم العملية على النظرية	الفصل العاشر
٤١٥	الروح التى يتعهد بها الأمريكيون القرون	الفصل الحادى عشر
٤٢٣	يقع الأمريكيون بضع نصب تذكارية قنشة تافهة، وأخرى بالغة الفخامة	الفصل الثانى عشر
٤٢٨	خصائص الأدب في العصور الديمقراطية	الفصل الثالث عشر
٤٣٠	حرفة الأدب	الفصل الرابع عشر
٤٣٥	دراسة الآداب الإغريقية واللاتينية تفيد الجماعات الديمقراطية بوجه خاص	الفصل الخامس عشر
٤٣٦	أثر الديمقراطية الأمريكية في اللغة الإنجليزية	الفصل السادس عشر
٤٣٨	بعض مصادر الشعر في الأمم الديمقراطية	الفصل السابع عشر
٤٤٤	كثيراً ما يصطنع الكتاب والخطباء الأمريكيون أسلوباً مفخماً	الفصل الثامن عشر
٤٥٠		

٤٥٢	الفصل التاسع عشر : ملاحظات على المسرح عند الأمم الديمقراطية
٤٥٧	الفصل العشرون : بعض خصائص المؤرخين في العصور الديمقراطية
٤٦١	الفصل الحادى والعشرون : البلاغة البرلمانية في الولايات المتحدة

الباب الثانى

تأثير الديمقراطية في مشاعر الأمريكيين وعواطفهم

٤٦٨	الفصل الأول : الأمم الديمقراطية تحب المساواة حباً أقوى وأدوم من حبها الحرية
٤٧٢	الفصل الثانى : الفردية في البلاد الديمقراطية
٤٧٤	الفصل الثالث : الفردية أقوى في أعقاب ثورة ديمقراطية منها في أى عصر آخر
٤٧٦	الفصل الرابع : يواجه الأمريكيون نتائج الفردية بإنشاء المؤسسات الحرة
٤٨٠	الفصل الخامس : استفادة الأمريكيين من الجمعيات العامة في الحياة المدنية
٤٨٥	الفصل السادس : صلة الجمعيات العامة بالصحف
٤٨٨	الفصل السابع : صلة الجمعيات المدنية بالجماعات السياسية
٤٩٣	الفصل الثامن : الأمريكيون يقاومون الفردية بمبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح
٤٩٧	الفصل التاسع : الأمريكيون يطبقون مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح على الشؤون الدينية
٤٩٩	الفصل العاشر : ميل الأمريكيين إلى الرفاهية المادية
٥٠٢	الفصل الحادى عشر : ما يترتب على الغرام بالمتع الحسية من آثار خاصة في البلاد الديمقراطية
٥٠٤	الفصل الثانى عشر : من الأمريكيين من يسرفون في التعصب للناحية الروحية
٥٠٦	الفصل الثالث عشر : الأمريكيون قلقون على الرغم مما هم فيه من ازدهار ..
٥١٠	الفصل الرابع عشر : الأمريكيون يجمعون بين الميل إلى الملذات الحسية ومحبة الحرية وبين العناية بالشئون العامة في أمريكا
٥١٣	الفصل الخامس عشر : العقائد الدينية توجه أفكار الأمريكيين نحو المتع الروحية من آن لآخر
٥١٨	الفصل السادس عشر : الإفراط في الاهتمام بالسعادة الدنيوية قد يؤدي إلى إضعافها

الفصل السابع عشر	: من الأهمية بمكان أن يتجه النشاط الإنساني إلى الغايات الجيدة المدى عندما تتساوى الأحوال الاجتماعية وينتشر
٥١٩	التشكك بين الناس
الفصل الثامن عشر	: كل مهنة شريفة محترمة في نظر الأمريكيين
٥٢٢	معظم الأمريكيين يعملون في المهن الصناعية
٥٢٤	قد تؤدي الصناعة إلى قيام أرسقراطية
٥٢٨	الفصل العشرون

الباب الثالث

تأثير الديمقراطية في عادات الناس وأخلاقهم

الفصل الأول	: تهذب عادات الناس وتزداد رقة كلما تساوت أحوالهم الاجتماعية
٥٣٤	الديمقراطية بسطت العلاقات العادية بين الأمريكيين ويسرتها
٥٣٩	الأمريكيون قليلو الحساسية في بلادهم، شديدوها في أوروبا
٥٤٢	: نتائج الفصول الثلاثة السابقة
٥٤٦	: الديمقراطية تؤثر في علاقات الخدم باخدومين
٥٤٨	: تتجه المؤسسات والآداب العامة الديمقراطية إلى رفع الأجور وتقصير مدة الإيجارات الطويلة المدى
٥٥٦	: تأثير الديمقراطية في الأجور
٥٥٩	: تأثير الديمقراطية في شؤون الأسرة
٥٦٢	: تربية الفتاة في الولايات المتحدة
٥٦٨	: الفتاة والزوجة
٥٧١	: المساواة في الأحوال الاجتماعية تعاون على صيانة الأخلاق الحميدة في أمريكا
٥٧٤	: المساواة بين الجنسين في نظر الأمريكيين
٥٨٠	: مبدأ المساواة قسم الأمريكيين جماعات كثيرة صغيرة خاصة
٥٨٤	: آراء في آداب الأمريكيين
٥٨٦	: رزاة الأمريكيين لا تمنعهم من أن يأتوا كثيراً بأفعال فيها تهور واندفاع
٥٩٠	: غرور الأمريكيين القومي أكثر قلقاً وأعسر إرضاء من غرور الإنجليز
٥٩٤	الفصل السادس عشر

٥٩٧	واحد	: المجتمع في الولايات المتحدة مستثار وغطى رتيب في آن	الفصل السابع عشر
٥٩٩	الديمقراطية	: «الشرف» في الولايات المتحدة وفي سائر البلاد	الفصل الثامن عشر
٦١١	من المطامح السامية	: في الولايات المتحدة كثرة من الرجال الطموحين وقلة	الفصل التاسع عشر
٦١٧	العشرون	: حرفة تصيد الوظائف في بعض البلاد الديمقراطية	الفصل العاشر والعشرون
٦١٩	الثورات الكبرى ستقل	: الأمم الديمقراطية رغبة في السلام على حين ترغب	الفصل الحادي والعشرون
٦٣١	جيوشها في الحرب	: أي الطبقات أكثر ميلاً إلى الحرب وإلى الثورة في الجيوش	الفصل الثاني والعشرون
٦٣٨	الديمقراطية	: الأسباب التي جعلت الجيوش الديمقراطية أضعف من	الفصل الثالث والعشرون
٦٤٢	المدى	غيرها في بداية المعركة وأقطع منها في الحروب الطويلة	الفصل الرابع والعشرون
٦٤٧	النظام في الجيوش الديمقراطية	...	الفصل الخامس والعشرون
٦٤٩	الديمقراطية	: طائفة من الآراء عن الحروب في البلاد الديمقراطية	الفصل السادس والعشرون

الباب الرابع

تأثير الأفكار والعواطف الديمقراطية في المجتمع السياسي

٦٥٦	المساواة تخلق في النفوس ميلاً إلى المؤسسات الحرة	...	الفصل الأول
٦٥٨	آراء الأمم الديمقراطية في شؤون الحكم تتجه بطبيعة الحال إلى تركيز السلطات	...	الفصل الثاني
٦٦١	اتفاق عواطف الأمم الديمقراطية وآرائها على تركيز السلطة السياسية	...	الفصل الثالث
٦٦٤	بعض الأسباب الخاصة والعارضة التي تؤدي بالشعب الديمقراطي إلى تركيز سلطات الحكومة أو إلى الانحدار بها عنه	...	الفصل الرابع
٦٧٠	السلطة العليا ترداد في الأمم الأوربية في عصرنا الحاضر مع أن الملوك فيها أصبحوا أقل استقراراً	...	الفصل الخامس
٦٨١	نوع الاستبداد الذي ينبغي أن تتخذه الأمم الديمقراطية	...	الفصل السادس
٦٨٧	تمة الفصول السابقة	...	الفصل السابع
٦٩٦	نظرة عامة إلى الموضوع	...	الفصل الثامن

مقدمة المؤلف

يعيش الأمريكيون في حالة اجتماعية ديمقراطية ، أوحث إليهم ، بطبيعة الحال ، بقوانين معينة ، وبأخلاق سياسية معينة ؛ وغرست في نفوسهم طائفة من الآراء والعواطف لم تكن معروفة في المجتمعات الأرستقراطية القديمة في أوروبا ، فعدلت علاقات الناس القديمة بعضهم ببعض ، أو هدمتها ، وأقامت أخرى غيرها جديدة . وبذلك تغيرت ملامح المجتمع المدنى تغيراً كبيراً ، لا يقل عن تغير معالم العالم السياسى وملائحه .

وقد عاجلت الموضوع الأول في الكتاب الذى نشرته منذ خمس سنوات عن الديمقراطية في أمريكا ، أما الموضوع الثانى فسأتناوله في هذا الكتاب . فهذان الكتابان متكاملان ، يتم أحدهما الآخر ، فهما في الحقيقة كتاب واحد .

وإني لأبادر وأحذر القارئ من غلطة تؤذيني بالغ الأذى ، إن هو استنبط من كثرة ما أعزوه من النتائج المختلفة إلى مبدأ المساواة ، أنى أعد هذا المبدأ المسئول الأول والوحيد عن كل ما يقع في أيامنا من أحداث . ففي هذا اتهام لى بضيق الأفق وقصر النظر^(١) .

هذا ، وقد ذاعت في عصرنا طائفة من الآراء ، وبدأت عواطف ونزعات ، ترجع أصولها إلى ظروف وأحوال لاعلاقة لها بمبدأ المساواة هذا ، أو هي معادية له كل العداة . فإن أنا اتخذت الولايات المتحدة مثلاً . لسهل على التدليل على أن طبيعة البلاد ، وأصل سكانها ، وديانة مستوطنها الأول ، وما اكتسبوه من معرفة وثقافة ، وعاداتهم القديمة - قد أثرت كلها ، وما زالت تؤثر ، مستقلة عن الديمقراطية ، أبلغ تأثير في طرائق تفكيرهم ومشاعرهم . ففي أوروبا نفسها أسباب أخرى مختلفة ، مستقلة عن مبدأ المساواة ، تفسر لنا الكثير مما يجرى فيها .

هذا ، وإنى لأعترف بوجود جميع هذه الأسباب المختلفة ، وبعدى تأثيرها البالغ ، إلا أن موضوعى لا يقتضىنى أن أتحدث عنها . فلم أتعهد بأن أبين أصل كل نزعاتنا وأفكارنا وأشرح طبيعتها ، ولكننى أحاول أن أظهر مدى تأثير هذه النزعات وتلك الأفكار ، بإقامة مبدأ المساواة بين الناس في أحوالهم الاجتماعية .

ولما كنت مقتنعاً كل الاقتناع بأن الثورة الديمقراطية التى نراها الآن ، حقيقة قائمة

(١) في هذا الاحتمار ، رد على ما يمكن أن يوجه إلى تركيز من نقد بشأن إغفاله ما للكثير من العوامل الأخرى من تأثير في تطور الأحوال السياسية في الشعوب المختلفة ، مثل العوامل التاريخية والجغرافية ، والاجتماعية .

لا قبل لأحد بمقاومتها؛ وليس من المرغوب فيه، ولا من الحزم، أن نعاديها فقد يدهش بعض الناس أن يروا أنى قد وجهت، في أثناء هذا الكتاب، عبارات قوية من النقد واللوم إلى الشعوب الديمقراطية التي خلقتها هذه الثورة. وسبب ذلك بسيط، فما أنا بخصم للديمقراطية؛ ولذا أردت أن أتحدث عنها في صراحة وإخلاص. فالتناس لا يتقبلون الحقيقة من أعدائهم، ويندر كل الندرة أن يقدمها لهم أصدقاؤهم، ولذلك عمدت إلى ذكر الحقيقة لهم صريحة سافرة، وفي اعتقادي أن أشخاصاً كثيرين سيتولون إخبار الناس بالفرائد التي يأملون أن يحصلوا عليها من إقامة المساواة بينهم، ولكن ما أقل الذين يجرؤون على الإشارة، ولو من بعيد، إلى الأخطار التي تهددهم بها هذه المساواة! فلا غرو إن وجهت نظري إلى هذه الأخطار أصلاً. ولما كنت أعتقد أنى قد وقفت على طبيعة هذه الأخطار، وأدركتها إدراكاً جلياً، فمن الجبن أن ألزم الصمت ولا أقول عنها شيئاً.

وإنى لأرجو أن يجد القارئ في هذا الجزء من النزاهة ما يبدو أنهم قد لحظوه منها في سابقه. ولما كنت أعيش وسط آراء متناقضة، قسّمت أهل بلادى (فرنسا) طوائف وشيعاً، حاولت أن أحمّد في نفسى كل كراهية أشعر بها نحو أى طائفة منها. فإن حدث أن صادف القارئ في الكتاب عبارة واحدة يقصد بها تملق حزب من تلك الأحزاب الكبيرة التي استتارت البلاد وهاجتها، أو أية طائفة من الطوائف الصغرى التي تزعجها وتضعفها الآن، فليرفع صوته ويتهمنى.

إن الموضوع الذى تصدّيت لمعالجته هنا من كل جوانبه، موضوع واسع كل السعة، فهو يشمل غالبية المشاعر والآراء التي ترتبت على قيام الأحوال الجديدة في شئون العالم، وهو موضوع فوق طاقتى، ما فى ذلك شك. ففى معالجتى له لم أستطع أن أرضى نفسى تمام الرضى، فإن عجزت عن إدراك الأهداف التي حاولت أن أبلغها فسوف ينصفنى القراء ويقولون، على الأقل، أنى قد تصورت مشروعى وسرت فيه بروح تجعلنى أهلاً لأن أظفر فيه بالنجاح.

الباب الأول

تأثير الديمقراطية في الحركة العقلية
في الولايات المتحدة

الفصل الأول

منهج الأمريكيين الفلسفى

لا أعرف بلداً من بلاد العالم المتحضر يعنى بالفلسفة أقل مما تعنى به الولايات المتحدة . فليس للأمريكيين مدرسة فلسفية خاصة بهم ، ولا هم يحفلون إلا قليلاً بجميع تلك المدارس الفلسفية التى انقسمت إليها أوروبا ، بل ولست أغالى إن قلت إنهم لا يعرفون حتى أسماءها^(١) .

ومع ذلك فلا يشق علينا أن ندرك أن جل سكان الولايات المتحدة ، يستخدمون عقولهم بطريقة واحدة ، ويفكرون بحسب قواعد واحدة . وبعبارة أخرى أنهم ، من غير أن يحشوا أنفسهم مثولة تحديد هذه القواعد ، هم منهج فلسفى عام يجرى عليه الشعب كله فى مجتمعه .

فالسمة الرئيسية لذلك الذى أسميه منهج الأمريكيين الفلسفى هى : تحاشيهم أن تستعدهم النظم ، والعادات ، وقواعد الأسرة وبديياتها ؛ أو أن تستعدهم آراء الطبقات ، وضروب التعصب القومى إلى حد ما ؛ وكذا عدم الأخذ بالتقاليد والعرف إلا من حيث هى وسائل لتحصيل المعارف ، ولا بالحقائق القائمة إلا من حيث هى دروس تستخدم فى تأدية ما يعملونه بطريقة أخرى ، وعلى صورة أفضل ؛ والبحث عن أسباب الأشياء لأنفسهم ، وفى أنفسهم وحدها ؛ والعناية بالنتائج من غير تقيد بالوسائل المؤدية إليها ؛ والنفاذ من الصورة إلى الجوهر : تلك هى سمات منهج الأمريكيين الفلسفى .

وإن أنا سرت إلى أبعد من هذا مدى ، وبخث بين هذه السمات والخصائص المختلفة ، عن السمة الرئيسية فيها التى تكاد تشمل مائتها كلها ، لوجدت أن كل أمريكى لا يلدجأ فى معظم العمليات العقلية التى يقوم بها العقل البشرى ، إلا إلى ذلك الجهد الفردى الذى يقوم به عقله هو .

فأمريكا إذن من أقل البلاد التى تدرس فيها مبادئ ديكارت^(٢) . ولكنها مع ذلك

(١) كان هذا صحيحاً فى عصر المؤلف إلى حد ما . ولكنه لم يعد كذلك الآن فللأمريكيين مدارسهم الفلسفية التى من أبرزها البرجونية .

(٢) ربه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠) الفيلسوف الفرنسى المشهور الذى يعد أباً الفلسفة الحديثة فضلاً عن عناية بالعلم والرياضيات . ومن أشهر كتبه الفلسفية : مقال فى المنهج (idiscours de la methode) الذى نشره سنة ١٦٣٧

من خير ما يطبقها . ولا عجب في هذا ، فالأمريكيون لا يقرؤون مؤلفات هذا الفيلسوف لأن أحوالهم الاجتماعية تعوقهم عن العناية بالدراسات التأملية ، وإن كانوا مع ذلك يتبعون قواعد منهجه ، لأن أحوالهم الاجتماعية هذه نفسها تجعل عقولهم ميالة بغطرتها إلى اتباع هذه القواعد والعمل بها .

ففي وسط الحركة الدائبة التي تسود كل مجتمع ديمقراطي ، نجد الأواصر التي تربط كل جيل بآخر تسترخي أو تنفصم ، وعندئذ سرعان ما يفقد كل فرد في ذلك المجتمع كل أثر لأفكار أجداده ، أو هو لا يحرص عليها ولا يوليها أى اهتمام .

فالناس الذين يعيشون في مثل هذه الحالة الاجتماعية لا يستمدون معتقداتهم من آراء الطبقة التي ينتمون إليها ؛ ذلك لأنه لم تعد بينهم طبقات ، أو أن الطبقة التي بقيت صارت تتكون من عناصر قلقة سريعة التغير لدرجة لا يستطيع معها المجموع أن يشرف على أفرادها إشرفاً حقيقياً ناجعاً .

أما من حيث تأثير عقل رجل في عقل آخر ، فذلك تأثير محدود كل الحد بالضرورة في بلاد كل مواطنها في مستوى واحد ، حتى أن كلا منهم ليستطيع أن يرى الآخر عن كثب ، ويرجع دائماً في كل أموره إلى عقله هو باعتباره أوضح مصدر من مصادر الهداية إلى الحقيقة وأقربها إلى نفسه ، وذلك لعدم وجود أدلة ملموسة أمامهم ، لا يتنازع فيها اثنان ، على عظمة واحد منهم وتفوقه على سواه . هذا ، وليست الثقة بمثل هذا الرجل أو ذاك وحدها هي التي زالت بذلك فحسب ، بل زال معها كذلك الميل إلى الثقة برأى أى إنسان من غير دليل ، مهما كان حجة في موضوعه . فلا غرو إذن أن انطوى كل إنسان على نفسه ، وعزم على ألا يحكم على شيء في هذه الدنيا إلا من وجهة نظره هو .

فعادة الأمريكيين هذه - عادة ألا يحكموا على الأمور إلا بحسب ما توحى به إليهم عقولهم وحدها - وجهت تفكيرهم إلى اعتياد عادات أخرى . فبعد أن رأوا أنهم نجحوا في التغلب على كل مصاعبهم الصغيرة التي صادفتهم في حياتهم العملية دون حاجة إلى الاستعانة برأى أحد ، سارعوا واستبطنوا من ذلك أن كل شيء في هذا العالم يمكن أن يفسر ويعمل في سهولة ويسر ، وأن ليس فيه شيء يند عن حدود الأفهام . ومن ثم وقعوا في إنكار كل شيء لم يستطيعوا فهمه ولا تعليله مما لم يدع لهم سوى القليل من الإيمان بكل شيء خارق للعادة ، وصاروا ينفرون كل النفور من كل شيء فوق الطبيعة . وإذا اعتادوا باعتراقتهم أنفسهم ، ألا يعتمدوا إلا على شهادتهم فقد صاروا يميلون إلى ضرورة أن يدركوا كل ما يسترعى انتباههم ، إدراكاً واضحاً كل الوضوح ، ولذا صاروا يجردونه ما استطاعوا من كل ما يغشيه ، ومن كل ما يفصلهم عنه ويخفيه عن أبصارهم ، كى يروه عن كثب وفي راحة النهار . وسرعان ما تؤدي بهم نزعتهم العقلية هذه إلى التفكير للأشكال والصور ، حتى صاروا يعدونها خلفاً لاجدوى منها ، وأقيمت لتكون حواجز بينهم وبين الوصول إلى الحقيقة .

وهكذا لم يجد الأمريكيون بهم حاجة إلى استخدام منهج فلسفى يستمدونه من الكتب، بل وجدوا هذا المنهج فى أنفسهم هم . وهذا يصدق كذلك على ما يحدث فى أوروبا . فهذه الطريقة عنها لم تقم ولم تنتشر بين الأوربيين إلا كلما صارت أحوال المجتمع أكثر تعادلاً ومساواة مما كانت عليه من قبل . وصار الناس أكثر شياً بعضهم ببعض . فلتأمل لحظة الصلة التى تربط الفترات التى يتسنى لنا أن نتبع فيها آثار هذا التغير .

لم يتخرج المصلحون ، الذين ظهروا فى القرن السادس عشر من أن يعرضوا بعض مبادئ الاعتقاد القديم الحتمية على الفرد ، ليفحصها ثم يحكم عليها أو لها بنفسه ، إنهم مع ذلك ظلوا يحرمون عليه مناقشة سائر المبادئ والمعتقدات . وفى القرن السابع عشر ، ألقى بيكن^(١) ، فى العلوم الطبيعية ، وديكارت ، فى الفلسفة بمعناها المعهود ، الصيغ التقليدية ، وهذا سلطان الرواية والمأثور ، وقرضا سلطة الفقهاء والمدارس الفلسفية . أما فلاسفة القرن الثامن عشر ، فقد انتهى بهم الأمر ، وهم يعملون على تعميم النتائج التى استبطوها من المبادئ نفسها ، إلى تعميم المبدأ ذاته ، فأخضعوا جميع معتقدات المرء لحكمه هو الشخصى .

ومن ذا الذى لا يعرف أن لوتر^(٢) وديكارت وفولتير قد استخدموا هذا المنهج نفسه ، وأنهم لم يختلفوا إلا من حيث المدى الذى يرون وجوب الذهاب إليه فى استخدامه فيه ؟ ولم قصر المصلحون أنفسهم كل القصر على نطاق الآراء الدينية وحدها ؟ وما الذى دعا ديكارت إلى أن يختار قصر تطبيق منهجه على أمور معينة بالذات ، مع أنه جعله صالحاً لأن يصدق على كل شىء ، فجعل يعلن للناس أن لهم أن يستعملوا عقولهم ، ويحكموا بما يترأى لهم فى الأمور الفلسفية ؛ لافى الأمور السياسية ؟ فكيف حدث أن استبطت جميع هذه التطبيقات العامة دفعة واحدة بالمنهج ذاته فى القرن الثامن عشر ، وهى التطبيقات التى لم يدركها ديكارت ولا من سبقوه ، أو رفضوا أن يستكشفوها ؟ وأخيراً إلام نعزو خروج هذا المنهج الذى نتحدث عنه فجأة فى تلك الفترة ، من المدارس ، ليتغلغل فى المجتمع حتى أصبح المعيار المعترف به فى قياس صحة التفكير ، وأنه بعد ذبوعه بين الفرنسيين ، اعتنقته جميع الأمم الأوربية صراحة وعلمنا ، أو خفية وسراً .

ليكن هذا المنهج الفلسفى ، الذى نشير إليه ، قد نشأ فى القرن السادس عشر ، وتحدد بشكل أتم ، وطبق على نحو أوسع ، فى القرن السابع عشر ؛ ولكنه لا يمكن أن يكون قد ابع بشكل عام ، وانتشر بين الناس ، فى هذا القرن وذلك ، فالقوانين السياسية وأحوال المجتمع ، والعادات العقلية ، التى ترتبت على تلك الأحوال ، كانت لا تزال كلها ضده .

(١) فرنسيس بيكن (١٥٦١ - ١٦٢٦) الفيلسوف الأديب الإنجليزى الذى يعد أبا الطريقة الاستقرائية فى المنطق والبحث العلمى .

(٢) مارتين لوتر (١٤٨٣ - ١٥٤٦) المصلح الدينى الشهير .

حدث استكشاف هذا المنهج في الوقت الذي شرع فيه الناس يتساوون في أحوالهم الاجتماعية. ولكن اتباعه لا يمكن أن يكون عاماً إلا في العصور التي تكون فيها هذه الأحوال قد أصبحت واحدة للجميع، أو تكاد تكون كذلك، وصار الناس أنفسهم متساوين أو يكادون .

فليس منهج القرن الثامن عشر الفلسفي إذن منهجاً فحسب، بل هو منهج ديمقراطي كذلك، مما يبين لنا السبب في أن أوروبا كلها قد سارعت إلى التسليم به في يسر، فعاون كل العون على تغيير معالم المجتمع فيها. فالفرنسيون لم يمزوا العالم لأنهم كانوا أول أمة عمدت إلى إيجاد منهج فلسفي يسر مهاجمة كل قديم وفتح الطريق لكل جديد .

ولعل سائلاً يقول: ولم كان الفرنسيون يتبعون هذا المبدأ نفسه في الوقت الحاضر بشكل أشد صرامة، ويطبقونه أكثر مما طبقه الأمريكيون، مع أن مبدأ المساواة ليس أقل في أمريكا هذه منه في فرنسا، مع أن الأمريكيين أقدم عهداً به من الفرنسيين؟ يرجع بعض هذا إلى سبين الثين خليف بنا أن تفهمهما حق الفهم أول كل شيء .

فيجب ألا يغرب عنا أبداً أن الدين هو الأصل في قيام المجتمع الأمريكي الإنجليزي. فالدين متصل في الولايات المتحدة بعادات الأمة، وبجميع عواطف الوطنية مما يجعل له قوة خاصة. ولا بأس في أن نضيف إلى هذا السبب الرجيح سبباً آخر لا يقل عنه وجاهة. فقد وضع الدين في أمريكا حدوداً لنفسه بنفسه، وظلت المؤسسات الدينية منفصلة تمام الانفصال عن المؤسسات السياسية، مما مكن للقوانين السابقة أن تتغير في سهولة ويسر، مع بقاء المعتقدات القديمة ثابتة لا تتزعزع. فلا غرو أن احتفظ الدين المسيحي بسيطرة عظيمة على عقول الشعب في أمريكا. وإني لأشير هنا بوجه خاص إلى أن سيطرة هذا الدين لم تكن مجرد سيطرة مذهب من المذاهب الفلسفية سلم به الناس وأخذوا به بعد بحث وتحريض، بل كانت طريقة دين آمن به الناس من غير بحث أو نقاش. فلا يخفى أن الطوائف المسيحية في أمريكا كثيرة ومتنوعة كل التنوع، وتتعدل وتتغير باستمرار، على حين أن المسيحية نفسها حقيقة مقررة لا تقاوم، فلا يعمد إلى مهاجمتها أحد، ولا يتصدى للدفاع عنها أحد. فبعد أن سلم الأمريكيون بمبادئ الدين المسيحي الأساسية من غير بحث، اضطروا إلى أن يقبلوا كذلك، وبالطريقة عينها، عدداً كبيراً من المبادئ الأخلاقية، نشأت فيه ومتصلة به. ومن ثم كان نشاط الفرد في التحليل محصوراً في حدود ضيقة، وصارت طائفة كبيرة من أهم آراء البشر بعيدة عن نفوذه .

هذا، والسبب الثاني الذي أشرت إليه، هو أن أحوال الأمريكيين الاجتماعية ديمقراطية، وكذلك دستورهم، ولكن لم تحدث بينهم أية ثورة ديمقراطية؛ فقد وفدوا على البلاد التي يعيشون فيها الآن في الحالة التي نجدهم عليها في الوقت الحاضر تقريباً. ولهذا أهميته البالغة .

فمن المعلوم أنه لا تحدث ثورات من غير أن تهز معتقدات الناس القائمة وتضعف

السلطة ، وتلقى الشكوك والغموض على الآراء الماثورة التي درج الناس على الأخذ بها . فكل ثورة تؤدي إلى تحلل الناس من القيود ، وتركهم وشأنهم في أمور سلوكهم ، وتفسح لعقل كل واحد منهم مكاناً واسعاً يكاد لا يحد . فإذا ما حدث وأقيمت المساواة بين الناس في أحوالهم الاجتماعية ، عقب صراع قام بين مختلف الطبقات التي كان يتكون منها المجتمع القديم ، استولى الحسد والكراهية وعدم مراعاة مصالح الغير ، وعدم التسامح ، على نفوس الناس ، وغلبت عليهم الكبرياء ، والإسراف في الثقة بالنفس ، وظلت تسيطر على قلوبهم فترة من الزمن . فهذا ، وبغض النظر عن المساواة نفسها ، يعمل بقوة على إيجاد الفارقة بين الناس ، ويؤدي بهم إلى إساءة الظنون برأى بعضهم البعض . ويدفعهم إلى البحث عن نور الحقيقة في أنفسهم وحدها دون أى موضع آخر . وعندما يصبح كل امرئ لا يعتدى برأى غير رأيه ، ويفخر بأنه إنما يكون آراءه بنفسه في كل ما يعرض له من موضوعات ، فعندئذ لا تعود الأفكار هي التي تربط الناس بعضهم ببعض ، بل المصالح الشخصية ؛ ويدور الأمر كأن أفكار البشر تحولت إلى نوع من الغبار العقل تبعثت ذراته في كل اتجاه ، فلا هي تستطيع أن تتجمع ولا أن تتماسك .

ومن ثم ليس ذلك الاستقلال العقل الذي تفرض المساواة وجوده ، استقلالاً عظيماً أبداً ، ولا هو يبدو مفرطاً إلا حيناً تأخذ المساواة في إرساء قواعدها ، وفي أثناء ذلك الجهد العظيم الشاق الذي لا بد منه لإقامتها . فيجدر بنا إذن أن نميز بين هذا النوع من الحرية الفكرية الذي قد يترتب على قيام المساواة ، وبين الفوضى التي تستحدثها الثورة . فكل من هذين الأمرين يجب أن يدرس على حدة ، حتى لا تداعبنا الآمال المفرطة ولا تفرعنا المخاوف المسرفة بشأن المستقبل^(١) ..

وفي رأئي أن من سيعيشون في ظل المجتمعات الجديدة ، سيكتزون من الاعتماد على أنفسهم في حكمهم على الأشياء ، ولكن لا يحظر بيالي أبداً أنهم سيستون استخدام هذه الحريات إساءات كثيرة . ويرجع ذلك إلى سبب ينطبق بوجه عام على البلاد الديمقراطية أكثر مما ينطبق على غيرها ، ولا بد له من أن يقيد حرية الفرد في التفكير واستقلاله به آخر الأمر ، ويقصرها على دائرة ثابتة الحدود . وهي دائرة قد تكون ضيقة في بعض الأحيان . هذا وسأتناول هذا السبب بالشرح والتفصيل في الفصل التالي .

(١) لاشك أن كانت أحوال فرنسا وقتئذ في فكر المؤلف وهو يكتب هذه السطور .

الفصل الثاني

مصدر معتقدات الشعوب الديمقراطية الرئيسية

يختلف انتشار المعتقدات «الحتمية» سعة وضيقاً باختلاف العصور؛ وتنشأ هذه المعتقدات بطرق شتى. ومع أن أشكالها قد تتغير، وأغراضها قد تتبدل، فإنها لن تزول بحال من الأحوال؛ وبعبارة أخرى، لن يمتنع الناس من تقبل بعض آراء من غيرهم دون جدل أو نقاش، اعتماداً على ثقتهم بمن يأخذونها عنهم. فلو اضطلع كل إنسان بتكوين آرائه بنفسه، وبأن يبحث عن الحقيقة وحده، بطرق جديدة، يشقها لنفسه، لترتب على ذلك أن لا يتحد أى عدد كبير من الناس، ويتفقوا على الاعتقاد بمبدأ واحد مشترك بينهم.

ولا يخفى أن لا يتسنى لأى مجتمع أن يزدهر من غير أن يقوم فيه اعتقاد مشترك من هذا القبيل؛ بل إن شئت قلت، إنه لا يتسنى لأى مجتمع أن يقوم بدونه. فمن غير آراء مشتركة تربط الناس بعضهم ببعض، لا يكون ثم عمل مشترك؛ ومن غير عمل مشترك سيظل الناس موجودين حقاً، ولكن دون أن تتكون منهم هيئة. فكى يوجد مجتمع ما، وبالأحرى كى يزدهر مجتمع ما، يجب أن تكون عقول المواطنين قد تجمعت وتماسكت بآراء معينة غالبة عليهم، ولا يكون هذا إلا إذا استقى كل واحد آراءه أحياناً من المنبع المشترك الذى يستقى منه سواه، ورضى أن يتقبل بعض المسائل المتعلقة بالاعتقاد بالشكل الذى سبق أن تكونت به من قبل.

فلو أننا نظرنا إلى الإنسان من حيث هو فرد منعزل عن غيره من الناس، لوجدنا أن المعتقدات «الحتمية» ليست أقل لزوماً له، كى يعيش وحده منفرداً بنفسه، عن لزومها له كى يتعاون مع أمثاله. فلو كان الإنسان مضطراً إلى أن يرهن نفسه على جميع الحقائق التى يستخدمها كل يوم، لما انتهى من هذا العمل أبداً، بل إنه ليستفد طاقته فى براهين قهيدية، من غير أن يتقدم إلى ما بعدها خطوة واحدة. ولما كان قصر عمره لا يتيح له الوقت الكافى، ولا يسر له عقله الحدود القدرة اللازمة للسير فى هذه الطريق، فقد أصبح مضطراً إلى تقبل حقائق كثيرة، وآراء عدة، لم يكن عنده الوقت الكافى، ولا القدرة اللازمة لفحصها وتحقيقها بنفسه، ولكن رجالاً أسسوا منه قدرة قد توصلوا إليها، أو أن الجماعة قد اختارتها واعتنتها. فاستناداً إلى هذا الأساس الأولى يستطيع المرء أن يقيم صرح

أفكاره بنفسه . فهو لا يسلك هذا المسلك طواعية منه واختياراً ، بل يكره عليه إكراهاً بحسب ما يقتضيه قانون الضرورة الصارم . فليس في العالم فيلسوف واحد ، مهما بلغت عظمته ، ليضطر إلى تقبل آلاف من الأشياء على أنها صحيحة اعتماداً منه على ثقته بمن توصلوا إليها ، بل إنه لمضطر كذلك إلى تقبل حقائق أكثر عدداً مما يستطيع أن يدلل هو على صحتها بنفسه .

وليس هذا ضرورياً فحسب ، بل هو أمر مرغوب فيه كذلك . فمن شاء أن يفحص عن كل شيء بنفسه ، لم يستطيع أن يخصص لكل شيء غير وقت قصير ، وعناية ضئيلة . فالمهمة التي اضطلع بها تجعل عقله في قلق دائم ، يمنعه من أن يتعمق أية حقيقة ، أو يستمسك كل الاستمساك بعقيدة ما . وبذلك يصبح عقله مستقلاً ، وضعيفاً في الوقت نفسه ، لا حول له ولا قوة . ومن ثم تحتم عليه أن يختار من بين مختلف المعتقدات البشرية موضوعات ليؤمن بها هو ، كما عليه أن يختار كثيراً من الآراء فيصدقها من غير جدل أو نقاش ، كي يتيسر له أن يحسن البحث والتحقيق في ذلك العدد القليل من الشئون التي يخصصها بالدرس والتتقيب . حقاً إن من يتقبل رأياً ما اعتماداً على الثقة بقائله إنما يجعل من عقله هو عبداً رقيقاً ، ولكنه استرقاق محمود يمكن له من أن يستخدم الحرية خير استخدام .

فهما كان الأمر ، فلا بد إذاً من وجود مجال لبدأ « السلطة » في موضع ما ، في عالمي الأخلاق والعقل . وقد يختلف موضعه هذا كل الاختلاف ، ولكن لا مناص من وجوده في مكان ما . فقد يزداد استقلال عقل الأفراد أو يقل ، ولكنه لا يمكن أن يكون استقلالاً مطلقاً لا يحده حد . فليست المسألة إذن مسألة معرفة « سلطة » عقلية في عصر من عصور الديمقراطية ، ولكنها معرفة موضوع هذه السلطة والمعايير الذي تقدر به .

لقد بينا في الفصل السابق ، كيف أن تساوى الناس في الأحوال الاجتماعية يدفعهم إلى الاستمساك بنوع من عدم التصديق لكل ما هو فوق الطبيعة ، وأن يتخذوا لهم رأياً سامياً بشأن ما للعقل البشرى من قدرة ، وهو رأي كثيراً ما يكون مسرفاً . فليس من السهل حل الناس الذين يعيشون في عصر من عصور المساواة الاجتماعية ، على أن يضعوا هذه السلطة الفعلية ، التي يذعنون لها ، فوق البشر أو دونهم . فهم يبحثون عادة عن مصادر الحق في أنفسهم ، أو في أمثالهم من البشر . وفي هذا ما يكفي للتدليل على أنه لا يتسنى ، لأى دين جديد أن يقوم في مثل هذه الأوقات . وكل تدبير يتخذ لذلك يعد فسوقاً ، إن لم يعد سخيفاً وبعيداً عن المعقول . ولا بأس من أن نتكهن بأن الشعب الديمقراطي لا يصدق الرسائل الإلهية بسهولة . وقد يسخر من الأنبياء الجدد ، ويسعى وراء استكشاف محك معتقداتهم ، في حدود بنى جنسهم هم لا خارجها .

فإن كانت طبقات المجتمع غير متساوية ، وكان الناس يتعاونون بعضهم مع بعض في أحوالهم الاجتماعية ، فالمتجمع لا يخلو من أفراد يجازون بذكاء فائق وبعلم واسع واستارة ،

على حين تكون الكثرة الكثيرة غارقة في الجهالة وآخذة بضروب التعصب . فالناس الذين يعيشون في هذه الأوقات الأرستقراطية مدفوعين ، بطبيعة الحال ، إلى أن يشكلوا آراءهم بحسب معيار شخصي متفوق بارز ، أو يشكلوها بمعيار طائفة متفوقة من الناس ، على الرغم من أنهم يكرهون أن يعترفوا بعصمة الشعب في مجلته .

ويحدث عكس هذا في العصور التي تسودها المساواة . فكلما اقترب الناس من التساوى في الأحوال الاجتماعية ، قل استعداد كل واحد منهم لأن يتق بشخص معين ، أو بفتة معينة من الناس ثقة عمياء ، أما استعداده للاعتقاد بسداد ما يراه الجمهور ، فيزداد . وعندئذ يصبح الرأي العام في ذلك العصر سيد العالم ، وهذا هو الرأي الذي أخذ يسود العالم شيئاً فشيئاً .

فليس الرأي العام بالمرشد الوحيد الذي يستهدى به الفرد في أحكامه على الناس والأشياء في الشعب الديمقراطي فحسب ، بل إن سلطان الرأي العام في مثل هذا الشعب ليفرق سلطانه في أي شعب آخر ، فرقاً لا حد له . فالناس في عصور المساواة لا يقفون بعضهم ببعض لما بينهم من تشابه عام ، ولكن هذا التشابه العام نفسه يجعل لهم ثقة لا حد لها أو تكاد تكون كذلك ، برأي الجماعة وحكمها ؛ فلما كانوا مزودين جميعاً بوسائل متساوية للحكم على الأشياء فمن المحتمل كل الاحتمال أن تكون الحقيقة في جانب الرأي الذي يراه أكبر عدد من الناس .

فإن قارن أحد من سكان البلاد الديمقراطية نفسه بكل فرد من جميع الأفراد الذين حوله ، شعر في فخر واعتزاز ، بأنه ند مساو لأى واحد منهم . أما عندما ينظر إلى بني وطنه في مجلته ، ويوازن نفسه بهذه الهيئة الضخمة من الناس غمره إحساس طاغ بضآلته وضعفه . فالمساواة ذاتها التي جعلته مستقلاً عن كل فرد من بني وطنه تعرضه هو نفسه ، من حيث هو فرد ، غير محمي ، لتأثير العدد الأكبر . ومن ثم كان الرأي العام في الشعب الديمقراطي قوة عجيبة لا تنصروها الأمم الأرستقراطية - وذلك أنها لا تنزع الناس بالانضمام إلى آرائها ، ولكنها تفرض هذه الآراء عليهم فرضاً ، وتجعلها تتغلغل في تفكير كل شخص عن طريق جعل عقل المجموع الهائل يضغط على عقل الفرد الضعيف .

وتقوم الغالبية في الولايات المتحدة بتزويد الناس بطائفة معدة جاهزة من الآراء يستخدمها المواطنون مباشرة ، وبذلك يكونون قد أعفوا من ضرورة القيام بتكوين آراء بأنفسهم . فكل إنسان هناك يعتقد عدداً كبيراً من النظريات في الفلسفة وفي الأخلاق والسياسة ، من غير أن يحشم نفسه مثونة بحثها وتحقيقها ، ثقة منه بالجماعة . وإن نحن أمعنا النظر فيها بعناية ودقة لأدركنا أن الديانة نفسها لتسيطر في تلك البلاد ، من حيث هي رأي تقليدي مأثور ، أقل مما تسيطر عليها بوصفها مذهباً منزلاً .

وضع الأمريكيون قوانينهم السياسية على نحو ييسر للأغلبية أن تحكم الجماعة حكماً

مطلقاً. فهذه القوانين تزيد بطبيعة الأحوال القوة التي تمارسها تلك الأغلبية على عقول الناس زيادة محسوسة. فمن عادة الإنسان أن يرى في شخص من يستبد به ويظلمه، حكمة سياسية تفوق كل حكمة. ولا شك في أن طغيان الأغلبية السياسي هذا في الولايات المتحدة يزيد ذلك النفوذ، الذي كان يتسنى للرأى العام أن يحصل عليه بدونها، على عقل كل فرد من أفراد الجماعة. ومع ذلك فهذا النفوذ لا يقوم على طغيان الأغلبية؛ فينبغي أن نبحث عنه إذن في مبدأ المساواة نفسه لاقى تلك المؤسسات الشعبية التي قد يقيمها الناس الذين يعيشون في تلك الحال. فسيطرة الأغلبية الفكرية، وقد تكون مطلقة وطاقية في شعب ديمقراطي يحكمه ملك، أقل منها في نطاق الديمقراطية المحضة؛ ولكنها مع ذلك تظل مطلقة دائماً ومتطرفة كل التطرف، وأياً كانت القوانين السياسية التي يحكم بها الناس في عصور المساواة، فلا ضير من أن نكهن بأن الفقه بالرأى العام قد تصبح في نظرهم نوعاً من الدين، الأغلبية نية المرسل.

وهكذا تكون السلطة العقلية مختلفة، ولكنها لا تنقص. ومع أنه لا يخطر ببال أنها قد تزول، فإنى أتنبأ بأنها ستكسب مزيداً من الطغيان أكثر مما يجب لها، وتحتصر مجال الأفراد في حدود ضيقة بصورة لا تناسب مع عظمة الجنس البشرى ولا مع سعادته. وإلى لأرى في مبدأ المساواة نزعتين واضحتين: إحداها تؤدي بعقل الإنسان إلى أفكار لم تختبر صحتها بعد، والأخرى تمنعه من التفكير على الإطلاق. وإلى لأتصور، كيف تستطيع الديمقراطية أن تقضى، بتأثير قوانين معينة، على تلك الحرية العقلية التي تكون الحالة الاجتماعية مواتية لها، فبعد أن يحطم العقل البشرى جميع القيود التي فرضتها عليه الجماعات أو الأفراد، يصبح مقيداً كل التقيد بالإرادة العامة للأغلبية.

فلو أحلت الشعوب الديمقراطية قوة الأغلبية المطلقة محل جميع تلك القوى المختلفة التي عطلت نشاط العقول الفردية أو أخرته، لظل البلاء على ما هو، وإن كان قد غير من طابعه، ولما وجد الناس الوسائل التي تمكنهم من أن يحيوا الحياة المستقلة، وإنما يكونون قد استكشفوا ملاح جديدة للعبودية ليس إلا (وهو أمر ليس بالهين). وأعود وأكرر، ومهما تكررت من التكرار، فإننى لأعد نفسى مسرفاً فيه، أن هنا مادة للتفكير العميق لمن يقدرسون حرية التفكير، ولا يكرهون المستبد فحسب، بل يكرهون الاستبداد نفسه معه. أما أنا فكلما أحسست بثقل يد القوة ضاغطة على رأسى، لم أحفل بأن أعرف هذا الذى أرهقنى ظلماً، ولا أنا أشعر بجيل إلى إدخال رقبتى في النير من أجل أن التى تقدمه إلى سواعد مليون من الرجال.

الفصل الثالث

الأمريكيون أميل إلى الأخذ بالمعاني العامة والمدركات الكلية، وأكثر تذوقاً لها من أجدادهم الإنجليز

لا ينظر الله إلى البشر كلهم جملة فحسب، ولكنه بلمحة واحدة يشملهم جملة، وفردى، كلاً على حدة، ويعلم ما في كل فرد من وجوه الشبه التي تجعله واحداً من بني الإنسان، كما يعلم ما فيه من وجوه الخلاف التي تميزه عن غيره من الناس. فهو ليس بحاجة إلى معان عامة إذن، وبعبارة أخرى ليس بحاجة إلى جمع عدد كبير من الأشياء المتشابهة تحت عنوان واحد لزيادة تيسير عملية التفكير مثل بني الإنسان^(١).

أما الإنسان فأمره آخر. فإذا ما حاول العقل البشري فحص جزئ من الجزئيات التي أمامه على حدة ليصدر فيه حكماً يصدق على سائر، فسرعان ما تضلله جسامة التفاصيل فلا يستطيع أن يدرك شيئاً ما، وعندئذ يلجأ إلى وسيلة قاصرة، وإن لم يكن له مندوحة عنها، لأنها تساعد على ضعفه، وتكشف له في الوقت نفسه عن هذا الضعف. فبعد أن يدرس الإنسان عدداً معيناً من الأشياء دراسة سطحية، ويلحظ ما بينها من وجوه الشبه، يطلق عليها اسماً ينظمها جميعاً ويميزها عن غيرها، ثم يتطلق بعد ذلك قدماً ليدرس غيرها.

فليست المعاني العامة أو المدركات الكلية دليلاً على قوة العقل البشري وإنما هي شاهد على ما به من قصور وقلة كفاية، فليس في الطبيعة كائنات متشابهة تمام الشبه، ولا حقائق متماثلة تمام التماثل، كما لا توجد قواعد تصدق على أشياء متعددة بطريقة واحدة ومن غير تمييز. فأكبر ميزة للمدركات الكلية هذه أنها تمكن للعقل من أن يصدر حكماً سريعاً على عدد كبير من الأشياء دفعة واحدة. ومع ذلك، فالفكرة التي تحملها إلينا هذه المدركات، ناقصة دائماً، ذلك إلى أن هذه المدركات العامة تجعل العقل يفقد من الدقة بقدر ما يربحه من الشمول.

(١) هذه مقدمة لاهوتية لاندري، منى لاستهلال هذا الفصل بها اللهم إلا نزعة المؤلف الدينية العامة.

وكلما تقدمت المجتمعات ألت بحقائق جديدة، وحصلت كل يوم، وبشكل يكاد يكون لاشعورياً، على حقائق جزئية جديدة. فكلما كثر إلام المرء بحقائق من هذا النوع ازداد طبعاً عدد ما يتصوره من المعانى الكلية العامة؛ فليس من اليسور له أن يدرك طائفة من الحقائق الخاصة، كلاً على حدة، من غير أن يدرك ما بينها من صلات مشتركة تربطها بعضها ببعض. فالفكرة التى تكونت من عدة جزئيات تؤدى إلى فكرة النوع، وتؤدى الفكرة التى تكونت من عدة أنواع، إلى فكرة الجنس. ومن هذا يتبين لنا أن عادة تكوين المدركات الكلية، أو المعانى العامة، والميل إليها، تكون على أشدها عند الشعوب ذات الحضارة التليدة والمعارف الواسعة المتعددة.

ولكن ثمة دواع أخرى تحفز الناس إلى التعميم أو تمنعهم منه .

فالأمر يكون يقبلون على استخدام المعانى العامة تلك أكثر مما يقبل عليها الإنجليز، ويجدون متعة فى استخدامها أكثر منهم . وقد يبدو هذا غريباً كل الغرابة لأول وهلة، إذا ما راعينا أن أصل الأمتين واحد، وأنها عاشتا قروناً طوالاً فى ظل قوانين واحدة، وما زالتا داليتين على تبادل الآراء والعادات الأخلاقية وآداب السلوك. هذا وازدادت المقابلة بينهما بعداً وحدة إذا ما ركزنا نظرنا على فرنسا وقارنا الأمتين اللتين تعدان أكثر أمم الأرض ثقافة واستنارة، بعضهما ببعض؛ فعندئذ يبدو لنا أن الإنجليز لا يستطيعون أن ينتزعوا عقولهم من الاشتغال بالجزئيات، والانتقال بها من المسبات إلى أسبابها إلا بكل مشقة وضجر. فهم لا يتجهون إلى التعميم إلا على كره منهم. أما الفرنسيون فأمرهم على النقيض من ذلك، إذ يبدو أن الميل إلى استخدام المعانى العامة قد استبد بهم وبلغ درجة تحتم عليهم إرضاءه فى كل حال. ففى الصباح، عندما أستيقظ من نومى أجد أن قانوناً أزلياً لم أكن قد سمعت به من قبل، قد استكشف توأ، وليس ثمة كويتب فرنسى لا يحاول أن يستكشف حقائق تصدق على «مملكة» كبرى. ولا هو يرتاح إن لم ينبجح فى حشر الجنس البشرى كله فى نطاق مقالة يديجها بقلمه .

فمثل هذا الفارق الكبير بين أمتين مستترتين كل الاستنارة، ليعث فى نفسى الدهشة. فإن عدت ووجهت أفكارى إلى إنجلترا لأستقصى ما جرى من أحداث فى الخمسين سنة الأخيرة، خيل إلى أى أستطيع أن أؤكد أن الميل إلى المعانى العامة آخذ فى الازدياد فيها كلما ضعف أثر دستورها الحقيق .

فليست الاستنارة وحدها بكافية إذن لتفسير السبب الذى أوحى إلى العقل البشرى باستخدام المعانى العامة أو الامتناع عنه .

فإذا ما تفاوتت أحوال الناس تفاوتاً كبيراً ودائماً، ازدادت الفروق بين الأفراد شيئاً فشيئاً، حتى نستطيع أن نقول إن كل طبقة منهم لتتخذ شكل جنس متميز عن غيره. فلا يكون أبداً أمام أنظارنا فى اللحظة الواحدة سوى طبقة واحدة من هذه الطبقات، وإن نحن

أغلقتنا رؤية هذه الصلة العامة التي تربطهم وتنظمهم جميعاً في سلك الجنس البشرى لما كنا نصادف أبدأ سوى أفراد من بنى الإنسان، لا الإنسان نفسه بمعناه العام، ومن حيث هو جنس. فالناس الذين يعيشون في مثل هذه الحالة الأرستقراطية لا يتصورون أبدأ معانى عامة خاصة بهم أنفسهم. وفي هذا ما يكفي لتعويدهم سوء الظن بأمثال هذه المعانى العامة، ويث في نفوسهم كراهية عميقة لها تكاد تكون «قطرية» .

وعلى العكس من ذلك أهل البلاد الديمقراطية. فكل فرد منهم يشاهد في كل مكان حوله، رجالاً لا يختلفون بعضهم عن بعض، إلا اختلافاً طفيفاً، فلا يستطيع أن يحول عقله إلى أى جزء واحد معين من البشر دون أن يوسع أفكاره ويمدها حتى تشملهم جميعاً. ف يرى أن كل الحقائق التي تصدق على نفسه تصدق كذلك على مواطنيه، وعلى بنى جنسه كافة. وبعد أن يحصل على عادة تعميم أفكاره هذه في الدراسات التي تهتم وتشغل باله أكثر من غيرها، تنتقل هذه العادة نفسها إلى سائر ما يشغل به من أمور. وهكذا نجد الميل إلى استكشاف المعانى العامة في كل شيء، ينتظم عدداً كبيراً من الأشياء في صيغة واحدة بعينها أو في قانون واحد، ويفسر طائفة كبيرة من الحقائق بسبب واحد؛ وسرعان ما يصبح هذا الميل واسعاً في العقل، أو شهوة في النفس عمياء طاغية .

وليس ثم شيء يوضح صدق هذه القضية مثل ما توضحها آراء القدامى عن الرق في عصرهم. فأوسع الناس عقلاً وأعمقهم فكراً في روما وفي اليونان لم يستطيعوا أبدأ أن يتوصلوا إلى فكرة تشابه بنى الإنسان، وحق كل منهم القترى في الحرية، وهي فكرة عامة كل العموم وبسيطة كل البساطة. فقد حاول هؤلاء المفكرون التدليل على أن الرق أمر طبيعي، وأنه باق لا يزول، بل إن كل شيء يدل على أن من كانوا من هؤلاء المفكرين وقيفاً وعبيداً ثم تحرروا (وكثيرون منهم خلفوا لنا مصنفات رائعة من المرتبة الأولى) لم يكونوا ينظرون إلى الرق أبدأ إلا على هذا الضوء .

فقد كان كبار الكتاب جميعاً في العصور القديمة من الأرستقراطيين بمهنتهم، أو رأوا على الأقل هذه الأرستقراطية تنشأ أمامهم لا ينازع في أمرها الثان. ولكن بعد أن اتسعت عقول هؤلاء الكتاب واتجهت اتجاهات عدة، حيل بينها وبين التقدم في هذا الاتجاه المعين، فكان لابد من مجيء المسيح برسائله ليعلم الناس كافة أن البشر كلهم سواء ومتشابهون .

أما في عصور المساواة، فالناس مستقلون بعضهم عن بعض، ومعزلون وضعاف؛ فحركات الجماهير لا تكون في تلك العصور موجهة دائماً بإرادة الأفراد أياً كانوا، فيبدو البشرية وكأنها تتقدم من تلقاء نفسها على الدوام. وكى يفسر الإنسان ما يجري حوله في العالم اضطر إلى البحث عن بعض الأسباب الكبرى التي تؤثر في جميع السكان بصورة واحدة، وتحملهم جميعاً طواعية واختياراً على اختيار سلوك طريق واحد. وهذا يؤدى بدوره، بالعقل البشرى إلى العناية بإدراك معان عامة، ويولد فيه الميل إلى الأخذ بها .

سبق أن أوضحت كيف تؤدي المساواة في الأحوال الاجتماعية بكل إنسان إلى البحث عن الحقيقة بنفسه . ولا يخفى أن كل طريقة من هذا القبيل لابد أن تؤدي بشكل غير محسوس إلى توليد ميل في نفوس الناس إلى المعاني العامة . فإن أنا نبذت التقاليد المرعية فيما يتعلق بمراتب الناس ومقاماتهم ومهنتهم ونسبهم ، وتخلصت مما للقدوة من سلطان ، كنى أبحث بنفسى معتمداً على جهدى العقل وحده - عن الطريق الذى ينبغي لى أن أسلكه ، وجدتنى ميلاً إلى استمداد الحوافز التى تحرك تفكيرى من الطيبة البشرية ذاتها . وهذا يقضى لى بالضرورة - وعلى غير تقطن منى تقريباً - إلى اعتناق عدد كبير من المعاني العامة المفرقة في العموم .

فكل ما ذكرته هنا ، يفسر لنا السبب في أن الإنجليز يظهرون ميلاً إلى تعميم المعاني وقدرة عليه أقل كثيراً مما تظهر سلالاتهم من الأمريكيين . فهذا الميل وتلك القدرة هما أقل مما عند جيرانهم الفرنسيين ، وبين لنا كذلك السبب في أن الإنجليز في الوقت الحاضر يظهرون اهتماماً بهما أكثر مما كان يظهر أجدادهم .

فالإنجليز ، أمة مستترة تماماً ومفرقة في الأرستقراطية ؛ فأحوالهم المستترة تدفعهم إلى التعميم ، على حين تقصرهم عاداتهم الأرستقراطية على العناية بما هو جزئى وخاص ، ومن ثم ظهرت فيهم تلك الفلسفة الجريئة الهياية معاً ، والضيقة والواسعة في وقت واحد . وهى تلك الفلسفة التى ظلت تسود إنجلترا إلى يومنا هذا ، ولا تزال تعوق تفكير الكثير من عقول الناس فيها أو تجعلها خاملة راكدة .

و ثم أسباب أخرى مستقلة عن تلك التى سبق أن ذكرتها ، وإن لم تكن تضاهيها من حيث الوضوح ، فلا تقل عنها من حيث التأثير . وهى تحدث في كل أمة ديمقراطية ميلاً إلى العناية بالمعاني العامة هذه ، وكثيراً ما يصبح هذا الميل شهوة عارمة . ولكن يجب أن نفرق بين بعض هذه المعاني العامة (أو المدركات الكلية) وبعض ؛ فمنها ما يأتي نتيجة عمل عقل واع وبطء وتفصيلي دقيق . فهذه المعاني العامة تعاون على توسيع نطاق المعارف البشرية ؛ و ثم غيرها تسنح للمرء بمجهود عقلي سريع ولا تؤدي إلا إلى أفكار ضحلة بعيدة عن اليقين .

فالناس الذين يعيشون في العصور التى تسودها المساواة يتميزون بكثير من الفضول وحب الاستطلاع ، وبقليل من أوقات الفراغ ؛ فحياتهم عملية معقدة ومضطربة ، ونشطة كل النشاط حتى أنها لا تبقى لهم وقتاً للتفكير . فأمثال هؤلاء الناس يميلون إلى الاهتمام بالمعاني العامة لأنها توفر عليهم متونة دراسة الحالات الجزئية ، لأن هذه المعاني تشمل الكثير في حيز ضئيل ، وتغل في وقت قصير محصولاً وفيراً . فإن خيل إليهم بعد بحث قليل لا تعمق فيه أنهم أدركوا علامة مشتركة بين أشياء معينة ، لم يجشموا أنفسهم متونة الاستمرار في البحث ، فلا يسرون فيه أبعد مما ساروا . ومن غير أن يقوموا ببحوث تفصيلية عن مدى اتفاق هذه الأشياء ، أو اختلافها بعضها عن بعض ، فإنهم يسارعون إلى وضعها تحت عنوان واحد ، كنى ينتقلوا إلى موضوع آخر .

فمن الخصائص التي يتميز بها كل عهد ديمقراطي، أن يميل الناس فيه إلى إحراز النجاح من أهون سبيل، والاستمتاع بالمتع العاجلة. ويتجلى هذا في ميدان الأمور العقلية، وفي سواها. فمعظم الذين يعيشون في عصر من عصور المساواة، تمتلئ نفوسهم بطموح يقظ متحفز، وخامل معاً، في الوقت نفسه. فهم يخشون أن يحصلوا فرراً على نجاح عظيم، ومع ذلك يتحاشون بذل أى مجهود كبير لتحقيق ذلك النجاح. فهاتان النزعتان المتضادتان تدفعان الناس مباشرة إلى السعي وراء المعالي العامة، فيخادعون بها أنفسهم بأنهم يستطيعون أن يهضموا خطأ واسعة لا تكلف بذل الكثير من الجهد، ويسترعوا أنظار الجماهير دون أن يتجشموا في ذلك أية مشقة تذكر.

ولست أدري إن كانوا على خطأ في تفكيرهم هذا، لأن قراءهم مثلهم يكرهون الإلمعان في بحث أى شيء وتعمقه. فلا يعدو ما يطلبون الحصول عليه من وراء القراءة والاطلاع - لا يعدو المتعة السهلة، واكتساب المعلومات من غير كد.

فإذا كانت الأمم الأرستقراطية لا تستخدم المعالي العامة استخداماً كافياً، وأنها كثيراً ما تتأوها بشيء من الاحتقار الأخرق، فالأمم الديمقراطية، من جهة أخرى، تبتدى دائماً استعداداً للإسراف في استخدام هذه المعالي العامة وتحمس لها تحمساً أقرب إلى الخرق منه إلى الحكمة.

الفصل الرابع

الأمريكيون لا يقبلون على المعاني العامة في الشؤون السياسية إقبال الفرنسيين عليها

أشرنا من قبل أن الأمريكيين لا يميلون إلى الاهتمام بالمعاني العامة ميل الفرنسيين لها . فهذا القول يصدق على السياسة بصورة خاصة .

فمع أن الأمريكيين يدمجون في تشريعهم أفكاراً عامة أكثر مما يفعل الانجليز ، ويجاهدون أكثر منهم في أن يكتفوا بممارسة الأعمال البشرية بحسب النظريات ، لم يحدث في الولايات المتحدة أن أظهرت هيئات سياسية محبة عظيمة للمعاني العامة بقدر ما أظهرته الجمعية التأسيسية ، أو أظهره الكونغرسون Convention في فرنسا^(١) ، فلم يحدث أن عنى الأمريكيون بمذكرات عامة من هذا القليل ، بمثل تلك المهمة العظيمة التي أبداءها فيها الشعب الفرنسي في القرن الثامن عشر ، أو أظهروا نفس تلك الثقة العمياء بقيمة أية نظرية وبصدقها المطلق .

ويرجع ما بين الأمريكيين والفرنسيين من فرق هنا إلى عدة أسباب ، ولكنه يرجع أساساً إلى أن الأمريكيين شعب ديمقراطي اعتادوا أن يوجهوا شئونهم العامة بأنفسهم ، والفرنسيون شعب ديمقراطي كذلك ولكنهم ظلوا رديحاً طويلاً من الزمن ، وهم لا يستطيعون غير التفكير في غير طريقة لإدارة شئونهم العامة . فأحوال الفرنسيين الاجتماعية هيأت لهم أن يتصوروا معاني عامة كل العموم في شئون الحكم ، على حين كان نظامهم السياسي يمنعهم من أن يصححوا هذه الآراء ويقوموها بما حصلوا عليه من التجارب والخبرة ، ومن أن يدركوا شيئاً فشيئاً ما بها من نقص وقصور . أما في أمريكا فهذان الأمران يوازن أحدهما الآخر ، ويصحح من أخطائه باستمرار .

وقد يبدو لأول وهلة أن هذا يتناقض كل التناقض مع ما قلته من قبل ، وهو أن الأمم الديمقراطية تستمد محبتها للنظريات مما في حياتها من الاستارة والنشاط ، ولكن مزيداً من الانتباه إلى ما قلت ، يوضح أن ليس فيه أى تناقض .

(١) وبعبارة أخرى ظلت السياسة في فرنسا أمداً طويلاً موضع مناقشات وبحوث نظرية وتأملات مجردة ، بعيدة عن الناحية العملية لأن الشعب لم يكن يشترك بشيء ل حكومة البلاد .

فالناس في البلاد الديمقراطية، يقبلون أيما إقبال على الأخذ بالأفكار العامة، لقلة ما لديهم من الفراغ، ولأن هذه المعاني العامة توفر عليهم مشقة دراسة الجزئيات وفحصها. وهذا حق؛ إلا أنه ينبغي أن يؤخذ على أنه لا يصدق إلا على الأمور الخارجة عن الموضوعات التي يفكرون فيها عادة، أو هو يصدق على الموضوعات الضرورية لهم كل الضرورة.. فالمشتغلون بالتجارة مثلاً يتقبلون في سر وهفة، وبغير تمعن وتدقيق، جميع المعاني العامة التي تعرض عليهم في الفلسفة والسياسة والعلوم والفنون والإدارة، على حين أنهم لا يقبلون المعاني العامة التي تتصل بشئون التجارة إلا بعد تمعن وبحث دقيق، ولا هم يقبلونها إلا بكل تحفظ؛ وينطبق هذا نفسه على السياسيين فيما يتعلق بالمعاني العامة التي تمت إلى الشئون السياسية بسبب ما .

ومن ثم، كان هناك موضوع خاص يحتمل أن ينهك الشعب الديمقراطي فيما فيه من معان عامة انهماكاً خاصاً بشكل أعمى، وإسراف كبير، فخير علاج لشفاء هذا الشعب منه أن نجعل هذا الموضوع جزءاً متصلاً بحرف الناس العملية، فيضطر كل امرئ منهم عندئذ إلى العناية بما فيه من تفاصيل؛ تكشف له عما في النظريات من نقاط الضعف. وكثيراً ما يكون هذا العلاج شاقاً مؤلماً، ولكن تأثيره ناجع يقيناً .

وهكذا نجد المؤسسات الديمقراطية التي تتطلب من كل مواطن أن يضطلع بنصيب عملي في الحكم، تقلل من أثر ذلك الميل المفرط إلى العناية بالنظريات العامة في السياسة، والذي يدفع إليه مبدأ المساواة .

الفصل الخامس

استفادة الدين من النزعات الديمقراطية في الولايات المتحدة

أثبت في فصل سابق أن الناس لا يستغنون عن المعتقدات الحتمية، بل إنه لمن المرغوب فيه أن تقوم فيهم مثل هذه المعتقدات. وأزيد هنا على ذلك أن أفضل أنواع تلك المعتقدات «الحتمية» المرغوب فيها، هي في نظري، تلك التي لها صلة بشئون الدين. وهذه نتيجة واضحة حتى وإن كان المرء لا يرغب أن يوجه اهتمامه إلا إلى رعاية المصالح الدنيوية.

فلا يكاد يوجد عمل ما من أعمال البشر، مهما كان ذلك العمل جزئياً في ظاهره، لا يرجع أصلاً إلى ما لدى الناس من فكرة عامة عن الله، وعن صلتهم بخالقهم، وكذلك عن طبيعة الروح، وواجباتهم نحو بنى جنسهم. وليس ثمة ما يمنع هذه الأفكار العامة نفسها أن تكون المصدر المشترك الذي تنبثق منه سائر الأفكار العامة، فلا غرو أن اهتم الناس كل الاهتمام بالاحصول على أفكار محددة كل التحديد عن الله، وعن الروح، وعن واجباتهم نحو خالقهم ونحو بنى جنسهم، فالتشكك في هذه النقاط الأولى قد يلقي بكل أفعال الناس إلى المصادفة ويقضى عليهم بالفوضى والضعف، بشكل ما.

هذا هو إذن الموضوع الذي يهم كل واحد منا بالغ الأهمية، أن يكون لديه فيه آراء ثابتة محددة؛ ولكنه أيضاً، مع الأسف، الموضوع الذي يصعب فيه كل الصعوبة على المرء منا، إذا ما ترك وضأنه، أن يقطع فيه برأى على أساس عقله هو وحده. فليس غير العقول المتحررة كل التحرر من جميع المشاغل العادية في هذه الحياة - العقول النافذة الواسعة الحيلة، المدربة على حسن التفكير - تستطيع بما تبذله من جهد وتفقه من وقت، أن تنفذ إلى أعماق هذه الحقائق التي لا يستغنى عنها أحد. بل إننا نرى الفلاسفة أنفسهم، قد أحيطوا دائماً بالشكوك، وعدم اليقين من كل جانب؛ وأن النور الطبيعي الذي يستهدون به في كل خطوة بخطوتها في طريقهم ليخفت باستمرار حتى يكاد يهددهم بالانطفاء؛ وعلى الرغم من كل ما يبذله هؤلاء الفلاسفة من جهد، فإنهم لم يتوصلوا بعد إلا إلى استكشاف بضعة أفكار متناقضة ظلت عقول الناس تحار فيها آلاف السنين دون أن يصلوا فيها إلى الحقيقة تماماً، بل دون أن يعثروا حتى بشيء

مما فيها من أخطاء. فدراسة مثل هذه الموضوعات شاقة على الناس ذوى القدرات المتوسطة. وحتى لو كان في مقدور الجمهرة الكبرى من البشر أن يتابعوا مثل هذه الدراسات لما وجدوا الفراغ الذى يتيح لهم الاستمرار فيه .

فالأفكار المحددة التى عن الله، وعن الطبيعة البشرية، لا يستغنى عنها الإنسان فى ممارسته شئون حياته اليومية. ومن جهة أخرى، فالتقيام بشئون هذه الحياة وانشغال الإنسان بها، يحول بينه وبين الحصول على هذه الأفكار المحددة .

وهذه صعوبة تبدو فى منقطة النظر . إذ لا يخفى أن من العلوم ما هو نافع للبشر وفى متناولهم الحصول عليه؛ ومنها ما لا تستطيع معالجته إلا القلة من الصفوة. أما الكثرة من الناس فيعجزون عن موارثته، لأنهم لا يحتاجون إلا إلى تطبيقاته البعيدة فحسب، ولكن العلم الذى أتحدث عنه لا غنى لأحد عن ممارسته كل يوم، على الرغم من أن دراسته بعيدة عن متناول الجزء الأكبر من الناس .

فالأفكار العامة عن الله، وعن الطبيعة البشرية هى إذن أولى من غيرها بألا تعرض لعمليات أحكام الفرد العادية، والتى إذا ما اعترف فيها بمبدأ « السلطة » تحقق له من وراء ذلك الاعتراف أكبر ربح، وأدنى خسارة .

فأول غرض من أغراض الدين، وهو فائدة من أهم فوائده، أن يزود الناس فى جملتهم بكل مسألة من هذه المسائل الأساسية، يكون واضحاً ودقيقاً ومفهوماً وثابتاً كل الثبات .

ولا يخفى أن من الديانات ما هو زائف وسخيف كل السخف، ومع ذلك ففى وسعنا أن نقول : إن كل ديانة حاولت أن تلتزم الدائرة التى رسمتها، نوا، من غير أن تتجاوزها (كما حاولت ديانات كثيرة، بقصد الحد من كل ناحية من نواحي حرية العقل البشرى) إنما تفرض قيوداً نافعة على العقل، ويجب أن نسلم بأنها إن لم تستطع أن تخلص الناس وتنجيهم من العذاب فى الآخرة، فإنها تعاون على إسعادهم وعلى عظمتهم فى هذه الدنيا على الأقل .

ويصدق هذا بوجه خاص على الذين يعيشون فى بلاد حرة، فإذا ما تقوضت ديانة شعب ما، استولى الشك على قوى العقل السامية، وكادت سائر القوى أن تشل، فيعتاد كل امرئ ألا يكون لديه سوى أفكار مضطربة قلقة متغيرة عن الموضوعات التى تهمة وهم سائر الناس كل الاهتمام. فتكون آراؤه فاضلة لا يستطيع الدفاع عنها، ومن ثم سهل عليه تركها والتخلص منها؛ ثم بعد أن يستولى عليه اليأس من أن يتوصل بنفسه إلى حلول للمشكلات المعضلة التى تدور حول مصير الإنسان، إذا به يرضى فى ذلة وهوان بألا يعود أبداً إلى التفكير فيها .

إن حالة مثل هذه لابد مؤدية إلى إضعاف الروح والإرادة وإعداد الشعب للعبودية .

فقد يحدث في مثل هذه الحالة ألا يدع الناس حريتهم تغتصب منهم فحسب، بل كثيراً ما يسلمونها هم بأنفسهم. فإن لم يعد في الدين ولا في السياسة مبدأ من مبادئ «السلطة»، فسرعان ما يستولى الذعر على الناس من مثل هذا الاستقلال المفرط الذى لا يجد فاستمرار الاضطراب في كل ما حولهم يخيفهم ويستنفد قواهم. وإذا صار كل أمر من أمور العقل في اضطراب وجهوا اهتمامهم إلى جعل كل ما حولهم من الشئون المادية، على الأقل، ثابتاً محمداً. وماداموا لا يستطيعون استعادة اعتقادهم القديم، اتخذوا لهم سيداً عليهم.

وإني لأشك كل الشك في قدرة الإنسان على تحمل الاستقلال التام في شئون الدين، والحرية المطلقة في شئون السياسة معاً؛ وأميل إلى الظن بأن الإنسان إن أعوزه الإيمان، لابد أن يصبح تابعاً خاضعاً؛ أما إن كان حراً فلا بد له من أن يؤمن.

ومع ذلك فقد تكون فائدة الدين العظمى هذه، لا تزال في الأمم التى تسودها المساواة في الأحوال الاجتماعية، أوضح مما في غيرها، فينبغى أن نعرف أن المساواة التى تؤدى للعالم منافع جسيمة توحى إلى الناس، مع ذلك، كما سترى بعد، بميول ونزعات خطيرة كل الخطر مما قد يعزله بعضهم عن بعض، ويركز انتباه كل إنسان في ذات نفسه وحدها، ويعرضه للإفراط في حب المتع المادية واللذات الحسية جداً غير عادى.

فأعظم فوائد الدين أنه يوحى إلى الإنسان بمبادئ عكس هذه على خط مستقيم. فليس ثمة دين لا يضع رغائب الإنسان ومشتياته فوق ذخائر هذه الدنيا وأسمى منها. وليس ثمة دين لا يسمو بروح الإنسان إلى ميادين أسمى من عالم الحس، بمراحل عظيمة؛ وما من دين إلا ويفرض على الإنسان بعض واجبات نحو بنى جنسه، وبذلك يعده من حين إلى حين عن التفكير في نفسه؛ وإنك لتجد ذلك في أشد الأديان بطلاناً وأكثرها خطراً.

وعلى ذلك كانت الأمم المتدنية قوية بطبعها من حيث النقطة نفسها التى تكون فيها الأمم الديمقراطية ضعيفة، مما يوضح لنا مدى أهمية محافظة الناس على دينهم كلما تساوت أحوالهم الاجتماعية.

ليس من حقى، ولا هو من قصدى، أن أبحث هنا عن الوسائل العلوية التى يث بها الخالق المعتقدات الدينية في نفوس الناس، فأنا إنما أنظر إلى الدين هنا من وجهة النظر الإنسانية ليس إلا. ففرضى البحث عن الوسائل التى تيسر للأديان أن تحافظ على سلطانها في يسر وسهولة في العصور الديمقراطية التى نحن مقبلون عليها.

لقد بينا فيما سبق أن العقل البشرى، في العصور التى تنتشر فيها الثقافة العامة، والمساواة في أحوال الناس الاجتماعية، لا يتقبل الآراء «الاحتمية» إلا على كره منه، ولا هو يشعر بضرورتها، ومسيس الحاجة إليها إلا في الشئون الروحانية. وهذا يدل أولاً، على أن

الديانات في مثل هذه العصور يجب أن تفرص على التزام مجالاتها الخاصة أكثر مما تفرص عليها في الأوقات الأخرى. فإنها، وهي تحاول أن تتجاوزها، وتبسط سلطانها على غير الأمور الدينية، تتعرض لخطر أن لا يؤمن بها أحد مطلقاً. فينبغي إذن أن ترسم الدائرة التي تعمل الأديان على حصر العقل البشري فيها، بعناية وحذر. أما خارج هذه الدائرة فيجب أن يكون العقل البشري حراً مطلق الحرية لا يعتدى إلا بأحكامه هو.

لم يكن ما نزل على محمد في القرآن مقصوراً على أصول الدين وحدها، بل شمل كذلك قواعد سياسية، وقوانين مدنية وجنائية ونظريات علمية. أما الإنجيل فلم يتحدث إلا عن علاقات الناس العامة بالله وعن علاقاتهم ببعضهم بعض، ولما عدا ذلك فإنه لم يعلم الناس شيئاً، ولم يفرض عليهم اعتقاداً ما، ففي هذا وحده، دون آلاف أخرى من الأسباب، ما يكفي للدلالة على أن سيادة^(١) أولى هاتين الديانتين لا يمكن أن تظل طويلاً في عصور الاستنارة والديمقراطية، على حين أن الديانة الثانية مقدور لها أن تحفظ بسيادتها في مثل هذه العصور وفي غيرها.

فإن أنا استمرت في بحث هذا الموضوع نفسه لوجدت أن الأديان، كي تظل تحافظ على نفسها (من الجهة الإنسانية) في العصور الديمقراطية يجب أن تقصر نفسها على دائرة الأمور الدينية وحدها فحسب، ويجب أن تراعى كذلك أن قوتها تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المعتقدات التي جاءت بها، كما تتوقف على المظاهر الخارجية التي تتطلبها، وعلى ما تفرضه على الناس من التزامات.

وما ذكرته من قبل بشأن أن المساواة قد تؤدي بالناس إلى الأخذ بمعان عامة مسرفة في العموم، وواسعة كل السعة، يجب أن يفهم أساساً من حيث ما يتصل بالأمور الدينية. فالناس المتساوون في أحوالهم الاجتماعية في هذه الدنيا يدركون في سر أن الله واحد ويقضي بين الناس بقوانين واحدة، ويمتدح كلاً منهم السعادة في الآخرة بشروط واحدة. ففكرة وحدة البشر تؤدي باستمرار إلى الاعتقاد بوحداية الخالق. أما في المجتمع الذي ينقسم فيه الناس أقساماً متفاوتة كل التفاوت في مراتبها، فإنهم على العكس من ذلك، قد يقيمون لهم آلهة كثيرة بعدد ما في العالم من أمم وطبقات مغلفة، وطوائف، وأسرات، ويرسمون آلافاً من الطرق الخاصة المؤدية إلى الجنة.

ولا نكران أن المسيحية نفسها قد شعرت إلى حد ما بتأثير الأحوال الاجتماعية والسياسية في الآراء الدينية.

(١) ليس من شك في أن الإسلام دين وشرعة. ولا شك كذلك في أنه يدعو إلى البحث والتعلم وطلب العلم من المهد إلى اللحد، والسعى في طلبه هذا ولو في أقاصي الأرض. ذلك إلى أن الناحية الديمقراطية من أبرز نواحيه. فالروح الديمقراطية والعناية بالبحث والفكر والعلم ونشره مكنت للحضارة الإسلامية أن تزدهر وتصبح أزهى حضارات العالم في العصر الوسيط. وكان اتصال أوروبا بهذه الحضارة في ذلك العصر من أهم الحوافز التي عاوت الأوروبيين على الانخراط من العصور الوسطى المظلمة عندهم إلى عصر النهضة والاستنارة.

فأول ما ظهرت المسيحية، كانت العناية الإلهية التي قد أعدت هذا العالم لظهورها، فقد قُضت بجمع جزء كبير من الجنس البشرى وحشدته تحت صورة قطع ضخمة تحت حكم قيصرية الروم. وكان الناس الذين يتكون منهم هذا الحشد يتميزون بعضهم عن بعض بفوارق كثيرة متنوعة، ولكنهم كانوا يشتركون جميعاً في أنهم يطيعون قوانين واحدة، وفي أن كل فرد منهم ضعيف، وتافه إذا ما قيس بالإمبراطور، لدرجة أنهم كانوا يبدون جميعاً متساوين إذا قرنت أحوالهم بأحواله. فحالة الناس الجديدة الخاصة هذه، جعلتهم بالضرورة ميالين إلى تقبل تلك الحقائق العامة التي جاءتهم بها المسيحية، وتفسر لنا تلك السهولة، وتلك السرعة التي نفذت بها هذه الحقائق إلى عقولهم.

وعكس هذه الحالة يتجلى فيما حدث بعد سقوط إمبراطورية الرومان. فلما تحطم العالم الروماني وتفرقت أجزاؤه شذر مذر، عادت كل أمة من هذه الأمم إلى فرديتها الأولى، وسرعان ما نشأ في قلب كل أمة سلم للمراتب الاجتماعية متدرج تدرجاً لا آخر له، وبرزت الأجناس المختلفة بصورة أعظم وأشدّ تحديداً، وقسمت الطبقات المغلقة كل أمة شعباً عدة. ففي وسط هذا المجهود المشترك الذي بدا كأنه يقسم المجتمع البشرى إلى أكبر عدد يمكن للعقل أن يتصوره، لم تغفل المسيحية عن تلك الأفكار العامة الرئيسية التي جاءت بها إلى هذه الدنيا. ومع ذلك فقد ظهرت وكأنها تنسج بكل ما في وسعها نحو تلك النزعات الجديدة التي أحدثتها فتقت الجنس البشرى هذا، وانقسامه آلاف الأقسام. لقد ظل الناس يعبدون إلهاً واحداً، باريء الخليفة وحافظها، ولكن كل شعب وكل مدينة، بل وكل إنسان أيضاً، اعتقد أن في استطاعته أن يحصل على ميزة خاصة لنفسه، وعلى أن ينال الخطوة لدى نظير له من خواص المقربين إلى الله. فلما عجزوا عن تقسيم الإله نفسه، استكثروا من عدد وكلائه وغالوا بأهميتهم كل المغالاة حتى صارت مظاهر الإجلال والاحترام الواجبة للقديسين والملائكة أضيق بعبادة الأوثان في نظر معظم النسيجين، حتى خيف على المسيحية نفسها من أن تنعكس وتعود إلى تلك المعتقدات الخرافية التي كانت قد قُضت عليها من قبل.

وظاهر، أنه كلما زالت الحواجز التي تفصل كل أمة عن أخرى في هذه الدنيا، وتفصل كل مواطن عن أخيه في الأمة الواحدة، اتجه العقل البشرى، كالدفع من تلقاء نفسه، نحو الاعتراف بإله واحد قادر على كل شيء يعامل الناس كافة بقوانين واحدة وبطريقة واحدة. فمن الأهمية بمكان إذن، في تلك العصور الديمقراطية خاصة، أن لا يسمح بالخلط بين الاحترام الذي يوجه إلى الأولياء والقديسين وبين العبادات الواجبة للخالق وحده.

وثم حقيقة أخرى لا تقل في نظري وضوحاً عما سبقها. فالشعائر الدينية الخارجية يجب أن تكون أقل في العصور الديمقراطية منها في العصور الأخرى.

وسبق أن بينت عند الكلام على منح الأمريكين الفلسفى، أن العقل لا يتغير فى عصور المساواة من شيء ما، تفوره من الإذعان للأخذ بالشكليات والمظاهر. فالتناس الدين فى مثل تلك العصور لا يطبقون الصبر على تلك الرموز، فهى لاتعدو فى نظرهم أن تكون مجرد حيل صيانية قصد بها أن تخفى حقائق يجب أن تعرض بشكل على سافر فى رائعة النهار. فهم بطيئتهم لاتحركهم إقامة الاحتفالات، ولا الاهتمام بالطقوس، ولا هم يميلون لأن يجعلوا لتفاصيل العبادة الجماعية غير أهمية ثانوية.

فعل من يقع عليهم عبء تنظيم طقوس الدين الخارجية فى عصر ديمقراطى أن ينتهوا كل التنبه إلى نزعات العقل البشرى الفطرية هذه، حتى لا يصطدموا بها لغیر ضرورة.

وإلى لأومن كل الإيعان بضرورة تلك المظاهر الخارجية والشكليات التى تركز العقل البشرى فى التأمل فى الحقائق المجردة، وتعاونه على اعتناقها فى تحمس وحرارة، وعلى الثبات على الاستمسك بها. ولست أتصور أنه فى الإمكان المحافظة على دين ما ليس له شعائر خارجية يراعها المؤمنون به. ولكنى، من جهة أخرى، مقتنع كل الاقتناع بأن الإسراف فيها، والاستكثار منها استكثاراً لا يقف عند حد فى العصور التى نحن مقبلون عليها، سيكون خطراً كل الخطر، وأنه لأخرى بنا أن نقصرها على ما هو ضرورى ضرورة ملحة للمحافظة على المبدأ نفسه الذى يعد جوهر الدين، والذى تعد الأشكال الخارجية رمزاً له وتعبيراً عنه. فالدين الذى أصبح يحرص كل الحرص على مراعاة التفاصيل، حتى أصبح غير سمح، ومثقلاً بمراسم وطقوس صغيرة، فى الوقت الذى ازدادت فيه المساواة بين الناس، هذا الدين سرعان ما يصبح مقصوراً على فئة صغيرة من المتعصبين المتحمسين، وسط جمهور كبير من المشككين.

هذا، وقد يعترض علينا، بأن جميع الأديان لها حقائق عامة خالدة، نجعلها غرضاً لها، ومن ثم لاتستطيع أن تكيف نفسها بحسب ميول كل عصر، وهى ميول متغيرة، من غير أن تفقد فى أعين البشر ما تطالب به لعائدها من سمات اليقين. وإلى لأعود وأجيب على ذلك بأن الآراء الرئيسية التى تعد عماد عقيدة ما، والتى يسميها رجال الدين بقواعد الإيمان، يجب أن تميز بكل حرص وعناية من الحواشى المتصلة بها. فليس للأديان مندوحة عن أن تستمسك كل الاستمسك بالأولى، مهما كانت روح العصر الخاصة؛ ولكن عليها أن تعنى كل العناية بالألتقيد إلى هذا النحو ذاته بما يتعلق بالثانية فى الوقت الذى يكون فيه كل شيء فى تحول وتطور، وحيث العقل البشرى (وقد تعود على إدراك موكب البشرية المتحرك) يأتى، إلا على كره منه، أن يظل جامداً على نقطة ما أيا كانت. فدوام الأشياء الثانوية والخارجية لامكان له فى نظرى إلا عندما يكون المجتمع المدنى نفسه راكداً لا يتطور. أما فى حالة أخرى فهو فى رأى خطير.

وسيتضح لنا فيما بعد أن بين جميع الشهوات التى تولدها المساواة، أو تؤيدها شهوة معينة تجعل هذه المساواة متروجة بوجه خاص، وتبشها فى قلب كل إنسان. وما تلك الشهوة

سوى حب (الرفاهية)؛ فالميل إلى الرفاهية قوى طاغ، وهو السمة البارزة التي لا تمحى، من السمات التي تتميز بها العصور الديمقراطية.

ولا مانع من أن نعتقد أن الديانة التي تجعل منها القضاء على عاطفة راسخة هذا الروسخ، مألهاً أن تهلك بها، وإن حاولت أن تحرم على الناس تحريماً مطلقاً أن يفكروا في خيرات هذه الدنيا وطياتها كي يوجهوا كل مواهبهم وقدراتهم إلى التفكير في الآخرة وحدها - فأنذرنا بأن عقول الناس سينتهى بها الأمر إلى أن تفلت من سيطرتها أو تتجه إلى الاقتصار على الاهتمام في الاستمتاع بما في هذه الدنيا من الملذات الحسية.

فمن أهم ما يعنى به كل دين من الأديان هو العمل على تطهير هذا الميل المفرط إلى الرفاهية وحدها، وتنظيمه وكبحه، وهو ميل يشعر به الناس في عصور المساواة. ولكن من الخطأ أن نحاول كبحه تماماً أو اقتلاعه من النفوس؛ فمن الصعوبة بمكان تحويل الناس عن حب المال، ولكن من الميسور إقناعهم بضرورة كسبه من طريق حلال.

وهذا يفضى بنا إلى نقطة أخيرة تشمل سائر النقاط بشكل ما. فكلما ازدادت أحوال الناس الاجتماعية مساواة صار من الأهمية بمكان للأديان، وهى الحريصة على الابتعاد عن شؤون الحياة اليومية ومتاعها، أن لاتصدم، لغير ضرورة، الأفكار العامة التي يسلم بها الناس عادة، ولا تلك المصالح الدائمة التي يعم بها الشعب. فكلما صار الرأي العام أكبر السلطات القائمة وأعظمها سلطاناً، لا يتبقى للمبدأ الدينى خارج نطاقه، أى سند قوى يمكن له من أن يصمد أمام هذا الرأي العام الطاغى. ويصدق هذا على الشعب الديمقراطى الذى يحكمه مستبد، كما يصدق على النظام الجمهورى. فكثيراً ما يتطلب الملوك الطاعة في عصور المساواة، على حين تتطلب الأغلبية الإيمان دائماً. فيجب أن نحرّم الأغلبية إذن في جميع ما لا يتناقض مع العقيدة.

لقد أثبت في الجزء الأول من هذا الكتاب كيف أن رجال الدين الأمريكيين يناوون بأنفسهم عن الاشتغال بالشئون الدنيوية. فهذا أوضح مثال على قدرتهم العظيمة على ضبط أنفسهم، ولكنه ليس بالمثل الوحيد. فمجال الدين في أمريكا متفصل عن سائر المجالات؛ والسيادة فيه للقسيس الذى يحرص على ألا يغادره. فيه يسيطر على عقول الناس، أما خارجه فهو يدعهم وشأنهم ويتركهم لاستقلالهم وعدم استقرارهم الأمريين اللذين من طبيعتهم وطبيعة عصرهم. ولم أر في حياتى بلداً تظهر فيه المسيحية في صور وأشكال وطقوس أقل مما تظهر به في الولايات المتحدة؛ ولا بلداً يقدم للعقل البشرى أفكاراً محددة بسيطة وعامة مثلما تقدمه. ومع أن المسيحيين فيها ينقسمون طوائف عدة، فهم ينظرون جميعاً إلى الدين على هذا الضوء. ويصدق هذا على الكاثوليك كما يصدق على سائر الطوائف. فليس في العالم قس من الكاثوليك يظهر ميلاً إلى ضرورة الطقوس الدينية، ولا إلى وسائل النجاة الخاصة أو غير العادية، أقل مما يظهره القس الأمريكيون.

ولا من يتلقون بروح الدين أكثر منهم، ولا يحريته أقل منهم. ولا يوجد بلد آخر يعلم فيه مبدأ الكنيسة الذي يحرم توجيه العبادات الخاصة بالله وحده، إلى القديسين، بأوضح مما يعلم فيها أو يتبع. ومع ذلك كله فأصحاب المذهب الكاثوليكي في أمريكا خاضعون كل الخضوع ومخلصون كل الإخلاص.

وتم ملاحظة أخرى تصدق على رجال الدين من كل طائفة من الطوائف المسيحية. فخدام الإنجيل الأمريكيون لا يحاولون توجيه أفكار المرء كلها إلى الحياة الأخرى وحصرها فيها، بل إنهم ليرضون منه أن يوجه شطراً من اهتمامه إلى شئون هذه الحياة الدنيا، فكأنهم يعتبرون طبقات هذه الدنيا أموراً هامة. وإن كانت في مرتبة ثانوية. فإن لم يشاركوا هم أنفسهم في الأعمال الصناعية^(١) والتجارية الإنتاجية، فإنهم يهتمون على الأقل بالعمل على إنجاحها، ويضبطون بما تناله من تقدم وازدهار. ومع أنهم لا يملكون من الإشارة إلى كل مؤمن - بأن الآخرة معقد آمالهم ومصدر مخاوفهم، فإنهم لا يمنعونه من أن يسعى مخلصاً وراء السعادة في هذه الدار الدنيا. فبدلاً من أن يبينوا أن هذين الأمرين منفصلان ومتناقضان لا يأتلان، عكفوا على دراسة الموضوع التي يمكن أن يلتقيا فيها ويرتبطا ببعضهما بعض ارتباط.

فالقسس الأمريكيون جميعاً يعرفون ما للأغلبية من سلطان على العقول، ومن ثم صاروا يحترمون هذا السلطان، ولا هم يتعرضون أبداً للاضطدام به، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك؛ ولا هم يشاركون في مهاترات الأحزاب، ولكنهم لا يترددون بالأخذ بما في بلادهم وعصرهم من الآراء العامة؛ وأنهم ليسايرون راضين، وبدون مقاومة تيار العواطف والآراء الذي يحرف كل شيء حوضهم. إنهم يسعون وراء العمل على إصلاح معاصريهم، ولكنهم لا يعزلونهم ولا ينفصلون عن مزاملتهم بحال من الأحوال. فلا غرو إن كان الرأي العام لا يعادهم أبداً، بل يساندتهم ويحميهم، فمعتقداتهم تدين بما لها من سيطرة وتأثير، إلى ما بها من قوة ذاتية، كما تدين بهما كذلك إلى تلك القوة التي تستمدها من آراء الأغلبية.

وهكذا نرى أن الدين، باحترامه جميع النزعات الديمقراطية التي لا تتعارض معه في شيء، وباستخدامه الكثير من هذه النزعات فيما فيه مصلحته الخاصة، يقوم بكفاح موفق، مع روح الاستقلال الفردي، وهي الروح التي يعدها ألد خصومه.

(١) لعل هذه إشارة إلى إشهار إلامس الأب اليسوعي انطون دولا قالت (١٧٠٧ - ١٧٦٢) الذي حدث سنة ١٧٥٨ واتخذ ذريعة لإلغاء جمعية الآباء اليسوعيين.

تقدم المذهب الكاثوليكي في الولايات المتحدة

تعد أمريكا أعظم بلاد العالم ديمقراطية، وهي في الوقت نفسه، كما تقول المصادر الجديرة بالثقة، البلاد التي يتقدم فيها هذا المذهب بخطى سريعة؛ وهذا أمر لا شك يبدو مدهشاً لأول وهلة.

على أننا يجب أن نغيز بين أمرين اثنين تمييزاً دقيقاً. فالمساواة تدفع الناس لأن يكونوا آراءهم بأنفسهم؛ ولكنها من جهة أخرى، تبث فيهم فكرة أن السلطة التي تحكم المجتمع يجب أن تكون سلطة واحدة بسيطة نزيهة، لا تتحيز لأحد، ومن ثم صار الناس الذين يعيشون في العصور الديمقراطية يميلون كل الميل إلى رفض الإيمان بكل سلطة دينية. ومع ذلك، فإن هم ارتضوا الإذعان لأية سلطة من هذا القبيل، آثروا أن تكون، على الأقل، سلطة واحدة غير متعددة، ومنسجمة مع نفسها. فالقوى الدينية التي لا ترجع كلها إلى مصدر واحد مشترك تكون بطبيعة الحال بغیضة إلى نفوسهم. وما أسهل أن يستقر في أذهانهم أن عدم وجود دين واحد، ووجود أديان متعددة سيان.

هذا وأنا لرى من الكاثوليك من يرتدون عن الإيمان في الوقت الحاضر أكثر منهم في أى عصر سلف؛ ورى من البروتستانتين من يصبأون إلى الكتلكة؛ فإن نحن نظرنا إلى هذه الكتلكة من الداخل خيل إلينا أنها تتناقض وتتدهور، على حين أنا إن نظرنا إليها من الخارج بدت لنا في ازدياد وتقدم. وما تفسر ذلك بعزیز. فلم يعد الناس في عصرنا يميلون إلى الإيمان إلا قليلاً، وإن هم آمنوا واعتقوا ديناً ما فسرعان ما يستشعرون في أنفسهم نزعة قوية كامنة تدفعهم، على غير تقطن منهم، إلى الأخذ بالعقيدة الكاثوليكية. فإن الكثير من مبادئ هذه الكنيسة ليدشهم كل الدهشة، ومع ذلك فهم يشعرون بإعجاب خفي بنظامها وبقوانينها، وأن وحدتها العظيمة تسترعى انتباههم. فلو أن الكتلكة ابتعدت في النهاية عن الخصومات السياسية التي سبق أن تولدت عنها هي ذاتها، لن يساورني أدنى شك في أن روح العصر نفسها التي تبدو ضدها، ستكون هي نفسها في صفها تؤيدها. وأنها ستقدم فوراً تقدماً فجائياً عظيماً.

فمن نقاط الضعف المعروفة في العقل البشرى أنه يحاول التوفيق بين المبادئ المتناقضة

ويشتري المنطق بالسلام والاطمئنان. فلا غرو أن كان ثمة مفكرون - وسيظلون موجودين دائماً - بعد أن أخضعوا بعض معتقداتهم الدينية لسلطة ما، يسعون لتخليص الكثير من البعض الآخر منها، ويدعون عقولهم طافية تتأرجح على غير هدى بين الحرية والخضوع. وأراى ميالاً إلى الاعتقاد بأن عدد هؤلاء المفكرين سيظل في العصور الديمقراطية أقل منه في غيرها، وأن اتجاه الخلف إلى أن ينقسموا قسمين اثنين سيزداد، فقسم منهما سيهجر المسيحية تمام الهجران، وقسم آخر يعود إلى الكثلكة.

الفصل السابع

ميل الأمم الديمقراطية إلى القول بالحلول

سأشرح فيما بعد كيف يتجلى ميل الشعوب الديمقراطية الشديد إلى المعالي العامة، في السياسة. أما الآن فحسبى أن أبين هنا أن أهم تأثير لهذا الميل في الفلسفة.

لا نزاع في أن مذهب الحلول قد تقدم في عصرنا خطوات واسعة. ففي كتابات بعض الدول الأوربية آثار واضحة لهذا المذهب. فقد أدخله الألمان في الفلسفة وأدخله الفرنسيون في الأدب، فلا تخلو أغلب الكتب التخيلية الموضوعة في فرنسا من بعض الآراء المستمدة من مذهب الحلول هذا، أو على لون منه، أو هي تكشف عن وجود نزعة من نزعاته في مؤلفيها. ولا يرجع هذا في نظري إلى سبب عارض، بل يرجع إلى سبب دائم.

فكلما اقتربت أحوال الناس الاجتماعية في المساواة، أو ازدادت أحوال كل امرئ اقتراباً من أحوال الآخرين حتى صار بذلك ضعيفاً وهيناً مثلهم - اعتاد الناس أن ينظروا إلى الشعب في جملة، لا إلى المواطنين فرادى؛ فصاروا يغفلون شأن الأفراد، وينظرون إلى الجنس البشري وحده. ففي مثل هذه الأوقات يتجه العقل إلى أن يشمل بنظرة واحدة طائفة كبيرة من أشياء شتى دفعة واحدة، ويحاول باستمرار أن يعلق عدة نتائج بسبب واحد؛ ولكن فكرة الوحدة تظل تستولى على فكره، ويظل هو يسعى وراءها دائماً، حتى إذا ما خيل إليه أنه عثر بها أدخل إلى الراحة قائماً بما اعتقد. وإذا لم يكتف بأن يدرك أنه ليس في الوجود سوى خالق واحد، وخلقة واحدة؛ بقي في ضيق وحيرة من أمر هذا التقسيم المبدئي للأشياء، وواصل سعيه مختاراً وراء توسيع مفهوم فكرته هذه وتبسيطها، بأن يضع الله والكون بأكمله في كل واحد شامل.

فإن كان ثم نسق فلسفي يقول بأن جميع الأشياء التي في هذا العالم، المادى منها وغير المادى، المرقى منها وغير المرقى، لاتعد سوى أجزاء شتى من كائن عظيم واحد، هو وحده الخالد وسط ذلك التحول الموصول يعثور كل مقوماته، استخلصنا من ذلك في سر وسهولة أن مثل هذا النسق، وإن كان قد يهدم فردية الإنسان، أو بالأحرى، لأنه يهدم هذه الفردية، سيكون له من المقاتن الخفية ما يستهوى أهالى البلاد الديمقراطية. فكل

عاداتهم في التفكير تطوع لهم الأخذ بهذا النسق وتسميلهم إلى اعتاقه، فهو يستهوى
خيالهم ويركزه فيه، ويغذى كبريائهم، بينما يرضى خمول عقولهم وكسلها .

وفي اعتقادي أن مذهب الحلول هذا من أصلح النظم التي تفسر بها الفلسفة الكون
بقصد تضليل العقل البشري في العصور الديمقراطية، فخلق بأولئك الذين يستمسكون
بإيمانهم بعظمة الإنسان الحقيقية، أن يتضافروا ويكافحوا هذا المذهب .

الفصل الثامن

أوحى المساواة بين الأمريكيين بأن قابلية الإنسان للكمال لا نهاية لها

توحي المساواة إلى العقل البشرى بأفكار عدة، ما كانت لتنشأ فيه من مصدر آخر، كما أنها تعدل معظم ما فيه من أفكار سابقة. ولنضرب لذلك مثلاً بفكرة قابلية الإنسان للكمال، لأنها من الأفكار الرئيسية التي يسهل على العقل إدراكها، ولأنها في نفسها، نظرية فلسفية عظيمة تتجلى آثارها واضحة في كل مكان في ممارسة الناس شئونهم العملية.

فعلى الرغم من وجوه الشبه الكثيرة التي بين الإنسان والحيوان، فثم صفة واحدة خاصة به وحده، فإنه يتحسن ويترقى، أما الحيوان فلا - ولم يفت الإنسان أن يدرك هذه الحقيقة من البداية: ففكرة القابلية للكمال قديمة إذن قدم العالم نفسه، ولم تنشأ عن فكرة المساواة، وإن كانت هذه قد أفاضت عليها صبغة جديدة.

فعندما ينقسم المواطنون في مجتمع ما طبقات على أساس مراتبهم أو على أساس المهنة، أو النسب والأصل: وعندما يضطرون جميعاً إلى سلوك الطريق الذي ألقته في المصادفات الطارئة - عند ذلك يستقر في ذهن كل امرئ أن أقصى حدود الطاقة البشرية ليست بعيدة عن متناوله؛ ولم يعد أحد يحاول أن يقاوم قانون مصيره المقدور عليه، ليس ذلك لأن الشعب الأرستقراطي ينكر إنكاراً تاماً ما في الإنسان من قدرة على التطور والترقى، ولكن لأنه (هذا الشعب) لا يعتقد أن هذه القابلية مطلقة لا حد لها ولا نهاية. فالأرستقراطيون يستطيعون أن يتصوروا إمكان التحسن والترقى، أما التغير فلا؛ ويدركون أن المجتمع قد يكون، في المستقبل، في حالة أفضل مما هو عليها، ولكن هذه الحالة لا تستلزم أن تكون مختلفة (بالضرورة) عما كان عليه من قبل فعلاً. فعلى حين أنهم يسلّمون بأن البشر تقدّموا حقاً خطوات واسعة، وبأن مجال التقدم لا يزال أمامهم واسعاً للمزيد، فإنهم يضعون سلفاً حدوداً معينة لتقدمه هذا، لا يستطيع أن يتعداها.

فالأرستقراطيون لا يعتقدون أنهم قد وصلوا إلى الخير الأسمى، أو إلى الحقيقة المطلقة (وأي شعب، بل، وأي فرد يبلغ به الخرق، أن يحظر ذلك بخياله) ولكنهم مقتنعون بأنهم

قد قاربوا هذه الدرجة من العظمة والمعرفة، التي تسمح بها طبيعة البشر القاهرة. وإذا كان كل شيء حول هؤلاء الأرستقراطيين جامداً لا يتحرك، خيل إليهم أن كل شيء قد أصبح مستقراً في مكانه الملائم له؛ وعندئذ يخجل للمشترع أنه إنما يسن قوانين خالدة؛ ويخجل للملوك وللشعوب أنهم يقيمون آثاراً خالدة كذلك، وأن الجيل الحاضر قد اضطلع بمهمة توفر على الأجيال المقبلة هم العمل على تنظيم مصائرهم ومقدراتهم.

وكلما زالت الطبقات المغلقة، واقتربت طبقات المجتمع العادية بعضها من بعض؛ وكلما اختلفت العادات والآداب والعرف والقوانين من جراء اختلاط الناس الصاحب؛ وكلما ظهرت حقائق جدد، وزالت آراء قديمة وحلت محلها أخرى جديدة؛ كلما حدث ذلك كله قامت أمام العقل صورة كمال مثالي، وإن كانت صورة «مهموزة» رجراجة غير محدودة دائماً. فلا غرو أن صارت تحدث كل لحظة تغيرات مستمرة على مشهد من كل إنسان. فمن الناس من يسوء مركزهم من جرائها، ولا يسعهم إلا أن يروا بكل وضوح أنه من المستحيل على أى شعب أو فرد مهما بلغ من الامتارة والعلم، أن يدعى العصمة. وقد تحسن أحوال آخرين من جرائها كذلك، فيستخلصون أن الإنسان في جملة مزود بقدر لا حد لها على التطور والتحسين، فيعلمون مما يصيبهم من فشل وإخفاق أن أحداً لم يتوصل بعد إلى استكشاف الخير المطلق؛ أما ما يحرزونه من نجاح فيشجعهم على مداومة السعى وراء ذلك الخير المطلق والاقتراب منه. وهكذا يظل الإنسان في سعى موصول، فيكبو دائماً وينهض دائماً. وكثيراً ما يتخدد - ويشعر بخيبة الآمال - ولكن همته لا تنبسط ولا يعثره وهن أو يأس، فيظل يتجه باستمرار نحو تلك العظمة التي لا حد لها، والتي يلمحها بشكل غامض عند نهاية الدرب الطويل الذي مازال على بنى الإنسان أن يسلكوه.

ومن العسير على المرء منا أن يصدق، كثرة عدد الحقائق التي تترتب على هذه النظرية الفلسفية التي تقول بأن قابلية الإنسان للكمال لا نهاية لها ولا حد، أو أن يصدق مدى ما لها من ذلك التأثير حتى على أولئك الذين يشتغلون بالأمر العملية ولم يشتغلوا قط بالتأمل والتفكير النظري، يدون أنهم يكيفون سلوكهم وأفعالهم بحسب هذه النظرية دون أن يدروا عنها شيئاً.

حدث أن صادفت ملاحاً أمريكياً، فسألته عن السبب في أن سفن بلاده يراعى فيها ألا تعيش سوى وقت قصير، فأجابني على الفور بأن فن الملاحة يتطور كل يوم تطوراً سريعاً، حتى إن خير سفينة لتصبح عديمة الجدوى بعد بضعة أعوام.

فمن هذه العبارة التي جاءت عرضاً على لسان ملاح غير متعلم، بشأن موضوع خاص، أدركت تلك الفكرة العامة المنسقة التي يجري عليها شعب عظيم في تسير كل شئونه.

هذا، وقيل الأمم الأرستقراطية كل الميل إلى الإسراف في تضيق مجال الترقى الإنسانى، وقابليته للكمال، على حين قيل الأمم الديمقراطية إلى توسيع هذا المجال ومد أطرافه إلى مدى قد يتجاوز الحد العقول.

الفصل التاسع

مثل الأمريكيين ليس دليلاً على عدم مقدرة الناس في الأمم الديمقراطية في ميدان العلوم والآداب ، ولا على عدم ميلهم إليها

يجب أن نعترف بأن العلوم العالية ، لم تتقدم في عصرنا إلا في عدد قليل من الأمم المتحضرة ، أقل مما تقدمته في الولايات المتحدة ، وأن عدداً ضئيلاً منها كذلك ظهر فيه من كبار الفنانين وفحول الشعراء ومشاهير الكتاب أقل مما ظهروا في الولايات المتحدة . هذا ، وقد تأثرت طائفة كبيرة من الأوروبيين بهذه الحقيقة ، فخيّل لهم أنها نتيجة طبيعية محتمة من نتائج المساواة بين الناس في أحوالهم الاجتماعية ، وتوهموا أنه لو حدث أن ساءت الديمقراطية ومؤسساتها الحرة بلاد العالم كلها لحقت شيئاً فشيئاً تلك الأنوار التي يتبدى بها العقل البشري ، وانكس الناس وعادوا يعيشون في دياجير الجهل وظلماته . وفي اعتقادي أن من يفكرون هذا التفكير يخطئون بين عدة أفكار يجب أن تظل منفصلة بعضها عن بعض ، وأن يبحث كل منها على حدة . فقد خلطوا ، على غير قصد منهم ، بين ما هو ديمقراطي وبين ما هو أمريكي ليس إلا . فقد كان الدين الذي آمن به المهاجرون الأول الذين وفدوا على أمريكا ، وورثوه أحفادهم وذرايعهم ، ديناً بسيطاً في شعائره ، صارماً كل الصرامة في مبادئه ، وخصماً عنيداً لكل المظاهر والرموز الخارجية ، ولكل إسراف في الحفلات الدينية ، فهذا الدين يتعذر أن يكون نصيراً للفنون الجميلة ، فهو يتشدد في عدم الترخيص للناس بمطالعة كتب الأدب حباً في المتعة العقلية . لقد انحدر الأمريكيون من شعب قديم مستير كل الاستارة ، ووفدوا على بلاد جديدة ، مترامية الأطراف ، يستطيعون أن يتوسعوا فيها ويتشربوا أيما انتشار ، وأن يزرعوا من أراضيها ما يشاءون في غير مشقة وجهد . فهذه حالة فذة لا نظير لها في العالم . فلا غرو أن صار كل امرئ إذن يجد من التسهيلات ما لا يعرف في أي بلاد أخرى ، ليجمع ثروة ، أو ليزيد على ما لديه منها . فالطمع وحب المكاسب طاغيان عليهم دائماً ، فلا غرو أن صارت عقولهم ، وقد منعت من الاستمتاع بملذات الخيال والفكر ، تعنى دائماً بتوجيه الناس إلى السعي وراء المكسب واقتناء الثروات .

ولا يخفى أن في الولايات المتحدة طبقات من التجار والصناع^(١) مثل ما في غيرها من بلاد العالم. ولكن ما لا نجد في غيرها أن يكون جميع الناس مشغولين بالصناعة والتجارة كليهما معاً وفي وقت واحد.

ومع ذلك فأنا مقتنع بأنه لو كان الأمريكيون وحدهم في هذا العالم، وبالحرية والمعرفة التي نالها أجدادهم، وبالنزعات الملائمة لهم، لما عثموا أن استكشفوا أن التقدم في استخدام نواحي العلوم التطبيقية لا يمكن أن يستمر طويلاً من غير العناية بدراسة نواحيها النظرية، وأن الفنون كلها يعاون بعضها بعضاً على بلوغ الكمال، وأنهم مهما انهمكوا في السعي وراء غرضهم الرئيسي الذي توجههم إليه رغبتهم، فإنهم لا يلبثون أن يدركوا أن لامناص لهم من أن يتوقفوا من آن لآخر عن العمل لهذا الغرض، كي يتيسر لهم أن يدركوه آخر الأمر على وجه أفضل.

ومع ذلك فالليل إلى المتع العقلية أمر طبيعي، محبب إلى قلوب المتحضرين، فلا يعدم المرء أن يجد على الدوام في الشعوب المتمدنية القليلة الإقبال على هذه التمتع، عدداً من الناس يشاركون فيها، حتى إذا ما شعر الإنسان بهذا التشوق العقل، لم يلبث أن يجد وسيلة لإشباعه.

ولكن الوقت الذي كان فيه الأمريكيون لا يشعرون بحاجة إلى العلم إلا من حيث تطبيقاته العملية الخاصة بالفنون النافعة، وبالوسائل التي تجعل الحياة مرضية مرغبة، كانت أوروبا مقبلة كل الإقبال على العلوم والآداب، ومعنية بالبحث عن المصادر العامة للحقيقة، وبالعمل في الوقت نفسه على تحسين كل ما يمكن أن يعين على زيادة متعة الإنسان وعلى سد احتياجاته الضرورية.

فعلى رأس الأمم المتحضرة المستنيرة في الدنيا القديمة وجد سكان الولايات المتحدة أمة يتنون إليها بصلوات وثيقة، من حيث الأصل وتشابه العادات، ووجدوا فيها من كبار رجال العلم ومن الفنانين البارعين والكتاب الممتازين من أناحوا لهم الاستمتاع بروائع ما أنتجته العقول، من غير حاجة إلى أن يحشموا أنفسهم مشقة جمعها. فعلى الرغم من المحيط المترامي الأطراف لست أوافق من يقولون بانفصال أمريكا عن أوروبا، فشعب الولايات المتحدة جزء من الشعب الانجليزي كلف استكشاف غابات الدنيا الجديدة. أما بقية الأمة، فإنهم يستمتعون بقسط أكبر من أوقات الفراغ، ولا يحتاجون إلى الكدح في سبيل الرزق، فهم يستطيعون أن يوجهوا نشاطهم إلى شئون الفكر ويعملون على توسيع مجال العقل البشري ومد آفاقه في كل اتجاه.

فمركز الأمريكيين إذن مركز شاذ كل الشذوذ، لم يتبع لأمة من الأمم الديمقراطية

(١) كما يذكر بالذكر هنا أن الحركة النفاية بدأت في أمريكا حوالي سنة ١٨٢٥ بدأها روبرت أون (Robert Owen) الاشتراكي البريطاني (١٧٧١ - ١٨٥٨) وهو الذي أنشأ مستعمرة نيوهايمون في إنديانا.

أن تنعم بمثله، فأصل الأمريكيين البيوريتاني (المطهر) المتشدد في الدين وعاداتهم التجارية الغالبة عليهم، بل والبلاد نفسها التي استقروا فيها، التي يبدو أنها تبعد عقولهم عن مواءمة الاشتغال بالعلم والأدب؛ وقربهم من أوروبا الذي أتاح لهم أن يحملوا هذه النواحي من غير أن يرتكسوا في البربرية - تلك الأسباب، وكثير غيرها، مما لا أستطيع أن أذكر سوى أهمها، وقد تضافرت بشكل عجيب على تركيز عقول الأمريكيين في الأمور العملية المادية المخفضة: فأهواء الأمريكي واحتياجاته وتعليمه، وكل شيء حوله - تعاونت كلها على اجتذاب سكان الولايات المتحدة إلى العناية بشئون الدنيا، فليس غير الدين وحده يحمله بين الحين والحين أن يوجه إلى السماء نظرة مشتتة عابرة، فينبغي ألا ننظر إلى جميع الأمم الديمقراطية ونحكم عليها أو لها بحسب مثال الشعب الأمريكي هذا، بل يجب أن نحاول أن ننظر إليها من حيث هي ذاتها .

من اليسر علينا أن نصور أمة خلت من أية طبقة «مغلقة». ومن أي نظام متدرج لمراتب الناس ومقاماتهم، ومن كل طبقة أيًا كانت - أمة لا يعترف فيها القانون لأحد بأية امتيازات تميزه على غيره. ويقضى فيها بتقسيم التراكات تقسيماً سوياً بين الورثة، وفي الوقت نفسه تكون هذه الأمة، ومع ذلك كله، محرومة من المعرفة ومن الحرية. ليس تصور مثل هذه الأمة مجرد افراض خيالي أجوف، فقد يجد حاكمها المستبد أن من مصلحته أن يقيم المساواة بين رعاياه ويدعهم في الوقت نفسه جهلاء، حتى يتسنى له أن يستبقهم عيئاً له أذلاء. إن شعباً ديمقراطياً من هذا الطراز لا يمكن أن يبدى أفراداً مقدرة في العلم أو ميلاً إليه وإلى الآداب والفنون، بل يحتمل كل الاحتمال ألا يتجلى فيه شيء من هذا أبداً. فقانون الوراثة نفسه يتكفل بتفتيت الثروات الجسام في كل جيل حتى لا يكون ثمة مجال لأحد للحصول على ثروات جدد. إن الرجل الفقير الذي لا علم لديه، وحرّم كل حرية، قد لا يخطر بباله أن ينهض، ويعمل على إحراز شيء من المال. أما الغني، فقد تهبط به نفسه إلى مستوى الفقر من غير أن يعرف كيف يدافع عن نفسه. هذا وسرعان ما تقوم بين هذين المراطين المتطرفين مساواة كاملة دائمة، وعندئذ لا يكون عند أحد الوقت ولا الميل لينهمك في المتع الذهنية أو الأعمال العقلية بل يظل الناس سواء في جهلهم، وسواء في عبوديتهم .

وعندما أنصور بلداً ديمقراطياً من هذا الطراز أتخيل نفسي في مسكن من تلك المساكن الخائفة المظلمة، حيث لا يلبث الضوء الباهت الذي يأتي من الخارج أن يخفت ويَزول، فينشأ جو ثقيل يجعلني ألتصق في الظلام الشامل، أتمسك طريقي إلى مخرج يؤدي إلى ضوء النهار. ولكن هذا كله بصدق، على الناس الذين أصبحوا بالفعل مستترين الذين ظلوا أحراراً - بعد أن ألغوا الحقوق الخاصة المتوارثة التي قدست بحمل الأملاك والثروات محصورة في أيدي قلة من الأفراد أو في أيدي طبقات معينة من طبقات المجتمع .

فإن كان الناس الذين يعيشون في مجتمع ديمقراطي، مستترين، لم يلبثوا أن يستكشفوا

أن لا شيء يجبرهم على أن يكونوا مقيدين بمراكزهم الراهنة ، ولا ثابتين جامدين فيها ، وأن ليس ثمة ما يلزمهم بالرضى بحظوظهم الحالية . ومن ثم ، فهم يسارعون إلى التفكير في العمل على زيادة ثروتهم . فإن كانوا أحراراً عملوا إلى تنفيذ ما فكروا فيه ، ومع ذلك فهم لا ينجحون جميعاً بشكل واحد . حقاً إن التشريع لم يعد يمنع أحداً شيئاً من الامتيازات ، ولكن الطبيعة ما زالت تمنعها . فلما كان التفاوت الطبيعي بين الناس كبيراً ، فإن حظوظهم تختلف وتباين منذ اللحظات التي يأخذ فيها كل منهم في استخدام جميع ما لديه من مواهب للحصول على الثروة .

هذا ، وقانون الإرث يمنع قيام أسرات غنية ، وإن كان لا يمنع قيام أفراد أغنياء ؛ فهو يدفع بالمواطنين نحو مستوى عام ، ولكنهم لا يلبثون أن يعملوا على الخروج عنه باستمرار كذلك . وهكذا يزداد الناس تفاوتاً في الثروة بمقدار انتشار التعليم والحرية بينهم .

حدث أن قامت في عصرنا طائفة اشتهر أفرادها بالمواهب العالية وبالإسراف في آرائهم ، فاقترحت تركيز جميع الأموال في أيدي سلطة مركزة واحدة ، يكون عملها في توزيع هذه الملكيات على الناس من جديد ، بحسب ما لديهم من مواهب ، وما بهم من جدارة^(١) . وهذه لاشك طريقة للهرب من مبدأ المساواة الأبدية التي يبدو أنها تهدد البلاد الديمقراطية . ولكن ثمة علاج أبسط من هذا العلاج وأقل منه خطراً ، وذلك أن نمتنع عن منح أى امتياز لأحد يفضل على سواه ، وأن نعلم الناس جميعاً تعليماً واحداً ونعترف باستقلال كل منهم استقلالاً يعادل استقلال سواه ، ثم نتركهم جميعاً وشأنهم يقرر كل منهم مصيره بنفسه ويشكله بنفسه - عندئذ سرعان ما يتجلى فيهم التفاوت الطبيعي ، وتنقل الثروة من تلقاء نفسها إلى أيدي أفقرهم وأكفأهم .

وهكذا ستظل المجتمعات الديمقراطية الحرة تشتمل على طائفة من الأغنياء أو المسوري الحال ، المرتبطين بعضهم ببعض ذلك الارتباط الوثيق الذي كان بين أفراد الطبقة الأرستقراطية القديمة - بل سيكونون ذرى مهول متباينة ، ولن يتاح لهم أبداً الاستمتاع بذلك الفراغ المضمون الكامل الذي كان يستمتع به أهل تلك الطبقات الأرستقراطية ؛ إلا أنهم مع ذلك أكبر عدداً مما كانت تلك الطبقة في أى يوم من الأيام . ولن يقتصر هؤلاء الأغنياء كل الاقتصار على العناية بشئون الحياة المادية وحدها ، بل سيظلون قادرين على الاستمتاع بالملذات العقلية وبالأعمال العقلية ، وإن كان استمتاعاً مختلف الدرجات ، إنهم سيعتزون بالاستمتاع بهذه المتع العقلية ، لأنه إن صح أن العقل البشرى ميل ، من ناحية ، نحو كل ما هو محدود ومادى نافع ، فإنه من ناحية أخرى يسمو بطبيعته نحو اللانهاى وغير المادى ، ونحو الجميل والجليل ، فالاحتياجات الفيزيكية الكثيرة تربطه بالأمر المادية ، وبشئون هذه الدنيا ، ولكن مادامت هذه الرابطة قد انغلت فسينهض العقل ويسمو من تلقاء نفسه .

(١) أصل المؤلف يشير هنا إلى سان سيمون وأنتواره (١٦٧٥ - ١٧٥٥) وإلى أنصار فوربيه (Fouquier) (١٧٧٩ - ١٨٤٧) الاشتراكيين المروطين .

لا يزداد عدد الذين يستطيعون العناية بشئون الفكر زيادة كبيرة فحسب، بل إن الميل إلى المتع العقلية سيزداد كذلك ويظل يقترب شيئاً فشيئاً من أولئك الذين كانوا في المجتمعات الأرستقراطية لا يجدون الوقت ولا القدرة على الاستمتاع بها. فإذا لم تعد ثم ثروات تالدة موروثه، ولا امتيازات تقوم على أساس الحسب والأصل، وإذا لم يعد المرء يستمد قوته إلا من نفسه وحدها - يتضح لنا السبب الرئيسي لتفاوت حظوظ الناس، وتباين ثرواتهم، يرجع كله إلى العقل وحده؛ فكل ما يساعد على تنشيط العقل ومد آفاقه أو تحمليه يصح في الحال ذا قيمة عالية؛ وتستجلى فوائد التعليم بارزة حتى لأنظار الجماهير ممن لا يتذوقون روعة التعليم، فيعملون من قيمة نتائجه، ويبدلون الكثير من الجهد في تحصيله. ليس في العصور الديمقراطية الحرة المستترة ما يدعو إلى العزال الناس بعضهم عن بعض، ولا إلى استبقائهم جامدين في مراكزهم، بل هم يرتفعون عليها ويهبطون دونها بسرعة عظيمة، فجميع الطبقات متصلة بعضها ببعض من جراء قرب كل منها من الأخرى^(١) فأعضاؤها يتصلون، ويتحاكون ويتنافسون ويتحاسدون، مما يوحى إلى الشعب بكثير من الأفكار والرغبات التي لم تكن تخطر لهم ببال من قبل، لو أن الطبقات كانت ثابتة واجتمع جامداً لا حركة فيه ولا نشاط. ففي مثل هذه الأمم لا يعد الخادم نفسه أبداً غريباً كل الغرابة عن مسرات سيده وأفعاله، ولا الفقير من مسرات الغنى وأعماله؛ ويحاول سكان الريف أن يتشبهوا بسكان الحضر، وسكان الإقليم بسكان العاصمة. فليس ثمة أحد يسمح لنفسه بسهولة أن يقصر كل همه على مشاغل الحياة المادية وحدها، بل نجد أدنى صانع يلقى نظرة خاطفة على شيء من ميادين الفكر السامية؛ فالتاس لا يقرأون بنفس الروح ولا بنفس الطريقة التي كان يقرأ بها إخوانهم في البلاد الأرستقراطية، فذاثرة القراء تظل تتسع باستمرار حتى تشمل الشعب بأسره.

وحينما يشرع الجمهور في الاهتمام بشئون الفكر يتبين له أن التفرق في ناحية منها وسيلة ناجحة للحصول على الجاه والقوة والثروة والمال فسرعان ما يتجه هذا الطموح القلق الذي ولدته المساواة إلى هذا الاتجاه مثل غيره، ويزداد عدد الذين يعنون بالعلوم والآداب والفنون زيادة كبيرة، ويزخر عالم العقل بنشاط جم، فيحاول كل امرئ أن يشق لنفسه طريقاً فيه ويجذب إليه أنظار الناس، وعندئذ يحدث شيء شبه ما هو حادث في الولايات المتحدة من الوجهة السياسية، قد يكون الكثير مما يتجزأ ناقصاً قاصراً، ولكن المحاولات التي تم كثيرة لا حصر لها. ومع أن نتائج الجهود الفردية ضئيلة في العادة، فجملة نتائجها الكلية كبيرة دائماً.

فليس صحيحاً إذن ما يقال من أن الناس الذين يعيشون في العصور الديمقراطية لا يحفلون بطبيعتهم بالعلوم ولا بالفنون والآداب. ولكن يجب أن نعرف بأنهم إنما يوالونها ويتعهدونها على طريقتهم؛ وفيها يتجلى ما فيهم من عيوب وما بهم من محاسن.

(١) انظر الخطاب الشهير الذي ألقاه روبرت كولار Royer Collard السياسي الفرنسي، في مجلس النواب الفرنسي عن الديمقراطية بمناسبة قانون المطبوعات.

الفصل العاشر

الأمريكيون يؤثرون دائماً العلوم العملية على النظرية

إن كانت الجماعات والمؤسسات الديمقراطية لا تعرقل تقدم العقل البشرى، فليس من شك في أنها تؤثر أن توجهه وجهة معينة على أخرى. ومع ذلك فجهودها عظيمة، على الرغم من هذا التحديد، فلا غرو إن أنا تلبثت هنا برهة أدرسها فيها.

سبق أن أتيت لنا الفرصة، عند الكلام على منهج الأمريكيين الفلسفى، فأبدينا عدة ملاحظات يجدر بنا أن نعيد منها هنا.

فالمساواة تولد في كل إنسان الرغبة في أن يكون مستقلاً بنفسه في الحكم على ما يريد أن يبدى رأيه فيه، وتجعله ميالاً إلى الواقع المحسوس في كل الأمور؛ مستهيناً بالتقاليد والشكليات، ومحتقراً لشأنها. وسنجد لنا كل هذه النزعات العامة التى تكاد تكون فطرية في موضوع هذا الفصل.

إن الذين يعملون في ميدان العلوم في البلاد الديمقراطية يخشون دائماً أن يضلوا طريقهم في متاهات «الطريات» والتأملات الخيالية، ولذا نراهم يسعون الظن بالنظم وبإنسان ويؤثرون أن يلتزموا، ما استطاعوا، الواقع والحقائق، وأن يدرسوها مباشرة بأنفسهم. ولما كانوا يحرضون كل الحرض على ألا يتأثروا بقوة اسم أى إنسان من بنى جنسهم أو بشهرته؛ صاروا لا يميلون إلى الاعتماد على أحد ولو كان حجة في موضوعه. فعلى العكس من ذلك، تراهم لا يألون جهداً في البحث عن نقاط الضعف فيما يقول. فليس للسوابق العلمية أى وزن عندهم، ولا هم يظنون أبداً يحفلون طويلاً بدقائق النظريات والمدارس الفلسفية، ولا هم يميلون أن يحددوا أنفسهم بالألفاظ الرنانة، بل يتغلبون ما استطاعوا في صميم النقاط الرئيسية للموضوع الذى هم بصدد، ويفضلون أن يعبروا عنها بلغة التخاطب المعهودة لكل الناس، فالبحوث العلمية إذن تنتهج طريقاً آمناً من غيره وأكثر حرية، وإن لم يبلغ من السمو ما بلغه غيره.

ويبدو لي أن العقل يقضى بتقسيم العلوم ثلاثة أقسام :

قسم يشمل المبادئ النظرية البحتة والمبادئ المحدودة التي لم يسبق أن طبقت ، أو التي لا يزال تطبيقها بعيداً .

ويشمل القسم الثاني الحقائق العامة التي تؤدي مباشرة ومن أقصر طريق ، إلى نتائج عملية وإن كانت هذه الحقائق من قبيل النظريات البحتة .

أما القسم الثالث فيشمل طرائق التطبيق ووسائل التنفيذ .

وكل قسم من أقسام العلم المختلفة هذه يمكن تعهده وموالة دراسته ، وإن كانت الخبرة والعقل تدلان على أنه لا يتسنى لقسم من هذه الأقسام أن يزدهر طويلاً ، إذا ما انفصل انفصلاً تاماً عن القسمين الآخرين .

ويعنى الأمريكيون كل العناية بالقسم العملي الخفض من هذه الأقسام وبالناحية النظرية التي يستلزمها التطبيق المباشر ، وهم يدون هنا دائماً قدرة عقلية محددة وواضحة ، حرة ، مبتكرة ، وعميقة . ومع ذلك فإننا لا نكاد نجد أحداً في الولايات المتحدة كلها يكرس جهوده للناحية النظرية الخالصة المجردة من نواحي المعرفة البشرية ، والأمريكيون مسرفون هنا إسرافاً كبيراً ، نجده ، على ما أعتقد ، في جميع البلاد الديمقراطية ، ولكن بشكل أقل مما في أمريكا .

ولا يخفى أن لا شيء أُلزم للاشتغال بالعلوم العليا ، وبالنواحي السامية من العلم ومن التأمل والتفكير . وليس شيء أقل صلاحاً للتأمل من نظام المجتمعات الديمقراطية الداخلية . فإننا لا نجد فيها ما نجده عند الشعوب الأرستقراطية من حيث وجود طبقة كبيرة من الناس تتسم بالثبات والاستقرار من أجل ثرائها ، وطبقة أخرى جامدة لا تتقدم ، بسبب ما اعتراها من يأس من تحسين أحوالها . ذلك ، على حين أن كل امرئ في البلاد الديمقراطية في حركة موصولة . فمنهم من يسعى وراء القوة والسلطان ، ومنهم من يسعى وراء المال . فأين يتسنى لنا وسط هذه الحركة العامة ، واصطراع المصالح المتضاربة ، ووسط ذلك السعي المتواصل وراء الثروة والمال - أن نجد ذلك الهدوء الذي لاغنى عنه للتفكير العميق ؟ كيف يستطيع العقل أن يركز قوته في نقطة واحدة ، وكل ما حوله في حركة دائية ، والإنسان نفسه قد يكتسحه التيار الجارف الذي يحرف كل شيء .

ولكي ينبغي أن نفرق بين ذلك النوع من الحركة الدائمة الذي تتميز به الديمقراطية المسالمة الهادئة (القائمة على أساس وئيد) وبين تلك الحركات الصاخبة الثورية التي تكاد تصاحب دائماً مولد كل مجتمع ديمقراطي ونشأته ، فعندما يحدث انقلاب عيف بين ظهري شعب بلغ في ميدان الحضارة شأناً عظيماً ، كان لامانع من هذا الانقلاب من أن يحرك

عواطف الناس وأفكارهم ويطلقها فجأة^(١). ويصدق هذا - بوجه خاص - على الثورات الديمقراطية التي تحرك جميع طبقات الشعب دفعة واحدة. وفي الوقت ذاته تولد في نفس كل عضو من أعضاء المجتمع مطامع قوية وآمالاً واسعة لا تحدد، لقد تقدمت فرنسا في أثناء الثورة الفرنسية خطوات عجيبة في العلوم «المضبوطة» في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه على القضاء على ما تبقى من آثار مجتمعتها الإقطاعية السالف، ومع ذلك يجب ألا يعزى هذا التقدم الفجائي في العلم إلى الديمقراطية، بل إلى تلك الثورة المنقطعة النظير التي صاحبت نمو الديمقراطية. فما حدث في ذلك الوقت كان حدثاً خاصاً وليس من الحكمة في شيء أن نتخذة دليلاً على وجود قاعدة عامة^(٢).

لا تحدث الثورات الكبرى في البلاد الديمقراطية أكثر مما تحدث في غيرها من البلاد، بل إلى لأميل إلى القول بأن حدوثها فيها أقل. ولكن ثم حركة صغيرة تسود تلك الجماعات الديمقراطية، وهي حركة متعبة، من نوع تلك الحركات الدائمة التي تجري بين الناس المتزاحمين بالملكاب فضايق العقل وتعبكه، من غير أن تستثيره وتسمو به إلى مستويات عليا.

فمن النادر أن ينهك الناس الذين يعيشون في المجتمعات الديمقراطية في التأمل والتفكير النظري. بل إنهم لا يولونه بالطبع إلا قليلاً من الاحترام والتقدير. فأحوال المجتمع الديمقراطي ومؤسساته تدفع الكثرة الكاثرة من السكان إلى أن يظلوا يعملون باستمرار، ولا يخفى أن عادات العقل التي تناسب الحياة العملية النشيطة لا تصلح دائماً لحياة التأمل والتفكير. فرجل العمل والنشاط كثيراً ما يضطر إلى أن يقنع بأن يحصل على خير ما يستطيع الحصول عليه، لأنه لن يتمكن من إنجاز عمله، إن شاء أن يصل بكل دقيقة من دقائقه، وبكل تفصيل من تفاصيله إلى مرتبة الكمال؛ فأمامه ظروف تجعله يستد إلى آراء وأفكار لا يجد لديه الوقت الكافي لتحقيقها وسير أغوارها، وكثيراً ما يجد أن الفكرة الملائمة التي يستخدمها في عمله، تعينه على إنجاز هذا العمل أكثر مما تعينه دقته العلمية الصارمة، ذلك إلى أنه سيجد في النهاية أن ما يخاطر به في استاده في عمله إلى بضعة مبادئ زائفة، لأقل من مخاطرته بإنفاق وقته في التحقق من أن كل مبدأ من المبادئ التي يسير عليها في عمله، صحيح. فالعالم لا يسير بالأدلة الطويلة، أو التي فيها علم واسع غزير، فالنظرة السريعة إلى حقيقة جزئية، والدعوى في دراسة شهوات الجماهير، المتغيرة العابرة، وأحداث الساعة، وفن استغلالها والإفادة منها - هي التي تتحكم في شئون هذا العالم.

(١) بذكرنا هذا بما حدث في القرن السابع عشر عندما قامت حركة الإصلاح الديني في أوروبا وظهر طوفان من الرسائل والكتب الدينية ولا سيما أن فن الطباعة كان قد ظهر في الوجود. وبذكرنا كذلك بما حدث قبل الثورة الفرنسية قرب انعقاد مجلس الطبقات، وفي أثناء الثورة نفسها فقد نشرت آلاف من الرسائل «وكراسات المراءى» المشهورة.

(٢) لعل المؤلف يشير إلى أمثال لافوازييه مؤسس علم الكيمياء الحديث، والذي قتل في أثناء الثورة الفرنسية ١٧٩٤ والمركيز جوفروا Joffruud Abbans (١٧٥٩ - ١٨٣٢) الذي هجر إلى فرنسا سنة ١٨٠٢ من المجرع السفن البخارية وأجرها في نهر الرود سنة ١٧٨٢، ولكن أحداث الثورة الفرنسية عاكف عن المعنى في عمله، ومن ثم كان لفظن Fulton الأمريكي أول من نجح في تسير سفينة بالبخار على نهر السين سنة ١٨٠٢ ثم في نهر هدسن بأمريكا.

ففى العصور التى تتميز بالعمل والنشاط، يتجه الناس عادة إلى المغالاة بقيمة الخواطر السريعة، والأفكار الضحلة السطحية؛ على حين أنهم يقللون أكثر مما ينبغى من شأن أعمال العقل البطيئة العميقة. فرأى الجمهور هذا يؤثر فى أحكام المشتغلين بالعلم والعاملين على النهوض به، ويجعلهم يعتقدون أن فى استطاعتهم أن يتجسّسوا من غير حاجة إلى التأمل الطويل، أو هو يعدهم عن الدراسات التى تتطلبها.

هذا ولدراسة العلم طرق عدة. فقد نجد فى كثيرين ممن يتفرون على دراسته، ميلاً أنانياً تجارياً، وصناعياً، إلى ما يصل إليه العقل من كشوف، فيجب ألا نخلط بين هذا الميل وبين تلك الشهوة العارمة، النزعية البعيدة عن المنافع الشخصية، والتى تضطرم فى نفوس فئة قليلة من الناس. فالرغبة فى استغلال المعرفة شىء، والرغبة الخالصة فى مجرد الإلمام بها لذاتها شىء آخر. هذا، وإنى لا يساورنى أى شك فى أنه قد تنشأ فى نفوس بعض الناس، وفى فترات متباعدة، محبة للحق، قوية، فياضة، لا ينضب معينها، تعتمد على نفسها وحدها، وتظل تزق ثمارها باستمرار، من غير أن يأق عليها يوم ترضى فيه تمام الرضى، لمحبة الحقيقة المتوقدة هذه، المحزة بنفسها، المنزهة عن كل منفعة شخصية، هى التى تسمو بالناس إلى مصادر الحق المجرد التى يستمدون منها أمهات أفكارهم.

فلو كان هدف «بسكال»^(١) لا يعدو إحراز الثروة؛ بل لو كان حب الشهرة وحده هو الذى يحفزه، لما تصورت أبداً أنه كان يستطيع تعبئة جميع قواه العقلية كما فعل، ليقف على أخفى أسرار سنن الله الكونية. وعندها أرى أنه قد باعد بين نفسه وبين كل هموم الحياة، ليفرغ لتلك البحوث التى أولع بها، ثم يقطع النياط التى تربط جسمه بالحياة، ويموت بالشيخوخة، قبل أن يبلغ سن الأربعين - عندما أرى ذلك كله يستولى على الذهن، وأعترف بأن الحافز الذى دفعه إلى بذل ما بذل من جهود جبارة لا يمكن أن يكون حافزاً عادياً مثل سائر الحوافز.

هذا، وسوف يظهر لنا المستقبل إن كان من الجائز أن تكون تلك الشهوات النادرة والمنيرة فى وقت واحد، فى البلاد الديمقراطية وتسمى فيها بسهولة ويسر، كما توجد وتسمى فى البلاد الأرستقراطية، أما أنا فلا بد لى من أن ألث طويلاً قبل أن أصدق هذا.

ولما كانت الطبقة التى توجه الرأى العام فى البلاد الأرستقراطية، وتفيض عليه صبغته المميزة له، والتى بيدها زمام الإدارة فيها أيضاً قد أقيمت بصفة دائمة وورائية على رأس الجماعة؛ فلا غرو أن صارت لديها فكرة عالية عن نفسها وعن الإنسان. فهى مولعة بأن تختزع للشعب ألواناً من المرات الباهرة، وبأن تقيم له أغراضاً باهرة يتجه إليها. هذا، وليس من شك فى أن الأرستقراطيين كثيراً ما يرتكبون أفعالاً استبدادية ظالمة كل الظلم،

(١) بلز بسكال (١٦٦٣ - ١٦٦٢) الفيلسوف الفرنسى والعالم الرياضى المعروف.

وبعيدة عن الإنسانية كل البعد، ولكن من النادر أن تخطر لهم أفكار دينية، فهم يدون نوعاً من ذلك الازدراء المستعلى للملذات الوضيعة، حتى ولو كانوا هم أنفسهم ممن ينهمكون فيها، مما أدى إلى رفع روح الشعب العامة، ففي العصور الأرستقراطية تتكون عند الناس آراء تؤثر في الذين يتعهدون العلم ويوالون دراسته. كما تؤثر في المجتمع كله، وتيسر للعقل أن يتدفع اندفاعه الطبيعي إلى أسمى مستويات التفكير، وإنها لتعده لحب الحقيقة حباً جليلاً يكاد يكون قدسياً.

يتجه المشتغلون بالعلم في هذه العصور إذن صوب العناية بنواحيه النظرية، بل قد يحدث أنهم كثيراً ما يدون احتقاراً أخرق كل الخرق لممارسة التواحي العملية منه، قال بلوتارك: كان أرشيدس ذا نفس سامية كل السمو، فقد أبى كل الإباء أن ينزل ليكتب أية رسالة أو كتاب في إنشاء تلك الآلات الحربية، وإذا كان يرى أن اختراع الآلات وتركيبها، وجميع الفنون التي ترمى إلى غرض عملي نافع، يجب أن تعد في جملتها خيثة دينية، ووسيلة من وسائل كسب المال، فقد أنفق مواهبه ووقته في الكتابة في الأمور التي لا يشوب ما فيها من جهال ومن دقة الفن شيء من الحاجة والضرورة. وهكذا كما لا يخفى هدف العلوم في البلاد الأرستقراطية، وإنه ليجد كل البعد أن تكون هذه هي الحال في البلاد الديمقراطية.

فمعظم الناس الذين تتكون منهم هذه الأمم (الديمقراطية) همون كل النهم في سعيهم وراء اللذات الحسية التي في متناولهم. ولما كانوا غير راضين دائماً عن المراكز التي يشغلونها، وكانوا أحراراً دائماً في مغادرتها، صاروا لا يفكرون في شيء سوى الوسائل التي تمكنهم من أن يغيروا حظوظهم، أو يزيديا ثروتهم. فكل طريقة في نظر من قيل عقولهم هذا الميل، جديدة وتؤدي إلى الثروة بطريق أقصر، فكل آلة توفر العمل، وكل أداة تقلل من تكاليف الإنتاج ونفقاته، وكل كشف يسر الاستمتاع بالملذات أو يزيدها - كل شيء من هذه يدو لهم خير مجهود يبذله العقل البشري. وهذه البواعث نفسها هي التي تحفز الأمم الديمقراطية إلى التعلق بالدراسات العلمية، وإلى فهمها واحترامها، فالعلم في العصور الأرستقراطية مطلوب منه أن يزود الناس بالمتع العقلية بوجه خاص. أما المطلوب منه في العصور الديمقراطية أن يزودهم بالملذات الحسية.

فكلما كانت الأمة أكثر عراقة في الديمقراطية، وأعظم استارة، وأكبر حرية، ازداد فيها عدد الذين يتصورون عباقرة العلم، وازدادت الكشوف التي يصح أن تستغل مباشرة في الصناعات الإنتاجية، وتفيض على كاشفيها الثراء، وتكسبهم بعد الصيت، بل والسلطة، كذلك. ذلك لأن الطبقة العاملة في البلاد الديمقراطية تشترك في حكم البلاد وفي إدارة شئونها العامة، فحري بمن يخدمونها أن يتظفروا منها كل تكريم زيادة على ما يتوقعونه من جزاء مالي.

ففى الجماعة المنظمة مثل هذا التنظيم يسهل علينا أن نتصور أن العقل البشرى يسهل توجيهه، وعلى غير وعى منه إلى إغفال الجوانب النظرية، على حين أنه يندفع، على العكس من ذلك، بكل همة ونشاط لا نظير لها وراء رعاية النواحي التطبيقية، أو على الأقل، إلى ذلك الجزء من العلوم النظرية الذى لاغنى عنه لمن يقومون بتطبيقها عملياً، فعبثاً ما نحاول نزعاً فطرية فى الإنسان الارتفاع بالعقل البشرى إلى المجالات السامية. فالمصلحة تهبط به إلى المجال الوسط، حيث يتيسر له أن يمدى كل ما فيه من نشاط قلبي، وبأقى بالعجب العجائب، فهؤلاء الأمريكيون أنفسهم الذين لم يستكشفوا لنا قانوناً عاماً واحداً من قوانين الميكانيكا قد أدخلوا فى الملاحاة آلة جديدة سوف تغير وجه العالم^(١).

إلى لأبعد الناس عن القول بأن الأمم الديمقراطية التى فى عصرنا كتب عليها أن تشاهد انطفاء تلك الأضواء الباهرة التى تستضيء بها عقول الناس، ولا حتى بأن هذه الأمم لن تأتينا بقبس جديد. ففى العصر الذى وصل إليه العالم الآن، وبين ذلك العدد الكبير من الأمم المتعلمة التى تستمرها باستمرار حتى الصناعات الإنتاجية، لا بد أن تبعث تلك الروابط، التى تربط مختلف أقسام العلم بعضها ببعض - تبعث الدهشة فى كل من يلاحظها؛ فإن كان الميل إلى العلوم العملية ميلاً مستتراً، وجب ألا يدفع الناس إلى إغفال العلوم النظرية. فلا مفر لنا فى المحاولات الكثيرة التى تبدل فى تطبيق ما يجرى كل يوم من التجارب العديدة من أن تصل إلى كثير من القوانين العامة وإظهارها إلى حيز الوجود، وبذلك تكثر الكشوف العلمية على الرغم من قلة كبار المختربين.

وزيادة على ذلك فإنى أومن كل الإيمان بالمهين العلمية العالية. فإن كانت الديمقراطية لا تحمّل الناس، من جهة، على الاشتغال بالعلم للعلم - فإنها، من جهة أخرى، تزيد عدد الذين يشتغلون به زيادة كبيرة، وليس معقولاً ألا يظهر من بين هذا العدد الضخم، الفينة بعد الفينة، عبقري نظرى لا يحفزه سوى حب الحق وحده. وليس من شك فى أن مثل هذا العبقري سيفرض إلى أعماق الطبيعة يكتنه أسرارها، مهما كانت روح عصره، وروح بلاده، فهو ليس بحاجة إلى معاونة أحد على السير فى الطريق الذى اختار، بل حسبه ألا يجد فيه ما يعرفه. فكل ما أبغى أن أقوله، هو أن دوام الطاوت بين الناس يدفعهم إلى الاقتصار على الاشتغال بالبحوث العقام المستعيلة فى الحقائق المجردة، على حين أن الأحوال الاجتماعية، والمؤسسات الديمقراطية تجعلهم لا يتطلبون من العلوم سوى تطبيقاتها المباشرة النافعة، وهذه نزعاً طبيعية ولا مناص منها، فمن قبيل الفضول أن نلم بها، ولكن من الضروري أن نشير إليها هنا.

(١) يشير المؤلف إلى استخدام البخار فى تسيير السفن، ويعزى استكشاف ذلك إلى روبرت فولتون (Robert Fulton) الأمريكي (١٧٦٥ - ١٨٨٥) الذى أشرنا إليه فى تعليق سابق فى الجزء الأول، ولى هامش سابق من هذا الجزء.

فلو أن الذين وكل إليهم في عصرنا الحاضر إرشاد الشعوب وتوجيهها، أدركوا هذه النزعات النظرية إدراكاً واضحاً، ومن بعد - وهي نزعات سرعان ما تصبح قوية لا تقاوم - لعرفوا أن المواطنين في البلاد الديمقراطية لا يسعهم، بما لديهم من الحرية والمعرفة، إلا أن يعملوا على تحسين نواحي العلوم المتصلة بالصناعة والأعمال لينبغي أن يعمل من الآن على توحيد جهود السلطات الرسمية جميعاً وتكليفها لمناصرة التعلم والدراسات العالية فيه وعلى تقوية ما في الناس من شهوات نبيلة له. ولا مندوحة لنا في العصر الحاضر من أن نوجه العقل البشري إلى الاشتغال بالدراسات النظرية، لأنه يتجه من تلقاء نفسه إلى التطبيقات العملية. فبدلاً من أن يوجه باستمرار إلى دراسة النتائج الثانوية وفحصها فحصاً دقيقاً، فمن الخير إبعاده عنها أحياناً، كي نسمو به في النهاية إلى التأمل في الأسباب الأولى.

لقد دالت حضارة روما القديمة على أثر غزوات البرابرة لبلادهم وفحشها، وقد يوحى إلينا هذا بأن الحضارة لا تنهار إلا بمثل هذا السبب. لو حدث وانطفأ سراج الحضارة الذي نسترشد به الآن لبدأ بأن يجبو شيئاً فشيئاً ثم ينطفئ من تلقاء نفسه، فالاقصرار على مجرد التطبيق العملي، والتشبث به، قد يؤدي إلى إغفال العناية بالنظريات والمبادئ إغفالاً تاماً، حتى إذا ما نسيت هذه تماماً أدى إلى إساءة استخدام الطرق المستمدة منها: ولما لم تعد ثمّة طرق جديدة تخرج، فسيظل الناس يطبقون من غير فكر، ومن غير فن، عمليات علمية أصبحوا لا يفهمونها.

لما وصل الأوربيون^(١) لأول مرة إلى الصين من ثلاثمائة سنة مضت وجدوا فيها جميع الفنون، أو جلها، وقد وصلت إلى درجة طيبة من الكمال، فاستولى عليهم الدهش أن يروا شعباً بلغ تلك الدرجة من الرقي، ثم يقف عندها ويجمد. هذا، وقد وجدوا في عصر آخر متأخر عن ذلك العصر، آثاراً لبعض فروع عالية من العلم ضاعت. لقد كانت تلك الأمة جميعها مشغولة بالصناعات الإنتاجية، وما زال الجزء الأعظم من التطبيقات العملية محفوظاً لديها، أما العلم نفسه فلم يعد له وجود فيها. وهذا ما يفسر لنا أسباب هذا الغموض الغريب الذي منيت به عقول ذلك الشعب، فقد نسي الصينيون، باقتنائهم آثار أجدادهم، الأسباب التي كان يستهدى بها هؤلاء الأجداد، فظلوا يستخدمون القوانين والصيغ العلمية دون أن يحشموا أنفسهم متونة أن يسألوا عن معناها، ولذا احتفظوا بالأداة، من غير أن يحفظوا بقن تعديلها أو تجديدها مما جعلهم يفقدون القدرة على التغيير حتى صار أمر ترفيتهم مستحيلاً، فاضطروا أن يظلوا يحاكون أجدادهم في كل وقت، وفي كل ناحية؛ مخافة أن يضلوا ويتورطوا في الظلام الحالك إن هم حادوا قيد أغلّة واحدة عن

(١) وصل ماركو بولو إلى الصين في القرن الثالث عشر؛ فقد اصطعبه مبعوثا أبوه نيكولو وعمه ماتيو التجاران البندقيان في رحلتها الثانية إليها حيث بقوا في خدمة عائلتها المغولي قبلای خان سبع عشرة سنة (١٢٧١ - ١٢٨٨) ثم عادوا إلى أوروبا سنة ١٢٩٣. وفي أواخر القرن السادس عشر عاد البرتغاليون إلى الاتصال بالصين.

الطريق الذي رسمه لهم السلف ، حتى كاد مهر المعارف البشرية عندهم أن يجف ، ومع أنه ظل يجري فلم تعد له القدرة على الفيضان ، بل ولا حتى على أن يغير مجراه .

وعلى الرغم من هذا كله ظلت الصين غيا في هدوء عدة قرون ، واتخذ الغزاة الذين فتحوها عادات أهلها ، ثم سادها النظام والاستقرار . وتحلى في كل ناحية من نواحيها نوع من الازدهار المادى ، لقد كانت الثورات فيها نادرة . وكادت الحرب أن تكون غير معروفة فيها .

فمن المغالطة إذن أن نخدع أنفسنا ونظن أن البرابرة مازالوا بعيدين عنا ، فإن سمحت بعض الشعوب لغيرها بأن تنتزع مصايح الحضارة من أيديها ، فثم شعوب أخرى أطفأت حضارتها بنفسها وداستها بالأقدام .

الروح التى يتعهد بها الأمريكيون الفنون

لو أنى حاولت أن أشرح للقراء كيف أن اعتدال ثروات الناس العام، وعدم وجود ثروات فائضة تزيد على الحاجة، عندهم، وأضحيت رغبتهم العامة فى رفاهة العيش وراحته، وما يبذله كل منهم من جهود متصلة لتوفير هذه الراحة لنفسه - لو أنى حاولت أن أبين كيف جعلت هذه الأمور ميل الناس لما هو نافع، يطغى فى قلوبهم على حب الجميل، لأضعت وقى ووقتهم سدى، فالأثم الديمقراطية التى نأخذ فيها هذه الأمور ستجبه إذن نحو رعاية الفنون التى تعاون على جعل الحياة ميسرة سهلة، وتؤثرها على غيرها من الفنون التى ترمى إلى جعلها جميلة فحسب؛ فهى تفضل عادة النافع على الجميل، وتطلب من الجميل أن يكون نافعاً .

ولكنى مع ذلك سأسير إلى أبعد من هذا المدى، فبعد أن أفرغ من شرح أولى هذه السمات، سأعود وأشرح الكثير غيرها بإيجاز .

فكثيراً ما يحدث فى العصور التى تسودها الامتيازات، أن تصبح الفنون كلها تقريباً امتيازاً، وتصبح كل مهنة قائمة بذاتها منفصلة عن سواها، فلا يسمح لكل من شاء، أن يلتحق بها، وحتى عندما تكون الصناعات الإنتاجية حرة، فبات أخلاق الأمم الأرستقراطية الطبيعى، سرعان ما يؤدى بجميع أولئك الذين يمارسون فناً معيناً، إلى أن يتفصلوا عن غيرهم ليكونوا لهم طبقة أو طائفة قائمة بذاتها، كل أعضائها يعرفون بعضهم بعضاً، فلا يلبث أن ينشأ بينهم رأى عام ونوع من الكبرياء والاعتزاز بالطائفة، ففى كل طائفة أو نقابة صناعية من هذا القبيل لا يكون هم كل صانع أن يجمع ثروة خاصة فحسب، بل أن يعمل على أن يحافظ على سمعته كذلك . فهو ليس بمحروماً بمصلحته الشخصية وحدها دون غيرها، بل تحكمه مصلحة عملائه أيضاً، ومصلحة الطائفة التى ينتمى إليها . وهى مصلحة تنحصر فى وجوب أن يكون ما ينتجه الصانع على غير ما يستطيع من الدقة والإتقان . ففى العصور الأرستقراطية لا يعدو الهدف الذى ترمى إليه الفنون إذن تجويد ما يصنع إلى أقصى حد ممكن، وليس أن يتم بأقصى سرعة، ولا أن يباع بأرخص سعر .

أما إن كانت كل مهنة، على العكس من ذلك، مباحة للجميع يدخلها من يشاء

ويغادرها متى يشاء باستمرار، فقد أصبح أعضاؤها، غرباء بعضهم عن بعض، ولا هم يكثرثون بعضهم بشئون بعض، بل ولا يكادون، لكثرتهم، أن يرى أحدهم الآخر، فعند ذلك تفكك الصلات الاجتماعية التي تربطهم، ويحاول كل صانع، وقد صار هكذا وحده، مستقلاً بنفسه، أن يعمل على كسب أكبر ما يستطيع كسبه من مال، بأقل ما يمكن من التكاليف. ولا يتعده من رفع السعر سوى إرادة المستهلك، ولكن قد يحدث في الوقت نفسه تغيير مماثل في نفس هذا المستهلك. ففي البلاد التي تتجمع فيها الأموال، كما تتجمع السلطات، في أيدي فئة قليلة من الناس، وتظل طويلاً في أيديهم، يصبح استخدام الجزء الأعظم من خيرات هذه الدنيا مقصوراً على عدد صغير من الناس يظلون دائماً هم هم لا يتغيرون. فالضرورة والرأى العام، واعتدال الرغبات، تستبعد سائر الناس من الاستمتاع بتلك الخيرات. فمادامت هذه الطبقة الأرستقراطية ثابتة على قمة العظمة التي تستميتها من غير أن يزداد عدد أفرادها أو ينقص، فستتأثر دائماً بنفس الاحتياجات بطريقة واحدة. فالناس الذين تتكون منهم هذه الطبقة الأرستقراطية يستمدون، بطبيعة الحال، من مركزهم السامي المتوارث هذا، ميلاً لكل ما هو متفنن الصنع متين، مما يؤثر في تفكير الأمة في شئون الفنون والصناعات. وكثيراً ما يحدث بين أمثال هذه الأمة أن يؤثر حتى الفلاح نفسه الاستغناء عن الأشياء التي يصبو إليها، على أن يحصل عليها بشكل فح غير متفنن، فالصانع في البلاد الأرستقراطية يعملون إذن لعدد محدود من المستهلكين، لهم أذواق رفيعة، ويصعب إرضائهم؛ ويتوقف الربح الذي يأمل الصانع أن يناله على مدى عنايته بإتقان ما يصنعه.

ولكن الحال لا تكون كذلك، عندما تلغى جميع الامتيازات، وتختلط كل طبقات المجتمع بعضها ببعض، ويظل الناس يرتفعون في السلم الاجتماعي أو يهبطون فيه باستمرار. هذا، وإنا نجد دائماً في البلاد الأرستقراطية، عدداً من المواطنين ممن قسمت أملاكهم وتناقصت ثرواتهم، قد اعتادوا من قبل في ظروف أسعد مما هم فيه الآن، احتياجات تظل قائمة فيهم حتى بعد أن تكون وسائل سد هذه الاحتياجات قد زالت عنهم، فتراهم يسعون جادين متلهفين وراء طريقة ملتوية خفية لسد هذه الاحتياجات. ومن جهة أخرى نجد في البلاد الديمقراطية عدداً كبيراً من الناس تزداد ثرواتهم، بينما تزداد كذلك رغباتهم بأسرع من تزايد قدرتهم المالية على إرضائها، فهم يتطلعون إلى مزايا الثروة سلفاً، وقبل أن تتوفر لهم وسائل الحصول عليها بزمان طويل. فأمثال هؤلاء الناس يتوفون لمعرفة أقصر الطرق التي تيسر لهم إرضاء تلك الرغبات التي كاد تحقيقها أن يكون في متناول أيديهم. فمن اجتماع هذين السببين تنشأ في البلاد الديمقراطية دائماً حمرة من الناس، حاجاتهم أكثر من قدرتهم على الرضاء، فأثروا القناعة بما يسد رغباتهم هذه بشكل ناقص، على أن ينزلوا عنها نفسها نزولاً مطلقاً.

ولا تخفى هذه الاتجاهات على الصانع، فما أيسر عليه إدراكها ! لأنه نفسه يشارك فيها،

ولذا نراه في البلاد الأرستقراطية يسمى لبيع منتجاته لفئة قليلة من الناس بثمن عال ، أما الآن فلم يفته أن يدرك أن أيسر سبيل إلى الغنى أن يبيع سلعه إلى الجمهور بثمن قليل . وليس أمامه غير طريقين اثنين لتخفيض أثمان سلعه ، أولاها أن يوفق إلى وسائل أسرع وأيسر لإنتاجها ، والثانية إنتاج مقادير ضخمة متشابهة ، ولكنها أقل ثمناً وجودة . فلا غرو أن كانت كل جهود الصناع العقلية تتجه في البلاد الديمقراطية إلى تحقيق هذين الغرضين ، فحراه يذل كل ما أرق من جهد لابتكار طرق جديدة ، لا تيسر له أن يشتغل بطريقة أفضل فحسب ، بل وتيسر له كذلك أن يعمل بسرعة أعظم وبتكاليف أقل .. وإن هو لم يوفق في هذا عمد إلى التقليل من قيمة السلعة التي يصنعها دون أن يجعلها غير صالحة لأداء الغرض منها تماماً . ففي العصر الذي لم يكن يستطيع فيه غير الأغنياء أن يحرزوا ساعة ، كانت الساعات كلها تقريباً جيدة كل الجودة ، أما الآن فلم يعد الصناع ينتجون إلا ساعات متوسطة الجودة ، ولكنها في متناول جميع الناس . وهكذا نجد أن المبدأ الديمقراطي لا ينزع إلى توجيه العقل البشري نحو الفنون النافعة فحسب ، بل إنه ليستوى الصناع إلى أن ينتج بسرعة كبيرة سلعاً غير متقنة ، كما يستوى المستهلك إلى الرضا بشراء تلك السلع . وليس معنى ذلك أن الفنون في البلاد الديمقراطية لا تستطيع أن تأتى بالروائع والعجائب إذا ما اقتضتها الضرورة . فقد يحدث ذلك فعلاً في بعض الأحيان إذا ما توافر للصانع عملاء لا يضنون بدفع قيمة ما ينفقه من وقت وجهد . ففي وسط هذا الصراع القائم بين مختلف أنواع الصناعة ، وفي وسط هذا التنافس الشديد ، وهذه التجارب الكثيرة التي لا تحصى ، قد يظهر بعض الصناع المهرة الذين يستطيعون أن يصلوا إلى أقصى مقتضيات فهم ، ولكن من النادر أن تتاح لهم الفرصة لإظهار ما يستطيعون أن يعملوه ؛ فهم حريصون كل الحرص على ادخار قواهم ، فيظلون في حالة وسطى من حيث ما ينتجون . وهي حالة تقدر نفسها بنفسها ؛ وعلى الرغم من قدرتها على تجاوز الحد الذي فرضته على نفسها ترمى إلى ما هو أسوأ منه وأبعد ؛ فهي تقنع بالوقوف عند ذلك الحد من حيث جودة ما تنتجه فعلاً . والأمر على النقيض من ذلك في البلاد الأرستقراطية حيث يستطيع الصناع أن ينفذ كل ما يعرف أن يعمل به . فهو يذل كل ما في طاقته ، وإن توقف عند حد معين كان معنى ذلك أنه قد بلغ أقصى ما يستطيع أن يصل إليه في فنه .

وإذا ما زرت بلاداً فوجدت فيها بعض روائع الفن وآياته ، لم تأخذ هذه الحقيقة مصدراً استمد منه أية معلومات عن أحوال هذه البلاد الاجتماعية ، ولا عن نظامها السياسي . على حين إن كان ما فيها من قطع فنية قاصراً عادة ، وكثير العدد ، ورخيص الثمن ، اقتنعت بأن الامتيازات ، في البلد الذي فيه هذه القطع الكثيرة الرخيصة ، قد أخذت تزول عنه ، وأن المراتب والطبقات قد بدأت تختلط بعضها ببعض ، حتى أصبحت في طريقها لأن تكون كلها واحدة .

فالصناع في العصور الديمقراطية لا يحاولون أن يجعلوا منتجاتهم الفنية في متناول جميع

المواطنین فحسب، بل يذلون جهدهم في أن يصفوا على كل ما يتجونه صفات جذابة ليست له في الواقع، فحيث تختلط الطبقات بعضها ببعض، يأمل كل إنسان أن يبدو في مظهر ليس له، ويعمل وسعه في أن يحقق أمله هذا. فهذه نزعة طبيعية في النفس البشرية لم تنشأ عن المبدأ الديمقراطي ولكن هذا المبدأ يطبقها على الأغراض المادية، فالرياء في الفضائل موجود في كل عصر. أما التظاهر بالترف فمن سمات العصور الديمقراطية بوجه خاص.

فكي ترضى الفنون هذا الغرور الإنساني، لم تدع نوعاً من أنواع الخداع والتقويه إلا لجأت إليه. وقد بلغ بها تحايلها على ذلك مبلغاً يفوت عليها أغراضها التي ترمى إليها؛ ألا ترى أن أنواع الماس الزائف تصنع الآن بشكل يسهل الخداع المرء، فيعد الزائف منها حقيقياً؟ فإذا ما بلغ الزائف مبلغ الكمال حتى يتعذر تمييزه من الحقيقي، فمن المحتمل أن يهمل الناس النوعين كليهما ويصبح الماس كله عبارة عن حصي ليس إلا.

وهذا يقضى بنا إلى الكلام عن تلك الفنون التي يسمونها بالفنون الجميلة، تمييزاً لها عن غيرها، فلست أعتقد أن قلة عدد الذين يمارسون هذه الفنون يرجع بالضرورة إلى أحوال اجتماعية ديمقراطية وإلى مؤسسات ديمقراطية، ولكن هذه الأحوال وتلك المؤسسات تؤثر تأثيراً بالغاً في الطريقة التي تتبع رعاية هذه الفنون، فالكثيرون ممن يميلون إلى رعايتها أصبحوا فقراء؛ ومن جهة أخرى أخذ كثيرون ممن لم يثروا بعد، يكتسبون هذا الميل إليها عن طريق المحاكاة، وبذلك ازداد عدد المستهلكين في همتهم، وقل كل القلة عدد من كان منهم ذا ثروة عريضة، وذوق سام رفيع. ومن ثم يحدث في الفنون الجميلة شيء مماثل لما سبق أن أشرت إليه عند الكلام على الفنون النافعة، فقد ازداد إنتاج الفنانين، وضعفت قيمته الفنية؛ فإذا لم يعد في قدرتهم أن يرتفعوا إلى المستوى السامي الجليل، سعوا وراء الجذاب وعنوا بالظاهر والصورة أكثر من عنايتهم بالحقيقة وبالجوهر.

ينتج الفنانون في العصور الأرستقراطية بعض صور فخمة، على حين أنهم ينتجون في العهود الديمقراطية عدداً ضخماً من الرسوم الصغيرة النافعة، ففي الأولى تقام التماثيل من البرونز وفي الثانية من الجص.

فلما وصلت نيويورك لأول مرة عن طريق ذلك الجزء من المحيط الأطلسي الذي يسمونه «بهر الشرق» East River^(١) دهشت من أن أرى على طول الشاطئ، وغير بعيد عن المدينة عدة قصور صغار مبنية بالمرمر الأبيض، والكثير منها على طراز «كلاسيكي» قديم. فلما عدت إليها في اليوم التالي لأدرس عن كتب، وبمزيد من العناية ما استرعى نظري منها بوجه خاص، فإذا بي أجد جدرانها من الطوب مطلية بالجص،

(١) الليمست «ريفر» هذا هو المر المائي الضيق بين جزيرة ليج آيلند، وجزيرة مانهاتان الموصل بين خليج نيويورك وليمج آيلند ساوند.

وأعمدتها من خشب مدهون ، وكذلك كانت سائر المباني التي رأتها الليلة السابقة ، فكلها من هذا الطراز .

ومع ذلك فالأحوال الاجتماعية والمؤسسات الديمقراطية تفيض على جميع الفنون القائمة على المحاكاة والتقليد نزعات معينة خاصة لا يشق علينا تبينها ، فهي كثيراً ما تبعد الفنانين عن تصوير الروح ليركزوا كل همهم في تصوير الجسم وحده ، وليلجأوا لتخيل الحركة والإحساس محل تمثيل العاطفة والفكر . وجملة القول أنهم صاروا يحملون الواقعي محل المثالي .

وإني لياورني الشك فيما إن كان رافائيل^(١) قد درس آلية الجسم البشري ودقائقها المعقدة ، بذلك الإتقان الذي يدرسها به المصورون في عصرنا الحاضر ، فهو لم يعلق مثلهم أهمية كبيرة على مراعاة الدقة الصارمة في هذه النقطة ، لأنه كان يصبو إلى أن يفوق الطبيعة نفسها ؛ وكان يسمى وراء أن يجعل الإنسان شيئاً أسمى من الإنسان ، فقد حاول أن يزين الجمال نفسه ويجمله . هذا ، وكان دافيد^(٢) وتلاميذه ، على العكس من رافائيل ، يتقنون فن التشريح إتقانهم التصوير ، فأبدعوا في تصوير ما أمام أعينهم من غاذج ، ولكن ندر أن تصوروا شيئاً أسمى منه ، فقد اتبعوا الطبيعة حقاً وصدقاً ، على حين كان رافائيل يسعى وراء تحقيق ما هو أسمى من الطبيعة ، لقد خلفوا لنا صورة للإنسان دقيقة محكمة ، أما رافائيل فكانت أعماله تنم عن لجة قدسية .

إن ما ذكرته عن طريق معالجة موضوع ما يصدق كذلك حتى على طريقة اختياره نفسها ، فالمصورون في عصر النهضة الأوروبية كانوا يتجهون عادة إلى ما هو أسمى منهم بكثير ، وإلى أبعد مما في عصرهم ، في بحثهم عن الموضوعات العظيمة القوية التي تتيح لخيالهم مجالاً واسعاً لا يحد . أما مصوروننا فكثيراً ما كانوا يستقنون مواهبهم في تصوير تفاصيل الحياة اليومية التي تقع عليها عيونهم باستمرار ، فيحاكونها محاكاة صادقة ، فهم ينقلون دائماً أشياء توافه ، أصولها في الطبيعة بكثرة كاثرة .

(١) «رافائيل» الرسام الإيطالي المشهور (١٤٨٣ - ١٥٢٠) وأصبح الإيطالي رافاييلو سانتيزيو .

(٢) دافيد : رسام فلمنكي (١٤٥٠ - ١٥٢٣) . وأكثر صوره زينة .

دافيد (جاك لوى) : رسام فرنسي شهير (١٧٤٨ - ١٨٢٥) .

الفصل الثاني عشر

يقيم الأمريكيون بضع نصب تذكارية قمة تافهة وأخرى بالغة الفخامة

أشرت ترواً إلى أن الناس في العصور الديمقراطية يقيمون نصباً تذكارية كثيرة العدد ولكنها قليلة القيمة، وخالية من الفخامة، وأبادر الآن وأذكر ما قد يستثنى من هذه القاعدة .

فلا يخفى أن الأفراد في البلاد الديمقراطية، ضعاف كل الضعف، على حين أن الدولة التي تمثلهم جميعاً، وتسيطر عليهم كلهم، قوية كل القوة. فليس في غير الأمم الديمقراطية، يكون المواطن تافهاً كل التافهة، على حين تبدو الأمة نفسها أعظم منه وأفخم، ويسهل على العقل أن يتصورها في شكل واسع كل السعة، فخيال الأفراد في هذه البلاد يضيق عندما ينظرون إلى أنفسهم، ويتسع إلى غير حد، عندما يفكرون في دولتهم، فهؤلاء الناس الذين يعيشون عيشة ضيقة، في منازل خائفة هم أنفسهم الذين يطمحون عادة إلى مراعاة الضخامة والفخامة في إقامة نصبهم التذكارية العامة .

فقد اختار الأمريكيون بقعة واسعة كل السعة لينشئوا فيها مدينة ضخمة يتخذونها عاصمة لبلادهم، ولكن عدد سكان هذه العاصمة لم يزد إلى هذه اللحظة على عدد سكان مدينة «بنتواز»^(١) في فرنسا، مع أنهم قالوا إن سكانها سيبلغون المليون أو أكثر في يوم من الأيام^(٢). ولهذا قام الأمريكيون بتطهير الأرض اللازمة من الأشجار على مسافة تمتد عشرة أميال حول هذه المدينة، حتى لا تعرقل في المستقبل حركة المواطنين في هذه العاصمة الحثيالية، وأقاموا وسطها قصراً فخماً للكونجرس أطلقوا عليه «الكابيتول»^(٣) الرنان .

(١) بنتواز : مدينة في فرنسا في مقاطعة السين والواز غير بعيدة عن باريس، يبلغ عدد سكانها ١١٠٠٠ نسمة .

(٢) بلغ عدد سكان مدينة واشنطن نفسها بحسب إحصاء سنة ١٩٦٠ : ٨٧٠٠٠٠ نسمة وإذا أضفنا إليها سكان الضواحي وعددهم ١٢٦٤٠٠٠ نسمة كانت جملة السكان ٢١٣٤٠٠٠ نسمة .

(٣) الكابيتول في الأصل اسم على أحد تلون روما القديمة أقيم عليه معبد (٥٢٧ ق.م) للإله جوبيتر بعد أن دمر معبد في روما القديمة، وهو الآن متحف .

وهو يطلق الآن في أمريكا على المبنى الذي يضم دواوين الحكومة في كل ولاية، وبخاصة الهيئة التشريعية، وأهمها الكابيتول واشنطن ويضم مجلس الكونجرس .

وضع الحجر الأساسي فيه جورج واشنطن سنة ١٧٩٢ ويبلغ ارتفاع قبة الوسطى ٢٩٠ قدماً يطورها قتال الحرية الشهور .

هذا، والولايات المختلفة نفسها الأعضاء في الاتحاد، تضع كل يوم الخطط اللازمة للقيام بمشروعات جسام تنفذها فعلاً، وهي مشروعات تستثير دهشة الأمم الأوربية الكبرى .

فالديمقراطية لا تدفع الناس إلى القيام بالكثير من الأعمال الصغيرة فحسب، بل تحفزهم في الوقت نفسه إلى إقامة عدد قليل من النصب التذكارية الهائلة الحجم؛ أما ما بين هذين الطرفين، فلا شيء. ومن ثم صرنا نرى أن إقامة قليل من المبانى الضخمة المبعثرة هنا وهناك، لا يدلنا على شيء من الأحوال الاجتماعية للشعب الذي أقام تلك المبانى، ولا عن مؤسساته الاجتماعية. هذا وأضيف إلى ذلك (وإن كان ما أضيفه هذا خارجاً عن الموضوع) أنه لا تزيدنا معرفة بمدى عظمة هذا الشعب ولا بازدهاره الحقيقي. فعندما تستطيع قوة ما، أيا كانت هذه القوة، أن تحمل شعباً بأسره على أن يتصافر لينجز مشروعاً معيناً، فإنها ستوفق بقليل من المعرفة، وبكثير من الوقت إلى إقامة شيء جسيم هائل، ببساطة هذه الجهود الكثيرة المتجمعة، إلا أن هذا لا يؤدي بنا، مع ذلك، إلى القول بأن الشعب سعيد وبأنه مستر وقوى كل القوة .

فقد وجد الأسبانيون مدينة مكسيكو حافلة بالمعابد الضخمة وبالقصور النيقة الراحية الأرجاء، ولكن هذا كله لم يمنع كرتيز^(١) من أن يقهر الإمبراطورية المكسيكية ويستولي عليها بما لا يزيد على ستالة جندي من المشاة وستة عشر حصاناً .

ولو عرف الرومان قوانين الهيدروليكا خيراً مما عرفوها، لما جشموا أنفسهم مثونة إنشاء كل تلك القنوات الحجرية التي تحيط بأطلال مدائنهم، ولكانوا استخدموا قوتهم وأموالهم استخداماً أفضل مما استخدموها فيه. فلو أنهم اخترعوا الآلة البخارية لكان من المحتمل ألا يمدوا إلى أطراف إمبراطوريتهم القصية، تلك الصخور الطويلة الاصطناعية التي نسميها «بالسكك الرومانية». فتلک شواهد رائعة على جهلهم بقدر ما هي شواهد على عظمتهم .

فالشعب الذي لم يخلف لنا سوى بضعة مواسير من الرصاص مدفونة في باطن الأرض وبضعة قضبان من الحديد على سطحها كان يصح أن يسخر الطبيعة ويتغلب عليها أكثر مما فعل هؤلاء الرومان .

(١) هرناندو كرتيز الأسباني (١٤٨٥ - ١٥٤٧) - وكان استيلاؤه على المكسيك سنة ١٥١٨ .

خصائص الأدب في العصور الديمقراطية

عندما يدخل السائح في الولايات المتحدة مكتبة، ويفحص ما تزدان به رفوفها من كتب أمريكية، يتبين له أن عدد هذه الكتب كبير جداً، على حين أن عدد المعروفين من مؤلفيها قليل، وكذلك يجد (هذا السائح) عدداً ضخماً من الكتب «الأولية» التي تهدف إلى تزويد الناس بمبادئ المعرفة الإنسانية، وهي كتب وضع أكثرها أصلاً في أوروبا ثم أعاد الأمريكيون طبعها^(١) بعد تعديلها بما يلائم احتياجاتهم؛ ثم يلي ذلك عدد ضخم من الكتب الدينية، يكاد لا يحصى، من أناجيل وعظات وقصص ومجادلات وتقارير عن جمعيات خيرية، وأخيراً، يجد قائمة طويلة من الكتيبات والرسائل السياسية القصار، ذلك لأن الأحزاب السياسية لا تنشر كتباً تحارب بها آراء خصومها، وإنما تنشر كتيبات ورسائل موجزة تنتشر بين الناس بسرعة تكاد لا تصدق، وإن كانت لا تعيش أياماً ثم تموت.

ولا يخلو الأمر من أن نجد بين منتجات العقل البشري المغمورة هذه بضع مؤلفات أوسع شهرة، لعدد صغير من المؤلفين الذين يعرف الأوروبيون أسماءهم، أو يجب أن يعرفوها.

ومع أن أمريكا قد تكون الدولة المتحضرة في عصرنا التي حظى الأدب فيها بقليل من الاهتمام، فإن فيها مع ذلك عدداً كبيراً من الناس الذين يعتنون بشئون الفكر ويجعلونها بهجة ساعات فراغهم، إن لم يجعلوها دراسة عمرهم. ولكن إنجلترا، لا أمريكا، هي التي تزود هؤلاء القراء بأكثر ما يحتاجون إليه من الكتب. فمعظم الكتب الإنجليزية العامة يعاد طبعها في الولايات المتحدة. وعبقورية إنجلترا الأدبية لا تزال تبعث بأشعتها إلى أعماق الغابات التي في الدنيا الجديدة، حتى لا تكاد تجد كوخاً من أكواخ الرواد يخلو من بضعة مجلدات عتيقة من مؤلفات شكسبير. وأذكر أني قرأت مسرحية هنري الخامس، الإقطاعية، لأول مرة في كوخ من تلك الأكواخ المبنية بالخشب، المعروفة عندهم باسم log-houses.

فالأمر يكون لا يرجعون باستمرار إلى ذخائر الأدب الإنجليزي فحسب بل لم يغد

(١) وكتاب توكفيل هذا نفسه ترجم إلى الإنجليزية عقب ظهوره سنة ١٨٣٥ وسنة ١٨٤٠، وطبع في أمريكا بعد ذلك سنة ١٨٣٨، ١٨٤٠، ثم نفع الترجمة وعدلها فرنسيس باون ونشرها سنة ١٨٦٢، ثم عدلها فيلس براون ونشرها من جديد سنة ١٩٤٥.

الصواب من قال عنهم إنهم يجدون هذا الأدب نفسه ينمو في تربتهم الأمريكية . فمعظم تلك الفئة القليلة من المشتغلين بالأدب في الولايات المتحدة إنجليز من حيث الأصل ولا يزالون أكثر من ذلك من حيث الشكل ، لأنهم ينقلون إلى صميم الديمقراطية الأفكار والآداب الذائعة في الأمة الأرستقراطية التي اتخذوها نبراساً لهم يستطيعون به ، وغوذجاً يحاكونه ، فكأنى بهم يرسون بأكوان مستعارة من العادات الأجنبية ، ولا يمثلون أبداً في كتاباتهم روح البلد الذي ولدوا فيه ، بالصورة التي هو عليها ، فلا غرو إذن إن لم ينالوا أية حظوة لدى القراء .

وظاهر الأمر أن المواطنين في الولايات المتحدة يبدون مقتنعين كل الاقتناع بأن ما ينشر بينهم من الكتب لم يوضع لهم ، فقبل أن يجمعوا أمرهم على الإقرار بالفضل لمؤلف من كتابهم كانوا ينظرون عادة حتى يستوثقوا من رأى الناس في إنجلترا فيه ، شأنهم في ذلك شأن التصوير ، فراسم الصورة الأصلية يعد صاحب الحق الأول في الحكم على ما ينقل عن صورته من نسخ .

فليس عند الولايات المتحدة أى أدب إذن في الوقت الحاضر . والمؤلفون الوحيدون الذين اعترف بأنهم أمريكيون هم الصحفيون ، ومع أنهم ليسوا من كبار الكتاب عادة إلا أنهم يكتبون بلغتها ، ويسمعون الناس أصواتهم . فهم للأمريكيين ما كانه مقلدو الإغريق والروم في حركة النهضة الأدبية وإحياء العلوم ، موضع غرابة وفضول لا موضع عطف عام من الجميع ، لأنهم إنما يلهون العقل ، ولا يؤثرون في عادات الشعب الأخلاقية أى تأثير .

ذكر من قبل أن هذه الحال أبعد من أن تكون قد نشأت في البلاد الديمقراطية وحدها ، فيجب أن يتجه البحث عن أسبابها إلى عدة ظروف خاصة مستقلة عن المبدأ الديمقراطي . فإن كان الأمريكيون ، مع احتفاظهم بمخالفتهم الاجتماعية وبقوانينهم ، من أصل مختلف عن أصلهم ، ثم انتقلوا إلى بلاد غير بلادهم ، لما خامرني أقل شك في أنهم سيكون لهم أدبهم الخاص بهم . ومع ذلك ، وحتى على ما هم عليه ، فإني مقتنع بأن سيكون لهم أدب في آخر الأمر : إلا أن سمات هذا الأدب وخصائصه ستكون مختلفة عما يتجلى في كتابات الأمريكيين في العصر الحاضر ، وستكون هذه السمات وتلك الخصائص أمريكية ، وليس من قبيل المستحيل علينا أن نتبع هذه السمات سلفاً .

وفي ظني أن الاشتغال بالأمور العقلية في الشعب الأرستقراطي الذي يعنى بالأدب سيركز في طبقة حاكمة ، شأنه شأن الاشتغال بأمور الحكم . فالحياة الأدبية والاشتغال بالأمور السياسية يكادان يقتصران على هذه الطبقة أو على أولئك الذين هم أقرب الناس إليها ، من حيث مرتبتهم الاجتماعية . وحسبنا هذه المقدمات للباقي كله .

فعندما يشتغل عدد قليل من الناس بأعمال واحدة في وقت واحد ، يسهل عليهم أن يتظاهروا ويتفقوا على أن يضعوا معاً بضعة مبادئ تسرى عليهم فرادى وجماعات . فإن كان

الأدب هو الذى استرعى انتباه هؤلاء الناس فسرعان ما يخضعون إنتاجهم العقلى لبضع قوانين لا يسمح لأحد بالانحراف عنها. وإن كانوا ممن يشغلون مراكز وراثية فى البلاد، مالوا بطبيعة الحال إلى أن يضعوا لأنفسهم بضع قواعد معينة ثابتة فحسب، بل إنهم ليتبعون كذلك القواعد التى سبق أن فرضها أجدادهم على أنفسهم من قبل، وبذلك يصبح تشريعهم صارماً متشديداً من جهة، وتقليداً مأثوراً من جهة أخرى. ولما كانت شئون الحياة المادية لا تشغل بالهم بالضرورة، وهى فى الواقع لم تشغلهم قط كما لم تشغل أجدادهم من قبل - فقد تعلموا من عدة أجيال مضت أن يعتروا بالأمور العقلية وبالإنتاج الفكرى، فعرّفوا الأدب من حيث هو فن، ثم أحبوه فى النهاية لذات الأدب نفسه، فراهم يسرون سرور العارف من كل من يجرى على مبادئه وسننه. وليس هذا كل ما فى الأمر، فالتناس الذين أتحدث عنهم هؤلاء نشأوا فى أحضان الرخاء أو الغنى وسيظلون يتمتعون بهذا أو ذاك طيلة حياتهم. فلا غرو إن غا فيهم ميل لذوق متع متقاة خير انتقاء، ومحبة للذات الرفيعة الدقيقة. وزيادة على ذلك، فإنهم لطول عهدهم بالاستمتاع برغد العيش فى كنف الهدوء والسلام، صار فيهم شيء من الرقة، فى كل من القلب والعقل تجعلهم يستبعدون من ملذاتهم كل ما يتسم بالمفاجأة أو بالحدة البالغة، فهم يؤثرون أن يتسلوا على أن تحرك انفعالاتهم وتهاج، كما يعجبهم أن يشار اهتمامهم، لأن يخرجهم شيء عن طبيعة أنفسهم.

ولنفرض الآن أن عدداً كبيراً من المؤلفات الأدبية، كتبها ناس من طراز من وصفنا، أو كتب من أجلهم، وعندئذ يسهل علينا أن نتصور طرازاً من الأدب كل شيء فيه منظم ومدروس من قبل، فألفه كتاب إنما يوضع بعناية وإحكام، حتى فى أبسط تفاصيله، ويتجلى فيه أثر الفن والصنعة والكدح واضعاً فى كل ما فيه. فكل نوع من الكتابة له قواعده ونظمه الخاصة به، التى لا يجوز الانحراف عنها، والتى تميزه على كل ما عداه من الأنواع الأخرى، ويكون الأسلوب موضع عناية لا تقل عما يوجه منها إلى الفكرة والمعنى، وتتل الصورة حفظها من الاهتمام، شأنها فى ذلك شأن المادة نفسها؛ ويكون أسلوب الكتابة مصقولاً منسجماً، كل شيء فيه بقدر، ويتجلى فيه تفكير الكتاب وقوراً دائماً، ويندر أن يكون عبقاً، هذا ويتجه الكتاب إلى تجويد ما ينتجونه وإحكامه، أكثر ما يتجهون إلى غزارة الإنتاج. ويحدث فى بعض الأحيان أن يفقد الأدباء وهم يعيشون دائماً فى وسط أمثالهم، ويكتبون ما يكتبون لأنفسهم وحدهم - أن يفقدوا النظر إلى سائر العالم الذى حولهم، مما يجعل لهم فى كتاباتهم أسلوباً زائفاً متكلفاً، فيضعون قواعد أدبية لاستعمالهم خاصة، مما يؤدي بهم بشكل غير محسوس، إلى أن يحيدوا عن الذوق السليم، ويتنبى بهم الأمر إلى تجاوز حدود الطبيعة نفسها من جراء ما يبدلونه من جهود شاقة فى جعل أسلوبهم فى التعبير يختلف كل الاختلاف عن الأسلوب الذى يصطنعه الناس، فيتنبى بهم الأمر إلى نوع من الرومانية الأرستقراطية تكاد تبعد عن اللغة النقية بقدر ما يبعد أسلوب العامة الخوضى عنها، تلك هى الأخطار الطبيعية التى تحدق بالأدب فى الشعوب

الأرستقراطية، فكل أرستقراطية تنفصل عن الشعب، وتقف بجناى عنه، تصبح واهنة لاحول لها ولا قوة، وهذه حقيقة تصدق في الأدب كما تصدق في السياسة .

ولنقلب الصفحة الآن وننظر ما في جانبها الآخر، لننتقل إلى صميم ديمقراطية هيأتها تقاليدها القديمة، وأعادتها ثقافتها الحاضرة، للمشاركة في المنع العقلية . فالطبقات والمراتب تختلط في هذه الديمقراطية بعضها ببعض اختلاطاً يكاد يوحدها؛ وتكون المعارف والسلطة مقسمة فيها أقساماً لانهاية لها ولا حد، وإن شئت قلت أنها تصبح مبعثرة في كل رجا من الأرجاء . فلدينا إذن طراز مختلط، علينا أن نعمل على سد احتياجاته الفكرية، فأنصار المملذات العقلية الجدد هؤلاء، لم يتلقوا كلهم تعليماً واحداً؛ فثقافتهم ليست واحدة، ولا هم يشبهون آباءهم في شيء؛ بل إنهم ليختلفون عن أنفسهم اختلافاً مستمراً، لأنهم يعيشون في حالة تغير معالمها باستمرار من حيث المكان والعواطف والثروة، فعقل كل منهم ليس مرتبطاً إذن بعقول الآخرين بروابط التقاليد أو العادات المشتركة، ولم تكن لهم أبداً القوة، ولا الإرادة، ولا الوقت الكافي ليفهموا وليعملوا معاً؛ ومع ذلك ينشأ المؤلفون والكتاب من هذه المجموعة المتناثرة المستترة، وهذه المجموعة نفسها هي التي توزع على هؤلاء الكتاب والمؤلفين الأموال والأجساد .

أستطيع أن أفهم في يسر وسهولة أنه يجب علينا أن نتتظر في مثل هذه الظروف، ألا تصادف في آداب مثل هذا الشعب سوى قليل من القواعد التقليدية الصارمة التي يسلم بها القراء والكتاب في العصور الأرستقراطية، فلو حدث في عصر من هذه العصور اتفاق على بضعة قواعد من هذا القبيل، فهذا الاتفاق لا يعني شيئاً لأهل العصر الذي يليه؛ لأن كل جيل من الأجيال في الأمم الديمقراطية يعد شعباً جديداً . فالأدب عند أمثال هذه الأمم إذن لا يتيسر إخضاعه لمثل هذه القواعد، وهي قواعد يستحيل أن تكون دالمة .

ليس جميع من يحون بشئون الأدب في البلاد الديمقراطية ممن تربوا تربية أدبية، ومعظم الذين كانت لديهم مسحة أدبية اشتغلوا إما بالسياسة، وإما بحرفة لا تتيح لهم، إلا أحياناً وخلسة، أن يستمتعوا بالمملذات العقلية . ومن ثم لا يجعلون من هذه المنع البهجة الأساسية في حياتهم بل يعدونها مجرد وسائل للاسترواح العابر، وضرورية لاستجماعهم عقب ما يقومون به من أعمال الحيدة الجديدة . فأمثال هؤلاء لا يمكن أن يحصلوا مطلقاً على معرفة واسعة ووثيقة بفنون الأدب تمكنهم من أن يقدروا ما فيه من جمال، ولابد من أن تفوتهم تلك الفروق الدقيقة التي في رشاقة التعبير، ولما كان الوقت الذي يستطيعون أن يخصصوه لشئون الأدب ضئيلاً، فقد عملوا على استغلاله أيعا استغلال فصاروا يفضلون من الكتب ما يسهل الحصول عليه، وما يقرأ في يسر وسرعة، وما لا يتطلب فهمه أى بحوث علمية . فهم يطلبون ضروب الجمال الظاهرة التي كأنها تعرض عليهم نفسها بنفسها، والتي يمكنهم أن يستمتعوا بها في يسر، ولابد لهم، أول كل شيء، من الجديد

غير المشكوك في جدته، وإذا قد اعتادوا الصراع والصدام والفظة في حياتهم العملية، فلهم بحاجة إلى انفعالات سريعة عنيقة، وقطع أدبية واضحة كل الرضوح، وحقائق أو أخطاء باهرة تستثيرهم وتدفعهم في الحال إلى صميم الموضوع، كأنما تدفعهم إليه قوة خارقة .

وماذا الذي يدعوني إلى المزيد من القول، بل ومن ذا الذي لا يدرك ما سيل من قولي قبل أن أذكره؟ إن الأدب، لا يستطيع أن يقدم لنا في العصور الديمقراطية ما كان يقدمه في العصور الأرستقراطية من صور للنظام، ولا الاتساق، والعلوم، والفنون، بل إن شكل هذا الأدب على العكس يكون موضع استخفاف عادة وأحياناً موضع الاحتقار. وكثيراً ما يكون الأسلوب فيه خاطئاً وثقيلاً وركيكاً، ويكاد أن يكون دائماً عنيقاً وجريئاً. فالمؤلفون يهدفون إلى السرعة في الإنجاز أكثر مما يهدفون إلى الكمال وإحكام التفاصيل. وتكون المؤلفات الصغيرة هي العادة بدلاً من المطولات، ويتجمل فيها عادة الذكاء والفطنة أكثر من العلم والمعرفة. والخيال أكثر من العمق، ويسم الإنتاج بأمارات تدل على تفكير نشيط قوى، ولكنه تفكير لم يدرّب، وكثيراً ما يكون متنوعاً كل التنوع وخصباً كل الخصوبة، ويقصد الكتاب إلى استارة الدهشة في الناس، أكثر مما يهدفون إلى إدخال السرور على نفوسهم، وإلى تحقيق الاستارة بدلاً من أن يرضوا الأذواق الرفيعة .

ولا شك في أن كتاباً يسلكون طريقاً آخر غير هذا الطريق؛ سيظهرون الفينة بعد الفينة في تلك البلاد، فإن كانوا موهوبين فسيجدون لهم قراء على الرغم مما فيهم من نقائص ومن عيوب أو من قدرات طبيعية، ولكن هؤلاء الكتاب شواذ، وهم قلة عادة، وحتى إن كان المؤلفون الذين يشذون عن المألوف في العصر، في موضوع كتبهم الرئيسي، فإنهم سينكصرون دائماً ويعودون إليه في بعض التفاصيل الصغيرة .

هأنذا قد فرغت توأ من تصوير حالتين متطرفتين، ولكن الأثم لا تنتقل طرفة واحدة من الحالة الأولى إلى الثانية، فهي لا تصل إليها إلا على مراحل عدة، وتدرج طويل. ففي أثناء انتقال أمة متعلمة من حالة منهما إلى أخرى يغلب أن يحىء وقت. تلتقى فيه عبقرية الأمم الديمقراطية بعبقرية الأمم الأرستقراطية، فيبدو أن كل أمة منهما تسعى وراء الاتفاق مع الأخرى على فرض سلطانها على العقل البشرى، ولكن هذه الأوقات وأمثالها عابرة زائلة، ومع ذلك فهي رائعة كل الروعة، وخصبة في غير إصراف، وحية نشيطة في غير اضطراب. فالأدب الفرنسي في القرن الثامن عشر يصلح أن يكون مثلاً على ذلك .

فلرأى قلت أن أدب الأمة يخضع دائماً لأحوالها الاجتماعية ولنظامها السياسي لكنت قد قلت أكثر مما أعنى، فلا يغرب عني أن ثمة أسباباً أخرى غير هذه الأسباب تنضى على المؤلفات الأدبية مميزات رئيسية، ولكن ما ذكرته من هذه الأسباب يعد أهمها، فالعلاقات بين حالة الشعب الاجتماعية وحالته السياسية، وبين عبقرية مؤلفيه، كثيرة دائماً حتى أن من يعرف إحداها لا يجهد إلا جهلاً تاماً .

الفصل الرابع عشر

حرفة الأدب

لا تخلق الديمقراطية في طبقات التجار والصناع ميلاً إلى الأدب فحسب، بل إنها لتدخل فيه روح التجارة .

فليس عدد القراء في البلاد الأرستقراطية بالكبير، وإرضاؤهم من أصعب الأمور، على حين أن عددهم في البلاد الديمقراطية أكبر، وإرضاؤهم أهون وأيسر، ومن ثم لا يأمل أحد في البلاد الأرستقراطية أن ينجح من غير بذل جهود جارية تؤدي إلى الشهرة المستفيضة، وإن كانت شهرة لا تدر عليه مالاً وفيراً، أما في البلاد الديمقراطية فقد يتدفع الكاتب نفسه ويمتينا بالحصول على شيء من الشهرة، بقليل من الجهد والمال لا يكلفه غير ثمن قليل، وبالحصول على ثروة ضخمة، ولهذا لم يكن بحاجة إلى إعجاب الناس به وحسن تقديرهم له، بل حسبته منهم أنهم يحبونه ويقبلون على شراء كتبه .

فازدياد عدد القراء المستمر، وتلهفهم على الجديد باستمرار يكفل رواج الكتب التي تصدر ولا يقدرها أحد قدرأ كبيراً .

فكثيراً ما كان الجمهور يعامل المؤلفين في العصور الديمقراطية على نحو ما يعامل الملوك رجال حاشيتهم؛ فقد كانوا يقدرون عليهم الأموال، ويحتقرونهم في الوقت نفسه؛ فما عسى أن يتطلب أولئك الأشخاص الذين يبيعون أنفسهم بالمال، والذين ولدوا وعاشوا في بلاطات الملوك، أو الجديرون بأن يعيشوا فيها ؟

إن الأدب الديمقراطي حافل دائماً بفئات من أمثال هؤلاء الكتاب الذين لا يرون في الأدب سوى أنه حرفة . ومن أجل هذا صرنا نجد إلى جانب عدد صغير من كبار الكتاب والمؤلفين الذين يزدان بهم جيد الأدب آفاقاً من تجار الأفكار وباعة الألفاظ .

دراسة الآداب الإغريقية واللاتينية تفيد الجماعات الديمقراطية بوجه خاص

كان مدلول لفظ «الشعب» عند معظم الجمهوريات القديمة وأكثرها إغراقاً في الديمقراطية، مختلفاً كل الاختلاف عما نقصده نحن الآن بهذه اللفظة عنها، ففي أثينا كان جميع المواطنين يشاركون في الشؤون العامة، ولكن لم يكن فيها، مع ذلك، من المواطنين سوى عشرين ألفاً من الثلاثمائة والخمسين ألف ساكن؛ أما الباقيون فكانوا أرقاء يقومون بالجزء الأكبر من الأعمال التي تؤديها في عصرنا الحاضر الطبقات الدنيا من الشعب، والطبقات الوسطى في بعض الأحيان، فأثينا، على الرغم من وجود الانتخاب العام، ليست، بعد كل شيء، سوى جمهورية أرستقراطية، فلنكل النبلاء فيها حق المشاركة في الحكم.

هذا ويجب أن ننظر إلى ذلك الصراع الذي نشب في روما بين البطارقة والدهماء على هذا الضوء نفسه، فهو لا يعدو أن يكون صراعاً صغيراً بين فرعى أسرة واحدة، الفرع الأكبر والفرع الأصغر. فكل أعضائها ينتمون في الواقع إلى الأرستقراطية وكلهم متشبع بروحها.

وزيادة على ذلك، يجب ألا يغرب عنا أن الكتب نادرة عند الأقدمين دائماً، وغالية الثمن، وأن عقبات كثيرة قامت في سبيل نشرها وتداولها، مما أدى إلى تركيز الميل الأدبي، والعادات، في نفر قليل من الناس تكونت منهم أرستقراطية صغيرة مختارة من صفوف الأرستقراطيين السياسية الكبيرة. ومن ثم لم يكن شيء قط عند اليونان أو عند الرومان يدل على أن الأدب كان حرفة.

فهذه الشعوب، وهي جماعات ليست بالأرستقراطية فحسب، بل أمم مهذبة كل التهذيب، وحررة كل الحرية، قد أفاضت بالطبع على الأعمال الأدبية جميع الرذائل والחסن التي تتميز بها آداب العصور الأرستقراطية عادة، وحسبنا لحة خاطفة نلقيا على ما خلفه لنا القدامى من مؤلفات لندرك أن هؤلاء الكتاب، إن كان ينقصهم أحياناً التنوع والعمق في موضوعاتهم، أو تعوزهم الجرأة والخيوية والتعميم في أفكارهم، فقد كانوا دائماً

يبدون فناً رائعاً، ويحرصون على مراعاة الدقة فيما يذكرونه من تفصيلات.. فلا شيء في مؤلفاتهم يظهر عليه أنه تم في عجلة أو مصادفة، بل كان كل سطر يكتب ليعرض على الناقد الخبير، وعلى أساس فكرة من الجمال المثالي، فليس ثمة أدب يبرز هذه الصفات الرفيعة، التي تعزز بالطبع الكتاب في البلاد الديمقراطية بمثل ما يبرزها الأدب القديم، ومن ثم وجب أن تتوفر على دراسات الأدب في العصور الديمقراطية أكثر مما يدرس أى أدب آخر، فهي أفضل من غيرها لمقاومة النقالص الأدبية الذاتية في تلك العصور، أما من حيث صفاتها الأدبية الطيعة فإنها ستبقى تلقائياً من غير أن يكون ثمة ضرورة ماسة إلى تعلمها.

ومن الخير أن نفهم هذه النقطة حق الفهم، فقد تكون دراسة معينة مفيدة لأدب شعب معين، من غير أن تكون ملائمة لاحتياجاته الاجتماعية والسياسية، فإن أصر الناس على ألا يتعلموا أدباً ما غير أدب اللغات الميتة في مجتمع يطلب فيه من كل امرئ أن يدل جهوداً عنيفة لزيادة ثروته أو للاحتفاظ بها، كانت النتيجة قيام صف من المواطنين مهذبين كل التهذيب، وخطرين كل الخطر، فإذا كانت الأحوال الاجتماعية والسياسية تتيح لهم كل يوم الشعور باحتياجات جديدة، فإنهم لاشك سيمكرون صفو الدولة باسم الإغريق والرومان، بدلاً من أن يعملوا على ازدهارها بقيامهم بأعمال صناعية أو تجارية منتجة.

فلا يخفى أن مصلحة الفرد، وسلامة البلاد، تتطلبان أن تكون تربية العدد الأكبر من المواطنين في البلاد الديمقراطية تربية علمية، تجارية وصناعية، أكثر منها أدبية. فيجب ألا تدرس اللغتان اللاتينية والإغريقية في جميع المدارس، ومع ذلك فمن الأهمية بمكان أن يجد الناس الذين يؤهلهم طبعهم، أو تؤهلهم ثروتهم، لدراسة الأدب، أو الذين يرون في أنفسهم الاستعداد لتذوقه - فهؤلاء يجب أن يجدوا المدارس التي تزودهم بمعرفة كاملة بالآداب القديمة - مدارس يمكن أن يتخرج فيها العالم الحقيقي. فبضع جامعات طيبة تعاون على تحقيق هذا الغرض خير من كثير من المدارس الثانوية الرديئة التي تدرس فيها مواد ثانوية لا لزوم لها، بشكل سيء، تعوق تدريس المواد الضرورية، التدريس الصحيح الناجع.

فعل من يطمحون إلى التفوق في دراسة الآداب في البلاد الديمقراطية أن ينهلوا من منابع الأدب القديم، فليس ثمة شيء أصح للعقل منه. وليس معنى ذلك أنى أرى إنتاج القداسمى الأدنى كاملاً لا عيب فيه، بل كل ما أريد أن أقوله أن هذا الأدب لمصائل ومميزات خاصة تعاون كل العون على مقاومة ما قينا من نقائص معينة مقاومة ناجعة؛ فهو دعامة تمسندنا من الجانب الذى نخشى كل الخشية أن نسقط فيه.

أثر الديمقراطية الأمريكية في اللغة الإنجليزية

لو أن القارئ فهم ما سبق أن قلناه في موضوع الأدب بوجه عام حق الفهم، لما وجد أية مشقة في إدراك نوع التأثير الذي يمكن أن تخلقه الأحوال الاجتماعية الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، في اللغة نفسها، فاللغة كما لا يخفى، أداة الفكر الرئيسية.

ولا نعدو الصواب إن قلنا أن المؤلفين الأمريكيين يعيشون في إنجلترا أكثر مما يعيشون في بلادهم، ماداموا يدرسون باستمرار مؤلفات الكتاب الإنجليزي، ويتخذونها نماذج لهم يحذونها باستمرار كذلك. ولكن هذا القول لا يصدق على جبهة الشعب نفسه، لأنه معرض مباشرة للعوامل الخاصة المؤثرة في الولايات المتحدة، فيجب أن توجه اهتمامنا هنا إذن إلى اللغة المنطوقة، لا إلى اللغة المكتوبة، إن أردنا أن نقف على التغيرات التي تطرأ على لهجة شعب أرسطراطي بعد أن تصبح لغته لغة ديمقراطية.

أكد لي كثيرون من الإنجليز المتعلمين، وأكد لي من هم أقدر مني على الحكم على تلك الفروق الدقيقة في أساليب التعبير - أكدوا لي أن لغة الطبقات المستيرة في الولايات المتحدة تختلف اختلافاً بينا عن لغة الطبقات المتعلمة في بريطانيا، فهم لا يشكون من أن الأمريكيين أذاعوا طائفة من الألفاظ الجديدة فحسب، (فالفرق بين البلدين وبعد الشقة بينهما يكفيان لتعليل ذلك) بل يشكون أيضاً من أن هذه الألفاظ الجديدة قد استمدت بوجه خاص من رطانة الأحزاب أو من مصطلحات الفنون الميكانيكية، أو من الصناعة والتجارة. وزيادة على ذلك، أكدوا لي أن الأمريكيين كثيراً ما يستعملون الألفاظ الإنجليزية القديمة في معانٍ ومناسبات جديدة، وأخيراً يقولون أن سكان الولايات المتحدة كثيراً ما يمزجون العبارات بعضها ببعض مزجاً غريباً، ويضعون في بعض الأحيان ألفاظاً يحرص الإنجليز على استبعادها مفضولة. فهذه الملاحظات التي أبداها لي مرات متعددة أشخاص أراهم جديرين بالثقة هي التي دفعني إلى التفكير في هذا الموضوع، فأدنى تفكيري، عن طريق الاستدلال النظري، إلى النقطة التي وصل إليها من أعبروني بها عن طريق الخبرة العملية.

لامندوحة اللغة من التأثير بحالة الاستقرار الغالبة على كل شيء في البلاد

الأرستقراطية، فلا وضع فيها سوى القليل من الألفاظ الجدد لأنه لا يعمل فيها سوى القليل من الأشياء الجديدة، وحتى إن حدثت وعملت أشياء جديدة فإنهم يعبرون عنها بألفاظ معهودة لهم سبق أن حددت الرواية والتقاليد معانيها. فإن نشط العقل البشرى، بأخرة، من تلقاء نفسه، أو حدث أن أيقظته أضواء نفذت إليه من الخارج، اصطبغت الألفاظ الجدد التي يضعونها بصبغة أكاديمية فلسفية أو عقلية تتم عن أنها لم تنشأ في بلاد ديمقراطية، فعندما اتجهت الآداب والعلوم صوب الغرب بعد سقوط القسطنطينية، غزت اللغة الفرنسية طائفة من الألفاظ المستحدثة اخترت أصولها من اللغتين اللاتينية والإغريقية، وبذلك نشأت في فرنسا صيغ لغوية جدد لها طابع المعرفة الواسعة اقتصر استعمالها على الطبقات المتعلمة، ولم تؤثر تأثيراً محسوساً في لغة الشعب، وإنما كان تأثيرها فيها تدريجياً.

وقد حدث مثل هذا التغيير نفسه في جميع الدول الأوروبية، الواحدة بعد الأخرى، فقد أدخل ميلتن وحده أكثر من ستائة كلمة جديدة في اللغة الإنجليزية استمدتها كلها أو جلها من اللغات القديمة الإغريقية واللاتينية، والعبرية، فالحركة المستمرة التي تسود البلاد الديمقراطية تتجه باستمرار، على العكس من ذلك، إلى تغيير سمات اللغة، كما اتجهت إلى تغيير سمات الأعمال من صناعية وتجارية، ففى وسط هذه الحركة العامة، ووسط تنافس العقول تنشأ آراء كثيرة جديدة، وتزول أخرى قديمة، أو تعود إلى الظهور بعد أن قد هجرت، أو تنقسم أقساماً لا تحصى، بينها ظلال ضئيلة من الفروق، مما يترتب عليه ضرورة إهمال طائفة من الألفاظ وإدخال أخرى غيرها واستعمالها.

وزيادة على ذلك فالأهم الديمقراطية تحب التغيير لذات التغيير، ويتجلى أثر ذلك في سياستها، وحتى عندما لا يكون الناس بحاجة إلى تغيير الألفاظ فإنهم قد يشعرون بالرغبة في هذا التغيير.

إن عبقرية الأمم الديمقراطية هنا، لا تتجلى في العدد الكبير من الألفاظ الجدد التي يستخدمها الناس فحسب، بل تتجلى كذلك في طبيعة الأفكار ذاتها التي تمثلها هذه الألفاظ. فالأغلبية في مثل هذا الشعب هي التي تفرض قوانين اللغة، كما تفرضها في أى شيء آخر، فروحها السائدة تجعل في هذا الأمر كما تتجلى في كل شيء غيره، ولكن الجمهرة الكبرى من الناس مشغولون بالشئون العملية أكثر من انشغالهم بالدرس والبحث، وبالمصالح السياسية والتجارية، منهم بالتأمل الفلسفى والدراسات الأدبية المتنوعة. فمعظم ما يوضع لها من ألفاظ أو يختار، يستل يحمل طابع الأعمال، وأهواء الأحزاب، وتفصيلات الإدارة العامة، وتظل اللغة تنمى باستمرار في هذه النواحي على حين تضعف تدريجياً في الميتافيزيقا واللاهوت.

أما من حيث المصادر التي اعتادت الأمم الديمقراطية أن تستمد منها العبارات الجدد، وأما من حيث الطريقة التي يصوغونها بها، فكلاهما يسهل شرحه، فسكان البلاد

الديمقراطية لا يعرفون إلا النزر اليسير عن اللغة التي كان يتكلم بها الناس قديماً في روما وفي أثينا، ولا هم يكثرثون أى اكثراث بأن يعمقوا علوم الأقدمين كي يستمدوا منها العبارات التي تعوزهم، وإن هم التجأوا إلى العلم الصرف وتعمقوا أحياناً، دفعهم الغرور إلى البحث عن أصول لها من اللغات الميتة، ولكن المعرفة الواسعة لا تزودهم بالطبع بمواردها، فقد يحدث أحياناً أن يكون أجهل الناس، أكثرهم استعمالاً لها، فالرغبة الديمقراطية التي تحفزهم إلى أن يرتفعوا عن دائرتهم الخاصة، كثيراً ما تؤدي بهم إلى السعي وراء تعجيد حرفة وضعية بأن يطلقوا عليها اسماً يونانياً أو لاتينياً. وكلما كانت المهمة وضعية، وبعبدة عن التعلم كان الاسم الذى يقع عليه الاختيار أفخم، وإذا صيغت ثم عن المعرفة الواسعة أبرز، فالراقص على الحبال مثلاً يسمى في فرنسا acrobate أو funambule.

ولما كان حظ الناس في الأمم الديمقراطية من اللغات الميتة نزرأ، اتجهوا إلى اللغات الحية يستمدون منها ألفاظهم، فهذه الأمم على اتصال دائم بعضها ببعض، يسارع سكان البلاد المختلفة فيها إلى محاكاة بعضهم بعضاً كلما ازدادت أحوالهم الاجتماعية تشابهاً.

وعندما تتجه الأمم الديمقراطية إلى لغتها هي، أكثر مما تتجه إلى شيء آخر، نجد الناس فيها يلجأون من حين إلى حين إلى العبارات المهجورة فيحيونها ويستخدمونها في أحاديثهم، أو أنهم قد يستعبرون مصطلحات خاصة بطقمة معينة من طبقات الجماعة، فيستعملونها مجازاً في لغتهم اليومية - فكثير من المصطلحات التي كانت تستعمل أصلاً بمعنى فنى في حرفة معينة أو في حزب من الأحزاب، أصبحت الآن تستعمل بشكل عام ويلوكلها كل لسان.

والطريقة التي تستخدمها الشعوب الديمقراطية عادة أكثر من غيرها لاستحداث تجديد في اللغة، هي إعطاء معنى غير مألوف لعبارة مستعملة، وهذه طريقة بسيطة كل البساطة وسريعة، وملائمة، ولا تحتاج إلى عمل خاص لاستعمالها على الوجه الصحيح، بل إن الجهل ذاته ليعاون على حسن استخدامها، ولكن هذا الاستخدام قد يكون خطراً كل الخطر على اللغة، فإذا ما عمل الناس في شعب ديمقراطى على جعل معنى لغة ما مزدوجاً بهذا الشكل، فإنهم يجعلون المعنى الأصلي غامضاً أحياناً غموض المعنى الذى تكتسبه اللغة؛ فقد يبدأ المؤلف بتحريف معنى عبارة، تحريفاً قليلاً عن معناها الأصلي، ويبدل جهده في أن يكيف هذا التعديل حتى يلائم موضوعه، ثم يجيء كاتب آخر فيلوى معنى عبارة أخرى ويحرفه بشكل آخر، وكذلك يفعل ثالث لغرض آخر، وإذا توفقت محكمة استئناف دائمة تلجأ إليها لتحديد معنى الكلمة بشكل فاضل، فإنها تظل قلقلة بعيدة عن الاستقرار، وتكون النتيجة أن يبدو الكتاب، وكأنهم لا يعالجون أبداً فكرة واحدة معالجة طويلة، بل يبدو كأنهم يرمون إلى مجموعة من المعاني تاركين للقارئ أن يحدد بنفسه المعنى المراد.

وهذه نتيجة تدعو إلى الأمل من نتائج الديمقراطية، فإلى أولئك أن تصبح اللغة شائعة فيها ألفاظ مستعارة من الصينيين والتر أو قبائل الهورون، على أن تكون معاني الكلمات في لغتنا الخاصة غامضة مبهمه. والانسجام والوحدة ليسا سوى حال ثانوى في اللغة المكتوبة، وكثير من هذه الأمور عرفت مصطلح عليه، ومعنى أدق، يمكن الاستغناء عنه، أما من غير تعبيرات واضحة فاللغة لا تكون لغة صالحة.

هذا، ولا يخفى أن مبدأ المساواة يدخل في اللغة تغييرات أخرى بالضرورة.

ففى العصور الأرستقراطية، حيث تقف كل دولة بجأى عن سائر الدول، وتعمل على أن يكون لها سمات خاصة بها تميزها عن غيرها، كثيراً ما يحدث أن تصبح مع ذلك عدة شعوب من أصل مشترك، غرباء بعضها عن بعض؛ ومع أن هذه الشعوب تستطيع أن تظل تتفاهم، بنفس اللغة فإنها لم تعد تتكلمها كلها بشكل واحد، ففى هذه العصور نفسها كانت كل أمة مقسمة عدة طبقات لا يرى بعضها بعضاً إلا نادراً، ولا تختلط الواحدة منها بالأخرى، فكل طبقة من هذه الطبقات تكسب عادات عقلية خاصة بها وحدها، وتحفظ بها ثابتة عادة لا يلحقها أى تغير، ويختار ألفاظاً معينة تستعملها، وسرعان ما تنتقل فيها من جيل إلى جيل، كما تنتقل ضياعها المتوارثة. وإنا نجد في نفس اللغة عبارات للفقير، وأخرى للغنى، ألفاظاً للدعاء، وأخرى للنبلاء، ولهجة علمية وأخرى دارجة. وكلما ازداد التقسيم عمقاً، وازدادت الأسرار الاجتماعية الفاصلة متعة، صارت الحالة هكذا حقاً. وإلى لأراهن على أن في طبقات الهند المغلفة اختلافات مذهلة في اللغة، فلهة النبوذين ولهة البراهمة تختلفان بعضهما عن بعض اختلاف ملابس كل طبقة منهما.

وعلى العكس من ذلك، إذا لم يعد الناس مقبدين بالثزام مراكزهم لا يرحونها، وصاروا يرون بعضهم بعضاً، ويصلون باستمرار، وزالت الطبقة المغلفة، وصارت طبقات المجتمع تتجدد وتختلط بعضها ببعض، اختلطت كل ألفاظ اللغة كذلك بعضها ببعض. هذا وسهجر الألفاظ التي لا تصلح للجبهة العظمى من الناس، وتخفى ويصبح الباقي مصدراً مشتركاً يستطيع كل امرئ أن يختار منه ما يشاء وهو مغمض. إن جميع اللهجات التي انقسمت إليها لغات دول أوربية أخذت في التضاؤل، بشكل ظاهر، فليس في الدنيا الجديدة لهجات خاصة، بل إن هذه اللهجات الخاصة أخذت في الزوال من الدنيا القديمة شيئاً فشيئاً.

كان تأثير هذا الانقلاب في الأحوال الاجتماعية واضحاً في الأسلوب وضوحه في اللغة، فليس كل إنسان يستعمل نفس الألفاظ فحسب، بل صار يستطيع أن يستعملها من غير تمييز؛ فقد ألغيت جميع القواعد التي كانت تراعى في الأسلوب أو كادت، ولم يعد خط فاصل بين التعبيرات التي يبدو أنها حوشية بطبيعتها، والأخرى التي يبدو أنها مأثومة مصقولة. فعندما ينتقل الناس من شتى طبقات المجتمع ومراتبه إلى أية بيئة أو طبقة أخرى

فإنهم يحملون معهم الألفاظ والعبارات التي سبق لهم أن ألفوها إلى أية حالة يوجدون فيها، وبذلك تضع أصول الألفاظ بطبيعة الحال، كما ضاعت من قبل أصول الأفراد، وساد الاضطراب للغة كما ساد المجتمع .

لا يعزب عني أن لتصنيف الألفاظ قواعد ليست مما يختص به شكل من أشكال المجتمع دون آخر، ولكنها قواعد اشتقت من طبيعة الأشياء. فتم عبارات حوشية مستهجنة لأن المعاني التي تتضمنها وتعبر عنها وضيفة في ذاتها؛ ثم أخرى ذات صبغة أسمي، لأن ما تمثله من المعاني نبيل بطبيعته، ومهما اختلطت طبقات الناس ودرجاتهم بعضها ببعض، فلن يحو اختلاطهم هذا ما بين هذه الألفاظ من فروق؛ ولكن مبدأ المساواة لابد أن يؤدي إلى هدم كل ما هو تقليدي محض، وتحكمي محض، في أشكال التفكير، ولعل نصيب ذلك التصنيف الضروري الذي لاغنى عنه، والذي أشرت إليه توأ، من احترام عند الشعب الديمقراطي، أقل من نصيبه عند أي شعب آخر، فليس في مثل هذا الشعب أناس جعلتهم التربية والثقافة وما ينعمون به من فراغ، يميلون ميلاً دائماً إلى دراسة قوانين اللغات الطبيعية، ويجعلون هذه القوانين موضع احترام، بأن يراعوها هم أنفسهم .

وقبل أن أترك هذا الموضوع، أرى لزماً عليّ أن أشير إلى ناحية من نواحي اللغات الديمقراطية، فربما كانت هي الناحية التي تميزها أكثر من غيرها، فقد سبق أن بينت أن الأمم الديمقراطية تميل إلى تكوين المعاني العامة والمدركات الكلية، بل إنها كثيراً ما تتحسس لها كل التحسس؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة ما بها من محاسن ونقائص. فالغرام بالمعاني العامة هذا، يتجلى في اللغات الديمقراطية في كثرة استعمال أسماء الجنس، أو الألفاظ المجردة، وبالطريقة التي تسلكها في استعمالها - فهذا هو أكبر فضل لهذه اللغات، وهو أكبر عيوبها كذلك .

ويرجع غرام الشعوب الديمقراطية باستخدام أسماء الجنس والعبارات المجردة إلى أن طرق التعبير هذه توسع الفكر، وتعاون العقل على أداء عمله لأنها تشمل أشياء كثيرة في حيز صغير. فالكاتب الديمقراطي يستعمل بارتياح وبشكل مجرد لفظ (الكفايات) capacities بدلاً من «الرجال الأكفاء» وذوى الكفايات، ومن غير أن يعين الأشياء التي تصدق عليها هذه الكفاية؛ ويتحدث عن actualities ليعبر بكلمة واحدة عن الأحداث التي تجري في اللحظة التي هو فيها تحت سمعه وبصره، ويضع لفظة éventualités كل ما يمكن أن يحدث في العالم منذ اللحظة التي يتحدث فيها. ويضع الكاتب الديمقراطيون باستمرار ألفاظاً مجردة من هذا القبيل، أو هم يستعملون ما في لغتهم من أسماء المعاني بشكل أكثر إمعاناً في التجويد، وأكثر من ذلك، فإنهم كي يجعلوا كلامهم أوجز، عمدوا إلى تشخيص مدلولات هذه الألفاظ بأن جعلوها تعمل كما لو كانت أشخاصاً حية، فيقولون مثلاً بالفرنسية :

La force des choses veut que les capacités gouvernent.

وغير طريقة أستطيع أن أوضح بها ما أقصد إليه أن أضرب مثلاً بنفسى، فأنا كثيراً ما استعملت لفظ المساواة بمعنى مطلق، بل كثيراً ما شخصت «المساواة» فى عدة مواضع فأرأى قلت: إن المساواة تفعل كذا وكذا أو إنها تتحاشى فعل كذا وكذا. ونستطيع أن نؤكد أن الكتاب فى عصر لويس الرابع عشر ما كانوا ليتكلموا بهذا الأسلوب إذ لم يكن يحظر بإلحاحهم قط أن يستعملوا لفظة المساواة فى غير شىء جزئى معين. وإنهم ليؤثرون أن يتحاشوا استعمال مثل هذه اللفظة مطلقاً على أن يجعلوا لها شخصية حية.

فهذه الألفاظ المجردة التى تخفل بها اللغات الديمقراطية والتى يكثر أهل البلاد الديمقراطية استخدامها فى كل مقام دون أن يربطوها بأية حقيقة جزئية، توسع الأفكار المراد التعبير عنها، وإن كانت تجعلها غامضة غير محددة. فهى تجعل التعبير موجزاً حقاً ولكنها تجعل المعنى أقل وضوحاً. ولكن الشعوب الديمقراطية تؤثر، من حيث اللغة، الغموض على تجشم مشقة العمل والكدح لإيضاح ما يقصدون.

لست أدرى حقاً إن كان لهذا الأسلوب الركيك روعة خفية تفتن الكتاب والخطباء فى هذه البلاد الديمقراطية، وإذ كان الذين يعيشون فى هذه البلاد كثيراً ما يكون اعتماد كل منهم على مجهود عقله الفردى وحده، فقد صاروا معرضين دائماً تقريباً لأن تساورهم الريب والشكوك، وزيادة على ذلك، فإذا كانت مراكزهم تتغير باستمرار صاروا لا يستطيعون أبداً أن يستمسكوا بأى رأى من آرائهم على الرغم من ثبات حظوظهم واستقرارها، ومن ثم كانت آراء الناس الذين يعيشون فى البلاد الديمقراطية كثيراً ما تكون قلقة متأرجحة، ولا غرو أن صاروا بحاجة إلى تعبيرات سهلة فضفاضة كى تشمل تلك المعانى. وإذ لا يدرون أبداً إن كانت الفكرة التى يعبرون عنها اليوم تلائم الموقف الجديد الذى سيصادفهم غداً، اكتسبوا بطبيعة الحال ميلاً إلى الألفاظ المجردة. فاللفظ المجرد أو اسم المعنى، أشبه شىء بصندوق ذى قاع كاذب، تستطيع أن تضع فيه أى معان تشاء ثم تعود وتردها منه، وأنت بمأمن من أن يشاهدك أحد.

تعد أسماء الجنس والكليات والألفاظ الدالة على المعانى المجردة أساس اللغة عند كل الأمم، فليست أدعى أن هذه الألفاظ لا توجد إلا فى لغات البلاد الديمقراطية، بل كل ما أريد أن أقوله أن الناس فى العصور الديمقراطية يميلون بصفة خاصة إلى الاستكثار منها، وإنهم يستعملونها دائماً بمبدولاتها المفرقة فى التجريد، ويستخدمونها فى كل موضع، حتى حيث لا يقتضيا المقام.

بعض مصادر الشعر في الأمم الديمقراطية

لفظة الشعر لها عدة معان مختلفة كل الاختلاف؛ فلو أنى درست مع القراء الأسباب التي تدعو إلى تفضيل المعنى الذي ينبغي أن يختار من بين هذه المعاني لأثقلت عليهم وأملتهم، ولذلك آثرت أن أبادر بأن أذكر لهم على الفور المعنى الذي اخترته، فالشعر في رأيي، هو البحث عن المثالي وتصويره للناس.

فالشاعر هو الذي يتم عمل الطبيعة ويوسعه، بأن يحذف من الصور التي يرسمها بعضاً مما هو موجود في الواقع، ويضيف إليها بعضاً آخر من ولائد خياله؛ وبأن يجمع فيها بين عدة ظروف معينة حقيقية، ولكنها لا تحدث في الواقع مجتمعة، فليس هدف الشعر إذن تمثيل ما هو حقيقي، بل هدفه أن يجمل ذلك الحقيقي، ويقدم للعقل صورة أسهى منه، فالنظم من حيث هو جمال اللغة المثالي، يعد في نظري إذن شعراً حقيقياً، أما النظم نفسه من حيث هو نظم، فليس بشعر.

ولنبحث الآن عما إذا كان بين أفعال الأمم الديمقراطية وعواطفها وآرائها ما قد يؤدي إلى تكون فكرة ما عن المثالي، ويصح أن يعد لهذا السبب، مصادر طبيعية من مصادر الشعر.

ويجب أن نعرف أولاً بأن النزعة إلى الجمال المثالي، واللذة المستمدة من مشاهدة التعبير عند، لا تكونان أبداً شديديتين ولا متشترتين في الأمة الديمقراطية بمثل التشارهما وشدهما في الشعب الأرستقراطي. فقد يحدث في الأمم الأرستقراطية أن يبدو الجسم، وكأنه يعمل من تلقاء نفسه؛ على حين تكون قدرات العقل السامية في جمول. فمن بين هذه الأمم الأرستقراطية كثيراً ما يبدى الشعب نفسه ميولاً شعرية، فيخلق بخياله في بعض الأحيان فوق ما يحيط به في بيئته أو يمضي به إلى ما وراءها.

أما في البلاد الديمقراطية، فمحببة المتعة الحسية، وميل الناس إلى العمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية، والمنافسة، ونشوة النجاح المنتظر، كلها حوافز عدة تدفع الناس جميعاً إلى المضي قدماً في المهن التي اختاروا أن يعملوا فيها، وما عادوا يستطيعون أن ينحرفوا عنها لحظة ما، فلا غرر أن اتجهت جهودهم العقلية الأساسية هذا الاتجاه؛ إن خيالهم

لم يعمد، ولكن وظيفته الأساسية اتجهت إلى تصور النافع والواقعي، واقتصرت عليهما وحدهما. فمبدأ المساواة لا يبعد الناس إذن عن وصف الجمال المثالي فحسب، بل ينقص عدد الموضوعات والأشياء التي يمكن أن توصف.

أما المجتمعات الأرستقراطية فقد صارت، باستبقائها المجتمع ثابتاً لا يتحرك، تعاون على بقاء الأديان الإيجابية قوية ثابتة، كما تعاون على استقرار المؤسسات السياسية، فهي لا تستقي العقل البشري ثابتاً في دائرة اعتقاد معينة فحسب، بل توجهه إلى إثارة اعتقاد على آخر. وسيظل الشعب الأرستقراطي يميل دائماً إلى إقامة «قوى» وسطى بين الله والناس، ولا بأس من القول بأن العنصر الأرستقراطي يناصر الشعر ويلاحمه من هذه الناحية، فعندما يحتل الكون بكائنات مما فوق الطبيعة لا تدرکها الحواس، وإنما يدرکها العقل وحده، ينطلق الخيال حراً يهيم ألى شاء، ويمجد الشعراء أمامهم آلافاً من الموضوعات يصورونها، كما يجدون جمهوراً كبيراً من الناس يهتم بما ينتجون من قطع فنية.

وعلى النقيض من ذلك، قد يحدث في العصور الديمقراطية أن تظل المعتقدات الدينية قلقة مضطربة كاضطراب قوانين البلاد فيها، وعندئذ يعود التشكك فيضطرب بخيال الشعراء من السماء إلى الأرض، ويقتصر جهودهم على عالم الحس والواقع، وحتى إن كان مبدأ المساواة لا يززع المعتقدات الدينية، فإنه يؤدي إلى تبسيطها، وإلى إبعاد الناس عن الانشغال بالأولياء والقديسين، ويوجه الانتباه إلى الله وحده.

تدفع الأرستقراطية العقل البشري إلى التأمل في الماضي وتركيزه فيه، على حين تعمل الديمقراطية على العكس من ذلك، فتهب في الناس شيئاً يشبه الفور الفطري من كل قديم. فالأرستقراطية تعد، من هذه الوجهة أكثر رعاية للشعر، فالأشياء تنضخم وترداد غموضاً كلما غرقت في بعدها عنا، فهي، من أجل هذا السبب المزدوج، أقفون على تصوير الجمال المثالي.

وهكذا يحرم مبدأ المساواة الشعر من الاهتمام بحجزه من الحاضر، كما حرّمه من الماضي، ففي الأمم الأرستقراطية عدد من الشخصيات الممتازة الذين يدون في أحوال كأنها خارج أحوال البشر، أو فوقها بمراحل، فيبدو لهم السلطة والثروة والشهرة والجد والفضة والتهديب، والتميز في كل شيء - أموراً من نصيبهم هم خاصة، فالجمهور لا يراهم أبداً من كتب، أو أنه لا يتابعهم أبداً في شئون حياتهم التفصيلية، فلا يقتضي الأمر إذن كثيراً من الجهد ليكون وصف هؤلاء الناس موضوعاً صالحاً للشعر. ومن جهة أخرى، نجد بين هذا الشعب نفسه طبقات من الناس يلفوا من الجهل والضعف والعبودية مبلغاً كبيراً يجعلها، هي الأخرى، صالحة لأن تكون موضوعاً للشعر، لفرط ما بها من خشونة ومن يؤم، كما صلحت له الفئة الأولى بفضل ما بها من تهذيب ومن عظمة. هذا ولما كانت الطبقات المختلفة التي تتكون منها الأمم الأرستقراطية منفصلة بعضها عن بعض انفصلاً كبيراً، فهي

لا تعرف بعضها بعضاً إلا معرفة ضئيلة . ومن ثم كان الخيال يستطيع دائماً عند تصورهم ، أن يضيف أشياء إلى الصورة التي هم عليها في الواقع ، أو ينقص منها .

وفي البلاد الديمقراطية ، حيث الناس توافه كلهم ، لا خطر لهم ^(١) . ومتشابهون كل التشابه ؛ فحسب الواحد منهم أن يتأمل نفسه فيرى إخوانه جميعاً ، فالشعراء في البلاد الديمقراطية لا يستطيعون أبداً أن يتخذوا فرداً معيناً موضوعاً لقصيدة أو مسرحية ، لأن الشيء التافه الذي يتسنى مشاهدته بوضوح من جميع جوانبه ، لا يصلح أبداً موضوعاً للتصور المثالي .

وهكذا ينضب مبدأ المساواة معظم مصادر الشعر القديمة ، كلما رسخت قواعده وتوطدت ، ولنحاول الآن أن نعرف المصادر الجديدة التي قد يكشف لنا عنها هذا المبدأ .

فبعد أن أدخل التشكك السموات من قطنها ، وهبط تقدم مبدأ المساواة بكل فرد إلى نسب صغيرة معروفة تمام المعرفة ؛ وقبل أن يتفطن الشعراء إلى ما ينبغي لهم أن يحلوه محل الموضوعات الكبرى التي أخذت تزول بزوال الأرستقراطية ، اتجهوا بأنظارهم إلى الطبيعة الصامتة ، فلما لم يعودوا يرون آلهة ، ولا أبطالاً ، عمدوا إلى وصف مجارى الأنهار وشواخ الجبال ، فنشأ في القرن الماضي ذلك النوع من الشعر الذي يسمونه عادة بالشعر الوصفي ، تمييزاً له على غيره . هذا ، وخطر ببال بعضهم أن وصف مختلف الأشياء المادية الصامتة التي تحفل بها الأرض ، وصفاً جميلاً ، هو نوع من الشعر الذي تتميز به الديمقراطية خاصة ، وهذا في رأي خطأ ، فهذا النوع من الشعر من خصائص عصور الانتقال وسماتها .

وإني لمقتنع بأن الديمقراطية سوف تحول خيال الإنسان آخر الأمر عن كل ما هو خارجي عنه ، كى تركزه في الإنسان وحده ، فللشعوب الديمقراطية أن تسلي فترة من الزمن بالتأمل في الطبيعة ، ولكنها لا تأثر حقيقة إلا بالنظر في نفسها هي . ففي هذه الناحية وحدها توجد إذن مصادر الشعر الطبيعية عند هذه الأمم ، وقد يصدق من يقولون بأن الشعراء الذين لا يستمدون وحيمهم إلا منها ، سيفقدون كل ما لهم من سلطان على القلوب التي يمكن أن يسترعوها ، وسيتركون آخر الأمر وليس لهم سوى نظارة متزمتين جامدين .

أوضحت من قبل كيف أن فكري التقدم ، وقابلية الإنسان للكمال قابلية لاحد لها ، من سمات العصر الديمقراطية ، فالشعوب الديمقراطية لا تحفل إلا قليلاً بما كان ، ولكنها تعلم دائماً برؤى عما سيكون ، فليس لحياها هنا حد إذن يقف عنده ، فقد اتسع وكبر حتى تجاوز كل حد . وهنا يفسح المجال لعبقريّة الشعراء انفساحاً عظيماً يتيح لهم أن ينقلوا

(١) هكذا يراهم المؤلف من حيث غائلهم ، وبالإضافة إلى عظيمة المنهج الذي يعملون له جميعاً ، ولكن الناس في البلاد الديمقراطية لا يمكن أن يكونوا توافه لى يجمع يشجع الفنون والصناعة والعلوم والآداب وهياً لكل فرد الحرية في العمل لما هو ميسر له .

ما يصنعونه مراحل بعيدة كل البعد عن العصر الذى يعيشون فيه؛ فالديمقراطية التى تغلق الماضى فى وجوه الشعراء تفتح لهم أبواب المستقبل على مصراعها .

ولما كان جميع المواطنين الذين يتكون منهم الشعب الديمقراطى متساوين تقريباً، لم يستطع الشاعر أن يتخذ واحداً منهم موضوعاً له؛ على حين أن الأمة كلها تصلح موضوعاً طيباً لريشته، لما بين الأفراد من تشابه عام يجعل كل فرد منهم على حدة غير صالح لأن يكون موضوعاً للشعر . فهذا التشابه العام يحول للشعراء أن يدججوا الأفراد كلهم فى صورة واحدة، وأن ينظروا، بأخرة، إلى الشعب نفسه فى مجمله، فالأهم الديمقراطية تستطيع أن ترى شكلها نفسه بأوضح مما تستطيع الأمم الأخرى أن تدرك صورتها، وإن منظرأ له مثل هذا الجلال ليصلح كل الصلاح لتصوير كل ما هو مثالى .

لا أتردد فى الاعتراف بأن الأمريكيين لا شعراء عندهم؛ ولكنى لا أسلم بأن ليس لديهم أى معان شعرية، فالتاس فى أوربا يكثر من الحديث عن برارى أمريكا، على حين لا يفكر فيها الأمريكيون؛ فهم لا يتأثرون بغرائب الطبيعة الصامتة حتى صح لنا أن نقول عنهم أنهم لا يدركون الغابات العظيمة التى تحيط بهم إلا عندما تنهوى أشجارها إثر ضربات فؤوس الخطابين، فأنظارهم متجهة صوب مشهد آخر: فالشعب الأمريكى مشغول بتصور مسيرته عبر هذه البرارى، يحفف مستقعاتها، ويحول مجارى أنهارها، ويعمر فقارها بالسكان، ويقهر الطبيعة ويسخرها لما فيه مصلحته . فهذه المشاهد الرائعة لا تتجلى لخيال الأمريكيين الحين بعد الحين فحسب، بل إنها لتلاحق كل واحد منهم وتتجلى له فى أدنى أعماله شأنأ، وفى أعظمها خطراً، فهى دائماً نصب عقولهم، ومدار تفكيرهم .

لا أعرف شيئاً مسيحاً هزيلة حافلة بالمصالح التافهة - وبعبارة أخرى لا أعرف شيئاً يناقض روح الشعر، مثل حياة الإنسان فى الولايات المتحدة . إلا أن بين الأفكار التى توحى بها هذه الحياة، فكرة حافلة بالمعالي الشعرية تعد العصب الخفى الذى يطفى النشاط على الهيكل بأسره .

إن كل شعب، وكل فرد من الأفراد فى العصور الأرستقراطية معرض بأن يقف بمعزل عن سائر الشعوب، أو عن سائر الأفراد . أما فى العصور الديمقراطية فدوام تغير أحوال الناس وتقلبها، واندفاعهم وراء تحقيق رغباتهم، تجعلهم يغيرون مراكزهم باستمرار، وتجعل سكان البلاد المختلفة يختلطون بعضهم ببعض، فيرون ويسمعون بعضهم بعضاً، وكذلك يقربون بعضهم بعضاً . فليس أفراد المجتمع الواحد إذن هم الذين يزدادون مساواة، بل إن الجماعات نفسها لتتقارب وتشابه وتتدجج بعضها فى بعض، حتى لتتجلى فى مجملتها لمن يراها على أنها ديمقراطية واحدة عظيمة، كل مواطن فيها أمة فى ذاته . وهذا يجعل البشرية تتجلى كلها لأول مرة بارزة فى مجلتها للعيان . فكل ما يتعلق بالجنس البشرى بأسره، وبأحواله ومستقبله، يصير مصدراً فياضاً من مصادر الشعر .

نحج الشعراء الذين عاشوا في البلاد الأرستقراطية كل النجاح في تصوير أحداث معينة جرت في حياة شعب أو في حياة فرد، ولكن لم يحاول قط شاعر منهم أن يعالج فيما يعالج مقدرات الجنس البشرى ومصائره، فهذه مهمة قد يحاول الشعراء في البلاد الديمقراطية أن يضطلعوا بها.

ففى الوقت الذى يرفع فيه كل إنسان بصره إلى ما فوق بلاده، فيدرك الجنس البشرى، بأخرة، في جلته، يزداد تحلى الله لعقول عباده في كامل جلالته وسمو عظمته. فإن كان الدين الإيماني كثيراً ما يبدو ضعيفاً في العصور الديمقراطية، والاعتقاد بوجود «قوى» متوسطة بين الله والناس، أيّاً كان اسمها، غامطاً، فالناس من جهة أخرى يميلون إلى أن تكون فكرتهم عن العناية الربانية نفسها واسعة كل السعة، ويبدو لهم تدخلها في شئون البشر في صورة أجل وأروع، وإذا ينظرون إلى الجنس البشرى من حيث هو كل عظيم واحد ما، فإنهم يدركون أن سنا من هذا القليل نفسه توجه مصائره ومقدراته، مما يجعلهم يعترفون بأنهم يرون في أفعال كل فرد أثراً من تلك السنن الكونية الأزلية التى بها يدير الله شئون الناس، فهذا الاعتبار يصح أن يعد مصدراً آخر فياًضاً من مصادر الشعر في العصور الديمقراطية^(١).

يدو الشعراء الديمقراطيون تافهين دائماً ومسيخين، عندما يحاولون أن يفحصوا على الآلهة والشياطين، والملائكة صوراً مادية، وعندما يحاولون أن يسيطوا بهم من السماء إلى الأرض ليتنازعوا في السيادة عليها، أما من حاولوا أن يربطوا الأحداث التى يسجلون ذكرياتها، بسنن الله العامة التى تنظم الكون، ومن غير أن يظهروا يد الخالق الأعظم فيها، إنما يكشفون بذلك عن سنن العقل الأسمى - فلو أنهم فعلوا ذلك لأعجب الناس بقصائدهم وفهموها حق الفهم، لأن خيال أهل عصرهم يتجه هذا الاتجاه من تلقاء نفسه.

يتبأ الناس كذلك بأن الشعراء الذين يعيشون في عصور ديمقراطية سيؤثرون أن يصوروا العواطف والآراء، على أن يصوروا الأشخاص والأعمال العظيمة، فلهذا الناس في البلاد الديمقراطية، وملابسهم، وأعمالهم اليومية كلها أمور يتفر منها خيال المثالى، لأنها ليست شعرية في ذاتها، ولا يمكن أن تكون كذلك. فهى أمور معهودة لكل من يريد الشاعر أن يوجه إليهم قصائده عنها. وهذا مما يدفع الشعراء باستمرار إلى الغوص على المعالى التى وراء السطح الذى تدركه الحواس، كى يقرأوا ما في صميم النفس البشرية. هذا، وليس ثمة شىء أصح لتصوير المثالى من التقيب في خفايا طبيعة الإنسان غير المادية. فليست أرائى بحاجة إلى أن أجوب الأرض وأذرع السماء لأستكشف شيئاً راعياً سداه ولحمته من المتناقضات، من عظمة وتفاهة لانهاية لها، وظلمة حالكة ولألاء ساطع،

(١) يدو أن المؤلف بشرى ها إلى *La Chute d'un Ange* للشاعر لامارين وقد ظهرت سنة ١٨٨٨ قبل ظهور هذا الجزء بستين.

تستثير منك الرثاء والإعجاب، والرغبة والاحتقار كلها معاً، فما على إلا أن أتأمل ما يجري في نفسي، فالإنسان يخرج من العدم، ويقضى عمره المقيوم له، ثم يختفى إلى الأبد .

فلو أن الإنسان كان يجهل نفسه كل الجهل، لما كان فيه شيء من الشعر، فمن المستحيل أن يصف المرء شيئاً ليس لديه أية فكرة عنه، وإن أدرك طبيعة نفسه إدراكاً جلياً لبقى خياله خاملاً، ولما وجد شيئاً يضيفه إلى الصورة، ولكن طبيعة الإنسان تتجلى له على نحو يتيح له أن يدرك شيئاً من ذات نفسه، ويظل الباقي في الوقت ذاته غامضاً تشملته ظلم متكاثفة يظل الإنسان فيها إلى الأبد، يتلمس فكرة كاملة عن نفسه أتم وأكمل، ولكن عبثاً .

فينبغي ألا نتظر إذن أن يعيش الشعر في البلاد الديمقراطية على الأساطير، أو على الذكريات والتقاليد القديمة، فلن يحاول الشاعر أن يملاً الكون بكائنات مما فوق الطبيعة، لم يعد هو، ولا قراؤه يؤمنون بها، ولا أن يشخص الفضائل والردائل التي يؤثر المرء منا أن يراها على ما هي عليه فعلاً . فهذه المصادر كلها تعوزه، ولكن الإنسان باق، وليس الشاعر بحاجة إلى أكثر منه، فهو حبه . إن مقدرات الجنس البشرى ومصائره، وبعبارة أخرى، مقدرات الإنسان من حيث هو إنسان، ومن غير نظر إلى بلده أو عصره، وهو واقف أمام الطبيعة وأمام الله، وبما فيه من عواطف وأهواء وشكوك - الإنسان بسعادته النادرة وبؤسه الذي يفرق حد التصور - هذا الإنسان سيصبح موضوع الشعر الأساسي في تلك الأمم، إن لم يصبح موضوعها الوحيد .

ويتأكد لنا هذا، إذا ما اعتبرنا ما يتجه إليه فحول الشعراء الذين ظهوروا منذ أن تحول العالم إلى الديمقراطية، فالمؤلفون المعاصرون الذين أبدعوا أيما إبداع في تصوير فواست وتشايلد هارولد Childe Harold^(١) ورنيه René^(٢) وجوسلان Jocelyn^(٣)، لم يبدفوا فيما وصفوا إلى تدوين أفعال فرد وإنما قصدوا أن يكشفوا عما في أعماق النفس البشرية من النواحي الغامضة، ويلقوا عليها أضواء تنير جوانبها .

تلك هي قصائد الديمقراطية . فمبدأ المساواة لا يعدم إذن موضوعات الشعر بأجمعها، بل يقلل من عددها، ولكنه، من جهة أخرى، يوسع مداها .

(١) قصيدة للشاعر الإنجليزي الرومانسي اللورد بايرون الذي توفي في حصار ميولنجي سنة ١٨٢٤ في حرب استقلال اليونان عن الدولة العثمانية وكان قد نظم قصيدته المشار إليها من سنة ١٨١٢، ١٨١٨ . هذا وقد ترجمت بعض قطع من هذه القصيدة إلى اللغة العربية، ترجمها إن لم أكن مخطئاً المرحوم الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني .

(٢) رنيه René جزء من كتاب الفرنسي رنيه دو شافويريان الأدب الفرنسي المشهور (١٧٩٨ - ١٨٤٨) عنوانه La Geste du Christianisme .

(٣) جوسلان - قصيدة طويلة للشاعر الفرنسي الرومانسي ألفونس دو لامارين (١٧٩٠ - ١٨٦٩) نشرها سنة ١٨٣٩ .

كثيراً ما يصطنع الكتاب والخطباء الأمريكيون أسلوباً مفخماً

كثيراً ما لاحظنا أن الأمريكيين الذين يتحدثون عن شئون «أشغالهم» بعبارة واضحة عادة، وإن كانت خالية جافة من كل حلية وزخرف، وبسيطة كل البساطة، حتى أنهم كثيراً ما ينزلون بها إلى الخوشية المتبدلة - كثيراً ما لاحظنا أن هؤلاء الأمريكيين يتنفجون في أساليبهم ويفخمونها عندما يكون أو يتكلمون بأسلوب شعري، فتراهم يعرضون عليك هذه الفخامة في كل خطبة يلقونها من يدايتها حتى نهايتها، ويمرّفون في استخدام الخيال والمحسنات البديعة في كل فرصة حتى لتصور أنهم لا يستطيعون أن يتكلموا عن شيء بأسلوب سهل بسيط .

أما الإنجليز فأقل من الأمريكيين تورطاً في مثل هذا الخطأ، وليس يعز على أحد أن يتعرف السبب الذي أدى إلى ذلك، فكل مواطن ديمقراطي مشغول عادة بالتأمل في شيء قميء كل القماءة، وذلك الشيء هو نفسه، فإن حدث وسما بصره إلى أعلى من هذا، لم ير أمامه سوى شكل المجتمع الهائل في جملته، أو رأى ما هو أجل وأروع - منظر الجنس البشري كله . فجميع آرائه، إما جزئية جداً وواضحة كل الوضوح، وإما عامة كل العموم، وغامضة كل الغموض، أما ما بين هذين الطرفين فخواء كله . فإن هو أخرج عن دائرته، توقع دائماً أن يعرض عليه شيء يسترعى انتباهه، فعلى هذه الشروط وحدها رضى أن يتزع نفسه برهة من الانشغال بتلك المشاغل الصغيرة المعقدة التي يجد فيها فتنة لحياته واستشارة لنفسه .

ويدو لي أن في هذا ما يكفي لتفسير أن الناس في البلاد الديمقراطية، على ما عندهم من مشاغل تافهة في الجملة، يلجأون إلى شعرائهم يطالبونهم بمعان وتصورات واسعة كل السعة وأوصاف لا حد لها ولا نهاية .

أما الكتاب فلا يسمعون إلا أن يوافقوا على مسابقة اتهامات هم أنفسهم يشاركون بها، فتراهم على الدوام يفخمون في خيالاتهم ويتوسعون فيها حتى تتجاوز كل حد؛ وكثيراً

ما يتركون ما هو عظيم حقاً حتى يصلوا إلى ما هو ضيق هائل . لأنهم يأملون أن يجتذبوا بهذه الوسيلة اهتمام الجماهير على الفور ، ويركزونه بكل يسر في أنفسهم ، ولم يك ثم ما يجيب آمالهم . فإذا كان الجمهور لا يرى في الشعر سوى أمور جسام مترامية الأبعاد لم يكن لديه الوقت الذي يمكن له من أن يتحقق بكل دقة من صحة نسب الأشياء المعروضة على أنظاره ، ولم يبلغ ذوقه من الدقة والسلامة ما يحول له أن يدرك في الحال المواضع التي تتباين فيها النسب ، وتشذ ، وهكذا نجد المؤلف والجمهور القارئ كليهما يفسد أحدهما الآخر .

وقد رأينا من قبل أن مصادر الشعر في البلاد الديمقراطية عظيمة ، ولكنها ليست بالغزيرة الفياضة ، فسرعان ما تنفد ، فلما لم يجد الشعراء عناصر الجمال المثالي فيما هو واقعي وحق تركوه كله وخلقوا لنا من خيالهـم عجائب فظيعة ، لست أخشى على شعر الأمم الديمقراطية أن يكون مسيخاً ، أو أن يظل دائماً مسفاً قرب سطح الأرض لا يرتفع عنه ، ولكني أخشى عليه أن يظل ضالاً هائماً في السحب ثم ينتهي به الأمر إلى أن يصور لنا أقاليم خيالية محضة ، وكذلك أخشى على إنتاج الشعراء الديمقراطيين أن يقتصر على أن يقدم لنا الكثير من تلك الصور الخيالية الكبيرة الواسعة غير المتسقة ، وأوصافاً مثقلة حافلة بالمبالغات ، والمنشآت الغريبة ، وأخوف ما أخافه أن تجعلنا تلك الكائنات الخيالية الغريبة التي تخرج من أدمغتهم ، نأسف ، في بعض الأحيان ، على وجود عالم الواقع .

الفصل التاسع عشر

ملاحظات على المسرح عند الأمم الديمقراطية

عندما تأخذ آثار الثورة التي غيرت الحالة الاجتماعية والسياسية في البلاد الأرستقراطية في أن تتجلى في الأدب عند هذه البلاد، فإنها تبدو، أول ما تبدو، في المسرحيات عادة، وتظل واضحة فيها على الدوام.

فمن يشاهد قطعة تمثيلية يدهش، بشكل ما، من الأثر الذي تخلقه في نفسه، فهو ولا وقت عنده ليرجع إلى ذاكرته يستوضحها الأمر، ولا إلى من هم أكفأ منه وأقدر على الحكم في مثل هذه الشؤون، يستهدي بآرائهم؛ ولا هو يخطر بباله أن يقاوم الاتجاهات الأدبية الجديدة التي بدأ يشعر بها، بل صار يسلم بها حتى قبل أن يعرف ما هي.

وما أقدر المؤلفين على إدراك الناحية التي تتجه إليها ميول الجماهير خفية! فتراهم يبادرون إلى صياغة إنتاجهم بحسب ما يقتضيه اتجاه الجماهير هذا، فبعد أن تكون القطع المسرحية قد نجحت في إنذار الناس باقتراب الثورة الأدبية التي تتأ للظهور تسارع هي، من جهتها، إلى إتمام هذه الثورة، فإن شئت أن تحكم سلفاً على آداب أمة أخذت تتجه نحو الديمقراطية، فما عليك إلا أن تدرس حالة^(١) المسرح فيها.

وزيادة على ذلك، فالمسرحيات حتى في البلاد الأرستقراطية ذاتها، تكون الجزء الديمقراطي من آدابهم، فليس ثمة متعة أدبية أقرب إلى تناول الجماهير من تلك التي يشعر بها المرء وهو يشاهد تمثيل مسرحية ما، فالاستمتاع بها لا يقتضى إعداداً ولا دراسة خاصة، فالمسرحية تستأثر به على الرغم مما لديه من آراء سابقة، ومن جهله بموضوعها، فعندما تأخذ محبة الاستمتاع بالذات العقلية التي لم تهذب بعد، في التأثير في إحدى طبقات الشعب، دفعت بهم على الفور إلى المسرح، ومن ثم صرنا نجد مسارح الأمم الأرستقراطية تحفل دائماً برواد من غير الأرستقراطيين. ففي المسرح وحده يختلط أبناء الطبقات العالية بآخرين من الطبقتين الوسطى والدنيا، وفيه وحده، يرضى أفراد الطبقة العليا أن يستمعوا إلى آراء غيرهم من أبناء الطبقتين الآخرين، أو هم، على الأقل،

(١) ترى، هل هذه إشارة إلى النجاح العظيم الذي لاقته مسرحية بومارشيه (١٧٣٢ - ١٧٩٩) الشهيرة: زواج فيجارو (Le Mariage de Figaro) التي مثلت لأول مرة في باريس سنة ١٧٨٤؟

يسمحون لهم أن يبدوا آراءهم. فالعلماء والأدباء يجدون في المسرح، أكثر مما يجدون في غيره، مصاعب جمة تقوم في سبيل تغليب آرائهم وميوهم على ميول الشعب وأذواقه، كما يجدون كذلك صعوبات في تحصين أنفسهم من أن تحرفهم ميول الشعب معه، فكثيراً ما كانت الصالة هي التي تضع القوانين «للألواح» و«البارير».

فإن شق على الأرستقراطيين منع الشعب من أن يسيطر على المسارح أدركنا في سر أن الشعب هذا سيكون صاحب السلطان فيها إذا ما تسربت المبادئ الديمقراطية إلى العادات والتقاليد والقوانين، واحتلَّت الطبقات بعضها ببعض، وتقاربت العقول كما تقاربت الثروات، وفقدت الطبقة العليا سلطانها وتقاليدها مع ما فقدت من ثرواتها، وما كانت تنعم به من أوقات الفراغ - فعندئذ تتجلى نزعات الأمم الديمقراطية وأذواقها الخاصة في الأدب أول ما تتجلى، فيما يمثل أمامهم من مسرحيات، أو أن تنفجر أنها ستجلى فيه بعنف وقوة. ففى الإنتاج الأدبى المكتوب تتعدل القواعد الأرستقراطية في الأدب وتتغير تدريجياً وفي رفق، وإن شئت قلت إنها تتعدل بطريق مشروع، أما في المسرح فإنها تنقلب رأساً على عقب في ضجة وفي عنف^(١).

فالمسرحية تبرز معظم ما في الأدب الديمقراطي من الصفات الطيبة. وجل ما فيه من نقائص ذاتية، فالشعوب الديمقراطية لا تقيم وزناً كبيراً للعلم الغزير، ولا هي تحفل كثيراً بما حدث في روما أو في أثينا، ولكنها تود أن تسمع شيئاً عما يعمها هي مباشرة، فتصوير العصر الحاضر هو كل ما تطلبه. فعندما تعرض أبطال القدامى وعاداتهم على المسرح، ويراعى المؤلفون الأمانة التامة في اتباع السوابق الماثورة، كان ذلك خير دليل على صحة القول بأن الطبقات الديمقراطية لم تنل بعد السيادة في شئون المسرح.

لقد اعتذر راسين Racine^(٢) اعتذاراً كبيراً في مقدمته التي وضعها لمسرحيته «بريتانيكوس» Britannicus، عن أنه أدخل جونيا في عداد العذارى الحارسات، إذ لم يكن مسموحاً بقبول واحدة بينهن دون السادسة أو فوق العاشرة، كما يقول أولوس جيلوس. ومن المؤكد أن راسين ما كان بحاجة إلى اهتمام نفسه، ولا إلى الدفاع عنها من أجل هذا الوزر، لو أنه كان يكتب، لمعاصرنا في الوقت الحاضر.

فهذه الحقيقة وأمثالها لا تبين لنا حالة الأدب في الوقت الذي حدثت فيه فحسب، بل تبين لنا كذلك حالة المجتمع نفسه، فالمسرح الديمقراطي لا يدل أبداً على أن الأمة في حالة ديمقراطية، ذلك لأنه، كما رأينا توا، قد يحدث، حتى في البلاد الأرستقراطية، أن تؤثر

(١) يقصد المؤلف بالقواعد الأرستقراطية هنا تلك القواعد المرمية لى الآداب الكلاسيكية. وقد تكون الإشارة إلى الضمير والصنف إشارة إلى ما حدث عند نقول رواية فيكتور هوغو: (١٨٠٢ - ١٨٥٢) هرناني (Hernani) سنة ١٨٣٠ إلى مخرج ليلى على نظام الدراما الكلاسيكي.

(٢) راسين: جان راسين الشاعر الفرنسي (١٦٣٩ - ١٦٩٩) وقد وضع مسرحيته الرائجة «بريتانيكوس» في سنة ١٦٦٩.

الأذواق الديمقراطية في الدراما والتمثيل، ولكن عندما تكون الروح الأرستقراطية وحدها هي التي تسود المسرح، فهذا يدلنا قطعاً، على أن المجتمع كله أرستقراطي. ويصح لنا أن نغامر ونستنتج من ذلك أن طبقة العلماء والأدباء التي توجه الكتاب المسرحيين تكون هي نفسها صاحبة السلطان على الشعب، بل وعلى الحكم في البلاد.

فأذواق الأرستقراطيين الرفيعة المهذبة، وسلوكهم المستعلى المتعجرف، قلما تفشل في دفع الأرستقراطيين، هؤلاء، إذا ما وكلت إليهم إدارة المسرح، إلى أن يختاروا نوعاً مما في الطائعات البشرية؛ فيعوض أحوال المجتمع تتطلب أن يعرض على المسرح الموضوع الرئيسي الذي تهتم به، وعندئذ تصبح المناظر التي تصور آدابها وأخلاقها هي المفضلة على سواها، فثم فضائل معينة، بل وبعض رذائل معينة كذلك، يرون أنها جديرة بالعرض على المسرح، ومن ثم يكون نصيبها من النظارة الاستحسان فتتزع منهم التصفيق انتزاعاً، أما سائر الفضائل والرذائل فتستبعد ولا تعرض على المسرح، فالنظارة الأرستقراطيون لا يودون أن يشاهدوا على المسرح، أو في غيره، سوى الأشخاص الممتازين، ولا يحركهم سوى ما يصيب الملوك من كوارث، هذا، وتصدق هذه الملاحظة على الأسلوب نفسه. فقد يميل الأرستقراطيون إلى أن يفرضوا على المؤلفين المسرحيين قواعد معينة للتعبير تكشف عن الاتجاه الذي يجب أن يراعى في كل ما يلقي، فكثيراً ما يصبح المسرح بهذه الوسائل، ولا يصور غير جانب واحد من جوانب حقيقة الإنسان، وقد يصور أحياناً ما لا يوجد في الطبيعة البشرية على الإطلاق، وبذلك نراه يسمو عليها أو يتجاوزها إلى ما وراءها.

أما في البلاد الديمقراطية، فليس لدى النظارة أمثال هذه الميول التي تجعلهم يفضلون هذا كله على ذاك، وقلما يظهرون أى نفور من هذا القليل، بل يحبون أن يشاهدوا على المسرح ذلك الخليط من الأحوال والمشاعر والوجدان والآراء، التي تقع تحت أبصارهم، وتصبح المسرحية أحفل بالمدح والحوش والصادق والواقعي. ومع ذلك فقد يحدث أحياناً أن يجاوز كتاب المسرحيات في البلاد الديمقراطية حدود الطبيعة البشرية، ولكنهم يجاوزونها من ناحية أخرى غير التي يجاوزها منها الذين سبقوهم: ففي سعيهم وراء أن يمثلوا بتفصيل دقيق غرائب اللحظة الحاضرة، والسماوات الخاصة التي يمتاز بها البعض، يغفلون أن يصوروا ملامح الجنس البشرى العامة.

فإذا تحكمت الطبقات الديمقراطية في شئون المسرح أجازت ترخيصاً وحرية كبيرة في طرق معالجة الموضوعات، كما أجازتها في اختيار الموضوع نفسه. ولما كان التمثيل أقرب جميع مناحي الأدب إلى الطبيعة في نظر الأمم الديمقراطية، كان عدد المؤلفين والمتفرجين، وكذلك عدد ما ينتج من التمثيلات، في ازدياد مستمر عند هذه الأمم. فمثل هذا الجمهور الذي يتكون من عناصر مختلفة كل الاختلاف ومبعثرة في كثير من المواضع المختلفة - لا يستطيع أن يعترف بقواعد واحدة، ولا أن يذعن لقوانين واحدة فلا مجال للاتفاق بين

قضاة كثيرين كل الكثرة، لا يعرفون متى يجتمعون مرة أخرى؛ ومن ثم كان كل منهم يصدر حكمه على القطعة التي شاهدها مستقلاً عن غيره، فإن كان تأثير الديمقراطية عادة التشكك فيما لجميع القواعد والتقاليد الأدبية من سلطان، فإنها تلغيها كلها من على المسرح، ولا تحل محلها سوى هوى المؤلف وهوى الجمهور .

كذلك تبين الروايات التقنية بوجه خاص، صدق ما ذكرته بشكل عام عن الأسلوب والفن في الأدب الديمقراطي، فعندما نقرأ الانتقادات التي استدعتها المسرحيات التي ظهرت في عصر لويس الرابع عشر، يدهشنا أن ندرك ذلك الاهتمام العظيم الذي يوجه الجمهور إلى مسألة احتمال حدوث القصة وعدم احتمالها، وتلك الأهمية التي يعلقها على ضرورة انسجام كل شخصية مع نفسها، فمادام الإنسان هو الإنسان دائماً فيجب ألا يصدر منه على المسرح شيء مما لا يتأتى شرحه وفهمه في سهولة ويسر . هذا، والقيمة التي يجعلونها لمراعاة اللغة المستعملة في ذلك العصر، وتلك الخصومات النافهة التي تقوم بين المؤلفين المسرحيين بشأن الألفاظ - لندهشنا كذلك أيما دهشة . فالتاس في عصر لويس الرابع عشر قد بالغوا كل المبالغة فيما يعلقونه من أهمية على التفاصيل الفرعية الدقيقة التي ييسر للمؤلف أن يدركها وهو في حجرة مكعبه، ولكنها لا تسترعى انتباه النظارة في المسارح، ذلك لأن الغرض الأساسي من كل قطعة مسرحية أن تمثل، وأن فضلها الأكبر محصور في أنها تؤثر في الجمهور وتحركه، ولكن الكثرة من النظارة كانوا في ذلك العصر من القراء أيضاً، فعندما يغادرون المسرح يستدعون المؤلف إلى ندوة تعقد في بيوتهم ليحكموا له أو عليه وهم جلوس حول مواقدهم .

تجد المسرحيات في البلاد الديمقراطية من يصغى إليها، ولكنها لا تجد من يقرأها، فالغالبية من رواد المسارح لا يترادونها سعيًا وراء المتع العقلية، بل حباً في ماتستيره فيهم من الانفعالات والعواطف القلبية . فهم لا يتوقعون إذن أن يجدوا تحفة أدبية رفيعة، بل أن يشاهدوا مسرحية تمثل أمامهم، ومادام المؤلف يصطنع لغة بلاده ويستخدمها على الوجه الصحيح المألوف الذي يجعلها مفهومة للنظارة، ومادامت شخصيات مسرحيته تستر فيهم الفضول، وتوقظ العطف والمشاركة الوجدانية في نفوسهم، فهم راضون، ولا يطلبون المزيد من القصص الخيالية، بل سرعان ما يعودون إلى الحياة الواقعية، فليست دقة الأسلوب إذن هي كل ما يطلبونه لأن التزام قواعده من أقل ما يشاهد على المسرح .

أما من حيث احتمال القصة أو عدمه، فأمر لا يمكن أن يتلاءم دائماً مع الجدة والمفاجأة وسرعة الاختراع، ولذلك كان نصيبه أن يهمل، وقد تسامح الجمهور نفسه في هذا الإهمال، فكان واثقاً تمام الثقة من أنك إن نجحت في حمل النظارة على الحضور لمشاهدة شيء يتصل بهم ويؤثر فيهم، فإنهم لا يحفلون بأى طريق جئت بهم إلى المسرح، ولا يعيرون عليك مطلقاً أنك قد استثرت انفعالاتهم على الرغم من عدم مراعاتك قواعد الدراما

وعندما يذهب الأمريكيون إلى المسرح تتجلى فيهم، بشكل بارز كل البروز، كل تلك الميول والنزعات التي وصفناها، ولكن يجب أن نعرف بأن الذين يرتادون المسارح منهم لا يزالون إلى الآن قلة. ومع أن عدد رواد المسارح، وعدد المسارح نفسها، قد ازداد في الولايات المتحدة في الأربعين سنة الأخيرة فما زال الجمهور لا يهتم في هذا النوع من التسلية إلا بحفظ شديد، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب خاصة سبق أن مرت بالقارئ، فحسبنا هنا بضع كلمات تذكره بها ليس إلا.

لم يكن «المتطهرون» الذين أقاموا الجمهوريات الأمريكية خصوماً للملاهي فحسب، بل كانوا يشعرون بنفور خاص من المسرح، ويعدونّه مسلاة بغيضة، ومادامت مبادئهم مهيمنة على الشعب، لا تنازعها مبادئ أخرى، فقد ظل التمثيل غير معروف عندهم أبداً. كانت هذه آراء الآباء الأولين الذين أقاموا المستعمرات الأمريكية وقد تركت آثاراً عميقة في نفوس ذويهم.

إن الاستمساك الشديد بالعادات؛ وبالصرامة في الأمور الأخلاقية، الأمرين اللذين يشاهدان في الولايات المتحدة، لم يكونا إلى الآن مما يشجع على ترقى الفن المسرحي، فليس ثم موضوعات تصلح للتمثيل في بلاد لم تشاهد كوارث سياسية فادحة، حيث الحب يؤدي إلى الزواج بطريق سهل مستقيم. فالتناس الذين يقضون كل يوم من أيام الأسبوع في جمع المال، ويوم الأحد في الذهاب إلى الكنيسة، لا يكون لديهم شيء يجعل آفة الكوميديا تستجيب إلى دعواتهم.

وحسبنا حقيقة واحدة لبيان أن المسرح لا يحظى بحجة كبيرة من شعب الولايات المتحدة. فالأمريكيون الذين تحول قوانينهم للناس أقصى مدى من حرية التعبير في كل شيء، بل إنها تسمح بها إلى درجة الاستتار، نراهم، مع ذلك، قد أخضعوا كتابهم المسرحيين لنوع من الرقابة، فلا يسمح بتمثيل أية مسرحية إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطات البلدية فيها. وهذا يوضح لنا تمام التوضيح، أن الشعوب كالأفراد يستسلمون تمام الاستسلام لشهواتهم المستولية عليهم، وبعد ذلك يحرضون كل الحرص ألا يغالوا في الاستسلام إلى تلك الميول والأذواق التي ليس لديهم منها شيء.

ليس ثمة جزء من الأدب يرتبط بأحوال المجتمع الحاضرة بروابط أوثق أو أكثر عدداً من الأدب المسرحي، فمسرحيات عصر لا تتلاءم مع أحوال العصر الذي يليه، إن حدثت في الفترة التي بين العصرين ثورة هامة غيرت من عادات الأمة الأخلاقية وبدلت من قوانينها.

حقاً إنا ما زلنا نقرأ ما كتبه كبار المؤلفين في عصر سابق على العصر الذي نحن فيه، ولكن المسرحيات التي وضعت لجمهور غير جمهورنا لا تسترعى الناس وتجذبهم إلى الإقبال على مشاهدتها؛ فالمؤلفون المسرحيون السالفون لم يعودوا يعيشون الآن إلا في بطون الكتب وحدها.. قد يحدث أن ذوق بعض الأفراد التقليدي أو الغرور أو «الموضة» أو عبقرية ممثل موهوب - قد تحيى المسرحيات الأرستقراطية في عصر ديمقراطي، وتستبقها فتتل على المسرح فترة من الزمن، ولكنها سرعان ما تسقط (هذه المسرحيات) من تلقاء نفسها، فتتمثلها لا يجمع، ولكن الناس يحجرونها هجراً.

الفصل العشرون

بعض خصائص المؤرخين في العصور الديمقراطية

يميل المؤرخون الذين يعيشون في العصور الأرستقراطية إلى إرجاع الأحداث كلها عادة إلى إرادة أفراد معينين وإلى أمرجهم، ويعززون أهم الانقلابات والثورات إلى أحداث صغار، فتراهم يظهرن ذكاء في تتبع الأسباب النافهة، على حين يغفلون عن إدراك أهمها. أما المؤرخون الذين يعيشون في العصور الديمقراطية فيبدون ميولاً وخصائص عكس ما يديه أولئك على خط مستقيم، فمعظمهم لا يكادون يعززون إلى الأفراد أى تأثير على مصائر الجنس البشرى، ولا إلى المواطنين على مصائر الشعب، ولكنهم من جهة أخرى، يعززون أسباباً عظيمة هامة إلى جميع الأحداث الصغيرة.. فهاتان نزعتان متقابلتان تفسر إحداها الأخرى.

فعندما يدرس مؤرخ العصور الأرستقراطية مسرح الأحداث لا يلبث أن يدرك أن عدداً ضيقاً من الممثلين البارزين يضطلعون بإدارة القطعة المسرحية كلها، فهذه الشخصيات العظام التي تشغل صدر المسرح تسترعى انتباه النظارة وتركزه في نفسها هى. هذا، وبينما يجعل المؤرخ كل همه في أن ينفذ إلى صميم الدواعى الخفية التي تحفز هذه الشخصيات إلى الكلام، وتدفعها إلى العمل، إذا به يغفل شأن سائرهم. فأهمية الأشياء التي يضطلع بها بعض الناس تجعل المؤرخ الأرستقراطى يبالغ في تقدير ما قد يكون للشخص الواحد من نفوذ، وبالطبع يدفعه ذلك إلى أن يظهر أن عليه، كى يفسر دوافع الجمهور ونزعاته، أن يرجعها كلها إلى ما لفرد واحد من نفوذ خاص.

وعلى العكس من ذلك عندما يكون جميع المواطنين مستقلين بعضهم عن بعض، وكل واحد منهم ضعيف، من حيث هو فرد، فإن أحداً منهم لا يستطيع أن يكون له على الجماعة نفوذ كبير، فضلاً عن سلطان دائم عليهم. هذا، وقد يبدو الأفراد لأول وهلة أنهم لا نفوذ لهم مطلقاً على الجماعة، فيخيل للناس أن الجماعة تتقدم وحدها بالعمل الحر الاختيارى الذى يقوم به جميع الناس الذين تتكون منهم هذه الجماعة، لما يدفع العقل البشرى بالطبع إلى البحث عن السبب العام الذى أثر هكذا في كثير من قدرات الناس دفعة واحدة، ووجههم جميعاً في آن واحد نحو اتجاه واحد.

إني مقتنع كل الاقتناع بأن ما لدى بعض الأفراد في الأمم الديمقراطية نفسها من عبقرية أو من رذائل أو فضائل، قد يعطل المسرى الطبيعي لتاريخ الشعب ومقدراته، أو يستعجله. ولكن هذا النوع من الأسباب الثانوية والعرضية متنوعة كل التنوع وخفي ومعقد وضعيف، ومن ثم كان تتبع هذه الأسباب وتبين كنهها في عصور المساواة أشق منه في العصور الأرستقراطية، حيث تكون مهمة المؤرخ أن يفصل من جملة الأحداث العامة، تأثير رجل معين أو تأثير فئة من الناس فحسب، فسرعان ما يمل المؤرخ مثل هذا العمل، ويضل عقله في تلك المناهة. وإذا يرى أنه قد عجز عن أن يدرك تأثير الأفراد هذا إدراكاً صحيحاً، وإظهاره بشكل واضح، صار ينكر وينفى أن لهم تأثيراً، ويفضل أن يتحدث إلينا عن طبائع الأجناس البشرية، وعن جغرافية البلاد الطبيعية، وعن روح الحضارة، وبذلك يخفف عنهم عبء العمل ومشقاته، ويرضى قارئه إرضاء أتم بتكاليف أقل.

قال لافاييت^(١) في موضوع ما من مذكراته Memoirs إن مغالاة الناس بنظام الأسباب العامة يعزى أوساط الساسة الذين من المرتبة الثانية كل العزاء. وأضيف إلى ذلك أن هذا يؤدي بأوساط المؤرخين إلى نتائج ليست أقل غرابة وعجبا، فهذا النظام يستطيع دائماً أن يقدم لهم بضعة أسباب قهرية تخلصهم من أشق جزء من كتابهم، وتعاون ما في عقولهم من خمول، أو من عجز؛ وفي الوقت نفسه تضيء على هؤلاء المؤرخين شرف التفكير العميق.

أما من جهتي، فأرى أنه لا يوجد عصر يمكن أن يعزى فيه جزء من الأحداث التي تجري في هذا العالم إلى حقائق عامة جداً، وعصر آخر يعزى فيه إلى مؤثرات جزئية خاصة كل الخصوص. فهذان النوعان من الأسباب يعملان باستمرار، ولا يختلفان إلا من نسبة أحدهما إلى الآخر، فالحقائق العامة تصلح لتفسير أشياء أكثر في العصور الديمقراطية عنها في العصور الأرستقراطية. أما الأشياء الأقل فعزى عندئذ إلى المؤثرات الفردية، وفي العصور الأرستقراطية نجد العكس، فالمؤثرات الخاصة تكون أقوى وأعظم، على حين أن عمل الأسباب العامة يكون أضعف، اللهم إلا إذا اعتبرنا الظروف نفسها عاملاً يتحول لبعض الأفراد أن يخالفوا نزعات سائر المؤرخين القطرية.

فالمؤرخون الذين يعنون بوصف ما يجري في البلاد الديمقراطية على حق إذن، في أن يعزوا الكثير إلى الأسباب العامة، وفي أن يوجهوا معظم انتباههم إلى استكشاف هذه الأسباب، ولكنهم مخطئون في إنكارهم كل الإنكار ما للأفراد من تأثير خاص، مجرد أن تتبع هذا التأثير ومعرفته ليس من السهولة في شيء.

(١) هو الركنيز دو لافاييت (١٧٥٧ - ١٨٣٤) - وكان قد تطوع في جيش التحرير الأمريكي بقيادة جورج واشنطن، ثم اشترك في الثورة الفرنسية وكان ينصح بالاعتدال حتى اضطر إلى مغادرة فرنسا ولم يعد إليها إلا بعد سبع سنوات ولم يشارك في الحياة العامة فيها إلا بعد سقوط نابليون فاشترك في ثورة ١٨٣٠، أما مذكراته التي يشر إليها المؤلف فقد نشرت سنة ١٨٣٤.

والمؤرخون الذين يعيشون في العصور الديمقراطية لا ينزعون إلى تحيين سبب عظيم لكل حدث يحصل فحسب، بل إنهم يميلون كذلك إلى ربط الأحداث بعضها ببعض ربطاً يؤدي إلى استبطان نظام منها .. أما في العصور الأرستقراطية فينتجه انتباه المؤرخين دائماً إلى الأفراد، على حين يفوتهم ما بين الحوادث من ترابط، أو بعبارة أخرى، إنهم لا يعتقدون بوجود شيء من قبيل هذا الترابط، فسمط التاريخ يدر لهم أنه يتقطع في كل لحظة بانقطاع حياة الفرد؛ والأمر على العكس من ذلك في البلاد الديمقراطية، حيث يرى المؤرخ من الأعمال والأحداث أكثر مما يرى من الأفراد الذين يقومون بها، فيسهل عليه كل السهولة أن يقيم نوعاً من التوالي والتواتر بين تلك الأحداث .

ليس في الآداب الكلاسيكية القديمة التي خلفت لنا الكثير من المؤلفات التاريخية الرائعة أي نسق عظيم من الأنساق التاريخية، على حين أن أفقر الآداب الحديثة ليحفل بأمثال هذه النظم، ويبدو أن قدامى المؤرخين لم يستخدموا استخداماً كافياً تلك النظريات العامة التي ينزع كتابنا المؤرخون إلى الإسراف فيها .

هذا وللمؤرخين الذين يكتبون تواريخهم في عصور ديمقراطية، نزعة أخرى أشد خطراً، فإذا ما ضاعت آثار عمل الفرد في الأمة فإننا كثيراً ما نجد العالم يظل يتحرك من دون أن تظهر القوة التي تحركه سافرة. ولما كان من الصعوبة بمكان أن نغيز ونحلل الأسباب التي، وهي تؤثر في إرادة كل فرد من أفراد الأمة، تتحد في النهاية وتحمل على استحداث حركة في الأمة برمتها، فإن الناس ينساقون إلى الاعتقاد بأن هذه الحركة غير إرادية وأن الجماعة تخضع على غير إرادتها لقوة عليا تسيطر عليها؛ بل وحتى عندما نظن أن الحقيقة العامة التي تسيطر على جميع الأفراد قد تم استكشافها في هذه الدنيا، فإن مبدأ حرية الإرادة لا يصير بذلك مبدأً يقينياً. إن سبباً يؤثر في ملايين الناس دفعة واحدة، وقويماً كل القوة حتى إنه يوجههم جميعاً قسراً في اتجاه واحد، ليدو شيئاً لا يمكن مقاومته، فبعد أن يدرك العقل أن الناس يستسلمون لهذا السبب فعلاً ويدعون له فإنه ليكاد يستبطل أن البشر لا قبل لهم بمقاومته .

لا ينكر المؤرخون الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية إذن أن لبعض المواطنين قدرة على التأثير في مقدرات الشعب ومصائره، بل إنهم ليجردون هذا الشعب نفسه من أية قدرة على تعديل أحواله الخاصة به، ويعزون مصائره كلها إما إلى مشيئة إلهية لا مرد لحكمها، وإما إلى ضرورة عشواء. فلهم يرون أن كل أمة مقدور عليها، بطبيعة موقعها وأصلها وتاريخها وأخلاق أهلها - مصر معين لا تستطيع أية جهود أن تغيره وتحوره. ومن ثم تراهم يربطون كل جيل بالذي قبله، ويظلون يرجعون بنا من جيل إلى جيل حتى يصلوا بنا إلى أصل العالم ولشأته، وبذلك ينشئون سلسلة هائلة محكمة تحيط بالجنس البشري كله، وتربطه كله ببعضه ببعض. إنهم لم يكفهم أن يبنوا أسباب ما يجري من أحداث، بل أرادوا

أن يظهروا لنا أنها ما كانت تستطيع أن تحدث بشكل آخر غير الذى حدثت به . فهم يختارون أمة وصلت إلى مرحلة من مراحل تاريخها ثم يؤكدون لنا أنها لم يكن يسعها إلا أن تسلك الطريق الذى سلكت وأدى بها إلى أن تبلغ ما بلغت ، فتقرير ذلك أيسر عليهم كل اليسر من أن يبينوا لنا كيف يكون في وسع هذه الأمة أن تختار لها طريقاً آخر أفضل مما اختارت أن تسلكه .

وعندما نطالع ما كتبه مؤرخو العصور الأرستقراطية ، وبخاصة القدامى منهم ، يخيل إلينا أن الإنسان لا يحتاج إلا إلى أن يكون سيد نفسه ، لكي يسيطر على توجيه مصيره ، ويحكم بنى جنسه ، وعندما نقرأ كتب التاريخ التى وضعت في عصرنا يبدو لنا فيها أن الإنسان لا حول له ولا قوة ، لا على نفسه ولا على كل ما حوله . لقد علم مؤرخو العصور القديمة الناس كيف يأمرؤن ، أما مؤرخو عصرنا فلم يعلموهم سوى أن يطيعوا ، فكثيراً ما يبدو المؤلف منهم في كتاباته عظيماً ، ولكن بنى البشر أنفسهم ضئال كل الضئالة .

فإذا حدث وانتقل مذهب الضرورة الحتمية هذا ، وهو مذهب حبيب إلى قلوب المؤرخين في العصور الديمقراطية - انتقل من المؤلفين إلى قرائهم ، حتى يعدى الجماعة كلها ، ويستولى على عقل الجماهير ، فإنه سرعان ما يشمل نشاط المجتمع الحديث .

وزيادة على ذلك فأمثال هذه المذاهب خطيرة بوجه خاص في عصرنا هذا ، فأهلها ميالون إلى التشكك في حرية إرادة البشر لأن كل واحد منهم يشعر بأنه مقيد من كل جانب بضعفه الخاص ؛ إلا أنهم لا يزالون مع ذلك مستعدين للاعتراف باستقلال الناس وقوتهم ، ماداموا متحدين في مجتمع . فلنجعل هذا المبدأ نصب أعيننا ، إذن ، لأن الهدف الأكبر في عصرنا الآن هو النهوض بنفوس الناس والسمو بها ، وليس إكمال إخضاعها وإذلالها .

الفصل الحادى والعشرون

البلاغة البرلمانية فى الولايات المتحدة

الناس فى البلاد الأرستقراطية متصلون كلهم بعضهم ببعض، ويعتمدون بعضهم على بعض، ففيها نظام متدرج للمراتب والمقامات، يربطهم جميعاً، ويتطلب من كل واحد منهم أن يلتزم مكانته ولا يتعداها، كما يتطلب من الأمة كلها أن تظل خاضعة طيبة .. ولا تخلو مجالس هذه الأمم السياسية من شيء من هذا النظام، فكل حزب من أحزابها منضو بطبيعة الحال تحت حكم زعيم معين يذعن له كل أعضاء الحزب مدفوعين بدافع يكاد يكون غريزياً، وإن نشأ فى الواقع من عادات اكتسبوها فى مجالات أخرى .. وبذلك ينقلون عادات المجتمع الكبير إلى المجتمعات الصغرى كالمجالس وغيرها .

وكثيراً ما يحدث فى البلاد الديمقراطية أن يتجه عدد كبير من المواطنين نحو نقطة واحدة بعينها، وإن كان كل واحد منهم يسير نحوها من تلقاء نفسه وهو يخادع نفسه على الأقل، فيقول إنه إنما يسير إليها من غير أى دافع خارجى . فلما كان قد اعتاد الاستقلال بتوجيه سلوكه وتصرفاته، وينظمها بحسب دوافع ثابتة من ذات نفسه هو، صار يضيق ذرعاً بأى إملاء يفرض عليه .. فهذا الميل إلى الاستقلال، وعادة ممارسته باستمرار يلازمان المرء منهم فى مجالس الأمة؛ فإن قيل أن يتفق مع آخرين على تحقيق غرض معين، أثر أن يترك شأنه حراً فى العمل على إنجاح العمل المشروع بطريقته هو الخاصة على الأقل . ومن ثم كانت الأحزاب فى البلاد الديمقراطية تألف من الرقابة والإشراف فلا تستطيع الصبر على توجيهات زعمائها ولا تلسس لهم قيادتها إلا فى لحظات الخطر الداهم العام الشديد . وحتى هنا، نجد سلطة الحكومة التى قد تتمكن من جعل الناس فى هذه الظروف الحرجة يتكلمون ويعملون، لا تستطيع أن تحملهم على أن يلتزموا الصمت .

ولا يخفى أن أعضاء المجالس السياسية فى الأمم الأرستقراطية يختارون عادة من الأرستقراطيين أنفسهم، وكثيراً ما يكون المركز الذى يشغله العضو منهم فى المجالس فى نظره دون ذلك الذى يتبوأ بطبيعة حقه الخاص فى البلاد، مما يعزبه كل العزاء عن عدم قيامه بدور مرموق فى مناقشات الشؤون العامة فى المجالس، ويمنعه من التلطف على القيام بأى دور ثانوى فيها .

أما في أمريكا فكثيراً ما يحدث ألا يكون للنائب أى شأن يذكر إلا بفضل مركزه في المجلس، ومن ثم كانت حاجته الدائمة إلى مكانة مرموقة فيه تعذبه وتقض مضجعه، فهو يشعر برغبة ملحة تدفعه إلى مقاطعة زملائه الأعضاء كى يقحم هو آراءه ويبرزها. هذا وليس غروره وحده الذى يحمله على مواصلة السير في طريقته هذه، بل لانسى غرور أهل دائرته الانتخابية، ولا الضرورة التى تقضى النائب أن يعمل على إرضائهم باستمرار. أما في الأمم الأرستقراطية فيندر أن يجد عضواً من أعضاء المجلس يعتمد كل الاعتداد على الناخبين من أهل دائرته؛ فهو في نظرهم لا يعدو أن يكون مثلاً لهم لا غنى عنه بشكل ما، وقد يكونون هم أنفسهم المعتمدين عليه الاعتداد كله في بعض الأحيان، فإن هم رفضوا في النهاية أن يعيدوا انتخابه، فمن السهل عليه أن ينتخب في دائرة أخرى، أو أن يتحى عن الحياة العامة، ويحيا حياة كلها كسل وفراغ، ولها مع ذلك روحها وبهجتها له. أما في دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة فمن المتعذر أن يكون للنائب أى سلطة دائمة على عقول ناخبيه، فمهما كان عدد الناخبين في دائرته صغيراً، فعدم استقرار أمور الديمقراطية، يجعله يكيف نفسه بحسب الأحوال، ويعمل ما في وسعه لإرضاء ناخبيه والتقرب إليهم باستمرار، لأنه لا يستطيع أن يستوثق دائماً من أنصاره، فإن حدث وانفضوا من حوله، وجد نفسه وحيداً لا موارد له يعتمد عليها؛ فمركزه الطبيعي ليس من السمو بحيث يجعله معروفاً بسهولة لغير الذين على كتب منه. هذا، وفي ذلك الاستقلال الكامل الذى يعيش فيه المواطنون، لا يستطيع أن يأمل أن يفرضه أصحابه، أو تفرضه الحكومة نفسها، على دائرة انتخابية لا تعرفه. فمصيره مرتبط بدائرته الانتخابية التى يمثلها إذن، وعليه أن يبدأ من هذا الركن من العالم ويرتفع بنفسه ليحكم الشعب، ويؤثر في مصائر العالم كله.. فطبعى إذن أن يفكر أعضاء المجالس السياسية في البلاد الديمقراطية في ناخبيهم، على حين يفكر أعضاء المجالس في البلاد الأرستقراطية في مصالح حزبهم أكثر مما يفكرون في إرضاء ناخبيهم.

ومن ثم كان الذى ينبغى أن يقوله النائب لإرضاء الناخبين من أهل الدائرة ليس دائماً ما يجب أن يقال في سبيل خدمة الحزب الذى ينتمى إليه خدمة صادقة، ولا هو بالرأى السياسى الذى يقول به أعضاؤه، وكثيراً ما تقضى مصلحة الحزب العامة ألا يتحدث النائب الذى ينتمى إليه في المسائل الكبرى التى لا يفهمها حق الفهم؛ وألا يتكلم إلا قليلاً في المسائل الصغيرة التى تعوق سير المسائل الكبرى أو تربكها؛ وعليه أخيراً ألا يتكلم أبداً في معظم الأحوال. فقد يكون التزامه الصمت أكبر خدمة يقدمها لبلاده خطيب قليل الكفاية.

ومع ذلك فالناخبون من أهل الدائرة لا يرون في نائبهم أن يكون على هذا النحو. فقد احطاروه نالاً عنهم ليشارك بنصيب في حكومة البلاد؛ ففكرتهم في قدرته عظيمة بالغة. وإذا كان الناس يدون عادة أعظم شأننا كلما كان ما حولهم أصغر وأدنى منهم، جاز لنا أن نقول إن الفكرة التى يكونونها عن النائب تتضخم وتصبح أعلى بكثير كلما قلت

المواهب في أهل الدائرة التي يمثلها . ومن ثم فكثيراً ما يحدث أن يزداد أمل الناخبين في تحقيق ما ينتظرونه منه كلما قل ما يجب أن يتوقعوه من نائبهم ، ومهما كان هذا النائب قليل الكفاية ، فإنهم لا يترددون في أن يطالبوه ببذل جهود جارية تتناسب مع المرتبة التي رفعوه إليها .

وزيادة على مركز النائب ، من حيث هو أحد المشرعين للولاية ، فالناخبون يعدونه راعى دوائرهم وحامياً الطبيعي في المجلس التشريعي ، بل إنهم ليعتبرونه عادة وكيلاً عن كل ناخب منهم أيده في الدائرة -- وإنهم ليخادعون أنفسهم باعتقادهم أنه لن يكون أقل غيرة في دفاعه عن مصالحهم الخاصة عن تحمسه للدفاع عن مصالح البلاد جمعاء . ومن ثم كان الناخبون واثقين سلفاً من أن نائبهم الذي وقع عليه اختيارهم سيكون خطيباً مفوهاً وأنه سيتكلم كثيراً كلما استطاع إلى الكلام سيلاً .. وأنه في الحالات التي يضطر فيها إلى الامتناع عن الكلام سيحاول ، مع ذلك أن يوجز في خطبه ، على قلتها ، بحث جميع المسائل الكبرى التي تهم الولاية ، ويذكر فيها جميع ما يشكون منه من المتاعب الصغيرة ، فعليه أن ينتهز كل فرصة تتاح له ويعلن للناس ما هو قادر على أن يعمل به ، وبدلاً من أن يظل يسرف في جهوده وقواه ، عليه أن يركزها في بعض الأحيان في حيز صغير حتى يقدم لأهل دائرته الانتخابية أو لنفسه هو أيضاً ، خلاصة كاملة رائعة . فهم على هذا الأساس يعطونه أصواتهم في الانتخابات التالية .

هذه أحوال تدفع الرجال المخلصين المتوسطين الكفاية إلى اليأس ، فإنهم لعلمهم بمدى قدراتهم ، ما كانوا يتقدمون للخطابة أبداً لولا الإلحاح عليهم ، وعندما يتقدم النائب إلى منصة الخطابة ويأخذ في الكلام فيملأ قلوب أصدقائه خوفاً عليه ، وعندما يتدهور ويندفع ويلقي بنفسه وسط مشاهير الخطباء فإنه يربك المناقشة ويسبب المجلس ويرهقه .

فجميع القوانين التي تؤدي إلى جعل النائب معتمداً على الناخبين لا تؤثر في مسلك المشرعين فحسب ، بل ، كما أشرت في موضع آخر ، تؤثر كذلك في اللغة والعبارات التي يستخدمونها ، فهي تؤثر في المسائل والموضوعات نفسها ، وفي الطريقة التي تناقش بها .

فلا يكاد يوجد عضو واحد من أعضاء الكونغرس يرضى بالعودة إلى بلده قبل أن يرسل إلى أهل دائرته الانتخابية بخطبة واحدة على الأقل ، مما ألقاه ، ولا من يستطيع أن يتحمل أن يقاطع قبل أن يكون قد ضمن خطبته كل ما يمكن أن يقال من اقتراحات نافعة تمس الأربعة والعشرين^(١) ولاية التي يستظمها الاتحاد ، ولا سيما الدائرة التي يمثلها . ولذلك تراه يعرض على عقول السامعين سلسلة من الحقائق الهامة الكبرى (التي يحسن تفهمها ، ولا يحسن التعبير عنها) ويذكر تفاصيل نافهة يعرف حقاً كيف يقف عليها بسهولة

(١) كان هذا عدد الولايات وقت زيارة المؤلف لأمريكا .

ويعبر عنها كذلك. ومن ثم، فكثيراً ما تكون المناقشات في هذا المجلس العظيم غامضة مضطربة، فيبدو كأنها تجر أذيالها في ثقل وبطء بدلاً من أن تتجه نحو الهدف المنشود مباشرة. ويحيل إلى أن مثل هذه الحال ستجلى دائماً في المجالس العامة في البلاد الديمقراطية.

قد تنجح الظروف السعيدة، والقوانين الرشيدة، في أن تجذب إلى المجلس التشريعي في الأمة الديمقراطية رجالاً أكفاء ممن يرسلهم الأمريكيون إلى الكونجرس، ولكن ليس ثم شيء يستطيع أن يجمع الرجال المتوسطى الكفاية الذين وصلوا إلى مقاعد المجلس فعلاً، من أن يظهروا أنفسهم أمام الجمهور بكل وسيلة من الوسائل راضين مقتضين. وهذا داء غير قابل للشفاء التام في نظري، فهو لم ينشأ في «تكثيك» هذا المجلس فحسب، بل نشأ أيضاً في نظامه وفي دستور البلاد نفسها. والظاهر أن سكان الولايات المتحدة أنفسهم ينظرون إليه على هذا الضوء ذاته، وتجعل خبرتهم الطويلة بالحياة النيابية، لافى الامتناع عن إلقاء خطب سقيمة، بل في أن يرضوا في شجاعة بأن يستمعوا إلى إلقائها.. فهم يستسلمون إلى هذا الأمر استسلامهم إلى شر علموا بالخبرة، أنه شر لابد منه.

كشفنا عن الجانب التافه من جوانب المناقشة السياسية التي تدير في المجالس النيابية في الدول الديمقراطية، وعلينا الآن أن نعرض للجانب الرائع منها.. فما حدث في برلمان إنجلترا في المائة والخمسين سنة الماضية لم يكن له صدى كبير خارج تلك البلاد، فالآراء والمشاعر التي عبر عنها الخطباء لا تستثير أى عطف من أى شعب من الشعوب الأخرى، حتى أقربها إلى مسرح الحرية البريطاني العظيم، ذلك، على حين أن أوروبا كلها قد استشرت بالمناقشات الأولى التي دارت في أصغر مجالس المستعمرات الأمريكية في عصر الثورة.

وليس مرد هذا إلى ظروف خاصة وعرضية، بل إلى أسباب هامة باقية. فلا أستطيع أن أتصور شيئاً أروع ولا أقرى من خطيب عظيم يناقش مسائل خطيرة من مسائل الدولة في مجلس ديمقراطي.. وإذا لم يعد ثمة طبقة ترسل نواباً عنها إلى المجلس ليظلوا مصالحها الخاصة، ويدافعوا عنها، صار الخطيب يوجه كلامه إلى الأمة جمعاء ويتكلم باسمها، مما يجعل آرائه واسعة عامة، ويزيد عبارته رصانة وقوة. ولما لم يعد للسوابق هنا أية قيمة، ولم تعد ثمة امتيازات خاصة معينة، ولا حقوق ذاتية خاصة بأفراد معينين، اضطرت العقل أن يلجأ إلى الحقائق العامة المستمدة من الطبيعة البشرية لحل المسألة المعينة المعروضة على بساط البحث، فلا غرو أن كانت المناقشات السياسية التي تجري في أمة ديمقراطية، مهما كانت هذه الأمة صغيرة، على درجة من السعة كثيراً ما تجعلها جذابة تسترعى اهتمام الجنس البشرى كله.. فالتناس كافة يتخمون بهذه المناقشات، لأن موضوعها هو الإنسان نفسه، والإنسان واحد في كل مكان.

وعلى النقيض من هذا، فمن بين أعظم الأمم الأروستقراطية تجري مناقشة أكثر

المسائل عمومية في الغالب دائماً على أساس من بعض الحقج الخاصة المستمدة من الممارسة في وقت معين أو من حقوق طبقة معينة والتي تهم هذه الطبقة وحدها دون غيرها أو تهم معظم الناس الذين يتصادف وجودهم ضمن هذه الطبقة .

فإلى هذا السبب ، وإلى عظمة الشعب الفرنسي ، وكذلك إلى ميول الشعوب التي تستمع إليه وتبته ، يجب أن يرجع هذا التأثير البالغ الذي قد تحدثه في العالم المناقشات الفرنسية في الشؤون السياسية ، فكثيراً ما كان يتحدث خطباء فرنسا إلى البشر أجمعين ، حتى ولو كان كلامهم موجهاً إلى الفرنسيين وحدهم .

الباب الثاني

تأثير الديمقراطية في مشاعر الأمريكيين وعواطفهم

الفصل الأول

الأم الديمقراطية تحب المساواة حباً أقوى وأدوم من حبها الحرية

لا أراى بحاجة إلى القول بأن حب المساواة هذا، يعد أولى تلك العواطف التى نشأت من تساوى أحوال الناس الاجتماعية، وأقواها جميعاً. فلا يدهش القارئ إذن إن أنا تحدثت إليه عن هذه العاطفة قبل غيرها من العواطف الأخرى .

فقد لاحظ كل امرئ فى عصرنا أن حب المساواة هذا يزداد كل يوم رسوخاً فى نفوس الناس، وبخاصة فى فرنسا فكم من مرة قيل بأن تعلق أبناء عصرنا بالمساواة لأشد من تعلقهم بالحرية وأوثق منه^(١). وإذا لم يتوصل أحد بعد إلى تعرف أسباب هذه الحقيقة، فلا غرو أن حاولت البحث عنها هنا .

فلنتصور نقطة قصية متطرفة يمكن أن تلتقى عندها الحرية والمساواة، وتنتزع إحداها بالأخرى. ولنفرض أن جميع أفراد الشعب يشتركون فى الحكم؛ ولكل واحد منهم فيه حق مساو للآخر. ولما كان كل شخص لا يختلف عن الآخرين، لم يكن منهم من يستطيع أن يمارس سلطة استبدادية عليهم، فالناس لا يكونون أحراراً إلا لأنهم متساوون كل المساواة، ولا يكونون متساوين تمام المساواة إلا لأنهم استكملوا حريتهم. فإلى هذه الحالة المثالية تتجه الأمم الديمقراطية، وهذا هو أكمل شئ يتسنى للمساواة أن تتخذه فى هذه الدنيا؛ ولكن ثمت أشكال كثيرة أخرى لا تقل رغبة تلك الأمم فيها عن ذلك الشكل، وإن كانت دونه كمالاً .

هذا، ومن الميسور أن يقام مبدأ المساواة فى المجتمع المدنى من غير أن يكون هذا المبدأ مسيطراً فى عالم السياسة. فقد يكون للناس فى هذا المجتمع حقوق متساوية، من حيث استمتاعهم بنفس الملذات، والالتحاق بنفس المهن، وبالتردد على نفس المحلات - جملة القول، لهم الحق فى العيش بنفس الطريقة والسعى وراء جمع المال بطريقة واحدة، على الرغم

(١) كثيراً ما يشهد على ذلك بابوليون بونايرت فقد نال شهرة وحظوة كبيرتين لدى الناس. فمع أنه صادر الحرية، حرص على استيفاء المساواة بينهم .

من أنهم لا يشتركون جميعاً بأنصبة معساوية في شئون الحكم . بل إن نوعاً من المساواة قد يقوم حتى في عالم السياسة على الرغم من عدم وجود حرية سياسية فيه ، فقد يكون المرء مساوياً لجميع مواطنيه ، إلا فيمن هو سيد الجميع دون تمييز ، وهو الذي يختار من بينهم من يعهد إليهم بسلطانه ؛ ولا يثنى علينا أن نتصور أشكالاً أو نظريات أخرى تتوافر للناس بحسبها ، مساواة كبيرة إلى جانب مؤسسات حرة ، حرية كبيرة كانت أو صغيرة ، بل حتى إلى جانب مؤسسات لا حرية فيها مطلقاً .

ومع أن الناس لا يمكن أن يصيروا متساوين مساواة مطلقة إلا إذا كانوا أحراراً كل الحرية ، مما يترتب عليه إدماج المساواة ، وقد بلغت أقصى مداها ، في الحرية ، وعندئذ يكون لدينا سبب وجيه يدعونا إلى تمييز الواحدة عن الأخرى ، فميل الناس إلى الحرية ، وميلهم إلى المساواة ، هما في الواقع شيان متمايزان ، ولا حرج من أن أضيف إلى ذلك ، أنهما يعدان في الأمم الديمقراطية شيئين غير متساويين .

وبمزيد من البحث والاستقصاء يتبين لنا أن في كل عصر حقيقة خاصة غالبية تتصل بها سائر الحقائق ، وتؤدي هذه الحقيقة عادة إلى فكرة حافلة ، أو إلى شهوة طاغية تجذب إليها جميع المشاعر ، وكل الآراء الدائعة في العصر ، ويجرفها معها حتى لتكون أشبه بمجرى عظيم تصب فيه جميع الرواليد المجاورة .

لقد ظهرت الحرية في العالم في أوقات مختلفة ، وبأشكال شتى ، فهي لم تكن مرتبطة أبداً بحالة اجتماعية معينة ، دون غيرها من الأحوال ، ولا مقصورة على البلاد الديمقراطية وحدها ، فلا بد أن تكون إذن هي السمة التي تتميز بها العصور الديمقراطية عن سائر العصور ، أما الحقيقة الخاصة الغالبة ، التي تتميز بها تلك العصور ، فهي المساواة في الأحوال الاجتماعية ؛ وأما الشهوة الطاغية على الناس فيها ، فالغرام بهذه المساواة ، فلا تسألن عن سبب لتلك الروعة العجيبة التي افتتن بها الناس في العصور الديمقراطية واجتذابهم إلى العمل على أن يكونوا متساوين ؛ ولا عن تلك الأسباب الخاصة التي تجعلهم يؤثرن الاستمسك بالمساواة ، ذلك الاستمسك الشديد ، عن سائر الميزات التي يقدمها إليهم المجتمع . فالمساواة هي السمة التي تتميز بها العصور التي يعيشون فيها . وفي هذا وحده ما يكفي لبيان السبب الذي دعاهم إلى إظهارها على ما عداها .

ولكن ثم عدة أسباب ، غير هذا السبب تدفع الناس في هذه العصور إلى أن يفضلوا المساواة على الحرية عادة .

فإن حدث ونجحت أمة ما في أن تقضى بنفسها على المساواة الغالبة على بلادها أو على الأقل ، في التقليل منها ، فإنها لم تصل إلى ذلك إلا بعد جهود طويلة شاقة ، إذ يجب عليها أن تعدل أحوالها الاجتماعية ، وتلغى قرائنها ، وتحدد آراءها ، وتغير عاداتها ، وتبدل أخلاقها ، أما الحرية السياسية فما أيسر فقدانها ؛ فحسب الأمة أن تهمل الاستمسك بها ، فإذا بهذه

الحرية تقلت من أيديها. ومن ثم كان الناس لا يتشبعون بالمساواة لأنها عزيزة عليهم فحسب، بل كذلك، لأنهم يعتقدون بأنها يجب أن تدوم لهم.

هذا، وقد يضر التطرف في الحرية السياسية بسلامة الأفراد وهدونهم، وبممتلكاتهم الموروثة، بل وبحياتهم كذلك، وهذا أمر لا يخفاء فيه حتى على ذوى العقول المحدودة غير الفاحصة. وعلى النقيض من ذلك، لا يستطيع غير الرجال اليقظين البعيدى النظر أن يدركوا الأخطار التى تهددهم بها المساواة، وهم عادة يضافدون الإشارة إليها أو ذكرها، لأنهم يعلمون أن الكوارث التى يخشونها لن تصيب غير الأجيال المقبلة، وهى أجيال لم يعد يفكر فيها غير فئة من أهل الجيل. هذا، والبلايا التى قد تجرها الحرية على البلاد بلايا مباشرة وواضحة للجميع، ويتأثر بها الناس كلهم تأثراً كبيراً كان أو قليلاً، أما الشرور التى قد يجربها على الناس الإفراط فى المساواة فلا تتكشف لهم ببطء، لأنها تنسرب إلى الهيئة الاجتماعية تدريجياً، ولا ترى إلا من بعيد. وفى اللحظة التى تصبح فيها عيفة بارزة الأثر، تكون العادة قد جعلت الناس يألفونها فلا يعودون يشعرون بها.

أما المزايا التى تأتينا بها الحرية، فلا يستبين أثرها إلا على مر الزمن، ومن السهل كل السهولة أن يجد الإنسان فى إدراك السبب الذى يحدثها، على حين أن مزايا المساواة تتجلى مباشرة، ويتيسر تتبعها دائماً وإرجاعها إلى الأصل الذى عنه صدرت.

هذا، وقد تتيح الحرية السياسية، من وقت لآخر لعدد من المواطنين متعاً ومسرات رفيعة؛ على حين تمنح المساواة كل الناس مقداراً من النعم الصغيرة فى كل يوم؛ فبهاج المساواة يشعر بها الناس جميعاً فى كل لحظة تمر بهم، فضلاً عن أنها فى متناولهم أجمعين. فيشعر بها أنبل الناس، كما يستعذبها ويستمتع بها ذور النفوس العادية، فالشهوة التى تخلقها المساواة شهوة قوية نشيطة وعامة فى وقت واحد، ولا يستطيع الناس أن يستمتعوا بالحرية السياسية من غير أن يدفخوا ثمنها بطع تضحيات، ولا هم يحصلون عليها أبداً إلا بالكثير من الجهود، على حين أن المسرات التى تؤدى إليها المساواة تتوافر من تلقاء نفسها، فيدو أن كل حدث من الأحداث الصغار التى تجرى فى الحياة الخاصة يؤدى إلى إيجاد هذه المسرات، وحسب الإنسان أن يعيش، كى يستمتع بها.

تحب الشعوب الديمقراطية المساواة دائماً، وفى كل عصر من العصور، ومع ذلك فثم عهود معينة يبلغ فيها غرام الناس بها درجة تقارب حد الجنون، وذلك عندما ينهار النظام الاجتماعى القديم بعد أن ظل مهدهدأً بالسقوط أمدأً غير قصير، ولا يتم هذا الانهيار إلا بعد صراع داخلى مرير، وبعد تحطيم الحواجز والسدود التى تفصل المواطنين بعضهم عن بعض؛ وعندئذ يهرع الناس إلى المساواة، ويندفعون إليها كما لو كانت غيمة اغتموها، ثم هم يستمسكون بها استمسكهم بذخر يعضون عليه بالتواجد، خشية أن يسلبهم أحد إياها؛ فحب المساواة ينقد إلى قلوب الناس ويغلغل فيها ويتسع حتى يملأ كل جوانبها فلا تقل لهم

إنهم باستسلامهم الأعمى لهذه الشهوة وحدها ، يلحقون الضرر بأعز ما لديهم من مصالح ، لأنهم سيصمون آذانهم عنك ؛ ولا تبين لهم أن الحرية تفلت من أيديهم ، في أثناء ما يولون وجوههم شطر اتجاه آخر ؛ إنهم عمى لا يصرون ؛ أو أنهم لا يستطيعون أن يميزوا في هذا العالم سوى شيء واحد جدير بأن يطلبوه ويسعوا وراءه جاذبين .

إن كل ما سبق أن قلته ليصدق على الأمم الديمقراطية جمعاء ، أما ما سيل فيصدق على الفرنسيين وحدهم . فلم تنشأ الحرية ولم تترق في معظم الأمم الحديثة ، وبخاصة في شعوب القارة الأوروبية ، إلا عندما أخذت الأحوال الاجتماعية تتجه نحو المساواة ، ونتيجة لهذه المساواة نفسها . لقد كان الملوك المستبدون أعظم من عمل على جعل رعاياهم كلهم في مستوى واحد . فقد كانت المساواة في هذه الأمم أسبق من الحرية فيها ، وهكذا كانت المساواة أمراً معروفاً عندما كانت الحرية لاتزال بدعة جديدة . فقد خلقت المساواة لنفسها عادات وآراء وقوانين خاصة ، على حين ظهرت الحرية وحدها ، ولأول مرة في الوجود . وهكذا كانت الحرية لاتزال مسألة رأى ، وميل ، بينما كانت المساواة قد تسلمت إلى عادات الشعب وسيطرت على آدابه الأخلاقية ، وصبغت كل عمل في الحياة بصبغة خاصة ، مهما كان ذلك العمل وضعياً ، فكيف بنا لانتعجب إذن إن أثر معاصرونا الراحدة على الأخرى ؟

وفي اعتقادي أن الشعوب الديمقراطية تميل بفطرتها إلى الحرية ، فإن تركت هذه الشعوب وشأنها سعت وراءها وأولعت بها ، وتأملت كل الألم إن هي حرمتها يوماً ما ، أما من حيث المساواة فغرامهم بها عفيف ، وموصول لا ينقطع ، وقرى لا يقهر ، فتراهم يطالبون بالمساواة في الحرية ، وإن هم لم يحصلوا عليها ظلوا يطالبون بها حتى في العبودية ؛ فأسهل عليهم أن يتحملوا الفقر والذل والهمجية ، من أن يطبقوا الأرستقراطية .

ويصدق هذا على كل العصور ، ولا سيما عصرنا الحاضر ، فجميع الناس (وجميع الدول) الذين يغنون أن يناضلوا ضد هذه الشهوة التي لاتقاوم سيكون نصيبهم الهزيمة وسيضارون بها ، وقد يهلكون بسببها . فالحرية لا يمكن أن تقوم في عصرنا من غير مساواة ، بل إن الاستبداد نفسه لا يستطيع أن يحكم إلا بتأييد منها .

الفصل الثاني

الفردية في البلاد الديمقراطية

أوضحت من قبل السبب في أن كل إنسان في عصر المساواة يستمد آراءه من البحث عنها في ذات نفسه، وأوضح الآن كيف حدث في العصور نفسها أو وجه الإنسان كل عواطفه نحو نفسه وحدها. هذا، ولفظ الفردية تعبير جديد ولدته فكرة جديدة، فلم يكن أجدادنا يعرفون إلا لفظة «الأناية»، والأناية محبة المرء نفسه حباً عارماً مسرفاً يجعل صاحبه يربط كل شيء بذاته هو، ويؤثرها على كل شيء في الوجود، أما «الفردية» فعاطفة ناضجة هادئة تجعل كل عضو من أعضاء «الجماعة» ميالاً إلى الانفصال عن جملة بني جنسه، فيبتذهم هو وأسرته وأصدقائه؛ ثم بعد أن يكون لنفسه هكذا مجتمعاً صغيراً خاصاً، إذا به يدع المجتمع الكبير وشأنه، راضياً مختاراً. فالأناية تنشأ من الغريزة العمياء، على حين تنشأ الفردية عن حكم خاطيء أكثر مما تنشأ عن وجدان سليم، فهي ترجع إلى نقصان في العقل بقدر ما ترجع إلى الخراف أو مرض في القلب.

فالأناية تفسد بدور كل فضيلة، أما الفردية فلا تضعف في البداية إلا الفضائل الخاصة بالحياة العامة، ولكنها تناجم في النهاية سائر الفضائل وتقضي عليها؛ وينتهي بها الأمر إلى أن تندمج في الأناية ذاتها، ذلك أن هذه الأناية رذيلة قديمة قدم العالم، فهي لا تختص بشكل معين من أشكال المجتمع أكثر مما تختص بغيره، أما الفردية فمردّها إلى أصل ديمقراطي، وتهدد أن تنتشر بالنسبة عنها التي تنتشر بها المساواة.

وفي الأمم الأرستقراطية، حيث تظل الأسر قروناً طوياً ثابتة على حالة واحدة، ومستقرة في الغالب في بقعة واحدة، تظل جميع الأجيال فيها تبدو وكأنها متعاصرة، حتى ليكاد كل امرئ أن يعرف دائماً أجداده ويوليهم الاحترام الواجب لهم، ويخيل إليه أنه يرى حتى ذرائه، ويعبهم. ويفرض على نفسه راضياً واجبات نحو هؤلاء الذراري وأولئك الأجداد؛ وكثيراً ما يضحي بملذاته الشخصية في سبيل من سبقوه، ومن سيخلفونه من بعده. وزيادة على ذلك، فالمؤسسات الأرستقراطية تؤدي إلى ربط كل إنسان بعدد من مواطنيه. ولما كانت الطبقات في الشعب الأرستقراطي متمايزة ومعلمة، ودائمة، صار أفراد كل طبقة يعدون طبقتهم أشبه شيء بوطن مصغر لهم، فهي ملموسة أكثر من الوطن

الكبير وأعز منه عليهم. ولما كان جميع المواطنين في البلاد الأرستقراطية يشغلون مراكز ثابتة، كل مركز منها فوقه آخر، وترتب على ذلك أن صار كل منهم يرى فوقه رجلاً أسمى منه مقاماً ولا غنى عنه لحمايته، ويرى دونه رجلاً آخر، له أن يطالب بمعاونته ونصرته، فالناس الذين يعيشون في أزمنة أرستقراطية^(١) متصلون إذن صلة متينة بشيء خارج دائرتهم الخاصة، ويميلون دائماً إلى نسيان أنفسهم، ولا شك في أن فكرة الإخاء الإنساني العامة كانت ضعيفة في تلك الأزمنة، وغامضة كذلك، وكان يندر أن يفكر الناس في تكريس أنفسهم في العمل في سبيل إسعاد البشرية، لكنهم كثيراً ما كانوا يضحون بأنفسهم في سبيل بعض الناس. أما في العصور الديمقراطية فالأمر على العكس من ذلك، فعندما تكون واجبات كل فرد نحو بني جنسه أوضح بكثير مما هي في العصور الأرستقراطية، فالإخلاص في خدمة شخص معين يصبح أمراً نادراً كل الندرة، ذلك لأن رابطة الأخوة البشرية وإن كانت امتدت فإنها تكون قد استرخت أيضاً.

ففي الأمم الديمقراطية تظهر أسرار جدد باستمرار، وتختفي أخرى، وكل ما يبقى من الأسر القديمة تتغير أحواله ومظاهره، فخيوط الزمن تنقص في كل لحظة، وتصحى آثار الأجيال. فسرعان ما ينسى السابقون، أما اللاحقون فليس لأحد فكرة عنهم: فاهتمام الإنسان مقصور على من حوله وحدهم، وكلما ازداد اقتراب طبقة أخرى وازداد اختلاطهم بها أصبح أعضاؤها غير متمايزين، وفقدوا مشخصات طبقتهم، لقد صاغت الأرستقراطية سلسلة من جميع أعضاء المجتمع، تبدأ من الفلاح وتنتهي بالملك، فجاءت الديمقراطية وحطمت هذه السلسلة وفصلت كل حلقة فيها عن الأخرى.

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية ازداد عدد الأشخاص الذين، وإن كانوا لا يعدون من الأغنياء، وليس لهم من القوة ما يخولهم ممارسة نفوذ واسع على إخوانهم، حصلوا على ثقافة وثروة تكفيان لسد كل احتياجاتهم؛ أو كانوا احتفظوا بما كان لديهم منهما من قبل؛ فهم ليسوا مدينين بشيء لأحد ما، ولا هم ينتظرون شيئاً من أحد، فقد ألفوا أن يعتبروا أنفسهم أنهم وحدهم، ومستقلون عن سائر الناس، وأنهم ليتخيلون أن مصيرهم كله في أيديهم هم.

وهكذا يتبين لنا أن الديمقراطية لا تجعل كل إنسان ينسى أجداده فحسب، بل إنها لتخفي عنه حتى ذرائع، وتفصل عنه معاصريه، فهي تضطره إلى الاكتفاء على نفسه وحده دائماً، وتهده به بأن تقضى عليه في النهاية بالعزلة التامة.

(١) يقصد المؤلف بالذين يعيشون في أزمنة أرستقراطية كالأقطاعيين، وأباطهم.

الفصل الثالث

الفردية أقوى في أعقاب ثورة ديمقراطية منها في أى عصر آخر

في الفترة التي تعقب قيام جماعة ديمقراطية على أنقاض الأرستقراطية ، قد يذهل الإنسان من جراء ما يرى من انعزال الناس بعضهم عن بعض ، ومن جراء ما يترتب على هذا الانعزال من أنانية ، فلا تشمل هذه الأمم الديمقراطية على عدد كبير من المواطنين المستقلين فحسب ، بل إنها لتحفل دائماً بالرجال الذين لم يتمتعوا باستقلالهم إلا بالأمس القريب ، فتملوا بما حصلوا عليه من قوة جديدة ، وجعلوا يبالغون في الاعتزاز بثقتهم بقوتهم هذه ، وإذا كانوا يتصورون أن يوماً سيأتى عليهم يحتاجون فيه إلى الاستعانة بأحد من بنى جنسهم لم يتخرجوا من أن يعلنوا في الملأ أنهم لا يفكرون إلا في أنفسهم .

ومن النادر أن تسلم أرستقراطية ما ، إلا بعد نضال طويل تختم فيه خصومات وعداوات مريرة بين طبقات المجتمع المختلفة ، وتظل هذه العداوة قائمة حتى بعد سحق الأرستقراطية ، وتتجل آثارها ظاهرة في ذلك الاضطراب الديمقراطي الذي يعقب هزيمتها ، فالأعضاء الذين كانوا في أعلى درجات السلم الاجتماعي المنهار لا ينسون بسرعة ما كانوا يعمون به من عظمة سلفت ، وسيظلون يعدون أنفسهم غرباء وسط المجتمع الذي أعيد تنظيمه ، ويعدون جميع الناس الذين سوتهم الجماعة بهم ظالمين ، فما قد يصيب هؤلاء الظلمة من أحداث لا يستثير فيهم أى عطف . لقد فقدوا أندادهم وأقربائهم ، ولم يعودوا يشعرون أن ثمة مصلحة مشتركة تربطهم بمصائرهم ، وإذا صار كل منهم يقف بمنأى عن الآخرين ، فقد خيل إليه أنه لم يعد مطالباً بأن يعنى إلا بشئونه وحده . وأما الذين كانوا على العكس من ذلك ، في الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي ، ثم رفعتهم الثورة المفاجئة إلى المستوى العام ، فلا يستطيعون أن يتمتعوا باستقلالهم الذي نالوه حديثاً من غير أن يساورهم قلق خفى ، فإن هم صادفوا بعضاً من رؤسائهم السابقين وشعروا بأنهم صاروا وإياهم في مستوى واحد وقفوا بمنأى منهم وحدهم بأنظار حداد تتم عن الشماتة والخوف معاً .

ففى نشأة المجتمعات الديمقراطية نجد المواطنين إذن أميل ما يكونون إلى الانعزال ، فإن كانت الديمقراطيات لا تدفع الناس إلى التقارب ، فالثورات الديمقراطية تجعلهم يتحاشون بعضهم بعضاً ، ويحفظون في عصر المساواة ، بتلك العداوات التي كانت قد خلقتها فيهم حالة اللامساواة .

فأكبر ميزة امتاز بها الأمريكيون ، أنهم وصلوا إلى حالة الديمقراطية من غير حاجة إلى الاكثواء بنار حرب ديمقراطية ، وأنهم ولدوا متساوين من غير حاجة إلى أن يعملوا على أن يصيروا كذلك .

الفصل الرابع

يواجه الأمريكيون نتائج الفردية بإنشاء المؤسسات الحرة

من طبائع الاستبداد أنه مخوف كثير الارتباب في الناس، فيرى في التفريق بينهم خيراً ضماناً لبقائه، فلا غرو أن دأب يوجه كل همه إلى استبقائهم متفرقين منعزلين، فليس ثمة رذيلة من رذائل البشر تظفر لديه بالخطوة والقبول بقدر ما تظفر به الأنانية، فما أيسر على المستبد أن يقرر لرعاياه عدم حبه إياه، ماداموا لا يحبون بعضهم بعضاً، فهو لا يسألهم أن يعاونوه على النهوض بأعباء الدولة، بل حسبه منهم ألا يطعموا في حكمها؛ وإنه ليدمغ الذين يجمعون صفوفهم ويضمون جهودهم ليتعاونوا على إسعاد البلاد، بأنهم متصردون، دعاة الاضطراب والفرقة؛ فتراه يحرف معاني الألفاظ عن مواضعها، فيستدح من لا يكثرثون لأحد سوى أنفسهم فيسميهم بالمواطنين الصالحين.

وهكذا نجد الرذائل التي يولدها الاستبداد هي نفسها التي تؤيدها المساواة، وتنميتها، فهما أمران يكمل كل منهما الآخر، ويتعاونان بطرق خبيثة مؤذية، فالمساواة تقيم الناس إلى جانب بعضهم البعض من غير أن تربطهم بأية رابطة مشتركة، أما الاستبداد فيقيم بينهم الحواجز والأسوار لتستبقهم منعزلين متفرقين، فالمساواة تجعلهم غير مباينين لمراعاة مصائر سواهم من بنى جنسهم، على حين يجعل الاستبداد عدم الاكتراث العام نوعاً من الفضيلة العامة.

فالاستبداد خطر إذن في جميع العصور، ولكنه يخشى منه كل الخشية في العصور الديمقراطية بخاصة، وليس يشق علينا أن ندرك أن الناس في هذه العصور نفسها، شديدو الحاجة إلى الحرية، فعندما تجبر أعضاء الجماعة على العناية بالشئون العامة يضطرون إلى الابتعاد عن الدائرة التي فيها مصالحهم الخاصة، وقد يتزعون من أن لأن من التأمل فيما يجري في نفوسهم، فعندما يأخذ الإنسان في معالجة الشئون العامة بالاشتراك مع غيره، يبدأ يشعر بأنه ليس بالمستقل عن بنى جنسه كما خيل إليه لأول وهلة، وأن عليه أن يكثر من التعاون معهم إن شاء أن يعاونوه.

فعندما يتولى الشعب الحكم لا يكون هناك شخص واحد لا يشعر بما لحسن رأى الشعب فيه من قيمة؛ أو من لا يسعى وراء الخطوة عنده بأن يتودد إلى أولئك الذين سيعيش بين ظهرانيهم، ويعمل على أن يجذب حسن تقديرهم له، فكثير من الشهوات التي تميت قلوب الناس وتفرقها تضطر إذن إلى النكول والاختفاء وراء ستار، فتشتت الكبرياء، ولا يستطيع الأزدراء أن يسفر عن وجهه، وتغشى الأناية نفسها، ولما كانت معظم الوظائف في الحكومات الحرة عملاً بطريقة الانتخاب، صار الدين كانت عقولهم السامية، أو آمالهم العراض مقيدة كل التقييد في حياتهم الخاصة، يشعرون دائماً بأنهم لا يستطيعون أن يستغوا عمّن حولهم من الناس، ففي مثل هذه الأوقات يتعلم المواطنون إذن أن يفكروا في بنى جنسهم، يدفعهم إلى ذلك طموحهم نفسه؛ وكثيراً ما يجدون بشكل ما، أن مصلحتهم تقتضيهم أن ينسوا ذواتهم.

هذا وقد يعترض علىّ هنا باعتراض مستمد من طرق الدس والغدر التي تجرى في الانتخابات، وبالوسائل الخبيثة التي يستخدمها المرشحون في السعاية بخصومهم، فهذه أسباب للعداوة تزداد كلما تكرر حدوث الانتخابات العامة بكثرة، ولا شك في أنها مستطيرة. ولكنها مع ذلك ضرور عابرة، تزول، على حين أن ما يترتب عليها من منافع باق، يدوم، فرغبة بعض الناس في النجاح في الانتخابات قد تدفعهم إلى العداوة العنيفة مدة من الزمن، ولكن هذه الرغبة نفسها تؤدي بجميع الناس في النهاية إلى أن يتعاونوا. وإن حدث عرضاً أن كانت الانتخابات تفرق بين الصديقين، فقد يجمع نظام الانتخاب بين الكثيرين من المواطنين ويلم شعنتهم، ولولا هذا النظام لظلوا لا يعرف الواحد منهم الآخر، فالحرية تؤدي إلى عداوات شخصية، على حين يولد الاستبداد في الناس عدم اكتراث عام.

لقد ناضل الأمريكيون ضد نزعة المساواة إلى عزل الناس وتفريقهم بعضهم عن بعض، بأن أنشأوا المؤسسات الحرة، فجمعوا في قهر تلك النزعة. ولم يكن المشترعون الأمريكيون يعتقدون أن تمثيل الأمة كلها تمثيلاً عاماً يكفي أن يدفع عن المجتمع داء يعدونه متوطناً في كيان الجماعة الديمقراطية، وخيبثاً، قاضياً عليه في الوقت نفسه؛ بل رأوا من الخير أن ينفثوا روح الحياة السياسية في كل جزء من أجزاء الدولة حتى يستكثروا من فرص العمل الجماعي لكل أعضاء الجماعة، مما يشعرهم باستمرار باعتمادهم بعضهم على بعض، ولقد كانت فكرة حكيمة رائعة حقاً. فالمسائل العامة في أى قطر من الأقطار لا تشغل إلا بال الزعماء السياسيين. وهم لا يجتمعون إلا من حين إلى حين، وفي مواضع معينة، ولما كانوا كثيراً ما يغيون بعد ذلك عن بعضهم البعض، ولا يتراءون إلا نادراً تعذر أن تتعقد بينهم روابط وثيقة ودائمة، ولكن إن كان الغرض من الاجتماع إدارة الشئون لبقعة معينة، كالقرية أو المركز مثلاً، بواسطة ناس من أماليها ذاتهم، صار هؤلاء الناس في أنفسهم على اتصال دائم ميسور بعضهم ببعض، فيضطرون بشكل ما إلى التعارف والراضى، وإلى أن يتكفروا بعضهم ببعض.

فليس من الهين إخراج رجل من دائرته الخاصة، لتجعله يهتم بشئون الدولة كلها وبمصلحتها، فهو لا يدرك في وضوح ما عسى أن يكون لمصائر الدولة هذه من تأثير فيما سيصيبه هو من خطر في المستقبل. أما إذا كان الموضوع خاصاً بمسألة شق طريق في ضيعة، أدرك على الفور أن ثمة صلة بين هذه المسألة العامة الصغيرة، وبين أعظم شأن من شئونه الخاصة. وعندئذ تتكشف له تلك الصلة الوثيقة التي تربط مصلحته الخاصة بالمصلحة العامة، من غير حاجة إلى أن يبينها له أحد ما، وبذلك يتيسر إنجاز الكثير عن طريق العهد إلى المواطنين بإدارة الشئون الصغرى، أكثر مما يمكن أن ينجز عن طريق تحويلهم الإشراف على المسائل الكبرى بقصد استئثار اهتمامهم بالمصلحة العامة وإقناعهم بأنهم بحاجة دائمة إلى بعضهم البعض للعناية بإنجاز المسائل العامة هذه، إن عملاً بامراً يتم على يدك قد يبيك الخطوة لدى الشعب في طرفة عين، ولكن إن شئت أن تحظى بحب الناس الذين حولك وباحترامهم فعليك أن تقوم لهم بسلسلة طويلة من الخدمات الصغيرة، ومن مساع حميدة مستمرة تبذلها في سبيلهم؛ ومن دعوتك على الظهور بمظهر الرفيق بهم؛ ومن أن تشتهر بينهم بالنزاهة وعدم تمييز بعض الناس على بعض، فالخريات المحلية التي تجعل عدداً كبيراً من المواطنين يقدرون مودة جيرانهم وذرى قريابهم، تزيد تقرب الناس بعضهم من بعض باستمرار وتعملهم على أن يتعاونوا على الرغم من تلك النزعات التي تعمل على التفريق بينهم.

هذا، ويعنى أثرياء المواطنين في الولايات المتحدة كل العناية بالألا يقفوا معزول عن الشعب، بل يعملون على العكس من ذلك، على التقرب منهم باستمرار، فهم يرتاحون إلى الاستماع إلى ما يقولون، ويتحدثون إليهم في كل يوم؛ لعلمهم أن الأثرياء في البلاد الديمقراطية بحاجة دائمة إلى الفقراء، إن الإنسان يستطيع في هذه البلاد أن يحب الفقراء في نفسه بحسن المعاملة أكثر مما يجتذبهم بما يقدقه عليهم من واسع الخيرات. هذا، وإن ضخامة هذه الخيرات نفسها، التي تكشف لهم عن مدى الفرق بين الغنى والفقير، لتجرح نفوس المستفيدين منها، وتحدث فيهم شيئاً من الألم الحقيقى، على حين أن لاصطناع البساطة في حسن المعاملة، روعة ترضيهم كل الرضى، وإظهار الألفة في المعاملة الطيبة تجتذبهم دائماً، بل إن بعض الحشونة فيها قد لا تكون جارحة لهم في كل حال، هذه حقيقة لا تستسيغها عقول الأغنياء، ولا هي ترسخ فيها على الفور، بل إنهم يقاومونها عادة، مادامت الثروة قائمة؛ ولا هم يعترفون بها عقب الانقلاب مباشرة، إنهم، لاريب، على استعداد لعمل ما فيه الخير للشعب، ولكنهم يؤثرون مع ذلك أن يعملوا على استبقائهم على بعد باع منهم، إذ يحيل إليهم أن في هذا الكفاية لهم، ولكنهم فيما خالوا مخطئون كل الخطأ. إنهم قد ينفقون أموالاً طائلة، على من حولهم، ولكنهم مع ذلك لا يجتذبون قلوبهم. إن هؤلاء لم يظالوهم بأن يضحوا بأموالهم في سبيلهم، بل كل ما يظالونهم به لا يعدو النزول عن كبرياتهم وعجرفتهم.

يقولون إن كل امرئ في الولايات المختلفة يذل قصارى جهده في اختراع الوسائل التي تعاون على زيادة الإنتاج، وثروة الجماعة، وكل ما يسد احتياجاتها، فأغزر الناس علماً وأوسعهم ثقافة في كل مركز (كانتون) يستغلون علمهم وثقافتهم باستمرار للكشف عن أسرار جديدة، وحقائق جديدة، تعين على زيادة الرخاء العام في البلاد فإذا ما توصلوا إلى كشف من هذا القليل سارعوا إلى تقديمه للشعب .

فإن نحن أمعنا في دراسة شتى الرذائل، ونقاط الضعف المختلفة التي كثيراً ما تتجلى في الذين يتولون الحكم في أمريكا، لاستولت علينا الدهشة مما نشاهده، مع ذلك، من رخاء وازدهار، ولكنها دهشة في غير محلها. فليس الموظفون والحكام المنتخبون هم الذين يجعلون أمريكا الديمقراطية تزدهر وتسمد، ولكنها ازدهرت وسمدت لأن الموظفين ينتخبون .

ليس من الإنصاف أن نقول أن وطنية الأمريكيين، أو الغيرة التي يبدونها كل منهم على إسعاد مواطنيه، خالية من كل إخلاص، فعلى الرغم من أن المصلحة الخاصة هي التي توجه الشطر الأعظم من أفعال الناس في الولايات المتحدة، كما هي الحال في البلاد الأخرى، فإنها لا توجه أفعالهم كلها، فكثيراً ما رأيت أمريكيين يقومون بتضحيات كبيرة في سبيل المصلحة العامة، وشاهدت مئات المرات أنهم لم يقصروا أبداً في تقديم المعونة الخالصة بعضهم لبعض. فالمؤسسات الحرة التي عند أهالي الولايات المتحدة، والحقوق السياسية التي يمارسونها ممارسة فعالة، تذكر كل مواطن منهم على الدوام، وبطرق شتى لاحصر لها، بأنه يعيش في مجتمع، فهذه المؤسسات توجه عقله باستمرار إلى أن واجب الناس ومصالحهم تقتضيهم أن يجعلوا أنفسهم نافعين لبني جنسهم. وإذا لا يرى المواطن منهم أي سبب خاص يدعو به إلى كراهيتهم، لأنه ليس أبداً سيذاً عليهم، ولا عبداً لهم - اتجه قلبه بسرعة إلى عمل الخير لهم، فالناس يتجهون إلى العمل للمصلحة العامة بالضرورة والحاجة أولاً. ثم فيما بعد باختيارهم ورضاهم، فما كان في البداية عملاً مقصوداً يصبح أشبه ما يكون بنزعة فطرية فيهم؛ ويفضل العمل على ما فيه الخير لإخوانه المواطنين يكسب المرء في النهاية الميل إلى خدمتهم، حتى يصبح هذا الميل عادة راسخة فيه .

كثيرون في فرنسا هم الذين يعدون المساواة في الظروف شراً، ويعدون الحرية السياسية^(١) شراً آخر. فإن هم اضطروا إلى قبول أحد الشرين، بذلوا كل جهد للإفلات من الآخر على الأقل. إلا أنني أخالفهم في هذا، وأرى أنه ليس سوى علاج واحد ناجع للأضرار التي قد تنجم عن المساواة، وذلك العلاج هو الحرية السياسية .

(١) المقصود بالحرية السياسية هنا - إسهام المواطنين في الشؤون العامة واختيارهم الفعل بنصيب فيه .

الفصل الخامس

استفادة الأمريكيين من الجمعيات العامة في الحياة المدنية

لست أهدف هنا إلى التحدث عن الجماعات السياسية التي يقيمها الناس للدفاع عن أنفسهم ضد طغيان الأغلبية، أو ضد اعتداء القوة الملكية عليهم، فقد سبق أن تناولت هذا الموضوع بالبحث في موضوع آخر. فإذا لم يتعلم المرء - كلما ازداد ضعفه من حيث هو فرد، وعجز عن المحافظة على حرية مجهوده الفردى - أن يتعاون مع مواطنيه على الدفاع عنها؛ كان لامندوحة للاستبداد من أن يزداد بازدياد المساواة.

ولكننى سأحدث عن تلك الجمعيات التي تنشأ في الحياة المدنية وليس لها أى غرض سياسى. أما الجماعات السياسية التي في الولايات المتحدة فلا تعدو أن تكون ناحية واحدة من ذلك العدد الضخم من جملة الجماعات الكثيرة التي تنشأ في تلك البلاد. الأمريكيون على اختلاف ظروفهم وميولهم وأعمارهم يسارعون إلى إنشاء الجمعيات. فليس عندهم شركات تجارية وصناعية يشاركون فيها جميعاً فحسب، بل عندهم كذلك جمعيات شتى من آلاف الأنواع. فثم جمعيات دينية وأخلاقية، جمعيات جادة وأخرى هازلة، جمعيات عامة للجميع، وأخرى خاصة كل الخصوص؛ جمعيات ضخمة، وأخرى صغيرة كل الصغر. فهم ينشئون الجماعات، لإقامة الحفلات والملاهي، ولإنشاء المعاهد الدينية، والحنانات والكنايس، ولنشر الكتب، وإرسال البعثات الدينية إلى أقاصى الأرض؛ ويؤلفون جمعيات لبناء المستشفيات والسجون والمدارس. وإن كان المقصود نشر فكرة معينة بين الناس، أو تكوين عاطفة معينة فيهم، عن طريق تشجيع المثل الطيبة والقذوة الحسنة، عمدوا في كل ذلك إلى إنشاء الجمعيات. فحينما نجد الحكومة في فرنسا على رأس مشروع جديد، نجد في إنجلترا رجلاً وجيهاً من ذوى المكانة، أما في أمريكا فلا شك في أننا سنجد جمعية.

صادفت في أمريكا أنواعاً كثيرة من الجمعيات قامت لمختلف الشئون والأغراض، ولا أخفى عن القارئ أنه لم تكن لدى أية فكرة عنها من قبل، وكثيراً ما أعجبت بتلك المهارة العجيبة التي نجح بها أهالى الولايات المتحدة في اقتراح غرض مشترك عام تترجعه إليه جهود عدد كبير من المواطنين، وفي إقناعهم بأن يتطوعوا مختارين لمناصرة والعمل على إنجازه وإنجاحه.

هذا، وقد زرت بعد ذلك الوقت بلاد الإنجليز، وهى تلك البلاد التى انبثت منها الأمريكيون بعض قوانينهم، والكثير من عاداتهم. ويحفل إلى أن مبدأ تكوين الجمعيات لم يكن مرغياً فى إنجلترا بما يشبه تلك المهارة، ولا ذلك الاستمرار، كما هى الحال عند الأمريكيين، فكثيراً ما ينجز الإنجليز أعمالاً حسيمة فرادى، على حين ينشئ الأمريكيون الجمعيات لإنجاز حتى أصغر المشروعات وأنفهاها. ولا يخفى أن الإنجليز يعدون الجماعات وسيلة ناجعة من وسائل إنجاز العمل، أما الأمريكيون فيخيل إلى أنهم يعدونها الوسيلة الواحدة عندهم لتحقيق كل غرض.

وهكذا نجد أعرق أمة ديمقراطية فى العالم، هى تلك التى أتقن فيها الناس أيما إتقان فى عصرنا الحاضر، فن التضافر على تحقيق أغراضهم المشتركة، وبلغوا بهذا الفن حد الكمال، وطبقوا هذا الفن الجديد فعلاً على عدد كبير من الأغراض. فهل كان هذا من قبيل المصادفة، أم ثمة صلة ضرورية فى الحقيقة بين مبدأ تكوين الجمعيات ومبدأ المساواة؟

تضم الشعوب الأرستقراطية دائماً - بين جمهور كبير من الأفراد الذين لا يستطيعون بمفردهم أن يعملوا شيئاً ما - تضم عدداً من المواطنين الواسعي الثراء الذين يستطيع الواحد منهم أن ينهض وحده بمشروعات جسام. فليس المواطنون فيها بحاجة إلى التكتل ليعملوا؛ فهم مرتبطون بعضهم ببعض أوثق ارتباط. فكل مواطن واسع الثراء، قوى النفوذ يعد فى ذاته رئيساً لجماعة دائمة إلزامية، تتكون من جميع أتباعه، ومن الذين يحمدون عليه، أو أولئك الذين يجبرهم قسراً على أن يدعوا لتنفيذ مقاصده.

والأمر على العكس من ذلك فى البلاد الديمقراطية حيث نجد جميع المواطنين ضعافاً غير مستقلين لا يكادون يستطيعون أن يعملوا وحدهم شيئاً يذكر، ولا يستطيع واحد منهم أن يجبر إخوانه على أن يقدموا له أية معاونه؛ فكلهم ضعاف إذن لا حول لهم ولا قوة، إن لم يعملوا مختارين على أن يتعاونوا ويخلصوا فى تعاونهم. فإن لم يكن عند أهالى البلاد الديمقراطية حق الاجتماع لأغراض سياسية، ولا الميل إليه، تعرض استقلالهم لأخطار جسام. ولكنهم يستطيعون، مع ذلك، أن يحتفظوا بثرواتهم وعلومهم وثقافتهم زمناً طويلاً؛ أما إذا لم يكتسبوا أبداً عادة تكوين الجمعيات فى أمور الحياة العادية، تعرضت الحضارة نفسها للخطر. فالشعب الذى يقفد فيه الأفراد، القدرة على إنجاز الأعمال الكبيرة بمفردهم دون أن يحصلوا على وسيلة إنجازها بالجهود الجماعية، سرعان ما يتدهور ويعود إلى الهمجية.

ولكن الحالة الاجتماعية نفسها التى تجعل إنشاء الجمعيات ضرورة فى البلاد الديمقراطية، هى نفسها، لسوء الحظ، التى تجعل تكوين هذه الجمعيات أشق فى هذه الأمم منه فى غيرها. فعندما تتفق آراء عدد من الأعضاء فى بلد أرستقراطى على إنشاء جمعية، فليس أسهل عليهم من أن يجتمعوا لتكوينها. ولما كان كل واحد منهم سيجلب معه إلى هذه

الجمعية قوة كبيرة، جاز أن يكون عدد أعضائها صغيراً محدوداً. ولا يخفى أنه كلما كان أعضاء الجمعية محدودى العدد، سهل عليهم أن يتعاونوا ويتفاهروا ويضعوا لأنفسهم نظاماً ولوائح ثابتة. ولكن أمثال هذه الفرص لا تنح للناس في البلاد الديمقراطية حيث يقتضى الأمر أن يكون عدد الأعضاء مجتمعين كبيراً دائماً، مما يحول دون توافر أية قوة تذكر لجمعيتهم.

هذا، ولا يخفى أن الكثير من المواطنين لا يجدون في هذه الصعوبة شيئاً يدعو إلى القلق والحيرة، فهم يذهبون إلى أنه كلما كان المواطنون ضعفاء وغير أكفاء للنهوض بأعباء الأعمال، وجب علينا أن نجعل الحكومة قوية نشيطة حتى ييسر للأمة في جعلتها أن تنهض بما لم يعد في طاقة الأفراد أن يضطلعوا به. ويعتقد هؤلاء أن هذا يحل المشكل، ولكنهم واهمون في رأيي.

قد تستطيع الحكومة أن تقوم بما تعمله بعض الشركات الأمريكية الكبرى، وقد حاولت ذلك فعلاً عدة ولايات في الاتحاد الأمريكي. ولكن أية قوة سياسية تستطيع أن تقوم بتففيذ تلك الكثرة الهائلة من المشروعات التي ينفذها المواطنون الأمريكيون كل يوم بمعاونة مبدأ الجماعات هذا؟ ليس عسيراً علينا أن نتنبأ باقتراب الوقت الذى تضعف فيه قدرة الإنسان شيئاً فشيئاً عن أن ينتج بمجده وحده أبسط ضروريات الحياة، فستزداد الأعباء الملقة على الحكومة زيادة متصلة على الدوام. وأن مجهودات هذه الحكومة نفسها ستزيد تلك الأعباء أعباء أخرى كل يوم. فكلما حلت الحكومة محل الجمعيات والشركات، وازداد الأفراد ضعفاً من جراء فقدانهم الميل إلى التكتل والتعاون، ازدادت حاجتهم إلى الاستعانة بالحكومة: تلك هى أسباب ونتائج تخلق بعضها بعضاً باستمرار. فهل سينتهى الأمر ياترى بأن تضطلع «الإدارة العامة» نفسها بجميع الصناعات والمتاجر التى لا يستطيع المواطن الفرد أن يقوم بها وحده؟ وإن نحن فرضنا أن جاء الوقت الذى تنوزع فيه الأراضي الزراعية كلما تنفتت قطعاً صغيراً لانهائية لها نتيجة التطرف في تقسيم الأراضي، حتى أصبح من الصعوبة بمكان زرعها إلا بواسطة جماعات من الفلاحين - فهل يجب على رئيس الحكومة إذن أن يترك دفعة الدولة ليسير وراء المحراث بنفسه؟ إن إخلاص الشعب الديمقراطى وعقله ليكونان في خطر، شأنهما في ذلك شأن الأشغال التجارية والصناعية إذا ما قامت الحكومة وأحلت نفسها محل جميع الشركات والجمعيات الخاصة في كل مكان.

لا تترق العواطف والقلوب والآراء، وتنمو وتتسع وتكبر، ولا يترق العقل البشرى ويتطور إلا من جراء تأثير الناس بعضهم في بعض. وسبق أن بينت أن هذه المؤثرات تكاد تكون في حكم المعدومة في البلاد الديمقراطية، ومن ثم كان لابد من إدخالها فيها بطرق اصطناعية، وهذا ما تستطيع الجماعات وحدها أن تضطلع به وتؤديه.

فعندما يعتق المواطنون في بلد أرسقراطي فكرة جديدة، أو عندما تتكون فيهم عاطفة جديدة، عينوا لها بشكل ما مركزاً سامياً إلى جانب مراكزهم في المستوى العالي الذي يحلون فيه هم أنفسهم - إن صح لنا هذا التعبير. وسرعان ما يصبح هذا الرأي، أو تصبح تلك العاطفة الظاهرة بارزة للجماهير، فيتسر الإيحاء بها إلى عقولهم، أو نفوسها في قلوبهم. أما في البلاد الديمقراطية، فليس ثمة شيء غير القوة الحاكمة وحدها يستطيع أن يكون في مركز يقول له أن يسلك مثل هذا المسلك. ولا يشق علينا أن ندرك أن عمل هذه الحكومة سيكون دائماً ناقصاً وأحياناً كثيرة خطراً. فأهلية الحكومة للعمل على استبقاء الآراء والعواطف حية، وللعمل على تجديداتها ونشرها وتداولها باستمرار بين شعب عظيم - هذه الأهلية ليست بأكثر من أهليتها لإدارة المشروعات الصناعية الإنتاجية في البلاد. فما أن تحاول حكومة أن تتجاوز دائرة عملها السياسي، وتقم نفسها في مثل هذا العمل الجديد حتى تجد نفسها تمارس استبداداً غشوماً لا يطاق، ولو فعلت ذلك على غير وعى منها، ذلك لأنه لا يسع الحكومة إلا أن تفرض على الناس قواعد محددة دقيقة؛ تفرض القواعد والآراء التي تأخذ هي بها، وتنقذها بكل صرامة وشدة، وليس من الهين أبداً التمييز بين ما تسديه من نصائح أو ما تصدره من أوامر. هذا، وإن الحالة لتكون أسوأ من ذلك، إن كانت (الحكومة) تتحدد حقاً أن من مصلحتها أن تحول دون انتشار أى آراء؛ فإنها ستقف عندئذ مكتوفة الأيدي جامدة لا تتحرك تنوء تحت عبء من الحمل فرضته على نفسها فأبطلها وأداه. فبئس ألا تكون الحكومة إذن هي وحدها دون غيرها القوى النشيطة التي تعمل في البلاد؛ فالجماعات في الأمم الديمقراطية يجب أن تقل عمل الأفراد الأقوياء الذين أودى بهم مبدأ المساواة في الأحوال الاجتماعية.

وعندما تأخذ فئة من المواطنين في الولايات المتحدة برأى ما، أو عندما تتكون فيهم عاطفة معينة ويريدون أن ينشروا هذا الرأي في العالم، أو يدعوا إلى هذه العاطفة فيه كله، عمدوا إلى الاتصال بعضهم ببعض، وما أن يعرف كل منهم اتجاه الآخر، حتى يتحدوا ويؤلفوا جماعة منهم، وبذلك لا يكونون بعد اتحادهم هذا أفراداً منعزلين متفرقين، بل يصبحون قوة، ندرکها من بعيد، وتصبح أفعالهم مثلاً يحتذى، وتسرعى أقواهم الانتباه والإنصات. فعندما سمعت لأول مرة في الولايات المتحدة أن مائة ألف رجل تعهدوا علناً بأن يحرموا على أنفسهم تناول الخمر، خيل إلى أن الأمر أقرب إلى المزاح منه إلى الجد، ولم أدرك على الفور السبب الذي منع هؤلاء المواطنين الذين امتنعوا عن شرب الخمر من أن يجزئوا بشرب الماء القراح وهم جلوس في بيوتهم حول مواقدهم، وبأخرة أدركت أن المائة ألف مواطن هؤلاء قد راعهم مارأوا من انتشار السكر حولهم، فعقدوا عزمهم على مناصرة تحريم الخمر^(١)، وسلكوا الطريق نفسه الذي كان يسلكه رجل من أبناء الطبقة

(١) صدر قانون بتحريم شرب الخمر في أمريكا سنة ١٩١٩ وظل هذا التحريم قائماً حتى ١٩٣٣.

العالية اختار أن يخذ له زياً بسيطاً كل البساطة حتى يوحى إلى أفراد الطبقات الدنيا بضرورة احتقار الترف والكماليات .

ولو أن هؤلاء المائة ألف أمريكي كانوا يعيشون في فرنسا لطالب كل واحد منهم الحكومة بأن تراقب المجال العامة في أنحاء البلاد كافة . فليس شيء جدير في نظري بأن يسترعى اهتماماً مثل الجمعيات الأدبية والأخلاقية في أمريكا . ولا شك في أن ما فيها من الجمعيات السياسية والصناعية يختلف النظر بقوة ، أما الجمعيات الأخرى فقد تند عن الملاحظة ؛ وإن نحن وقفنا عليها لم نفهمها حق الفهم ، لأننا لم نر من قبل شيئاً يشبهها . ومن ذلك فعلياً أن نسلم بأنها لازمة للشعب الأمريكي لزوم الجماعات السياسية والصناعية - ولعلها ألزم له منها ؛ فقد نجد في البلاد الديمقراطية أن علم الاجتماع يقوم على رأس العلوم كلها ، فتقدمها يتوقف على تقدمه .

ومن بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية ، قانون يبدو أدق من سائرها وأوضح ، فكى يظل الناس متحضرين ، أو إن هم أرادوا أن يكونوا كذلك ، يجب أن ينمو فيهم فن تكوين الجمعيات ويترق هذا حتى يكتمل بنفس النسبة التي يزداد بها مبدأ المساواة في الأحوال الاجتماعية ويترق بينهم .

الفصل السادس

صلة الجمعيات العامة بالصحف

إذا لم يعد الناس مرتبطين بعضهم ببعض بصلات وثيقة دائمة، تعذر إيجاد أى تعاون بين عدد كبير منهم، اللهم إلا إذا استطعنا أن نقنع كل امرئ من لا بد لهم من هذا التعاون، بأن مصالحه الخاصة تضطره إلى أن يتحد مع غيره، بإرادته واختياره، وبضرورة أن يضم جهوده إلى جهود الآخرين كلهم. وهذا أمر لا يتم عادة، وعلى صورة ملائمة مريحة إلا بواسطة صحيفة يومية. فليس شئ غير الصحف يستطيع أن يلقي بفكرة معينة في عقول آلاف من الناس في وقت واحد. فالصحيفة مستشار ناصح لا يحتاج أحد أن يحج إليه ليستمد الرأى منه، بل يأتيك من تلقاء نفسه، ويتحدث كل يوم في إنجاز عن المصلحة العامة، دون أن يعطلك عن مواصلة السير في شئونك الخاصة.

ومن ثم كانت الحاجة إلى الصحف تزداد بازدياد المساواة بين الناس وبازدياد الخوف من «الفردية». فمن يذهب إلى أن عمل الصحف لا يعدو حماية الحرية، يقلل من شأنها؛ فالصحف تعمل على صيانة الحضارة. ولست أنكر أنها كثيراً ما تدفع بالمواطنين في البلاد الديمقراطية إلى أن يتفقوا ويشاركوا في مشروعات خطيرة لم تزل حقها من الدرس والتخطيط، ولكن إذا لم يكن ثم صحف انعدم كل نشاط جماعى؛ فما ينجم عن الصحف من شر أقل بكثير مما تصلحه هي من ضرر.

وليس عمل الصحيفة مقصوراً على الإيحاء بغرض معين إلى عدد كبير من الناس، بل إنها تزودهم بالوسائل اللازمة للتعاون على إنجاز المشروعات التي يكون قد ارتآها كل منهم على حدة. فكبار المواطنين الذين يعيشون في بلاد أرسقراطية يعرف كل منهم الآخر من بعد، فإن شاعوا أن يوحدوا قواهم، اتجه كل منهم إلى الآخر، وخلفه جمهور كبير من أتباعه. والأمر على العكس من ذلك في البلاد الديمقراطية؛ فكثيراً ما يحدث فيها أن عدداً كبيراً من الناس الذين يرغبون في الاشتراك معاً في عمل ما، أو كانوا محتاجين إليه لا يستطيعون تحقيق ذلك. فهم، لصغر شأنهم، وضيقهم وسط الجماهير، لا يرون بعضهم بعضاً، ولا يدرك الواحد منهم أين يجد الآخر. وهنا يبدأ دور الصحيفة، فعرض عليهم جميعاً الفكرة أو العاطفة التي طرأت على بال كل منهم في وقت واحد، ولكل منهم

على حدة؛ فيتجهون جميعاً من فورهم نحو هذا التبراس، وينتهي الأمر بتلك العقول التي ظلت أمدأ طويلاً حائرة في الظلام يبحث كل منها عن الآخر، أن تلتقى. فالصحيفة هي التي تجمع شملهم، وتظل ضرورية لهم كي يظلوا متحدين.

وكي يكون لأية جمعية منشأة في شعب ديمقراطي قوة ما، ينبغي أن يكون أعضاؤها كثيرين، وبذلك يكونون مبعثرين في أرجاء عدة، كل منهم مستقر في البقعة التي يعيش فيها، لا يستطيع أن يرحلها بسبب ضآلة دخله، وكثرة الجهود الصغيرة التي لا بد له من أن يبذلها للحصول على هذا الدخل القليل. فلا بد إذن من وجود وسيلة تمكن لكل منهم أن يتصل بالآخر من غير أن يراه، وأن يعملوا جميعاً متفقين في اتجاه واحد دون أن يلتقوا أو يجتمعوا بعضهم ببعض. فليس ثمة جماعة ديمقراطية إذن تستطيع أن تستغنى عن الصحف.

فما تقدم، يبين لنا أن بين الجمعيات العامة والصحف علاقة ضرورية. فالصحف تخلق الجماعات، والجماعات تخلق الصحف. وإن صح ما نقوله من أن الجماعات هذه تزداد عدداً كلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية، صح كذلك القول بأن عدد الصحف سيزداد بازدياد الجماعات. فلا غرو أن وجدنا في أمريكا أكبر عدد من الصحف، وأكبر عدد من الجمعيات في وقت واحد.

وتؤدي بنا هذه الصلة التي بين عدد الصحف وعدد الجمعيات، إلى استكشاف صلة أخرى بين حالة الصحافة الدورية وبين شكل الإدارة الدائم في البلاد؛ فهي تدلنا على أن عدد الصحف يزيد أو يقل في الشعب الديمقراطي بحسب مدى مركزية الإدارة فيه. إذ لا يمكن أن يعهد في الأمم الديمقراطية بممارسة السلطات المحلية إلى كبار المواطنين في القرية أو في المركز، كما هي الحال في البلاد الأرستقراطية. فيجب أن تُلغى إذن هذه السلطات، أو يعهد بها إلى عدد كبير جداً من الناس؛ وعندئذ يكون هؤلاء جمعية قانونية دائمة لإدارة جزء من البلاد، وهم بحاجة، لاشك، إلى جريدة تحمل إليهم كل يوم، وسط مشكلاتهم الصغيرة طائفة من الأنباء عن حالتهم العامة. وكلما ازداد عدد السلطات المحلية، ازداد عدد الأشخاص الذين يعهد إليهم القانون بهذه السلطات. وإذا كان الناس يشعرون بهذه الحاجة في كل لحظة، ازداد عدد الصحف واتسع انتشارها.

ولتقسيم السلطة الإدارية تقسيماً كبيراً غير عادي، صلة كبيرة بتزايد عدد الصحف الهائل في أمريكا، أكثر مما للحرية السياسية الكبرى، ومن استقلال الصحافة المطلق في البلاد. فإن كان ما لجميع السكان في الولايات المتحدة من حق الانتخاب، مقصوراً على انتخاب ممثلهم في الكونغرس، لاحتاجوا إلى عدد قليل كل القلة من الجرائد، لأنهم لا يكونون بحاجة إلى أن يعملوا معاً إلا في الظروف البالغة الأهمية، وهي ظروف نادرة كما لا يخفى. ولكن قامت في المجتمع القومي الكبير مجتمعات في كل مقاطعة ومدينة، وفي كل قرية من القرى، مجتمعات صغيرة يقرها القانون، وترمي كلها إلى الاضطلاع بالإدارة

المحلية؛ وبذلك صارت قوانين البلاد تحمل كل مواطن أمريكي على أن يتعاون في كل يوم من أيام حياته مع نفر من أمثاله المواطنين ويشارك معهم في تحقيق غرض من الأغراض؛ ولا يخفى أن كل واحد منهم بحاجة إلى جريدة تحيطه علماً بما يعمله الآخرون .

وفي رأيي أن عدد الصحف عند الشعب الديمقراطي الذي ليس له مجلس قومي يمثل، ولكن له عدد كبير من السلطات المحلية، سيكون في النهاية أكثر مما عند أمة تحكمها إدارة مركزية، ومجلس تشريعي منتخب . وخير تفسير أراه لانتشار الصحف في الولايات المتحدة ذلك الانتشار الكبير، هو وجود تلك الجرائد اليومية الواسعة، مع وجود الحريات المحلية على اختلاف أنواعها .

شاع في كل من فرنسا وإنجلترا رأى يقول بأن انتشار الصحف يزداد زيادة لاحد لها إذا ما أزيلت الضرائب المفروضة عليها؛ وهو رأى فيه إسراف كبير في تقدير نتائج هذا الإصلاح، فمقدار ما يوزع من الصحف يزداد، لا على أساس رخص السعر الذي تباع به، بل على أساس مدى الحاجة التي يشعر بها عدد كبير من الناس للاتصال بعضهم ببعض .

هذا، وإلى لأعزو تزايد تأثير الصحافة اليومية إلى أسباب أعم كثيراً مما يذكره الناس عادة لتفسير هذا التأثير . فلا يمكن أن تظل الصحيفة قائمة إلا إذا كانت تعبر بما تنشره عن مبادئ أو عواطف يشترك في الأخذ بها عدد كبير من الناس . فالصحيفة تمثل دائماً جماعة إذن، أعضاؤها القراء الذين يداومون على مطالعتها . وقد تكون هذه «الجماعة» محدودة أو محصورة، أو كثيرة الأعضاء، ولكن بقاء الصحيفة حية لا تقوت هو وحده الدليل على أن بدور هذه الجماعة على الأقل موجودة في أذهان قرائها .

ويقضى بنا هذا إلى فكرة أخيرة أختتم بها هذا الفصل . فكلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية وازداد كل فرد منهم ضعفاً، سهل استسلامهم لتيار الجماعة، وحق عليهم أن يظلوا مستمسكين برأى تأباه هذه الجماعة . فالصحيفة تمثل «جماعة»، بل الأحرى بنا أن نقول أنها تخاطب كل قارئ من قرائها باسم الجماعة كلها، وأنها تؤثر فيهم بحسب مدى ضعف كل فرد منهم؛ ومن ثم صارت قوة الصحافة تزداد كلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية .

الفصل السابع

صلة الجمعيات المدنية بالجمعيات السياسية

ليس في العالم كله غير دولة واحدة يستخدم المواطنون فيها ما لهم من حرية مطلقة في التجمع لأغراض السياسة؛ وهذه الدولة هي الوحيدة في العالم التي يمارس فيها المواطنون باستمرار في الحياة المدنية حقهم في حرية الاجتماع، فاستطاعوا بذلك أن يحصلوا على جميع المزايا التي يمكن أن تقدمها لهم الحضارة عن طريق استعمالهم هذا الحق.

فمن النادر أن تقوم جمعيات مدنية في بلاد يحظر فيها الجمعيات السياسية، وليس من المحتمل أن يجرى ذلك نتيجة المصادفة، بل ينبغي لنا أن نستنتج منه وجود صلة طبيعية، وربما كانت ضرورية كذلك، بين هذين النوعين من الجمعيات.

فقد يحدث أن يكون لبعض الناس مصلحة مشتركة في أمر ما، وقد يكون ذلك الأمر مشروعاً تجارياً، أو مغامرة في ميدان الصناعة؛ فيجتمع هؤلاء الناس بعضهم ببعض ويتحدثون، ثم لا يلبثون أن يألّفوا مبدأ تكوين الجمعيات هذا شيئاً فشيئاً. وكلما ازداد عدد المشروعات الصغار ازداد الناس اكتساباً للقدرة على التعاون والاضطلاع معاً بالمشروعات الكبرى، حتى ولو جاء ذلك الاكتساب على غير تقطن منهم.

وهكذا تيسر «الجماعات» المدنية السبيل إلى قيام «الجماعات» السياسية؛ ومن جهة أخرى تقوى هذه الجماعات السياسية الجماعات التي ترمي إلى أغراض مدنية وترقيها بشكل غريب، فيخيل لكل إنسان إذن أن في استطاعته، إذا اقتضى الأمر، أن يسد بنفسه كل ما يحتاج إليه في الحياة المدنية؛ أما في الحياة السياسية فليس يخطر شيء من هذا ببال أحد. فكل الشعب لديه خبرة بالحياة العامة لا بد أن تمر بخواطر أفرادها فكرة تكوين الجمعيات والرغبة في التكتل. وأما كان ذلك القصور الطبيعي الذي قد يعوق الناس عن أن يتعاونوا ويعملوا معاً متضافرين، فهم على استعداد دائماً لأن يجتمعوا إذا كان اجتماعهم هذا مما تقتضيه مصلحة حزب من الأحزاب. وهكذا تعمل الحياة السياسية على استئالة الناس إلى تكوين «الجمعيات» وإلى ممارستها وتعميمها، وترغبهم في الاتحاد، وتعلمهم طرق الاجتماع والتكتل، ولولا ذلك لظلوا يعيشون في عزلة منفصلين بعضهم عن بعض. فالسياسة لا تؤدي إلى جماعات كثيرة فحسب، بل تؤدي كذلك إلى قيام جماعات

ضخام كل الضخامة. وقلما يحدث في الحياة المدنية أن تدفع مصلحة واحدة عدداً كبيراً من الناس لأن يتضافروا ويعملوا معاً، لأن إيجاد مثل هذه المصلحة يستلزم مهارة بالغة. أما في ميدان السياسة فالفرص كبيرة وتسح كل يوم. هذا ولا تتجلى قيمة مبدأ حق الاجتماع إلا في الجماعات الكبيرة وحدها دون سواها. إذ لا يستطيع المواطنون، من حيث هم أفراد ضعاف أن يتصوروا سلفاً وبشكل واضح، تلك القوة التي يكتسبونها من جراء اتحادهم بعضهم مع بعض؛ بل إن هذه القوة يجب أن تكشف لهم وتوضح حتى يدركوها حق الإدراك. ومن ثم كانت تعبئة جمهور من الناس لغرض عام، أسهل في الغالب من جمع بضعة أشخاص لهذا الغرض نفسه. فألف مواطن لا يستطيعون أن يدركوا المصلحة التي تعود عليهم من الاجتماع بعضهم ببعض، على حين يدركها عشرات الآلاف منهم تمام الإدراك. ولا يخفى أن الناس لا يجتمعون بعضهم ببعض في الأمور السياسية إلا من أجل القيام بمشروعات ضخمة. فهم باستخدامهم مبدأ حق الاجتماع في الشئون العامة يتعلمون بأسلوب عملي، أن مصلحتهم أن يتعاونوا كذلك في الأمور الأقل شأنًا. فالجمعيات السياسية تجذب عدداً من الأفراد في وقت واحد من دوائرهم الخاصة بهم؛ ومهما فصلتهم فروق السن والعقل والثروة بعضهم عن بعض، فإنها تغريهم بالاتصال وتيسره لهم، حتى إذا ما اجتمعوا مرة اجتمعوا بعدها مرات.

ويستطيع الناس أن يشاركوا في عدة شركات مدنية، دون أن يخاطروا بشيء مما يملكون؛ ويتجلى ذلك واضحاً في الشركات الصناعية والتجارية. فعندما تكون خبرة الناس بشئون الجماعات قليلة ويجهلون قواعدها العامة، يخشون أن يكلفهم الحصول على الخبرة المنشودة أثماً عالية، عندما يجتمعون بهذه الطريقة لأول مرة، فلا غرو إن آثروا أن يحرموا أنفسهم أداة فعالة من أدوات النجاح، على أن يغامروا بالتعرض لما يترتب على استخدام هذه الأداة من أخطار. ومع ذلك فإن خوفهم هذا ليقل عندما يفكرون في الانضمام إلى جماعات سياسية، لأنه في نظرهم أقل خطراً حيث لا يغامرون بشيء من المال. هذا، وأنهم لا يستطيعون أن يلتحقوا بهذه «الجماعات» زمناً من غير أن يتفقوا على طريقة المحافظة على النظام قائماً بين جمهور كبير من الناس، وعلى الوسائل التي تمكنهم من التقدم في السجام وفي نظام، للوصول إلى تحقيق هذا الغرض نفسه. وبذلك يتعلمون أن يخضعوا لإرادتهم لإرادة الجميع؛ وأن يجعلوا ما يذلونه من جهود خاضعة للمصلحة العامة. وهذه كلها أمور لا تقل ضرورة الإلمام بها في الجمعيات السياسية عنها في الجمعيات المدنية؛ ومن ثم صح لنا اعتبار الجمعيات السياسية أشبه بمدارس مجانية ضخمة يلتحق بها أعضاء الشعب كي يدرسوا نظرية إدارة الجماعات.

وحتى إذا كانت الجماعات السياسية لا تساعد مباشرة على تقدم الجماعات المدنية فالقضاء على الأولى يضعف الثانية. فإذا ما عجز المواطنون عن أن يجتمعوا علناً إلا في حالات معينة ولأغراض معينة، عدوا مثل هذه الاجتماعات غريبة نادرة الحدوث،

فلا يعودون يحفلون بها ولا حتى يفكرون فيها . أما إن رخص لهم أن يجتمعوا بحرية لأى غرض يشاءون ، نظرنا إلى الاجتماع العام على أنه شئ عام ، وأنه بشكل ما ، الوسيلة الوحيدة التى يستخدمها الناس لتحقيق ما يشدون تحقيقه من مختلف الأغراض . وسرعان ما توفى كل حاجة جديدة هذه الفكرة ، وعندئذ يصبح فن الاجتماع ، كما ذكرت من قبل ، الفن الأساسى ، مصدر كل عمل ، فيدرسه الجميع ويطبقونه .

أما إذا حرمت على الناس بعض أنواع الجمعيات ، ورخص لهم بأخرى ، تعذر عليهم أن يفرقوا سلفاً بين الأولى والثانية ، وفى حالة الشك هذه يمتنعون عن الالتحاق بأى منهما امتناعاً تاماً ، ويتكون شبه رأى عام يجعل أى جمعية ، مهما كان نوعها ، عملاً جريئاً ، بل تكاد تعد منشأة غير مشروعة .

فمن الخطأ إذن أن نظن أن روح التجمع إذا ما قمعت فى ناحية واحدة معينة ستظل مع ذلك نشيطة النشاط نفسه فى سائر النواحي الأخرى ، وأنه إذا ما سمح للناس بأن يشتركوا معاً فى القيام بطائفة من المشروعات ، حفزهم ذلك على أن يتحمسوا لكل ضروب التجمع وأقبلوا عليها كل الإقبال . فإذا سمح للمواطنين أن يجتمعوا لأغراض شتى واعتادوا هذا ، فسيسارعون إلى التجمع من أجل الأمور الصغيرة ، مسارعتهم إلى التجمع من أجل الشئون الكبرى العامة . أما إذا لم يسمح لهم بالتجمع إلا لأغراض صغيرة فحسب ، فإنهم لا يعملون إلى مثل هذه التجمعات ، ولا تكون لهم القدرة على عقدها . فمن العبث أن ندعهم أحراراً طلقاء ليستمروا فى أعمالهم وفى مشروعاتهم التجارية والصناعية الخاصة على أساس جماعى ، إذ يخشى من أنهم لا يحفلون بأن يستفيدوا من الحقوق التى منحوها . فبعد أن تكون قد استفدت قوتك فى جهود لا طائل تحتها ، لنع التجمعات المحظورة ، تستولى عليك الدهشة من عجزك عن إقناع الناس بتأليف تلك الجماعات المسموح بها التى تعمل أنت على تشجيعها .

لست أقول بأن الجمعيات المدنية ستختفى من كل بلد حرم عليه عقد الاجتماعات السياسية . فالناس لا يمكنهم أن يعيشوا مجتمعين من غير تعاون على الاضطلاع بمشروعات عامة . ولكنى أقول أن الجمعيات المدنية ستكون فى مثل هذا البلد قليلة العدد دائماً ، ضعيفة التخطيط ، سيئة الإدارة ، وأن الناس سيمتنعون عن أن يضعوا خططاً واسعة ، أو أنهم سيفشلون فيها إن هم حاولوا أن يفعلوها .

وهذا بالطبع يعنى أرى أن حرية التجمع لأغراض سياسية لا خطر منها على الهدوء العام ، كما توهم الناس . وأنها بعد أن تكون قد هزت المجتمع وقتاً ما ، قد تؤدى فى النهاية إلى تقويته وتوطيد دعائمه ، هذا ، ويصح لنا أن نعد الجمعيات السياسية فى البلاد الديمقراطية الأشخاص المعنوية الوحيدة القوية التى تطمح إلى تولي مناصب الحكم فى الدولة ، (ذلك إن جاز لنا هذا التعبير) . ومن ثم كانت الحكومات فى عصرنا تنظر إلى مثل

هذه الجمعيات مثلما كان الملوك في العصور الوسطى ينظرون إلى كبار أتباعهم الإقطاعيين . فقد كانوا يضمرون لهم شيئاً من الحق والكرامية الفطرية، ويكافحونهم في كل فرصة متاح لهم، ولكنهم كانوا، على العكس من ذلك، يكونون الحري وحسن النية للجمعيات المدنية؛ فهم لا يلبثون أن يستكشفوا أن هذه الجمعيات بدلاً من أن توجه عقول الناس إلى الشئون العامة تبعدهم عن التفكير فيها، وأنها كلما ازدادت في أن تشغلهم بأمور لا تحقق إلا بتأثير الهدوء والسلام في البلاد، عاقتهم عن القيام بأية ثورة أو انقلاب . ولكن فات هذه الحكومات أن تدرك أن الجمعيات السياسية تعاون كل المعاونة على الاستكثار من الجمعيات ذات الصيغة المدنية؛ وتعمل على تيسر قيامها، وأنها بتجنبها داء خطيراً قد حرمت نفسها علاجاً ناجحاً .

عندما نشاهد الأمريكيين ينشئون في حرية وباستمرار جمعيات شتى تهدف إلى ترقية مبدأ سياسي، أو إلى رفع شخص معين إلى رتبة السياسة في الشئون العامة، أو إلى انتزاع السلطة من آخر، يشق علينا أن ندرك أن أناساً مستقلين هذا الاستغلال لا يستنون استخدام ما لديهم من الحرية باستمرار . أما إذا نظرنا إلى الشركات التجارية التي لا تعصى في الولايات المتحدة، وأدركنا أن الأمريكيين مشغولون باستمرار بتنفيذ خطة هامة وشاقة، يمكن أن تعطل ويشيع فيها الاضطراب لحدوث أقل ثورة، أدركنا على الفور السبب في أن شعباً منهمكاً في أعماله وأشغاله هذا الانهماك، لا يفرجه شيء بالعمل على إتباع الدولة، أو على تعزيز ذلك الأمن العام، الذي يفيد منه جميع أفراد الشيء الكبير .

فهل يكفي أن نلاحظ هذه الأشياء فرادى، كل شيء منها على حدة، أم يقتضينا الواجب أن نلاحظ الصلة الخفية التي تربطها كلها بعضها ببعض؟ إن الأمريكيين على اختلاف أحوالهم، وعقولهم، وأعمارهم ليزدادون كل يوم في تجمعاتهم السياسية ميلاً عاماً إلى تكوين الجمعيات والاستفادة منها . فهم يجتمعون معاً بأعداد كبيرة فيتحدثون، ويصغي كل منهم إلى الآخر، ويشجعون بعضهم البعض على القيام بمشروعات شتى مختلفة الأنواع، ثم هم ينقلون فيما بعد إلى الحياة المدنية الأفكار التي اكتسبوها بهذه الطريقة، ويستخدمونها في شتى النواحي والأغراض . فمن جراء التمتع بحرية خطيرة، عرف الأمريكيون فن التقليل من أخطار هذه الحرية وجعلها أقل ضرراً .

فلو أننا اخترنا لحظة معينة في حياة أمة من الأمم، لكان من اليسر علينا أن نبرهن أن الجمعيات السياسية تعكر صفو الدولة، وتشل الإنتاج الصناعي فيها، أما إذا أخذنا حياة الشعب كلها جملة، فقد يكون من السهل أن نبرهن على أن الجمعيات السياسية تعاون على ازدهار المجتمع كله وعلى إقرار الهدوء بين مواطنيه .

سبق أن ذكرت في الجزء الأول من هذا الكتاب : « يجب ألا نخلط أبداً بين الحرية المطلقة في عقد الجمعيات السياسية وبين حرية الصحافة؛ فإحداهما أقل ضرورة من الأخرى وأشد منها خطراً في الوقت نفسه . وقد يحدث أن تحصرها أمة ما في نطاق معين،

محدود من غير أن تفقد شيئاً من سيادتها على نفسها ، بل إنها قد تضطر أحياناً إلى أن تفعل ذلك لتحافظ على سيادتها قائمة » ثم بعد ذلك بقليل ، قلت « لا ينكر أحد أن الحرية المطلقة للجمعيات السياسية تعد من بين سائر الحريات ، الحرية التي يستغرق فيها الشعب أطول مدة ليتعلم طرق ممارستها ؛ فإن هي لم تلق به بين برائن الفوضى فعلاً زادت من احتمال وقوعه في هذه الكارثة لأنها تظل تهدده باستمرار في كل مكان » وعلى ذلك فليس من رأى أن الأمة تكون حرة دائماً في أن تخول لمواطنيها الحق المطلق في تكوين الجمعيات لأغراض سياسية ؛ وإني ليساورني الشك في إن كان من الصواب والحكمة ، في أى عصر وفي أى بلد ، ألا نضع حدوداً تقيد حرية التجمع .

يقولون إن الأمة لا تستطيع أن تحافظ على السلام في البلاد ، وتحمل الناس على مراعاة القوانين واحترامها . ولا هي تستطيع أن تقيم حكومة ثابتة ، إن لم تحصر حق التجمع في حدود ضيقة . إن لهذه النعم قيمتها الكبرى لا شك ؛ وأستطيع أن أتصور أن الأمة لترضى بأن تفرض على نفسها قيوداً قاسية ، وإن كانت مؤقتة ، كي تحصل على هذه النعم ، وتحافظ عليها ؛ ومع ذلك فمن الخير لها أن تعرف على وجه التحديد الثمن الذي ستدفعه نظيرها . قد أفهم أنه من الخير أن تتر ساعد رجل ، إن كان في هذا البر إنقاذ حياته ؛ ولكنه من السخريّة أن يؤكد لى أحد بأن هذا الرجل سيظل مع ذلك ماهراً ، كما كان قبل أن يفقد ساعده .

الفصل الثامن

الأمريكيون يقاومون الفردية بمبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح

عندما كانت هذه الدنيا في أيدي قلة من الأفراد من ذوى الثراء الواسع والجاه العريض، كان هؤلاء الأشخاص الأغنياء الأقوياء متعلقين بفكرة سامية عن واجبات الإنسان، وكان يسرهم أن يقولوا عنه إنه خالق به أن ينكر ذاته، وأن يعمل الخير دون أن يطمع في ثواب، كما هو شأن الله. تلك كانت الآراء الأساسية الذائعة بين الناس في ذلك الزمن عن الأمور الأخلاقية^(١).

وإن ليماورنى الشك في إن كان الناس في العصر الوسيط أكثر استمساكاً بالفضائل منهم في غيره من العصور؛ ولكنهم كانوا يكثرون من الكلام عن جمال الفضيلة؛ أما فوائدها فلم يكتفوا يتحدثون عنها إلا في الحفاء. ولما كان الخيال لا يرتفع في تعليقاته حتى يبلغ مدى هذه الأجواز السامية، وكانت أفكار كل امرئ متركزة في نفسه وحده، فزع الأخلاقيون من فكرة التضحية بالذات هذه، ولم يعودوا يجربون على طرحها على العقل البشرى واكتفوا بالبحث عما إن كانت مصلحة كل فرد من أفراد المجتمع الشخصية، في أن يعمل لما فيه خير الجميع؛ حتى إذا ما عثروا بنقطة تلتقى فيها المصلحة الشخصية بمصلحة الجماعة، وتندمج فيها، تلهفوا على إبرازها جلية للناس. وكثرت الملاحظات التي من هذا القليل شيئاً فشيئاً، حتى أصبح ما كان مجرد ملاحظة مفردة، مذهباً عاماً، وصار الناس يعتقدون أن الإنسان إنما يحترم نفسه، بينما يحترم بنى جنسه، وأن مصلحة الشخصية في أن يعمل الخير للناس أجمعين^(٢).

هذا، وقد سبق أن أوضحت في مواضع عدة من هذا الكتاب الوسائل التي تمكن بها الأمريكيون في معظم الأحوال من أن يجمعوا بين رفايتهم الشخصية ورفاية سائر

(١) من هؤلاء الذين يشير إليهم المؤلف ياترى؟ لعله يقصد جماعة الرواليين من الفلاسفة أمثال الإمبراطور الرومان ماركوس أوريليوس (١٦٩ - ١٨٠ ق.م.).

(٢) لاشك ل أن المؤلف قد اطلع على كتابات سان بيير l'abbé de Saint Pierre رائد من نادوا بالسلام الدائم في العالم، والذي كان يضع في رأس كل خطاب من خطابه «الحبة لمن يفعل الخير».

إخوانهم للمواطنين؛ أما ما أهدف إليه هنا فشرح تلك القاعدة العامة التي يستر لهم أن يتوصلوا إلى ذلك. إننا لانكاد نجد أحداً في الولايات المتحدة يتحدث عن مجال الفضيلة، ولكن الأمريكيين يعتقدون مع ذلك أن الفضيلة شيء نافع، ويدللون على نفعها كل يوم؛ فالأخلاقيون عندهم لا يعترفون بأنه يجب على الناس أن يضضروا بأنفسهم في سبيل بنى جنسهم لأنه من البلى أن يقوم الإنسان بمثل هذه التضحية، ولكنهم يؤكدون لنا في جرأة أن مثل هذه التضحيات لازمة لمن يفرضونها على أنفسهم لزومها لمن تبذل في سبيلهم. فقد أدركوا أن في بلادهم وعصرهم قوة لا قبل لأحد بمقاومتها جعلت كلاً منهم يشكر في نفسه وفي مصلحته أولاً. وإن فقدوا كل أمل في وقف هذه القوة عن عملها هذا نقلوا تفكيرهم شطر توجيهها. فهم لا ينكرون أن لكل إنسان الحق في أن يعنى بمصالحه الشخصية، ولكنهم يحاولون أن يرهقوا لنا أن مصلحة كل إنسان تقتضيه أن يتحل بالفضيلة ليكون أميناً مخلصاً. هذا، ولست أنرى الدخول هنا في الأسباب التي يدلون بها لأن ذلك يبعدني عن موضوعي، وحسبي أن أقول إنهم أقنعوا مواطنهم بذلك.

قال مونتالي Montaigne^(١) من زمن طويل « إن لم أسلك الطريق المستقيم من أجل استقامته فقد وجب على أن أسلكه لأن الخبرة علمتني انه سيكون في النهاية خير الطرق وأفيدها ». فليس مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح بالأمر الجديد، ولكنه أصبح عند الأمريكيين في عصرنا أمراً مقبولاً يرضونه أجمعين، فذاع بينهم كل الذبوع. فلا غرو أن وجدناه بارزاً في كل ما يصدر عنهم من أفعال، وصرنا نلاحظه في كل ما يتلفظون به من أقوال. وكثيراً ما يؤكد الفقير بقدر ما يؤكد الغنى. أما في أوروبا فمبدأ المصلحة الشخصية هذا أغلظ وأخشن مما هو في أمريكا، ولكنه في الوقت نفسه أقل انتشاراً، والناس فيها أقل صراحة في اعترافهم به. وما زال الناس في فرنسا يتظاهرون باستمرار بأنهم ينكرون ذواتهم إنكاراً عظيماً حتى لم يعودوا يشعرون به في الواقع.

وعلى النقيض من ذلك نجد الأمريكيين مغرمين بتأويل معظم أفعالهم على أساس من مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح، فيوضحون لنا في سرور واعتباط أن نظرتهم إلى مصلحتهم الشخصية هذه نظرة مستترة تدفعهم باستمرار إلى التعاون بعضهم مع بعض، كما تدعوهم إلى التضحية راضين مختارين بجزء من وقتهم ومن أموالهم في سبيل مصلحة الدولة. إنهم من هذه الوجهة يظلمون أنفسهم على ما أرى. فالتاس في الولايات المتحدة شأنهم شأن غيرهم في البلاد الأخرى يبدو أنهم يستسلمون للدوافع القطرية التلقائية، ولكن الأمريكيين يندر أن يسلموا بأنهم يخضعون للعواطف التي من هذا القبيل، بل يحرضون على أن يكرموا فلسفتهم هذه أكثر ما يكرموا أنفسهم.

(١) مونتالي: ميشيل إكزيم الكونت دو مونتالي (١٥٣٣ - ١٥٩٢) أديب فرنسي عاش أكثر حياته في مدينة بورديو، وعنى بكتابة المقالات، واهم في كثير منها بالنواحي الأخلاقية. وتقوم شهرته على مجموعة مقالاته هذه التي عالج فيها موضوعات ذنية.

وربما كان الأخرى لى أن أفهم هنا ، ولا أبدي رأيي فيما قد ذكرت توا ، فأحكم له أو عليه ؛ لأن صعوبة الموضوع الكبيرة تنهض عذراً لى ، ومع ذلك فلن أستغل هذه الصعوبة ، بل أوثر أن أمكن القارئ من أن يدرك غرضي الذي أرمى إليه ، إدراكاً واضحاً ، ومن أن يرفض مسابقي في رأيي هذا ، على أن أتركه معلقاً .

فمبدأ المصلحة الشخصية هذا ، بصورته الصحيحة ، ليس بالمبدأ السامي ولكنه مبدأ واضح وأكيد ، فهو لا يهدف إلى أغراض عظيمة ، ولكنه يبلغ في سهولة كل ما يهدف إليه ؛ وفهم هذا المبدأ ميسور ؛ فهو في متناول إدراك الناس كلهم على اختلاف قدراتهم ؛ فلا غرو أن استطاع كل امرئ أن يأخذ به ويحافظ عليه في غير مشقة . فمن أجل اتفاهه الرائع مع الضعف البشري استطاع أن يسيطر على الناس سيطرة كبيرة في يسر وسهولة ، وليست سيطرته هذه بالموافقة العابرة ، مادام يكف مصلحة شخصية بأخرى مثلها ، ويستخدم لى توجيه لشهوات الناس نفس الخوافز التي تستثيرها وتحركها .

لا يؤدي هذا المبدأ إلى القيام بتضحيات كبيرة ، ولكنه يوحى ببذل تضحيات يومية صغيرة ؛ فهو غير كاف وحده لجعل الإنسان فاضلاً ، ولكنه يدرّب جمهوراً كبيراً من المواطنين على مراعاة عادات الاعتدال ، والنظام ، وبعد النظر وضبط النفس . فإن كان لا يؤدي إلى الفضيلة مباشرة عن طريق الإرادة ، فإنه يقرب الناس منها عن طريق توجيه عاداتهم بصورة غير عسوسة . فإن سيطر هذا المبدأ (مبدأ المنفعة الشخصية) على العالم الأخلاق كله ، أصبحت الفضائل الكبرى غير العادية نادرة ، ما في ذلك شك . ولكنني أرى ، أن ضروب الفساد والانحرافات الكبيرة سيقبل شيوعها بين الناس . فإن كان هذا المبدأ يتمتع عدداً كبيراً من الناس من أن يسموا على مستوى البشر علواً كبيراً ، فإنه يحول بين عدد كبير من الذين يهبون دون هذا المستوى ، وبين أن يظلوا في غيهم ساديين ، فإن أنا نظرت إلى هذا المبدأ من حيث بعض الأفراد ، وجدته يجرى بهم إلى دون المستوى المعهود ؛ أما إذا نظرت إلى البشر جملة فإنه يسمو بهم عنه .

لست أعشى أن أقرر أن مبدأ المصلحة الشخصية هذا يبدو لى في الجملة ، أصلح النظريات الفلسفية كلها لاحتياجات أهل العصر ؛ فهو ضماغم الرئيسي الباقي لهم ضد أنفسهم ، وعلى هذا وجب أن تتجه إليه بحوث الأخلاقيين في عصرنا ؛ وحتى إن راوه قاصراً أو ناقصاً فإنه يجب أن يتبع على أساس أنه ضرورة .

فليست الأنانية في فرنسا أشد منها في أمريكا ؛ فالفرق الوحيد بينهما أنها مستتيرة في أمريكا ، وليست كذلك في فرنسا . فكل أمريكي يعرف متى يضحي بشيء من مصالحه الخاصة في سبيل إنقاذ سائرهما . أما الفرنسيون فيبغون أن ينقذوا كل شيء ، وكثيراً ما يفقدون بذلك كل شيء . فكل امرئ حولي يبدو أنه عقد عزمه على أن يعلم معاصريه بلسانه ، ويقدرته ؛ أن كل ما هو نافع لا يمكن أن يكون خطأ ألبتة . أليس فينا رجل رشيد يضطلع بتفهم الناس أن ما هو صواب وحق يصح أن يكون نافلاً ؟

ليس في العالم قوة تستطيع أن تمنع المساواة المتزايدة في الأحوال الاجتماعية، من أن تدفع العقل البشرى إلى السعى وراء ما هو نافع، ولا أن تمنع كل عضو من أعضاء المجتمع من أن يهتم بشئون نفسه، ومن ثم يجب أن نتوقع أن تصبح المصلحة الشخصية أكثر مما كانت في أى وقت من الأوقات الحافز الرئيسى لأفعال الإنسان وسلوكه إن لم تصبح حافزها الأوحده، ومع ذلك فقد بقى علينا أن نرى الطريقة التى يستطيع بها كل إنسان أن يعرف مصلحة الشخصية، فإن كان أعضاء مجتمع ما، يصبحون أكثر جهلاً وغلظة كلما ازدادوا مساواة في أحوالهم الاجتماعية، فمن العسير علينا أن نتكهن بمدى الإفراط الأخرق الذى ستدفعهم إليه أنانيتهم. هذا، وإن أحداً لا يستطيع أن يقول سلفاً، أى عار، وأى بؤس، سيجرونه على أنفسهم مخافة أن يضطروا إلى التضحية بشئ من رفاهيتهم في سبيل بى جنسهم.

لا أعتقد أن مبدأ المصلحة الشخصية بالشكل الذى تعرفه أمريكا، أمر واضح كل الوضوح من كل نواحيه، ولكنه مع ذلك يتضمن طائفة كبيرة من الحقائق واضحة جلية، حتى لا يسع الناس إلا أن يدركوها لو أنهم كانوا متعلمين، فعلى أن ننشر التعليم إذن بين الناس على كل حال، فعصر التضحية بالذات والأخذ بالفضائل التى تعد نزوعات فطرية يمر بسرعة، على حين أن العصر الذى لا يستطيع فيه الحرية ولا السلام العام، ولا النظام الاجتماعى نفسه أن تقوم وتستقر من غير تربية وتعليم، قد أخذ يقترب منا حثيثاً.

الأمريكيون يطبقون مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح على الشؤون الدينية

إن كان مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح لا ينظر إلا إلى هذا العالم الحاضر لكان مبدأ ناقصاً ، فم تضحيات كثيرة لا تجد ثوابها إلا في عالم آخر غير هذا العالم ، وأياً كانت تلك المهارة العقلية التي تتجلى في التدليل على فائدة الفضيلة ، فليس من السهولة في شيء أن تحمل امرأة ، لا يحظر بباله أنه سيموت يوماً ما ، على أن يحيا حياة مستقيمة صالحة .

ومن ثم كان لزاماً علينا أن نستوثق من إمكان التوفيق بين مبدأ المصلحة الشخصية هذا وبين المعتقدات الدينية ، فالفلاسفة الذين ينشدون هذا النظام الأخلاقي يقولون لنا أن السعادة في هذه الدنيا تقتضي المرء أن يراقب شهواته ، ويكف نفسه عن الإفراط فيها ، وأن السعادة الدائمة لا تدرك إلا بالنزول عن آلاف من المتع العابرة ، وأن الإنسان يجب أن يتصر دائماً في جهاده ضد نفسه لكي يحصل على ما فيه منفعة الخاصة ، وكذلك كان مؤسسو الديانات الكبرى يقولون بمثل هذا القول عينه ، والطريق الذي يشيرون به على الإنسان أن يسلكه هو الطريق عينه الذي يشير به هؤلاء الفلاسفة إلا أن الهدف النهائي فيه أبعد مدى . فبدلاً من أن يجعلوا ثواب الإنسان على ما يذله من التضحيات المفروضة عليه ، في هذه الدنيا وحدها ، جعلوه في الآخرة .

ومع ذلك فلست أرى أن جميع الذين يمارسون الفضيلة مدفوعون إليها بخوافز دينية لا يمارسونها إلا بأمل الحصول على الثواب ، فقد صادفت مسيحيين غيورين يتسبون أنفسهم باستمرار ، كي يعملوا بمزيد من الحماسة على إسعاد بني جنسهم ، وصعتهم يصرحون أن كل ما فعلوه لم يكن له من غرض إلا الحصول على الثواب في الآخرة ، ولا يسعى إلا أن أظن أنهم إنما يخادعون أنفسهم ويسبون إليها ، إني لأحترمهم احتراماً عظيماً لدرجة لا أستطيع معها أن أصدقهم فيما يقولون .

حقاً أن المسيحية تقول بأن الإنسان يجب أن يؤثر جاره على نفسه كي يحظى بالنعيم في الآخرة ، ولكن المسيحية تقول أيضاً بأن الإنسان يجب أن يكون نافعا لبني جنسه محبة منه في الله ، وهو قول قدسي سام حقاً ، فالإنسان يبحث بعقله عن معرفة ما يرضى الله فيدرك أن

النظام هو سنة الخالق، وبذا يعمل جهده طواعية في السير على هذه السنة الكبرى . فبينما هو يضحى بمصالحه الشخصية في سبيل هذا النظام الكامل الشامل للخليفة كلها فإنه لا ينتظر جزاء سوى الاستمتاع بالتفكير فيه .

لست أومن بأن المصلحة الشخصية هي الخافز الأورحد الذى يحرك المتدينين . وإن كنت أعتقد أن المصلحة الشخصية هي الوسيلة الكبرى التى تصطنعها الأديان ذاتها كى تحكم بها الناس وتوجههم إلى سلوك الطريق المستقيم ، ولا يخافنى أى شك فى أنها تصل بهذه الوسيلة إلى قلوب الجماهير ، وتغطى بالقبول لديهم . أنا لا أدرك بشكل واضح السبب فى أن مبدأ المصلحة الشخصية بمعناه الصحيح هذا يودى إلى تقويض معتقدات الناس الدينية ، وأنه لأسهل من ذلك على ، أن أبين السبب فى أنه يقوياً فهم ويقربهم منها . فلنفرض أن الحصول على السعادة فى هذه الدنيا يقتضى الإنسان أن يعارض غرائزه فى جميع الأحوال ، وأن لا يعمل فى هذه الحياة عملاً ما إلا عن قصد وبعد تدبير .. فبدلاً من أن يندفع بشكل أعمى وراء رغائبه الأولية ، يكون قد تعلم فن مقاومتها وعود نفسه أن يضحى بسهولة بمسرته العاجلة فى سبيل مصلحة حياته الدائمة كلها . فإن كان مثل هذا الرجل يؤمن بالدين الذى يدين به حقاً فإنه لا يكلفه الخوض لما يقرضه عليه من قيود إلا قليلاً . فالعقل ذاته يشير عليه بالطاعة والإذعان ، والعادة قد أعدته للصبر على تلك القيود . فإن خامرته الشكوك فيما يتعلق بالموضوع الذى علق عليه آماله ، فإنه لن يسمح لهذه الشكوك أن تقف مع ذلك فى سبيله ، وسيقرر أنه من الحكمة أن يخاطر ببعض المنافع الدنيوية كى يحفظ بحقه فى ميراثه العظيم الذى وعد به فى الآخرة ، قال بسكال : لأن يكون المرء مخطئاً فى اعتقاده أن الدين المسيحى حق ليس خسارة كبيرة لأحد . ولكن ما أظن أن يكون الخطأ فى اعتقاده أنه دين كاذب .

فلا يبدى الأمريكيون ذلك النوع الفظيع من عدم الاكتراث بشئون الحياة الأخرى ، ولا هم يصطنعون شيئاً من تلك الكبرياء الصيانية فى استهائهم بالأخطار التى يرجون أن يتجروا من شرورها ، ومن ثم كانوا يحترفون بإيمانهم بدينهم من غير أن يستشعروا أى خجل أو أى ضعف من جراء هذا الاعتراف ، بل إننا لنجدهم حتى فى شدة غريبتهم لبيدون شيئاً هادئاً هدوءاً يجل عن الوصف ، ومنظماً كل التنظيم ومقصوداً كل القصد ، حتى لنكاد نتصور أن العقل ، لا القلب ، هو الذى حدا بهم إلى الجئء إلى المذبح (الخراب) .

فالأمرىكيون لا يتبعون دينهم بدافع من المصلحة الشخصية فحسب ، بل كثيراً ما يجعلون المصالح التى تحفزهم إلى اتباعه من مصالح هذه الدنيا . لا يخفى أن القسس فى العصر الوسيط لم يكونوا يتحدثون إلى الناس إلا عن الحياة الأخرى ، ولا يهتمون بأن يرهتوا لهم أن المسيحى اغتلىص لدينه يمكن أن يكون سعيداً فى هذه الدنيا . ولكن الرعايا الأمريكيين يشيرون دائماً إلى شئون هذه الدنيا ، ولا يباعدون اهتمامهم عنها إلا بكل مشقة ، فكى يصلوا إلى قلوب سامعيهم دائماً على أن يوضحوا لهم أن المعتقدات الدينية تعاون على الحرية والاطمئنان العام ، وكثيراً ما يكون من الصعوبة بمكان أن نعرف من مواعظهم إن كان الغرض الرئيسى من الدين الحصول على السعادة الأبدية فى الآخرة أو الاستمتاع بالسعادة فى هذه الدنيا .

الفصل العاشر

ميل الأمريكيين إلى الرفاهية المادية

ليست شهوة الأمريكيين إلى إرضاء الرفاهية المادية أمراً مقصوراً دائماً على فئة أو طبقة معينة، ولكنه أمر عام فيهم، فإن كانوا لا يشعرون به جميعاً بطريقة واحدة، فهم يشعرون به بشكل ما، فالحرص على إرضاء أدنى مطالب الجسد وتوفير حتى أدنى وسائل الراحة في هذه الدنيا يشغل عقول الأمريكيين كافة، وثم شيء من هذا القليل يتجلى في أوروبا ويزيد فيها باستمرار، فمن الأسباب التي تؤدي إلى هذه النتائج المتشابهة في كل من الدنيا القديمة والدنيا الجديدة ما هو متصل بالموضوع الذي نحن بصدده هنا، فجدد بنا أن ندرس هذه الأسباب.

لما كانت الأموال ثابتة في الأسر يوارثها الأبناء عن الآباء، صار عدد كبير من الناس يستمتعون بمباهج الحياة من غير أن يشعروا بميل خاص إلى هذه المباهج يعدونه مقصوراً عليهم وحدهم دون غيرهم، فقلب الإنسان لا يشغل بملكته بشيء قيم لا ينازعه فيه أحد، بقدر ما يشغل برغبته في حيازته. (وهي رغبة لم تجد ما يرضيها بعد كل الرضى) وبالحرف الدائم من أن يزول عنه، فالأغنياء في الجماعات الأرستقراطية لا يساورهم أى خوف من تغير حالهم التي هم عليها، لأنهم لم يخبروا أية حالة غيرها، فيندر أن يمر وجود مثل تلك الأحوال بخوارطهم، وليست وسائل الراحة في الحياة الدنيا هي الغرض من الحياة، فهي لا تعدو أن تكون طريقة من طرق العيش ليس إلا، وهم ينظرون إليها كما ينظرون إلى الوجود نفسه، يستمتعون به من غير أن يفكروا فيه، وعندما يكون الميل الطبيعي الذي يستشعره الناس جميعاً بشأن المعيشة الخفية، قد وجد بذلك ما يرضيه في غير مشقة، وفي غير خوف، اتجهت قدراتهم العقلية اتجاهاً آخر - إلى مشروعات أشق وأسمى تستثير عقولهم وتستغرق انتباههم.

ومن ثم كان الأرستقراطيون كثيراً ما يبدون، وهم وسط هذه المتع الحسية، احتقاراً لها مصحوباً بشيء من الاستعلاء، ويظهرون قوة عجيبة للاحتفال والصبر إذا ما حرموها. فجميع الانقلابات التي هزت الأرستقراطية أو قضت عليها كشفت عن السهولة التي يستغنى بها هؤلاء الناس الذين ألفوا الاستمتاع بالكماليات الزائدة على الحاجة - عن

الضروريات نفسها، على حين أن الذين كدحوا وجاهدوا في سبيل الكفاح من أجل العيش، لا يكادون يجدون ما يسك عليهم أرقامهم إذا ما فقدوا هذا الكفاف .

فإن انتقلنا من الطبقات العليا ونظرنا إلى الطبقات الدنيا وجدنا نتائج شبيهة نشأت عن أسباب مضادة لتلك الأسباب ، ففي الأمة التي تسودها أرستقراطية تجعل المجتمع فيها جامداً، نجد الشعب يعتاد الفقر في النهاية كما يعتاد الأغنياء الغنى والرخاء، ولا يساور الأغنياء أى قلق بشأن راحتهم المادية لأنهم يستمتعون بها من غير جهد بذلوه من أجلها، على حين لا يفكر الفقراء في أشياء غلب عليهم اليأس من الحصول عليها، ولا يكادون يعلمون عنها شيئاً يكفي لحملهم على الرغبة فيها، فخيال الفقراء الذين في أمثال هذه الجماعات يندفع وراء تصور دنيا أخرى؛ فأنواع اليأس التي في الحياة الواقعية تحرق بخيالهم ولكنهم يهربون منها وينطلقون يسعون وراء الملذات فيما وراءها بكثير .

وعلى العكس من ذلك إذا ما ألغيت الفروق والميزات الاجتماعية بإلغاء الرتب والطبقات، وإذا ما قسمت الأملاك الموروثة، وانتشرت الحرية والتعليم كل انتشار - فعندئذ تراود الرغبة في الحصول على وسائل الراحة والمتعة في هذه الحياة - تراود خيال الفقراء، ويستولى الفزع من فقدانها على أخيلة الأغنياء، ثم تبرز عدة ثروات ضئيلة، لأصحاب نصيب كاف من المتع الحسية، يسر قيام ميل فيهم إلى مثل هذه المتع، ولكنه نصيب لا يكفي لإرضاء هذا الميل، فهم لا يستطيعون أبداً أن يحصلوا عليها من غير مجهود يبذلونه فيها، ذلك إلى أنهم لا يهتمون فيها من غير خوف يساورهم ويقض مضاجعهم، فلا غرو أن كانوا يبذلون دائماً كل جهد في السعي وراء هذه المتع أو الاحتفاظ بها وهي متع رائعة ولكنها ناقصة تفلت منهم باستمرار .

فإن أنا أردت أن أبحث عن أهم شهوة طبيعية في الناس الذين يستثير تحول أصلهم أو قلة حظهم، نشاطهم أو يحد منه، لما وجدت شهوة أنسب بأحوالهم من حب الرخاء المادى؛ فالميل إلى إرضاء مطالب الجسد المادية هذا، شهوة من شهوات الطبقات الوسطى تنمو وتنتشر مع هذه الطبقات التي يصعد منها هذا الميل حتى يصل إلى طبقات المجتمع العليا .. ويبط كذلك حتى ينفذ إلى كتلة الشعب كله .

لم يحدث أبداً في أمريكا مواطناً واحداً بلغ به الفقر مبلغاً يمنعه من أن يلقى نظرة كلها أمل أو كلها حسد على ما يستمتع به الأغنياء من متع ومسررات، ولا من لم يمتلك سلفاً في تخيلاته وأحلامه كل تلك الخيرات والنعم التي ما زالت الأقدار تصر في عناد على حرمانه إياها .

هذا، ومن جهة أخرى لم أشاهد بين الأغنياء من أهالي الولايات المتحدة، شيئاً من ذلك الاحتقار المستعلى للمتعة الحسية الذي نجد أحياناً في أكثر الأرستقراطيين ثراء، وأشدهم انحلالاً خلقياً . فأغلب هؤلاء الأثرياء كانوا فقراء يوماً ما، وشعروا بلذعة الحاجة

ومرارة الفقر، وظلوا طويلاً ضحية لسوء الحظ ونكد الأيام، أما بعد أن تحقق لهم الفوز فقد ظلت تلك الشهوات التي رافقتهم في صراع مع الفقر، باقية، فكأنى بعقولهم قد ثملت بتلك المتع الصغيرة التي ظلوا يسعون وراءها أربعين عاماً أو تزيد.

وليس معنى ذلك أن في الولايات المتحدة، كما هو الشأن في غيرها من البلاد، عدداً كبيراً من الأغنياء قد أصبحوا بحصولهم على أملاكهم عن طريق الإرث، يملكون ثروة لم يذلوا فيها أى جهد، ولم يكسبوها بعرق جبينهم؛ فحتى هؤلاء الناس ليسوا أقل تعلقاً بمسرات الحياة المادية. لقد أصبح الميل إلى الرفاهية المادية غرام الأمة الغالب عليها، وصار تيار العواطف البشرية العظيم يجري في هذا الاتجاه ويعبرف معه كل شيء يصادفه في طريقه.

ما يترتب على الغرام بالمتع الحسية من آثار خاصة فى البلاد الديمقراطية

قد يتوه القارىء مما ذكرناه توا أن غرام الأمريكين بالمتع الحسية، يجب أن يدفعهم باستمرار إلى الانحراف عن جادة الأخلاق الكريمة، ويعكر صفو الأسر، ويهدد سلامة المجتمع كله فى مجمله. ولكن الأمر ليس كذلك، فالغرام بالمتع الحسية هذا، يؤدى فى البلاد الديمقراطية إلى نتائج مختلفة كل الاختلاف عما يؤدى إليها فى الأمم الأرستقراطية.

قد يحدث فى بعض الأحيان أن يزل الأرستقراطيون شيئاً فشيئاً، وينهمكون فى الملذات الحسية وحدها، بعد ما يكونون قد ملوا الاشتغال بالشئون العامة، وقد فاضت جيوبهم بالأموال، وصاروا يعيشون وسط معتقدات دينية منهاره، وفى دولة آخذة فى التدهور. أما فى الأوقات الأخرى، فقوة الملك^(١) أو ضعف الشعب، تضطر النبلاء من غير أن تجردهم من أملاكهم وثرواتهم، إلى أن يقفوا بمنأى عن إدارة الشئون العامة، وعندما يكون الطريق إلى الاشتغال بالمشروعات الجسام مغلقاً فى وجوههم، نجدهم يستسلمون إلى رغباتهم المضطربة - فينهمكون إلى الأذقان فى الملذات الحسية لينسوا فيها ما كان لهم من أمجاد سائلة.

وهكذا عندما يتجه أعضاء هيئة أرستقراطية إلى السعى وراء المتع الحسية، فإنهم يوجهون إلى هذه الغاية كل ما كسبوه من همة ونشاط فى أثناء خبرتهم الطويلة بالقوة والسلطان. وأمثالهم لا يقنعون بالسعى وراء توفير وسائل الراحة، فلا يرضون إلا بتلك الدعارة الحمراء وذلك الفساد البراق؛ فهم يعبدون الملذات الحسية بشكل باهر، حتى لكأنهم يتبارون فى التفنن فى إفساد طبائعهم الإنسانية، وكلما كانت الأرستقراطية قوية ذائعة الصيت تستمتع بحرية واسعة، كانت أشد دعارة وفجراً؛ ومهما كانت فضائلهم السابقة متألفة، لا يسعنى إلا أن أبشر هذه الأرستقراطية بأن لن يفوقها شئ سوى فحامة تلك الرذائل.

(١) لعل المؤلف يشير هنا إلى ريشلى الوزير الفرنسى (١٥٨٥ - ١٦٤٢) الذى ظل يعمل باستمرار على إبعاد النبلاء الفرنسيين عن مراكز الحكم والسلطة.

إن هذا الميل إلى المتع الحسية لا يؤدي بالشعب الديمقراطي إلى مثل هذا الإفراط، فموجة الرفاهية تتجلى هنا في جميع الناس في صورة شهوة عارمة صامدة، وإن كانت محدودة المدى. فليس الأمر عندهم أمر إنشاء قصور شاهقة، وتسخير الطبيعة، أو محاكاتها، ولا التقييد في أرجاء الدنيا كلها حباً في إرضاء شهوة رجل واحد؛ ولكنه أمر إضافة بضعة أمتار من الأرض إلى حقل، وغرس بضع أشجار من الفاكهة في بستان، وتوسيع مسكن، والعمل الدائب على جعل المعيشة أرخص وأروح للنفس، وأكثر ملاءمة لها، وتحاشي المتاعب، وتوفير أدنى الحاجات في غير مشقة، وبتكاليف لا تذكر. وتلك كلها أغراض توافه، لاشك، ومع ذلك فالنفس البشرية تتشبث بها وتعنى باستمرار، حتى لتحجب عنها أمور سائر العالم، بل وقد تحول بينها وبين السماء.

هذا، ولعل قارئاً يقول إن ذلك لا يصدق إلا على أفراد المجتمع المتوسطي الحال، أما الأثرياء فيبدون ميولاً شبيهة بما كان هم في العصور الأرستقراطية، ولكنني لأستسيغ هذا الرأي، فمن حيث غرام الناس بالمتع الحسية، فميول الأثرياء في البلاد الديمقراطية لا تختلف في كثير عن ميول سائر أفراد الشعب، فهم إما يشاركونهم فيها فعلاً، لأنهم منه نبتوا، أو لأنهم يعدونه واجباً عليهم أن يذعنوا لها. فانهم الناس بالملذات الحسية في المجتمع الديمقراطي يتخذ صورة معتدلة هادئة يتحتم على الجميع أن يراعوها، فمن الصعب أن يشذ المرء منهم عن القاعدة العامة في رذائله صعوبة شذوذه عنها في فضائله، ومن ثم عني الأغنياء في الأمم الديمقراطية بسد احتياجاتهم البسيطة أكثر مما يعنون بإشباع ملذاتهم غير العادية، وبذلك يرضون طائفة من رغباتهم الصغيرة من غير أن ينهمكوا في إرضاء أية شهوة كبيرة شاذة عن المألوف. وهذا ما يجعلهم ضعفاء مترهلين أكثر مما يجعلهم فجاراً داعرين.

وهذا الميل الخاص إلى المتع الحسية الذي يتجلى في أهل العصور الديمقراطية ليس ضد النظام العام في شيء، بل إنه ليقضي توافره هذا النظام حتى يتسنى له أن يتحقق فعلاً؛ ولا هو يناقض الأخلاق العامة، لأن الأخلاق الطيبة تعاون على مراعاة استقرار الهدوء العام، وعلى ازدهار الصناعة والتجارة، هذا، وكثيراً ما يتحد هذا الميل مع نوع من الأخلاق الدينية. فكل الناس يودون أن يحصلوا على أكبر نصيب يستطيعون الحصول عليه من هذه الدنيا دون أن يخطأوا بنصيبهم من النعيم في الآخرة، فثم ملذات حسية لا يتسنى للمرء أن ينهمك فيها من غير أن يتورط في جريمة ما، ولذلك فهو يحرص كل الحرص على تجنبها، على حين أن ثمة أخرى لا يجرمها الدين وتقرها الأخلاق؛ فإلى هذه المتع يتجه القلب والخيال، وتتجه الحياة نفسها في غير تحفظ، حتى أن الناس في انهماكهم في السعي وراءها قد يغفلون عما في متناول أيديهم من مقتنيات ثمينة تعد قوام مجد البشر وعظمتهم.

ليس ما أنعاه على مبدأ المساواة أنه يفضي بالناس إلى السعي وراء المتع المحرمة، بل ما أنعاه عليه أنه يستفد كل جهودهم ويحصرها في السعي وراء الحصول على تلك المتع الحلال، وبذلك ينشأ في العالم نوع من المادية الشريفة، التي لا تفسد الروح وإن كانت تضعفها، وتعمل في صمت وسكون على استفاد مصادر نشاطها.

الفصل الثانى عشر

من الأمريكیین من يسرفون فى التعصب للناحية الروحية

على الرغم من أن الرغبة فى الحصول على ما فى هذه الدنيا من طيات وخيرات ، تعد غرام الشعب الأمريكى المسيطر عليه ، فثم فترات قصار تبدو فيها نفوس الأمريكیین وكأنها قد تخلصت بغتة من قيود المادة التى تكبلها ، واندفعت تحلق فى السماء - فكثيراً ما يصادف المرء فى ولايات الاتحاد كلها - ولا سيما فى تلك التى فى أقاصى الغرب القليل السكان ، يصادف وعاظاً متجولين يدعون الناس إلى طاعة الله ، فقد نرى أسرات بأكملها وشيوخاً ، ونساءً وأطفالاً يجازون الممرات الوعرة ، ويعبرون القفار غير المطروقة ، ويقطعون المسافات الشاسعة كى يشهدوا اجتماعاً عقد فى معسكر ، حيث يستمعون إلى ما يلقي فيها من المواعظ والخطب ، ويقضون عدة أيام وليال ينسون فيها هموم الأعمال ، بل ومطالب الجسم الملحة نفسها .

وقد يصادف المرء فى أرجاء متفرقة فى أمريكا أناساً تشبهوا بروحانية مسرفة ، وعارمة أحياناً ، لانكاد نجد لها مثيلاً فى أوروبا ، وقد تظهر الفينة بعد الفينة طوائف من الناس غريبة كل الغرابة ، تحاول كل طائفة منها أن تشق لها طريقاً جديدة إلى سعادة الآخرة ونعيمها ، فالجنون الدينى منتشر فى الولايات المتحدة أياً انتشار .

ومع ذلك يجب ألا تستثير فىنا هذه الحقائق أية دهشة ، فليس الإنسان هو الذى غرس فى نفسه محبة اللانهاى والميل إلى ما هو خالد لا يفنى . وليست هذه الميول السامية من ولائد إرادته المتقلبة ، ولكن جذورها الراسخة متأصلة فى طبيعة الإنسان ؛ ووجودها باق على الرغم مما قد يبذله من جهود ضدها ، حقاً إنه قد يستطيع أن يعوقها ويقاومها ، ولكنه لا يستطيع أن يقضى عليها بحال من الأحوال .

فللروح مطالب يجب أن تقضى لها ، وأيا كانت الجهود التى تبذل للانحراف بالروح عن غاياتها فإنها لا تلبث أن يصيبها الملل ، وتصبح قلقة مضطربة وسط المسرات الحسية ، فلو كانت مواهب الكثرة العظمى من الناس موجهة نحو السعى وراء الأمور المادية وحدها دون

غيرها ، لصح لنا أن نتوقع حدوث رد فعل عجيب في نفوس بعض الناس^(١) فهم أحراراً في عالم الروح مخافة أن تظل مقيدة بأغلال الجسم ومعتقلة في سجنه الضيق .

فليس عجيباً إذن أن يقوم وسط جماعة تتجه أفكارها نحو العناية بشئون هذه الدنيا ، بضعة أفراد يتجهون نحو السماء وحدها ، وإلى ليدهشني أن كان التصوف لا يتقدم في هذا في وقت قريب في أمة كلها عمل على زيادة رفاهيتها وسعادتها في هذه الدنيا .

قيل إن صحارى طيبة الموحشة ، كانت حافلة بجماعات ممن اضطهدهم الأباطرة ، وأفرعتهم مذابح الملاعب (السرك) ، ولكني أرى أن السبب في ذلك يعود إلى ترف روما ، وإلى فلسفة اليونان الأبيقورية .

فإن لم تكن أحوال الأمريكيين الاجتماعية وظروفهم وقوانينهم الحالية ، قد قصرت عقولهم كل القصر على الاتجاه إلى السعادة في هذه الدنيا ، لكان من المحتمل أن يكونوا أكثر تحفظاً وأعظم خيرة كلما اتجه انتباههم إلى هذه الأمور غير المادية ، ولكان من الجائز أن يكبحوا أنفسهم في غير مشقة ، ولكنهم مع ذلك يشعرون بأنهم سجناء في نطاق معين ، قد لا يسمح لهم باجتيازه ، وإن حدث أن اجتازوه لم تعرف عقولهم أين تقف وتثبت بل كثيراً ما يندفعون طلقاء إلى ما وراء العقول الذي تقره الفطرة السليمة .

(١) يشير المؤلف هنا إلى ما انتشر في العصور الأولى للمسيحية ، من الرهبة والانقطاع عن الناس وعن الدنيا ، والاعتكاف في الأديرة والصوامع لعبادة الله . والمعروف أن المصريين المسيحيين كانوا أول من ترهب في البراري الموحشة ، ثم تبعهم في ذلك غيرهم من مسيحي الشرق والغرب .

الفصل الثالث عشر

الأمريكيون قلقون

على الرغم مما هم فيه من ازدهار

لا يعدم المرء أن يصادف في بعض نواح قصبة في الدنيا القديمة ، أقاليم صغيرة كأنها نسيت في زحمة الضجيج العالمي ، فظلت جامدة ، على حين يتحرك كل شيء حولها . وتعيش الجمهرة الكبرى من سكان هذه الأقاليم في فقر مدقع وجهل داس ، لا يشاركون في شئون الحكم بشيء ؛ وكثيراً ما يكونون موضع ظلم الحكومة واضطهادها ، ومع ذلك كله نرى على وجوههم سمة الهدوء ، ونلمس فيهم خفة الروح .

لقد شاهدت في أمريكا أعظم الناس حرية ، وأكثرهم استنارة يعيشون في أسعد حال يمكن أن تتيحها هذه الدنيا لأمة ما ، ومع ذلك كانوا يبدون ، في نظري ، وكأن سحابة تغشى وجوههم باستمرار ، وكنت أراهم متزمطين كل التزم حتى ليغلب عليهم الحزن وهم وسط ملذاتهم .

وأهم سبب لهذا التناقض أن الأولين لا يفكرون فيما يعانونه من بلايا ، على حين يفكر الآخرون في الحصول على مزايا ليست في متناولهم . فمن الغريب أن نرى الأمريكيين ينشطون في العمل على ما فيه سعادتهم الخاصة نشاط المحموم ، ومع ذلك نلاحظ فيهم ذلك الفرع الغامض الذي يقض مضاجعهم على الدوام خشية ألا يكونوا قد اختاروا أقصر الطرق التي تؤدي بهم إلى تلك السعادة .

ففي الولايات المتحدة يتشبث الإنسان بخيرات هذه الدنيا كل التشبث كما لو كان واثقاً من أنه سيعيش أبداً ، فراه عجولاً كل العجلة في الاستيلاء على جميع ما عسى أن يكون في متناوله منها ، حتى ليخيل إليك أنه في خوف دائم ألا يطول به الأجل حتى يستمتع بها ، فراه يمد يده إلى كل شيء . ولكنه لا يحكم القيص على أي شيء ، بل سرعان ما يدعه يقلت منه ليمارح إلى السعي وراء لذات أخر جديدة .

فقد يتنى الرجل في الولايات المتحدة بيتاً له ليقضي فيه شيخوخته وإذا به يبيعه قبل أن يتم تركيب أسقفه ؛ ويزرع بستاناً له ، ثم لا يلبث أن يؤجره لغيره بعد أن تكون أشجاره

قد أوشكت أن تَوَقَّى أكلها؛ ويعد حقلاً للحرث والزرع ثم يدعه لسواه يجنى غلاته؛ ويختار مهنة يحترفها وإذا به يهجرها إلى غيرها؛ وينزل مكاناً بغية أن يستقر فيه ولكن ما أسرع ما يتركه إلى حيث يستطيع أن يجرى وراء أهوائه ورغباته المتقلبة. فإن سمحت له أشغاله الخاصة بقليل من وقت الفراغ انغمس في توه في التيارات السياسية؛ وإن هو توافرت له بضعة أيام عطلة عقب سنة قضاها في عمل متصل لاهوادة فيه، دفعه حب الاستطلاع الشديد إلى المضى إلى مجاهل الولايات المتحدة، فيقطع ألفاً وخمسمائة ميل في بضعة أيام ينضى فيها عن نفسه ما كان ينعم به من سعادة. وأخيراً يوافيه أجله المحتوم قبل أن يعثره الملل من سعيه العقيم وراء تلك السعادة التامة التي ظلت تقلت من يده باستمرار.

إن المرء ليدهش لأول وهلة عندما يفكر في هذا القلق العجيب الذي يساور عدداً كبيراً من أنعم الله عليهم بالسعادة، فيكونون قلقين مضطربين على الرغم مما هم فيه من رخاء، ومع ذلك فهذا منظر قديم قدم العالم كله؛ ولكن الجديد فيه أن نجد شعباً بأسره يتخذة مثلاً له.

فيجب أن نعد ميل الأمريكيين إلى المتع الحسية المصدر الأصلي لهذا القلق الذي يتجلى في أفعالهم وسلوكهم والذي ينشأ عنه كذلك عدم الثبات هذا الذي يضربون لنا كل يوم أمثلة جديدة عليه. فمن يجعل كل همه الجرى وراء السعادة الدنيوية يكن دائماً في عجلة من أمره، إذ ليس لديهم سوى وقت محدود ليعثر فيه بهذه السعادة ويستمتع بها. فلذكرى قصر الأجل تظل تحفره باستمرار، فضلاً عما لديه من خيرات، لا يزال يتصور كل لحظة ترقبه، آلاًفاً غيرها، يحول الموت دون استمتاعه بها إذا هو لم يسع وراء اقتناصها، فهذه الفكرة تقض مضجعه، وتغلوّه خوفاً وحسرة، فيظل عقله في نوع من الاضطراب لا ينقطع، ويدفعه إلى أن يغير خطته، ويدل مسكنه باستمرار.

فإن أضفنا إلى ميل الأمريكي إلى المتع المادية، حالة اجتماعية تتميز بأن لا قانون فيها ولا عرف، يقضى على كل إنسان بأن يلتزم مركزه ولا يرحه إلى غيره، لكان هذا داعياً جديداً قوياً يضاف إلى ما سبق من دواعي هذا القلق النفسي، ومن ثم يرى الناس باستمرار أن يغيروا اتجاههم، مخافة أن يضلوا عن أقصر طريق يؤدي بهم إلى السعادة التي ينشدونها.

هذا، ومن السهل أن نتصور أن الناس الذين عقدوا عزمهم على انتهاب اللذات الحسية، إن كانوا يعملون على تحقيق ما يشتهونه بإقبال وهفة، فسرعان ما يفتر نشاطهم وتضطرب همهم، فإذا كان ما يهدفون إليه لا يعدو المتعة، وجب أن تكون الوسائل التي يصطعونها لتحقيق هذا الغرض سريعة ميسرة، وإلا كانت المشقة التي يعانونها في إرضاء شهواتهم أشد من استمتاعهم بهذا الإرضاء نفسه، فعقليات هؤلاء الناس إذن متوقدة

وفاترة ، عيفة ومترهلة معاً ، وفي وقت واحد ، إنهم لا يخشون الموت مثلما يخشون المθάبرة على بذل جهود متصلة لبلوغ غاية معينة .

ويؤدي بنا مبدأ المساواة في الأحوال الاجتماعية ، من طريق أخرى أقصر من السابقة ، إلى كثير من النتائج التي أشرت إليها هنا ، فحيثما تلغى جميع الامتيازات القائمة على من الثروة والأصل ، وتصبح جميع الوظائف وجميع المهن مفتوحة للجميع وحيثما يستطيع أى إنسان أن يصل بفضل همته ونشاطه إلى الذروة في أية مهنة أو وظيفة ، فإنه عندئذ يرى أمامه مجالاً منفسحاً غير محدود لمطامحه ، وسرعان ما يتخيل إليه أنه لم يولد إلا لمستقبل زاهر عظيم ، ولكن هذه وجهة نظر خاطئة تصححها لنا الخبرة في كل يوم يمر بنا . فالمساواة نفسها التي تتيح للمواطنين أن تداعبهم تلك الآمال العراض ، تجعلهم أقل قدرة على تحقيقها ، لأنها تفرض على قواهم قيوداً تكبحهم من كل ناحية ، على حين تتيح المجال لرغائهم كي تمتد وتتسع . فليس هؤلاء المواطنون عاجزين ضعافاً فحسب ، بل إنهم ليصادفون في كل خطوة يخطونها عقبات كأداء لم يحسبوا لها حساباً من قبل . لقد قضوا على ما كان لبعض إخوانهم من امتيازات كانت عقبة في سبيل تقدمهم ، ولكنهم فتحوا في الوقت نفسه الأبواب على مصاريعها للمنافسة العامة ، لقد غرت الحواجز والسدود شكلها ، ولكنها لم تغير مواضعها ، فحيثما يكن الناس متساوين تقريباً ، ينجحون مسلکاً واحداً ، يكن عسيراً على أى واحد منهم أن يتقدم بخطى سريعة ، وأن يشق له طريقاً وسط الجموع الزاخرة المتزاحمة التي تحيط به ، وتضغط عليه من كل جانب . فالصراع الدائم بين تلك النزعات الفطرية التي تدعو إلى المساواة في الأحوال الاجتماعية ، وبين الوسائل التي تقدمها لإرضائها تعذب النفس وترهقها .

ليس عسيراً أن نتصور أن جماعة من الناس بلغوا درجة من الحرية ترضيهم فقتنعوا بها كل القناعة ، ويطيب لهم أن يستمتعوا باستقلالهم في غير عجلة ، وفي غير ما قلق . ولكن الناس لا يستطيعون أبداً أن يقيموا لهم مساواة يرضون بها ويقتنعون . فمهما بذلوا من جهود فلن ينجحوا في أن يهبطوا بجميع الأحوال الاجتماعية إلى مستوى واحد ، وحتى إن نجحوا في ذلك لسوء حظهم ، وبلغوا تلك الدرجة من المساواة المطلقة الكاملة من حيث المراكز ، فسيظل تفاوتهم في القوى العقلية وفي المراهب الطبيعية قائماً لا يزول بالضرورة ، لأنه تفاوت من صنع الله مباشرة ، ولذلك سيبقى أبداً غير خاضع لقوانين البشر . فمهما كانت حالة الشعب الاجتماعية وحالة نظامه السياسي ديمقراطية ، فلا شك أن كل فرد في المجتمع سيجد حوله عدة مواضع يغفل فيها مركزه الخاص ، وإننا لنستطيع أن نتنبأ بأنه سيوجه بصره شطر ذلك الاتجاه ويركزه فيه . فعندما يكون التفاوت في الأحوال الاجتماعية قانوناً غالباً على المجتمع فإن أبرز أنواع التفاوت الصارخة التي بين الناس لا تسترعى الأنظار ، أما إذا كان كل شيء في مستوى واحد تقريباً فأدنى تفاوت يلفت النظر ، فتقضى به العيون ، ومن ثم كانت الرغبة في المساواة تزداد نهماً وقوة ، كلما ازدادت المساواة قريباً من الكمال .

من السهل على الناس في الأمم الديمقراطية أن يصلوا إلى مستوى واحد من حيث أحوالهم الاجتماعية، ولكنهم لن يبلغوا منها أبداً القدر الذي يطمعون فيه، فسيظل هذا المستوى يتراجع أمامهم على الدوام رغم أنه لا يخفى نفسه عن أبصارهم، ويجرهم معه في تراجعه هذا. وبذلك لا يرحلون يظنون أنهم على وشك اللحاق به. ولكنه يفلت منهم في كل لحظة ويبعد عن متناول أيديهم؛ فهم قريون منه القرب الذي يتيح لهم أن يدركوا ما به من مفاتن تأخذ بألبابهم، ويعيدون عنه البعد الذي يحول بينهم وبين الاستمتاع به، فقبل أن ينعموا بتذوقه ويتسلوا به إذا بالأجل المحترم يوافيهم.

ويجب أن نعزو إلى هذه الأسباب نفسها، تلك «السوداوية» الغريبة التي كثيراً ما تعثرى أهل البلاد الديمقراطية، على الرغم مما هم فيه من رخاء. كما يجب أن نعزو إليه كذلك هذا التبرم بالحياة الذي يحيم عليهم في بعض الأحيان وسط ما هم فيه من أحوال هادئة ميسرة. فكثيراً ما يشكو الناس في فرنسا من ازدياد حوادث الانتحار فيها، على حين أن الانتحار في أمريكا قليل، ولكن المعروف أن الجنون فيها أكثر مما في غيره من البلاد. وهذه كلها أعراض شتى لمرض واحد بعينه. فالأمريكيون لا يقضون على حيواتهم بأيديهم مهما بلغ بهم القلق والاضطراب، لأن دينهم يحرم عليهم ذلك. هذا، ويتدر أن يكون للمادية أى أثر فيهم على الرغم من ولعهم بالملذات الحسية، إن الإرادة قد تقاوم ولكن العقل كثيراً ما يستسلم.

فالمتع الحسية في العصور الديمقراطية أشد كثيراً مما في العصور الأرستقراطية، كما أن عدد الذين يشاركون في الاستمتاع بها أكثر كل الكثرة، إلا أننا، من جهة أخرى، لا يسعنا إلا التسليم بأن آمال الإنسان ورغباته كثيراً ما تفشل، وتصبح روحه أشد مرضاً واضطراباً، وهوومه أحد وأنكى.

الفصل الرابع عشر

الأمريكيون يجمعون بين الميل إلى الملذات الحسية ومحبة الحرية وبين العناية بالشئون العامة في أمريكا

عندما تتحول دولة ديمقراطية إلى ملكية مطلقة، يحدث فيها ازدهار مادي عظيم يظل قائماً فترة من الزمن؛ لأن النشاط الذي كان موجهاً من قبل إلى العناية بالشئون العامة وإلى المصالح الخاصة يتجه كله دفعة واحدة إلى المصالح الشخصية وحدها ويتركز فيها، ولكن سرعان ما يترسخ هذا النشاط ويقتصر، ويقل الإنتاج. ولست أدري إن كان من الميسر ذكر اسم شعب واحد تجارى أو صناعى، من أول الفينيقيين إلى الفلورنسيين (الإيطاليين) والإنجليز، لم يكن شعباً حراً. فلا بد أن يكون ثمة صلة وثيقة وضرورية إذن بين هذين العنصرين، الحرية والصناعة الإنتاجية.

وهذه قضية تصدق حقاً على الأمم كلها بعامة، وعلى الديمقراطية بخاصة. وقد أوضحت فيما سلف أن الناس الذين يعيشون في عصور المساواة بحاجة دائمة إلى تكوين الجمعيات كي يستطيعوا أن يحصلوا على رغباتهم، كما أوضحت كذلك، أن الحرية السياسية الواسعة تؤدي إلى ترقية هذا الفن (فن تكوين الجمعيات) ونشره. فالحرية تعاون إذن في هذه العصور بوجه خاص على زيادة الإنتاج ومن ثم الثروة، ومن السهل علينا أن ندرك كذلك أن الاستبداد يؤدي، بوجه خاص، إلى نقيض هذه النتيجة.

ليس من طبيعة السلطة الاستبدادية أن تكون عيفة ولا قاسية في العصور الديمقراطية؛ وإغما هي دقيقة، وكثيرة التدخل في كل شيء. فكل استبداد من هذا الطراز، على الرغم من أنه لا يبتسئ بالإنسانية ولا يطؤها بالأقدام، لا يتفق مع روح التجارة والصناعة، بل يناقضها تمام المناقضة.

فالناس في العصور الديمقراطية بحاجة دائمة إلى أن يكونوا أحراراً حتى يتيسر لهم الحصول على تلك المنفعة الحسية التي يتطلعون إليها باستمرار. هذا وقد يحدث في بعض الأحيان أن يدفع بهم ميلهم المفرط إلى هذه المنفعة، إلى أن يستسلموا لأول سيد يظهر فيهم، فغرامهم بالرفاهية غرام يقضى على نفسه بنفسه إذن، ويعددهم على غير وعى منهم عن الرغبة التي يسعون وراء تحقيقها، مسافات بعيدة.

لا شك في أن ثمة مأزقاً خطراً كل الخطر في حياة الشعوب الديمقراطية فإذا ما ازداد الميل في شعب منها إلى المذات الحسية بأسرع من انتشار التعليم بين أفرادها، أو من ازدياد خبرتهم بالمؤسسات الحرة، فسرعان ما يأتي عليهم وقت يندفعون فيه في تهور ورعونة عند مرأى الأموال والخيرات الجديدة التي يتلهفون في الاستيلاء عليها. ففى تلهفهم الشديد الطاغى على جمع المال يغفلون عن إدراك الصلة الوثيقة التي بين الثروة الشخصية التي يملكها كل منهم وبين ازدهار المجموع ورخائه. فليس ثمة حاجة إلى العنف مع مثل هؤلاء المواطنين لتجريدهم مما يتمتعون به من حقوق فإنهم سيدعونها هم أنفسهم تفلت من أيديهم. إذ يبدو لهم أن ممارسة الواجبات السياسية العامة عقبة كأداء تقوم في سبيل استمرارهم في رعاية مصالحهم وأعمالهم الخاصة. فإن كان المطلوب منهم أن يتخبروا نواباً عنهم، وأن يساندوا الحكومة القائمة بما يقدمونه من خدمات شخصية، وأن يتجمعوا من أجل خدمة عامة ظنوا أنهم لا وقت عندهم يسمح لهم بشيء من ذلك؛ فهم يفضون بإنفاق ساعات فراغهم الثمينة في المشاركة في أمور لا جدوى منها لهم. فهذه هي الملامى الفارغة في نظرهم التي لا تصلح للرجال الجادين غير الهازلين المشتغلين بما هو أخطر منها في شئون الحياة. فيخيل إليهم إما يتبعون قانون المنفعة الشخصية، ولكن فكرتهم عن هذا القانون فجأة كل الفجاجة، فكى يوجهوا عنايتهم إلى ما يسمونه مصالحهم، يغفلون أهم مصلحة فيها - وهى أن يظنوا هم سادة أنفسهم.

فلما كان المواطنون الذين يكدهون لكسب رزقهم لا يحفلون بالشئون العامة، وكانت الطبقة التي يتسنى لها أن توجه ما لديها من أوقات الفراغ إلى أداء هذه الواجبات لم تعد موجودة، فقد أصبح مركز الحكومة أشبه بالشاغر. فإن حدث في مثل هذا الوقت الحرج أن هب شخص طموح قدير واستولى على أزمة السلطة العليا في البلاد لوجد الطريق إلى كل أنواع الاغتصاب مفتوحة أمامه^(١). فإن وجه اهتمامه برهة فحسب إلى ازدهار الدولة المادى فقد يعتقد أنه لم يعد بعد ذلك مطالباً بشيء قبل الدولة، فعليه قبل أى شيء آخر أن يكفل لها استقرار النظام والهدوء. فالتاس الذين طغى عليهم الميل إلى المنعة الحسية يجدون عادة أن ضجيج الحرية يعكر عليهم صفو سعادتهم، وذلك قبل أن يدركوا أن الحرية هذه إنما تعمل على توفير السعادة المنشودة لهم؛ فهم يفرعون من أقل شائعة عن حدوث اضطرابات عامة تعطلهم عن ملذاتهم الصغيرة في حياتهم الخاصة، فإذا كان الخوف من الفوضى يساورهم على الدوام، فقد صاروا دائماً مستعدين لأن ينبذوا حريتهم ظهرياً عند حدوث أول اضطراب.

لست أتردد بالطبع في التسليم بأن استقرار السلام العام خير عظيم، ولكنى لا أنسى، مع ذلك، أن جميع الأمم إنما رزحت تحت نير الاستعباد، باسم إقرار النظام العام. وليس

(١) يهبط على الظن أن المؤلف كان يفكر وقتئذ في يوم ١٨ برومير الشهر، الذى فيه قلب نابليون حكومة الإدارة وجعل أزمة الحكم كلها في يديه، وذلك عقب عودته إلى فرنسا من مصر.

من شك في أن هذا لا يؤدي بنا إلى استنتاج أن الأمم يجب أن تستبين بأمر استقرار النظام العام، بل عليها ألا تجتزئ به وحده وتقتنع . فالأمة التي لا تطالب حكومتها إلا بالسهر على الأمن والنظام، أمة مستعبدة في الواقع في ذاتها، فهي لا تعدو أن تكون عبدة لرفاهيتها، وفي انتظار الرجل الذي سيكبلها بالأغلال .

هذا، وإن خوف مثل هذه الأمة من أن تستبد بها طائفة ما، لا يقل عن خوفها من أن يطفئ عليها ويبطش بها فرد واحد . فعندما تكون الكثرة من المواطنين منهمكين في رعاية مصالحهم الخاصة وحدها، فليس لحزب من أحزابها الصغيرة أن يأس من أن تقع السلطة كلها في يديه . ففي مثل هذه الأيام، ليس نادراً أن نرى على مسرح الحوادث العالمية الفسيح، كما نراه على مسارحنا، جمهوراً عظيماً من الناس يظله عدد صغير من الممثلين الذين يتحدثون وحدهم باسم حشد من الناس غائب أو غافل؛ فهؤلاء وحدهم هم الذين يعملون، على حين يظل سائر الناس جامدين لا ينشطون . فهم يديرون دفة البلاد وعاداتها الأخلاقية كما يحلو لهم . وعندئذ يحق لنا أن نعجب من أن نرى شعباً عظيماً يقع بين برائن فئة قليلة من أفراد ضعاف، تافهين، غير جديرين بشيء .

لقد كان من حسن حظ الأمريكيين أنهم أفلتوا إلى اليوم من جميع تلك الأخطار التي أشرت إليها . فهم من هذه الوجهة جديرون حقاً بكل إعجاب، وقد لا يوجد في العالم كله بلد به من الكسالى أقل ممن يوجدون في أمريكا حيث جميع الذين يشتغلون أكثر تلهفاً على تحسين أحوالهم والمسمى وراء رفاهيتهم . ولكن، إن كانت حماسة الأمريكيين للاستمتاع بالملذات الحسية عنيفة، فهي ليست على الأقل، عمية، فاقدة التمييز، ومع أن العقل قد عجز عن أن يكبح هذه الحماسة فيهم، فإنه يوجهها ويرشدها .

يقبل الأمريكي على العناية بشئونه وأعماله الخاصة، كما لو كان لا يوجد في هذا العالم كله أحد سواه، ثم إذا به في لحظة تالية يتكبد على الشئون العامة يعني بها، كما لو كان قد نسي كل مصالحه الشخصية تلك . ففي وقت ما تحفره أطماع طاغية كلها أنانية، وإذا به في وقت آخر يبدو لك مدفوعاً بأشد أنواع الوطنية حدة وأكثرها توقفاً . ولكن القلب البشري لا يمكن أن ينقسم على نفسه مثل هذا الانقسام، فسكان الولايات المتحدة يظهرون على الولاء غراماً قوياً برفاهيتهم وبالحرية معاً، حتى ليخيل إلينا أن هاتين الشهوتين قد اتحدتا في موضع ما من نفوسهم . والواقع أنهم يعتقدون أن حريتهم خير أداة وأعظم كفيل لرفاهيتهم هذه . فهم يحبون هذين الأمرين الواحد من أجل الآخر، ولا يفكرون إذن في أنهم غير مطالبين بالمشاركة في الشئون العامة، بل على القيص من ذلك، يعتقدون أن شغلهم الرئيسي أن يحصلوا لأنفسهم على حكومة تتيح لهم المجال للحصول على الخيرات والأموال التي يطمحون إليها ولا تحول بينهم وبين أن يستمتعوا في سلام بتلك التي حصلوا عليها من قبل .

العقائد الدينية توجه أفكار الأمريكيين نحو المتع الروحية من آن لآخر

في اليوم السابع من كل أسبوع تتعطل الأعمال الصناعية والتجارية في طول البلاد الأمريكية وعرضها، فتمتع كل ضوواء، ويعقب حركة الأسبوع وضجيجها سكون عميق، وإن شئت قلت يعقبها نوع من التأمل والحشوع، فتطوى فيه الذات على نفسها تتأمل ما يجري فيها. ففي هذا اليوم تقفر الأسواق ويمضي كل مواطن مع أسرته إلى بيت من بيوت الله، حيث يستمع إلى خطبة عجيبة تبدو غريبة على أذنه؛ فيحدثه الخطيب عن الشرور الكثيرة الناجمة عن الكبرياء وعن الطمع، ويذكره بضرورة كبح رغباته، وبالمتع السامية التي من خصائص الفضيلة وحدها، وبالسعادة الحقة التي ترافقها. وعندما يعود إلى بيته، لا ينكب على دفاتر أشغاله، بل على الكتاب المقدس، حيث يجد أوصافاً جليلة مؤثرة لعظمة البارئ وكرمه ولفخامة خلقته التي لا نهاية لها، ولما هو مقدر للإنسان من مصائر عظيمة، وما عليه من واجبات وما له من حق في الخلود.

وهكذا نرى الأمريكي قد يجلس من نفسه ساعة في بعض الأحيان، فيهمل فترة من الزمن تلك الشهوات الصغار التي تستثير حياته، وتلك المصالح الزائلة التي تستغرق كل جهوده. ويندفع فوراً إلى عالم مثالي فيه كل جليل، وأزلي، صاف.

حاولت أن أبحث في موضوع آخر من هذا الكتاب عن العوامل التي ينبغي أن نعزو إليها صيانة المؤسسات السياسية الأمريكية، وبدأ لي فيه أن الدين سبب من أبرز تلك الأسباب. والآن وأنا معنى بالأفراد، أجد أن الدين لا يقل نفعا لكل مواطن على حدة عنه للدولة في مجملها. ويبدى الأمريكيون في أمورهم العملية أنهم يشعرون بضرورة صبح الجماعات الديمقراطية بصيغة أخلاقية مستمدة من الدين. فهذا الذي يروله أمراً خاصاً بهم في هذا الصدد إنما هو حقيقة يجب أن تشجع به كل أمة ديمقراطية.

ولا يساورني أي شك في أن تكوين الشعب الاجتماعي والسياسي قد يحدو بهم إلى الأخذ بمعتقدات معينة، وإلى تكوين ميول معينة، تنتشر بينهم فيما بعد في غير مشقة، وقد

تبعدهم هذه الأسباب نفسها عن بعض آراء وميول أخرى من غير أن يذلولوا أى جهد مقصود فيها، ومن غير أن يكونوا متفطنين إليها تفتناً صريحاً (إن جاز لنا هذا التعبير). إن فن المشتري كله لا يعدو أن يستشف سلفاً، وعلى نحو صحيح، ميول الشعب الطبيعية هذه، كى يعرف إن كان الواجب عليه أن يغذيا ويقويا، أم أن الضرورة تقتضيه أن يكبحها. فالواجبات الملقاة على عاتق المشتري تختلف باختلاف الأوقات، على حين أن الهدف الذى يجب أن يتجه إليه الجنس البشرى كله دائماً ثابت لا يتغير، وإن كانت الوسائل المؤدية إلى تحقيقه تتغير باستمرار.

فلو أنى ولدت فى عصر أرستقراطى، بين ظهراى أمة فيها الثروة التى يحصل عليها بعض الناس عن طريق الميراث، وفيها يعانى البعض الآخر الفقر المدقع الذى لا علاج له، وقد حالاً كلاهما - الثراء والفقر - بين الناس وبين قيام فكرة العمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية، واستبقيا الروح فى حالة تحول وتركز همها كله فى التأمل فى أمور الآخرة وحدها - لو أنى ولدت فى مثل هذه الأحوال لوددت أن يتاح لى أن أوقف هذا الشعب وأمثاله إلى الشعور باحتياجاته، بأن أمضى فى البحث عن وسائل أسرع وأسهل لسد حاجاته الجديدة التى قد أبقتها هكذا فى نفوس الناس، ولعملت عن طريق توجيه أعظم جهود المواطنين وأعنفها، إلى السعى وراء الأمور المادية ولبذلت جهودى فى أن أحثهم على السعى وراء ما فيه سعادتهم هم الخاصة. فإن حدث أن مال بعضهم هكذا إلى الإفراط فى السعى وراء جمع المال، وصاروا بذلك يبدون ميلاً مفرطاً إلى الانهماك فى الملذات الحسية - فذلك لا يفزعنى بحال من الأحوال، فلسوف تذوب هذه الحالات الخاصة وتختفى وسط الملامح العامة التى فى الجماعة كلها.

للمشتريين فى البلاد الديمقراطية شئون أخرى عليهم أن ينتهوا إليها ويهتموا بها، فالأهم الديمقراطية لها التعليم والحرية ثم ندعها وشأنها. فسرعان ما يتعلم أهلها أن يحصلوا من هذه الدنيا على كل ما تستطيع أن تقدمه إليهم من منافع، وسيعملون على تحسين كل فن من الفنون النافعة، ويعملون الحياة كل يوم أروح وأيسر وأنسب مما كانت. وستدفعهم حالتهم الاجتماعية بطبيعة الحال إلى السير قدماً فى هذا الاتجاه، ولا أخشى عليهم أن يتباطأوا فيه.

ولكن بينما يكون الإنسان مغتبطاً مسروراً بسعيه الشريف المشروع هذا، وراء كل ما فيه سعادته، يخشى عليه أن يفقد قدرته على استخدام أسبى ما فيه من ملكات، وينتهى به الأمر إلى أن يحط من شأنه نفسه، وهو يحاول العمل على تحسين كل ما حوله، وهنا موضع الخطر. ومن ثم وجب على المشتريين فى البلاد الديمقراطية وعلى جميع من فيها من الفضلاء المستترين أن يعملوا، فى غير هواة، على السمو بنفوس المواطنين كلهم، وعلى توجيههم نحو الله. فيجب أن يتحد جميع من همهم مصائر المجتمع الديمقراطي ويذلولوا جهوداً جماعية متصلة لينشروا بين الناس محبة الأمور السامية والالاهية، والميل إلى النعم المتاحة

الحلال غير المادية. فإن حدث وكان بين الآراء الذائعة في الشعب الديمقراطي شيء من هذه النظريات الخبيثة التي تهدف إلى جعل الناس يعتقدون أن كل شيء سيفنى بقاء الجسم، وجب علينا أن نعد القائلين بهذه النظريات أعداء الشعب الطبيعيين.

هذا، وثم أمور أخرى تجعلني أنفر من الماديين؛ فنظرياتهم ضارة، في اعتقادي، وقحتهم تثير الاشتزاز في نفسي. فإن كان في نظامهم أية فائدة لبني الإنسان، فهي أنهم يعطونه فكرة متواضعة عن نفسه، لكنهم لا يظهرون لنا أن الأمر كذلك، فعندما يخيل إليهم أنهم قالوا ما فيه الكفاية للتدليل على أنهم من السوام، إذا بهم يدون لنا في كبرياء واستعلاء، كما لو كانوا قد برهنوا لنا على أنهم من الآفة.

فالناس في جميع الأمم يعدون المادية مرضاً خطيراً من أمراض العقل البشري، وخطر هذا المرض في البلاد الديمقراطية أشد منه في غيرها، لأن المادية سرعان ما تندمج في تلك الرذيلة التي يعرفها القلب حق المعرفة، في تلك الظروف. فالديمقراطية تشجع ميل الناس على إرضاء مطالب الجسد؛ فإن هم انساقوا مع هذه الميول وأسرفوا فيها، فسرعان ما يتجهون إلى الاعتقاد بأن كل شيء في هذا العالم لا يعدو أن يكون مادة؛ وتسوغ لهم المادية أن يندفعوا اندفاعاً جنونياً وينكبوا على انتهاب الملذات الحسية. تلك هي الدائرة الخبيثة التي نحبذ الأمم الديمقراطية تندفع إلى أن تحوم حوها. فمن الخير هذه الأمم إذن أن ترى الخطر المحدق بها حتى تكف نفسها عن الانحياز إليه.

إن غالبية الأديان وسائل عامة بسيطة وعملية لتعليم الناس مذهب خلود الروح. فهذه هي أكبر فائدة يستمدّها الشعب الديمقراطي من اعتقاده. ومن ثم كان الاعتقاد ألزم هذه الشعوب منه لغيرها. فإن تأصلت جذور الدين ورسخت عميقة في شعب ديمقراطي، فحذار من أن تزغزعوها، بل الأولى بكم أن تراقبوها بعناية، فهي خير ميراث تلقيناه من العصور الأرستقراطية. فيجب ألا تعملوا على إبدال آراء الناس الدينية القديمة بأخرى جديدة، خشيّة أن يتركوا الروح فترة من الزمن من غير اعتقاد في فترة الانتقال من القديم إلى الجديد، فتغلب عليها إذن محبة المتع الحسية المادية وتقلّ كل جوانبها.

هذا ولا شك في أن مذهب القائلين بتناسخ الأرواح ليس معقولاً بأكثر من مذهب الماديين، ومع ذلك فإن كانت الضرورة المطلقة تقتضي الديمقراطية أن تختار بين هذين المذهبين فليست أتردد مطلقاً في القول بأن مخاطرة المجتمع أن يصبح بيمياً باعتقاده أن روح الإنسان قد تنتقل إلى جثة خنزير لأقل مخاطرة من اعتقاده أن روح الإنسان ليست شيئاً مطلقاً. فالاعتقاد بوجود مبدأ روحاني فوق الحس، وخالد، إذا ما أتمد فترة معينة من الزمن مع المادة، لاغنى عنه لعظمة الإنسان؛ فنتائجه ستكون رائعة كل الروعة إذا لم يقتصرن بمبدأ الثواب والعقاب. «وكان هذا المبدأ لا يقول بأكثر من أن المبدأ الإلهي الذي في الإنسان سيعود إلى الله ويندمج فيه، أو ينتقل إلى جثمان مخلوق آخر، أيّا كان هذا

المخلوق ، فيفيض عليه الحياة . إن الذين يؤمنون بمثل هذا المذهب الناقص لا يزالون يعدون الجسم هو الجانب الثانوى الوضيع من طبيعتهم . بل إنهم يزدرونه حتى عندما يدعون لمطالبه على حين أن لديهم احتراماً طبعياً ، وإعجاباً جلياً بالجانب غير المادى من الإنسان ، وإن كانوا يأبون أحياناً أن يدعوا لسلطانه . ففى هذا ما يكفى لأن يجعل لآرائهم ولبيوهم صفات سامية ، ويجعلهم يتجهون من تلقاء أنفسهم نحو الرجذانات الطاهرة والأفكار السامية من غير أن يكون لديهم دافع من أية مصلحة شخصية .

لسنا نعرف على وجه اليقين ، إن كان لدى سقراط وأبناؤه أية آراء محددة ثابتة عما قد يحل بالإنسان فى الآخرة ؛ ولكن النقطة الوحيدة فى اعتقادهم التى استمسكوا بها كل الاستمساك ؛ وهى أن الروح لا تشترك فى شىء مع الجسم ، وأنها تظل حية بعد فثاته ، كان فيها ما يكفى لنح الفلسفة الأفلاطونية ذلك الطموح السامى الذى تميزت به كل سائر الفلسفات .

ويتضح من مؤلفات أفلاطون أن كثيرين من الكتاب الفلاسفة ، سواء كانوا من معاصريه أو ممن تقدموه ، يؤمنون بالمادية ، ولكن لم يصلنا شىء مما كتبه ؛ أو بعبارة أدق لم يصلنا منه سوى شذرات قليلة . وهذا ما يحصل فى كل عصر من العصور تقريباً ، فالكثرة الكبرى من مشاهير الأدباء يتشغون بمذهب من مذاهب الفلسفة الروحية . ففطرة الجنس البشرى ونزعاته تتعلق بهذه المذاهب الروحية ، فهى كثيراً ما تتجههم ، على الرغم منهم ، وترفع أسماء المدافعين عنها مكاناً علياً فوق تصارييف الزمن . فيجب ألا يتوهم أحد إذن أن غرام الناس بإرضاء حاجاتهم الجسمية والمادية فى أى عصر ، وتحت أى شكل من أشكال الحكم السياسية ، والآراء التى يؤدى إليها هذا الغرام ، يمكن أن ترضى شعباً بأسره . إن قلب الإنسان لأكبر من ذلك ، فهو يتسع للميول إلى الأمور الدنيوية ؛ وللنواحي الدينية معاً ، وفى وقت واحد . وقد يبدو أحياناً أنه يتشبث بناحية واحدة منهما كل التشبث ، ولكنه لا يلبث طويلاً حتى يعود ويفكر فى الناحية الأخرى .

إن كان من السهل أن ندرك أنه من الأهمية بمكان أن تنتشر الآراء الروحية فى العصور الديمقراطية بوجه خاص ، فليس من السهل أن نحدد الوسائل التى يستطيع بها أولو الأمر فى هذه الأمم جعل هذه الآراء تسود . فلست من الذين يعتقدون بازدهار الفلسفات الحكومية ولا ببقائها . أما من حيث الأديان الرسمية فقد كان اعتقادى دائماً أنها ، وإن كانت تقدم مصالح السلطة السياسية فى بعض الأحيان ، خدمة مؤقتة ، فستصبح إن عاجلاً أو آجلاً خطراً عظيماً على الكيسة . ولا أنا أوافق الذين يرون أنه من المرغوب فيه أن نمنح ، بطرق غير مباشرة ، خدام الدين أى نفوذ سياسى تأباه عليهم قوانين البلاد ، بقصد رفع مكانة الدين فى نظر الشعب ، وجعلهم يحترمون مذاهب الكيسة ويكرمونها . وإنى لأشعر كل الشعوب بالأخطار التى تكاد تكون محتمة ، والتى تهدق بالمعتقدات الدينية

عندما يشترك رجال الكنيسة في الشؤون العامة؛ وإلى المقتنع كل الاتباع بأن الدين يجب أن يساند بأي ثمن في قلب البلاد الديمقراطية حتى أني لأؤثر أن أرى رجال الدين معكفين في بيوت الله على أن يسمح لهم بتجاوزها .

لما الذي يتبقى إذن في أيدي أولى الأمر من الوسائل التي تمكنهم من أن يهيئوا الناس إلى الإيمان بالآراء الروحية أو ليجعلوهم يتشبثون كل التشبث بالدين الذي يوحى إليهم بها ؟

إنني أخشى أن تكون إجابتي عن هذا السؤال مما تؤذيني في عيون السياسيين ، فإنني أعتقد أن الوسيلة الوحيدة الناجحة التي تستطيع الحكومات أن تستخدمها ، لوضع مبدأ خلود الروح في المكانة التي تتيح له ما يليق به من احترام - هذه الوسيلة هي أن تسلك (هذه الحكومات) دائماً كما لو كانت هي نفسها تؤمن بهذا المبدأ ؛ وفي اعتقادي أن الحكومات لا تستطيع أن تأمل أن تعلم الجماعة في جملتها أن تعرفه وتحبه وتراعيه في الشؤون الصغرى من شؤون الحياة ، إلا بأن تحرص كل الحرص على مراعاة الأخلاق الدينية في الشؤون الكبرى منها .

الإفراط في الاهتمام بالسعادة الدنيوية قد يؤدي إلى إضعافها

بين العمل على ترقية الروح والعمل على ترقية كل ما يتعلق بالجسم، صلة وثيقة، أولئك بما يظنه الناس عادة، فقد يترك المرء هذين الأمرين منفصلين بعضهما عن بعض ثم يواجه كلا منهما على حدة، وعلى الولاة. ولكنه مع ذلك لا يستطيع أن يفصلهما فصلاً تاماً من غير أن يؤدي ذلك إلى اختفاء الاثنين عن نظره في النهاية.

إن للحيوان ما لنا من الحواس تماماً، كما أن له نفس ما لنا من «شهوات»، فليس ثم «شهوات» جثائية عامة في الإنسان وليست عامة في الحيوان، كذلك، فما توجد بذوره منها، على الأقل، في القطة توجد في بني الإنسان كذلك، فكيف حدث أن صار الحيوان إذن لا يستطيع أن يرضى غير احتياجاته الأولية على حين استطاع الإنسان أن يتوسع مسرعة ويزيدها تنوعاً وزيادة لاتقفان عند حد؟

إن ما يجعلنا نتفوق على الحيوان هو أننا نستخدم عقولنا في الحصول على المنافع المادية التي توجهها إليها غرائزه وحدها. فالملك يقوم بتعليم الجانب الحيواني من الإنسان فن إرضاء غرائزه ومشتهياته. فمن أجل أن الإنسان قادر على أن يسمو على مطالب الجسد، وقادر على احتقار الحياة ذاتها - وهو ما ليس عند الحيوان أقل ذرة منه - صار في مقدوره أن يضاعف تلك الأشياء نفسها المتعلقة بالجسم لدرجة لا يستطيع ما دون الجنس البشري من أجناس تصورها.

فكل ما يسمو بالروح، وينميها، ويرسعها، يزيدها قدرة على النجاح حتى في المشروعات التي لا تقتصر في قليل أو كثير. ومن جهة أخرى، فكل ما يقلل من قوتها أو يحبط من قدرها، يضعفها عن أداء كل غرض من الأغراض، كبرها وصغيرها، ويهدد يجعلها عاجزة عن القيام بأى منهما تقريباً. ومن ثم وجب أن تظل الروح عظيمة وقوية حتى ولو كانت لا توجه قوتها وعظمتها من حين إلى حين إلا إلى خدمة الجسد وحده. فإن حدث وقنع الناس بالأغراض المادية وحدها، فمن الجائز أن يخسروا تدريجياً القدرة على إنتاجها، فينتهى بهم الأمر أن يستمتعوا بها من غير أى تمييز، ومن غير أى تحسين فيها، شأنهم في ذلك شأن الحيوان.

من الأهمية بمكان أن يتجه النشاط الإنساني إلى الغايات البعيدة المدى عندما تتساوى الأحوال الاجتماعية وينتشر التشكك بين الناس

في عصور الإيمان يقوم هدف الحياة الأقصى فيما وراء هذه الحياة، فلا غرو أن كان أهل هذه العصور يعودون أنفسهم بطبيعة الحال، بل وعلى غير إرادة منهم تقريباً، على أن يظلوا يوجهون أنظارهم سنوات كثيرة إلى شيء ثابت يجعلونه نصب أعينهم على الدوام، فهم يعلمون تدريجياً، وبشكل غير محسوس، أن يكفوا أنفسهم عن طائفة من الرغبات الصغيرة العابرة كي يتيسر لهم بطريقة أرق إرضاء تلك الرغبة العظمى الدائمة التي تملكهم، وعندما يشتغل هؤلاء الناس بشئون هذه الحياة الدنيا تتجلى هذه العادات ذاتها في سلوكهم، فيقيمون لأنفسهم في هذه الحياة هدفاً عاماً معيناً يوجهون إليه كل أفعالهم؛ فهم لا يسمعون كل يوم وراء رغبة جديدة، بل إن لهم لمقاصد معينة ومحدودة لا يملون أبداً من السعى وراءها.

وهذا يفسر لنا السبب في أن الأمم المتدنية كثيراً ما تنجز أعمالاً تبقى على الزمان، فينبأ الناس فيها يفكرون في شئون الآخرة إذا بهم يقفون على سر النجاح العظيم في هذه الدنيا. فالأديان تعود الناس عادة عامة فتجعلهم يسرون في أعمالهم ونصب أعينهم فكرة الدوام والخلود لا تفارقهم، فهم من هذه الوجهة، ليسوا أقل نفعاً للسعادة في هذه الدنيا منهم لها في الآخرة؛ وتلك ميزة من أهم ميزاتهم السياسية.

ولكن كلما خبا نور الإيمان في الإنسان قصر مدى نظره، فكأنما غاية هذا الإنسان تزداد كل يوم قرباً من متاوله. فحينما يعتاد الناس ألا يفكروا فيما سيحل بهم في الحياة الأخرى، فإنهم لا يلبثون أن يرتدوا بسرعة، وبشكل غريب، إلى عدم المبالاة بما سيأتيهم به المستقبل، وهذا اتجاه يتفق كل الاتفاق مع النزعات البشرية، كما لا يخفى، فعندما لا يعود

الناس يعلقون آمالهم الكبار بأهداف بعيدة المدى فإنهم يسارعون بالطبع إلى إرضاء أحط رغباتهم، فما أن يستولى عليهم اليأس من أن يعيشوا إلى الأبد حتى يتجهوا إلى أن يعملوا وكأنهم سيموتون غداً. ففي عصور التشكك يخشى من أن يستسلم الناس دائماً إلى رغباتهم اليومية العارضة ويتعدوا عن السعى وراء كل شيء لا يمكن الحصول عليه إلا بعد مجهود طويل متصل؛ وبذلك لا يتشئون شيئاً عظيماً باقياً وهاذاً.

فإن أصبحت أحوال مثل هذا الشعب الاجتماعية ديمقراطية في هذه الظروف ازداد ذلك الخطر الذي أشرت إليه واشتد. فعندما يظل كل امرئ يسعى باستمرار وراء تغيير مركزه؛ وعندما يكون ميدان المنافسة واسعاً تكل السعة ومفتوحاً لكل من شاء أن يلجحه؛ وعندما تجمع الثروات وتتفق بين عشية وضحاها وسط ضجيج الديمقراطية وصخبها؛ عندما يكون الحال على هذا النحو داعبت عقول الناس رؤى وأحلام عن ثروات مفاجئة تهبط عليهم من السماء، فتأق بسهولة وتضيع كذلك بسهولة. هذا، وإن عدم استقرار المجتمع نفسه، ليساعد على اضطراب رغبات الإنسان وعدم استقرارها الطبيعي فيه. وعندئذ يبدو لهم الحاضر وسط هذا التذبذب الدائم في حظوظهم شيئاً عظيماً، يخشى المستقبل ويخفيه عن العيون، فلا يعودون يفكرون إلا في غدهم فحسب.

ففي البلاد التي يجتمع فيها، لسوء الحظ، الزندقة والديمقراطية ينبغي للفلاسفة ولأولي الأمر الذين يدهم الحكم أن يعملوا باستمرار ما في وسعهم كي يجعلوا أهداف أعمال الإنسان أهدافاً بعيدة، وراء دائرة أفقهم المباشر. فتلك مهمتهم الكبرى. فإذا راعى العالم الأخلاقي روح بلاده وروح عصره عرف كيف يدافع عن اتجاه مبادئه. عليه ألا يألو جهداً في أن يوضح لمعاصريه، حتى وهم وسط تلك الحركة الدائبة التي تجرى حولهم أنهم يستطيعون في يسر أكبر مما يظنون، أن يتصوروا وينفذوا مشروعات طويلة الأجل. وعليه أن يوضح لهم كذلك أنه مهما تغيرت ملامح البشر، وتبدل مظهرها، فالطرق التي يستطيع بها الناس أن يعملوا لما فيه سعادتهم في هذه الدار الدنيا لا تزال هي هي. ولا يستطيع الإنسان في الأمم الديمقراطية. ولا في سواها أن يرضى ما فيه من شهوة عارمة متأججة إلى السعادة، إلا بجهد متصل دائم يذل ضد الشهوات الصغيرة الخاصة الكثيرة العدد التي تتلجج في نفسه.

هذا، وليس واجب الحكم هنا بأقل من ذلك وضوحاً ولا تحديداً. فمن الأهمية البالغة في كل عصر من العصور، أن يجعل الذين يدهم حكم الشعوب المستقبل نصب أعينهم دائماً، وهذا ألزم في عصور الديمقراطية والتشكك منه في أي عصر آخر. فإذا ما سلك الزعماء في البلاد الديمقراطية هذا المسلك لم يجعلوا الشئون العامة تزدهر فحسب، بل إنهم ليعلمون بقدرتهم الطيبة، الأفراد العاديين فن إدارة شئونهم الخاصة.

وعليهم قبل كل شيء أن يعملوا ما في وسعهم لاستبعاد عنصر المصادفة من ميدان

السياسية. فترقية أحد رجال البلاط غير الأكفاء ترقية فجائية لا تحدث إلا أثراً عابراً (في البلاد الأرستقراطية) لأن جملة المؤسسات والمعتقدات التي في الأمة تحمل الناس عادة على أن يتقدموا في تودة وبطء في المسالك التي لا يستطيعون أن يجيدوا عنها أو يفادوها. ولكن لا شيء أبلغ ضرراً من حدوث مثل هذه الأمور، القائمة على المحسوبة، في شعب ديمقراطي، فهي تعجل بدفع ميول هذا الشعب بقوة إلى أن ينزلق في منحدر كل شيء كان يعمل على أن يجره ليهوى فيه. ففي عصور التشكك والمساواة بوجه خاص، يجب أن نحرص كل الحرص على تجنب إحلال محسوبة الشعب أو محسوبة الحاكم التي قد يحظى بها المرء مصادفة، أو يحرمها كذلك، أن نحل أبدأ محل العلم ومؤهلاته أو محل الخدمات الثابتة. فمن المرغوب فيه أن كل ترقية - يجب أن تبدو أنها جاءت ثمرة مجهود بذل وعمل أحمز، حتى لا تكون ثمة عظمة سهلة النال ويمكن الحصول عليها من غير كد ولا عرق، وأن تكون المطامع قد ظلت موجهة أمدأ طويلاً تعمل في سبيل غرض معين قبل أن يتحقق لها مثاله.

ويجب أن تعمل الحكومات ما في وسعها لتعيد الناس إلى محبة المستقبل، تلك المحبة التي لم تعد الأديان ولا الأحوال الاجتماعية توحى إليهم بها، ويجب عليها، من غير أن تقول ذلك صراحة، أن تعلم الجماعة بشكل عملي، كل يوم أن الثروة والشهرة والقوة لا تكون إلا جزاء العمل، وأن النجاح العظيم لا يكون إلا بعد سعى متصل وراء تحقيق الرغبات البعيدة المدى، وأن لا شيء يدوم إلا إذا جاء نتيجة العمل والكدح.

فإذا ما تعود الناس أن يستشفوا من بعيد ما يحتمل أن يصيبهم من هذه الحياة الدنيا، وأن يعيشوا على الأمل، لم يعودوا يكتفون بأن يحصروا تفكيرهم كله في نطاق أعمارهم المقدرة في هذه الدنيا، بل يكونوا مستعدين دائماً لأن يجتازوا حدودها ويتطلعوا بأنظارهم إلى ما وراءها. ولا يساورني أي شك في أن أفراد المجتمع، إذا ما تدربوا على أن يفكروا في مستقبلهم في هذه الحياة الدنيا، سيقربون شيئاً فشيئاً وعلى غير وعى منهم من المعتقدات الدينية. وهكذا نرى أن الوسيلة التي تجعل الناس يعيشون من غير دين، إلى حد ما، قد تكون هي بعد كل شيء، الوسيلة الوحيدة التي بقيت لنا لإعادة الناس إلى الإيمان بطرق طويلة متعرجة غير مباشرة.

الفصل الثامن عشر

كل مهنة شريفة محترمة في نظر الأمريكيين

لا توجد في الأمم الديمقراطية ثروات مورثة، فكل إنسان فيها يعمل لكسب رزقه، أو قد عمل فعلاً، أو عمل والداه من قبل، ومن ثم كانت فكرة العمل والكدح تخطر على العقل من كل ناحية على أنها حالة الوجود البشرى الضرورية الطبيعية الشريفة، فليس العمل بالأمر المستهجن عند مثل هذه الشعوب، وإنما هو موضع شرف واحترام، فليس التحزب ضده، بل في جانبه. فالرجل الغني في الولايات المتحدة يعتقد أنه مدين للرأى العام بتخصيص أوقات فراغه إلى نوع من الأعمال الصناعية أو التجارية أو إلى الاشتغال بالشئون العامة، فعار عليه إن هو قصر حياته كلها على أن يعيش فحسب. فلتخلص من التزام العمل هذا، قام عدد كبير من ثروة الأمريكيين يتجهون إلى أوروبا حيث يجدون بضع بقايا متخلفة من المجتمع الأرستقراطي منتشرة في شتى النواحي، وحيث لا يزال الكسل بعدد بينهم موضع إجلال وتكريم.

لا تضع المساواة في الأحوال الاجتماعية فكرة العمل ذاتها في موضع تكريم فحسب، بل إنها لترفع شأن فكرة كل عمل يؤدي إلى ربح مادي.

أما في الأمم الأرستقراطية، فليس العمل ذاته هو المحتقر، وإنما المحتقر هو ذلك النوع من العمل الذي يراد به الربح المادي؛ فالعمل في ذاته شريف عندما يقوم به المرء مدفوعاً بالمطامح وبالفضيلة. ومع ذلك فكثيراً ما يحدث في المجتمع الأرستقراطي، ألا يكون من يعمل حباً في شرف العمل غير شاعر بمجاذبية الربح وروعته، فهاتان الرغبةان لا تمتازان إلا في أعماق نفسه، فتراه يحرص على أن يخفى عن العيون النقطة التي يتلاقيان فيها، بل إنه ليسر أن يخفيها حتى عن نفسه هو، فليس في البلاد الأرستقراطية سوى قلة من الموظفين العامين لا يتظاهرون بأنهم إنما يخدمون بلادهم من غير أى دافع من المصلحة الشخصية، فليست مرتباتهم سوى شيء عارض، لا يفكرون فيه إلا قليلاً، بل إنهم يتظاهرون دائماً بأنهم لا يفكرون فيه مطلقاً. وهكذا يحتفظون بفكرة الربح منفصلة عن فكرة العمل، ومهما أمكن الجمع بينهما في الواقع فالتناس لا يفكرون فيهما معاً.

أما عند الشعوب الديمقراطية فهاتان الفكرتان، على العكس مما عند الأمم الأرستقراطية، متحدتان دائماً اتحاداً محسوساً. ولما كانت الرغبة في الرفاهية رغبة عامة في جميع الناس، وكانت الثروات قليلة أو متقلبة، وكل امرئ يود أن يزيد مصادره المالية أو أن يزود أبناءه وذريته بمصادر أخرى جديدة، فقد صار الناس يرون في وضوح أن المكسب هو وحده الذي يحفزهم إلى العمل، فإن لم يكن وحده، فهو على الأقل واحد من عوامل عدة تدفعهم إلى العمل. وحتى أولئك الذين لا يحفزهم أساساً سوى الشهرة وبعد الصيت يعرفون بالضرورة كل المعرفة فكرة أنهم ليسوا مدفوعين إلى العمل بهذا الحافز وحده، ويستكشفون أن الرغبة في الحصول على المال تختلط في أذهانهم بالرغبة في جعل الحياة زاهية رائعة.

فحينئذ يعتقد أعضاء الجماعة كلهم: أن العمل ضرورة شريفة من ضرورات أحوال البشر؛ ومن جهة أخرى، حينئذ يقوم الناس بالعمل وقصدتهم كله أو بعضه الحصول على الربح، زالت تلك المسافات الشاسعة التي تفصل بين الحرف والمهن المختلفة في المجتمعات الأرستقراطية. فإن لم يكونوا جميعاً متشابهين، فتم ناحية واحدة، على الأقل، يشاركون فيها كلهم. فالناس في كل مهنة يعملون فيها من أجل المال. فالأجر أمر يشترك فيه الناس أجمعون، وإنه ليضفي عليهم مظهراً من مظاهر الوحدة والتماثل.

وهذا يفسر لنا آراء الأمريكيين في احترام المهن المختلفة. فالمرء لا يجد نفسه في أمريكا منحطاً لأنه يشتغل، فكل الناس حوله يشتغلون مثله، وهو ليس ذليلاً لأنه يعمل بأجر، لأن رئيس الولايات المتحدة نفسه يعمل كذلك نظير أجر يتناوله، فهو يستأجر لياًمر، كما أن الخادم يستأجر ليعخدم ويطيع الأوامر. فكل الحرف والمهن تتطلب في أمريكا كدحاً يزيد أو يقل، وتدر ربحاً كبيراً أو قليلاً، ولكنها ليست عالية أبداً، ولا منخفضة أبداً. فكل مهنة شريفة محترمة.

الفصل التاسع عشر

معظم الأمريكيين يعملون في المهن الصناعية

ربما كانت الزراعة هي الفن الوحيد بين سائر الفنون النافعة الذي يتقدم ببطء شديد في البلاد الديمقراطية، حتى إنها لكثيراً ما تبدو فنا جامداً لا يتقدم، على حين تتقدم المهن الأخرى كلها بخطى واسعة نحو الكمال. ومن جهة أخرى تؤدي معظم الميول والعادات التي تتولد من تساوى الناس في الأحوال الاجتماعية، تؤدي بهم بطبيعة الحال إلى الاشتغال بشئون التجارة والصناعة.

لفرض أن رجلاً نشيطاً حراً مستتراً، لديه ما يكفيه من وسائل العيش؛ ونفسه تحبش مع ذلك بالكثير من الرغبات، فهذا الرجل المفروض، أفقر من أن يحيا حياة الكسل والدعة، وغنى في الوقت نفسه الغنى الذي يشعره بأنه بعيد عن تناول الحاجة والفاقة؛ فلا غرو إن اتجه فكره إلى النظر فيما يحسن أحواله. لأنه أصبح يميل إلى تلك المتع المادية التي يميل إليها آلاف الناس حوله، وقد أخذ فعلاً يتمتع بها وأصبح يتلهف على الاستزادة من الوسائل التي تمكن له من الحصول عليها بشكل أتم. ولكن العمر ينقضى، والوقت قصير، فماذا يصنع هو إذن؟ إن الزراعة تعدّه بشمرات لجهوده تكاد تكون يقينية، ولكنها بطيئة، والناس لا يثرون بها من غير جهد وعمل كادح، فهي لا تصلح إذن إلا لمن يملكون ثروة تفيض عن حاجاتهم، أو للذين يدفعهم الفقر إلى القناعة بما يسد الرمق. وسرعان ما يوطن هذا الرجل المفروض عزمه على أن يتخذ له حرفة أخرى فيبيع قطعة الأرض التي عنده ويغادر مسكنه، ويغامر بالالتحاق بمهنة خطيرة ولكنها تدر عليه أرباحاً طيبة.

والجماعات الديمقراطية حافلة بمثل هذا النوع من الناس، وإن عددهم ليزداد بازدياد المساواة في الأحوال الاجتماعية فيها. فالديمقراطية لا تريد عدد الرجال العاملين فحسب، بل إنها لتجعلهم يفضلون نوعاً معيناً من العمل على آخر. فبينما هي تنفرهم من الزراعة، إذا بها تحثهم على الالتحاق بالعمل في التجارة والصناعة.

هذا وتحتل هذه الروح نفسها واضحة حتى في أوسع الناس ثراء في مثل هذا المجتمع،

فمهما أثرى الرجل في البلاد الديمقراطية، فإنه يظل مع ذلك نهماً، يقول: هل من مزيد، فهو يعرف أنه أقل ثراء مما كان عليه والده، ويخشى أن يكون أولاده أقل ثراء منه. فلا غرو أن كان معظم الأغنياء الذين في البلاد الديمقراطية يرغبون باستمرار في الاستزادة من الثروة، حتى صاروا يولون وجوههم بطبيعة الحال شطر التجارة والصناعة، فلهما في نظرهم أسرع الوسائل وأنجحها إلى ما يصبون إليه من ثراء. وهم في هذه الناحية يشتركون مع الفقراء في نزعاتهم الفطرية، من غير أن يشعروا مظلهم بالعوز والحاجة؛ ولعل الأحرى بنا أن نقول إنهم مدفوعون بأقوى دوافع الحاجة، أى بدافع الخوف من الفشل في هذه الدنيا.

فالأغنياء في البلاد الأرستقراطية هم الذين ييدهم الحكم كذلك؛ فانشغالهم بالمسائل العامة الرئيسية باستمرار، يعدهم عما تتطلبه شئون الصناعة والتجارة من الاهتمام. ومع ذلك فإن حدث أن وجه أحدهم عنايته إلى الأعمال قامت في سبيله إرادة الجماعات التي ينتمى إليها تمنعه من المضي فيما اختار، فمهما تشكى الناس من حكم الغالية العديدة فإنهم لا يستطيعون أن يتخلصوا من نيره تماماً، فحتى بين الهيئات الأرستقراطية التي تأبى بكل عناد أن تعترف بما للأغلبية القومية من حقوق، قد تتكون أغلبية خاصة تتولى بنفسها حكم سائر الناس.

وفي البلاد الديمقراطية، حيث لا يعد المثال سبباً لتولي صاحبه المناصب السياسية، بل كثيراً ما يكون السبب في إبعاده عنها، لا يعرف الأغنياء كيف يفيدون مما لديهم من الوقت الفراغ. وعندئذ تدفعهم عوامل شتى إلى العمل والنشاط؛ ومن هذه العوامل قلق رغباتهم، وعظم مطامعهم، وسعة مواردهم، وميلهم إلى كل غريب خارق للعادة؛ وهو ميل كثيراً ما يشعر به معظم الذين ارتفعوا عن المستوى العام للشعب بأية وسيلة كانت. فالتجارة هي الطريق المفتوح أمام هؤلاء الأغنياء، وليس ثمة شيء أعظم منها ولا أروع في البلاد الديمقراطية، فهي تشرع انتباه الناس، وتغلب خيال الجماهير؛ فإليها يتجه أصحاب الهمم النشيطة. وليس ثمة شيء يستطيع أن يمنع الأغنياء من الاشتغال بالأمور التجارية، فلا تحزباتهم الخاصة، ولا تحزبات غيرهم يمكن أن تقف في سبيل اشتغالهم بها. هذا، والأغنياء في البلاد الديمقراطية لا يكونون أبداً هيئة معينة، لها آدابها الخاصة بها في السلوك، ولها نظمها ولوائحها. فالآراء الخاصة بطبقتهم لا يمكن أن تحول بينهم وبين الاشتغال بالتجارة، والآراء العامة الدائعة في وطنتهم تستحثهم إلى الاشتغال بها. وزيادة على ذلك فإن كانت الثروات الضخام التي في هاجة ديمقراطية ترجع إلى نحو التجارة، فلا بد من توالى أجيال عدة قبل أن يترك أصحاب هذه الثروات عادة اشتغالهم بالأعمال، صناعية كانت أو تجارية، تركاً تاماً.

وإذا كان الأغنياء في البلاد الديمقراطية مضطرين إلى الاقتصار على الدائرة الضيقة التي تركها لهم السياسة، اندفعوا من كل جانب يغامرون في المشروعات التجارية، حيث

يستطيعون أن يزيدوا ميزاتهم الطبيعية ويستخدمونها . والحق إننا لنستطيع ، حتى بما في مشروعاتهم الصناعية الكبرى من جرأة وضخامة ، أن نعين ذلك القدر الضئيل الذى تناله الصناعات الإنتاجية منهم ؛ لو أنهم كانوا قد ولدوا في بلاد أروستقراطية .

وتم ملاحظة شبيهة بهذه تصدق كذلك على جميع الذين يعيشون في بلاد ديمقراطية سواء كانوا أغنياء أو فقراء . فأولئك الذين يعيشون وسط التقلبات الديمقراطية يرون أمام أعينهم باستمرار صورة الخط والمصادفة ، فينتهى بهم الأمر أن يميلوا إلى جميع المشروعات التى يلعب فيها الخط دوراً ظاهراً . ومن ثم اتجه الناس جميعاً إلى العمل في التجارة ، لئلا تعدهم به من أرباح فحسب ، بل لأن العمل فيها مثير باستمرار .

لم يحض على تحرر الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار البريطانى سوى نصف قرن . فعدد الثروات الضخمة فيها لا يزال قليلاً ، ورؤوس الأموال نادرة . ومع ذلك لم يتقدم شعب فى العالم خطوات سريعة في التجارة والصناعة مثلما تقدم الشعب الأمريكى ، وهم يشنون الآن ثاى دولة بحرية فى العالم ؛ وبالرغم من أن مصنوعاتهم تواجه عقبات طبيعية كأداء يشق التغلب عليها ، فهذه العقبات لم تحل بينهم وبين أن يتقدموا كل يوم خطوات واسعة .

ففى الولايات المتحدة تنفذ أضخم المشروعات الصناعية والتجارية فى سهولة ويسر ، فجميع الأهالى يشتغلون بالصناعات المنتجة ، ولا يتوانى أفقر أعضاء الجمهورية ، وأوسعهم ثراء فى ضم جهودهم بعضهم إلى بعض كى يتضافروا على تحقيق هذه الأغراض . فلا غرو إن كان الغرب يدعش دائماً من أن يرى الأعمال العامة الجسيمة التى تضطلع بتنفيذها أمة لا أثرياء فيها -- إن صح لنا هذا التعبير . فالأمريكيون لم يصلوا إلا بالأمس القريب إلى الأقاليم التى يقطنونها . وهاهم قد غيروا وجه الطبيعة كله لمصلحتهم ، فوصلوا نهر هدسن بنهر المسيسى ، وجعلوا المحيط الأطلسى يتصل بخليج المكسيك عبر مسافة الخمسمائة فرسخ التى تفصل بين البحرين . هذا وإن أطول الخطوط الحديدية التى مدت إلى اليوم ، مدت فى أمريكا .

ولكن الذى يثير دهشتى فى الولايات المتحدة أكثر من غيره ، ليس جلال بعض المشروعات الرائعة ، بل عدد تلك المشروعات الصغيرة التى ينفذونها ، وهو عدد لا يحصى . فكل المزارعين فى الولايات المتحدة ، أو جلهم ، يجمعون بين الزراعة وحرقة أخرى ، بل إن معظمهم ليجعلون من الزراعة نفسها تجارة . ويندر أن يحدث فى أمريكا أن يستقر مزارع فى الأراضى التى يفلحها استقراراً دائماً ولا سيما فى أراضى الغرب البعيد حيث يقوم المزارع باستصلاح الأرض وحرقتها بنية أن يعود ويبيعها ، لايستولى زرعها بنفسه ؛ وقد يشئ بيتاً فى الضيعة بأمل أن يبيعه بضمن طيب عندما تبدل أحوال البلاد من جراء تزايد عدد السكان .

ففى كل سنة يصل إلى الولايات الجنوبية أفواج كثيرة من الناس من الشمال ليستقروا في البقاع التي يزرع فيها القطن وقصب السكر . فهؤلاء الأقوام يزرعون الأرض على نحو يجعلها تنتج لهم في بضع سنين ما يدر عليهم الأرباح الوفيرة التي تجعلهم أغنياء حقاً . ومع هذا فهم لا يزالون يتطلعون إلى الوقت الذي يسمح لهم فيه بالعودة إلى وطنهم ليستمتعوا فيه بما أصابوا من أموال . وهكذا نرى الأمريكيين ينقلون خبرتهم بالأعمال (التجارية والصناعية) إلى الشئون الزراعية ، وأن غرامهم بالتجارة ليتجلى كذلك في سائر الحرف الأخرى .

وهم يتقدمون بخطى واسعة في كل ميدان من ميادين الإنتاج لأنهم يكرسون لها كل جهودهم ؛ ولهذا السبب عينه أصبحوا معرضين لأزمات حادة لم يكونوا يتوقعونها . وإذا كانوا يشتغلون جميعاً بالتجارة فقد صارت شئونهم التجارية تتأثر بشتى العوامل المختلفة المعقدة كل التعقيد . حتى استحال عليهم التكهن بما قد يقوم في سبلهم من عقبات . ولما كانوا يشتغلون بالصناعات والحرف المنتجة فأقل صدمة تصيب الأعمال تعرض الثروات الخاصة كلها للارتباك . وتعرض الدولة ذاتها للخطر في الوقت نفسه . وفي اعتقادي أن تكرار حدوث هذا الذعر التجارى مرض متوطن في الأمم الديمقراطية في عصرنا الحاضر . ولا شك في أن التخفيف من أخطاره أمر ميسور ، أما الشفاء منه فمتعذر ، لأنه لم ينشأ في ظروف عارضة بل نشأ في أمزجة هذه الأمم ذاتها .

قد تؤدي الصناعة إلى قيام أرسقراطية

أوضحنا فيما سبق أن الديمقراطية تعاون على تقدم الصناعات الإنتاجية، وتزيد عدد المشتغلين بها زيادة لا تقف عند حد. وسنبرن الآن الطريق الجانبية التي قد تمكن لرجال الصناعة من أن يعيدوا هم بدورهم الناس إلى الأرسقراطية.

فمن المقرر أن العامل الذي يظل يعمل كل يوم في إنجاز تفاصيل جزئية معينة لا تتغير سيؤدي به عمله هذا إلى إنتاج السلعة في النهاية بطريقة أيسر، وفي زمن أقصر، وبتكاليف أقل. ومن المقرر كذلك، أن تكاليف إنتاج السلع المصنوعة تقل بحسب مدى استعداد المصنع الذي يخرجها، وبحسب مقدار رأس المال المستثمر فيه. هذه حقائق معروفة من قديم الزمان، ولكن الأدلة على سداها لم تقم إلا في عصرنا الحاضر. فقد طبقت تلك الحقائق فعلاً على أنواع كثيرة من الصناعات البالغة الأهمية، وستطبق تدريجياً على ما هو أقل منها شأنًا. ولست أعرف شيئاً أجدر باستدعاء المزيد من اهتمام المشترعين أكثر من هاتين البديعتين الجديدتين من بدييات علم الصناعة.

فعندما يكون العامل مكلفاً أن يعمل باستمرار في صنع جزء واحد فحسب من سلعة معينة لابد أن ينتهي به الأمر إلى اكتساب مهارة فائقة في أداء هذا العمل، ولكنه يفقد في الوقت نفسه قدرته على استخدام عقله في توجيه العمل في جملة. فهو يزداد كل يوم مهارة ويقل اجتهداً، حتى يحق لنا أن نقول فيه إنه كلما تحسن عاملاً انحط إنساناً. فما عسى أن يتوقع الناس من رجل أنفق عشرين سنة من عمره في صنع رؤوس الدبابيس مثلاً؟ وفيه ينتظر منه أن يستخدم ذلك العقل الإنساني الجبار الذي كثيراً ما هز العالم، إلا في البحث عن طريق أمثل لصنع رؤوس الدبابيس؟ فبعد أن يسلخ العامل شطراً كبيراً من عمره في العمل بهذه الطريقة تصبح أفكاره كلها محصورة في موضوع عمله اليومي هذا، ويتخذ جسمه عادات معينة ثابتة لا يستطيع أبداً أن يقلع عنها، وجملة القول أن مثل هذا العامل لم يعد ملك نفسه، بل ملك المهنة التي اختار العمل فيها. وعبثاً تحاول القوانين، وتحاول العادات الأخلاقية أن تزيل كل الحواجز التي قامت حوله، وأن تفتح له من كل جانب آلاف الطرق التي تؤدي إلى الثراء. فقد أضحت نظرية معينة من نظريات الصناعة

أقوى من القوانين ومن العادات الأخلاقية ، تقيد بهمة معينة ، بل وبقوة معينة لا يستطيع منها فكاً ، لأنها عينت له مركزاً محدداً ثابتاً في المجتمع الإنساني ، ليس له أن يتجاوزه إلى غيره ؛ لقد جعلته جامداً وسط عالم متحرك .

وكلما توسع الناس في تطبيق مبدأ تقسيم العمل ، ازداد العامل ضعفاً على ضعفه وضاق أفقه العقل وزادت تبعيته لسواه . وهكذا نرى أن الفن يتقدم والصانع يتدهور . ومن جهة أخرى ، فكلما استبان أن المنتجات الصناعية تصبح أرخص ثمناً وأحسن نوعاً ، إذا ما اتسع نطاق المصنع وازداد رأس المال المستثمر فيه - ازداد عدد الأثرياء الذين ينزلون إلى ميدان الصناعة ، وهو ميدان كان متروكاً من قبل للصانع الفقراء والجهلة . فجسامة الجهود التي يجب أن تبدأ في هذا الميدان ، وأهمية النتائج المتوقعة من ورائها ، تجذبهم إليه ، وهكذا نرى أن علم «الصناعة» يرفع طبقة أصحاب الأعمال في الوقت الذي ينزل فيه طبقة العمال .

فيما يعمل العامل على تركيز كل همه وكل عقله في دراسة جزء معين من أجزاء السلعة الواحدة ، يقوم صاحب العمل بالإشراف على هذه السلعة كلها في جعلتها ، ومن كل نواحيها ، فيتسع عقله ، على حين يضيق عقل الصانع . ولا يمضي زمن طويل حتى لا يتطلب هذا الصانع في عمله سوى ازدياد قوته الجسمية ولا حاجة به لاستعمال عقله وذكاؤه ، على حين يكون صاحب العمل بحاجة إلى مزيد من العلم ، بل إلى عبقرية ، حتى يتحقق النجاح لمصنعه . وسرعان ما يصبح أشبه ما يكون بمن يتولى إدارة امبراطورية واسعة الأجزاء ؛ أما العامل فيقترب من البهم السوامم .

ليس ثمة شبه إذن بين الصانع ورب العمل ؛ وزيادة على ذلك فالقوارق التي بينهما تزداد يوماً بعد يوم ، فما أشبه الصلة التي بين الاثنين بالخلقتين اللتين في طرفي سلسلة طويلة ، كل منهما يملأ المركز الذي أعد له ، فلا يبرحه ؛ فأحدهما يعتمد باستمرار اعتماداً كبيراً وضرورياً على الآخر ، ويبدو كأنه إنما خلق ليطيع ، على حين يبدو الآخر أنه خلق لأمر ليطاع . فما عسى أن يكون هذا غير نوع من الأرستقراطية عينها ؟

وكلما ازدادت أحوال الناس الذين تتكون منهم الأمة مساواة ، ازداد الطلب على السلع المصنوعة ، وأصبح عاماً ، واتسع اتساعاً كبيراً ، ذلك إلى أن رخص الأسعار الذي يجعل هذه السلعة في متناول رقيق الحال ، يصبح هو نفسه عنصراً هاماً من عناصر النجاح . ومن ثم كان كل يوم يمر يشاهد عدداً من الرجال واسعى الثراء والمتعلمين تعليماً طيباً يقبلون على توجيه ثرواتهم ومعلوماتهم إلى الصناعة ، ويعملون على إنشاء المؤسسات الصناعية الضخمة ، وعلى تقسيم العمل فيها تقسيماً دقيقاً ، وبذلك يواجهون الطلاب الجديدة التي تنال عليهم من كل حذب وصوب . وهكذا كلما اتجهت الكثرة من الناس إلى الديمقراطية ازدادت تلك الطبقة الخاصة التي يعمل أفرادها في الصناعة ،

أرستقراطية . فيزداد الناس تماثلاً في ناحية ، وتفاوتاً في الأخرى ، فعدم المساواة يزداد في الطبقة الصغيرة العدد بنفس النسبة التى يقل بها في المجتمع الكبير . ومن هنا يبدو أنّا إن تعمقنا الأمر تبين لنا : أن الأرستقراطية تنشأ بمجهود طبيعى وسط الديمقراطية نفسها . ولكن ليس ثمة شبه بين هذا النوع من الأرستقراطية وبين الأنواع السابقة عليه بحال من الأحوال . ويلاحظ على الفور أن هذه الأرستقراطية الجديدة استثناء فطيع قائم وسط الحالة الاجتماعية في مجلتها ، ذلك لأنها لا تصدق إلا على الصناعة نفسها ، وعلى بعض المهن الصناعية دون غيرها . فالمجتمعات الأرستقراطية الصغيرة التى يكونها طائفة من رجال الصناعة وسط تلك الديمقراطية الهائلة التى فى عصرنا - هذه المجتمعات الصغيرة تحوى ، كما كانت تحوى المجتمعات الأرستقراطية الكبرى فى العصور السالفة ، على أفراد واسعى الثراء ، إلى جانب جمهور كبير بلغ به الفقر كل مبلغ من البؤس والشقاء . فليس لدى الفقراء سوى وسائل قليلة للخلاص من حالتهم هذه كى يصبحوا أغنياء ، باستمرار كل يوم عن اليوم الذى قبله ، أو هم يتركون العمل بعد أن يحققوا أرباحاً طائلة . ومن ثم تكون العناصر التى تتكون منها طبقة الفقراء ثابتة ، أما العناصر التى تتكون منها طبقة الأغنياء فليست كذلك . والحق أن طبقة الأغنياء غير موجودة فى الواقع على الرغم من وجود الأثرياء ، فهؤلاء الأثرياء ليس لهم عواطف ولا أغراض مشتركة ولا تقاليد متبادلة ولا وحدة فى الآمال والأمانى تربطهم . فهم إذن أفراد ، بدون طبقة محدودة لهم تضمهم .

فليس الأغنياء غير متحدين بعضهم مع بعض اتحاداً وثيقاً فحسب ، بل ليس بينهم وبين الفقراء أية رابطة حقيقية . فموقفهم النسبى إزاءهم ليس بالموقف الثابت ، فهم يظنون يقتربون ويتعدون دائماً بعضهم عن بعض بحسب ما تقتضيه مصالحهم . فالعامل يعتمد عادة على صاحب العمل ، لا على أى صاحب عمل بعينه ، فكلاهما يلتقيان فى المصنع ، ولكن أحداً منهما لا يعرف الآخر خارجه . فبينما هما يلتقيان فى نقطة واحدة ليس إلا فالبون بينهما واسع فى سائر النقاط الأخرى . فصاحب العمل لا يتطلب من العامل غير عمله ، والعامل لا ينتظر من صاحب العمل غير أن يدفع له أجره . فلا صاحب العمل يضطلع بأية التزامات لحماية العامل ، ولا العامل يضطلع بالدفاع عن صاحب العمل ، فليس بينهما أى ارتباط دائم ، لامن حيث العمل ، ولا من حيث الواجب ، فأعضاء الأرستقراطية الناشئة عن العمل يندر أن يسكنوا بين ظهرائى العمال الذين يتولون هم إدارة أمورهم . فليس غرض الأرستقراطية هذه أن تحكم هؤلاء العمال ، بل أن تستغلهم لما فيه مصلحتها ليس إلا . فكل أرستقراطية تنشأ على هذا الأساس لا يكون لها أى سلطان قوى على من تستخدمهم ، وإن نجحت فى الاحتفاظ بهم فترة من الزمن فيسفلتون من قبضتها فى الفترة التى تليها ، فهذه الأرستقراطية لا تعرف كيف تريد أن تعمل ، ولا تستطيع أن تعمل ما تريد .

لقد كانت الأرستقراطية الإقطاعية في العصور السابقة مقيدة بالقانون ، أو ظلت أنه يضطرها إلى العمل على غوث من يخدمونها ، وعلى تخفيف ما يعانونه من متاعب وآلام ، ولكن الأرستقراطية الصناعية في عصرنا الحاضر تعمل أولاً على إفقار من يخدمونها ، كما تعمل على انحطاطهم ، ثم تدعهم يعيشون على صدقات الجمهور . ولا يخفى أن هذه نتيجة طبيعية لما ذكرناه من قبل . إن بين العامل وصاحب العمل علاقات كثيرة ، ولكن ليس بينهما ما يمكن أن يسمى « اتحاداً وارتباطاً حقيقياً » .

وعلى الجملة ، فإني أرى أن الأرستقراطية الصناعية الآخذة في التواء والازدياد أمام أبصارنا ، من أقسى الأرستقراطيات جميعها التي ظهرت في هذا العالم ، وهي في الوقت نفسه من أكثرها انغلاقاً وأقلها خطراً . وعلى الرغم من ذلك فإن على أنصار الديمقراطية ومحبيها أن يحرصوا كل الحرص على أن يوجهوا أنظارهم إليها باستمرار ، ويرقبوا أمورها . فإذا ما حدث أن قام بين الناس تفاوت دائم في أحوالهم الاجتماعية ، وعادت الأرستقراطية تتغلغل من جديد في شئون العالم ، كان لنا أن نتنبأ بأن هذا هو الباب الذي ستعود منه .

الباب الثالث

تأثير الديمقراطية في عادات الناس وأخلاقهم

الفصل الأول

تهذيب عادات الناس وتزداد رقة كلما تساوت أحوال الناس الاجتماعية

ظلت أحوال الناس الاجتماعية عدة قرون وهي تسير نحو المساواة، وفي الوقت نفسه أخذت عادات المجتمع وعرفه تتشذب وترقى، فهل حدث هذان الأمران متعاصرين يا ترى، أم أن بينهما صلة حقيقية تربط أحدهما بالآخر بحيث لا يستطيع أحدهما التقدم دون الآخر ؟ تضافرت عوامل شتى على التخفيف مما في عادات الشعب المألوفة من خشونة وجفوة، وربما كان عامل المساواة في أحوال الناس الاجتماعية أقوى هذه العوامل كلها وأبعدها أثراً، في نظرى . للمساواة وتهذيب العادات والعرف هما، في اعتقادى، حقيقتان متضابطتان، فضلاً عن أنهما متعاصرتان .

فكلما أراد واضعو الأساطير أن يستيروا اهتمامنا بذكر أفعال الحيوان ووصف تصرفاته، نسبوا إليه أفكاراً بشرية وتصرفات إنسانية، وكذلك يفعل الشعراء وهم يتحدثون إلينا عن الأرواح والملائكة وأمثالها، فليس ثمة بؤس خالص أو نعيم خالص يمكن أن يسترعى نظرنا أو يستهوى قلوبنا إلا إذا عرض علينا في صور وأشكال غير تلك التى نعهدها في أنفسنا عادة .

ويصدق هذا تمام الصدق على الموضوع الذى أماننا الآن، فعندما يصنف الناس ويرتبون في البلاد الأرستقراطية على أساس نظام ثابت، وبحسب مهنتهم وثروتهم، ونسبهم، اعتبر أعضاء كل فئة منهم أنفسهم كأنهم أسرة واحدة، وصاروا يشعرون بالعطف بعضهم على بعض، وهو ما لا يتأتى للمواطنين في البلاد الديمقراطية أن يشعروا به . ولكن هذا الشعور بالعطف نفسه لا يوجد بين الطبقات المختلفة؛ فلا تشعر طبقة منها بالعطف على الأخرى .

هذا ولكل فئة من فئات الطبقة الأرستقراطية في الأمة الواحدة آراؤها ووجداناتها وعاداتها وحقوقها، وطرق معيشتها الخاصة بها . فأعضاء هذه الفئات الأرستقراطية لا يشبهون الجماهرة الكبرى من مواطنيهم، فهم لا يفكرون ولا يشعرون كما يفكر أفراد

عامة الشعب ويشعرون ، فكأنهم لا يعتقدون أنهم وإياهم خلقوا من طينة واحدة . ومن ثم لم يكن في مقدورهم أن يفهموا تمام الفهم حقيقة ما يشعر به الآخرون ؛ ولا هم يحكمون على غيرهم من الناس بحسب المعايير نفسها التي يحكمون بها على أنفسهم . ومع ذلك كله فإن أعضاء تلك الفئات أو الجماعات الأرستقراطية قد يادرون ويمدون المساعدة إلى بعضهم البعض . وهذا لا يتناقض بحال مع ما سبق أن أشرت إليه .

فهذه المؤسسات الأرستقراطية نفسها التي جعلت من أفراد الجنس الواحد أفراداً مختلفين ، ربطتهم رغمًا عن ذلك روابط سياسية وثيقة ، فمع أن القن (عبد الأرض) لا يرى أن له أية مصلحة طبيعية في مصائر النبلاء والسادة ومقدراتهم ، فلا ينظر ببالة مع ذلك ، أنه غير ملتزم بتكريس شخصه لخدمة ذلك النيل أو السيد الإقطاعي الذي سودته المصادفة ، فجعله سيداً عليه متحكماً فيه ، ومع أن هذا السيد قد يعتقد أنه من معدن آخر غير معدن ألقائه ، فهو لا يتردد مع ذلك في التسليم بأن الواجب والشرف يقتضيان أن يدافع عن أولئك الذين يعملون في أراضيهم وضياعه ، حتى ولو كلفه ذلك الدفاع حياته نفسها .

ولا يخفى أن هذه الالتزامات المتبادلة لم تنشأ عن قانون طبيعي ، وإنما نشأت من نظام المجتمع نفسه ، وأن مطالب الواجبات الاجتماعية لأشد صرامة من مطالب الإنسانية وحدها . ولم يكن مفروضاً في هذه الالتزامات أن تكون واجبة على الإنسان للإنسان ، ولكنها واجبة للسيد الإقطاعي أو المولى . هذا ، وقد أيقظت النظم الإقطاعية عطفاً قوياً على فئة من الناس من جراء ما تعانيه من متاعب ومن شقاء ، ولكنها لم توفق شيئاً من مثل ذلك العطف مطلقاً على ما يعانيه البشر من حيث هم بشر . إنها جعلت الأخلاق كريهة ؛ ولكنها لم تحفل أى احتفال بالاعتدال ، ولا بالرحمة . فإن كانت قد حثت الناس على القيام بتضحيات كبيرة فهي لم تخلق فيهم أى تعاطف أو مشاركة وجدانية صادقة لأن مثل هذا التعاطف أو تلك المشاركة الوجدانية لا تتأق إلا بين الأفراد المتماثلين ، ولم يكن الناس في العصور الأرستقراطية يعترفون لأحد بأنه مماثل لهم ومن معدنهم إلا إذا كان من الطبقة نفسها التي ينتمون هم إليها .

كان جميع الإخباريين الذين يدنون الحوادث ويؤرخون لها في العصر الوسيط ، من الأرستقراطيين من حيث نسبهم أو من حيث ثقافتهم وتعليمهم . فعندما يسرد علينا هؤلاء الإخباريون أخبار الآخرة المحزنة لنيل من النبلاء لمسا في الحال فيما يسردونه علينا حزنهم وعطفهم عليه . أما إن حدثونا عن المذابح ، وعنوف التعذيب والتكيل التي تصب على أبناء الشعب^(١) فحدثهم مقتضب وجاف كل الجفاف ، لأنه لا يحرك قلوبهم ولا يستزل

(١) ربما كان المؤلف يشير هنا إلى الإخباري الفرنسي جان فروسار (Jean Froissart) (١٣٣٧ - ١٤١٠) وكانت حولياته تمتد من سنة ١٣٦٢ حتى سنة ١٤٠٠ .

منهم دمة عين ، وليس ذلك لأن هؤلاء الكتاب كانوا يستشعرون الكراهية أو الحقد على أحد من أفراد الشعب ، فلم يكن الصراع بين الطبقات قد قام بعد ، بل كانوا مدفوعين بنزعاتهم وأهوائهم . ولما لم تكن لديهم فكرة واضحة عما يعانيه الفقير من أبناء الشعب من آلام وعذاب ، لم يحفلوا بما يحدث له ولا بمصيره أى احتفال .

وكانت وجدانات مثل هذه ، هي التي تحرك الطبقات الدنيا ، فلما انفصمت الرابطة الإقطاعية (التي تربطهم بسادتهم) كانت العصور التي شاهدها الكثير من أعمال البطولة والإخلاص ، من ولاء التابع والتبوع - قد تلطخت هي نفسها بفظائع شيعه مفرغة ارتكبتها الطبقات الدنيا ضد الطبقات العليا^(١) .

على أنه يجب ألا يسبق إلى واهمنا أن جمود الحس المتبادل هذا قد نشأ من عدم استقرار النظام العام ، وعدم التعليم وحدهما ؛ فقد وجدت آثار منه في القرون التي تلت والتي استقرت واستتب فيها النظام واستارت ، في حين ظلت هي الأخرى عصوراً أرستقراطية .

لما تارت الطبقات الدنيا في مقاطعة بريطانيا سنة ١٦٧٥ من جراء ما فرض عليها من ضرائب جدد ، قمعت الحكومة الاضطرابات بقسوة منقطعة النظر ، وقد شاهدها مدام دو سيفيه (de Sévigne)^(٢) هذه الفظائع وقصت خبرها على ابنتها في خطاب كتبه إليها في ٣٠ أكتوبر سنة ١٦٧٥ وبعثت به إليها من روشيه ، قالت فيه :

« إن خطابك الذي أرسلته من «إيكس» خطاب عجيب كل العجب يا بيتي . فأنصح لك بقراءة خطابائك مرة أخرى على الأقل قبل إرسالها فستدهشين من تلك الأشياء الجميلة التي سطرتها يدك ، وتعزين بهذا السرور عن المتاعب التي تجشمها في كتابة الكثير من هذه الخطابات . لقد قبلت بروفانس كلها إذن ، أليس كذلك ؟ إن تقبيل بريطانيا لا متعة فيه إلا لمن يريد أن تفوح منه رائحة التيزد ... أتودين أن تسمعي أخبار مدينة رن Rennes لقد فرضت الحكومة على الأهالي ضرائب مقدارها مائة ألف كراون على شريطة أن تدفع في أربع وعشرين ساعة وإلا ضوعفت ، وقام الجند بحبايتها ، فأخرجوا الناس من بيوتهم وطردوا السكان من أهم شارع في المدينة ، وحرموا على كل إنسان أن يؤوهم ، وإلا عرض نفسه لأن يحكم عليه بالإعدام ، فكنت ترين المساكين ، من رجال شيوخ ، ونساء حوامل قاربن الوضع ، وأطفال صغار يطرفون بأرجاء الحى ييكون ، وهم يغادرون المدينة دون أن يدروا إلى يذهبون ، وليس معهم طعام ، ولا يعرفون لهم مسكناً يلجأون إليه . وأمس الأول فصلوا أعضاء رجل «موسيقار» بواسطة آلة التعذيب الخاصة لأنه أقام مرقصاً وسرق ورقاً من أوراق «المنفعة» ؛ ثم لم يكتفوا بذلك بل قسموا جسده بعد موته أربعة أقسام

(١) ويشير هنا إلى ثورة الفلاحين الفرنسيين في إقليم باريس ضد النبلاء الإقطاعيين الذين استغلواهم كل استغلال . وقد حدثت هذه الثورة في صيف سنة ١٣٥٨ وتعرف باسم الجاكرى (La Jacquerie) .

(٢) مدام دو سيفيه (١٦٢٦ - ١٦٩٦) هي الكاتبة الفرنسية الشهيرة .

عرضوا كل ربع في ركن من أركان المدينة. هذا وقد ألقوا بستين مواطناً في غيابة السجون، وسيدأ تعذيبهم في الغد، وسوف تكون هذه «المقاطعة» عبرة طيبة تعلم الناس احترام الحكام وأزواجهم وألا يحصبوا حدائقهم بالأحجار .

لقد كان أمس يوماً رائعاً، فقد زارت مدام طارت هذه الغابات، ولم تكن ثمة مشكلة لإعداد حجرة خاصة بها أو وجبة صغيرة لها، فقد جاءت من البوابة وسعود من الطريق ذاته

وقالت في خطاب آخر :

«إنك لتحدثين عما نقاسيه من متاعب حديثاً رائعاً حقاً، ولكننا لم نعد نتضايق من تنفيذ حكم الإعدام، فلم يعد ينفذ الآن إلا مرة واحدة في كل أسبوع، وذلك بخبر الاحتفاظ بمظاهر الأشياء. حقاً إن طريقة الإعدام شتقاً لتبدو لي الآن تسلية مسيخة، وقد غطرت ببالي فكرة جديدة كل الجدة عن العدالة منذ أن جئت إلى هذا الإقليم . إن العبد الذين يعملون في الشق يبدون لي جماعة من الناس الصالحين طلقوا هذه الدنيا وانتبدوها كي يعيشوا عيشة هادئة .

من الخطأ أن نظن أن مدام دو سفينيه التي كتبت هذه الأسطر مخلوقة أنانية قاسية، فقد كانت تحب أطفالها كل الحب وتتأثر كل التأثر بما يعانیه أصدقائها من آلام ومتاعب، بل إن خطاباتها لتبين أنها كانت تعامل عبيدها بالشفقة والرحمة، ولكن لم يكن عندها فكرة واضحة عن تلك الآلام التي يعانها أى إنسان ليس مثلها من الأعيان .

إن أقصى رجل في عصرنا، وهو يكتب إلى أبلد من يعرفهم حساً لا يجسر أن يستسلم في غير مبالاة إلى ذلك النوع من الهذر القاسي الذي اقبسنا مثلاً له هنا، وحتى إن سوغت له آدابه أن يفعل ذلك، فأخلاق المجتمع في حكمه لتحرمه عليه، فمن أين جاء ذلك إذن؟ هل صرنا أرهف حساً من آهائنا؟ لا أظن ذلك، ولكني واثق من أن حساسيتنا امتدت وشملت أموراً كثيرة كل الكثرة .

عندما تقارب جميع طبقات الأمة بعضها من بعض حتى تكاد تساوى، وعندما يفكر الناس كلهم ويشعرون بطريقة واحدة تقريباً، فقد يتيسر لكل واحد منهم أن يحكم في طرفه عين على إحساسات الناس جميعاً. فحسبه أن يلقي نظرة عجلى على ما يجري في نفسه، فليس ثمة بؤس لا يستطيع أن يدركه، إذ به نزعة فطرية خفية تكشف له عن مدى هذا البؤس. وسواء كان الذين يتعذبون غرباء أو أعداء، فإنه يستطيع أن يتخيل نفسه مكانهم، وعندئذ يخالطه شيء شبيه بالشعور الشخصي لشفقته فيجعله يتألم عندما ينصب العذاب على جثائن أخيه الإنسان .

كان من النادر في العصور الديمقراطية أن يضحي أحد من الناس بنفسه في سبيل غيره، ولكنهم كانوا مع ذلك يدون شفقة عامة بنى الإنسان. فلم يكونوا يوقعون عليهم

آلاماً لا لزوم لها ، وكان يسعدهم أن يخففوا آلام الناس كلما استطاعوا إلى تخفيفها سبيلاً من غير أن يجروا بذلك على أنفسهم ضرراً كبيراً ، إنهم ليسوا نزيهين خالين من الأغراض والغايات ، ولكنهم كانوا ذوي إنسانية ورحمة .

ومع أن الأمريكيين قد حولوا الأناية بشكل ما إلى نظرية فلسفية واجتماعية فإنهم لا يزالون مع ذلك يستطيعون أن يستشعروا الشفقة على غيرهم . فلا يوجد بلد في العالم تعالج فيه قوانين العقوبات بشكل أرف مما تعالج به في الولايات المتحدة ، فعلى حين يبدو الإنجليز أنهم حريصون ، في ظاهر الأمر ، على الاحتفاظ بآثار دموية مما كان في العصور الوسطى ، في تشريعه الخاص بالجرائم ، نرى الأمريكيين قد ألغوا عقوبة الإعدام من قوانينهم أو كادوا ، فأمريكا الشمالية ، في رأئي هي البلد الوحيد الذي لم يصدر فيه حكم الإعدام في جريمة سياسية في الخمسين سنة الأخيرة .

فالطريقة التي يعالج بها الأمريكيون عيدهم تقنعنا كل الإقناع بأن هذه الرأفة الفذة إنما نشأت أساساً من أحوالهم الاجتماعية . وفي الجملة ، قد لا يكون ثمة مستعمرة أوربية واحدة في الدنيا الجديدة أحوال الزوج المادية فيها أقل قسوة مما هي عليه في الولايات المتحدة ، ومع ذلك فلا يزال العبيد فيها يتعرضون باستمرار لأقسى أنواع العقوبات وأشنعها . ومن اليسر علينا أن ندرك أن حظ هؤلاء المخلوقات التكد لا يوحى إلى سادتهم إلا بالقليل من الشفقة بهم ، فالسادة هؤلاء لا ينظرون إلى الرق من حيث هو نظام يدر عليهم الربح فحسب ، بل ينظرون إليه من حيث هو شر لا يسهم في شيء . وهكذا نجد الرجل الذي كله خير ومحبة لبنى جنسه الذين هم أنداده المساوون له - بليد الحس لا يتأثر بالآلام ومتاعهم إذا ما حدث وزالت عنهم هذه الصفة ، صفة المساواة به ، فيجب أن تعزى رأفته إذن إلى تساوى الأحوال الاجتماعية لا إلى الحضارة ولا إلى التعليم .

إن ما ذكرته هنا بشأن الأفراد ينطبق إلى حد ما على الأمم ، فعندما يكون لكل أمة آراؤها الخاصة التي تميز بها ، ولها قوانينها وعاداتها ومعتقداتها ، فإنها تنظر إلى نفسها على أنها الجنس البشرى كله ، فلا تحركها آلام أحد سوى آلامها هي ، فإن حدث وقامت حرب بين أمتين تحركهما هذه المشاعر ، كانت حرباً قاسية مريرة كل المرارة .

لقد درج الرومان ، وهم في أوج ثقافتهم وحضارتهم ، على تذييع القواد من أعدائهم بعد أن يتشفوا منهم تشفى الظافر بجرحهم مربوطين خلف عربة ، كما كانوا يلقون بأسراهم وسجنائهم لوحوش «السيرك» ليتلهى بهم الشعب ويتسلّى . وكان «شيثرون» ، ذلك الذى رفع عقبرته بالاحتجاج الشديد على صلب مواطن روماني ، لم يجد كلمة يقوفا في تلك الفظائع التي يقتربها المنتصر على أعدائه ؛ فالرجل الممحمى ، ليس من طينة الرجل الروماني في نظره .

والأمر على العكس من ذلك عندما تصير الأمم أكثر شَبهاً ببعضها ببعض ، فالرأفة المتبادلة بينها تزداد ، على حين يلين قانون الأمم .

الفصل الثاني

الديمقراطية بسطت العلاقات العادية بين الأمريكيين ويسرتها

لا تربط الديمقراطية الناس بعضهم ببعض ربطاً قوياً بأواصر المودة، ولكنها تيسر لهم الاختلاط العادى وتسهله.

فلو أن إنجليزين تقابلا مصادفة في مكان ما في أقصى الأرض حيث يحيط بهم أغراب، ولا يكاد يعرفان لغتهم ولا أخلاقهم، فإنهما يبدآن بأن يمدق كل منهما في الآخر بشيء من الفضول وبشيء من القلق الخفى، ثم يبعدان بعضهما عن بعض، وإن هما تخاطبا حرصا كل الحرص على ألا يتحدثا إلا بكل تحفظ واحتياط، ولا يدور حديثهما إلا حول أمور تافهة. ومع ذلك فليس ثمة أى عداوة بينهما، فإنهما لم يتقابلا من قبل قط، وكل منهما يعتقد أن الآخر شخص جدير بكل احترام. فما الذى دعاهما إذن إلى أن يقف كل منهما موقف الحذر والحيطه من الآخر؟ إنا يجب أن نعود إلى إنجلترا نفسها لنعرف السبب.

فإن كان نظام المجتمع يقوم على أساس النسب وحده من غير نظر إلى الثروة، عرف كل واحد مركزه على السلم الاجتماعى حق المعرفة والتزمه، فلا هو يسعى أن يرتفع عنه، ولا يخشى أن يهبط إلى ما دونه. ففى المجتمع المنظم على هذا الأساس قلما يتصل الناس الذين من طبقات مختلفة بعضهم ببعض. ولكن إن حدث أن اتصلوا كانوا على استعداد للتحدث في غير خوف من أن يتأثر مركز أيهما، فاتصاهما هذا لايتم على قدم المساواة ومع ذلك فهو خال من التزمت والوجوم.

فإن حدث وأعقبت الأرستقراطية المالية أرستقراطية الأهل والنسب تغيرت الحال. فما تزال الميزات التى يستمتع بها البعض عظيمة، ولكن باب الحصول عليها مفتوح للجميع، مما يترتب عليه أن من يحوزون هذه الميزات يساورهم الخوف دائماً من أن تزول عنهم أو من أن يشاركهم فيها آخرون. أما الذين لم يحصلوا عليها بعد فيتلهفون على حيازتها

مهما كلفهم الأمر من ثمن. وإن هم فشلوا، ظهوروا على الأقل بمظهر الحائز لها، وهذا ليس بالعمير. فلما كانت أهمية مراكز الناس الاجتماعية لم تحدّد بعد بشكل بارز، ولا دأب على أساس الدم، وأنها تختلف اختلافاً لا نهاية له بسبب مقدار الثروة، فإن مراتبهم ستظل قائمة، ولكن ليس من السهل علينا أن نغز بنظرة واحدة أهل كل مرتبة، وعدنثذ تقوم في المجتمع عدوات خفية؛ فكل فئة من الناس تعمل بحيل شتى لا عداد لها على أن تنضم فعلاً أو تتظاهر بأنها تنضم إلى أهل طبقة أعلى منها؛ وتظل فئة أخرى تعمل باستمرار على مكافحة أولئك الذين اغتصبوا حقوقهم، أو بالأحرى قد يقوم الشخص نفسه بالاثنتين معاً. فيها هو يسعى وراء النهوض بنفسه لينضم إلى دائرة أعلى من دائرته، يظل يتخذ موقف الدفاع دائماً خشية أن يصل إلى مستواه من هم دونه.

هذه هي حال إنجلترا في وقتنا الحاضر. وفي رأيي أن الخاصية التي أشرت إليها تواجب أن تعزى أساساً إلى هذا السبب. وإذا كانت الكبرياء الأرستقراطية لا تزال شديدة متعجرفة في إنجلترا، وكانت حدود الأرستقراطية غامضة غير متعينة صار كل امرئ في فروع دائم من أن يستغل أحد ألقته به. ولما كان الرجل الإنجليزي لا يستطيع أن يدرك ما للناس الذين يصادفهم من مراكز اجتماعية صار يرى أنه من الحزم والكياسة أن يتجنب كل اتصال بهم. لقد صار الناس يخشون أنهم إذا ما قدموا خدمة بسيطة لأحد ما، أن يحملهم ذلك على التعرف بشخص قد لا ينسجم معهم في شيء، فهم يخشون المعاملات ويتحاشون أى شكر يقدم إليهم اعتباطاً من أى شخص غريب عليهم، كما يتحاشون استشارة كراهيته لهم.

هذا، ويعزو كثيرون هذه النزعات غير الاجتماعية وموقف الانعزال المتزمت من سائر الناس إلى أسباب طبيعية خالصة. ولست أنكر وجود شيء من هذا في جنسهم، ولكن معظمه يرجع إلى أحوالهم الاجتماعية، وحسبنا هنا أن نوازن بينهم وبين الأمريكيين حتى يتبين لنا صدق هذا القول.

ففي أمريكا، حيث لم تقم قط أية ميزة للأصل والنسب، حيث الثراء لا يفضي أية حقوق خاصة على الأغنياء، نجد الناس الذين لا يعرفون بعضهم بعضاً يترددون على نفس المحلات التي يتردد عليها سواهم، ولا يجدون خطراً ولا ميزة في أن يتبادلوا أفكارهم بدلاً حرّاً مع غيرهم فإن هم التقوا مصادفة لم يسعوا إلى التحدث، ولا هم يتحاشونه، فلا غرو أن كان سلوكهم إذن طبيعياً وصريحاً ومخلصاً. ومن الهين أن ندرك أنهم قلما ينتظرون أن يتعلموا أو يتوقعوا شيئاً من بعضهم البعض، ولا هم يحفلون بأن يظهرُوا مراكزهم الاجتماعية في هذه الدنيا، ولا يحاولون إخفاءها. فإن كان سلوكهم كثيراً ما يبدو لنا جدياً وباهتاً ولا روح فيه، فإنك لا تلمس فيه أبداً كبرياء ولا استعلاء ولا أى تحفظ. فإن هم لم

يتحدثوا إليك فذلك لأنهم لارغبة لهم في الحديث ، وليس لأنهم يرون أن مصلحتهم تقتضيهم التزام الصمت .

وإذا تقابل أمريكيان في بلد أجنبي فإنهما سرعان ما يتصادقان بمجرد أنهما أمريكيان فليس ثم تحزب يمكن أن يباغد بينهما ، بل إن اشتراكهما في البلد الواحد يجذبهما بعضهما إلى بعض . أما الإنجليزيون فلا يكفي أن يكونا من دم واحد حتى يجذب أحدهما الآخر بل يجب أن يكونا قد نشأ في بيئة واحدة وفي مرتبة واحدة حتى يقترب أحدهما من زميله . وقد لاحظ الأمريكيون^(١) هذا الاتجاه غير الاجتماعي في الإنجليز كما لاحظته الفرنسيون ، ولن يكونوا أقل دهشة منهم بشأنه . ومع ذلك فالأمريكيون تربطهم بالإنجليز روابط الأصل والدين واللغة ، وكذلك العادات إلى حد ما ولا يختلفون عنهم إلا من حيث أحوالهم الاجتماعية ، ومن ثم ساء لنا أن نستنتج أن تزمت الإنجليز إنما ينشأ عن طبيعة بلادهم أكثر مما يرجع إلى طبيعة سكانها .

(١) زار والف والدو إمرسون الشاعر الأمريكي الأديب (١٨٠٣ - ١٨٨٢) إنجلترا مرتين في سنة ١٨٣٢ وفي سنة ١٨٤٧ ونشر كتابا عن الإنجليز أخلاقهم وعاداتهم سنة ١٨٥٦ بعنوان « English Traits » .

الفصل الثالث

الأمريكيون قليلو الحساسية في بلادهم شديدها في أوروبا

من طبع الأمريكيين الانتقام، شأنهم في ذلك شأن كل الأمم التي تنزع إلى الجدل والتروى في التفكير، فهم لا ينسون أبداً أية إهانة لحقتهم، ولكن ليس من السهل على أحد أن يمينهم ويقضهم لأن غضبهم بطيء لا يستثار بسرعة، كما أنه لا يخبث بسرعة.

ففي الجماعات الأرستقراطية حيث تقوم فئة صغيرة بإدارة كل شيء في البلاد نجد الناس، في اختلاطهم الظاهر بعضهم ببعض، يراعون قواعد تقليدية مقررة تكاد تكون ثابتة، ومن ثم كان كل امرئ يعتقد أنه ملزم عام الإلمام بمظاهر الاحترام والمجاملة التي ينبغي له أن يبديها لمختلف الناس. والمفروض أن ليس فيهم شخص واحد يجهل آداب اللياقة هذه أو ما يسمونه عندهم «بالإتيكيت» جهلاً تاماً. فالعادات التي تنشأ هذه الطبقة الراقية من طبقات المجتمع تصبح فيما بعد نموذجاً يحتذى غيرها؛ وزيادة على ذلك فكل طبقة من الطبقات الأخرى تضع لنفسها قانوناً خاصاً يلتزمه كل عضو من أعضائها. ومن ثم كانت قواعد اللياقة أو الأدب تشكل نظاماً من التشريع معقداً كل التعقيد يعسر على المرء أن يحيط به، وإن كان من الخطر عليه أن يحيد عنه؛ فلا غرو أن صار الناس يتعرضون باستمرار، على غير إرادة منهم، لأن يجرجوا غيرهم، أو أن يتحملوا منهم إهانة مريرة.

ولكن إذا ما زالت الألقاب والرتب، وأصبح الناس على اختلاف ثقافتهم وتباين أنسابهم، يلتقون بعضهم مع بعض، ويختلطون في محلات واحدة من غير تفريق بينهم، كان من المستحيل أن يتم بينهم أى اتفاق على قوانين للأدب واللياقة (الإتيكيت). وإذا كانت هذه القوانين غير محددة ولا مؤكدة، لم يعد عصيانها جريمة حتى في نظر العارفين بها. ومن ثم صار الناس يعلقون أهمية كبيرة على المقاصد والنيات أكثر مما يعلقونه على المظاهر والشكليات، وبذلك يصبحون في الوقت نفسه أقل مجاملة وتادباً وأقل ميلاً إلى النزاع والشجار كذلك.

وتم عدة نواح صغيرة من المجاملات قلما يحفل بها الأمريكي لأنه يراها ليست واجبة

له ، أو يزعم أنه لا يعرف أنها كذلك ، فهو إما لا يرى فيها أى جرح له أو إهمال لشأنه ، أو يراها كذلك ويتساح فيها ، فلا غرو أن أصبح سلوكه أقل مجاملة ، وأخلاقه أكثر بساطة ، ورجولة معاً .

إن ما يظهره الأمريكيون من التسامح المتبادل ، ومن تلك الثقة الجديرة بالرجال التي يعاملون بها بعضهم بعضاً ، تتجان أيضاً من سبب آخر أهم وأعمق سبق أن أشرت إليه في الفصل السابق . فالفروق تأق بين مراتب الناس ومقاماتهم في الحياة الاجتماعية المدنية لطيفة في الولايات المتحدة ، ولا وجود لها في الحياة السياسية ، ومن ثم كان الأمريكي لا يعتقد أن واجبه يقتضيه أن يخص أى مواطن من مواطنيه برعاية خاصة ، ولا هو يتطلب منهم أن يعملوهم محلاً لمثل هذه الرعاية من ناحيتهم . ولما كان لا يرى من مصلحته أن يسعى في حماسة وراء صحة أى فرد من بنى وطنه كان بطيئاً في تصوره أن أحداً يمكن أن يسعى وراء صحته هو . وإذا كان لا يخاطر بباله أن يحقر من شأن أحد بسبب مركزه الاجتماعى فهو لا يتصور أن ثمة رجلاً يستطيع أن يحقره للسبب عينه ، ولا هو يفترض أن إساءة مقصودة قد وجهت إليه عمداً إلا بعد أن يتبين له بشكل واضح أن أحداً قد أهانه فعلاً . فأحوال الأمريكيين الاجتماعية تعودهم بطبيعة الحال ألا يفضوا من توافه الأمور ؛ ومن جهة أخرى ، فإن ما يستمتعون به من حرية ديمقراطية تنفث اعتدال المزاج هذا نفسه في أخلاق الأمة جمعاء .

هذا ، وتعمل مؤسسات الولايات المتحدة السياسية باستمرار على تيسير اجتماع المواطنين من مختلف المراتب والمقامات بعضهم مع بعض ، وتضطرهم إلى أن يضطلعوا معاً بإنجاز مشروعات كبيرة ؛ فالتاس المشغولون بمثل هذه المشروعات لا يكون لديهم في العادة من الوقت ما يجعلهم يعنون بتفصيلات قوانين اللياقة والمجاملة ، ذلك إلى أنهم ينهكون في أن يعيشوا معاً منسجمين بعضهم مع بعض ، فلا داعى لأن يحفلوا بأمثال هذه الأمور . وعلى هذا فهم لا يلبثون أن يعتادوا بسهولة اعتبار مراعاة شعور الناس الذين يلتقون بهم وآرائهم ، أهم من مراعاة آداب السلوك معهم ومزاخذتهم على التقصير فيها ، فلا عجب أن كانوا لا يسمحون أن يفضوا من صغائر الأمور وتوافهها .

كثيراً ما لاحظت في الولايات المتحدة أن ليس من السهل جعل امرئ منهم يدرك أن حضوره غير مرغوب فيه ، فالتميح لا ينبجج معه أبداً في أن يغادر المكان . فقد أخالف الأمريكي في كل كلمة يقولها ، وأشعره أن حديثه ثقيل على يسمنى ، ومع ذلك فإنه لا يلبث أن يعود ويعمل بكل دأب ومثابرة على أن يقتنعنى من جديد ، وقد ألتزم الصمت التام ، فيظن أنى إنما أفكر تفكيراً عميقاً فيما يقول ، وأخيراً أنصرف عنه وأمضى لشأن من شئلى فيخيل إليه أن امرأ جلالاً دفعتنى الضرورة إلى إنجازه . إن مثل هذا لا يتسنى له أبداً أن يفهم أنه قد أقلل على كل الإقتال ، اللهم إلا إذا أخبرته بذلك صراحة ، فليس ثمة طريقة للتخلص منه إلا أن أتخذة عدواً فى لدوداً مدى الحياة .

قد يبدو مدهشاً لأول وهلة أن هذا الرجل نفسه إذا التقل إلى أوروبا ينقلب فجأة شديد الحساسية، يصعب إرضاءه في شيء، حتى أقي كنت أجد من العسير على أن أتخاضى جرح إحساسه وهو في أوروبا بقدر ما كان من العسير على أن أغضبه وهو في أمريكا، فهاتان النتيجتان المتعارضتان ترجعان كليهما إلى سبب واحد: فالمؤسسات الديمقراطية تعطى الناس عادة فكرة سامية عن أنفسهم وعن بلادهم. فعندما يغادر الأمريكي بلاده، يغادرها وكله صلف وكبرياء، ولما يصل إلى أوروبا يجد أهلها ليسوا مفتونين بالولايات المتحدة ولا بشعبها العظيم كما خيل إليه من قبل، فإذا به يتضايق وينزعج إذ قد سبق أن نفخوا في روعه أن الأحوال الاجتماعية في أوروبا خلو من المساواة؛ وسرعان ما يلاحظ أن آثار الألقاب والرب لم «تتطمس» كلها بعد في الأمم الأوربية، وأن الثروة والنسب لا يزال هما من الامتيازات ما لا يسعه إلا أن يدركها، وإن لم يستطع أن يعرفها على وجه التحديد؛ ومن ثم كان هذا الأمريكي يجهل كل الجهالة الدرجة التي ينبغي له أن يتبرأها في ذلك السلم المتداعي من درجات الطوائف والطبقات، وهي درجات بلغت من السمو مقاماً لا يحول له أن يكرهها أو يحقرها، كما بلغت مع ذلك من التقارب درجة تجعله عاجزاً عن أن يميز بعضها عن بعض. فهو يخشى أن يضع نفسه في مركز أسنى مما ينبغي له، ويخشى أكثر من ذلك أن يضعه الناس أنفسهم دون ما يجب أن يوضع، فهذا الخطر المزدوج يجعل عقله باستمرار يقظاً متحفزاً، ويربكه في كل ما يفعل ويقول.

ويعرف بالرواية المأثورة أن علام الاحترام التقليدية في أوروبا متنوعة كل التنوع، وتختلف باختلاف الأحوال الاجتماعية، فهذه ذكرى من ذكريات الماضي تزيد حيرة وارتباكاً، وفضلاً عن ذلك يخشى ألا يتال من مظاهر الاحترام ما هو واجب له، وإن كان لا يدري على وجه التحديد علام هذا الاحترام، ففراه يسر وهو أشبه برجل أحيط به الشباك والفخاخ: فاشتراكه في اجتماع أبعد من أن يكون استجماماً وراحة، بل هو عمل جدى شاق، يجعله يزن أقل عمل يصدر عنك، ويستشف ما وراء نظراتك، ويدرك كل كلمة تقوها مخافة أن تنطوى على تلميح خفى فيه إهانة مستورة موجهة إليه. وإني ليخامرني الشك في إن كان ثمة رجل من أعيان الأقاليم يستطيع أن يلتزم مراعاة آداب السلوك بتلك الدقة التي يراعيها بها هذا الأمريكي، ففراه يعمل جهده في أن يراعى أقل قاعدة من قواعد اللياقة ولا يسمح لأحد أن يتقصه منها شيئاً واجباً له - فكله شكوك وكله إجماع بأنه يود أن يعمل «الواجب» ولكنه يخشى أن يعمل أكثر مما ينبغي. وإذا كان لا يعرف حدود الإفراط والتفريط رأى أن الأولى به أن يظهر بمظهر فيه تحفظ، وفيه حيرة، ولكنه يتسم مع ذلك بالصلف والاستعلاء.

ولكن ليس هذا كل ما في الأمر، فهنا انحراف جديد آخر من انحرافات الطبيعة البشرية الغربية: فلا يفتأ الأمريكي يتحدث عن تلك المساواة الرائعة التي تسود الولايات المتحدة، وأنه ليجهربها على أنها مفخرة بلاده، وإن كان يأسف له في سريره، ويطمح أن

يبدو هو نفسه استثناء من الوضع العام الذى يباهى به ويفخر . فإنك لا تكاد تصادف أمريكياً واحداً لا يدعى أنه يمت بنسب إلى أحد مؤسسى المستعمرات الأولى فى الولايات المتحدة . أما إن كان من أبناء الأسر الإنجليزية النبيلة فى أمريكا ، فأول همه أن يحيط نفسه بمظاهر الترف الذى تتيحه له ثروته ، خشية أن يظن به أحد أنه مواطن بسيط من مواطنى أمة ديمقراطية ، فيحتال بآلاف الخيل وشتى الطرق الملتوية ليقدّم للناس كل يوم مثلاً جديداً من الأمثلة التى تكشف لهم عن ثرائه ؛ فتراه يختار مسكنه عادة فى أهم أحياء المدينة وأرقاها ، ويستخدم جيشاً من الخدم والحشم يحيطون به باستمرار ، وحدث ألى سمعت فى باريس أمريكياً يشكو من أنه لم يصادف فى أهم صالونات المدينة سوى مجتمع خليط من أمشاج متنافرة ، وأن الذوق الغالب على المجتمع فيها لا يخلو فى نظره من شوائب ، وبلغ به الأمر أن يشير إلى أن آداب السلوك خالية فى رأيه من كل رشاقة ، فهو لا يستطيع أن يعود نفسه على أن يرى الذكاء متسترأ فى أشكال من هذه الأشكال الساذجة التى لا ادعاء فيها ولا تنفج .

ولا ينبغي لنا أن ندهش من أمثال هذه المتناقضات - فلو لم تكن آثار الامتيازات التى كانت تنعم بها الأرستقراطية القديمة ، قد قضى عليها قضاء تاماً فى الولايات المتحدة لكان الأمريكيون أقل بساطة ، وأقل تساهلاً فى بلادهم ، ولكانوا فى بلادنا أقل تشدداً فى الاستمسك بتلك الآداب المستعارة وأقل غراماً بها وتكلفاً .

الفصل الرابع

نتائج الفصول الثلاثة السابقة

عندما يشعر الناس بعطف طبيعي على ما يعانیه كل منهم من آلام ومتاعب، وعندما يستطيعون أن يحتفظوا بعضهم ببعض في سهولة ويسر من غير أن تكون فيهم حساسية مرفقة تبعد بعضهم عن بعض - عندئذ يحق لنا أن نفترض فيهم أنهم سيتعاونون كلما مست الحاجة إلى التعاون. فعندما يطلب الأمريكي من مواطنيه أن يتعاونوا معه في شيء ما، يندر أن يقابل طلبه هذا بالرفض، وكثيراً ما رأيت هذه المعاونة تتم تلقائياً وبحسن نية، فإن وقع حادث في الطريق العام سارع الناس إلى معاونة المصاب، ولو أصيبت أسرة بكارثة فادحة بغتة، انفتحت جيوب آلاف من الغرباء وتقدموا بتبرعات صغيرة ولكنها كثيرة العدد، للتخفيف مما أصاب تلك الأسرة من ضيق.

وكثيراً ما يحدث حتى في الأمم المستبحرة في العمران، أن يشعر الفقير البائس بالوحشة وقلة الصديق وهو بين ظهري الجمهور العظيم، شأن المتوحش الذي يعيش بين المجاهل والقفار، ولكن هذا الأمر أندر ما يحدث في الولايات المتحدة، فالأمريكيون، على الرغم من تكرار ما يبدو منهم من الجمود أو الخشونة في السلوك مع الناس، قلما يدون شيئاً من جهود الحس، فإن لم يبادروا بتقديم خدماتهم في لطفه وسرعة فإنهم لا يرفضون تقديمها.

ليس في كل هذا أى تناقض مع ما ذكرته من قبل في شأن «الفردية» فكلا الأمرين أبعد من أن يتعارضا، حتى ليسهل على أن أدرك أنهما يلتقيان. فالمساواة في الأحوال الاجتماعية تجعل الناس يشعرون باستقلالهم عن غيرهم، وتكشف لهم عن ضعفهم، إنهم أحرار، ولكنهم معرضون لآلاف من الأحداث، وسرعان ما تعلمهم الأيام، وإن لم يكونوا عادة بحاجة إلى معونة من غيرهم، أن وقتاً لا بد أن يحىء لا يستغنون فيه عن هذه المعونة.

وإنك لترى في أوروبا دائماً أن أهل الحرفة الواحدة أو المهنة الواحدة يسارعون إلى معاونة بعضهم بعضاً، وكلهم معرض للشرور نفسها التي يتعرض لها الآخرون. وفي هذا ما يكفي لأن يتعلموا ضرورة العمل على حماية بعضهم البعض، مهما كانوا في غير ذلك

قساة القلوب ، أنانيين ، فإذا ما ألم بأحدهم خطر يستطيع الآخرون أن يتقدروه منه بأبسط شيء من التصحية ، أو ببذل مجهود مباغت ، لم يحجموا أبداً عن بذل ما يتطلب منهم من محاولات لأنهم يهتمون كل الاهتمام بمصره . فإن حدث ، وكانت جهودهم غير مجدية فسرعان ما ينسون الغرض من هذه الجهود ، ويقفلون راجعين إلى مزاوله شئونهم الخاصة ، ولكن ثم نوع من اتفاق ضمنى ، لا إرادى يتم بينهم ، يجعل كل واحد منهم يشعر أنه مدين بعون مؤقت ، وأنه مطالب برده فى يوم من الأيام .

فإن أنت ترسعت فى تطبيق هذه الملاحظة التى طبقناها على طبقة من الطبقات ، وطبقتها على شعب ، أدركت ما أرمى إليه مما أسلفت من القول . فثم ميثاق بهذا فى الواقع بين جميع المواطنين فى البلد الديمقراطى ، فكلهم يشعر بأنه معرض لنفس الضعف ونفس الأخطار ؛ فمصلحتهم وعواطفهم تجعلها قاعدة عندهم ، أن يقدموا المعونة بعضهم لبعض إذا ما اقتضت الحاجة . فكلما تساوت الأحوال الاجتماعية أبدى الناس ميلاً إلى مجاملة بعضهم البعض ، فليس فى البلاد الديمقراطية مزايا كثيرة تمنح ، وإن كان بها مساع حميدة تبدل ؛ فقلما تجد شخصاً يبدى ميلاً إلى الأنانية المفرطة ، ولكنك تجد الناس جميعاً يسارعون إلى خدمة بعضهم البعض .

الفصل الخامس

الديمقراطية تؤثر في علاقات الخدم بالخدومين

حدثني أمريكي تحول في أرجاء أوروبا لفترة طويلة، قال: «إنا معشر الأمريكيين يدهشنا أن نرى الإنجليز يعاملون خدمهم بجفوة واستعلاء، أما الفرنسيون، فعلى العكس من ذلك، قد يعاملونهم أحياناً بشيء من الألفة أو الأدب، مما لا نستطيع أن نفهم له مغزى، حتى لقد سمعنا أنهم ليتخرجون من إصدار الأوامر إليهم، فهم لا يراعون ذلك الوضع النسبي الذي ينبغي أن يكون بين الرئيس والمرؤوس عادة إلا أقل مراعاة». فهذه ملاحظة لزيئة، فكثيراً ما خبرت أثرها بنفسى، فقد كنت دائماً أعد إنجلترا البلد الوحيد في العالم الذى أحكمت فيه - في أيامنا - الصلة التى تربط الخدام بمخدومه. على حين كنت أعد هذه الصلة ضعيفة مسترخية في فرنسا كل الاسترخاء. فلم أر في بلاد العالم، سادة يقفون من خدمهم موقفاً مستعلياً كل الاستعلاء، أو ضعيفاً كل الضعف، كما رأيت في هذين البلدين. أما الأمريكيون فيتخذون موقفاً وسطاً بين هذين الطرفين، ذلك هو ظاهر أمرهم، أما التوصل إلى معرفة أسبابه فيقتضينا المزيد من البحث.

لم يحدث أن بلغت الأحوال الاجتماعية في بلد ما مبلغاً من المساواة لا يبقى معه غنى ولا فقر، ويترتب عليه ألا يكون ثم خادم أو مخدوم. فالديمقراطية لا تمنع وجود هاتين الطبقتين، ولكنها تغير الكثير من طباعهما، وتعديل الصلات المتبادلة بينهما.

فالخدم في الأمم الأرستقراطية يشكلون طبقة خاصة متميزة، لا تتباين أكثر مما تتباين طبقة مخدومهم، فسرعان ما يقوم بينهم نظام مقرر؛ فينشأ في كل من الطبقتين - طبقة الخدم وطبقة السادة المخدومين - سلم معين متدرج، به فروق عدة، أو رتب متدرجة متميزة؛ وتتوالى الأجيال الواحد تلو الآخر دون أن يحدث أى تغيير في أوضاع هاتين الطبقتين؛ فهما موضوعتان إحداها فوق الأخرى، وتميزتان تمييزاً دائماً، ولكن ثم مبادئ متشابهة تنظم أمورهما. إن هذا النظام الأرستقراطى لا يؤثر في أفكار الخدم وآرائهم أقل مما يؤثر في آراء سادتهم وأدابهم، ومع أن النتائج مختلفة فسيها واحد، من السهل التوصل إليه.

فكل طبقة من هاتين الطبقتين أشبه بمجتمع صغير خاص قام في قلب الأمة، وسرعان ما تنشأ في هذا المجتمع أفكار معينة عن الحق والباطل والعدل والظلم، فينظر أهله إلى أعمال

الحياة البشرية المختلفة على ضوء معين واحد لا يتغير، ففي مجتمع الخدم يؤثر الناس بعضهم في بعض تأثيراً عظيماً، كما هي الحال في مجتمع السادة، فهم يعترفون بقواعد مقررة ثابتة؛ وفي حالة عدم وجود قانون، يستبدون بنوع من الرأي العام يوجههم ويسدد خطاهم، فعاداتهم مستقرة إذن وثابتة، وسلوكهم موجه تشرف عليه رقابة معينة من الرأي العام.

حقاً إن الذين كتب عليهم أن يطيعوا، لا يققهون معالي المجد، ولا يدرون شيئاً عن الفضيلة والأمانة والشرف، على النحو الذي يفهمها به سادتهم، إلا أنهم مع ذلك لا يخلون من كبرياء ومن فضائل وأمانة خاصة، كما أن لهم نوعاً من الشرف الخاص بهم، يصح أن نسميه «شرف الخدم» أو «الشرف الوضيع» إن صح هذا التعبير، فمن أجل أنهم طبقة وضيعة، ينبغي ألا تتوهم أن كل أعضائها أذلاء وضيعة النفوس، ومن ظن ذلك فقد أخطأ خطأ جسيماً. فمهما كانت هذه الطبقة وضيعة فمن كان فيها في مركز الصدارة؛ ولا فكرة لديه عن مغادرتها، يتبوأ مركزاً أرستقراطياً يوحى إليه بمشاعر سامية من حيث الكبرياء والعزة واحترام النفس مما يؤهله لفضائل أسمى، ولأداء أعمال أرفع من مستوى أهل طبقته العادية.

فليس من النادر أن نجد بين الأمم الأرستقراطية رجالاً ذوي عقول واسعة يقظة يعملون خدماً في بيوت العظماء، ولا يشعرون بما عليهم من نير الخدمة، فقد أذعنوا لإرادة سادتهم، من غير أن يساورهم أى خوف من غضبهم.

ولكن من النادر أيضاً أن تتوافر هذه الحالة نفسها بين طبقات الخدم الوضيعة، فيجوز لنا أن نتصور أن يكون الرجل الذى يشغل أدنى مركز في درجات الخدم يقف حقاً في مركز وضيع كل الضعة. وقد سلك الفرنسيون لفظة للدلالة على خدام الأرستقراطيين فأسمواهم laquais وهى لفظة عدوها أقوى تعبير عن المهران البشرى، إذا ما عزتهم الألفاظ الأخرى، هذا وكان الناس في عصور الملكية الفرنسية القديمة إذا ما اكتفوا بكلمة واحدة للتعبير عن حقارة شخص وذلة نفسه، قالوا عنه عادة إن نفسه نفس laquais. ففي هذه اللفظة ما يكفى للتعبير عن كل ما قصدوا أن يقولوه عنه.

تفاوت الناس الدائم في أحوالهم الاجتماعية، لا يجعل للخدم فضائل وريثاً خاصة بهم فحسب، بل يضعهم كذلك في علاقة خاصة مع سادتهم. فالرجل الفقير في الأمم الأرستقراطية يألف منذ طفولته فكرة أنه يؤمر، وعليه أن يطيع، فأنى ولى وجهه صادف نظام المجتمع المتدرج، ورأى مظاهر الطاعة بادية أمامه. ومن ثم كان السيد يجد في مثل تلك البلاد التى يسيطر التفاوت الدائم على أحوالها الاجتماعية، - يجد من خدمه تلبية سريعة لأوامره، وطاعة كاملة تتم عن احترام، لأنهم لا يوقرون فيه شخص سيدهم فحسب، بل يوقرون طبقة السادة كلها. فكان السيد يتحكم في إرادتهم بقوة طبقة الأرستقراطية كلها، فهو في البلاد الأرستقراطية يتحكم في سلوك خدمه، بل إنه ليوجه جي تفكيرهم إلى

حد ما؛ فله سلطان كبير على آرائهم وعاداتهم وآدابهم وسلوكهم، وإن لم يكن هو نفسه متفظاً دائماً إلى هذا السلطان، وكثيراً ما يتد نفوذه إلى أبعد من حدود سلطته .

ليس في البلاد الأرستقراطية أسرات وراثية من الخدم كما لا يوجد بها أسرات من السادة فحسب، بل إن أسرات الخدم نفسها لتظل متصلة عدة أجيال بنفس أسرات السادة (مثلها في ذلك مثل خطين متوازيين لا يلتقيان ولا هما يترك أحدهما الآخر) فهذا يعدل العلاقة المتبادلة بين هاتين الطبقتين من الناس تعديلاً كبيراً. على أنه ينبغي ألا يفوتنا أنه لا يوجد تشابه طبيعي بين الخادم والمخدوم في البلاد الأرستقراطية، ومع أن حظهم وتربيتهم وآراءهم أوجدت بينهما بونا شاسعاً في سلم البشرية، فإن الزمن قد يجمع بينهما في النهاية، فقد ارتبطا بسلسلة طويلة من الذكريات؛ ومهما اختلفا فيظلان يقتربان بعضهما من بعض، ويتشابهان، أما في البلاد الديمقراطية، حيث هما متشابهان بالطبيعة تقريباً فسيظلان غريبين دائماً أحدهما عن الآخر. هذا، وفي الشعب الأرستقراطي، يألف السيد النظر إلى خدمه على أنهم جزء من ذات نفسه، وإن كانوا جزءاً ضيقاً وقانونياً من نفسه، وكثيراً ما يحفل بما قد يصيبهم من أقدار، تدفعه إلى ذلك أنانيته نفسها .

هذا، والخادم، من ناحيتهم، لا ينفرون من أن ينظروا إلى أنفسهم على هذا الضوء ذاته، بل إنهم ليدمجون أنفسهم أحياناً في شخص السيد حتى يصبحوا في نظرهم، كما هم في نظره، أجزاء ثانوية منه، ويشغل الخادم في البلاد الأرستقراطية مركزاً ضيقاً لا يستطيع أن يتخلص منه، فهو يرى فوقه رجلاً آخر في مركز سام لا يمكن أن يزايه، وهكذا يظل الخمول والفقر والطاعة الأبدية في جانب، والشهرة والثروة والأمر والنهي في جانب آخر مدى الحياة كذلك. فهاتان الحالتان تظلان دائماً متايزتين وقويتين، فالصلة التي تربط الواحدة بالأخرى صلة دائمة مثل دوامهما .

وأخيراً، يؤدي هذا الوضع الحرج بالخادم إلى ألا يعنى بنفسه، ولا يوليها أى اهتمام، فيفصل عنها، وكأنى به يجرها هجراً، أو إن شئت قلت عنه، إن نفسه كلها سمة سيده، وبذلك يتخذ لنفسه شخصية وهمية؛ ويطيب له أن ينتحل ثروة أولئك الذين يأمرونه ويتحكمون فيه، وبذلك يحيل له أن يشاركهم فيما لهم من شهرة، ويباهى بألقابهم ومراتبهم، ويملاً عقله بعظمة مستعارة يعلق عليها أهمية أكبر مما يعلق عليها أصحابها الحقيقيون أنفسهم. ففي ذلك الخلط الغريب بين حالتين مختلفتين كل الاختلاف من حالات الوجود شيء مؤثر، من جهة، ومدعاة للضحك في الوقت نفسه من جهة أخرى. فإذا ما انتقلت نزعات السادة وشهواتهم إلى نفوس الخدم، اتخذت الأبعاد الطبيعية للمركز الذى تشغله (الخادم)، فتقلص وتضبط. فما كان كبرياء في السيد يصبح غروراً صيانياً، ومظاهر توافه في الخادم. فخدم الرجل العظيم يحرضون كل الحرص عادة على أن يبدى الناس لهم علامات الاحترام الواجبة لسيدهم كاملة، ويعلقون أهمية كبرى على مراعاة أقل

امتياز من امتيازاته، أكثر مما يراعيه هو نفسه . وما زال في فرنسا إلى اليوم عدد قليل من هؤلاء الخدم المقدامى الذين كانوا متصلين بالأرستقراطيين، وإنك لتصادف اليوم أفراداً منهم في هذا المكان أو ذاك، لقد عاشوا وامتد بهم العمر بعد زوال جنسهم، وسرعان ما ينقرضون هم تماماً بانقراضه .

لم أشاهد في الولايات المتحدة مثلاً هؤلاء الخدم في أى مكان . فالأمريكيون لم يألفوا مثل هذا النوع من الناس، ومن الصعوبة بمكان أن تجعلهم يفهمون أن مثل هذا الرجل قد وجد في الحياة فعلاً . وليس أقل من ذلك صعوبة عليهم أن يتصوروه، وهي صعوبة أشبه بتلك التى نعهدنا نحن في تكوين فكرة صحيحة عن الحالة التى كان عليها العبيد في أيام الرومان الأقناء في العصر الوسيط . فقد كانوا جميعاً في الواقع (وإن كان ذلك بدرجات شتى) نتيجة سبب واحد بذاته، وهم آخذون في الاختفاء عن أنظارنا، وإلى الانغمار في ظلمة الماضى، ومعهم الحالة الاجتماعية التى يرجع إليها أصلهم ونشأهم .

هذا، وإن المساواة في الأحوال الاجتماعية لتخلق من الخدم والمخدومين كائنات جديدة، وتضعهم في مواضع نسبية جديدة . فإن كانت الأحوال الاجتماعية متساوية تقريباً ظل الناس يبدلون مراكزهم في الحياة باستمرار، فلا تزال توجد طبقة للخدم وأخرى للسادة، ولكن هاتان الطبقتان لاتكونان دائماً من نفس الأفراد ولا من نفس الأسرات، فلا الذين يأمرهم يستطيعون أن يضموا لأنفسهم الدوام، بأكثر مما يضمه لأنفسهم أولئك الذين يطيعون . ولما كان الخدم لا يكونون طبقة قائمة بذاتها، فلم تتكون فيهم عادات ولا عصبية ولا نظم ولا آداب خاصة بهم، فلم يعرف عنهم عقلية خاصة ولا مشاعر خاصة . فهم لا يعرفون أن لأحوالهم الاجتماعية ردائل معينة ولا فضائل معينة، ولكنهم يشتركون مع معاصريهم في التعليم والآراء والمشاعر والوجدانات والفضائل والردائل، وهم شرفاء أو شريرون، شأنهم شأن أسيادهم .

ليست أحوال الخدم الاجتماعية بأقل مساواة، منها بين المخدمين . وإذا لا يوجد في طبقة الخدم مراتب معينة بارزة، ولا سلم اجتماعى ثابت، فإنهم لا يبدون الضعة ولا العظمة نفسها اللتين تميز بهما أرستقراطية الخدم، وسائر الأرستقراطيات . فلم أشاهد قط رجلاً في الولايات المتحدة يذكرنى بتلك الطبقة من الخدم الأتماء الذين لا يزال يوجد لدينا ذكريات عنهم في أوروبا، ولم أصادف أعلى من نوع *laquais* فقد اختفى كل أثر هذا أو ذاك تمام الاختفاء .

ليس الخدم في البلاد الأرستقراطية متساوين فيما بينهم فحسب، بل يصح أن يقال أنهم، بشكل ما، يعدون متساوين مع أسيادهم . ولعل هذا يقتضى شيئاً من الإيضاح حتى يكون مفهوماً على وجهه الصحيح . فقد يصبح الخادم سيداً في أية لحظة، بل إنه ليطمح إلى هذا المركز فعلاً . فليس الخادم إذن إنساناً مختلفاً عن سيده، فمن ثم كان للسيد حق

الأمر والنهي، وما الذى يضطر الخادم أن يطيع، غير تراضيهما، وقبولهما ذلك عن حرية واختيار؟ فليس أحدهما مختلفاً عن الآخر بالطبيعة، وهما لم يصبحا كذلك إلا لوقت محدود، نتيجة تعاقد بينهما يجعل أحدهما الاثنين خادماً والآخر مخدوماً، أما فيما عدا ذلك فهما مواطنان في دولة واحدة، وهما إنسانان .

وإني لأتمس من القارئ أن يلاحظ بوجه خاص أن هذه ليست بالفكرة التى لدى الخادم عن حالتهم؛ فالسادة أنفسهم ينظرون إلى العمل فى المنزل على هذا الضوء ذاته، والحدود الدقيقة لكل من السلطة والطاعة متعينة بشكل واضح فى عقل كل من السيد والخادم .

فبعد أن يكون الشطر الأكبر من الجماعة قد بلغوا منذ زمن طويل حالة اجتماعية متشابهة، وعندما تصبح المساواة بينهم حقيقة قديمة معترفاً بها، فالرأى العام، ذلك الذى لا يتأثر بالاستثناءات، يضع بشكل ما حدوداً مقررة لقيمة الإنسان، لا يتسنى لأحد أن يظل مدة طويلة فوقها ولا دونها . فعبتاً ما يستطيع الفقر والغنى والسلطة والطاعة أن تقيم بوناً شاسعاً بين رجلين، فإن الرأى العام القائم على وضع الأشياء المألوف، ليعود ويجذبهما إلى المستوى العام، ويخلق بين الناس نوعاً من المساواة الوهمية على الرغم من التفاوت الحقيقى القائم فى جميع أحوالهم الاجتماعية . فهذا الرأى (العام) القوى كل القوة يتغلغل بأخيرة فى قلوب الذين تسلمهم مصالحهم الشخصية بما يجعلهم يقاومونه؛ فهو يؤثر فى أفكارهم فى الوقت نفسه الذى يخضع إرادتهم .

لم يعد السيد والخادم يعتقدان مخلصين أنهما يدركان أى فرق راسخ كل الرسوخ بينهما، فهما لا يأملان ولا يخافان أن يصادقا فروقاً عميقة بينهما فى أى وقت من الأوقات؛ ولذلك فهما ليسا معرضين للاحتقار ولا للغضب، ولا هما يريان فى بعضهما البعض تواضعاً ولا كبراً؛ فالسيد يرى فى عقد الخدمة المبرم بينه وبين الخادم مصدر سلطته الوحيد، على حين يعده الخادم السبب الوحيد لالتزامه طاعة السيد؛ فهما لا يتشاجران بشأن مركزيهما، ولكن كل منهما يعرف مركزه ويلتزمه فلا يتجاوزه .

وفى الجيش الفرنسى نرى أن الجندى العادى يؤخذ من نفس الطبقة تقريباً التى يؤخذ منها الضابط، وقد يصل الجندى إلى أن يقوم بنفس الأعمال التى يقوم بها الضابط أيضاً؛ أما خارج الجيش فيعتبر نفسه مساوياً قام المساواة لرؤسائه العسكريين، وهو فى الواقع كذلك، ولكنه، عندما يكون فى الجيش، لا يتردد فى أن يطيع، وليست طاعته أقل سرعة ودقة، واستعداداً لأنها اختيارية ومحدودة . فهذا المثل يعطينا فكرة عما يحدث بين السادة والخادم فى البلاد الديمقراطية .

ومن السخف أن نظن أن هذه العواطف الراسخة التى قد تتوهج أحياناً فى نفوس عدم الأرستقراطيين، يمكن أن تنشأ بين هذين الرجلين، أو أنها قد تؤدى إلى ظهور أمثلة

قوية من أمثلة التضحية بالنفس؛ وذلك لأن الخدم والسادة يعيشون منفصلين في البلاد الأرستقراطية. وكثيراً ما يكون اتصالهم الوحيد عن طريق شخص ثالث، ومع ذلك فكل منهما يقف ثابتاً إلى جانب الآخر يعاونه ويسانده. أما في البلاد الديمقراطية، فالسيد والخدام قريبان بعضهما من بعض، فلا يمضى يوم من غير أن يتصل أحدهما بالآخر، ولكن عقليهما لا يتفاعلان مع ذلك، فقد تكون لهما مهنة وحرف مشتركة، ولكن يندر أن تكون بينهما أى مصالح مشتركة مع ذلك.

ففى أمثال هذه الشعوب يعد الخادم نفسه أشبه بضيف نازل في بيت سياده. فهو لا يعرف شيئاً عن أجدادهم ولا هو يرى أحداً من سلالته ولا ينتظر أن ينال شيئاً دائماً منهم، فما الذى جعله يدمج حياته في حياتهم إذن؟ ومن أين يجب أن يبدأ نزوله عن نفسه هذا النزول الغريب؟ لقد تغير موقف كل من الرجلين إزاء الآخر، فيجب أن تتغير كذلك علاقتهما المتبادلة.

وددت لو أنى أستطيع أن أعتمد في كل ما سبق على مثال الأمريكيين في مجتمعاتهم، ولكنى لا أستطيع ذلك دون أن أفرق بكل حرص بين الأشخاص والأمكنة. ففي جنوب الولايات المتحدة لا يزال الرق قائماً؛ فكل ما قلته لا يصدق إذن على الجنوب. أما في الشمال فأصل الغالبية العظمى من الخدم، إما من المعتقين والمعتقات، أو من أبنائهم وبناتهم؛ وهؤلاء يشغلون مراكز غير ثابتة في تقدير الجمهور، فعلى حين يضعهم القانون في مستوى أسيادهم، فعادات البلاد تحرص على استبقائهم في مستوى دون مستوى مخدوميهم بكثير. ولا هم يعرفون مركزهم الواجب لهم على وجه التحديد، فلا غرو أن رأيتهم دائماً متوقحين وأذلاء معاً.

أما في الولايات الشمالية هذه نفسها، ولا سيما ولاية نيو إنجلند، فثم عدد كبير من البيض ارتضوا أن يخضعوا مؤقتاً لإرادة مواطنين أمثالهم نظير أجر معين يتقاضونه. وبلغنى أن هؤلاء الخدم يؤدون ما يطلب منهم من واجبات في تعقل ومتابعة، ومن غير أن يعدوا أنفسهم دون الشخص الذى يأمرهم وينهاهم؛ فهم يذعنون له من غير أن يشعروا بأية غصاصة من جراء ذلك الإذعان. ويحيل إلى أنهم يبدون في قيامهم بالخدمة عادات الرجولة التى يخلقها فيهم الاستقلال والمساواة. فبعد أن اختاروا لأنفسهم حياة شاقة، لا يحاولون الإفلات منها بطرق غير مباشرة، إذ هم يحترمون أنفسهم الاحترام الكافى الذى يأبى عليهم أن يرفضوا إطاعة سادتهم الطاعة التى تعهدوا لهم بها. أما المخدومون فلا يتطلبون من خدمهم سوى الأمانة والإخلاص في الوفاء بالعقد الذى أبرموه معهم، فلا يتطلبون منهم أن يبدوا لهم مظاهر الاحترام، ولا هم يطالبونهم بأن يحبوهم ويخلصوا لهم، بل حسبهم منهم أن يكونوا خداماً أمتاء على تأدية عملهم بدقة ومتابعة.

فليس من الصواب فى شيء إذن أن نقول أن العلاقات التى بين السادة وخدمهم

في البلاد الديمقراطية قد اضطربت وساءت. فكل ما في الأمر أنها نظمت على أساس آخر، لقد اختلف الدور حقاً، ولكن مازالت ثم قواعد مرعية .

لست أهدف هنا إلى البحث عما إن كان الوضع الجديد الذي وصفته توا، دون الوضع السابق عليه أقل منه أو أنه شيء آخر مختلف، بل حسبي أنه متعين منظم وثابت. فأهم شيء يجب أن نجده قائماً بين الناس ليس وجود نظام معين، ولكن مجرد وجود النظام .

وما عسى أن أقول عن تلك الأوقات المضطربة المؤسسة التي تنشأ فيها المساواة وسط ضجيج ثورة جارفة، عندما تظل الديمقراطية - بعد أن تكون قد قامت في أحوال المجتمع - تجاهد بكل مشقة ضد التحزب والتعصب، وعادات البلاد الأخلاقية . لقد سبق أن أعلن القانون، وكذلك أعلن الرأي العام إلى حد ما، أنه لا توجد دونية طبيعية أو دائمة بين السيد والتابع. ولكن هذا الاعتقاد الجديد لم يصل بعد إلى صميم معتقدات السيد أربالاً أخرى أن قلبه يرفضه ويأباه فهو لا يزال يعتقد في سريرة نفسه أنه من جنس خاص أسمى من الجنس الذي ينتمي إليه تابعه، ومع أنه لا يستطيع أن يصرح بذلك، إلا أنه يرتعد لفكرة السماح لنفسه أن ينحرف إلى المستوى عينه. فسلطته على خدمه تصبح سلطة قلقة مترددة هياة وقاسية في الوقت نفسه، إذ لم يعد يشعر نحوهم بالحنان والحماية، اللذين كان يشعر بهما السيد نحو من يعنى بأمرهم؛ وهما عاطفتان تنشآن دائماً من طول العهد بممارسة سلطة لاتزاع فيها. وقد تستولى عليه الدهشة أن يجد خادمه قد تغير لأنه هو نفسه تغير. إنه يتطلب من أتباعه أن تكون لهم عادات منظمة دائمة في حالة قيامهم بالعمل في المنازل، مع أنها حالة مؤقتة ليس إلا؛ كما يتطلب منهم أن يدوا راضين ومعتزين بالحالة الوضيعة التي هم عليها، وهي حالة سوف يتخلصون منها في يوم من الأيام إن عاجلاً أو آجلاً؛ ويجب أن يضحوا بأنفسهم في سبيل رجل لم يعد يستطيع أن يحميهم ولا أن يهلكهم. وعلى الجملة، يجب أن يعتقدوا عقداً وثيقاً لا شكك منه مع شخص مثلهم لا يدوم أكثر مما يدومون .

وكثيراً ما يحدث في الأمم الأرستقراطية أن لا تحط الخدمة في المنازل من أخلاق المشتغلين بها، وذلك، لأنهم لا يعرفون سواها، ولا هم يتصورون نوعاً آخر من العمل غيرها. فالتفاوت الواسع المدى الذي يتجلى ظاهراً بينهم وبين مخدومهم يبدو لهم نتيجة ضرورية لا مفر منها لقانون خفي من سنن العناية الإلهية .

فالخدمة في البيوت، في البلاد الديمقراطية، لا تحط من شأن الذين يشتغلون بها لأنهم اختاروا هذا العمل اختياراً حراً، ولوقت محدود فحسب. بل إن الرأي العام لا يصم هذا النوع من العمل بوصمة عار، ولا هي (الخدمة في المنازل) تخلق تفاوتاً دائماً بين الخادم والمخدوم .

وقى أثناء الانتقال من حالة اجتماعية إلى أخرى، يوجد دائماً تقريباً وقت تتأرجح فيه عقول الناس بين فكرة الأرستقراطية عن الخضوع والإذعان، وفكرة الديمقراطية عن الطاعة. وعندئذ تفقد الطاعة أهميتها الأخلاقية في نظر من عليه أن يطيع، فهو لم يعد يعتبرها نوعاً من ذلك الالتزام المقدس، ولا هو ينظر إليها من الوجهة الإنسانية المحضة؛ فلم يعد لها في نظره صبغة القداسة، ولا صبغة العدالة؛ فهو يخضع لها كما يخضع لشروط مريح نافع، وإن كان شرطاً يحط من قيمة الإنسان.

وفي تلك الفترة أخذت تساور عقول الخدم صورة للمساواة مضطربة ناقصة، ولم يدركوا من البداية إن كانت تلك المساواة التي لهم حق الاستمتاع بها توجد كذلك حتى في نظام الخدمة في المنازل، أو توجد خارجها فحسب، وجعلوا يقررون في سرائرهم ضد تبعية خضعوا لها من تلقاء أنفسهم وصاروا يقيدون منها فعلاً فوائد حققة. لقد رضوا أن يعملوا خدماً ولكنهم صاروا يخجلون من أن يطيعوا. فقد استمتعوا بفوائد الخدمة إلا أنهم لم يستيفوا ذلك السيد الذي يأمرهم؛ أو بعبارة أخرى أنهم ليسوا واثقين من أن الواجب كان يقتضيهم أن يكونوا هم السادة المخدومين، فهم يميلون إلى اعتبار أن ذلك الذي يأمر فيهم وينهى قد اغتصب حقوقهم وظلمهم.

ومن ثم كان يبدو على كل مسكن من مساكن المواطنين شيء من تلك الكآبة التي تتجلى في المجتمع السياسي. ففي البيت حرب داخلية باردة متصلة، بين سلطات متناظرة ومتشككة بعضها في بعض باستمرار. فالخادم يبدو حاد الطبع، ضعيفاً متساهلاً - ويبدو الخادم مثله حاد الطبع ولكنه متمرد زيادة على ذلك، فيحاول المخدوم أن يتهرب دائماً، بما يضعه من قيود ظالمة، من التزاماته بحماية الخادم ودفع أجره؛ على حين يتفادى الخادم واجبه الذي يقضى عليه بإطاعة مخدومه. وهكذا تسترخى أزمة إدارة المنزل وتتبدل أمامهما فيختطفها هذا مرة ومرة ذاك. فالخطوط التي تفصل بين السلطة والظلم، وبين الحرية والاستهتار، وبين الحق والقوة تختلط أمامهما كل الاختلاط، وتبدو مضطربة كل الاضطراب حتى لم يعد أحد يعرف منهما ما عساه أن يكون، ولا ما يجب عليه أن يكون. فهذه حال ليست من الديمقراطية في شيء؛ إنها ثورة.

الفصل السادس

تتجه المؤسسات والآداب العامة الديمقراطية إلى رفع الأجور وتقصير مدة الإيجارات الطويلة المدى

ما سبق أن قيل عن الخدم ومخدوميهم يصدق، إلى حد ما، على أصحاب الأراضي ومستأجري أطيابهم من المزارعين، ومع ذلك فهذا موضوع جدير بأن يدرس على حدة .
والحق أننا لا نعدو الصواب إن قلنا أنه لا يوجد في أمريكا مستأجرون زراعيون . فكل رجل يملك قطعة الأرض التي يفلحها ؛ ويجب أن نسلم بأن القوانين الديمقراطية تتجه بقوة إلى زيادة عدد ملاك الأراضي الزراعية، وتقليل عدد من يستأجرونها . ومع ذلك فهذا الذي يحدث في الولايات المتحدة لا يعزى إلى مؤسسات هذه البلاد بقدر ما يعزى إلى طبيعة البلاد نفسها . فرخص الأراضي في أمريكا يسر لكل إنسان أن يصبح مالكا لقطعة من الأرض . إن عائدها صغير وغلتها قليلة^(١) مما يجعل تقسيمها بين المالك والزارع من الصعوبة بمكان . فأمريكا فريدة إذن في هذه الناحية ، كما هي في كثير غيرها من النواحي ، فمن الخطأ اتخاذها مثلاً يقاس عليه .

وفي رأيي ، أنه سيظل في البلاد الديمقراطية ، ملاك ومستأجرون دائماً ، كما هي الحال ، في البلاد الأرستقراطية ، ولكن الصلة بينهما ستكون من نوع آخر . فإيجار المزرعة في البلاد الأرستقراطية يدفع إلى السيد المالك ، لانقداً فحسب ، بل وعلى صورة احترام وتوقير وأداء واجبات معينة . أما في البلاد الديمقراطية فالإيجارات تدفع نقداً كلها . فعندما تنقسم الضياع والتركات ، وتنقل من يد إلى يد ، وعندما تتحلل الروابط الدائمة التي تربط الأسرات بأراضيها ، ينذر أن يلتقي مالك الأرض بمستأجرها منه إلا عرضاً . وإن التقيا فليزده وجيزة يتفقان فيها على شروط الإيجار ، ثم لا يعود أحدهما يرى الآخر بعد ذلك ، فهما غريبان جمعت بينهما مصلحة مشتركة ، كل الغرض منها كسب المال ليس إلا .

(١) لا يخفى أن هذا لم يعد صحيحاً الآن . بعد تقدم الزراعة واستخدام الآلات الميكانيكية في البذر والحصاد ، ول نقل المحصولات بسرعة من الحقول إلى الأهراء والشون وغيرها .

وكلما تقسمت الأموال وتوزعت الثروة على مختلف أرجاء البلاد، امتلأت الدولة بأناس ثرواتهم التليدة في تدهور؛ وبآخرين ثروتهم كلها طارئة، واحتياجاتهم تتزايد بسرعة أكبر مما تتحملها مواردهم، فأدنى مكسب مالى يعود على هؤلاء الأشخاص، له قيمته وشأنه، ولا يميل أى واحد منهم أن ينزل عن أى مطلب من مطالبه، ولا إلى أن يضيع عليه أى جزء من دخله.

فعندما تختلط كل المراتب بعضها ببعض، وتصير الثروات الضخام والثروات القلائل كل القلة نادرة، ازداد مستوى مالك الأرض الاجتماعى من مستوى الزارع كل يوم اقتراباً، فلا يخفى أن ليس للمالك على الزارع أى تفوق مطلق ولا نزاع فيه، فعقد الإيجار بين رجلين متساويين وليس ميسورى الحال لا يمكن أن يكون غير مسألة مالية.

فالشخص الذى تمتد أملاكه حتى تشمل إقليماً بأكمله، ويملك أكثر من مائة ضيعة، يدرك تمام الإدراك، ما لاجتذاب محبة بضعة آلاف من الرجال الذين يعملون عنده من أهمية. وهذا ما لا يمكن أن يتحقق له من غير مجهود؛ فإدراكه يقتضيه القيام بتضحيات كبيرة. أما من لا يملك سوى مائة فدان فلا يكاد يحس بمثل هذه الاعتبارات، ولا هو يحفل كثيراً بأن يكون محترماً من مستأجرى أرضه.

ولا يخفى أن الأرستقراطية لامتوت في عشية وضحاها كما يموت الفرد، وفروع الأرستقراطية تضعف تدريجياً ويطء في نفوس الناس قبل أن تهاجمها قوانينهم. وقبل أن تعلن عليها الحرب سافرة بزمن طويل، تكون الرابطة التى ظلت إلى الآن تربط الطبقات العليا بالطبقات الدنيا قد تراخت شيئاً فشيئاً. وأخذت الطبقات الأولى تبتدى الاحتقار وعدم المبالاة، وتبتدى الثانية الغيرة والكراهية. وقل اتصال الغنى بالفقر، وضعف ما كان فيه من رحمة وحنان، وارتفعت الإيجارات. وليس كل هذا نتيجة ثورة ديمقراطية، ولكنه نذير بها لا يحصى، فالأرستقراطية التى فقدت محبة الشعب إلى الأبد أشبه ما تكون بالشجرة التى جفت جذورها وماتت، فسهل على الريح أن تقتلعها كلما طالت فروعها وانتشرت صعدا.

لقد ارتفعت إيجارات الضياع في الخمسين سنة ارتفاعاً مذهلاً في فرنسا وفى معظم البلاد الأوربية. هذا، ولا أرى أن التقدم العظيم الذى تم في الزراعة والصناعة في المدة عينها يكفى لتفسير هذه الظاهرة. فلا بد لنا من إرجاعها إلى سبب آخر أوجه منه وأخفى. وفى رأى أنه يجب أن نبحث عن هذا السبب في المؤسسات الديمقراطية التى أقامت دول أوربية كثيرة، وفى الميول الديمقراطية التى تحرك سائر الدول وتستثيرها.

كثيراً ما سمعت من كبار الملاك الإنجليز أنهم مختبطون الآن كل الاغباط بما حصلوا عليه من دخول تربو كثيراً على ما كان يحصل عليه آباؤهم من قبل. ولعل لهم سبباً وجيهاً دعاهم إلى هذا الاغباط، ولكن ليس من شك في أنهم لا يعرفون ما الذى يغبطون

به . فهم يظنون أنهم حققوا مكاسب صافية ، على حين أن مكسبهم لم يكن في الواقع سوى مقايضة ، فقد استبدلوا نقوداً بما لهم من نفوذ وسلطان ، ولن يمضي غير قليل من الزمن حتى يدركوا أن ما ربحوه نقوداً قد خسروه نفوذاً وسلطاناً .

و ثم أمارة أخرى تسهل علينا أن ندرك أن ثورة ديمقراطية عظمى على الأبواب أو أنها قائمة بيننا فعلاً . لقد كانت الأراضي تؤجر في العصور الوسطى لمدى الحياة أو لآجال بعيدة المدى . ويتضح لنا من الاقتصاد المنزلى في تلك العصور أن الإيجارات التي كانت تعقد لمدة تسعة وتسعين عاماً أكثر عدداً من تلك التي كانت تعقد لمدة اثني عشرة سنة في وقتنا الحاضر ، فقد كان الناس يعتقدون في ذلك العصر أن الأسرات خالدة لا تزول ، وأن أحوال الناس قد استقرت استقراراً نهائياً ، وبدا لهم المجتمع كله ثابتاً لدرجة أنهم لم يكونوا يتصورون أن شيئاً يمكن أن يزعزع أركانه أو يقوضه . أما في عصور الديمقراطية - عصور المساواة - فإن عقل الإنسان ليتجه اتجاهها آخر مختلفاً ، وما أسهل ما يتصور أن لا شيء يدوم . ففكرة التغير تغشاه ، وتستولى عليه . وتحت هذا التأثير يفر المالك والمستأجر كلاهما كل النفور من عقد التزامات طويلة المدى بينهما ؛ أو يخشيان أن العقد الذي يفيضان منه اليوم قد يقيدهما في الغد . فهما يشعران شعوراً غامضاً بأن تغيراً فجائياً قد يحدث في أحدهما . فلم يعد الملاك والمستأجرون يتقنون بأنفسهم ، ويخافون - وقد تغيرت الأذواق والميول - من أن يقاسوا الكثير في التخلص من شيء ظلوا يعدونه زمناً طويلاً مطعمهم ومعقد آمالهم ، وأنهم لعلى حق فيما يخشونه ، فأكثر الأشياء قلقاً وعدم استقرار في العصور الديمقراطية وسط الاضطراب العام الذي شمل الأشياء جميعاً ، إنما هو قلب الإنسان .

الفصل السابع

تأثير الديمقراطية في الأجور

معظم الملاحظات التي أشرت إليها من قبل عند الكلام على الخدم والمخدومين، يمكن تطبيقها على العمال وأصحاب الأعمال. فكلما قلت رعاية درجات السلم الاجتماعي، وكلما هبط العظماء وصعد الرضعاء، ولم يعد الفقر ولا الثراء أمراً وراثياً - قصرت المسافة بين الرأي والواقع، وهي التي ظلت إلى الآن تفصل بين العامل وصاحب العمل. فللعامل فكرة سامية عن حقوقه، ومستقبله، وعن ذات نفسه، وكثيراً ما يتلى بمطامح جديدة ورغبات جديدة، واحتياجات جديدة كذلك؛ فتراه ينظر دائماً إلى ما يناله مخدومه من أرباح نظرات كلها لطف وكلها أمانى، وكى يشارك في هذه الأرباح، بذل ما يستطيع أن يبذله من الجهد في تنظيم عمله التنظيم الذى يرفع من قيمة هذا العمل؛ وكثيراً ما يردى به هذا إلى النجاح فيما حاول.

ففى البلاد الديمقراطية وغيرها، تدار أغلب فروع العمل بتكاليف قليلة على أيدى رجال لا يرتفعون كثيراً من حيث الثروة أو التعليم عن مستوى العمال الذين يستخدمونهم، ذلك إلى أن عدد هؤلاء الصناعيين المغامرين عظيم، ومصالحهم شتى متباينة؛ فلا غرو أن لم يتفاهموا بعضهم مع بعض في سهولة ويسر، وأن لا يوقفوا إلى ضم جهودهم بعضها إلى بعض. ومن جهة أخرى فللعمال دائماً مصادر أكيدة مضمونة تخول لهم أن يرفضوا العمل الذى لم يوقفوا إلى الحصول على ما يرونه الأجر العادل لعمالهم. ففى معركة الأجور الدائرة وحدها باستمرار بين هاتين الطبقتين تتوزع قواهم وتتفرق، ويظل النجاح بينهما سجلاً.

بل ومن المحتمل أن تسود مصلحة الطبقة العاملة في النهاية، لأن الأجور العالية التي حصلوا عليها تجعلهم كل يوم أقل اعتماداً على أصحاب العمل. وكلما ازدادوا استقلالاً زادت أمامهم الفرص للحصول على أجور أعلى.

ولنضرب لذلك مثلاً بفرع من فروع الصناعات الإنتاجية الذى لا يزال الإقبال عليه عظيماً، حتى في وقتنا الحاضر في فرنسا وفي سائر بلاد العالم، وأقصد به الزراعة. فأكثر الفرنسيين الذين يعملون فيها بالأجر، يملكون قطعاً صغيرة من الأراضي تيسر لهم الكفاف

من العيش من غير حاجة إلى العمل عند سواهم . فإن هم اضطروا إلى العمل أجراء عند جار لهم مزارع أو عند مالك من كبار الملاك ، ورفض أن يمنحهم الأجر الذى يروونه مناسباً عادوا إلى أراضيهم الصغيرة يعملون فيها حتى تنحاح لهم فرصة أخرى .

وفى رأى أنه من الميسور أن نؤكد : على وجه الإجمال ، أن الارتفاع التدريجى البطيء فى الأجور ، قانون من القوانين العامة فى البلاد الديمقراطية . فكلما ازداد الناس مساواة فى الأحوال الاجتماعية ارتفعت الأجور ، وعندما ترتفع الأجور تزداد الأحوال الاجتماعية مساواة .

ولكن فى عصرنا استثناء كئيب كبير من هذا القانون ، فقد أوضحت فى فصل سابق أن الأرستقراطيين إذا ما أخرجوا من العمل فى دائرة السياسة التجأوا إلى العمل فى فروع معينة من الأعمال الإنتاجية ، وأرسوا من جديد قواعد سلطتهم فيها ، ولكن على نحو آخر ؛ ولهذا أثره الكبير فى مستوى الأجور .

ولما كان من الضرورى أن يكون الإنسان غنياً قبل أن يغامر ويقدم على الاضطلاع بمشروعات كبرى مثل تلك التى أشرت إليها أدى ذلك إلى جعل عدد من يضطلعون بهذه المشروعات ضئيلاً نزرأ ، ونظراً لقللة عددهم هذا ، تيسر لهم بكل سهولة أن يتحدوا بعضهم مع بعض ويحددوا الأجور على النحو الذى يثق مع هواهم .

أما عمالهم ، فعلى العكس ، كثيرو العدد كثرة بالغة ، ويزداد عددهم باستمرار ، فمن حين إلى حين ، يحدث ازدهار عظيم فى الأعمال فترتفع الأجور ارتفاعاً عظيماً يتجاوز كل ما كان منتظراً ، ويجذب الناس من البلاد المجاورة إلى العمل فى المصانع . ولكن إذا ما اتخذ الناس هذا الاتجاه فى الحياة لم يستطيعوا أن يتخلوا عنه ثانية ، كما رأينا من قبل ، لأنهم سرعان ما يعتادون عادات اجتماعية معينة وأخرى عقلية ، تجعلهم غير صالحين للعمل فى أى نوع آخر من الأعمال . ولا يخفى أن حظ هؤلاء الناس من التعليم ضئيل عادة ، وكذلك اجتهدهم فى عملهم ، فضلاً عن أن مواردهم المالية ضعيفة ، فلا غرو أن كانوا دائماً تحت رحمة صاحب العمل تقريباً .

وعندما تؤدى المنافسة ، أو أى عامل عرضى آخر ، إلى تقليل أرباح صاحب العمل ، فإنه لا يتخرج من أن يتقص أجور عماله عندما يشاء ، ويعوض نفسه بذلك من أجورهم بما عسى أن يكون قد خسره من جراء ظروف العمل . أما إن أضرب العمال ، فصاحب العمل ، وهو غنى ميسور يستطيع أن ينتظر دون أن يحطم عمله ، إلى أن تدفع الضرورة العمال إلى العودة إلى عملهم ، فهم مضطرون أن يعملوا يوماً بعد يوم وإلا هلكوا ، فهم لا يملكون إلا أيديهم ، وطالما أفقرهم الظلم الواقع عليهم ؛ وكلما ازدادوا فقراً زادهم الناس ظلماً . فهم لا يستطيعون أن يتخلصوا أبداً من هذه الدائرة الخبيثة المهلكة ، من الأسباب والنتائج .

فلا عجب إذن إن كانت الأجور ، بعد أن ارتفعت فجأة في بعض الأحيان ، تعود وتهبط ميوطاً دائماً في هذا الفرع من العمل الإنتاجي ، على حين أن سعر العمل في المهن الأخرى ، الذي لا يرتفع عادة إلا ببطء ، يزداد هو الآخر مع ذلك ، زيادة مستمرة .

فحالة التبعية والبؤس هذه التي يعيش فيها عدد من العمال في عصرنا ، تعد استثناء من القاعدة العامة ، وعلى العكس من سائر أفراد المجتمع . ولكنها ، لهذا السبب عينه ، حالة خطيرة كل الخطر ، وأجدر الحالات بعناية المشرع واهتمامه . فعندما يكون المجتمع كله في حركة دائبة ونشاط متصل ، يتعذر استبقاء طبقة منه جامدة كل الجمود لا تتحرك . وكذلك عندما يكون العدد الأكبر من الناس يعملون باستمرار على شق طرق جديدة تؤدي بهم إلى الحظ السعيد والثراء العريض ، يصعب أن نجعل طائفة منهم تتحمل عبء احتياجاتها ورغباتها وحدها في هدوء وسلام .

الفصل الثامن

تأثير الديمقراطية في شؤون الأسرة

درسنا توا التغييرات التي تترتب على قيام المساواة في العلاقات التي بين مختلف أعضاء الجماعة في الأمم الديمقراطية بعمامة ، وفي أمريكا بخاصة . وسنخطو هنا خطوة أخرى ، وننفذ إلى الأسرة ، ندرس العلاقات التي بين أعضائها ، وهي كما لا يخفى علاقات أحكم وأوثق ، ولست أهدف إلى البحث عن حقائق جدد ، ولكن إلى بيان ما للحقائق المعروفة من قبل ، من صلة بموضوعاتنا .

لاحظ الناس جميعاً في عصرنا الحاضر أن أعضاء الأسرة الواحدة يقفون الآن موقفاً جديداً كل الجدة حيال بعضهم بعضاً ، وأن المسافة التي كانت تفصل الأب عن أبنائه وتميزه عنهم ، قصرت ، فإن لم تكن السلطة الأبوية قد انهارت فعلاً ، فإنها قد تراخت على الأقل وضعفت عما كانت عليه من قبل .

وثم شيء شبيه بهذا ، ولكنه أغرب منه وأدعى للدهشة ، حدث في الولايات المتحدة . فالأسرة بمعناها الروماني الأرستقراطي ، لم يعد لها وجود يذكر في أمريكا ، فكل ما بقي لها من أثر نجده الآن في السنوات الأولى من الطفولة حينما يمارس الأب ، بغير منازع ، سلطته المنزلية المطلقة التي يستلزمها ضعف أطفاله ، وبررها مصلحتهم ، ويررها تفوقه هو ، ذلك التفوق الذي لا مرأى فيه . ولكن منذ الساعات التي يقترب فيها الشاب الأمريكي من الرجولة نجد روابط الطاعة البنوية تتراخي ، وتظل تزداد تراخياً يوماً تلو يوم ، فإن صار الابن مستقلاً بأفكاره ، لم يلبث أن يكون كذلك في سلوكه أيضاً . فلا يكاد يوجد في أمريكا حقاً ، مرحلة مراعاة بالمعنى الصحيح ، فعندما يبلغ الصبي نهاية مرحلة إحدائه تبدأ مرحلة الرجولة ، ويأخذ في وضع الخطط لشق طريقه في الحياة .

ومن الخطأ أن نظن أن هذا لا يتم إلا بعد معركة عائلية ، تقوم بين الفتى ووالديه ، ويحصل فيها الولد ، بشيء من العنف ، على الحرية التي يأبأها عليه أبوه . فنفس العادات ونفس المبادئ التي تحفز أحدها إلى إثبات استقلاله ، تدفع الآخر إلى اعتبار هذا الاستقلال حقاً لا نزاع فيه . فلا يبدى الولد شيئاً من تلك الشهوات الشاذة البغيضة التي تظل تستثير الناس وتعكر صفوهم زمناً طويلاً بعد أن يكونوا قد أقصوا من سلطة كانت

مقررة لهم؛ ولا يشعر الثاني بتلك الحسرة الغاضبة المريرة التي تظل قائمة في النفس بعد سلطة دالت. هذا، ويعرف الوالد سلفاً، متى تتوقف سلطته؛ فعندما يأتي الوقت الموعود ينزل عنها دون أى نزاع بشأنها، على حين يتطلع الابن إلى ذلك الوقت المحدد الذي يستقل فيه، ويصبح سيد نفسه، فيتسلم حريته في غير عجلة ومن غير أى جهد، بوصفها حقاً له لا يحاول أحد أن يسلبه إياه.

وقد يكون من المفيد أن نبين أن هذه التغييرات التي تحدث فيما بين أفراد الأسرة الواحدة من علاقات بعضهم ببعض، تتصل اتصالاً وثيقاً بالثورة الاجتماعية السياسية التي على وشك أن تكتمل تحت سمعنا وبصرنا.

وتم مبادئ معينة، اجتماعية، عظيمة يعمل الشعب إما على إدخالها في كل مكان، وإما لا يسمح بها في أى مكان، فالحكومة في البلاد ذات النظام الأرستقراطي وما فيه من سلم متدرج لمراكز الناس ومراتبهم، لا تلجأ أبداً إلى جملة المحكومين مباشرة، بل حسبها أن توجه الزعماء ليس إلا، فالناس هنا مقيدون كلهم بعضهم ببعض، أما سائر المحكومين فيتبعون هؤلاء الزعماء بطبيعة الحال. ويصدق هذا على الأسرة كما يصدق على كل الجماعات الأرستقراطية التي لها زعيم يتولى شئونها، ولا شك أن المجتمع في البلاد الأرستقراطية لا يعرف أحداً في الأسرة غير الأب. ولا يعرف الأبناء إلا عن طريقه، وعلى يديه، فالمجتمع يحكم الأب، والأب يحكم أبنائه. وهكذا لا يكون للأب حق طبيعي في حكم أولاده، ولكن المجتمع يمنحه حقاً سياسياً لحكمهم، فهو السبب في وجود الأسرة، وهو عائلها، وهو كذلك حاكمها المعترف به.

أما في البلاد الديمقراطية حيث يمتد ساعد الحكومة إلى كل فرد على حدة، ليخضعه لقوانين الدولة العامة، فلا حاجة إلى مثل هذا الوسيط. فالوالد موجود، ولكنه لا يعدو أن يكون، في نظر القانون، مجرد مواطن، عضو من أعضاء الجماعة، إلا أنه أكبر من أبنائه سناً وأكبر ثروة.

وعندما تتفاوت أغلب أحوال الحياة تفاوتاً كبيراً ودائماً، تزداد فكرة الرئيس رسوخاً في أحيولة الناس، فإن لم يضاف عليها القانون ميزات خاصة أضافها عليها الرأي العام والعرف. وعلى العكس من ذلك إن كان التباين في أحوال الناس الاجتماعية قليلاً، ولا هم يظنون طويلاً في أحوال متفاوتة من حيث المعيشة، فإن فكرة «الرئيس» العامة تضعف فيما بينهم وتزداد غموضاً. وعيناً ما يحاول التشريع أن يضع الشخص الذي عليه أن يطيع ويذعن، دون من له الحق في أن يأمر وينهى، بمراحل بعيدة. فعادات العصر الأخلاقية تقرب الاثنين الواحد من الآخر، وتظل تجذبهما نحو مستوى واحد باستمرار.

فعل الرغم من أن التشريع في البلاد الأرستقراطية لا يتحول ميزات خاصة لرؤساء الأمر، فذلك لا يقلل من اقتناعي بأن قوتهم أبعد مدى، ونصيبهم من الاحترام أولى حظاً

في البلاد الديمقراطية؛ فإني أعلم أن الرؤساء في البلاد الأرستقراطية يدون دائماً أسمى من أمثالهم الذين في البلاد الديمقراطية، والمرءوسين فيها أقل، مهما كانت القوانين.

فعندما يعيش الناس على ذكريات الماضي، أكثر مما يعيشون فيما هو واقع فعلاً، وعندما يشغلون أنفسهم بالاهتمام بما كان يفكر فيه أجدادهم أكثر مما يعنون بتفكيرهم هم، يصبح الوالد هو الحلقة الضرورية الطبيعية بين الماضي والحاضر، والصلة التي تربط طرفي هاتين السلسلتين. فليس الوالد في البلاد الأرستقراطية إذن برئيس الأسرة فحسب، بل مصدر تقاليدها، والمثل لعاداتها، والحكم الفصل في شئون آدابها. فأفراد الأسرة يستمعون إليه في احترام، ويتأدبون عند توجيه الخطاب إليه، ويجبونه بحبة مقرونة بالرهبة والإجلال.

وعندما يصبح المجتمع ديمقراطياً، ويختار الناس لهم مبدأ عاماً يعترفون فيه بأنه من الخير ومن المشروع أن يحكم الإنسان في كل الأمور بنفسه، مستهياً بالمعتقدات السابقة، لا باعتبارها قواعد مقدسة، بل بوصفها مجرد وسائل للمعرفة، تناقصت تلك القوة التي لأفكار الأب على أفكار أولاده، وتناقصت سلطته التشريعية عليهم.

وربما كان تقسيم الضياع والتركات - ذلك التقسيم الذي تؤدي إليه الديمقراطية - هو الذي يعاون أكثر من أي شيء آخر على تغيير العلاقات القائمة بين الأب وأولاده، فإن كانت أموال رب الأسرة قليلة، عاش عادة مع ابنه في مكان واحد، وصاروا يعملان معاً في عمل واحد، وظلت العادة والضرورة تقربان كلياً منهما إلى الآخر، وتضطرانها أن يكونا على اتصال دائم، مما يؤدي إلى قيام نوع من الصداقة الوطيدة بينهما يجعل سلطة الوالد أقل صرامة وقوة، كما يجعل التوفيق بينهما وبين مظاهر الاحترام الخارجية المعروفة، عسيراً.

هذا، وإنا لنجد في البلاد الديمقراطية أن الطبقة التي يملك أفرادها مثل هذه الثروات القليلة، هي فعلاً تلك التي تجعل للأفكار قوة، وتوجه آداب المجتمع وعاداته اتجاهات خاصة. فهذه الطبقة هي التي تعمل على نشر أفكارها وجعلها عامة وسائدة، مثل إرادتها. وحتى أولئك الذين يميلون كل الميل إلى مناهضة أوامرها سيصرفهم مثلها آخر الأمر، فيحذون حذو غيرهم. فقد عرفت أشخاصاً متحسين ضد الديمقراطية كانوا يسمحون لأبنائهم أن يخاطبوهم بعبارات تدل على أنهم جميعاً متساوون مساواة تامة.

فبينما تفلت السلطة من أيدي الرجال الأرستقراطيين، يزول ما في السلطة الأبوية من صرامة، ومن الاستمساك بضرورة مراعاة التقاليد، بل يزول ما فيها من حق شرعي كذلك؛ وبذا يسود البيت نوع من المساواة. ولا أعرف، على الجملة، إن كان المجتمع يخسر من جراء هذا التغيير أو لا، ولكني أعتقد أن الإنسان من حيث هو فرد يربح ولا يخسر. وكلما صارت العادات الأخلاقية والقوانين أكثر ديمقراطية، استحكمت عرى

الروابط التي بين الابن والأب، وتوثقت المودة بينهما، وقلّت الإشارة إلى القواعد التي يجب أن تراعى، وإلى السلطة التي يجب أن تطاع، وازدادت الثقة والمحبة؛ فكانت الرابطة الطبيعية تزداد إحكاماً وتوثقاً كلما تفككت الروابط الاجتماعية .

لم يعد الأب في الأسرة الديمقراطية يمارس سلطة ما غير تلك التي تخوله إياها المحبة وحنكة السن؛ فقد تهمل أوامره، أما نصائحه وإرشاداته ففيها من القوة ما يجعلها مقبولة عادة . ومع أنه لم يعد محاطاً بمظاهر الإجلال الشكلية، فأولاده، على الأقل، يخاطبونه باحترام وثقة، نعم لم يعد ثمة نظام مقرر، أو صيغة معينة لمراعاتها في خطابه، وتوجيه الحديث إليه، ولكن أبناءه يتحدثون إليه باستمرار، ويقبلون على استشارته واستيضاحه كل يوم؛ لقد اختفى السيد والحاكم وبقي الوالد .

لسنا بحاجة إلى إبداء رأينا في الفرق بين حالتي المجتمع هاتين في هذه النقطة أكثر من أن نقرأ الخطابات التي كان يبتادها أعضاء الأسرة الواحدة في العصور الأرستقراطية، فقد كان أسلوب الكتابة فيها صحيحاً دائماً، حافلاً بالتحيات ومظاهر الإجلال، إلا أنه جاف كل الجفاف، حتى لا تكاد تشعر بدفء القلب الطبيعي من خلال العبارات والألفاظ المستعملة . على حين أن الأمر في البلاد الديمقراطية على العكس من ذلك، فاللغة التي يخاطب بها الابن أباه تتسم بمزيج من الحرية والألفة والمحبة، مما يدلنا مباشرة على أن علاقات جدداً قد تجلت في نطاق الأسرة .

وتم ثورة شبيهة بهذه تعدل من علاقات الأطفال بعضهم ببعض وتخورها، فكل مركز من الأسرات الأرستقراطية محدد سلفاً، كما هو الشأن في المجتمع الأرستقراطي؛ فالوالد يشغل في الأسرة مركزاً خاصاً ممتازاً منفصلاً عن غيره، يستمتع فيه بمزايا عظيمة؛ وكذا الأطفال أنفسهم ليسوا بالمساوين فيما بينهم؛ فالسن والجنس يعددان مركز الطفل في الأسرة تحديداً ثابتاً لا يتغير، ويكفلان له فيه مزايا معينة، وقد ألغت الديمقراطية معظم هذه الفروق والحواجز أو أنقصتها .

ومن المعروف أن الابن الأكبر في البلاد الأرستقراطية يرث الشطر الأعظم مما يخلفه الوالد، كما يرث معظم ما للأسرة من حقوق، فيصبح بذلك رئيس إخوته وسيدهم إلى حد كبير، فله العظمة، والقوة كلتاهما، على حين يصبح إخوته أفراداً عاديين تابعين له معتمدين عليه . ولكن من الخطأ أن يظن أحد أن مزايا الابن البكر في تلك الأمم الأرستقراطية كانت مفيدة له وحده أو أنها كانت تولد الحسد والغيرة والكراهية في نفوس من حوله . فالابن البكر يسمى عادة وراء ما فيه الثروة والجاه لإخوته لأن أبهة الأسرة العامة تنعكس عليه بوصفه ممثلها . ومن جهة أخرى يعمل الإخوة الصغار لتأييد أخيهم الأكبر في كل ما يضطلع به من مشروعات، لأن قوة رأس العائلة وجاهه تمكثانه من خدمة كل فرع من فروع الأسرة . ومن ثم كان أعضاء الأسرة الأرستقراطية، على اختلافهم، مرتبطين بروابط

وثيقة، وذلك إلى أن مصالحهم مترابطة، وآراءهم متوافقة، أما قلوبهم فشتى، فقلما تكون متآلفة ومتفاهمة.

وهكذا تربط الديمقراطية الإخوة بعضهم ببعض، وإن كانت تربطهم بوسائل وطرق مختلفة، فالأطفال متساوون في القوانين الديمقراطية تمام المساواة، ومن ثم كان كل منهم مستقلاً بنفسه، لا شيء يكرههم على أن ينضم بعضهم إلى بعض، ولا شيء كذلك يفرق بينهم ويفصلهم بعضهم عن بعض، وإذا كانوا جميعاً من أصل واحد، ونشأوا تحت سقف واحد، وكانوا موضع عناية واحدة، وليس ثمة أى امتياز خاص يميز أحدهم على الآخر، أو يفصله عنه، فما أسهل أن تنشأ بينهم تلك الصداقة الوثيقة الحلوة التى كانت سائدة بينهم في الصغر. فالروابط التى انعقدت بينهم على هذا النحو في مطلع الحياة لا تتعرض لأحوال قد تؤدي إلى انفصالها، فصلة الأخوة تقربهم بعضهم من بعض باستمرار من غير أن تصايقهم في شيء، فليس صحيحاً إذن أن المصلحة هى التى تجعل الديمقراطية تربط الأخ بأخيه في العصور الديمقراطية، وإنما تربطهما تلك الذكريات المشتركة، والاتفاق الحرفي الآراء والأذواق، لقد فرقت الديمقراطية تركة والدهم، ولكنها عملت على توحيد قلوبهم وربطها بعضها ببعض.

بلغت هذه الآداب الأخلاقية الديمقراطية من العذوبة والرفقة مبلغاً عظيماً اجتذب إليها حتى أنصار الأرستقراطية أنفسهم ليتبعوها، فبعد أن خبروها فترة من الزمن لم يعودوا يستسيغون الرجوع إلى ما في الأسر الأرستقراطية من آداب وعادات شكلية مسيخة قائمة على مظاهر التبرجل والاحترام، لقد سرهم أن يحتفظوا بالعادات الديمقراطية المعمول بها في الأسرة، إذا ما استطاعوا السيل إلى تخليص هذه العادات من ظروفها الاجتماعية ومن قوانينها، إلا أن هذه الأمور مرتبطة كلها بعضها ببعض أوثق ارتباط، ومن المستحيل على المرء أن يستمتع بالأولى من غير أن يصبر على الثانية ويحتملها.

إن ما ذكرته ترواً من ملاحظات بشأن العجة البنية والمودة الأخوية ليصدق على سائر العواطف التى تنبثق تلقائياً من الطيبة البشرية نفسها.

فإن حدث أن جاء شكل معين من أشكال الفكر أو الوجدان نتيجة حالة معينة من أحوال حياة الناس، ثم تغيرت هذه الحال، لم يعد يتبقى شيء مطلقاً من ذلك الفكر ولا من تلك الوجدانات. فقد يربط القانون عضوين من أعضاء الجماعة ربطاً وثيقاً، ولكن إذا ما ألغى هذا القانون انفصلا. فلم يكن ثمة شيء أوثق من الرابطة التى كانت بين السيد والمولى في النظام الإقطاعي، أما في وقتنا الحاضر فلم يعد هذان الرجلان يعرف أحدهما الآخر، فالحق والاعتراف بالجميل والمودة التى كانت تربطهما بعضهما ببعض، قد زالت ولم يعد لها من أثر.

ومع ذلك فليست هذه حال مشاعر البشر وعواطفهم الطبيعية، فكلما حاول القانون

أن يشكل هذه العواطف قسراً بشكل ما، أضعفها عادة، وإن حاول أن يقويها ويزيد عليها، سلبها بعض عناصرها، فهي لا تبلغ أشدها إلا عندما تترك وضأنها .

فالديمقراطية التي قصت على الجزء الأعظم من قواعد المجتمع التقليدية القديمة أو غمرتها، والتي منعت الناس من أن يتخذوا لهم بسهولة قواعد أخرى جديدة - هذه الديمقراطية تحو تماماً معظم العواطف التي تنشأ من هذه القواعد التقليدية، على حين أنها لا تريد على أن تعدل بعض القواعد الأخرى، وكثيراً ما كانت تضقى عليها نشاطاً وعدوبة لم تكونا لها من قبل .

ومن الميسر أن نوجز في جملة واحدة فحوى هذا الفصل كله وفحوى فصول أخرى سابقة عليه، في أن الديمقراطية ترخى الروابط الاجتماعية، ولكنها تزيد الروابط الطبيعية توثيقاً وإحكاماً، تربط الأقارب بعضهم ببعض؛ وتباعد بين المواطنين .

الفصل التاسع

تربية الفتاة في الولايات المتحدة

لم يحدث أن قامت جماعات حرة دون أن تكون لها عادات أخلاقية تستند إليها، ولما كانت المرأة هي التي تصنع هذه العلاقات الأخلاقية، كما سبق أن أشرت إلى ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب، فكل ما يؤثر في أحوالها وعاداتها وآرائها، يعد، في نظري، ذا أهمية سياسية كبرى .

والفتيات في البلاد البروتستانتية، مستقلات، فشتونهن بأيديهن، إلى مدى بعيد، أكثر من مثيلاتهن في البلاد الكاثوليكية . وما زال هذا الاستقلال عظيماً في البلاد البروتستانتية التي حافظت، مثل إنجلترا، على استقلالها وحكم نفسها بنفسها، أو حصلت على مثل هذا الحق . فعندئذ تُنفذ نسمات الحرية إلى نطاق المنزل عن طريق العادات السياسية والمعتقدات الدينية . ولا يخفى أن أصول المذهب البروتستانتي في الولايات المتحدة قد امتزجت بحرية سياسية واسعة المدى، وبحالة اجتماعية مغرقة في الديمقراطية . فلم يحدث في أية بلاد أخرى أن تركت الفتيات وشأنهن يدبرن أمورهن من سن مبكرة، مستقلات كل الاستقلال .

فقبل أن تصل الفتاة الأمريكية إلى سن الزواج بزمان طويل تكون قد تحررت من سلطة أمها شيئاً فشيئاً : فقد كانت، وهي لا تزال طفلة، تفكر بنفسها، وتكلم بحرية، وتعمل بما يوحى إليها عقلها . وكان منظر الدنيا القميص مفتوحاً أمامها باستمرار، فبدلاً من أن يحجب عنها، كان يكشف لها، وتعرض عليها مشاهدته كل يوم؛ وكانت تدرّب على أن تنظر إلى هذه المشاهد بنظرة ثابتة هادئة؛ فكان كل ما في المجتمع من رذائل ومن أخطار يتكشف لها في سن مبكرة . وإذا كانت تراها واضحة، صارت توجهها في غير وجل، وتبدى فيها رأياً مخلصاً بغير خداع، معتمدة على ثقها العظيمة بنفسها، وصار جميع من حولها يدون لها كأنهم يشاركونها في ثقها بنفسها هذه .

فيجب ألا ننتظر إذن من الفتاة الأمريكية أن تبدى شيئاً من تلك الرقة العذرية وسط الرغبات الفتية الناشئة، ولا ذلك الحسن الطيعي البريء الذي يلازم الفتاة الأوروبية عادة في مرحلة انتقالها من الحداثة إلى الشباب . فهي ينذر أن تظهر في أية مرحلة من مراحل حياتها، ذلك الخقر، ولا ذلك الجهل الطفلي . وإنما لتعمل على إدخال السرور على غيرها

وإرضائهم كما تعمل الشواب الأوربيات، ولكنها تعرف حق المعرفة الثمن الذى يكلفها هذا الإرضاء. فإن هى لم تدع نفسها تنساق مع الشر، فهى تعرف، على الأقل، أن هذا الشر موجود، وهى معروفة بطهارة أخلاقها أكثر منها بعمق عقلها.

إنى كثيراً ما دهشت، بل فزعت، من تلك اللبابة فى الخطاب والجرأة السعيدة اللتين تستطيع بهما الشواب الأمريكيات توجيه أفكارهن وحديثهن وسط كل ما يكتشف الحديث الحر من مصاعب. إن الفيلسوف نفسه ليتعثر فى كل لحظة فى هذا الطريق الضيق، الذى يسلكه هن فى غير مشقة، ودون أى حادث يقع هن. وليس عسيراً علينا أن ندرك أن المرأة الأمريكية سيدة نفسها دائماً، وحتى فى استقلالها، وفى حديثها، وهى فى معة صباها، لا تتعجم عن الاستمتاع بكل المرات الحلال المباحة من غير أن تستسلم لواحدة منها؛ وأن عقلها ليأتى أن يترك الأعتة التى تحكم سلوكها، على الرغم من أن هذه الأعتة لا تخلو عادة من استرخاء.

أما فى فرنسا، حيث تختلط أنقاض التقاليد المتخلفة مع شتى العصور اختلاطاً غريباً، بأراء الناس وأذواقهم، فالمرأة تتربى تربية تقليدية، كلها تحفظ وتزمت، كما لو كانت تعلم فى دير، وكما كانت الحال فى العصور الأرستقراطية السالفة؛ وبعد تمام تعليمها هذا، ترك فجأة وشأنها دون أى إرشاد أو معاونة وسط ذلك الاضطراب الجائش ووسط تلك المزالق التى لا تخلو منها المجتمعات الديمقراطية.

أما الأمريكيون فأكثر انسجاماً مع أنفسهم من الفرنسيين، فقد عرفوا أن استقلال الأفراد فى البلاد الديمقراطية لا يمكن إلا أن يكون عظيماً. فالشاب متبور مندفع، والميول لاضابط لها يكبح جاحها، والعادات والتقاليد متغيرة متقلبة، وكثيراً ما يكون الرأى العام نفسه مضطرباً غير محدود، أو ضعيفاً لا حول له ولا سلطان؛ وكثيراً ما يكون نفوذ الوالدين كذلك ضعيفاً، وسلطة الزوج موضع نزاع وخلاف. لقد أدرك الأمريكيون أن لا سبيل فى مثل هذه الأحوال إلى قمع أكثر شهوات المرأة عرامة وطغياناً بالقوة، وأن خير سبيل أن يعلموها فن مواجهة هذه الشهوات، وأن يدعوها تصارعها هى بنفسها. ولما كانوا لا يستطيعون منع تعرض فضيلتها للخطر الذى كثيراً ما يهددها، استقر بهم الرأى على وجوب تعليمها أن تدافع عن شرفها وتصونه بنفسها، وجعلوا اعتمادها فى ذلك على نشاط إرادتها الحرة أكثر من اعتمادها على حواجز يقيمونها حولها، ولا تلبث أن تنزعز أو تنهار. فبدلاً من أن يدعوها قليلة الثقة بنفسها عملوا باستمرار على تقوية هذه الثقة فى نفسها. وإذا ليس من المرغوب فيه، ولا هو بالممكن، إبقاء الفتاة فى جهل دائم مطبق، سارعوا إلى تزويدها بمعلومات شتى عن كل موضوع فى سن مبكرة، بدلاً من أن يحفظوا عنها ما فى هذا العالم من مفساد وشرور، وآثروا، أن يتيحوا لها مشاهدتها فى الحال، وأن يمكنوها من أن تدرب نفسها على تحاشيها والاحتراز منها، ورأوا أن الأخرى بهم أن يضمّنوا إخلاصها وأمانتها، من أن يسرفوا فى الحرص على براءة ما يحول بخاطرها من أفكار.

ومع أن الأمريكيين قوم متدينون كل الدين ، فإنهم لم يعتمدوا على الدين وحده في حماية فضائل المرأة ، بل عملوا على تسليح عقلها . وسلكوا في ذلك الطريق نفسها التي سلكوها في غير ذلك من أمور ، فبذلوا الجهود الجبارة ليتمكنوا الفرد المستمتع باستقلاله من أن يراقب نفسه بنفسه ، ولم يستعينوا بالدين إلا بعد أن يستفدوا كل ما في الطبيعة البشرية من جهد ومن احتمال .

ولا يفوتني أن التربية التي من هذا القبيل قد لا تخلو من خطر ، وأنها قد تنشط القدرة على الحكم على الأمور والبت فيها ، على حساب قوة التخيل ، وتؤدي إلى خلق نساء فضليات ولكن فيهن برود ، بدلاً من أن تخلق زوجات ودودات ورفيقات لبعولتهن محبات . فلو كان المجتمع أكثر هدوءاً وانتظاماً ، لقل ما في الحياة الخاصة من روعة ومن مباحج . ومع ذلك ، فذلك ضرور ثانوية يتسنى مقاومتها بإيجاد مواضع اهتمام أسمى وأجل ، ففي المرحلة التي وصلنا إليها لم يعد أمر الاختيار متروكاً لنا ، فلا مناص إذن ، من تربية المرأة ، تلك التربية الديمقراطية التي تحميها من الأخطار التي قد تعرضها لها المؤسسات والعادات الديمقراطية .

الفصل العاشر

الفتاة والزوجة

تفقد الفتاة الأمريكية استقلالها فقداناً لا رجعة لها إليه بعد ارتباطها بميثاق الزوجية ، فإن كانت القيود المفروضة عليها قبل الزواج أخف مما في أية بلاد أخرى ، فإن هذه الفتاة تتعرض لعدة قيود والتزامات أقسى وأكثر عدداً . فالأولى تجعل من بيت أبيها مقراً للحرية ومبعثاً للسرور ، على حين تعيش الثانية في بيت زوجها ، كما لو كانت راهبة في دير . ومع ذلك فهاتان الحالتان من العيش ليستا متناقضتين ، كما يبدو لأول وهلة ، فمن الطبيعي ، أن تمر الفتيات الأمريكيات بالأولى منهما قبل أن تصل إلى الأخرى .

للشعوب المستمسكة بالدين ، وللأمم الصناعية والتجارية ، فكرة عن الزواج رزية كل الرزاة ، فرى الشعوب المتدينة أن انتظام المرأة في حياتها خير ضمان وأؤكد دليل على طهارتها وحسن أخلاقها ؛ وترى الشعوب الصناعية والتجارية في هذا الانتظام أكبر ضمان لاستقرار نظام المنزل وازدهاره . فمن المعلوم أن الأمريكيين شعب «متطهر» متشدد في أمور دينه ، كما أنهم في الوقت نفسه أمة تجارية صناعية ، فأراؤهم الدينية ، وعاداتهم التجارية تؤدي بهم إلى أن يتطلبوا من الزوجة الكثير من إنكار الذات ، وتضحية مستمرة بملذاتها ، في سبيل أدائها ما عليها من واجبات ، وهو ما يندر أن يتطلب من الزوجة في البلاد الأوروبية . وهكذا ترى أن في الولايات المتحدة رأياً عاماً ميطراً قاسياً ، يقضي بمحجز المرأة في دائرة مصالح البيت وواجباته ، وهي دائرة ضيقة كما لا يخفى ، ومع ذلك يحرم عليها أن تغادرها .

فعندما تدخل الأمريكية الشابة دنياها الجديدة ، تجد هذه الأفكار راسخة وطيدة ، فتدرك القواعد المترتبة عليها ، وسرعان ما تدرك أنها لا تستطيع أن تحيد لحظة واحدة عن العادات المقررة في عصرها دون أن تعرض اطمئنانها النفسي وشرفها بل وكيانها الاجتماعي ذاته للخطر ، وإنها لتجد في ثبات عقلها ، وفي العادات القوية التي غرستها فيها التربية التي نشأت عليها - تجد القوة التي تجعلها تدعن لهذه العادات وتخضع لها راضية . وقد يقال إنها قد تعلمت من حسن استخدام استقلالها ، أن تنزل عن هذا الاستقلال ، من غير كفاح ولا تدمير ، عندما يجيء الوقت الذي يقتضيها النزول عنه .

ومع ذلك فلا توجد امرأة أمريكية تقع أبداً في متاعب الارتباط بالزواج كما تقع في شباك نصبت للإيقاع بسذاجتها وجهلها. فقد تعلمت من قبل ما ينتظر منها؛ ومن ثم فهي إنما تقدم على عقد هذا الميثاق، حرة مختارة، فهي التي تضع نيره على عاتقها بيدها. فلا غرور أن صارت تتحمل حالتها الجديدة بكل شجاعة مادامت هي التي ارتضتها بنفسها واختارتها دون أى إكراه. ولما كانت السلطة الأبوية متراخية كل التراخي في أمريكا، على حين كانت رابطة الزوجية محكمة وثيقة لا تقدم الفتاة على عقد هذه الصلة الرابطة إلا بعد أن تكون قد احتاطت للأمر وتفهمت الموقف حق الفهم. ومن ثم فإننا لا نجد في أمريكا زيجات تتم في سن صغيرة، فالأمريكية لا تتزوج إذن إلا بعد أن يكون عقلها قد تدرب ونضج، على حين أن المرأة في البلاد الأخرى لا تبدأ عادة في تدريب عقلها وإنضاجه إلا بعد الزواج.

ومع ذلك فلست أعتقد بحال من الأحوال، أن هذا التحول الكبير الحادث في جميع عادات النساء في الولايات المتحدة عقب زواجهن، يجب أن يعزى كله إلى ضغط الرأي العام وحده، بل إنهن كثيراً ما يفرضنه على أنفسهن فرضاً بإرادتهن وحدها. فعندما يحين الوقت الذي تختار فيه المرأة زوجها لها، تكون قد تعلمت من ذلك التفكير المهادىء القاسي الذي حصلت عليه من ملاحظتها شئون هذا العالم ملاحظة حرة، والتي أُرست هذه الملاحظة الحرة قواعده وأثارت جوانبه، تعلمت منه أن روح النزق والاستقلال في بيت الزوجية مصدر دائم للمتعاب المقيمة، وليست مصدراً للمتعة والسرور. وهذا وقد دلفها هذا التفكير نفسه على أن الملهي التي كانت تتسلل بها وهي فتاة، لا يمكن أن تكون هي نفسها التي تستمتع بها وهي زوجة، وأن مصادر سعادة المرأة المتزوجة لا تكون إلا في بيت زوجها. ولما كانت الفتاة الأمريكية تدرك سلفاً بوضوح الطريق الوحيد إلى السعادة المنزلية، فقد صارت تقدم على سلوكه في الحال، وكلها عزم على أن تسير فيه حتى نهايته من غير تكوص أو تراجع إلى الوراء.

فقدوة الإرادة هذه نفسها التي تبديها الزوجات الشابات في أمريكا عند إقبالهن على الزواج والإذعان لمطالبه في الحال، ومن غير أى تذكر، وفي تقبلهن الواجبات الصارمة التي تفرضها عليهن حياتهن الجديدة - هذه القوة تجعل كذلك فيما قد يصادفهن من الغن الجليل في حياتهن. فليس في العالم بلد يعانى فيه الأفراد، الكثير من تقلبات الزمن وتصاريفه، مثل ما يعانونه في الولايات المتحدة، فليس من النادر أن يمر الرجل في حياته بتقلبات شتى، فيصعد ويهبط جميع الدرجات، ويمر بكل المراحل التي بين الفقر والثراء... هذا، والأمريكيات يتحملن هذه التقلبات بعزائم صادقة لا تخيب، فرغباتهن تبدو أنها تقل أو تنقص بنفس السهولة التي تتسع بها وتزداد، تبعاً لظروف الزمن وتقلبات الحظ.

إن الجمهرة الكبرى من المغامرين الأمريكيين الذين يغادرون مواطنهم الأولى

في الولايات المتحدة، ويتجهون غرباً ليعمروا القفار والبرارى - يتمون إلى ذلك الشعب الأمريكى الإنجليزى الذى سبق أن أشرنا إليه في موضع آخر من هذا الكتاب . فالكثيرون من هؤلاء الرجال الذين يندفعون في جراحة عظيمة ساعين وراء المال ، كانوا من قبل ينعمون بما يكفيم في البقاع التى سبق أن استقروا فيها واتخذوا منها لهم موطناً . فهم في هجرتهم إلى الغرب يصطحبون معهم زوجاتهم ويشركونهن في تلك المخاطر التى لا تحصى ، وفي ضروب الحرمان المنوعة التى تقتضيها أمثال هذه الرحلات ، ولا سيما في بدايتها ، وكثيراً ما حدث لى أن صادفت ، حتى على أطراف الصحارى ، شواب جن إلى هذه البرارى مباشرة بعد أن نشأن وسط مختلف المتع التى يستمتع بها الناس في نيوانجلند ، من غير أن يمررن بمرحلة وسطى بين هاتين الحالتين ، فانهن يتقلن مباشرة من قصور والدين إلى أخصاص تعيسة سيئة التكوين في قلب الغابة . فالحميات والعزلة الموحشة والسأم - كلها مجمعة - لم تستطع أن تقل شجاعتهن . نعم قد تبدو ملامحهن ذابلة ووجوههن حائلة ، أما نظراتهن فتبقى مع ذلك ثابتة ، فتراهن يظهرن في الوقت نفسه واجهات وذوات عزومات ماضيات لا يفل لها حد . فلا يساورنى أى شك في أن هؤلاء الأمريكيات الشواب قد حصلن في مراحل تربيتهن الأولى على القوة الباطنة التى عرفن كيف يستخدمنها في ظل هذه الظروف . هذه هى الشابة التى تجدها في الولايات المتحدة في ثياب الزوجة ، لقد تغير دورها واختلفت الآداب والعادات ، أما الروح فقد ظلت هى هى لم يلحقها أى تغيير .

المساواة فى الأحوال الاجتماعية تعاون على صيانة الأخلاق الحميدة فى أمريكا

قال بعض الفلاسفة، وقال بعض المؤرخين (أو أنهم أشاروا إلى ذلك) إن مدى استمساك النساء بعقافهن يزداد أو ينقص بحسب بعد بلادهن أو قربها من خط الاستواء. وهذا حل، لاشك سهل ورخيص للمشكلة، فهو لا يقتضينا سوى كرة أرضية وفرجار، للبت فى مشكلة من أعقد مشاكل الجنس البشرى. ولكن مبدأ الماديين هذا لا يستند إلى الواقع. فقد كانت الأمم نفسها عفيفة أو داعرة فى عصور مختلفة من تاريخها، فاستمساكها بالأخلاق أو تراخيها فيها يرجع إذن إلى سبب متغير، وليس إلى أحوال بلادهم الطبيعية، وهى أحوال ثابتة. فليست أنكر أن الشهوات التى تجذب أحد الجنسين إلى الآخر، حادة فى بعض الأقاليم التى يسودها مناخ معين ومع ذلك أرى أن هذه الحدة الطبيعية يمكن أن تستيرها أو تحد منها أحوال المجتمع والمؤسسات السياسية.

ومع أن السائحين الذين تجولوا فى أمريكا الشمالية يختلفون فى نقاط كثيرة، فإنهم يتفقون معاً جميعاً على أن الأخلاق فيها أمتن كثيراً مما فى غيرها من البلاد، وأشد صرامة. ولا يخفى أن الأمريكيين يتفوقون فى هذه الناحية على أجدادهم الإنجليز الذين سبق أن نشأوا بين ظهرانهم. وحسبنا نظرة عاجلة إلى هاتين الأمتين لنقتنع بصحة هذه الحقيقة.

ففى إنجلترا تظل الشائعات العامة المؤذية تهاجم ضعف النساء كما تهاجمه فى كل دولة أوربية أخرى. فقد سمعنا الفلاسفة ورجال السياسة ينعون على الأخلاق عدم استقامتها، وعدم انتظامها، وأن ما يصدر فى البلاد من كتب الأدب يؤدى بنا دائماً إلى افراض صحة ما يقولون. أما فى أمريكا فكل ما يوضع من كتب، بما فيها الروايات والقصص، نفسها، يفترض أن جميع النساء عفيفات ولا يخطر ببال أحد أن يقص على الناس مسائل المغامرات الغرامية.

لاشك فى أن انتظام الأخلاق الأمريكية يرجع فى جزء منه إلى طبيعة البلاد، وإلى الجنس والدين، ولكننا نجد هذه الأسباب كلها فعالة فى غيرها من البلاد، ولا تكفى لتعليل

هذه الحالة في أمريكا، فلا مندوحة لنا من أن نلجأ إلى سبب آخر، هو، في نظري، مبدأ المساواة وما ترتب عليه من مؤسسات. فالمساواة في الأحوال الاجتماعية نفسها لا تؤدي إلى استقامة الأخلاق، ولكن لاشك في أنها تسهل لها الطريق وتعمل على زيادتها.

هذا، وكثيراً ما تكون مسائل الأصل والثروة دواعي تجعل من كل من الرجل والمرأة في البلاد الأرستقراطية مخلوقين مختلفين كل الاختلاف لدرجة يستحيل معها الجمع بين الاثنين، فشهوراتهما تجذبهما، ولكن أحوال المجتمع وما توحى به من أفكار، تحول بين ربطهما برباط أبدي سافر، مما أدى بالضرورة إلى كثرة عدد العلاقات قصيرة الأجل التي تعقد في الخفاء، وهكذا تثار الطبيعة لنفسها سراً من القيود التي تفرضها عليها القوانين جهراً وعلاية.

وليست هذه هي الحال عندما تزيل المساواة جميع الحواجز والسدود الوهمية أو الحقيقية التي تفصل بين الرجل والمرأة. فليس ثمة فتاة تعتقد أنها لا تستطيع أن تكون زوجة للرجل الذي أحبها وأثرها على سواها، مما يجعل كل انتهاك لحزمة الأخلاق قبل الزواج أمراً ليس من السهولة في شيء، فمهما كان صدق هذه الميول، فالمرأة لا تستطيع أن تقتنع بأنها محبوبة حقاً عندما يكون حبيبها حراً كل الحرية في أن يتزوجها، ولكنه لا يفعل.

ولهذا السبب نفسه أثره في الحياة الزوجية، وإن كان بطريقة غير مباشرة؛ فلا شيء يبرر شهوة غير مشروعة، في نظر أولئك الذين تورطوا فيها أو في نظر العالم، أكثر من زواج يتم قسراً أو مصادفة.

فحيث المرأة حرة دائماً في ممارسة حقها في اختيار زوجها، وحيث التربية تخول لها أن تحسن هذا الاختيار، نجد الرأي العام قاسياً كل القسوة عندما تخطيء مثل هذه المرأة وتزل. فتشدد الأمريكيين يرجع بعضه إلى هذا السبب لأنهم يعدون الزواج ميثاقاً ثقيلاً في كثير من الأحيان، ولكن الطرفين مجبران على الوفاء بكل شرط من شروطه تمام الوفاء؛ إنهما يعرفان سلفاً كل هذه الشروط، وكانا كاملي الحرية في ألا يتعاقدا عليها.

إن الظروف التي تجعل الوفاء بشروط الزواج أمراً ملزماً، هي نفسها التي تيسر هذا الوفاء.

وكثيراً ما يكون الغرض من الزواج في البلاد الأرستقراطية الجمع بين الأملاك أكثر من ضم الأشخاص والتوفيق بينهم، ومن ثم يحدث أن يكون الزوج وقت الخطبة تلميذاً لا يزال يتلقى العلم في المدرسة، والزوجة طفلة لا تزال تلعب وتعبث في حجرة الأطفال. فلا عجب إذن إن كان رباط الزوجية الذي يوحد ثروقي الزوجين ويرخص لقلبيهما بالتسلق؛ فذلك نتيجة طبيعية لميثاق هذا الزواج وزوجه. وعلى العكس من ذلك؛ إن كان الرجل حراً دائماً في اختيار رفيقة حياته بنفسه، من غير أي إجبار يسلط عليه من الخارج،

بل وحتى من غير إرشاد أو توجيه؛ فذلك يكون عادة نتيجة توافق الأدواق والآراء، ذلك التوافق الذى يقرب بين الرجل والمرأة، ويستقيهما معاً ثابتين، كل منهما إلى جانب الآخر .

كان لأجدادنا فكرة غريبة بشأن الزواج؛ فقد لاحظوا أن الريجات القليلة القائمة على الحب وتوافق الميول، والتي تمت فى أيامهم، قد انتهت أمرها كلها أو معظمها بالإخفاق، فاستبطوا من ذلك بشكل قاطع أن من الخطر الإصغاء إلى دواعى القلب فى مثل هذا الأمر. لقد بدت لهم المصادفة هادياً أصدق من الاختيار الحر .

ومع ذلك فليس من العسير علينا أن ندرك أن الأمثال التى شاهدها لاتدل على شيء فى الواقع . وذلك لعدة أسباب، فأولاً: إن كانت الأمم الديمقراطية تترك الحرية للمرأة فى اختيار زوجها، فقد حرصت كل الحرص على تزويدها بالمعرفة الكافية، وعلى تسليح إرادتها بالقوة التى تمكنها من أن تحسن الاختيار فى هذا الأمر الخطير؛ أما أولئك الفتيات اللواتى يهربن سراً فى البلاد الأرستقراطية من سلطة والديهن ليلقين بأنفسهن فى أحضان رجال لم يكن لديهن وقت ليعرفنهم، ولا قدرة للحكم عليهم بالخير أو الشر، فلم يكن هن مثل هذه الضمانات الراقية. فلا عجب إذن إن أسأت الاختيار، وأسأت استخدام حريتهن فى العمل، فى أول مرة يستخدمنها فيها، أو أن يقعن فى أغلاط جسيمة قاسية إذا لم يكن قد حصلن على تربية ديمقراطية واخترن مع ذلك أن يتزوجن بحسب التقاليد الديمقراطية. ولكن ليس هذا كل ما فى الأمر. فإذا ما عقد شاب وفاته عزمهما على الزواج، على الرغم مما بينهما من فروق اصطلاح عليها اجتمع الأرستقراطي الذى يعيشان فيه، كان عليهما أن يتخطيا عقبات كأداء. فبعد أن يكونا قد فصما روابط الطاعة النبوية أو أضعفاها، يجدان أن عليهما أن يبذلا جهداً آخرى فى تحرير نفسيهما من سلطان العادة، وطغيان الرأى العام. وأخيراً، فبعد أن ينجحا فى هذه المهمة الشاقة؛ يظلان غريبين عن أصدقائهما الطبيعيين وعن أقاربهما. فالعرف الاجتماعى الذى صدهما وتحررا منه يبعدهما عن سائر الناس ويقفهما موقفاً لا يلبث أن يفت فى شجاعتهما الأدبية ويملاً قلوبهما حسرة ومرارة .

فإن تزوج اثنان على هذا النحو . وكانا أول الأمر غير سعيدين، شعرا بأنهما مذنبان، فيجب ألا يعزى ذلك إلى حريتهما فى الاختيار، بل الأولى به أن يعزى إلى معيشتهما فى مجتمع لا يسمح بمثل هذه الحرية فيه .

وفضلاً عن ذلك ينبغي ألا يغرب عنا أن المجهود نفسه الذى يجعل الرجل يقلع عن خطأ شائع، ليدفع به عادة إلى المضى إلى ما وراء حدود المعقول، فمن يجرؤ على شن حرب على آراء عصره وبلاده، مهما كان على حق، ومهما كانت قضيته عادلة، لابد أن يكون ذا نفس مغامرة عتيقة، فمن النادر أن يصل الناس الذين من هذا الطراز إلى السعادة

أو الفضيلة، مهما كان الطريق الذى يسلكونه؛ ولعل هذا هو السبب فى أنشد الثورات ضرورة، وأتبلها مقصداً يندر أن تصادف ثوريين أمناء معتدلين. فإذا ما اختار رجل فى عصر من العصور الأرستقراطية ألا يعتمد فى اختياره زوجة له على غير رأيه هو، ولا على ذوق أى إنسان سوى ذوقه هو، فلا يدهش إن وجد أن الفساد الأخلاقى والشقاق العائلى، سيتسربان إلى بيته. ولكن إن حدث هذا الاتجاه نفسه فى نطاق النظام الطبيعى للأشياء وأيدته سلطة الوالدين، وسانده الرأى العام، فلا مراء فى أن طمأنينة الأسرة الداخلية ستزداد، وستكون الأمانة الزوجية مرعية تمام الرعاية.

لمعظم الرجال فى البلاد الديمقراطية يعملون فى الحياة العامة السياسية أو فى المهن المختلفة؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فالدخل المحدود يضطر الزوجة أن تقصر نشاطها على شئون بيتها، فتراقب شخصيا وعن كثب، تفصيلات الاقتصاد المنزلى. فكل هذه الأعمال المحددة الاضطرارية تعد أشبه بمواجز طبيعية تبعد كلاً من الجنسين عن الآخر، وبذلك تجعل مغازلات أحد الجنسين أقل حذوفاً أو أشد فوراً، كما تجعل مقاومة الجنس الآخر أسهل وأيسر.

ليس معنى ذلك أن المساواة بين الناس فى الأحوال الاجتماعية يمكن أن تجعلهم أعفاء ظاهرين، ولكنها لا شك تجعل ما قد يكون فيهم من اضطراب أخلاق أقل خطراً. فإذا لم يعد لدى أحد الفراغ، ولا الفرص ليعتدى على فضيلة تستطيع أن تدافع عن نفسها، صار لدينا فى وقت واحد عدد كبير من الخليعات وعدد كبير من النساء الفضليات. وهو وضع يؤدى إلى حالات مخزنة من حيث إحداث المتاعب لبعض الأفراد، ولكنه لا يمنع المجتمع فى جملة من أن يكون قوياً، فهو لا يفصم عرى الروابط الأسرية.. ولا يضعف من أخلاق الشعب، فالأمانة لا تكون فى خطر من جراء دعاة قلة من الناس، ولكن الخطر يأتيها من ترهل أخلاق المجتمع كله فى جملة. إن خطر البغاء فى نظر الشارع لأهون من خطر الدس والفتن.

إن هذه الحياة الصاخبة التى يؤدى إليها مبدأ المساواة، لا تبعد الناس عن مشكلات الحب والغرام لأنها لا تتيح لهم الوقت لينغمسوا فيها فحسب، بل لأنها تبعدهم عنها بطريقة أخرى خفية، ولكنها ناجمة مؤكدة. فكل الذين يعيشون فى بلاد ديمقراطية يفكرون إلى حد كبير بالطرق التى تحرى عليها الطبقات الصناعية والتجارية فى تفكيرها، ويتخذ تفكيرهم لمحاكاً جديداً وإيجابياً، يحسب لكل شئ حسابه، إنهم قد يهجرون الاتجاه إلى النواحي المثالية عن رضى كى يتجهوا إلى غرض مرقى قريب يبدو لهم أنه الغرض الطبيعى والضرورى لرغباتهم. وهكذا نرى أن مبدأ المساواة لا يقضى على التخيل، ولكنه يقيدته ولا يسمح له أن يخلق فى سماء الأوهام، بل يظل فى تحليله قريباً من الأرض.

لا يوجد أحد أقل اتهاماً إلى أحلام اليقظة وإلى تلك التخیلات العائبة، من المواطنين

الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية، فقليل منهم من عرفوا بالاستسلام إلى تلك التأمّلات الجوفاء إذا ما خلّوا بأنفسهم، وهي تلك التأمّلات التي تسبق ميول القلب الكبرى عادة، وتؤدي إليها كذلك. وفي الحق أنهم يعلقون أهمية كبرى على ذلك النوع العميق من الحب المنتظم الهادئ الذي يعد بهجة الحياة وخير ضمان لها، ولكنهم لا يميلون إلى السعي وراء تلك الانفعالات العيفة المتقلبة التي تعكر صفاء الحياة الزوجية وتقتصر آجالها.

إنني مدرك أن كل هذا لا يصدق تمام الصدق إلا على أمريكا وحدها، وأنه لا يتسنى تطبيقه بصورة عامة في الوقت الحاضر على البلاد الأوروبية في مجملها. ففي الخمسين سنة الماضية كانت القوانين والعادات تدفع عدة أمم أوروبية بعنف لم يعرف له مثل إلى الاتجاه نحو الديمقراطية، ولم يكن لدينا فرصة لإدراك أن علاقة الرجل بالمرأة قد أصبحت أكثر انتظاماً وأكثر عفة. بل إننا نرى نقيض هذا تماماً في بعض البلاد. فقد ازدادت بعض الطبقات في تشدداتها وانتظامها، أما أخلاق الأمة في مجملها، فقد ازدادت ضعفاً وترهلاً. ولست أتردد في توكيد هذه الملاحظة لأني لا أميل إلى أن أخدع معاصري وأتلقهم، ولا أنا بيمال إلى تسوية سمعتهم.

هذه لاشك حقيقة محزنة ولكنها يجب ألا تدهشنا. فلا يعدو التأثير الطيب الذي تحدّه الحياة الديمقراطية للمجتمع في العادات المرعية أن يكون اتجاهاً من الاتجاهات التي لا يتسنى اكتشافها إلا بعد فترة من الوقت. فإن كانت مساواة الناس تعاون على طهارة الأخلاق وعلى حسن تنظيمها، فالاضطرابات الاجتماعية التي تؤدي إلى مساواة هذه الأحوال ليست في مصلحة هذه الطهارة في شيء، بل ضدها... ففي الخمسين سنة الأخيرة التي كانت فيها فرنسا في هذا الدور من التطور الاجتماعي ندر أن كان فيها حرية بل كان بها اضطرابات دائماً. ففي وسط الاضطراب العام للأفكار، وفي وسط هذه الاستارة للآراء، وفي وسط هذا الخليط غير المنسجم من العدل والظلم، والصدق والكذب، والحق والباطل - صارت الفضيلة العامة موضع ريبة وتشكك، وصارت الأخلاق الشخصية مضطربة متذبذبة لاستقرار فيها. ولكن لا يخفى أن كل ثورة، أيا كانت أهدافها، ومهما كانت وسائلها، لا بد مؤدية في النهاية إلى مثل هذه العواقب، وحتى الثورات التي أدت آخر الأمر إلى توثيق عرى الأخلاق، كانت الأخلاق فيها في البداية مفككة، فالخروج على الأخلاق والآداب الذي يشاهده الفرنسيون لا يبدو في نظري ذاصفة دائمة، وتشير بعض علامات العصر إلى ذلك فعلاً.

ليس ثمة أفد من أرسطراطية ظلت تحتفظ بثرواتها بعد أن زالت عنها قوتها وسلطانها، فبقيت تنعم بقسط كبير من أوقات الفراغ بعد أن صارت هذه الأوقات مجالاً للملاهي الجافية. فالأهواء الفسمة بالنشاط والمفاهيم العظيمة التي كانت تبعث الحياة فيها حتى الآن قد زالت، ولم يبق لها سوى طائفة كبيرة من الرذائل المهملّة، تثبت بها وتعلق كما تعلق الديدان بالرم.

هذا وليس ثمة من ينكر أن أرستقراطية القرن الماضي الفرنسية كانت منحلة إلى أقصى الانحلال الخلفي، ومع ذلك فالعادات المقررة، والمعتقدات القديمة قد أبقت شيئاً من الاحترام للأخلاق بين طبقات المجتمع الأخرى، ولا ينكر أحد كذلك أن بقايا تلك الأرستقراطية نفسها، مازالت تبتدى في وقتنا الحاضر شيئاً من الاستمسك بالأخلاق الطيبة، على حين أن الأخلاق هذه نفسها قد أخذت تندور في الطبقات الوسطى والدنيا... فالأسر التي بلغت من الفساد أقصاه في الخمسين سنة الماضية قد زادت أخلاق الأرستقراطية متانة. فالثورة الفرنسية بتقسيمها ثروات البلاد - وبإجبار الأرستقراطيين على توجيه كل همهم باستمرار إلى شئونهم الخاصة، وإلى شئون أصراهم، وبإكراههم على أن يعيشوا مع أطفالهم تحت سقف واحد - وبتوجيه أفكارهم وجهة أقرب إلى العقل وأكثر رزانة وتوقراً... قد أوحى إليهم، من حيث لا يدرون، باحترام العقائد الدينية، ومحبة النظام والملاذات الهادئة، والمسرات العائلية، والسعادة، على حين أن بقية الأمة التي لها هذه الميول وتلك الأذواق نفسها بطبيعة الحال، قد اندفعت وراء الاضطرابات الخلقية بذلك الجهد نفسه الذي كان لازماً لقلب قوانين البلاد وعاداتها السياسية.

لقد عانت الأرستقراطية الفرنسية القديمة نتائج الثورة، ولكنها لم تستشعر تلك الأهواء الثورية، ولا هي شاركت في ذلك الاضطراب الفوضوي الذي أوجدها، فمن السهل علينا أن نتصور أن هذه الأرستقراطية قد شعرت بتأثير الثورة الطيب في آدابها العامة، قبل أن يشعر به أولئك الذين قاموا بها وأنجزوها.. ويصح لنا أن نقول، وإن كان قولاً يبدو في ظاهره متناقضاً، إن أشد طبقات الأمة عداوة للديمقراطية في الوقت الحاضر هم الذين يظهرون تلك الأخلاق التي يصح أن نتوقعها فعلاً من قيام الديمقراطية. هذا ولا يسعى إلا أن أعتقد أن ما لا يصدق الآن إلا على عدد قليل من الأفراد سيصدق تدريجياً على جميع أفراد المجتمع، بعد أن نكون قد حصلنا على كل نتائج الثورة الديمقراطية، وقد تخلصت (الثورة) من الاضطراب الذي أحدثته.

الفصل الثانى عشر

المساواة بين الجنسين فى نظر الأمريكيين

أوضحنا من قبل أن الديمقراطية تقضى على ما يحدده المجتمع بين الناس من ضروب التفاوت المختلفة، أو هى تعدلها على الأقل. ولكن هل هذا كل ما فى الأمر؟ أم أنها ستؤثر فى النهاية كذلك فى هذا التفاوت العظيم الذى تشاهده بين الرجل والمرأة؛ والذى ظل حتى اليوم يبدو لنا أمراً تأصلت جذوره فى الطبيعة البشرية، ورسخت فيها إلى الأبد؟ أعتقد أن التغيرات الاجتماعية التى تقرب الابن والأب من مستوى واحد، وتقرب كذلك بين السيد وتابعه، والتى تسوى على الجملة، بين الأقوى والأضعف - هذه التغيرات ترفع المرأة وتزيدها كل يوم مساواة بالرجل. ولكننى أشعر هنا، أكثر مما شعرت فى أى وقت آخر، بضرورة أن يكون قولى مفهوماً حق الفهم، فليس ثمة موضوع انطلقت فيه أخيلة عصرنا الحثيثة الجامحة التى لا ضابط لها، بمثل انطلاقها فى هذا الموضوع.

ففى أوربا قوم يخلطون بين الخصائص المختلفة التى لكل جنس من الجنسين، فلا يكتفون بأن يجعلوا من الرجل والمرأة مخلوقين متساويين، بل يجعلونهما كذلك متماثلين، فيجعلوا لكليهما نفس الوظائف، وفرضوا عليهما نفس الواجبات، وخولوا لهما نفس الحقوق، لقد خلطوا بينهما فى كل شيء، فى الحرف، وفى المسرات، وفى الأشغال. وليس يخفى أنهم بمحاولتهم العنيفة أن يجعلوا أحد الجنسين مساوياً للآخر قسراً، إنما يحطون من قدر كليهما. فخلط عمل الطبيعة على هذه الصورة المضحكة لا يؤدى إلا إلى خلق رجال ضعاف ونساء غير مستقيمات.

ولكن الأمريكيين لم يفهموا، على هذا النحو، ذلك النوع من المساواة الديمقراطية الذى يمكن أن يقوم بين الرجل والمرأة. فهم يسلّمون بأن الطبيعة قد أوجدت فروقاً شاسعة بين طبيعتى الاثنين الجثائية والأدبية، فهدفها الظاهر أن تستخدم قدراتها المختلفة فى أعمال شتى، ويعتقدون أن التقدم لا يكون بجعل مخلوقات مختلفة هذا الاختلاف، تؤدى أعمالاً تكاد تكون واحدة، وإنما التقدم يجعل كل جنس منهما يؤدى عمله الخاص به على خير وجه مستطاع، فقد طبق الأمريكيون على الجنسين مبدأ الاقتصاد السياسى الهام، الذى يسيطر على رجال الصناعة فى عصرنا الحاضر، وذلك أنهم حرصوا على فصل واجبات الرجل عن واجبات المرأة حتى يتسنى للمجتمع أن يؤدى عمله العظيم على خير وجه.

فلم يحرص بلد من بلاد العالم على أن يعنى، بمثل ما عنى الأمريكيون، برسم خطين متمايزين تمام التمايز لعمل الجنسين، فقد جعلوا الرجل والمرأة يسيران بخطى متساوية، ولكن في طريقين مختلفين على الدوام. فالأمريكيات لا يقمن أبداً بإدارة أى شيء من شئون الأسرة الخارجية، ولا أية عملية تجارية، ولا هن يشتركن في الحياة السياسية بشيء، ومن جهة أخرى، ليس ثمة أحد يجبرهن على القيام بالأعمال الخشنة في الحقول أو غيرها، ولا علي بذل أى مجهود شاق يتطلب قوة جنائية. هذا، وليس في أمريكا أسر تبلغ من الفقر أن تشذ عن هذه القاعدة. فإن كانت المرأة الأمريكية لا تستطيع أن تخرج من نطاق أعمالها المنزلية الهادئة، فهي من جهة أخرى، غير مضطرة ألبتة إلى العمل في غيرها. ومن ثم كانت الأمريكيات اللواتي كثيراً ما يبدن قدرة على حسن الفهم والإدراك لا تنقل عن قدرة الرجال، وهمة مثل همهم، يحفظن عادة بأنوثتهن وبرقة مظهرهن، وبآداب المرأة، وحسن سلوكها، على الرغم مما يبدن أحياناً أن هن قلوباً وعقولاً مثل عقول الرجال وقلوبهم.

لم يحدث قط أن اغرض الأمريكيون أن المبادئ الديمقراطية تتطلب قلب أوضاع السلطة الزوجية، أو إحداث أى اضطراب في سلطات الأسرة. فهم يعتقدون أن كل جماعة لابد لها من رئيس كى تحقق أغراضها، وأن الرجل هو الرئيس الطبيعي في مجتمع الأسرة. فهم لا ينكرون إذن على الرجل حقه في توجيه شريكه حياته، ويعتقدون أن هدف الديمقراطية في تلك الجماعة الصغرى التي تتكون من الزوج والوجة، وكذلك في الجماعة الكبرى السياسية - المجتمع - لا يعدو تنظيم السلطات. الضرورية، وجعلها مشروعة، لا أن تهدم كل سلطة قائمة.

وليس هذا الرأي خاصاً بأحد الجنسين ويتنازع فيه الآخر، فلم يحدث أبداً أن لاحظت أن النساء في أمريكا يعتبرن السلطة الزوجية حقاً من حقوقهن اغتصبه الأزواج منهن، أو يعتبرن أنفسهن قد انحططن بخضوعهن لها، بل استبان لي، على العكس من ذلك، أنهن يفخرن بأن نزلن طاعات مختارات عن إرادتهن، وارتضين أن يضعن النير على عواتقهن، لأن يخلعهن عنها، ذلك هو، على الأقل، الشعور الذي تعبر عنه خير فضليات نسائهن، أما سائرهن فيلتزم الصمت، وليس من عادة المرأة الخاطئة في الولايات المتحدة أن تطالب بحقوق المرأة، في الوقت الذي تدوس فيه بقدمها أقدس واجباتها.

وكثيراً ما لوحظ في أوروبا أن شيئاً من الاحترار يكمن حتى في عبارات النساء والملقى التي يغدقها الرجال على النساء، ومع أن الأوربي كثيراً ما يتظاهر بأنه عبد للمرأة، فهو بعيد كل البعد عن أن يكون مخلصاً في اعتقاده أنها مساوية له، أما في الولايات المتحدة فيندر أن يشي الرجال على النساء؛ ولكنهم يظهرون هن كل يوم أنهم يقدرونهن حق قدرهن. ويبدون دائماً ثقة كاملة بقدرة الزوجة على حسن الفهم والإدراك، كما يبدون احتراماً عميقاً لحريتها، فهم يعترفون بأن عقلها لا يقل عن عقل الرجل قدرة على تعرف

الحقيقة ، وأن قلبها ثابت على الاستمساك بها ثبات الرجل ، ولم يسعوا قط وراء أن يضعوا فضائل أحد الجنسين في مستوى دون مستوى فضائل الجنس الآخر ، تحت ستار التحيز والجهل .

ويبدو أن النساء في أوروبا ، حيث يخضع الرجل في سهولة لحكمهن الاستبدادي ، قد حرم من بعض تلك الصفات التي تعد من أجل ما يتميز بها الجنس البشري ، وأنهن يحترن فائتات مغريات ، وإن كن مع ذلك مخلوقات ناقصات ، ومما يدعو إلى الدهشة حقاً أنهن ينظرن بأنفة إلى أنفسهن على هذا الضوء نفسه ، ويكندن يعددنها ميزة اختصاص بها ، أن يظهرن بمظهر الشخص الهياب النافه الضعيف ، على حين أن الأمريكيات لا يطالبن لأنفسهن بشيء من ذلك ألبتة .

وقد يقال من جهة أخرى ، إن الأوروبيين قد رخصوا للرجل في ميدان الأخلاق بتوع عجيب من الحصانة ، تنجيه من العقاب ، حتى كأن ثمة فضيلة لاستعماله الخاص ، وأخرى لإرشاد زوجته وتوجيهها ، وأنه صار بحسب الرأي العام ، يعاقب على الذنب الواحد بعمارين مختلفين . فتارة يعد الذنب جريمة ، وأخرى يعده هو نفسه مجرد غلطة ، أما الأمريكيون فلا يعرفون مثل هذا التقسيم الجائر للحقوق والواجبات ، فعندهم أن من يغرى فتاة يلحقه العار نفسه الذي يلحق ضحيته .

صحيح أن الأمريكيين قلما يوجهون إلى النساء عندهم عبارات الشاء والملق الحارة التي يلد للأوروبيين أن يوجهوها إلى نساءهم ، ولكن سلوك الأمريكيين إزاء المرأة يتضمن دائماً أنهم يعدونها فاضلة ، مهذبة ، وقد بلغ من احترامهم لخبرتها الأخلاقية أن صاروا يحرسون كل الحرص على تخير الألفاظ التي يستعملونها في حضرة النساء خشية أن تفلت من أحدهم لفظة قد تجرح آذانهن ، وفي أمريكا يسمح للشابة غير المتزوجة أن تقوم بأية رحلة طويلة وحدها من غير أن يساور ذوقها أى خوف عليها .

لقد خفف المشرعون في الولايات المتحدة معظم العقوبات المقررة في قوانينهم الجنائية ، ولكنهم مع ذلك اعتبروا جريمة اغتصاب العرض جريمة كبرى ، فليس ثمة جريمة يعاقب عليها الرأي العام بقوة ، أشد مما يعاقب على هذه الجريمة . وليس ثمة أية صعوبة في تعليل ذلك ، فالأمريكي لا يتصور شيئاً أثمن من شرف المرأة ، وأن لا شيء يجب أن يحترم مثل استقلالها ، فلا غرو أن اعتقد الأمريكيون أنه لا يوجد عقاب ، مهما بلغت قوته ، يمكن أن يكفر عن جريمة الرجل الذي يسلبها إياها بالغصب والإكراه ، على حين أن فرنسا ، حيث العقاب على الجريمة نفسها أخف جداً لما في أمريكا ، كثيراً ما يكون من الصعوبة بمكان الحصول من الخلفين على حكم يدين المتهم ، فهل جاء هذا نتيجة احتقار للياقة والآداب ، أم جاء نتيجة احتقار للمرأة نفسها ؟ أنا لايسعنى إلا أن أرى أنه جاء نتيجة الأمرين كليهما . وهكذا يرى الأمريكيون أن ليس من حق الرجل والمرأة ، ولا هو من واجبهما ،

أن يؤديا نفس الأعمال ، ولكنهم مع ذلك يدون الاحترام والاعتبار للدور الذى يقوم به كل منهما ، فمع أنهم يرون أن حظهما مختلف ، فهم يعدون الاثنين متساوين فى القيمة . إنهم لا يجعلون لشجاعة المرأة نفس الشكل ، ولا نفس الاتجاه ، اللذين يجعلونهما لشجاعة الرجل ، ولكنهم لا يساورهم أى شك فى شجاعة المرأة ، وإن هم اعتقدوا أن ليس للرجل وشريكته أن يمارسا عقليهما دائماً بطريقة واحدة ، فهم يعتقدون ، على الأقل ، أن قدرة المرأة العقلية سليمة سلامة قدرة الرجل ، وأن ذهنها لا يقل صفاء عن ذهنه ، ومع أنهم سمحوا بأن تظل النساء قاصرات من الوجهة الاجتماعية عن الرجل ، فقد بذلوا كل جهد مستطاع لينهضوا بهن أخلاقياً وعقلياً ، حتى يلغوا بهن مستوى الرجال ، وهم فى نظرى ، من هذه الناحية ، قد فهموا حق الفهم فكرة التقدم الديمقراطى على وجهها الصحيح .

لست أخشى أن أعترف بأنى لا أعرف بلداً آخر تحتل فيه المرأة مكانة أسمى مما تحتلها فى الولايات المتحدة ، وذلك على الرغم من أنهم مقصورات على دائرة الحياة المنزلية الضيقة ، ومن أنهم بعيدات ، من بعض الوجوه كل البعد عن الاستقلال . فلو أنى سئلت ، وأنا على وشك الفراغ من الكتاب الذى ذكرت فيه كثيراً مما أنجزه الأمريكيون من جلائل الأعمال ، عن أهم سبب يجب أن يعزى إليه ازدهارهم القذ ، وقوتهم المتزايدة ، لأجبت بأن هذا السبب لا يعدو تفوق نسائهم .

الفصل الثالث عشر

مبدأ المساواة قسم الأمريكيين جماعات كثيرة صغيرة خاصة

قد يتوهم المرء أن النتيجة الضرورية النهائية التي تؤدي إليها المؤسسات الديمقراطية، هي التسوية بين أعضاء الجماعة في حياتهم الخاصة، كما تسوى بينهم في الحياة العامة، وتجبرهم جميعاً على أن يعيشوا عيشة واحدة مشتركة، ولكن معنى هذا أنا فهمنا المساواة التي تستحدثها الديمقراطية على نحو جاف غليظ وظالم كل الظلم. فليس ثمة حالة من حالات المجتمع، أو من القوانين تستطيع أن تجعل الناس متشابهين كل التشابه، لدرجة لا يستطيع معها التعليم ولا الثروة ولا الذوق أن تخلق فيهم فروقاً تجعلهم يختلفون بعضهم عن بعض، هذا، ومع أن الناس المختلفين قد يرون من مصلحتهم أن يتجمعوا لتحقيق أغراض معينة واحدة، فإنهم لن يجدوا فيها مصدر مسرة لهم ومتعة. ومن ثم صاروا يتجهون دائماً إلى تحاشي القوانين أياً كانت، ويتخلصون بطريق ما من ذلك النطاق الذي حاول المشرع أن يحصرهم فيه، وذلك بأن يقيموا إلى جانب الجماعة السياسية الكبرى جماعات أخرى صغيرة خاصة على أساس من تشابه الأحوال والعرف والعادات.

فجميع المواطنين في الولايات المتحدة سواسية، ليس لأحد منهم أى نوع من السيادة على الآخر. فهم لا يدينون بالطاعة ولا بالاحترام لبعضهم البعض. فكلهم يشتركون في توزيع العدالة بين الناس، وللنظر في شئون حكم الولاية. وعلى الجملة، فإنهم يجتمعون لمعالجة المسائل التي تتصل بالمصلحة العامة وسعادة المجموع، فلم أسمع قط بأن محارلات بذلت لحملهم على أن يتبعوا في طوهم طريقة واحدة، أو أن يترددوا على محلات اللهو ذاتها بشكل مضطرب صاحب لا نظام فيه.

فهؤلاء الأمريكيون الذين يسارعون إلى قاعات المجالس السياسية، وإلى دور المحاكم يحرسون على أن يتوزعوا فئات صغاراً متمايزة كل التمايز، كى تستمتع كل فئة بملاذ الحياة الخاصة ومتعتها، فليس من يتردد في أن يعترف بأن جميع مواطنيه مساوون له. ومع ذلك فلا تراه يستقبل في بيته سوى عدد قليل من الناس، أصدقاء كانوا أو ضيوفاً. وهذا أمر طبعى في نظري، فكلما اتسعت دائرة المجتمع الكبير يجب أن تنوق أن يضيق مجال اتصال

الناس الشخصى سبهم بعض، إني لأبعد الناس عن أن أظن أن أعضاء المجتمع الحديث سينتهي أمرهم إلى أن يعيشوا معاً عيشة مشتركة، ولكن أخوف ما أخاف عليهم أن لا يكونوا في النهاية سوى دوائر اجتماعية صغيرة، فحسب .

فما أشبه الطبقات المختلفة، في البلاد الأرستقراطية بدوائر مغلقة واسعة كل السعة؛ يتعذر الخروج منها، ويستحيل دخولها. ذلك إلى أن هذه الطبقات لا يتصل بعضها ببعض، أما داخلها فالناس على اتصال كل يوم، فعلى الرغم من أنهم لا يتلاءمون بالطبع، فحشابه أحرارهم الاجتماعية العام يقرهم بعضهم من بعض كل التقريب .

ولكن إذا لم يرق القانون ولا العرف بالعمل على إيجاد علاقات عادية وكثيرة الحدوث، بين ناس معينين، فانتصاهم بعضهم ببعض ينشأ من التشابه العرضي في الأفكار والميول، مما يؤدي إلى تنوع الجماعات الخاصة تنوعاً لا حد له . ففي الديمقراطيات، حيث المواطنون لا يتباينون أبداً بعضهم عن بعض تبايناً كبيراً، بل يجدون أنفسهم بطبيعة الحال قريين بعضهم من بعض كل القرب، حتى ليتيسر إدماجهم جميعاً في كتلة عاملة واحدة في أى وقت من الأوقات، تظهر بينهم فروق كثيرة اصطناعية وتحكمية، تجعل كل إنسان يأمل أن يبقى بعيداً حتى لا يجرفه تيار الجماعة على كره منه .

وهذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك، فالمؤسسات البشرية يمكن تغييرها، أما الإنسان فلا، ومهما بذلت جماعة ما من جهود عامة لجعل أعضائها متساوين، فإن كبرياء الأفراد الشخصية تجعلهم يعملون على الإفلات من المستوى العام، ويكونون في ناحية ما تفاوتاً خاصاً يكون فيه فائدة لهم .

أما في البلاد الأرستقراطية فالناس منفصلون بعضهم عن بعض بحاجز ثابتة، على حين لا يفصلهم في البلاد الديمقراطية سوى خيوط متعددة صغيرة تكاد لا ترى، تنقصف باستمرار، وتنتقل مواضعها بغير انقطاع، فمهما تقدم مبدأ المساواة، فإن عدداً كبيراً من الجماعات الصغيرة الخاصة، لا بد أن يظهر دائماً وسط المجتمع الكبير، ولكن لن تشبه واحدة منها، من حيث ما فيها من آداب السلوك، الطبقة العليا في البلاد الأرستقراطية .

الفصل الرابع عشر

آراء في آداب الأمريكيين

لا شيء يبدو قليل الأهمية لأزل وهلة مثل تلك الأشكال الخارجية التي يتجلى فيها سلوك الإنسان؛ ومع ذلك فليس ثمة شيء يغالى المرء بقيمته مثلما يغالى بهذه الأشكال ذاتها، ففي استطاع الناس أن يعتادوا كل شيء إلا المعيشة في مجتمع ليس فيه من الآداب والعادات ما يشبه ما اعتادوه منها في بلادهم، فلتأثير أحوال البلاد الاجتماعية والسياسية في عادات الناس الأخلاقية جدير إذن ببحث جدى .

تنشأ آداب السلوك بوجه عام من صميم أصول الأخلاق، وإن كانت قد تنشأ أحياناً نتيجة عرف تحكمى قام بين فئة من الناس، فهى طبيعية من جهة، ومكتسبة من جهة أخرى .

فعندما يستشعر بعض الأشخاص أنهم أنبه من في المجتمع ذكراً، وأوجههم فيه غير متازعين؛ وعندما يكونون مشغولين دائماً بالعمل على تحقيق أغراض جسام تاركين التفاصيل الصغيرة لغيرهم، وعندما يعيشون مستمتعين بثروة لم يتعبوا في جمعها، ولا هم يخافون عليها من الضياع - عند ذلك كله يبرز لنا أن نفترض أنهم يشعرون بشيء من الازدراء للمصالح الصغرى، ولهموم الحياة المادية العملية، وأن أفكارهم لتتخذ صيغة عظيمة طبيعية تكشف عنها عباراتهم التي يستعملونها في حديثهم، وفيما يراعونه في سلوكهم مع الناس من آداب، أما في البلاد الديمقراطية فالآداب المرعية خالية عادة من التوقر والاستعلاء، فالحياة الخاصة ضيقة في هذه البلاد كل الضائلة، وكثيراً ما تكون وضعية كل الضعة، فليس لدى عقل الإنسان سوى فرص قللت ليرتفع فيها عن التفكير في هموم المنزل، وشئون تدبير العيش التي تستغرق كل جهوده .

ويتلخص الوقار الصحيح في آداب السلوك، في أن يراعى المرء باستمرار مكانته الواجبة له، فلا يعلو عنها كثيراً ولا يهبط دونها كثيراً كذلك، وهذا أمر في متناول الفلاح الساذج بقدر ما هو في متناول «الأمير». فكل المراكز في البلاد الديمقراطية تبدو أموراً مشكوكاً كل الشك في بقائها، ومن ثم كانت الآداب في تلك البلاد خالية عادة من صبغة الوقار والكرامة. وإن كانت كثيراً ما تبدو خشنة جافية، وزيادة على ذلك فهى إما لم تنظم التظيم الصحيح، وإما أنها لم تشذب ولم تصقل .

فكان البلاد الديمقراطية متقبلون متذبذبون لدرجة لا تستطيع معها طائفة منهم أن تتجبح في وضع نظام خاص لآداب اللياقة والسلوك وإجبار الناس على الأخذ به، بل كل شخص يسلك المسلك الذى يحلو له. ومن ثم فهم في مثل ذلك العصر الديمقراطي شيء من النشاز وعدم التناسق في آداب السلوك. لأن هذه الآداب إنما قامت بحسب مشاعر كل فرد وحده، بدلاً من أن تقام على غرار نموذج أعلى يوضع مثلاً بحثديه الجمهور، ومع ذلك فهذا يتجلى واضحاً كل الوضوح عقب القضاء على أرستقراطية، أكثر منه بعد مضي زمن طويل على زوالها، وعندئذ تقوم المؤسسات السياسية الجديدة والعادات الأخلاقية الجديدة وتتصافر على جمع عدد من الناس ممن لا يزالون مختلفين كل الاختلاف من حيث التعليم والعادات ليعيشوا معاً في بقعة واحدة، بل كثيراً ما يجبرهم على ذلك إجباراً مما يؤدي إلى جعل المجتمع مكوناً من خليط من الناس، لانسجام بينهم؛ وهؤلاء الناس لا يزالون يتذكرون قانوناً صارماً للآداب كان قائماً بينهم في يوم من الأيام، أما محتويات هذا القانون أو مكان وجوده فقد غابت في زوايا النسيان. لقد أضاع الناس قانون الآداب والسلوك هذا المشترك بينهم، ومع ذلك لم تتعقد نياتهم على الاستغناء عنه، بل صار كل امرئ منهم يحاول أن يضع لنفسه قاعدة تحكمية متغيرة يقبها من رواسب التقليد السابقة ومخلفاته، فلا غرو إن لم يعد في آداب السلوك ذلك الاتساق الذى يظهر عادة بين الأمم الأرستقراطية، ولا تلك البساطة والحرية اللتان كانتا لها أحياناً في البلاد الديمقراطية. لقد صاروا مقيدين وغير مقيدين في وقت واحد.

ومع ذلك كله فليست هذه هي الحالة السوية المعتادة، فعندما تكون المساواة في الأحوال الاجتماعية قد اكتملت، ورسخت قواعدها من زمن طويل؛ وعندما يستمسك جميع الناس بأفكار تكاد تكون واحدة، ويؤدون نفس الأشياء، أو يكادون، لا يكونون بحاجة إلى الاتفاق بعضهم مع بعض، فأدابهم في السلوك تسم باستمرار بعدة اختلافات صغرى، ولكن ليس بينها أى فروق شاسعة، فلن يكونوا أبداً متشابهين تمام التشابه، لأنهم لا يتبعون في سلوكهم خطة مرسومة معينة، ولن يكونوا أبداً مختلفين كل الاختلاف، لأن أحوالهم الاجتماعية واحدة. ولعل سائحاً يقول لأول وهلة إن آداب السلوك عند الأمريكيين واحدة تماماً، ولكن سرعان ما يتبين له بقليل من البحث والتعمق الخصائص التى فيها يتباينون.

يتندر الإنجليز على آداب السلوك عند الأمريكيين، ولكن من الغريب أن غالبية الكتاب الذين رسموا لنا هذه الصورة المضحكة، هم أنفسهم من أفراد تلك الطبقة المتوسطة في إنجلترا، الذين تصدق عليهم هذه الصورة نفسها تماماً، وتطبق عليهم تمام الانطباق، فهؤلاء الناقدون الذين لا رحمة في قلوبهم. إنما يعرضون علينا عادة مثلاً من الشيء ذاته الذى ينعونه على أهالى الولايات المتحدة. لقد فاتهم أنهم بذلك إنما يسخرون من أنفسهم سخرية، قد يكون فيها مجال لتسليه كبرى للأرستقراطيين في بلادهم هم.

ليس أضر بالبلاد الديمقراطية من مظاهر الناس فيها، فكثيرون هم الذين يرضون أن يتحملوا رذائلها ولا يستطيعون أن يستيفوا آداب السلوك التي تتجلى فيها. ومع ذلك فليس في وسعي أن أسلم أبداً بأنه لا يوجد شيء جدير بالثناء في آداب الشعب الديمقراطي.

أما في الشعوب الأرستقراطية فكل من عاش على مقربة من أسمى الطبقات الاجتماعية فيها يذلل جهده في محاكاتها، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى ضروب من المحاكاة مسيخة تستثير الضحك. وإذا ليس لدى الشعوب الديمقراطية مثال لآداب السلوك الرفيعة التي تنبئ عن حسن التهذيب، فقد أعفوا على الأقل من ضرورة أن يروا كل يوم صورا سخيفة تعسة منها. فآداب السلوك لا تكون أبداً في البلاد الديمقراطية مهذبة ولا مصقولة كل الصقل، مظما تكون في البلاد الأرستقراطية، ولكنها مع ذلك ليست بالغليظة الجافية. فإنك لا تسمع فيها تلك الألفاظ الخشنة التي تسمعها من الدماء، ولا تلك العبارات الرشقة المتقاة التي تجري على ألسنة النبلاء، فكثيراً ما تكون آداب السلوك عند هذا الشعب فظة جافية. ولكنها ليست أبداً بالحوشية ولا بالوضيعة.

أشرت من قبل إلى أنه يتعذر أن يتكون شيء في البلاد الديمقراطية اسمه نظام مقرر لآداب السلوك واللياقة، ولهذا محاسنه ومساوئه. فقواعد اللياقة في البلاد الأرستقراطية تفرض سلوكاً واحداً معيناً على كل فرد في البلاد، وبذلك تجعل كل أعضاء الطبقة الواحدة يبدون متشابهين على الرغم من اختلاف ميولهم الخاصة، فهي تجعل الإنسان الطبيعي وتزيهه. ولكنها تخفيه عن العيون في الوقت الواحد، أما في البلاد الديمقراطية فليس الآداب العامة مما يدرّب عليه الناس، ولا هي موحدة كل التوحيد، ولكنها أكثر اتساقاً بالإخلاص عادة، فما أشبهها بغشاء رقيق مهلهل النسيج تبدو منه مشاعر المرء الحقيقية وآراؤه الخاصة، على نحو يسهل تمييزه عن غيره من الناس. فشكل أفعال الإنسان وجوهرها كثيراً ما يكرنان هنا متصلين أوثق اتصال، فإن كانت صورة الحياة الإنسانية الكبرى العامة تبدو في هذه البلاد الديمقراطية أقل جمالاً وروعة، فهي على الأقل أكثر صدقاً، ومن ثم حق لنا أن نقول، بمعنى ما، أن ليس من تأثير الديمقراطية أن تجعل للناس أي آداب معينة خاصة بالسلوك، بل إن تأثيرها في أنها تنزع هذه البلاد من أن يكون لها أي آداب مقررة مطلقاً.

فما في البلاد الأرستقراطية من وجدانات وعواطف ورذائل قد يشاهد أحياناً في البلاد الديمقراطية، أما آداب اللياقة فيها فلا. فقد ضاعت وزالت إلى غير رجعة بعد اكتمال الثورة الديمقراطية. هذا، وقد يخيل إليها أن لا شيء أدهم من تلك الآداب الأرستقراطية ولا أثبت منها، لأن هذه الطبقة تظل تحافظ عليها فترة من الزمن بعد ما زالت عنها ثروتها وجاهها، كما يخيل إلينا، من جهة أخرى، أن لا شيء أسرع إلى الزوال من هذه

الآداب نفسها، لأنها إما أن تخفى حتى لا تجد لها أثراً، ويكاد يكون مستحيلاً علينا أن نعرف ماذا كانت هذه الآداب، بعد اختفائها، فالذى حقق هذه المعجزة هو حدوث تغير في حالة المجتمع؛ وحسبنا بضعة أجيال تمر حتى تتم. إن سمات الأرستقراطية الرئيسية تظل بعد زوالها محفورة في صحائف التاريخ؛ أما رشاقة آدابها ورقتها فتضمحى من ذاكرة الإنسان عقب زوال الأرستقراطية مباشرة، ولا يستطيع الناس أن يتصوروا ما كانته هذه الآداب بعد أن لم يعودوا يشاهدونها، لقد ذهبت وكان ذهاباً لم يره أحد، ولم يشعر به أحد. فكيف يشعر الإنسان ذلك السرور الرفيع المستمد من الآداب المصقولة المتسقة، يجب أن تكون العادة والتربية قد دربتا قلبه على حبها من قبل؛ فتذوق هذه الآداب يزول بانقطاع الناس عن ممارستها. وهكذا ترى الشعب الديمقراطي لا يمكن أن تكون له آداب سلوك أرستقراطية، بل إنه لا يستطيع أن يدركها ولا أن يرغب فيها، وإذا لم يفكر فيها، فقد يحيل إليه أن هذه الأشياء، وأمثالها لم تكن قط. ومع ذلك فلا ينبغي أن نجعل لهذه الخسارة أهمية أكثر مما يجب لها، وإن كانت مما يؤسف عليه حقاً.

ولا يفوتنى أنه كثيراً ما يحدث أن يجمع بعض الناس بين الآداب العامة الراقية كل الرق، وبين المشاعر الوضيعة كل الضعة، فحسبى أن أشير إلى أن ما يجرى داخل بلاطات الملوك، وبين ظهرائى رجال حاشياتهم، قد برهن بما فيه مقنع على أن هذه المظاهر الرائعة قد تخفى وراءها قلوباً دنيئة مريضة. ومع ذلك فإن لم تكن آداب الأرستقراطيين من الفضيلة فى شيء، فإنها قد تزين الفضيلة نفسها فى بعض الأحيان، فليس من المناظر العادية المألوفة أن نرى طبقة قوية من الناس، عديد أفرادها، يبدو ظاهراً كل عمل من أعمالها أنه جاء نتيجة تفكير سام، ووجدان رفيع، وذوق رقيق منسجم، وآداب من آداب الحضرة. فهذه الآداب الأرستقراطية تضيف على الطبيعة البشرية روعة سارة خداعة؛ فإن كانت الصورة كثيراً ما تبدو زائفة خداعة، فلا يسع المرء منا إلا أن ينظر إليها بارتياح كريم.

رزانة الأمريكين لا تمنعهم من أن يأتوا كثيراً بأفعال فيها تهور واندفاع

لا يستطيع الناس في البلاد الديمقراطية أن يقدروا قيمة تلك الملامى الساذجة، الصاخبة منها والخشنة، التى ينهك فيها أهل البلاد الأرستقراطية، وذلك لأنهم يعدون أمثال تلك الملامى صيانية أو مسيخة تافهة. ولا هم يميلون كثيراً إلى الملذات العقلية الرفيعة التى تعنى بها الطبقات الأرستقراطية، لأنهم لا يسعون إلا وراء كل شىء مادى منتج، ومن ثم صاروا يخلطون ملامهم ومسراتهم بما يدر عليهم الربح فعلاً.

أما فى البلاد الأرستقراطية فيهرع الناس إلى الاندفاع فى المسرات الصاخبة الكثيرة الجلبة، مما ينسجم فى الحال التفكير فيما يعانونه من هموم، على حين يعز على سكان البلاد الديمقراطية أن ينتزعوا هكذا من أنفسهم بصورة عيفة؛ فهم لا ينسون تماماً الانشغال بشئون أعمالهم، وإن فعلوا ففى ندم وتحسر، فبدلاً من تلك المبهج العائشة، يؤثرون الملامى ذات الطابع الجدى التى تكون أقرب إلى الشغل منها إلى اللعب واللهو، ولا تطرد فكرة العمل من عقولهم طرداً تاماً.

فبدلاً من أن يذهب الأمريكى فى ساعة فراغه ليمرح ويرقص فى ملهى عام، كما يفعل أمثاله من أبناء مهنته فى معظم البلاد الأوربية، تراه يجلس نفسه فى بيته ليتناول ما شاء من خمر، وبذلك يستمتع بمسرتين معاً: بمسرة الاستمرار فى التفكير فى أشغاله، ومسرة احتساء النبيذ فى غير عريضة، وهو جالس فى بيته وبين أهله وذويه.

كنت أعتقد أن الإنجليز أكثر أم الأرض جدواً وتزمتاً، ولكنى غيرت رأى فىهم بعد أن خبرت الأمريكين، ولست أريد بذلك أن أقول أن ليس للمزاج نصيب كبير فى تشكيل أخلاق السكان فى الولايات المتحدة، بل أرى أن مؤسساتهم السياسية ما زالت لها اليد الطولى فى تكوين تلك الأخلاق.

ومن رأى أن جزءاً من جدية الأمريكين هذه يرجع إلى كبريالهم، فعند الناس

في البلاد الديمقراطية ، حتى الفقراء منهم ، فكرة عالية عن أهميتهم الشخصية ، فتراهم ينظرون إلى أنفسهم راضين مختبين حتى ليظنوا أن الناس ينظرون إليهم على أنهم كذلك حقاً ، ومن ثم حرصوا على مراقبة أنفسهم في كل ما يعملون وفي كل ما يقولون في أحاديثهم ؛ فهم ليسوا صرحاء الصراحة التي قد تكشف عما فيهم من نقائص ، ولذا خيل لهم أن لانا من أن يستمسكوا بالوقار والرزانة كي يصوروا كرامتهم .

ولكن ثمة سبب آخر أقوى من هذا وأعمق ، يدفع الأمريكيين على نحو فطري إلى أن يتشبعوا بتلك الرزانة التي تبث في نفوسنا الدهشة . فالمعروف أن الجماعة ، عندما يحكمها طاغية مستبد ، قد تستسلم في بعض الأحيان إلى الاندفاع في الملمات العنيفة ، ولكنهم مع ذلك تغشاهم الكآبة والانقباض من جراء خوفهم من أن يبطش بهم هذا الطاغية المسيطر عليهم . أما في الملكيات المطلقة حيث عادات البلاد وآدابها تعدل من أمزجة الناس ، فكثيراً ما نجدهم مرحين ومتزينين معاً ، ذلك لأنهم ، بما ينعمون به من بعض الحرية ، والكثير من الاطمئنان على أنفسهم ، قد أصبحوا معفون من أهم متاعب الحياة ، ولكن جميع الأمم الحرة تتسم بالجديّة والوقار لأن عقولهم تكون عادة مشغولة بالتفكير في أمر خطير ، أو عسير النال . ويتجلى هذا بشكل خاص في تلك الأمم الحرة المنظمة على أساس ديمقراطي ؛ ففي طبقة من طبقاتها عدد كبير من الناس المشغولين باستمرار بشؤون الحكم ومشكلاته ، وهي لا تكون شئوننا جدية خطيرة الشأن . أما الذين لا تشغل هذه الامور العامة افكارهم فمنهمكون في العمل على زيادة ما عندهم من ثروة خاصة ، ففي مثل هذا الشعب لا تكون الرزانة إذن خاصية من خصائص بعض الناس فحسب ، بل عادة قومية من عادات الشعب بأسره .

سمعنا عن ديمقراطيات صغار قامت في العصور القديمة ، كان المواطنون فيها يجتمعون في الميادين العامة ، وعليهم أكاليل من الورد ، ويقضون معظم أوقاتهم في الرقص ومشاهدة المسرحيات . ولكني لا أؤمن بأمثال هذه الجمهوريات ، كما لا أؤمن بجمهورية أفلاطون . فإن كان ما قرأناه عنها هنا قد حدث فعلاً ، فلا يسعني إلا أن أؤكد أنها كانت تتكون من عناصر مختلفة كل الاختلاف عما تتكون منها ديمقراطيتنا ، وأن ليس بينهما شيء مشترك سوى الاسم وحده .

ومع ذلك يجب ألا يتوهن أحد أن الناس الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية يظنون أنفسهم ، وهم وسط أشغالهم وهمومهم ، جديرين بالشفقة والعطف ، بل العكس هو الصحيح . فليس ثمة ناس مغرمون بحالتهم التي هم عليها أكثر منهم . فالحياة لا مذاق لها عندهم إن هم أعفوا من ضروب القلق التي تزعجهم وتقض مضاجعهم ، فهم يتعلقون بهمومهم ومتاعبهم أكثر مما تتعلق الأمم الأرستقراطية بملذاتها .

وإني لأتساءل بعد ، كيف جاز لهذه الأمم الديمقراطية ، على ما بها من جدية ، أن تسلك في بعض الأحيان سلوكاً كله تهور واندفاع ؟ إن الأمريكيين الذين يحرسون عادة على مراعاة التورق في سلوكهم ، وعلى الظهور بمظهر الحليم كثيراً ما يسمحون لأنفسهم بأن تجرفهم نشوة غامضة مفاجئة ، أو رأى خطير ، بعيداً عن حدود المعقول ، وقد يرتكبون في بعض الأحوال سخافات عجيبة - يرتكبونها في رزاة وفي توفّر كذلك .

فيجب ألا يستثير هذا التناقض أية دهشة فينا ، فم نوع من الجهل ينشأ من الإفراط في حب الإعلان عن النفس ، فالناس في الأمم الاستبدادية لا يعرفون كيف يسلكون فيما يعملون ، لأنهم لا يجدون من يرشدهم ، على حين أنهم في البلاد الديمقراطية يتخطون فيما يعملون ، لأنه لم يترك لهم شيء دون أن يحاطوا به علماً ؛ فالأولون لا يدرون ، والآخرون ينسون ، وبذلك تضيع العالم الرئيسية لكل من الصورتين في زحمة ما فيها من تفاصيل .

إن المرء ليدهش حقاً من العبارات الخرقاء البعيدة عن الكياسة التي قد يصطنعها رجل نصب نفسه للخدمة العامة في البلاد الحرة ، ولا سيما الديمقراطية منها ، من غير أن يضار بذلك في سمعته ، على حين أن أخاه في البلاد الملكية المطلقة قد تفلت منه بضعة كلمات تجرى على لسانه عرضاً فتكون عاراً عليه يلزمه إلى الأبد ؛ وقد تورده مورد التهلكة من غير أن يكون له أمل في الإنابة واسترداد الاعتبار . وتفسير هذا فيما سبق أن ذكرته من قبل . فعندما يتحدث الرجل إلى جمهور كبير من الناس يذهب الكثير من عباراته دون أن يسمع ، أو أنه سرعان ما ينمحي من ذاكرة من يكون قد سمعه ؛ أما في وسط جمهور مصغ صامت فأقل همسة تصك الأسماع .

ولا يخفى أن الناس في البلاد الديمقراطية أبعد من أن يكونوا جامدين لا يتحركون ، فأمامهم ظروف وفرض لا تحصى تدفعهم باستمرار إلى مراكزهم وحظوظهم . هذا ، وإن حياتهم لتجرى دائماً في ظروف غير منظورة ، أو في أحوال مرتجلة ارتجالياً ، إن جاز لنا مثل هذا التعبير ؛ فلا غرو أن وجدناهم كثيراً ما يضطرون إلى القيام بعمل أشياء لم يحسبوا تعلمها ، أو إلى أن يذكروا أموراً لم يفهموها حق الفهم ، وأن يكرسوا أنفسهم لأعمال لم يستعدوا لها من قبل الاستعداد الكافي لأن يتدربوا عليه طويلاً ، أما في البلاد الأرستقراطية ، فلكل إنسان غرض واحد يظل يدأب ويتأبر عليه ويسعى وراءه سعياً متصلاً ، أما الحياة في البلاد الديمقراطية فأكثر تعقداً ، وعقل المرء فيها محي دائماً بعدة أغراض في آن واحد ، وهي أغراض كثيراً ما تكون بعيدة بعضها عن بعض كل البعد ، وإذا كان لا يستطيع أن يدركها كلها الإدراك الصحيح ، اجتزأ بفكرة عنها ناقصة كل النقص .

إن لم يكن المواطن في البلاد الديمقراطية مدفوعاً دائماً باحتياجاته ، فهو مدفوع

على الأقل برغبته ، فليس في كل ما يراه حوله من الخيرات شيء بعيد تمام البعد عن متناوله . ومن ثم صار يعمل كل شيء في عجلة ، وحسبه منه أن يكون مقبولاً نوعاً ما ، فهو لا يلبث إلا لحظة واحدة يتدبر فيها كل عمل أنجزه . إن فضوله بهم دائماً لا يشبع ؛ ولكنه في الوقت نفسه يرضى بالقليل وبالرخيص ، فهو يعنى بأن يعرف أشياء كثيرة بسرعة أكثر مما يعنى بمعرفة شيء واحد معرفة طيبة عميقة ، فليس لديه الوقت الكافي لذلك ، وسرعان ما يفقد كل ميل إلى استيعاب الأشياء وتعمق دراستها .

ومن أجل هذا كله صار أفراد الشعب الديمقراطي متوقرين متزينين لأن أحوالهم السياسية والاجتماعية تدفعهم باستمرار إلى الاشتغال بأمور جدية ، وإنهم ليعملون مع ذلك في طيش وتهور ، لأنهم لا ينفقون إلا وقتاً قليلاً في الانتباه إلى كل أمر من تلك الأمور ودراسته حتى الدرس ؛ فيجب أن تعد عادة عدم تركيز الانتباه هذه أكبر نقص في الخلق الديمقراطي .

غرور الأمريكيين القومي أكثر قلقاً وأعسر إرضاء من غرور الإنجليز

تفخر كل الأمم الحرة بأمجادها وتباهى بها ، ولكن شعورها بالعزة القومية لا يتجلى فيها جميعاً بصورة واحدة . فعندما يتصل الأمريكيون بأجنس ؛ يدون له أنهم لا يطيقون صبراً على أى نقد يوجه إليهم مهما كان طفيفاً ، على حين أنهم لا يشبعون من سماع المدح والثناء عليهم . فأقله مقبول ، أما أجزله فقلماً يرضيهم ، فهم يظنون يلحون عليك ويضايقونك باستمرار حتى يتزعروا منك الثناء عليهم ، فإن قاومت إلحافهم وتوسلاتهم تولوا هم الثناء على أنفسهم . فكأنى بهم يتشككون فيما فيهم من فضل ؛ فأرادوا أن يعرض على أنظارهم وعلى مسامعهم دائماً . وليس غرورهم نهماً فحسب ، بل قلق وغيور ، فهو غرور لا يمنح أحداً شيئاً ما ، على حين يتطلب المزيد باستمرار ، ولا يتحرج من أن يتوسل ويناضل ، في سبيل ما يرضيه في وقت واحد .

فلو قلت لأمريكي أن بلده طيب قال « نعم إنه لا مثيل له في العالم بأسره » وإن أنا أعجبت بما يستمتع به سكان بلاده من حرية أجنبي « إن الحرية شيء جميل قيم ، ولكن ما أقل الأمم الجديرة بالاستمتاع بها ! » وإن أشرت إلى طهارة الأخلاق التي تتميز بها الولايات المتحدة قال « إنى أستطيع أن أتصور الدهشة التي تستولى على الغريب الذي عرف الفساد المستشري في البلاد الأخرى ، عندما يدرك الفرق بيننا وبينها » ، وأخيراً أذعه وحده يفكر في نفسه ؛ ولكنه لا يلبث أن يعود إلى الهجوم ، ولا يتوقف إلا بعد أن يجبرني على تكرار كل ما سبق أن قلته له . إنه لمن المستحيل علينا أن نتصور وطنية متعبة ثرثرة أكثر من وطنية مثل هذا الأمريكي ، فهي وطنية تتعب حتى أولئك الذين يميلون إلى احترامها .

أما في إنجلترا فالحال غير الحال . فالإنجليز يستمتع في هدوء بالميزات الحقيقية أو الموهومة التي يعتقد أنها من خصائص بلاده . فإن كان لا يعترف للبلاد الأخرى بشيء من الفضل ، فهو لا يلحف في المطالبة بشيء منه لأمنه . فانتقاد الأجانب إياها لا يستفزه ،

ويكاد ثناؤهم عليها يحرك مشاعره ، فموقفه تجاه سائر العالم موقف كله تحفظ ، وفيه احتقار ، وفيه جهل ، فكبرياؤه ليست بحاجة إلى ما يغذيها لأنها تغذى نفسها بنفسها ، فمن عجب أن أمتين نشأتا حديثاً من أصل واحد تصبحان متضادتين في مسلكيهما وفي آدابهما العامة ، وفي حديثهما ، مثل هذا التضاد .

والمعروف أن عظماء الناس في البلاد الأرستقراطية ينعمون بعدة امتيازات كبرى تقوم عليها كبرياؤهم ، من غير حاجة لهم إلى السعي وراء الحصول على مزايا أخرى صغيرة قد تكون متصلة بها بشكل ما ، وإذا جاءتهم تلك الامتيازات الكبرى عن طريق الإرث ، فقد صاروا يعدونها بشكل ما جزءاً من أنفسهم ، أو على الأقل حقاً طبيعياً لهم ذاتياً في نفس أشخاصهم . فلا غرو أن صاروا لا يحسون إحساساً هادئاً مطمئناً بتفوقهم ، ولا يحلمون بأن يتباهوا بمزايا يعرفها كل إنسان ، ولا يتنازع فيها اثنان ، فهي ليست بالجدية الجدة التي تجعلها موضع حديث الناس . فالإنجليز يظنون ثابتين فيما تفردوا به من عظمة ، واثقين كل الثقة من أن الدنيا كلها تشهدهم ، فلا حاجة بهم إلى بذل أى مجهود لعرضها على الناس وعلى مسامعهم ، فليس ثمة أحد يحاول أن يزيلهم عن مكانتهم هذه ، فعندما تظطلع أرستقراطية بإدارة الشؤون العامة في البلاد اتخذت كبرياء أهله القومية هذا الموقف المتحفظ المستعلي الذي لا يبالي بغيره ، والذي لا مناص لطبقات المجتمع الأخرى من أن تحاكمهم فيه .

والأمر على العكس من ذلك وإن كانت أحوال الناس الاجتماعية لا تختلف بعضها عن بعض إلا اختلافاً طفيفاً ، فإن أدنى الميزات لها أهمية وشأن . ولما كان كل منهم يرى أن ملايين الناس حوله يستمتعون بميزات كالتي يستمتع بها تماماً أو تشبهها على الأقل ، أصبح غيوراً ، ذا كبرياء نهمة لا يرضى شيئاً ، وصار يتعلق بالتوافه ، ويدافع عنها بكل ما أوتي من قوة ومن ثبات . فالناس في البلاد الديمقراطية ، حيث أحوال المعيشة في تذبذب وتغير كثيرين ، لم يحصلوا على ما يستمتعون به من امتيازات إلا بالألمس القريب ، فلا غرو أن كان يطيب لهم أن يعرضوها على أنظار الناس لعلهم يقنعونهم ويقنعون أنفسهم كذلك بأنهم يستمتعون بها حقاً . وإذا كانت مميزات معرضة للزوال في أية لحظة ، صار أصحابها متيقظين لها دائماً ، حذرين من أن تفلت من أيديهم ، ويحرصون كل الحرص على إظهار أنهم مازالوا حائزين لها . فالناس الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية يحبون أوطانهم حبهم أنفسهم ، وسرعان ما ينقلون عادات غرورهم الشخصية إلى غرورهم من حيث هم أمة .

فغرور الأمة الديمقراطية ، ذلك الغرور القلق النهم ، يرجع كله إلى تساويهم في الأحوال الاجتماعية ، وإلى عدم استقرار هذه الأحوال نفسها حتى إن أعضاء أسمى طبقة من طبقات النبلاء ليظهرون نفس الشهوة إلى تلك النواحي الصغرى من حياتهم التي قد يكون فيها شيء متغير ، أو تكون موضع خلاف ونزاع . فالطبقة الأرستقراطية تختلف

دائماً عن سائر طبقات الأمة من حيث مدى امتيازاتها ، ومن حيث مدى دوام الامتيازات . ولكن كثيراً ما يحدث ألا تكون الفروق الوحيدة التي بين الأعضاء المتميزين إليها سوى مزايا عابرة دالمة ، تكتسب مرة وتزول أخرى في أى يوم من الأيام . ومن المعلوم أن أعضاء الأرستقراطيات القوية المتجمعين في عاصمة من العواصم ، أو في بلاط ملك من الملوك ، يتنازعون بشدة وعنف على تلك الامتيازات العابطة التي تتغير بحسب « الموضة » أو بحسب مشيئة سيدهم . فهم يدون إذن نحو بعضهم البعض تلك الغيرة الصيانية نفسها التي تحرك رجال الديمقراطيات ، ونفس الלהفة على اختطاف أدنى شيء يتنازع عليه أندادهم من امتيازات ، وكذلك يدون الرغبة نفسها في أن يعرضوا على الناس ما يتمتعون به منها .

فإن حدث ودخلت العزة القومية عقول رجال الحاشية ؛ لم يساورنى أى شك أنهم سيبدونها بنفس الطريقة التي تبديها بها الناس في الشعوب الديمقراطية .

الفصل السابع عشر

المجتمع في الولايات المتحدة مستثار وغطى رتيب في آن واحد

يبدو أن لا شيء أصلح لإيقاظ حب الاستطلاع في نفوس الناس ولتقويته، من مشهد الولايات المتحدة، حيث الآراء والقوانين والثروات في تغير متصل. حتى كأن الطبيعة الثابتة نفسها قد صارت هي الأخرى متغيرة، مادامت تتحول كل يوم بأيدي الإنسان وتغير تغيراً كبيراً. ومع ذلك فقد صار مشهد هذا المجتمع المضطرب غطياً مملأ في النهاية بعد أن يتأمل الرائي هذا المركب المتحرك برهة يستولى عليه السأم والضجر.

يكاد كل امرئ في الأمم الأرستقراطية يكون ثابتاً في مركزه الخاص، ولكن الناس، مع ذلك، مختلفون بعضهم عن بعض كل الاختلاف بشكل يستثير فينا الدهشة؛ فأهواؤهم وعاداتهم وآراؤهم وأذواقهم كلها متباينة كل التباين، فلا شيء فيهم يتغير، ومع ذلك فكل شيء مختلف عن الآخر. أما في الديمقراطيات فالأمر على النقيض من ذلك، فجميع الناس متماثلون، ويؤدونه بطريقة تكاد تكون واحدة. إنا لانفكر أنهم معرضون لتقلبات عظيمة وكثيرة الحدوث؛ ولكن مادامت الأحداث نفسها، حسناتها وشرها، تتكرر هي باستمرار، لم يعد شيء يتغير سوى أسماء الممثلين، على حين تظل المسرحية نفسها ثابتة. هذا، ويبدو مظهر المجتمع الأمريكي في حركة ونشاط دائبين لأن الناس والأشياء تتغير فيه باستمرار، ولكنه مع ذلك مجتمع غطى رتيب مملول، فجميع التغيرات التي تحدث فيه واحدة لا تختلف.

ولا يخفى أن للمواطنين في البلاد الديمقراطية ميولهم وأهواءهم الكثيرة، ولكن أغلبها يؤدي إما إلى حب المال، أو هو يصدر عنه. وليس مرد ذلك أنهم أضيق نفوساً من سواهم، بل إن أهمية المال لتكون عظيمة في مثل تلك العصور، فله فيها شأن كبير حقاً. فحين يكون جميع أعضاء المجتمع مستقلين بعضهم عن بعض أو لا يكرثون بعضهم لأحوال بعض، لم يكن يتسنى لأحد أن يستعين بآخر إلا بالنسي: مما يضاعف إلى غير حد الأغراض التي تتناول فيها الأموال، كما يزيد في الوقت نفسه من قيمتها. فعندما يزول عن كل قدم ما كان له من روعة وجلال، لم يعد الأصل ولا الحالة الاجتماعية، ولا المهنة، هي التي تميز

الناس بعضهم على بعض، أو تكاد تكون كذلك؛ ولم يعد غير المال يخلق فيهم الفروق ويجعلها بارزة واضحة، فرفع بعضهم فوق المستوى العام. وهكذا يزداد التمايز الناشئ عن الثروة كلما زالت المميزات الأخرى أو تضاءلت، فالمال في الأمم الأرستقراطية لا يصل إلى نقاط قليلة على محيط دائرة رغبات الإنسان، وهي دائرة واسعة كل السعة؛ على حين يبدو أنه يصل إلى جميع النقاط في البلاد الديمقراطية.

ومن ثم كان الغرام بالمال، من حيث هو دافع رئيسي أو ثانوي، راسخاً في صميم كل عمل يعمله الأمريكيون، مما يجعل في كل أهوائهم شيئاً من التشابه، مثل ذلك الذي نراه بين أفراد الأسرة الواحدة، والذي لا يلبث أن يجعل منظر أعضائها مملأ لمن يتأملهم. فتكرار حدوث هوى بعينه أو شهوة بعينها باستمرار أمر رتيب غطى، ولا تقل الطرق الخاصة التي تتبعها هذه الشهوة في إشباع نهمها غطية عنها نفسها.

ولا يستطيع الناس في بلاد ديمقراطية منتظمة مسالة، مثل الولايات المتحدة، أن يثروا عن طريق الحروب، ولا عن طريق شغل الوظائف العامة، ولا بالمصادرات السياسية - ومن ثم صار حب المال هو الذي يدفعهم إلى مزاوله الأعمال التجارية والصناعية. ومع أن هذه الأعمال كثيراً ما تؤدي إلى الاضطراب، وتغير الكوارث الفادحة، فإنها مع ذلك لا تزدهر من غير مراعاة لعادات منظمة صارمة؛ ولنظام غطى طويل، يستلزم القيام بعدة أفعال صغيرة تجري كلها على غط واحد.. وكلما اشتدت الشهوة إلى جمع المال، وجب أن تزداد هذه العادات انتظاماً، وهذه الأفعال الصغيرة غطية ورتابة، ولا بأس من أن نقول إن ما في رغبات الأمريكيين من عنف هو الذي يجعلهم منظمين كل الانتظام فيما يفعلون؛ فإن كان هذا العنف يخلق الاضطراب في عقولهم، فإنه يؤدي إلى تنظيم حياتهم.

إن ما ذكرته هنا عن أمريكا يصدق، في الواقع، على معظم أهل عصرنا، فالتنوع أخذ في الاختفاء من الجنس البشري كله حتى صرنا نجد طرق العمل والتفكير الوجداني نفسها قائمة في كل رجا من أرجاء العالم. ولا يرجع هذا إلى ازدياد تأثير الأمم بعضها في بعض، وازدياد محاكاتها لبعضها البعض بأمانة أدق فحسب، بل كلما ترك أهل كل قطر الآراء والوجدانات الخاصة بطبقة مغلقة، أو مهنة أو أسرة، فإنهم سيصلون جميعاً في وقت واحد إلى شيء أقرب إلى طبيعة الإنسان وتكوينه؛ وطبيعة الإنسان واحدة في كل مكان، وبذلك يزدادون تشابهاً حتى ولو لم يحاكيوا بعضهم بعضاً؛ مثلهم في ذلك مثل السياح المبعثرين في غابة عظيمة تخترقها مسالك كثيرة تتلاقى كلها في نقطة واحدة. فلو ظلوا يوجهون أنظارهم كلها صوب هذه النقطة المركزية، واتجهوا نحوها، لتقاربوا على غير تفضن منهم، ولو أنهم لم يقصدوا إلى البحث عن بعضهم البعض، ولم يكونوا قد رأوا أو عرفوا بعضهم بعضاً، فقد يدعشهم أن يجدوا أنفسهم قد تجمعوا والتقوا آخر الأمر في الموضع ذاته. فجميع الأمم التي تتخذ الإنسان موضوعاً لبحوثها - (الإنسان من حيث هو إنسان؛ وليس إنساناً معيناً بالذات)، وضرور محاكاتها، تنجبه كلها في النهاية نحو آداب أخلاقية واحدة، شأنها في ذلك شأن أولئك السياح الذين تلاقوا عند تلك النقطة المركزية في الغاية.

« الشرف »^(١) في الولايات المتحدة

وفي سائر البلاد الديمقراطية

يتبع الناس عادة طريقتين متمايزتين كل التمايز في حكمهم على ما يصدر من بنى جنسهم من أفعال. فأحياناً يزنونها بمقيار من تلك الأفكار البسيطة العامة الذائعة في كل بلاد العالم عن الحق والباطل، وأخرى يقدرونها بحسب قواعد قليلة خاصة كل الخصوص، لا تصدق إلا على عصر معين أو قطر معين، وكثيراً ما يختلف هذان المقياران، وقد يتضاربان أحياناً، ولكنهما لا يتدجان أبداً الواحد في الآخر، اندماجاً تاماً يجعل منهما مقياراً واحداً، ولا هما من جهة أخرى، يلغى أحدهما الآخر.

وكان الشرف في العصور التي بلغ فيها أقصى سلطانه، يتحكم في إرادة الناس أكثر مما يتحكم في معتقداتهم، فإن نزعة فطرية قوية تجعلهم، على الرغم من غموضها، يشعرون بقانون أهم وأقدم وأقدس، وقد يعصون هذا القانون أحياناً، ولكنهم مع ذلك يظنون يعترفون به باستمرار، فثمة أفعال اعتقدوا أنها دائماً فاضلة، ومحلة بالشرف معاً، مثل رفض امرئ أن يارز آخر تحداه.

وهذه الأمور الخاصة، ييسر تعليلها، في رأيي، بغير هوى بعض الأفراد المعينين، أو هوى بعض الأمم، كما هي العادة المتبعة في تفسيرها حتى الآن. فالجنس البشري معرض لاحتياجات دائمة وعامة خلقت له قوانين أخلاقية. ودرج الناس في كل عصر، وفي كل بلد، على أن يربطوا بها فكرة الذم والعار. فمن انتهك حرمة تلك القوانين فقد أساء عملاً، ومن اتبعها فقد أحسن صنعاً.

هذا، وقد تكون داخل مجتمع الجنس البشري الضخم، مجتمعات أصغر منه حجماً سموها أمماً، وحدث أن تكونت في قلب الأمم أقسام أخرى سموها طبقات أو طوائف. فكان كل مجتمع من هذه المجتمعات الصغرى يعد - تجوزاً - جنساً خاصاً من البشر قائماً بذاته.

(١) يقول المؤلف أنه يقصد بكلمة الشرف هنا جملة القواعد التي تجعل من يأخذ بها موضع احترام الناس وتكريمهم لا يصدر عنه من أفعال وتصرفات.

وعلى الرغم من أن كل مجتمع منها لا يختلف عن الجنس البشرى كله اختلافاً أساسياً في كل شيء، فهو مجتمع منفصل قائم بذاته إلى حد ما، له احتياجات معينة خاصة به يشعر بها. وإلى هذه الاحتياجات الخاصة يجب أن نعزو تلك التعديلات التي تؤثر بدرجات متفاوتة، وفي أقطار مختلفة، في طرق الحكم على أفعال الإنسان وسلوكه، وفي مدى التقدير الذي يجب أن يعطى لها، فمن المصلحة العامة والدائمة للبشر ألا يقتل الناس بعضهم بعضاً، ومع ذلك فقد يحدث أن مصلحة خاصة ومؤقتة من مصالح أمة ما، أو طائفة معينة من طوائفها، تقتضى تبرير قتل الإنسان أخاه الإنسان بل قد تقتضى بتكريم هذا القتل وتشريفه.

فليس الشرف إذن سوى تلك القاعدة الخاصة التي قامت على أساس حالة خاصة من أحوال المجتمع، والتي بسببها ترجى الأمة أو الطائفة المدح، أو توجه اللوم والتعزير إلى فعل معين من أفعال الناس. وليس أعظم في نظر العقل من فكرة مجردة، وهذا ما يدعوني إلى أن أبادر وأستعين بالحقائق وضرب الأمثال، أوضح بها ما أقصد إليه من معنى.

وسأختار أغرب نوع من أنواع «الشرف» عرفه العالم، وعرفناه نحن كذلك حق المعرفة، وأقصد ذلك الشرف الأرستقراطي الذي نشأ في المجتمع الإقطاعي، وسأوضحه بما ذكرته من قبل، كما سأوضح المبدأ بهذا المثل عينه.

لست هنا بصدد البحث عن الزمن الذي ظهرت فيه أرستقراطية العصر الوسيط، ولا عن الطريقة التي قامت بها، ولا عن سبب انفصالها عن سائر الأمة ذلك الانفصال الكبير، بل ولا عن الدواعي التي أدت إلى إرساء قواعد سلطتها وتوطيدها، ولكنني سأعده وجودها حقيقة مقررة وأحاول أن أعلل وجهة نظرها الخاصة (التي كانت تنظر منها عادة) إلى الجزء الأعظم من أفعال البشر.

فأول ما يسترعى النظر أن الأفعال في العالم الإقطاعي لم تكن تمدح أو تذم دائماً من أجل ما لها من قيمة أصيلة فيها، ولكنها كانت تقدر أحياناً من حيث الشخص الذي تصدر عنه، أو تقع عليه، دون أي اعتبار آخر، وهذا أمر يغض يفته الضمير العالمي، فثمة أفعال معارضة لا يبالى بها الرجل العادي الذي من السهولة قد تجر العار على النبيل؛ وثم أفعال أخرى تبدل صيغتها كلها بحسب إن كان الشخص الذي صدرت عنه من الأرستقراطيين أو من خارج دائرتهم.

فما أن ظهرت هذه الأفكار المختلفة حتى كون هؤلاء البلاء من أنفسهم هيئة ممتازة وسط الشعب الذي يحكمونه من صياصي حصونهم الحريزة المقامة على شواطئ الجبال، والتي يعز الوصول إليها، ولكي يصونوا هذا الموقع الخاص الذي تستند إليه قوتهم، كان لابد لهم من مزايا سياسية ومن معيار الحق والباطل، والفضيلة والرذيلة، يطبق عليهم وحدهم.

فإن تكن فضيلة معينة أو رذيلة معينة خاصة بالبلاء، أكثر مما تخص الطبقات الأخرى التي دونهم، وإن تعد بعض الأفعال أموراً غير معاقب عليها عندما تمس العبد، على حين أنها

تعد إجراماً عندما تمس النبيل - فذلك أمور تحكمية في الغالب ، أما نسبة الشرف أو العار إلى أفعال الإنسان بحسب حالته الاجتماعية فقد كانت نتيجة النظام الداخلي لجماعة أرستقراطية . وكانت كذلك فعلاً في جميع البلاد التي كان فيها أرستقراطية . فمادام هناك أثر للمبدأ فستظل هذه الخصائص قائمة . فاستغواء زغبة قلما يחדش اسم الرجل الأمريكي الذي استغواها ، أما أن يتزوج بها فهذا العار كل العار .

كان الشرف الإقطاعي يدعو إلى الانتقام في بعض الأحوال ، على حين كان يسم من يتسامح في الإهانة بميسم العار ، ولكنه كان في غيرها يأمر الناس بكبح أهوائهم الخاصة ، ويدعوهم إلى إنكار ذواتهم ، فهو لم يتخذ مبادئ الإنسانية والرحمة قانوناً له ، ولكنه مع ذلك كان يعلى من قيمة الكرم ويهتم به اهتمامه بفعل الخير ، لقد سمح للناس بأن يغتوا عن طريق المقامرة أو الحروب ، بدلاً من أن يثروا عن طريق العمل ، وكان يفضل الجرائم الكبرى على المكاسب الضئيلة ، ويستسيغ الطمع أكثر مما يستسيغ الشح ، وكثيراً ما كان يحيز حتى العنف نفسه . أما الخداع والغدر فلم يكن نصيبهما عنده سوى الاحتقار .

لم تنشأ هذه الأفكار الغربية من أهواء أولئك الذين تصوروا . فالطبقة التي وصلت إلى القمة وعلت على سائر الطبقات ، والتي تبدل جهوداً دائمة لصيانة مركزها السامي هذا ، ترى أن الواجب يقتضيها أن تغالى بقيمة الفضائل التي تتجلى فيها العظمة والروعة الخلاب ، والتي يتسنى الجمع بينها وبين الكبرياء ، وحسب السلطان في سهولة ويسر . فلا يتردد الناس من هذه الطبقة في أن يقبلوا نظام الضمير « الطبيعي » كي يجعلوا هذه الفضائل الأسبقية على غيرها ، وإنما نستطيع أن نتصور أن بعض الرذائل التي فيها جرأة ، وفيها تألق قد ترتفع إلى مرتبة فوق تلك الفضائل الهادئة التي لاتنفج فيها . فوجود أرستقراطية من هذا القبيل في المجتمع قد يجعل مسلكها هذا أمراً لامناص منه .

كان النبلاء في العصور الوسطى يضعون الشجاعة الحربية على رأس الفضائل ، ويعدونها بديلاً من الكثير منها . وهذا رأى عجيب آخر ينشأ بالضرورة من حالة المجتمع الخاصة التي يعيشون فيها . لقد قامت الأرستقراطية الإقطاعية على أساس الحروب ؛ فسلطانها تأسست بقوة السلاح ، وصينت كذلك بقوة السلاح ، ومن ثم لم تكن بحاجة إلى شيء أكثر من الشجاعة الحربية ، فلا غرو أن أثرت هذه الفضيلة على سائر الفضائل . فكل ما ينم عليها ، حتى وإن جاء مخالفاً للعقل ، ومجافياً للإنسانية ، كان موضع استحسان ؛ وكثيراً ما كانت توصى به آداب العصر وعاداته . هذا هو المبدأ الأساسي ، أما أهواء الناس فكانت لاتتجلى إلا في تفاصيل صغيرة . فإن اعتبر امرؤ لطمة خفيفة على الصدغ إهانة لاحتتمل ، ويضطر إلى مبارزة ذلك الذي لطمه ويقتله فذلك ليس سوى قاعدة تحكمية . أما إن كان النبيل لا يستطيع أن يتقبل في هدوء إهانة ما ، ويوصم من أجلها بالعار إن هو تقبل اللطمة من غير أن يقاتل ، فذلك نتيجة مباشرة من نتائج المبادئ الأساسية ومن مقتضيات الأرستقراطية الحربية واحتمالاتها .

إنه لحق إذن، إلى حد ما، أن قوانين الشرف هذه كانت قوانين متقلبة لها أهواؤها، ولكن تقلباتها هذه كانت محصورة مع ذلك في حدود معينة وضرورية. فالقاعدة الخاصة التي كان يسميها أجدادنا «شرفاً». بعيدة كل البعد عن أن تكون في نظري، قانوناً تحكيمياً، ولست أتردد مطلقاً أن أعزو أبعد أواخرها عن الانسجام، وأكثرها غرابة، إلى عدد قليل من الاحتياجات الثابتة التي لا تتغير المتأصلة في المجتمعات الإقطاعية.

ولو شئت أن أتابع فكرة الشرف الإقطاعي في ميدان السياسة لما وجدت أية مشقة في تفسير مطالبها ومقتضياتها. فحالة المجتمع في العصر الوسيط؛ وحالة مؤسساته السياسية، كانت على نحو جعل سلطة الأمة العليا لاتحكم المواطنين بشكل مباشر أبداً. فليس لهذه السلطة وجود في نظر الشعب: فكل شخص منهم كان تابعاً لرجل معين، عليه أن يطيعه ويذعن له، وأنه بواسطة هذا الرجل، يصبح على غير علم منه؛ متصلاً بسائر الناس. فنظام الدولة في المجتمع الإقطاعي يقوم كله على أساس من عاطفة الولاء لشخص السيد، ومن ثم فالقضاء على هذه العاطفة يعنى الفوضى والاضطراب. وكان الولاء لرئيس سياسي، زيادة على ذلك، عاطفة يستطيع كل عضو من أعضاء الأرستقراطية أن يقدر ما لها من أهمية وشأن. فكل واحد منهم كان تابعاً ومتبوعاً يطيع ويأمر. فالبقاء على الولاء للسيد المسموع الكلمة، والتضحية بالنفس في سبيله إذا قضى الأمر، ومشاركته فيما يصيبه من خير أو شر، والوقوف إلى جانبه في كل ما يضطلع به من أمور - هذه هي المطالب الأولى التي كان يقتضيها الشرف الإقطاعي من حيث العلاقة بالمؤسسات السياسية الغالية على تلك العصور. لقد كان الرأي العام يصم جريمة عدم الولاء بوصمة شديدة غير معهودة وقد اخترعوا لفظة شنيعة كل الشناعة للدلالة على هذه الجريمة - فقد سموها «غدرأ».

وعلى العكس من ذلك، فإننا لانجد في العصور الوسطى سوى بضعة آثار قليلة من تلك العاطفة التي كانت عماداً لحياة الشعوب في العصور القديمة؛ وأقصد بها عاطفة الوطنية. فحتى لفظة «الوطنية» نفسها ليست قديمة في تاريخ اللغة (وحى كلمة الوطن *patrie* لم تحر بها أقلام الكتاب الفرنسيين إلا في القرن السادس عشر) فقد كانت المؤسسات الإقطاعية تحفى البلاد جهلتها عن عيون الناس؛ وتقلل من ضرورة محبتهم إياها! لقد نسيت الأمة في زحمة العواطف التي ربطت الناس بالأشخاص. فلم يكن جزءاً إذن من قانون الشرف الإقطاعي الصحيح أن يظل المرء مخلصاً لوطنه. لا لأن محبة الأوطان لم تكن في قلوب أجدادنا، ولكنها كانت عندهم أشبه شيء بفريزة طبيعية ازدادت قوة ووضوحاً كلما أُلغيت الطبقة الأرستقراطية وتركزت سلطة الشعب العليا.

ويستبين لنا هذا جلياً من الأحكام المناقضة التي تصدرها الشعوب الأوربية في مختلف الأحداث التي مرت بها في تاريخها، وذلك بحسب الأجيال التي تصدر هذه الأحكام.

فكان الحادث الذى فضح الكونستابل دو بوربون^(١) بين معاصريه أنه حمل سلاحه ضد بلاده. هذا وإننا لنصمه الآن بأقذع أنواع العار كما وصمه به أجدادنا فعلاً؛ ولكن لسبب آخر، هو أنه يحمل سلاحه ضد وطنه.

اخترت أن أوضح المعنى الذى قصدته «بالشرف» فى العصر الوسط لأن سمات هذا الشرف بارزة ومؤلفة لنا أكثر من سماته التى له فى أى عصر آخر، ولكن كان يصح لى أن أختار مثلاً من أى عصر آخر، ولو أنى فعلت، لوصلت إلى النتيجة نفسها، ولكن من طريق آخر.

ومع أن معرفتنا بالرومان أقل كلاً من معرفتنا بأجدادنا، فإننا لنعلم مع ذلك، حق العلم، أنه كان عندهم أفكار معينة عن الجسد، وعن العار، لم تستمد مباشرة من المبدأ العام عن الحق والباطل. فقد كانوا يحكمون على الكثير من أفعال الناس بأحكام تختلف باختلاف المحكوم عليهم من حيث هم مواطنون أو أجانب، أحرار أو عبيد، وكانوا يشعرون على الرذائل ويشهرون بها فى كل مكان، ويشيدون ببعض الفضائل ويغالون بها كل المغالاة. قال بلوتارك^(٢) فى ترجمته لحياة كريولانس؛ فى ذلك الزمان، كانت الشجاعة فى الحروب موضع تكريم وتشريف فى روما أكثر من سائر الفضائل، حتى إنهم سموا كل ضروب الشجاعة، باسم هذا الضرب الواحد منها وهو اللفظ اللاتينى virtue، فهل ثمة إنسان يمكن أن يشق عليه أن يدرك تلك الحاجة الخاصة التى كان يتطلبها هذا الشعب الذى خلق ليفتح العالم كله؟

ويصدق هذا إلى حد ما على الجماعات الديمقراطية، كما يصدق على غيرها، وسأشرع فى التدليل على ذلك متخذاً الأمريكيين مثلاً.

فلا تزال توجد بضعة آراء مفككة عن معانى الشرف الأرستقراطى القديم فى أوروبا، مبعثرة بين ما عند الأمريكيين من آراء، إلا أن هذه الآراء التقليدية قليلة العدد، ليس لها فى البلاد سوى جذور قليلة، كما ليس لها سوى قوة ضئيلة. فهى أشبه بالديانة التى لا تزال لها بضعة معابد قائمة، على الرغم من أن الناس لم يعودوا يؤمنون بها. ولكن بين هذه الأفكار

(١) هو شارل دو بوربون Constable de Bourbon (١٤٩٠ - ١٥٢٧) أبهى شجاعة فائقة فى معركة مارينانو بإيطاليا سنة ١٥١٥ فى أوائل عهد الملك فرنسوا الأول، ثم حدث خلاف شديد بينه وبين أم الملكة فانقلب على فرنسا وتآمر عليها مع أعدائها وقاد جيشاً ضدها وانتصر عليها فى موقعة Rebecca بإيطاليا (١٥٢٥) وهى الموقعة التى قتل فيها الفارس «بايار» وهو يدافع عن بلاده. وبينما هو يلفظ أنفاسه رأى دو بوربون هذا أمامه فلامه على خيائنه فرنسا وحمل السلاح ضد الوطن ووصفه بالفدر والحيانة.

(٢) بلوتارك Plutarch (٤٦ - ١٢٠م) أديب وفيلسوف إغريقى عاش مراراً فى روما يحاضر الناس فى الفلسفة وغيرها وتعرف بكثير من رجالها. وتقوم شهرته على كتاب «العظماء» ويحتوى على ٤٦ شخصية إغريقية، قابلها بنظائرها من الشخصيات الرومانية وقد ترجم جزء من الكتاب إلى العربية ونشر سنة ١٩٢٨ مطبوعاً بمطبعة دار مجلة المصور التى كان يحررها المفطور له الأستاذ إسماعيل مظهر.

التي عن الشرف الخارجى، والتي تكاد تطمس معالمها، قامت بضعة أفكار جدد يصح أن نسميها في عصرنا بالشرف الأمريكى .

سبق أن بينت كيف كانت الأحوال تدفع الأمريكيين باستمرار إلى الاشتغال بالتجارة والصناعة، فأصلهم وأحوالهم الاجتماعية، ومؤسساتهم السياسية، بل والإقليم الذى يعيشون فيه، كلها تدفعهم في هذا الاتجاه بقوة لا قبل لأحد منهم بمقاومتها، فحالهم الحاضرة إذن هي حالة جماعة تجارية صناعية أقيمت وسط بلاد جديدة مترامية الأطراف لانهائية لحدودها. فجعل همهم أن ينقبوا فيها بحثاً عن المكاسب، تلك هي السمة التي يتميز بها الشعب الأمريكى بوجه خاص على سائر الشعوب في الوقت الحاضر .

فكل هذه الفضائل المادئة التي تجعل المجتمع يسير في أموره بانتظام، وتشجع الناس على الأعمال التجارية والصناعية - ستكون عند هذا الشعب إذن موضع التبجيل والتكريم، ولا يسع أحداً أن يهملها من غير أن يستهدف لاحتقار الشعب . أما الفضائل العتيقة الصاخبة التي كثيراً ما تهر الجماعة، وتشيع فيها الاضطراب بأكثر مما تهرها، فيضعها هذا الشعب نفسه، على العكس من ذلك، في مرتبة ثانوية، فمن يهملها لا يفقد تقدير الجماعة واحترامها، وأما من يستنكسك بها فقد يتعرض لفقدانها .

وكذلك يصنف الأمريكيون رذائل الناس تصنيفاً لا يقل تحكماً عن تصنيفهم الفضائل؛ فثم يضع نزعات معينة تبدو للعقل العام وللضمير العالمى أنها موضع نقد وتعزيز، ولكنها قد تتفق مع حاجات الجماعة الأمريكية الخاصة، ومن ثم لم يكن يوجه إليها سوى اللوم الرفيق، بل إنها نزعات ثانوية يصح أن نتخذها هنا مثلاً على ذلك بوجه خاص . فكيف يظهر الأمريكى أراضي هذه القارة الواسعة غير المأهولة التي هي ميدانه الخاص، من الأشجار، وكفى يحرقها ويطورها، كان بحاجة إلى رغبة نشيطة دفاعة تسدده باستمرار في أعماله، ولا يمكن أن تكون هذه الرغبة غير الرغبة في الثراء، فليست الرغبة في الثراء موضع ذم واستهجان في أمريكا، وما دامت لا تتعدى الحدود المرسومة لها لكفالة الأمن القومى، فإنها توضع في مركز التشريف . فما كان أجدادنا يصمون في العصور الوسطى بوصمة الطمع والجشع، يتندحه الأمريكى من حيث هو مطمح نبيل خليق بكل ثناء، كما كان يعد تماماً هذا التحمس الشديد للفتح والغزو، وذلك المزاج الحربى اللذين حملهم إلى ميادين القتال، جنوناً وحشياً أعمى .

وما أيسر ما تقتنى الثروات في الولايات المتحدة؛ وما أسهل ما تضع! فالبلاد لا حدود لها، ومواردها لا تنفذ، ولدى أهلها جميع الاحتياجات وكل الرغبات التي يقتضيها مخلوق نام، فمهما كانت جهودهم فحولهم خيرات وأموال أكثر مما يمكن أن يطمعوا في إحرازه من الأموال والخيرات . فليس خراب بضعة أفراد - وهو أمر يتيسر إصلاحه في وقت قصير - هو الذى يؤدي إلى دمار مثل هذا الشعب . أما الذى يؤدي إلى دماره حقاً

لخمول الجماعة كلها وترهلها. فالإقدام على تنفيذ المشروعات التجارية والصناعية هو السبب الأول في تقدم الأمة الأمريكية، وإليه ترجع قوتها وعظمتها، فالأعمال التجارية والصناعية هذه أشبه ما تكون «بباصيص» كبير يظل يجسر فيه عدد صغير من الناس باستمرار. على حين تروبح فيه الدولة نفسها دائماً، فمثل هذا الشعب يجب أن يشجع دائماً على الإقدام على المضاربة التجارية، وعلى وضعها موضع التجليل. ولكن لا يخفى أن كل مضاربة جريئة تجعل ثروة المضارب وثروات من يضعون ثقتهم فيه كلها في خطر. فالأمريكيون الذين يجعلون من التهور في الشئون التجارية فضيلة، لاحق لهم في أن يصموا بالعار أولئك الذين يمارسون هذا التهور التجاري، وإلى هذا ترجع تلك الشفقة الغريبة التي يبديها أهالي الولايات المتحدة على من يفلسون من رجال التجارة والصناعة، فهذا الإفلاس لا يؤثر بحال في شرف التجار عندهم، وهنا يختلف الأمريكيون عن جميع الشعوب التجارية في عصرنا، لأن الأمم الأوروبية فحسب، ومن ثم كانوا لا يشبهون أية أمة من تلك الأمم من حيث موقعهم. ولا من حيث احتياجاتهم.

فجميع هذه الرذائل التي تؤدي إلى إضعاف الأخلاق في أمريكا. وتعمل على قصم الروابط الزوجية فيها، تواجه بدرجة من الشدة لا نظير لها في سائر أقطار العالم. ويدور لأول وهلة أن هذا الأمر يتناقض تناقضاً غريباً مع ما عرف به الأمريكيون من التسامح في أمور أخرى، فلا يسع المرء منا إلا أن يدهش من أن يصادف في وقت واحد، وفي بلد معين أخلاقيات مترهلة كل الترهل، وصارمة كل الصرامة، ومع ذلك فهذه الأمور أقل تنافراً وعدم انساق عما تبدو فعلاً. فالرأى العام في الولايات المتحدة رفيق كل الرفق في قمع الإسراف في حب المال، مادام هذا الحب يؤدي إلى ازدهار الأمة وإلى عظمتها التجارية؛ على حين أنه ينهى على الناس ما فيهم من رذائل، وما فيهم من ترهل في الأخلاق بوجه خاص، ذلك الترهل الذي يصرف الناس عن السعي وراء السعادة والازدهار، ويعمل على تعكير صفو النظام في الحياة المنزلية؛ وهو النظام الذي لا غنى عنه للنجاح في الأعمال الصناعية والتجارية. فكيف يكسب الأمريكيون احترام بني وطنهم اضطروا إذن إلى أن يأخذوا أنفسهم بالعادات المنظمة. ولا خير من أن نقول في هذا الصدد، إنهم يقدرونها مسألة من مسائل الشرف أن يحيا حياة تتسم بالعفة.

وتم نقطة أخرى تتفق فيها فكرة الشرف الأمريكي هذه مع أفكار الشرف المعترف بها في أوروبا. فهم يضعون الشجاعة على رأس الفضائل ويعدونها أعظم الضروريات الأخلاقية للإنسان، إلا أن فكرة الشجاعة نفسها تتخذ عندهم صبغة أخرى، فالناس في الولايات المتحدة لا يقدرون الشجاعة الحربية في شيء، أما نوع الشجاعة الذي يعرفونه حق المعرفة، ويقدرونه حق قدره فذلك الذي يدفع المرء إلى اقتحام أخطار المحيط كي يصل إلى الميناء قبل غيره، وإلى أن يتحمل ما يصادفه من ضروب الحرمان في الفلوات والقفار دون أن يتذمر أو يشكو، والوحدة عندهم أقسى من الحرمان. فالشجاعة عندهم هي تلك التي

تجعلهم لا يكادون يحسون فقدان ثروتهم التي أجهدوا أنفسهم في جمعها، وتدفعهم في الحال إلى بذل جهود جديدة في سبيل جمع ثروة غيرها، فالشجاعة التي من هذا القليل ضرورية كل الضرورة لصيانة الجماعة الأمريكية والمحافظة على استدامة الرخاء فيها، وإنهم ليجدون في هذا الضرب من الشجاعة شرفاً لهم ومجداً، فمن يتضح أنه يعوزه شيء منها فقد جر على نفسه الخزي والعار .

هذا، وثم صفة أخرى قد تصلح لإبراز فكرة هذا الفصل بصورة أقوى، ففي كل مجتمع ديمقراطي مثل مجتمع الولايات المتحدة، حيث الثروات صغيرة وغير مأمونة، نجد أن كل إنسان يعمل؛ والعمل كما لا يخفى يفتح الأبواب لكل شيء. وقد غير ذلك وجه مسألة الشرف، وحوّلها ضد الكسل. وقد صادفت في أمريكاً شاباً أثرياً لا يميلون إلى بذل أي مجهود، ولكنهم اضطروا مع ذلك إلى اتخاذ حرفة لهم؛ فمزاجهم وثروتهم خولا لهم أن يظلوا بغير عمل، ولكن الرأي العام لا يرضى عن ذلك، وللرأى العام سلطان لا يحصى. أما في البلاد الأوربية فالأمر على العكس؛ فالأرستقراطية لا تزال فيها في صراع مع ذلك الفيضان الجارف الذي يكاد يغمرها، فكم من مرة رأيت فيها أشخاصاً تحفزهم احتياجاتهم ورغباتهم باستمرار إلى العمل، ومع ذلك يظلون كسالى خشية أن يفقدوا احترام بني طبقتهم. وعرفت أشخاصاً أذعنوا للملل والحرمان وآثروهما على العمل والكدح، فلا يسع الواحد منا إلا أن يدرك أن هذين الالتزامين المتناقضين قاعدتان مختلفتان من قواعد السلوك، وأنهما يرجعان مع ذلك، إلى فكرة الشرف هذه أصلاً .

فما كان يعده أجدادنا شرفاً مطلقاً، لم يكن في الواقع سوى شكل واحد من أشكال الشرف، فهم يطلقون لفظة الجنس، على ما ليس غير نوع واحد من الأنواع التي تدرج تحته. فالشرف موجود إذن في العصور الديمقراطية وجوده في العصور الأرستقراطية، ومن اليسر علينا أن نبين أنه يتخذ في الأولى مظهراً آخر غير ما يتخذه في الثانية، وليست مطالبه مختلفة فحسب، بل سنرى توأماً أنها أقل عدداً وأقل تحديداً، وأن قوانينه لم تكن تراعى بدقة وصرامة .

إن مركز الطبقة المغلقة في المجتمع لأعجب دائماً من مركز الشعب وأغرب. فليس شيء في العالم، أكثر غرابة واستثناء من جماعة صغيرة تتكون دائماً من أسر متعينة تظل هي هي ثابتة لا تتغير (كما كانت الأرستقراطية في العصر الوسيط)، غرضها أن تجعل ما ورثته من التربة والثروة والقوة؛ مقصوداً على أعضائها وحدهم، وتورثها هي أبناءها كذلك؛ ولكن كلما كان مركز جماعة ما أكثر استثناء وشذوذاً، ازدادت احتياجاتها الخاصة، واتسع مدى رأيها في أمور الشرف باتساع هذه الاحتياجات وازديادها .

ومن ثم صارت قوانين الشرف في الأمة الديمقراطية الخالية من الطبقات المغلقة؛ أقل دائماً من حيث العدد مما هي في أية أمة أخرى. فإن حدثت وتكونت أم ينلر أن نجد فيها

أى طبقات خاصة، انحصرت فكرة الشرف عندها في عدد صغير من الأقوال والحكم، تظل تقرب شيئاً فشيئاً من القوانين الأخلاقية التى يتبناها بنو الإنسان في مجلتهم.

وهكذا تصبح قوانين الشرف ومطالبه أقل غرابة وأقل تنوعاً وعدداً في الأمة الديمقراطية منها في الأمة الأرستقراطية، كما تصبح كذلك أكثر خصوصاً وإيهاماً، وهى نتيجة ضرورية لما سبق. فإذا كانت السمات التى يتميز بها الشرف أقل عدداً وأقل غرابة، فلا بد أن كان تمييزها صعباً كل الصعوبة في بعض الأحيان. هذا، وثم أسباب أخرى يصح إضافتها إلى ما سبق. ففي الشعوب الأرستقراطية عتياً كان الجيل إلى الجيل في العصور الوسطى؛ فقد كانت كل أسرة أشبه بالشخص الخالد، ولم تكن حالة الآراء أميل إلى التبدل والتغير من الأحوال الاجتماعية نفسها، فكان كل واحد إذن يجعل نفس الأغراض نصب عينه على الدوام، ينظر إليها ويتأمل من وجهة النظر نفسها كذلك، وتدرجياً أصبح قادراً على أن يدرك أدنى تفصيل من التفصيلات إدراكاً واضحاً، وكان لامنص لقدرته على التمييز هذه، من أن تصبح آخر الأمر دقيقة كل الدقة. وهكذا يتبين لنا أنه لم يكن عند الناس في عصور الإقطاع آراء خارقة للعادة بشأن مسائل الشرف فحسب، بل كان كل رأى من آرائهم تلك واضحاً في أذهانهم كل الرضوح وعدداً كل التحديد.

ولا يمكن أن تكون هذه هى الحالة في بلاد مثل أمريكا، حيث الناس جميعاً في حركة دالمة؛ وحيث المجتمع الذى يتغير كل يوم بما يقوم به من عمليات، يغير آراءه بتغير احتياجاته، ففي مثل هذه البلاد نجد لدى الناس لغات من قواعد الشرف، ولكنهم قلما يجدون الوقت لحصر انتباههم فيها.

وحى إن كان المجتمع ثابتاً لا يتطور، لظل من المسير علينا تحديد المعنى الذى يجب أن تنطوى عليه لفظة الشرف. ففي العصر الوسيط حيث كان لكل طبقة قانونها الخاص بالشرف، لم يكن ثم رأى واحد يمكن أن يقبله عدد كبير من الناس في وقت واحد، مما جعل إعطاءه شكلاً معيناً دقيقاً أمراً ممكناً. وكان هذا ميسوراً لأن جميع الذين قبلوه هم مكانة واحدة وخاصة بهم وحدهم، فكانوا بذلك مبالين بالطبع إلى الاتفاق على نقاط قانون لم يوضع إلا من أجلهم وحدهم.

وهكذا أصبحت قوانين الشرف نظاماً كاملاً مفصلاً كل التفصيل، يتضمن كل شيء يمكن أن يتوقع حدوثه، وفيه معيار ثابت ومحسوس دائماً، يطبق على أفعال الإنسان ومظاهر سلوكه. ففي الأمم الديمقراطية التى من أمثال الأمة الأمريكية، حيث تختلط مراتب الناس ودرجاتهم بعضها ببعض؛ وحيث المجتمع كتلة واحدة مفردة، تتكون من عناصر متشابهة (وإن لم تكن متعادلة تمام التعادل) كان من المستحيل أن يتم الاتفاق سلفاً على الأمور التى يمكن أن يسمح بها قانون الشرف، والتى لا يسمح.

لاشك أن في هذا الشعب بعض احتياجات قومية أدت إلى ظهور آراء في موضوعات

تعلق بالشرف تشرك فيها الأمة جمعاء، ولكنها نقاط لا تخطر أبداً بعقول الجماعة بأسرها في وقت واحد، ولا بشكل واحد أو بشدة واحدة، فقانون الشرف موجود ولكن ليس ثمة أجهزة تعمل على نشره بين الناس وشرحه لهم .

هذا وإن الاضطراب ليزداد بشدة في بلد ديمقراطي مثل فرنسا، حيث الطبقات المختلفة التي كانت قوام بنية المجتمع السابق قد تقاربت، ولكنها لم تندمج بعضها في بعض، فهذه الطبقات تسعرد كل يوم آراء متنوعة، وأحياناً متضاربة، عن الشرف، وفيها يهجر كل إنسان بحسب مشيئته وهواه، جزءاً من عقيدة أجداده ويستبقى جزءاً آخر حتى لم يعد يتبنى مطلقاً أن تقام قاعدة عامة وسط إجراءات تحكيمية كثيرة هذه الكثرة - ويكاد يكون مستحيلاً أن نتبأ بأى الأفعال ستكون موضوع شرف وأنها موضوع فضيحة وعار على مرتكبها، فهذه الأوقات وأمانها أوقات بؤس وشقاء ولا شك، ولكنها مع ذلك أوقات قصيرة الأجل .

ولما كان الشرف في البلاد الديمقراطية غير محدد تمام التحديد، ضعف نفوذه بالطبع . فمن الصعوبة بمكان أن يطبق في ثقة وباستمرار قانون غير معروف تمام المعرفة . فإن لم يستطع الرأى العام، وهو الشارح الطبيعي لقوانين الشرف، إن لم يكن أعظم شراحها جميعاً، أن يميز كل التميز الجهة التي ينبغي أن يوجه إليها المدح أو الذم، لا يسعه إلا أن يصدر أحكاماً نائية قلقة مشكوكاً فيها . هذا فضلاً عن أن الرأى العام قد يتناقض مع نفسه في بعض الأحيان، وفي أخرى أكثر من السابقة قد لا ينجز شيئاً ما، ويدع الأمور وشأنها تجري في أعينها .

كذلك يرجع ضعف حاسة الشرف في البلاد الديمقراطية إلى عدة أمور أخرى . ففي البلاد الأرستقراطية نفسها لا يستمسك سوى عدد قليل من الناس بالأفكار الخاصة بالشرف هذه، وهو عدد محدود، وكثيراً ما يكونون بمنأى عن سائر المواطنين . ومن السهل أن يربط الشرف في عقولهم بكل ما يميز به مركزهم الخاص، فينتجلى لهم على أنه الميزة الكبرى لمكانتهم الموهودة، ولذا فإنهم يطبقون قواعده الخاصة بكل تلك الحماسة التي يقتضيا إنجاز مصلحة شخصية ويشعرون بعاطفة قوية تدفعهم إلى الإذعان لمطالبه ومقتضياته .

وبدو هذه الحقيقة جلية في كتب القانون القديمة (المعروفة بذوات الحروف السود)، وبخاصة التي تعالج شئون المحاكمة بطريق المبارزة، فقد كان الأشراف مضطرين في خصوماتهم إلى استخدام السيوف والخرايب، على حين كان العبيد والأقناء لا يستعملون فيما بينهم غير العصي، فهؤلاء الأقناء لا شرف عندهم، كما تقول تلك الكتب القديمة . وليس معنى ذلك على نحو ما يمكن تخيله في عصرنا الحاضر، أنهم كانوا محترقين، بل يعنى أن أفعالهم وسلوكهم لا يتقدر بنفس المعيار الذى يقدر به سلوك الأرستقراطيين وأفعالهم .

وقد يدهش المرء لأول وهلة، أن يدرك أنه عندما تكون حاسة الشرف هذه واضحة بارزة، تكون مطالبها غريبة عادة كل الغريبة، لدرجة أنه يبدو أن طاعتها تكون ألزم، كلما ازدادت هذه المطالب بعداً عن المعقول؛ ومن ثم فقد استخلص بعض الناس، أن قوانين الشرف تقوى من جراء إفراطها هذا، والحق أن هذين الأمرين كليهما، يرجعان إلى مصدر واحد بعينه، مع العلم بأن أحدهما ليس مستمداً من الآخر. وقد يصبح الشرف غريباً شاذاً نسبة خصائص الاحتياجات التي يمثلها، وقلة عدد من يستشعرون هذه الحاجات، فمن أجل أنه يدل على احتياجات من هذا القبيل، صار له نفوذ كبير، فلا تزداد فكرة الشرف قوة من أجل غرابتها ولكنها غريبة وقوية من أجل هذا السبب عنه وهكذا.

وزيادة على ذلك، فكل رتبة أو درجة من رتب الأمم الأرستقراطية أو درجاتها تختلف عن الأخرى، على حين تظل جميع هذه الدرجات والمراتب ثابتة فيها. ولكل امرئ في دائرته التي ينتمى إليها مركزه الذي لا يستطيع أن يزياله، فهو يعيش فيه مع غيره من الناس المقيدون بالقيود نفسها. فليس في الأمم شخص واحد يأمل أن لا يراه الناس، أو يخشى ألا يروه، وليس بينهم واحد في مركز وضع يمنعه من أن يكون له مسرح خاص يمثل عليه دوره أمام النظارة، وليس يستطيع أحد أن يتحاشى المدح أو الذم بسبب أنه حامل مغمور.

والأمر على العكس من ذلك في البلاد الديمقراطية، حيث يندمج أعضاء الجماعة كلهم في نفس الحشد، وحيث هم في حركة مستمرة، فليس للرأى العام في هذه البلاد سلطان قوى، لأنهم يخفون عنه في كل لحظة ويفلتون دائماً من سلطانه. ومن ثم كانت مقتضيات الشرف فيها أقل طغياناً وأقل صرامة منها في سائر البلاد، لأن الشرف لا يعمل إلا ليكون عمله هذا سافراً معروضاً على مرأى من الجمهور فحسب، فهو في هذا يختلف عن مجرد الفضيلة التي تعيش على ذات نفسها مغبطة قائمة برضاها هي عن نفسها.

فإن ألم القارىء بكل ما تقدم إلماً صحيحاً واضحاً أدرك وجود صلة وثيقة وضرورية بين تفاوت الأحوال الاجتماعية، وبين ما سميناه هنا «بالشرف»، وهي صلة لم يشر إليها أحد من قبل إشارة واضحة صريحة على ما نعلم. ومن ثم كان لزاماً علينا، أن نبينها هنا مرة أخرى بصورة أدق.

فلنفرض أن أمة بمنأى عن سائر البشر، فسيكون لها، فضلاً عن بعض الاحتياجات العامة التي يستشعرها الناس جميعاً، احتياجات ومصالح خاصة بها وحدها، فتشأ فيها آراء معينة من حيث الاستحسان أو الاستهجان، المدح والذم، خاصة بها دون غيرها، ويطلق أفرادها على جملة هذه الآراء اسم «الأشراف». ولنفرض أن قامت في هذه الأمة نفسها طبقة مغلقة وقفت بدورها بمنأى عن سائر الطبقات والطوائف، وصار لها احتياجات معينة تؤدي بدورها هي الأخرى إلى ظهور آراء معينة فيها، فشرف هذه الطبقة (وهو شرف

يتكون من خليط عجيب من آراء الأمة، ومن آراء أخص فيما يتعلق بالطائفة وحدها) سيكون بعيداً كل البعد عن آراء الناس البسيطة العامة.

هذا؛ وإذا وصلنا إلى هذه النقطة المتطرفة من البرهان فجدري بنا أن نعود أدراجنا.

فعندما تختلط الناس على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم في أمة ما، ويلغى كل ما لديهم من امتيازات، ويعودون مرة أخرى إلى المساواة والتشابه؛ تصبح مصالحهم واحتياجاتهم واحدة من جديد، وتختفي جميع الآراء الخاصة التي تسميها كل طبقة من طبقات هذه الأمة بالشرف. ولا يعود هذا الشرف ينشأ من أى مصدر آخر غير الاحتياجات الخاصة بالأمة في مجلتها، وتعلن هذه الأمة للعالم كله السمة التي تتميز بها فرديتها عن سائر الأمم.

وأخيراً، إن جاز لنا أن نفترض كذلك أن جميع الأجناس البشرية قد اختلطت كلها بعضها ببعض، وصار لجميع أمم العالم في النهاية مصالح واحدة، واحتياجات واحدة، لا يميز بعضها عن بعض بأية ميزات خاصة - لم تعد ثمة حاجة إذن مطلقاً إلى قيمة عرفية، أيا كانت، تعزى إلى أفعال الإنسان، لأن الناس كلهم سينظرون إلى أفعال كل امرئ منهم على ضوء واحد، فاحتياجات البشر العامة التي يكشف عنها الضمير لكل إنسان، تصبح هي وحدها المعيار المشترك، وعندئذ فقط تصبح الأفكار البسيطة العامة التي بشأن الحق والباطل، معترفاً بها في العالم، وترتبط بها فكرة الاستهجان أو الاستحسان بصلة قوية ضرورية.

وتلخيصاً لما قصدت إليه من المعنى في صيغة واحدة أقول: إن وجوه الاختلاف والتفاوت التي بين الناس هي التي أدت إلى إيجاد فكرة الشرف هذه بينهم، وهي فكرة تضعف كلما انطمست هذه الفروق وامحّت، وسوف تزول بزوالها.

في الولايات المتحدة كثرة من الرجال الطموحين وقلة من المطامح السامية

أمران يستبران دهشة السائح في الولايات المتحدة، أولهما ذلك العدد الضخم الذي لا يحصى من الناس الذين يعملون جاهدين لينهضوا بأنفسهم عن حالتهم الاجتماعية الأصلية. وثانيهما، ندرة ما يلاحظ من المطامح السامية وسط حركة المجتمع الطموحة بشكل شامل. فليس ثمة أمريكي يخلو من الرغبة اللاهقة إلى الترقى، ومع ذلك يندر أن يكون لدى بعضهم آمال عراض أو أغراض سامية يعمل على تحقيقها. فكلهم يعمل باستمرار للحصول على الثروة والسلطان وبعد الصيت، ولكن ما أقل من يفكر منهم في هذه الأمور نفسها على نطاق واسع، مما هو أدعى للدهشة والعجب، فليس في عادات أمريكا، ولا في قوانينها، شيء يمكن أن يحد من رغبات الأهالي أو أن يمنعهم من أن يخلقوا برغباتهم في أية سماء يشاءون. ويبدو أنه من الصعوبة بمكان إرجاع هذه الحال الغريبة إلى تساويهم في الأحوال الاجتماعية، فما أن تنشأ هذه المساواة نفسها في فرنسا حتى تخلق مطامح الناس في أجواء لا حد لها ولا نهاية. ومع ذلك فأغلب الظن أننا قد نجد السبب الرئيسى لهذه الحقيقة في أحوال الأمريكيين الاجتماعية وفي آدابهم الديمقراطية.

فلا يخفى أن كل الثورات توسع مطامح الناس، ولا سيما الثورات التي تقضى على الأرستقراطية. فعندما تنهار فجأة الحواجز التي كانت تحول بين الجمهور وبين إحراز الشهرة والقوة، تحدث حركة عنيفة عادة من جراء الاندفاع نحو المعالي التي طالما تنهاها الناس، ثم يسمح لهم الزمان بأجرة أن يستمتعوا بها. فلا شيء يبدو مستحيلاً على أى إنسان في ميعة نشوة الفوز؛ وسرعان ما تصبح الرغبات واسعة لا تحد، وتصبح كذلك القدرة على إرضائها عظيمة هي الأخرى. ففي وسط هذا التجديد الفجائى الشامل للقوانين والعادات، وفي هذا الاضطراب العام الذى مس جميع الناس، والقواعد والأشياء - في وسط هذا كله، نشاهد مختلف أعضاء الجماعة ينهضون، ويكونون، بسرعة مذهلة لم نسمع بها من قبل، وكذلك تنتقل السلطة بسرعة من يد إلى يد، حتى لم يعد أحد يأس من أن تكون من نصيبه في يوم من الأيام.

ومع ذلك يجب ألا يغرب عنا أن الشعب الذى يقضى على أرستقراطية وإن كان قد عاش فى ظل قوانينها، وشاهد أفرادها ازدهارها وروعها وتمثلوا، على غير تظن منهم، عراطفها وآراءها التى كانت تستمسك بها، فى اللحظة التى تنهار فيها الأرستقراطية تظل روحها متغلغلة فى جملة الشعب، وتظل نزعاتها قائمة فعلاً رديحاً من الزمن بعد اندحار الأرستقراطية بمدة طويلة. وعلى ذلك تبدو المطامح عظيمة بالغة مادامت الثورة الديمقراطية، قائمة بعد انقضائها .

ولا تمنحى ذكرى الأحداث الخارقة للعادة التى شاهدها الناس من أذهانهم بين عشية وضحاها، فالأهواء التى استثارها الثورة لا تخمد بانقضاء هذه الثورة، بل تبقى فى النفوس إحساس بالقلق وعدم الاستقرار، وسط النظام الذى عاد إلى نصايه، وتظل فكرة ذلك النجاح السهل قائمة بعد تلك التقلبات الغريبة التى استحدثتها، وكذلك تبقى الرغبات بعد أن تكون قد اتسعت أيما اتساع، على حين تكون الوسائل اللازمة لإشباعها قد تناقصت يوماً عن يوم، ويبقى الميل إلى جمع المال والثروة الضخمة، على الرغم من أن فرص الحصول عليها قلت حتى صارت نادرة، وإنا لنصادف فى كل ناحية آثار الإفساد والدمار التى أدى إليها الإسراف فى المطامح الفاضلة التى اضطربت فى الناس وجعلت تأكل قلوبهم فى الحفاء وبغير جدوى .

وأخيراً تمنحى مع ذلك آثار المعركة، وتزول من الوجود بقايا الأرستقراطية زوالاً تاماً، وتنسى تلك الأحداث الجسام التى صاحبت سقوطها: ويعقب السلام الحرب؛ ويستتب النظام فى حكم الدولة الجديدة؛ وتعود الرغبات فتكيف من جديد بما يرضيها من الوسائل؛ وتتأسك احتياجات الناس وآراؤهم ووجداناتهم من جديد؛ ويتحدد إلى الأبد مسرى أحوال الجماعة؛ وأخيراً يقوم المجتمع الديمقراطي وطيد الدعام .

وتبدو الأمة الديمقراطية التى تصل إلى مثل هذه الدرجة من الثبات والاستقرار - تبدو للناس فى صورة مختلفة تمام الاختلاف عما وصفت تواء؛ فلنا أن نستخلص إذن أن الظموح، إن بلغ درجة كبيرة من الشدة والعظمة وأخذت أحوال الناس الاجتماعية تزاد تماوياً تكون قد زالت عنه صفة العظمة هذه عندما تتساوى الأحوال الاجتماعية .

فكلما توزعت الثروات الكبيرة وانتشر التعليم؛ لم يعد أحد جاهلاً ولا فقيراً كل الفقر، وبعد أن زالت مميزات الطبقات، وحطم الناس الأغلال التى ظلت تكبلهم رديحاً من الزمن غير قصير، وجعلتهم جامدين لا يتقدمون - بعد أن يحدث ذلك كله كان لابد لفكرة التقدم من أن تداعب خواطر كل إنسان، وتتحرك فى الناس الرغبة فى النهوض بأنفسهم وتقوى، ويسعى كل امرئ ليرتفع إلى مركز أسمى مما هو فيه، وهكذا يصبح الظموح شعوراً عاماً فى كل الناس .

فإن كانت المساواة فى الأحوال الاجتماعية توفر لكل عضو من أعضاء المجتمع بعض

الموارد، فإنها تمنع أى واحد منهم من أن تكون له موارد واسعة كل السعة، مما يحد بالضرورة من رغباتهم ويحصرها في دائرة ضيقة بعض الضيق. فالطموح في البلاد الديمقراطية حاد إذن ومستمر، ولكن أغراضه التي يهدف إليها لا تكون أغراضاً سامية في العادة. فالحياة في تلك البلاد تتفق في الجرى وراء تحقيق أغراض صغيرة قريبة المال.

فليس الذى يحول بين الرجال الديمقراطيين وبين المطامح السامية ضالة ثروتهم، بل عنف ما يبذلونه من جهود كل يوم في تحسين هذه الثروات، فهم يرهقون قواهم كل الإرهاق كي يحصلوا على نتائج ليست بذات شأن، ولا يلبث هذا الإرهاق أن يحدد مدى أنظارهم، ويقيّد قواهم، إنهم قد يصبحون أفقر مما كانوا بكثير ومع ذلك يظنون أعظم مما كانوا بكثير.

فقلة عدد المواطنين الأثرياء في البلاد الديمقراطية ليس استثناء من هذه القاعدة، فالرجل الذى ينهض بنفسه تدريجياً إلى الحصول على الثروة والجاه يكتسب في أثناء سعيه الطويل وراءهما عادات الحزم والكياسة وضبط النفس، وهي عادات لا يستطيع فيما بعد أن يتخلى عنها، فالمرء لا يستطيع أن يوسع بيته الذى يسكنه.

وتصدق هذه الملاحظة نفسها على أبناء هذا الرجل: حقاً إنهم ولدوا في مركز سام، ولكن والديهم متواضعان، لقد شبوا وسط مشاعر وأفكار يشق عليهم أن يتخلصوا منها فيما بعد، فلا ضير من أن نفترض أنهم سيثرون نزعات والديهم مع ما سيرثونه من أموالهما.

وقد يحدث، على العكس من ذلك، أن يبدى أفقر فرع في أرسقراطية قوية، مطامح واسعة لأن آراء بنى جنسه التقليدية، وروح أهل طائفته العامة، تظل تسنده وترقى به صعداً فترة من الزمان إلى ما فوق مستوى ثروته.

وثم شيء آخر يمنع الناس في العصور الديمقراطية من أن يطمحوا في سهولة ويسر إلى مواصلة السعى وراء تحقيق أغراض سامية كبرى، وذلك هو طول الزمن الذى يرون سلفاً أن لا بد من مضيه قبل أن يكونوا على استعداد للاضطلاع بالجهاد في سبيل تحقيق تلك الأغراض، قال بسكال^(١): «إنها لميزة كبرى حقاً أن يكون المرء شخصاً وجيهاً ممتازاً، فقد يسمو به امتياز هذا وهو في الثامنة عشرة من عمره، أو وهو في العشرين، إلى ما يكونه رجل آخر في الخمسين، فهذه ثلاثون سنة تعد رجحاً صافياً له». وهذه السنوات الثلاثون تعوز عادة الرجال الطامحين في البلاد الديمقراطية. فمبدأ المساواة الذى يغول لكل امرئ أن يصل إلى كل شيء يمنع جميع الناس من أن يترقوا بخطوات واسعة.

(١) بلز بسكال (١٦٦٣ - ١٦٦٦) فيلسوف ورياضى فرنسى بدأ نوعه مبكراً - ومن أشهر كتبه «Pensées» وقد نشر بعد وفاته.

لا يوجد في البلاد الديمقراطية، وفي غيرها من البلاد كذلك - لا يوجد سوى عدد قليل من الثروات الواسعة التي يمكن إحرازها، لأن الطرق المؤدية إليها مفتوحة للجميع من غير تفرقة أو تمييز، فلا مناص لهم إذن من أن يكون سيرهم فيها بطيئاً. ولما كانوا وراء هذه الثروات يبدون جميعاً متشابين، ومن العسير اختيار طائفة منهم دون انتهاك حرمة مبدأ المساواة، وهو قانون المجتمعات الديمقراطية الأنسى، كانت أول فكرة تغطر بالبال هي أن تجعلهم جميعاً يتقدمون بسرعة واحدة، وأن يعرضوا كلهم لنفس التجارب والاختبارات. وهكذا يتضح لنا أنه كلما تساوى الناس في أحوالهم الاجتماعية، أصبحت قواعد الترقى أشد صرامة، وأصبح الترقى نفسه بطيئاً كل البطء، وازداد إمكان الارتفاع إلى مستوى معين بسرعة، مشقة على مشقته، فمن جراء كراهية الناس للامتيازات، وبسبب الحيرة في الاختيار اضطروا آخر الأمر، مهما كان مستواهم، إلى أن يمرروا جميعاً بنفس المحن والاختبارات، وبأن يخضعوا كلهم من غير تمييز أو تفرقة للقيام بطائفة من التمرينات الأولية الصغيرة يضيعون فيها شبابهم، وتخدم فيها حدة خيالهم، حتى ليستولى عليهم اليأس من أن يستمتعوا أبداً بما هو معروف عليهم من الخير؛ وعندما ينتهى بهم الأمر ويصبحوا قادرين على إنجاز أعمال جسام، يكون ميلهم إلى الاضطلاع بأعباء مثل هذه الأعمال قد زایلهم.

ففى الصين حيث المساواة في الأحوال الاجتماعية عظيمة بالغة وقديمة مغرقة في القدم، لا يسمح لأحد أن ينتقل من وظيفة عامة إلى أخرى إلا بعد أن يجوز امتحان مسابقة، وتتكرر محنة هذا الامتحان في كل مرحلة من مراحل حياته الوظيفية، حتى صارت فكرة الامتحان هذه متأصلة الآن في عادات الشعب وأخلاقه. وأذكر أنى قرأت مرة قصة صينية كان البطل فيها، بعد أن عانى الكثير من تقلبات الحظ وظروفه، قد ظفر في النهاية بفؤاد حبيسته عقب نجاحه في الامتحان بدرجة طيبة. إن المطامح السامية يندر أن تعيش في مثل هذه الأجواء إلا بكل مشقة.

وما قلته بشأن السياسة، يصدق على كل شيء غيرها. فالمساواة تنتج في كل مكان النتائج ذاتها، فحيث قوانين البلاد لا تنظم أمور ترقية الموظفين وتأخيرهم في وظائفهم بقرارات إيجابية، تولت المنافسة تحقيق هذه الغرض نفسه.

وفي البلاد التي رسخت فيها أسس النظم الديمقراطية وتوطدت قواعدها يندر كل الندرة أن تحدث ترقيات سريعة، وإن حدثت كان اسثناء من القاعدة العامة. فغربة أمثال هذه الأحداث تنسى الناس أنها نادرة الوقوع.

هذا، ويدرك المواطنون في البلاد الديمقراطية هذه الأمور كلها آخر الأمر، ويستكشفون أن قوانين بلادهم تفتح لهم مجالاً للعمل واسعاً لا يحد، يستطيع كل منهم أن يتقدم فيه بخطوات بطيئة، فلا أحد منهم يأمل أن يجتازه بسرعة، لأن بينهم وبين الغرض الأقصى الذى جعلوه نصب أعينهم طائفة من العقبات الصغار التي عليهم أن يخطوها ببطء.

وقد تضعف هذه الفكرة ذاتها من مطامعهم، وتبسط من همهم فيتركون هذه الآمال العراض البعيدة المدى، والمشكوك في أمر تحقيقها ويتمسكون آمالاً أخرى أقل سمواً، ولكنها أيسر مالأً. فالقوانين لم تحدد لهم آفاقهم، ولكنهم هم الذين يضيفون هذه الآفاق بأنفسهم.

أشرت من قبل إلى أن المطامع السامية أندر في العصور الأرستقراطية؛ وأضيف إلى ذلك، أنها على الرغم من هذه العقبات الطبيعية، قد تظهر فعلاً إلى حيز الوجود، ولكن سماتها تكون مختلفة. أما في البلاد الأرستقراطية فمجال المطامع واسع ولكن حدوده معينة. وعلى حين أنه في البلاد الديمقراطية ضيق؛ ولكن، إن حدث وتجاوزت هذه المطامع المجال، كان من العسير وضع حد لمداها. لما كان الناس ضعافاً في البلاد الديمقراطية، من حيث هم أفراد، ويعيشون متفرقين منعزلين بعضهم عن بعض؛ وكل منهم في حركة دائبة، وليس للسوابق عندهم تأثير كبير فيهم، والقوانين لا تلبث بينهم على ما هي عليه أمداً طويلاً— فقد أدى كل هذا إلى ضعف المقاومة التي يلقاها كل تعديد، ولم يعد المجتمع يبدو أبداً مستقيماً كل الاستقامة، ولا راسخاً موطن الدعام، حتى إذا ما حدث أن استولى ذوو المطامع على أزمّة الحكم اعتقدوا أن في استطاعتهم أن يعملوا أى شيء يريدون. وإذا ما زالت عنهم القوة والسلطان، فقد يخطر ببالهم أن يمددوا الدولة كلها كي يعودوا ويستعيدوها لأنفسهم من جديد. فهذا يجعل للمطامع السياسية الكبرى صفة العنف والثورة. ولكن يندر أن تظهر هذه الصفة ذاتها بالدرجة عنها في المجتمعات الأرستقراطية، فتنظر الشعوب الديمقراطية العام تتجلى فيه مطامع صغيرة كثيرة ومعقولة إلى حد كبير، وقد يخرج منها الفئنة بعد الفئنة بضع رغبات كبرى وإن كان يعوزها التخطيط والتوجيه، ولكننا لا نصادف فيها أبداً أى مطمح كبير قد أحسن تصويره ونظم أمره على نطاق واسع.

أشرنا في موضع آخر إلى ذلك التأثير الخفى الذى استطاع به مبدأ المساواة أن يجعل الميل إلى الاستمتاع بالملذات الجسمية، والميل إلى الاقتصاد على الاهتمام بمطالب الحاضر العاجلة وحدها— الأمرين اللذين يسيطران على قلوب الناس. فهذان الميلان وأمثالهما تندمج في عاطفة الطموح، وقد تصبغها بصيغتها هي.

وفي اعتقادي أن ذوى المطامع الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية أقل رعاية لمصالح الأجيال المقبلة، وأقل احتفالاً بما سوف تصدره عليهم هذه الأجيال من أحكام. فليس يشغلهم سوى اللحظة الحاضرة التي تستغرق كل اهتمامهم. فهم أميل إلى إنجاز عدد من المشروعات بسرعة، منهم إلى إقامة آثار خالدة من عمل أيديهم—إنهم يعنون بالنجاح أكثر مما يعنون بالشهرة وتخليد الذكر. فأقصى ما يتطلبونه من الناس لا يعدو الطاعة والإذعان، وأقصى ما يطمعون فيه هم أنفسهم لا يعدو القوة والسلطان. لقد ظلت آدابهم في جميع الحالات تقريباً دون مراكزهم، مما أدى بهم في كثير من الأحوال إلى نقل أدواق وضيعة

كل الضعة إلى ما يعمون به من رغد ومن ثراء، والظاهر أنهم لم يحصلوا على السلطة العليا إلا ليخدموا لذاتهم الخشنة أو التافهة^(١).

ولعله من الضروري كل الضرورة في عصرنا الحاضر أن نعمل على تطهير النزعة إلى الطموح، وتنظيمها وتنسيقها. ولكن من الخطر كل الخطر أن نعمل على الإسراف في إفقارها وقمعها؛ علينا أن نحاول أن نضع لها حدوداً قصوى معينة لا تتجاوزها. أما في نطاق هذه الحدود المعينة، فيجب ألا يكون ثمَّ إسراف في كبجها.

ولا يسعني إلا أن أعترف بأن ما أخافه على المجتمعات الديمقراطية من جراء اندفاعها في توسع رغباتها، لأقل مما أخافه عليها من تواضعها فيها. وفي رأيي أن الذي يجب أن يخشى أكثر من غيره، هو أن يفقد الطموح نشاطه وعظمته، وتتضاءل مطامع الإنسان وسط المشاغل الصغيرة الملحة التي تملأ حياته الخاصة، وأن تنحط هذه المطامع كذلك في الوقت نفسه، فيزداد المجتمع هدوءاً على هدوئه، ويصبح أقل مما كان إيجاً وإلهاماً.

إن زعماء المجتمعات الحديثة مخطئون في رأيي في سعيهم وراء تهدئة الجماعة، بأن يوفروا لها حالة من السعادة والرخاء موحدة أكثر مما ينبغي، وهادئة كل الهدوء، حتى تكاد تبلغ حد الركود. فمن الخير أن يعرضوا الجماعة الحين بعد الحين لمشكلات فيها إعضال وفيها خطر، كي يوقظوا في أنفسهم الطموح ويتيحوا له مجال للعمل.

ويتشكى الأخلاقيون دائماً من طغيان وذيلة الكبرياء على الناس في الوقت الحاضر؛ وهذا حق من بعض الوجوه. فكل إنسان صار يعتقد أنه أفضل من جاره، أو يأبى أن يطيع رئيسه، وهو أسمى منه مقاماً. ولكن هذه الشكوى خطأ كل الخطأ من وجوه أخرى، لأن لهذا الشخص نفسه الذي يأبى أن يذعن لأحد، ولا يستطيع أن يطبق المساواة بغيره، رأياً في نفسه، حقيراً كل الحقارة، حتى ليخيل له أنه لم يخلق إلا ليستمتع بالملذات الحسية، فتراه يقبل على المشروعات والرغبات الصغيرة الوضيعة ولا يجرؤ على الاضطلاع بأية مشروعات سامية؛ بل إنه لا يكاد يحلم بها.

فما أبعدني عن أن أقول بأن الواجب يتطلب منا أن نوصي معاصرينا بالتواضع! بل إلى لأرى أن تتجه الجهود إلى أن تث فيهم فكرة عن أنفسهم، وعن بني جنسهم، أوسع مما لديهم، فالتواضع لا يصلح لهم ولا تستقيم به أمورهم؛ أما الذي يعوزهم أكثر من غيره، فهو في رأيي، الكبرياء، وإلى الأرض أن تنزل عن كثير من فضائلنا الصغار في سبيل هذه الرذيلة الوحيدة.

(١) ربما كان المؤلف يشير هنا إلى لويس فيليب ملك الفرنسيين (١٨٣٠ - ١٨٤٨) فقد كان معروفاً أنه مولع بتزيين أقبال الأبواب التي في القصر.

الفصل العشرون

حرفة تصيد الوظائف في بعض البلاد الديمقراطية

ما أن يحصل امرؤ في الولايات المتحدة على قسط من التعليم والثقافة، وتتوافر له بعض الموارد المالية، حتى يتجه للسعى وراء جمع المال، إما عن طريق العمل في التجارة والصناعة، وإما بشراء الأراضي في الأقاليم التي لم تظهر بعد مما فيها من الغابات، فيتحول بذلك إلى رائد من الرواد، لا يطالب الدولة بشيء سوى أن تدعه وشأنه من غير أن تعطله عن السير في أعماله، وسوى أن تؤمنه على ما يكسبه من مال بكده وعرق جبينه. هذا في أمريكا، أما في غالبية الأمم الأوربية فأول ما يخطر بباله أن يعمل، بعد أن يكون قد شعر بقوته، وبالحاجة إلى توسيع مدى رغباته - أن يسعى وراء الحصول على وظيفة في الحكومة. فهاتان النتيجتان المتناقضتان الناشتان عن سبب واحد بعينه، جديرتان هنا بملاحظة عابرة.

فعندما تكون الوظائف العامة قليلة العدد، ضئيلة الأجر، وغير مأمونة، على حين تكون الأعمال الحرة المختلفة عديدة وأكثر إدراكاً للريح، تتجه رغبات الناس الجديدة المتحفزة التي خلقها فيها مبدأ المساواة إلى الأعمال الحرة هذه، من صناعة وتجارة، فيقبل عليها الناس من كل حذب وصوب، بدلاً من إقبالهم على الوظائف الإدارية. أما إن كانت طبقات الأمة آخذة في التساوى، وظل تعليم الشعب ناقصاً، أو ظلت نفوسهم متقاعسة هيابة، أو إن قام في سبيل التجارة والصناعة عقبات تعوق ازدهارهما، وبذلك تصبحان من الوسائل الشاقة البطيئة في نظر الساعين وراء الثروة وجمع المال، عندئذ يتجه المواطنون، وقد استولى عليهم اليأس من تحسين أحوالهم بمجهودهم الشخصية إلى رئيس الدولة يستعينون به، كأنهم يرون أن تحسين أحوالهم على حساب الخزانة العامة أيسر طريق مفتوحة أمامهم، إن لم تكن في نظرهم الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن يرتفعوا بها عن حالة لم تعد ترضيهم، فعندئذ يصبح السعى وراء الوظائف العامة وتصيدها أهم حرفة يتجه إليها الناس، ويؤثرونها على غيرها من الحرف.

وهذا ما ينبغي أن يكون، وبخاصة في الدول الملكية العظمى، المركزية الحكم، وحيث عدد الوظائف ذات المرتبات كبير يتسع للكثيرين، والاستمرار في الوظيفة مكفول إلى حد

معقول ؛ فلا معنى لأن يأس أحد من أن يجد له وظيفة ويستمتع بمرتبتها في هدوء واطمئنان ، كما لو كانت إرثاً ورثه عن أبويه .

لست أبغى أن أشير هنا إلى أن هذه الرغبة العامة المفرطة ، في الحصول على الوظائف العامة ، شر اجتماعي خطير ، وإنها تقضى على روح الاستقلال في المواطنين وتشر في الجماعة كلها ميلاً خبيثاً إلى اعتبار أن كل شيء له ثمنه ؛ ذلك إلى أنها تحمد الفضائل القوية التي تتحلل بها الرجولة ، ولا أريد كذلك أن أحشم نفسي بثقاة التذليل على أن حرفة من هذا القبيل لن تؤدي إلا إلى نشاط عقيم غير مجد ، يحرك البلاد ويستثيرها من غير أن يضيف إلى مواردها شيئاً - فهذه كلها أمور جليلة واضحة ميسورة فهمها ؛ ومع ذلك فلا يسعى إلا أن لاحظ هنا أن الحكومة التي تؤدي مثل هذه النزعة تخاطر بهدوتها وبسلامتها ، وقد تضع وجودها نفسه في مأزق خرج كل الحرج .

هذا ولا يغيب عني أن في عصر مثل عصرنا الذي نعيش فيه ، حيث أخذت عاطفتنا الحبة والاحترام اللتان كانتا من قبل من نصيب السلطان ، في أن تضعفا شيئاً فشيئاً - في مثل هذا العصر ، يبدو من الضروري لمصلحة أولئك الذين يدهم مقاليد الحكم ، أن يزيدوا سلطتهم المباشرة على الفرد قوة وإحكاماً ، وذلك عن طريق مصالحه الخاصة ، وقد يكون من صالحهم أن يستغلوا أهواءه كي يجعلوه يرضى النظام ويلتزم الصمت ، إلا أن هذه الحال لا يمكن أن تستمر طويلاً ، فما يبدو مصدر قوة لفترة معينة ، سيصبح لاشك آخر الأمر مدعاة للارتباك وسبباً للضعف .

ففي البلاد الديمقراطية وغيرها ، بدلاً من أن يكون لعدد الوظائف الرسمية حد في النهاية يقف عنده ، على حين أن عدد الطامعين في تلك الأمم لا حد له ولا نهاية ، فإنه يظل يزداد زيادة متصلة ترتفع تدريجياً ارتفاعاً يتعذر مقاومته ، كلما ازدادت الحياة الاجتماعية مساواة ، وليس شيء يمكن أن يقف هذه الزيادة غير تناقص عدد السكان .

وهكذا ، إن أصبحت الوظائف العامة هي المنفذ الوحيد لمطامح الناس ، فلا مناص للحكومة من أن تواجه بأخرة مقاومة عنيفة بضرورة الحال ؛ إذ عليها أن ترضى بما لديها من وسائل محدودة رغبات لا حد لها ولا نهاية . وليس من شك في أن أصعب شعوب العالم كبحاً ، وأشقها إدارة شعوب يقصد أفرادها الوظائف العامة ويسعون وراءها يتصيدونها ، فمهما بذل حكام هذه الشعوب من جهود فلن يستطيعوا إرضاء مطالب أهاليها ، حتى إنه ليخشى دائماً أن يعمدوا إلى دستور البلاد فيقوضوه ويقبلوه رأساً على عقب ، لاشيء سوى إخلاء المناصب الحالية من شاغلها .

فلمرك العصر الحاضر الذين لم يألوا جهداً في أن يأخذوا على عواتقهم سد جميع تلك الرغبات الجهد التي ولدت المساواة ، سيتى بهم الأمر ، إن لم أكن مخطئاً ، إلى أن يندموا على اصطناعهم هذه السياسة ، وسوف يأتي عليهم يوم يدركون فيه أنهم قد خاطروا بسلطتهم يجعلها ضرورية إلى هذا الحد ، وأن أسلم الطرق وأشرفها كان أن يدربوا رعاياهم على فن الاعتماد على أنفسهم .

الثورات الكبرى ستقل

لا يتسنى لأمة ظلت تعيش قروناً طويلة في كنف نظام الطبقات والوظائف المغلقة، أن تتحول إلى حالة اجتماعية ديمقراطية، إلا بعد أن تمر بسلسلة طويلة من التطورات الحرجة حرجاً كبيراً أو قليلاً، وتم بمجهود عيفة، بعد تقلبات عدة، يحدث في أثنائها أن تنتقل الأموال والآراء والسلطة بسرعة فائقة من يد إلى يد. وحتى بعد أن تكتمل هذه الثورة، فسيظل ما خلفته من عادات ثورية قائماً في الأمة زمناً طويلاً، ولسوف تعقب (هذه الثورة) اضطرابات عميقة. وإذا يحدث كل هذا في الوقت الذى أخذت فيه أحوال الناس الاجتماعية تزداد مساواة، فقد حق لنا أن نقول بوجود علاقة خفية ورابطة كامنة بين مبدأ المساواة هذا وبين الثورة، حتى إن إحداها لا يتسنى لها أن توجد من غير أن تؤدي إلى الأخرى.

وظاهر الأمر أن العقل والخبرة كليهما يتفقان في هذه النقطة، ويشيران إلى نتيجة واحدة. فالشعب الذى تسارت فيه الطبقات، أو كادت، لا تكون فيه رابطة ظاهرة تربط الناس بعضهم ببعض وتستقيم في مراكزهم ثابتين. فليس لأى منهم حق دائم، ولا سلطة دائمة تحول له أن يكون صاحب الأمر والنهى في الناس، كما أنه ليس فيهم من تضطره أحواله إلى الطاعة والإذعان، ولما كان كل منهم قد حصل على قسط من التعليم والثقافة، وتوافرت له بعض الموارد، فقد صار يرى أن من حقه أن يختار الطريق الذى يسلكه في حياته، وأن يسير فيه وحده من غير اعتبار لسائر الناس. فالأسباب التى تجعل أعضاء الجماعة مستقلين بعضهم عن بعض، هى نفسها التى تدفعهم كل يوم إلى أن تكون لهم رغبات قلقه تحفزهم دائماً إلى التقدم إلى الأمام. فطبعي إذن أن يغير الناس والأشياء والآراء في الجماعات الديمقراطية أشكالها وموضعها باستمرار، وأن العصور الديمقراطية يجب أن تكون عصور تحول وتغير سريع دائم.

ولكن أهذه هى الحالة في الواقع؟ وهل يدفع تساوى الأحوال الاجتماعية الناس دائماً إلى القيام بالثورات؟ وهل تشتمل هذه الحالة الاجتماعية على مبدأ مثير للقلق والاضطراب يحول بين الجماعة وبين أن تهدأ وتستقر أبداً، ويدفع المواطنين إلى العمل باستمرار على تغيير

قوانينهم ومبادئهم وآدابهم؟ لا أعتقد ذلك. ولكن الموضوع من الأهمية بمكان، فلا بد لي من أن ألفت إليه نظر القارئ.

انتهت معظم الثورات التي غيرت من ملامح الأمم، إما إلى إقرار ما بين الناس من تفاوت اجتماعي، وإما إلى القضاء عليه. فإن استبعدنا العوامل الثانوية التي استحدثت الثورات الكبرى وهزت العالم هزاً عنيفاً لوجدنا أن مبدأ المساواة كان أساسها دائماً أو يكاد، فإما أن الفقراء قد حاولوا أن يسلبوا الأثرياء أموالهم، وإما أن الأغنياء حاولوا أن يسترقوا الفقراء ويستبعدوهم. فلو أننا استطعنا أن نوجد حالة اجتماعية تمكن لكل إنسان فيها من أن يمتلك شيئاً، ولا يكون بحاجة إلى أن يأخذ من سواه إلا القليل، لكنا قد عملنا الكثير في سبيل إقرار السلام في العالم.

لست أنسى أن كل شعب ديمقراطي عظيم، لا يخلو أبداً من مواطنين فقراء كل الفقر، على حين ينعم آخرون بثراء عريض، ولكن الفقراء لا يكونون الغالية العظمى في الأمة، كما هي الحال في الأمم الأرستقراطية دائماً، بل هم أقلية فيها، ولم تربطهم قوانين البلاد بعضهم ببعض بروابط تحم عليهم أن يظلوا في ذلك البؤس المتوارث المقيم الذي لا علاج له.

أما الأغنياء فقليلو العدد، ولا حول لهم ولا سلطان، ولم تعد لهم بعد تلك الامتيازات التي تسترعى انتباه الجماهير، كما لم تعد ثروتهم مرتبطة بالأراضي، ولا بالندجة فيها، إنها كانت ثروة، إن شئت قلت عنها إنها ثروة غير مرئية. فإذا لم يعد ثمة جيش من الفقراء ولم يعد ثمة كذلك جيش من الأغنياء، فقد صار هؤلاء الأغنياء يخرجون كل يوم من صميم الشعب ويعودون إليه باستمرار. ومن ثم فهم ليسوا هنا بطبقة ممتازة ومستقلة دائماً وقائمة بذاتها تسترعى أنظار الناس فيستطيعون أن يضعوا أيديهم عليها في سهولة ويسر، وينهبونها بسهولة كذلك؛ وإذا كانوا متصلين بجملة مواطنيهم بآلاف من الروابط غير المنظورة قلن يستطيع الشعب إذن أن يهاجمهم من غير أن يجرى على نفسه الكثير من الأضرار.

وبين هذين الطرفين، يوجد في الجماعات الديمقراطية عدد كبير لا يحصى من جمهور الناس تكاد تتشابه أفرادهم كل التشابه من غير أن يكونوا فقراء فعلاً ولا أغنياء يملكون من الأموال والخيرات ما يكفي لجعلهم يرغبون في استقرار الأمن واستتباب النظام، ولكنه لا يكفي مع ذلك لاستثارة الغيرة والحسد في النفوس. فهؤلاء إذن أعداء بالطبع لكل اضطراب عنيف، هذا، وإن ثباتهم وعدم تهيجهم يجعلان كل من فوقهم، ومن دونهم، يلتزم الهدوء، ويكفلان للهيئة الاجتماعية الاستقرار.

وليس معنى ذلك أن هؤلاء الناس قانعون بما أوتوا من حظ، ولا أنهم يشعرون بمقت طبيعي لثورة يشتركون في أسلابها ومغامها، من غير أن تصيبهم كوارثها، إنهم، على العكس من ذلك، يرغبون في حماسة منقطعة النظر، في أن يصبحوا أثرياء، ولكن الصعوبة التي تواجههم هي أن يعرفوا الناس الذين يمكن أن تؤخذ منهم الأموال المشودة. هذا،

ونفس الحالة الاجتماعية التي تحفز الرغائب باستمرار، هي نفسها التي تقيد هذه النزعات الفطرية وتحصنها في دائرة ضرورية؛ فهي تمنح الناس مزيداً من الحرية لأن يغيروا ويبدلوا ولكنها تقلل من اهتمامهم بالتغير نفسه.

فأهل البلاد الديمقراطية لا يرغبون بطبيعة الحال في الثروات فحسب، بل إنهم يخشونها لأنها تهدد الممتلكات، بشكل أو بآخر، فلأغلب سكان البلاد الديمقراطية أملاك يحرصون عليها، كل الحرص، ذلك إلى أنهم يعيشون في ظروف تستدعي الناس أن يجعلوا لأملأهم أعظم شأن وأكبر قيمة.

وإن أنعمنا النظر في كل طبقة من الطبقات التي يتكون منها المجتمع، لانتضح لنا في سر أن الأطماع التي يخلقها نظام الملكية تكون على أشدها مرارة وأدومها بقاء في الطبقات الوسطى، فقلما يهتم الفقراء بما يملكون، لأن ما يعانونه من فقدان ما ليس عندهم أكثر مما يستمتعون بالقليل الذي لديهم، أما الأغنياء فلدنهم أطماع أخرى كثيرة غير حب المال يهتمهم أن يشبعوها.

وفضلاً عن ذلك فطول عهدهم بالاستمتاع المجهد بثروات طائلة، قد ينتهي في بعض الأحيان بأن يجعلهم لا يحسون بما في الثروة من مفاتن، أما الذين عندهم ما يكفيهم من الثروة، من غير أن يدخلهم في زمرة الأغنياء، ولا في عداد الفقراء، فيجعلون لممتلكاتهم قيمة كبيرة. وإذا كانوا لا يزالون غير بعيدين عن الفقر، صاروا يدركون قسوته من كتب، فيستولون عليهم الفرع من العودة إليه، إذ ليس بين الغنى والفقر سوى قليل من الثروة في أيديهم، ولا غرو أن جعلوا يعلقون على هذا القليل مغاوفهم وآمالهم. فكل يوم يربهم يزيدهم حرصاً عليه واهتماماً له، لما يحدثه لهم من هم مقيم متواصل من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجهود التي يبذلونها في الحصول عليه تزيدهم تعلقاً به. ففكرة النزول عن أدنى جزء من ثروتهم، فكرة لا يستطيعونها ولا يطيقون احتياها، أما فكرة ضياع ثروتهم كلها، فهي في نظرهم، أفدح كارثة يمكن أن تحل بهم.

والآن، فإن هؤلاء المواطنين المتلهفين المتخوفين ذوى الملكيات الصغيرة، هم الطبقة التي تزدد باستمرار من جراء تعادل الأحوال الاجتماعية. فغالبية الناس في الجماعات الديمقراطية، لا يرون إذن بوضوح ماذا يربحون من جراء قيام ثورة ما في البلاد، ولكنهم يشعرون دائماً وبطرق شتى عديدة بأنهم سيكونون الخاسرين إذا ما حدثت ثورة بينهم.

وذكرت في موضع آخر من هذا الكتاب أن المساواة في الأحوال الاجتماعية تدفع الإنسان بطبيعة الحال إلى المغامرة في الأعمال التجارية والصناعية، وأنها تعمل على زيادة الملكية العقارية، وعلى زيادة توزيعها بين المواطنين، وكذلك سبق أن أشرت إلى الوسائل التي توحى بها إلى كل إنسان برغبة قوية دائمة في العمل على زيادة الوسائل التي تسعده، وليس ثمة شيء أكثر مقاومة للميل الثوري من هذه الأشياء. نعم قد يحدث أن تحيى النتيجة

النهائية لثورة ما في مصلحة التجارة والصناعة، ولكن أولى نتائج هذه الثورة أنها تؤدي دائماً إلى خراب أرباب المصانع والمتاجر؛ لأنها تؤدي حتماً إلى تغييرات في نظم الاستهلاك العامة، وتقلب مؤقناً النسبة القائمة بين العرض والطلب.

ولست أعرف شيئاً يتعارض مع الاتجاهات الثورية أكثر من التجارة؛ فهي تنفر بطبيعتها من جميع الأهواء العنيفة، وتميل إلى المسايرة والمداهنة، وإلى مقابلة العملاء في منتصف الطريق، والرضى بأنصاف الحلول - وتحرص جاهدة على تجنب الغضب والتهيج. فمن مستلزمات التجارة الصبر والإحياء والمرونة، ولا تلجأ أبداً إلى اتخاذ إجراءات متطرفة حاسمة إلا إذا اضطرتها إلى ذلك الضرورة القصوى، فالتجارة تجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض، وتثبت فيهم فكرة عالية عن قيمتهم الشخصية، وتدفعهم إلى العمل على أن يضطلعوا بإدارة شئونهم الخاصة بأنفسهم على خير وجه؛ فهي تهيب الناس للحرية إذن، ولكنها تبعدهم عن التعرض للثورات.

فأصحاب الأموال المنقولة أولى الناس إذن بالتخوف فعلاً من قيام الثورات، إذ فيها كثير من الفرض للاستيلاء على أملاكهم وأموالهم، هذا ومن جهة أخرى، فإن هذه الأملاك قد تخفى كلها فجأة في أية لحظة - وهو مصدر فزع كبير لهم، على حين أن أصحاب الأملاك العينية، أقل تعرضاً منهم لمثل هذا الفزع لأنهم، على الرغم مما يخشون من غلات ضياعهم، يأملون أن يظلوا يحتفظون برقاب الضياع نفسها، حتى في أشد الأحوال تقلباً واضطراباً. ومن ثم كان الفزع يستولى على الأولين بأكثر مما يستولى على غيرهم عند ظهور بوادر الحركة الثورية. وعلى هذا، كانت الأمم أقل ميلاً إلى قيام الثورات فيها كلما ازدادت الأموال المنقولة، وكلما ازداد توزيعها على المواطنين فيها.

وفضلاً عن ذلك، فأياً كانت الحرفة التي يحترفها الناس، وأياً كان نوع الأموال التي في حياتهم، فثم سمة واحدة يشتركون فيها جميعاً، فليس منهم أحد يرضى كل الرضى بما في يديه من الثروة فعلاً، بل كلهم يسعون باستمرار، وبآلاف من الطرق المختلفة، وراء الحصول على المزيد منها، وما عليك إلا أن تتأمل واحداً منهم في أية مرحلة من مراحل حياته، تجدته مشغولاً بخطط جديدة وبمشروعات جديدة ليزيد بها ما لديه من ثراء. وإياك أن تتحدث إليه عن ضرورة رعايته لحقوق الإنسان ومصالحه، فعمله الخاص به يستغرق كل أفكاره مؤقناً ويجعله يرجو أن يؤجل مهام السياسة المثيرة إلى وقت آخر. وهذا لا يمنع الناس فقط من القيام بأية ثورات فحسب، بل يمنعهم كذلك من أن يفكروا في أن يرغبوا فيها. فالأهواء السياسية العنيفة لا تعنى كثيراً أولئك الذين كرسوا كل همهم للحصول على ما يوفر لهم الرفاهية والسعادة الشخصية، فالحماسة التي يبدونها في صغار الأمور تهدىء من شدة تحمسهم للقيام بالمشروعات الخطيرة الجسام.

هذا، وقد يظهر حقاً في الجماعات الديمقراطية، من وقت لآخر، رجال مغامرون

طموحون تأبى عليهم ما معهم الواسعة التى لاتمجد ، أن يسلكوا الطريق المهود الذى يطرقه سائر الناس عادة . فأمثال هؤلاء الناس هم الذين يجنون الثورات ويرحبون بها ، ولكنهم يجدون مشقة كبيرة فى العمل على إحداثها ، اللهم إلا إذا حدثت أمور غير عادية تعاونهم على إطلاقها . فليس ثمة رجل يستطيع أن يناضل وحده ضد ووح عصره ، وضد روح بلاده ثم يكمل نضاله ضدهما بالنجاح . فمهما ظن به الناس القدرة والكفاية ، فيجد أن حمل معاصريه على أن يشاركوه شعوره وآراءه أمر من الصعوبة بمكان ، مادامت هذه المشاعر وتلك الآراء تتنافى مع مشاعرهم ومع رغباتهم .

فمن الخطأ أن نعتقد أنه إذا ما صارت المساواة فى الأمور الاجتماعية هى حالة المجتمع المستقرة التى لم يعد يتنازع فيها اثنان ، والتى أفاضت سماعها على عادات الأمة الأخلاقية ، وأن يترك الناس أنفسهم بسهولة فى أيدي زعيم متهور ، أو لمجدد جرىء يدفع بهم فى مغامرات محفوفة بالأخطار . وليس معنى هذا أنهم سيقاومونه مقاومة صريحة سافرة ، ويخطط أحكموا وضعها ، أو بنظام يتروه بليل من قبل . فهم لا يجاهدون ضده بقوة ونشاط ، بل قد يصفقون له أحياناً ويكيلون له الشاء ، ولكنهم مع ذلك لا يتبعونه ، بل يردون على عطفه فى تحمسه لمقاصده بأن يعارضوه سراً بما يدورونه له من جهود وسلية ، ويقابلون نزعاته الثورية بالاستمساك بمصالحهم التليدة المحافظة ، ويقاومون أهواءه المغامرة بأذواقهم البسيطة ، وتحقيقات عبقريته بذوقهم السليم ، ويواجهون شعره بنثرهم . نعم إنه قد يوفق بعد جهد جهيد ، فينجح فى إثارتهم لحظة قصيرة ، ولكنهم سرعان ما يفلتون من قبضته ويعودون إلى ما كانوا عليه . إنه ليمذل قصارى جهده فى أن يستثير ذلك الجمهور غير المكثرت المشتت الأفكار ، وأخيراً يجد أنه قد أضحي عاجزاً لا حول له ولا قوة ، لا لأنه هزم واندحر ، بل لأنه أصبح فى الميدان وحيداً يناضل بمفرده .

لست أؤكد هنا أن الناس الذين يعيشون فى الجماعات الديمقراطية يكونون بطبيعة أحوالهم جامدين لا يتطورون ، بل أرى ، على العكس ، أن ثمة حركة دائمة فى صميم هذه الجماعات ، وأن الراحة لا تعرف إليهم سبيلاً ، ولكنى أعتقد أن الناس فيها قد ينشطون ويتحركون فى نطاق حدود معينة ، يكادون لا يتجاوزونها أبداً ، فهم دائبون باستمرار على تغيير الأمور الثانوية وتبديلها ثم إعادتها إلى ما كانت عليه ؛ أما الأمور الأساسية فيحرصون كل الحرص على ألا يمسوها بحال من الأحوال . فهم يحبون التغيير إلا أنهم يخشون الانقلابات والثورات .

وعلى الرغم من أن الأمريكين يعملون باستمرار على تعديل بعض قوانينهم أو إلغائها ، فهم بعيدون كل البعد عن إظهار أية ميل ثورية . وليس من العسير علينا أن ندرك من السرعة التى بها يكبحون أنفسهم ويهدئونها ، عندما يأخذ اضطراب الجمهور أن يهدد بالشئ ويصبح مصدر فزع ، وفى اللحظة التى تبدو فيها شهوات الناس قد بلغت أقصاها

من الثوران - أن ندرك أنهم يخشون الثورة من حيث هي أفدح كارثة يمكن أن تصيبهم، وأن كل واحد منهم قد عقد العزم بينه وبين نفسه، على أن يضحي بالكثير في سبيل تجنب وقوع مثل هذه الكارثة. وليس في العالم كله بلد يتجلى فيه حب الناس للملكية بأنشط وبأكثر قلقاً مما يتجلى في الولايات المتحدة؛ ولا يوجد كذلك بلد تبدي فيه الغالبية ميلاً إلى المبادئ التي تهدد بتغيير قوانين الملكية. (على أية صورة كان ذلك التغيير) أقل مما تبديه الغالبية في الولايات المتحدة.

كثيراً ما أشرت إلى أنه لما كانت النظريات ذات الطبيعة الثورية لا تتحقق إلا بإحداث تغيير كامل في أحوال الملكية وفي أحوال الأشخاص أنفسهم، وهو تغيير قد يكون فجائياً في بعض الأحيان - فإن هذه النظريات غير مرغوب فيها في الولايات المتحدة، حيث الناس ينفرون منها بقدر ما تنفر الدول الملكية في أوروبا، فإن آمن بها نفر من الناس فالجمهرة الكبرى من الشعب تأبأها وترفضها بنوع من الفزع يكاد يكون فطرياً فيهم، ولست أخشى أن أقول إن الشطر الأكبر من المبادئ التي يسمونها في فرنسا؛ ديمقراطية عادة، تأبأها ديمقراطية الولايات المتحدة وتحرم دخولها بلادها. وليس ذلك بغريب، فأراء الناس وميولهم في أمريكا ديمقراطية، أما في أوروبا فلا زالت عندنا أهواء ثورية وآراء ثورية.

فلو حدث أن قامت ثورات عنيفة في أمريكا، لكان ذلك من جراء وجود الزنوج في أراضي الولايات المتحدة؛ أي أن المساواة في الأحوال الاجتماعية ليست هي التي ستؤدي إلى تلك الثورات، بل على العكس من ذلك، فإن التفاوت - عدم المساواة - هو الذي سيؤدي إليها.

فعندما يتساوى الناس في أحوالهم الاجتماعية، يميل كل امرئ إلى قصر نفسه على الاهتمام بشئونه الخاصة وحدها، وينسى مصالح الشعب العامة، فإن لم يعن المشترون في الأمم الديمقراطية بالعمل على تعديل هذه النزعة الحيثية وراء أهوائهم السياسية وبذلك يمنعون قيام الثورات - فقد انتهى الأمر بهؤلاء المشرعين إلى إيجاد هذا الشر نفسه الذي أرادوا أن يتفادوه. وقد يأتي وقت تنور فيه النزعات العارمة التي تضطرم في نفوس أقلية من المواطنين، تؤيدهم أثرة الغالبية العمياء، أو ضيق أفقها العقلي، وبذلك يعرضون الجماعة كلها لمعاونة تقلبات وتصرفات غريبة. والحق أنه لم يعد في المجتمعات الديمقراطية أقليات صغار ترغب في قيام الثورات، ولكن هذه الأقليات قد تنجح أحياناً في إشعال نيرانها.

ليس معنى هذا أي أقول إن الأمم الديمقراطية بمنجى من الثورات، بل أقول إن أحوال المجتمع في تلك الأمم لا تؤدي إليها، ولكنها تعمل على تحاشيها، فإن تركت الأمم الديمقراطية وشأنها تعذر عليها أن تقامر وتبقى بنفسها في غمار مخاطر كبيرة؛ وهي لا تقضى إلى الثورة أبداً وهي واعية متفطنة. نعم إنها قد تعافى الثورات أحياناً ولكنها ثورات ليست

من صنع يدها في شيء، وأزيد على ذلك أنه إذا ما تيسر للأمة الديمقراطية الحصول على الكفاية من العلم والخبرة فلن تسمح للثورات أن تقوم فيها .

هذا، ولم يقتنى أن المؤسسات نفسها تستطيع أن تعمل الكثير في هذه الناحية، ففي مقدورها أن تساند النزعات التي تنشأ عن حالة المجتمع، أو أن تكبحها، ومن ثم أعود وأكرر ألى لا أعتقد أن الشعب، يكون بآمن من الثورات مجرد أن أحوال الناس العامة الاجتماعية متساوية، ولكنى أرى أياً كانت المؤسسات التي في مثل هذا الشعب، أن حدوث الثورات الكبرى سيكون دائماً أقل عدداً مما يتصوره الناس عادة . ومن السهولة بمكان أن أفترض نظاماً سياسياً إذا ما اتحد بمبدأ المساواة، جعل المجتمع، في هذا الجزء من العالم الغربى الذى نعيش فيه، أثبت مما كان عليه في أى وقت من الأوقات .

إن ما ذكرته توأ بشأن الأحداث الواقعة، ليصدق إلى حد ما على الآراء والأفكار، فثم شيان في الولايات المتحدة يثيران الدهشة؛ كثرة التغير الذى يعثر معظم أعمال الإنسان، وثبات بعض المبادئ المعينة ثباتاً عجباً . فالناس يتحركون في غير انقطاع، على حين يبدو العقل البشرى جامداً لا يتحرك، فإن حدث أن انتشر في البلاد رأى معين حتى تأصلت جذوره ورسخت في تربتها، خيل إلينا أنه لا توجد قوة على الأرض تستطيع أن تقتلعه منها .

ففى الولايات المتحدة نجد المبادئ العامة في الدين والفلسفة والأخلاق، بل وفي السياسة، لا تتغير، أو أنها لا تتعدل على الأقل إلا بعد مساع عدة تبدل في الخفاء وكثيراً ما تكون غير محسوسة، وحتى أحسن ضروب التعصب نفسها لا تنمحى إلا ببطء شديد يكاد لا يصدق أحد وسط تلك الاحتكاكات المستمرة بين الأشياء والناس مئات المرات .

بلغنى أن ثمة من يقولون بأنه من طبيعة الديمقراطيات وعادتها، أنها دائماً بصدد تغير آرائها ومشاعرها؛ وهو قول يصدق على الأمم الديمقراطية الصغيرة مثل ديمقراطيات العالم القديم، حيث تستطيع الجماعة أن تحتصع كلها في ميدان عام، وعندئذ يصح أن تتأثر بالخطيب وأن تنقل به بحسب مشيئته . ولكنى لم أر شيئاً من هذا القليل في الشعب الديمقراطى العظيم الذى يقطن العذرة الأخرى من المحيط الأطلسى . لقد استارت دهشة في الولايات المتحدة صعوبة زحزحة الغالبية عن رأى اعتنقته، وإبعادها عن الوفاء لرعيه اختارته . فلا الخطابة ولا الكتابة بمجدية معهم شيئاً في هذه الناحية، فلا يفيد فيها غير الخبرة؛ وهذه الخبرة نفسها يجب أن تتكرر في كثير من الأحيان .

قد يستثير فينا هذا الأمر الدهشة لأول وهلة ولكننا إن أنعمنا فيه النظر لم يلبث السبب أن يتجلى لنا واضحاً، فليس من السهولة بمكان كما خيل لكثير من الناس، أن نستأصل ما يتعصب له شعب ديمقراطى، ولا أن نغير من معتقداته، أو نحل مبادئ جديدة في الدين أو السياسة أو الأخلاق محل أخرى قديمة سبق أن تقررت في نفسه ورسخت من قبل . وحلة

القول، ليس من المهن استحداث تغيرات عظيمة متكررة في عقول الناس في البلاد الديمقراطية، لا لأن العقل البشرى فيها قد استقر أمره فجمد، بل هو، على العكس من ذلك، في استارة مستمرة، لأنه أصبح مشغولاً بتغيير نتائج معلومة تغييراً لا يقف عند حد، وبأن يستكشف نتائج أخرى غيرها، بدلاً من أن يسعى وراء التوصل إلى مبادئ جديدة. فهو يظل يدور في حركة سريعة حول نفسه، بدلاً من أن يندفع قدماً بمجهود مباشرة وسريعة، فهو يوسع مجاله بعد أن يتحرك حركات صغيرة سريعة باستمرار ولكنه لا يغير موضعه فجأة.

فإذا ما تساوى الناس في الحقوق، وفي التعليم، والثروة، أو إذا ما تساوا في أحوالهم الاجتماعية، كانت لهم احتياجات وعادات وأذواق واحدة لا تختلف في كثير، فإذا كانوا ينظرون إلى الأمور من زاوية واحدة اتجهت عقولهم بطبيعة الحال إلى استنباط نتائج مشابهة، ومع أن كل واحد منهم قد يتحرف عن معاصريه بعض الانحراف، ويتخذ لنفسه آراء خاصة فلا بد أنهم سيتفقون قسراً، وعلى غير تفتن منهم، على طائفة معينة من الآراء المشتركة بينهم. فكلما اتعمت نظرى في تأثير المساواة في العقل ازدادت إيماناً بأن الفوضى العقلية الضاربة أطنابها بين ظهرائنا ليست، كما خيل إلى كثيرين، بالحالة الطبيعية في الأمم الديمقراطية، والأولى بنا أن نعدّها أمراً عارضاً اقتضاه شباب تلك الأمم، وأنها لا تظهر إلا في مرحلة الانتقال هذه عندما يكون الناس قد قطعوا الصلات التي كانت تربطهم بعضهم ببعض، ويظلون مع ذلك يختلفون اختلافاً كبيراً بسبب الأصل والثقافة والأخلاق، فيعد أن يكونوا قد احتفظوا بآراء ونزعات وأذواق شتى، متنوعة كل التنوع، واستمسكوا بها، لم يعد هناك ما يمنهم من أن يعترفوا بها ويدوها صراحة وعلماناً. فأراء الناس الرئيسية تزداد تشابهاً بازدياد تشابه أحوالهم الاجتماعية: هذه هي في رأى، القاعدة العامة الخالدة، أما ما عداها فعرضى زائل.

يندر أن يحدث لأى شخص في جماعة ديمقراطية، أن يكون لنفسه فجأة نظاماً من الآراء يختلف كل الاختلاف عن النظام الذى يسير عليه أهل عصره، وحتى إن فرضنا وجود مثل هذا المتكرر المجدد فإنى أخشى عليه من أن يصادف في طريقه عقبات شداداً في أن يجعل الناس يصغون إليه ويستمعون كل ما يقول. وأصعب من ذلك أن عليه أن يقتنع بصحة آرائه، فعندما تتعادل أحوال الناس الاجتماعية لم يك سهلاً على أحد منهم أن يقتنع بما يقوله غيره. ولما كانوا يعيشون جميعاً متصلين بعضهم ببعض، وقد تعلموا معاً أشياء واحدة وصاروا يحبون حياة واحدة، فقد صاروا لا يميلون بطبيعة الحال إلى أن يتخذوا واحداً منهم هادياً لهم يتبعونه ويطيعونه الطاعة العمياء، فمن المتعذر على الناس في مثل هذه الأحوال أن يتفقوا برأى واحد منهم مساو لهم.

ولست الثقة بالمواهب السامية التى لبعض أفراد معينين نابيين، هى التى تضعف

في الأمم الديمقراطية فحسب كما أوضحت في موضع آخر في هذا الكتاب، بل إن فكرة التفوق الذهني العامة التي قد يتميز بها واحد منهم على سائر الناس لا تلبث أن تنطمس. وكلما ازداد الناس تعادلاً وتماثلاً، تسرب إلى آرائهم شيئاً قشياً الاعتقاد بالمساواة في العقول والذكاء، وصار من الصعب على أى مجدد أو مبتكر، أيا كان، أن ينال سلطاناً عظيماً على عقول الشعب. ففي مثل هذه الشعوب تصبح الثورات العقلية المباحة نادرة. فإن ألقينا نظرة على تاريخ العالم لاتضح لنا أن الثغرات الكبيرة السريعة التي حدثت في عقول البشر إنما ترجع إلى ما لاسم معين من قوة التأثير، أكثر مما ترجع إلى قوة التفكير والاستدلال.

ويجب أن نلاحظ كذلك، أن الذين يعيشون في مجتمعات ديمقراطية لا يرتبط بعضهم ببعض بأية رابطة قوية، ومن ثم يجب أن يقنع كل منهم على حدة؛ أما في المجتمعات الأرستقراطية فحسبنا أن تؤثر في عقول عدد صغير من الناس حتى يسارع الآخرون إلى اتباعهم. فلو أن لوثر عاش في عصر المساواة، ولم يكن بين الذي استمعوا إلى مقالته أسراء ورجال من ذوى النفوذ والسلطان، لكان من المحتمل أن يجد أن تغيير وجه أوروبا أصعب مما وجد.

وليس ذلك لأن الناس في الدول الديمقراطية موقنون كل الإيقان بصحة آرائهم، أو لا يتزحزحون عن معتقداتهم، فكثيراً ما تساورهم الشكوك فيها، وهي شكوك يرون أن أحداً لا يستطيع أن يزيلها عنهم ويريجهم منها، هذا، وقد يحدث في هذه الأوقات أن يبدل العقل البشرى موقفه راضياً، ولكن عندما يجد شيئاً يهدية، أو يدفعه قدماً باستمرار، فإنه يظل يتأرجح حيث هو من غير أن يتحرك ويتقدم خطوة إلى الأمام.

وحتى إذا تم لامرء أن يكتب ثقة الشعب الديمقراطي، فما زال أمامه أن يجتذب إليه انتباههم، وهو أمر شاق. فمن الصعوبة بمكان أن تسترعى آذان قوم يعيشون في بلاد ديمقراطية إلا إذا كنت تتحدث إليهم عن أنفسهم هم، فهم غافلون عما يقال عن غيرهم لأنهم منهمكون دائماً فيما هم بصدده من أشغال. وفي الحق أنك لاتجد في الأمم الديمقراطية من الكسالى سوى قلة ضئيلة، فالناس هنا يعيشون وسط حركة صاخبة لاتقطع؛ فلا غرو إن هم انهمكوا كل الانهماك في أعمالهم حتى لم يعد لديهم من وقت للتفكير والتأمل سوى النزر اليسير. ويعنى أن أشير هنا بوجه خاص إلى أنهم ليسوا مشغولين فحسب، بل إنهم يقدمون على ما يشتغلون به بكل حماسة وإخلاص، فهم دائماً في عمل، وكل عمل يقومون به يستغرق كل قواهم وكل عقولهم؛ فما يدور فيه من غيرة لا يدع لهم مجالاً للتحمس للأمور العقلية. وفي رأى أن استارة حماسة شعب ديمقراطي لأية نظرية لاتتصل اتصالاً محسوساً ومباشراً بشئون حياتهم اليومية، لأمر من أشق الأمور. وهذا ما يجعلهم يستمسكون بآرائهم القديمة ولا يتزلون عنها بسهولة، فالحماسة وحدها

هى التى تدفع العقل البشرى إلى أن يحد عن المسالك المطروقة، والحماسة هى التى تستحدث الانقلابات الكبرى فى الأمور العقلية كما تستحدث الثورات السياسية الجارفة .

وهكذا لا يكون لدى الأمم الديمقراطية الوقت، ولا الميل للبحث عن آراء جديدة، وإن ساورتهم الشكوك بشأن ما لديهم من آراء فإنهم يظنون يستمسكون بآرائهم مادام تغيرها يقتضيهم وقتاً طويلاً وبحوثاً مستفيضة، ولذا تراهم يحصمون بها لا على أنها آراء يقينية مقطوع بصحتها، بل على أنها آراء مقررة متفق عليها .

ومع ذلك فثم أسباب أقوى وأوجه تمنع أى تغير فى مبادئ الشعب الديمقراطى من أن يتم فى سهولة ويسر . هذا، وقد سبق أن لفتنا النظر إلى هذه الحقيقة .

فإن كان نفوذ الفرد ضعيفاً لا يكاد يحس به أحد فى أسنان هذه الشعوب الديمقراطية : فالقوة التى يمارسها المجموع على كل فرد عظيمة بالغة التأثير . هذا، وقد سبق أن أوضحنا الأسباب الداعية إلى ذلك، فمحسبى أن أقول إنه من الخطأ أن نتصور أن هذا الأمر يتوقف على شكل الحكومة وحده، وأن الأغلبية ستفقد سلطانها على العقل إن هى فقدت سلطتها السياسية .

وكثيراً ما يكون للأفراد فى البلاد الأرستقراطية عظمة وقوة كبيرتان فى أنفسهم، فإن وجدوا أنهم فى خلاف مع الأغلبية العظمى من بنى وطنهم انسحبوا عنهم واقتصروا على دوائرهم الخاصة بهم، حيث يظنون فيها يساندون بعضهم بعضاً ويعززون بعضهم بعضاً . وليست الحال كذلك فى البلاد الديمقراطية، ففيها يبدو أن رضى الشعب أمر لا غنى عنه، شأنه فى ذلك شأن الهواء الذى تستشقه، فأن نضل نحيا فى خلاف مع الشعب معناه ألا نحيا مطلقاً، فليس الجمهور بحاجة إلى القانون يستعين به على إكراه أولئك الذين يخالفونه، على أن يفكروا مثل تفكيره، بل حسب أن يستهجنهم، وعندئذ يلاحقهم الشعور بالوحدة والانزعاج حتى يدفعهم إلى اليأس .

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية ضغط رأى العام بقوة عظيمة على عقل كل فرد من الأفراد، فيحيط به، ويوجهه ويستبد به . وينشأ هذا كله من نفس بنية المجتمع وتكوينه ذاته، أكثر مما ينشأ من قوانينه السياسية . وكلما ازداد الناس تماثلاً شعر كل فرد منهم بأنه ضعيف كل الضعف بإزاء المجموع، وإذا لا يرى له وسيلة ما يستطيع بها أن يرتفع ارتفاعاً عظيماً عن مستوى الناس، ويتميز بها عليهم، فقد الثقة بنفسه حالماً بما هو منه . وهو لا يتقن بقوته فمحسب، بل إنه ليتشكك حتى فيما له من حقوق، ويكاد يعترف بأنه على خطأ عندما تؤكد الجمهرة الكبرى من بنى وطنه أنه كذلك . فلا حاجة إذن لهذه الأغلبية إلى إجباره، بل حسب أن تقنعه فيقتنع . فعلى أى شكل تنظم سلطات الجماعة الديمقراطية، ويوازن بعضها ببعض، فإنه سيظل أمراً شاقاً دائماً كل المشقة أن نعتقد بصحة شيء أجمعت الكثرة الكاثرة من الشعب على رفضه، أو أن نأخذ بما سبق أن استكرهه ونددت به .

ويعاون هذا الطرف كل المعاونة على استقرار المعتقدات والآراء. فإذا ما حدث أن رسخ رأى ما في شعب ديمقراطي، واستقر في أذهان الأغلبية منه، ظل باقياً فيهم بقوته الذاتية، فلا يكلّفهم الاستمسك به والحفاظة عليه أى جهد أو مشقة، لأنه لم يعترض عليه أحد. أما أولئك الذين رفضوه بادية ذى بدء بحجة أنه رأى زائف، فسينتهى بهم الأمر أن يقبلوه على أنه مجرد انطباع عام، وأما أولئك الذين لا يفتأون يتنازعون فيه في سريرتهم، فإنهم سيخفون أمر عدم موافقتهم عليه عن الناس، ويحرصون على ألا يخوضوا معركة خطيرة لاجدوى منها ولا طائل تحتها.

حقاً إن غالبية الشعب الديمقراطي إذا ما غيرت آراءها، قد تقوم فجأة وبشكل تحكمي، وتحدث ثورات غريبة في عقول الناس، ولكن آراء هؤلاء لا تتغير إلا بكل مشقة، كما يصعب كذلك على أحد أن يبين أنها تغيرت.

وقد يحدث أن يعمل الزمن، وتعمل الأحداث، أو أن يعمل العقل وحده ومن تلقاء نفسه، على زعزعة رأى معين، أو على نقضه تدريجياً من أساسه، من غير أن تبدو أية أمارة بارزة تدل على ما حدث من التغير. فمثل هذا الرأى لم يهاجم بصورة سافرة ولم يتألب الناس ويتفقوا على شن حرب عليه، وإنما يظل أتباعه يتراجعون عنه باستمرار واحداً بعد واحد، وفي غير ضجة ظاهرة، فلا يكاد يمر يوم دون أن يتركه نفر من أتباعه، حتى لا يتبقى وفاقاً له سوى أقلية ضئيلة. ومع ذلك كله يظل قائماً على هذه الحالة، وإذا كان أعداؤه يلتزمون الصمت، ولا يبادلون أفكارهم بشأنه إلا خلسة، فيسطلون هم أنفسهم زمناً طويلاً من غير أن يدركوا أن ثورة كبرى قد حدثت فعلاً، وفي هذه الحالة من الشك وعدم التأكد، لا يتخذون أى إجراء، بل يستمر كل واحد منهم يلاحظ الآخر وهو ملتزم الصمت. فلم تعد الأغلبية تؤمن بما كانت تؤمن به من قبل، ولكنها تظل تتظاهر بالاعتقاد، فشح الرأى العام هذا يظل قوياً حتى إنه ليكفى لإخاد أصوات القائلين بالتجديد، ويكرههم على الاستمسك بأهداب الصمت، ويستبقهم بعيدين عنه.

لا يخفى أننا نعيش في عصر شهد أسرع التغيرات التي حدثت في آراء البشر الرئيسية واستقرت في نفوسهم، ومع ذلك فقد يحدث أن تستقر آراء البشر الرئيسية بعد قليل، وتكون أكثر استقراراً عما كانت عليه من عدة قرون من تاريخنا، ولكن هذا الوقت لم يكن بعد، ولعله قريب. فكلما أمعت في الفحص عن احتياجات الأمم الديمقراطية ونزعاتها الطبيعية اقتنعت بأن المساواة الاجتماعية إذا ما رسخت في العالم واستقرت فيه بشكل عام دائم، أصبح قيام الثورات الكبرى، عقلية كانت أو سياسية، أقل وأصعب مما يتوهمون. ذلك لأن الناس في البلاد الديمقراطية يبدون دائماً مستارين، غير واثقين من شيء، متلهفين ومتقبلين في إرادتهم وفي مراكزهم، حتى ليخيل إلينا أنهم يسارعون إلى إلغاء قوانينهم فجأة، وإلى اعتناق آراء جديدة، وآداب جديدة في السلوك، ولكن إن كان مبدأ

المساواة يجعلهم ميالين إلى التغيير ، فإنه يوحى إليهم كذلك بمصالح معينة وبأذواق معينة ، لا يتسنى إرضاؤها إلا إذا استقر الأمر واستقرت الأحوال في البلاد . فالمساواة تدفعهم قدماً ، ولكنها كذلك تكبحهم ، فهي تحفزهم ، ولكنها تقيدهم بالأرض ، وتحرك رغباتهم وتلهبها ، إلا أنها تحد من قواهم .

على أن هذا الذي لا يدرك مع ذلك لأول وهلة ، هو أن الأهواء التي تؤدي إلى فصل المواطنين بعضهم عن بعض في الديمقراطية واضحة جلية ، أما القوة الخفية التي تكبحهم ، وتجمع شملهم فلا يمكن أن تدرك في طرفة عين .

فهل لي أن أجزئ وأقول ، وهذه الأنقاض والخرائب تحيط بي من كل جانب ، إن الثورات ليست بأخوف ما أخافه على الأجيال المقبلة ؟ فإن ظل الناس يقصرون أنفسهم باستمرار على دائرة مصالحهم العائلية الضيقة ، وظلوا يعيشون في قلق ، وتيج باستمرار ، يخشى أن ينتهي بهم الأمر فيتعذر أن تصل إليهم تلك الوجدانات العامة العيفة ، التي تستثير الشعوب ، لكنها مع ذلك ترقبها وتعبثها . وعندما تصبح أحوال الملكية متقلبة متذبذبة ، ومحبة اقتالتها قلقه متوهجة في النفوس ؛ لا يسعى إلا أن أحشى على الناس أن يصبحوا في حالة يرون فيها كل نظرية جديدة خطراً عليهم ، وكل تجديد عملاً شاقاً مجهداً ، وكل تحسين اجتماعي خطوة نحو الثورة ، وعندئذ يأبون أن يتقدموا مخافة أن يتحركوا إلى أبعد مما ينبغي أن يتحركوا . إنني لأخاف عليهم ، وأعترف بأن أخاف عليهم فعلاً - من أن ينتهي بهم الأمر أن يستسلموا استسلاماً مطلقاً إلى ميل خيس - إلى الملذات العاجلة ، ويففلوا المصالح الآجلة - ومصالح الأجيال المقبلة - ويؤثروا أن يسيروا مع التيار الحالي السهل ، على أن يعملوا إلى جهود قوية عاجلة يبدلون في سبيل الوصول إلى غرض أسمي ، إذا ما اقتضت الحال .

ومن الناس من يرون أن ملاحم المجتمعات الحديثة وشكلها ، ستظل في تغير دائم ، أما أنا فأخشى أن ينتهي بها الأمر ، أن تبقى ثابتة لا تتطور ، وتجمد على المؤسسات نفسها ، وعلى ضروب الانحياز التي تعصب لها ، والعادات والآداب التي جرت عليها ، حتى إن البشرية لتتوقف عن التقدم وتظل جامدة حيث هي ، ويظل العقل يتأرجح دائماً بين أمام وخلف دون أن تنشأ عن تحركه هذا أى أفكار جدد ، وسيضيع الإنسان قوته سدى في توافه مبعثرة غير مجدية ، فعل الرغم من أن الإنسانية في حركة متصلة لا تنقطع ، فإنها ستظل راكدة لا تتقدم .

الأم الديمقراطية راغبة في السلام على حين ترغب جيوشها في الحرب

الخواف والمصالح والأهواء نفسها التي تمنع الأمم الديمقراطية من القيام بالثورات، تمنعها كذلك من الإقدام على شن الحروب. فروح التطوع إلى المجد الحربي وروح الثورة تضعفان كلتاهما في وقت واحد ولأسباب واحدة. هذا، وتزايد عدد الملاك - وهم أنصار السلام عادة - وازدياد الثروات الشخصية، التي سرعان ما تلتهمها الحروب، والتلطف في آداب السلوك، ورقة القلب، وتلك الميول إلى الشفقة التي يستدعيها تساوى الناس في أحوالهم الاجتماعية، والتروى في التفهم الذي يجعل الناس لا يتأثرون نسبياً بالانفعالات العنيفة والخيالية التي تستثيرها الحروب في نفوس الجند - كل هذه الأسباب تتضافر على إخماد الروح الحربية. وفي رأيي؛ إننا نستطيع أن نضع قاعدة عامة ودائمة، نسلم بها جميعاً وهي أنه كلما تزايد تساوى الناس في الأحوال الاجتماعية في البلاد المتحضرة، صارت النزعات الحربية فيهم أكثر ندرة وأقل حدة.

ومع ذلك فالحرب أمر تعرض له جميع الأمم الديمقراطية منها وغير الديمقراطية. ومهما كانت ميولها تتجه إلى السلام، فعليها أن تعد نفسها لرد أى اعتداء يقع عليها، وبعبارة أخرى، يجب أن يكون عندها جيش قائم. فالخط الذي أتاح لسكان الولايات المتحدة منافع كثيرة خاصة بهم، ألقي بهم وسط مقارز وقفار لاجبران لهم فيها (إذا جاز لنا هذا التعبير) فيحسبهم بضعة آلاف من الجند لسد كل احتياجاتهم الدفاعية. ولكن هذا شيء من طبيعة أمريكا، وليس من طبيعة الديمقراطية.

فتساوى الأحوال الاجتماعية، وما يترتب عليه من آداب أخلاقية ومن مؤسسات، لا يعفى الشعب الديمقراطى من وجوب احتفاظه بجيش قائم، ولما كان لجيوش الأمم الديمقراطية نفوذ قوى يؤثر دائماً في مصائرها، فمن الأهمية لنا بمكان أن نتعرف تلك النزعات الطبيعية التي تحرك الناس الذين تتكون منهم هذه الجيوش.

لا يخفى أن جيوش الأمم الأرستقراطية، تلك التي يعد فيها الأصل والنسب أساس

الرتب الوحيد، يوجد فيها التفاوت الذى نجد في الأمة، فالضابط فيها نيل، أما الجندى فعبد من عبيد الأرض. وعلى حين أن المطلوب من الأول أن يأمر وينهى، فالمطلوب من الثانى أن يذعن ويطيع. فمطامح الجندى في الجيوش الأرستقراطية محصورة إذن في نطاق ضيق، وليست مطامح الضابط نفسه مما لا حد له ولا نهاية. وليست الهيئة الأرستقراطية جزءاً من سلم الرتب والمقامات المعترف به في الأمة فحسب، بل إن لها نفسها سلمها الخاص بها، فأعضاء هذه الهيئة (الأرستقراطية) موضوعون في مراكز مرتبة ترتيباً تصاعدياً، درجات بعضها فوق بعض، وعلى نحو ثابت لا يختلف. فهذا رجل ولد ليقود فرقة وذلك ليقود سرية فحسب، وإذا ما وصل الواحد منهم إلى أقصى ما يأمله، توقف من تلقاء نفسه وقنع بما أصاب من خير.

وفضلاً عن ذلك فتمتد سبب قوى يخفف من مطامح الضباط في الترقى في الجيوش الأرستقراطية، ذلك أن الضابط فضلاً عما يتمتع به من الرتبة العسكرية، فإنه يحل في هذه البلاد مكانة مرموقة في المجتمع، وفي نظره ليست الأولى سوى أمر ثانوى لاحق بالأخيرة. فالنيل الذى يحترف الجندي إنما يفعل ذلك عن شعور بواجبه الذى يفرضه عليه أصله ونسبه أكثر مما يفعله بدافع الطموح؛ فهو لم يلتحق بها إلا حباً في أن يجد عملاً شريفاً يقضى فيه سنى شبابه، التى لولا ذلك لقضاها في الفراغ والكسل، وكى يستطيع أيضاً أن يعود إلى أهله وأقرانه بطائفة من الذكريات عن الحياة في الجيش. فليس غرضه الرئيسى من اختياره مهنة الجندى أن يحصل على أملاك أو جاه أو سلطة إذن، فهو حائز لكل هذه الميزات بطبيعة أحواله، ويستطيع أن يستمتع بها من غير أن يضطر إلى مغادرة أوطانه.

أما في الجيوش الديمقراطية فكل جندى يمكن أن يصبح ضابطاً في يوم ما، مما يجعل الرغبة في الترقى عامة، ويجعل حدود المطامح الحرية تمتد إلى مدى بعيد يكاد لا يحد. فالضابط، من ناحيته، لا يرى بالطبع شيئاً ما يضطره إلى التوقف عند رغبة دون أخرى؛ فلكل رتبة أهميتها العظمى عنده، لأن مكانته في المجتمع تكاد أن تكون متوقفة دائماً على رتبته في الجيش. وكثيراً ما يحدث في هذه الأمم الديمقراطية ألا يكون لدى الضابط أى أملاك خاصة، وبذلك يكون جل اعتياده على مرتبه وحده؛ فهو لا اعتبار له في المجتمع إلا بسبب رتبته العسكرية، ومن ثم كان حظه يتغير بتغير رتبته، ويصبح كأنه رجل آخر خلق خلقاً جديداً. فما لم يكن في نظر الضابط في الجيش الأرستقراطى سوى أمر ثانوى بالنسبة لمركزه؛ يصبح في الجيوش الديمقراطية الأمر الرئيسى للضابط، بل يصبح كل شيء في حياته الاجتماعية، في كيانه نفسه.

لقد كان الضباط الأرستقراطيون أيام الملكية الفرنسية القديمة يدعون دائماً بألقابهم ورتبهم التى ورثوها عن أجدادهم، أما في أيامنا فقد صاروا يدعون برتبهم الحرية فحسب، فهذا التغيير الصغير في أسلوب التعبير، يكفى للتدليل على أن ثورة ضخمة حدثت في بنية المجتمع وفي نظام الجيش.

أما في الجيوش الديمقراطية فالرغبة في الترقى تكاد تكون عامة، وإنها لرغبة متقدمة، ملحة، دائمة، تغذيها سائر الرغبات الأخرى وتقويها، فهي رغبة لا تخمد إلا بحدود الحياة نفسها. فمن السهل علينا أن نرى أن الجيوش التي يجب أن يكون الترقى فيها أبطأ ما يكون في أيام السلام، هي جيوش البلاد الديمقراطية وحدها. ولما كان عدد وظائف كبار الضباط محدوداً بطبيعة الحال، وعدد المتنافسين عليها كبيراً وقانون المساواة الصارم يقتضي أن يعامل الجميع على حد سواء، لم يكن لأحد أن يترقى بسرعة، بل إن الكثيرين لا يستطيعون أن يترقوا أبداً. وهكذا يتضح لنا أن الرغبة في الترقى أعظم ما تكون في الجيوش الديمقراطية، وفرص الترقى أقل مما في جيوش البلاد الأخرى، فلا غرو إن كان جميع الطموحين الذين في الجيوش الديمقراطية متحمسين للحروب راغبين فيها كل الرغبة، إذ أنها تحدث أمكنة شاذرة يمكن أن يرقوا إليها، وتسوغ انتهاك حرمة ذلك القانون - قانون الأقدمية الصارم الذي يعد الميزة الطبيعية الوحيدة في الديمقراطية.

وهكذا وصلنا إلى حقيقة عجيبة: إن الجيوش الديمقراطية أشد تحمساً للحروب من أي جيوش أخرى في العالم كله، على حين أن الشعوب الديمقراطية أشد أم الأرض جميعاً حباً للسلام، ولما يجعل هذين الأمرين المتضاربين أعجب وأغرب أنهما يحدثان في وقت واحد ومن جراء مبدأ واحد، هو مبدأ المساواة هذا.

ولما كان جميع المواطنين متساوين اجتماعياً، فكلهم يرغب دائماً في تحسين مركزه، وفي العمل على زيادة رفاهيته، فقد أدركوا جميعاً أن ذلك في الإمكان، وهذا مما يجعلهم يحبون الاستقرار والسلام، والسلام يعاون على ازدهار التجارة والصناعة، ويتيح لكل امرئ أن يظل يعمل في مشروعاته الصغيرة التي قام بها، حتى ينجزها. ومن جهة أخرى، فإن هذه المساواة نفسها تجعل العسكريين من المواطنين يحملون بمبادئ القتال، لأنها ترفع من قيمة الأبطال الحرية في نظر أولئك الذين يتخذون من الجندية مهنة، ولأنها تجعل نيلها في متناول الجميع. ومهما كان الأمر، فقلق النفس واحد في كل من الحالتين، والميل إلى الملذات نهم لا يشبع، والطموح في التجاح قوى في الجميع، أما وسائل إشباع ذلك فهي وحدها المختلفة.

إن نزعات الأمة والجيش المتضاربة هذه تعرض الجماعات الديمقراطية لأخطار جسام. فإذا ما زالت الروح الحرية عن الأمة، لم تعد مهنة الجندية موضع تكريم، وهبط العسكريون إلى أدنى درجات الموظفين العامين العاديين، وبذلك يقل احترام الناس لهم، ولا يحدون يفهمونهم. وعندئذ يحدث هنا عكس ما يحدث في العصور الأرستقراطية: فلم يعد الذين يلتحقون بالجيش، من أسمى الطبقات، بل صاروا من أدناها. ولم يعد يتجه إلى المطامع الحرية إلا من لامطامح أمامهم مواها. وبذلك تنشأ دائرة خبيثة من العلل والمعلولات لا فكاك منها؛ فصفاة أفراد الأمة يتحاشون الالتحاق بالمهن العسكرية، لأنها

لم تعد موضع تشريف وتكريم لهم؛ والمهن العسكرية هذه لم تعد موضع تشريف وتكريم لأن صفوة أبناء الأمة أصبحوا يأبون الالتحاق بها .

فلا عجب إذن إن بدت الجيوش الديمقراطية قلقة في كثير من الأحوال ، ومنذمرة ، غير راضية بما قسم لها من حظوظ ، على الرغم من أن أحوالها المادية أفضل بكثير من أحوال الجيوش الأخرى عادة ، والنظام فيها أقل صرامة مما في بلاد أخرى . فالجندي يشعر بأنه في مركز أدنى . وكبرياؤه الجريحة تقوى فيه الميل إلى الحروب حيث خدماته مطلوبة وضرورية ، أو هي تزيد فيه الرغبة الجامعة إلى الثورة ، حيث يأمل أن ينال بقوة السلاح ذلك النفوذ السياسي والاعتبار الشخصي اللذين حرمهما .

إن تكونَ الجيوش الديمقراطية ليجعل هذا الخطر الذي ذكرته توأ مثار خوف كبير ، فمعظم المواطنين في البلاد الديمقراطية هم شيء من الممتلكات يضمنون به ويحافظون عليه ، على حين أن قواد الجيوش الديمقراطية من الدماء ، ولا أملاك لهم عادة ، فليس للكثرة منهم ما يخشون عليه من الضياع في غمرة الاضطرابات والحروب الأهلية . أما الغالية العظمى في الأمة (الديمقراطية) فيخشون قيام الثورات بطبيعة الحال ، أكثر مما كانوا يخشونها في العصور الأرستقراطية ، على حين يخشاه قادة الجيش أقل منهم بكثير .

وزيادة على ذلك ، وكما هي الحال في البلاد الديمقراطية ، فإن أوسع الناس ثراء ، وخيرهم تعليماً وثقافة ، وأعظمهم كفاية يندر أن يختاروا الالتحاق بالمهن العسكرية (كما سبق أن ذكرنا من قبل) . فالجيش في مجلته يصبح في النهاية أشبه بأمة صغيرة ، العقل فيها أضيق مما في الأمة الكبرى ، والعادات أكثر خشونة . وهذه الأمة الصغيرة غير المتحضرة تجد الأسلحة في يديها ، وتدرك أنها هي وحدها التي تعرف كيف تستخدمها . والحق أن مزاج الشعب السلمي ليزيد الخطر الذي تتعرض له الأمة الديمقراطية من جراء الروح العسكرية المتمردة التي تسود الجيوش . فليس شيء أخطر من جيش وسط أمة غير حرة مبالاة إلى السلام ، فغرام الجماعة الديمقراطية الشديد بالهدوء والاستقرار يجعل الدستور تحت رحمة الجيش باستمرار .

فلنا أن نؤكد إذن ، بوجه عام ، أن الأمم الديمقراطية إن كانت تنزع بطبيعة الحال إلى السلام من أجل ميولها ، ومصالحها ، فجيوشها تجربها دوماً إلى الحرب وإلى الثورات .

وقلما تخشى البلاد الأرستقراطية قيام الثورات العسكرية ؛ ولكن هذه الثورات هي نفسها التي يجب أن تخشاه دائماً الشعوب الديمقراطية ، وتحسب لها كل حساب ؛ فينبغي أن تعد تلك الأخطار من أشد ما يحذر بها في المستقبل . فما أحرى الساسة إذن أن يوجهوا اهتمامهم باستمرار إلى البحث عن علاج لهذا الشر .

فأول فكرة تخطر ببال الأمة عندما تشعر في صميم نفسها بالخوف من مطامع جيشها

القلقة، هي أن تجعل لهذه المطامح المعية غرضاً تتجه إليه، وذلك بأن تمنح بالجيش إلى ميادين القتال. ولا أقصد بذلك أن أسوء الحروب: فالحروب توسع دائماً آفاق تفكير الشعب وترفع من روحه المعنوية. وقد تكون (الحروب) في بعض الأحوال القيد الوحيد الذي يحد من الإفراط في غو بعض النزعات التي تثبت بطبيعة الحال، من مبدأ المساواة من حيث يجب أن تعد الحرب أمراً ضرورياً لعلاج بعض الأمراض المستعصية التي قد تعرض لها الأمم الديمقراطية.

فللحروب مزايا كبيرة، ولكن يجب ألا نخدع أنفسنا ونقول إنها تقلل من ذلك الخطر الذي أشرت إليه نوا، إنها تؤخره ليس إلا، كي يعود بشكل أشد عنفاً حين تنتهي الحرب، لأن الجيش لا يستطيع أن يصير على السلام طويلاً بعد أن يكون قد ذاق الحرب واستساغها؛ فليست الحرب علاجاً إذن إلا للشعب دائم التعطش للأعجاد العسكرية.

وإنى لأتكهّن بأن جميع الحكام العسكريين الذين قد يظهرون في الأمم الديمقراطية العظمى ليجدوا أنه أسير عليهم أن يقودوا جيوشهم يغزون بها ويفتحون الأفقار، من أن يدعوها تعيش في سلام عقب حروب ظفرت فيها بالنصر. فثم أمران تجب الشعوب الديمقراطية دائماً مصاعب في القيام بهما: البدء بالحرب، والعمل على إنهاؤها.

فإن كانت الحروب تعود ببعض المنافع الخاصة على الشعوب الديمقراطية فهي من ناحية أخرى تعرضها لأخطار معينة لا تخشاهها الشعوب الأرستقراطية ولا تعرض لها تلك، وحسبي أن أذكر هنا التين منها:

فإن كانت الحرب ترضى شهوة الجيوش، فإنها تربك ذلك الجمهور الكبير من المواطنين الذين يقتضى إرضاء أهوائهم الصغار استقرار السلام والاطمئنان باستمرار، وكثيراً ما تدفعه إلى اليأس، ومن ثم كان هناك شيء من المخاطرة دائماً أن تحدث بصورة أخرى، ذلك الاضطراب نفسه الذي ينبغي لها أن تمنعه.

كل حرب طويلة المدى لابد أن تضر بحرية الشعب الديمقراطي. وليس معنى ذلك أننا يجب أن نخشى من أن يعمد القواد الظافرون إلى الاستيلاء بالقوة على السلطة العليا عقب كل انتصار يحرزونه، كما فعل كل من سولا (Sulla) وقيصر، فالخطر هنا من نوع آخر. والحرب لا تسلم الشعوب الديمقراطية إلى حكومة عسكرية دائماً، ولكنها تؤدي دائماً إلى زيادة سلطات الحكومة المدنية زيادة لا حد لها، بل إنها لشكاد تكون ملزمة بأن تركز إدارة شئون الناس وإدارة كل الأمور في أيدي الحكومة. فإن هي لم تؤد إلى الاستبداد بعنف فجاءت فهي تهىء الناس لتقبله بصورة أطف عن طريق عاداتهم. فيجب على الذين يسعون وراء القضاء على حريات أمة ديمقراطية، أن يعلموا أن الحرب أضمن وسيلة وأقرب طريق إلى تحقيق أغراضهم، وتلك أولى بدعيات العلم.

و ثم علاج آخر يبدو واضحاً لا حاجة به إلى شرح وإيضاح عندما تصبح مطامح الجنود والضباط مصدر خوف وفرح ، وذلك بأن يزيد عدد وظائف الضباط التي يمكن إيجادها عن طريق زيادة الجيش . هذا ، وقد يخفف زيادة عدد الجيوش من حدة الشر الحاضر مؤقتاً ، ولكنها تلقى بالبلاد في متاعب أشق في المستقبل القريب . فزيادة الجيش قد تترك أثراً باقياً في أمة أرسقراطية لأن الطموح العسكري في هذه الأمم مقصور على طبقة واحدة من الرجال ، وتقف مطامح كل رجل عند حد معين ، وبذلك يتسنى لنا أن نرضى معظم الطامعين إن لم نرضهم كلهم . ولكن ليس ثمة أى مكسب من جراء زيادة الجيش في الأمة الديمقراطية ، لأن عدد الطامعين يزداد دائماً بنسبة ازدياد عدد الجيش تماماً . فأما الذين أرضيت مطامعهم بإيجاد مراكز جديدة لهم في الجيش فسيعقبهم في الحال جمهور جديد آخر لا يستطيع إرضاءه ، وحتى أولئك الذين سبق أن أرضوا سرعان ما يأخذون في الشكوى وفي الإلحاح بطلب ترقية جديدة ، لأن التهيح النفسى ذاته الذى يسود طبقات المدنيين في المجتمع الديمقراطي سيتجلى في صفوف الجيش . فليس الذى يفيغونه أن يصلوا إلى رتبة معينة فحسب ، بل أن يظلوا يترقون باستمرار كذلك . ومع أن رغباتهم قد لا تكون واسعة أكثر مما ينبغي ، فإنها تتجدد باستمرار كذلك . فالأمة الديمقراطية التي تزيد عدد جيشها لا تخفف بهذه الوسيلة طموح الرجال العسكريين إلا لفترة قصيرة من الزمن ، ثم لا يلبث الطموح أن يصبح مثار خوف أشد لأن عدد الذين يشعرون به قد ازداد زيادة كبيرة .

وفي رأى أن الروح القلقة المضطربة شر ذاتى كامن في طبيعة تأليف جيوش البلاد الديمقراطية نفسها ، وليس ثمة أمل في شفاؤها منها . فحجدير بالمشرعين في البلاد الديمقراطية ألا يحدعوا أنفسهم ويظنوا أنهم يستطيعون أن يضعوا نظاماً عسكرياً يكفى وحده لإجبار رجال المهن العسكرية على التزام السكينة ، ويكبح عادة الحرب معهم ، إنهم إنما يضيعون جهودهم سدى قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى هذا الغرض .

إننا لن نجد في الجيش نفسه العلاج الشافى لما به من نقائص وعيوب ، بل نجد هذا العلاج في الأمة ذاتها . فالأمة الديمقراطية تخشى الاستبداد بطبيعة الحال كما تخشى قيام الاضطرابات ، ولا تعدو المسألة أن تجعل من هاتين النزعتين وأماثلهما ميولاً ثابتة ، واعية ، تعمل في ترو وتعقل . فعندما يتعلم المواطنون بأخوة أن يحسنوا استخدام الحرية استخداماً سلمياً نافعاً ، ويدركوا ما يعود عليهم منها من فوائد ومن نعم ، وعندما يحبون النظام بحبة كلها رجولة ، وصاروا يخضعون للنظام طائعين مختارين - فهؤلاء المواطنون أنفسهم إذا ما التحقوا بالمهن الحربية نقلوا إليها على غير وعى منهم - بل وكأنه على كره منهم - تلك الصفات والعادات نفسها . فعندما تتغلغل روح الأمة العامة في روح الجيش الخاص بها ، فإنها تخفف من حدة الآراء والرغبات التي تولدها الحياة العسكرية ، أو هي تقمعها وتقضى عليها ، بقوة الرأى العام القديرة على عمل كل شيء . فما علينا إلا أن نعلم

المواطنين أن يكونوا مثقفين منظمين ، ثابتين ، وأحراراً ، فعندئذ يصبح الجنود مدربين مطيعين .

فكل قانون يوضع لقمع روح الجيش المتمردة ، يؤدي إلى إضعاف روح الحرية في الأمة ، ويفشى بالغموض والإيهام فكرة القانون وفكرة الحق - هذا القانون إنما يعمل في الواقع ضد الغرض الذي رُمي إليه ، وبذلك يعاون على قيام الطغيان العسكري أكثر مما يعمل على إضعافه .

هذا ، وبعد كل شيء وعلى الرغم من كل ما يتخذ من احتياطات ، فسيظل وجود جيش ضخم في الأمة الديمقراطية مصدر خطر عظيم دائماً . وأنجح وسيلة للتقليل من هذا الخطر هي تخفيض ذلك الجيش ، ولكن هذا العلاج ليس مما تستطيع كل أمة أن تستخدمه وتطبقه .

الفصل الثالث والعشرون

أى الطبقات أكثر ميلاً إلى الحرب وإلى الثورة فى الجيوش الديمقراطية

من طبيعة الجيوش فى الأمم الديمقراطية أن تكون ضخمة كبيرة العدد بالنسبة إلى الشعب الذى تنتمى إليه ، كما سألناه فيما بعد . ولما كان من النادر أن يختار الرجال الذين يعيشون فى عصور ديمقراطية الالتحاق بمهنة الجنديّة من تلقاء أنفسهم ، اضطرت الأمم الديمقراطية هذه أن تلغى نظام التطوع الحر فى تقييش الجيوش ، وتعمل عمله بنظام التجنيد الإجبارى مدفوعة إلى ذلك بمقتضيات أحوالها الاجتماعية ، ومن السهل علينا أن نتكهن بأن جميع الأمم الديمقراطية ستلجأ بأخيرة إلى الأخذ بنظام التجنيد الإجبارى هذا .

فعندما تكون الخدمة العسكرية إجبارية ، يقع عبؤها على الجماعة كلها بالتساوى من غير تمييز أحد على آخر . وهذه نتيجة أخرى ضرورية من نتائج أحوال هذه الأمم الاجتماعية ، ومن آرائها الذاتية فيها . فالحكومة تستطيع أن تفعل ما تشاء ، أو تكاد تكون كذلك ، مادامت تلجأ إلى الجماعة كلها فى وقت واحد ، لعدم المساواة فى توزيع الأعباء ، وليست الأعباء نفسها ، هو الذى يوجد المقاومة عادة . ولكن لما كانت الخدمة العسكرية عامة تشمل جميع المواطنين من غير تفریق ، كانت النتيجة الواضحة أن صار كل مواطن لا يظل فى الجيش العامل سوى بضع سنوات . وهكذا كان من طبيعة الأشياء فى البلاد الديمقراطية أن لا يمر الجندى بالجيش إلا مروراً عابراً ، على حين أن الجنديّة فى معظم البلاد الأرستقراطية من المهن التى يقبل عليها المواطن من تلقاء نفسه ، ويختارها بنفسه حرقة له ، أو أن تفرض عليه قرصاً ، فيظل فيها طيلة حياته .

ولهذا نتائج ذات شأن ، فلا شك أن فى الجيوش الديمقراطية من يكتسبون ميلاً إلى الحياة العسكرية ، ولكن الأغلبية منهم سيقوا على كره منهم إلى الانضمام إليها سوقاً ، ولذا كانوا ينزعون دائماً إلى العودة إلى بيوتهم وأهلهم - إلى الحياة المدنية ، فلا غرو أن كانوا لا يعدون أنفسهم مشغولين جدياً بمهنة الجنديّة هذه ، ويفكرون باستمرار فى الخروج منها . فمثل هؤلاء الناس لا يستشعرون أبداً الاحتياجات التى تتطلبها منهم هذه الحياة ، ولا هم

يشاركون إلا أقل مشاركة في الميول والأهواء التي تولدها في نفوس الجند . إنهم يتكيفون بواجباتهم العسكرية حقاً ، ولكن قلوبهم تظل متعلقة بالواجبات والمصالح التي تربطهم بالحياة المدنية . ولذلك فهم لا يتشبعون بروح الجيش ، ولعل الأحرى بنا أن نقول إنهم يعملون على بث روح المجتمع الكبير في الجيش ، ويحافظون على بقائها فيه . فالجندى العادى (النقر) في الأمم الديمقراطية يظل أشبه بالمواطن المدنى ؛ فعادات الشعب القومية راسخة فيه ، ومتسلطة عليه كل التسلط ، وللرأى العام عليه أعظم سلطان ؛ ومن ثم ييسر له أن يث حب الحرية واحترام الحقوق في الجيوش الديمقراطية عن طريق الجنود (الأنفار) بوجه خاص ، وذلك إن كان قد سبق للشعب أن تشيع بهذه المبادئ من قبل . والأمر على العكس من ذلك في الأمم الأرستقراطية ، حيث ينتهى الأمر بالجنود ألا يكون بينهم وبين مواطنهم أية رابطة مشتركة ، حتى إنهم ليعيشون بين ظهرائهم أشبه بالغرباء ، بل وكثيراً ما يكونون فيهم أشبه بالأعداء .

أما في الجيوش الأرستقراطية فالضباط هم العنصر المحافظ ، لأنهم وحدهم الذين احتفظوا بروابط وثيقة بينهم وبين المجتمع المدنى ، ولم ينزلوا أبداً عن نيتهم في أن يعودوا إلى مكانتهم فيه إن عاجلاً وإن أجلاً ، أما في الجيوش الديمقراطية فالجندى ، لا الضابط ، هو الذى يقف هذا الموقف والسبب ذاته .

وكثيراً ما يحدث ، على العكس من ذلك ، أن يحصل الضباط في هذه الجيوش الديمقراطية نفسها ، على أذواق ورغبات متميزة كل التمييز عن أذواق الأمة واحتياجاتها ؛ وهذا أمر يسهل تعليقه ، في الأمم الديمقراطية نرى الرجل الذى ترقى فصار ضابطاً ، يقسم جميع الروابط التي تربطه بالحياة المدنية ، ويطلقها إلى الأبد ، فليس ثمة مصلحة تدفعه إلى العودة إلى تلك الحياة . فوطنه الحقيقى الآن هو الجيش ؛ لأنه مدين بكل ما يملك إلى المرتبة التي حصل عليها فيه ؛ ومن ثم كان حظه يتبع حظ الجيش ، فيرتفع بارتفاعه ، أو يهبط بهبوطه ، فلا عجب إن هو علق كل آماله بالجيش وحده . ولما كانت مطالب الضابط تختلف عن مطالب البلاد نفسها فإنه قد يرغب كل الرغبة في الحرب ، أو يعمل على إحداث ثورة ، حتى في اللحظة التي تكون فيها الأمة أشد ما تكون رغبة في الاستقرار والسلام .

ومع ذلك فثم أسباب عدة تخفف من قلق هذه الروح الحربية ، فمع أن الطموح عام وموصول في الأمم الديمقراطية ، فإنه يندر أن يكون طموحاً سامياً ، كما رأينا من قبل ، فالرجل الذى نشأ في الطبقة الدنيا من طبقات المجتمع ، وارتفع من تحت السلاح فأصبح ضابطاً ، يكون قد خطا فعلاً خطوة واسعة ، لأنه حصل على مركز في مجال أسمى من المركز الذى كان يشغله في الحياة المدنية ، واكتسب حقوقاً تعدها معظم الأمم الديمقراطية دائماً ثابتة لمن حصل عليها لا تزول عنه ؛ فلا مانع عنده الآن من أن يتوقف فترة بعد هذا الجهد المهنى ، ويستمتع بما نال من حظ . فالخوف من المخاطرة بما أحرز من ترقى يخفف من رغبته

في اقتناء ما ليس في متناوله ، فبعد أن يكون قد تخطى أكاد عقبة في سبيل ترقيه ، تراه يستسلم بمزيد من الصبر إلى ما قد يكون في ترقيه هذا من بقاء ، ففتور طموحه يزداد كلما ترقى في مراتب الجيش وأدرك أن عليه أن يتوقع أن يحسر الكثير في أوقات الخطر . فإن لم أكن مخطئاً كان أقل الناس في الجيش الديمقراطي ميلاً إلى الحرب هم رؤساؤه .

لأن ما ذكرته عن الضباط والجنود لا يصدق على طبقة كبيرة من الرجال يشغلون في جميع جيوش العالم المراكز الوسطى التي بين الاثنين . وأعني بهم طبقة ضباط الصف ، وهي الطبقة التي لم يكن لها قط أى دور يذكر في التاريخ إلا في القرن الحاضر ، إذ قدر لها الآن ، في رأيي ، أن تقوم بدور له أهميته ، فقد قطع ضباط الصف جميع الروابط التي تربطهم بالحياة المدنية ، شأنهم في ذلك شأن الضباط ، وفرغوا أنفسهم كلها للخدمة العسكرية ، ولعلمهم جعلوها وحدها معقد كل رغباتهم ، ولكنهم رجال لم يصلوا بعد مطلقاً وصل الضباط ، إلى مركز ثابت عال يستطيعون أن يقفوا عنده ويتنفسوا بحرية أتم إلى أن يترقوا إلى مركز أسفى .

إن طبيعة واجبات ضابط الصف ، وهي واجبات ثابتة لا تتغير ، تقتضيه أن يحيا حياة ضيقة مغمورة ، قلقه ، غير مستقرة لراحة فيها ، فهو لم ير بعد من الحياة العسكرية غير أخطارها ، ولم يعرف منها غير ما فيها من حرمان ، ومن نظام شديد قاس ، وهما أمران أشق على النفس من أخطار الحرب نفسها ، وإنه ليحمل من متاعبه الحاضرة الكثير بسبب علمه أن نظام المجتمع ، ونظام الجيش يحولان له أن يتخلص من هذه المتاعب ويرتفع عنها ، فله أن يرقى إلى رتبة الضابط فيحصل في الحال على أن يكون له الحق في الأمر ، والرتب ، والاستقلال والحقوق ومختلف المنع . فآماله هذه لا تبدو له ذات أهمية بالغة فحسب ، ولكنه لا يمكن أن يستوتق من تحقيقها إلا إذا صارت في يديه فعلاً ، فليست الرتبة التي يشغلها مما لا يمكن سحبه منه ، ذلك إلى أنه مضطر إلى أن يستسلم دائماً لأهواء ضابطه المشرف عليه ، لأن هذا الإذعان مما يقتضيه النظام ، وإن غلطة تافهة أو نزعة عابرة قد تحرمه في الحال ثروة سنين عديدة من الكدح والعرق . فإلى أن يبلغ الرتبة التي تتجه إليها مطامحه لا يكون قد أحرز شيئاً يذكر . والحق أن ترقيه في سلم الحياة العسكرية لا يمكن أن يبدأ إلا بعد أن يصل إلى هذه الرتبة - رتبة الضابط - فلا مناص للطموح المستعيس من أن يشتغل في نفس رجل تظل تدفعه بالضرورة وباستمرار احتياجاته وأهواؤه وروح عصره ، وشبابه وآماله ومخاوفه كلها .

فضباط الصف يرغبون دائماً في الحروب إذن ، مهما كلفتهم من ثمن ، فإن لم تتيسر لهم اتجهوا يعملون على إحداث الثورات ليعطوا النظم والقوانين القائمة ، ويتخلصوا من رؤسائهم الضباط ، ويحلوا هم محلهم مستعنين في ذلك بالاضطراب العام وأهواء العصر الأساسية . هذا ، وليس من المستحيل عليهم أن يحدثوا مثل هذه الأزمة ، لأن وحدة

أصلهم وعاداتهم تجعل لهم سلطاناً عظيماً على الجنود ، مهما اختلفوا عنهم في أهوائهم ورغباتهم .

ومن الخطأ أن يتصور أحد أن خصائص الضباط وضباط الصف والجنود متنوعة هذه ، مقصورة على وقت معين أو قطر معين ، بل تحدث دائماً في كل العصور ، وفي جميع البلاد الديمقراطية فضباط الصف في كل جيش ديمقراطي أسوأ من يمثل روح البلاد المسالمة المنظمة ، على حين أن الجندي العادي من خير من يمثلها ، لأنه ينقل معه إلى الحياة العسكرية كل ما في عادات الأمة وآدابها الأخلاقية ، بما فيها من ضعف وقوة ؛ فهو يمثل صورة المجتمع في أمانة ودقة ، فإن كان هذا المجتمع جاهلاً وضعيفاً اتبع الجنود زعماءهم ، وعلى غير أوعي منهم يسرون خلفهم في تعكير صفوف النظام العام ، وفيما يشرونه من اضطرابات ، أما إن كان المجتمع مستيراً ونشيطاً فسيجعلهم هو نفسه يلتزمون مراعاة النظام ويسكنون إليه .

الفصل الرابع والعشرون

الأسباب التي جعلت الجيوش الديمقراطية أضعف من غيرها في بداية المعركة وأفضع منها في الحروب الطويلة المدى

عندما ينعم الجيش بالسلام فترة طويلة، ثم ينزل عقبا إلى ميدان القتال، يكون معرضاً لخطر الهزيمة في مطلع المعركة، على حين تكون أمام الجيش الذي ظل مدة طويلة مشغولاً بالحروب، فرص كثيرة لإحراز النصر؛ وتصدق هذه الحقيقة بوجه خاص على الجيوش الديمقراطية. أما في البلاد الأرستقراطية فالجندية مهنة ممتازة، تعد موضع تشريف حتى في حالة الحرب، فلا غرو إن اتجهت إليها أنظار الرجال ذوي المواهب العظيمة، والمعارف الواسعة، والمطامع العظيمة. فالجيش، يعد في نظرهم، من كل وجه من الوجوه، في مستوى واحد مع الأمة، بل كثيراً ما يضعونه في مستوى أعلى منها.

هذا، وقد رأينا من قبل أن الحال في الأمة الديمقراطية على العكس من ذلك، فمن فيها من صفوة الرجال ذوي العقول الكبيرة، يظنون يتعدون عن الجندية شيئاً فثيئاً، ويشقون لهم طرقاً أخرى للحصول على ما يرغبون من ضروب الرجاهة والسلطان، ومن الثروة بخاصة. فالجيش في العصور الديمقراطية، حيث فترة السلام طويلة يكون عادة في مستوى دون مستوى الأمة نفسها. وعندئذ يستدعى الجيش للخدمة المباشرة، فإن لم تغيره الحروب صار هو والدولة كلاهما في خطر.

وسبق أن أوضحت أن نظام الأقدمية هو القانون الأعلى الصارم في الترقية في الجيوش الديمقراطية وقت السلم، ولا يرجع هذا، كما بينت من قبل أيضاً، إلى تكوين هذه الجيوش فحسب؛ بل يرجع كذلك إلى تكوين الشعب نفسه، وهذا أمر سيظل يحدث على الدوام.

وزيادة على ذلك فالضابط في هذه الأمم يستمد مركزه في المجتمع من مركزه في الجيش وحده، ولما كان يستمد كل ما يحصل عليه من اعتبار ومن مرتب، من هذا المصدر عينه، صار لا يتقاعد من تلقاء نفسه، ولا هو يحال إلى المعاش إلا قرابة آخر عمره، فيترتب على

هذين العاملين أن الجيش الديمقراطي إذا أنزل إلى ميدان الحرب بعد فترة طويلة قضاها في السلام ، كان جميع ضباطه قد صاروا شيوخاً . هذا وليس الكلام هنا مقصوراً على القواد فحسب ؛ بل يشمل جميع ضباط الصف الذين معظمهم جامدين لا يترقون ، وإن ترقوا ، فيطاء شديد ، وخطرة خطوة . فإن درسنا حالة جيش ديمقراطي عقب فترة سلام طويلة لدهشنا أن نجد جميع الجنود فيناً ، وكل كبار ضباط الجيش شيوخاً في أسنان متهدمة ، فعلى حين تنقص الأولين الخبرة ، تعوز الضباط المحمة والنشاط . وهذا لاشك من دواعي الهزيمة ، فأول شروط القيادة الناجحة أن يكون القائد شاباً ، وما كنت لأجرؤ على التصريح بذلك لو لم يقله أكبر قائد^(١) ظهر في العصر الحديث .

وهذان العاملان لا يؤثران في الجيوش الأرستقراطية بصورة واحدة فإذا كانت الترقية في هذه الجيوش تقوم على أساس الأصل والنسب ، أكثر مما تقوم على أساس الأقدمية ، صرنا نجد دائماً في جميع الرتب عدداً معيناً من الشباب يجلبون إلى مهنتهم العسكرية كل مية نشاطهم العقلي والجسماني . وزيادة على ذلك فالرجال الذين يسعون وراء أمجاد الحروب في الشعوب الأرستقراطية ، إن كانوا ممن يستمتعون في المجتمع المدني بمركز مستقر ، يندر أن يستمروا في الجيش حتى تلحقهم الشيخوخة . فبعد أن يقضوا أنشط سني الشباب في حياة الجندي ، يستقيلون باختيارهم ويقضون كهولتهم وسنى تضجهم بين أهليهم وذوي قراباتهم .

لا يؤدي السلام الطويل إلى ملء الجيوش الديمقراطية بضباط شيوخ فحسب ، بل يكسب جميع الضباط عادات شتى ، عقلية وجسمانية ، تجعلهم غير صالحين للخدمة العملية في الحروب . فمن يقضى مدة طويلة في جو ديمقراطي هادئ مسالم يجد في البداية مشقة كبيرة في تكيف نفسه بمطالب الأعمال الشاقة والواجبات الصارمة التي تقتضيها واجبات الحروب . فإن لم يكن قد فقد الميل إلى استخدام سلاحه فقداناً تاماً ، فإنه يكون قد اتخذ ، على الأقل ، من معيشته في ذلك الجو الديمقراطي ؛ عادات لا تؤهله لأن يحارب وأن ينتصر .

أما الاستمتاع برخاوة العيش في الحياة المدنية في الأمم الأرستقراطية فلا يؤثر في أخلاق الجيش تأثيراً كبيراً ، لأن الأرستقراطيين هم الذين يديرون أمور الجيش في هذه الأمة ، ومهما انهمك هؤلاء الأرستقراطيون في ملذاتهم المترفة فلهم نزعات أخرى غير الاهتمام برفاهيتهم وسعادتهم الشخصية ، فهم يسارعون إلى التضحية بهذه السعادة مؤقتاً ، كي يسدوا مطالب تلك النزعات على صورة أتم .

هذا ، وقد سبق أن أوضحنا أن الترق في الجيوش الديمقراطية في أوقات السلم بطيء

(١) لعل هذه كلمة عابرة من المؤلف لابليون بونابرت ، ولم يرد أن يذكر اسمه صراحة بداعي التقية .

كل البطء . ولا يلبث الضباط أن يدركوا أن لامناص لهم من أن يتحملوا هذه الحال في البداية ، ولو على مضض ، فهم وإن كانوا يتيجون ويقلقون ، وكثيراً ما يستولى عليهم الغضب في البداية ، إلا أن معظمهم يجمعون أمرهم في النهاية على الرضا بتلك الحال . أما ذرو المطامح الواسعة ، والموارد الكافية فيتركون الجيش ، ويكتفى الباقون بالعمل على التوفيق بين رغبتهم وبين حظهم الضئيل ، وينتهي بهم الأمر أن ينظروا إلى مهنة الجندية من وجهة نظر مدنية . فالشيء الذي يقدرونه أعظم قدر في هذه المهنة هو المرتب الذي يتقاضونه ، والاطمئنان الذي يترتب عليه ، فتصورهم المستقبل يقوم على أساس ضمانهم هذا المرتب القليل ؛ فكل ما يريدونه أن يتركوا وشأنهم في سلام يستمتعون به . وهكذا نجد أن السلام الطويل المدى لا يعلأ الجيش بالشيوخ المسنين فحسب ، بل إنه كثيراً ما يوحى بآراء الشيوخ إلى أولئك الذين ما زالوا في ربيع الحياة .

وقد سبق أن أشرنا أيضاً إلى أن مهنة الجندية في البلاد الديمقراطية ليست موضع احترام كبير من الشعب في أوقات السلام ؛ ذلك إلى أنها لا تمارس إلا بقليل من الهمة والنشاط . فعدم احتفال الرأي العام بها هذا ، كابوس يحجم على عقول الجند ويرهقهم ، ويقل من حدة نشاطهم ، حتى إذا قامت الحرب في النهاية وجدوا أنفسهم عاجزين عن أن يستردوا في الحال ما كان لهم من حمة ومن نشاط . هذا ، وليس في جيوش البلاد الأرستقراطية سبب شبيه بهذا يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الأخلاق ، فالضباط الأرستقراطيون لا ينحطون أبداً في عيون أنفسهم ، ولا في عيون مواطنيهم لأنهم ، فضلاً عن عظمتهم الحربية ، عظماء في نفوسهم ، حتى ولو كان تأثير السلام في الجيشين الأرستقراطي والديمقراطي كليهما واحداً ، فالنتائج تبقى مختلفة دائماً .

وعندما يفقد ضباط الجيوش الأرستقراطية روحهم الحربية ، والرغبة في النهوض بأنفسهم عن طريق الخدمة العامة ، فإنهم لا يزالون ، مع ذلك ، يحتفظون بشيء من الرعاية والاحترام ، لكرامة طبقتهم وشرفها ، وبعادة ألفوها من قديم ، أن يكونوا دائماً في الصدارة ، وقدوة طيبة لغيرهم ، ولكن إذا لم يعد لدى ضباط الجيوش الديمقراطية شيء من شهوة الحرب ، ولا من المطامح الحربية ، لا يكون قد تبقى لهم شيء يحتفظون به .

ولذلك ، فمن رأيي ، أنه عندما يشتبك ديمقراطي في حرب ما ، بعد استماتته بسلام طويل الأمد ، فإنه يتعرض لخطر الهزيمة ، أكثر مما يتعرض لها أية أمة أخرى ، على أن ذلك يجب ألا يفت في عضده ويجعل نفسه تنكسر بسهولة من جراء ما قد يصيبه من هزائم ، ففرض النجاح التي أمام مثل هذا الجيش تزداد كلما طال أمد الحرب ، فإن أدت الحرب ، بسبب طول أمدها هذا ، إلى انتزاع جميع المواطنين من اشتغالهم بمشروعاتهم السلمية الكبيرة ، وإلى القضاء على الكثير من أشغالهم الصغيرة ، فالأهواء نفسها التي أدت بهم إلى أن يجعلوا لرعاية السلام أهمية بالغة ، توجهتهم ، هي ذاتها ، نحو حمل السلاح .

فيعد أن تكون الحرب قد هدمت جميع الصناعات ، تصبح الحرب هي الصناعة الوحيدة العظيمة التي تتجه إليها وحدها ، دون غيرها ، المطامح والرغبات المتوقدة التي ولدتها المساواة في الناس . ومن ثم فإن هذه الأمم الديمقراطية نفسها ، التي كان حملها على تقلد السلاح يقتضى مجهوداً كبيراً ، يمكن أن تقوم في بعض الأحيان بأعمال جبارة إذا ما نزلت إلى ميادين القتال .

فكلما اجتذبت الحرب أنظار الشعب ، واسترعت اهتمامه ، ورأى الناس أنها تتيح لهم المجال لكسب شهرة واسعة ، وثروات ضخام ، في وقت قصير ، اتجهت صفوة الناس وخيارهم إلى الاندماج في سلك الجندية . فيتجه إليها جميع المغامرين المعززين بأنفسهم ، وذوو النزعات الحربية منهم ، بعد أن لم يعودوا كلهم من الأرستقراطيين وحدهم ، بل صاروا من البلاد كلها . وإذا كان عدد المتنافسين على الحصول على الترقيات والأجناد الحربية عظيماً ، وكانت الحرب تدفع كل امرئ إلى مستواه الواجب له ، كان لا مناص من ظهور قواد عظام نابغين . فالجرب الطويلة المدى تؤثر في الجيش الديمقراطي التأثير نفسه الذي تتركه الثورة في الشعب ، فيكسر جميع اللوائح والنظم ، ويتيح المجال لظهور ذوى المواهب العظيمة الخارقة للعادة ، وسرعان ما يتبوءون مستوى أعلى من المستوى العام . أما أولئك الضباط الذين شاخت عقولهم وترهلت جسامهم في فترة السلام الطويلة ، فيعزلون أو يحالون إلى المعاش ، أو يختطفهم الموت . ثم يقوم جيش من الشباب يتزاحون على أن يحلوا محل أولئك الشيوخ ، بعد أن خشنت الحرب أجسامهم ، ووسعت الخدمة الحربية رغباتهم وأهبتها . لقد عقدوا عزمهم على أن ينهضوا ويترقوا مهما كلفهم ذلك من ثمن ، بل إنهم أجمعوا أمرهم على أن يكون ترقبهم هذا متصلاً مستمراً ، ثم يليهم غيرهم ممن لهم نفس الأهواء ونفس الرغبات ، وهكذا ، فهؤلاء ، وغيرهم لا يجد عددهم سوى حجم الجيش . فمبدأ المساواة يفتح باب الطموح على مصراعيه للجميع ، ويتيح الموت الفرص للطموح إذ يختطف الناس باستمرار من صفوف الجيش ، وبذلك يحل الكثير من المناصب فيه ، فالموت يغلق باستمرار مجال التقدم في الجيش للبعض ، ويفتحه لآخرين .

وزيادة على ذلك ، فثم صلة خفية بين عادات العسكريين الأخلاقية وبين خصائص الديمقراطية تكشف عنها الحرب ، فأهل البلاد الديمقراطية يتلهفون كل التلهف ، بطبيعة الحال ، أن يحرزوا بسرعة وفي يسر ما يطعمون فيه ، وأن يستمتعوا به كذلك بسرعة ويسر ، فالكثرة منهم يعبدون الحظ والمصادفة ، ولا يخشون الموت ، بقدر ما يخشون تحمل الآلام . فهذه هي الروح التي يعملون بها في شئون التجارة والصناعة ، وهذه هي الروح التي ينقلونها معهم إلى ميدان القتال ، فتدفعهم إلى تعريض حيواتهم للخطر ، راضين مرتاحين ، ماداموا سيحققون لأنفسهم في لحظة واحدة ثمار النصر . فليس ثمة نوع من العظمة يرضى خيال

الشعب الديمقراطي أكثر مما ترضيه العظمة العسكرية ؛ وهي عظمة فيها تألق يسطع فجأة، وتعال في غير مشقة؛ فهي لا تكلف الراغب فيها سوى المخاطرة بالنفس.

فإن كانت مصالح الجماعة الديمقراطية وأذواقهم تبعدهم عن الحرب ، فعاداتهم العقلية تؤهلهم لأن يقوموا بالحروب خير قيام ، فهم سرعان ما يؤدون واجباتهم الحربية على خير وجه ، عندما يفيقون من استغراقهم في أشغالهم والاهتمام برغائهم وملذاتهم .

فإن كان السلام مضرًا بالجيوش الديمقراطية بوجه خاص ، فالحرب تكسبهم فوائد وميزات لم تكن لجيوش غيرها قط ، ومهما كان التفتن هذه الفوائد قليلاً في أول الأمر ، فإنه لابد مبلغهم النصر في النهاية . فالأمة الأرستقراطية التي لم توفق في حرب لها مع أخرى ديمقراطية بأن تفوز عليها في المعارك الأولى من الحرب ، تتعرض دائماً لخطر أن تخسر الكثير على يدي هذه الأمة الديمقراطية الظافرة .

النظام في الجيوش الديمقراطية

الرأى الشائع كل الشيوع في البلاد الأرستقراطية بخاصة أن تلك المساواة العظيمة في الأحوال الاجتماعية ، الطاغية على البلاد الديمقراطية ، ستؤدى في النهاية إلى استقلال الجندى عن الضابط ، وهو أمر يترتب عليه انقسام عرى النظام في الجيش . إن هذا الرأى لحاطىء ، فلم نوعان في الواقع من النظام في الجيش ، يجب أن نحصر على عدم الخلط بينهما .

فعندما يكون الضابط من النبلاء ، والجندى من الأقباء (عبيد الأرض) : أحدهما غنى والآخر فقر ؛ أولهما متعلم وقوى ، والآخر جاهل ضعيف - عندما يتيسر عقد أواصر النظام الوثيقة بين الرجلين ، فيطيع الجندى ضابطه طاعة مطلقة ، فقد تدرب على مراعاة النظام العسكرية حتى قبل أن يدخل الجندية (إذا جاز لنا هذا التعبير) . وبعبارة أخرى لا يعدو النظام العسكري أن يكون مجرد نهوض بالعبودية الاجتماعية إلى مستوى أعلى . أما في الجيوش الأرستقراطية فسرعان ما يصبح الجندى وكأنه فقد الإحساس بكل شيء عدا أوامر رؤسائه الضباط ، فقد صار يعمل من غير تفكير ، ويمرر الانتصار في غير تحمس ، بل ويموت دون أن يتشكى . فهو في هذا ليس بإنسان ، بل حيوان بشع مدرب على الحروب والقتال .

ولا مناص للشعب الديمقراطى من أن يستشعر اليأس من أن يحصل من جنوده في يوم ما على تلك الطاعة الدقيقة العمياء التى لا تتغير ، والتى يتسنى للشعب الأرستقراطى أن يفرضها على جنوده فرحاً من غير أية مشقة ، ذلك لأن حالة المجتمع لا تعدهم لها ، وقد تكون الأمة في خطر أن تفقد ما عسى أن يكون لها من ميزات طبيعية في سبيل الحصول على مثل هذه الميزة الخاصة بطرق اصطناعية . فينبغى ألا يحاول النظام العسكري في البلاد الديمقراطية أن يقضى على حرية العقول في العمل ، بل كل ما عليه أن يعمل لا يعدو أن يوجهها فحسب . فالطاعة التى يثها في نفوس الجند بهذه الطريقة تكون أقل دقة حقاً ؛ ولكنها أسرع تلبية وأكثر إدراكاً للأمور ، فأصولها قائمة في إرادة من يطيع ؛ فهى لا تقوم على أساس من فطرته فحسب ، بل وعلى أساس من عقله كذلك ؛ ومن ثم فكثيراً ما تصبح

من تلقاء نفسها أكثر دقة وتشدداً إذا ما اقتضى الخطر ذلك . أما النظام في الجيوش الأرستقراطية فقد يتراخى من تلقاء نفسه أثناء الحرب ، لأنه يقوم على العادة ، والحرب كما لا يخفى تشيع الاضطراب في العادات . على حين أن النظام في الجيوش الديمقراطية يزداد على العكس من ذلك صرامة أمام العدو ، وفي القتال ، لأن كل جندي يدرك آنشد إدراكاً جلياً أنه لا مناص له من أن يعمل في صمت ويطيع حتى يتيسر له الفوز على العدو .

لم تكن الأمم التي أفضت أعظم الأعمال من طريق الحروب تعرف نظاماً غير ذلك الذى وصفت . فلم يكن القدامى يقبلون في الجيش غير الجنود الأحرار والمواطنين ، وهؤلاء لا يختلفون الواحد منهم عن الآخر إلا اختلافاً يسيراً فقد تمردوا من قبل أن يعاملوا بعضهم بعضاً معاملة الند لنده . ومن ثم جاز لنا أن نقول إن جيوش الأقدمين كانت جيوشاً ديمقراطية على الرغم من أن جنودهم جاءوا من صميم الأرستقراطية . فلا عجب إن قام شيء من الألفة الأنحوية بين الضباط وجنودهم . وإن المرء منا ليجد في الكتاب الذى وضعه بلوتارك في سير القواد العظام ، من الأمثلة الكثيرة ما يقنعه بهذه الحقيقة ، ففيه يرى الجند يتحدثون باستمرار وبكل حرية مع قوادهم ؛ والقواد يصغون في ارتياح إلى ما يقوله جنودهم ، ويحيون على ما يوجهونه إليهم من الأسئلة ، لقد كانوا لا يستبقون جنودهم محافظين على النظام ، بالإرشاد وبالقدوة الطيبة أكثر مما يعلمونهم ، يحافظون عليه بالإكراه وبالعقاب ، لقد كان القائد زميلاً لجنده لارئيساً عليهم . ولست أدري إن كان جنود الإغريق والروم قد بلغوا بتفصيلات النظام العسكرية الدقيقة درجة الكمال التى بلغها بها الروس ، ولكن ذلك لم يمنع الإسكندر من الاستيلاء على آسيا ؛ ولا الروم من الاستيلاء على العالم .

طائفة من الآراء

عن الحروب في البلاد الديمقراطية

- عندما ينتشر مبدأ المساواة في عدة أمم متجاورة، وفي وقت واحد، كما هي الحال في أوروبا الآن، لا في أمة واحدة فحسب؛ فإن سكان هذه البلاد المختلفة يتساوون في فزعهم من الحرب وفي جهم للسلام. على الرغم من تفاوتهم في اللغة والعادات والقوانين، فعبتاً ما يحرك الطموح أو الغضب الأمراء ويدفعهم إلى امتشاق الحسام. فثم نوع من الخمول العام وحسن النية يهدى من غضبهم، على الرغم منهم، ويجعل السيف يسقط من أيديهم؛ ولذلك، تصبح الحروب عندهم نادرة.

فكلما انتشرت المساواة في عدة أقطار دفعة واحدة، اتجه مختلف سكانها نحو الصناعة والتجارة، وبذلك تصبح أذواقهم متائلة وتختلط مصالحهم بعضها ببعض وتتشابك، حتى لا تستطيع أمة أن توقع شراً يغريها من الأمم دون أن يحيق هذا الشر بها نفسها، وينتهي الأمر بالأمم كلها أن تعد الحروب كارثة كبرى يستوى الغالب والمغلوب في معاناة مرارتها وقسوتها.

ومن العسير كل العسر، في العصور التي تسودها الديمقراطية، جر الشعوب إلى الحرب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يكاد يكون من المستحيل أن تسارع أمتان إلى الحرب دون أن تجرا معهما سائر الأمم. فقد أصبحت مصالح الجميع متشابكة وآراؤهم وحاجاتهم متائلة كل القائل، فلا غرو إن كانت لا تستطيع واحدة منهما أن تظل ساكنة إذا ما تحركت الأخرى. ومن ثم أخذت الحروب تقل، ولكن إذا ما حدث أن اشتعلت الحرب فسرعان ما تنتشر أيما انتشار.

فالأمم الديمقراطية المتجاورة لا تصبح متشابهة من وجوه عدة فحسب، بل تنتهي بأن يشبه بعضها بعضاً من جميع الوجوه؛ ولتشابهها هذا عواقب جد عظيمة من حيث الحروب.

فإن أنا حاولت تحرى السبب الذي مكن «للاتحاد السويسرى» أن يجعل أعظم الأمم

الأوروبية وأقراها ترتعد خوفاً في القرن الخامس عشر ، على حين أن قوة الاتحاد قد أصبحت في الوقت الحاضر تتناسب تماماً مع عدد سكانه - إن أنا حاولت ذلك أدركت أن السويسريين قد صاروا مثل سائر الأمم المحيطة بهم ، وصارت هذه الأمم نفسها مثل السويسريين أنفسهم . فإن كانت القوة العددية الآن هي الفارق الوحيد بين الأمم ، كان النصر بالضرورة حليف الأمة صاحبة أضخم الجيوش عدداً . لقد كان من نتائج الثورة الديمقراطية القائمة في أوروبا أن جعلت القوة العددية تسود كل ميادين الحرب ، وأجبرت الأمم الصغيرة على الانضمام إلى الكبيرة ، أو على أن تنتهج ، على الأقل ، سياسة لا تختلف عن سياستها .

فعندما يكون القول الفصل في النصر لعدد الجنود ، صار على كل أمة بالطبع أن تحاول بجميع ما لديها من الوسائل المختلفة أن ترسل بأكبر عدد من الرجال إلى ميدان القتال . ولما كان من الممكن إرسال نوع من الجيوش عرف بالتفوق على سائرهما ، مثل المشاة السويسريين والفرسان الفرنسيين في القرن السادس عشر ، فلم يكن من الضروري إذن إرسال الجيوش الجرارة إلى ميدان الحرب ، ولكن الحال تغيرت الآن بعد أن صار كل جندي يعدل أى جندي آخر في المعركة .

فالسبب نفسه الذى يؤدي إلى هذه الحاجة الجديدة ، هو الذى يزودنا كذلك بالوسائل اللازمة لسدها ، فعندما يتساوى الناس ، يصبحون جميعاً ضعفاء ، وتصبح السلطة العليا في الدولة أقوى جداً بطبيعة الحال في البلاد الديمقراطية منها في غيرها ، وعندما ترغب هذه الأمم الديمقراطية في دعوة كل رجالها القادرين على حمل السلاح ، لا بد أن تكون لديها القدرة اللازمة على جمعهم ، مما يجعل الجيوش في العصور الديمقراطية تزداد عدداً وضخامة ، كلما ضعفت محبة الحرب في الناس .

هذا ، وقد تغيرت في هذه العصور ذاتها ، طرق إدارة الحروب للأسباب نفسها . قال مكياڤلي^(١) في كتاب الأمير : « إن إخضاع أمة بترجمتها أمرها ومن معه من « البارونات » لأشق بكثير من إخضاع أمة يقودها أمير وعيده » ، وما علينا كي لا نغضب أحداً ، إلا أن نضع عبارة « الموظفين العامين » محل لفظ « العبد » هذه فتوافر لنا حقيقة هامة تصدق كل الصديق على عصرنا الحاضر .

عسير على أمة أرستقراطية عظيمة أن تغزو جاراتها ، أو أن يفزوها هم ، من غير أن تواجه عقبات كأداء في طريقها ، فهي لا تستطيع أن تغزوهم لاستحالة جمعها كل قواها واستبقائها قائمة متيعة على قدم وساق مدة طويلة ، ولا يمكن أن يفزوها غيرها لأنهم

(١) نيقولا مكياڤلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧) سياسى ومؤرخ فلورنسى أهم كتبه « الأمير » هذا وأكثرها شهرة ، ومن عجيب أن يكون جزء من هذا الكتاب من أوائل الكتب التى ترجمت وطبعت بمصر أيام محمد علي بالتركية ، ثم ترجمه المفطور له محمد لطفي جمعة المحامى ، ثم نشره وكتب عنه رحله السيد محمد الزقزوق ونشرته مكتبة الانجلو سنة ١٩٥٨ .

سيواجهون في كل خطوة بخطوتها مراكز صغيرة للمقاومة تعترض تقدمهم في هذا الغزو وتعطله. فالحرب ضد شعب أرستقراطي أشبه بالحرب في البلاد الجبلية حيث أمام الفريق المدحور فرص دائمة للم شمله وجمع قواه، وللصمود في مواضع جديدة يثبت فيها أمام العدو ويقاومه.

وعكس ذلك على خط مستقيم ما يحدث في البلاد الديمقراطية. فما أيسر عليها من أن تنزل جميع القوى التي تحت تصرفها إلى الميدان، وإن كانت الأمة غنية كثيرة السكان فسرعان ما يكون النصر حليفها، أما إذا حدث وقهرت وغزا العدو أراضيها، لم يعد تحت تصرفها سوى موارد قليلة، وإذا ما استولى العدو على عاصمتها ضاعت الأمة بأسرها. وما تفسير ذلك بعسر، فلما كان كل عضو من أعضاء الجماعة منفصلاً عن الآخر ولا حول له ولا قوة من حيث هو فرد، لم يكن في استطاعة أحد في الجماعة كلها أن يدافع عن نفسه، ولا أن ينشئ مراكز مقاومة يتجمع فيها الآخرون، فليس قوياً في البلاد الديمقراطية غير الدولة وحدها، فإذا ما قضى على قوتها الحربية بتدمير جيشها، وشلت سلطتها الإدارية بوقوع كبرى مدائنها في أيدي العدو، ولم يتبق لها سوى حشد من الناس لا قوة له ولا نظام فيه، لا يستطيع أن يقف أمام القوة المنظمة التي تهاجمه. هذا، وليس بخاف على، أن تقلل هذا الخطر ميسور. وذلك بإيجاد حريات إقليمية وما تستلزمه من سلطات إقليمية، وحكم محلي، ولكن هذا العلاج سيظل، مع ذلك، غير ناجح على الدوام. لأن الشعب لا يكون عقب هذه الكارثة عاجزاً عن مواصلة القتال فحسب، بل الخوف أن يكون غير راغب حتى في أن يحاول معاودة القتال من جديد.

فبحسب القانون الدولي الذي تحرى عليه الدول المتحضرة؛ ليس الغرض من الحروب الاستيلاء على أموال الأفراد، وإنما الحصول على الزيد من القوة السياسية، أما تدمير الملكيات الشخصية فلا يعدو أن يكون وسيلة يلجأ إليها المحاربون في بعض الأحيان، كي يحققوا هذا الغرض الثاني.

وإذا منى جيش دولة أرستقراطية بالهزيمة واقتحم العدو بلادها، أثر النبلاء، على الرغم من أنها أغنى أهل البلاد، أن يواصلوا الدفاع عن وطنهم فرادى على أن يسلموه للعدو طعمة سهلة، وذلك لأن هذا العدو إذا ما استولى على البلاد جردهم من قوتهم السياسية التي يعززون بها ويستمسكون أكثر من استمسكهم بأموالهم، وهذا ما يدعوههم إلى الاستمرار في النضال وإثارة على ذلك الاستسلام الذي يعدونه أقدر كارثة يمكن أن تحمل بهم... هذا وأنهم لا يلبثون أن يجرفوا الشعب معهم، طالما اعتاد أن يتبعهم؛ ذلك إلى أنه لا شيء عنده يخشى عليه من أن يضيع في الحرب.

والأمر على العكس من ذلك في الأمة التي تساوت فيها الأحوال الاجتماعية، فليس لكل مواطن فيها سوى نصيب ضئيل من «القوة» السياسية، وكثيراً ما لا يكون له فيها

نصيب ما . ومن جهة أخرى فكل مواطن منهم مستقل ، وعنده شيء يخشى عليه أن تذهب به الحروب ، ومن ثم كانوا لا يخافون من استيلاء العدو على بلادهم بقدر ما يخافه الشعب الأرستقراطي ، ولكنهم يخشون الحرب نفسها ، أكثر مما يخشاها ذلك الشعب . ومن الصعوبة بمكان إقناع الشعب الديمقراطي بوجوب المبادرة إلى السلام عندما يدخل العدو عقر ديارهم . وهذا ما يحتم إعطاء هذا الشعب الحقوق السياسية ، وتلك الصبغة السياسية التي قد تفعل لكل مواطن منهم شيئاً من ذلك الاهتمام الذي يحفز النبلاء إلى العمل على ما فيه المصلحة العامة في البلاد الأرستقراطية .

وجدير بزعماء الديمقراطية وحكامها أن يذكروا أن لا شيء غير حب الحرية واعتياد ممارستها ، يمكن أن يواجه حب الرفاهية الشخصية واعتيادها بشكل يكتب له شيء من النجاح في صراعه مع حب تلك الرفاهية . هذا ، وإنى لا أستطيع أن أتصور شعباً يرضى بالذل والخضوع في حالة الهزيمة ، مثل الشعب الديمقراطي ، إذا خلا من المؤسسات الحرة .

كانت العادة في الزمن القديم أن تنزل الأمة إلى ميدان القتال بعدد قليل من جنودها لتقاتل بهم في معارك صغيرة ، وتقوم بحصار شتى المواضع والبلدان حصاراً طويلاً . أما نظم الحرب الحديثة فتتخذ طريقها غير هذا الطريق ، فيتجه القواد إلى القيام بمعارك كبرى حاسمة ، وعندما يكون الطريق إلى العاصمة مفتوحاً أمام الجيش ، اندفع إلى الهجوم عليها كي ينهى الحرب بضربة واحدة قاضية . وقد زعموا أن نابليون هو الذي ابتكر هذا النظام الجديد في الحروب . ولكن هذا الابتكار لا يرجع في الواقع إلى شخص واحد بعينه ، أيّاً كان ذلك الشخص . فالطريقة التي اتبعها نابليون في حروبه لا تعدو أن تكون طريقة أوحى بها إليه أحوال المجتمع في أيامه ، لقد شجع هذا النظام لأنه كان يتلاءم واقتض كل الملازمة مع حالة المجتمع . ولكن نابليون كان أول من استعمله ، فقد كان أول قائد سار على رأس جيشه من عاصمة إلى عاصمة ، ولكن دمار المجتمع الإقطاعي كان قد فتح له الطريق ومهده له من قبل . ومن المعقول أن هذا الرجل الفذ ، لو ولد قبل ثمانمائة سنة ، لما استطاع أن يصل إلى ما وصل إليه باستعمال طريقته تلك التي اصطنعها في حروبه ، أو لعله كان يعتمد إلى ابتكار طريقة أخرى غيرها .

وحسي أن أشير هنا إلى الحروب الأهلية بوضع كلمات ، خشية أن استفد صبر القارئ وأثقل عليه ، فأكثر ما ذكرته عن الحروب الخارجية يصدق كذلك بحق الأهلية على الحروب الأهلية (الداخلية) فليس عند سكان البلاد الديمقراطية الروح الحرة بطبيعة الحال . إنهم قد يكتسبون هذه الروح أحياناً إذا ما أكرهوا على النزول إلى ميادين القتال إكراهاً ، أما أن يهبوا من تلقاء أنفسهم هبة رجل واحد ويعرضوا مختارين لفظائع الحروب ، وبخاصة الحروب الأهلية ، فلأنحاء لا يحسنه أهالي البلاد الديمقراطية . فليس غير

أشد المواطنين مغامرة فيهم يرضى أن يقحم نفسه في مثل هذه المخاطرة، أما جمهور الأهالي فيسيطلون متخلفين جامدين لا يتحركون .

وحى إن هموا باتخاذ إجراء عملي ، فإنهم لن يصلوا إليه بسهولة ، إذ ثم عقبات كثيرة تقوم في سبلهم ، فهم لا يجدون بين ظهرانهم مآثرات قديمة مقررة يسارعون إلى إطاعتها والإذعان لها ، ولا زعماء مشهورين يجمعون حولهم الساخطين من الأهالي ويدربونهم ويتزعمونهم ، ولا سلطات سياسية ، دون سلطة الشعب العليا متداً قوياً يركنون إليه في المقاومة الموجهة ضد الحكومة .

إن للغالية في البلاد الديمقراطية قوة أدبية بالغة ، والمصادر الأدبية والطبيعية التي تحت تصرفها عظيمة كذلك ، ولا نسبة بينها مطلقاً وبين المصادر المادية الأخرى التي يمكن أن تتجمع ضدها . ومن ثم كان الفريق الذي يشغل كراسي الأغلبية ، والذي يتحدث باسمها ، يستخدم قوتها ، هو الذي ينتصر في الحال ، وفي غير مشقة على كل مقاومة فردية ؛ بل إنه لا يدع لخل هذه المقاومة وقاً تصمك فيه من الظهور ، فهو يقضى عليها في مكانها .

أما الذين يسعون لإحداث ثورة بقوة السلاح في مثل هذه الشعوب ، فلا وسيلة لديهم سوى الاستيلاء فجأة على أداة حكم ، بالصورة التي هي عليها ، وهذا ما يمكن عمله ، بحركة انقلاب مباغته لا يحرب منتظمة . فالفريق الذي يمثل الحكومة يكون دائماً واثقاً من أن النصر سيكون حليفه .

والحالة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى حرب أهلية هي انقسام الجيش طائفتين ، طائفة ترفع علم العصيان وأخرى تظل قائمة على ولائها . فالجيش جماعة صغيرة محبوبة تمام الحبك ، وتمتع بقسط كبير من الحيوية ، وقادرة على أن تكفي نفسها فترة من الزمن ، وقد تكون مثل هذه الحروب ضرراً طاحنة إلا أنها لا تدوم طويلاً ، فإما أن يفوز الجيش الناصر ويستولى على الحكومة بمجرد استعراضه موارده وقواه فحسب ، أو يفوز في أول انتصار يحرز ، وعندئذ تنتهي الحرب . وإما أن تقوم المعركة ، فيبادر جزء الجيش الذي لا تؤيده قوى الحكومة المنتظمة ، ويحل نفسه بنفسه ، وإما يهلك كله عن آخره ، فلنا إذن أن تضع قاعدة عامة نسلم بها جميعاً وهي : تقل الحروب الأهلية في عصور المساواة قلة كبيرة ، ولا تستمر الحروب دائرة إلا مدة قصيرة .

الباب الرابع

تأثير الأفكار والعواطف الديمقراطية في المجتمع السياسي

لا أكون قد حققت الغرض من هذا الكتاب على الوجه الأكمل إن أنا بعد أن أوضحت الآراء والعواطف التي يوحى بها مبدأ المساواة ، لم أبين في الحتام ما قد يكون لهذه الآراء ولتلك العواطف نفسها ، من تأثير في حكومة المجتمعات البشرية .

فكفى أحقق هذا الغرض لم أجد مندوحة من أن أعود أدراجي المرة بعد المرة ، فأرجو ألا يضمن عليّ القارئ بالسیر معي في طريق ومسالك أصبحت معروفة له ، مادامت ستؤدي به إلى الإلمام بحقائق جدد^(١) .

(١) بهذا يعذر المؤلف عن اضطراؤه إلى تكرير آراءه في هذا الباب سبق أن ذكرها في أبواب سابقة ، وبذلك يبرر الباقد من سلاحه . عل أن فيما كرره الزيد من الإيضاح لما سبق ، وكثيراً ما يكون من وجهة نظر أخرى مختلفة .

الفصل الأول

المساواة تخلق في النفوس ميلاً إلى المؤسسات الحرة

إن مبدأ المساواة الذي يجعل الناس مستقلين بعضهم عن بعض ، يعودهم ألا يسترشدوا في أعمالهم الخاصة إلا بإرادتهم وحدهم ، ويخلق في نفوسهم ميلاً يدفعهم إلى ذلك باستمرار ، فهذا الاستقلال التام الذي يستمتعون به دائماً في سلوكهم تجاه الناس ، وفي حياتهم الخاصة - يجعلهم ينظرون إلى كل ذي سلطان نظرة كلها غيرة وحسد ، ولا يلبث هذا الاستقلال التام أن يوحى إليهم بفكرة الحرية السياسية ، وبحيث . ولا شك في أن الناس الذين يعيشون في مثل هذه الأوقات سيتجهون إلى المؤسسات الحرة ، وما عليك إلا أن تختار واحداً منهم اعتباراً ثم تبحث ، إن استطعت ، عن أعمق نزعاته المتأصلة فيه ، تجد أنه سرعان ما يؤثر الحكومة التي كان له يد في اختيار رئيسها ، والتي يشارك في الإشراف على إدارتها ، فهذه الحكومة هي التي يقدرها أعظم تقدير ويفضلها على كل نوع آخر من أنواع الحكومات الأخرى .

فمن بين النتائج السياسية التي يؤدي إليها الأخذ بمبدأ المساواة بين الناس في أحوالهم الاجتماعية ، نجد محبة الاستقلال هذه أولى النتائج التي تسترعى النظر عادة ، وتفرغ ذوى النفوس الهياكة وتثير مخاوفهم^(١) . وإنه لمن العسير علينا أن نقول إن مخاوفهم هذه في غير موضعها ، فمظهر الفوضى سخيף حقاً في البلاد الديمقراطية ، أكثر منه في غيرها من البلاد الأخرى . فحينئذ لا يكون للمواطنين أى تأثير مباشر في بعضهم البعض ، وحينئذ تفشل السلطة العليا في الأمة في استبقاء هؤلاء المواطنين جميعاً في مراكزهم لا يتعدونها ، يبدو أن الفوضى لابد أن تبلغ أقصاها فوراً . ولما كان كل إنسان سيتجه اتجاهاً غير الذي يتجه إليه الآخرون ، لم يكن ثم مناص لصرح الدولة من أن ينهار في التو والساعة .

ومع ذلك فإني أؤمن بأن الفوضى ليست بذلك الشر المستطير الذي ينبغي أن نخشاه العصور الديمقراطية ، بل أقل هذه الشرور . لأن مبدأ المساواة هذا ، يولد فيها نزعتين :

(١) المؤلف أرسطراطي مولده وقد شهد ما حدث من الاضطرابات والخلافات التي جرت في ثوري سنة ١٨٢٠ ، ١٨٤٨ في فرنسا ومع أنه من أنصار الحرية والمساواة فهو هنا يعبر عن رأى كثيرين من المخالفين الذين أقرعهم أحداث هاتين الثورتين .

واحدة تدفع الناس مباشرة إلى الاستقلال وقد تدفعهم بغتة إلى الفوضى نفسها ، على حين تؤدي بهم النزعة الثانية إلى العبودية من طريق أخفى وأطول ، ولكنها أوضح وأؤكد ، ما في ذلك شك . وسرعان ما تدرك الأمم تلك النزعة الأولى ، وتعمل على مقاومتها ، على حين تدع الثانية تسوقها ، دون أن تدرك اتجاهها . فمن ثم رأينا من الخير أن ننبه الناس إليها .

لست أنعى على المساواة بشها روح الاستقلال في نفوس الناس ، بل إلى لامتدحها من أجل هذا السبب عينه ، ويعجنني من مبدأ المساواة هذا أنه يفرس في عقل كل إنسان فكرة الاستقلال السياسي ، على ما بها من غموض ؛ ويث في قلبه ميلاً إلى هذا الاستقلال ، وبذا تمسك المساواة العلاج اللازم للداء الذي تسببه ، ومن هنا جاء استمساكي بها .

الفصل الثاني

آراء الأمم الديمقراطية في شؤون الحكم تتجه بطبيعة الحال إلى تركيز السلطات

إن فكرة سلطات ثانوية تقوم بين الملك ورعاياه، فكرة تختل بطبيعة الحال على عقول الناس في الأمم الأرستقراطية، لأن هذه الأمم تضم أسرات وأفراداً سميت بهم أصولهم وثقافتهم وثروتهم على سائر المواطنين إخوانهم، حتى يبدو أن الأقدار قد هيأتهم ليكونوا حكاماً عليهم يأمرهم فيهم وينهون. وهذه الفكرة نفسها، بعيدة بطبيعة الحال عن عقول الناس في عصور المساواة، لأسباب عكس ما ذكرناه، ولا يتيسر بشئ فيهم إلا بطرق اصطناعية متكلفة، كما لا يمكن استبقاؤها فعالة فيهم إلا بكل جهد ومشقة. ذلك، على حين أنهم يدركون - بما يشبه أن يكون إدراكاً تلقائياً - فكرة سلطة مركزية مفردة تحكم كل جماعة حكماً مباشراً. وزيادة على ذلك، فإن عقول الناس في الأمم الديمقراطية مفتوحة بوجه خاص لتقبل الأفكار الساذجة العامة في السياسة وفي الفلسفة والدين، وترحب بها كل ترحيب، على حين تنفر من النظم المعقدة. أما الفكرة الحبيبة إلى عقولهم ففكرة أمة عظيمة تتكون من مواطنين صيغوا جميعاً في قالب واحد، وتحكمهم جميعاً حكومة واحدة مفردة.

والفكرة التي تحيى بعد فكرة السلطة المركزية المفردة هذه، وتخطر من تلقاء نفسها بعقول الناس في عصور المساواة، فكرة توحيد التشريع. فإذا كان كل مواطن يرى أنه لا يختلف عن حوله إلا اختلافاً طفيفاً، فإنه لا يستطيع أن يدرك السبب في أن قانوناً يطبق على شخص واحد، ولا يطبق على سائر الناس. فلا غرو أن كان عقله يفر من أن أقل ميزة يتميز بها أحد عليه.. فأضعف الفوارق في مؤسسات الشعب السياسية تجرح كرامته، على حين تبدو له وحدة التشريع أول شرط من شروط الحكومة الرشيدة.

وعلى العكس من ذلك، نجد فكرة وحدة التشريع الذي يطبق على المواطنين كافة، أشبه ما تكون بفكرة غريبة على العقل البشري في العصور الأرستقراطية، فلا يقبلها ولا يرفضها.

وسينتهي الأمر بهاتين النزعتين المتعارضتين من نزعات العقل أن تصبحا أشبه بنزعتين،

«فطريتين» عباوين، وبعادتين راسخين، توجهان الأفعال، على الرغم من وجود استثناءات خاصة. هذا، ومع تنوع الأحوال الاجتماعية في العصر الوسيط تنوعاً كبيراً فقد وجد في ذلك العصر أحياناً عدد معين من الأشخاص المتأثرين كل القائل، إلا أن هذا لم يمنع القوانين المعمول بها في ذلك الوقت، أن تخصص لكل منهم واجبات متنوعة وحقوقاً مختلفة. وعلى العكس من هذا نجد جميع السلطات الحكومية في عصرنا الحاضر تفرض نفس العادات ونفس القوانين على سكان لم تقم بينهم وجوه شبه بعد.

وكلما تساوت الأحوال الاجتماعية في شعب ما، بدا الفرد قليل الشأن، على حين يبدو المجتمع بالغ الأهمية. وبعبارة أخرى، إن المواطن وقد أصبح مماثلاً لسائر المواطنين، ليفنى في زحمة الكثرة، ولم يعد بارزاً مرموقاً سوى صورة الشعب في مجتمعه، وهي صورة ضخمة رائعة.

وهكذا تصبح عند الناس الذين يعيشون في العصور الديمقراطية، فكرة سامية عن المجتمع وعن قيمته، وأخرى جد متراضعة عن الفرد وحقوقه. فهم يسلّمون في سر بأن مصلحة المجتمع هي كل شيء، وأما مصلحة الفرد فليست شيئاً. ولا يترددون في الاعتراف بأن لدى السلطة التي تمثل الجماعة من العلم ومن الحكمة أكثر جداً مما لدى أى عضو من أعضائها، وأن واجبا بل وحقها أن تحكم كل مواطن وأن تأخذ بيده وتهديه سواء السبيل.

وإن نحن تعمقنا أحوال أهل عصرنا^(١) ودرسناه عن كثب، ونفذنا إلى مواطن آرائهم السياسية، لوجدنا فيها شيئاً من الآراء التي ذكرتها توا. وقد نهش أن نجد تطابقاً كثيراً بين ناس معروف عنهم عادة أنهم في نزاع مستمر بعضهم مع بعض.

يعتقد الأمريكيون أن السلطة العليا في كل دولة يجب أن تنبثق من الشعب مباشرة، ولكن إذا ما قامت هذه السلطة، تصوروا أن ليس لها حد أو نهاية، ولا يتعرجون من أن يعترفوا أن لها الحق في أن تفعل ما تشاء. فليس عندهم أية فكرة عن ميزات خاصة تمنح للمدن، أو لأسرات أو أشخاص معينين، ولا يخطر ببالهم أبداً أنه من الممكن ألا يطبق القانون بنفسه ونصه تطبيقاً صارماً وبصورة واحدة، على كل جزء من أجزاء الدولة نفسها، وعلى كل فرد من سكانها.

وترداد هذه الآراء نفسها انتشاراً في أوروبا باستمرار، حتى إنها لتصل إلى تلك الأمم التي ترفض مبدأ سيادة الشعب بكل قوة وتصميم. فهذه الأمم ترجع السلطة العليا إلى مصدر آخر مختلف عما يجعله له الأمريكيون إلا أنهم يعترفون لهذه السلطة بنفس الخصائص. ففكرة السلطات الوسطى تضعف بينهم، وسرعان ما تتمحى وتزول؛ وفكرة

(١) ظهر أن المؤلف يقصد أحوال فرنسا في عهده في الربع الثاني من القرن الماضي.

الحقوق الذاتية في أفراد معينين آخذة في الاختفاء من عقول الناس، وتحل محلها فكرة السلطة الواحدة القادرة على عمل كل شيء، والتي تتركز في المجتمع وحده دون غيره. وهكذا تتأصل هذه الأفكار وتنتشر، كلما تساوأت الأحوال الاجتماعية، وتعادل الأفراد، فهي تعي نتيجة المساواة، ثم تعمل بدورها على استعجال تقدم مبدأ المساواة نفسه بين الناس.

وفي فرنسا، حيث اشتدت الثورة التي أتحدث عنها ووصلت إلى مدى أبعد مما وصلت إليه في أية دولة أوربية أخرى، سيطرت هذه الأفكار على عقول الجماهير سيطرة كاملة. وإن عينا بدراسة لغة الأحزاب المختلفة في فرنسا، لم نجد فيها حزباً واحداً لم يأخذ بهذه الآراء. هذا، وكان معظم الأحزاب ينعي على الحكومة مسلكها؛ ومع ذلك، فكلها تعتقد أن الحكومة يجب أن تعمل دائماً، وتتدخل دائماً في كل شيء؛ وحتى أولئك الذين يختلفون فيما بينهم أشد الاختلاف، يلتفون مع ذلك في هذه النقطة، فوحدة السلطة العليا، ووجودها في كل مكان، وقدرتها على الاضطلاع بكل شيء، ووحدة قواعدها، كلها سمات رئيسية لجميع النظم التي ظهرت في عصرنا؛ وإنا لنراها حتى في أغرق تخيلات المجددين السياسيين؛ ويسير عليها العقل البشري في أحلامه وأمانيه.

فإن كانت هذه الأفكار وأمثالها تخطر من تلقاء نفسها بعقول الأفراد، فهي تخطر بقوة أشد في عقول الحكام الذين يدهم الأمر والنهي، فينبأ يتغير المجتمع الأوربي القديم وينحل، تعن للملوك أفكار جدد بشأن ما لديهم من حقوق وما عليهم من واجبات، فيدركون لأول مرة أن السلطة المركزية التي يمثلونها يجوز، بل يجب، أن تدبر بنفسها، جميع شئون الجماعة في جملتها، على أساس خطة موحدة، فهذا الرأي أجبراً على عرضه، والذي لم يسبق أن تصوره أى ملك من ملوك أوربا قبل عصرنا، أخذ يتغلغل الآن في عقول هؤلاء الملوك ويستقر ثابتاً راسخاً في أعماقها وسط الآراء القلقة المضطربة^(١).

فانقسام الناس في عصرنا، أقل إذن، في الواقع، مما يظنه الناس عادة فهم يتناقشون كما يعرفوا الأيدي التي مسعد إليها السلطة العليا، ولكنهم سرعان ما يتفقون على ما لتلك السلطة العليا من حقوق، وما عليها من واجبات، فالفكرة التي لديها عن الحكومة لاتعدو سلطة واحدة بسيطة أبوية وخلافة مبدعة.

إن جميع الأفكار الثانوية المتعلقة بالسياسة، قلقة غير مستقرة؛ على حين تظل هذه الفكرة وحدها، ثابتة لاتتخلف؛ فهي التي يختارها الساسة والكتاب والفلاسفة السياسيون، ويقبل عليها الجمهور في حماسة ولهفة، فالحكام والمحكومون جميعاً متفقون على اتباعها بحماسة واحدة، فهي فكرة تسنح لهم، حتى لتبدو أشبه بفطرية فيهم، فهي تنشأ إذن في هوى من أهواء العقل البشري أو في نزوة، ولكنها شرط لا بد منه، من شروط الحالة الفعلية التي عليها البشر في وقتنا الحاضر.

(١) يشير المؤلف هنا إلى المعال التي تضمنتها «الخلافة المقدسة»، وبخاصة الآراء التي قال بها إسكندر الأول (١٧٧٧ - ١٨٣٠) قيصر روسيا، وإلى تلك النواحي الدينية التي أوحى بها إليه مدام ديكرودنري المتصوفة، ولقد عقدت هذه الخلافة ل ٢٦ سبتمبر ١٨١٥، وبقيت حتى سنة ١٨٣٠.

الفصل الثالث

اتفاق عواطف الأمة الديمقراطية وآرائها على تركيز السلطة السياسية

إن صدق أن الناس في عبور المساواة يدركون في سهولة ويسر فكرة سلطة عظيمة مركزة، فلا شك في أن عاداتهم وعواطفهم ستؤدى بهم إلى الاعتراف بمثل هذه السلطة وإلى تأييدها، ومن اليسور أن ندلل على صحة ذلك بوضع كلمات؛ فقد سبق أن ذكرنا، في موضع آخر، معظم الأسباب التي بنى عليها هذا القول .

ليس في الناس الذين يعيشون في البلاد الديمقراطية أحد يعد أسمى من أحد أو دونه؛ ولم تقتضهم العادة، ولم تتطلب منهم بالضرورة، أن يكون لهم شركاء فيما يقومون به من مشروعات، فلا غرو إن صار كل منهم يعتمد على نفسه وحدها، وصار الناس يعدون أنفسهم مستقلين بعضهم عن بعض، كل منهم يعمل على حدة. هذا، وقد سبق أن أتيت على الفرصة، عند الكلام على الفردية، أن أوضحت ذلك بتفصيل واف. فأمثال هؤلاء الناس لا يستطيعون أبداً أن ينتزعوا أنفسهم من شؤونهم الخاصة ليشغلوا بالأعمال العامة إلا بكل مشقة؛ فمليهم الفطرى يؤدى بهم إلى ترك هذه الأعمال العامة لذلك المثل الدائم المحسوس الوحيد الذى يمثل مصالح الجماعة - أى إلى الدولة. فهم لا يعوزهم بطبيعة الحال الميل إلى الاشتغال بالشئون العامة هذه فحسب، بل إنهم كثيراً ما لا يجدون لديهم الوقت للمشاركة فيها. فحياة الناس الخاصة في عهود الديمقراطية نشطة مشغولة، ومثيرة كل الإثارة، وحافلة بالرغبات والأعمال، حتى لا يكاد يتبقى للواحد منهم شيء من همة أو من فراغ للمشاركة في الحياة العامة. هذا، وإني لآخِر من يقول بأن هذه الميول لا يمكن التغلب عليها، فغرضي الأول من وضع هذا الكتاب أن أقومها. وكل ما أريد أن أقوله، هو أن قوى خفية تعمل باستمرار في الوقت الحاضر على تميمتها في قلب الإنسان؛ فإن لم تكبح هذه القوى وتوقف عند حدها فإنها ستستولى عليه في النهاية .

كذلك سبق لى أن أضرت إلى أن حب الناس المزايد للرفاهية، وعدم اطمئنان الناس على ملكياتهم، يجعلان الأثم الديمقراطية تفرع من حدوث أية اضطرابات عيفة في أحوالها الاقتصادية. فحب السلام المستقر، كثيراً ما يكون هو النزعة السياسية الوحيدة التي

تحفظ بها هذه الأمم، وإنه لينشط فيهم ويقوى، كلما خبت سائر الأهواء وتحدث. وهذا يجعل المواطنين مستعدين بطبيعة الحال لأن يمنحوا السلطة المركزية مزيداً من الحقوق أو يدعوا تسليهم إياها، فالسلطة المركزية تبدو لهم، أنها هي وحدها التي لها مصلحة في حمايتهم من القوضى، لأنها بذلك تحمي نفسها منها.

وإذ ليس أحد في عصور المساواة مجبراً على أن يقدم معونة لأى أحد آخر من بني جنسه، وليس لأحد منهم أى حق في أن يتوقع عوناً كبيراً منهم، صار كل إنسان مستقلاً بنفسه وضعيفاً معاً. فهاتان الحالتان اللتان يجب ألا تؤخذ واحدة منهما على حدة، كما يجب ألا نخلط بين الاثنين - توحيدان إلى المواطن في البلاد الديمقراطية بنزعات متعارضة كل التعارض. فاستقلاله يزيده ميلاً إلى الثقة بنفسه، وإلى الكبرياء بين أمثاله؛ أما ضعفه فيجعله يشعر المرة بعد المرة، بالحاجة إلى عون من الخارج لا يستطيع أن يتوقعه من أحد منهم، فكلهم ضعاف وفاترون، لا يعطف بعضهم على بعض. ولا غرو أن رأينا كل مواطن منهم يتجه في هذه الأمة إلى ذلك الكائن الهائل الذي يسمو وحده على مستوى الضعف العام. فاحتياجات الفرد، ولا سيما رغباته، تظل تذكره به باستمرار، حتى ليعده المسند الوحيد الضروري الذي لاغنى عنه، لضعفه.

وهذا يفسر لنا ما يحدث كثيراً في البلاد الديمقراطية حيث لا يطبق الناس أن يروا عليهم رؤساء يوجهونهم، ومع ذلك يخضعون صابرين لسيد يحكمهم جميعاً، فيكشفون بذلك عن كبريائهم، وعن ذلتهم وهوانهم معاً.

فكراهية الناس لتمييز بعضهم على بعض تزداد كلما قل عدد الامتيازات وضعف شأنها، فيبدو أن الأهواء الديمقراطية يستعر أورها ويشتد كل الاشتداد، عندما يبلغ ما لديها من الرقود أقله. وقد سبق أن بينت السبب الذي أدى إلى هذه الظاهرة، فعندما تكون جميع الأحوال متفاوتة، لن يبلغ أى تفاوت فيا درجة تقضى بها العين، وتغفر منها الناس؛ على حين أن أقل تفاوت يصبح بغضاً للنفس وسط تلك المساواة العامة القائمة بينهم. وكلما اكتمل أمر هذه المساواة صار أدنى تفاوت بين الناس أمراً لا يكاد يطلق. ومن ثم كان طبعياً أن تظل محبة المساواة نفسها، في غمر وتزداد على ما تتغذى به، وبعبارة أخرى: كلما ازدادت المساواة بين قوم اشتد تعلقهم بها.

هذه الكراهية التي لا تقوت أبداً، والتي تضطرم باستمرار، فتجعل الأمة الديمقراطية تقف في وجه أدنى ميزة تمنح لأحد - هذه الكراهية نفسها تعاون كل المعاونة على تركيز جميع الحقوق السياسية شيئاً فشيئاً في أيدي ممثل الدولة وحده. وإذا كان صاحب السلطان بالضرورة فوق مستوى المواطنين كافة، غير منازع، فإنه لا يستتر الحقد في نفس أحد منهم، فكل امرئ يظن أنه إنما يجرد أمثاله وأنداده من الميزة التي قدمها هو مختاراً لأصاحب التاج. ويأبى الشخص الذي يعيش في عصر ديمقراطى أن يدع عن لآخر مظهره يعده نداً مساوياً

له، ولذا كان يأتى أن يعترف لهذا الآخر بأية قدرة سامية تفوق ما لديه هو؛ فهو لا ينق بعدائه، ويفار من قوته، إنه يخشاه ويزدرجه فى آن واحد، ويستعذب أن يذكره فى كل لحظة بأنهما كليهما يشتركان فى تبعية واحدة لسيد واحد بعينه .

إن كل قوة مركزية تجرى على سليقتها، تعنى مبدأ المساواة وتعمل على تشجيعه، ذلك لأن المساواة تيسر، بشكل عجيب، مثل هذه السلطة المركزية أن تؤدى عملها، وتوسعه وتكفله لها .

ويصح أن يقال كذلك إن كل حكومة مركزية، تعبد الاطراد والوحدة فى كل شيء، لأن هذه الوحدة تعفيا من أن تشغل نفسها بالفحص عن التفاصيل التى لانهائية لها، وإن كانت فى ذاتها تفاصيل يجب أن تكون موضع عنايتها واهتمامها؛ وذلك إن كان الأمر يقتضى أن تختلف القواعد والنظم، وتكيف باختلاف الناس، بدلاً من أن يخضعوا جميعاً، ومن غير تمييز، لقاعدة واحدة أو لنظام واحد معين. وهكذا نجد الحكومة تحب ما يحبه المواطنون، وتكره ما يكرهون. فهذه العواطف المشتركة التى تجمع فى الأمم الديمقراطية، بين الملك وكل عضو من أعضاء الجماعة فيها، على اعتقاد واحد مشترك، تقيم بينهم تعاطفاً حقيقياً دائماً، حتى أنك لترى الناس يغفرون للحكومة أخطاءها من أجل ميولها هذه، ولا يسحبون منها ثقتهم العامة إلا على كره منهم ومضض، على الرغم مما قد تقع فيه من إسراف ومن أخطاء، ومع ذلك فإنهم لا يلبثون أن يعيدوا إليها هذه الثقة بها، عند أول طلب. وكثيراً ما تكره الشعوب الديمقراطية الرجال الذين تتجمع فى أيديهم أزمة السلطة المركزية ولكنهم سيظلون مع ذلك يحبون هذه السلطة نفسها .

وهكذا أكون قد وصلت إلى النتيجة نفسها من طريقين متباينين. فقد سبق أن أوضحت أن مبدأ المساواة يوحى إلى الناس بفكرة حكومة واحدة منسجمة قوية، وهأنذا أوضحت توأ أن مبدأ المساواة هذا يخلق فى الناس ميلاً لهذه المساواة وتذوقاً لها. ومن ثم اتجهت شعوب عصرنا نحو نظام للحكم من هذا القليل، مدفوعة بميلها الطبيعى : ميل العقل، وميل القلب، وكى تصل الشعوب إلى هذا النظام حسبها ألا تعمل على تعويق نفسها بنفسها، وهى فى طريقها إليه .

وفى رأى أن الاستقلال الفردى، والحريات المحلية ستكون دائماً؛ فى تلك العصور الديمقراطية التى نحن مقبلون عليها، من عمل الصناعة على حين يكون التركيز هو نظام الحكم الطبيعى فيها^(١) .

(١) وهذه نبوءة أخرى من نبوءاته تحققت، فمجال الفرد يطبق عما كان من قبل، على حين يوسع مجال الدولة، وترداد المهام التى تضطلع بها لمصلحة الجماعة كلها .

الفصل الرابع

بعض الأسباب الخاصة والعارضة التي تؤدي بالشعب الديمقراطي إلى تركيز سلطات الحكومة أو إلى الابتعاد بها عنه

إن كانت جميع الأمم الديمقراطية تتجه بالفطرة نحو تركيز سلطات الحكومة، فهي إنما تتجه إلى ذلك بدرجات متفاوتة. وهذا أمر يتوقف على الظروف الخاصة التي قد تعمل على ترقية النتائج الطبيعية لحالة المجتمع أو تعمل على تأخيرها، وهي ظروف كثيرة كل الكثرة، فحسبي أن أذكر هنا بعضها.

فإننا نجد نزعات الذين عاشوا أحراراً مدة طويلة قبل أن يصبحوا متساوين، وهي نزعات مستمدة من مؤسساتهم الحرة - نجدها تصطرع إلى حد ما مع الميول التي يخلقها فيهم مبدأ المساواة، فعلى الرغم من أن السلطة المركزية قد تتوسع في امتيازاتها في مثل هذا الشعب، فأفراده لن يفقدوا استقلالهم كله. ولكن عندما تزداد المساواة في شعب لم يكن قد عرف الحرية قط من قبل أو حرمها أمداً طويلاً (وهي الحالة التي عليها شعوب أوربية في العصر الحاضر) وانضمت عادات الشعب السابقة فجأة بنوع من الجاذبية الطبيعية، إلى العادات والمذاهب الجديدة التي تنشأ من الحالة الاجتماعية فحدثت تبدو جميع القوى كأنها تندفع من تلقاء نفسها نحو المركز، وتتجمع فيه بسرعة مدهشة، وسرعان ما تبلغ الدولة أقصى حدود قوتها، على حين يهبط الأفراد فجأة إلى أدنى درجات الضعف.

إن الإنجليز الذين هاجروا من بلادهم من ثلاثمائة سنة مضت ليقوموا على شواطئ الدنيا الجديدة^(١) مجتمعاً ديمقراطياً، سبق لهم أن تدربوا جميعاً على إدارة الشؤون العامة في بلادهم التي هاجروا منها، فقد كانوا ملهمين بنظام المخلفين، وأكفروا حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الشخصية؛ وعرفوا فكرة الحقوق، واعتادوا الدفاع عن جميع هذه الحريات، ولقد وفدوا على أمريكا بهذه المؤسسات الحرة، وبكثير من العادات والأخلاق

(١) بدأت عبارة الدنيا الجديدة le nouveau monde تطلق على أمريكا وبشتر استعمالها في عصر المؤلف.

الصلبة، فكانت هذه المؤسسات هي التي حافظت عليهم وصانتهم من عدوان الدولة عليهم. ومن هذا يتبين لنا أن الحرية كانت سابقة عند الأمريكيين على المساواة في أحوالهم الاجتماعية، لأن هذه المساواة جاءتهم في وقت متأخر نسبياً، أما في أوروبا فالأمر على العكس من ذلك، فقد تغلغلت المساواة في شعوبها قبل أن تخطر لهم فكرة الحرية على بال بزمان طويل، فقد أدخلتها السلطة المطلقة في البلاد في حكم الملوك أنفسهم.

أشرنا من قبل إلى أن فكرة الحكومة لا تخطر بطبيعة الحال على عقول الناس في البلاد الديمقراطية إلا على صورة سلطة مفردة مركزية، كما أشرنا إلى أن فكرة السلطات الوسطى لم تكن معهودة إليهم. وهذا يصدق بوجه خاص على الأمم الديمقراطية التي شهدت مبدأ المساواة ينتصر بينها بعد ثورة عيفة. فإن كانت الطبقات التي تقوم بإدارة الشؤون المحلية قد اكتسحتها هذه الثورة الجارفة فجأة، وكانت الكتلة المهوشة التي بقيت، لا تزال يعوزها التنظيم وتعوزها العادات التي تؤهلها للاضطلاع بإدارة تلك الشؤون بنفسها؛ ولم يعد الناس يجدون أمامهم سوى الدولة وحدها قادرة على أن تأخذ على عاتقها القيام بشئون الحكم، صغرها وكبرها، فلا غرو أن أصبح التركيز بشكل ما أمراً ضرورياً ولا مناص منه للبلاد.

ليس لنا أن غندح نابليون أو نذمه من أجل تركيز جميع السلطات الإدارية الفرنسية كلها تقريباً في يديه، فقد وقعت هذه السلطات كلها من تلقاء نفسها على عاتقه هو طبعاً، عقب اختفاء النبلاء السريع من البلاد، واختفاء الصفوف العليا من الطبقة الوسطى، فرفض هذه السلطات كان من الصعب عليه صعوبة قبوله إياها، والاضطلاع بها. أما الأمريكيون فلم يشعروا قط بمثل هذه الضرورة إذ لم يمرؤا بثورة ما، فقد كانوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم من البداية، ولذلك لم يضطروا أبداً إلى أن يلتجئوا إلى الدولة لتكون وصية عليهم لوقت ما. وهكذا نرى أن تقدم التركيز في الشعوب الديمقراطية لا يتوقف على تقدم مبدأ المساواة فحسب بل وعلى الطريقة التي يتأسس بها هذا المبدأ نفسه كذلك بينهم.

فعند بداية ثورة ديمقراطية عظيمة، وعندما يكون الصراع قد بدأ ينشب بين مختلف الطبقات في المجتمع، يحاول الشعب أن يركز الإدارة العامة في أيدي الحكومة، كي يتزع إدارة الشؤون المحلية من أيدي الأرستقراطيين. أما عند نهاية هذه الثورة فالأمر على العكس من ذلك، فالأرستقراطية المنهزمة هي التي تحاول عادة أن تسلم إدارة الشؤون كلها إلى الدولة، لأنها (الأرستقراطية) تهاب امتداد شعب صار نداً لها، بل وكثيراً ما يكون سيدها. وكذا نرى أن ليس ثمة طبقة معينة من طبقات المجتمع هي التي تعمل وحدها دائماً على زيادة امتيازات الحكومة. ولكن مادامت الثورة الديمقراطية قائمة فسرجد في الأمة دائماً طبقة واحدة قوية، من حيث العدد أو من حيث الثروة، تحملها

نزعات خاصة أو مصالح خاصة، على تركيز الإدارة العامة، من غير نظر إلى كراهية الإنسان أن يحكمه أحد مماثل له، وهي كراهية نجدتها عامة ودائمة في الأمم الديمقراطية .

هذا، ولا بأس من أن نشير هنا إلى أن الطبقات الوضيعة في إنجلترا في العصر الحاضر تجاهد بكل ما لديها من قوة للقضاء على الاستقلال المحلي، ولنقل الإدارة من كل نقطة من نقاط المحيط إلى المركز نفسه، على حين تحاول الطبقة العليا أن تحتفظ بهذه الإدارة نفسها في حدودها القديمة . وإلى لأجرؤ وأتياً بأننا سنشاهد في وقت قريب عكس هذا المظهر تماماً .

يتضح لنا من هذه الملاحظات، السبب في أن السلطة العليا في الشعب الديمقراطي الذي لم يصل إلى قرار المساواة إلا بعد أن خاض معركة اجتماعية مريعة طويلة المدى، هذه السلطة يجب أن تكون في مثل هذا الشعب أقوى منها في جماعة ديمقراطية، كان مواطنوها متساوين دائماً منذ نشأتها، وكذلك يجب أن يكون الأفراد من حيث هم أفراد أضعف في مثل ذلك الشعب منهم في الجماعة الثانية . هذا، وأن مثال الأمريكيين خير دليل لنا على ذلك، فلم يكن سكان الولايات المتحدة منفصلين بعضهم عن بعض على أساس امتيازات ما، ولا هم كانوا يكرهون بعضهم بعضاً، فإنهم لم يعرفوا أبداً الضرورة التي تدفعهم إلى الالتجاء إلى السلطة العليا لتدير لهم شؤونهم . لقد كان حظ الأمريكيين قذا غريباً، فقد استمدوا من أرستقراطية إنجلترا فكرة الحقوق الفردية، وفكرة الميل إلى الحريات المحلية والاستمتاع بها، واستطاعوا أن يحافظوا عليها، فلم يكن أمامهم أرستقراطية يكافحون ضدها .

فإن كانت الحرية تعاون الناس في جميع العصور على الدفاع عن استقلالهم فهذا يصدق على العصور الديمقراطية بوجه خاص . فإن كان الناس جميعاً سواء متشابهين، سهل عليهم أن يقيموا بينهم حكومة فردية قوية كل القوة، اعتماداً على ضوء الفطرة وحده . ولكن الناس بحاجة إلى الكثير من الذكاء، والغزير من العلم، والكثير من الفن، كي ينظموا ويصنوا السلطات الثانوية تحت ظروف مماثلة، وكي يخلقوا - وسط استقلال الأفراد المواطنين بعضهم عن بعض، ووسط ضعفهم الشخصي - مجتمعات حرة تستطيع أن تناضل ضد الاستبداد دون أن تهدر النظام العام .

ومن ثم كان تركيز السلطة وإخضاع الأفراد يزدادان في الأمم الديمقراطية، لا بنفس النسبة التي تزداد بها المساواة بينهم فحسب، بل بنسب جهلهم أيضاً . نعم إن الحكومة في العصور المختلفة، من حيث الحضارة والاستتارة، كثيراً ما تعوزها المعرفة اللازمة لفرض الاستبداد على الشعب، كما يعوز الشعب الإلمام بالمعرفة اللازمة لأن يخلع نير هذا الاستبداد عن كواهله . إلا أن النتيجة ليست واحدة في كل منهما . فهما كان الشعب الديمقراطي خشناً جافياً، فالسلطة المركزية التي تحكمه لا تغلو أبداً تمام الخلو من الاستتارة والثقافة، فهي تستطيع أن تستفيد في سر وسهولة من القليل الموجود منهما في البلاد، ولا يعز عليها

إن اقتضى الأمر، أن تستعين بأناس من البلاد الأخرى، ومن ثم فإن فرقاً حدهشاً لا يلبث أن يتجلى في الأمة الديمقراطية والجاهلة معاً، بين قدرة الحاكم الفكرية، وبين قدرة كل فرد من أفراد رعاياه. وهذا مما يؤدي بسهولة إلى تركيز السلطة كلها في يديه، فتنزل وظيفة الدولة الإدارية تتسع باستمرار لأن الدولة وحدها هي القادرة على إدارة شئون البلاد.

ومهما كانت الأمم الأرستقراطية غير مستنيرة بالقدر الذي يظنه الناس، فإنها لا تتجلى أبداً دائماً في مظهر واحد ثابت، لأن الثقافة فيها موزعة توزيعاً سوياً بين الملك وبين زعماء الجماعة الرئيسيين.

لقد وجد الباشا الذي يتولى حكم مصر الآن^(١) سكان هذا القطر جاهلين كل الجهل ومتساوين كل المساواة في أحوالهم الاجتماعية، فاقبض من أوروبا علومها وفكرها ليحكم بها هذا الشعب. فإذا ما حدث واجتمعت هكذا معلومات صاحب السلطان من جهل شعبه وضعفه الديمقراطي، تم له أقصى تركيز ممكن في غير مشقة؛ ومن ثم استطاع الباشا أن يجعل من القصر كله مصنعاً له ويتخذ من المواطنين كلهم عمالاً له فيه.

وفي رأيي أن الإفراط في تركيز شئون الحكم لابد أن يؤدي آخر الأمر إلى إضعاف المجتمع، وإلى إضعاف الحكومة ذاتها بعد فترة من الوقت، ولكي لا أنكر أن السلطة الاجتماعية المركزة قد تستطيع أن تضطلع بتنفيذ مشروعات جسام في سهولة ويسر وفي وقت محدود، واتجاه معين. ويصدق هذا بشكل خاص في الحروب، حيث يتوقف النجاح على سهولة نقل موارد الأمة وتوجيهها نحو نقطة واحدة معينة أكثر مما يتوقف على سعة هذه الموارد نفسها وغزارتها. ومن ثم كانت الأمم تشعر في الحروب بوجه خاص بالرغبة في توسيع سلطات الحكومة المركزية، بل إنها كثيراً ما تشعر بالحاجة إلى هذا التوسيع. فكل التابعين في الفنون العسكرية يحبون هذا التركيز لأنه يزيد قوتها، كما أن جميع الذين يؤدونه يحبون الحروب لأنها تضطر الأمم إلى تركيز قواها في أيدي الحكومة. وهكذا تكون النزعة الديمقراطية التي تدفع الناس دفعا مستمرا إلى الاستكثار من امتيازات الدولة، وإلى التقليل من حقوق الأفراد. - أسرع وأكثر استمراراً في تلك الأمم الديمقراطية التي يجعلها موقعها الجغرافي معرضة للحروب الكثيرة الكبرى، بل إنه يعرض كيانها نفسه لخطر الانهيار - منها في الأمم الأخرى.

سبق أن بينت أن الخوف من اضطراب حبل الأمن، ومحبة الرفاهية الشخصية، تدفعان الأمم الديمقراطية بصورة غير محسوسة إلى العمل على زيادة مهام الحكومة المركزية،

(١) كان لوكتيل يكتب هذه السطور حوالي سنة ١٨٤٠ وظهر أن الباشا المقصود هو محمد علي (١٨٠٥ - ١٨٤٩) وفي تلك السنة عقدت معاهدة لندن الشهيرة (١٥ يوليو سنة ١٨٤٠) بين إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا (وهدون فرنسا فقد تخلت عن محمد علي بعد أن كانت واقفة له صفه)، وهي المعاهدة التي انتهت بقصر حكم محمد علي، على مصر وحدها.

وتغويلها مزايا من الحقوق والامتيازات لأنها في نظرهم السلطة الوحيدة القوية المستقرة المستقرة التي تستطيع أن تحميهم من الفوضى. ولست بحاجة إلى أن أضيف إلى ما تقدم، أن جميع الظروف الخاصة التي تؤدي إلى جعل حالة الجماعة الديمقراطية مضطربة، ومعرضة للأخطار؛ تزيد النزعة «الفطرية» العامة، وتدفع الأشخاص (من حيث هم أفراد) إلى أن يظلوا يضحون بحقوقهم جاً في بقاء الهدوء مستباً في بلادهم.

وعلى هذا لا تكون الأمة ميالة إذن إلى زيادة مهام الحكومة المركزية إلا عندما تكون خارجة عن ثورة دموية طويلة المدى، انتزعت فيها الأملاك من أيدي أربابها السابقين، وتزعزعت كل المعتقدات، وامتألت البلاد بأنواع مريعة من الكراهية العنيفة، والمصالح المتعارضة، والطوائف المضطربة. فعندئذ يصبح الغرام باستقرار الهدوء العام شهوة عمياء، ويستولى على المواطنين حب عارم لرعاية النظام واستقراره؛ ولكنه حب مضطرب كل الاضطراب.

سبق أن درست عدة أسباب عارضة تضافرت كلها على تأييد تركيز السلطة، ولكني لم أتكلم بعد على السبب الرئيسي منها. فأول الأسباب العارضة، التي تؤدي إلى اجتذاب جميع الشئون إلى أيدي صاحب السلطان في البلاد الديمقراطية، إنما هو أصل ذلك الحاكم نفسه وميوله. فالتناس الذين يعيشون في عصور المساواة مغرمون بطبعهم بالحكومة المركزية، ومستعدون كل الاستعداد لتوسيع ما لها من امتيازات. ولكن إن حدث أن كانت هذه الحكومة نفسها تثقل مصالح الناس بأمانة وإخلاص؛ وكانت ميولها تتفق تمام الاتفاق مع ميولهم «الفطرية» فإن الثقة التي يولونها إياها تكاد تكون ثقة لا تحيد، لأنهم يعتقدون أن كل ما يقدونه عليها إنما يقدونه في الواقع على أنفسهم هم.

فإنما السلطات الإدارية نحو المركز يتم دائماً بشكل أقل سهولة وأكثر بطؤاً في عهود الملوك الذين لا يزالون يستمسكون بشكل ما في النظام الأرستقراطي العتيق، منه في عهود الحكام الجدد العصامين الذين يربطهم أصلهم وتربطهم ميولهم وطباعهم وعاداتهم، بقضية المساواة ربطاً وثيقاً. لست أقصد أن أقول هنا إن الحكام الذين من أصل أرستقراطي، ويعيشون في عصور ديمقراطية لا يسعون وراء تركيز الإدارة في أيديهم، لابل أعقد أنهم سيبدلون كذلك قصارى جهدهم في هذا السبيل، ويسعون فيها بكل همه ونشاط شأنهم شأن غيرهم. فهم يرون أن فائدة المساواة الوحيدة لا تكون إلا في هذا الاتجاه، ولكن الفرص التي لديهم أقل مما عند الآخرين، لأن المواطنين بدلاً من أن يسارعوا إلى الموافقة على رغبات هؤلاء الملوك، فإنهم، كثيراً ما لا يقدمون لهم الطاعة إلا مكرهين وعلى مضض منهم، على حين أن القاعدة في الجماعات الديمقراطية هي أن التركيز يجب أن يتزايد كلما كان الملك أقل أرستقراطية.

عندما تقوم فئة عريقة من الملوك على رأس أمة أرستقراطية يدبرون شئونها - وتتفق

ميول الملك الطبيعية تمام الاتفاق مع ميول البلاء الطبيعية - عندئذ تجد الرذائل الذاتية في المجتمعات الأرستقراطية مجالاً حراً تنطلق فيه دون أن تصادف ما يكبحها أو يعالجها ويوجهها . والأمر على العكس من ذلك عندما يتولى خليفة من جنس إقطاعى حكم أمة ديمقراطية ؛ فتعليمه وعاداته وذكرياته الماضية وصلاته الاجتماعية ستدفعه كلها إلى الانحياز إلى العواطف التى يروحى إليه بها تباين الأحوال الاجتماعية وتفاوتها فى البلاد . وكذلك يتجه الشعب باستمرار بسبب ما فيه من تفاوت فى الأحوال الاجتماعية ، إلى الأخذ بتلك العادات الأخلاقية التى تستحدثها فيها المساواة . وكثيراً ما يحدث فى تلك الأوقات أن يسمى المواطنون للحد من الحكومة المركزية بأنفسهم ، لا من حيث هى سلطة استبدادية ، بل من حيث هى قوة أرستقراطية ، ويستمسكون كل الاستمساك بالدفاع عن استقلالهم ؛ لا لأنهم يريدون أن يكونوا أحراراً ولكن لأنهم عقدوا عزمهم على أن يظلوا متساوين .

إن ثورة تطيح بعرش أسرة ملكية عريقة لتقيم مكانها رجالاً جديداً وتضعهم على رأس أمة ديمقراطية - قد تؤدى إلى إضعاف السلطة المركزية إضعافاً مؤقتاً ، ولكن مهما ظهرت هذه الثورة فى بدايتها بمظهر الفوضى فلا ينبغي لنا أن نتردد فى أن نتنبأ بأن عاقبتها النهائية اغتومة ستكون التوسع فى امتيازات تلك السلطة نفسها وإحاطتها بالضمانات الكافية .

وأول شرط يجب توافره لتركيز السلطة العامة فى شعب ديمقراطى ، بل الشرط الوحيد اللازم لنجاح هذا التركيز فى مثل هذا الشعب ، هو أن تحب أنت المساواة ، أو أن تجعل الناس يعتقدون أنك تحبها حقاً ، فبذلك يصبح فن الاستبداد ، الذى كان من قبل فناً معقداً كل التعقيد ، بسيطاً كل البساطة ، حتى لكأنه يتلخص كله فى مبدأ واحد ليس إلا .

الفصل الخامس

السلطة العليا تزداد في الأمم الأوربية في عصرنا الحاضر مع أن الملوك فيها صاروا أقل استقراراً

إذا ما استعرض القارئ في ذهنه ما سبق أن ذكرناه، استولت عليه الدهشة وتملكه الفرع من أن يرى كل شيء في أوربا صار يعاون على ازدياد امتيازات الحكومة زيادة مستمرة لا تتقف عند حد، على حين أن كل شيء فيها كذلك يعمل باستمرار على إضعاف استقلال الفرد، وزيادة خضوعه، وعدم استقراره .

وتوجد جميع النزعات العامة الدائمة التي تحفز الأمريكيين إلى تركيز السلطة - كما توجد في دول أوربا الديمقراطية نفسها؛ وزيادة على ذلك فإن هذه الدول تعرض لطائفة من الأسباب الثانوية والعرضية التي لم يكن للأمريكيين بها عهد فكان كل خطوة تخطوها هذه الدول الأوربية في سبيل المساواة، إنما كانت تقرها من النظم الاستبدادية .

وحسبنا نظرة واحدة إلى ما حولنا لنقنع بصحة هذا القول . ففي العصور الأرستقراطية السابقة على عصرنا مباشرة، كان ملوك أوربا قد جردوا من كثير من الحقوق التي كانوا يعدونها جزءاً لا يتجزأ من سلطتهم، أو أنهم نزلوا عنها من تلقاء أنفسهم . فمئة سنة مضت، كنا نجد في أكثر الأمم الأوربية أفراداً أو (هيئات) مستقلين الاستقلال الذي مكنهم من أن يضطلعوا بإقامة العدالة بين الناس، وبأن يجيشوا الجيوش ويعملوا على صيانتها، ويفرضوا الضرائب؛ بل وكثيراً ما كانوا يستنون القوانين ويشرحونها . وإنا نرى الدولة الآن في كل بلد من البلاد قد احتكرت لنفسها وحدها، دون أي شريك لها، هذه الوظائف التي تعد طبيعية في السلطة العليا، فهي لم تعد تسمح بقيام أي وسطاء ثانويين بينها وبين المواطنين، بل جعلت تقوم هي نفسها بتوجيههم في كل ما له صلة بالشئون العامة، هذا ويجب ألا يفهم من ذلك أي أقصد إلى نقد مبدأ تركيز السلطات أو ذمه، فإني لبعيد كل البعد عن هذا، وإنما أردت أن أعرضه هنا عرضاً ليس إلا .

وكان في أوروبا في ذلك العصر نفسه عدد كبير من السلطات الثانوية تمثل المصالح المحلية وتقوم بإدارة شئونها. وقد اختفت هذه السلطات المحلية الآن، وأخذ الباقي طريقه إلى الزوال السريع، أو إلى أن يصبح تابعاً لغيره كل التبعية. وانهار النبلاء الإقطاعيون في أوروبا كلها من أقصاها إلى أقصاها، وزالت حريات المدن وسلطات الإدارات المحلية أو هي في طريقها إلى الزوال.

لقد عانت أوروبا في الخمسين سنة الماضية كثيراً من الثورات والثورات المضادة، التي أشاعت الاضطراب في البلاد في اتجاهات متفارقة، ومهما اختلفت الاضطرابات فكلها متشابهة في ناحية معينة، فقد زعزعت سلطات الحكومة الثانوية أو هدمتها. فالامتيازات المحلية التي لم يلغها الفرنسيون فيما فتحوه من الأقطار، قد خضعت آخر الأمر لسياسة الحكام الذين انتصروا على الفرنسيين. فقد رفض هؤلاء الحكام كل ما جاءت به الثورة الفرنسية من تجديد، ومن إصلاحات، ما عدا تركيز الحكومة، فهذا التركيز وحده هو المبدأ الذي ارتضوا أن يتلقوه عنها.

إن ما أريد أن أثبت هنا هو أن جميع الحقوق المختلفة التي انتزعت في عصرنا، الواحد إثر الآخر، من الطبقات ومن الطوائف الصناعية (النقابات) بل ومن الأفراد أنفسهم، لم تؤد إلى إقامة سلطات ثانوية جدد على أسس أكثر ديمقراطية، بل ركزت جميعها، من غير أى استثناء، في أيدي صاحب السلطان. فقد صارت الدولة في كل بلد، تعمل باستمرار على زيادة إشرافها على أدق أعضاء المجتمع، وتضيف إلى نفسها سلطات خاصة، تخول لها أن توجه كل فرد منهم الوجهة التي تشاء، حتى في أصغر شئونه الخاصة.

لقد كانت الغالبية العظمى من المؤسسات الخيرية في أوروبا القديمة، في أيدي أفراد أو أيدي طوائف من الصناع، ولكنها ما عتمدت أن صارت كلها أو معظمها، تعتمد على الحكومة صاحبة السلطان، وتدار في كثير من الأحيان بواسطتها مباشرة. فالدولة وحدها تقريباً هي التي تضطلع بتقديم الخبز للجانحين، وبإسعاف المرضى بالدواء والمأوى، وتقديم العمل للكسالى منهم، وتعمل كما لو كانت هي وحدها المطلوب منها العمل على تخفيف كل أنواع الشقاء والبؤس عن الأهالي.

وكذلك صار التعليم، وصار الإحسان، في أكثر البلاد في أيامنا الحاضرة من الشئون القومية، فسلم الدولة الآن الطفل من أحضان أمه، بل وكثيراً ما تنزعه منها انتزاعاً، لتسلمه إلى وكلائها الرسميين ليتولوا شئونه، فقد أخذت الدولة على نفسها أن تملأ قلوب كل جيل بالعواطف وتزود عقولهم بالمعلومات، حتى غلبت الوحدة على التعليم العام كله، كما غلبت على كل شيء آخر، وأخذ التنوع والحرية يختفيان من بيتنا في كل يوم.

هذا، ولست أخشى أن أجهر بأن الدين نفسه قد صار في جميع البلاد المسيحية، كاثوليكية وبروتستانتية، في خطر الرقوع في أيدي الحكومة. ولا يعني هذا أن الحكام

قد صاروا يمارون كل الغيرة على ما لهم من حقوق في جسم كل خلاف يقوم في الشؤون الدينية، بل يعنى أن سيطرتهم على إرادة أولئك الذين يتولون تفسير أمور الدين قد أخذت تزداد شيئاً فشيئاً، لقد جردوا رجال الدين من أملاكهم العينية، وعوضوهم عنها مرتبات ثابتة، واستغلوا نفوذ القسس لما فيه مصلحتهم الخاصة، بأن جعلوهم موظفين عندهم، بل كثيراً ما اتخذوهم خدماً لهم وحشماً، حتى استطاعوا بتحالفهم هذا مع رجال الدين أن يصلوا إلى أعماق نفوس الناس وسرائرهم .

ومع ذلك فهذا كله لا يعدو أن يكون جانباً واحداً من جانبي الصورة، فسلطان الحكومة لم يسيطر على مجال السلطات القائمة كلها فحسب، كما رأينا توأ، بل إن هذا المجال قد غص به وضاق، حتى فاض إلى مجالات كانت إلى الآن وقفاً على الاستقلال الفردى. فمن المعروف أن ثمة طائفة كبيرة من الأفعال، كانت تعد دائماً خارجة عن إشراف الإدارة العامة، فعدت الآن خاضعة لها كل الخضوع، وأن عدد هذه الأفعال أخذ الآن في الإزدیاد زيادة متصلة .

كانت الحكومة (العلیاء) في الأمم الأرستقراطية تقتصر عادة على الإشراف على شؤون المواطنين وإدارتها، من حيث ما يتصل فيها مباشرة وبطريقة محسوسة، بالمصلحة العامة، أما فيما عدا ذلك من الشؤون فقد ترك الشعب حراً يفعل ما يشاء . وكانت حكومات هذه الشعوب تبدو وكأنها لا تدرى أن هناك نقطة تلتقى فيها أخطاء الأفراد وما يقاسونه من متاعب بسعادة الشعب العامة، وأن إنقاذ فرد من الخراب قد يكون مسألة تهم المصلحة العامة كلها .

أما الأمم الديمقراطية التي في عصرنا الحاضر فتتجه نحو الطرف الأقصى المضاد، فلا يخفى أن معظم حكامنا لم يعودوا يفتخرون بأن يحكموا الشعب في حلقته، بل أصبحوا يظنون أنفسهم مسئولين عن أفعال كل واحد من رعاياهم، وعن أحواله الخاصة، وعن مصيره المقدر له، فكأنى بهم قد تعهدوا بأن يرشدوا كل مواطن منهم ويعلموه جميع ما يتصل بالحياة من مختلف الشؤون، وأن يجعلوه، إذا ما اقتضى الأمر، سعيداً شاء أو لم يشأ . أما الأفراد فقد صاروا يزدادون كل يوم ميلاً إلى النظر إلى السلطة العليا على هذا الضوء نفسه، فيطلبون منها العون في كل ما هو ضرورى لهم، ويتجهون إليها بأبصارهم في كل لحظة باعتبارها ناصحتهم ومرشدتهم .

وأؤكد أنه لم يعد يوجد في أوروبا كلها دولة واحدة لم تصبح الإدارة العامة فيها أشد تركراً مما كانت من قبل فحسب، بل صارت كذلك أشد فضولاً وأكثر تدخلًا في صغائر الأمور، فهي الآن تتدخل في كل مكان في كل مصلحة من مصالح الناس الخاصة، بأكثر مما كانت تتدخل من قبل، فصارت تنظم على هواها الكثير من أفعالهم، صغيرها قبل كبيرها، وتسيطر سلطانها باستمرار على جميع الأفراد، وتحيط كلاً منهم برعايتها من كل وجه من الوجوه، فتعاونهم وتنصح لهم وتبخرهم على أداء ما تريد إجباراً .

لقد كان صاحب السلطان في الأمة الماضية يعيش على ما تغله له ضياعه أو على ما يفرضه على رعاياه من ضرائب ومكوس، ولكن الحال قد تبدلت الآن غير الحال بعد أن زادت احتياجاته بازدياد قوته واتساع سلطاته. فالظروف التي كانت تحمل الملك في القديم على أن يفرض ضريبة جديدة، تجعله هي نفسها الآن يلجأ إلى الاقتراض. ولم تلبث الدولة أن صارت مدينة لكثيرين من أغنياء البلاد، كما صارت تركز معظم رؤوس الأموال الكبرى في أيديها.

هذا، وكان أمام الدولة طريقة أخرى لتجذب رؤوس الأموال الصغيرة، فكلما ازداد اتصال الناس بعضهم ببعض؛ وازداد تساويهم في الأحوال الاجتماعية، أصبح للفقراء موارد أكثر، وازدادت بذلك ثقافتهم؛ وكثرت رغباتهم، فلا غرو إن خطر بهال كل منهم أن يعمل على تحسين أحواله، فكانت وسيلتهم إلى ذلك التحسين، هي الادخار. وأدت هذه المدخرات إلى خلق عدد لا يحصى من رؤوس الأموال الصغيرة (هي ثروة طيبة دائمة من ثمرات العمل الكادح) تظل ترداد كل يوم زيادة متصلة غير مقطوعة. ولكن الجزء الأعظم من رؤوس الأموال هذه يظل جامداً غير مستثمر إذا بقي مبعثراً في أيدي أصحابه. ومن ثم قامت مؤسسة خيرية، مستصح في القريب العاجل، إن لم يخطئني حسن التقدير، من أهم المؤسسات السياسية. فقد خطر لنفر من فاعلي الخير أن يجمعوا مدخرات الفقراء ويستثمروها، وما زالت هذه الجماعة الخيرية أو معظمها، تتجه الآن اتجاهاً لا خفاء فيه، إلى الانضمام إلى الحكومة، بل إن الدولة قد حلت فعلاً محل بعضها، واضطلعت بمهمة تعد جسيمة كل الجسام؛ فقد عمدت إلى جميع المدخرات اليومية التي ادخرها عدة ملايين من العمال، وركزتها كلها في مكان واحد، ثم جعلت تستثمرها وتقرض الناس منها على مسؤوليتها بفائدة معينة؛ تحددها هي نفسها دون غيرها.

وهكذا صارت الدولة تجذب إليها ثروات الأغنياء عن طريق الاقتراض وتجذب فلوس الفقراء من طريق إيداعها صناديق الادخار، لتكون تحت تصرفها وحدها. وبذلك صارت ثروات البلاد تتدفق باستمرار في أيدي الحكومة، وظل تجمعها هذا في أيديها يزداد بنفس النسبة التي تتزايد بها مساواة الناس في أحوالهم الاجتماعية، فالدولة وحدها هي التي توحى إلى نفوس الناس في البلاد الديمقراطية بأنها جديرة بثقتهم فيها، وهي وحدها التي تبدو في نظرهم قد كتب لها البقاء والدوام.

وهكذا لم يعد عمل الملك صاحب السلطان مقصوراً على إدارة بيت المال العام، بل صار يتدخل في شئون الناس المالية الخاصة، فهو رئيس كل فرد من أفراد الجماعة، بل كثيراً ما يكون سيده المتحكم فيه، وزيادة على ذلك، فهو يقوم لهم بدور وكيلهم المالي، ودور الصراف معاً.

فلم تعد السلطة المركزية تؤدي من تلقاء نفسها جميع الواجبات التي كانت تؤديها

من قبل عدة سلطات مختلفة، ولم تعد توسع تلك الواجبات، وتتجاوز تلك السلطات فحسب، بل صارت تؤدى ذلك كله فى نقطة أتم، وفى قوة أعظم، واستقلال أكبر تماماً كانت تبدى من قبل. لقد نهضت جميع حكومات أوروبا فى العصر الحاضر بعلوم الإدارة نهضة رائعة وأخذت تنجز أموراً أكثر، وتؤدى كل شئ بنظام أرق، وفى وقت أقصر، وبشفقة أقل. فكأنى بها كانت تزداد خبرة وحكمة باستمرار من جميع تلك المعلومات التى جردت الأفراد منها، فأمرء أوروبا وحكامها يشرفون الآن على أعمالهم وممثلهم إشرافاً يزداد كل يوم دقة وإحكاماً، فراهم يتكرونها طرقاً جديدة لإرشادهم بأساليب أنجع؛ ويفتشون عليهم بطرق أيسر. فهم لم يكتفوا بأن يديروا كل شئ بواسطة عمالهم وموظفيهم، بل اضطلوعوا هم أنفسهم بالإشراف على سلوك عمالهم هؤلاء فى كل صغيرة وكبيرة، وبذلك أصبحت الإدارة العامة معتمدة لأعلى سلطة واحدة بعينها فحسب، بل صارت تزداد كل يوم تركيزاً فى ناحية واحدة، وفى أيد أقل عدداً. وهكذا صارت الحكومة تركز سلطاتها، بينما هى تزيد فى ميزاتها الخاصة، وبذلك صارت قوتها تزداد زيادة مزدوجة.

فعندما يفحص المرء منا نظام السلطة القضائية القديم فى كثير من الأمم الأوربية، يدهش من أمرين؛ استقلال تلك السلطة، واتساع وظائفها، فلم تكن المحاكم تفصل فقط فى معظم ما ينجم من خلافات بين الأفراد، إن لم تكن تفصل فيها كلها، بل إنها كانت فى أحوال كثيرة تعمل زيادة على ذلك، حكماً بين الأفراد وبين الحكومة.

لست أومىء هنا إلى الوظائف السياسية والإدارية التى اغتصبتها المحاكم فى بعض البلاد، بل إلى الواجبات القضائية المشتركة فيها جميعاً. ففى معظم الأقطار الأوربية كانت، ولا تزال، ثم حقوق شخصية كثيرة يتصل أغلبها بحق الملكية العام - كانت ولا تزال فى حماية القضاء، ولم تكن الحكومة تستطيع أن تعدى عليها إلا بعد أخذ رأى القضاء فى الأمر. فهذه السلطة الشبيهة بالسياسية هى التى تميز عادة المحاكم القضائية الأوربية عن غيرها، إن فى كل الأمم قضاة، ولكن الأمم كلها لم تعهد إلى قضاتها بنفس الميزات.

أما عندما ندرس ما يجرى الآن فى الأمم الديمقراطية فى أوروبا التى تسمى نفسها حرة، وكذلك ما يجرى فى غيرها من الأمم، نجد أن محاكم جديدة غير مستقلة أخذت تنشأ فى كل مكان، إلى جانب المحاكم القديمة، كى تفصل (بواسطة ولاية قضائية فوق العادة) فيما قد ينجم من خلاف بين الحكومة وبين الأفراد المواطنين. لقد ظلت السلطة القضائية القديمة تحتفظ باستقلالها، ولكن ولايتها القضائية قصرت وضيقت؛ فلم نزعة متزايدة ترمى إلى قصرها، على أن تكون مجرد حكم فحسب فى المصالح الشخصية.

وعدد هذه المحاكم الخاصة (التي فوق العادة) يزداد باستمرار، كما تزداد كذلك وظائفها واختصاصاتها، وبذلك صارت الحكومة تتخلص باستمرار من ضرورة إخضاع

سياستها وحقوقها لموافقة سلطة أخرى. ولما كانت الحكومة لا تستطيع أن تستغنى عن القضاة، رأت أن تقوم هي باختيارهم، على الأقل، وأن تعمل على استبقائهم تحت سيطرتها. وبعبارة أخرى، صارت تقيم بينها وبين الأفراد صورة للعدالة لا العدالة نفسها. فلم تقتنع الدولة بوضع الأمور كلها في أيديها، بل بلغ الأمر أن صارت تفصل فيها جميعاً بنفسها، من غير رقيب عليها أو حسيب، ومن غير أن يكون ثمة أى مجال لاستئناف أحكامها، فهى أحكام نهائية.

ففى دولة أوروبا الحديثة سبب وجيه مستقل عن جميع الأسباب التى أشرت إليها من قبل، يعمل دائماً على توسيع وظائف السلطة العليا وزيادة امتيازاتها، وإن لم ينبه الناس إلى هذا السبب الانتباه الواجب له؛ وأقصد به نمو الصناعات، ذلك النمو الذى صار يغذيه تزايد المساواة الاجتماعية بين الناس. فالصناعة تجمع عادة عدداً كبيراً من الناس في مكان واحد معين وتنشئ بينهم صلات جديدة معقدة، وتعرضهم بطبيعة مهنتهم لتغيرات كبيرة فجائية، من حيث الرخاء أو الشدة والحاجة، وفي أثناء هذه التغيرات يكون النظام العام في خطر. وأخيراً قد يحدث أن تضحي هذه الأعمال الصناعية بصحة أولئك الذين يكسبون من ورائها، أو بحياتهم. ومن ثم صرنا نجد الطبقات الصناعية بحاجة إلى مزيد من التنظيم والإشراف والتقييد أكثر مما يتطلبه غيرها من طبقات المجتمع، ومن الطبيعي أن تزداد سلطات الحكومة بازدياد هذه الطبقات.

وتصدق هذه الحقيقة بشكل عام، أما ما سأذكره بعد فيصدق على أمم أوروبا بروجه خاص، ففي القرون السابقة على القرن الذى نعيش فيه الآن، كانت الأرستقراطية تملك الأراضي الزراعية؛ وقادرة على الدفاع عنها؛ ومن ثم كانت هذه الأراضي محوطة بكل الضمانات الكافية، وكان أصحابها يستمتعون باستقلال عظيم، مما أدى إلى قيام عادات، وإلى وضع قوانين ظلت قائمة على الرغم من تقسيم الأراضي والقضاء على النبلاء. وإنا نرى ملاك الأراضي والزراعيين اليوم أقدر الناس في المجتمع على الإفلات بسهولة من إشراف السلطة العليا.

ففى تلك العصور الأرستقراطية نفسها التى يرجع إليها كل مصادر تاريخنا، لم يكن للأموال المنقولة شأن يذكر. وكان أصحابها ضعافاً مزدربين. أما طبقة الصناع فكانت مستتارة من تلك الجماعات الأرستقراطية؛ فإذا لم يكن لها نصراء مضمونون، لم تكن محمية، في ظاهرها، وكثيراً ما كانت تعجز هي ذاتها عن حماية نفسها. فلا غرو أن نشأت عادة اعتبار الملكية الصناعية شيئاً ذا طبيعة خاصة، لا يستحق أن ينال نفس الاحترام، ولا نفس الضمانات التى تتمتع في العادة للملكية بشكل عام. وكان الناس ينظرون إلى رجال الصناعة على أنهم طبقة صغيرة خاصة في النظام الاجتماعى، ليس لاستقلالها أية قيمة، ولا خير من أن يترك أمرها لأهواء الأمراء والحكام من حيث تأديتها وتنظيمها. وحسبنا نظرة

إلى قوانين العصور الوسطى، فدهش من أن نرى في عصور الاستقلال الشخصي تلك، أن الملوك كانوا يصدرون اللوائح والنظم بصورة لا تقطع، فكانت تعوق تقدم الصناعة حتى في أبسط تفصيلاتها، وكان التركيز على هذه النقطة نشيطاً كل النشاط ودقيقاً كل الدقة إلى أقصى حد يستطيعه .

حدث منذ ذلك الوقت ثورة كبرى شملت العالم كله، فالملكية الصناعية التي كانت لا تزال في ذلك الوقت في مهدها، ترفت وانتشرت حتى عمت كل البلاد الأوربية: فازدادت الطبقة الصناعية وأثرت على حساب ما تبقى من الطبقات الأخرى، فقد غمت وما زالت تنمو دالماً من حيث العدد، ومن حيث الأهمية والثروة. وكان معظم الذين لا ينتمون إليها متصلين بها في نقطة واحدة على الأقل، فبعد أن كانت هي الطبقة المهمة المستثناة في المجتمع أصبحت تهدد بأن تكون هي الطبقة الرئيسية فيه، وبعبارة أخرى الطبقة الوحيدة. ومع ذلك ظلت الأفكار والعادات السياسية التي كانت قد خلقتها في الأزمنة القديمة، قائمة. فهذه الأفكار، وتلك العادات، لم تتغير لأنها قديمة، وتصادف أن كانت متفقة تمام الاتفاق مع الأفكار الحديثة، ومع العادات العامة في عصرنا .

وهكذا نرى أن الملكية الصناعية لم تعد حقوقها بنسبة ما لها من أهمية وشأن. فالطبقات الصناعية لا تصبح أقل اتكالاً على غيرها، عندما تصبح أكثر عدداً، بل يظهر أنها، على العكس من ذلك، تحمل الاستبداد في طواياها، وأن هذا الاستبداد الكامن فيها كان ينمو بطبيعة الحال مع نموها .

وكلما ازداد اشتغال الأمة بالصناعة ازداد شعورها بالحاجة إلى الطرق والترع والمراقء وغيرها من الأعمال العامة أو الشبيهة بالعامة التي تيسر وسائل الحصول على الأموال. وكلما ازدادت الأمة ديمقراطية ضعفت قدرة الأفراد على إنجاز أعمال جسام مثل هذه، على حين تصبح الدولة أقدر على إنجازها. ولست أتردد أبداً في تأكيد أن ميول جميع الحكومات الظاهرة في الوقت الحاضر تتجه اتجاهاً واضحاً إلى أن تأخذ على عاتقها وحدها تنفيذ هذه الأعمال، وبهذه الوسيلة تزداد قبضتها إحصائياً على استبقاء الشعب الذي تحكمه معتمداً عليها كل الاعتماد .

ومن جهة أخرى، فكلما ازدادت قوة الدولة، وازدادت كذلك احتياجاتها، ازداد استهلاك الدولة للمنتجات الصناعية ازدياداً مستمراً. وصارت هذه السلع تصنع في دور الصناعة عندها عادة أو في مؤسسات الحكومة. وبذلك يصبح الحاكم في كل مملكة هو الصانع الأول: فهو يستخدم عدداً كبيراً من المهندسين والمعماريين والميكانيكيين والصناع المهرة ويستقيهم في خدمته .

وليس الحاكم هو الصانع الأول فحسب، بل إنه ليتجه باستمرار لأن يكون رئيس الصناعين جميعاً، وبالأحرى سيدهم جميعاً المتحكم فيهم. وعندما يصبح الأفراد متساوين

في أحوالهم الاجتماعية يزدادون ضعفاً، وصاروا لا يستطيعون أن ينجزوا شيئاً في الصناعة دون أن ينضموا بعضهم إلى بعض ويتكتلوا، ولكن الحكومة ستظل تسعى باستمرار لوضع هذه التجمعات والتكتلات تحت إشرافها .

وخليق بنا أن نسلم بأن هذا النوع من الكائنات الجماعية التي يسمونها شركات لأقوى وأقوى من أى فرد من الأفراد، ذلك إلى أن مسئوليتها عما تفعل لأقل بكثير من مسئوليتها، ومن ثم يبدو من المعقول ألا يسمح لها أن تستمتع باستقلال كبير عن الحكومة مثل ذلك الذي يصح أن يمنح لأى فرد من الأفراد .

وعيل الملوك إلى اتباع مثل هذه السياسة، بقدر ما تدعوهم إليها ميولهم وأذواقهم الخاصة. أما في الأمم الديمقراطية فلا يستطيع الشعب أن يقاوم الحكومة إلا عن طريق الجمعيات والاتحادات، ومن ثم كانت الحكومات تنظر شزراً إلى تلك الجمعيات التي ليست تحت سلطانها مباشرة. ولما يجدر ذكره أن الشعب في الأمم الديمقراطية كثيراً ما يساوره إحساس خفى بالخوف والفيرة، من جراء هذه الجمعيات نفسها، يمنع المواطنين من أن يدافعوا عنها؛ على الرغم من أنهم في أخذ الاحتياج إليها. إن قوة هذه الجمعيات الخاصة، ومدى استمرارها وسط ما فيه الجماعة كلها من ضعف وعدم استقرار، ليدش المواطنون ويزعجهم، فهم لا يتخرجون من أن يعدوا تلك الحرية التي تتمتع بها كل جمعية منها في استخدام قوتها الطبيعية، ميزة خطيرة كل الخطر. فكل «الجماعات» التي تظهر في عصرنا، هي زيادة على ذلك، سلطات جماعية جديدة لم يعترف لها الزمن بعد بأى حقوق، فهي تظهر في الوجود عندما تكون فكرة الحقوق الخاصة ضعيفة، وسلطة الحكومة واسعة لاحتاد لها. فلا غرو أن كانت تفقد حريتها منذ أن تولد^(١) .

وإننا لنجد في جميع الأمم الأوربية الآن بعض أنواع من «الجماعات» لا يمكن أن تنشأ إلا بعد أن تستوثق الدولة منها، بعد فحص قوانينها، ثم تصرح لها بالوجود. وحدث في كثير من الأمم محاولات عدة للتوسع في تطبيق هذه القاعدة على كل الجمعيات، فلما نجحت هذه السياسة لتيسر التكهّن بما يترتب عليها من عواقب .

فإن حدث وصار للملك حق عام يخول له أن يسمح بقيام «جماعات» من أنواع مختلفة بشروط معينة، فإنه لا يلبث أن يطالب بحق الإشراف عليها وإدارتها، كي يمنعها من أن تنحرف عن القواعد التي وضعها لها هو نفسه. وعندئذ تتجه الدولة - بعد أن تكون قد أخضعت لسلطتها جميع الناس الراغبين في تكوين جماعات - تتجه إلى أن تحول جميع الذين ينتمون إلى جماعات سبق أن تكونت من قبل، إلى الخضوع لها كذلك؛ وبعبارة أخرى، تحول إلى هذه الحالة نفسها جميع الناس الموجودين فيها فعلاً .

(١) انتقل تفكير المؤلف هنا إلى أوروبا بدلاً من أمريكا فالجمعيات التي تفقد حريتها منذ أن تولد إنما كانت في عصر المؤلف في فرنسا وغيرها من البلاد الأوربية .

وهكذا تستولى الحكومات على الشطر الأعظم من هذه القوة الجديدة التي خلقتها المصالح الصناعية في هذه الدنيا، وتحول هذا الشطر إلى تحقيق أغراضها هي، لقد أصبحت المصانع تحكمنا وأصبحت الحكومات هي التي تحكم هذه المصانع .

وإني لأعلق أهمية كبيرة على كل ما ذكرته تروا؛ حتى لأعشى أن أكون قد أضعفت المعنى الذي أقصده بمحاولتي أن أزيده وضوحاً . فإن رأى القارئ أن ما ذكرته من الأمثلة تأييداً لملاحظاتي غير كاف، أو كان اختيارى لها سيئاً، وإن تصور أفي قد أفرطت في المبالغة في أى موضوع من المواضيع بشأن اعتداء السلطة العليا؛ ومن جهة أخرى، قللت من شأن مدى المجال الذي لا يزال مفتوحاً لجهود الأفراد المستقلين، إن كان الأمر كذلك، فإنى لأرجو منه أن يدع الكتاب لحظة، ويوجه عقله إلى التفكير في الموضوعات التي حاولت شرحها، ليفحص بدقة وإمعان ما هو جار في فرنسا وفي غيرها من الدول، ويسأل من حوله، ويبحث بنفسه، وعندئذ سأكون مخطئاً كل الخطأ إن لم يصل، من غير توجيه من جانبي وبطرق أخرى غير التي سلكت، إلى النقطة نفسها التي قصدت أن أوجهه إليها .

ولسوف يدرك أن التركيز قد ازداد في الخمسين سنة الماضية، في كل مكان بطرق شتى متعددة؛ فقد تضافرت الحروب والثورات والفتوح كلها على زيادة هذا التركيز، كما أن الناس كلهم قد عملوا على ازدياده . هذا، وفي الفترة نفسها التي حدثت في أثنائها أن تعاقب الناس بسرعة مذهلة على رئاسة الأمور، كانت آراؤهم ومصالحهم ونزعاتهم قد تنوعت تنوعاً لا حد له، ولكنهم أرادوا جميعاً أن يعملوا، بشكل أو بآخر، على تحقيق هذا التركيز . لقد كانت هذه النزعة إلى التركيز هي النقطة الوحيدة الثابتة وسط مظاهر حياتهم وأفكارهم المتغيرة كل التغير .

ولو أن القارئ جشم نفسه مثونة أن يفحص تفاصيل الشؤون الإنسانية هذه؛ ثم ألقى نظرة عامة شاملة تحيط بهذا المشهد الواسع كله، لاستولت عليه الدهشة من النتيجة التي يصل إليها . فسيجد، من جهة، أن أعرق الأسر، وأرسخها قدماً قد تزعزعت أو انهارت، وأن الناس صاروا يهربون في كل مكان؛ وبأى شكل، من سيطرة قوانينهم عليهم، ويعملون على إلغاء سلطة حكامهم وأمرائهم، أو على الحد منها . وتبدو الأمم التي ليست في ثورة سافرة قلقلة ومتعبة، على الأقل؛ تحركها روح ثورية واحدة . ومن جهة أخرى، وفي هذه الفترة عينا من الفوضى، وفي هذه الأمم المتمردة، تزيد امتيازات الحكومة العليا باستمرار حتى تصبح أكثر تركيزاً وأشد مغامرة، وأشد استبداداً، وأكثر اتساعاً، ويقع الشعب باستمرار تحت سيطرة الإدارة العامة؛ ويسلم إليها؛ على غير تفتن منه، جزءاً آخر من استقلال الفرد، حتى يذعن الناس أنفسهم الذين قبلوا من وقت لآخر، العروش، وداسوا على هامات الملوك، ويتحنوا بشكل أكثر ذلة وصغاراً، لأنفسه كاتب موظف .

وهكذا يبدو أن ثورتين متضاربتين تحريان الآن بين ظهرائنا، إحداهما تضعف السلطة العليا باستمرار، على حين تؤيدها الأخرى وتعمل على تقويتها باستمرار كذلك. ولست أعرف فترة أخرى في تاريخنا بدت فيها هذه السلطة بمثل هذا الضعف أو بمثل تلك القوة.

ولكن عندما يفحص المرء أحوال هذا العالم عن كثب، يتبين له أن هاتين الثورتين متصلتان بعضهما ببعض أوثق اتصال؛ وتنشأ من مصدر واحد بعينه، ومع أن كل واحدة منهما اتجهت اتجاهاً خاصاً مستقلاً عن الأخرى، فكلتاهما تؤديان بالناس آخر الأمر إلى نتيجة واحدة.

ولست أخرج من أن أعيد مرة أخرى وأخيرة؛ ما سبق أن قلته صراحة أو ضمناً في مواضع عدة من هذا الكتاب، بأنه يجب علينا أن نحرص كل الحرص على ألا نخلط بين مبدأ المساواة والثورة التي تنتهى بإقامة هذا المبدأ في أحوال الأمة الاجتماعية وفي قوانينها، فهنا يجم السبب في معظم تلك الظواهر التي تستثير دهشتنا.

لقد نشأت كل السلطات السياسية القديمة في أوروبا، من أكبرها إلى أدناها، في عصور أرستقراطية؛ وكان معظمها يمثل مبادئ امتيازات الطبقات وعدم المساواة أو يدافع عنها. فكى يجعل معاصرونا الاحتياجات والمصالح الجديدة التي استحدثتها لهم مبدأ المساواة هذا الآخذ في القو - هي السائدة في الحكومة، اضطروا إلى قلب السلطات القديمة المقررة أو تقييدها، مما دفع الناس إلى إشعال الثورات وإحداث الانقلابات، وإلى أن ييثوا في نفوس الكثيرين تلك المحبة العارمة لإحداث القلاقل والاضطرابات والاستمسك بالاستقلال، وهي أمور تولدها الثورات أياً كان غرضها الذي تهدف إليه.

لأعتقد أن في أوروبا بأسرها أمة واحدة تقدم فيها مبدأ تساوى الناس في الأحوال الاجتماعية تقدماً كبيراً دون أن تسبقه أو تلحق به بعض التغيرات العفيفة في نظام الملكية، وفي الأشخاص أنفسهم، وأن كل هذه التغيرات أو جلها كانت مصحوبة بالكثير من الفوضى والاستهتار، فالذين قاموا بها هم أقل عناصر الأمة حضارة، ضد أكثرها رقياً وحضارة.

ومن ثم نشأت هاتان النزعتان المزدوجتان المتضادتان اللتان أشرت إليهما من قبل. فما دامت الثورات الديمقراطية قائمة على قدم وساق، يبدو أن الناس الذين أجمعوا أمرهم على تدمير السلطات الأرستقراطية القديمة المعادية لتلك الثورة، كانوا مدفوعين بروح استقلالية قوية تحركهم. وكلما اكتمل فوز مبدأ المساواة، أخذوا يستسلمون شيئاً فشيئاً إلى الميول الطبيعية التي ولدتها هذه المساواة في نفوسهم، وجعلوا يؤيدون حكوماتهم ويركزونها أكثر مما هي مركزة. لقد سعوا أن يكونوا أحراراً كي يجعلوا أنفسهم متساوين، ولكن كلما ازدادت المساواة رسوخاً بمعاونة الحرية أدى ذلك إلى جعل الحصول على الحرية أصعب وأشق.

إن حالي الأمة هاتين لاتعدتان عادة معاً الواحدة تلو الأخرى ، فقد بين لنا الجيل الأخير في فرنسا كيف ييسر للشعب أن ينظم استبداداً طاعياً في الجماعة ، في الوقت نفسه الذي تخلص فيه من سلطة النبلاء ، وتعدى سلطة الملوك جميعاً ، وبذلك يكون قد علم العالم كيفية الحصول على استقلاله وكيفية تضييعه كذلك^(١) .

يرى الناس في عصرنا أن السلطات القديمة المقررة تنهاوى من كل ناحية أمامهم ، وكذا جميع السلطات القديمة التي كانت تؤثر فيهم تلفظ أنفاسها الأخيرة . وأن جميع الحواجز المعهودة لهم تتداعى وتتساقط هي الأخرى ، وهذا ما يجعل أعقل الناس يضطرب ويتردد في أحكامه . إنهم لا ينظرون إلا إلى هذه الثورة المدهشة الحادثة على مرأى منهم ، ولذلك يتصورون أن الفوضى ستنتشر بينهم إلى الأبد ، ولكنهم إن نظروا إلى النتائج النهائية التي تؤدي إليها هذه الثورة لربما ساورتهم مخاوف أخرى . أما من ناحيتي ، فليست أثق بروح تلك الحرية التي يبدو أنها تحرك أهل عصرنا ، إذ أني أدرك إدراكاً واضحاً أن أم هذا العصر في هرج واضطراب ، ولكني لا أرى بوضوح أنها أم متحررة واسعة الأفق وأخوف ما أخافه عليها أن يجد الملوك أنفسهم في ختام هذه الاضطرابات التي تهز العروش من أساسها ، أنهم قد صاروا أقوى مما كانوا .

(١) قد يشير المؤلف بذلك إلى الدور الذي قام به نابليون .

الفصل السادس

نوع الاستبداد الذى ينبغى أن تخشاه الأمم الديمقراطية

لاحظت أثناء إقامتى بالولايات المتحدة أن حالة المجتمع الديمقراطى التى تشبه حالة الأمريكيين، قد تعارن كل العون على قيام الاستبداد. وبعد عودتى إلى أوربا شاهدت مدى استخدام الغالية من حكمانا الأفكار والعواطف والاحتياجات التى استحدثتها تلك الحالة عنها ليوسعوا نطاق سلطانهم، فأدى إلى هذا إلى أن الأمر قد انتهى بالأمم الأوربية إلى أن تعاني شيئاً من ذلك الظلم الذى عانته من قبلها أم عدة فى الزمن القديم.

هذا، وإن الاستمرار فى بحث هذا الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً، والتفكير فيه خمس سنوات أخرى، لم يقللاً من مخاوفى، وإن غيرا موضوع هذه المخاوف.

ولم يحدث أن بلغ ملك من ملوك العصور السالفة، من الاستبداد المطلق ولا من القوة والبطش، أن يضطلع وحده بإدارة إمبراطورية مترامية الأطراف تشمل عدة أجزاء، فيديرها كلها بنفسه من غير وساطة عدد من الناس يعاونونه فيها، ولم يحدث قط أن ملكاً حاول أن يخضع رعاياه جميعاً من غير تمييز بينهم لنظام واحد صارم من القوانين واللوائح التفصيلية؛ ولا أن ملكاً حاول أن ينزل بنفسه إلى كل عضو من أعضاء المجتمع ليوجهه ويهذبه، فمثل هذه الخواطر لم تطرأ قط على عقل بشر. وإن طرأت، فإن قلة ما يرد إليه من المعلومات، ونقص النظم الإدارية، والعقبات الطبيعية الناجمة عن التفاوت بين الناس، سرعان ما تحول بينه وبين تنفيذ مثل هذا المشروع الواسع.

فلما كان أباطرة الرومان فى أوج عظمتهم وقوتهم ظلت شعوب الإمبراطورية المختلفة مستمسكة بعادات وقوانين متنوعة كل التنوع. فمع أن كل أقطار الإمبراطورية كانت خاضعة لإمبراطور واحد، فكل قطر من تلك الأقطار تقريباً كان يدار على حدة من غير نظر إلى الأقطار الأخرى. وكان بها كثير من المدن والأقاليم الحرة القوية تحكم نفسها بنفسها حكماً ذاتياً. ومع أن حكومة الإمبراطورية كلها كانت مركزة كل التركيز فى أيدي الإمبراطور وحده، وكان دائماً الحكم الفصل فى كل الأمور، ولا سيما فى أوقات

الشدة والضرورة، فمع ذلك كله، ظلت تفاصيل الحياة الاجتماعية وأعمال الأفراد الشخصية خارج نطاق رقابته عادة. وفي الحق كان الأباطرة يملكون قوة هائلة لاحد لها، تسوغ لهم أن يرضوا كل ميولهم وأهوالهم مهما بلغت من الغرابة، وأن يستخدموا في هذا السبيل سلطة الدولة وكل مواردها. وكثيراً ما أساءوا استخدام هذه القوة بصورة تحكيمية لكي يجردوا بعض رعاياهم مما في حيازتهم من أموال، أو كي يقضوا على حيواتهم. لقد كان استبدادهم ثقيلاً مرهقاً كل الإرهاق للأقلية من رعاياهم، لكنه لم يصل إلى حد أن يشمل الأغلبية منهم، لأنه كان مقصوراً على تحقيق بضعة أغراض رئيسية، أما سائر الأغراض فلم يمسها بشيء. لقد كان استبداداً باطشاً عفيفاً، ليس في ذلك شك، ولكن مداه كان، مع ذلك محدوداً.

ولو قدر للاستبداد أن يقوم في أمة ديمقراطية في عصرنا الحاضر، لاتخذ صبغة مختلفة عما نعهده؛ فسيكون أوسع مدى وأخف وطأة، ويحيط من قيم الناس، من غير أن يعذبهم. ولا شك في أن الملوك في عصر من تلك العصور التي انتشر فيها التعليم، وانتشرت المساواة، كالعصر الذي نعيش فيه، ليسهل عليهم أن يجمعوا كل السلطة السياسية في أيديهم، ويعتادوا أن يتدخلوا في مصالح الناس الشخصية بشكل أتم مما كان يتدخل به أى عاهل من عواهل العصور القديمة. ولكن مبدأ المساواة هذا الذي يسهل قيام الاستبداد بالحكم، هو نفسه الذي يخفف من قسوته. فقد سبق أن رأينا كيف أن عادات المجتمع تصبح أرفق، وأكثر إنسانية كلما قلت الفروق التي بين الناس، وازدادوا ثائلاً. فإن لم يكن ثم أحد في الجماعة ذا قوة عظيمة أو ثروة عريضة لكان الاستبداد مقصوص الجناح، تعوزه الفرص للعمل، ويتقصه المجال اللازم له. فكلما صارت ثروات الناس معتدلة أصبحت نزعاتهم بطيعة الحال محدودة، وخواهم مقيداً وملذاتهم ماذجة. ولا شك في أن هذا الاعتدال العام يخفف من غلواء الملوك أنفسهم، ويحد من مدى رغبتهم بما يقيمه في سبلها من عراقيل ويضعه لها من حدود.

هذا ومن اليسر أن أضيف إلى هذه الأسباب المستمدة من طبيعة المجتمع نفسه أسباباً أخرى كثيرة أخذها من خارج الموضوع الذي أنا بصدد، ولكنني أؤثر الاختصار على الحدود التي رسمتها لنفسى.

فقد تصبح الحكومات الديمقراطية عيفة، بل قاسية، في أوقات معينة؛ يشتد فيها غليان الشعب وثورته، أو في أوقات الأخطار الجسام التي قد تلطم بها، إلا أن هذه الأحوال نادرة وقصيرة الأجل. هذا، وكلما فكرت في نزعات أهل عصرى الصغيرة وفي رقة آدابهم، وسعة ثقافتهم، وصفاء ديانتهم، وأخلاقهم وعاداتهم النشيطة المنتظمة، وفي القيود التي يراعونها في ردائلهم، كما يراعونها في فضائلهم، عندما أتدبر ذلك كله لا أخشى عليهم أن يجدوا في زعمائهم طغاة مستبدين، بل حتى أن يجدوا فيهم أوصياء عليهم.

وعلى هذا، أرى أن نوع الاستبداد الذى يهدد الأمم الديمقراطية لا يشبه ما سبق أن ظهر منه فى العالم من قبل، فى شيء، ولن يجد معاصرونا له مثيلاً فى كل ما يتذكرونه. وعيناً أحاول أن أجد تعبيراً ينقل بدقة الفكرة التى كرتها بشأنه، فلفظنا (الاستبداد) و(الطغيان) القديمتان لا تصلحان للتعبير عن هذا المعنى، فالشيء نفسه جديد، وإذا كنت لا أستطيع أن أسميه، فلا أقل من أن أحاول أن أعرفه وأحدد معالمه.

أود أن أتصور تلك الملامح الجديدة التى يمكن أن يتجلى فيها الاستبداد فى العالم، فأول شيء ندهش له، وجود جمع غفير لا يخصى من أناس متماثلين متساوين، يسعون باستمرار وراء الحصول على ملذات صغيرة تافهة ينغمسون فيها. كل منهم يعيش منفصلاً عن الآخر كأنه غريب عن سائر الناس، لا يخجل بمقدراتهم ومصائرهم، فأطفاله وأصدقائه الخواص هم كل الجنس البشرى فى نظره. أما سائر مواطنيه فهو لا شك منهم ولكنه لا يراهم؛ ويلمسهم ولكنه لا يحس بوجودهم، فهو لا يوجد إلا فى نفسه، ولنفسه. فإن بقيت له أسرته فأقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه لم يعد له وطن.

وفوق هذا الفريق من الناس تقوم قوة ضخمة تضطلع وحدها بكل ما يوفر لهم المسرات والمتع، وتسهر على مصائرهم؛ وهى قوة مطلقة، دقيقة، منظمة بعيدة النظر، ورفيقة. فسلطتها أشبه بسلطة الأب، إن كان غرضها مثل غرضه؛ وهو العمل على إعداد الناس للنضج والرجولة، ولكنها على النقيض من ذلك لا تسعى إلا وراء استبقائهم فى طفولة دائمة لا يتجاوزونها؛ إنها ليرضيا أن ترى الشعب يستمتع ويمرح، مادام لا يفكر فى شيء سوى ملذاته ومتعه. فمثل هذه الحكومة يسرها كل السرور أن تعمل على توفير السعادة للشعب، بيد أنها تؤثر أن تكون هى العامل الوحيد، والحكم الوحيد، الذى لا شريك له فى العمل على إسعادهم. إنها تعمل على أن توفر لهم الأمان والأطمئنان، وتقف سلفاً على احتياجاتهم، ثم تعمل على مدها، فتيسر لهم المسرات، وتدير لهم كل شؤونهم الأساسية، وكل مصانعهم، وتنظم لهم مواريتهم، وتوزعها على مستحقيها، فما الذى يمنعها بعد ذلك ياترى من أن تعفيهم من متاعب التفكير ومن هموم العيش والحياة؟

وهكذا تجعل ممارسة حرية الإرادة كل يوم أقل نفعاً وأقل تكراراً، وتختصر عمل الإرادة فى دائرة أضيق، وتظل تسلب كل مواطن شيئاً فشيئاً، حتى قدرته على حسن استخدام ذاته. لقد بدأ مبدأ المساواة الناس لتقبل كل هذه الأمور وجعلهم ميالين لتحولها ومعاناتها، بل وكثيراً ما يجعلهم يعدونها نعمة وبركة عليهم.

فبعد أن يكون صاحب السلطان قد وضع بهذه الطريقة كل عضو من أعضاء الجماعة، الواحد بعد الآخر فى قبضته القوية؛ وبعد أن يشكله على النحو الذى يهوى ويريده - إذا به يسيطر على قوته على الجماعة كلها. وينشر على الناس شبكة واسعة من عدة قواعد ولوائح صغيرة معقدة، دقيقة وموحدة، يضل فيها العابرة وذوو الهمم،

فلا يعرفون طريقهم إلى التفريق على غيرهم. فهو لا يحطم إرادة الناس، ولكنه يضعفها ويرهقها ويوجهها، فهو قلما يجبر الناس على أن يعملوا شيئاً يريد، ولكنه يقف حائلاً دون ما يريدون أن يعملوه. إنه لا يهدم شيئاً عمله، ولكنه يحول دون أى شيء أن يوجد؛ فهو لا يبطئ بأحد، ولكنه يضيق المجال على الناس، ويضعفهم ويبلدهم، حتى يتنى به الأمر أن يحول كل الأمة إلى شيء لا يزيد على قطع من الحيوان، هباب نشط، مجتهد، راعية الحكومة نفسها.

لقد كنت أعتقد دائماً أن هذا النوع من العبودية المنظمة الرقيقة الهادئة التي وصفها تروا يصبح أن يأتلف مع بعض مظاهر الحرية ابتلاءً أكثر مما يتصوره الناس، وأنه ليس من المستحيل أن يقوم في ظل سيادة الشعب وكثفها.

يحرك أهل عصرنا الآن باستمرار نزعتان متضادتان، فهم من جهة يريدون أن يقادوا ويوجهوا، ويريدون في الوقت نفسه أن يكونوا كذلك أحراراً. وإذا لا يستطيعون أن يقضوا على واحدة من هاتين النزعتين المتعارضتين، بذلوا جهدهم ليرضوها كليهما معاً، فتصوروا شكلاً من أشكال الحكم فريداً، أربياً، قوياً كل القوة، ولكنه شكل يختاره المواطنون أنفسهم. لقد جمعوا بين مبدأ التركيز ومبدأ سيادة الشعب. وهذا يتيح لهم فرة للراحة، فهم يتعززون عن أنهم مازالوا تحت الوصاية، بأن يتذكروا أنهم هم الذين اختاروا بأنفسهم الأوصياء عليهم. لكل شخص منهم يرضى بأن يقاد، لأنه يرى أن الذي بيده طرف المقود، ليس فرداً، ولا مجموعة من الأشخاص، وإنما هو الشعب في مجلته.

وهكذا ينضى المواطنون عن أنفسهم حالة التبعية التي هم فيها، لفترة من الزمن تكفي لأن يختاروا شخصاً، يسودونه عليهم، ثم يعودون بعدئذ إلى تبعيتهم وعدم استقلالهم من جديد. هذا، وثم عدد كبير من الناس في الوقت الحاضر يرحبون بمثل هذا النوع من التوفيق بين الاستبداد الإداري، وبين سيادة الشعب؛ فهم يحيل إليهم أنهم عملوا ما فيه الكفاية لحماية الحرية الشخصية عندما يسلمون هذه الحرية إلى سلطة الشعب في مجلته. وليس هذا مما يرضيني؛ فإن طيعة السيد الذي على أن أطيعه لا تعنى بقدر ما يعنى أمر الطاعة نفسها.

ولست أنكر مع ذلك أن دستوراً من هذا القبيل يبدو لي أفضل مائة مرة من ذلك الذي بعد أن يركز جميع سلطات الحكومة، يعود ويضعها في يدي شخص غير مسئول، أو فريق من الناس غير مسئولين. وليس من شك في أن هذا النوع الثاني أسوأ أشكال الحكم التي يمكن أن يتخذها استبداد الديمقراطية.

عندما يكون صاحب السلطان منتخباً، أو تراقبه أدق مراقبة هيئة تشريعية منتخبة انتخاباً صحيحاً، ومستقلة فعلاً، كان الضغط الذي يسلطه على الأفراد أشد في بعض الأحيان، ولكنه يكون دائماً أقل إذلالاً لهم. فعندما يكون المواطن مرهقاً بالظلم، ومجرداً

من كل سلاح يقاوم به من يظلمه، يستطيع أن يتصور أنه، بإذعانه لأوامر صاحب السلطان، إنما يطيع نفسه، وأنه عندما يضحى بسائر رغباته، فهو إنما يضحى بها في سبيل كل شيء يريده هو. كذلك أستطيع أن أفهم أنه عندما يكون الملك (أو صاحب السلطان) ممثلاً للأمة ومعتمداً على الشعب فإن الحقوق والسلطات التي يحرم منها كل مواطن، لا تستخدم رئيس الدولة فحسب، بل تقدم الدولة نفسها أيضاً، وأن الأفراد تناهم بعض الفوائد من جراء تضحياتهم باستقلالهم الذي نزلوا عنه للشعب. بإيجاد تمثيل قومي للشعب في بلد يكون الحكم فيه مركزاً كل التركيز، يعني إذاً تقليل ذلك الشر الذي قد يؤدي إليه الإسراف في التركيز، ولكنه لا يؤدي إلى الخلاص منه.

هذا، وإلى لأعلم حق العلم أننا بهذه الطريقة قد نفتح المجال لتدخل الأفراد في الشؤون الهامة الكبرى، ولكننا لا نكون قد قضينا على هذا التدخل في صغار المسائل، ولا في الأمور ذات الطابع الشخصي، ويجب ألا يعزب عنا أنه من الخطر كل الخطر أن يستبد الإنسان في شؤون الحياة الصغيرة التفصيلية. أما من جهتي فأني أميل إلى الاعتقاد بأن الحرية ليست بالضرورية في الشؤون الكبيرة الهامة، ضرورتها في صغائر الأمور، ذلك إن كان من الممكن أن يتأكد المرء من الوحدة دون أن يكون حائراً للأخرى.

ويتجلى إخضاع الناس هذا في الأمور الصغيرة كل يوم، ويشعر به كل المواطنين من غير استثناء. ومع أنه لا يدفع الناس إلى المقاومة فإنه يقف في سبيلهم باستمرار، يعارضهم ويقاومهم حتى يحملهم آخر الأمر إلى النزول عن ممارسة إرادتهم. وبذلك يبطئ من همهم تدريجياً، ويضعف من أخلاقهم، على حين أن تلك الطاعة التي تتزع المواطن قسراً في بضعة ظروف حرجية وهامة كل الأهمية، ولكنها، مع ذلك نادرة الحدوث، هذه الطاعة لا تكشف عن وجه الاستعداد إلا من بعيد، وفي فترات معينة، ولا تدع هذا الاستعداد يلقي عنه إلا على عدد صغير من الناس. فمن البعث أن نكلف هؤلاء المواطنين أنفسهم، بعد أن جعلناهم معتمدين الاعتماد كله على السلطة المركزية، أن يختاروا من حين إلى حين هذه السلطة المركزية، فندرة ممارستهم لحيثهم في الاختيار، هذه الفترة الوجيزة على الرغم من أهميتها، لا تمنعهم من أن يفقدوا قدرتهم على التفكير والعمل والوجدان بأنفسهم، وبذلك يبطون شيئاً فشيئاً عن مستوى الإنسانية.

وأزيد على ذلك أنهم لا يلبثون أن يصبحوا عاجزين عن ممارسة تلك الميزة الكبرى الوحيدة التي بقيت لهم. فالأنم الديمقراطية التي أدخلت الحرية في نظامها السياسي في الوقت نفسه الذي تعمل فيه على زيادة الاستبداد في النظام الإداري، قد أدى بها ذلك إلى الوقوع في متناقضات عجيبة. فإن كانت مسألة إدارة الشؤون الصغرى التي كل ما تحتاج إليه من يتولاها لا يعدو القطرة السليمة، قالوا إن الشعب غير كفء للاضطلاع بهذه الإدارة، على حين إن كانت حكومة البلاد في خطر، عهدوا إلى الشعب هذا نفسه،

بسلطات واسعة كل السعة . لقد جعلوا من هذا الشعب العوبة في أيدي الحاكم مرة ؛ وأخرى في أيدي سادته ؛ فهم أكثر من ملوك وأقل من أناس عاديين . فبعد أن يكونوا قد استفدوا كل أنواع الانتخاب من غير أن يولفوا إلى نوع واحد يتفق مع أغراضهم ، ظلوا مندهشين ومصممين على الاستمرار في البحث والسعي ، كأن الداء الذي يلاحظونه لم ينشأ في دستور البلاد أكثر مما ينشأ في نظام هيئة الناخبين .

حقاً إنه لمن العسير علينا أن نتصور كيف أن أناساً تخلوا تماماً عن عادة حكم أنفسهم بأنفسهم يمكن أن ينجحوا في أن يحسنوا اختيار الذين سيتولون حكمهم ويدبرون أمورهم ، فليس ثمة شخص واحد يستطيع أن يعتقد أن حكومة متحررة رشيدة نشيطة ، يمكن أن تنبثق من انتخابات شعب خاضع مغلوب على أمره .

إن دستوراً جمهورياً في رياسته ، وملكياً أكثر من الملك في سائر أجزائه ، يبدو لي دائماً أشبه بوحش عجيب قصير الأجل . فردائل الحكام ، وعجز الشعب ، سرعان ما تؤديان إلى القضاء عليه ، وستعمل الأمة ، وقد تعبت من ممثليها ونوابها ومن نفسها كذلك ، على إيجاد مؤسسات أكثر حرية ، وإلا فإنها سرعان ما تعود وتطرح نفسها عند قدمي سيد فرد يتحكم فيها .

الفصل السابع

تمة الفصول السابقة

إن إنشاء حكومة استبدادية مطلقة، في شعب تساور فيه أحوال الناس الاجتماعية، لأيسر، في اعتقادي من إنشائها في أي شعب آخر؛ ويحيل إلى أنه إذا ما أقيمت حكومة من هذا القبيل، في مثل ذلك الشعب فإنها لا تكفي بأن تحسف الناس وتظلمهم، بل لينتهي بها الأمر أن تجرد كلاً منهم من كثير من أسنى الصفات التي يمتاز بها بنو الإنسان. فلا غرو أن بدا لي الاستبداد أمراً يجب أن يخشى كل الخشية، ولا سيما في العصور الديمقراطية. وإني لأعتقد: أني أحب الحرية في كل عصر من العصور، ولكنني أشعر في عصرنا الحاضر، بميل إلى أن أعدها .

ومن جهة أخرى، فأنا مقتنع كل الاقتناع بأن كل من يحاول أن يقيم السلطة في العصور التي نحن مقبلون عليها، على أساس من الامتيازات الأرستقراطية سيكون مآله الفشل. وكل من يحاول أن يستمد السلطة من طبقة واحدة ويستبقها لها، مقضى عليه كذلك بالفشل. فليس ثمة حاكم في أيامنا هذه بلغ من المهارة، أو من القوة، مبلغاً يخول له أن يقيم حكماً استبدادياً، بأن يعيد تلك الفوارق الدائمة بين رعاياه، والتي تميز بعضهم على بعض. فلم يعد ثمة مشرع بلغ من الحكمة والقوة ما بلغ، يستطيع أن يحتفظ بالمؤسسات الحرة القائمة من غير أن يتخذ المساواة له شعاراً، ويجعل منها مبدأه الأول. فعلى جميع معاصرينا الذين يودون أن يقيموا استقلال بنى جنسهم وكرامتهم ويصونوها، أن يبرهنوا على أنهم أصدقاء المساواة وأنصارها. والوسيلة الوحيدة إلى ذلك أن يكونوا هم أنفسهم متساوين فعلاً، فعلى هذا يتوقف نجاحهم في مشروعهم المقدس. فليست المسألة مسألة إعادة بناء مجتمع أرستقراطي، بل جعل الحرية تنبثق من صميم الحالة الاجتماعية الديمقراطية التي شاء الله لنا أن نعيش فيها .

إن هاتين الحقيقتين الأوليتين بسيطتان في نظري؛ وهما كذلك واضحتان عميقتان، وعليهما تترتب نتائج كثيرة؛ فهما تزدبان في، بطبيعة الحال، إلى درس مشكلة نوع الحكومة الحرة الذي يمكن أن يقام بين شعب تساور أحواله الاجتماعية .

فمن طبيعة تكوين الأمم الديمقراطية نفسه، ومن طبيعة احتياجاتها، يتبين أن قوة

الحكومة في هذه الأمم يجب أن تكون أكثر وحدة والانسجاماً، وأشد تركيزاً. بل أوسع وأقوى وأنفذ، منها في الأمم الأخرى. هذا، ويكون المجتمع في مجتمعه، أقوى فيها بالطبع وأنشط. على حين يكون الفرد أكثر إذعاناً وأشد ضعفاً؛ وبذلك يزداد ما يعمل به المجتمع، ويقل ما يعمل به الفرد، وهذا أمر لا مناص منه .

فخلق بنا إذن أن نتظر أن يكون مدى الاستقلال الفردى واسعاً أبداً في البلاد الديمقراطية، سعة في البلاد الأخرى الأرستقراطية؛ ومع ذلك فهذا ليس بالشئ المرغوب فيه. فكثيراً ما يحدث في البلاد الأرستقراطية أن يضحي بالشعب في مجتمعه في سبيل الفرد، وأن يضحي بسعادة الأغلبية الكبرى في سبيل عظمة الأقلية. فمن الضروري، بل من المرغوب فيه أيضاً، أن تكون حكومة الشعب الديمقراطي نشيطة، قوية، ويجب ألا تحدثنا أنفسنا بأن نجعلها ضعيفة، وخاملة كسلى، بل كل ما ينبغي لنا أن نعمله هو أن نمنعها أن تسىء استخدام نشاطها وقوتها .

كان الظرف الذي عاون أكثر من أى شئ آخر على كفالة استقلال الفرد في العصور الأرستقراطية - أن صاحب السلطان لم يدع أنه يقوم وحده بكل شئون الجماعة وإدارة أمورها جميعاً، فقد كان مضطراً أن يدع بعض هذه الوظائف لأعضاء الأرستقراطية، مما جعل السلطة العليا مقسمة دائماً ومن ثم لم يقع عبئها كله أبداً بشكل واحد على شخص .

وليس ذلك لأن الحكومة لا تستطيع أن تقوم بكل شئ بنفسها مباشرة فحسب، بل إن الكثيرين من موظفيها الذين اضطلحوا بعملها وحلوا محلها فيه، لم يكونوا دائماً تحت سيطرتها وطوع أمرها، لأنهم كانوا يستمدون سلطتهم من حسيبهم وأصلهم لا من الدولة نفسها. ولا يحق أن الدولة لا تستطيع أن تخلقهم، ولا أن تقضى عليهم كلما شاءت وشاء لها هواها؛ ولا هي تستطيع أن تكرهمهم على أن يتمشوا دائماً وباطراد مع أدنى رغباتها. هذا ضمان آخر على كفالة استقلال الفرد .

ولا يفوتني أنا لا نستطيع أن نلجأ في الوقت الحاضر إلى هذه الوسيلة عنها؛ فثم طرق ديمقراطية معينة يمكن أن تحمل محلها، فبدلاً من أن نضع جميع السلطات الإدارية التي انتزعت من النبلاء ومن الطوائف الصناعية في أيدي صاحب السلطان وحده، يصح أن نعهد بجزء منها إلى هيئات عامة ثانوية تتكون مؤقلاً من مواطنين عاديين، وبذلك نزيد في ضمان حرية الأفراد وفي توكيدها لهم، من غير أن نقرر ما بينهم من مساواة .

إن الأمريكيين الذين لا يحفلون بالألفاظ كما يحفل بها الفرنسيون، هازلوا يطلقون لفظة (County) على أوسع وحدة إدارية عندهم ولكنهم أقاموا فيها مجلساً إقليمياً يقرم ببعض الوظائف عنها التي كان يقوم بها «الكاونت» .

فليس من العدل ولا من العقل في شئ أن نغير في عصر من عصور المساواة، كالعصر

الذى نعيش فيه ، نظام الموظفين الوراثي . ولكن ليس هنالك ما يمنع من أن نحل محلهم نظام الموظفين العاملين الذين يختارون على أساس الانتخاب . فالانتخاب ، كما لا يخفى ، وسيلة ديمقراطية تكفل للموظف العام استقلاله إزاء علاقته بالحكومة المركزية ، كما كان يكفله له نظام المراتب الوراثية في الأمم الأرستقراطية ، بل إنه ليكفل له هذا الاستقلال أكثر مما كانت تكفله له تلك .

فمن المعلوم أن الأمم الأرستقراطية حافلة بالكثيرين من الأفراد الأغنياء ذوي النفوذ والسلطان ممن يستطيعون أن يسدوا احتياجاتهم بأنفسهم ، ولا يسهل الضغط عليهم حتى ولو خفية ومن وراء ستار . فأمثال هؤلاء يستطيعون أن يحملوا الحكومة على أن تراعى عادات الاعتدال والتحفظ . هذا ، وليس يغرب عنا ، أن البلاد الديمقراطية ليس فيها من أمثال هؤلاء الأغنياء ، ولكن من الميسور أن توجد فيها فئة من الناس يشبهونهم ، وذلك بوسائل مصطنعة متكلفة . ومع اعتقادي اعتقاداً راسخاً أنه لا يمكن خلق أرستقراطية من جديد في العالم (أيا كان نوعها) ، فإنني أرى مع ذلك أن المواطنين العاديين إذا ما تجمعوا استطاعوا أن يكونوا «هيئات» ذوات ثروات ضخام ونفوذ واسع ، وقوة هائلة لاتقل عما كان للهيئات الأرستقراطية . فهذه الطريقة يتسنى لهم الحصول على كثير من أهم الامتيازات السياسية الكبرى التي كانت تتمتع بها الدول الأرستقراطية ، خالصة من أنواع الظلم ومن الأخطار . فكل جماعة أو هيئة تنشأ لأغراض سياسية كانت أو تجارية أو صناعية ، بل ولأغراض علمية وأدبية كذلك ، يجوز أن تعد «عضواً مستقراً قوياً» حتى أن أحداً لا يستطيع أن يخضعها لأهوائه متى شاء ولا يتسنى لأحد أن يظلمها ، ولو في الخفاء ، من غير أن ترفع عقيرتها بالاحتجاج والاعتراض ، فبدافعها عن حقوقها ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب الحكومة ، إنما تنفذ حريات الشعب العامة .

كان كل إنسان في العصور الأرستقراطية مرتبطاً على نحو ما ، ارتباطاً وثيقاً دائماً بكثيرين من زملائه المواطنين ، فإن حدث أن هاجمه أحد خفف كثيرون لنجدته والانتصار له . أما في عصور المساواة ، فكل إنسان يقف وحده ، منعزلاً من غيره بطبيعة الحال ، فهو لاشيعة له وراثية يستطيع أن يطالبهم بأن يسارعوا لنصرته ، ولا طبقة خاصة ينتمى إليها ، ويستطيع أن يعتمد على عطفها عليه ، فمن السهل إغفال أمره أو التخلص منه ، ولا عقاب على من يدوم حتى بالأقدام . أما في عصرنا الحاضر فليس أمام المواطن المظلوم غير وسيلة واحدة يستخدمها للدفاع عن نفسه ، وهي أن يلجأ إلى الأمة في جملتها ، فإن هي أصمت أذاتها عن شكواه استأنف قضيته إلى الرأي العالمي . ووسيلته الوحيدة لثل هذا الاستئناف ، هي الصحافة . فلا غرو أن كانت حرية الصحافة أعظم قيمة في البلاد الديمقراطية منها في سائر الأمم ، فهي السلاح الوحيد الشافي من الأدواء التي قد تحدثها المساواة في المجتمع . فالمساواة تفرق بين الناس وتضعفهم ، على حين أن الصحافة تضع في متناول كل إنسان سلاحاً قوياً كل القوة يستطيع أضعف الناس ، وأكثرهم انعزلاً ، أن يستخدمه . فالمساواة

تحرم الرجل أن يعاونه معارفه وذوو قرياه، على حين تيسر له الصحافة أن يستجد ببنى وطنه جميعاً، بل إنها تيسر له أن يستغيث بالناس كافة ليهيأ إلى غرضه ونجدته. هذا، وقد سجل فن الطباعة بتقدم المساواة بين الناس، وفضلاً عن ذلك فهذا الفن من خير الوسائل لكبح جماحها.

وفي اعتقادي أن الذين يعيشون في بلاد أرسطراطية يستطيعون أن يستغنوا عن حرية الصحافة، ولكن الأمر ليس كذلك لمن يعيشون في بلاد ديمقراطية. فأنا لا أثق بالمجالس السياسية الكبرى ولا بالميزات البرلمانية، ولا بتأكيد سيادة الشعب؛ في حماية استقلال هؤلاء المواطنين الشخصي. فكل هذه الأشياء، يصح أن تتفق بشكل ما، وإلى حد ما، مع العبودية الشخصية وإن كانت هذه العبودية لا يمكن أن تكون كاملة إذا ما كانت الصحافة حرة، فالصحافة أهم أداة ديمقراطية للحرية.

ومثل ذلك يصح أن يقال عن السلطة القضائية، فمن صميم عمل هذه السلطة أن تعنى بمصالح الأفراد؛ وأن توجه اهتمامها إلى الأمور الصغيرة التي تعرض عليها. وثم صفة أخرى ضرورية من صفات هذه السلطة القضائية، وهي أنها لا تبرع أبداً من تلقاء نفسها بمعاونة المظلومين، ولكنها تكون دائماً تحت تصرف أدنى إنسان منهم يتقدم إليها طالباً معونتها على إنصافه من ظلم أحاق به، ومهما بلغ هذا المظلم من الضعف فإن شكواه يجب أن تجد من رجال العدالة من يصغي إليها ويضع الحق في نصابه، فذلك أمر ذاق في طبيعة تأليف السلطة القضائية ومحاكم الدولة.

إن «سلطة» من هذا القليل تصلح كل الصلاح إذن لتحقيق مطالب الحرية في الوقت الذي تتدخل فيه أصابع الحكومة في أصغر أعمال الإنسان التفصيلية، عندما يكون المواطنون العاديون في آن واحد أضعف من أن يحموا أنفسهم، ومنعزلين كل الانعزال بعضهم عن بعض، مما يعجزهم عن أن يعضدوا على بنى جنسهم - كانت قوة الحاكم دائماً أكبر ضمان يمكن أن يقدم للاستقلال الشخصي وبخاصة في العصور الديمقراطية. فالحقوق والمصالح الشخصية في عطر دائم، إن لم تتسع السلطة القضائية باستمرار وتزداد قوة حتى تتمشي مع مرعة تقدم المساواة بين الناس.

فالمساواة تستلزم في الناس عدة ميول خطيرة كل الخطر على الحرية. فعلى المشترعين أن يجعلوها نصب أعينهم دائماً، ولا يسعى هنا إلا أن أنه القارئ إلى أهملها.

فليس من السهل على الذين يعيشون في العصور الديمقراطية أن يدركوا بسرعة ما للشكليات من فائدة، بل إنهم ليسعرون لها بما يشبه أن يكون احتقاراً يكاد أن يكون «فطرياً» فيهم. هذا، وقد سبق أن بينت في موضع آخر من هذا الكتاب الأسباب التي دعتهم إلى ذلك. فالشكليات تستلزم احتقارهم، وكثيراً ما تستلزم فيهم المقت والكراهية، ولما كانوا يطمحون عادة إلى أكثر من إرضاء ملذاتهم العاجلة السهلة، فقد صاروا يندفعون

قدماً نحو كل هدف من أهدافهم، وكل رغبة من رغباتهم، فأقل تأخير في تحقيقها يدفعهم إلى اليأس. فهذا الاتجاه الذى يقلبونه معهم إلى الحياة السياسية يجعلهم يتخذون موقفاً عدائياً بإزاء «الشكليات» مما يؤخرهم باستمرار عن تحقيق بعض مقاصدهم، أو يحول بينهم وبينها.

فاعتراض سكان البلاد الديمقراطية على الشكليات هذا، هو نفسه، مع ذلك، الذى جعل هذه «الشكليات» فائدة كبيرة للحرية؛ فميزتها الكبرى أنها حاجز يقوم بين القوى والضعيف، وبين الحاكم والشعب، فتصد الأول وتعطله؛ وتتيح للثاني الوقت الكافى ليأخذ حذره، فالحاجة إلى هذه الشكليات تزداد بازدياد نشاط الحكومة وقوتها، وبازدياد الأفراد تراخياً وضعفاً. ومن ثم كان الناس فى الأمم الديمقراطية أحوج إلى العناية بالشكليات منهم فى غيرها؛ ومع ذلك نرى هذه الأمم تحترمها احتراماً أقل من غيرها من الأمم الأخرى. وهذا أمر لاشك جدير بالنظر والعناية.

ليس ثمة شئ أولى بالرتاء من ذلك الاحتقار المستعمل الذى تبديه الكثرة من المعاصرين «للشكليات»، ذلك لأن أبسط مسائلها قد اكتسبت فى عصرنا أهمية لم تكن لها قط من قبل؛ فكثير من مصالح الناس الكبرى تتوقف عليها. وفى اعتقادى أن رجال السياسة فى العصور الأرستقراطية، إن كانوا يستطيعون أحياناً أن يحقروا «الشكليات» من غير أن ينالهم أى عقاب من جراء ذلك، وإن كانوا كثيراً ما يرتفعون بأنفسهم عنها، فإن الساسة الذين يتولون حكم الشعب الآن يجب أن يعاملوا أقل «شكلية» منها بشئ من الاحترام، وألا يهملوا شأنها إلا إذا اقتضت ذلك الضرورة القصوى. لقد كانت الشكليات مرعية فى البلاد الأرستقراطية رعاية تكاد تبلغ حد العبادة؛ أما نحن فيجب أن نحصر عليها ونوليها احتراماً مقصوداً مستتراً.

وتم نزع أخرى طبيعية فى الشعوب الديمقراطية وخطرة كل الخطر، لأنها تدفع الناس إلى الاستهانة بحقوق الأفراد واحتقارها، وألا يحسبوا لها أى حساب يذكر. إن تعلق الناس بحق ما، وما يدونه له من رعاية واحترام يتاسبان عادة مع ما لهذا الحق من أهمية، أو مع طول الزمن الذى قضوه مستمتعين به. فحقوق الأفراد فى البلاد الديمقراطية قليلة الشأن عادة لأنها حديثة النشوء وقلقة غير مستقرة مما أدى إلى أنها كثيراً ما يضحى بها فى غير أسف، وتنتهك حرمتها من غير وخز ضمير.

ولكن قد يحدث فى هذا الوقت نفسه، وفى هذه الأمم ذاتها التى يستين أهلها بمحقوق الأفراد ويحقرونها هكذا ذلك الاحتقار الذى يكاد أن يكون فطرياً فيهم - قد يحدث أن تتسع حقوق المجتمع فى حمله بشكل طبيعى وتتوسط. وبعبارة أخرى قد يقل تعلق الناس بالمحقوق الشخصية، فى الوقت الذى تقتضى فيه الضرورة الحرص على الحرص على القليل الذى تبقى منها، والعمل على الدفاع عنه وصيانه. ومن ثم وجب على أصدقاء حرية

الإنسان وعظمته، المخلصين، أن يكونوا يقظين دائماً كل اللحظة، ولا سيما في العصور الديمقراطية التي نحن فيها الآن، ويعينوا الحكومة من أن تعتمد إلى حقوق الأفراد وتضحي بها في سهولة ويسر في سبيل تنفيذ مشروعاتها وخططها العامة. فليس في مثل هذه العصور مواطن واحد خامل كل الحمول حتى لا يكون ثمة خطر شديد من جراء تركه يروح فريسة للظلم، كما أنها، ليس بها من حقوق الأفراد ما يبلغ من التفاهة وقلة الأهمية أن يقرط فيه ويترك لأهواء الحكومة من غير أن يكون لهذا التفريط عقابه. والسبب في ذلك واضح، فإن كان حق الفرد الشخصي ينتهك في وقت تشبع فيه العقل بمثل هذه الحقوق وبقدسيته، لم يلحق الأذى إلا بالفرد الذي تنتهك حرمة، أما انتهاك حرمة حق من هذا القبيل في عصرنا الحاضر، فمعناه إفساد العادات القومية الأخلاقية أيما إفساد، وتعريض الشعب كله للخطر، فكل فكرة من هذا النوع من الحقوق تتجه بيتاً دائماً إلى أن تضعف وتتغير ثم تزول.

فهم عادات معينة وأفكار معينة وراثت معينة كذلك، تتميز بها حالة الثورات، ولا مندوحة للثورة الطويلة الأجل من أن تؤدي إلى قيام تلك العادات والأفكار والراثت ونشرها بين الناس مهما كان طابع هذه الثورة، وأياً كان غرضها والمسرحة الذي تحدث فيه. فكل أمة تغير رؤساءها وآراءها وقوانينها وقواعدها مرات متعددة في فترة قصيرة، لا بد للناس فيها من أن يكتسبوا في النهاية ميلاً إلى حب التغيير والتبديل، ويعتادوا أن يروا كل تغيير إنما يحدث بغية وفي قوة وعنف. فهم يشعرون بطبيعة الحال باحتقار للشكليات التي يرون كل يوم ضعفها وعدم تأثيرها ولم يعودوا يحملون الصبر على تلك النظم والقواعد التي كثيراً ما يتكرر انتهاكها على مرأى منهم.

فلما لم تعد الأفكار المعتادة التي بشأن العدالة والأخلاق تكفي لتفسير ضروب التجديد التي تخلقها الثورات في كل يوم، صار أولو الأمر يلجئون إلى مبدأ المصلحة العامة، وإلى القول بمذهب الضرورة السياسية، وصار الناس يعتادون التضحية بمصالحهم الشخصية في غير تردد، وأن يدوسوا حقوق الأفراد، كي يتمكنوا من أن يحققوا بأسرع ما يمكن، الغرض العام الذي أقيم لهم نصب أعينهم.

فهذه العادات وتلك الأفكار التي أسميها ثورة، من أجل أن جميع الثورات تؤدي إليها، تحدث في البلاد الأرستقراطية بقدر ما تحدث في البلاد الديمقراطية، ولكنها في الأولى أقل قوة عادة وأقصر عمراً، لأنها تصادف في تلك البلاد عادات وأفكاراً وعبوراً وعقبات تقف في سبيلها وتعرقلها في عملها. ومن ثم كانت تخفى وتزول بزوال الثورة، وتعود الأمة إلى اتجاهاتها السياسية السابقة. ولكن ليست هذه حال الأمم الديمقراطية حيث يخشى دائماً على تلك النزعات الثورية ألا تزول أبداً من المجتمع، بعد تنظيمها وتهذيبها لتحول تدريجياً إلى عادة الخنوع لسلطة الحكومة الإدارية. ولست أعرف بلداً تكون فيها الثورات أخطر

كما تكون في البلاد الديمقراطية، فهذه البلاد ستخاطر بإيجاد آلام وأدواء دائمة فيها فضلاً عن الآلام والأدواء العرضية العابرة التي لا شك ستحدثها فيها هذه الثورات .

وفي اعتقادي أنه توجد مقاومة شريفة لها ما يبررها كما توجد ثورات مشروعة، ولذلك فلست أقول بشكل مطلق، إنه على الناس في العصور الديمقراطية ألا يقوموا بأية ثورات، ولكني أرى لديهم من الأسباب ما يدعوهم إلى أن يترددوا أكثر مما تردّد الدول الأخرى قبل أن يجمعوا أمرهم على القيام بثورة ما، فالأولي بهم أن يصبروا على الحال التي هم فيها ويحملوا عدة مضايقات ومناعب من أن يسارعوا إلى اتخاذ علاج خطر مثل هذه الخطورة .

هذا، وسأعظم كلامي بإبداء فكرة عامة واحدة، لا تنظم جميع الأفكار الجزئية التي وردت في هذا الفصل فحسب، بل تشمل كذلك معظم الأفكار التي يهدف هذا الكتاب إلى عرضها على القارئ. ففي العصور الأرسقراطية السابقة على عصرنا، كان هناك أفراد أقوىاء كل القوة، وسلطة اجتماعية ضعيفة كل الضعف. وكانت ملامح المجتمع مطموسة غامضة، وكثيراً ما كانت تضع أو تغفل وسط السلطة المختلفة التي تدير شؤون المواطنين. وكانت مجهودات رجال هذا العصر الأساسية موجهة كلها إلى تقوية السلطة العليا وتأييدها، وتوكيد ما لها من امتيازات، وتوسيع نطاقها. هذا من جهة، ومن أخرى فإن جهودهم كانت موجهة كذلك إلى تقصير مدى استقلال الفرد وحصره في نطاق ضيق، وإلى إخضاع المصلحة الخاصة للمصلحة العامة. هذا، وثم أخطار أخرى، وهوم أخرى، تربص بنى عصرنا. ففي معظم الأمم الحديثة أصبح صاحب السلطان، أيًا كان أصله أو تكوينه أو الاسم الذي يطلق عليه، قادراً على كل شيء، على حين صار الأفراد يهون باستمرار إلى أدنى دركة من الضعف والتبعية .

لقد كان كل شيء في المجتمعات القديمة مختلفاً عما هو عليه في المجتمعات الآن، فلم تكن ثمة وحدة أو اطراد في أي مكان. أما المجتمع الحديث فكل شيء فيه يهدد بأن يكون مختلفاً الآخر، وسوف تزول الفروق التي يتميز بها كل فرد، وتفتي في الشكل العام الذي يشترك فيه جميع المواطنين. لقد كان أجدادنا ينزعون دائماً إلى أن يسيثوا استخدام فكرة أن حقوق الأفراد يجب أن تكون موضع احترام. على حين أصبحنا نحن، من جهة أخرى، غيل بطبيعة الحال، إلى الإسراف في فكرة أن مصلحة الفرد يجب أن تخضع دائماً لمصلحة الكثرة .

لما كان العالم السياسي يتغير الآن ويتطور، فقد صار لزماً علينا أن نعمل من الآن على أن نجد للأدواء الجديدة أنواعاً جديدة من العلاج، وأن نضع حدوداً واسعة لعمل الحكومة تكون واضحة مرئية وثابتة مستقرة؛ وأن نمنح الأفراد العاديين حقوقاً معينة، ونوفر لهم الاستمتاع بها استمتاعاً مطلقاً لا يتنازعهم فيه منازع؛ وأن نمنح للفرد من أن يحفظ بما تبقى

له من الاستقلال والقوة والأصالة التي مازالت لديه، وأن ترتفع به إلى مستوى بجانب المجتمع الكبير، ونعمل على بقاءه فيه. تلك هي، في نظري، الأهداف السياسية التي ستكون أهداف العصور التي نحن مقبلون عليها، والتي يجب أن تكون أول ما يهدف إليه رجال التشريع.

والظاهر أن الحكام في عصرنا لم يكونوا يسمعون وراء استخدام الرجال إلا ليقبموا أشياء عظيمة، فليتهم يبذلون مزيداً من الجهد ويحاولون أن يخلقوا لنا رجالاً عظماء، وليتهم يقدرون قيمة العامل بأكثر مما يقدرون قيمة العمل، وأن لا ينسوا أبداً أن الأمة لا يمكن أن تظل قوية أمدأ طويلاً إن كان كل فرد فيها ضعيفاً من حيث هو فرد. فلم يحدث أن وضع إلى اليوم نظام اجتماعي أو سياسي يقصد به خلق أمة نشيطة من مواطنين مترهلين ضعاف، وضيقى العقول.

ولدى معاصرينا فكرتان متناقضتان، كل منهما لا تقل ضرراً عن الأخرى. فثم طائفة من الناس لا يرون في مبدأ المساواة غير ما يسببه من نزعات فوضوية، فهم يخافون مما لديهم من حرية الإرادة والاختيار، بل إنهم أصبحوا يخافون أنفسهم. وثم طائفة أخرى من المفكرين أقل من الأولى عدداً، ولكنها أكثر استارة وعلماً، يرى أفرادها رأياً آخر: فقد عثروا أخيراً إلى جانب الطريق الذي يبدأ من المساواة وينتهي بالفوضى - عثروا بطريق آخر يبدو أنه يؤدي بالناس حتماً إلى العبودية. فتراهم يشكلون نفوسهم مقدماً ويعدون لها تلك الحال من العبودية التي لا مناص لهم منها، وإذا قد تولاهم اليأس من أن يظلوا أحراراً، فقد صاروا يعبدون في سرائرهم، ذلك السيد المنتظر أن يظهر لهم عن قريب. لقد هجر الأولون الحرية لأنهم يرونها خطيرة، وتركها الآخرون لأنهم عدوها مستحيلة.

فلو أفي أخذت بالفكرة الثانية وآمنت بها لما جشمت نفسي مثونة وضع هذا الكتاب، ولا كسفت بالحسر سراً على مصائر البشرية ومقدراتها. لقد أردت أن أكشف عن الأخطار التي يتعرض لها استقلال الإنسان من جراء مبدأ المساواة، لأني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه هي أشد الأخطار التي يدخرها المستقبل للبشر، وأن التكهن بها، والاستعداد للملاقاتها من أصعب الأمور، ومع ذلك كله فليست أعدها أخطاراً مما يشق القلب عليها.

فالناس الذين يعيشون في العصور الديمقراطية التي نحن مقدمون عليها، يميلون بطبيعة الحال إلى الاستقلال، ولا يطبقون الصبر على اللوائح والنظام إلا بكل مشقة وعناء، بل إن دوام الحال التي يؤثرونها أنفسهم يضايقهم ويغلبهم. إنهم لاشك يحبون السلطة، ولكنهم يميلون إلى أن يحتقروا أولئك الذين يدهم هذه السلطة ويكرهوهم، وأنهم ليقفون منها بسهولة من جراء تفاهتهم وقدراتهم على الحركة والتقلب.

ستظل هذه النزعات تتجلى على الدوام لأنها نشأت من صميم المجتمع ذلك الذى لا يعتوره أى تغيير ، وستظل هذه النزعات زمناً طويلاً تحول دون قيام أى نوع من أنواع الاستبداد ، وستزود كل جيل من الأجيال التالية التى تكافح فى سبيل حرية الإنسان بالأسلحة الجديدة اللازمة له لتكفيه من الاستمرار فى كفاحه . فلننظر إذن إلى المستقبل بذلك الحذر السليم الذى يجعل الناس يقظين متفطنين ، يسهرون على صيانة الحرية ويدافعون عنها ، ولا ننظر إليه بذلك الفزع الأجوف العقيم الذى يضعف القلوب ، ويثبط الهمم .

الفصل الثامن

نظرة عامة إلى الموضوع

قبل أن أفرغ من الموضوع الذى طرقته، أود أن أشيعه بنظرة أخيرة، ألقيا على جميع ما يتميز به المجتمع الحديث من مختلف السمات، وأقدر مدى ينبغي أن يكون لبدا المساواة من تأثير عام في مصائر البشر ومقدراتهم، ولكن مشقة الاضطلاع بمثل هذا العبء تحول دون ما أود، فإلى أشعر ببصرى يغشى، وعقل يخذلنى، إزاء موضوع خطير الشأن مثل هذا الموضوع.

إن المجتمع الحديث هذا، الذى حاولت رسم خطوطه وإبداء رأيى فيه، لم يظهر في الوجود إلا بالأمس القريب ولم يفض عليه الزمن بعد شكلاً نهائياً، فما زالت الثورة الكبرى التى خلقته قائمة بيننا لم تنته بعد، ويكاد يكون مستحيلاً علينا، وسط الأحداث الجارية في عصرنا، أن نميز بين ما يجب أن يذهب هباء، باكتال هذه الثورة نفسها، وبين ما يجب أن يمحى في الأرض بعدها. فما زالت الرواسب والأنقاض المتخلفة عن العالم الآخذ في الانقراض، تعرقل هذا العالم الجديد الذى أخذ يظهر في الوجود، فلا يستطيع أحد منا وسط تعقد الشؤون الإنسانية واضطرابها الكبير، أن يقول عن يقين ما الذى سيقى من المؤسسات القديمة والعادات الأخلاقية السالفة، وما الذى سيصبح في خبر كان.

ومع أن هذه الثورة الحادثة في أحوال البشر الاجتماعية، وفي قوانينهم وآرائهم وعواطفهم، أبعد من أن تكون قد بلغت متنها، فإن أحداً لا يستطيع، مع ذلك، أن يوازن بين ما خلفته من أعمال وبين أى شيء آخر سبق أن شاهده العالم من قبل. وإنى لأرجع ببصرى من جيل إلى جيل حتى أنفذ إلى العصور القديمة الموعلة في القدم، فلا أجد لما يجرى أمام سمعى وبصرى من نظير؛ فحيث الماضى لا يلقى ضوءاً كافياً على المستقبل يظل عقل الإنسان يتبعث ويتلمس طريقه في الظلام.

ومهما يكن الأمر فإلى أستطيع أن أميز وسط المشاهد الواسعة، الجديدة كل الجدة؛ والمضطربة كل الاضطراب - أبرز المعالم الأساسية التى أخذت تتجلى، وهأنذا أوجزها فيما يلي: إن ما في الحياة من طيبات ومن شرور موزع على العالم كله بشيء من المساواة؛ فالثروات العراض آخذة في الزوال، على حين يزداد عدد الثروات الصغيرة؛ وتتضاعف

الرغبات، وتعدد طرق إشباعها؛ ولم يعد يتبقى شيء من ذلك الازدهار الخارق للعادة، ولا من ذلك الفقر الذى لا علاج له. لقد صار الطموح عاطفة عامة فى العالم كله، ولكن لا يوجد إلا القليل من المطامح الواسعة. وصار كل فرد يقف وحده فى المجتمع ضعيفاً لا حول له؛ أما المجتمع نفسه، وفى جملة، فنشيط، بعيد النظر وقوى. وما يقوم به الأفراد من الأعمال تافه صغير كله؛ على حين أعمال المجتمع جسام كلها.

لم تعد فى الناس همة كبيرة، ولكن عاداتهم الأخلاقية رقت، وصارت قوانينهم أرحم وأكثر إنسانية. فإن كان ثم قليل من أمثلة البطولة الكبرى، ومن الفضائل السامية البالغة الروعة النقية كل النقاء، فقد صارت عادات الناس منتظمة، وقل العنف، وكادت القسوة تنقطع وتصبح غير معروفة. وصارت أعمار الناس أطول، وأملأهم مكفولة أكثر مما كانت من قبل، ومع أن الحياة ليست بالتألفة الباهرة، فإنها الآن هادئة ميسرة كل التيسر. وثمة قليل من الملذات الرفيعة المهدبة، وقليل من الحشنة الجافية. هذا، وأدب السلوك المصقولة المهدبة قليل، ولكن ما فى الأذواق من خشونة ووحشية صار قليلاً أيضاً. ولم يعد المرء منا يصادف علماء واسعى الاطلاع غزيرى العلم، ولا فئات من الناس الفارقين فى الجهل، فقد أصبحت العبقريّة أندر من قبل، ولكن التعليم انتشر. وترق العقل بفضل تجميع الجهود الصغار التى يبدونها جميع الناس، لا بفضل قوة كبيرة دفاعة تذلها قلة منهم. إنا لنجد فيما تنتجه الفنون المختلفة الآن كالأقل ولكننا نجد إنتاجاً أغزر. فكل روابط الجنس والطبقات والوطن قد تراخت، على حين توثقت بينهم روابط الإنسانية الكبرى وازدادت إحكاماً.

فلو أنى حاولت أن أبحث بين هذه الخصائص المختلفة كلها عما يبدو أنه أبرزها، وأعمها، لوجدت أن ما يجرى فى حظوظ الناس من ارتفاع وهبوط يتجلى كذلك فى آلاف من الأشكال الأخرى. فالتواحي المتطرفة تكاد تكون كلها قد تهذبت ولانت، وكل ما كان بارزاً كل البروز أخذ ينمحي ويحل محله الآن شكل وسط أقل سموً، وأقل ضعة، وأقل تألقاً وأقل غموضاً كذلك، عما كان فى العالم من قبل.

وعندما ألقى بنظرة شاملة على ذلك الحشد الهائل الذى لا يحصى من الكائنات التى تشكلت على نحو يشبه بعضها بعضاً، فلا شيء منها يعلم ولا شيء منها يحيط فإن منظر هذه الوحدة الكونية لتحرزنى وتبعث البرودة فى أوصالى، وثمة ما يغربنى للأسف على حال هذا المجتمع الذى لم يعد موجوداً.

فعندما كانت الدنيا حافلة بالناس، منهم العظماء النابغين والرفاه كل التفاهة؛ وعلية يذوى الثروات الضخام، والفقراء الذين لا يجدون حتى الكفاف؛ وعامرة بالعلماء الغزيرى العلم، وبالجهلاء كل الجهل - أشحت بصرى عن الفوائ؛ لأرجه إلى الأول وحدهم؛ فهم الذين يسرلى مرآهم؛ ويرضون عواطفى. ولكن لا يسعنى إلا أن أسلم بأن

هذا السرور وذلك الإرضاء إنما نشأ من جراء ضعفى الخاص، فلعجزى عن أن أرى كل ما حولى دفعة واحدة؛ صار لى أن أختار من بين أشياء كثيرة كل الكثرة، الأمور التى أميل إليها، فأؤثرها على سواها. ولكن ليس هذا شأن ذلك الكائن الأزلى، القادر على كل شيء، الذى يشمل بنظرته الخليفة كلها، بالضرورة، والذى يرى فى اللحظة الواحدة فى وضوح كامل، البشر كلهم، جملة وفرادى .

إنه لمن الطيعى أن نعتقد أن السعادة العجبية التى يستمتع بها قلة من الناس، ليست بالذى يرضى بارىء الخلق وحافظهم، كل الرضى، وإغا الذى يرضيه، أن ينعم الناس كافة بأكبر قسط من السعادة الممكنة. فما يبدو لى تدهوراً وإغطاطاً قد يكون عند الله تقدماً ورقياً؛ وما يصينى ويؤذبنى قد يكون عند الله مقبولاً. قد لا تكون حالة المساواة فى المجتمع سامية كل السمو، ولكنها أكثر عدالة وإنصافاً، وعدالتها هى السبب فى عظمتها وجلالها، فكان لزاماً على إيفن أن أجاهد حتى أنفذ إلى الوجهة التى يريد بها الخالق جل وعلا، لأنظر منها إلى شئون البشر وأحكم عليهم بحسبها .

وليس فى هذه الدنيا بعد أحد يستطيع أن يؤكد لنا بشكل مطلق عام، أن حالة العالم الجديدة خير من حالته القديمة، ولكن من اليسر كل اليسر أن ندرك أنها مختلفة عنها. فثم فضائل وورذائل ذاتية فى طبيعة الشعوب الأرستقراطية تتناقض كل التناقض مع اتجاه الشعوب الجديدة، حتى ليعتذر إدخالها فيها . وثم نزعات طيبة وأخرى خبيثة سيئة لم تكن معروفة للشعوب الأرستقراطية، على حين أنها تعد طبيعة فى الأمم الحديثة. وثم بعض آراء كانت تمر بخواطر تلك الأمم الأولى، صارت تنفر منها عقول الثانية وتشمئز، فكان تلك الأمم وهذه، نوعان مختلفان من البشر لكل منهما مزاياه ومعاييه؛ له خيره، وله شره الخاص به. ومن ثم وجب أن نحذر كل الحذر من أن نحكم على حالة المجتمع الحديث الناشئة بحسب آراء تستمددها من حالة المجتمع التى دالت ولم يعد لها وجود؛ فليس هذا من الإنصاف فى شيء، لأن حالات المجتمع مختلفة كل الاختلاف بعضها عن بعض فى تركيبها، حتى لم يعد مجال للمقارنة بينها. وليس من المعقول كذلك أن نطالب أهل عصرنا بالتخلى عن تلك الفضائل التى نشأت عن أحوال أجدادهم الاجتماعية، بحجة أنها قد زالت وزال معها كل ما كان فيها من خير ومن شر .

ولكن ما زالت هذه الأمور غير مفهومة فى عصرنا كما يجب أن تفهم، فالكثيرون من أهل هذا العصر يعمدون إلى المؤسسات والآراء والأفكار التى نشأت من طبيعة تكوين المجتمع الأرستقراطى القديم فيختارون منها بعضها، ويحملون جزءاً منها عن رضى وارتياح، ومع ذلك فهم يحفظون بهذا الجزء الآخر وينقلونه معهم إلى دنياهم الجديدة. وفى رأى أن هؤلاء الناس إنما ينقلون أوقاتهم فى جهود حميدة حقاً، إلا أنها عقيمة ولا جدوى منها. وليس المطلوب أن نحافظ على القوائد الخاصة التى تعود على الناس من جراء تفاوت

الأحوال الاجتماعية، بل الحصول على المزايا الحديثة التي قد تحققها لهم المساواة. فليس مطلوباً منا أن نسعى كى نجعل أنفسنا مماثلين لما كان عليه أجدادنا، ولكن علينا أن نعمل على بلوغ العظمة والشرف الواجبين لنا نحن أنفسنا .

أما أنا، فبعد أن وصلت إلى هذه المرحلة الأخيرة من مطاقى، وجعلت أستشف من بعيد بنظرة شاملة، كل تلك الأمور المختلفة التي ظلمت أدرس كلا منها وأفكر فيه فى طريقي، فتمتلىء نفسى بالخاوف وتحفل بالآمال، إلى لأرى أمامى أخطاراً جساماً، ولكنها أخطار يتسنى دفعها، وأرى شروراً مستطيرة، ولكن من الميسور تفاديها أو التخفيف من آثارها. هذا، وإني لأزداد استمسكاً باعتقادى أن الأمم الديمقراطية إن شاءت أن تكون أمماً شريفة فاضلة، وسعيدة مزدهرة حقاً، فما عليها إلا أن تريد أن تكون كذلك .

ولا يغرب عني أن كثيرين من معاصريّ يعتقدون أن الأمم لن تكون أبداً سيدة نفسها فى هذه الدنيا وصاحبة أمرها فيها، فهي مقضى عليها بالضرورة أن تطيع قوة، لست أدرى ما هى، غير عاقلة، لا يمكن التغلب عليها، تنشأ من أحداث سابقة، ومن الجنس نفسه، أو من تربة البلاد، أو مناخ الإقليم الذى يعيشون فيه . فهذه المبادئ وأشباهها زائفة وخيطة لأنها لا يمكن أن تنتج سوى رجال هزال ضعاف، وأمم ضيقة العقول . لم يخلق الله الناس مستقلين استقلالاً مطلقاً، ولا هو خلقهم عبيداً مسترقين، نعم إن دائرة محتومة تحيط بكل إنسان فلا يستطيع أن يفلت منها، ولكنه حر وقوى فى نطاق هذه الدائرة الواسعة، وكذلك الشعوب؛ فما يصدق على الإنسان الفرد يصدق عليها هى الأخرى؛ فلا تستطيع الأمم التى فى عصرنا أن تمنع أحوال الناس الاجتماعية من أن تتساوى، ولكن عليها وحدها يتوقف إن كان تحقيق مبدأ المساواة هذا سيؤدى بها إلى العبودية أو إلى الحرية، وإلى الهمجية أو إلى الحضارة والثقافة، وإلى البؤس أو إلى الرخاء والازدهار .

هذا الكتاب

في ٢٢ مايو ١٨٣١ وصل إلى ميناء نيويورك قادماً من فرنسا ، على ظهر سفينة شرعية ، القاضي الفرنسي «ألكسيس دى توكفيل» - مؤلف هذا الكتاب - لدراسة الإصلاحات الجديدة التي أدخلتها أمريكا على نظم السجون والإصلاحات ، تمهيداً لإصلاح سجون فرنسا التي عمّت الشكوى منها .. فقضى عشرة شهور متنقلاً بين الولايات الأمريكية قطع خلالها نحو سبعين ألف ميل ، فلما عاد إلى فرنسا عكف على كتابة مشاهداته وملاحظاته عن كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية في أمريكا ، حتى فرغ منها فأصدرها في جزئين : الأول في يناير ١٨٣٥ ، والثاني في عام ١٨٤٠ .. وما أن ظهر الكتاب حتى استقبله القراء والنقاد في كل مكان أحسن استقبال ، ومنحت أكاديمية العلوم الاجتماعية والسياسية في فرنسا أهم جوائزها لمؤلفه «دى توكفيل» . وعلى أثر ذلك أنتخب عضواً في مجلس الأمة ، ثم عضواً في الجمعية التأسيسية ولجنة وضع الدستور ، رئيساً للجمعية التشريعية ، فوزيراً للخارجية في عام ١٨٤٩ .. وأشاد بالكتاب كبار رجال الفكر والسياسة والأدب في فرنسا وأوروبا بأسرها ، أمثال «شاتوبريان» و«لامرتين» و«جون استيوارت ميل» وترجم الكتاب إلى كل اللغات الحية ، وكتب عنه نحو ١٥٠ بحثاً ، منها ما كتبه الفيلسوف الإنجليزي «هارولد لاسكى» ..

ويتناول الجزء الأول من الكتاب معالم أمريكا ونظام الحكم في ولاياتها ، وأجناسها الثلاثة (البعض والزنوج والهنود الحمر) وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، ونظام الحكم الخلى في القرى والمدن .. أما الجزء الثانى فيتناول دراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأدبية . ورغم مضى السنوات الطوال منذ وضع الكتاب فإن القارئ له يشعر كأنه خرج توأ من المطابع ، إذ عالج فيه المؤلف كثيراً من المشكلات التي مازالت تمس الناس في الوقت الحاضر .. بل لقد تنبأ المؤلف فيه بأن العناية «الربانية شاعت أن تضع في يد كل من روسيا وأمريكا مصائر نصف هذا العالم» !